

المحكمة

مجلة قانونية

تصدرها نقابة المحامين

بجمهورية مصر العربية



العدد الثاني ٢٠٠٢

• بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً
وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ

صدق الله العظيم

رئيس مجلس الإدارة

سامح عاشور

نقيب المحامين

رئيس إتحاد المحامين العرب

رئيس التحرير

سعيد عبد الخالق

عضو مجلس النقابة

مقرر لجنة مجلة المحاماة

المحاماة

مجلة قانونية
تصدرها نقابة المحامين
بجمهورية مصر العربية



العدد الثاني ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وقد صدر العدد الثاني من مجلة المحاماة في ثوبه المتطور بعد النجاح الذي لاقاه العدد الأول شكلاً وموضوعاً ولقد حرصنا في هذا العدد على أن تتسع دائرة المشاركة الفكرية لتشمل أبحاث متعددة المناهل والمناهج والإتجاهات ولتحتوى أيضاً على جميع ما صدر من محاكمنا العليا في كافة اختصاصاتها النوعية لنضع أمام زملائنا المحاميين على مختلف درجات قيديهم إصداراً قانونياً متكامل العناصر.

ولعل الدليل على استعادة مجلة المحاماة مكانتها القانونية في عالم الإصدارات المتعددة أنه هيئات قضائية عديدة قد طلبت أن تشاركنا هذا الإصدار ليصبح بين أيدي أعضاء هذه الهيئات ذات المرحح وذات الثقافة القانونية التي تتطلب لتوحيدها على جميع المستويات وليصبح الإشارة في كل حكم قضائي أو بحثاً رفيع المستوى... (إرجع إلى مجلة المحاماة صفحة ثنا...).

فتكون مرجعاً قانونياً محترماً له يترافع وله ييخ ومه يحكم.

هذا هو بعض ما تستحقه المحاماة والمحامين من جهد ومثابة وليوفقنا الله سبحانه وتعالى إلى تحقيق كل ما نصبوا إليه من رفعة لمهنتنا وعزة لوطننا.

بسم الله الرحمن الرحيم

« رينا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا »

صدق الله العظيم

نقيب المحامين

سامح عاشور

الزملاء الأعزاء ، ، ،

بعد أن قدمنا لكم العدد الأول من مجلة المحاماة . يسعدنا أن نتقدم لكم بالعدد الثاني الذي حاولنا فيه قدر جهتنا أن نجيب الزملاء إلى طلبهم بمهرسة العدد تفصيلياً لتسهيل الوصول إلى المعلومة . وإضافة قسم جديد للمجلة يحتوى على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا . . . إضافة إلى أحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا . . . هذا فضلاً عن القسم الثاني المخصص للأبحاث القانونية للزملاء الأفاضل أصحاب البحوث المنشورة .

وفي هذا المقام فإننا نعتذر للسادة الزملاء الذين لم يتمكن من نشر أبحاثهم لضيق المساحة المخصصة والتزام أسرة التحرير بعدد محدد من الصفحات إعمالاً لقرار مجلس النقابة بالآلا يزيد عدد صفحات المجلة عن ستمائة وأربعون صفحة بما يعادل ثمانين ملزمة من الحجم الذي بين أيديكم .

كما يطيب لنا أن نتوجه بالشكر لكل من ساهم معنا في إخراج هذا العدد من السادة أعضاء مجلس النقابة العامة والذين وقفوا معنا حتى يخرج هذا العدد إلى النور ونخص بالشكر السيد الأستاذ / نقيب المحامين على جهوده معنا من أجل إصدار هذا العدد وتذليل كل الصعوبات والعراقيل التي واجهت إصدار العدد الثاني من المجلة .

كما نتوجه بالشكر كل الشكر إلى السيد الأستاذ المستشار / محمد علي عبد الواحد نائب رئيس محكمة النقض ورئيس المكتب الفني بمحكمة النقض . . . والسادة الأساتذة المستشارين أعضاء الكتب الفني لمحكمة النقض على كل ما قدموا لمجلتنا الفراء من أحكام تثرى مكتبتي زملائنا المحامين .

ونتوجه بخالص الشكر للسيد الأستاذ المستشار الدكتور / ماهر أبو العتین نائب رئيس مجلس الدولة على جهده الذي قام به في فهرسة الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا حتى نقدمها لحضراتكم بهذه الصورة .

وفي الختام

نتنظر من حضراتكم أرائكم . . ومقترحاتكم . . وتصويراتكم . . وإضافاتكم . . وأبحاثكم . . حتى تكون مرشداً لنا في العدد القادم بإذن الله .

والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق وعليه قصد السبيل

مقرر لجنة المحاماة

سعيد عبد الخالق المحامى

عضو مجلس النقابة

محتويات العدد

الصفحة

الموضوع :

القسم الأول : الأحكام

- ١٧ - المستحدث من المبادئ التى قررتها الدوائر المدنية بحكمة النقض من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٦٥ - المستحدث من المبادئ التى قررتها الدوائر التجارية بحكمة النقض فى المواد التجارية والضرائب من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ١٢٧ - المستحدث من المبادئ التى قررتها دوائر الإجراءات بحكمة النقض من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٢٠٩ - المستحدث من المبادئ التى قررتها دوائر الأحوال الشخصية بحكمة النقض من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٢٧١ - المستحدث من المبادئ التى قررتها دوائر العمال والتأمينات الإجتماعية بحكمة النقض من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٣١٥ - المستحدث من المبادئ التى قررتها الدوائر الجنائية بحكمة النقض من أول أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٤٠٥ - أحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة .
- المستحدث من المبادئ التى قررتها دوائر المحكمة الإدارية العليا للعام القضائى ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ .

٤٥٣

القسم الثانى : الدراسات والأبحاث القانونية .

- ٥٨٩ البحث الأول: التحكيم فى الشيك فى ضوء أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- ٥٩٨ البحث الثانى: أثر الحكم بعدم دستورية نصوص التحكيم فى قانون سوق رأس المال على أحكام التحكيم وحقوق الخصوم .
- ٦٠٢ البحث الثالث: الفسخ كجزء من الإخلال بالإلتزام فى عقد التوريد وفقاً لقانون التجارة .
- ٦١٣ البحث الرابع: جزاء عدم إختصاص جميع الشركاء فى دعوى القسمة .
- ٦١٨ البحث الخامس: حجية التوقيع الإلكتروني فى الإثبات « دراسة موجزة » .
- ٦٢٧ البحث السادس: مرجز حجز ما للمدين لدى الغير .
- ٦٣٣ البحث السابع: التشريع ومكافحة الجريمة المنظمة غسل الأموال نموذجاً .

القسم الأول الأحكام



المستحدثات

من المبادئ التي قررتها

الدوائر المدنية

بمحكمة النقض

من أول أكتوبر ٢٠٠٠

حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١

الفهرس البجائي

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٨	دفوع	(أ)	إثبات
	(د)	١٧	إثراء بلا سبب
٤٩	رسوم	١٩	إختصاص
	(ش)	١٩	إرتفاق
٥٠	شركات	٢٠	استئناف
٥١	شفعة	٢١	استيلاء
٥٢	شهر عقارى	٢٢	أشخاص إعتبارية
	(مح)	٢٣	إصلاح زراعى
٥٢	صلح	٢٣	إعلان
٥٢	صورية	٢٥	إلتزام
	(ع)	٢٧	أموال
٥٣	عقد	(ب)	بيع
	(ق)	٢٧	تأمين
٥٤	قانون	(ت)	تجزئة
٥٥	قرار إدارى	٢٩	تأمين
٥٥	قسمة	٣٠	تجزئة
	(م)	٣١	تحكيم
٥٥	محكمة الموضوع	٣٢	توزيع
٥٦	مستولية	٣٢	تسجيل
٥٦	ملكية	٣٣	تضامن
٥٧	موطن	٣٤	تعريض
	(ن)	٣٤	تقادم
٥٨	نزاع الملكية	٣٦	تنظيم
٥٩	نقابات	٣٦	تنفيذ
٥٩	نقض	(ج)	جمعيات
٦١	نيابة عامة	(ح)	حجز
	(هـ)	٣٧	حراسة
٦١	هيئات	٣٨	حكم
	(و)	٣٩	حوالة
٦٢	وقف	٤٤	حياسة
٦٣	وكالة	٤٤	(د)
٦٣	ولاية على المال	٤٦	دستور
		٤٦	دعوى

"إنكار التوقيع على الورقة العرفية"

إنكار الطاعن - المدعى عليه - توقيعه على العقد الإيجار العرفي المقدم من المطعون ضدها - المدعين - سنداً للدعوى . إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق مكلفة المطعون ضدها بإثبات توقيعه عليه بكافة طرق الإثبات القانونية . علم إحضارهما لشاهدتهما مؤداه . عجزهما عن إثبات دعواهما . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد القضاء بطرد الطاعن تأسيساً لعجزه عن إثبات دعواه . مخالفة للثابت في الأوراق وخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٤/٢٢)

« جحد صورة الورقة العرفية »

تمسك الطاعنين بجحد صورة الورقة العرفية التي قدمها المطعون ضده لإثبات مديونية مورثهم وطلبهم تقديم أصل الورقة للطعن عليه . اعتداد الحكم المطعون فيه بتلك الصورة دليلاً على الإثبات تأسيساً على عدم اتخاذ الطاعنين إجراءات الطعن بالتزوير عليها . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/١١/١٥)

ثانياً: الإقرار:

الإقرار غير القضائي:

« سلطة محكمة الموضوع بشأنه ».

تمسك الطاعن الأول بدفعه أمام محكمة الموضوع بحجبة الإقرار الصادر من المطعون ضده بتحملة عنه الدين المستحق عليه لأحد البنوك باعتباره مديناً له وليس بوصفه ضامناً له في عقد المرابحة البرم بينه والبنك وتدليله على ذلك بالإقرار المشار إليه وما ورد بمحاضر أعمال المحبير . دفاع جوهرى . إلتزام المحكمة بالتعرض له والقول برأيها فيه توصلاً لما إذا كان المطعون ضده قد أوفى دينه الأول للبنك باعتباره كفيلاً له أو أنه أوفى للبنك ديناً في ذمته هو حلوله محل المدين الأصلي للبنك . تعوده عن ذلك . قصور مبط .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٤)

(١)

إثبات

طرق الإثبات:

أولاً: الإثبات بالكتابة:

الأوراق العرفية: حجيتها:

تقديم المطعون ضده الأول بصفته مستندات عرفية تدليلاً على ثبوت الضرر وتقدير قيمته . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاحتجاج بها قبّله أثره . عدم جواز منازعته بشأنها لأول مرة أمام محكمة النقض . تعويل الحكم المطعون فيه عليها في قضائه . لا عيب . النعى عليه في ذلك . جدل موضوعي . انحسار رقابة محكمة النقض عنه .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٤/١٨)

الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعه عليها ما لم يذكر صدورها منه . اكتسابها ذات الحجية قبل من يسرى في حقهم التصرف القانوني الذي تشبه أو تتأثر به حقوقه .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

تدخل الطاعن في الدعوى المقامة من المطعون ضدها الأولى للحكم بصحة وإنفاذ عقود البيع الثلاثة المنسوب صدورها إلى البائع للبائع لها وهو بذاته البائع للطاعن بحقد قضى بصحته وإنفاذه وطعنه بالتزوير على تلك العقود على سند أن بيانات الحوض الواقعة به الأرض المبيعة تم تغييره بطريق الكشط والإضافة . اعتبار الطاعن قد سلك الطريق القانوني لإدراك حجية العقد المنسوب صدوره من البائع له . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإدعاء بتزوير هذه العقود - ومنها العقد المنسوب صدوره من البائع للطاعن - على سند من أن الطاعن ليس طرفاً فيه أو خلفاً عاماً لأحد طرفيه . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

من تطبيقات الإقرار غير القضائي؛ الإقرار بالملكية

الإقرار بالملكية حجة على المقر . شرطه . صدوره منه عن إرادة غير مشوبة بعيب . عدم أحقيته في التنصل مما ورد فيه بمحض إرادته إلا ببرد قانوني ، مؤداه . سريان أثره فيما بينه والمقر له . ليس للمقر الدفع باستحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية ولو تبين أن محل الإقرار كله أو بعضه مملوك للغير . علة ذلك . الإقرار بملكية ثابتة للغير تصرف قابل للإبطال لمصلحة المقر له وليس لمصلحة المقر . للمالك الحقيقي إقرار التصرف صراحة أو ضمناً . عدم نفاذه في حقه إذا لم يقره . النعى أمام محكمة النقض من المقر بوقوعه في غلط جوهري . عدم قبوله . علة ذلك . مخالفته واقعاً لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

تسلك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن إقراره بملكية المطعون ضده جزء من عقار النزاع موصوف غير قابل للتجزئة ألزم فيه الأخير بمسؤوليته تضامناً معه عن ديون ومستحقات العقار مما كان يوجب قبل الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الاستيثاق من وفائه بهذا الالتزام . مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع باستخلاص سائق ليس فيه خروج عن المعنى الذي تحتمله عبارات الإقرار . النعى عليه بمخالفة الشابت بالأوراق . جدل موضوعي تنحصر عنه رقابة محكمة النقض . أثره . عدم قبوله (الطعن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

الإقرار بالملكية في ورقة عرفية . لا تنتقل به الملكية ولا يصلح سنداً لرفع دعوى بتثبيت هذه الملكية . علة ذلك . عدم انتقالها في العقار إلا بالتسجيل وانطواء . طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار على التسليم بشيئ الملكية للمقر والرغبة في الحصول على حماية قضائية غايتها إطمئنان المقر له

إلى عدم استطاعة المقر بعد الحكم بذلك المنازعة فيما أقر به . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر متبعاً قضائه بصحة ونفاذ الإقرار موضوع النزاع باعتباره سنداً للملكية صالحاً للتسجيل والشهر . مخالفة للقانون خطأ في تطبيقه .
(الطعن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

العدول عن الإقرار غير القضائي أو التنصل منه؛

ما يقر به الأب من أنه تبرع بالمال المتصرف فيه للقاصر المشمول بولايته . دليل لصالحه من شأنه إطلاق يده في التصرف في ذلك المال . أثره . للقاصر بعد بلوغه من الرشد ولوصي الخصومة عنه قبل بلوغ هذه السن أن يثبت بطرق الإثبات كافة عدم صحة هذا البيان ولو كان قد أدرج في عقد مسجل . علة ذلك . وقوع هذا الإدراج بناءً على ما يدلى به الأب وليس نتيجة تحريات تجريها جهات الشهر .
(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١١/٦/٥)

إقرار الولي الشرعي في العقد بأن والدة القصر المشمولين بولايته هي التي تبرعت لهم بثلث البيع . دليل لصالح القصر في إثبات هذه الواقعة القانونية عدم جواز عدول الأب عن إقراره أو التنصل منه أو الرجوع فيه بمحض إرادته . له التنصل منه بإظهاره إقراراً ثبت بطلانه . سبيله . إثبات أن إقراره شابه خطأ مادي بحث لدى التعبير عن إرادته فيطلب تصحيح هذا الخطأ أو أن هذه الإرادة داخلها عيب في الحدود التي تسمح بها القواعد العامة في الإثبات . علة ذلك . الإقرار تصرف قانوني من جانب واحد يجري عليه ما يجري على سائر التصرفات القانونية .

(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١١/٦/٥)

ثالثاً : اليمين : اليمين الحاسمة ، وتوجيهها

« عدم جواز توجيهها إذا كانت الدعوى يكنيتها ظاهر الحال أو أنها ثابتة بغير يمين أو أن اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير منتجة » .

المتصرف هو الذى يتحمل عبء الضريبة على التصرفات العقارية ويؤديها عنه المتصرف إليه .
للاخير الرجوع بما أداه على المتصرف المدين بها بدعوى الإثراء بلا سبب . بطلان كل شرط أو اتفاق يقضى بتقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه .
(الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٦)

اليمين الحاسمة . ملك للخصم لا للقاضى .
مؤداه . له طلب توجيهها فى أى حالة كانت عليها الدعوى . على القاضى إيجابته لطلبه بتوافر شروطها . إلا إذا بان أن الدعوى يكنيتها ظاهر الحال أو أنها ثابتة بغير يمين وأن اليمين بالصيغة التى وجهت بها غير منتجة .
(الطعن رقم ٣١٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

اختصاص

أولاً : الاختصاص المتعلق بالولاية :

اختصاص المحاكم المدنية :

الدعوى بطلب تنفيذ بيانات الحيابة الزراعية :

إقامة الدعوى بطلب الحكم فى مواجهة الجمعية التعاونية الزراعية والجهة الإدارية التى ناط القانون بها الرقابة على أعمال الجمعية بتغيير بيانات الحيابة الزراعية المدونة بسجلات الجمعية عن أطيان النزاع . مقصودها . الحكم بأصل الحق فى حيازة هذه الأطيان لأى من طرفى الدعوى حتى ترتب الجمعية أثره فى سجلاتها عدم اعتبارها منازعة إدارية مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها .
(الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

د الطعن فى قرارات الجهة الإدارية الصادرة

بإلهم الكلى أو الترميم أو الصيانة :

الخصومة بين ملاك العقارات وشاغليها بشأن ترميم العقار أو هدمه . مدنية بطبيعتها لتحدد فيها المراكز القانونية والحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . لا يغير منه اختصاص الجهة الإدارية بإصدار قرارات الإهم الكلى أو الترميم أو الصيانة . أثره . ولاية المحاكم الابتدائية دون المحاكم الإدارية بالفصل فى الطعن على القرار الجهة الإدارية . اتساع صلاحياتها لتعديل هذا القرار . المادة ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

حجيتها

عدم امتدادها إلى الجزء الذى لم ترد عليه :

حلف اليمين الحاسمة . أثره . حسم النزاع فيما أنصبت عليه . اعتبار مضمونها حجة ملزمة للقاضى . سقوط حق من وجهها فى أى دليل آخر . ورود اليمين على جزء من النزاع أو على مسألة فرعية . أثره . عدم حسمها له إلا فيما ورد عليه الحلف . لازمه . وجوب الالتزام بحجيتها فيما أنصبت عليه وحسمته . مؤداه . الجزء الذى لم ترد عليه يبقى دون حسم تسرى عليه القواعد العامة فى الإثبات .

(الطعن رقم ٣٦٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

قصر اليمين الحاسمة على عدم حصول المطعون ضدهن على نصيبهن فى ريع المحلات التجارية دون الشقتين بمنزلى النزاع . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أساس أن اليمين حسمت النزاع برمتة دون بحث وتحيص دفاع الطاعنين بشأن استتجارهما شقتى النزاع رغم جوهريته . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٣٦٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

إثراء بلا سبب

من حالات الإثراء بلا سبب :

للمتصرف إليه الرجوع بما أداه من ضريبة التصرفات العقارية على المتصرف المدين بها بدعوى الإثراء بلا سبب :

بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . اندراجها ضمن الدعاوى
المستثناة من حكم الإحالة . إلزام الحكم المطعون فيه
الصادر بعد هذا التاريخ هذا النظر وتصديه لموضوع
الإستئناف . صحيح .
(الطعن رقم ٤٦٧٨ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

إرتفاق

أولاً: مسائل عامة:

(أ) التفرقة بين حق الارتفاق كحق عيني ومجرد
الحق الشخصي:
حق الارتفاق كحق عيسنى ومجرد الحق
الشخصى . التفرقة بينهما . مناطها . تقرير
التكليف على العقار لفائدة عقار آخر أم لفائدة
شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقاً شخصية .
اعتباره حق الارتفاق فى الحالة الأولى وحق
شخصى فى الحالة الثانية .
(الطعن رقم ٤٦٥٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١١)

(ب) وجوب تسجيل التصرفات القانونى المنشئ لحق
الارتفاق:

حق الارتفاق . من الحقوق العينية الأصلية
المتفرعة عن الملكية . مؤداه . وجوب تسجيل
التصرف القانونى المنشئ له سواء كان عقد معاوضه
أو من عقود التبرع . عدم تسجيله . عدم نشأته
فيما بين طرفيه أو بالنسبة للغير .
(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/١١/٧)

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بتمكين المطعون
ضدها من المرور فى جزء من قطعة الأرض التى
اشتراها الطاعن من والدته على دعامة اتفاق ميرم
بينها والمطعون ضدها . عدم تسجيل هذا الاتفاق .
أثره . انهيار تلك الدعامة .
(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

ثانياً: الاختصاص النوعى:
من الاختصاص النوعى للمحاكم الجزئية:
الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه .
الدعاوى المتعلقة بحقوق ارتفاق الرى .

دعاوى حقوق ارتفاق الرى . إعتبارها من
الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه . اختصاص
المحكمة الجزئية بنظرها . م ٤٣ مرافعات المعدلة بق
١٨ لسنة ١٩٩٩ .

(الطعن رقم ٤٦٥٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١١)

الاختصاص النوعى تعلقه بالنظام العام .
قضاء المحكمة به من تلقاء نفسها . م ١٠٩
مرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم
الابتدائى بإلزام الطاعتين بإعادة المروى مشار النزاع
إلى الحالة التى كانت عليها طبقاً لعقد الاتفاق .
الاختصاص المحكمة الجزئية نوعياً بنظره . مخالفة
ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٤٦٥٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١١)

ثالثاً: إحالة المحكمة الدعاوى التى أصبحت
تدخل فى الاختصاص القيمى لمحكمة أخرى طبقاً
لل قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

اختصاص المحكمة الجزئية اعتباراً من
١٠ / ١٠ - ١٩٩٢ - تاريخ العمل بالقانون ٢٣
لسنة ١٩٩٢ - بالحكم ابتدائياً فى الدعاوى المدنية
والتجارية التى لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه .
استئناف الأحكام الصادرة فيها . انعقاد الاختصاص
به المحكمة الابتدائية . إلزام المحاكم بأن تحيل دون
رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى التى أصبحت من
اختصاص محاكم أخرى بمقتضى القانون المذكور
وذلك بالحالة التى كانت عليها . الاستثناء .
الدعاوى المحكوم فيها قطعياً والمؤجلة للنطق
بالحكم . بقاؤها خاضعة لأحكام النصوص القديمة .
مؤداه . الحكم قطعياً فى الدعوى قبل تاريخ العمل

الأخير بصحيفة الاستئناف ، تضمن الصحيفة بياناً يدلل على توافر هذه الصفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن المطعون ضده ليس المحكوم عليه في الدعوى . خطأ .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

خلو ديباجة صحيفة إستئناف المطعون ضده من اسم الطاعنة الأولى مع ذكره صراحة لدى سرد وقائع النزاع وتعلق أسباب إستئناف الحكم الصادر في دعواها به على نحو لا يشكك في حقيقة اختصاصها في هذا الإستئناف تعيها على الحكم المطعون فيه لرفضه دفعها بعدم جواز الإستئناف بالنسبة لها خلو صحيفته من ذكر اسمها ويسقط الحق فيه لأن إدخالها فيه تم بعد المعاد . غير منتج . أثره . عدم قبوله . إنتهاء الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة . لا يبطله ما ورد في أسبابه من تقارير قانونية خاطئة . علة ذلك . لمحكمة النقض تصويب ما شابه من خطأ في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

ثانياً : رفع الاستئناف :

« رفعه أمام محكمة غير مختصة »

« إعتبار الإستئناف مرفوعاً من وقت إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - ولو كانت محكمة غير مختصة » .

إيداع الطاعن بصفته صحيفة الاستئناف قلم كتاب محكمة سوهاج الابتدائية بهيئة إستئنافية إعتبار الإستئناف مرفوعاً من وقت هذا الإيداع ولو كانت هذه المحكمة غير مختصة بنظره . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتباره الإستئناف مرفوعاً من وقت نظره أمام محكمة إستئناف أسيوط - مأمورية سوهاج - خطأ .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)

ثانياً : من أنواع حق الإرتفاق

« حق الإرتفاق بالمرور ، شروطه ،

الأرض التي لها منفذ إلى الطريق العام . تصرف مالكها في جزء منها تصرفاً قانونياً أدى إلى حبس الجزء الآخر عن الطريق . أثره . عدم نشأة حق المرور إلا في الجزء المبيع . شرطه . أن يكون ذلك مستطاعاً . لا يغير من ذلك . ألا يكون المرور فيه أخف ضرراً من المرور في العقارات المجاورة . علة ذلك . الحبس بفعل البائع . م ٨١٢ / ٢ مدني .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١١)

حق الإرتفاق بالمرور . الأصل . عدم الاعتداد بانحباس الأرض متى كان البائع هو الذي حبسها عن الطريق العام بفعله .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١١)

تمسك الطاعن بوجود باب من ناحية أخرى لمعار النزاع يتصل بالطريق العام ، ويبيع المطعون ضدها جزءه المتصل بهذا الطريق لأخرى . دفاع جوهرى . مواجهة الحكم المطعون فيه له بأن مرور المطعون ضدها في أرض الطاعن أخف ضرراً من مرورها في أرض غيره من لم تربطهم بها أية اتفاقات ودون أو يظن حالة انحباس الأرض بفعل البائع في م ٨١٢ / ٢ مدني . مخالفة للقانون وخطأ وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

استئناف

أولاً : شكل الاستئناف :

صحيفة الاستئناف ، بياناتها ،

والبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم .

اختصاص المطعون ضده للطاعن في الدعوى باسمه مقروناً بصفته صاحب شركة النزاع . استئناف الأخير الحكم الصادر فيها وإغفاله ذكر هذا البيان

الاستئناف الفرعي:

« وجوب توجيهه إلى المستأنف الأصلي وحده ،
« البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم » .

ثبت أن الاستئناف الأصلي رفع من المطعون ضده الأول دون المطعون ضدهم ثالثاً . إقامة الطاعنين استئنافاً فرعياً صحيحاً على المستأنف الأصلي وجوب تصدى محكمة الاستئناف لموضوعه . قضاها بعدم قبوله لعدم إعلانه للمطعون ضدهم ثالثاً رغم أنهم ليسوا خصوصاً فيه . خطأ .

(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

ثالثاً: الحكم في الاستئناف:

(أ) إصداره: وجوب صدوره من ثلاثة مستشارين فقط أحكام محاكم الاستئناف . وجوب صدورها من ثلاثة مستشارين . م ٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا يجوز أن يشترك في المداولة غير المستشارين الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ مرافعات .

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى دون أن تستنفذ أول درجة ولايتها فيه . أثره . بطلان الحكم . لا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعن أساسها بطلب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . لنيابة النقض إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٤٢ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)

(في جزء من المعنى لنقض جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣ من ٢٣ ص ٩٨١)

(ب) عدم جواز تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف

المرفوع منه:

إقامة الطاعن دعواه بطلب الحكم بعدم أحقية الهيئة المطعون ضدها في مطالبته بملغ نقدي . قضا

محكمة أول درجة برفضها . إستئنافه هذا الحكم طالباً إلغاء والقضاء بطلباته . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إلزامه بدفع مبلغ نقدي للهيئة المطعون ضدها . خطأ .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(ج) عدم جواز التعرض للطلب الذي أغفلته محكمة أول درجة: محكمة الاستئناف . عدم جواز تعرضها للطلب الذي أغفلته محكمة أول درجة . وجوب وقوفها عند حد عدم قبول الطلب المغفل . تصديها لهذا الطلب . إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين المتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

إستيلاء

الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠،

سلطة الوزير المختص في الاستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال الطارئة أو المستعجلة المنصوص عليها في م ١٥ / ١ ق ١٠ لسنة ١٩٩٠ . ماهيتها . سلطة استثنائية مقيدة بقيام حالة الضرورة التي تبرر هذا الاستيلاء . حده الأقصى . إنتهاء الغرض منه أو إنتهاء مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي على العقار أيهما أقرب . مؤداه . عدم استطاعة جهة الإدارة تجاوز هذه المدة إلا بالاتفاق الودي مع صاحب الشأن أو باتخاذ إجراءات نزع الملكية . م ١٦ من ذلك القانون . عدم اتخاذها هذه الإجراءات . أثره . تجرد وضع يدها من السند المشروع واعتباره بمثابة غصب يستوجب التعويض ويحول دونها التعرض للمادى أو القانوني لوائح اليد ممن ترتب لهم حقوق على العقار . للأخيرين دفع هذا التعرض .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

أنشأت الدولة لتباشر عن طريقه بعض فروع نشاطها العام . اتباعها في إدارته أساليب القانون العام وتتمتعها في ممارستها لسلطتها من خلاله بقسط من حقوق السلطة العامة بالقرار اللازم لتحقيق أغراضه . مؤداه . اعتبار الجهاز من أشخاص القانون العام وليس ضمن الأشخاص الاعتبارية الخاصة . المواد ١ ، ٢ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائداتها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المعدل بالقرارين رقمي ٢٢٣ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ .
(الطعن رقم ٩٠٩، ٩٠٦ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

إصلاح زراعي

تسليم الأقطان الزراعية للملكية بإنهاء عقود إيجارها طبقاً للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ :
تخضع الطاعن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزامه بتسليم الطعون ضد المالك الأقطان الزراعية المؤجرة له حين أن الحكم حقق غرض الشارع بتسليمها للملكية طبقاً لما جاء في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ مكرراً (ز) ق ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي . نص لا يحقق له سوى مصلحة نظرية صرف . عدم الاعتداد بها أيّاً كان وجه الرأي فيه .
(الطعن رقم ٥٤٥٢ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

إعلان

أولاً : إعلان صحيفة الدوى

(أ) مسائل عامة : إعلانها لجهة الإدارة :

« إعادة الكتاب المسجل المشتعل على صورة الإعلان إلى مصدره لسبب لا يرجع إلى فعل المراد إعلانه أو من يعمل باسمه » .

النص في م ١١ / ٢ / مرافعات . استهدافه إعلام المراد إعلانه مضمون الورقة المعلنة لتسكينه من

صدور قرار من وزير التربية والتعليم بالاستيلاء المؤقت على العقار المشتعل على أرض النزاع وتجاوز مدة الثلاث سنوات المحسدة بق ١٠ لسنة ١٩٩٠ وعدم اتفائه مع أصحاب العقار على إطالة هذه المدة وعدم اتفائه إجراءات نزاع ملكيته . أثره . صيرورة دعواه بطلب طرد الطاعن وبإزالة ما أقامه على الأرض من مبان قائمة على غير سند من القانون ، ولا ينال من ذلك . عدم شهر عقد شراء الأخير للأرض من ملاكها . علة ذلك . تحقق أثر هذا العقد في نقل منفعة المبيع إليه وفي جواز دفعه التعرض له في حيازته ولو لم يكن مشهوراً . مخالفة الحكم المطعون فيه هذه النظر على سند من أن العقار أصبح مخصصاً للمنفعة العامة بصور القرار المذكور وأن وضع يد الطاعن على جزء منه يقتصر إلى سند مشروع . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

الاستيلاء المؤقت على العقارات

طبقاً للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ :

قرار الاستيلاء . إلزام الجهة مصدرة بوضع حد أقصى لمدته لا تتجاوز ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الاستيلاء الفعلي على العقار . عدم جواز مجاوزتها هذه المدة إلا بالاتفاق مع ملاكها . تعذر ذلك . وجوب اتخاذها إجراءات نزاع ملكيته للمنفعة العامة قبل انقضاء تلك المدة بوقت كاف وإلا اعتبرت يدها عليه بمثابة غصب . أثره . احتفاظ صاحبه بملكته له وحقه في استرداد هذه الملكية حتى صدور مرسوم بنزعها أو استحالة رده إليه ، واختياره المطالبة بتعويض الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب أو ما تفاقم بعد ذلك إلى تاريخ الحكم .

(الطعون رقم ٢٧٧٢ ، ٣١٥٨ ، ٢٥١٢ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

أشخاص اعتبارية

من الأشخاص الاعتبارية :

« جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة »

جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ، ماهيته . جهاز إداري له شخصية اعتبارية مستقلة

إعداد دفاعه بشأنها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم . عدم تحقق هذه الغاية إذا أعيد الكتاب المسجل المشتعل على صورة الإعلان إلى مصدره لسبب لا يرجع إلى فعل المراد إعلانه أو من يعمل باسمه . الاستثناء حضوره جلسات المرافعة أو تقديمه مذكرة بدفاعه .

(الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه وقيل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى بطلان إعلانه وإعادة إعلانه بصحيفتها أمام محكمة أول درجة التي لم يمثل أمامها بنفسه أو بوكيل عنه ولم يقدم مذكرة بدفاعه وبأن علمه لم يتصل بمضمونها وتبليغه على ذلك بشهادات من هيئة البريد تفيد أن المسجلين الموجهين إليه من المحضر بتسليم صورتى الإعلان وإعادة الإعلان إلى جهة الإدارة لغلق السكن قد أعيداً لمصدرهما . دفاع جوهري . عدم تمحيصه اكتفاء من المحكمة في القول بصحة الإعلان بأن الطاعن لا ينازع في وجود السكن المعلن عليه وبأنه أخطر بالمسجل في اليوم التالى للإعلان مباشرة ويجرد تأشير المحضر على أصل الورقة المراد إعلانها بما يفيد أنه أخطر بكتاب مسجل ودون أن تحقق من أن إعادة المسجلين لم تكن ناجمة عن فعل الطاعن أو من يعملون باسمه . خطأ وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

(ب) إعلان صحف الدعاوى في موطن الأعمال ،

« مدى جواز إعلان صحف الدعاوى للطبيب على عيادته الخاصة »

إقامة المطعون ضدهم الدعوى بطلب إلزام الطاعن بأداء قيمة الشرط الجزائى لإخلاله بالتزامه الناشئ عن عقد تصفية الشركة التى كانت قائمة بينهم . عدم تعلّقها بمهنته كطبيب أو بعيادته الخاصة . مؤداه . إعلان صحيفة استئناف الحكم

الصادر فيها للطاعن . وجوب أن يكون لشخصه أو فى موطنه الذى يقيم فيه . إعلانه بها على عيادته الخاصة وتسليم الإعلان لجهة الإدارة لغلقها وارتداد إخطارات الإعلان إلى قلم المحضرين لعدم استلام الطاعن لها . أثره . بطلان الإعلان .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

(ج) إعلان صحف الدعاوى الخاصة بالهيئات العامة

والشركات والجمعيات والمؤسسات العامة ،

« جواز رفع الدعاوى الخاصة بالأشخاص الاعتبارية المشار إليها أمام المحكمة الواقع فى دائرتها أحد فروعها ، لا يغنى عن وجوب إتمام إعلان صحف هذه الدعاوى فى مركز إدارتها » .

وجوب إعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام الخاصة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها فى مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه . م ٣ بإصدار ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . لا يغنى من ذلك . ما نصت عليه م ٥٢ / ٢ مرافعات من إجازة رفع الدعوى إلى المحكمة الواقع فى دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة فى المسائل المتصلة بهذا الفرع . علة ذلك . مغايرة أمر هذه الإجازة لإجراء الإعلان . عدم إتمام الإعلان فى الموطن الذى حدده القانون . أثره . بطلان . الاستثناء . تحقق الغاية منه بحضور المدعى عليه بالجلسة .

(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

إعلان المطعون ضده الشركة الطاعنة بصحيفة افتتاح الدعوى على فرع لها وليس فى مركزها الرئيسى وعدم حضورها فى أى من جلسات نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . أثره . بطلان الحكم الابتدائى لإبنتائه على إعلان باطل . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع المبذون من الشركة فى هذا الصدد على سند من جواز الإعلان فى مقر الفرع الذى يتعلق بالإعلان بما ينبئ عن خلطه بين حق

الالتزام

أولاً: آثار الالتزام:

(أ) تنفيذ الالتزام:

التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض:

طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام . عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهابه للمدين . أثره . للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٦٧ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

تطبيق:

الأصل في التزام المستأجر ألا يحدث تغييراً صارماً بالعين المؤجرة دون إذن المالك . مخالفته ذلك . للمؤجر مطالبته بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى . م ٥٨٠ / ٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

إقامة الهيئة الطاعنة دعواها بطلب طرد المطعون ضدها من الأرض الفضاء انتفاعها وتسليمها خالية . تضمنه بطريق اللزوم طلب فسخ العقد بينهما . إستناد الطاعنة في طلبها إلى إقامة المطعون ضدها مباني خرسانية على أرض النزاع بما يغير من معالمها ويتناقض مع طبيعتها وما أجرت من أجله ويضر بالطاعنة . قضاء . الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على خلل الأوراق من تعليمات تحظر على المطعون ضدها البناء . عدم صلاحيته رداً على دفاع الطاعنة لوجوب تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة والتي تجيز للطاعنة طلب فسخ العقد لعدم اتفاق المتعاقدين على ما يخالفها . قصور خطأ .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

المطعون ضده في رفع دعواه أمام المحكمة الواقع في دائرتها فرع الشركة وبين وجوب إعلانها بصحيفة الدعوى في مركز إدارتها . مخالفة للقانون خطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

ثانياً: إعلان الحكم

« عدم جواز إعلان الحكم بالأماكن الملحقة بالنشاط التجاري أو الحرفي » .

الموطن . ماهيته . محل التجارة أو الحرفة . اعتباره موطناً للتاجر أو الحرفي بجانب موطنه الأصلي يصح إعلانه فيه بكافة الأمور المتعلقة بها . أن يكون مركز إدارة نشاط التاجر أو الحرفي الذي يعتاد على التواجد به ويدير منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة . المواد ٤٠ ، ٤١ مدني و ٢١٣ مرافعات . الأماكن الملحقة بالنشاط التجاري أو الحرفي . عدم اعتبارها موطناً لإدارة الأعمال . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١٨/٨)

تسك الطاعن بطلان إعلانه بالحكم الابتدائي لأنه وجه إليه في عين النزاع التي نص في عقد الإيجار على أنها مؤجرة مخزناً للمكتب ولم يوجه إليه في مركز إدارة أعماله المتعلقة بتجارة الكتب والمبني بالعقد . اطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاه بسقوط الحق في الإستئناف معتداً بهذا الإعلان . خطأ .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١٨/٨)

ثالثاً: بطلان الإعلان

إعلان الطاعنة بصحيفتي الدعوى والإستئناف وما تلاهما من إعلانات على مسكن شقيقتها . ثبوت عدم علمها بالمقصومة وما تم فيها لإقامتها بمسكن آخر ومدينة أخرى . أثره . بطلان هذه الإعلانات والحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٦١، ٢٦٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

« التنفيذ بطريق التعويض »

« التعويض الاتفاقي »

« اختلافه عن التعويض القضائي »

التعويض الاتفاقي . عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية طبقاً للقواعد العامة . حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي . الاختلاف بينهما . وجهه . أن الاتفاق مقدماً على قيمة التعويض عن الإخلال بالإلتزام العقدى تنفيذاً أو تأخيراً يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته .
(الطعون رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١٠/٦/٢٠)

(ب) ما يكفل حقوق الدائن من وسائل التنفيذ ووسائل

الضمان

« الحق في الحبس »

حائز الشيء الذي أنفق مصروفات ضرورية أو نافعة . حقه في حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له . حبس نية أو سوءها . لا أثر له . علة ذلك . الاستثناء . الإلتزام بالرد الناشئ عن عمل غير مشروع . من حالاته . الحيابة التي تتم خلسة أو غشاً أو غصباً أو إكراهاً . قيام الحيابة على سند من القانون ثم زوال السند كاستنهااء الوكالة . أثره . للوكيل الحائز لشيء مملوك للموكل الدفع بذلك الحق باعتباره حائزاً . م ٢٤٦ مدني .
(الطعون رقم ٢١٤٢ سنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١٠/٤/١٠)

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بحقه في حبس الشقة الحائز لها بمقتضى عقد الوكالة الصادر له من المطعون ضده حتى يستوفى ما أنفق في تشطيبها وما دفعه من ثمنها نيابة عن الأخير وقيمة ما سده من القرض التعاوني . القضاء برفض هذا الدفع على سند من أن القضاء ببطلان عقد شراء الطاعن للشقة ورفض دعواه بعدم نفاذ إلغاء التوكيل في حقه يجعل يده عليها يد غاصب . خطأ وقصور مبطل .
(الطعون رقم ٢١٤٢ سنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١٠/٤/١٠)

« عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن عدم التنفيذ وجواز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن التأخير في التنفيذ »

للمتعاقدين أن يحددا مقدماً قيمة التعويض عما ينجم من ضرر بسبب عدم تنفيذ أحد الإلتزامات المنصوص عليها في العقد . التعويض في هذه الحالة . ماهيته . تعويض عن عدم التنفيذ . عدم جواز الجمع بينه وبين التنفيذ العيني . للمتعاقدين تحديد التعويض الجابر للضرر عن التأخير في التنفيذ . جواز الجمع بين التعويض الأخير والتنفيذ العيني . علة ذلك . القضاء بالإلزام المدين بتنفيذ إلتزامه عيناً لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من هذا التعويض . المواد ٢١٥ ، ٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ / ٢ مدني .

(الطعون رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١٠/٦/٢٠)

تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الجمع بين إلتزامهم بتسليم أربع شقق خالية عيناً وبين إلتزامهم بقيمة التعويض الاتفاقي المنصوص عليه في عقد البيع المبرم بينهما والمطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبأن الآخرين أدخلوا بإلتزامهم بسداد باقي ثمن المبيع في المواعيد المقررة مما يعد مساهمة منهم في الخطأ توجب تخفيض التعويض وبأنه مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وبأنهم نفذوا إلتزامهم جزئياً بعرض شقتين على خصوصهم . دفاع جوهري . عدم تحييصه أو مناقشة أدلته وعدم تفسير المحكمة ذلك الشرط الجزائي توصلأ لما إذا كان عن عدم تسليم تلك الشقق أم عن التأخير في تسليمها ودون الإداء برأيها فيما إذا كان مجرد عرض الطاعنين الشقيتين دون أن يتلوه إجراء مماثل للإيداع طبقاً للمادتين ٣٣٦ مدني ، ٤٨٩ / ٣ مرافعات يقوم مقام الوفاء الجزئي بالإلتزام الذي يبيح للقاضي تخفيض التعويض . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور مبطل .

(الطعون رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ سنة ٧٠ق - جلسة ٢٠١٠/٦/١٢)

الإدارية فيها لانتفاع الأفراد بها . سبيله . الترخيص المؤقت مقابل رسم لا أجرة . منع الترخيص ورفضه والرجوع فيه . من الأعمال الإدارية يحكمها القانون العام ولا يخضع للقانون الخاص .
(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

(ب)

بيع

مسائل عامة:

« عقد البيع النهائي »

اعتبار عقد البيع النهائي بمثابة تقايل من البيع الابتدائي إذا تناول أركانه أو شروطه بالتعديل :

عقد البيع النهائي بمثابة تقايل من البيع الابتدائي . نسخ العقد الابتدائي وحلوله محله فيما يتعلق بشروط البيع وأحكامه وصيورته قانون الطرفين والمرجع في التصرف على إدارتهما النهائية . إمكان تناوله مقدار المبيع أو الثمن أو شرط البيع بالتعديل .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

إشتمال عقد البيع الابتدائي على بيع أكثر من حصة مقابل ثمن إجمالي لها جميعاً . انعقاد إرادة الطرفين في العقد النهائي على صيرورة هذا الثمن مقابلاً لبعض تلك الحصص دون البعض الآخر . مؤداه . تقايلهما من بيع ما لم يشتمل عليه العقد النهائي من أجزاء المبيع وارتضاؤهما تعديل كل من المبيع والثمن . القول بخير ذلك . مؤداه . تعارضه مع كون الثمن ركناً أساسياً في عقد البيع

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

بيع الطاعنين للمطعون ضدهم ثلاث حصص عقارية بعقد بيع ابتدائي مقابل ثمن إجمالي . إبرامهما عقدي بيع نهائيين مسجلين ببيع حصتين فقط منها مجموع ثمنيهما هذا الثمن . مؤداه .

ثانياً: أوصاف الالتزام .. الشرط الواقف :

« قيام المدين بأى عمل من شأنه منع الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط الواقف المعلق عليه الالتزام يقربب عليه اعتبار الشرط متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل » .

إلتزام طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . م ١٤٨ / ١ مدنى . حق الدائن في الإلتزام العقدي المعلق على شرط واقف مما ينظمه القانون ويحسمه . مؤداه . ليس للمدين تحت هذا الشرط القيام بعمل من شأنه منع الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط . تصرفه الحائل دون تحقيقه . خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش . علة ذلك . جزاؤه . التعويض العيني باعتبار الشرط متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل . صيرورة الإلتزام الشرطى نافذاً بعد أن تغير وصفه من التعليق إلى التنجيز .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

« الإلتزام المعلق على أمر تم وقوعه من قبل ، الإلتزام منجز وليس معلق » .

تعليق الإلتزام على أمر تم وقوعه من قبل . أثره . ترتب الإلتزام منجزاً لا معلقاً ولو كان المتعاقدان على جهل بذلك . المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدنى . مؤداه . تعليق الإلتزام البائع بنقل ملكية الشقة المباعة إلى المشتري على تكوين اتحاد ملاك حين أن عدد شقق العقار المشتمل عليها وكذلك عدد مشتربيها يجاوز خمسة . لا يغير من كونه الإلتزام منجزاً صالحاً للمطالبة .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

أموال

أموال عامة : « التصرف فيها » .

لدولة حق استعمال واستثمار الأموال العامة وفقاً لإجراءات القانون العام . تصرف السلطة

« بيع أسلاك الدولة الخاصة » .

بيع أسلاك الدولة الخاصة . عدم تمامه إلا بالتصديق عليه من المحافظين دون سواهم كل في دائرة اختصاصه بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة . اعتبار التصديق قبول للبيع والرغبة في الشراء إيجاب . مؤداه . تخصيص الحكومة للأرض وإفصاحها عن رغبتها في البيع . علم اعتباره إيجاباً من جانبها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام المحافظ بصفته بتحرير عقد البيع تأسيساً على اعتبار القرارين الجمهوريين ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ إيجاباً من الحكومة صادفه قبول من المطعون ضده بتقديمه للشراء وسداده الثمن . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .
(الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

« البيع في مرض الموت » .

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على مجرد القول بأنه بافتراض صدور عقد البيع من مورث الطاعنين في مرض موته إلا أنه تم منجزاً بين طرفيه بضمن المثل محدداً دون منازعة أو طعن من الطاعنين على العقد وأركانه ومن ثم يكون نافذاً في حقهم دون حاجة لإقرارهم أو إجازتهم إعمالاً للمادة ١/٤٧٧ مدني مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

صدور التصرف في مرض الموت . أثره . إعتبار البيع هبة مستعرة ولا يؤه بالثمن المكتوب في العقد . على المشتري إثبات أنه دفع ثمناً في المبيع ومقدار هذا الثمن قبل التقرير ببدى سريان البيع في حق الورثة بمقتضى م ٤٧٧ مدني . م ٣/٩١٦ مدني .

(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

إثبات الورثة أن البيع صدر في مرض موت مورثهم . أثره . إفتراض أنه في حقيقته هبة مالم

انصرف إرادتهما إلى التنازل من بيع الحصة الثالثة . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي فيما يتعلق بالحصة الأخيرة على سند من أن العقدين النهائيين لم ينسخا هذا العقد إلا في خصوص التصرف في الحصتين الآخرين وأن ثمن الحصة الثالثة دفع ضمن الثمن الإجمالي المدفوع للحصص الثلاث مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

« البيع بالعربون »

دفع العربون وقت العقد . قرينة على جواز العدول عن البيع . م ١٠٣ مدني . جواز اتفاق الطرفين صراحة أو ضمناً على أن يقصد بدفع العربون تأكيد العقد . نية المتعاقدين المعمول عليها في إعطاء العربون حكمه القانوني . مؤداه . انقضاء نية المتعاقدين إلى الأخذ بقرينة المادة ١٠٣ مدني . أثره . للمشتري العدول عن الصفقة مع خسارته للعربون وللبائع العدول عنها مع إلزامه برده ضعف العربون . انقضاء نية المتعاقدين إلى جعل دفع العربون تأكيد للصفقة . أثره . عدم جواز عدولهما عن البيع واعتبار العربون المنفوع جزءاً من الثمن وجواز مطالبة أي منهما للآخر بتنفيذ العقد أو بالفسخ مع التعويض طبقاً للقواعد العامة .

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٤)

عدم اتفاق المتعاقدين على دلالة دفع العربون . نشوب الخلاف بينهما أثناء تنفيذ العقد عن أي منهما عدل عن البيع إلزام المحكمة ببيان هذه الدلالة وأي من الطرفين الذي عدل ثم إنزال أحكام القانون على النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام المطعون ضده (البائع) برد المتبقى من العربون دون بيان الأساس الذي أقام عليه قضاءه ويرفض دعواه الفرعية بإلزام الطاعن (المشتري) بالتعويض لعدم قيامه بتنفيذ إلزامه لعقده . قصور .

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٤)

تظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

(الطعن رقم ٤٢٤٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

التأمين المتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير

« سريان أحكام الهبة الموضوعية على التأمين المتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير » .

جعل المؤمن له قيمة التأمين لشخص آخر .
اعتباره اشتراطاً لمصلحة الغير . قبول المنتفع له .
أثره . عدم جواز نقض المشتراط للمشارطة .
الاستثناء . حقه في نقضها حتى بعد أن يقبلها المنتفع . مناهه . أن يكون الاشتراط تبرعاً منه للمنتفع وأن يرتكن في نقضه لعذر مقبول . علة ذلك . اعتبار الاشتراط في هذه الحالة هبة تسرى عليه أحكامها الموضوعية . ليس لنقض الاشتراط شكل مخصوص . جواز وقوعه صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ٤٢٤٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له . شرطه . استناد الواهب في رجوعه إلى عذر يقبله القاضى وعدم وجود مانع من موانع الرجوع . م ٥٠٠ . منى . القضاء بالرجوع فيها في هذه الحالة اعتباره فسخاً قضائياً لها يرتب ما للأخير من آثار . مؤداه . لطالب التأمين لمصلحة غيره تبرعاً الحق في استرداد قيمة الأقساط التي أداها للمؤمن بحسبان هذا التأمين هبة .

(الطعن رقم ٤٢٤٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

إبرام الشركة المطعون ضدها الثانية لصالح الطاعن وثيقة تأمين بقسط وجيد سدته تبرعاً منها . أثره . اعتبار اشتراطها لمصلحته هبة تسرى عليه أحكامها الموضوعية . إنذار الشركة المؤمن لها المؤمن بالامتناع عن صرف مبلغ التأمين إلى المستفيد . مؤداه . نقضها المشارطة والرجوع في الهبة . تقديمها أمام محكمة الموضوع أسباباً مقبولة لرجوعها . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أحقيتها في استرداد قيمة قسط التأمين استناداً لهذه الأسباب . اعتباره

ينقض المشتري هذه القرينة القانونية غير القاطعة . سبيله . إثباته أنه دفع ثمناً للمبيع لا يقل عن قيمته فيكون البيع صحيحاً نافذاً في حق الورثة دون حاجة إلى إجازتهم . علة ذلك . إنتفاء شبهة المجاملة في الثمن . ثبوت أن ما دفعه يقل عن قيمة المبيع بمقدار الثلث . أثره . سريان البيع أيضاً في حق الورثة . علة ذلك . دخول ما تمت المحاباة فيه من الثمن في نطاق ما يجوز الإيصاء به . تحقيق صدور البيع في مرض الموت في الحالتين الأخيرتين . لا محل له . مجاوزة الزيادة الثلث . أثره . صيرورة البيع في حكم الوصية وعدم سريانه في حق الورثة في حدود هذه الزيادة إلا بإجازتهم أو بتقاضيهما ما يكمل ثلثي التركة من المشتري . وجوب تحقيق الدفع بصدور البيع في مرض الموت في هذه الحالة . المادتان ٤٧٧ ، ٩١٦ . منى .

(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٤٤٤، ٢٤٤٧، ٢٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

عدم دفع الورثة بأن مورثهم وهب المطعون ضدهم الثلاثة الأثاث نصيبها في العقار المبيع وثبوت تضمن الإنذار الموجه من الورثة مطالبتهم للمشتريين بباقي ثمن المبيع بما يؤكد عدم منازعتهم في أن هذا الثمن لا يقل عن قيمة المبيع الحقيقية وأنه الثمن الذي تم التعامل به مع باقى البائعين . أثره . صيرورة البيع صحيحاً خالياً من شبهة المجاملة في الثمن ونافذاً في حق الورثة باعتبار أن ما دفعه المشترون هو ثمن المثل . تعيب الحكم المطعون فيه بأنه خالف الثابت في الأوراق حين خلص إلى خلوه مما يقطع بأن المورثة كانت في مرض الموت عند توقيعها على العقد . غير منتج .

(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٤٤٤، ٢٤٤٧، ٢٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(ت)

تأمين

عقد التأمين : ماهيته .

عقد التأمين . ماهيته . عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأداء مبلغ من المال إلى المؤمن له أو المستفيد

فسخاً قضائياً للهيئة وترتيباً لأثر هذا الفسخ برد الموهوب للوهاب .

(الطعن رقم ٤٢٤٥، ٤٥٩٠ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

« قبول شركة التأمين مبلغاً من الشركة المؤمنة كقسط وحيد لوثيقة التأمين أبرمتها الأخيرة لصالح رئيس مجلس إدارتها ، لا يعتبر خطأ فى جانب شركة التأمين » .

قبول شركة التأمين الطاعنة مبلغاً من المال من الشركة المطعون ضدها الثانية كقسط وحيد لوثيقة تأمين أبرمتها الأخيرة لصالح المطعون ضده الأول . عدم اعتبارها خطأ يترتب مسئوليتها عن التعويض . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامها بالتعويض بقالة إنه نظير اقتطاع قسط التأمين من ميزانية الشركة المؤمن لها . خطأ وفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٤٢٤٥، ٤٥٩٠ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

« إبرام مؤسسة مصر للطيران تأميناً لصالح ركبها الطائر من خطر فقد رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة الطبية نهائياً » .

اشتراط مؤسسة مصر للطيران لصالح ركبها الطائر بموجب وثيقة تأمين جماعى التزمت فيها شركة مصر للتأمين أداء مبلغ التأمين لمن يفقد منهم رخصة الطيران بسبب اللياقة الطبية نهائياً . حلول الطاعن محل الشركة بمقتضى اتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة . للطاعن التمسك بسقوط حق المنتفعين فى الرجوع عليه بالتقادم الثلاثى عملاً بالمادة ١/٧٥٢ مدنى . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بمبالغ التأمين باعتبارها محالاً عليه وأنه ليس ذى صفة فى التمسك بالدفع المشار إليه . خطأ .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

حلول الواقعة . مؤداه . دعوى المستفيد من التأمين . بدء سريان التقادم الثلاثى عليها من تاريخ وفاة المؤمن عليه . تراخى بدنه فى حالة إخفاء بيانات متعلقة بخاطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو أو غير دقيقة . بدء سريانه من يوم علم المؤمن بذلك ومن وقت علم المستفيد بوفاة المؤمن عليه أو من وقت علمه بوجود تأمين أبرم لصالحه متى كان لا يعلم بذلك وقت وفاة المؤمن عليه .

(الطعن رقم ٤١٣٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

تقادم دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن : « قطع التقادم » .

« عدم تمسك شركة التأمين باعتبار الدعوى المباشرة السابقة كأن لم تكن يترتب عليه رفض دفعها بسقوط الدعوى الجديدة بالتقادم لاحتفاظ الدعوى السابقة بكل آثارها القانونية بما فيها قطع التقادم » .

إقامة المطعون ضده (المضرور) دعوى سابقة بذات الحق المطالب به على ذات الشركة (الطاعنة) قررت المحكمة شطبها ولم يجدها المضرور فى اليعاد القانونى . إقامته للدعوى الحسابية بإجراءات جديدة دفعت فيها الطاعنة بسقوط الحق فى رفعها بالتقادم الثلاثى دون أن تتمسك فيها باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع وإلزامها بالتعويض . صحيح .

(الطعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

تجزئة

من أحوال عدم التجزئة :

« طلب إلزام الورثة بتقديم كشف حساب عن أعمال الشركة التجارية التى انفرد مورثهم بإدارتها » .

تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين :

دعوى المستفيد من التأمين :

الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنورات من وقت

معقول عند عدم الاتفاق . اعتباره نزولاً منه عن حقه
فى الاعتراض .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

هيئة التحكيم:

سلطانها .

هيئة التحكيم تفصل فى الدفوع المبنية على
عدم وجود اتفاق تحكيم أو سقوطه أو بطلانه أو عدم
شموله لموضوع النزاع . قضائها برفض الدفع لا
يجوز الطعن عليه إلا بطريق رفع دعوى بطلان حكم
التحكيم المنهى للخصومة كلها . م ٥٣ ق ٢٧
لسنة ١٩٩٤ .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

الطعن ببطلان حكم التحكيم:

جواز الطعن ببطلان حكم المحكمين . قصره على
الأحوال التى يبينتها المادة ٥٣ من ق ٢٧ لسنة
١٩٩٤ . نعى الشركة الطاعنة على حكم المحكمين
ليس من حالات البطلان التى عدتها المادة ٥٣
المشار إليها . مؤداه . لا بطلان . علة ذلك . الدفع
بعدم شمول إتفاق التحكيم لما يثار من مسائل أثناء
نظر النزاع - تعديل الطلبات - وجوب التمسك به
فوراً أمام هيئة التحكيم وإلا سقط الحق فيه .
م ٢٢/٢ ق ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم فى
المواد المدنية والتجارية .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

التمسك بشرط التحكيم وسقوط الحق فيه:

التحكيم . ما هيته . طريق استثنائى لنقض
المنازعات . قواعده . الخروج على طرق التقاضى
العادية . عدم تعلق شرط التحكيم بالنظام العام .
مؤداه . وجوب التمسك به أمام المحكمة وعدم جواز
قضائها بإعماله من تلقاء نفسها . جواز النزول
عنه صراحة أو ضمناً . سقوط الحق فيه بإثارته
متأخراً بعد الكلام فى الموضوع . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

قضاء الحكم المطعون فيه بالزام الطاعنين بتقديم
كشف حساب عن أعمال الشركة التجارية التى انفرد
مورثهم بإدارتها . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم
قبول الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين . أمر المحكمة
باقى الطاعنين باختصاصهم . قعودهم عن ذلك .
أثره . عدم قبول الطعن برمته .

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

النزاع بشأن فسخ عقد البيع .

النزاع بشأن فسخ عقد البيع . غير قابل
للتجزئة . إلزام طرفيه بالالتزامات المترتبة عليهما
بالتضامن فيها بينهما . مؤداه . اعتبار الحكم
صادراً فى إلزام بالتضامن . أثره . إغفال اختصام
إحدى المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه . أثره .
بطلان الطعن .

(الطعن رقم ٤٧١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

تحكيم

الاتفاق على التحكيم:

الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم عند المنازعة
قبل وقوعها سواء كان مستقلاً بذاته أو ورد فى عقد
معين اتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم بشأن كل
أو بعض المنازعات . عدم اشتراط المشرع تحديد
موضوع النزاع سلفاً فيها . وجوب النص عليه فى
بيان الدعوى الذى يتطابق فى بياناته مع صحيفة
إفتتاح الدعوى . م ٣٠ من ق ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .
وقوع مخالفة فيه . أثره . إنهاه هيئة التحكيم
لإجرائاته ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
م ١/٣٤ من ذات القانون . مؤداه . استمرار أحد
طرفى النزاع فى إجرائاته مع علمه بوقوع مخالفة
لشرط فى إتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا
القانون مما يجوز الإتفاق عليه مخالفته . عدم
الإعتراض عليه فى الميعاد المتفق عليه أو فى وقت

شقة لم تبين حدودها ومعالمها ونص فيه على أن ملكية الأرض التي أقيمت عليها آلت للشركة بطريق الشراء ضمن عقد مشهر منفاير للعقد المشهر المذكور في هذا الخصوص في عقد بيع الشقة الصادر من ذات الشركة للطاعة وأن طلب شهر الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد شراء المورث لم يتضمن تحديد الشقة محل التعامل وأن بيانات مساحية حديثة ألحقت بالحكم جاءت مطابقة لبيانات الشقة المبعة للطاعة . مقتضاه . وجوب التحقق بما إذا كان هذا الاختلاف مجرد خطأ مادي لا يؤدي إلى التجهيل بالمبيع فلا يمنع من ترتيب آثار التسجيل قبل الغير من تاريخ حصوله لا من تاريخ تصحيحه أم أنه تصحيح في بيانات العقار محل التصرف يتناول المحل بالتغيير فيعتبر تصرفاً جديداً بما تكون معه العبرة بتاريخ تسجيل التصحيح دون اعتداد بما سبق من تسجيل لصحيفة الدعوى بالصحة والنفاذ . عدم فطنة الحكم المطعون فيه إلى ذلك مكتفياً بما قاله الخبير من أن عقد الطاعة وعقد خصومها يردان على عين واحدة وأنها حددت في صحيفتهما تحديداً نائلياً للجهالة وأن الحاضر عن الشركة في الدعوى لم يعترض على هذا التحديد . مخالفة للثابت في الأوراق وخطأ وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٣)

« أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر فيها على هامش الصحيفة »

وجوب تسجيل صحيفة الدعوى بصحة التعاقد على كل حق عيني عقارى مع وجوب التأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر فيها في هامش تسجيل صحيفتها . أثره . المشتري رافع الدعوى . حجية حقه على كل من ترتب لهم حقوق عينية على العقار المبيع ابتداءً من تاريخ تسجيل الصحيفة . شرطه . التأشير بمنطوق الحكم الصادر بالصحة والنفاذ خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً أو من يوم

إبداء الطاعن طلباً عارضاً بإجراء المقاصة القضائية بين ما هو مستحق له وما قد يحكم به عليه في الدعوى الأصلية . عدم دفع المطعون ضدهما بعدم قبول هذا الطلب لوجود شرط التحكيم إلا بعد إيداء دفاعهما الموضوعي . أثره . سقوط حقهما في التمسك بالشرط . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بعدم قبول الدعوى الفرعية لقيام الشرط وعدم سقوطه . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور مبطل .

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

ترويز

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بترويزها وفي الموضوع معاً : « لظاقتها » .

الظعن على السند بالإتكار أو بالجهالة أو بالترويز ، عدم جواز الحكم بصحته أو برده وفي الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن توقيعهم على الإقرار بالتنازل عن الدعوى كان وليد إكراه . لا محل لإعمال المادة ٤٤ إثبات . أثره . للمحكمة القضاء بحكم واحد بنفي تعرضه للإكراه وإثبات تركه لدعواه إعمالاً لأثر هذا الإقرار .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

تسجيل

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :

« وجوب أن يكون المبيع المحدد في صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يتم تسجيلها والتأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها ، هو بذاته المبيع الذي كان محللاً للمبيع » .

ثبوت أن عقد البيع الصادر من الشركة المطعون ضدها الثانية لمورث المطعون ضدها الأولى ورد على

حجية القيد بالسجل العيني في خصوص ملكية العقار:

القيد بالسجل العيني . حجبته مطلقة في ثبوت صحة البيانات الواردة فيه في خصوص ملكية العقار المقيد باسم صاحبه ولو كان هذا القيد تم على خلاف الحقيقة . م ٣٧ ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ . علة ذلك . اعتبار تلك الحجية هي جوهر نظام السجل العيني . شرطه . استقرار بيانات القيد وتطهرها من العيوب إما بفوات ميعاد الاعتراض دون الطعن فيها أو بالفصل في موضوع الاعتراض برفضه بمعرفة اللجنة القضائية . عدم اكتساب القيد الأول القوة المطلقة خلاف ذلك بل يظل الباب مفتوحاً للاعتراض عليه بمعرفة صاحب المصلحة أمام القضاء العادي بعد انتهاء المدة المحددة لعمل اللجنة القضائية بغير حسم لموضوع الاعتراض المقدم لها في الميعاد . المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٩ ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني .

(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٧٠ق-جلسة ١٧/١٦/٢٠٠١)

تضامن

اختصاص المحكوم عليهم بالتضامن أمام محكمة الطعن ، وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم ابتدائياً بالتضامن أمام محكمة الاستئناف:

المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه وإلا كان حكمها مخالفاً للقانون . م ٢/٢١٨ مرافعات . علة ذلك . تعليقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٥٤١٢ لسنة ٧٢ق-جلسة ٩/١٦/٢٠٠١)

١٩٧٦/٥/١ أيهما أطول . علة ذلك . تخلف هذا الشرط . أثره . زوال الأسبقية التي كانت قد تقررت لذلك المشتري من تاريخ تسجيل صحيفة دعواه بقوة القانون فلا يحاج بها من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار المبيع في تاريخ لاحق لتسجيل الصحيفة . المواد ٢/١٥ ، ١٦ ، ١/١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، ٣/١٧ من ذات القانون المضافة بق ٢٥ لسنة ١٩٧٦ .

(الطعن رقم ٤٧٩٨ لسنة ٧٢ق-جلسة ١٦/١٧/٢٠٠١)

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً على ما أورده من أن نصوص القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٦ خاصة ببطان التصرفات الواقعة على عقار سجل الحكم بصحة ونفاذ عقد شرائه وبالتالي فهو ليس خاصاً بالحالة المطروحة في النزاع وأنه لو سجل الحكم فعلاً بطل أي تصرف تالٍ له وتحجبه عن التحقق من صحة ما أثارته الطاعنة من أن المطعون ضدها الثاني والثالثة لم يؤشرا على هامش تسجيل صحيفة دعواهما بمنطوق الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لهما من المطعون ضده الأول خلال الخمس سنوات المقررة قانوناً توصلاً منها إلى اعتبار عقد شرائها هو الأسبق تسجيلاً . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٤٧٩٨ لسنة ٧٢ق-جلسة ٥/١٦/٢٠٠١)

السجل العيني ، اللجنة القضائية للسجل العيني ، مناهض عرض الدعاوى والطلبات عليها ،

عرض الدعاوى والطلبات على اللجنة القضائية للسجل العيني . مناهضه . رفعها إليه خلال السنة الأولى من العمل بالقانون . المادتان ٢١ ، ٢٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني . مضى هذا الميعاد غير مانع لصاحب الشأن - فيما عدا حجية الأمر المقضى - من اللجوء إلى القضاء العادي لطرح اعتراضاته على البيانات الواردة بالسجل العيني . علة ذلك . م ٣٩ من ذات القانون .

(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٧٠ق-جلسة ١٧/١٦/٢٠٠١)

ورثة المتهم يخلفونه فيها طالما لم يصدر فيها حكم بات . بات ١٤ / ٢٥٩ / ٢ . ج .

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

(ب) انتضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم لا أثر له على استمرار الدعوى المدنية التابعة قائمة أمام محكمة الجناح طالما لم يتم المدعى بالحق المدني بإعلان ورثة المتهم بالحكم القبايل الصادر بالتعويض المؤقت : صفوح حكم غيبايل من محكمة الجناح المستأنفة بإدانة موثوث الطاعنين وبإلزامه بتعويض مؤقت للمطعون ضدها انتضاء الدعوى الجنائية قبله بوفاته عملاً بالمادة ١٤ ! . ج . لا أثر له في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها . استمرار الأخيرة قائمة أمام محكمة الجناح المستأنفة طالما لم تعلن المطعون ضدها الطاعنين بالحكم بالتعويض المؤقت باعتبارها صاحبة المصلحة في أن يبدأ ميهاد المعارضة فيه . اعتبار هذا الحكم في شقيه الجنائي والمدني حكماً غيبائياً إعمالاً لقواعد قانون الإجراءات الجنائية ولو كانت قواعد قانون المرافعات تعتبره حضورياً . قضاء الحكم المطعون فيه بإجابة المطعون ضدها إلى طلباتها تأسيساً على أن الحكم الجنائي أصبح باتاً لإتفلاق سبيل المعارضة فيه بوفاء المورث وأن وفاته تحول دون المطعون ضدها والمطالبة بتكملة التعويض . خطأ .

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

تقادم

التقادم المسقط، ومدة التقادم

« تقادم دعوى التعويض لعدم تنفيذ البائع التزامه التعاقدى بتوفير مياه الري للأرض المبيعة » . دعوى الطاعن (المشتري) بإلزام المطعون ضده (البائع) بالتعويض لعدم تنفيذ التزامه التعاقدى بتوفير المياه اللازمة لري الأرض

قضاء محكمة أول درجة بإلزام الطاعن وآخرين متضامين بأداء مبلغ وإستئناف الطاعن وحده وعدم اختصاصه باقي المحكوم عليهم . إصدار محكمة الاستئناف حكماً دون أن تأمره باختصاصهم في استئنافه . مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

تعويض

تقليل التعويض

(أ) « وجوب مراعاة قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب » .

طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعريض قسيما يتقاسمان تنفيذ الإلتزام . عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهابه للمدين . أثره . للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب .

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٦٢ق - هيئة عامة - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

(ب) إنفراد الدائن بالخطأ أو استعراق خطئه خطأ المدين بحيث كان هو السبب المنتج للضرر . أثره . سقوط حق الدائن في التعويض فلا يكون مستحقاً أصلاً . إسهم الدائن بخطئه في وقوع الضرر وتقصيره هو الآخر في تنفيذ التزامه . أثره . عدم أحقيته في اقتضاء تعويض كامل .

(الطعن رقم ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٢٤٤٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٢)

الدعوى المدنية التابعة

(أ) ورثة المتهم المتوفى يخلفونه فيها: الوفاة سبب للإقتضاء تختص به الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتحج لها . استمرار الدعوى الأخيرة - في أي من مراحلها - قائمة أمام المحكمة الجنائية لتستمر في نظرها إلى النهاية .

الأخيرة بالدين المطالب به أو تنازلها عن الجزء المنتقضى من مدة التقادم . اعتبار الحكم المطعون فيه هذا الإقرار قاطعاً لتقادم الحق المطالب به ورفضه الدفع بالتقادم الثلاثى . خطأ .

(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٩٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

مجرد شطب الدعوى لا يفقدها أثرها فى قطع التقادم ؛

« عدم تمسك المدعى عليه فى الدعوى الجديدة باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن ، تظل معه الدعوى السابقة محتفظة بكافة آثارها القانونية بما فيها قطع التقادم » .

بقاء الدعوى مشطورية ستين يوماً دون أن يعلن المدعى غيره من الخصوم بالسير فيها . اعتبارها - بقوة القانون - كأن لم تكن . م ٨٧ مرافعات . شرطه . تمسك ذوى الشأن بذلك . أثره . زوال الخصومة وزوال أثرها فى قطع التقادم . عدم تمسك المدعى عليه فى الدعوى الجديدة بالدفع . مؤداه . صيرورة الدعوى السابقة محتفظة بكل آثارها القانونية بما فيها قطع التقادم . عله ذلك .

(الطعن رقم ٧٨٤٢ لسنة ٩٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

إقامة المطعون ضده (المضرور) دعوى سابقة بملذات الحق المطالب به على ذات الشركة (الطاعنة) قرورت المحكمة شطبها ولم يجدها المضرور فى الميعاد القانونى . إقامته للدعوى الحالية بإجراءات جديدة دفعت فيها الطاعنة بسقوط الحق فى رفعها بالتقادم الثلاثى دون أن تتمسك فيها باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع وإلزامها بالتعويض . صحيح .

(الطعن رقم ٧٨٤٢ لسنة ٩٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

أثر الدفع بالتقادم المستقط

الدفع بالتقادم المستقط قاصر على ذى المصلحة فيه . أثره . إيداعه من أحد المدينين المتضامنين

المبيعة . خضوعها للأحكام العامة فى التقادم . مؤداه . سقوطها بمضى خمس عشرة سنة من وقت إخلال البائع بالتزامه . قضاء الحكم المطعون فيه بسقوطها بالتقادم الحولى المنصوص عليه بالمادة ٤٥٢ مئنى باعتبارها دعوى بضمان العيوب الخفية . خطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٩٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

د تغيير مدة التقادم ؛

صدور حكم على المدين بالدين . لا تغير معه مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن . شرطه . عدم مطالبته أو الحكم عليه معه .

(الطعن رقم ٥٩٢١ لسنة ٩٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

د وقف التقادم ؛

د وقف سريان التقادم عند وجود مانع ولو كان أدبياً ؛

وقف سريان التقادم عند وجود مانع للمطالبة بالحق ولو كان أدبياً . م ١/٣٨٧ مئنى . عدم إيراد المشرع لتلك الموانع على سبيل الحصر . مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن أو إلى الظروف العامة . طرد الطاعن من شقة النزاع وتقديده للمحاكمة الجنائية بتهمة غصب الحيازة قد يكون من الأسباب الموقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

د قطع التقادم ؛

د الإجراءات القاطعة للتقادم : الإقرار بالدين ؛

د وجوب صدوره من الدين ؛

إقرار المطعون ضدهم بعدم اشتغال وثيقة التأمين لحادث وفاة مورثهم وبصرف شركة التأمين الطاعنة لهم مبلغ تقضى بصفة استثنائية وإحالتهم ما يكون لهم من حقوق نتيجة الحادث لها وعدم رجوعهم عليها بأى شئ بخصوص هذا الحادث . صدور هذا الإقرار من الدائنين - المطعون ضدهم - وليس المدين - الشركة الطاعنة . مؤداه . عدم إقرار

الوحدة المحلية الترخيص للمطعون ضدهم بالبئاء والتعليق لعقار النزاع لوقوعه داخل تلك الخطوط . إقامتهم الدعوى بطلب عدم الاعتداد بهذا القرار لاتعماده طبقاً للمادة ١٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وعدم التعرض لهم فى العقار . انعقاد الاختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

(الطعن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٢١)

تنفيذ

السند التنفيذي ، : (الغاؤه وإبطاله ،

إلغاء أو إبطال السند التنفيذى . أثره . امتناع المضى فى التنفيذ وسقوط ما تم من إجراءاته . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

القضاء نهائياً بإلغاء أمر تقدير الرسوم سند التنفيذ تأسيساً على عدم استحقاق الرسوم الصادر بها . مؤداه . فقدان الأمر مقومات وجوده كسند تنفيذى . أثره . عدم جواز ملاحقة قلم الكتاب أى من خصوم الدعوى الصادر بشأنها بإجراءات تنفيذ . قضاء المحكم المطعون فيه برفض الدعوى المقامة بعدم جواز التنفيذ بهذا الأمر وإعلان ما تم اتخاذه من إجراءات تنفيذية بمرجه . خطأ .

(ج)

جمعيات

الجمعية التعاونية الزراعية ،

عدم تمثيل هيئة قضايا الدولة لها أمام القضاء ،

هيئة قضايا الدولة . نيابتها عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة أمام المحاكم والجهات التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً . م ٩ ق ٧٥

بالنسبة إلى مدين متضامن آخر بقدر حصة هذا المدين . لا يتعدى أثره إلى مدين متضامن آخر لم يتمسك به . (الطعن رقم ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٧/٢٠)

تنظيم

قرارات اعتماد خطوط التنظيم ،

(أ) أثرها بشأن خروج الأجزاء الداخلة فى هذه الخطوط من ملك صاحبها : قرارات اعتماد خطوط التنظيم . فرضها قيوداً على الملكية الخاصة . علة ذلك .

لا صلة لهذه القرارات بقوانين نزع الملكية . مؤداه . التحدى بنص م ١٢ ق ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع الملكية للمنفعة السامة المقابلة للمادة ١٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من وجوب إيداع النماذج أو القرار بنزع الملكية خلال مدة معينة وإلا عدّ كأن لم يكن . محله . نزع جهة الإدارة ملكية العقار . علة ذلك . قرار اعتماد خط التنظيم لا يترتب عليه بمجرد خروج الأجزاء الداخلة فيه عن ملك صاحبها . استمراره مالياً لها إلى أن تُنزع ملكيتها باتخاذ إجراءات نزع الملكية أو بالاستيلاء الفعلى .

(الطعن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

(ب) طبيعتها والطعن فيها : التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة . عدم صلاحيته أساساً لرفع دعوى حيازة يمنع هذا التعرض . علة ذلك . م ١٧ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . دفع هذا التعرض . سبيله . الإلتجاء للقضاء الإدارى لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . صدور قرار باعتماد خطوط تنظيم يقتضى م ١٣ ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم المهاتى مستكملاً فى ظاهره قومات القرار الإدارى غير المشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم ورفض

قضاء الحكم المطعون فيه ببطان حجز ما للمدين لدى الغير الموقع من الطاعن على المطعون ضده الأول لدى المطعون ضدهما الثاني والثالث - ودون بحث باقى الأسباب المارة لبطان الحجز - تأسيساً على أنه حجز تنفيذى يجب أن يسبقه إعلان المدين بسند التنفيذ وأن هذا الإعلان وقع باطلاً حين أن القانون لم يستلزمه فى تلك المرحلة من الحجز . مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه جر إلى قصور مبطل .

(الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

ثانياً الحجز الإدارى

« ما لا يجوز تعصيله بطريق الحجز الإدارى » .
ثبوت أن الأرض الزراعية موضوع النزاع من أملاك الدولة الخاصة التى آلت إليها بطريق الاستيلاء . تنفيذاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى . عدم ارتباط المطعون ضده بالهيئة الطاعنة بأية علاقة تعاقدية . مؤداه . مقابل انتفاعه بأرض النزاع لا تعتبر من قبيل الأجرة التى يجوز تحصيلها باتباع إجراءات الحجز الإدارى .

(الطعن رقم ٤١٦٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

« أثر الحكم بعدم دستورية البند ق ، ط ، م من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى »
قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند ق ط م من المادة الأولى ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية . مؤداه . زوال الأساس القانونى الذى وقع الحجز الإدارى موضوع النزاع إستناداً له مما يضىء باطلاً لزوال سببه القانونى . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ . الجمعية التعاونية الزراعية ليست من الأشخاص الاعتبارية العامة ق ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ . أثره . عدم جواز إثابة هيئة قضايا الدولة عنها أمام المحاكم .

(الطعن رقم ٤٢٣٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

جمعية الإسكان والمساكن للصحفيين

حظر تنازل عضو الجمعية التعاونية للإسكان عن العقار الذى انتفع به لغير الجمعية أو الزوج أو لنوى القرى حتى الدرجة الثالثة مقرر لمصلحة الجمعية دون غيرها المادتان ١/٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ و ٢٠ من لائحة النظام الداخلى لجمعية الإسكان ومساكن الصحفيين .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٨)

(ح)

حجز

أولاً الحجز القضائى ، حجز ما للمدين لدى الغير :

« ابتدأه دائماً كإجراء تحفظى بحث ، فلا يشترط لصحته إعلان المدين بالسند التنفيذى » .

حجز ما للمدين لدى الغير . عدم تطلبه إعلان المدين بالسند التنفيذى . م ١/٣٢٨ مرافعات . علة ذلك . ابتداء هذا الحجز دائماً كإجراء تحفظى بحث مقصود به مجرد حبس أموال المدين وديوونه فى يد الغير ومنع المحجوز لديه من تسليمها أو الوفاء بها . مؤداه . عدم خضوع الإجراءات الواجب اتخاذها قبل الحجز للقواعد العامة فى التنفيذ . جواز ذلك الحجز فى جميع الأحوال بغير سابقة إعلان المدين المحجوز عليه بالسند التنفيذى أو ضرورة التنبيه عليه بالوفاء .

(الطعن رقم ٣٢١٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

حراسة

أولاً: الحراسة القضائية

« مسئولية الحارس القضائي عن الربح الناتج عن إدارته للمال الشائع : » عدم سؤاله إلا عن صافي الإيراد الفعلي الذي حصله »

إلتزام الحارس القضائي بأن يقدم إلى ذوى الشأن كل سنة على الأكثر حساباً بما تسلمه وما أنفقه معززاً بما يشهد ذلك من مستندات . م ٧٣٧ مدني . مؤداه . محاسبة الحارس عن ربح الأعيان المهورد إليه بإدارتها . العبرة فيه . بما تسلمه فعلاً من هذا الربح وأنفقه من مصروفات .

(الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

ثبوت أن الدعوى هي مطالبة الطاعن بصافي الربح الناتج عن إدارته المال الذي عين حارساً قضائياً عليه وليست دعوى ربح عن الغصب . أثره . عدم سؤاله إلا عن صافي الإيراد الفعلي الذي حصله . قسكه أمام الخبير ومحكمة الموضوع بعدم جواز تقدير الربح جزائياً وبوجوب محاسبته عما يُقْبِت أنه حصله فعلاً منه . دفاع جوهري . إغفاله إيراداً ورداً والقضاء بالزام الطاعن بقيمة الربح الذي قدره الخبير جزائياً على أساس متوسط غلة الفدان . قصور ومخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

ثانياً: الحراسة الإدارية

« تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة » الأصل رد المال عيناً إلا إذا كان التنفيذ العيني مستحيلًا أو مرهقاً للمدين فيقضى بتعويض يراعى فيه قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاتته من كسب .

الحكم بعدم دستورية العبارات التي تستبدل التعويض بالرد العيني من نص المادة الثانية من القرار بالقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة . أثره . رد المال عيناً إلا إذا كان

التنفيذ العيني مستحيلًا أو مرهقاً للمدين . وجوب الإلتزام بذلك في المنازعات المتعلقة بنفاذ عقود بيع الأعيان المفروضة عليها الحراسة .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٧٢ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ الإلتزام . عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهابه للمدين . أثره . للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاتته من كسب .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٧٢ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير استحالة رد المال عيناً إلى من فرضت عليه الحراسة أو إرهابه للمشتري حائز العقار .

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٧٢ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

« ميعاد المنازعة في تحديد الأموال وقيمتها »

تحديد الأموال التي فرضت عليها الحراسة والتعويضات المستحقة عنها . لصاحب الشأن المنازعة فيه خلال ستين يوماً من تاريخ علمه أو إعلانه به على يد محضر . م ٥ من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ . رفع الدعوى بالمنازعة فيه قبل صدور هذا القانون . أثره . اعتبار المنازعة قد تمت في الميعاد .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٤)

القضاء يرفض الدعوى التي لم تتجاوز فيه المحكمة النظر فيما إذا كانت المنازعة قد أقيمت في الميعاد . هو في حقيقته قضاء بعدم قبولها . علة ذلك . عدم تعرضها بذلك لأي عنصر من عناصرها أو إتصال بموضوعها وإنما وقفت عند المظهر الشكلي لرفع المنازعة في الميعاد . أثره . عدم استفادها ولايتها للفصل فيها .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٤)

حكم

أولاً: ماهية الحكم : تمييز القرارات التي يصدرها القاضي عن الأحكام ،

تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية عن الأحكام . مرجعه . حكم القانون .
(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٤)

القرارات الولائية . عدم حيازتها حجية ولا يستند القاضي سلطته بإصدارها . اختلافاً عنه الأعمال القضائية التي تتولاها المحاكم ..
(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٤)

ثانياً: عيوب التدليل : القصور في التسبيب ، وما بعد ذلك ،

تمسك الطاعنين في دفاعهم بحيازتهم لأرض النزاع المملوك للدولة خلفاً لأسلافهم مدة تزيد على خمسين عاماً وتقلّكهم لها قبل صدور ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . تدليلهم على ذلك بما ورد بتقرير الجبير . دفاع جوهرى . رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون بحثه وتحيصه . قصور .
(الطعن رقم ٣٧٤٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

تمسك الطاعنين بصورية عقد ملكية مورث المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها لنصف السيارة محل النزاع وتدليلهما على ذلك بالمستندات وطلبهما إحالة الدعوى للتحقيق . دفاع جوهرى . إطراح الحكم المطعون فيه له وتعديله على شهادة بيانات صادرة من إدارة المرور والمأخوذة من الضمد ذاته . قصور وإخلال بحق الدفاع .
(الطعن رقم ٦١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

عرض الطاعن على المطعون ضدها - الباتمة له - استلام باقى ثمن المبلين محل التعاقد بإبناؤها رسمياً ثم إيداعه للثمن خزينة المحكمة إزاء رفضها استلامه قبل صدور الحكم بتأييسد الفسخ . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا المستند . قصور .
(الطعن رقم ٣٥٤٩ و ١٧٨٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بملكيتها للأطيان موضوع النزاع وحيازته لها بهذه الصفة وتقديمه تدليلاً على ذلك إقراراً منسوبة إلى المطعون ضده الأول يقر فيه بملكيتها وحيازته لها وأن ما تحرر عنها لصالحه من عقود صورية وغير حقيقية . دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه وعدم تعرضه لدلالة هذا الإقرار . قصور .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

تمسك الطاعن بأن حيازة المطعون ضده محل النزاع انتهت قبل سنوات من رفع دعوى الأخير برد حيازته وأنه استأثر بحيازة المحل بعد ذلك وأن تمكينه إياه من وضع سيارته فيه لم يكن إلا من أعمال التسامح وانتهاء تقرير الجبير إلى ما يؤيد ذلك . دفاع جوهرى . عدم فطنة الحكم المطعون فيه إليه وعدم عنايته بتحصيله أو تحقيقه مقيماً قضاءه برد حيازة المحل للمطعون ضده على أنه اشتراه بعقد نص فيه على تسلمه المبيع فضلاً عما شهد به شقيقاه في تقرير الجبير واستخلص من محضرين إداريين من أن حيازته كانت هادئة مستقرة حتى سلبها الطاعن . قصور مبطل .

(الطعن رقم ٥٥٧٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

تمسك الوكالة الطاعنة بأن العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز للمطعون ضده فسخه بالإرادة المنفردة . دفاع جوهرى . إقامة الحكم المطعون فيه قضاؤه على ما عزا إليه من تقصير في تنفيذ التزاماتها التعاقدية . عدم بيانه ماهية هذا التقصير ومطاعره . قصور .

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بانتفاء رابطة السببية بين فعل السيارة المؤمن عليها لديها والضرر المطالب بجبره لوقوع الخطأ في جانب المجنى عليه إستناداً لشهادة شاهد الواقعة في محضر ضبطها من أن الأخير عبر الطريق فجأة من

من الطاعة باعتبارها وكيلة عن المطعون ضده الأول كفايته لحمل قضائه . التفات الحكم عن إعادة الدعوى للمرافعة وعما جاء بكتاب المطعون ضده الثاني المرفق صورته يطلب فتح باب المرافعة لسبق تقديمه بجلسات المرافعة أمام محكمة الاستئناف . لا قصور .

(الطعن رقم ٤٠٢١ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠١١/٥/٢٩)

« ما يبعد كذلك » الفساد في الاستدلال :

تمسك الطاعن بأن وضع يده على أرض النزاع لم يكن بطريق الغصب استناداً للاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون ضدهم والذي قبلوا بمقتضاه تنازلي مبلغ مالي كإيجار عن تلك الأرض . قضاء الحكم المطعون فيه يرفض هذا الدفاع مستخلصاً من عدم تقديم الطاعن الدليل على تنفيذ هذا الاتفاق أو سداده الإيجار ثبوت واقعة الغصب في حقه مرتباً على ذلك قضاءه بطرده منها وإلزامه برعيها وتسليمها للمطعون ضدهم . فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٥٢٦٦ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠١١/٥/١٥)

« ما يبعد كذلك » التصور في التسبب والفساد في الاستدلال :

« ما يبعد كذلك »

قضاء الحكم المطعون فيه بثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعة وإلزامها بالتعويض استناداً إلى تقرير استشاري مقدم من المطعون ضده وحلفه اليمين المتضمنة رغم أنها لا يشيران بذاتهما على سبيل القطع واليقين إلى أن فساد وتلف المادة المشتراة من الطاعنة بسبب خطئها أو بسبب يرجع إليها منذ أن سلمتها للمطعون ضده . صدم تحقيق المحكمة من ذلك وإقامتها الدليل عليه بإحدى الطرق التي حددها القانون . فساد في الاستدلال وقصور .

(الطعن رقم ٤٩٤٨ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠١١/١/٢٨)

طلب المطعون ضدها في دعوى سابقة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع أطيان النزاع . القضاء برفضه تأسيساً على أن المبيع انصب على حصة مفرزة ضمن

أتوبيس كانت في الجانب الأيمن من السيارة وأن خطأ هو الذي أدى مباشرة إلى وقوع النتيجة الضارة . دفاع جوهرى . عدم غناية الحكم المطعون فيه ببخه وتخصيصه أو الرد عليه بما يفنده . قصور مبطل .

(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠١١/٦/٢٥)

إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار طلب التعويض عن التأخير في تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح المطعون ضده من قبيل الفوائد التأخيرية وإلزام الطاعنين بصفتها بالمبلغ المقضى به استناداً إلى أن سبب التأخير في التنفيذ هو تقاعس الجهة الإدارية ويطه إجماعاً مما يصلح أساساً للتعويض . تمسك الطاعنين في مذكرتهما المقدمة إلى محكمة أول درجة إلى أن التأخير في التنفيذ يرجع سببه لاتخاذهما الإجراءات القانونية التي ألزمتها القانون بمراجعتها قبل أداء المبلغ المستحق بموجب الحكمين . دفاع جوهرى . عدم تحقيق الحكم له . قصور .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠١١/٦/١٧)

« ما لا يبعد كذلك »

أخذ الحكم الابتدائي بما جاء في محاضر أعمال الخبير وطرحه النتيجة التي انتهى إليها جانباً بأسباب سائفة فيها الرد الكافي على مزاعم الطاعن وتنم عن تحصيل صحيح لواقع الدعوى مستمد من أصل ثابت في الأوراق . إحالة الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب . مؤداه . اعتباره إياها أسباباً له وأنه لم يجد فيما قاله الطاعن ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنته . النعى عليه بالقصور . غير صحيح . « مثال في دعوى تثبيت ملكية وإزالة » .

(الطعن رقم ٤٤٢٢ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠١١/١/١٤)

قضاء الحكم المطعون فيه بطلان عقد البيع موضوع الدعوى لإبرامهما بموجب تنازل من الطاعن بصفتها وكيلة عن المطعون ضده الأول متجاوزة حدود الوكالة استناداً إلى ما جاء بكتاب المطعون ضده الثاني بصفته الذي يفيد أن التنازل في الحالتين صدر

التصور في التسبب ومخالفة القانون :

« ما بعد ذلك »

تمسك الشركة الطاعنة بوجوب إعمال قواعد المسؤولية العقدية طبقاً لعقد الإيجار المبرم بينها وبين المطعون ضده الأول بشأن أرض النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بمسئوليتهما عن التعويض المقضى به على أساس المسؤولية التقصيرية ملتفتاً عن بحث العلاقة الإيجارية التي تربط بينهما رغم أن أحكام العقد هي وحدها التي تحكم العلاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه وعدم بيان الحكم ما يخرج عن نطاقها ويدخل في نطاق المسؤولية التقصيرية . مخالفة للقانون وقصور .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٩)

تمسك الطاعنين بتوافر شروط الوكالة الظاهرة في عقدى البيع الصادرين من المطعون ضده الخامس لهم . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن هذه الوكالة الظاهرة تفترض عدم وجود توكيل وأن يكون المتعاقد حسن النية رغم أنه لا يشترط لإعمال نظرية الوكالة الظاهرة عدم وجود توكيل . مخالفة للقانون وقصور .

(الطعن رقم ٥٥١٥٠٠٥١٥ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بالزام شركة التأمين بدفع تعويض مادي للمطعون ضده عما حاق به من ضرر عن إتلاف سيارته على مجرد القول بأن سائق السيارة المتسببة في الحادث قرر أنه مؤمن عليها تأميناً شاملاً يغطي الإصابات وإتلاف الأشياء وبأن الشركة لم تقدم ما ينفي ذلك ودون أن يستظهر الحكم ما إذا كانت وثيقة التأمين أو وثيقة أخرى تكميلية قد تضمنت اشتراطاً لمصلحة المضرور يجيز للمطعون ضده مطالبتها بما أصابه من ضرر عن ذلك الإتلاف . مخالفة للقانون وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

أطيان شائعة ولم تقع هذه الحصة في نصيب البائع عند القسمة دون أن تتضمن أسباب الحكم خلوص هذه الحصة للمطعون ضده الأول وملكيته لها . استدلال الحكم المطعون فيه بتلك الأسباب على ملكية المطعون ضده الأول لها . فساد وقصور .

(الطعن رقم ٤٣٩٧ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :

« ما بعد ذلك »

استنجر المطعون ضده ثلاثة محلات من المالك السابق للعقار على أن يقوم ببناؤها على نفقته في المكان المؤجر لإنشائها . ثبوت إقامة هذه المحلات بعد انتقال ملكية كامل أرض ومباني العقار للطاعنين . أثره . عدم نفاذ عقود الإيجار في حقهما . قضاء الحكم المطعون فيه بمنع تعرضهما للمطعون ضده في إقامة تلك المحلات . خطأ .

(الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٦٨٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٦)

تمسك الطاعنين بانتفاء المصلحة من ترميم العقار عين النزاع لأنه لم يعد محلاً لعلاقة إجارة بعد أن فسخ مستأجرهما عقديهما وأصبح العقار خالياً من السكان وأن مصلحتهم تقتضي إزالة العقار حتى سطح الأرض . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بتأييد إلزام الطاعنين بالقرار الصادر بالترميم تأسيساً على أنه يكفي لصحة إلزامهم بالترميم أن يكون الترميم ممكناً من الناحية الهندسية . خطأ .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

إقامة المطعون ضده الدعوى بطلب شطب التسجيلات وتسليم أرض النزاع إليه : إجابة الحكم المستأنف إلى طلبه الأول دون الثاني . عدم استئنافه ذلك الحكم في شأن رفض طلب التسليم . مؤداه . حيازته قوة الأمر المقضى ويقتنع على محكمة الاستئناف إعادة مناقشته في الاستئناف المرفوع من الطاعنين باعتباره غير مطروح عليها . قضاء الحكم المطعون فيه بتسليم الأرض له . خطأ .

(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، « بايعد كذلك »

الدفع من شركة التأمين بعدم قبول دعوى المضرورين لرفعها من وعلى غير ذى صفة على سند من أن وثيقة التأمين على مركبة الترام التى وقع بها الحادث لا تتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير . رفض المحكمة له تأسيساً على أن للمضرورين الرجوع على الشركة مباشرة لاقتضاء التعويض وأنهما يستندان حقهما فى ذلك من القانون ودون أن تعرف المحكمة على ما إذا كانت تلك الوثيقة قصد بها ذلك الاشتراط الذى يخولهما حقاً مباشراً فى منافعها ويجيز لهما رفع الدعوى قبل الشركة . خطأ وقصور مبط .

(الطعن رقم ٢٨٢٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١٥/٥/٢٩)

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن وضع يد مورث المطعون ضدهن ووالده من قبله على أرض النزاع لم يكن مقروناً بنية التملك وإنما تم لحسابه باعتباره مؤجراً وطلبه الإحالة للتحقيق لإثبات ذلك . عدم أخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وعدم تمكين الطاعن من إثباته مقيماً قضائه على مجرد القول بأنه غير مجد بعد الحكم برد وبطال عقود الإيجار حين أن بطلان هذه المحررات لا يحول دون إثبات صحة الإجارة بدليل آخر . خطأ وقصور مبط .

(الطعن رقم ٤٨٢٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠١١/٦/٥)

ثالثاً : حجية الحكم

« نطاق الحجية ومداها » . « من حيث الأشخاص »
« حجية الحكم الصادر فى موضوع قابل للتجزئة بالنسبة لمن لم يطعن فى هذا الحكم » .

القضاء لصالح الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع سند الدعوى على المطعون ضدهم . استئناف المطعون ضدها الأولى وحدها دون باقى المطعون ضدهم هذا الحكم . مؤداه . صيرورته نهائياً بالنسبة للأخيرين وحيازته قوة الأمر المقضى فى شأن صحة

التعاقد عن نصيبهم فى الأرض المباعة دون نصيب المطعون ضدها الأولى فيها لقابلية موضوع الدعوى للتجزئة . تعلق ذلك بالنظام العام . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها . خطأ .

(الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠١٥/٥/٢٠)

« من حيث الحق المتنازع عليه »

الحكم برفض دعوى الطاعنة (البائعة) بفسخ عقد البيع المؤسسة على عدم الوفاء بباقي الثمن لعدم تقديمها مستندات ملكيتها . اقتصار حججته على حق المطعون ضدها (المشترين) وقت صدوره فى حبس باقى الثمن لإخلال الطاعنة بالتزامها بتقديم مستندات الملكية . أثره . جواز معاودتها رفع دعوى الفسخ لذات السبب متى قدمت مستندات الملكية . مؤداه . تقديمها الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد شرائها عقار النزاع من ملاكه الأصليين وصحيفة الدعوى الصادر فيها الحكم مشهورة . علم تعرض الحكم المطعون فيه لدلالة تلك المستندات بشأن تنفيذ الطاعنة لإلتزامها بنقل الملكية بما يزول به الحق فى الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٤٤٥٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠١١/٦/٢٠)

حجية الحكم الجنائى

صدور الحكم الجنائى حضورياً ببراءة المتهم المطعون ضده (الرابع) من تهمة الإتلاف بإهمال لا تنقضى به الدعوى الجنائية . علة ذلك . علم اعتباره حكماً باتاً إلا من اليوم التالى لانتهاء مدة العشرة أيام المقررة للطعن فيه من النيابة العامة عملاً بالمادتين ٣/٤٠٦ ، ١/٤٠٦ إجراءات جنائية أو باستنفاد طرق الطعن فيه .

(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١٥/٥/٢٠)

حجسية الحكم الجنائى فى جريمة الضبيد . اقتصارها على تسلم الطاعن جهاز المطعون ضدها على سبيل الأمانة بمقتضى قائمة النقولات وامتناعه

إحالة اللجنة المعارضة مرة أخرى إليها للاختصاص عملاً بالقانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكمها الصادر بعد الإحالة بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره ذي صفة . مخالفة للقانون . عدم استنفاد القاضى ولايته بإصداره القرارات الولائية : (راجع، حجية الحكم).
(الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٦٢٢ في جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

خامساً: الطعن في الحكم الأحكام غير الجائز الطعن فيها ،

فصل الحكم الابتدائي في مسألة من مسائل الإثبات هي عدم جواز الإثبات بالبينة في نزاع ينطوي على طلب صحة ونفاذ عقود بيع . قضاء لم يحسم النزاع بأكمله وغير قابل للتنفيذ الجبري ولا يندرج ضمن باقى الأحكام المستثناة في المادة ٢١٢ مرافعات . قبول محكمة الاستئناف الطعن فيه وقضاؤها بتأييد الحكم المستأنف . خطأ .
(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٦٢٢ في جلسة ٢٠٠٠/١١/٣٦)

« المصلحة في الطعن »

حق الطاعن في الطعن يستمد من مركزه الإجرائي . نشأة هذا المركز بصور الحكم المطعون فيه غير محقق المقصوده ولا متفق مع ما يدعيه . تحققه إما بالقضاء بشئ يخصه عليه وإما برفض طلباته كلها أو بعضها بتحميله إلزاماً أو بالإبقاء على التزام يريد التحلل منه بحيث يكون في حاجة إلى حماية قضائية تتمثل في إلغاء حكم يرى أنه فصل في مسألة قانونية فصلاً ضاراً به .
(الطعن رقم ٩٠٩٠ لسنة ٦٢٢ في جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

اختصاص المطعون ضدها للطاعنة الأولى بدعوى أنها استولت دون حق على أرض النزاع حالة كونها مملوكة لها . القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدها لها وعدم تخلي الطاعنة عن منازعتها في الملكية حتى صدور الحكم المطعون فيه . أثره . توافر مصلحة الأخيرة في الطعن . علة ذلك صدور الحكم غير محقق المقصوده ولا متسق مع ما تدعيه .

عن ردها . عدم حيازة الحكم الحجية فيما إذا كانت تلك المنقولات مازالت تحت يده ويقاؤه بالتسالي ملتزماً بتسليمها أم لا . عرض الطاعن المنقولات عليها وإنلادها باستلامها ورفضها ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بالإزامه بقيمة المنقولات إعمالاً لحجية الحكم الجنائي . أثره . تجاوزه لنطاق هذه الحجية بما حجه عن بحث إمكانية تنفيذ التزامه عيناً من عدمه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٧٠ في جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

« حجية الحكم الجنائي بالبراءة ... للشك في أدلة الاتهام »

الحكم الجنائي ببراءة المتهم (الطاعن) للشك في أدلة الاتهام . مؤداه . ابتناؤه على عدم كفاية الأدلة . اكتسابه حجيته أمام المحكمة المدنية . أثره . امتناعها عن قبول الإدعاء بخلاف ما قضى به . قضاء الحكم المطعون فيه بالإزام الطاعن بالتعويض تأسيساً على ثبوت الخطأ في جانبته بالمخالفة لحجية الحكم الجنائي . مخالفة للقانون خطأ .
(الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٦٩ في ٥٥٦ لسنة ٧٠ في جلسة ٢٠٠١/١/٩)

« عدم اكتساب القرارات الولائية للحجية »

القرارات الولائية . عدم حيازتها حجية ولا يستنفد القاضى سلطته بإصدارها . اختلافاً عن الأعمال القضائية التي تتولاها المحاكم .
(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٦٤ في جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)

« راجعاً : استنفاد الولاية : تطبيق »

قضاء محكمة أول درجة في أسباب حكمها بعدم قبول دعوى المعارضة في تقدير التعويض عن نزاع الملكية لرسمها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعن وفي منظوقه بإعادة المعارضة إلى لجنة الفصل في المعارضات للفصل فيها بتشكيل صحيح . أثره . استنفاد هذه المحكمة ولايتها بشأن ما طلب الحكم به على الطاعن . لا يؤثر في ذلك .

أثره . الدفع من المطعون ضدها بعدم جواز نظر الطعن بناءً على أن الحكم الأخير لم يلزم هذه الطاعة بشئ فينتفى معه حقها في الطعن طبقاً للمادة ٢١١ مرافعات . وجوب رفضه .
(الطعن رقم ٩٠٩٠٩ لسنة ١٣٧٢ ق - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢).

بطلان الحكم

بطلان الحكم المترتب على إغفال بيان جوهرى .
تعلقه بالنظام العام . تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه . أثره . بطلاته بالتبعية .
(الطعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ١٣٧٢ ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)

خلو الصورة الرسمية للحكم الابتدائى من بيان اسم عضو يسار الدائرة الذى شارك فى إصداره .
أثره . بطلاته . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وإقامة قضائه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى . عدم امتداد البطلان إلى الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٣٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)

تفسير الحكم

« عدم جواز تأويل منطوق الحكم بدعوى الاستهزاء بما جاء فى الأسباب » .
حجية الحكم . ثبوتها لمنطوقه وما ارتبط به ارتباطاً وثيقاً من أسباب لا يقرم إلا بها . عبارة منطوق الحكم واضحة المعنى قاطعة الدلالة على مراده . عدم جواز تأويلها بدعوى الاستهزاء بما جاء فى أسبابه . علة ذلك .
(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٣٧٢ ق - هيئة عامة - جلسة ٢٠١١/٦/٢٤)

حوالة

حوالة الحق

من آثارها : « عدم جواز الإتفاق بين المحال عليه والمحيل على انتقاص قيمة الحق موضوع الحوالة إلا بموافقة المحال إليه » .
حوالة الحق . نفاذها فى حق المحال عليه من تاريخ قبوله لها أو إعلائه بها . أثره . حلول المحال

إليه محل المحيل بالنسبة إلى المحال عليه فى ذات الحق المحال به بكامل قيمته وجميع مقوماته وخصائصه . مؤداه . إعتبار المحال إليه هو صاحب الصفة فى طلب الحق موضوع الحوالة . عدم جواز الإتفاق بين المحال عليه والمحيل على انتقاص قيمته إلا بموافقة المحال إليه وإلا فلا يحتاج به . علة ذلك . اعتبار الحوالة عقداً . أثره .
(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ١٣٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

حوالة الدين ، وقامها

حوالة الدين . جواز قامها باتفاق مباشر بين الدائن والمحال عليه دون حاجة إلى رضا المدين القديم . أثره . انتقال الدين بأوصافه وضماناته ودفعه من المدين القديم إلى المدين الجديد المحال عليه . المادتان ٣٢٠ ، ٣٢١ مدنى .
(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٣٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/١١/١٥)

اشتراط مؤسسة مصر للطيران لصالح ركبها الطائر بموجب وثيقة تأمين جماعى إلترمت فيها شركة مصر للتأمين أداء مبلغ التأمين لمن يفقد منهم رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة الطبية نهائياً . حلول الطاعن محل الشركة بمقتضى اتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة . للطاعن التمسك بسقوط حق المنتفعين فى الرجوع عليه بالتقادم الثلاثى عملاً بالمادة ١/٧٥٢ مدنى قضاء الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن بمبالغ التأمين باعتباره محالاً عليه وأنه ليس ذى صفة فى التمسك بالدفع المشار إليه . خطأ .
(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٣٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/١١/١٥)

حيازة

أولاً : حماية الحيازة فى ذاتها ،

دعوى الحيازة ، . دعوى استرداد الحيازة ،

دعوى الطاعن بأن المطعون ضده اغتصب حيازته لأرض النزاع المرخص له بالانتفاع بها من الجهة المالكة وطلبه إلزام الطعون ضده بمقابل إنتفاعه بها خلال فترة سلبه حيازته لها وبتمليهما إليه .

بها الرقابة على أعمال الجمعية بتغيير بيانات الحياة الزراعية المدونة بسجلات الجمعية عن أطيان النزاع .. مقصودها . الحكم بأصل الحق في حياة هذه الأطيان لأى من طرفى الدعوى حتى ترتب الجمعية أثره في سجلاتها عدم اعتبارها منازعة إدارية مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها .
(الطعن رقم ٤٢٣٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

ثانياً: الحياة المكسبة للملكية .. شروطها ،

التقادم المكسب للملكية . م ٩٦٨ مدنى .
شرطه . توافر الحياة لدى الحائز بعنصرها المادى والمعنوى . مقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة لا تحتل الخفاء أو اللبس فى معارضة حق المالك بحيث يستطيع العلم بها . اقتراحها بإكراه أو حصولها خفية أو كان بها ليس لا يكون لها أثر إلا من وقت زوال هذه الصيوب . م ٢/٩٤٩ مدنى . احتفاظ الحياة بالصفة التى بدأت بها وقت كسبها ما لم يقم الدليل على العكس . م ٩٦٧ مدنى .
(الطعن رقم ٣١٩٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

وقوع أرض النزاع على الحدود بين أرض الطاعن والمطعون ضدهما وعدم وجود حدائد تفصل بينهما وسهولة إدخال الجار لها خفية فى حياته . أثره . عدم صلاحيتها للملك بالتقادم المكسب . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بالريع والتسليم معتداً بهذه الحياة رغم أنها معيبة بالخفاء . خطأ .

(الطعن رقم ٣١٩٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

« جواز اكتساب الوارث العقار الخلف عن المورث

بوضع اليد عليه مدة خمسة عشر سنة »

إقامة الطاعنتين الدعوى تأسيساً على ثبوت ملكيتهما لنزل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية عملاً بالمادة ٩٦٨ مدنى . عدم تصدى الحكم المطعون عليه لبحث موضوع الدعوى حسب الوقائع المطروحة منها وفقاً للأساس القانونى الذى تسكا به والقضاء برفض طلبهما تأسيساً على

تكييفها الصحيح . دعوى إسترداد حياة . علة ذلك . حياة المرخص له فى الإنتفاع بالعين اعتبارها حياة أصلية فى مواجهة الغير . إجازتها للحائز رفع جميع دعوى الحياة قبل من يعتدى على الحق المرخص به وأن يستأدى ثمار العين من غاصبها باعتبار الغصب عمل غير مشروع يوجب التعويض عنه . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على عدم ملكيته أرض النزاع وعدم رفعه دعوى الحياة رغم أنها مطروحة عليه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

« عدم جواز الجمع

بين دعوى الحياة ... ودعوى أصل الحق »

« إقامة الدعوى بشطب التسجيل أو بصورية العقد يترتب عليه سقوط الادعاء بالحياة »

عدم جواز الجمع بين دعوى الحياة ودعوى أصل الحق . م ١/٤٤٤ مرافعات . علة ذلك . رفع المدعى الدعوى بأصل الحق حين يقع إعتداء على حياته . اعتباره تسليماً بحياة خصمه ونزولاً منه عن الحماية التى قرر لها القانون . أثره . سقوط ادعائه بالحياة . الإستثناء . وقوع الإعتداء على الحياة بعد رفع الدعوى بأصل الحق .

(الطعن رقم ٤٧٠١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٧)

الدعوى يطلب تسجيل التصرفات الواردة على العقار أو بصورتها . تعلقها بأصل الحق . مؤداه . رفع رفع المطعون ضده دعوى يطلب الحكم بشطب التسجيلات الواردة على النزاع أو بصورية عقد شراء الطاعنة الأولى لها . أثره . سقوط ادعائه بالحياة قبل الطاعنين . شرطه . رفع تلك الدعوى عليهم أنفسهم .

(الطعن رقم ٤٧٠١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٧)

الحياة الزراعية :

« تغيير بيانات الحياة الزراعية » .

إقامة الدعوى بطلب الحكم فى مواجهة الجمعية التعاونية الزراعية والجهة الإدارية التى ناط القانون

ودلائها وبين فقه الشريعة الإسلامية بتنوع مناهجه وثراء إجهاداته وتباين نتائجها زماناً ومكاناً .
(الطعن رقم ٨٣٦٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

« السلطة التشريعية وحدها المنوط بها إعمال حكم المادة الثانية من الدستور بإفراغ الحكم الشرعي في نص قانوني »

السلطة التشريعية المنوط بها وحدها إفراغ الحكم الشرعي في نص قانوني واجب التطبيق .
(الطعن رقم ٨٣٦٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

دعوى

أولاً: إجراءات رفع الدعوى

« ميعاد رفع الدعوى » .

طلب المطعون ضده منع التعرض له في ملكية عقار وإنهاء التأثير بعدم التعامل عليه . استهدافه حماية الملكية وتناول البحث فيه أصل الحق . مؤداه . استناده في دعواه إلى أصل الحق وليس إلى واقعة الحيازة . النعى المبني على المجادلة فيما إذا كان قد أقام الدعوى خلال مدة السنة المقررة قانوناً . غير منتج . علة ذلك . عدم وجوب رفع دعاوى أصل الحق خلال مدة معينة .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٦)

ثانياً: شروط قبولها

« المصلحة والصفة في الدعوى » .

المصلحة في الدعوى . من شروطها . أن تكون شخصية مباشرة . الصفة . ماهيتها . صلاحية كل من طرفيها في توجيه الطلب منه أو إليه . مقتضاء . اتصال المحكمة بموضوع الدعوى للتحقق من وجود علاقة بين المدعى أو المدعى عليه وبين الطلبات المطروحة فيها . عدم لزوم أن تكون المصلحة محققة فعلاً . علة ذلك . كفاية فرضية تحققها . مؤداه كفاية أن تكون للمدعى شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالقبول .

(الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

أن العقار المخلف عن المورث ويلزم لاكتساب ملكيته ٣٩ بالتقادم مدة ثلاث وثلاثون سنة عملاً بالمادة ١/٩٧٠ مدني . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/١٠)

الحيازة التي تكتسب بها الملكية :

« عدم اكتساب المستعمر ملكية الأرض مهما طال مدة احتلاله لها »

« لا يجوز لوزارة الدفاع ضم حيازة المستعمر إلى حيازتها لاكتساب الملكية بالتقادم »

انتهاها . التحبير في تقريره الذي أخذ به الحكم المطعون فيه إلى أن أرض النزاع داخله في حدود الأراضي المشار إليها في م ٢ ق ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ . تمسك الطاعنين بأن هيئة قناة السويس المطعون ضدها ليست مالكة لتلك الأراضي . على غير أساس . تمسك وزارة الدفاع بأن القوات المسلحة تملك الأرض بالتقادم المكسب الطويل تأسيساً على أنها كانت في حيازة القوات البريطانية منذ عام ١٩٣٦ ثم آلت للقوات المسلحة المصرية بعد اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وقبل العمل بق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . دفاع ظاهر الفساد . علة ذلك . احتلال المستعمر للأرض . تعد على سيادة الدولة . احتفاظه بهذه الصفة حتى زواله . عدم اكتساب الملكية به مهما طال مدته . مسابرة الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .

(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٩٠٩ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(د)

دستور

مقصود الشرع الدستوري من إيراد اصطلاح

« مبادئ الشريعة الإسلامية » :

مقصود المشرع الدستوري . الجمع بين مصادر الشريعة الإسلامية بدرجات القطعية في ثبوتها

المصلحة في الدعوى:

المصلحة المشروعة . غاية كافة الحقوق والأعمال القانونية والقضائية . مالا يحقق هذه المصلحة . غير جدير بالحماية .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

تمسك الطاعنين بانتفاء المصلحة من ترميم العقار عين النزاع لأنه لم يعد محلاً لعلاقة إجارة بعد أن فسخ مستأجره عقديهما وأصبح العقار خالياً من السكان وإن مصلحتهم تقتضي إزالة العقار حتى سطح الأرض ، إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضائه بتأييد إلزام الطاعنين بالقرار الصادر بالترميم تأسيساً على أنه يكفي لصحة إلزامهم بالترميم أن يكون الترميم ممكناً من الناحية الهندسية . خطأ .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

**ثالثاً: تقدير قيمة الدعوى
دعوى صحة التوقيع .**

دعوى صحة التوقيع تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع الموهورة به .

(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٣٠)

رابعاً: نطاق الدعوى:

(أ) الطلبات في الدعوى : « الإحالة في صحيفة الإدخال على الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية » .

الإحالة في صحيفة الإدخال على الطلبات الموضحة بصحيفة الدعوى . مؤداه . طلب الحكم صراحة وعلى وجه جازم بذات الطلبات على المحصم المدخل ، فصل الحكم في هذه الطلبات لا يعد قضاء بما لم يطلبه المحصوم . « مثال في طلب تعويض موروث » .

(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٤)

(ب) تكليف الدعوى : إقامة المطعون ضدها الأولى دعوى سابقة بطلب بطلان الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد بيع المطعون ضدها الثانية أطيان النزاع الطاعن تأسيساً على ملكيتها لتلك الأطيان بعقد مسجل . تكليفها الصحيح . دعوى عدم نفاذ هذا التصرف في مواجهتها بحسبانها المالك الحقيقي الفصل فيها . إستلزامه حسم أمر الملكية بين المتخاصمين . القضاء نهائياً برفض طلب البطلان إستناداً لعدم ملكيتها لأطيان النزاع . اكتسابه قوة الأمر المقضى . مناقضة الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لهذا القضاء بإثبات ملكية المطعون ضدها الأولى لتلك الأطيان . خطأ .

(الطعن رقم ٤٢٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

خامساً: نظر الدعوى أمام المحكمة:**التدخل في الدعوى: التدخل الهجومي،**

« بقاء طلب التدخل الهجومي قائماً رغم إنتهاء الخصومة الأصلية بالتصالح »

إنتهاء الخصومة الأصلية بالتصالح بين طرفيها . لا أثر له على طلب التدخل هجومياً طالما استوفى شرطي قبوله بإبدائه من صاحب المصلحة وإرتباطه بالطلب الأصلي . أثره . بقاء طلب التدخل الهجومي وما إتصل به من طلبات مبدأة لمجابتها متعيناً الفصل فيه .

(الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

سادساً: المسائل التي تخترق سير الخصومة:**الوقف الجزائي:**

« تعجيل الدعوى من الوقف الجزائي في ظل القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ »

تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء إجراءات تحديد جلسة وإعلان الخصم بها قبل إنقضاء الثلاثين يوماً التالية لإنتهاء مدة الوقف . المادتان ٥ ، ٣/٩٩ . مرافعات العدل بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

دفع

الدفع الشكلي؛ أولاً: التمسك بها، مسائل عامة؛

« مجرد حضور محام الطاعنين في الجلسة السابقة على إيداء الدفع الشكلي ووقوفه بها موقفاً سلبياً عند إستجواب المحكمة لمحامي المطعون ضده لا يسقط حقه في إيداء الدفع الشكلي في الجلسة التالية لها » .

حضور الخصم أو من ينوب عنه جلسة سابقة على إيداء الدفع دون التكلم في الموضوع ، ووقوف أي منهما سلبياً ، عدم اعتباره تعرضاً منه للموضوع أو تنازلاً عن الدفع . علة ذلك . مخالفة الحكم المطعون فيه هنا النظر . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

الدفع بعدم الاختصاص المحلي ، عدم تعلقه بالنظام العام . م ١٠٨ مرافعات . وجوب التمسك به قبل غيره من الدفع وقيل التكلم في موضوع الدعوى . جواز النزول عن التمسك به صراحة أو ضمناً . مؤداه . مشول الشركة الطاعنة بوكيلها أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بهذا الدفع . أثره . سقوط حقه في التمسك به . قضاء الحكم المطعون فيه برفضه استوائه مع الحكم بسقوطه .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٩)

ثانياً: سماع أقوال المدعى عليه قبل الحكم بوقف الدعوى جزاءً طبقاً للمادة ٩٩ من مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ لا يتعلق بالنظام العام .

للمحكمة أن تقضى بالفرامة جزاءً على من يتخلف من العاملين أو الخصوم عن إيداع المستندات أو القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات التي حددته له . لها بدلاً من ذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه الحكم بوقف الدعوى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . سماع أقوال المدعى عليه في هذه الحالة لا يتعلق

قيام المطعون ضدهم بتعجيل الدعوى من الموقف الجزائي بصحيفة أعلنت للطاعنة بعد إنقضاء الثلاثين يوماً التالية لإنتهاء مدة الوقف . دفع الأخيرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانها بالتعجيل من الوقف خلال الثلاثين يوماً التالية لإنتهاء مدة الوقف . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك ورفضه الدفع معتداً بتامم الإعلان بعد الميعاد . خطأ .

(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

« اعتبار الدعوى كأن لم تكن طبقاً للمادة ٩٩ مرافعات بعد تعديله بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ »

للمحكمة أن تقضى بالفرامة جزاءً على من يتخلف من العاملين أو الخصوم عن إيداع المستندات أو القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات التي حددته له . لها بدلاً من ذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه الحكم بوقف الدعوى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . مضى مدة الوقف بدون السير في دعواه خلال الثلاثين يوماً التالية أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة في الميعاد الذي حددته له . أثره . وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن . م ٩٩ مرافعات . عدم تعلق هذا الدفع المقرر لمصلحة المدعى عليه بالنظام العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٥ قضائية، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

سابعاً: المصروفات في الدعوى

« التزام المحكمة بإعمال اتفاق الخصوم بشأن من يتحمل مصاريف الدعوى »

مصاريف الدعوى . وجوب أن تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها مع الحكم النهائي للخصومة . الأصل إلزام خاسر الدعوى بها . جواز إتفاق الخصوم على من يتحمل منهم بها . إلتزام المحكمة بأعمال هذا الاتفاق . مؤداه . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنة بالمصاريف القضائية رغم ما تضمنته وثيقة التأمين مع النص على تحمل المطعون ضدها الثانية بها وعدم منازعة هذه الأخيرة في ذلك . عيب .

(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

اعتباره حكماً قضائياً . خلو أمر التقدير من اسم مصدره . لا بطلان . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

ثانياً: رسوم التوثيق والشهر

(أ) رسوم الشهر العقاري التكميلية:

« الطعن في الحكم الصادر في التظلم منها في ظل القانون ٦ لسنة ١٩٩١ » .

خضوع الأحكام من حيث جواز الطعن فيها للقانون السارى وقت صدوره . مؤدى ذلك . الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في التظلم من أمر تقدير رسوم الشهر العقاري التكميلية في ظل القانون ٦ لسنة ١٩٩١ . خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات (الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩/٤/٢٠٠١)

صدور الحكم الابتدائي في التظلم من أمر تقدير رسوم الشهر العقاري بعد العمل بق ٦ لسنة ١٩٩١ . خضوعه للقواعد العامة في الطعن المقررة في قانون المرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف مستنداً إلى الفقرة الأخيرة من م ٢٦ من القرار بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ رغم إلغاءها بالقانون ٦ لسنة ١٩٩١ . مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩/٤/٢٠٠١)

(ب) الرسوم المقررة للتصديق على التوقيعات:

« التصديق على عقد تعديل الشركة المساهمة » .

حكم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الرسوم المقررة للتصديق على التوقيعات . سريانه دون غيره عند التصديق على عقد تعديل الشركة المساهمة . علة ذلك . م ٣/٢١ منه . ورودها بصيغة عامة مطلقة دون تفرقة بين عقد تأسيس الشركة المساهمة وعقد تعديلها . قصر مدلول النص على عقد التأسيس دون عقد التعديل تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص . عدم جوازه .

بالنظام العام . مضى مدة الوقف دون طلب المدعى السير في دعواه خلال الثلاثين يوماً التالية أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة في الميعاد الذى حددته له . أثره . وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن . م ٩٩ مرافعات

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٥ق - أحوال شخصية - جلسة ١٦/٢٥/٢٠٠١)

(د)

رسوم

أولاً: الرسوم القضائية

مقدارها: استحقاق ربع الرسم.

استحقاق ربع الرسم . شرطه . تصالح الخصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى قبل بدء المرافعة . الإلتفات عن محضر الصلح وإصدار حكم في الدعوى . مؤداه . استحقاق كامل الرسم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٦٦٦ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠/٥/٢٠٠١)

تقديم الصلح ومدى توافر أركانه وصلاحيته لترتيب آثاره من سلطة المحكمة التي يحتاج بها لديه . التفاتها عن إلحاقه بمحضر الجلسة بما لا يحق مقصود الخصم أو ينشئ التزامات جديدة . أثره . للخصم الطعن في هذا الحكم بطرق الطعن المقررة . عدم قيامه بالطعن . إمتناع تعيب الحكم في هذا الخصوص في أي دعوى لاحقة . علة ذلك . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وحسابه الرسم على أساس الربع المسد بقالة إنه كان يتعين على المحكمة إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإنه لا يجوز مضارة الخصوم بخطئها . عيب .

(الطعن رقم ٤٦٦٦ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠/٥/٢٠٠١)

أمر تقدير الرسوم القضائية:

« خلوه من اسم مصدره لا يبطئه » .

تقدير الرسوم القضائية . صدوره بأمر رئيس المحكمة أو القاضي في نطاق سلطته الولائية . علم

المسلحة وتدليله على ذلك بالمستندات . عدم فطنة الحكم المطعون فيه لدلالة هذه المستندات وما قد تؤدي إليه من إستقلال شخصية الشركة الأخيرة - ولو كان الطاعن أحد الشركاء فيها - عن منشأته الفردية وعدم مواجهة دفاعه بما يقتضيه أو إقساؤه من التمهيص . قصور مبطل .

(الطعن رقم ٥٥٧٨ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(ب) اندماج الشركات:

اندماج الشركات بطريق الضم . أثره . إنقضاء الشركة المندمجة و زوال شخصيتها الاعتبارية وإنفراط ذمتها المالية . إنتهاء سلطة من كان ينوب عنها وتزول كل صفة له في تمثيلها فلا يحق له المطالبة بحقوقها أو إلزامها . وتحل الشركة الدامجة محل الشركة المندمجة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتخلفها في ذلك خلافة عامة . صيرورتها الجهة التي تخاصم وتختصم في خصوص الحقوق والالتزامات .

(الطعن رقم ٢٧١٧ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(ج) بطلان عقد الشركة:

وجود شروط في عقد الشركة بإعفاء الشريك من المساهمة في الأرباح والخسائر . مؤداه . بطلان هذا العقد . أثره . يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمتع به وللقاضى الحكم به من تلقاء نفسه .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

إنهاء عقد الشركة:

انقضاء الشركة . أثره . تصفيها . استمرار شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية . إنتهاء سلطة مديرها وتولى المصفى أعمال التصفية . المادتان ٥٣٣ ، ٥٣٤ مدني .

(الطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

قضاء الحكم المطعون فيه بإنهاء عقد الشركة وطرده الطاعن من العين التي تباشر فيها نشاطها مع

العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وجوب التزام القاضى بالمعنى الواضح للنص الذي وضعه المشرع .

(الطعن رقم ٤٢٥٢ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

ثالثاً: رسوم الاشتراك في الأنشطة الرياضية:

و الإعفاء منها .

و عدم إقتصاره على الاشتراك في نادي واحد .

ضباط القوات المسلحة وأعضاء الهيئات القضائية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية وأفراد أسرهم جميعاً . تقتصر بالاشتراك المخفض والإعفاء من الرسوم في جميع الأندية الرياضية . م ١/١ قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة . لا محل لقصر هذا الحق على الاشتراك في نادي واحد . علة ذلك . علم إنصراف المادة الخامسة من قرار وزير الشباب رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩ إلى تلك الفئات . قضاء الحكم المطعون فيه إستناداً لتلك المادة الأخيرة بعدم أحقية « الطاعن » أحد أعضاء الهيئات القضائية بالتخفيض والإعفاءات المنصوص عليها بقرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة المار ذكره لسبق تعاقبه بعضوية أحد النوادي الرياضية . مخالفة القانون .

(الطعن رقم ٢٩١٧ لسنة ٦٣٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

(ش)

شركات

(أ) مسائل عامة:

استقلال شخصية الشركة عن المنشأة الفردية

لأحد الشركاء :

تتمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المنشأة الفردية التي تحمل اسمه لم تقم بأعمال الحفر موضوع النزاع وأن شركة أخرى هي التي نفذتها تنفيذاً للعقد المبرم بينها وإدارة المشروعات بالقوات

ثانياً: النزول عن الشفعة :

« ما يعد كذلك » .

« قيام مالكي الأرض بتجزئتها وبيعها جميعها يعتبر نزولاً عن حقهما في أخذ أى منها بالشفعة سواء صدر البيع منهما معاً أو من أحدهما »

قيام مورث المطعون ضدهم ثانياً ببيع قطعة الأرض إلى مورث المطعون ضدهم أولاً والنص في العقد على تكوين شركة تضامن بينهما نشاطها تجزئة تلك الأرض وعرضها للبيع . إثبات الخبير بتقريره تجزئة قطعة الأرض المملوكة للطرفين إلى أجزاء وبيعها جميعاً من الطرفين . اعتباره نزولاً عن حقهما في أخذ أى منها بالشفعة سواء صدر البيع منهما معاً أو من أحدهما . قضاء المحكم المطعون فيه للمطعون ضدهم أولاً بالأحقية في أخذ قطعة الأرض المباعة للطاعن من المطعون ضدهم ثانياً بالشفعة تأسيساً على قيام حالة الشروع وعدم إجراء قسمة بين الشركاء . خطأ .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/١/١١) .

« ما لا يعد كذلك » .

« مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع ورفضه شراءه لا يعد تنازلاً عن حقه في أخذه بالشفعة » .

التنازل الضمني عن الشفعة . افتراض حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حتماً الإعراض عن استعمال حق الشفعة واعتبار المشتري مالكاً نهائياً للمبيع . مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع ورفضه شراءه لا يعد تنازلاً ولا يسقط حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع . طلب الإحالة للتحقيق لإثبات العرض والرفض سالف الذكر . غير منتج . عدم استجابة المحكمة له . لا خطأ .

(الطعن رقم ٢٣١٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)

إلزامه بتسليمها للمطعون ضدهم دون انتظار لما تسفر عنه أعمال التصفية . خطأ .

(الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/٥/١٥)

شفعة

أولاً: شروط الأخذ بالشفعة: بيع عقار،

الأخذ بالشفعة عند توالي البيوع، .

إمتناع الشفعة في البيع الثاني الصوري صورية مطلقة لا يحول دون الأخذ بها في البيع الأول . « وجوب تحقيق الطعن بصورية البيع الثاني » . إمتناع الأخذ بالشفعة في البيع الثاني . أثره . إمتناع الأخذ بها في البيع الأول الذي يجيزها . علة ذلك . البيع الثاني ينسخ البيع الأول . شرطه أن يكون جدياً صوريته صورية مطلقة . أثره . عدم ترتب آثاره أو انتقال الملكية بمقتضاء إلى المشتري الثاني . علة ذلك . انعاده قانوناً وعدم قيامه أصلاً في نية عاقيه . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة لأى سبب في البيع الثاني الصوري صورية مطلقة لا يحول دون الأخذ بها في البيع الأول متى توافرت شروطاً فيه ولو كان البيع الثاني مسجلاً . طعن الشفيع على الأخير بهذه الصورية . إلزام المحكمة ابتداءً أن تتصدى لبحثه وأن تقول كلمتها فيه .

(الطعن رقم ٢٣٤١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/١١/٢٨) .

طلب الطاعنة الأخذ بالشفعة في البيع الأول الذي يجيزها وطعنها بالصورية المطلقة في البيع الثاني . إمتناع الأخذ بالشفعة في البيع الأخير لا يحول دون تحقيق هذه الصورية وتمكين الطاعنة من إثباتها وصولاً لإهدار أثره . انتهاء المحكمة إلى أنه حتى ولو كان الثمن غير حقيقى في البيع الثاني فإن الشفعة غير جائزة لوجود صلة مصاهرة من الدرجة الأولى بين طرفيه فهما بأن الطعن بالصورية ينصب على هذا الثمن فسقط حين أنه طعن بالصورية المطلقة . خطأ في فهم الواقع وفي تطبيق القانون وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٢٣٤١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/١١/٢٨)

شهر عقارى

« أثر الحكم بعدم دستورية البند «ب» من المادة ٢١ من القرار بقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلهما بالقانون ٦ لسنة ١٩٩١ » .

القضاء بعدم دستورية البند «ب» من المادة ٢١ من القرار بقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل تعديلهما بق ٦ لسنة ١٩٩١ - وبعدم دستورية نظام التحرى عن القيمة الحقيقية للعقارات المبنية وتحصيل رسم تكميلي - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التى ظهر فى هذه القيمة . صدور أمر تقديم الرسوم التكميلية محل النزاع بناء على هذا نظام . مؤداه . زوال الأساس القانونى الذى صدر بناء عليه .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(ص)

صلح

عقد الصلح : تفسيره .

الصلح . ماهيته . عقد ينحسم به النزاع تأسيساً على أساس نزول كل من المتصالحين عن بعض ما يدعيه قبل الآخر . وجوب تفسير عبارات التنازل التى يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً . قصر التنازل على الحقوق التى كانت وحدها محلاً للنزاع الذى حسمه الصلح . م ٥٥٥ مدنى .

(الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

تعدي المطعون ضده الأول على الطاعنة بالضرب وتصلحهما على تحمل كل منهما نفقات علاج و نزوله عن حقوقه المذنية قبل الآخر . علم اتساع عبارات الصلح إلا للإصابات الظاهرة فى حينه . ثبوت تخلف عاهة مستتية لدى الطاعنة . إختلافها فى طبيعتها عن الإصابة التى تبرأ بعد مدة . أثره . للطاعنة أن تطالب بالتعويض عنها . قضاء المحكم المطعون فيه برفض دعواه بالتعويض على سبب نزولها

عن حقوقها المذنية بمحضر الصلح . فساد فى الاستدلال وخطأ .

(الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

صورىة

إثبات الصورىة:

(أ) للتفسير إثبات الصورىة بغير الكتابة : اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . مؤداه . له إثبات صورته بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

تمسك الطاعنين بصورىة عقد البيع الصادر من ثانيهما للمطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وبأن تكمينهم من الإقامة فى شقة النزاع كان على سبيل التسامح وطلبهما إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الصورىة . ثبوت أن الطاعنة الأولى من الغير بالنسبة لهذا العقد باعتبارها مشتريه من البائع فيه وأن هؤلاء المطعون ضدهم لم يدفعوا جواز إثبات الصورىة بغير الكتابة . رفض الحكم المطعون فيه إجابة طلب التحقيق تأسيساً على أن الطاعنين عجزا عن تقديم دليل كتابى على الصورىة وأنه لا يجوز لهما إثباتها بغير الكتابة . مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(ب) كذب شهادة النفى لا يعفى مدعى الصورىة من إثباتها ولا يصح اتخاذه دليلاً على ثبوتها : قضاء الحكم المطعون فيه برفض دفع الطاعن بصورىة عقد البيع الصادر للمطعون ضده لعجز الأول عن إثباتها لما شهد به شاهده من عدم علمهما شيئاً عن العقد وما إذا كام صورىاً أم جدياً . نعى الطاعن عليه بالفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق على سند من أن المحكمة لم تناقش ما طرح فى الدعوى من قرائن على ثبوت الصورىة وكذب شهادة شاهدى النفى . جدل موضوعى . لمحكمة الموضوع وزنه وتقديره

تقديم الطاعن عطاء متضمناً شرطاً بتحديد مدة العقد بسنة واحدة لا تقبل الزيادة إلا باتفاق جديد . قبول الشركة المطعون ضدها هذا الإيجاب بإصدار أمر توريد متضمناً تعديلاً مدة العقد بتقليل حقلها في وقف التوريد دون أن يكون للطاعن حق الرجوع عليها . اعتبار هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى قيام التماقد بين الطرفين وقضاؤه بمستولية الطاعن عن عدم تنفيذه رغم رفض الأخير للإيجاب الجديد . مخالفة للشابت بالأوراق ومخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ١٨٦٥ ق-٧٠ جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

(ب) صحة التراضي : « عيوب الرضاء » « الغلط والتدليس » تسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوقوعه في غلط جوهري لتوهمه أنه اختص في عقد القسمة المبرم بينه المطعون ضده بالمساحة المحددة فيه وأنه لو كان يعلم أن جزءاً منها يتداخل في طريق عام لأحجم عن إبرام العقد وبأن قسميه كان عالماً بوقوعه في ذلك الغلط ودلس عليه بسكوته عمداً عن تلك الواقعة حين أن الأخير قرر في محضر استجواب بأن الطريق كان مقاماً منذ أمد الطويل وتأييد ذلك بتقرير التحجير الذي أضاف أنه يقتطع من نصيب الطاعن . دفاع جوهري . عدم عناية الحكم المطعون فيه بتمحيصه مقيماً قضاؤه برفض دعوى الطاعن بطلب إبطال العقد على قالة إن الطريق أنشئ بعد تحريره . مخالفة للشابت في الأوراق وقصور مبطل .

(الطعن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٢٢ ق-٦٢ جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

« الغلط »

الغلط الفردي . سبب لإبطال العقد وعوده طرفيه إلى الحالة التي كانا عليها قبل إبرامه . شرطه . أن يكون الغلط جوهرياً والمتعاقد الآخر عالماً به أو في مقدوره أن يعلم به : الغلط الجوهري . تحققه إذا كان هو الدافع إلى إبرام العقد . المادتين ١٢٠ ، ١٢١ / ١ مدني .

(الطعن رقم ٥٥٢٤ لسنة ٦٢٢ ق-٦٢ جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

وانحسار رقابة النقض عنه . كذب شهادة النفي أو مخالفتها للشابت في الأوراق . لا يعفى مدعى الصورة من إثباتها ولا يصح إتخاذها دليلاً على ثبوتها .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٧٠ ق-٦٢ جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

(ج) مثال لتسبب خاطي في إثبات الصورة : إقامة الحكم المطعون فيه قضاؤه بصورة عقد شراء الطاعنة على اطمئنانه لشهادتي شاهدي المطعون ضدهما الثاني والثالثة في التحقيق المؤيدة بمستندات الدعوى دون بيان ماهية هذه المستندات ومدى تعلقها بالدفع بالصورية المطلقة ورغم أنهما شهدا بعدم علمهما شيئاً عن ذلك العقد فضلاً عما أضافه الحكم من اعتماده على قرينة استفادها من أن الطاعنة زوجة للبايع لها المطعون ضده وأنهما وبما لا يحدث عادة بين الأزواج بادراً إلى تسجيل عقدها رغم وجود بيع بعقد سابق منه إلى المطعون ضدهما الآخرين . مخالفة للشابت في الأوراق وخفا في الإسناد وفساد في الاستدلال . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٧٩٨ لسنة ٦٢٢ ق-٦٢ جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(ع)

عقد

أولاً : أركان العقد : التراضي :

(أ) وجود التراضي : « توافق الإرادتين : الإيجاب والقبول » طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجسمهـور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات . التقدم إيجاباً وإفا مجرد دعوة إلى التفاوض . الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم في مناقصة بعطاء بالشروط المبينة فيها . اعتباره إيجاباً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له . اختلافه عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً . اعتبار قبول الجهة له رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ١٨٦٥ ق-٧٠ جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

« التذليس » . ماهيته وشروطه :

مجرد كتمان المعاهد واقعة جوهرية يجعلها المعاهد الآخر أو ملاصقة . تذليس يجيز إبطال العقد . شرطه . ثبوت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو اتصل علمه بما سكت عنه المدلس عملاً . ١٢٥ مدنى .

(الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)

التذليس . ماهيته . الخيلة غير المشروعة التي يتحقق بها التذليس إما أن تكون إيجابية باستعمال طرق احتيالية أو سلبية بتعمد المتعاقد كتمان أمر عن المتعاقد الآخر بلغ حداً من الجسامة بحيث لو علمه الطرف الآخر لما أقدم على التعاقد بشروطه .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٦ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)

ثانياً : آثار العقد

« آثار العقد بالنسبة إلى الغير » ...

« الاشتراط لمصلحة الغير »

للشخص أن يتعاقد باسمه على إلتزامات يشترطها لمصلحة الغير . أثره . اكتساب الغير المتتفع حقاً مباشراً قبل المتعهد بتنفيذ الإشتراط . للأخير التمسك قبل المتتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/١١/١٥)

إشتراط مؤسسة مصر الطيران لصالح ركبها الطائر بموجب وثيقة تأمين جماعى إلتزمت فيها شركة مصر للتأمين بأداء مبلغ التأمين لمن يفقد منهم رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة الطبية نهائياً . حلول الطاعن محل الشركة بمقتضى اتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة . للطاعن التمسك بسقوط حق المتتفعين فى الرجوع عليه بالتقادم الثلاثى عملاً بالمادة ٧٥٢ / ١ مدنى . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بمبالغ التأمين باعتباره محالاً عليه وأنه ليس ذى صفة فى التمسك بالدفع المشار إليه . خطأ .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/١١/١٥)

ثالثاً : زوال العقد

« فسخ العقد »

« مدى اعتبار السكوت عن استعمال الحق فى طلب الفسخ نزولاً ضمنياً عن هذا الحق »

اعتبار السكوت عن استعمال الحق فى طلب الفسخ فترة من الزمن نزولاً ضمنياً عن هذا الحق . شرطه . اتخاذ صاحب الحق مع سكوته موقفاً لا تلح ظروف الحال شكاً فى دلالة على قصد النزول . م . ٩٠ مدنى .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠١١/١١/٨)

رابعاً : من أنواع العقود :

« الممارسة أداة من أدوات القانون العام فى التعاقد »

الممارسة . ماهيتها . المطالبة بفسخ العلاقة المترتبة عليها حق لأى من الطرفين طبقاً للمادة ١٥٧ مدنى . قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدها لإخلال الطاعنة بالتزاماتها فيها . صحيح .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

(ق)

قانون

تفسير النصوص التشريعية :

النصوص التشريعية . سرانها على جميع المسائل التي تتناولها فى لفظها أو فى فحواها . ماهية ذلك . دالة عبارة النص على حكم فى واقعة إقتضت هذا الحكم وجود واقعة أخرى مساوية لها فى علة الحكم أو أولى منها . مؤدى ذلك . تناول النص للواقعتين وثبوت حكمهما لها . المادة ١ من القانون المدنى . مثال ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠١١/٢/٣١)

إفراغ الأحكام الشرعية فى نصوص قانونية واجبة التطبيق :

السلطة التشريعية المنوط بها وحدها إفراغ الحكم الشرعى فى نص قانونى واجب التطبيق .

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٦)

قرار إداري

ما لا يعد قراراً إدارياً :

« الأمر الصادر من المحافظ إلى مروسية بإزالة التعديلات الواقعة على الأرض المبيعة للمحافظة » .

ثبت أن قرار المحافظ لا يعدو أن يكون أمراً صادراً منه إلى مروسية بإزالة التعديلات الواقعة على أرض النزاع المبيعة للمحافظة . مؤداه . عدم تخضه عن قرار إداري فردي يستهدف إحداث مركز قانوني معين تحقيقاً لمصلحة عامة . أثره . عدم تمتعه بالحصانة القانونية أمام المحاكم المدنية .
(الطعن رقم ٩٠٩٠٩٠٩ لسنة ٦٢٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

قصة

« قصة النهاية وإنقلابها إلى قصة نهائية » .

تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بوجود قصة مهادنة بينه وبين المطعون ضده لورشة النزاع والشقة المخلفتين عن مورثهما إنفاقاً بموجبها على أن يختص الأخير بالشقة وأن القسمة إنقلبت إلى نهائية مضى خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٢/٨٤٦ مدني طالباً تمكينه من إثبات ذلك . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه أخذاً بإقرار الطاعن أمام الخبير بأن للمطعون ضده حصة ميراثية في الورشة . فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٦٩٠٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

(م)

محكمة الموضوع

أولاً : سلطة محكمة الموضوع بشأن مسائل الإثبات ، وفي مسائل الخبرة ، « تقدير عمل الخبير » ، تمسك الطاعن بعدم قبول دعوى الطرد المقامة ضده من المطعون ضدهم الثلاثة الأرائل لرفعها من

غير ذي صفة لعدم ملكيتهم لأطيان النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مكتفياً في ذلك بالإحالة إلى ما أورده الخبير في تقريره من ملكية المطعون ضدهم المذكورين لها . اعتباره تخلياً منه عن سلطة الفصل في الملكية للخبير . خطأ وقصور .
(الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

ثانياً : سلطة محكمة الموضوع ...

بشأن فهم الواقع في الدعوى :

« وجوب أن يكون الدليل على وجود ذلك الواقع دليلاً حقيقياً له أصله الثابت في الأوراق وليس دليلاً وهمياً » .

سلطة قاضي الموضوع في فهم واقع الدعوى ليست سلطة مطلقة . رأي في هذا الصدد ليس رأياً قاطعاً . حده في صحة المصدر الذي استقى منه الدليل على وجود ذلك الواقع وفي سلامة استخلاص النتيجة من هذا المصدر . تتحقق ذلك بأن يكون الدليل حقيقاً له أصله الثابت في الأوراق وليس دليلاً وهمياً لا وجود له إلا في مسخلة القاضي وبأن يكون الاستخلاص سائفاً غير مناقض لما أثبتته . « مثال في : شقة ، وعدم انتهاء حالة شيوع لإتفاء حدوث القسمة » .

(الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٦٢٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

ثالثاً : سلطة محكمة الموضوع ...

بشأن تقدير المستندات :

محكمة الموضوع . حقها في تقدير قيمة المستندات المقدمة في الدعوى . شرطه . عدم مناقضة نصوصها الصريحة وألا تنحرف في تفسيرها إلى ما لا يحمله مضمونها .

(الطعن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

رابعاً : سلطة المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة :

« من الحالات التي تلزم فيها المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة »

ثانياً: من صور الملكية: ملكية الطبقات: اتحاد الملاك،

اتحاد الملاك قبل نفاذ ق ٤ لسنة ١٩٩٦ .
نشأت بقوة القانون بمجره زيادة عدد كل من الشقق وملاكها على خمسة ولو لم يكن له نظام مكتوب أو مجلس إدارة .
المادتين ٧٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ،
٨٦٢ مدني .
(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

تعليق الإلتزام على أمر تم وقوعه من قبل .
أقره . ترتب الإلتزام منجزاً لا ملحقاً ولو كان المتعاقدان على جهل بذلك .
المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدنى . مؤداه .
تعليق التزام البائع بنقل ملكية الشقة المبيعة إلى المشتري على تكوين اتحاد ملاك حين أن عدد شقق العقار المشتمل عليها وكذلك عدد مشتريها يجاوز خمسة .
لا يغير من كونه إلتزاماً منجزاً صالحاً للمطالبة بتنفيذه .

(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

إلتزام طرفى العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن نية . م ١٤٨ / ١ مدني . حق الدائن فى الإلتزام المقيدى المعلق على شرط واقف مما ينظمه القانون ويحميه . مؤداه . ليس للمدين تحت هذا الشرط القيام بعمل من شأنه منع الدائن من استعمال حقه عند تحقق الشرط . تصرفه الحائل دون تحقيقه . خطأ يستوجب التعويض ولو لم يصل إلى حد الغش . علة ذلك . جزاءه . التعويض المعنى باعتبار الشرط متحققاً حكماً ولو لم يتحقق بالفعل .
صيرورة الإلتزام الشرطى نافذاً بعد أن تغير وصفه لت التعليق إلى التنجيز .

(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

إقرار المصون ضده فى عقد البيع بأنه باع للطاعن شقة مغرزة بعقار تتعادل مع حصة شائعة فيه وبخضوع البيع لقواعد ملكية الطبقات المنصوص عليها فى المواد من ٨٥٦ حتى ٨٦٩ مدني . إصراره

تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم صيرورة الحكم الجنائى باتاً وتدليله على ذلك بشهادة ثابت بها قيامه بالطعن بالنقض على هذا ذلك الحكم ولم تحدد جلسة نظره وتقديمه طلباً لإعادة الإستئناف للمرافعة أرفق بها شهادة بذات المضمون . لازمه .
وجوب إعادة الاستئناف للمرافعة والقضاء بوقفه تعليقاً حتى يصبح الحكم الجنائى باتاً . قضاء الحكم المضمون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضى بإلزام الطاعن وآخر بالتعويض استناداً لحجية الحكم الجنائى وتمويله على الشهادة المقدمة من المضرويين والثابت بها أن الطاعن لم يطعن بالنقض على الحكم الجنائى وعدم فطنته إلى جود الشهادات المقدمة من المضرويين والثابت بها أن الطاعن لم يطعن بالنقض على الحكم الجنائى وعدم فطنته إلى جود الشهادات المقدمة من الطاعن مما حجب من تمحيص دلالتها .
إخلال بحق الدفاع خطأ ومخالفة للثابت بالأوراق .
(الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

مسئولية

المسئولية التصويرية: من أركانها:

الضرر... إثبات الضرر... .

« إثبات وقوع التعذيب وإثبات الإصابة »

عدم اشتراط الأدلة الكتابية ليثبت الأفراد سبق اعتقالهم . الإصابة ليست شرطاً لإثبات وقوع التعذيب . إثبات الإصابة لا يشترط فيه الكتابة .
(الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

ملكية

أولاً: نطاق حق الملكية

حق الملكية . مقتضاه . لمالك العقار وحده السلطة التامة فى تقدير صيانته أو هدمه . عدم جواز الانتقاص من هذه السلطة إلا لسبب مشروع وغاية مشروعة .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

بمسئوليته تضامياً معه عن ديون ومستحققات العقار مما كان يوجب قبل الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الاستيثاق من وفائه بهذا الإلتزام . مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع باستخلاص سانغ ليس فيه خروج عن المعنى الذي تحتمله عبارات الإقرار . النعى عليه يخالفه الشايت بالأوراق . جدل موضوعي تنحصر عنه رقابة محكمة النقض . أثره . علم قبوله .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

الإقرار بالملكية في ورقة عرفية . لا تنتقل به الملكية ولا يصلح سنداً لرفع دعوى بتشبيت هذه الملكية . علة ذلك . عدم إنتقالها في العقار إلا بالتسجيل وانطواء طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار على التسليم بثبوت الملكية للمقر والرغبة في الحصول على حماية قضائية غايتها اطمئنان المقر له إلى عدم استطاعة المقر بعد الحكم بذلك المنازعة فيما أقر به . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر متبعاً قضاء بصحة ونفاذ الإقرار موضوع النزاع باعتباره سنداً للملكية صالحاً للتسجيل والشهر . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

موطن

الموطن العام : ماهيته

الموطن العام للشخص . ماهيته . المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . م ٤٠ مدنى . مؤداه . الموطن - آلة واقعية لا مجرد رباط صناعي يخلقه القانون يصل به بين شخص معين ومكان معين . أثره . جواز تعدد موطن الشخص أو انتفائه على وجه الإطلاق .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

أنواع المواطن بخلاف الموطن العام :

« موطن الأعمال والموطن القانوني والمحل المختار » . « ماهية كل منها »

على أن البيع لمشتري شقق العقار ومنهم الطاعن ينصب على حصة شائعة وأمناعه عن تقديم المستندات اللازمة لتسجيل ملكية تلك الشقق مفرزة وتقاعسه عن نقل قول العقار إلى إسمه . خطأ يرتب مسئوليته العقابية ويوجب إعتبار الشرط الواقف في العقد . المتمثل في تعليق الإلتزام بنقل الملكية للطاعن على إستخراج شهادة قول العقار وعلى تشكيل إتحاد ملائك وقيام جميع المشترين بالتسجيل - متحققاً حكماً . علة ذلك . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بعدم قبول دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقده على مجرد القول بأنه لم يستوف ما اتفق عليه في العقد من استخراج شهادة التحويل باسم البائع وتشكيل اتحاد ملاك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

ثالثاً : منازعات الملكية والإثبات فيها :

إثبات الملكية بالإقرار بها .

الإقرار بالملكية حجة على المقر . شرطه . صدوره منه عن إرادة غير مشوية بصيب . عدم أحقيته في التنصل مما ورد فيه بمحض إرادته إلا بمبرر قانوني . مؤداه . سرمان أثره فيما بينه والمقر له . ليس للمقر الدفع باستحالة تنفيذ الإلتزام بنقل الملكية ولو تبين أن محل الإقرار كله أو بعضه مملوك للمقر . علة ذلك . الإقرار بملكية ثابتة للمقر تصرف قابل للإبطال لمصلحة المقر له وليس لمصلحة المقر . للمالك الحقيقي إقرار التصرف صراحة أو ضمناً . عدم نفاذه في حقه إذا لم يقره . النعى أمام محكمة النقض من المقر بموقعه في غلط جوهرى . عدم قبوله . علة ذلك . مخالفته واقعاً لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن إقراره بملكية المطعون ضده لجزء من عقار النزاع موصوف غير قابل للتجزئة التزم فيه الأخير

سداده إلى مستحقه . أثره . وجوب إختصاص الأخيرة فى دعوى التعويض عن نزاع الملكية باعتبارها نائية قانونية عن الجهة المستفيدة . إعتبار الجهة المستفيدة ماثلة فى دعوى التعويض فى شخص إدارة نزاع الملكية . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . استلزام القانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ قيام الحصومة مباشرة بين الجهة المستفيدة وذوى الشأن دون تدخل إدارة نزاع الملكية . إدراك القانون الأخير الدعوى أمام محكمة أول درجة قبل صدور الحكم فيها . إقامة تلك الدعوى على الجهة المستفيدة . أثره . إستقامتها بحلول الجهة الأصلية فى النزاع محل الجهة التى كانت تنوب عنها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لعدم إختصاص إدارة نزاع الملكية . خطأ .

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

(ب) جواز اكتساب ملكية الأموال العامة بوضع اليد بعد إنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . «جواز إكتساب ملكية «جرن روك الأهالى» بوضع اليد إذا إنتهى تخصيصه للمنفعة العامة» الأموال العامة . فقلدها لصفحتها بإنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . إنتهاء التخصيص بثبوته بصور قانون أو بقرار أو بإنتهاء القرض الذى خصصت من أجله للمنفعة العامة . م ٨٨ مدنى . إنتهاء التخصيص على هذا النحو . مؤداه . دخول العقار فى عداد الملك الخاص للدولة . جواز إكتساب ملكيته بوضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية . قبل نفاذ القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . علة ذلك .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

إثبات الحجير بتقريره أن الأرض المتنازع عليها خصصت للمنفعة العامة قبل سنة ١٩٤٣ «جرن روك أهالى» ثم إنتهى هذا التخصيص وأقامت عليها سنيده منزل فى ذات السنة ووضعت يدها عليه ثم باعته لآخر قام بدوره ببيعه للطاعن بعقد عرفى حكم بصحته ونفاذه وحازه مدة تزيد عن خمس عشرة سنة

الموطن الذى يعينه الشخص باختياره بإقامته المعتادة فيه . وجود ثلاثة أنواع أخرى من المواطن . موطن أعمال يباشر فيه الشخص نشاطاً معيناً . اقتصار جواز الإعلان فيه على الإعلانات التى تتعلق بموضوعها بالنشاط الذى يباشره المعلن إليه فى هذا الوطن . موطن قانونى ينسبه الشخص لنفسه ولو لم يتم فيه عادة . محل مختار يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانونى معين .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٦٩٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

موطن إدارة الأعمال:

« الأماكن الملحقة بالنشاط التجارى أو الحرفى لا تعتبر موطناً لإدارة الأعمال »
الموطن . ماهيته . محل التجارة أو الحرفة . اعتباره موطناً للتاجر أو الحرفى بجانب موطنه الأصلية يصح إعلائه فيه بكافة الأمور المتعلقة بها . شرطه . أن يكون مركز إدارة نشاط التاجر أو الحرفى الذى يعتاد على التواجد به ويدير منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة . المواد ٤٠ ، ٤١ مدنى و ٢١٣ مرافعات . الأماكن الملحقة بالنشاط التجارى أو الحرفى . عدم إعتبارها موطناً لإدارة الأعمال . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(ن)

نزاع الملكية

نزاع الملكية للمنفعة العامة:

(أ) دعوى التعويض عن نزاع الملكية فى ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ . «حلول الجهة المستفيدة محل إدارة نزاع الملكية بهيئة المساحة فى دعوى التعويض عن نزاع الملكية فى ظل القانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ .

إلتزام الجهة المستفيدة من نزاع الملكية بسداد التعويض إلى إدارة نزاع الملكية بهيئة المساحة لتتولى

المحامي الذي رفع الطعن . شرطه . تضمن التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله السماح بتوكيل المحامي بالطعن بالنقض . ثبوت أن التوكيل المذكور قاصر على محاكم الدرجة الأولى بما لا يسمح للوكيل بالطعن بالنقض . أثره .
(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(ب) رفع الطعن، وبيانات صحيفة الطعن،

«البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم»

«وقوع خطأ مادي في ذكر اسم المطعون ضده»
ثبوت أن خطأ مادياً بحثاً وقع في ذكر اسم المطعون ضده الأول في صدر صحيفة الطعن بالنقض وأنه خطأ يظهر بوضوح من مجرد الإطلاع على الصحيفة وما تشير إليه من واقع صحيح بادر الطاعنون بتصحيحه . دفع المطعون ضدهم من الثاني إلى الرابعة بطلان الطعن بالنسبة لمن ذكر اسمه خطأ لوفاته أثناء نظر النزاع أمام محكمة أول درجة ويعدم قبول الطعن لعدم اختصاص المصحح اسمه أحد المحكوم لصالحهم . على غير أساس .
(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

«بيان موطن الخصم»

وجوب إشتعال صحيفة بيان موطن الخصم . م ٢٥٣ مرافعات . علته ذلك . إعلام ذوي الشأن . بد . عدم تحقق الغاية من الإجراء . بطلان .
(الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

(ج) إيداع الكفالة،

«وتضمن صحيفة الطعن بالنقض طعناً في حكمين يعتبر كل منهما وجه للآخر يحصل عنه رسماً واحداً وكفالة واحدة»

إستئناف دعوى الطلاق ودعوى عدم الإعتماد بانذار الطاعة . ضم محكمة الإستئناف لهما باعتبار أن الطلب في أولهما الوجه الآخر للإستئناف الثاني ويعتبر دفاعاً فيه . تضمنين صحيفة الطعن طعناً على

سابقة على القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . عدم بيانه كيفية إنتهاء التخصيص وزواله وعدم تثبت الحكم المطعون فيه من أن الأرض المشار إليها لم ينته تخصيصها للمنفعة العامة حتى أقيم عليها منزل الطاعن ورغم ذلك قضى مستنداً على التقرير برفض دعوى الأخير بتثبيت ملكيته للمنزل . خطأ وقصور ومخالفة للثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١)

نقابات

نقابة المحن السينمائية . .

«لجنة فض المنازعات بها»

تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بوجود إختلاف بين عمله الفني والآخر المقدم من المطعون ضده مؤيداً ذلك بتقرير من قطاع الإنتاج بلتجاه الإذاعة والتليفزيون بعدم وجود تشابه بين العاملين وطلبه نذب لجنة فنية لتحقيق هذا الدفاع . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه وقضاؤه بتأييد قرار لجنة فض المنازعات بنقابة المحن السينمائية الصادر بأحقية المطعون ضده في كتابة اسمه على العمل موضوع النزاع بدعوى أنها الجهة الفنية المختصة بالفصل فيما يعرض بين أعضاء النقابة من منازعات . قصور وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٨١٨، ٤٩٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

نقض

أولاً: إجراءات الطعن

(أ) التوكيل في الطعن.

وجوب إيداع الطاعن سند توكيل المحامي الذي رفع الطعن وقت تقديم صحيفة الطعن وحتى قبل باب المرافعة . م ١/٢٥٥ قانون المرافعات . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . كفاية صدور التوكيل من وكيل الطاعن إلى

دباجة الحكمين الابتدائي والمطعون فيه لا يجعل منه خصماً في الدعوى . عدم قبول إختصاصه في الطعن بالنقض .
(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

رابعاً : أسباب الطعن : و الأسباب المتعلقة بالنظام العام

البتلان المتعلق بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به رغم عدم التمسك به في صحيفة الطعن .
م ٣/٢٥٣
(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

السبب القانوني للصرف : « جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض »

« تطبيق بشأن النعي بعدم تغطية التأمين الإجباري للمستولية المدنية الناجمة عن إصابة المضرور في ماله »

السبب الجديد . ماهيته . وجه النعي الذي يشتمل على عناصر واقعية لم يـ . طرحه - في محكمة الموضوع أو الذي يختلط به الواقع بالقاء ، بحيث يقتضى من محكمة النقض فحصاً أو تحقيقاً موضوعياً يتعارض مع وظيفتها كمحكمة قانون . النعي بأن التأمين الإجباري لا يغطي المسئولية المدنية الناجمة عن إصابة المضرور في ماله . قاعدة قانونية صرف لا إتصال لها بتحصيل فهم الواقع في الدعوى . جواز التمسك بهذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . وجوب أن يتقضى القاضى من تلقاء نفسه الحكم القانونى المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزل هذا الحكم عليها ذهاب نيابة النقض إلى أن النعي سبب جديد . عدم صحته .
(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

و أسباب بطلانها واقع

بتلان الحكم الاستثنائى الذى صاحب إجراءات إصداره أو تدوينه . واقع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . م ٢/٢٤٨
مرافعات .
(الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

الحكمين . تحصيل المحكمة رسماً واحداً وكفالة واحدة عن الطعن بالنقض . لا عيب .
(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

ثانياً : شروط قبول الطعن :

« الصفة فى الطعن » - « الصفة الإجرائية »

« صاحب الصفة فى رفع الطعن بالنقض المقام من جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة » .

إعتبار جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة هيئة عامة أخذاً بدباجة كل من القرارين الجمهوريين رقمى ٢٢٣ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ . مؤداه . أن تكون الإدارة القانونية به هى صاحبة الصفة فى رفع الطعن بالنقض المقام منه ما لم يصدر من مجلس إدارته وليس من رئيس المجلس منفرداً تفويض بالتعاقد فى هذا الشأن مع أى من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة . إعتبار الجهاز من الأشخاص الاعتبارية العامة . مؤداه . صيرورة هيئة قضائية للدولة فى النتيجة عنه عملاً بالمادة ٦ ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بقانون ١٠ لسنة ١٩٨٦ .

(الطعن رقم ٩٠٩٠٩ لسنة ٦٢٣ ق - ١٠/٥/٢٠٠١)

ثبوت أن صحيفة الطعن بالنقض موقعة من محام صاحب مكتب خاص بصفته وكيلاً عن محام آخر موكل من رئيس جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة دون أن يقدم وحتى تاريخ حيز الطعن للحكم تفويضاً من مجلس إدارة الجهاز يميز له رفع الطعن . أثره . عدم قبول الطعن للترتيب به من غير ذى صفة سواء إعتبر الجهاز هيئة عامة أو شخصاً إعتبارياً عاماً .

(الطعن رقم ٩٠٩٠٩ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

ثالثاً : الخصوم فى الطعن ... « من يوجه إليه الطعن »

إفراد الطاعن الأول « رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف » بوصفه الممثل القانونى لها بإقامة الدعوى الابتدأة وإستمراره كذلك لحين صدور الحكم الابتدائى . مؤداه . تحديد الخصوم بذلك فى الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه . أثره . ورود اسم الطاعن الثانى « مدير هيئة الأوقاف » فى

الدفاع ومساعدة هذا الدفاع . نعى مجهول . غير مقبول .
(الطعن رقم ٤٦٧٨ لسنة ١٢٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

السبب الوارد على غير محل

قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المبني من شركة التأمين الطاعة . عدم بيانه أى من المادتين ١٧٢ أو ٧٥٢ مدني التي استند إليها في قضائه . النعى عليه باستناده إلى المادة الأولى حالة وجوب إعمال المادة الثانية . وروده على غير محل من قضاء الحكم .
(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ١٢٠٧ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

خامساً: تفسير قرار غرفة المشورة:

وضوح القرار الصادر من غرفة المشورة بعدم القبول في دلالته دون حاجة لتفسيره . إعادة النظر في هذا القرار لتعديله مما لا يتسع معه نطاق دعوى التفسير . غير جائز . علة ذلك .
(الطعن رقم ٨٥٨٠ لسنة ١٢٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

نيابة عامة

وجوب تدخل النيابة العامة في دعوى صحة ونفاذ الوصية: ... وكيفيته: ...

عدم كفاية اختصاصها في هذه الدعوى

نقض الحكم والإحالة لعدم تدخل النيابة العامة كطرف أصيل في مسائل الأحوال الشخصية . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الصادر في دعوى صحة ونفاذ الوصية دون تدخل النيابة . خطأ . علة ذلك . اختصاص المطعون ضدها الأولى للنيابة . لا أثر له . تدخل النيابة . كيفيته .
(الطعن رقم ٢٨٥٠ لسنة ١٢١٧ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٦)

(هـ)

هيئات

هيئات عامة: هيئة قضاة السويس

القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل

بطلان الإجراءات الذي أثر في الحكم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو خالطه واقع لم يسبق طرحه . شرطه . ألا يكون في مقدور الطاعن إثارته أمام محكمة الموضوع . م ٢/٢٤٨ مرافعات .
(الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٧٩٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

عدم علم الخصم بالدعوى ويجلسات المرافعة فيها بسبب عيب في الإعلان . سبب للطعن بالنقض . شرطه . أن يكون قد حرمه من الحضور أمام محكمة الموضوع وإبداء دفاعه . علة ذلك . لا تكليف بمستحيل .
(الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٧٩٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

الأسباب الموضوعية

إستخلاص الحكم المطعون فيه خطأ المعهد الطاعن وما نتج عنه من ضرر للمطعون ضده إستناداً إلى أن شهادة البلموم التي حصل عليها الأخير من المعهد وإعتمدها مجلس إدارته سابقة على المكاتبات المتبادلة بين المعهد ووزارة التعليم العالي فيما ورد فيها من أن لائحته الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٩٣ / ١٩٩٤ / ٩ / ٦ خاصة بمرحلة البكالوريوس دون الدراسات العليا وأن ما نشره المعهد بشأن فتح باب القبول للبلموم لم تتم الموافقة عليه من الوزارة وأن قبوله للمطعون ضده بالدراسات العليا كان دون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة المختصة . إستخلاص يستند إلى أسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . مجادلة للمعهد في هذا الصدد . جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع . إتسار رقابة محكمة النقض عنه .
(الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ١٢١٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥٢)

السبب المجهول

سبب النعى . وجوب أن يكون واضحاً كاشفاً عن المقصود منه ناعياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وأثره في قضائه . مؤداه . عدم بيان الطاعن كيفية مصادرة محكمة الموضوع حقه في

في موضوع النزاع . مخالفة للقانون وخطأ . علة ذلك .
(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

(و)

وقف

الوقف على غير الخيرات:

«التزام المستحكر برد أراضي الحكر التي كانت موقوفة أهلياً تحت يده ، لا يمنع من إكتساب ملكيتها بالتقادم»

إنتهاء الأحكام القائمة على الأراضي الموقوفة وفقاً لأهلياً بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢ بصور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات . أثره . إلتزام المستحكر برد الأراضي التي تحت يديه . إهمال المستحقين في المطالبة بها وقيام أحد باكتسابها بوضع اليد عليها . مؤداه . صيرورتها له .

(الطعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

تمسك الطاعنين بأن حيازتهما لأرض النزاع خلفاً لأسلافهما تمتد من عام ١٩٤٨ بموجب عقود مسجلة لم يرد بها ذكر عن الوقف أو حق الحكر المدعى بهما وأن وضع يدهما عليها استوفى شروطه القانونية وقت أن كانت مما يجوز تملكها بالتقادم . دفاع جوهرى . استعراض الخبير بتقريره سندات الملكية وتسلسلها دون أن يتعرض لتحقيق هذا الدفاع وتنافاه مع ما هو ثابت به من أحد عقارى النزاع لا يدخل في مستندات الوقف ثم قضاء الحكم بثبوت ملكية الوقف لكامل العقارين . رغبة ومنفعة . إستناداً إلى هذا التقرير - وفى عبارة مجملة - فساد فى الإستدلال وقصور فى التسييب .

(الطعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

وجوب تدخل النيابة العامة فى قضائيا الوقف:

ثبوت أن الدعوى وإن كانت قد رفعت باعتبارها مدنية بطلب الطرد للغصب إلا أنها دفعت

حدود مرفق قناة السويس . إقراره ملكية سابقة لهيئة قناة السويس بالنسبة للأرضى المشار إليها فى م ٢ منه . إنشاؤه لها ملكية جديدة بالنسبة للأرضى والمناطق المشار إليها فى م ٣ منه .

(الطعن رقم ٩٠٦، ٩٠٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

إنتهاء الخبير فى تقريره الذى أخذ به الحكم المطعون فيه إلى أن أرض النزاع داخلية فى حدود الأرضى المشار إليها فى م ٢ ق ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ . تمسك الطاعنين بأن هيئة قناة السويس المطعون ضدها ليست مالكة لتلك الأرضى . على غير أساس . تمسك وزارة الدفاع بأن القوات المسلحة تملك الأرض بالتقادم المكسب الطويل تأسيساً على أنها كانت فى حيازة القوات البريطانية منذ عام ١٩٣٦ ثم ألّت للقوات المسلحة المصرية بعد إتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وقبل العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . دفاع طاهر الفساد . علة ذلك . إحتلال المستعمر للأرض . تمدد على سيادة الدولة . إحتفاظه بهذه الصفة حتى زواله . عدم إكتساب الملكية به مهما طال مدته . مسامية الحكم المطعون فيه هذا النظر . تطبيق صحيح للقانون .

(الطعن رقم ٩٠٦، ٩٠٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

«الهيئة العامة لميناء بورسعيد»

إدارة ميناء بورسعيد . منوط بالهيئة العامة لميناء بورسعيد دون غيرها . لها إنشاء وإستغلال المخازن والمستودعات داخل دائرة الميناء وخارجه والترخيص بمشغل أو إستغلال جزء من الأرضى والمنشآت المملوكة لها . شرطه . صدور الترخيص من رئيس مجلس إدارة الهيئة . إعتبار أموالها أموالاً عامة .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

النزاع بين الطاعن والهيئة العامة لميناء بورسعيد المطعون ضدها حول سريان الترخيص لأول بالإنشغال بمساحة من الأرض داخل الميناء لإستغلالها فى نشاطه الاستيرادى للأخشاب إبان فترة النزاع من عدمه . إنعقاد الإختصاص بنظره لجهة القضاء الإدارى دون جهة المحاكم . قضاء الحكم المطعون فيه

ولاية على المال تبرع الأب بمال الصغير:

حماية مال الصغير ووضع قيود على سلطة الولى الأب فى التصرف فى هذا المال من بينها . وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية قبل التصرف فيما تزيد قيمته على ثلاثمائة جنيه منه وإلا كان تصرفه غير نافذ فى حق الصغير . الاستثناء له التصرف فيما يكون قد تبرع به مال لصغيره بجميع التصرفات القانونية دون قيد . المادتان ١/٧ ، ١٣ من المرسوم بق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .
(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٧٠-ق-جلسة ١٧/٥/٢٠٠١)

ما يقر به الأب من أنه تبرع بالمال المتصرف فيه للقاصر المشمول بولايته . دليل لصالحه من شأنه إطلاق يده فى التصرف فى ذلك المال . أثره . للقاصر بعد بلوغه سن الرشد ولوصى المحصومة عنه قبل بلوغ هذه السن أن يثبت بطرق الإثبات كافة عدم صحة هذا البيان ولو كان قد أدرج فى عقد مسجل . علة ذلك . وقوع هذا الإدراج بناء على ما يدل به الأب وليس نتيجة تحريات تجريها جهات الشهر .
(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٧٠-ق-جلسة ١٧/٥/٢٠٠١)

إقرار الولى الشرعى فى العقد بأن والده القصر المشمولين بولايته هى التى تبرعت لهم بثمن البيع . دليل لصالح القصر فى إثبات هذه الواقعة القانونية . عدم جواز عدول الأب عن إقراره أو التنصل منه أو الرجوع نفسه بمحض إرادته . له التنصل منه بإظهاره إقراراً ثبت بطلانه . سبيله . إثبات أن إقراره شابه خطأ ماذى بحث لدى التعبير عن إرادته فيطلب تصحيح هذا الخطأ . أو أن هذه الإرادة داخلها عيب فى الحدود التى تسمح بها القواعد العامة فى الإثبات . علة ذلك . الإقرار تصرف قانونى من جانب واحد يجرى عليه ما يجرى على سائر التصرفات القانونية .
(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٧٠-ق-جلسة ١٧/٥/٢٠٠١)

بالإستحقاق فى وقف ودار النزاع فيها حول تفسير شروطه . أثره . وجوب تدخل النيابة العامة فيها . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر تأسيساً على أن النزاع لا ينصب على أصل الوقف أو صحته أو الإستحقاق فيه . مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ويطلبان .
(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٧٠-ق-جلسة ١٧/٤/٢٠٠١)

وكالة

إنهاء الوكالة:

إنهاء الوكالة الصادرة لصالح الوكيل أو أجنبى لا يتم بالإرادة المنفردة للموكل وجوب مشاركة من صدرت لصالحه الوكالة فى ذلك . إستقلال الموكل بعزل الوكيل دون رضا من صدرت لصالحه الوكالة . أثره . بقاء الوكالة قائمة وسارية رغم العزل وانصراف أثر تصرف الوكيل إلى الموكل
(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠-ق-جلسة ٢٢/٥/٢٠٠١)

النص فى عقد الوكالة محل النزاع الصادر من المطعون ضدها الأولى (الموكلة) إلى الطاعن الأول (الوكيل) على حق الأخير بيع شقة النزاع لنفسه أو للمغير . مؤداه . صدور الوكالة لصالح الوكيل وعدم جواز إلغائها إلا بموافقة . قيام الوكيل ببيع تلك الشقة إلى الطاعنة الثانية (المشتري) . أثره . نفاذ عقد البيع فى حق الموكلة . لا مجال لتمسك المشتري بحسن النية إستناداً إلى الوكالة الظاهرة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ عقد البيع فى حق الموكلة تأسيساً على إلغاء الوكالة فى تاريخ سابق على البيع مستنداً على حق الموكلة فى إلغاء الوكالة من إقرار الوكيل قبل البيع باستلامه كافة حقوقه فى تلك الشقة رغم عدم الإشارة فى هذا الإقرار إلى موافقته على إلغاء الوكالة . فساد فى الاستدلال ومخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠-ق-جلسة ٢٢/٥/٢٠٠١)

المستحدثات

**من المبادئ التي قررتها
الدوائر التجارية
بمحكمة النقض
في المواد التجارية
والضرائب**

من أكتوبر ٢٠٠٠ - ديسمبر ٢٠٠١

أولاً :

المواد

التجارية

أولاً : المواد التجارية

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٨٤	(ر) رسوم	٧٠	(ا) إثبات
٨٤	(ش) شركات	٧٠	اختصاص
٨٦	(ع) عادات تجارية	٧٠	استئناف
٨٦	عرف	٧١	إعلان
٨٧	عقد	٧١	أعمال تجارية
٨٨	(ف) فرائد	٧١	إفلاس
٨٨	(ق) قانون	٧٤	التزام
٨٨	قوة الأمر المقتضى	٧٥	أوراق تجارية
٨٨	(م) محكمة الموضوع		(ب) بطلان
٩٠	مستولية	٧٦	بنوك
٩٠	معاهدات		(ن) تحكيم
٩٠	(ن) نظام عام	٧٨	تصريح
٩٠	نقض	٧٨	تقادم
٩٢	نقل		(ج) جمارك
		٧٩	(ح) حجز
		٨٠	حكم
		٨١	(خ) خبرة
		٨٢	(د) دستور
		٨٢	دعوى

أولاً : المواد التجارية

(أ)

إثبات

١ - اليمين الحاسمة . ملك للخصم لا للقاضي . مؤداه . له طلب توجيهها في أى حالة كانت عليها الدعوى . على القاضي إيجابته لطلبه بتوافر شروطها . إلا إذا بان أن الدعوى يكذبها ظاهر الحال وأنها ثابتة بغير يمين وأن اليمين بالصيغة التى وجهت بها غير منتجة .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(في هذا المعنى نقض جلسة ١٩٩٤/١٢/٨ من ٢٤٥ ج ٢ ص ١٥٧٩)

٢ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى ما جاء بتقرير الخبير وجعل أسبابه جزءاً متصفاً لأسباب قضائه . انتهاء الخبر إلى تحقيق مديونية الطاعن أخذاً من إقراره عن نتائج حسابه الجارى وكذا طلب التسوية الموقع منه خلو الأوراق من نعى على ما جاء بهما . مؤداه . إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه استناداً إليهما . أثره تضمنه الرد الضمنى المسقط لدفاع الطاعن بإقامة الحكم قضاءه على شيكات قضى نهائياً بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٣ - عدم جواز الحكم فى إعادة بالانكار وفى الموضوع ماعداً م ٤٤ ق الإثبات . يستوى أن يكون إنكار المهر حاصلاً أمام محكمة أول أو ثانى درجة أو كان حكم الأخيرة بالتأييد أو الإلغاء .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(نقض - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢ من ١٤١ ج ١ ص ٨٦٨)

(نقض - جلسة ١٩٨٦/٥/٨ من ٢٧ ج ١ ص ٥٣٩)

٤ - ثبوت صحة التوقيع بعدم إنكاره صراحة . كفايته لإعطاء الورقة حجيتها فى أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمونها والتمز بها . مؤداه . إعطاء الورقة حجيتها .

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(نقض - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٤ من ٢٤٦ ج ١ ص ١٧٥١)

٥ - الإثبات فى المواد التجارية . وجوب اتباع قواعده فى التعاقد بين تاجرين لأعمال تجارية . تخلف ذلك . مؤداه . وجوب اتباع قواعد الإثبات فى المواد المدنية على من كان التصرف منياً بالنسبة له وقواعد الإثبات فى المواد التجارية لمن كان التصرف تجارياً بالنسبة له .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٧/٥/١٨ من ٤٨ ج ١ ص ٧٤٩)

٦ - فقد الدائن سند الكفاية بسبب لا يد له فيه جواز إثبات ما ورد فيه بالبينه . شرطه . أن يكون الفقد نتيجة حادث جبرى أو قوة قاهرة . عدم قبول تمسك الدائن بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ . المادتان ١/٦٠ ، ٦٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(نقض - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٨ من ٢٧ ج ١ ص ١٤٤٤)

اختصاص

رفع الدعوى بأصل الحق ضد المدين . كفايته لقطع التقادم ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة أو صدر حكمها بعدم الاختصاص .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض - جلسة ١٩٩١/٥/٨ من ٤٧ ج ١ ص ١٠٢٤)

استئناف

١ - أحكام محاكم الاستئناف . وجوب صدورها من ثلاثة مستشارين م ٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير المستشارين الذين سمعوا المرافعة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ مرافعات .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

٢ - مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائى . تصدى محكمة

إعلان

إعلان صحيفة الدعوى المقامة من المحال له على الدين للمطالبة بالحق المحال به إعتباره إعلاناً تنفذ به الحوالة في حق الدين .

(المطعون رقم ٧٨٦٧ لسنة ٦٦٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

(نقض - جلسة ١٩٧٨/٥/١٦ ص ٢٩ ج ١ ص ١٣٦١)

أعمال تجارية

١ - إنتهاء عقد الإيجار موضوع الصفقة محل الإتفاق المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها . إبرام الطرفين عقد إيجار جديد . إعتباره علاقة إيجارية جديدة منبهة الصلة بالإتفاق المذكور . مخالفة ذلك . خطأ .

(المطعون رقم ٣٩٧، ٤١٠ لسنة ٦٩٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٢ - عقد السمسمرة . طبيعته . إستحقاق السعمار الأجرة المتفق عليها مع العميل . شرطه . إبرام الصفقة فعلاً نتيجة مساعيه .

(المطعون رقم ٣٩٧، ٤١٠ لسنة ٦٩٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٤ ص ٤٨ ج ٢ ص ١٠٧٠)

إفلاس

١ - طلب الشركة الطاعنة العارض بإلزام المطعون ضدها الأولى والثانية أن يدفع لها مبلغاً معيناً . أساسه . مطالبة بحق موضوعي غير متعلق بالتقليبية . مفاده . خروج الفصل في هذا الطلب عن مهمة محكمة الإفلاس . علة ذلك . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . صحيح .

(المطعون رقم ٢٨٨١ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

٢ - الحكم بإشهار الإفلاس . مؤداه . غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وتفيد أهليته في التقاضي . صدور حكم بإنهاء حالة الإفلاس . أثره . زوال آثار الإفلاس عن المفلس وعودة حق التقاضي إليه من يوم صدوره . مؤدى

الاستئناف لموضوع الدعوى دون أن تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها فيه . أثره . بطلان الحكم . لا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعن أمامها بطلب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . لثبابة النقض إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

(المطعون رقم ٤٨٠، ٢٠٤ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)

(في جزء من النقض - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ص ٢٢ ج ٢ ص ١٩٨١)

٣ - الحكم الاستئنافي . عدم مناقشته المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي ألغاه أو عدله . لا عيب . شرطه .

(المطعون رقم ٢٠٠٦ لسنة ٦٦٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(المطعون رقم ٦٤٢١ لسنة ٦٢٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١/٢٤ ص ٤٧ ج ٢ ص ٢٠٨)

٤ - الاستئناف . أثره . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر غير مطروح عليها أو أن تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه وحده .

(المطعون رقم ٧٧ لسنة ٦٩٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)

(المطعون رقم ٦٢ لسنة ٦٩٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

(المطعون رقم ٣٣٩٩ لسنة ٥٨٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/١١)

(نقض - جلسة ١٩٩٤/١١/١٦ ص ٤٥ ج ٢ ص ١٤٠٢)

(نقض - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢ ص ٢٩ ج ٢ ص ١٥٢٤)

٥ - تشكيل الدوائر الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي . إصدار الأحكام . العبرة فيها بمن يوقع منهم على مسودتها .

(المطعون رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

(نقض - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥ ص ٣٩ ج ٢ ص ٢٢٠)

٦ - محكمة ثانية درجة . التزامها بنظر الاستئناف بناء على ما يقدم لها من أدلة ودفع ووجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة نتيجة للأثر الناقل للاستئناف ، م ٢٣٣ مرافعات .

(المطعون رقم ٢٥٠٧ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٦)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٩ ص ٤٧ ج ٢ ص ١٥٨٧)

(نقض - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ ص ٤٨ ج ٢ ص ١٥٩٥)

٧ - دعوى الإفلاس ليست دعوى خصوصية وإنما هي دعوى إجراءات هدفها إثبات حالة معينة . حكم الإفلاس لا يفصل في نزاع وإنما يقرر حالة قانونية جديدة متى تحققت شروطها .

(الطعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)
(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
(قربانقض - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ ص ٢٣ ج ١ ص ٣١١)

٨ - التسوف عن الدفع . هو الذي ينبئ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه لخطر محقق أو كبير الاحتمال . امتناع الدين عن الدفع لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه .

(الطعن رقم ١٨٩، ٨٥٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)
(الطعن رقم ٤٣١، ٥٥٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٥)
(الطعن رقم ٤٩١، ٤٩٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)
(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٧ ص ٤٧ ج ٢ ص ١٣٦٦)
(نقض - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٢ ص ٤٦ ج ٢ ص ١٢٤٢)

٩ - وجوب بيان محكمة الموضوع في حكمها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محمة النقض أن تراقبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨١٩، ٨٥٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)
(الطعن رقم ٤٣١، ٥٥٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٥)
(الطعن رقم ٤٩١، ٤٩٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)

١٠ - إتخاذ الحكم من مجرد امتناع الطاعن عن سداد الدين دليلاً على توقفه عن الدفع دون أن يبين الأسباب التي من شأنها اعتبار هذا التوقف كاشفاً عن اضطراب مالي ووجود الطاعن في ضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمانه وتعرض بها حقوق دائنيه للخطر وعدم بحسه جدية منازعته في الدين وعدم مناقشته دفاعه بشأن حق النشر المخول له بالنسبة لبعض الكتب محل التعاقد وعدم أحقية المطعون ضده الأول في تقاضى ما يستحقه عن نشرها . قصور .

(الطعن رقم ٨١٩، ٨٥٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)
(الطعن رقم ٤٣١، ٥٥٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٥)
(الطعن رقم ٤٩١، ٤٩٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٨)

ذلك . توافر صفته في مباشرة الدعاوى التي لم يفصل فيها .

(الطعن رقم ٧٧١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٦)
(قربانقض - جلسة ١٩٩٢/١/٢٠ ص ٤٤ ج ١ ص ١٨٩)

٣ - مسئولية المساهم في شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة في حالة إشهار إفلاسها . اقتصارها على ما اكتسبت فيه من أسهم . مؤداه . عدم امتداد إفلاس الشركة المساهمة بوصفها شخص معنوي إلى المساهمين فيها . علة ذلك . ثبوت أن الدين موضوع شهر الإفلاس هو دين على الشركة لتعاقد الطاعنة بصفتها ولحساب الشركة . أثره . اقتصار إشهار الإفلاس على الشركة وحدها .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)
(قربانقض رقم ٢٨٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٤ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن المضي بشهر إفلاسه لا يفرد بشغل الوحدة موضوع النزاع إنما تباهر شركته نشاطها التجاري في جزء منها وتقديمه المستندات البالبة على ذلك فضلاً عما ورد بتقرير أمين التفليسة مؤيداً له . دفاع جوهرى . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وتلك المستندات بما لا صلح ردأ عليه . قصور .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

٥ - محكمة الإفلاس . وجوب أن تفصل في حكمها الصادر بالإفلاس الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)
(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)
(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٧ ص ٤٧ ج ٢ ص ١٣٦٦)

٦ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأن دعوى الإفلاس . عما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضائها على أسباب ساقطة .

(الطعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)
(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٧ ص ٤٧ ج ٢ ص ١٣٦٦)
(نقض - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٩ ص ٤٠ ج ٢ ص ١٠)

١٦ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير مدى الجد في طلب إعادة الدعوى للمرافعة . شرطه . ألا يخالف القانون . (مثال في إفلاس) .

(الظعن رقم ٧٧١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(نقض - جلسة ١٩٩٤/٢/١٢ ج ٤٥ ص ١٩٩٧)

١٧ - الدين الذي يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه . أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء ومعلوم المقدار وخالياً من النزاع الجسدي . على محكمة الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات التي يشهرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات وأن تقيم قضائها في هذا الخصوص على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الظعن رقم ٤٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(نقض - جلسة ١٩٩٥/١٢/١١ ج ٤٦ ص ١٣٥٥)

١٨ - الحكم الصادر بإشهار الإفلاس وجوب بيانه الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض محكمة الموضوع في تكييفها القانوني لهذه الوقائع باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس .

(الظعن رقم ٧١٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤ ج ٤٧ ص ١٣٦١)

(نقض - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٧ ج ٤٦ ص ١٢٤٢)

١٩ - الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية المنازعة في الدين المطلوب شهر الإفلاس عنه . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الظعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٧ ج ٤٧ ص ١٣٦١)

٢٠ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن دين الشركة التي تمثلها الطاعة لا يكتفه النزاع مؤداه . لا محل لمطالبة الحكم ما يثار من دفاع بشأن معاملات سابقة .

(الظعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض - جلسة ١٩٩٧/٤/٤ ج ١٨ ص ٧٦٠)

١١ - جماعة الدائنين . من الغير بالنسبة لتصرفات المفلس . أثره .

عدم الإحتجاج بها عليهم إلا إذا اكتملت قبل صدور حكم شهر الإفلاس .

(الظعن رقم ٧٥٦٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(نقض - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ ج ٣١ ص ٢٠٧٨)

١٢ - عقد البيع الإبتدائي الصادر من المفلس قبل شهر إفلاسه . عدم الاعتداد به إلا إذا كان ثابت التاريخ .

(الظعن رقم ٧٥٦٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(نقض - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ ج ٣١ ص ٢٠٧٨)

١٣ - الدين الموجب لشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه . أن يكون خالياً من النزاع . وجوب استظهار المحكمة لجميع المنازعات التي يشهرها المدين بشأن عدم صحة الدين لتقدير مدى جديتها .

(الظعن رقم ٧٣٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/١٢)

(الظعن رقم ٩٤٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٠)

(نقض - جلسة ١٩٩٥/١٢/١١ ج ٤٦ ص ١٣٥٥)

١٤ - وكيل الدائنين . وجوب إختصاصه في الطعن بالنقض على الحكم الصادر بإشهار الإفلاس ولو لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .

(الظعن رقم ٨٤٠٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

(الظعن رقم ٨٦٣٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

(الظعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/٩)

١٥ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها مؤداه . فقد أهلية التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل الدائنين الذي تعينه المحكمة في حكم إشهار الإفلاس .

(الظعن رقم ٨٤٠٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

(الظعن رقم ٨٦٣٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

(الظعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/٩)

حكم الإفلاس لا يفصل في نزاع وإنما يقرر حالة قانونية جديدة متى تحققت شروطها .

(مثال وصف الطاعن تدخله بأنه هجومي حال كونه تدخلًا انضمامياً بحسب مرماه) .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

(الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)

الالتزام

١ - حوالة الحق . نفاذها في حق المحال عليه من تاريخ قبوله لها أو إعلائته بها . أثره . حلول المحال إليه محل المحيل بالنسبة إلى المحال عليه في ذات الحق المحال به بكامل قيمته وجميع مقوماته وخصائصه . مؤداه . إعتبار المحال إليه هو صاحب الصفة في طلب الحق موضوع الحوالة . عدم جواز الاتفاق بين المحال عليه والمحيل على انتقاص قيمته إلا بموافقة المحال إليه وإلا فلا يحتاج به . علة ذلك . اعتبار الحوالة عقدًا . أثره .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(في جزء من لفتى: الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/١١)

٢ - خطاب الضمان . التزام البنك مصلره بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل أو الوفاء للمستفيد بقيمته إلا إذا وصلت إليه المطالبة بالقيمة قبل إنقضاء الميعاد المحدد لسريان خطاب الضمان . مخالفة ذلك . تحمل البنك مسؤولية هذا الوفاء . للعميل استرداد غطاء هذا الخطاب في اليوم التالي لانتهاؤه .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/٧/٨ من ٢٤ ج ١١١٤)

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)

٣ - حوالة الحق . ماهيتها . لا تنشئ التزاماً جديداً في ذمة المدين . إنتقال الإلتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه . (مثال في نقل بحري)

(الطعن رقم ٧٨٦٧ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(نقض - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ من ١٨ ج ١٣٢٧)

٢١ - وضع الأختام على أموال المفلّس . الغاية منه . منعه من تهريبها إضراراً بحقوق الدائنين . إشهار الإفلاس . مؤداه . وضع الأختام على الأشياء التي يتجر فيها شخصياً والمحال التي يباشر فيها نشاطه .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

(نقض - جلسة ١٩٩٤/٢/٧ من ١٤ ج ٣١٢)

٢٢ - الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلائته . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .

(الطعن رقم ٦٤٢، ٥٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٧)

(نقض - جلسة ١٩٨٠/١٢/١ من ٢١ ج ١٩٧٥)

(نقض - جلسة ١٩٧٥/٥/١٦ من ٣٦ ج ٩٣٧)

٢٣ - منازعة الطاعنين للمطعون ضدها في دينها محل دعوى إشهار الإفلاس بإقامة دعوى بفسخ عقد البيع الأصلي الذي ترتب عليه سند المديونية . اعتبار الحكم المطعون فيه هذه المنازعة غير جديّة بما لا يواجه دفاع الطاعنين واتخاذها من مجرد امتناعهم عن سداد الدين دليلاً على توقفهم عن الدفع دون بيان أسباب اعتبار التوقف كاشفاً عن اضطراب المركز المالي للطاعنين . قصور .

(الطعن رقم ٦٤٢، ٥٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٧)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٢ من ٤٧ ج ١٣٦٦)

٢٤ - استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

(نقض - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ من ٢٢ ج ٤٧٣)

(نقض - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٩ من ٢٠ ج ١٠)

(نقض - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ من ٢٠ ج ٣٣٢)

٢٥ - دعوى الإفلاس ليست دعوى خصومة وإنما هي دعوى إجراءات هدفها إثبات حالة معينة .

ويحمل شرط الأمر . تداوله بالتظهير . خلوه من هذا الشرط أو شطبه . أثره . تداوله طبقاً للأوضاع المقررة لحالة الحق .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٥ - توقيع المستفيد على الشيك الإسمى وتسليمه لآخر . لا يعد تظهيراً ناقلاً للملكية . علة ذلك . لمحكمة الموضوع استظهار أن توقيع المستفيد على ظهر الشيك الإسمى قصد به توكيل حامله في تحصيل قيمته .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٦ - صدور الشيكين محل النزاع لصالح الطاعن مع شطب كلمة « الأمر » وتوقيعه على ظهرهما . مؤداه . انتقال الحق الثابت بهما طبقاً لحالة الحق التي لا تنفذ قبل المسحوب عليه أو الغير إلا إذا قبلها الأول أو أعلن بها م ٣٠٥ مدنى . اعتبار الحكم المطعون فيه توقيع المستفيد على ظهر الشيكين تظهيراً ناقلاً للملكية الحق الثابت بهما ورتب على ذلك أحقية الحامل في المطالبة بقيمتها دون التحقق من قيام ونفاذ الحالة في حق المسحوب عليه أو أن توقيع الطاعن عليهما وتسليمهما للمطعون ضده كان بقصد توكيله في تحصيل قيمتهما . خطأ .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٧ - ثبوت وجود عبارة « ستفيد القيمة لحساب المستفيد الأول طرفنا » أسفل توقيع المظهر . يقطع بأن تظهير الشيكات كان توكيلياً قصد به المظهر إنابة البنك المظهر إليه في قبض قيمتها نيابة عنه . إطرار الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بأن تظهيره للشيكات كان توكيلياً بما لا يصلح رداً . مخالفة للثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

٨ - مجرد التوقيع على ظهر الشيك . اعتباره تظهيراً ناقلاً للملكية ما لم يثبت صاحب الشأن أنه أراد به أن يكون تظهيراً توكيلياً .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(نقض- جلسة ١٩٩٥/٦/٢٢ ص ٩٢٩)

٤ - إعلان صحيفة الدعوى المقامة من المحال له على المدين للمطالبة بالحق المحال به . إعتبراره إصلاً تنفذ به الحوالة في حق المدين . (مثال في نقل بحرى) .

(الطعن رقم ٧٨٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(نقض- جلسة ١٩٧٨/٥/١٦ ص ٢٩١ ج ١)

٥ - إلزام الناقل البحري . إلزام بتحقيق غاية . تحقق مسئوليته بإثبات أن تلف البضاعة أو هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل . نفى هذه المسئولية . وسيلته . إثبات الناقل أن التلف أو الهلاك راجع إلى عيب في البضاعة أو القوة القاهرة أو إلى خطأ مرسلها .

(الطعن رقم ٧٨٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(نقض- جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ص ٢٨٩ ج ١)

أوراق تجارية

١ - قبول المسحوب عليه الكبيالة . ماهيته . أثره صيرورة المسحوب عليه المدين الأصلي فيها . مؤداه . عدم جواز تمسك الأخير قبل الحامل بأية دفع . علة ذلك . أثره . عدم سقوط حق الحامل في الرجوع على المسحوب عليه إلا بالتقادم .

(الطعن رقم ٧٦٦١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢ - رجوع الساحب على المسحوب عليه لاسترداد مقابل الوفاء . سبيله دعوى الصرف أو الدعوى الأصلية . أثر ذلك . أحقية المدين في الأوراق التجارية بالتسك بالدفع المقررة له .

(الطعن رقم ٧٦٦١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٣ - تقادم دعوى الصرف . اختلاقه عن تقادم الدعوى الأصلية . أثره .

(الطعن رقم ٧٦٦١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٤ - تداول الشيك بغرض انتقال ملكية مقابل الوفاء الوارد به . تمامه وفقاً لشكل إصداره . الشيك لحامله . انتقال ملكيته بالمناولة . الشيك المسمى

بنوك

١ - استحقاق ضريبة الدفعة النسبية على عقود وعمليات فتح وتجديد الاعتمادات المصرفية . شرطه . أن يكون الاعتماد غير مغطى نقداً . مؤداه . عدم خضوع الاعتمادات المغطاة لتلك الضريبة . علة ذلك . الفطاء النقدي . ماهيته خروج الضمانات التي يقدمها العميل في صورة تأمينات شخصية أو عينية عن مفهوم ذلك الفطاء . م ١/٥٧ ق ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الدفعة .

(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

٢ - استخدام المبالغ النقدية المودعة ابتداءً لدى البنك كغطاء لإتقان يمنحه . مقتضاه . وضعها في حساب خاص مجمد ومعنون باسم العملية المضمونة وتخصيصها للوفاء بما يسفر عنه الاعتماد المفتوح . القضاء باعتبار شهادات الإيداع بمجرد دأها غطاء نقدي . خطأ .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

٣ - بنوك التنمية والإئتمان الزراعي بالمحافظات . استقلال شخصيتها المعنوية عن البنك الرئيسي بالقاهرة . مؤدى لك . إلزامها بتحصيل ما يستحق من ضرائب على مرتبات العاملين لديها وتوريدها إلى مصلحة الضرائب . لا ينال من ذلك سلطة البنك الرئيسي في الموافقة على اللوائح الداخلية لهذه البنوك . علة ذلك . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى نفى صفة البنك الرئيسي في المطالبة بتحصيل ضريبة الدفعة النسبية على مرتبات العاملين ببنك المنصورة وتوريدها لمصلحة الضرائب . صحيح . المواد ٥ ، ١٢ من ق ١٠٥ لسنة ٦٤ ، ١١ ، ١٦ ، ١٧ من ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطعن رقم ٩١٢٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٤ - عمولة الإربطاط . مناط استحقاقها . ورودها في العقد المبرم بين طالب القرض والواعد به صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

٩ - جريان العرف المصرفي على أن للمستفيد تطهير الشيك إلى البنك الذي يتعامل معه تطهيراً توكليلاً يفرض تحصيل قيمته وقيداً في حسابه لديه . مؤداه . وجوب إعمال مضمون الوكالة وتمكين المظهر إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر م ١٣٥ تجاري . لا ينال من ذلك أن يُحاج الوكيل بما قد يصدر من أحكام لصالح المدين قبل وكيله المظهر بشأن الحق الثابت بالشيك محل المطالبة .

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(نقض - جلسة ١٩٦٩/٢/١١ من ٢٠١ ج ١ ص ٣٩١)

(نقض - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ من ٢٥ ج ١ ص ٣٩٦)

(نقض - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ من ٢ ج ٨ ص ٨٢٤)

(ب)

بطلان

١ - وجود شرط في عقد الشركة بإعفاء الشريك من المساهمة في الأرباح والخصائر . مؤداه . بطلان هذا العقد . أثره . يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وللقاضى الحكم به من تلقاء نفسه .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢ - ما لم يستأده الشريك من عائد مقطوع خلال الفترة السابقة على بطلان الشركة . المطالبة به بعد دخولها دور التصفية . شرطه . إقامة الدعوى على المصفي . استحقاقه له في حدود نسبة حصته في رأس مالها وليس وفقاً للعقد الباطل .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٣ - الحكم ببطلان عقد الشركة . اختلافه عن قساعد البطلان الوارد ذكرها في المادة ١٤٢ من القانون المدني . أثره . ألا يكون له أثر رجعي .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

(الطعن رقم ٣١١١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

البنك مسئولية هذا الوفاء . للعميل استرداد غطاء هذا الخطاب في اليوم التالي لانتهائه .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٧/٨ من ٢٤٧ ج ٢ من ١١١٤)

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)

٩ - العلاقة بين البنوك وعملائها . خضوعها لبدء سلطان الإرادة . مؤداه . تحديد حقوق طرفيه بالشروط الواردة وبالعقد ما لم تكن مخالفة للنظام العام .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٢١ من ١٤٢ ج ١ من ٥١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٧ من ٢٤٧ ج ٢ من ٧٩٨)

١٠ - قفل الحساب الجاري وتصفيته . يكون بانتهاء العمليات المتبادلة بين العميل والبنك وعدم الاستمرار فيها . أثره . وقوع المقاصة العامة فوراً وتلقائياً بين مفرداته الموجودة في جانبيه واستخلاص رصيد وحيد يحل محل جميع حقوق طرفيه كل في مواجهة الآخر .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٩ من ٤٨ ج ١ من ١٠٢)

١١ - قفل الحساب الجاري وتسويته . أثره . اعتبار الرصيد مستحقاً بأكمله وصيرورته ديناً عادياً مسجل المقدار وحال الأداء . مؤداه . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة إلا إذا ثبت وجود عادة أو قاعدة تجارية تقضى بذلك وسريان الفوائد القانونية عليه ما دام العقد خلا من الاتفاق على سريان الفوائد الاتفاقية بعد قفله .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٩ من ٤٨ ج ١ من ١٠٢)

١٢ - تمسك الطاعن في دنياهه أمام درجتي التقاضى بقتل الحساب الجاري لأسباب أباها . لازمه . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة على الرصيد أو زيادة سعر الفائدة عن السعر القانونى على ذلك . التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفعا . خطأ . وقصور .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٩ من ٤٨ ج ١ من ١٠٢)

٥ - علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه . منفصلة عن علاقته بالعميل . إلزام البنك بالوفاء للمستفيد . إلزام أصيل مستقل . للمدين الالتجاء إلى القضاء إذا قدر خلاف ذلك . إقامة الهيئة المطعون ضدها دعواها الأصلية لمطالبة الطاعن بقيمة خطاب الضمان الذى أصدره البنك لصالحهما . مؤداه . حقها في مطالبته بأداء قيمة الخطاب وعليه الوفاء به في حدود إلزامه المبين بخطاب الضمان . إلزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . صحيح .

(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

(في هذا الغنى نقض - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ من ٣٣٢ ج ٢ من ٣٦٥)

(نقض جلسة ١٩٨٤/٧/١٢ من ٢٥٥ ج ٢ من ٤٧٣)

٦ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى ما جاء بتقرير الخبير وجعل أسبابه جزءاً متمماً لأسباب قضاة . انتهاء الخبر إلى تحقيق مديونية الطاعن أخذاً من إقراره المؤرخ ١٩٨٧/٢/١٩ عن ناتج حسابه الجارى وكذا طلب التسوية الموقع منه بذات التاريخ . خلو الأوراق من نعى ما جاء بهما . مؤداه . إن الحكم المطعون فيه أقام قضاة استناداً إليهما . أثره . تضمنه الرد الضمنى المسقط للدفع الطاعن الوارد بأسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٧ - أسعار الفائدة التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى عملاً بالمادة السابعة من ق ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . سريانها على العقود والعمليات المصرفية التى تبرم أو تجدد فى ظل هذا القانون .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٦)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٧ من ٢٤٧ ج ٢ من ١٣٦١)

٨ - خطاب الضمان . إلزام البنك بمصدره بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل . عدم جواز مد البنك أجل خطاب الضمان إلا بموافقة العميل أو الوفاء للمستفيد بقيمته إلا إذا وصلت إليه المطالبة بالقيمة قبل انقضاء الميعاد المحدد لسريان خطاب الضمان . مخالفة ذلك . تحمل

١٣ - الحساب الجارى الذى يتضمن معاملات متصلة بين طرفيه . تشابك هذه العمليات بتدخل بعضها بعضاً . مؤداه . أن تكون مدفوعات كل من الطرفين مقبولة بمدفوعات الطرف الآخر . خضوعه لقاعدة عدم التجزئة .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٤٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨ من ٢٤٧ ج ٢ ص ١٤٠٢)

١٤ - خلل الأوراق مما يدل على إقباه نية الطرفين إلى فتح حساب جارى بينهما بشأن عمليات بيع الأخشاب محل النزاع فضلاً عن عدم كشف كشف الحساب عن اتصال العمليات المدرجة فيها ببعضها وتشابكها . لازمه . أن يكون حساباً عادياً لا تسرى عليه خصائص الحساب الجارى . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى تلك النتيجة وحساب الفوائد عن المبلغ المقضى به من تاريخ المطالبة القضائية . صحيح .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٤٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨ من ٢٤٧ ج ٢ ص ١٤٠٢)

(ت)

تحكيم

١ - المطالبة بالتحكيم . إعلان بخصوصته . أثرها . قطع التقادم . إقامة المطعون ضدها تحكيمياً ضد الطاعة بذات طلبات موضوع النزاع بينهما قبل إقامة دعواها . أثره . قطع التحكيم للتقادم ولو قضى فيه بعدم الاختصاص الولائى .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١١/١٣)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٠ من ٢٠١ ج ٢ ص ١٤٠٢)

٢ - الخلافات بين صاحب البضاعة ومصلحة الجمارك حول نوعها أو منشأها أو قيمتها وجوب تسويتها بعرضها على حكيمين تعين أحدهما مصلحة الجمارك والثانى يعينه صاحب البضاعة . م ٥٧ من ق الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . تخلف صاحب البضاعة عن تعيين حكم من طرفه . جزاؤه . اعتبار

قرار الجمارك نهائياً . إحالة النزاع عند اختلافهما إلى لجنة مشكلة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين يمثلان الجمارك وغرفة التجارة . علم تمثيل صاحب البضاعة فيها . مؤداه . عدم اعتبارها هيئة تحكيم وإنما لجنة لإعادة النظر فى تقدير مصلحة الجمارك وتظلم صاحب الشأن منه . كونه قراراً واجب التنفيذ لا يسلب صاحب البضاعة الحق فى اللجوء إلى القضاء طعناً فيه . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١١/٢٨)

(الطعن رقم ٢٩٨٧ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)

٣ - ميعاد إقامة بطلان حكم التحكيم . انفتاحه بإعلان ذلك الحكم المحكوم عليه . لا يغير من ذلك علم الأخير به . علة ذلك . لا عبرة بتحقيق الفاية من الإجراء . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٢ من ٢٤٧ ج ٢ ص ١٤٠٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٤/١/١٩ من ١١٧ ج ٢ ص ١٤٠٢)

(نقض - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤ من ٣٦ ج ٢ ص ١١٧٤)

تعويض

١ - تكييف محكمة الموضوع للمفعول المزس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوع محكمة الموضوع فيه لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(نقض - جلسة ١٩٩٧/١١/١٦ من ٤٨ ج ٢ ص ١٥٦)

٢ - تمييز العناصر المكونة للضرر التى تدخل فى حساب التعويض . مسألة قانونية . تهيمن عليها محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٢٣١ لسنة ٢٠١٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

(نقض - جلسة ١٩٩٢/٤/١١ من ١٤٤ ج ٢ ص ٥٢٠)

تقادم

١ - التقادم الصرفى الوارد فى المادة ١٩٤ من ق التجارة الصادر فى ١٣/١١/١٨٨٣ .

٧ - الإجراء المتعلق بالتقادم الصادر من الدائن . ماهيته . صوره الإجراء من المدين . شرطه . أن يتضمن إقراراً صريحاً أو ضمناً بحق الدائن .

(الطعن رقم ١٠٠٢٤ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

(نقض جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٤ من ٢٤٥ ج ٢٨٨)

(نقض جلسة ٤/٧/١٩٨٨ من ١٣٩ ج ٢٠)

(ج)

جمارك

١ - تناضل مصلحة الجمارك مع المستورد بشأن اقتضاء الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة ثم تحديدها دون خطأ أو سهو . قبول المستورد وسماح مصلحة الجمارك له بالإفراج عنها خارج الدائرة الجمركية بعد أدائه للرسوم الجمركية دون تحفظ . مفاده . صيرورة تقدير الجمارك نهائياً وياتاً . أثره . عدم جواز مطالبتها للمستورد برسم أخرى أو ملاحة حائز البضاعة بها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٨٤٧ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

٢ - حق مصلحة الجمارك في الرسوم المستحقة على البضائع المستوردة . عدم سقوطه بالإفراج عنها دون تحصيلها . علة ذلك . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذي وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضائع .

(الطعن رقم ٨٨٤٧ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

(الطعن رقم ٢٠٢٠٢ لسنة ٦٨ - جلسة ١٩٩٩/٧/١٧)

(نقض جلسة ٥/٧/١٩٨٤ من ١٣٥ ج ١٩٩٤)

٣ - الخلافات بين صاحب البضاعة ومصلحة الجمارك حول نوعها أو منشأها أو قيمتها . وجوب تسويتها بعرضها على حكيمين تعين أحدهما مصلحة الجمارك والثاني يعينه صاحب البضاعة . م ٥٧ من ق الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . تخلف صاحب البضاعة عن تعيين حكم من طرفه . جزاؤه . اعتبار قرار الجمارك نهائياً . إحالة النزاع عند اختلافهما

قيامه على قرينة الوفاء . كأثر خلف المتزعمين في الورقة التجارية اليمين المبينة بهذه المادة إذا ما دعوا إليها . شرط التمسك بهذا التقادم ألا يصدر من أي منهم ما يستخلص منه عدم حصول الوفاء بالدين .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٦٩ - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

٤ - ثبوت تمسك الطاعن بمذكرته لمحكمة الاستئناف بعدم أحقية الطعون ضدها في مطالبتها بقيمة الشيك لكونه ضمان سبق تقيده للأخيرة بغرض تأكيد الوفاء بالالتزامات الواردة بالعقد المحرر بينهما . مفاده إقرار الطاعن بعدم وفائه بالدين . أثره . عدم جواز التمسك بسقوط حق الطعون ضدها في المطالبة بالتقادم الصرفي .

(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٦٩ - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

٥ - المطالبة القضائية التي ينقطع بها التقادم . ماهيتها .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ٤/٤/١٩٨٤ من ١٤٥ ج ١٠٧٧)

٦ - رفع الدعوى بأصل الحق ضد المدين . كفايته لقطع التقادم ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة أو صدر حكمها بعدم الاختصاص .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ٥/٨/١٩٩١ من ١٤٧ ج ١٠٢٤)

٧ - المطالبة بالحكيم . إعلان بخصوصية . أثرها . قطع التقادم . إقامة الطعون ضدها تحكيمياً ضد الطاعنة بذات طلبات موضوع النزاع بينهما قبل إقامة دعواها . أثره . قطع التحكيم للتقادم ولو قضى فيه بعدم الاختصاص الولائي .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ١/٢٠/١٩٩٩ من ١٣٧ ج ٢١٠)

٨ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . المادتان ٣٨٤ ، ٣٨٤ مئتي .

(الطعن رقم ١٠٠٢٤ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

(نقض جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٤ من ٢٤٥ ج ٢٨٨)

(نقض جلسة ٤/٧/١٩٨٨ من ١٣٩ ج ٢٠)

إلى لجنة مشكلة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين يمثلان الجمارك وغرفة التجارة . عدم تمثيل صاحب البضاعة فيها . مؤداه . عدم اعتبارها هيئة تحكم وإنما لجنة لإعادة النظر فى تقدير مصلحة الجمارك وتظلم صاحب الشأن منه . كونه قراراً واجب التنفيذ لا يسلب صاحب البضاعة الحق فى اللجوء إلى القضاء طعناً فيه .

(الطعن رقم ٨٠١٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٨)
(الطعن رقم ٢٩٨٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)
٤ - مصلحة الجمارك . حقها فى إعادة الربط طبقاً للأساس الصحيح إذا كانت الضريبة الجمركية المحصلة غير صحيحة نتيجة خطأ فى البند الجمركى أو فى القيمة المقدرة للبضاعة دون تقيد بالقيمة الثابتة بالفاتورة الأصلية المصدق عليها ورغم خروج البضائع من الدائرة الجمركية . شرطه .

٧ - تحديد التعريف الجمركية وتعديلها يكون بقرار من رئيس الجمهورية . المنشورات التى تصدرها مصلحة الجمارك لتحديد البند الجمركى الصحيح الذى تخضع له السلعة . تعليمات موجهة إلى موظفيها لتقدير الرسوم الجمركية . جواز تطبيقها على السلع التى تم الإفراج عنها قبل صدورها . علة ذلك . إعتبارها قرارات تفسيرية كاشفة للرسم الجمركى المستحق وليست منشئة له .

(الطعن رقم ٨٤٤٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)
(الطعن رقم ٥٠٤٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٥)
(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٤٢ ص ١ ج ٤٢)
(الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥)
٥ - حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحقة على البضاعة المستوردة . عدم سقوطه بالإفراج عن البضاعة دون تحصيلها . علة ذلك . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذى وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة . عدم إعتبار ذلك خطأ فى حق المستورد يمكنه التلوع به للفكاك من الضريبة متى كان الرسم مستحقاً قانوناً ولم يسقط الحق فيه بالتقادم .

(الطعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)
(الطعن رقم ٢٨٢٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٦)
(نقض جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ ص ١ ج ٢٥ ص ٢٨٤)

(ح)

حجز

١ - إختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة المحجز . أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الإجراءات حجة عليه . مؤدى ذلك . إمتناعه عن مناقشة المسألة التى فصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو مطالبته بتوقيع الجزاء المقرر بالمادة ٣٥٠ مرافعات .

(الطعن رقم ٨٤٤٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)
(الطعن رقم ٢٠٢٢٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)
(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٨ ص ٢ ج ٤٨ ص ١٢٠٧)
(نقض جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ ص ١ ج ٢٥ ص ١١٩٣)
(نقض جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ ص ١ ج ٢٥ ص ٢٨٤)

٢ - المحجز تحت يد الجهات المشار إليها فى المادة ٣٤٠ مرافعات . إعفاؤها من إتباع إجراءات التقرير المبينة فى المادة ٣٣٩ مرافعات . الإكتفاء بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات

(الطعن رقم ٢٠٢٢٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)
(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٨ ص ٢ ج ٤٨ ص ١٢٠٧)
(نقض جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ ص ١ ج ٢٥ ص ١١٩٣)
(نقض جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ ص ١ ج ٢٥ ص ٢٨٤)

٦ - مصلحة الجمارك . لها سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب بالرسوم عنها تقديرأ تعلياً . تقديم

٤ - إغفال الحكم بحث مستندات ودفاع
جوهري أبداه الخصم مؤثراً في النتيجة التي انتهى
إليها . قصور في أسبابه الواقعية موجب لبطلانه .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)
(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٧/٢٢)
(الطعن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)
(الطعن رقم ٣١٠٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٨/١٧/٢١)
(نقض جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ ج ٤٢ ص ١٩٩)

٥ - تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية عن
الأحكام - مرجعه . حكم القانون .

(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)
(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٠ ق- جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ٢٤٤)

٦ - قضاء الحكم في مسألة بناء على جملة
أدلة ذكرها واستخلص قضاء منها مجتمعة .
تعيب الإستناد إلى أحد هذه الأدلة . أثره . نقض
الحكم . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٥)
(مجموعة الأربع قرن من ٥٥٥ الجزء الأول جلسة ١٩٤٨/١١/٣٠ -
الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٧ ق)

٧ - الأحكام القطعية - موضوعية أو فرعية -
عدم جواز العلول عنها من ذات المحكمة التي
أصدرتها .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ١٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(نقض جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ ج ٢٩ ص ١٧٩٨)

٨ - الحكم بعدم قبول الدعوى بحالتها . له
حجية موقوتة . عدم جواز معاودة طرح النزاع متى
كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٧/٢١ ج ٤٥ ص ١٨٠٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٤/٥ ج ٢٨ ص ٨٩٧)

٩ - الأحكام القطعية . عدم جواز العلول عنها
إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)
(نقض جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ ج ٣٩ ص ١٧٩٨)

الواجب ذكرها في التقرير . قيام هذه الشهادة مقام
التقرير . إمتناع تلك الجهات عن إعطاء الشهادة بعد
طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها . مؤداه .
التعرض للجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٣
مرافعات .

(الطعن رقم ٤٩٥٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٨)
(نقض جلسة ١٩٧٩/١١/٨ ج ٣٠ ص ٢٠)

٣ - القضاء للدائن على المحجوز لديه بالمبلغ
المحجوز من أجله . م ٣٤٣ مرافعات . سلطة تقديرية
للمحكمة . الجدل الموضوعي في ذلك . لا محل له .
(الطعن رقم ٤٩٥٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٨)
(نقض جلسة ١٩٨١/٧/١٧ ج ٣٧ ص ٨٢٢)

حكم

١ - القرارات الولائية . عدم حيازتها حجية .
ولا يستند القاضي سلطته بإصدارها . اختلافاً عن
الأعمال القضائية التي تتولاها المحاكم .
(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)

٢ - إقامة الحكم قضاءه على دعائتين
مستقلتين . كفاية إحداها لحمل قضائه . تعييبه في
الأخرى بفرض صحته بفرض صحته . غير منتج .
« مثال في عمولة » .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)
(قريب لنقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١٢ ج ٤٧ ص ١٥٢٨)
(قريب لنقض جلسة ١٩٩٦/٧/٢١ ج ٤٧ ص ٣٢٨)

٣ - اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماع
المرافعة أو تخلف أحدهم عن أصروا الحكم عند
النطق به بسبب مانع قهري دون أن ثبت في الحكم
توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره .
بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٤٤٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١١/٧ ج ٤٥ ص ١٧٥١)
(نقض جلسة ١٩٨٨/١٢/١٢ ج ٣٩ ص ١٣٠٤)
(نقض جلسة ١٩٨٠/١/١١ ج ٣١ ص ٧٠)

١٠ - الحكم يرفض الدعوى أو بعدم قبولها بالحالة التي عليها . له حجية موقوتة . جواز معاودة طرح النزاع متى تغيرت الحالة التي انتهت بالحكم السابق .

(الطعن رقم ٢٩١٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٦٧ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/١٤ من ٢٤ ج ١١٢٥)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢١ من ٢٤ ج ١٠٨٠)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٤/٥ من ٢٨ ج ١٨٧٧)

١١ - تعيين أحد الأدلة المتساندة التي قام الحكم عليها . مؤداه . انهيار دلالة باقي الأدلة .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٦)

(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٤/١٩)

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٣)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٢٨ من ٤٧ ج ٢٤٠)

(نقض جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ من ٣٦ ج ٨٤١)

(نقض جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ من ٤٧ ج ٣٦٥)

(نقض جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧ من ٤٧ ج ٣٩٠)

١٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعيين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . المادتان ٤٥٦ ع إجراءات جنائية و ١٠٢ ق الإثبات .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٢٩ من ٤٨ ج ١٠٢٥)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٢١ من ٤٧ ج ١٩٩)

١٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصره على منطوق الحكم بالإدانة أو البراءة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة . علم امتداد هذه الحجية إلى الأسباب غير الضرورية . (مثال في رد بضاعة أو قيمتها نقداً)

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٥ من ٤٦ ج ٩٤٨)

(نقض جلسة ١٩٨٧/٥/٢١ من ١٢ ج ٦٢٧)

(نقض جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠ من ٢٥ ج ١٧٨٢)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٥/٢١ من ١٨ ج ٩٢١)

١٤ - ابتناء الحكم على واقعة استخلاصها القاضى من مصير لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلاً استخلاصها منه . أثره . بطلان الحكم . (مثال في عقد مقاولة)

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/١١ من ٤٨ ج ٢ من ١٤٤٢)

١٥ - المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم . مناطها . توقيعهم على مسودته .

(الطعن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/١٥ من ٤٦ ج ٨٧٧)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧ من ٤٥ ج ١٦٩٧)

١٦ - وقوع خطأ مادي أو حسابي في الحكم . للمحكمة التي أصدرته تصحيحه من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الخصوم . م ١٩١ ق المرافعات .

(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

(في هذا المعنى) (نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٢٢ من ١٦ ج ٢٥٢)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠ من ٤٢ ج ٢٥٧)

(خ)

خبرة

١ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى ما جاء بتقرير الخبير وجعل أسبابه جزءاً متمماً لأسباب قضائه . إنتهاء الخبر إلى محقق مديونية الطاعن أخذاً من إقراره عن ناتج حسابه الجارى وكذا طلب التسوية المرفوع منه خلر الأوراق من نعى على ما جاء بهما . مؤداه . إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه استناداً إليهما . أثره . تضمنته الرد الضمني المسقط للدفاع الطاعن بإقامة الحكم قضاءه على شيكات قضى نهائياً بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٢ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه .

(الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١/١٠ من ٤٥ ج ١٧٠)

٣- إغفال دعوة الخصوم أمام الخبير . أثره .
بطلان عمل الخبير .م. ١٤٦ إنبات .

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣/٥/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٩٧ ج ٤٨ ص ١٤٨)
(نقض جلسة ٥/١٢/١٩٩٤ ج ٤٥ ص ٨٤٠)
(نقض جلسة ١٣/٦/١٩٨٤ ج ٢٥ ص ١٩٩٧)

٤- تقرير الخبير من عناصر الإثبات . خضوعه
لتقرير قاضي الموضوع دون معقب . أخذه به محمولاً
على أسبابه وإحالاته إليه . مؤداه . اعتباره جزءاً
مكماً لأسباب حكمه دون حاجة لتدعيمه بأسباب
خاصة . عدم التزامه بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى
الخبير السابق لديه متى وجد في أوراق الدعوى ما
يكفي لتكوين عقيدته . حسب أنه يقيم قضاءه على
أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٤٨٠، ٢٠٤٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١١/٢٠٠١)
(نقض جلسة ٢/٣/١٩٩٦ ج ٤٧ ص ١٠٦٧)
(نقض جلسة ٢/٣/١٩٩٦ ج ٤٧ ص ٦٠٥)

(د)

دستور

١- مقصود المشرع الدستوري . الجمع بين
مصادر الشريعة الإسلامية بدرجات القطعية في
ثبوتها ودالاتها وبين فقه الشريعة الإسلامية
بتنوع مناهجه وفرا . إجهاداته وتباين نتائجه زماناً
ومكاناً .

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١)

٢- السلطة التشريعية المنطوق بها وحدها
إفراغ الحكم الشرعي في نص قانوني واجب
التطبيق .

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١)

٣- الحكم بعدم دستورية نص قانوني غير
ضريبي أو لائحة . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم
التالي لنشره . انسحاب هذا الأثر على الواقع
والمراكز القانونية السابقة على صدوره . إلتزام

المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها بإعماله .
لازمه . عدم جواز تطبيق النص غير الدستوري متى
أدرك الدعوى أمام محكمة النقض . تعلق ذلك
النظام العام .

(الطعن رقم ٥٠٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/١٦/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٩٩)
(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٩٩)

٤- الحكم بعدم دستورية المواد ٣٧ ، ٣٨ ،
١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من
اعتبار مجرد النقض في عدد الطرود المفروضة أو
محتوياتها عما أدرج في قائمة الشحن قرينة على
تهريبها إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية
المستحقة . أثره . امتناع إعمال هذه القرينة على
كافة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم باختلاف درجاتها
ومنها محكمة النقض إعتباراً من تاريخ نشر هذا
الحكم .

(الطعن رقم ٥٠٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/١٦/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٩/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٩/٢٠٠٠)

٥- النص في المادة الثانية من الدستور على أن
الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .
مؤداه . دعوى للشارع بإلتزام ذلك فيما يسنه من
قوانين .

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١١/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦ ج ٢٧ ص ٧٩٢)

٦- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط
باستجابة الشارع لدعوة الدستور وإفراغ أحكامها في
نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال
التنفيذ .

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١١/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦ ج ٢٧ ص ٧٩٢)

دعوى

١- إنقطاع سير الخصومة بزوال صفة من كان
يباشرها . وقوعه بحكم القانون ما لم تكن الدعوى
قد تهيأت للحكم في موضوعها دون توقف على علم

٥- اقتصار طلبات المتداخل على إبداء أوجه دفاع لتأييد من انضم إليه دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي في مواجهة طرفي الخصومة . تدخل انضمامي . جواز طلبه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٨١٤٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

(الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/١٧/١٨)

(ر)

رسوم

تقدير الرسوم القضائية . صدوره بأمر رئيس المحكمة أو القاضي في نطاق سلطته الولائية . عدم اعتباره حكماً قضائياً . خلو أمر التقدير من اسم مصدره . لا بطلان . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)

(قريب لنقض جلسة ١٩٩٩/٧/٢٧ من ٢٠ ص ١ ج ٦٣)

(ش)

شركات

١- وجود شرط في عقد الشركة بإعفاء الشريك من المساهمة في الأرباح والخسائر . مؤداه . بطلان هذا العقد . أثره . يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وللقاضي الحكم به من تلقاء نفسه .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢- تعيين المصفي . أثره . اعتباره صاحب الصفة الوحيدة في قسيل الشركة في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها . قيامه بالوفاء بحقوق دائني الشركة من الغير والشركاء . مناطه .

(الطعن رقم ٤٥٩٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٣- دعوى أحد الشركاء بطلب الأرباح التي استحققت له قبل القضاء بحل الشركة وتصفيتها

الخصم الآخر بزوال الصفة . أثره . بطلان كافة الإجراءات التي تتخذ في الدعوى بعد قيام سبب الانقطاع بما في ذلك الحكم الذي يصدر فيها . المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ من المرافعات . (مثال في الإفلاس)

(الطعن رقم ٧٧١٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٦ من ٤٨ ص ١ ج ٤٤٤)
(نقض جلسة ١٩٩٧/٤/٩ من ٤٨ ص ١ ج ٦٤٧)

٢- الخصومة في الدعوى . انعقادها بإعلان صحيفتها للمدعى عليه وكذا بحضوره أمام المحكمة . سواء دون إعلان أو بعد إعلان باطل .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٦٨ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(الطعن رقم ٣٣٥٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)
(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/٢٢ من ٤٦ ص ٢ ج ٩١١)

٣- بدء الخصومة . تحقيقه بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب . انعقاد الخصومة . تحقيقه بإعلانتها . إعلان المدعى عليه قانوناً بصحيفة الدعوى . أثره . علمه اليقيني بها سواء حضر الجلسة أو لم يحضر . حضوره دون إعلان أو بإعلان باطل الجلسة المحددة لنظر الدعوى وإيداعه دفاعاً في الموضوع . مؤداه . اعتباره علماً يقينياً بموضوع الدعوى دون حاجة لإعلانه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٦٢ق، ٢٣١٨ لسنة ٦٠ق-
جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/٢٧ من ٤٦ ص ٢ ج ٨٥٢)

٤- الدفع بانعدام الصفة . من النظام العام . م ٣ من المرافعات . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالفه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . تخلف ذلك . أثره . امتناع عرض الدفع بانعدام الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٦/١٢ من ٤٨ ص ٢ ج ٨٧٩)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٤ من ٤٨ ص ٢ ج ١٣٠٤)

وتلك التي أودعت كاحتياطي لرأس المال .
شرط قبولها .

(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٤- ما لم يستأده الشريك من عائد مقطوع خلال الفترة السابقة على بطلان الشركة .
المطالبة به بعد دخولها دور التصفية . شرطه . إقامة الدعوى على المصفي . استحقاقه له في حدود نسبة حصته في رأس مالها . وليس وفقاً للعقد الباطل .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٥- انقضاء الشركة . أثره . تصفيتها . استمرار شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية . انتهاء سلطة مديرها وتولى المصفي أعمال التصفية .
المادتان ٥٣٣ ، ٥٣٤ مدني .
(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

٦- قضاء الحكم المطعون فيه بانتهاء عقد الشركة وطرد الطاعن من العين التي تباشر فيها نشاطها مع إلزامه بتسليمها للمطعون ضدهم دون انتظار لما تسفر عنه أعمال التصفية . خطأ .
(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

٧- مسئولية المساهم في شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحددة في حالة إشهار إفلاسها . اقتصارها على ما اكتتب فيه من أسهم . مؤاذه . عدم امتداد إفلاس الشركة المعايمة بوصفها شخصاً ممنوياً إلى المساهمين فيها . علة ذلك . ثبوت أن الدين موضوع شهر الإفلاس هو دين على الشركة لتعاقد الطاعنة بصفتها وحساب الشركة . أثره . اقتصار إشهار الإفلاس على الشركة وحدها .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(قريب الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٨- شركة الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص قيامها أو عدمه من ظروف الدعوى

وقرائن الحال دون رقابة عليها من محكمة النقض .
شرطه .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٢٥ من ٢٤٧ ج ١ ص ١٠٢٥)

٩- خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني .

(الطعن رقم ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٤ من ١٤٥ ج ١ ص ٢٤٩)

١٠- ما ورد بالمادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة الممثلين لرأس المال الخاص . قاطع الدلالة على مراد الشارع في اقتصار أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على على أمور ثلاثة هي العضوية ومسئوليتها والتزاماتها فحسب دون أن ينصرف إلى غيرها من أحكام ذلك القانون . علة ذلك . النص الواضح الصريح القاطع في الدلالة على المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله .

(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٠ من ٢٤٢ ج ١ ص ١٢٤٩)

١١- القضاء بحل الشركة وتعيين مصف لها لإتخاذ كافة الإجراءات لتحديد صافي نصيب كل شريك فيها . حكم منه للخصومة . أثره . جواز الطعن فيه بالاستئناف .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٢٧ من ١٤٦ ج ١ ص ٥٤٢)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٤ من ١٤٥ ج ١ ص ٢٤٩)

١٢- الحكم ببطلان عقد الشركة . إخلاله عن قواعد البطلان الوارد ذكرها في المادة ١٤٢ من القانون المدني . أثره . ألا يكون له أثر رجعي .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

١٣- خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . المراد

٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ١/٥٣٦ . أثر ذلك . انتهاء سلطة المديرين وتولى المصفي أعمال التصفية .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٦/١/١٩٩٥ من ٤٦ ج ٢ ص ٨٦١)

١٤- شركات الأشخاص . انقضاؤها بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين لها . استمرار الشركاء في القيام بأعمال الشركة رغم انتهاء مدتها مدتها دون تجديد . مؤداة . قيام شركة جديدة .

(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٥/١٠/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)
(نقض جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ من ٣٢ ج ٢ ص ١٥٩٨)

١٥ - قصر الحكم المطعون فيه قضاؤه على إنهاء عقد الشركة المؤرخ ١٣/١٢/١٩٨٥ دون تحديد تاريخاً لهذا الإنهاء رغم تكوين شركة جديدة إعتباراً من ١/١/١٩٩٦ بإستمرار الشركاء في مباشرة نشاطها سنة فسنة . إيلاء المطعون ضدهم رغبتهم في عدم تجديد الشركة . أثره . دخولها في دور التصفية . إعتباراً من تاريخ إنتهاء مدة السنة المحددة . خلو الحكم المطعون فيه من تحديد تاريخ إنتهاء عقد الشركة . خطأ .

(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٥/١٠/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

١٦ - انقضاء الشركة . لا يحول دون استمرار شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية . خلو عقد تأسيسها من بيان كيفية تصفيتها . أثره . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . الإجراءات التي تجرى أعمال التصفية على مقتضاها . ماهيتها . المادتان ٥٣٢ ، ٥٣٣ منى .

(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٥/١٠/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)
(نقض جلسة ١٦/١/١٩٩٥ من ٤٦ ج ٢ ص ٨٦١)

١٧ - العضو المنتدب في شركات المساهمة . عدم تحديد سلطاته . اعتباره وكيلاً عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتقبلها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١١/١/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٣٦١)

١٨ - استقلال شخصية الشركة عن شخصية من يمثلها . اختصاصها في شخص يمثلها يجعلها الأصلية في الدعوى المقصودة بناتائها بالخصومة دون بصفته الشخصية . قضاء الحكم المطعون فيه بإشهار إفلاس الطاعنة بصفتها رئيس مجلس إدارة الشركة يكون موجهاً ضد الشركة وينصرف أثره إليها وحدها .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١١/١/١٩٩٦ من ٤٧ ج ٢ ص ١٣٦٦)

(ع)

عادات تجارية

١- العرف والعادات التجارية . من مسائل الواقع . التثبت من قيامهما وتفسيرهما متروك لقاضي الموضوع . خروجهما عن رقابة محكمة النقض إلا حيث يحيد القاضي عن تطبيق عرف ثبت لديه قيامه .

(الطعن رقم ٧٨٦٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٦/٢/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٢ من ٣٤ ج ٢ ص ١٧٨٥)
(نقض جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ من ١٥ ج ٢ ص ١١٢٠)

٢- العادات التجارية والعرف . من مسائل الواقع . التثبت من قيامهما وتفسيرهما متروك لقاضي الموضوع . خضوعهما لرقابة محكمة النقض . مناطه . أن يحيد القاضي عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . شرطه . التمسك به أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ من ١٥ ج ٢ ص ١١٢٠)

عرف

١ - تحصل المطعون ضده على موافقة استيرادية بكمية معينة من الأخشاب . تضمنها أن تلك الكمية تقريبية . قيامه بإستيراد كمية ضئيلة زيادة عن المصرح له . مفاده . اعتبار الزيادة معقولة تتفق والعرف التجاري . أثره . عدم إعتبارها مخالفة من جانب المستورد للإجراءات والقواعد الإستيرادية .

(الطعن رقم ٢٢٤١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٠)

عقد

١ - الممارسة . ماهيتها . المطالبة بفسخ العلاقة المترتبة عليها حق لأى من الطرفين طبقاً للمادة ١٥٧ مئذنى . قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدها لإخلال الطاعنة بالتزاماتها فيها . صحيح .
(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٠)

٢ - وجود شرط فى عقد الشركة بإعفاء الشريك من المساهمة فى الأرباح والخسائر . مؤداه . بطلان هذا العقد . أثره . يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللقاضى الحكم به من تلقاء نفسه .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٣ - ما لم يستأده الشريك من عائد مقطوع خلال الفترة السابقة على بطلان الشركة . المطالبة به بعد دخوله دور التصفية . شرطه . إقامة الدعوى على المصفى . استحقاقه له فى حدود نسبة حصته فى رأس مالها وليس وفقاً للعقد الباطل .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٤ - إنقضاء العلاقة الإيجارية بفسخ العقد أو انتهاء مدته . إتفاق طرفيها على تجديدها . اعتبارها إيجاراً جديداً .
(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)

٥ - الحكم بطلان عقد الشركة . اختلاقه عن قواعد البطلان الواردة ذكرها فى المادة ١٤٢ من القانون المئذنى . أثره . ألا يكون له أثر رجعى .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

٦ - عبارة العقد الواضحة . عدم جواز الإحراف عنها إلى معنى آخر . المقصود بالوضوح .
(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٩/١/١٧)

٢ - إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المطعون ضدها من مسئولية التعويض عن عجز البضاعة فى حدود ١ ٪ تأسيساً على أنها من الزيوت والشحومات التى تشحن صباً وتعرض للنقض بسبب التصاق جزء منها بأنابيب الشحن والتنكات أثناء الشحن والتفريغ وأن العرف المدعم بالمستندات قد جرى بذلك . صحيح .

(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٥)

(قريب للنقض جلسة ١٩٦٤/٧/٢٠ من ١٩٦٢ ج ٥٩٠)

٣ - تحرى العرف والعادات التجارية والتثبت منها . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .

(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)

(لنقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢ من ١٩٨٢ ج ٢٤٤ ص ١٧٨٥)

(لنقض جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩ من ١٩٧٧ ج ٢٧٧ ص ٧٨٨)

(لنقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٥ من ١٩٦٠ ج ١١٢٠)

٤ - العادات التجارية والعرف . من مسائل الواقع . التثبت من قيامهما وتفسيرهما متروك لقاضى الموضوع . خضوعهما لرقابة محكمة النقض . مناطه . أن يحيد القاضى عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . شرطه . التمسك به أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٥)

(لنقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٥ من ١٩٦٠ ج ١١٢٠)

٥ - العرف والعادات التجارية من مسائل الواقع . التثبت من قيامهما وتفسيرهما متروك لقاضى الموضوع . خروجهما عن رقابة محكمة النقض إلا حيث يحيد القاضى عن تطبيق عرف ثبت لديه قيامه .

(الطعن رقم ٧٨٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٣١)

(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

(لنقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢ من ١٩٨٢ ج ٢٤٤ ص ١٧٨٥)

(لنقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٥ من ١٩٦٠ ج ١١٢٠)

الحكم القانوني المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزله عليها أيًا كان النص الذي استند إليه الخصوم في تأييد طلباتهم أو دفاعهم فيها .

(الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٩/١)

(الطعن رقم ٣١٦٦ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢)

قوة الأمر المقضى

١ - إكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . أثره .
منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ من ١٤٧ ج ١ ص ١٢٨)

٢ - القضاء بشئوت حق أو بإنتفائه في دعوى سابقة بالبناء على المسألة أولية . إكتسابه قوة الأمر المقضى في هذه المسألة . أثره . منع نفس الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أى حق آخر مترتب على ثبوتها أو إنتفائها . « مثال بشأن حجية حكم نهائى صادر بشئوت مديونية شركة » .

(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ من ١٤٧ ج ١ ص ١٢٨)

(م)

محكمة الموضوع

١ - شركة الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص قيامها أو عدمه من ظروف الدعوى وقرائن الحال دون رقابة عليها من محكمة النقض . شرطه .

(الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ من ٢٤٧ ج ٢ ص ١٠٢٥)

٢ - فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة والموازنة بينها . من سلطة

٧ - آثار العقد . قاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون . أثره . عدم انصراف أثره إلى الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين .

(الطعن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ من ١٤٥ ج ١ ص ٨٢٢)

(ف)

فوائد

١ - تضمن عقدى القرض إحتساب عمولة تكاليف الإلتئام والمصاريف الإدارية وغرامة التأخير حسب قرارات البنك المركزى في التاريخ الذى أبرم عقدى القرض فى ظله . قضاء الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم اشتغال العقدين المذكورين على التزام المطعون ضده بالفوائد . خطأ .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

٢ - أسعار الفائدة التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزى عملاً بالمادة السابعة من ق ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . سريانها على العقود والعمليات المصرفية التي تبرم أو تجدد فى ظل هذا القانون .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ من ١٤٥ ج ١ ص ٨٢٢)

٣ - سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون المبلغ المطالب به معلوم المقدار وقت رفع الدعوى . م ٢٢٦ مدنى . المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/١٨ من ٢٤٨ ج ٢ ص ١٤٨٥)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٥/١٥ من ١٤٨ ج ١ ص ٧٣٢)

(ق)

قانون

تطبيق القانون على وجهه الصحيح . لا يحتاج إلى طلب من الخصوم . التزام القاضى بالبحث عن

٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير مدى الجد في طلب إعادة الدعوى للمرافعة . شرطه . ألا يخالف القانون . (مثال في إفلاس) .

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦ (نقض جلسة ١٩٩٤/٧/١٢ من ٢٤٥ ج ٢ ص ١١٩٧)

٨ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة فيها . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . عدم جواز بناء الحكم على فهم مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى . اطراحها للأدلة والأوراق والمستندات المؤثرة في حقوق الخصوم دون تدوين أسباب هذا الإطراح . قصور .

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩ (نقض جلسة ١٩٩٧/١/٣٦ من ٤٨ ج ١ ص ٢١٢)

٩ - الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨ (نقض جلسة ١٩٨٩/٤/٣٦ من ٤٠ ج ٢ ص ١٨٥)

١٠ - محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما تظمن إليه منها واستخلاص الواقع في الدعوى . حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تذكر دليلها . اعتدادها بتقرير المحبير واعتباره جزءاً متصفاً لأسبابها . أثره . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرّد عليها استقلالاً . علة ذلك .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩ (نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٢ من ٤٤ ج ٢ ص ١٣٦٧)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١١/٢٠ من ٤٥ ج ٢ ص ١٤٢٩)

١١ - عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة . أثره . رفض طلب التأجيل .

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٦ (نقض جلسة ١٩٩٤/٤/٢٧ من ٤٥ ج ٢ ص ٢٢٠)

محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بتقرير المحبير محمولاً على أسبابه . حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)
(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٢٩ من ١٤٦ ج ١ ص ٣٦٠)

٣ - لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى وتفسير الاتفاقات والمحركات بما تراه أولى إلى نية عاقدتها . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائفة ولا تخرج عما تحتمله عبارات المحرر . لا إلزام عليها من بعد يتبع أقوال الخصوم وحججهم ما دام في الحقيقة التي استخلصتها الرّد الضمني المستط لما عداها .

(الطعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)
(نقض جلسة ١٩٩٦/٧/٢٨ من ٤٧ ج ١ ص ٢٨٩)

٤ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع استقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً .

الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢ (نقض جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩ من ٤٥ ج ٢ ص ١٢٤٧)

٥ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير المحبير محمولاً على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرّد استقلالاً على المطعون الموجهة إليه .

الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢ (نقض جلسة ١٩٩٤/١/١٠ من ٤٥ ج ١ ص ١٢٠)

٦ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة الدعوى وتقارير الخبراء واستخلاص الصحيح والأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما عداها . شرطه . أن يكون ذلك سائفاً ومردوداً لأصله الثابت في الأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٥
(الطعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ١١ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)
(الطعن رقم ٧٩٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٤)

مسئولية

١- إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المطعون ضدها من مسؤولية التعويض عن عجز البضاعة في حدود ١٪ تأسيساً على أنها من الزيوت والشحوم التي تشحن صلباً وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بأنابيب الشحن والتفريغ أثناء الشحن والتفريغ وأن العرف المدعم بالمستندات قد جرى بذلك . صحيح .

الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٠ (نقض جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ج ١ ص ٥٩٠)

٢- استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية من سلطة محكمة الموضوع التقديرية .

الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٢/٥/٢٠١٠ (نقض جلسة ١٦/١/١٩٩٧ من ٤٨ ج ١ ص ١٥٦)

٣- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . تحقيقها إذا وقع فعل التابع أثناء تأديته وظيفته أو يسببه .

الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٢/٥/٢٠١٠ (نقض جلسة ١٤/١/١٩٩٢ من ٤٤ ج ٢ ص ٣١٧)

٤- استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية وثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً .

الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٣/١١/٢٠٠٠ (نقض جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٤ من ٤٥ ج ٢ ص ١٢٤٧)

معاهدات

١- أحكام معاهدة بروكسل . توافر شروط تطبيقها . م . مؤداه . استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المتعلقة بالإجراءات .

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٥/٢/٢٠٠١ (نقض جلسة ١١/٢/١٩٨٠ من ٣١ ج ٢ ص ١٣٢٨)

٢- سند الشحن . عدم خضوعه لأحكام معاهدة بروكسل . م . غير مانع من الاتفاق على تطبيقها بشرط (بارامونت) .

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٥/٢/٢٠٠١ (نقض جلسة ١١/٢/١٩٨٠ من ٣١ ج ٢ ص ١٣٢٨)

٣ - معاهدة بروكسل إنطباقها عند توافر شروطها أو الاتفاق على تطبيقها . مؤداه . إستبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٤٧ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري .

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٥/٢/٢٠٠١ (نقض جلسة ١١/٢/١٩٨٠ من ٣١ ج ٢ ص ١٣٢٨)

معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها . الرحلة السابقة أو اللاحقة على التفريغ خضوعها لقانون التجارة البحري .

الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١١/١٢/٢٠٠٠ (نقض جلسة ٢٠/١/١٩٩٧ من ٢٨ ج ١ ص ١٤٥٢)

(ن)

نظام عام

أحكام القوانين . عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تأخير العمل بها . الاستثناء . الأحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبله .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٥/٥/٢٠٠١ (نقض جلسة ٢٢/٥/١٩٩٦ من ٤٧ ج ١ ص ٨٢٨)

نقض

١- قيام النعى على مصلحة نظرية بحتة . مؤداه . عدم نقض الحكم . (مثال في خطاب الضمان)

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٢/٢/٢٠٠١ (نقض جلسة ٢٠/١١/١٩٩٥ من ٤٦ ج ٢ ص ١١٩٥)

ثبت لديه وجوده . شرطه . التمسك به أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .

الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢٥/٢٠٠٠
(نقض جلسة ١٣/٢٤/١٩٦٤ من ٢ ج ١١٢٠)

٧- ترك الخصومة في الطعن بعد فوات ميعاده . يتضمن نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن .

الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٣/٢/٢٠٠١
(نقض جلسة ١٣/١٦/١٩٩٤ من ٢ ج ٤٥ من ١٠٣٨)
(نقض جلسة ١٣/٢٠/١٩٩١ من ٢ ج ٤٢ من ١٦٥٦)

٨- النزول عن الحق في الطعن . لتحقيق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . عدم جواز الرجوع في الترتك الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن .

الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٣/٢/٢٠٠١
(نقض جلسة ١٣/١٦/١٩٩٤ من ٢ ج ٤٥ من ١٠٣٨)
(نقض جلسة ١٣/٢٠/١٩٩١ من ٢ ج ٤٢ من ١٦٥٦)

٩- دفاع عار عن دليله . غير مقبول . (مثال بشأن عدم إقامة الدليل على وجود عرف بالتسامح عن عجز الطريق بالنسبة للسلمة المشحونة)
الطعن رقم ٧٨١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢٦/٢٠٠١
(نقض جلسة ١٣/٨/١٩٩٥ من ٢ ج ٤٦ من ١٠٩١)

١٠- العرف والعادات التجارية . من مسائل الواقع الثابت من قيامها وتفسيرها متروك لقاضي الموضوع . خروجهما عن رقابة محكمة النقض إلا حيث يحيد القاضي عن تطبيق عرف ثبت لديه قيامه .

الطعن رقم ٧٨١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢٦/٢٠٠١
الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢٥/٢٠٠٠
(نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢ من ٢ ج ٣٤ من ١٧٨٥)
(نقض جلسة ١٣/٢٤/١٩٦٤ من ٢ ج ١٥ من ١١٢٠)

١١- الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة قيام المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد رفع صحيحاً من أحدهم وباطلاً من الآخرين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحاً من الأول . للأخريين التدخل منضمين إلى الأول في طلباته

٢- ترك الخصومة بعد إنتضاء ميعاد الطعن . تضمنه بالضرورة النزول عن الحق في الطعن . لتحقيق آثاره بمجرد حصوله بشير حاجة إلى قبول الخصم الآخر . عدم إمكان الرجوع فيه .

الطعن رقم ٩٩١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٠
الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٦/١٥/١٩٩٩
الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١/٥/١٩٩٩
الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٣/١٦/١٩٩٨

٣- إثبات ترك الخصومة . أثره . إلزام الطاعن بمصرفات الطعن دون مصادرة الكفالة . الحكم بمصادرة الكفالة . حالاته . م ١/٢٧٠ .

(الطعن رقم ٩٩١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٦/١٥/١٩٩٩)
(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١/٥/١٩٩٩)
(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٣/١٦/١٩٩٨)

٤- أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر أو بشيره من طرق الطعن . م ٢٧٢ .

الطعن رقم ٥٦٩٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٠/٢٠/٢٠٠٠
(نقض جلسة ٢/٢١/١٩٨٠ من ١ ج ٢١ من ١٠٠٢)
(نقض جلسة ٢/٢١/١٩٧٠ من ٢ ج ٢١ من ١٠٩٢)

٥- تمسك الطاعنة بأن المعايينة أثبتت نظافة صهاريج السفينة من الزيوت مما يرجح حدوث العجز بعد الشحن والتفريغ بميناء الوصول وليس بسبب الالتصاق بدلالة توقيع الریان على محضر المعايينة . دفاع جديد يخالفه واقع . عدم تمسكها به أمام درجتي التقاضي . أثره . اعتبار وجه النهي سبباً جديداً لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٣/٢٥/٢٠٠٠
(نقض جلسة ٢/٢٤/١٩٩٧ من ١ ج ٤٨ من ٣٧٨)
(نقض جلسة ١٣/٢٢/١٩٩٧ من ٢ ج ٤٨ من ١٥١٢)

٦- العادات التجارية والعرف . من مسائل الواقع . التثبت من قيامها وتفسيرها متروك لقاضي الموضوع . خضوعهما لرقابة محكمة النقض . مناطه . أن يحيد القاضي عن تطبيق عرف

قعودهم عن ذلك . أثره . وجوب اختصاصهم في الطعن . علة ذلك .

الطعن رقم ٤٠٦٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠١٥
(نقض جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٧ من ٢٣٢ ج ٢ ص ٨٥٩)

١٢ - مسبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (مثال بشأن عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز ارجاع تاريخ التوقف عن الدفع إلى أكثر من سنتين سابقتين على صدور حكم شهر الإفلاس) .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠١٥
(نقض جلسة ٢٧/١٠/١٩٩٧ من ١٤٨ ج ١ ص ٢٢٨)

١٣ - صدور الحكم المطعون فيه في موضوع حل الشركة وتصفيته . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لبعض الطاعنين . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم فيه . م ٢١٨ م مرافعات .

الطعن رقم ٤٠٦٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠١٥
الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٩٩
(نقض جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠ من ١٣٣١ ج ١ ص ٤٤٢)

١٤ - إغفال اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه بالنقض الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أثره . بطلان الطعن .

الطعن رقم ٤٠٦٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠١٥
(نقض جلسة ١٤/١٢/١٩٩٦ من ٢٤٧ ج ٢ ص ١٥٢٤)

١٥ - القواعد الخاصة بجواز الطعن في الأحكام . تعلقها بالنظام العام . لمحكمة النقض من تلقاء ذاتها ولكل من الخصوم والنيابة إثارتها رغم عدم التمسك بها في صحيفة الطعن متى وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٨/٥/٢٠١١
(نقض جلسة ١١/٢/١٩٩٤ من ٢٤٥ ج ٢ ص ١٣٢٢)

نقل

١ - إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المطعون ضدها من مسئولية التعويض عن عجز البضاعة في

حدود ١٪ تأسيساً على أنها من الزيوت والشحوم التي تشحن صباً وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بأنابيب الشحن والتنكات أثناء الشحن والتفريغ وأن العرف المدعم بالمستندات قد جرى بذلك . صحيح .

الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٠
(قرب نقض جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ج ١ ص ٥٩٠)

٢ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . عدم انتفاء مسئولية المالك عن الالتزامات والعقود والمشارطات المبرمة من المستأجر إلا إذا كان الغير يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به .

الطعن رقم ١٠١٤٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٨/٦/٢٠١١
(قرب نقض جلسة ٦/٦/١٩٩٦ من ٢٤٧ ج ٢ ص ٩١٥)

٣ - معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها . المرحلة السابقة على الشحن أو اللاحقة على التفريغ . خضوعها لقانون التجارة البحري .

الطعن رقم ٥٤٥٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١١/١٢/٢٠٠٠
(نقض جلسة ٢٠/٢/١٩٧٧ من ١٢٨ ج ١ ص ١٤٥٢)

٤ - التزام الناقل البحري هو التزام بتحقيق غاية هي تسليم الشحنة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول أياً كانت الطريقة المتفق عليها في العقد لهذا التسليم . تفريغ المرسل إليه للبضاعة لا يبيّن بذاته عن تمام التسليم الفعلي قبل التفريغ .

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٢/٢٠٠٠
(نقض جلسة ٣١/١/١٩٨٢ من ١٢٤ ج ١ ص ٢٥٥)

٥ - تمسك الطاعنة بأن المعاينة أثبتت نظافة صهاريج السفينة من الزيوت مما يرجع حدوث العجز بعد الشحن والتفريغ بميناء الوصول وليس بسبب الالتصاق بدلالة توقيع الرهان على محضر المعاينة دفاع جديد يخالطه واقع . عدم تمسكها به أمام درجتى التقاضى . أثره اعتبار وجه النعى سبباً جديداً لا يجسوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٠
(نقض جلسة ٢٠/٢/١٩٩٧ من ٢٢ ج ١ ص ٢٣٨)
(نقض جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٧ من ٢٤٨ ج ٢ ص ١٥١٢)

١٠- التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري
في حالة عدم بيان جنس البضاعة أو قيمتها في سند
الشحن والمعتبر حداً أقصى للمسئولية القانونية لما
يمكن أن يحكم به عليه . كسيفية حسابه . المادة
الثانية من بروتوكول بروكسل لسنة ١٩٦٨ .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤
(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/٢٢ ج ٤٦ ص ٢)
الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٨

١١- الإشارة في سند الشحن إلى إعفاء الناقل
من المسئولية عن البضاعة المتفق على شحنها على
سطح السفينة . غير كاف لإبراء ذمته . وجوب
إثبات الناقل توافر شروط سبب إعفائه من المسئولية
وأنة بذل العناية الواجبة عليه في المحافظة على
البضاعة باعتباره المدين في تنفيذ الالتزام بالنقل .

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤
(نقض جلسة ١٩٩١/١٢/٢٠ ج ٤٢ ص ٢)

١٢- عقد الناقل البحري . عدم انقضائه إلا
بتسليم البضاعة كاملة وسلمية للمرسل إليه أو نائبه
تسليماً فعلياً .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١٤ ج ٤٤ ص ١)

١٣- تأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار
موقوتة . مؤداه . انتقال الإدارة التجارية إلى
المستأجر وله إصدار عقود ومشارطات وسندات شحن
لصالح الغير ويسأل في مواجهتهم عند تنفيذ
الالتزامات المثبتة بها باعتباره ناقلاً .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨
(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/٢١ ج ٤٦ ص ١)

١٤- اختصام الشركة الطاعنة بوصفها وكيل
ملاحي . جعلها هذه الصفة . أثره . وجوب الرجوع
في هذا الشأن إلى القواعد العامة في النيابة ومنها
وقوع عبء إثبات الوكالة على مدعيها .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١٨ ج ٤٤ ص ١)

٦- التزام الناقل البحري . إلزام بتحقيق
غاية . هي تسليم الشحنة كاملة وسلمية إلى المرسل
إليه في ميناء الوصول أياً كانت طريقة التسليم
المتفق عليها .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١٤ ج ٤٤ ص ١)
(نقض جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ج ٢٩ ص ٢)
(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/٩ ج ٢٨ ص ٢)
(نقض جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ ج ٣٢ ص ٢)

٧- عقد النقل البحري . عدم إنقضائه
إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه أو
نائبه تسليماً فعلياً . إنتفاء مسئولية الناقل إذا
ثبت أن العجز أو التلف راجع إلى قوة قاهرة أو
تسليماً فعلياً . إنتفاء مسئولية الناقل إذا ثبت أن
العجز أو التلف راجع إلى قوة قاهرة أو مسبب
أجنبي .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨
(نقض جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ج ٢٩ ص ٢)
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١٤ ج ٤٤ ص ١)
(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/٩ ج ٢٨ ص ٢)

٨- تفريغ المرسل إليه للبضاعة من السفينة لا
يدل على تسلمه البضاعة فعلاً قبل التفريغ . ولا
ينفي مسئولية الناقل .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١٤ ج ٤٤ ص ١)
(نقض جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ج ٢٩ ص ٢)
(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/٩ ج ٢٨ ص ٢)
(نقض جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ ج ٣٢ ص ٢)

٩- إلزام الناقل البحري . إلزام بتحقيق
غاية . تحقق مسئولية باثبات أن تلف البضاعة أو
هلاكها حدث أثناء تنفيذ عقد النقل . تقي هذه
المسئولية . وسيلته . إثبات الناقل أن التلف أو
الهلاك راجع إلى عيب في البضاعة أو القوة القاهرة
أو إلى خطأ مرسلها .

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦
(نقض جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ ج ٢٨ ص ١)

ثانياً: المواد الضريبية

ثانياً : المواد الضريبية

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٠٨	- الضريبة على الاستهلاك		(أ)
١٠٩	- ضريبة الدمغة	٩٧	إثبات
١١٠	- الضريبة العامة على المبيعات	٩٧	إستئناف
١١٢	- الربط الحكمى	٩٨	إعلان
١١٣	- توقف نشاط الممول		(ج)
١١٣	- إجراءات ربط الضريبة	٩٨	جمارك
١١٦	- الطعن الضريبى	٩٩	جمعيات
١١٨	- لجان الطعن الضريبى		(ح)
١٢٠	- التصالح الضريبى	٩٩	حجوز
١٢٠	- التقادم الضريبى	٩٩	حراسة
١٢١	- تقبيل النهاية العامة فى الدعاوى الضريبية	٩٩	حكم
١٢١	- الإعفاءات الضريبية		(خ)
	(ق)	١٠٠	خبرة
١٢٢	قانون		(د)
١٢٣	قوة الأمر المقضى	١٠٠	دستور
	(م)	١٠٢	دعوى
١٢٤	محكمة الموضوع	١٠٢	دفوع
	(ن)		(ر)
١٢٤	نظام عام	١٠٣	رسوم
١٢٥	نقض		(ض)
	(هـ)	١٠٣	ضرائب
١٢٦	هيئات	١٠٣	- أحكام عامة
	(و)	١٠٣	- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
١٢٦	وكالة	١٠٦	- الضريبة على المرتبات والأجور
		١٠٦	- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية
		١٠٧	- الضريبة العامة على الإيراد
		١٠٨	- الضريبة على التصرفات العقارية
		١٠٨	- الضريبة على شركات الأموال

ثانياً : المواد الضريبية

(أ) (إثبات)

الإدعاء على خلاف الظاهر . وقوع عبء إثباته على من يدعيه .

الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨
(نقض جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ من ٢٨ ج ٢ ص ٧٥٦)

استئناف

١- محكمة الاستئناف . لها أن تؤيد الحكم الابتدائي وأن تحيل على وقائمه وأسبابه دون إضافة متى كانت كافية لحمله ورأت فيها ما يغني عن إيراد جديد .

الطعن رقم ٦٠٨٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠
(نقض جلسة ١٩٩٦/٧/٢٤ ج ٤ ص ١٠٦٧)

٢- الاحتكام إلى القضاء . وظيفه السلطة القضائية . محكمة الاستئناف . وجوب قضائها بعدم جواز الاستئناف إذا كان الحكم الابتدائي لا يجوز استئنافه ولو لم يدفع الخصوم بذلك .

الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣
(نقض جلسة ١٩٩٩/٤/٢١ من ٢٣ ج ١ ص ١٥٧)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/١٠ من ٢٤ ج ١ ص ١٣٦)

٣- الطلب الجديد غير الجائز ابتدائه في الاستئناف . ماهيته .

الطعن رقم ٨٤٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥
الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥

٤- قضاء محكمة أول درجة بتعديل قرار اللجنة بالنسبة لتقديرات أرباح المطعون ضده وتأييده في عدم إعمال المادة ٤٠ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . استئناف المصلحة الطاعنة الشق الثاني فقط . مؤداه . تحدد نطاق الاستئناف بهذا الشق . أثره . عدم جواز تصدو محكمة الاستئناف لإجراءات ربط الضريبة بدعوى تعلقها بالنظام العام . علة ذلك .
(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)
(الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٥- نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الإحالة باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . اكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه في المسائل التي بت فيها . أثره . يتمتع على محكمة الإحالة المساس بهذه الحجية عند إعادة نظر الدعوى .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٦
(نقض جلسة ١٩٩٤/١/٦ ج ٤ ص ٩٦)
(نقض جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ من ٤٤ ج ١ ص ٦٠١)

٦- الاستئناف . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر غير مطروح عليها . ٢٣٧ م. مرافعات .

الطعن رقم ٥٨٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢
(نقض ٣١٥٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/١٩ ج ١ ص ٤٦١)

٧- الاستئناف . ميعاده . أربعون يوماً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ٢٢٧ م. مرافعات .

الطعن رقم ٢٤٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨
(نقض جلسة ١٩٩٢/٧/١٧ ج ٤ ص ٧٠٧)

٨- إعتبار الاستئناف مرفوعاً بمجرد تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وسداد الرسم . ٢٣٠ م. مرافعات . تراخي قيد الاستئناف إلى اليوم التالي . لا أثر له . القضاء بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيده في السجل إلا في اليوم التالي لإتقضاء الميعاد . خطأ .

الطعن رقم ٢٤٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨
(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ من ٣٣ ج ١ ص ٣١٠)

٩- نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . مؤداه . وجوب التزام محكمة الاستئناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض . مخالفة ذلك . أثره . تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . ٢/٢٦٩ م.

٤ - قرارات لجنة الطعن الضريبى . إعلاتها . وجوب أن يكون بكتاب موصى عليه يعلم الوصول لمصلحة الضرائب والممول الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان . المواد ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الطعن رقم ٨٠٢٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٧
الطعن رقم ٧٤٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٨
الطعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٢٧
الطعن رقم ٢٢١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٤

٥ - اشتراط أن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه علم الوصول . الفرض منه . ضمان وصول الإعلان للممول فضلاً عن أن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار . تخلف ذلك . تخلف أثره على مجرد فتح باب الطعن للممول أمام المحكمة دون بطلان قرار اللجنة .

الطعن رقم ٨٠٢٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٧
الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٣
(نقض جلسة ١٩٩٩/٢/٢٠ من ٨٧٧)
(نقض جلسة ١٩٩٨/١/٢٤ من ٢٩٩)

(ج)

جمارك

السلع المستوردة . خضوعها للضريبة على المبيعات فى نطاق مفهوم المرحلة الأولى . استحقاقها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . تقدير قيمتها بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد هذه الضريبة (سيف) مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة . أداؤها عند سداد الضريبة الجمركية وقبل الإفراج عنها . لازم ذلك . عدم جواز ملاحقة مصلحة الضرائب علي المبيعات لها لتحويل الضريبة تحت أى مسمى بعد خروج السلعة من الدائرة الجمركية . المواد ٢/٦ - ٣ ، ٢/١١ ، ٢/٣٢ من ق ١١ لسنة ١٩٩١ وم ٦ من لائحته التنفيذية .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤

مرافعات . امتداد أثر نقض الحكم إلى ما ارتبط به من أجزاء الحكم الأخرى ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصص .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/١
الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١
(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ من ٢٣٣ ج ٢ من ١١٦٧)

إعلان

١ - إجراءات إعلان الإخطارات الضريبية . إختلافها عن إجراءات الإعلان فى قانون المرافعات . إعلان لجنة الطعن للممول بقرارها . كفيته . بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . الإخطار المسلم لشخص الممول سواء فى مقر المنشأة أو فى موطنه . مؤداه . ترتيبه لكافة آثاره القانونية . شرطه . توقيع الممول على الإخطار باعتباره نفس الشخص المراد إعلانه . أساسه . المادة ٣٨٨ من التعليمات البريدية الصادرة عام ١٩٧٦ .

الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٧
(قرب الطعن رقم ٤٩١٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

٢ - بدء الخصومة . تحقيقه بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب . إنعقاد الخصومة . تحقيقه بإعلانه . المقصود به . إعلان المدعى عليه قانوناً بصحيفة الدعوى . مؤداه . علمه اليقيني بها سواء حضر الجلسة أو لم يحضر . حضوره دون إعلان أو بإعلان باطل الجلسة المحددة لنظر الدعوى وإبداؤه دفاعاً فى الموضوع . مؤداه . إعتباره علماً يقينياً بموضوع الدعوى دون حاجة لإعلانه .

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠
الطعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣
(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/٢٤ من ٨٥٢)
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/٨ من ٢٨٨ ج ٢ ، هيئة عامة)

٣ - الخصومة فى الدعوى . إنعقادها بتعام المواجهة بين طرفيها . سواء بالإعلان أو بالعلم اليقيني .

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨
(نقض جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠ من ١٤٨٩)
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/٨ ، هيئة عامة ، من ٢٨٨ ج ١ من ٢)

للمحارس القضائية صفة في تمثيل الشريك المتضامن بشأن إجراءات ربط الضريبة .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
(نقض جلسة ١٢/١٧/١٩٨٤ من ٢٥ ج ٢٥ من ٢١٢٢)

٢ - سلطة المحارس القضائية . نطاقها .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
(نقض جلسة ١٢/١٧/١٩٨٤ من ٢٥ ج ٢٥ من ٢١٢٢)

حكم

١ - إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى أبداه الخصم . قصور في أسبابه الواقعية . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣٧١٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)
(الطعن رقم ٣٧٠٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)
(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)
(الطعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(نقض جلسة ٤/٢٨/١٩٩١ من ١٩ ج ٤٢ من ٩٣٩)

٢ - تمسك الطاعنة بدفاع جوهرى أمام محكمة الموضوع بلرجعتها ، إعراض الحكم المطعون فيه عن بحشه . قصور . (مثال لتمسك الطاعنة بوجود حساب الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تغارح شريك في المنشأة) .

(الطعن رقم ٤٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)
(نقض جلسة ٣/١٢/١٩٩٦ من ٤٧ ج ٢ من ٩٦٤)

٣ - الأحكام . قابليتها للطعن فيها من المسائل المتعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)
(نقض جلسة ١١/١١/١٩٩٦ من ٤٧ ج ٢ من ١٣٦٦)

٤ - تصحيح الأحكام . تختص به المحكمة التى أصدرتها على ما يقع في الحكم من أخطاء مادية في المنطوق أو الأسباب بما لا يؤثر على كيان الحكم . مؤدى ذلك . طلب التصحيح لا يصلح بذاته سبباً للطعن بالاستئناف .

(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)
(نقض جلسة ١١/١١/١٩٨٣ من ٢٤ ج ٢ من ١٣٢٤)
(نقض جلسة ١١/١٧/١٩٧٩ من ٣٠ ج ٢ من ٢٤٧)

جمعيات

القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاستهلاكي . إشماله على قواعد خاصة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية . مؤدى ذلك . إعفاء تلك الجمعيات من ضريبة الدمغة فيما يتعلق بنشاطها من العقود والأوراق . أثره . علم تحميل الجمعيات المذكورة ضريبة الدمغة النوعية على المخالصات التى تصدرها كافة . م ٢٨ من ق ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٨٠٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

(ح)

حجز

١ - ضريبة الدمغة النوعية المستحقة عن صرف المقررات التمييزية التى توزع بالبطاقات . التزام البندال التمييزى بتحصيل قيمتها من المستهلك وتوريدها لمصلحة الضرائب . مخالفة ذلك . أثره . حق المصلحة فى تحصيلها من البندال وما عساه من غرامات وتعميزات طبقاً لأحكام قانون الحجز الإدارى .

(الطعن رقم ٨٠٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

٢ - قبول الطعن الضريبى أمام لجان الطعن . شرطه . تقديم صحيفته للمأمورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار الممول بالربط أو توقيع الحجز عليه انقضاء هذا الميعاد . أثره . صدور قرار لجنة الطعن بعدم قبوله شكلاً . مؤدى ذلك . تحصين الإجراءات السابقة عليه . صدور حكم المحكمة بالغاء قرار اللجنة . أثره . استعادة سلطتها في بحث ما قد اعترى الإجراءات من بطلان .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

حراسة

١ - وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إلى الشريك المتضامن شخصياً . علة ذلك . ليس

٥ - مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم . ماهيتها .

(الطعن رقم ٩٠١٢ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٢٠ من ٤٧ ج ٢ ص ١٣٢٠)

٦ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . التزام محكمة الموضوع بالإجابة عليه في أسباب حكمها . إغفال ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٩٥٠١ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٨ من ١٤ ج ١ ص ٨٦١)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/٢٠ من ١٤ ج ١ ص ٤٠٠)

٧ - وجوب احتمال الحكم على خلاصة موجزة لما أبداه الخصوم من دواع وما ساقوه من دفاع جوهرى وإيراد الأسباب التي تبرر ما اتجه إليه والرد الواقعى على تلك الدفوع وعلى أوجه هذا الدفاع الجوهرى . إغفال ذلك . قصور في أسباب الحكم الواقعية . أثره .

(الطعن رقم ٥٥١٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٥)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١١/١٧ من ٤٥ ج ٢ ص ١٤١٢)

(خ)

خبرة

تقرير الخبير المقدم في الدعوى . انتهاؤه إلى نتيجة لا تؤدي إليها أسبابه ولا تصلح رداً على دفاع جوهرى للخصم . أخذ المحكمة به . قصور .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(الطعن رقم ٤٦٦٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٦/٢٨ من ٢٤ ج ٢ ص ٧٧٩)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٦/١٥ من ٤٤ ج ٢ ص ٦٨٦)

(د)

دستور

١ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - قبل

صدور القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - قد غير تاريخ تطبيق النص الضريبي المقضى بعدم دستوريته بجعله بأثر مباشر . لازمه . عدم أحقية مصلحة الضرائب في المطالبة بضريبة الدمغة بجعله بالنسبة بأثر سابق على تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

(قرب الطعن رقم ٢٨١٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/١٤)

٢ - النص الضريبي المقضى بعدم دستوريته . منعدم ابتداءً .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

(قرب الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٩)

٣ - الحكم بعدم دستورية نصى المادتين ١٧ ، ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . لازمه . أحقية الطاعنة في اللجوء مباشرة إلى القاضى الطبيعى .

(الطعن رقم ٨٢٠٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٩)

٤ - قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة ذمة الطاعنة فيسما زاد على مبلغ ٩٩١ و ١٣٥٦٧٨ جنيه . عدم بيان أساس حساب هذا المبلغ وما إذا كان طبقاً للجدول المرافق لكل من قراراتى رئيس الجمهورية رقمى ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ أو بقشة تجاوز ما ورد بالجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وقضاء الدستورية فى القضية رقم ١٨ لسنة ٨ ق بعدم دستورية نص م ٢/٢ من القوانين الأخير فيما قرره من تخويل رئيس الجمهورية الحق فى تعديل جدول الضريبة المرافق لهذا القانون وسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة وكسنا سقوط قرارى رئيس الجمهورية المشار إليهما . أثره . نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٧٢ ، ٢٤٦٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

١٠ - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

منوط باستجابة الشارع لدعوة الدستور وإفراغ أحكامها في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣٦)

١١ - مقصود المشرع الدستوري . الجمع بين مصادر الشريعة الإسلامية بدرجات القطعية في ثبوتها ودالاتها وبين فقه الإسلامية بتنوع مناهجه وثورا اجتهداته وتباين نتائجها زماناً ومكاناً .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٣٦)

١٢ - الساطة التشريعية المنوط بها وحدها إفراغ الحكم الشرعي في نص قانوني واجب التطبيق .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣٦)

١٣ - الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (مثال في ضرائب) .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٢)

١٤ - الحكم بعدم دستورية نص قانوني غير ضريبي أو لائحة . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لنشره . إنسحاب هذا الأثر على الوقائع والمركز القانونية السابقة على صدوره . التزام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها بإعماله . لازمه . عدم جواز تطبيق النص غير الدستوري متى أدرك أمام محكمة النقض . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٧٠٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١/٢٩)

٥ - الدفع بعدم دستورية القوانين . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٤/٤ من ٢٤٤ ج ٢ ص ٢٣٩)

٦ - اللوائح التنفيذية . الجهات المختصة بإصدارها . ماهيتها . م ١٤٤ من الدستور . إسناد الدستور أو القانون إلى جهة معينة هذا الاختصاص . مؤداه . استقلالها دون غيرها بإصدارها .

(الطعن رقم ٣٤٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٣٠)

(نقض جلسة ١٩٨٨/٢/١٣ من ١٤٣ ج ١ ص ٢٨٦)

٧ - النص الضريبي المقضى بعدم دستوريته . منعدم ابتداءً .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٢٨١٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٧٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/٢٩)

٨ - الحكم بعدم دستورية نص قانوني . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية . انسحاب هذا على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية . لازمه . عدم تطبيقه ما دام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٧٧٢، ٢٤٦٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(نقض جلسة ١٩٩٩/٥/١٨ من ٤٨ ج ١ ص ١٠١ هيئة عامة)

٩ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن التشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . مؤداه . دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يسنه من قوانين .

(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ٨٣١٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٣٦)

٣ - الوزير هو صاحب الصفة في تمثيل وزارة والمصالح والإدارات التابعة لها أمام القضاء .
الاستثناء . منح جهة إدارية معينة الشخصية الاعتبارية وإسناد صفة النيابة عنها لغير الوزير .
وزير المالية دون غيره الممثل لمصلحة الضرائب وأمورياتها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٣١)

(نقض جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨ من ١٤٠ ج ١ ص ٦٧٧)

٤ - الخطأ في بيان الممثل للشخص الاعتباري أو إغفال هذا البيان . لا تؤثر في صحة اختصاصه متى ذكر بصحيفة الدعوى إسمه المميز له . م ٣/١١٥ مرافعات المضافة بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/١٩ من ٤٤٧ ج ٢ ص ١٥٩٢)

٥ - بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى من النظام العام . م ٣/١١٥ مرافعات المعدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦ . مؤداه . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . (مثال في ضريبة المبيعات)

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)

دفع

١ - الدفع بعدم دستورية القوانين . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٤/٤ من ٤٤٤ ج ٢ ص ٧٧٩)

٢ - النموذج ١٩ ضرائب . رغم وجوب إشتماله على بياناته الأساسية إلا أنه يعد مرحلة إجرائية تمضي صلو قرار لجنة الطعن . مؤدى ذلك . أن الدفع ببطلان النموذج المذكور أمام المحكمة الابتدائية يعد دفعا إجرائيا إن قبلته المحكمة لا

١٥ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ويسقط مواده ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ المرتبطة بها - قبل صدور القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . الذي غاير تاريخ تطبيق النص الضريبي المقضى بعدم دستورية بجعله بأثر مباشر . لازمه . عدم أحقية مصلحة الضرائب في المطالبة بضريبة النسبية بأثر سابق على نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ١٩٩٦/٩/١٩ .

(الطعن رقم ٤٧٠٤ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢٩)

دعوى

١ - بدء الخصومة . تحققه بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب . انعقاد الخصومة . تحققه بإعلانها . المقصود به . إعلان المدعى عليه قانوناً بصحيفة الدعوى . مؤداه . علمه اليقيني بها سواء حضر الجلسة أم لم يحضر . حضوره دون إعلان أو بإعلان باطل الجلسة المحددة لنظر الدعوى وإيداعه دفاعاً في الموضوع . مؤداه . اعتباره علماً يقينياً بموضوع الدعوى دون حاجة لإعلانه .

(الطعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(الطعن رقم ٣٩٣١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٣)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/٧ من ٤٦٦ ج ٢ ص ٨٥٢)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/٨ من ٢٨ ج ٢ ص ٢٨٥ هـ ص ٢٨٥)

٢ - الدفاع الجوهري . حق الخصم في طلب إثباته أو نفيه بإحدى وسائل الإثبات الجائزة قانوناً . إلزام محكمة الموضوع بإجابتة إليه . شرطه . عدم كفاية أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها لتكوين عقيدة المحكمة وأن تكون وسيلة الإثبات المطلوبة منتجة في النزاع .

(الطعن رقم ٤٧٠١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/٥ من ٤٤٤ ج ٢ ص ٣٣٦)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٦/٢٨ من ٤٤٤ ج ٢ ص ٧٧٩)

٤ - الضريبة لا تتركز على رباط عقدي .
تحديدتها بالقوانين التي تفرضها . جواز تدارك ما
وقع فيها من خطأ . للممول استرداد ما دفعه دون
وجه حق . لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق
لها زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط
بالتقادم .

(الطعن رقم ٤٩١٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

(نقض جلسة ٤٠/٤/١٩٨٤ من ٢٥ ج ٢ ص ١١٦٨)

(نقض جلسة ٢٨/١١/١٩٧٢ من ٢٤ ج ١ ص ١١٧٤)

٥ - دين الضريبة . ينشأ بمجرد توافر الواقعة
المنشئة لها قانوناً .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(نقض جلسة ١٩/١٩٧٢ من ٢٥ ج ١ ص ١٦٦٠)

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

١ - إشارة النموذج ١٩ ضرائب الموجه للمطعون
ضده أرباحه الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية
والصناعية دون عناصر الضريبة العامة على الدخل .
مفاده . تعلق النموذج المذكور بالضريبة الأولى دون
الثانية . تحديد نطاق الطعن المطروح بالضريبة
الأخيرة . مؤداه . اقتصاره عليها دون الأولى التي
تمت المحاسبة عنها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)

٢ - اعتراض الممول بصفة عامة على ربط
الضريبة استناداً إلى المبالغة الشديدة في تقدير
الأرباح . أثره . جواز تسكه لأول مرة أمام محكمة
الموضوع بسبق محاسبته عن نشاط سيارة نقل . علة
ذلك . التزام المحكم المطعون فيه هذا النظر .
صحيح .

(الطعن رقم ٥١٢٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)

(نقض جلسة ٣٠/٣/١٩٨٩ من ٢٤ ج ٢ ص ٨٦٩)

(نقض جلسة ٢١/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ج ١ ص ٨٢٧)

تستنفذ به ولايتها بنظر موضوع الطعن . أثره . عدم
جواز تصدى محكمة الاستئناف إذا ألغت حكم أول
درجة لنظر هذا الموضوع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٢١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

(ر)

رسوم

١ - إلغاء الاختصاص المخول لأحكام الكتاب
باقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه ولو
كان كاسباً للدعواه . م ١٤ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل
بق ٧ لسنة ١٩٩٥ .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٧)

(ض)

ضرائب أحكام عامة

١ - وعاء الضريبة . يحدده القانون الذي
يفرضها .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)

(نقض جلسة ٥/١٩/١٩٨٣ من ٢٤ ج ٢ ص ١٢٤٧)

(نقض جلسة ٣٠/٤/١٩٨٤ من ٢٥ ج ٢ ص ١١٦٨)

٢ - الضريبة : لا تُفرض إلا على الربح الصافي
الذي يحققه الممول بالفعل .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٥٢ مجموع ٢٥ عايند ٧٩ ص ٧٩٢)

٣ - وعاء الضريبة ومن يتحمل عيبتها
وإجراءات ربطها أو تحصيلها . تحددها القوانين التي
تفرضها .

(الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

(نقض جلسة ٥/١٩/١٩٨٢ من ٢٤ ج ٢ ص ١٢٤٧)

٨ - تحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الإيراد العام . شرطه . صدور أورد واجبه التنفيذ باسم المزمين بسداها .

(الطن رقم ٢٨٨٧ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦- ٢٠٠١)

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥ ج ٢ ص ١٨٨٢)

(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ١٩٧٨/٢/١٥ ج ٢٩ ص ٧٤٥)

٩ - الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحقيقها بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . يستوى أن يكون التصرف في ذات العقار أو أكثر من عقار أو يبعه كله أو مقسماً إلى أجزاء . عدم تحديد قيمة التصرفات لاستحقاق الضريبة . م ٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بق ٧٨ لسنة ١٩٧٣ .

(الطن رقم ٢٨٨٧ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦- ٢٠٠١)

(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ج ٨ ص ١٤٩٨)

(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ١٩٥٨ ق- جلسة ١٩٩٢/١/١١ ج ٤٤ ص ١٨٧)

١٠ - السيارة الأجرة المستغلة استغلالاً تجارياً . اعتبارها منشأة تجارية يخضع إيراداتها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . عدم جواز خصم ما يحصل عليه صاحب المنشأة مقابل عمله فيها من الربح عند ربط الضريبة .

(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢- ٢٠٠١)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧ ص ١٤٨ ج ١ ص ٢٥٨)

(نقض جلسة ١٩٧٨/٢/٢١ ج ٢٩ ص ٨٢٢)

(نقض جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ ج ٢٠ ص ١٤٠)

(نقض جلسة ١٩٦٥/١/١٦ ج ١٦ ص ٩٦٦)

١١ - خضوع الأرباح التي يحققها من يشيرون أو يشترون العقارات لحسابهم لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مناطه . توافر ركن الاعتقاد . لازمه . وجوب تكرار عمليات التشييد أو الشراء واعتيادها بنية البيع سواء تم في صفقة واحدة بتأريخ واحد أو مبعضاً في تواريخ متتالية . التصرف استقلاً في وحدات العقار لا يعد كذلك .

(الطن رقم ٩٥٥١ لسنة ١٩٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

٣ - الأرباح التي تحققها المنشأة عن جميع الأعمال التي يتأشرها سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وكل زيادة في رأس المال نشأت عن إعادة تقييمه بمناسبة تغيير شخصية المنشأة أو انفصال شريك عنها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . م ١٧ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطن رقم ٤٥٢٤ لسنة ١٩٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦- ٢٠٠١)

(نقض جلسة ١٩٦٦/٦/١٥ ج ١٧ ص ١٢٨٩)

٤ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تفرض على كل شريك في شركات التضامن شخصياً بما يعادل نصيبه من أرباح الشركة ويعادل حصته فيها . مؤدى ذلك . اعتباره مسئولاً شخصياً عن الضريبة .

(الطن رقم ٦٣٢٥ لسنة ١٩٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠- ٢٠٠١)

(الطن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٥ ق- جلسة ١٩٩٢/١/١٨- ١٩٩٣)

٥ - الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصياً عن الضريبة . سبب التزامه هو القانون وليس عقد الشركة .

(الطن رقم ٦٣٢٥ لسنة ١٩٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠- ٢٠٠١)

(الطن رقم ٧١٠ لسنة ١٩٤٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٤/٢٢ ج ٢٨ ص ١٠٢٨)

٦ - زيادة طاقة الآلة في العمل عن حاجة شئون مالكيها الخاصة . لا يدل بذاته على أنه يستغلها بتأجيرها للغير . مخالفة ذلك . قصور .

(الطن رقم ٤٧٠١ لسنة ١٩٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٧- ٢٠٠١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/٢١ ج ٤٦ ص ١٤٤٧)

٧ - تصرف الممول أكثر من مرة خلال عشر سنوات في العقارات المبنية أو الأراضي . خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أيأ كانت قيمة هذا التصرف . علة ذلك . البند الأول م ٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بق ٧٨ لسنة ١٩٧٣ .

(الطن رقم ٥٧٥٣ لسنة ١٩٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧- ٢٠٠١)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢١ ج ٤٨ ص ٥٧١)

١٦ - حالاتاً سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرف في العقارات المبنية والأراضي الواقعة داخل كردون المدينة .

الحالة الأولى: التصرفات التي تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه تقدر على أساس السعر الاستثنائي المقرر بق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . العبرة بمجموع ما تصرف فيه الممول وليس بقيمة كل تصرف على حده . علة ذلك .

الحالة الثانية: صدور التصرف من الممول لأكثر من مرة خلال عشر سنوات . مناطها . توافر ركن الاعتقاد . خضوع الأرباح الناتجة عنها للضريبة المذكورة بالسعر المنصوص عليه بالمادة (٣٧) ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل مع خصم ما سدد منها طبقاً للرسم النسبي .

(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٧/٤ من ١٤٥٤ ج ١ ص ١١٥٩)

(نقض جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٠ من ١٩٨٨ ج ٢ ص ١٠٠٧)

١٧ - الشركات التي تقوم بين الأصل وفرعه أو بين الزوج وزوجته أو بين بعضهم البعض . الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . صفاها . قيام قرينة قانونية على صورة الشركة . أثره . أخذها حكم الممول الفردي عند معاملتها ضريبياً . لصاحب الشأن إثبات جديتها . تسجيل عقدها أو سبق قيدها بالسجل التجاري أو ربط الضريبة عليها بهذه الصفة عن سنوات سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور . عدم كفايته لإثبات الجدية .

(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/١٦ من ١٤٤٥ ج ٢ ص ١١٤٥)

١٨ - الأرباح التي تحققها المنشأة من بيع أي أصل من أصولها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . م ١٧ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٤٩٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢١)

(الطعن رقم ٤٥٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١٠/١٦)

١٩ - الشركة التي تقوم بين الأزواج . قيام قرينة قانونية على عدم جديتها . أثر ذلك . رفع عبء إثبات عدم الجدية عن كاهل مصلحة الضرائب . لصاحب الشأن نقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/١٦ من ١٤٦٤ ج ٢ ص ١١٤٨)

١٣ - تقسيم أراضي البناء . التصرف فيها . خضوع أرباحه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم ورود تحديد لفهوم تقسيم الأراضي . م ١٨ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . أثره . الرجوع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . التقسيم . ماهيته . تجزئة قطعة أرض إلى عدة قطع غير متصلة بطريق قائم بقصد عرضها للبيع . اتصال القطع بطريق قائم بالفعل . لا يعد تقسيماً . انصراف هذا المصطلح إلى معنى التقسيم الوارد في المادة ١٨ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٣٢٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

(الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

١٤ - الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحقيقها بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . عدم اشتراط شهر تلك التصرفات لاستحقاق الضريبة . مؤداه . الاعتداد بالعقد العرفي باعتباره الواقعة المنشئة لا للضريبة . أثر لعدم التسجيل في انعقاد البيع وتحقيق الربح .

(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢١)

١٥ - التصرف في العقارات المبنية والأراضي الواقعة داخل كردون المدينة . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها .

(الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١/١١ من ١٤٤٤ ج ٢ ص ١٨٢)

١٥٧ لسنة ١٩٨١ . رفض اللجنة للاعتراض .
صحيح . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول
الدعوى لإقامتها بغير الطريق الذى رسمه القانون .
صحيح .

(الطعن رقم ٨٤٥٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٩)

٥ - بنوك التنمية والائتمان الزراعى
بالمحافظات . استقلال شخصيتها المعنوية عن البنك
الرئيسى بالقاهرة . مؤدى ذلك . التزامها بتحصيل
ما يستحق من ضرائب على مرتبات العاملين لديها
وتوريدها إلى مصلحة الضرائب . لا ينال من ذلك
سلطة البنك الرئيسى فى الموافقة على اللوائح لهذه
البنوك . علة ذلك . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى
نفى صفة البنك الرئيسى فى المطالبة بتحصيل
ضريبة الدمغة النسبية على مرتبات العاملين ببنك
المنصورة وتوريدها لمصلحة الضرائب . صحيح .
المواد ٥ و ١٢ من ق ١٠٥ لسنة ٦٤ و ١١ و ١٦
١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٦ - المنازعات المتعلقة بالضريبة على
المرتبات . إحالتها إلى لجنة الطعن طبقاً للإجراءات
الواردة بالمادة (٧٢) من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
الاعتراض على ربط الضريبة . كقيته .

(الطعن رقم ٨٤٥٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٩)

(نقض الجلسة ١٩٩٦/٢/٥ ج ٤٧ ص ٢٠٤)

٧ - المنازعات المتعلقة بالضريبة على دخل
المأذون الشرعى فى ظل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
اختصاص لجان الطعن بنظرها .

(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٥ ج ٤٧ ص ٢٠٤)

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

١ - عدم صدور قرار من وزير المالية بشأن
مؤشرات الدخل والقرائن التى تكشف عن أرباح

١٩ - النوائد التى تدفعها المنشأة عن البالغ
الذى تقتصرها . خصمها من وعاء الضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية . شرطه .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٩)

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٣)

(نقض جلسة ١٩٩٠/١١/١٢ ص ٢٤١ ج ٢ ص ٦٥٠)

الضريبة على المرتبات والأجور

١ - الضريبة على المرتبات والأجور . تطبيقها
استثناءً بسعر ٥ ٪ على ما يحصل عليه العاملون
بالنولة من أية جهة علاوة على مرتباتهم الأصلية .
شرطه . أن يكون ما يحصلون عليه من غير جهة
عملهم الأصلية .

(الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٦)

٢ - عمل الطاعن طبيباً بكلية الطب . إشتغاله
بالإضافة إلى ذلك بمركز الخدمة الطبية لأعضاء هيئة
التدريس التابع لذات الكلية . أثره . خضوع ما
يحصل عليه الطاعن مقابل عمله بالمركز المذكور
علاوة على مرتبه الأصلية للضريبة على المرتبات
بالسعر المنصوص عليه بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ ق ١٥٧
لسنة ١٩٨١ دون المادة ٢/٥٩ من ذات القانون .
علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٦)

٣ - قيام مصلحة الضرائب بإرسال خطابين
بشأن خضوع ما يحصل عليه أطباء المركز الطبى
لكلية الطب للضريبة للسعر الاستثنائى المنصوص
عليه بالمادة ٢/٥٩ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . مجرد
تعليمات موجهة إلى موظفيها ليس من شأنها تناول
وعاء الضريبة إلا فى الحدود المقررة قانوناً . التفات
الحكم المطعون فيه عن تلك التعليمات المخالفة
للنقانون . لا عيب .

(الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٦)

٤ - اعتراض الطاعن على تقدير الأمور على
نشاطه كمأذون شرعى أمام لجنة الطعن مباشرة دون
اتباع الإجراءات المنصوص عليها بالمادة (٧٢) من ق

الضريبة وفقاً لمؤشرات الدخل والقرائن . شروط تحققة . صدور قرار من وزير المالية .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

الضريبة العامة على الإيراد

١ - تلك الزوجة لأموال تغل-إيراداً يخضع لإحدى الضرائب النوعية من غير الميراث أو الوصية . اعتبار سنة تملكها والسنوات الخمس التالية فترة ربية تضاف خلالها إيرادات تلك الأموال إلى إيرادات زوجها وتندرج في وعاء الضريبة العامة على دخله . إعفاء إيرادات الزوجة من الخضوع لتلك الضريبة . شرطه . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ . م ٢٤ مكرراً ٤ فقرة ٢ من ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، م ١٠٨ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)

(قرب الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٦١١ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٢)

(قرب نقض جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ من ١٣٠ ص ٤٤١)

٢ - الضريبة العامة على الإيراد . اقتصار الإعفاء المقرر وفقاً للبند الرابع (ب) من المادة ٩٩ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على ما يقتطعه الممول من صافي دخله الكلي السنوي وتوجيهه لشراء أسهم أو سندات أو شهادات استثمار باسمه شخصياً في حدود النسبة المقررة . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى تأييد قرار لجنة الطعن من خصم ما اشتراه الممولون ضده من شهادات استثمار باسم ابنه القاصر من صافي دخله الكلي على سند من افتراض أن يكون الشراء من مال والده الممول . خطأ .

(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٣ - تحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الإيراد العامة . شرطه . صدور أودار وأجبة التنفيذ باسم المزمين بسدادها .

(الطعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥ من ٢٥٣ ص ١٨٤٢)

(نقض جلسة ١٩٧٨/٢/١٥ من ٢٩٩ ص ٧٤٥)

المهندسين . أثره . قصر الإعفاء على نسبة ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .

(الطعن رقم ٨١٦٢ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٥)

٤ - تقدير الإيرادات والمصروفات والتكاليف اللازمة لمباشرة المهنة من عناصر ربط الضريبة . وجوب اشتغال النموذج ١٩ ضرائب عليها . الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب . أثره . البطالان . للنيابة والمحكمة إثارته من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الخصوم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٥٠٨ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٣ - الإعفاء من ضريبة المهن الحرة لمدة خمس سنوات من تاريخ الحصول على دبلوم عال . شرطه . أن يكون لازماً لمزاولة المهنة . المادة ٧٦ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٨٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

(قرب الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٦١١ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٤ - الممارسون لمهنة الطب . المغايرة بين الممارس العام المقيد بالجدول العام وبين جدول الإخصائيين . ابتداء ممارسة الطاعن لعمله لأول مرة كإخصائي بعد حصوله على الدبلوم اللازم لذلك . أثره . تمتعه بالإعفاء الخمسي ابتداءً من حصوله على دبلوم التخصص . وقوع نشاطه موضوع الربط الضريبي في النطاق الزمني للإعفاء . مؤداه . مريان الإعفاء عليه . م (١) من ق ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بق ٤٦ لسنة ١٩٦٥ . م (٨) من ق ٤٥ لسنة ١٩٦٩ .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٨٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

٥ - الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . مريانها على الإيراد الناتج من النشاط المهني في سنة المحاسبة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . كيفية تقدير هذه التكاليف فعلاً أو حكماً . مناهه . المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٦/٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . تحديد وعاء

الضريبة على التصرفات العقارية

١ - المتصرف هو الذى يتحمل عبء الضريبة على التصرفات العقارية ويؤديها عنه المتصرف إليه . للأخير الرجوع بما أداه على المتصرف المدين بها يدعى الإثراء بلا سبب . بطلان كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه .
(الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

٢ - طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق أو إعادة المأمورية للتخبر لإثبات تسلم المطعون ضده الأول منه ضريبة التصرفات العقارية محل المطالبة وتحريره تنازلاً عنها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بأدائها للمطعون ضده الأول تأسيساً على أن التنازل - كما دلت عبارته - لا يتعلق بسداد الضريبة . كفايته لحمل قضائه . عدم إجابة الطاعن إلى طلبه سألني البيان . لا عيب .

(الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

٣ - ضريبة التصرفات العقارية . اختصاص مأموريات الشهر العقارى بتحصيلها مع رسوم التوثيق والشهر وبذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الملتزم بسدادها لحساب المتصرف .
م ١٩ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٧/٥٥ من ٢٤٤ ج ٢ ص ٨١٢)

٤ - الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . سريانها على التصرف الذى يتم شهره . علة ذلك . الربط بين هذه الضريبة وبين رسوم التوثيق والشهر وفقاً لأحكام القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . مفاده . أن الواقعة المنشئة لتلك الضريبة هي شهر التصرف وليس انعقاده .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢٢)

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/٥/٧)

الضريبة على شركات الأموال

١ - الضريبة على شركات الأموال . كيفية تحديدها . م ١١٣ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)
(قرب لنقض جلسة ١٩٧٤/١/١٦ من ٢٥٥ ج ١ ص ١٥٧)

٢ - صافي الأرباح التى تخضع لضريبة شركات الأموال . تحديدها على أساس ناتج العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة بعد خصم جميع التكاليف من وعاء الضريبة .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

(قرب الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

٣ - المبالغ التى أنفقت للحصول على الإيراد . اعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة . شرطه .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

٤ - عدم ورود التكاليف على سبيل الحصر بالمادة ١١٤ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . اعتبار العمولات التى تدفعها شركات الأموال لأشخاص أو منشآت قائمة بالخارج من التكاليف واجبة الخصم من وعاء الضريبة .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

الضريبة على الاستهلاك

١ - الدعاوى المتعلقة بقانون ضريبة الاستهلاك . عدم وجوب تمثيل النيابة العامة فى تشكيل المحكمة التى تنظرها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٢ - قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة ذمة الطاعنة فيما زاد على مبلغ ١٣٥٦٧٨ و٩٩١ جنيه . عدم بيان أساس حساب هذا المبلغ وما إذا كان طبقاً للجدول المرافق لكل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ أو بفئة تجاوز ما ورد بالجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣

الغطاء النقدي . المقصود به . خروج الضمانات التي يقدمها العميل تأميناً لفتح الاعتماد سواء أكانت تأمينات شخصية أو عينية عن هذا المفهوم . أثر ذلك . خضوع الاعتمادات المغطاة ودائع مؤجلة أو حسابات توفير أو شهادات إيداع لضريبة الدمغة النسبية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

٤ - استحقاق ضريبة الدمغة النسبية على عقود وعمليات فتح وتجديد الاعتمادات المصرفية . شرطه . أن يكون الاعتماد غير مغطى نقدياً . مؤداه . عدم خضوع الاعتمادات المغطاة لتلك الضريبة . علة ذلك . الغطاء النقدي . ماهيته . خروج الضمانات التي يقدمها العميل في صورة تأمينات شخصية أو عينية عن مفهوم ذلك الغطاء . م ١/٥٧ ق ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الدمغة .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

٥ - بنوك التنمية والإتسمان الزراعي بالمحافظات . استقلال شخصيتها المعنوية عن البنك الرئيسي بالقاهرة . مؤدى ذلك . التزامها بتحصيل ما يستحق من ضرائب على مرتبات العاملين لديها وتوريدها إلى مصلحة الضرائب . لا ينال من ذلك سلطة البنك الرئيسي في الموافقة على اللوائح الداخلية لهذه البنوك . علة ذلك . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى نفي صفة البنك الرئيسي في المطالبة بتحصيل ضريبة الدمغة النسبية على مرتبات العاملين ببنك المنصورة وتوريدها لمصلحة الضرائب . صحيح . المواد ٥ ، ١٢ من ق ١٠٥ لسنة ٦٤ ، ١١ ، ١٦ ، لسنة ١٩٧٦

(الطعن رقم ٩١٢٠ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)

٦ - ضريبة الدمغة النوعية على الإيصالات أو المخالصات أو الفواتير . وقروح عبثها على من يسلم الإيصالات أو المخالصة أو صاحب العمل أو مستلم الفاتورة . المادتان ٥٤ ، ٥٥ ق ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

لسنة ١٩٨٧ وقضاء الدستورية في القضية رقم ١٨ لسنة ٨ ق بعدم دستورية نص ٢/٣ من القانون الأخير فيما قررته من تخويل رئيس الجمهورية الحق في تعديل جدول الضريبة المرافق لهذا القانون وسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة وكذا سقوط قرارى رئيس الجمهورية المشار إليهما . أثره . نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٣ - اختصاص مجلس الدولة بنظر العطوفين في القرارات النهائية في منازعات الضرائب والرسوم . شرطه . صدور القانون النظم لكيفية نظرها أمامه . عدم صدوره مع خلو قانون ضريبة الاستهلاك من نص على اختصاصه بنظر تلك المنازعات . أثره . بقاء الاختصاص بنظرها معقوداً للقضاء العادي .

(الطعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ من ٢٣٤٣ لسنة ١٤٣٦ .

ضريبة الدمغة

١ - الأعمال والمحركات المصرفية التي تسرى عليها ضريبة الدمغة النوعية . بيانها على سبيل الحصر . خروج صد أجل خطابات الضمان من نطاقها . علة ذلك . و ٥٨ ق ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

٢ - ضريبة الدمغة النوعية المستحقة عن صرف المقررات التمييزية التي توزع بالبطاقات . التزام البديل التمييزي بتحصيل قيمتها من المستهلك وتوريدها لمصلحة الضرائب . مخالفة ذلك . أثره . حق المصلحة في تحصيلها من البديل وما عساه من غرامات وتعويضات طبقاً لأحكام قانون الحجز الإداري .

(الطعن رقم ٧٣٣٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٦)

٣ - الإعفاء من ضريبة الدمغة النسبية لعقود فتح الاعتماد . اقتصراره على ما هو مغطى نقدياً .

١٠ - الأعمال والمحركات المصرفية التي تسرى عليها ضريبة الدمغة النسبية . بيانها على سبيل المحصر . خروج خطابات الضمان في الأجزاء غير المغطاة من الخوض لتلك الضريبة . لا محل للقول بتماثلها مع عقد فتح الاعتماد . علة ذلك . م ٥٧ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٦٢٢ - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

(الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٦٢٢ - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

١١ - الأعمال والمحركات المصرفية التي تسرى عليها ضريبة الدمغة النوعية . بيانها على سبيل المحصر . خروج مد أجل خطابات الضمان من نطاقها . علة ذلك . م ٥٨ من ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٦١٨٦ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

١٢ - ضريبة الدمغة النوعية على الفاتورة . وقوع عبثها على مستلمها . م ٣/٥٥ من ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٨٠٤٩ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١١٦ - جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٠)

١٣ - عدم إلزام المشرع الجهة مصدرة الفاتورة بتحصيل قيمة ضريبة الدمغة النوعية من الملتزم بأدائها وتزويدها لمصلحة الضرائب . مفاده . عدم إلزام تلك الجهة بتحصيل الضريبة المستحقة أو سدادها .

(الطعن رقم ٨٠٤٩ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١١٦ - جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٠)

الضريبة العامة على المبيعات

١ - ضريبة المبيعات . استحقاقها على السلع المستوردة . تكليف المستورد لها بتحصيلها عند الإقراج عنها من الدائرة الجمركية . عدم فرضها عليه مرة أخرى إلا في حالة بيعها في السوق المحلي بعد

٧ - القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاستهلاكي . اشتماله على قواعد خاصة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية . مؤدى ذلك . إعفاء تلك الجمعيات من ضريبة الدمغة فيما يتعلق بنشاطها من العقود والأوراق . أثره . عدم تحميل الجمعيات المذكورة ضريبة الدمغة النوعية على المخالصات التي تصدرها كافة . م ٢٨ من ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٨٠٤٩ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠١/٨/٦)

٨ - الواقعة الناشئة لضريبة الدمغة النوعية على صور المحررات . مناهطها . تحرير عدة صور موقع عليها من طرفيها . مؤدى ذلك . خروج الصور التي يحتفظ بها المتعاقد التي تحمل توقيعيه دون توقيع المتعاقد الآخر من نطاق الضريبة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم خضوع صور خطابات الضمان غير الموقعة من العميل طالب الإصدار لضريبة الدمغة . صحيح .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٦٤٤ - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

(لنقض جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦ من ٢٥ من ١١١٥)

(لنقض جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٤ من ٤٥٨)

(لنقض جلسة ١٩٧٢/١/١٥ من ١٢٢ من ٢٢)

(لنقض جلسة ١٩٦٧/١١/٢٩ من ٤٦٨ من ١٧٥٦)

٩ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ويسقط مواده ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ المرتبطة بها - قبل صدور القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - الذي غير تاريخ تطبيق النص الضريبي المقتضى بعدم دستوريته بجعله بأثر مباشر . لازمه . عدم أحقية مصلحة الضرائب في المطالبة بضريبة الدمغة النسبية بأثر سابق على تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ١٩/٩/١٩٩٦ .

(الطعن رقم ٢٨١٦ لسنة ٦٢٢ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٦٢٢ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٦٢٢ - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٩)

١١ لسنة ١٩٩١ وتقديم المستندات الدالة على ذلك تخيير الدعوى . علم بحث التخبير لهذا الدفاع وممايرة المحكمة له فى ذلك . أثره .

(الطقن رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

٧ - الحكم بعدم دستورية نصى المادتين ١٧ ، ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . لازمه . أحقية الطاعة فى اللجوء مباشرة إلى القاضى الطبيعى .

(الطقن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٩/٣/٢٠٠١)

٨ - الضريبة العامة على المبيعات . تطبيقها على ثلاث مراحل . تحديد المكلف بها فى كل مرحلة . إقتصار سريان أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٩١ من تاريخ العمل به على المرحلة الأولى . مفهومه . تفسير مواده وتعريفاته وأحكام اللائحة التنفيذية والقرارات المعدلة له فى نطاق مفهوم تلك المرحلة السارى العمل بها .

(الطقن رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

٩ - السلع المستوردة . خضوعها للضريبة على المبيعات فى نطاق مفهوم المرحلة الأولى . استحقاقها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . تقدير قيمتها بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد هذه الضريبة (سيف) مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة أداؤها عند سداد الضريبة الجمركية وقبل الإقراج عنها . لازم ذلك . عدم جواز ملاحقة مصلحة الضرائب على المبيعات لها لتحصيل الضريبة عليها تحت أى مسمى بعد خروج السلعة من الدائرة الجمركية . المواد ٢/٦ و ٢/١١ و ٢/٣٢ من ق ١١ لسنة ١٩٩١ وم ٦ من لائحته التنفيذية .

(الطقن رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

١٠ - ضريبة المبيعات . استحقاقها على السلع المستوردة . تكليف المستورد لها بتحصيلها عند الإقراج عنها من الدائرة الجمركية . عدم فرضها عليه مرة أخرى إلا فى حالة بيعها فى السوق المحلى بعد

إحداث تغير فيها . المواد ٣/٦ ، ٢/١١ ، ١/٤٧ ق ١١ لسنة ١٩٩١ .

(الطقن رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

٢ - قيام الشركة المستوردة بسداد ضريبة المبيعات عند الإقراج الجمركى عن أخشابها المستوردة . ثبوت عدم حدوث تغير فى حالتها . مؤداه . علم جواز قيام مصلحة الضرائب على المبيعات بتحصيلها مرة أخرى على ذات السلعة عند قيام المستوردة ببيعها لأول مرة بالحالة التى استوردتها بها . م ١/٤٧ ق ١١ لسنة ١٩٩١ . لا يغير من ذلك تضمن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور نصاً على فرض الضريبة على السلعة المستوردة فى حالة بيعها بمعرفة المستورد فى السوق المحلى . علة ذلك .

(الطقن رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

(فى جزءه من النسخة راجع نقض جئان جلسة ١٩٨٨/١/١٠ ص ٤٠ ص ١٠٢)

٣ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . ليس من شأنها تقرير الضريبة على حالات لم ينص عليها القانون . انتهاء الحكم المعطون فيه إلى عدم أحقية مصلحة الجمارك فى مطالبة المطعون ضدها بضريبة المبيعات عن السلعة التى استوردتها ومسدت عنها تلك الضريبة عند الإقراج عنها . صحيح .

(الطقن رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

٤ - الواقعة المنشئة لضريبة المبيعات فى حالة بيع السلعة . مناط تحققها .

(الطقن رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ١٩/١٠/٢٠٠١)

٥ - تحقيق إحدى صور البيع الوارد ذكرها فى المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ قبل نفاذ أحكامه . أثره .

(الطقن رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٩١ ق-جلسة ١٩/١٠/٢٠٠١)

٦ - تمسك الطاعة فى دفاعها ببراعة ذمتها لسدادها جزء من ثمن السلعة المباعة قبل نفاذ قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم

إحداث تغيير فيها . المواد ٣/٦ و ٢/١١ و ١/٤٧
ق ١١ لسنة ١٩٩١ .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

١١ - قيام الشركة المستوردة بسداد ضريبة المبيعات عند الإفراج الجمركي عن أخشابها المستوردة . ثبوت عدم حدوث تغيير في حالتها . مؤداه . عدم جواز قيام مصلحة الضرائب على المبيعات بتحصيلها مرة أخرى على ذات السلعة عند قيام المستوردة ببيعها لأول مرة بالحالة التي استوردتها بها . م ١/٤٧ ق ١١ لسنة ١٩٩١ . لا يغير من ذلك تضمن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور نصاً على فرض الضريبة على السلعة المستوردة في حالة بيعها بمعرفة المستورد في السوق المحلي . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(نقض جفلي جلسة ١٩٩٨/١/١٩ من ٤٠ ص ١٠٣)

١٢ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . ليس من شأنها تقرير الضريبة على حالات لم ينص عليها القانون . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أحقية الشركة المطعون ضدها في استرداد المبلغ الذي سدده لمصلحة الضرائب كضريبة مبيعات عن السلعة التي استوردتها وسددت عنها الضريبة المذكورة عند الإفراج عنها . صحيح .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٧٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

الربط الحكمي

١ - إلقاء السمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرراً ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمن قواعد الربط الحكمي اعتباراً من السنة الضريبية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . مؤداه . امتناع تطبيق المواد الملغاة بالنسبة

للممول الذي تتفق سنته الضريبية مع السنة التقويمية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩ . ثبوت بدء السنة الضريبية للمطعون ضده من أول يناير من كل عام . أثره . سريان أحكام الربط الحكمي على أرباحه حتى نهاية عام ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ٣٣٥١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٦/١٠/١٧)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٩/١٩ من ٢٤ ص ١٢٢٨)

٢ - أحكام الربط الحكمي المنصوص عليها بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٩٩ . قصر تطبيقها على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وعلى الشركاء في شركات الواقع دون الشركاء في شركات التوصية البسيطة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(الطعن رقم ٨ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٥)

٣ - تقدير أرباح الممول ابتداءً . لا تملكه المحاكم . اقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات لجنة الطعن . تقدير الحكم أرباح الممول تقديراً فعلياً بعد أن استبعد تطبيق قاعدة الربط الحكمي التي قررت لها المأمورية ولجنة الطعن . خطأ .

(الطعن رقم ٣٩٨٢ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٢)

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)

٤ - قاعدة الربط الحكمي . مناهضها . إتخاذ أرباح سنة معينة أساساً لربط الضريبة عن سنة أو سنوات تالية . مفاده . عدم تقدير أرباح السنوات المقيسة تقديراً فعلياً .

(الطعن رقم ٣٩٨٢ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/١٩ من ٢٤ ص ١٣٣١)

٥ - إتخاذ سنة ١٩٦٨ سنة أساس . المادتان ٥٥ ، ٥٥ مكرراً من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بق

ذلك . إعتداد الحكم المطعون فيه بإخطار الطاعن في مراجعة النيابة العامة دون أن يسبق ذلك إجراء التحريات اللازمة . خطأ .

(المعقن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

٣ - التزام مصلحة الضرائب بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج « ١٩ ضرائب » . علة ذلك . انفتاح مواعيد الطعن في الربط . توجيه ذلك النموذج خلواً من عناصر وأسس الربط . أثره . البطلان . تعلقه بالنظام العام .

(المعقن رقم ٢٤٤٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤ - إجراءات ربط الضريبة . وجوب إتمامها على مرحلتين . الأولى تهديدية هي الإخطار بالنموذج ١٨ ضرائب . عدم موافقة الممول على ذلك النموذج . أثره . بدء المرحلة الثانية بإخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب مشتملاً على عناصر الربط . مؤداه . فتح باب الطعن عليه . عدم انصراف أثر بطلان النموذج الأخير إلى ما جاء بالنموذج ١٨ ضرائب . علة ذلك .

(المعقن رقم ١٠٢٤٤ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

(المعقن رقم ١٠١٧٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

(قرب المعقن رقم ١٠٦٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

(قرب المعقن رقم ٣٣٨١ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/١/٣٦)

٥ - إجراءات إعلان الإخطارات الضريبية . اخلائها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . إعلان لجنة الطعن للممول بقرارها . كقيمته . بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . الإخطار المسلم لشخص الممول سواء في مقر المنشأة أم في موطنه . مؤداه . ترتيبه لكافة آثاره القانونية . شرطه . توقيع الممول على الإخطار باعتباره ذات الشخص المراد إعلانه . أساسه . المادة ٣٨٨ من التعليمات البريدية الصادرة عام ١٩٧٦ .

(المعقن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

(قرب المعقن رقم ٤٩١٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون هذه السنة سنة ضريبية كاملة وأن يحقق الممول خلالها ربها . تخلف ذلك . أثره . إتخاذ أول سنة ضريبية كاملة تالية حلق الممول فيها ربها سنة أساس . اختلاف عدد السنوات التي يسرى عليها الربط الحكمي باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس . تقسيم الممولين إلى فئات ثلاث . توحيد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمني لسريان الربط الحكمي على كل فئة . مؤداه . وقف القياس عند السنوات المحددة لكل منها وبداية سنة أساس جديدة اعتباراً من السنة التالية لانتهاه السنوات المقيسة . مخالفة ذلك . خطأ .

(المعقن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

(المعقن رقم ٢٨٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٠)

(نقض جلسة ١١/١١/١٩٨٢ من ١٣٤ ج ١٩٧٠)

توقف نشاط الممول

توقف المنشأة عن العمل . ماهيته . م ٢٩ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . وجوب التبليغ في الميعاد القانوني عن توقف النشاط وتقديم إقرار بنتيجة العمليات بالمنشأة مرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . علة ذلك .

(المعقن رقم ٥١٢٢ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)

(المعقن رقم ٤٠٩٩ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٢٢)

إجراءات ربط الضريبة

١ - النقص الذي يعتري النموذج ١٩ ضرائب لا أثر له على حق الممول في الطعن عليه أمام لجنة الطعن ولا على اعتبار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء عند عدم الرد عليه في الميعاد .

(المعقن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢٩)

٢ - وجوب تكامل قواعد وإجراءات الإعلان الوارد ذكرها في المادة ١٤٩ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مع تلك الخاصة بالإخطار المبينة في المادة ١٥٩ من ذات القانون خاصة في شأن إرتداد الإخطار . علة

٦ - احتمال النموذج ١٩ ضرائب على عناصر ربط الضريبة التي يتطلبها القانون . أثره . لا بطلان .

(الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٣/١٩)

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٧ - تقدير الإيرادات والمصروفات والتكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . من عناصر ربط الضريبة . وجوب إشتغال النموذج ١٩ ضرائب عليها . الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب . أثره . البطلان . للنسبة والمحكمة إثارتها من تلقاء ذاتها ولو لم يتمسك به الخصوم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٥٠٨ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٨ - قضاء محكمة أول درجة يرفض الدفع ببطلان النموذج ١٩ ضرائب وتعديل القرار المطعون فيه بعدم تطبيق المادة ٣٢ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . استئناف المصلحة المطعون ضدها الشق الثاني فقط . مؤداه . تحديد نطاق الاستئناف بهذا الشق . أثره . حيازة إجراءات الربط بما في ذلك النموذج ١٩ ضرائب قوة الأمر المقضى . مؤداه . عدم جواز قسك الطعن أمام محكمة النقض ببطلان النموذج المذكور بدعوى تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(قريب الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٦٦٣ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٩ - عنصر النسبة المئوية لصافي الربح . أحد العناصر الجوهرية لربط الضريبة . عدم تضمن النموذجين ١٩ ضرائب ببيان هذا العنصر . أثره . البطلان . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان النموذجين المذكورين لخلوهما من عناصر ربط الضريبة . صحيح . لا يعصهما من البطلان الإحالة إلى النموذج ١٨ ضرائب .

(الطعن رقم ٦١٨٧ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

١٠ - إخطار المأمورية للممول بالنماذج ١٩ ضرائب خالية من البيانات اللازمة . تداركها

هذا الخطأ بإخطار الممول بالنماذج ١٩ ضرائب الصحيحة المتضمنة عناصر ربط الضريبة . أثره . لا بطلان .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٦٦٥ - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

١١ - انتهاء لجنة الطعن إلى صحة إخطار الممولين ضد النموذج ١٩ ضرائب لإستلامه إياه بنفسه ثم رفضها طعنه على النموذجين ٣ ، ٤ ضرائب لعدم الطعن على النموذج الأول في الميعاد . مفاده . وقوفها عند شكل الإجراءات دون تقدير الأرباح تصدى محكمة أول درجة لموضوع النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب وقضاؤها ببطلانها لخلو أولهما من بيان مقدار الضريبة وعدم تضمن ثانيهما عناصر الربط رغم عدم تعرض قرار اللجنة للموضوع . خطأ .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٦٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

١٢ - عدم اشتراط تحديد مقدار الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب . مؤداه . عدم إيراد هذا البيان بالنموذج المذكور لا يؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ٤١٨٦ لسنة ٦٦٢ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦٦٢ - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٦٦٢ - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

١٣ - النموذج ١٨ ضرائب . إخطار للممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج ١٩ إخطار بربط الضريبة على الممول بطريق التقدير . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣١١ لسنة ٦٦٣ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(لنقض جلسة ١٩٧٧/٥/١٩ من ٢٣ ص ١٠٤)

(لنقض جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ من ٢٣ ص ١٠٨٧)

١٤ - النموذج ١٨ ضرائب . إخطار للممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج ١٩ إخطار للممول بعناصر ربط الضريبة وقيمة تلك العناصر . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣١١ لسنة ٦٦٢ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(الطعن رقم ٤٣٨٧ لسنة ٦٦٣ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(الطعن رقم ٤١١٩ لسنة ٦٦٥ - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦٦٢ - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

الاعتراضات . أثره . إخطاره بالنموذج ١٩ ضرائب .
مؤدى ذلك . حقه فى الطعن على ما يرد به من
عناصر وأسس ربط الضريبة فى حالة عدم موافقته
عليها .

(الطعن رقم ٧٤٩٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٠)
(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١٠/٢٠)
(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

٢٠ - إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام
العام . شرطه . عدم ورودها على قضاء حاز قوة
الأمر المقضى . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(الطعن رقم ٥١٧٧ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٨)
(الطعن رقم ٤٩٢٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)
(الطعن رقم ٣٩١٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)
(نقض جلسة ١٩٧٨/٤/١٦ من ١٩٧٨ ج ٢٩ من ١٩٧٢)

٢١ - عدم مطابقة الإقرار الضريبى للحقيقة .
أثره . مجازاء الممول بإلزامه بأداء مبلغ إضافى بواقع
٥ ٪ من فرق الضريبة بحد أقصى ٥٠٠ جنيه سواء
استند فى بيانات إقراره إلى الدفاتر والسجلات
والمستندات التى تمدها اللائحة التنفيذية للقانون أم
كان لا يسكها أصلاً . توقيع هذا الجزاء . مناهضة .
توافر أدلة وبراہن تقطع بسوء نية الممول . علة
ذلك . عدم انصراف الجزاء إلى الممول الذى يثبت
بيانات مخالفة للحقيقة بحسن نية . خضوع تقدير
مصلحة الضرائب لهذه الأدلة لرقابة القضاء . انتهاء
الحكم المطعون فيه فى حدود سلطته التقديرية إلى
عدم توافر الدليل القاطع على مخالفة الإقرارات
المقدمة من الممول للحقيقة . صحيح . لا يغير من
ذلك ما ورد بسبب الطعن من أن محكمة الموضوع لم
تأخذ بما ورد بإقرارات الممول . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٤٧٢ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)
(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)
(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)
(الطعن رقم ٣٩١٦ لسنة ٦٢٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٩)
(الطعن رقم ٣٨١٦ لسنة ٦٢٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٩)
(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٢٠ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٨)

٢٢ - النموذج ١٩ ضرائب . رغم وجوب
إشتمال على بياناته الأساسية إلا أنه يعد مرحلة

١٥ - تحديد صافى الربح بالنموذج ١٨
ضرائب . لازمه . وجوب إخطار الممول بعناصر ربط
الضريبة وقيمة كل عنصر منها .

(الطعن رقم ٤١٨٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)
(الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/١٨)
(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)

١٦ - موافقة الممول على ما ورد بالنموذج ١٨
ضرائب . أثره . صيرورة الربط نهائياً والضريبة
واجبة الأداء . اعتراض الممول وعدم اقتناع المأمورية
بتلك الاعتراضات . أثره . وجوب إخطاره بالنموذج
١٩ ضرائب مشتملاً على بيان عناصر ربط
الضريبة . عناصر الربط . ماهيتها . لا يغنى عن
وجوب إثبات هذه البيانات فى النموذج ١٩ ضرائب
مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب . لا
محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه .

(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٤)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/١١ من ١٩٩٦ ج ٤٧ من ١٥٢)

١٧ - قضاء الحكم المستأنف بطلان النموذج
١٩ ضرائب . حقيقته دفع يتعلق بطلان الإجراءات .
مؤداه . باعتباره من الدفوع الشكلية التى لا
تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بنظر موضوع
الدعوى . عدم جواز تصدى محكمة الاستئناف له .
علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٧٢٠ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٤)
(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

١٨ - وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إلى
الشريك المتضامن شخصياً . علة ذلك . ليس
للمحارس القضائى صفة فى تمثيل الشريك المتضامن
بشأن إجراءات ربط الضريبة .

(الطعن رقم ٦٣٢٥ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
(نقض جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ من ٢٠٢٥ ج ٢٧٣)

١٩ - وجوب إخطار المأمورية الممول بعناصر
ربط الضريبة وقيمة كل عنصر منها وتحديد صافى
الربح بالنموذج ١٨ ضرائب دون بيان قدر الضريبة .
اعتراض الممول وعدم اقتناع المأمورية بتلك

٢٥ - إقامة الحكم الابتدائي المؤبد بالحكم المطعون فيه قضاءه بعدم إعمال الجزاء المقرر بالمادة (٤٠) ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على ما استخلصه سابقاً من أن الاختلاف بين إقرارات الطعون ضده وأمورية الضرائب هو مجرد خلاف فى التقديرات لا يتوافر به الدليل القاطع بسوء نية الممول فى إثبات بيانات تخالف الحقيقة . صحيح النص عليه . جدل موضوعى .

(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

٢٦ - وجوب تقديم الخصوم الدليل على ما يتمسكون به . عدم تقديم الطاعن النموذج ٣ ، ٤ ضرائب وغيرها المقال بطلانها . أثره . اعتبار نعيه عليها عارياً عن الدليل .

(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٦٠٨٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

٢٧ - إلزام المصلحة بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٩ ضرائب . علة ذلك . انفتاح مواعيد الطعن فى الربط . توجيه ذلك النموذج خلواً من عناصر وأسس الربط . أثره . البطلان . تعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٦٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(الطعن رقم ٢٤٤٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٢٨ - النموذج ١٨ ضرائب . إخطار للممول بعناصر ربط الضريبة . النموذج ١٩ ضرائب . إخطار بربط الضريبة على الممول بطريق التقدير . للممول خلال شهر من تاريخ ذلك الإخطار الطعن فى هذا الربط .

(الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ٩٢٠٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

(الطعن رقم ٤٣١١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

الطعن الضريبي

١ - ورود لفظ الشريك فى نص م ١٥٧ / ٥ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عاماً . مؤداه . إثبات حكمه

إجرائية تسبق صدور قرار لجنة الطعن . مؤدى ذلك . أن الدفع بطلان النموذج المذكور أمام محكمة الابتدائية يعد دفعاً إجرائياً إن قبلته المحكمة لا تستغند به ولا يتها بنظر موضوع الطعن . أثره . عدم جواز تصدى محكمة الاستئناف إذا ألغت حكم أول درجة لنظر هذا الموضوع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٢٣ - تقديم الممول إقرارات بأرباحه . أثره . وجوب إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها على النموذج ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول إقرارات بأرباحه . أثره . إخطاره مباشرة بالربط بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب . المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية . مزيد الأمورية بإخطار الممول بالنموذج ١٨ ضرائب رغم عدم تقديمه إقراراً بأرباحه . لا أثر له .

(الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٩)

(الطعن رقم ٦٥٤٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٧١/١/٦ من ٢٢ من ١٨)

(نقض جلسة ١٩٧٠/١/٢ من ٢١ من ١٢)

(نقض جلسة ١٩٦٥/٦/٩ من ١٦ من ٧٠٢)

٢٤ - عدم مطابقة الإقرار الضريبى للحقيقة . أثره . مجازاه الممول بإلزامه بأداء مبلغ إضافى بواقع ٥ ٪ من فرق الضريبة بعد أقصى ٥٠٠ جنيه سواء إستند فى بيانات إقراره إلى الدفاتر والسجلات والمستندات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون أم كان لا يسكنها أصلاً . توقيع هذا الجزاء . مناطه . توافر أدلة وبراهين تقطع بسوء نية الممول . علة ذلك . عدم انصراف الجزاء إلى الممول الذى يشبث ببيانات مخالفة للحقيقة بحسن نية . خضوع تقدير مصلحة الضرائب لهذه الأدلة لرقابة القضاء .

(الطعن رقم ٩١٧٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٥)

القرار صدر موافقاً لأحكام القانون أو بالخالفه له .
مفاده . أن ما لم يسبق عرضه على تلك اللجان لا
يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

(الطعن رقم ٦٢٠٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

(نقض جلسة ١٥/٥/١٩٩٥ من ١٤٦ ج١ ص ٧٧٤)

٥ - الطعن الضريبي . وجوب مراعاة الأوضاع
الجمهوريه لرفع وإعلان الخصوم فيه طبقاً للمادة ٥٤
مكرراً / أ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بق ٤٧٠
لسنة ١٩٥٣ . تخلف الطاعن عن مراعاتها . أثره .
وجوب قضاء المحكمة بالبتلان من تلقاء ذاتها .
تمسك الطاعنة أمام درجتي التقاضي ببتلان الطعن
لإعلائها بصورة من صحيفته بعد إنقضاء الخمسة
عشر يوماً المحددة في المادة المذكورة . دفع جوهرى .
إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه . قصور .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

٦ - الطعن في القرار الصادر من لجنة الطعن
الضريبي . مواعيدته . إجراءاته . عدم اتباع
الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٦٠ . ١٦١
من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ . أثره . صيرورته نهائياً غير
قابل للطعن فيه .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

(نقض جلسة ١٤/١٢/١٩٨١ من ٢٣٧ ج٢ ص ٢٣٠٤)

٧ - صدور قرار باعتبار الطعن كأن لم يكن .
مؤاده . تحصن الإجراءات السابقة عليه . صدور
حكم بإلغاء قرار اللجنة . أثره . بحث ما اعترى هذه
الإجراءات من بطلان . المادتان ١٥٩ من القانون
١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ٧٨ من لائحته التنفيذية .

(الطعن رقم ٨٢٧٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٥)

(الطعن رقم ٤٦٦٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

(الطعن رقم ١٠١٦٦ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٧١١١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٩)

لجميع الشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين .
إقامة المطعون ضده دعواه طعناً على قرار اللجنة
بصفته مديراً لشركة توصية بسيطة . أثره . انصراف
أثر هذا الطعن إليه كشريك متضامن وإلى شريكه
المتضامن الآخر بجانب الشريكة الموصية .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٢ - قبول الطعن الضريبي أما لجان الطعن .
شرطه . تقديم صحيفته للمأمورية خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ إخطار الممول بالربط أو توقيع الحجز عليه
. انقضاء هذا الميعاد . أثره . صدور قرار لجنة الطعن
بعدم قبوله شكلاً . مؤدى ذلك . تحصن الإجراءات
السابقة عليه . صدور حكم المحكمة بإلغاء قرار
اللجنة . أثره . استعادة سلطتها فى بحث ما قد
اعترى الإجراءات من بطلان .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٣ - اختصاص المحكمة فى نظر الطعون فى
قرارات لجان الطعن . وجوب التحقق من صدورها
بالموافقة لأحكام القانون من عدمه . نظر الطعن فى
القرار الصادر باعتبار الطعن كأن لم يكن . وجوب
أن يحقق المحكمة من مراعاة اللجنة للإجراءات التى
ألزمها المشرع إتباعها قبل إصدار ذلك القرار بإعلان
الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب
بكشاب مسجل بعلم الوصول وبذات الإجراءات
بالنسبة للجلسة المحددة لإصدار القرار . تخلف هذا
الإجراء أو شق منه . أثره . البطلان .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

(نقض جلسة ٢/١٢/١٩٩٢ من ١٤٤ ج١ ص ٤٣٦)

٤ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى
تقدم إليها من المصلحة أو الممول فى قرار لجنة
الطعن . قصرها على نظر هذه الطعون وليس لها
تقدير الأرباح ابتداءً . ولايتها بالنظر فى أمر الطعن
الموجه إلى القرار لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا

لجان الطعن الضريبية

١ - تعيين الممول قرار لجنة الطعن للمفالة في التقدير . أثره . حقه في المنازعة في أحد عناصره أمام المحكمة مباشرة .

(الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ٢٨/١١/٢٠٠٠)

٢ - صدور قرار باعتبار الطعن كأن لم يكن . مؤداه . تحصن الإجراءات السابقة عليه . صدور حكم بإلغاء قرار اللجنة . أثره . بحث ما اعترى هذه الإجراءات من بطلان . للمادتان ١٥٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ٧٨ من لائحته التنفيذية .

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٣ - ضم الطعون أمام لجنة الطعن . لا يتوقف على إرادة الخصوم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١/١/٢٠٠١)

(قرب نقض جلسة ٢٤/٧/١٩٩٦ من ٢٤٧ ص ١٠٠٨)

٤ - استخلاص لجنة الطعن من انسحاب المدافع عن المطاعين ما يوجب إعلانهما للحضور أمام اللجنة . قضاؤها باعتبار الطعن كأن لم يكن لعدم الجندية لعدم حضورهما رغم إستلام الإعلان صحيح .

(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١/١/٢٠٠١)

(قرب نقض جلسة ١١/١١/١٩٩٥ من ٤٦٦ ص ١٠٨٠)

٥ - قرار لجنة الطعن يستلزم حق الطاعنة في تقاضي الضريبة عن سنة معينة . تحصنه بعدم الطعن عليه . مؤداه . إنعدام مصلحة الطاعنة في إثارة النزاع حول صحة أو بطلان النماذج الضريبية عن تلك السنة .

(الطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ١٥٦ ق - جلسة ٤/٣/٢٠٠١)

(قرب الطعن رقم ٢٩٦٧ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١/١٢/٢٠٠٠)

٦ - تقدير لجنة الطعن قيمة دسغة الحمامة وخضمتها من صافي إيراد المظنون ضده . عدم جواز إجرائها بقرار لاحق تصحيحاً لهذا التقدير ، دون

النظر لصافي إيراد المظنون ضده . علة ذلك . تجاوز التصحيح الأخطاء المادية إلى أخرى غير مادية ابتداءً من اللجنة لطريق من طرق الطعن لم يأذن به المشرع .

(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٦١١ ق - جلسة ٥/٨/٢٠٠١)

٧ - ما لم يمسبق عرضه على لجنة الطعن ويبحثه أو أصدرت قرارها فيه . عدم جواز طرحه ابتداءً أمام المحكمة .

(الطعن رقم ٥١٢٢ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٩/١٠/٢٠٠٠)

(نقض جلسة ٧/٢/١٩٩٦ من ٤٧ ص ١٤٧ ج ١ ص ٢٨٩)

٨ - الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطالته . أثره . إنهاء المنازعة في القرار وحسم الخصومة أمام المحكمة . مؤداه . إنهاء الخصومة الأصلية . أثره . جواز الطعن فيه استقلاً .

(الطعن رقم ٧٣٤١ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١١/٧/٢٠٠٠)

(نقض جلسة ١٨/١/١٩٨٢ من ٣٣ ص ١٤٣ ج ١)

٩ - لجان فحص الطعون الضريبية . ماهيتها . اكتساب القرارات التي تصدرها قوة الأمر المقضي . مؤداه . إمتناع العودة إلى مناقشتها ولو كانت متعلقة بالنظام العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١١/١٠/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٦٠٢ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٩٨)

١٠ - قرار لجنة الطعن باعتباره كأن لم يكن . شرطه . عدم حضور الممول أو وكيله أولى جلساتها وعدم تقديمه عنراً مقبولاً بعد حيز الطعن للقرار . حق الممول في إيداء علره تمتد حتى إصدار اللجنة قرارها . م ١٥٩ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ١١/١٢/٢٠٠٠)

(نقض جلسة ١١/١١/١٩٩٥ من ٤٦٦ ص ١٠٨٠)

١١ - لجان الطعن الضريبية . عدم جواز إثارة ما لم يعرض عليها أمام المحكمة .

(الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ١١/٢٨/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٦٢٣ ق - جلسة ٨/٢/٢٠٠٠)

١٦ - لجنة الطعن الضريبي . حقها في تصحيح ما يقع في منطق قرارها من أخطاء مادية بحته كتابية أو حسابية .

(الطعن رقم ٤٩١٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

(نقض جلسة ٢٠٠٤/٤/٢٥ ص ١١٦٨)

(نقض جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ ص ٢٤ ج ٢ ص ١١٧٤)

١٧ - لجان الطعن الضريبي . هيئة إدارية أعطاها القانون ولاية الفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب . القرارات التي تصدرها في هذا الشأن . حيازتها لقوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٤٧١٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

(الطعن رقم ٨٥٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/١٥)

١٨ - قرار لجنة الطعن بتخفيض تقديرات المأمورية لصافي ربح المطعون ضده وعدم أعمال أحكام المادة ٣٤ في ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . إفراد المصلحة بالطعن عليه قاصرة طعنها على مدى تطبيق المادة ٣٤ من القانون المذكور . مؤداه . حيازة قرار اللجنة حجية فيما قضى به من أسس وعناصر تقدير أرباح المطعون ضده وسلامة إجراءات ربط الضريبة بما فيها النموذج ١٩ ضرائب . أثره . امتناع مناقشة ما قضى فيه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٨٥٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/١٥)

١٩ - قرارات لجنة الطعن الضريبي . إعلانها . وجوب أن يكون بكتاب موصى عليه يعلم الوصول لمصلحة الضرائب والممول الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان . المواد ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١

(الطعن رقم ٨٠٢٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٧)

(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٨)

(الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٢٧)

(الطعن رقم ٢٢١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/٢٤)

١٢ - عدم حضور الممول أو وكيله أمام لجنة الطعن في الميعاد المقرر وعدم إيدائه عنراً تقبله للجنة . أثره . اعتبار الطعن كأن لم يكن .

(الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٧/١٩)

(الطعن رقم ١٠١٧١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٠)

(الطعن رقم ٧١١١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٧/١٩)

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧)

١٣ - لجان الطعن . تخلف الطاعن عن الحضور أمامها عند نظر الطعن في جلسته الأولى . أثره . وجوب تأكيده قبل حجز الطعن للقرار من إتمام إعلان الطاعن بالجلسة بالنموذج ٢٢ ضرائب وتسلمه إياه بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وإخطاره من بعد الجلسة المحددة للقرار بذات الإجراءات السابقة . عدم حضور الممول أو حضوره بعذر غير مقبول . أثره . اعتبار الطعن كأن لم يكن .

(الطعن رقم ٧٩٨٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٧/٢١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٥/١٥ ص ١٤٤ ج ١ ص ٧٧٤)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٧/١٩ ص ١٤٤ ج ١ ص ٤٣٦)

١٤ - لجان الطعن الضريبي . هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب . القرارات التي تصدرها في هذا الشأن . حيازتها لقوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٨٥٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/١٥)

١٥ - صدور قرار باعتبار الطعن كأن لم يكن . مؤداه . تحصر الإجراءات السابقة عليه . صدور حكم بإلغاء قرار اللجنة . أثره . بحث ما اعترضى هذه الإجراءات من بطلان . المادتان ١٥٩ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . ٧٨ من لائحته التنفيذية .

(الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(الطعن رقم ١٠١٧١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٠)

(الطعن رقم ٧١١١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٧/١٩)

٣ - جواز التصالح فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين بالنسبة للدعاوى القلينة أمام جميع المحاكم بما فيها محكمة النقض . لازمه . وقف الدعوى لمدة تسعة أشهر بناء على طلب مصلحة الضرائب . إثبات الإلتفاق الذى قد يسفر التصالح عنه فى محضر يوقعه الطرفان تكون له قوة السند التنفيذى . أثره . اعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون ، المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ .

(الطعن رقم ٧٤١٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)
(الطعن رقم ٨٤٧٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)
(الطعن رقم ٦٠٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٧)

التقادم الضريبى

١ - الإخطار بعناصر ربط للضريبة أو بربطها أو بالتنبيه على المخول بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن . اعتبارها من أسباب قطع التقادم . ما يترتب القانون من آثار أخرى عليها . لا شأن لها بقطع التقادم . خلو النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب من عناصر صحة أى منها لا يؤثر على كونه إجراء قاطعاً للتقادم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٦/٦)
(فى ذات المعنى الطعن رقم ٢٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٦)

٢ - أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعد كل منها مبنياً على الآخر . بطلان احداها لا يؤثر على غيره . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٩)

٣ - التقادم الضريبى . بدؤه من اليوم التالى لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار . الإخطار بعناصر ربط الضريبة . أثره . إنتقطاع التقادم .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)
(الطعن رقم ١٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)
(نقض جلسة ١٩٩٩/٤/١٧ من ١٣٠٠ ج ١ ص ١٤٢)

٢ - اشتراط أن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . الغرض منه . ضمان وصول الإعلان للمرسل فضلاً عن أن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار . تخلف ذلك . اقتصار أثره على مجرد فتح باب الطعن للمرسل أمام المحكمة دون بطلان قرار اللجنة .

(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)
(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)
(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)
(نقض جلسة ١٩٧٩/٣/٢٠ من ١٣٢٠ ج ١ ص ٨٧٧)
(نقض جلسة ١٩٧٨/١/٢٤ من ١٣٢٩ ج ١ ص ٢٩٩)

٢١ - ميعاد الطعن فى قرار لجنة الطعن الضريبى . لا يفتح إلا بإعلانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . علة ذلك . م ١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٩٥٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)
(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٤)
(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٣٠)

التصالح الضريبى

١ - التصالح فى المنازعة الضريبية . اتفاق المول والمصلحة عليه فى محضر يوقعاه ومعتمد من وزير المالية . أثره . اعتبار المنازعة منتهية بحكم القانون . المواد ١ ، ٢ ، ٥ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ .

(الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)
(قرب الطعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٢ - إثبات الإلتفاق الذى تسفر عنه إجراءات التصالح بين مصلحة الضرائب والمول فى محضر يوقعه الطرفان تكون له قوة السند التنفيذى . أثره . اعتبار المنازعة الضريبية منتهية بحكم القانون . م ٥ ق ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ .

(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)
(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)
(الطعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٢)

الإعفاء الأرباح عن منتج صناعي مصنع بالكامل، لديها أم أضيفت إليه أجزاء مكسلة له من صنع الغير . علة ذلك . م ٨/١٢٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٢ - النص على إعفاء الصلاوات الشهرية الخاصة بالعاملين بالدولة والهيئات والمؤسسات العامة وشركات قطاع الأعمال والقطاع العام من الضرائب والرسوم . القوانين أرقام ٨٧/١٠١ ، ٨٨/١٤٩ ، ٨٩/١٢٣ ، أثره . سريان حكمه على العاملين بالقطاع الخاص ولو لم يرد بشأنهم نص على هذا الإعفاء . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)

٣ - الضريبة العامة على الإيراد . اقتصر الإعفاء المقرر وفقاً للبند الرابع (ب) من المادة ٩٩ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على ما يقطعته الممول من صافي دخله الكلي السنوي وتوجيهه لشراء أسهم أو سندات أو شهادات استثمار بإسمه شخصياً في حدود النسبة المقررة . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى تأييد قرار لجنة الطعن من خصم ما اشترهه المطعون ضده من شهادات بإسم إبنته القاصر من صافي دخله الكلي على سند من افتراض أن يكون الشراء من مال والده الممول . خطأ .

(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

٤ - إعفاء وسائل النقل المملوكة للمشروعات الخاضعة لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمرخص بإنشائها داخل تلك المناطق من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . ضرورتها ولزومها لتشغيل المشروع بالمنطقة الحرة سواء تم الاستخدام داخل ضمن الأصول الثابتة للمشروع .

(الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(الطعن رقم ٣١٣١، ٣١٣٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٢٤)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٦/٢٦ من ٢٤٦ ص ٩٢١)

٤ - التقادم الضريبي المسقط لحق مصلحة الضرائب . بذوه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو برابطها أو التنبيه عليه بأدائها أو الإحالة إلى لجان الطعن . أثره . انقطاع التقادم . المادة ٣٤ ، ١٧٤ من ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٧٠٦٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/١٨ من ٤٤٧ ص ٢٤٦)

تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الضريبية

١ - حضور مندوب مصلحة الضرائب في الدعاوى الضريبية . علقته . ترخيص لممثل النيابة في الاستعانة بخبرته . مثولة في تلك الدعاوى ليس ضرورياً . عدم ذكر اسمه في الحكم لا يترتب عليه بطلان . م ١٦٣ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

(لرب نقض جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ بمجموعة عمر العجز الخامس من ٧٧٧)

٢ - الدعاوى المتعلقة بقانون ضريبة الاستهلاك . عدم وجوب تمثيل النيابة العامة في تشكيل المحكمة التي تنظرها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٢٢، ٢٩٢٣ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

٣ - عدم وجوب إيداء النيابة العامة لرأيها في الدعاوى الضريبية . كفاية إثبات مثولها فيها .

(الطعن رقم ٦٠٨٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

(الطعن رقم ٤٦١٢، ٥١٧١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٥/٦/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٧/٢٢ من ١٢٣ ص ٢٧٧)

(نقض جلسة ١٩٩٨/٧/٢٨ من ١٩٦ ص ٣٩٠)

الإعفاءات الضريبية

١ - إعفاء الشركات الصناعية التي تقام بعد نفاذ أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من الضريبة على أرباحها لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج . شرطه . شمولها

ماهية ذلك . دلالة عبارة النص على حكم فى واقعة اقتضت هذا الحكم وجود واقعة أخرى مساوية لها فى علة الحكم أو أولى منها . مؤدى ذلك . تناول النص للواقعتين وثبوت حكمه لهما . المادة ١ من القانون المدنى . مثال ذلك .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

(قريب الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣٦)

٢ - الذفع بعدم دستورية القوانين . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٤/٤ من ٢٤٤ ج ٢ ص ٢٧٩)

٣ - أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك . مؤداه . عدم انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انعقد من تصرفات أو تحقق من أوضاع قبل العمل به .

(الطعن رقم ٣٤٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٣٦ من ٢٤٨ ج ٢ ص ١٨٩)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٢٩ من ١٤٦ ج ١ ص ٥٦٠)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١١/١٦ من ٢٤٥ ج ٢ ص ١٢٨٢)

٤ - النص الباطل . منعدم ابتداءً . علم قابليته للتطبيق منذ نشأته .

(الطعن رقم ٢٨١٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٩)

٥ - الأصل سرىان القانون بأثر فوري على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى إنتاجها لآثارها أو فى إنتقضاتها . المراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد . خضوعها للقانون القديم . ما ينشأ منها ويكتمل خلال فترة قنن فى

٥ - الفنادق على إطلاقها تعتبر منشآت فندقية . الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة . اعتبارها من المنشآت الفندقية . شرطه . صدور قرار من وزير السياحة بذلك . إعفاء الفنادق باعتبارها منشآت فندقية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقاً لتاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك . المادتان ١ ، ٥ من ق ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية . إطرار الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة بمقولة أن المنشأة « فندق شعبى » لا يتمتع بالإعفاء . تصور وفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٣٣٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١/١٨ من ١٤٤ ج ١ ص ٢٤٤)

٦ - إعفاء تصرفات الوارث فى العقارات الأيلة إليه من موارثه بحالتها عند الميراث وإن تعددت من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا لم يتجاوز قيمة التصرف الواحد عشرين ألف جنيه . م ٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . تجاوز قيمة التصرف الواحد هذه القيمة . أثره . استحقاق الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسبة المقررة فى القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر دون إخضاعها للسعر المين فى المادة ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى حالة التعدد . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٧/٢٩ من ٢٤٥ ج ٢ ص ١١٥٩)

(ق) قانون

١ - النصوص التشريعية . سرىانها على جميع المسائل التى يتناولها فى لفظها أو فى فحواها .

٤ - القضاء السابق في مسألة أساسية بين
نفس الخصوم . اكتسابه قوة الأمر المقضى . أثره .
(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٣/٢١/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ من ٢٣٤ ص ١٤٦٦)
(نقض جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٩ من ٢٧٨ ص ١٥٨٧)

٥ - إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام
العام . عدم ورودها على قضاء حاز قوة الأمر
المقضى .

(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٣/٢١/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٥١٧٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/١٨/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٠/٢١/١٩٩٩)
(الطعن رقم ٤٩٣٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٢/٦/١٩٩٩)

٦ - قضاء الحكم التمهيدى بقبول الطعن
شكلاً . قضاء قطعى باختصاصه بنظر الطعن . عدم
استئناف الطاعة وإقتصار استئناف الطعون ضده
على موضوع الطعن . مؤداه . حيازة القضاء المذكور
قوة الأمر المقضى التى تسمح على النظام العام
وتغطى الخطأ فى القانون . أثر ذلك . عدم جواز
تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بعدم ولاية
المحاكم العادية .

(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٣/٢/٢٩/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ من ١٦٦ ص ٦٥١)

٧ - النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته
أسباب النقض المقبولة . ماعدا ذلك . حيازة قوة
الأمر المقضى . مؤداه . امتناع إعادة النظر فيه .

(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٠/٥/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٤٤٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٣/٨/٢٠٠١)
(نقض جلسة ١٩٧٩/١٢/١١ من ٣٣٠ ص ٢٤٤)
(نقض جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ من ٢٧٠ ص ٦٦٦)
(نقض جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ من ١٧٢ ص ١٣٣٢)

٨ - نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة
الإحالة بتابع حكم محكمة النقض فى المسألة
القانونية التى فصلت فيها . اكتساب حكم النقض
حجية الشئ المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها .

الزمان . خضوعها للقانون الذى يحكم العناصر
والآثار التى تتحقق فى ظله . القانون الجديد يحكم
العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٣/٢/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٤/٤/١٩٩٧)

٦ - البحث عن حكمه التشريع ودواعيه . لا
محل له متى كانت نصوص القانون واضحة جلية
المعنى .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٣/٢/٢٩/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣/٢/٢١/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٩٧٤/١/١٩ من ١٥ ص ١١٤)

قوة الأمر المقضى

١ - اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . أثره .
امتناع الخصوم معاودة مناقشة المسألة التى فصل
فيها بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم
يسبق إثارتها .

(الطعن رقم ٣٧٠٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١١/٢/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٩٨٠/١/٢٩ من ١٣١ ص ٦٣٠)

٢ - القضاء النهائى فى دعوى سابقة بين نفس
الخصوم حول جدية الشركة . اكتسابه قوة الأمر
المقضى . عدم جواز مناقشة هذه المسألة فى أية
دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع . لا مخالفة فى
ذلك لمبدأ استقلال السنوات الضريبية .

(الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ من ١٣٠ ص ٤٤٦)

٣ - لجان فحص الطعون الضريبية . ماهيتها .
اكتساب القرارات التى تصدرها قوة الأمر المقضى .
مؤداه . امتناع العودة إلى مناقشتها ولو كانت
متعلقة بالنظام العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٧١٠ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١١/١٠/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٠/٢٠/١٩٨٨)
(نقض جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ من ٢٩٩ ص ٦٦٦)

من الأوراق ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها .

- (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٦٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)
(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)
(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/١٨ لسنة ٤٨ ج ٢ ص ١٤٨٥)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/١١ لسنة ٤٦ ج ٢ ص ١٣٤٨)

٤ - محكمة الموضوع . لها سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى واستخلاص الحقيقة فيها مما يطرح عليها من أدلة وقرائن . سلطتها بشأن تقدير سوء نية الممول بعدم مطابقة الإقرار الضريبي للحقيقة .

- (الطعن رقم ٩١٧٦ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)
(نقض جلسة ١٩٩٦/٥/١٦ لسنة ٤٧ ج ١ ص ٨١٨)

٥ - فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة والموازنة بينها . من سلطة محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بتقرير الجبرير محمولاً على أسبابه .

- (الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)
(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)
(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٢٩ لسنة ٤٦ ج ١ ص ٣٦٠)

(ن)

نظام عام

١ - تعلق النص القانوني بالنظام العام .

- أثره . إنطباق حكمه بأثر فوري .
(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)
(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٤٧٠ ق- جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢ لسنة ٣٥ ج ١ ص ٥٣٦)

٢ - بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى من النظام العام . م ٣ مرافعات المعدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦ . مؤداه . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

- (الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٦٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)
(الطعن رقم ٧٥١٠ لسنة ٦٦٠ ق- جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)

أثره . يتمتع على محكمة الإحالة المساس بها عند إعادة نظر الدعوى .

- (الطعن رقم ٧٤٨٢ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)
(الطعن رقم ٤٤٣٩ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)
(نقض جلسة ١٩٩٨/٥/٢٥ لسنة ٤٠ ج ٢ ص ٤٠٠)
(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ لسنة ٣٢ ج ٢ ص ١١٦٧)
(نقض جلسة ١٩٨١/٢/١٦ لسنة ٣٢ ج ١ ص ٥٢٣)

٩ - القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه بين الخصوم . أثره : امتناع عودة الخصوم في الدعوى التي صدر فيها إلى مناقشة المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبعثها الحكم الصادر فيها .

- (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٥)
(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/١٠ لسنة ٤٨ ج ٢ ص ١٢٢٠)

(م)

محكمة الموضوع

١ - استخلاص ركن الاعتیاد . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .

- (الطعن رقم ٩٥٥١ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٠)
(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧)

٢ - تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب ساقطة .

- (الطعن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٦٤٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)
(نقض جلسة ١٩٩٢/١/١٨ لسنة ٤٤ ج ١ ص ٣٣٩)

٣ - تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . انفصاحها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وقبحاها وأن يكون لها مأخذها الصحيح

نقض

٥ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز

إثارتها من الخصوم أو النيابة أو من محكمة النقض من تلقاء ذاتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو صحيفة الطعن . شرطه . سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وأن تكون قد وردت على الشق المطعون فيه من الحكم . مثال بشأن عدم اشتغال النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرتب على عناصر ربط الضريبة .

(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٦٤-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨ من ١٩٨٨/٦/٢٨ ص ١٠٩٦)

٦ - قضاء الحكم الابتدائي بقبول الطعن شكلاً . قضاء قطعي بإختصاصه بنظر الطعن . إقتصار استئناف الطاعة على موضوع الطعن . مؤداه . حيازة القضاء المذكور قوة الأمر المقضى التي تسمح على النظام العام وتغطي الخطأ في القانون . أثر ذلك . عدم جواز تمسك الطاعة أمام محكمة النقض بعدم ولاية المحاكم العادية .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٤-ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

(نقض جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ من ١٩٦٥/٥/٢٧ ص ٦٥١)

٨ - إجراءات الطعن والتوقيع والمراقبة أمام محكمة النقض . وجوب أن يقوم بها محامون مقبولون أمامها . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .

(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٦٤-ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٨-ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٩ - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً عدم جدية الشركة بين الطاعنين وزوجتيهما وما له أصله الثابت بالأوراق . النعى عليه . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٦٤-ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٤ من ١٩٩٧/١١/٢٤ ص ١٢٠٧)

١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للمخصوم وللنيابة العامة ولمحكمة النقض إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع . شرطه . أن تكون واردة على مسأ رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه . عدم تعرض الحكم المطعون فيه وصحيفة الطعن لما شاب النموذج ١٩ ضرائب . مؤداه . عدم جواز إثارة النيابة العامة سبباً جديداً أمام محكمة النقض خاص بالنموذج المذكور بناء على تعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٧١٨ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٩)

(الطعن رقم ٤٩٦٥ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

(الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

(الطعن رقم ٤٩٢٥٩ لسنة ٦٢-ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٦)

(نقض جلسة ١٩٩٠/٥/١٥ من ١٩٩٠/٥/١٥ ص ٧)

(نقض جلسة ١٩٨٨/٤/٦ من ١٩٨٨/٤/٦ ص ٩٧٧)

٣ - الخصوم في الطعن بطريق النقض . وجوب تقديمهم الدليل على ما يثبتكون به من أوجه الطعن . تقديم الطاعن صورة شمسية للنموذج ١٩ ضرائب أمام محكمة النقض والموضوع . أثره . اعتباره نعيه على النموذج الأخير عارياً عن الدليل .

(الطعن رقم ٦٠٨٢ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/١٨ من ١٩٩٥/١١/١٨ ص ١٠٩١)

٤ - نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الإحالة باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . اكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه في المسائل التي بت فيها . أثره . يمنع على محكمة الإحالة المساس بها عند إعادة نظر الدعوى .

(الطعن رقم ٤٤٣٩ لسنة ٦٤-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٦٠-ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٤/١٦ من ١٩٩٤/٤/١٦ ص ٩٦)

(نقض جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ من ١٩٩١/٢/٢٧ ص ١٠١)

(نقض جلسة ١٩٨٩/٥/٢٤ من ١٩٨٩/٥/٢٤ ص ٤٠٠)

(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ من ١٩٨٢/١٢/١٦ ص ١١٦٧)

(نقض جلسة ١٩٨١/٢/١٦ من ١٩٨١/٢/١٦ ص ٥٢٢)

(و) وكالة

١ - عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم الاستثناء . إنكار صاحب الشأن وكالة وكيله .

(الطعن رقم ٨٨٧٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)
(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/١٢ ج ٤٧ من ١٤٦٠)

٢ - وجوب إيداع الطاعن سند توكيل محاميه الموكل في الطعن حتى إقفال باب المرافعة . م ٢٥٥ مرافعات .

(الطعن رقم ٣٦٠٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٦٦ ج ٤٥ من ٩٥٥)

٣ - اقتصار توكيل الطاعن عن نفسه دون صفته كممثل لحصة التوصية . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لتلك الصفة .

(الطعن رقم ٣٦٠٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٦٦ ج ٤٥ من ٩٥٥)

١٠ - النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك . حيازته قوة الأمر المقضى . مؤداه . إمتناع إعادة النظر فيه .

(الطعن رقم ٧٤٨٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)
(الطعن رقم ٤٤٣٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)
(نقض جلسة ١٩٧٩/١٢/١١ ج ٣٠ من ٢٤٤)
(نقض جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ج ٢٠ من ٦٧٦)
(نقض جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ج ٣١ من ١٢٢٢)

١١ - نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . مؤداه . وجوب التزام محكمة الاستئناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم النقض . مخالفة ذلك . أثره . تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢/٢٦٩ مرافعات . إمتداد نقض الحكم إلى ما ارتبط من أجزاء ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/١)
(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ ج ٣٢ من ١١٦٧)

(هـ)

هيئات

هيئة قضائيا الدولة الدولة . نيابتها الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل ق ١٠ لسنة ١٩٨٦ .

(الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)
(الطعن رقم ٣١٣٦، ٣١٣٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

المستحدث

من المبادئ التي قررتها

دوائر الإجراءات

بمحكمة النقض

من أول أكتوبر ٢٠٠٠

حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٤٥	فسخ عقد الإيجار		أولاً : القواعد العامة فى الإيجار :
١٤٥	هلاك العين المؤجرة	١٣١	تعريف عقد الإيجار
١٤٦	انتهاء عقد الإيجار	١٣١	خصائص عقد الإيجار
١٤٦	ثانياً : تشريعات إيجار الأماكن :	١٣١	نطاق عقد الإيجار
١٤٦	نطاق سريانها	١٣١	إثبات عقد الإيجار
١٤٧	ما يصرح عن نطاق تشريعات إيجار الأماكن :	١٣١	آثار عقد الإيجار
١٤٧	(أ) إيجار الأرض الفضاء	١٣٤	سريان عقد الإيجار
١٤٨	(ب) الأماكن التى تشغل بسبب العمل	١٣٤	عقد الإيجار الصادر من بائع العقار بمعد غير مسجل
١٤٩	الأجرة فى ظل تشريعات إيجار الأماكن :		بعض أنواع الإيجار :
١٤٩	(أ) المقصود بها	١٣٥	(أ) إيجار المال الشائع
	(ب) أحوال الزيادة فى الأجرة :	١٣٥	(ب) تصرفات صاحب الوضع الظاهر
	- الزيادة فى الأجرة مقابل تفسير الغرض من	١٣٧	(ج) تأجير ملك الغير
١٤٩	الاستعمال	١٣٧	(د) الترخيص بالاتقاف بالأمالك العامة
١٤٩	- الزيادة فى الأجرة مقابل التأجير المفروش		من حقوق والتزامات طرفى عقد الإيجار :
١٥٠	- الزيادة فى الأجرة مقابل التحسينات	١٣٧	(أ) التزام المؤجر بعدم التعرض
	- الزيادة والزيادة الدورية فى القيمة الإيجارية	١٣٨	(ب) التزام المؤجر بتوفير مكان لإيواء السيارات
١٥٠	للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى	١٣٩	(ج) التزام المستأجر بالمحافظة على العين المؤجرة
	(ج) ملحقات الأجرة :	١٤٠	(د) حظر احتياز أكثر من مسكن فى البلد الواحد
١٥٤	مقابل استهلاك المياه		« أنشر الحكم بعدم دستورية م ١/٨ ق ٤٩
١٥٤	رسم النظافة	١٤١	لسنة ١٩٧٧ »
١٥٤	رسم الشاغلين	١٤١	(هـ) إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث
١٥٤	الضرائب الأصلية والإضافية	١٤٢	وحدات سكنية
	(د) تحديد الأجرة :	١٤٣	(و) حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى أو
١٥٥	تعلقه بالنظام العام	١٤٤	الوحدة منه
١٥٦	قواعد تحديد الأجرة	١٤٤	(ز) حظر تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار
١٥٩	التعديلات الجهرية		(ح) الهمد بقصد البناء بشكل أوسع

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٩٩	(د) تبادل الوحدات السكنية	١٥٩	الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة
٢٠٠	التنظيم القانوني للتأجير المفروش	١٦٢	ما لا يخضع لقواعد تحديد الأجرة
٢٠٣	الإخلاء للتغيير وإساعة استعمال العين المؤجرة	١٦٢	(هـ) أعباء الترميم والصيانة
٢٠٤	المنشآت الآيلة للسقوط		الامتداد القانوني لعقد الإيجار:
٢٠٧	تلك المساكن الشعبية والإقتصادية	١٦٦	« الإقامة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار » .
			« القواعد المستحدثة في ظل الحكم بعدم دستورية
		١٦٨	الإمتداد للأقارب نسباً »
			« القواعد المستحدثة في ظل الحكم بعدم دستورية
		١٦٩	الامتداد للأقارب مصاهرة »
		١٧٠	المساكنة
			الامتداد القانوني لعقد الإيجار المبرم لمزاولة
			نشاط تجارى أو مهني أو حرفي :
		١٧١	(أ) الامتداد لورثة المستأجر الأصلي
			(ب) الأحكام الصادرة في ظل عدم دستورية امتداد
		١٧٣	العقد لورثة المستأجر أو شركائه
		١٧٤	إنتهائها عقد إيجار الأجنبي
		١٧٥	المبادئ التي أرستها الهيئة العامة
		١٧٦	دعوى الإخلاء
			أسباب الإخلاء :
		١٧٩	(أ) الإخلاء لعدم سداد الأجرة
		١٨٨	(ب) الإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة
		١٩٢	(ج) الإخلاء للتأجير من الباطن والترك والتنازل
			د استثناءات من حظر التنازل والتأجير من الباطن
			والترك . . .
		١٩٧	(أ) التنازل عن إيجار مكتب المحاماة
		١٩٨	(ب) إشراك المستأجر لآخر معه في النشاط
		١٩٩	(ج) بيع المندك

أولاً: القواعد العامة في الإيجار

تعريف عقد الإيجار:

عقد الإيجار . ماهيته . إلزام المؤجر أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم إليه المستأجر .

(الطعن رقم ٤٧٧٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

خصائص عقد الإيجار:

عقد الإيجار . عقد رضائي . خضوعه لمبدأ سلطان الإرادة في حدود ما تفرضه القوانين الاستثنائية من قيود .

(الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٦٢٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

نطاق عقد الإيجار: ملحقات العين المؤجرة:

١- ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظر إلى طبيعتها لتحديد ما إذا كانت مكاناً أو أرضاً فضاء .

(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٢- استخلاص الحكم المطعون فيه من تقرير الخبير أن عين النزاع منور للعقار المملوك للطاعن مساحط بسور مرتباً على ذلك أنها جزء من المبنى وليست أرضاً فضاءً . علم كفايته بذاته لاعتباره مكاناً يخضع لتشريعات إيجار الأماكن طالما أجرت العين لاستغلالها على استقلال عن هذا العقار . إقامة الحكم قضاءه بمریان هذه التشريعات على عين النزاع . خطأ وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

إثبات عقد الإيجار:

١- الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيان الأجرة الواجب على المستأجر أدائها . استحالة

تحديدها . أثره . تقديرها بأجرة المثل . م ٥٦٢ مدني .

(الطعن رقم ٩٠٦١ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

٢- تمسك الطاعن بسداد أجرة المدة المطالب بها وتدليله على ذلك بمخالصة سداد منزلية ببصمة إيهام متسوية صلوها للمطعون ضدها وتوقيع منسوب لإنهائها . طعن الأخيرة على المخالصة بالتزوير لعدم توقيعها وإبنها عليها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء بعد استبعاد المحكمة دلالة هذا المستند دون تحقيق استناداً إلى خلوه من توقيع للمطعون ضدها ودون أن تبين كيفية استدلالها على أن البصمة ليست للمذكورة . قصور .

(الطعن رقم ١٠٠٤٠ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

٣- استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً أن عقد الإيجار ورد على جراح بقصد الانتفاع به واستغلاله وصورية ما ورد بالمقدّم وصف العين المؤجر بأنها أرض فضاء لأنه قصد به إخفاء طبيعة العين محل التعاقد لإخراجها من نطاق أحكام قوانين إيجار الأماكن . التمس عليه بالقصور والفساد والإخلال بحق الدفاع . جدل موضوعي فيما لمحكمة الموضوع تقديره . غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٥٢٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٤٧٢٤ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

٤- إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد . جوازه للمستأجر بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة . م ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ثبوت العلاقة الإيجارية بالكتابة أو حصول المستأجر على إيصالات بسداد الأجرة . غير لازم .

(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣)

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٦٢٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

٥- تمسك الطاعن بأنه استأجر العين محل النزاع بعقد شفهي وسداده أجرتها دون الحصول على مخالفات كتابية . تدليله على ذلك بالمستندات وطلبه الإثبات بكافة طرق الإثبات . إطراح الحكم

١٠- تمسك الطاعن بصورية عقد إيجار العين الصادر للمطعون ضدها من والدها بإعطائه تاريخاً سابقاً على إنتقال الملكية إليه . تدليله على ذلك بالمستندات وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الصورية . دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه وقضاؤه برفض الدعوى تأسيساً على صدور حكم ببراءة المطعون ضدها من تهمة تزوير هذا العقد وما أورده تقرير الجبير من صدوره من المالك الحقيقى قبل انتقال الملكية للطاعن رغم خلوه من الدلائل على انتفاء الصورية . فساد فى الاستدلال وقصور .

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

١١- تمسك الطاعن بقيام مانع أدبى من الحصول على إيصالات بسداد أجرة عين النزاع وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته . دفاع جوهرى . التفات الحكم للمطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء دون أن يُعمل سلطته فى تقدير الظروف التى ساقها الطاعن . قصور .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

١٢- انتضاء عقد الإيجار وعدم امتداده لورثة المستأجر الأصلي . لا يحول دون نشوء علاقة إيجارية جديدة بينهم وبين مالك العقار . علة ذلك . استقلال هذه الرابطة القانونية عن عقد الإيجار السابق .

(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

١٣- تمسك الطاعنين باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها وبقيام علاقة إيجارية جديدة مع مورث المطعون ضدهم ودلوا على ذلك بإيصالات سداد الأجرة الصادرة بأسمائهم كورثة للمستأجر الأصلي والمتضمنة قبوله الأجرة منهم بعد وفاة مورثهم . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيساً على انتهاء عقد الإيجارالأصلى دون تحصيل هذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

المطعون فيه هذا الدفاع استناداً إلى خلو الأوراق من دليل عليه مرتباً أن إقامة الطاعن بالعين على سبيل الإستضافة دون استنفاد وسائل الإثبات التى تمسك بها الطاعن . قصور .

(الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣)

٦- حق المستأجر فى إثبات أن العين أجزت له خالية على خلاف الثابت بالعقد بكافة طرق الإثبات . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣)

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣)

٧- الطعن بالصورية . عدم جواز إقامة الحكم على نصوص المحرر المطعون فيه أو الاستدلال على عدم جدية الطعن بصورية عقد الإيجار من السكوت عنه لمدة طويلة .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣)

(الطعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/٩)

٨- إقامة الطاعن دعواه بصورية الإيجار المفروض محل النزاع وأنه إنصب على عين خالية وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثباتها . دفاع جوهرى . التفات الحكم للمطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه برفض الدعوى وبإنتهاء عقد الإيجار تأسيساً على أن العين أجزت مفروشة استدللاً بما ورد بنصوص العقد وقائمة المنقولات وعدم تمسك الطاعن بالصورية منذ تحرير العقد وحتى إنذاره بانتهاء مدته . فساد فى الاستدلال . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣)

٩- إثبات التحايل على أحكام قوانين إيجار الأماكن وإثبات عكس ما ورد بعقد الإيجار . جوازه للمستأجر بكافة طرق الإثبات . ٢٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣٢)

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٦)

(الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

١٤- استخلاص ثبوت العلاقة الإيجارية أو انتفائها وإسباغ وصف المتعاقد فيها . من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً له سند من الأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٦/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٥٢١٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)

١٨- تمسك الطاعنة باستشجارها العين محل النزاع من المالك السابق منذ عشر سنوات سابقة على تحرير عقدها المحدد المدة وتحصل الطعون ضده منها على ذلك العقد بطريق الإكراه وطلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . دفاع جوهرى قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة استناداً إلى عدم تقديمها مستندات تؤيد دفاعها . قصور وفساد .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

١٩- إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد . جوازه للمستأجر بكافة طرق الإثبات . شرطه . عدم وجود عقد مكتوب أو انطواء هذا العقد على شروط مخالفة للنظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك صراحة . ٢٤ م ٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم كفاية الشهادة الصادرة من الشهر العقارى لإثبات العلاقة الإيجارية فى مواجهة المؤجر .

(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٦)

٢٠- إثبات العلاقة الإيجارية من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٦)

٢١- تحرير المستأجر عقد إيجار جديد . لا يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة . شرطه . عدم إقباه إرادة الطرفين إلى إنشاء علاقة إيجارية جديدة منتهية الصلة بالعلاقة السابقة .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٦)

٢٢- تمسك الطاعن باستشجاره العين محل النزاع من المالك السابق للعقار بمقدد خاضع لقانون إيجار الأسكن وأن العقد اللاحق الذى يستند إليه المطعون ضده والمحرر بمناسبة شرائه العقار ليس إلا امتداداً للعقد السابق ولا ينشئ علاقة جديدة منتهية الصلة عنه . تدليله على ذلك بالمستندات وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . دفاع

١٥- صدور حكم أول درجة بناء على حلف الطاعنين اليمين الحاسمة على أن عقد الإيجار يرد على عين مفروشة وليست خالية . إقامة المطعون ضدهما الاستئناف على أساس عدم جواز توجيه اليمين لمخالفتها النظام العام . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف . صحيح .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

١٦- عقد الإيجار . عقد رضائى . خضوعه لمبدأ سلطان الإدارة . مؤداه . جواز إثباته بكافة الطرق القانونية بما فيها الإقرار واليمين إن كان غير مكتوب . التزام المستأجر باستعمال العين المؤجرة على النحو المتفق عليه أو حسب ما أعدت له إن لم يكن هناك اتفاق . إحداث المستأجر تغييراً بالعين المؤجرة بغير إذن المؤجر . للأخير حق إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها .

(الطعن رقم ٤٢٧٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

١٧- تمسك الطاعنة بصورية عقدى الإيجار وأن القصد منها عرقلة تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بأحقيتها فى عقار التداعى بالشفعة وتدليلها على ذلك بالقرائن والمستندات . استدلال الحكم المطعون فيه على صورية التصرف بما ورد فى نصوص العقدين دون مناقشة دلالة هذه القرائن والمستندات وملتبساً عن إحالة الدعوى إلى التحقيق . إخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

٢٦- استخلاص ثبوت العلاقة الإيجارية أو انتفائها وفهم الواقع وتقدير الأدلة في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . عدم التزامها بتتبع أقوال وحجج وطلبات الخصوم والرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

(الطعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

آثار عقد الإيجار:

انصراف أثر الإيجار إلى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون . عدم اعتبار مشتري العقار خلفاً للمؤجر إلا بانتقال الملكية إليه فعلاً بالتسجيل . التزامه بتسجيل عقد شرائه للاحتجاج به قبل المستأجر من البائع له . المواد ١٤٦ ، ١٤٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ مدني .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢)

سريان عقد الإيجار في حق المالك الجديد:

١- مشتري العقار بعقد غير مسجل له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها بورقة رسمية بواسطة المحضرين مشتملاً على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية م ٣٠٥ مدني .

(الطعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

(الطعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

٢- لمشتري العقار بعقد غير مسجل خطابة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . نفاذ الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر . أساس ذلك م ٣٠٥ مدني .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

(الطعن رقم ٥٥٨٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

جوهري . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ والإخلاء استناداً إلى أن مجرد تحرير عقد إيجار جديد للعين محل النزاع يعد تقايلاً عن العقد السابق ويخضع العلاقة الجديدة لأحكام الفسخ في القانون المدني دون أن يواجه دفاع الطاعن سالف البيان ودلالة ما قدمه من مستندات . قصور وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

٢٣- تمسك الطاعنة بقيام علاقة إيجارية جديدة بينها وبين الشركة المطعون ضدها شملت الأرض وما عليها من مبان . تدليها على ذلك بالمستندات وطلبها إحالة الدعوى للتحقيق لإثباتها . دفاع جوهري . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء دون تخصيص هذا الدفاع بما يقتضيه ودون أن يرد على الدفع الذي أبدته الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة فيما جاوز المساحة الملوكة للمطعون ضدها . قصور .

(الطعن رقم ١٥٦٠، ١٦٦٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

٢٤- تمسك الطاعنة بالتمسك بالتأجير وجميع شروط العقد . جواز التمسك به بجميع طرق الإثبات . م ٢٤٤ ق ١ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٣٦٥٧ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

(الطعن رقم ٢١٩٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٢)

٢٥- تمسك الطاعنة بنشوء علاقة تجارية جديدة بينه وبين المالك السابق للعقار منذ وفاة جده وتقاضيه مبالغ تمثل نصيبه في صيانة العقار وتقاضي وكيله الأجرة ومن بعده المالك الجديد بموجب إيصالات صادرة منهما وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك . دفاع جوهري . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى عدم امتداد العقد للحكم بعدم دستورية نص ١/٢٩ ق ١ لسنة ١٩٧٧ دون أن يواجه هذا الدفاع بما يصلح رداً عليه . خطأ .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٢- بيع العقار بمقد غير مسجل . الإيجار الذي يبرمه البائع غير نافذ في حق المشتري . علة ذلك . قيامه بتسليم العقار للمستأجر . للمشتري حق الرجوع على البائع بالتعويض أو بفسخ عقد البيع . مطالبته للمستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٥/٢٩)

بعض أنواع الإيجار

(أ) إيجار المال الشائع

١- تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة للشركاء بحسب الأنصبة . الإيجار الصادر من شريك لا يملك أكثر من النصف . عدم سريانه في مواجهة باقي الشركاء . إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمناً ٨٢٧م ، ٨٢٨ منى .

(الطعن رقم ٥٨١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٨)

(الطعن رقم ٣١٦٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٢)

٢- الحصة الشائعة في عقار . صلاحيتها لأن تكون محلاً للحيازة على وجه التخصيص والإنفراج . وضع المالك على الشئع يده على جزء مفرز من العقار الشائع . عدم أحقية أحد شركائه في انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع عن القدر الزائد عن حصته . شرطه . أن يكون الشريك واضع اليد مالئاً بسبب من أسباب كسب الملكية وآلا يتصف بصفة المستأجر . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٥٨١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٨)

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٦)

(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)

٣- انتهاء عقد الإيجار بإتمام اللزمة . شرطه . شمول البيع كامل العين المؤجرة . اقتضار الشراء

٣- عقد الإيجار الصادر من المالك السابق . سريانه قبل المالك الجديد ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل انتقال الملكية إليه .

(الطعن رقم ٣٧٥٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٥/٢٩)

٤- علم المستأجر ببيع العقار إلى مشتر سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية . أثره . الغزاه بدفع الأجرة إليه .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢)

٥- لمشتري العقار ولو بمقد غير مسجل ثار المبيع ٢/٤٥٨م مئى . حقه في اقتضاء الثمار قبل مستأجر العقار . شرطه . أن يكون قد سجل عقده أو أحال البائع إليه حقه في ذلك وقيل المستأجر هذه الحالة أو أعلن بها .

(الطعن رقم ٤٠٠٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢١)

٦- تمسك الطاهن بعدم علمه بتقاضى البائع له مقدم إيجار أو التزامه به بخلو عقوده الإيجار من الإشارة إليه أو قبوله لهذا الدين . دفاع جوهرى . قضا - المحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لتضمن التكليف بالوفاء مبالغ تزيد عن الأجرة المستحقة بعد خصم قسط مقدم الإيجار المدفوع باعتبار الطاهن خلفاً خاصاً للبائع له دون تحييص هذا الدفاع واستظهار شروط الخلافة . قصور .

(الطعن رقم ٤٠٠٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢١)

عقد الإيجار الصادر من بائع العقار...

بعقد غير مسجل

١- عقد الإيجار الصادر من بائع العقار بمقد غير مسجل . عدم نفاذه في حق المشتري . شرطه . تسلم المشتري للعقار المبيع . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

(الطعن رقم ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

انتقال ملكية الشريك المؤجر إلى باقي الشركاء غير محملة بهذا العقد ولو كان تاريخه سابقاً على انتقال الملكية .

(الطعن رقم ٦١٨٤ لسنة ٦٢٧ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٣)

٨- شراء المستأجر حصة شائعة في العين المؤجرة . عدم اجتماع صفتا المؤجر والمستأجر له . أثره . بقاء عقد الإيجار قائماً قبله . التزامه بسداد الأجرة لمن له حق الإجارة واقتضاء حقه في الربح بمقدار حصته في المال الشائع .

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٩- تمسك الطاعن بشرائه حصة شائعة في العقار الكائنة به عين النزاع بعد استئجاره لها ويخصم الأجرة من حصته في الربح الذي يفله . اطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع استناداً إلى أن عقد الإيجار قائم قبل الطاعن وله الرجوع على مدير المال الشائع لاقتضاء نصيبه في الربح وقضاؤه بالإخلاء لعدم سداد الأجرة . خطأ .

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

١٠- انفراد المالك على الشيوع بوضع يده على جزء مفز من العقار الشائع . أثره . حق باقي الشركاء ينحصر في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع . لا محل لإعمال قواعد إدارة المال الشائع . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

(الطعن رقم ١٠١٦٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٢)

١١- وضع أحد الملاك على الشيوع يده على جزء مفز من العقار الشائع . عدم أحقية أحد شركائه في انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع عن القدر الزائد عن حصته .

(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٦)

(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٦/٦/١٧)

على حصة شائعة في العقار . أثره . بقاء عقد الإيجار نافذاً قبل المستأجر بشروطه . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٠٠٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

(الطعن رقم ٩٤٢٥ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

(الطعن رقم ٦٥٥٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٦/١٢/٥)

٤- بيع الشريك المشتاع جزء مفز من العقار الشائع . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة باقي الشركاء . اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . أثره . عدم حلول المستأجر محلهم في الإجارة الصادرة عن هذا الجزء . مخالفة ذلك . خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٢٧٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٥- تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة من الشركاء بحسب الأنصبة . عقد الإيجار الصادر من لا يملك أكثر من النصف . عدم سريانه في حق الباقيين إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمناً . م ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدني .

(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١١٠٨، ١١٧٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٦- تملك الطاعن أكثر من نصف العقار . ثبوت حقه في التأجير دون المطعون ضدها . مؤداه . عدم سريان عقد الإيجار الصادر منها في مواجهة الطاعن . قضاء الحكم المطعون فيه بأحقيتها في تأجير العين حتى قسمته رضا أو قضا . خطأ . حجيجه عن بحث دفاع الطاعن بصورية العقد المبرم لباقي المطعون ضدهم .

(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١١٠٨، ١١٧٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

٧- تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة من الشركاء . عقد الإيجار الصادر من لا يملك أكثر من نصف الأنصبة . عدم سريانه في مواجهة باقي الشركاء إلا برضاؤهم صراحة أو ضمناً . مؤداه .

٣- تعاقد المَطعون ضدها مع ابن مالك العقار على استئجار عين النزاع . إجازة المالك لهذا العقد . أثره . صيرورته صحيحاً ونافذاً من وقت التعاقد . اعتبار الحكم المَطعون فيه تاريخ الإجازة هو تاريخ بدء العلاقة الإيجارية مرتباً أن إخطار لجنة تقدير الأجرة خلال المدة القانونية رغم إنقضائها . خطأ .
(الطعن رقم ٨٧٩٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(د) الترخيص بالانتفاع بالأملاك العامة :

١- الأموال العامة . ماهيتها . ٧٨م مدنى . الأموال المخصصة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو وزارى للمنفعة العامة . التصرف فيها يكون بطريق الترخيص المؤقت .
(الطعن رقم ٥٨٢٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٢- ثبوت أن العقار الكائنة به عين النزاع غير مخصص بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار للمنفعة العامة وأن المَطعون ضده يشغل العين كمسكن خاص وتخص منه الأجرة طبقاً للقيمة الإيجارية المحددة من قبل مجلس مدينة أسوان . مؤداه . خضوع العلاقة لأحكام القانون الخاص لورودها على مال خاص للجامعة . أثره . انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة لجهة القضاء العادى دون القضاء الإدارى . التزام الحكم المَطعون فيه بذلك . لا خطأ .
(الطعن رقم ٥٨٢٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/١/٧)

القاعدة :

إذ كان البين من الأوراق أنها قد بخلت مما يفيد أن العقار الواقع به المسكن محل النزاع هو من الأموال التى خصصت - سواء بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى - للمنفعة العامة أو أن الاتفاق على الانتفاع به نظير مقابل محدد تتوافر فيه الشروط الواجبة لاعتباره عقداً إدارياً ، كما أن الثالث من كتابى كلية العلوم جامعة أسيوط أن المَطعون ضده يشغل العين محل النزاع

(ب) تصرفات صاحب الوضع الظاهر :

١- الوضع الظاهر قاعدة واجبة الأعمال متى توافرت موجبات أعمالها وشرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . اعتبار التصرف المبرم بعوض بين صاحب الظاهر والغير حسن النية نافذاً فى مواجهة صاحب الحق متى أسهم بخبطه - سلباً أو إيجابياً - فى ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٢- تمسك الطاعنة بنفاذ عقد الإيجار الشابت تاريخه فى حق المَطعون ضدها لصنوده من ابنها الحائز لعين النزاع باعتباره المالك الظاهر وعدم اعتراضها وزوجها على تلك الإجارة مدة تسع سنوات وطوال فترة إقامتها بذات العقار الكائنة به عين النزاع . تدليلها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المَطعون فيه بالإخلاء دون بحث وتحييص هذا الدفاع ورفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى للتحقيق للتحقق من توافر شروط الوضع الظاهر . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(ج) تأجير ملك الغير :

١- الإيجار الصادر من غير المالك . عدم نفاذه فى حق المالك إلا بإجازته . تمسك المستأجر بإجازة المالك للعقد وعدم اعتراضه عليه مدة طويلة . دفاع جوهرى . التفتت الحكم عن بحثه وتحييصه . قصور .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٢- الإيجار الصادر من غير مالك العين المؤجرة أو من له حق التعامل فى منفعتها صحيح بين طرفيه . عدم نفاذه فى حق مالكيها أو من له الحق فى الانتفاع بها إلا بالإجازة .

(الطعن رقم ٨٧٩٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

بالعين ولا يد لطرفي الإيجار فيه . وعدم استحقاق الأجرة نتيجة منطقية للمبدأ القاضي بأن الأجرة تقابل المنفعة وأن المؤجر ملزم بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين وكذلك يحق للمستأجر في حالة التعرض المادي الرجوع على المتعرض بالتعريض عما أصابه من ضرر وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية .

٣- تمسك الطاعن بتعرض المطعون ضدهن له في انتفاعه بالحماية محل النزاع باستيلائهن عليها نفاذاً لحكم صادر لهن على حائز الأرض الضضاء والمالك الظاهر لها بما يخوله الحق في الامتناع عن الوفاء بالأجرة والزامهن بالتعويض . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامه بالأجرة ويرفض دعواه بطلب الحكم على المطعون ضدهن بما عسى أن يحكم به عليه استناداً إلى أن عدم انتفاعه بالحماية يرجع إليه وعدم ثبوت انتفاعهن بالحماية دون أن يبين المصلر الذي استقى منه ذلك . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

القاعدة:

إذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن علاقة الطاعن بالمطعون ضده الأول يحكمها عقد الإيجار المؤرخ ١٩٩٤/٦/٣ فيلتزم المستأجر بأداء الأجرة مقابل تكين المؤجر له من الانتفاع بالعين وتمسك بأن تعرضا وقع للطاعن من باقي المطعون ضدهن بأن إستولن على الحماية محل النزاع بمناسبة تنفيذهن لحكم صادر لهن على حائز الأرض ومالكها الظاهر والذي لم يكن الطاعن طرفاً فيه ولم يُعَدن إليه الحماية رغم طلبها كما رفض الطلب المقدم منه لقاضي التنفيذ لاستلامها في ١٩٩٥/٧/١٩ لأن المؤجر لم يزوده بمستندات ملكيته للحماية ، وتمسك بأن هذا التعرض المادي الصادر من المطعون ضدهن عدا الأول حرمه كلية من الانتفاع بالعين المؤجرة وهو ما يخوله الحق في الامتناع عن الوفاء بالأجرة إعمالاً

كمسكن خاص وتخص منه الأجرة طبقاً للقيمة الإيجارية المحددة من قبل مجلس مدينة أسوان بما يخضع العلاقة لأحكام القانون الخاص باعتبار أنها ترد على مال من الأموال الخاصة للجامعة وبالتالي يكون الاختصاص بنظر دعوى إثبات العلاقة التجارية عن هذه العين معقوداً لجهة القضاء العادي دون القضاء الإداري . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

من حقوق والتزامات طرفي عقد الإيجار

(أ) التزام المؤجر بعدم التعرض للمستأجر:

١- حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة نتيجة التعرض المادي من الغير . أثره . للمستأجر الامتناع عن الوفاء بالأجرة للمؤجر ومطالبة المتعرض بالتعويض . علة ذلك م ٥٥٨ ، ٢/٥٧٥ مدني .

(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٩٩٨/٥/١٨)

(الطعن رقم ٤٧٩١ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)

٢- التزام المؤجر بدفع التعرض من الغير للمستأجر . التزام بتحقيق نتيجة . حرمانه المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة من جراء تعرض الغير بأعمال مادية . قياسه على حالة هلاكها باعتبارهما قوة قاهرة حالت دون الانتفاع بها . أثره .

(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

القاعدة:

إلتزام المؤجر بدفع التعرض التزام بتحقيق نتيجة ، فإذا تعرض الغير للمستأجر بأعمال مادية فقط تعين على المؤجر أن يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لدفع هذا التعرض وتقاس حالة الحرمان من الانتفاع بالعين من جراء ذلك التعرض على حالة هلاكها لوحدة العلة ذلك أن التعرض المادي الصادر من الغير يكون في هذه الحالة بمثابة القوة القاهرة ويعمل عملها فكلهما حرم المستأجر من الانتفاع

الأحكام ولو صدر الترخيص قبل العمل بالقانون المذكور فيما لا يتعارض مع شروطه . علة ذلك .
(الطعن رقم ٢٨٦٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

القاعدة:

إن النص في المادة ١/١١ الواردة بالباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال طبقاً للرسومات والبيانات المستخدمة التي منح الترخيص على أساسها » وفي المادة ١/١١ مكرراً من هذا القانون - المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ - على أن « يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها ... » وفي المادة ١١ مكرراً (١) منه المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ المستبدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ على أنه « في حالة امتناع المالك أو من يمثله قانوناً أو تراخيه عن إنشاء أو إعداد أو تجهيز أو إدارة المكان المخصص لإيواء السيارات أو عدم استخدام هذا المكان في الغرض المخصص من أجله أو استخدامه في غير هذا الغرض المرخص به تتولى الجهة الإدارية توجيه إنذار للمالك أو من يمثله قانوناً تنفيذ ما امتنع عنه أو تراخى فيه وفي جميع الأحوال يحق لشاغلي المبنى القيام بالأعمال السابقة والتي امتنع أو تراخى المالك عن تنفيذها وذلك على نفقته خصصاً من مستحقاته لديهم ، ويعتبر المالك متخرباً في حكم هذه المادة متى تم استعمال المبنى بعضه أو كله فيما انشئ من أجله » وفي المادة ٢٨ منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥) من قانون العقوبات تسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون ولا تخضع التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له على المباني المرخص في إقامتها قبل العمل به وذلك فيما لا يتعارض مع شروط الترخيص » والنص في المادة

لنص المادة ٢/٥٧٥ من القانون المدني كما يجيز له طلب التعويض من المتعثرات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإلزامه بالأجرة ورفض دعواه بطلب الحكم على المطعون ضدهن بما عسى أن يحكم عليه به على منته من أن عدم انتفاع الطاعن بالحماية يرجع إليه وأنه ليس للمطعون ضده الأول صلة بوجوده في الأرض الفضاء التي تم تنفيذ الحكم المستعجل بتسليمها لباقي المطعون ضدهن وبأنه لا يمكن إلزامهن بالأجرة لعدم ثبوت انتفاعهن بالحماية رغم أن انتفاعهن بها ليس شرطاً لإلزامهن بالتعريض عن حرمانه منها ودون أن يبين المصدر الذي استقى منه القطع بأن سبب عدم انتفاع الطاعن يرجع إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

٤- تعرض المؤجر للمستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة الذي يجيز له طلب التنفيذ العيني أو فسخ العقد أو إنقاص الأجرة مع التعويض . شرطه . ألا يستند إلى حق للمؤجر . تقدير كفاية أسباب الفسخ وتحديد الجانب المقتصر في العقد . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٢٨٧٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

(الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٩)

(ب) التزام المؤجر بتوفير مكان لإيواء السيارات:

١- التزام مالك العقار أو من يمثله بتوفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات بالمبنى المرخص به . ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل . امتناعه أو تراخيه عن إنشاء أو تجهيز أو إدارة المكان المخصص لإيواء السيارات أو عدم استخدامه في الغرض المخصص من أجله أو استخدامه في غير هذا الغرض . للجهة الإدارية تنفيذه وللشاغلين الحق في القيام بها على نفقته خصصاً من مستحقاته لديهم . سريان هذه

عدم إعداد الطاعة المكان وتجهيزه وإدارته لإيواء السيارات . للمطعون ضدهم الحق في القيام بهذه الأعمال بوصفهم شاغلي أعيان بالعقار ولو لم ينص في عقود شرائهم على هذا الحق . علة ذلك .
(المطعون رقم ٢٨١٥ لسنة ٢٠٠٨ ق- جلسة ٢٠٠٩/٢/٢٠)

القاعدة:

إذ كان الواقع في الدعوى على نحو ما هو ثابت من صورة الترخيص المقدمة من المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ومن تقرير الجدير المتدب في الدعوى ، أن الطاعة استصدرت الترخيص رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٢ من حي مصر القديمة والمعادي ببناء عقار للسكنى يتكون من مكان لإيواء السيارات وعدة طوابق وأنه قد تم إنشاء المكان إلا أن الطاعة لم تقم بإعدادة وتجهيزه وإدارته لإيواء السيارات مما يحق معه للمطعون ضدهم إعمالاً لنص المادة ١١ مكرراً (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ المستبدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ القيام بهذه الأعمال بوصفهم شاغلي أعيان بالعقار وهو ما تتوافر به صفتهم الموضوعية أو مصلحتهم في رفع الدعوى الماثلة لحماية للمركز القانوني الذي أنشأ لهم النص سالف البيان ولو لم ينص في عقود شرائهم على هذا الحق ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى إليه من قضا ، وكان لا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة ، باستناده إلى قانون غير منطبق على واقعة الدعوى إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، فإن النعى عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

(ج) التزام المستأجر بالحفاظ على العين المؤجرة :

١- الأصل التزام المستأجر بالألا يحدث تغييراً صاراً بالأرض المؤجرة دون إذن المالك ، مخالفتها

العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٩٦/٨/١ على أن « يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها والغرض من المبنى المطلوب الترخيص في إقامته ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام الأماكن المخصصة لإيواء السيارات في أي غرض آخر » يدل على أن المشرع ألزم في أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل - المرخص له بالبناء - بوجوب توفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات بالمبنى المرخص به بما يتناسب وعددها والمساحة اللازمة والغرض من المبنى ورتب على امتناع المالك أو من يمثله أو تراخيه عن إنشاء أو إعداد أو تجهيز أو إدارة المكان المخصص لإيواء السيارات أو عدم استخدامه في الغرض المخصص من أجله أو استخدامه في غير هذا الغرض المرخص به أن تقوم الجهة الإدارية بتنفيذ ما امتنع عنه أو تراخى فيه ، كما أعطى الحق للشاغلين - في جميع الأحوال - القيام بالأعمال سالفه البيان التي امتنع المالك أو تراخى عن تنفيذها على نفقته خصاً من مستحقاته لديهم ، وقد قصد المشرع إلى سريان أحكام الباب المشار إليه من القانون على المباني المرخص في إقامتها ولو صدر الترخيص قبل العمل بالقانون - فيما لا يتعارض مع شروطه خروجاً منه على الأصل التشريعي المقرر بعدم سريان القانون بأثر رجعي على الماضي وذلك لحكمة ارتأها تتمثل في التقليل من إزدحام الطرق بالسيارات وشغلها بها على نحو يحول دون استعمالها في كافة الأغراض المخصصة لها .

٢- صدور ترخيص للطاعة ببناء عقار للسكنى يتكون من مكان لإيواء السيارات وعدة طوابق .

٣- الحكم بعدم دستورية نص م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. مؤداه. حق المستأجر فى تعدد مساكنه فى المدينة الواحدة. شرطه. إلزامه بالقيّد الوارد فى المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً لنص المادة المقضى بعدم دستورها سالفة الذكر. خطأ.

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)
(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)

٤- الحكم بعدم دستورية م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. انسحاب أثره على الواقع والعلاقات السابقة على صوره. شرطه. عدم استقرار مراكز الخصوم بحكم بات أو بالتقادم. قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى هذا النص. خطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)
(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٥- الحكم بعدم دستورية نص المادة ١/٨ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويسقط نص المادة ٧٦ فى مجال تطبيقها فيما تضمنته من عدم جواز احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد. مؤداه. وجوب الرجوع للأصل العام بانفراد المستأجر وحده بتقدير المقتضى الذى يبرر تعدد مساكنه. قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعنين من شقّتي النزاع لاحتجاجهما أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى. خطأ.

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

٦- قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء عين النزاع لتوافر الاحتجاج فى حق الطاعن استناداً لنص المادة ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضى بعدم دستورها. خطأ. علة ذلك.

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)
(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

ذلك. للمؤجر مطالبته بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض فى الحالتين إن كان له مقتضى. م. ٢/٥٨ مدنى. (مثال بشأن إقامة مبان على أرض قضاء).

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢- عقد الإيجار. عقد رضائى. خضوعه لمبدأ سلطان الإرادة. مؤداه. جواز إثباته بكافة الطرق القانونية بما فيها الإقرار واليمين وإن كان غير مكتوب. إلزام المستأجر باستعمال العين المؤجرة على النحو المتفق عليه أو حسب ما أعدت له إن لم يكن هناك اتفاق. إحداث المستأجر تغييراً بالعين المؤجرة يغير إذن المؤجر. للأخير حق إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التى كانت عليها.

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(د) حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد، وأثر الحكم بعدم دستورية للدة ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧،
١- قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء عين النزاع لتوافر الاحتجاج فى حق الطاعن استناداً لنص المادة ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضى بعدم دستورها. خطأ حجبته عن بحث السبب الثانى للدعوى وهو إقامة الطاعن مبنى مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات سكنية.

(الطعن رقم ١٠٠٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٩)
(الطعن رقم ٨١٣٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)
(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٢- نقض الحكم فيما قضى به بالإخلاء لتوافر الاحتجاج فى حق الطاعن الثانى. أثره. نقضه فيما قضى به لدى دعوى الطاعن الأول بطلب تحرير عقد إيجار له عن عين النزاع. علة ذلك. م. ٣/٢٧ مراعات.

(الطعن رقم ١٠٠٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٩)

٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة ١/٨ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من حظر احتجاز المستأجر أكثر من مسكن في البلد الواحد . مؤداه . وجوب الرجوع للأصل العام بأنفراد المستأجر وحده بتقدير المقتضى الذى يبرر تعدد مساكنه . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً لهذا السبب . خطأ .

(الطعن رقم ٢٩٧٧ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢)

(الطعن رقم ٨٥٥٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٠٠٧٤ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٨)

(هـ) إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ...

ثلاث وحدات سكنية :

١- تمسك الطاعن بأن طوابق العقار المملوك له أنشئت وأجرت للغير قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما يتخلف معه شرط إعمال نص م ٢٢ منه . تدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لإقامته مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية فى تاريخ لاحق لاستيجاره دون أن يوفر للمطعون ضده وحدة متماثلة استناداً إلى أسباب لا تصلح رداً على هذا الدفاع والمستندات المؤيدة له . قصور .

(الطعن رقم ٩٠٤٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢- تمسك الطاعنين بأن موردتهم أكمل طوابق المبنى المملوك له من الثالث إلى الخامس قبل نفاذ قانون إيجار الأسكن ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تدليلهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لإقامة المبنى فى ظل سريان أحكام القانون المذكور استناداً إلى التاريخ الثابت بشهادة مشتعلات دون أن تحصل هذه الشهادة ما يؤدى إلى القطع بذلك . قصور .

(الطعن رقم ١٠٠٧٧ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٣- إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية . أثره . تخييره بين ترك

الوحدة السكنية التى يستأجرها أو توفير وحدة سكنية ملائمة للمالك أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم استعماله هذا الحق أو إسقاطه . مؤداه . وجوب إخلائه العين المؤجرة عما لازمه إنفساخ عقد الإيجار بقوة القانون من وقت وقوع المخالفة دون إبداء هذه الرغبة للمالك .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/١٥)

٤- إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . إقامة المستأجر المبنى الجديد لحساب نفسه وله عليه كافة صلاحيات المالك وسلطاته . عدم سريان هذا النص على البناء الذى يباشره المستأجر لحساب غيره كالموصى والقيم والوكيل .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٥)

(الطعن رقم ٣٧٩٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٥- تمسك الطاعنة بأن العقار المقام لأولادها القصر وأن والدهم - الولى الطبيعى - قام ببيعه لآخر مما تنتفى معه شرائط إعمال نص المادة ٢٢ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وتدليلها على ذلك بالمستندات . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيساً على أنها مالكة المبنى لأنها المقيمة له وحرر لها محضر مخالفة مبان وأدخلت به التيار الكهربائى رغم أنها أسود لا تقطع بملكية الطاعنة للمبنى. أو أنها أقامت لحسابها . خطأ وفساد .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٥)

(الطعن رقم ٣٧٩٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٦- إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية فى تاريخ لاحق لاستيجاره . تخييره بين ترك الوحدة السكنية التى يستأجرها. أو توفير مكان ملائم للمؤجر أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لا يجاوز مثلى أجرة الوحدة التى

للاعتناق بها بعد نفاذه . لا عبرة بتاريخ الترخيص بإنشاء المبنى .

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

١١- تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن التفويض المقدم من المَطعون ضدهما بتفويض الأول للثانية بإيقاع طلائعها منه وتنازله عن إجارة عين النزاع لها تم تحيلاً على أحكام م ٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد إقامة المَطعون ضده عقاراً يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية . دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه وقضاؤه بامتداد عقد الإيجار للمطعون ضدها الثانية . قصور .

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(و) حظّر إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى .. أو الوحدة منه :

١- حظّر إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى الواحدة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقد أو العقود اللاحقة للعقد الأول . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . للمستأجر إثبات واقعة التأجير وأسبقية عقده بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

(الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢)

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٢)

٢- تمسك الطاعن بأنه يستأجر العين محل النزاع ويضع اليد عليها قبل تحرير عقد شقيقه وتدليله على ذلك بالمستندات وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالطرد استناداً إلى أن شغله العين كان بموجب عقد شركة بينه وبين شقيقه دون أن يواجه هذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

٣- إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . أثره . وجوب الاعتداد بالعقد الأسبق

يستأجرها . م ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . كفاية ثبوت إقامة ذلك المبنى لحسابه ويكون له وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه . عدم اشتراط استناد ملكيته إلى سبب من أسباب كسب الملكية الواردة فى القانون أو ملكيته للعقار أرضاً وبناءً .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

٧- استخلاص الحكم المطعون فيه أن الطاعن صاحب حق انتفاع على العقار من تركيب عدادات إنارة وتسمية الشارع باسمه وقضاؤه بالإخلاء لإقامته مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية فى تاريخ لاحق لاستشجاره . علم كفاية ما ساقه تدليلاً على أن الطاعن أقام البناء من ماله الخاص ولحسابه والتفاتة عما تمسك به من ملكية زوجته للعقار كله أرضاً وبناءً وربة وانتفاعاً وقيامها بتأجير وحداته . قصور وقساد .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

٨- نص المادة ٢/٢٢ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات البناء التى تتم وتكون معدة للسكنى فسخاً بعد نفاذه فى ١٩٨١/٧/٣١ .

(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٢٠٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

٩- إعمال حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناهة . إقامة المستأجر بعد العمل بأحكامه مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية تامة البناء صالحة للاعتناق بها ومعدة للإقامة فيها بالفعل .

(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

(الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٠)

١٠- إعمال حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناهة . أن تكون الوحدات السكنية التى أقامها المستأجر تامة البناء وصالحة

وثبوت تاريخه باعتباره قرينة على أسبقيته . جواز إثبات عكس هذه القرينة بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)

٤- حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلاناً مطلقاً متعلّقاً بالنظام العام . سواء علم المستأجر اللاحق بصور العقد الأول أو لم يعلم به . م ٤/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/٣/٢٥)

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٥- التعرف على عقد الإيجار الأسبق في التاريخ . يكون بالتاريخ المعطى للعقد . تعذر إجراء المفاضلة على هذا الأساس . العبرة بأسبقية ثبوت التاريخ .

(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١١/٣/٢٥)

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٦- عقد الإيجار . وجوب إفراغه كتابة . بطلان العقد اللاحق للعقد الأول بطلاناً مطلقاً . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود منه . مواجهة تعدد المستأجرين لمكان واحد . عدم إثبات تاريخ العقد بالشهر العقاري . لا بطلان طالما كانت شروطه غير مخالفة لقواعد إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠١١/٥/٣٠)

(ز) حظر تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار :

١- المنازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وجوب الفصل فيها باعتبارها مسألة أولية قبل الفصل في طلب الإخلاء لعدم سداد الأجرة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/٤/١٦)

٢- للمالك تقاضى مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين . م ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . بطلان كل شرط أو تعاقّد يتم بالمخالفة لذلك . إلزام كل من يحصل على مبالغ بالمخالفة برد ما تقاضاه .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/٤/١٦)

٣- تسك الطاعن بتقاضى المطعون ضده مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وأنه مدين له بما تقاضاه منه بالزيادة . مؤداه . تحسكه بالمقاصة القانونية توقيباً للحكم بالإخلاء . وجوب الفصل في هذه المنازعة في ضوء المادتين ٣٦٢ ، ٣٦٥ مدني قبل الفصل في طلب الإخلاء لعدم سداد الأجرة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/٤/١٦)

(ح) الهلم بقصد إعادة البناء بشكل أوسع :

المباني المؤجرة للسكنى والمؤجرة لغير السكنى . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لملاك المباني الأخيرة دون الأولى الحق في دهمها ولو كانت سليمة لإعادة بنائها بشكل أوسع إما بالتراضي مع المستأجر أو بتوفير البديل . مؤداه . حق مالك المبنى غير المؤجر الصادر قراراً بترميمه في اختيار دهمه إذا التجهت مصلحته إلى إزالة العقار .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(قرب الطعن رقم ٣٣٦٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

(قرب الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٢)

القاعدة :

تدخل المشرع وسلب ملاك العقارات سلطتهم في تحديد مدة الإجارة ومقدار الأجرة فانقص ذلك من حرصهم على صيانة أملاكهم فعالج المشرع ذلك الوضع اعتباراً من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ رعاية لحقوق المستأجرين المتعلقة بهذه العقارات وأكد المشرع هذا النهج في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي

٤- عقد الإيجار . خضوعه للقواعد العامة التي تخضع لها سائر العقود في القانون المدني فيما لم يرد به نص خاص . مؤداه . عدم وفاء أحد المتعاقدين بالتزامه يجيز للآخر طلب الفسخ . فسخ العقد . أثره . إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

٥- الأصل التزام المستأجر بألا يحدث تغييراً ضاراً بالأرض المؤجرة دون إذن المالك . مخالفتها ذلك . للمؤجر مطالبته بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى . م- ٢/٥٨٠ مدني . (مثال بشأن إقامة مبان على أرض فضاء) .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

٦- تسلك الطاعن باستجاره العين محل النزاع من المالك السابق للعقار بعقد خاضع لقانون إيجار الأمان وأن العقد اللاحق الذي يستند إليه المطعون ضده والمحرر بمناسبة شرائه العقار ليس إلا امتداداً للعقد السابق ولا ينشئ علاقة جديدة منبثقة الصلة عنه . تدليه على ذلك بالمستندات وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . دفاع جوهرى . قضا . الحكم المطعون فيه بالفسخ والإخلاء . استناداً إلى أن مجرد تحرير عقد إيجار جديد للعين محل النزاع يعد تقايلاً عن العقد السابق ويضع العلاقة الجديدة لأحكام الفسخ في القانون المدني دون أن يواجه دفاع الطاعن سالف البيان ودلالة ما قدمه من مستندات . قصور وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

راجع أيضاً دعوى الإخلاء .

هلاك العين المؤجرة:

خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . الحكم

يحكم النزاع مميزاً بين المباني المؤجرة للسكنى والمباني المؤجرة لغير السكنى فأباح لملك المباني الأخيرة الحق في هدمها - ولو كانت سليمة - لإعادة بنائها بشكل أوسع إما بالتراضي مع المستأجرين أو بتوفير البديل المنصوص عليه في المادة ٤٩ منه وما بعدها فإذا كان من سلطة مالك المبنى أن يهدم ميناء المؤجر لغير السكنى باتفاقه مع المستأجرين فإن لازم ذلك من باب أولى أن يكون مالك المبنى غير المؤجر أن يختار هدمه إذا صفر قرار بترميمه ورأى أن مصلحته تكون في إزالة العقار .

فسخ عقد الإيجار:

١- تعرض المؤجر للمستأجر في الارتفاع بالعين المؤجرة الذي يجيز له طلب التنفيذ العيني أو فسخ العقد أو إنقاص الأجرة مع التعويض . شرطه . ألا يستند إلى حق للمؤجر . تقدير كفاية أسباب الفسخ وتحديد الجانب المقصر في العقد . واقع ، استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢)

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/٩)

٢- طلب المؤجر للأجرة أو قبولها من المستأجر . عدم اعتباره تنازلاً عن فسخ العقد أو عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد .

(الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢)

(قرب الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٩)

٣- ثبوت أن عين النزاع تقع بقرينة لا تخضع لأحكام تشريعات إيجار الأمان . مؤداه . انعقاد الاختصاص بنظر دعوى الفسخ للمحكمة الجزئية باعتبار المدة المتبقية من العقد . م- ٨/٣٣ مرافعات . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

نهائياً بإزالة العين المؤجرة . هلاك قانوني في حكم الهلاك المادي . أثره . إنقضاء العقد م ٥٦٩ مدني .

(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٣٠٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(نقض جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ لسنة ٢٨ ج ٢ م ١٠٧٤)

انتهاء عقد الإيجار :

١- عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني . انتهائه . بانتهاء مدته . م ٥٩٨ مدني . التزام المستأجر برد العين المؤجرة وتمكين المؤجر من حيازتها والانتفاع بها دون عائق . استمرار المستأجر في شغل العين بعد انتهاء العقد . غصب . جواز التعويض عنه طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية . وجوب مراعاة القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر عند تقدير التعويض . م ٥٩٠/٢ مدني .

(الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)
(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٨)
(الطعن رقم ٤٩٨٢ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١)

٢- انقضاء عقد الإيجار وعدم امتداده لورثة المستأجر الأصلي . لا يحصل دون نشوء علاقة إيجارية جديدة بينهم وبين ملاك العقار . علة ذلك . استقلال هذه الرابطة القانونية عن عقد الإيجار السابق .

(الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٦٩٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٣- عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني . عدم انتهائه بوفاء أحد المتعاقدين . انتقال الحقوق والالتزامات إلى ورثة المستأجر . إلتزامهم بإداء الأجرة للمؤجر طالما بقيت مدة العقد الإفتاقية . مؤداه . للمؤجر استرداد العين بوفاء المستأجر وانتهاء المدة المتفق عليها . م ١/٦٠١ و ٢ مدني . سريان ذلك على عقد التأجير مقروش .

(الطعن رقم ٦٤٥١ لسنة ٦٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١/١٢ لسنة ٤٢ ج ١ م ١٨٧)

٤- انعقاد الإيجار لمدة محددة تتجدد لمدة أخرى مماثلة طالما كان المستأجر قائماً بتنفيذ إلتزاماته . تخويله وحده - دون المؤجر - حق إنهائه . أثره . وجوب اعتبار العقد - بعد انتهاء مدته الأولى - منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . انقضاؤه بالتنبيه بناء على طلب أحد المتعاقدين في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ مدني .

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٦٥٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

٥- ثبوت انعقاد إيجار العين محل النزاع لمدة تتجدد طالما كان المستأجر قائماً بسداد الأجرة وحقه وحده في طلب إنهائه . وجوب اعتباره منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة وحق المتعاقدين في طلب إنهائه بالتنبيه على الآخر في الميعاد . م ٥٦٣ مدني . قيام الطاعن بالتنبيه على المطعون ضدهم بإنهاء العقد في الميعاد . أثره . انقضاء الصلاقة الإيجارية . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٦٥٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

ثانياً : تشريعات إيجار الأماكن

نطاق سريانها :

١- عقود الإيجار . خضوعها للأحكام العامة في القانون المدني . ورود نصوص خاصة في التشريعات الاستثنائية تتعارض معها . وجوب تطبيقها دون التوسع في تفسيرها .

(الطعن رقم ٩٤٣١ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)
(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٦٨٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١/٢٥)
(الطعن رقم ٧٠٩٩ لسنة ٦٥٥ ق- جلسة ١٩٩٦/٤/٨)

٢- قواعد تحديد الأجرة . سريانها على الأماكن التي تستحدث أو تؤجر لأول مرة في القرى بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . علم

إختصاص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها .
مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

٣- عقد الإيجار . خضوعه للقواعد العامة
التي تخضع لها سائر العقود فى القانون المدنى فيما
لم يرد به نص خاص . مؤداه . عدم وفاة أحد
المتعاقدين بالتزامه بجيز للأخر طلب الفسخ .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

٤- عقود الإيجار خضوعها بحسب الأصل
للأحكام العامة فى القانون المدنى .

صدور تشريعات خاصة . وجوب تطبيقها دون
التوسع فى تفسيرها .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١/٢٥)

٥- صدور قرار من وزير الإسكان بسمريان
أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على بعض
القرى . أثره . انطباق هذا القانون عليها اعتباراً من
تاريخ الجمل بالقرار المشار إليه . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/٢/٢٩)

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٩٥/١/٤)

ما يخرج عن نطاق تشريعات إيجار الأماكن :

(أ) إيجار الأرض الفضاء :

١- إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه
لقوانين إيجار الأماكن . العبرة فى تحديد طبيعة
العين المؤجرة بما تضمنه المقدم متى كان مطابقاً
للحقيقة وانصرفت إليه إرادة العاقدين . لا عبرة
بالفرض الذى استؤجرت من أجله ولا بما يقيمه
المستأجر عليها من منشآت .

(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

٢- وصف العين المؤجرة والتعرف على نوعها
وتحديد حقوق طرفى العلاقة الإيجارية . العبرة فيه
بما تضمنه عقد الإيجار . شرطه . مطابقتها للحقيقة .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/١٨)

(الطعن رقم ٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١/٢)

٣- تحديد طبيعة الأرض المؤجرة وما إنصرفت
إليه إرادة العاقدين من سلطة محكمة الموضوع .
شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً له أصله الثابت
بعقد الإيجار وكافياً لحمل قضائه .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠٠١/١٢/٢١)

٤- ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال .
أثره . وجوب النظر إلى طبيعتها لتحديد ما إذا
كانت مكاناً أو أرضاً فضاء .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٥- إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه
لقوانين إيجار الأماكن . العبرة فى التعرف على
طبيعة العين المؤجرة . هو بما تضمنه عقد الإيجار
متى كان مطابقاً لحقيقة الواقع وانصرفت إليه إرادة
المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذى استؤجرت الأرض
الفضاء من أجله أو تسويرها أو إقامة مباني عليها لم
تكن محل إعتبار عند التعاقد .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٦- استخلاص الحكم المطعون فيه من تقرير
الخبير أن عين النزاع منور للعقار المملوك للطاعن
محاط بسور مرتباً على ذلك أنها جزء من المبنى
وليست أرض فضاء . عدم كفايته بثاته لاعتباره
مكاناً يخضع لتشريعات إيجار الأماكن طالما أجرت
العين لاستغلالها على استقلال عن هذا العقار .
إقامة الحكم قضاءه بسمريان هذه التشريعات على عين
النزاع . خطأ وفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

طلب فسخ العقد لعدم اتفاق المتعاقدين على ما يخالفها . قصور خطأ .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٠- إيجار الأرض القضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . العبرة في تحديد طبيعة العين المؤجرة بما يتضمنه العقد . شرطه . أن يكون حقيقياً وانصرفت إليه إرادة العاقدین . لا يغير من طبيعة الأرض تسويرها أو وجود مبان عليها . طالما لم تكن محل اعتبار عند التعاقد .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١١- قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء استناداً إلى أن العين محل النزاع مكان مما يخضع لتشريعات إيجار الأماكن لتسويرها دون أن يحصص طبيعة العين من اعتبارها أرضاً قضاء وفق ما هو ثابت بعقد إيجارها وتقرير خبير الدعوى خطأ وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٢- العبرة في وصف العين بحقيقة الواقع وقت إبرام العقد . فسخ العقد أو انتهاؤه وإبرام عقد جديد بين ذات المتعاقدين . وجوب تحديد طبيعة العين وقت إبرام العقد الأخير . إقامة مبان إبان سريان العقد السابق . اعتبار العقد الجديد وارداً على مكان خاضع لقوانين إيجار الأماكن ويمتد إلى أجل غير مسمى دون اعتداد بالمدة الاتفاقية الواردة بالعقد أو الغرض الذي استؤجرت من أجله العين .

(الطعن رقم ١٥٦، ١٦٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩٩٧/١/٥)

(ب) الأماكن التي تشغل بسبب العمل ،

١- المساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم سريان أحكام الباب الأول من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها . ٢م منه المقابلة للمادة ٢ من ق ٥٢

٧- إثبات تقرير الخبير - الذي لم يعترض عليه أي من الطرفين أو المحكمة - أن المطعون عليها أقرت باستئجارها الأرض القضاء محل النزاع من هيئة الأوقاف وتسدد عنها إيجار سنوي متفق عليه بينهما وأقامت عليها مبنى يغير تصريح بذلك من الهيئة المؤجرة . مؤداه . مخالفتها لالتزامها باستعمال العين المؤجرة على النحو المتفق عليه مما يحق للمؤجر طلب فسخ العقد عملاً بالمواد ١٥٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ مدني . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وتأييده القضاء برفض الدعوى على قالة خلو الأوراق من التزام يترتب على مخالفته إعمال جزء الطرد لعدم وجود عقد إيجار مكتوب يتضمن ذلك . مخالفة للثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

٨- الأصل لالتزام المستأجر ألا يحدث تغييراً صاراً بالأرض المؤجرة دون إذن المالك . مخالفته ذلك . للمؤجر مطالبته بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى . م ٥٨٠/٢ مدني . (مثال بشأن مبان على أرض قضاء) .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

٩- إقامة الهيئة الطاعة دعواها بطلب طرد المطعون ضدها من الأرض القضاء انتفاعها وتسليمها خالية . تضمنه بطريق اللزوم طلب فسخ العقد بينهما . استناد الطاعة في طلبها إلى إقامة المطعون ضدها مبان خرسانية على أرض النزاع بما يغير من معالمها ويتنافى مع طبيعتها وما أجرت من أجله ويضر بالطاعة . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على خلو الأوراق من تعليمات تحظر على المطعون ضدها البناء . عدم صلاحيته رداً على دفاع الطاعة لوجوب تطبيق القواعد العامة في هذه الحالة والتي تجيز للطاعة

عدم جواز إنقاص المستأجر الأجرة بإرادته المنفردة .
العبرة بالاستعمال الوارد بالعقد دون الاستعمال
الواقعي . الرجوع إلى الأجرة الأصلية . مناطه .
موافقة المؤجرة على قبولها واقتضاؤها . لا يغير من
ذلك علمه وسكوته لتغيير المستأجر العين المؤجرة
لفرض السكنى . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

الزيادة في الأجرة مقابل التأجير بالمفروش :

١ - ثبت أن المستشفى محل النزاع مؤجرة
بالمفروش . صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بتحديد
أجرتها القانونية بالأجرة الواردة بالعقد . ١٦ م . منه .
لازمه . حساب الزيادة في الأجرة المنصوص عليها بق
٦ لسنة ١٩٩٧ على هذا الأساس . مخالفة ذلك .
خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٨)

القاعدة :

إذ كان الثابت في الأوراق أن الطاعن استأجر
عين النزاع وهي شقتين متصلتين من المطعون ضده
بعقد إيجار مؤرخ ١٣/٥/١٩٧٩ كمستشفى مجهز
بأدواته بأجرة شهرية ١٨٠ جنيه ويصدر القانون
١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعدل به في ٣١/٧/١٩٨١
نصت المادة ١٦ منه على أنه « يحق لمستأجرى
المدارس والأقسام الداخلية لإيواء الدراسين بها
والمستشفيات وملحقاتها في حالة تأجيرها لهم
مفروضة الاستمرار في العين ولو أنتهت المدة المتفق
عليها وذلك بالشروط وبالأجرة المتفق عليها في
العقد » فقد امتد عقد إيجار عين النزاع بالشروط
والأجرة الواردة بعقد إيجارها المذكور ومنذ هذا
التاريخ أصبحت العين في عقد الإيجار وحدة واحدة
أي اندمجت الشقتان بما فيهما من مفروشات وأدوات
وباتت كل هذه العناصر تمثل العين المؤجرة وأصبحت
هذه العين خاضعة لقانون إيجار الأماكن سواء في

لسنة ١٩٦٩ . مناطه . أن يكون شغلها مرده علاقة
العمل . انتضاء رابطة العمل . أثره . حق جهة
العمل في إخلاء العامل . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٢٧)

٢ - تضمين المحرر محل النزاع شغل المطعون
ضده العين بصفة مؤقتة ووجوب إخلالها في حالة
زوال علاقته بالعمل في مدينة الأقصر أو استحقاق
غيره لشغلها بمجرد إخطاره كتابياً بذلك . انتهاء
الحكم المطعون فيه إلى أن المحرر عقد إيجار يخضع
لتشريع إيجار الأماكن لعدم وروده على مال عام
ولانتفاء علاقة العمل بين طرفيه بالمخالفة للمدلول
الظاهر لمبارات المحرر ودون أن يبين كيفية إنصراف
إرادة طرفيه إلى قيام علاقة إيجارية بينهما . خطأ
وقصور .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

الأجرة في ظل تشريعات إيجار الأماكن

(أ) المقصود بها :

الأجرة المستحقة . المقصود بها . الأجرة المتفق
عليها في العقد معدلة بالزيادة أو النقصان طبقاً
لقوانين إيجار الأماكن المتعاقبة .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٣٦)

(ب) أحوال الزيادة في الأجرة :

الزيادة في الأجرة مقابل تغيير الفرض من الاستعمال :

حق المؤجر في اقتضاء أجرة إضافية عند تغيير
استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى
٢٣ م . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، المادتان ٧ ، ١٩ ق
١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو القانون المدني وقوانين
إيجار الأماكن من نصوص تخول المستأجر حق
الرجوع إلى الأجرة الأصلية دون زيادة عند تغيير
استعمال العين المؤجرة إلى غرض السكنى . أثره .

تكون التعديلات أو التغيرات جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي . أثره . خضوع تحديد أجرتها للقانون الذي استحدثت التعديلات في ظله .

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢)
(الطعن رقم ٨٨٤٤ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)
(الطعن رقم ٥٦٧٥ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٩)

٤- تمسك الطاعن بأن المالك أجرى تعديلات جوهرية على عين النزاع التي كانت جراحاً حوله إلى حانوت أبرم معه عقده في ظل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فتفسر عليه أحكام الأجرة الاتفاقية دون الزيادة المنصوص عليها فيه وتتحدد وفقاً لذلك شريحة الزيادة المقررة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ . التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء دون تحديد تاريخ إنشاء العين المؤجرة ذاتها وطبيعة التعديلات التي أجريت عليها وما إذا كانت جوهرية أم بسيطة والقانون الواجب التطبيق . قصور .

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢)
(الطعن رقم ٨٨٤٤ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)
(الطعن رقم ٥٦٧٥ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٩)

الزيادة والزيادة الدورية في القيمة الإيجارية

للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى :

١- الزيادة الدورية في القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ . حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخلدة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء .

(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٥)
(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

٢- تحديد مقدار الزيادة في أجرة الأماكن غير السكنية . ٦ لسنة ١٩٩٧ . العبرة فيه بتاريخ إنشاء العين . شرطه . خضوع الأجرة ابتداءً لقانون إيجار الأماكن . الزيادة في أجرة الأماكن التي تدخل

استناد عقد الإيجار أو تحديد أجرتها القانونية ، ويصبح هذا التاريخ أيضاً بمثابة تاريخ إنشاء لها وتكون الأجرة المبينة بالعقد - وهي الأجرة التي حددتها المادة ١٦ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - هي الأجرة القانونية لها ويتعين حساب الزيادة على هذا الأساس وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر إذ أقام قضاء بحساب الزيادة على أساس تاريخ ترخيص البناء الكائن به عين النزاع مغفلاً تاريخ إنشاء العين كما أخطأ في تحديد الأجرة القانونية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢- استحقاق المالك للأجرة الإضافية مقابل التأجير مفروش . مناه . قيام المستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة . عب - إثبات وقوعه على المالك .

(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٣)

الزيادة في الأجرة مقابل التخصيصات :

١- التعديلات التي من شأنها اعتبار العين المؤجرة في حكم المنشأة حديثاً . ماهيتها . تحديد أجرتها . خضوعه للقانون الذي تم في ظله .

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٣)
(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٠)

٢- تمسك الطاعن بأن العين محل النزاع أدخلت عليها تعديلات جوهرية جعلتها في حكم المنشأة الجديدة وبحساب الأجرة وزيادتها وفقاً لأحكام ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تم في ظله وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم سداد الأجرة وزيادتها وفقاً لتاريخ إنشاء العقار دون أن يواجه هذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستندات . خطأ وفساد وقصور .

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٣)

٣- إقامة المؤجر منشآت جديدة في مبنى قديم اعتبار العين في حكم المنشأة حديثاً . شرطه . أن

على أساس تقدير اللجنة متى صار نهائياً . الزيادات والتخفيضات المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكـن . وجوب إضافتها للأجرة القانونية . لا عبـرة بالأجرة الواردة بالعقد ولا بالقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية إلا عند حساب الزيادة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

القاعدة:

إن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وببعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكـن غير السكنية والمواد ١ ، ١١ ، ١٤ من لائحته التنفيذية - يدل على أن المشرع استهدف من تقرير زيادة أجرة الأماكـن المؤجرة لغير أغراض السكنى علاج آثار تدخله بتقييد سلطة المؤجر في تحديد الأجرة فأراد رفع العين الذي لحق بملك العقارات بمقدار يتناسب مع هذا العين . والعبـرة في نظر المشرع للتعرف على مقدار الزيادة هو بتاريخ إنشاء العين إذا كانت تخضع - ابتداءً - لقانون إيجار الأماكـن . أما إذا كانت العين تخضع لمبدأ حرية المتعاقدين في تحديد الأجرة والمدة بأن تكون العين مفروشة أو وقوعها في قرية لا يسرى عليها قانون إيجار الأماكـن ثم تدخل المشرع وأخضع العين لقانون إيجار الأماكـن فيكون تاريخ تدخل المشرع هو المعوّل عليه في تحديد مقدار الزيادة ويؤيد هذا ما صرح به المشرع في المادة الثالثة من القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ من أن مناط الزيادة أن تكون الأجرة القانونية محكومة بقانون إيجار الأماكـن فحيثما وجدت أجرة قانونية محكومة بقانون إيجار الأماكـن وجبت الزيادة .

٤- انتهـاء الحكم المطعون فيه إلى حساب الزيادة المنصوص عليها في المادة ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بالقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة محددة وفقاً لربط سنة ١٩٩٠ دون اعتداد

المشرع وأخضعها للقانون المذكور . العبـرة في تحديد مقدارها بتاريخ هذا التدخل . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٨)

(قرب الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

(قرب الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

القاعدة:

إن النص في المادة الثالثة من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وببعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكـن غير السكنية والمواد ١ ، ١١ ، ١٤ من لائحته التنفيذية - يدل على أن المشرع استهدف من تقرير زيادة أجرة الأماكـن المؤجرة لغير أغراض السكنى علاج آثار تدخله بتقييد سلطة المؤجر في تحديد الأجرة فأراد رفع العين الذي لحق بملك العقارات بمقدار يتناسب مع هذا العين . والعبـرة في نظر المشرع للتعرف على مقدار الزيادة هو بتاريخ إنشاء العين إذا كانت تخضع - ابتداءً - لقانون إيجار الأماكـن . أما إذا كانت العين تخضع لمبدأ حرية المتعاقدين في تحديد الأجرة والمدة بأن تكون العين مفروشة أو وقوعها في قرية لا يسرى عليها قانون إيجار الأماكـن ثم تدخل المشرع وأخضع العين لقانون إيجار الأماكـن فيكون تاريخ تدخل المشرع هو المعوّل عليه في تحديد مقدار الزيادة ويؤيد هذا ما صرح به المشرع في المادة الثالثة من القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ من أن مناط الزيادة أن تكون الأجرة القانونية محكومة بقانون إيجار الأماكـن فحيثما وجدت أجرة قانونية محكومة بقانون إيجار الأماكـن وجبت الزيادة .

٣- الأماكـن المؤجرة لغير أغراض السكنى الخاضعة لتقدير لجان الأجرة من تاريخ نفاذ القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تحديد أجرتها القانونية . ٣م ق- لسنة ١٩٩٧ ولإيحـته التنفيذية . وجوب حسابها

بقيمتته وقت الإنشاء وحسابه الزيادة في الأجرة المنصوص عليها بالمادة ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ على أساس القيمة الإيجارية الواردة بعقد الإيجار دون الأجرة المقدرة بواسطة لجنة تقدير الإيجارات . خطأ .
حجبه عن تحديد الزيادة القانونية ومدى صحة التكليف بالوفاء بها .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه في تحديده للزيادة في الأجرة المقررة بالمادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إعتد بالقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على المبنى محددة وفقاً لربط سنة ١٩٩٠ بمبلغ عشرين جنيهاً ، في حين أن العبرة بقيمتها وقت الإنشاء ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن العين تم إنشاؤها قبل سنة ١٩٨٠ وأنها خضعت للربط الضريبي بدءاً من سنة ١٩٨١ وتحددت القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة بمبلغ تسعة جنيهاً فقط ، واستدل على ذلك بما ورده بتقرير الخبير والكشوف المستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية المقدمة في الدعوى ، كما أن الحكم اعتد بالقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة في حساب الزيادة المقررة بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ وهي ذات القيمة الواردة بالعقد رغم أنها ليست الأجرة القانونية التي تحسب على أساسها هذه الزيادة والتي تتحدد وفقاً لقانون إيجار الأماكن المنطبق ، سواء كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بواسطة لجان تقدير الإيجارات وطبقاً للأسس المحددة في كل قانون والتي لا يجوز الإتفاق على خالفها لتعلقها بالنظام العام وإذ لم يعن الحكم يبحث وقمحيص الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى وصولاً إلى تحديد تاريخ إنشاء العين محل النزاع وحقيقة الأجرة

القانونية المقدرة لها ، ومن ثم تحديد قيمة الزيادة القانونية والوقوف على مقدار المبالغ المستحقة بالفعل في ذمة الطاعن وأثر ذلك على صحة التكليف بالوفاء فإنه يكون معيباً .

٥- الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير السكنى م.٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت إنشاء العين ولو أدخلت عليها تعديلات جوهرية لا على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

(الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٣٩٢٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

٦- الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى التي أنشئت وأجرت أو شغلت حتى ١٩٦١/١١/٥ ولم تخضع لتقدير لجان الأجرة . تحديد أجرتها القانونية . خضوعه للقانون الذي يحكمها . وجوب حساب كامل الزيادات والتخفيضات المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن . لا عبرة بالأجرة الواردة بالعقد متى كانت محل منازعة جدية . الرجوع إلى أجرة المثل . شرطه . م. ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٥٥)

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٧- تمسك الطاعن بأن الأجرة القانونية هي أجرة المثل لأن العين منشأة عام ١٩٦٠ وتبديله على ذلك بالمستندات وطلبه ندب خبير لتحقيقه . دفاع جوهري . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الأجرة الاتفاقية هي الأجرة القانونية باعتبار أن العقد أبرم في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يعرض لهذا الدفاع . خطأ . حجية عن الوقوف على حقيقة الأجرة القانونية التي تحسب عليها الزيادة الواردة

على ذلك بالمستندات . التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع إيراداً ورداً وقضاؤه بالإخلاء استناداً إلى أن الأجرة المكتوبة في عقد الإيجار هي الأجرة القانونية دون أن يفصل في الخلاف حول حقيقتها ودون أن يتثبت من مقدارها وصولاً لتحديد الزيادة المقررة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ رغم أنها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٦٧ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

١٢- الزيادة في أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى . ٧م ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ ولاتحتة التنفيذية . تدرجها حسب تاريخ إنشاء المبنى . وجوب حساب كامل الزيادات والتخفيضات المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن وإضافتها للأجرة الواردة بالعقد ولا بالقيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية . منازعة المستأجر في عدم مطابقة الأجرة للأجرة القانونية . وجوب الفصل فيها قبل الفصل في طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

١٣- الزيادة في القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير السكنى . ٣م ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء لا على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٩ق-جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٤- تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة لغير أغراض السكنى . ٣م ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . العبرة فيه

بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ ومدى صحة التكاليف بالوفاء بها .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

٨- الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ . ٧م ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٣م ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . العبرة فيه بتاريخ إنشاء المبنى . لازمه . وجوب الفصل في النزاع حول تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٧١ق-جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٦٧ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٩- تحديد مقدار الزيادة في أجرة الأماكن غير السكنية . ٦ق لسنة ١٩٩٧ . العبرة فيه بتاريخ إنشاء العين . شرطه . خضوع الأجرة ابتداء لقانون إيجار الأماكن التي تدخل المشرع وأخضعها للقانون المذكور . العبرة في تحديد مقدارها بتاريخ هذا التدخل .

(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٦٩ق-جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٨)

١٠- الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى التي أنشئت وأجرت أو شغلت حتى ١٩٦١/١١/٥ ولم تخضع لتقدير لجان الأجرة . تحديد أجرتها القانونية . خضوعه للقانون الذي يحكمها وقت إنشائها لا عبرة بالأجرة الواردة بعقد الإيجار ولا بالقيمة المتخذة لحساب الضريبة على العقارات المبنية إذا اختلفت كلياها عن الأجرة القانونية . الرجوع إلى أجرة المثل . شرطه . ٣م ق ٦ لسنة ١٩٩٧ والمادة الأولى من لاتحتة التنفيذية .

(الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧٠ق-جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٦٧ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

١١- تمسك الطاعن بعدم مطابقة الأجرة الواردة بعقد الإيجار للأجرة القانونية لعين النزاع وتدليله

تضمنتها ٤ من قانون إصدار قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . مؤداه . عدم التزام المستأجر شاغل العين بأداء رسم الشاغلين إلى المؤجر ضمن الأجرة .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

القاعدة:

إذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكمها في الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٨ ق دستورية المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٩٨ بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية ويسقط الأحكام التي تضمنتها المادة الرابعة من قانون إصدار قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكذلك تلك التي أحتواها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠ ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ سالف البيان قد نصت على أن « تفرض الرسوم المحلية بذاتة المجالس المحلية وفقاً للفتاوى والقواعد المبينة بالجدول المرفقة ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض الفئات المبينة بالجدول المرفقة ... » وقد تضمن الجدول الثامن المرفق بهذا القرار بالبند السادس الرسم الإيجاري على شاغلي العقارات المبينة بنسبة ٤٪ على الأكثر من قيمة الإيجارات يؤديه شاغلو العقارات ، بما مؤداه أن أصبح المستأجر أو الشاغل غير ملزم بأداء الرسم المشار إليه إلى المؤجر ضمن الأجرة .

- الضرائب الأصلية والإضافية :

١- المباني المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية طبقاً لأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . بقاؤها معفاة منها في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . الاستثناء . المباني المستعملة في نشاط

بتاريخ إنشاء المبنى . لازمه . وجوب الفصل في النزاع حول تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء .
(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٠)

(ج) ملحقات الأجرة:

- مقابل استهلاك المياه:

عدم التزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه إلا ما يخص الوحدة التي يشغلها من استهلاك فعلي .
م ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٦)

(الطعن رقم ١٠٠١٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٨)

- رسم النظافة:

١- الأجرة المستحقة على المستأجر . شمولها الضرائب والرسوم المقررة بأحكام القوانين الخاصة . تخلف المستأجر عن سداد رسم النظافة . إعتباره نكولاً عن دفع الأجرة . خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٢)

٢- رسم النظافة . فرضه . جوازي للمجالس المحلية في المدن والقرى التي يحددها المحافظ . م ٨ ، ١٠ ق ٣٨ لسنة ١٩٦٧ . اعتبار رسم النظافة جزءاً من الأجرة ويسرى عليه حكمها . مناطه . صدور قرار من المجلس المحلي المختص بفرض الرسم وتعيين مقداره في حدود نسبة ٢٪ من القيمة الإيجارية ودخول العين في النطاق المكاني لسيارته .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٧/١٣)

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/٣/١٩)

- رسم الشاغلين:

الحكم بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ويسقط الأحكام التي

٦- الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة دون ترخيص لغير أغراض السكنى أو للإسكان الفاخر بعد العمل بإحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، عدم خضوعها لقواعد تحديد الأجرة الواردة في هذا القانون . م منه . مؤداه . خضوعها لأحكام القانون المدني لازمة . تحصل ماللك العين المؤجرة عبء الضريبة المفروضة عليها .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(قرب الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

(د) تحليل الأجرة : تعلقه بالنظام العام :

١ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للقوانين الاستثنائية . تعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

٢ - قواعد تحديد الأجرة وتعيين أسباب الإخلاء . تعلقها بالنظام العام . سريانها بأثر فوري من تاريخ نفاذها .

(الطعن رقم ١٠٠١٦ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٣)

٣ - قواعد تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لتشريعات الأماكن الاستثنائية . تعلقها بالنظام العام . الاتفاق على أجرة تجاوز الأجرة القانونية وقوعه باطلاً بطلاً مطلقاً . مؤداه . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لإثبات أن الأجرة المتفق عليها تجاوز الأجرة القانونية . علة ذلك . م ١١٥ . إثبات .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

٤ - تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين الاستثنائية . تعلقه بالنظام العام . مؤداه الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية . وقوعه باطلاً . يستوى ورود الاتفاق على الزيادة في عقد الإيجار أو أثناء سريانه .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٦٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٩)

خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .

(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٩)

٢- قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعنة من الكافتيريا محل النزاع لتكرار تأخرها في سداد الضريبة العقارية دون تحديد تاريخ إنشاء المبنى لبيان القانون الواجب التطبيق والملتزم بأداء الضريبة وأثر سبق مطالبة الطاعنة بذات الضريبة . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

٣- الأجرة المستحقة على المستأجر . ماهيتها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تخلف المستأجر عن سداد الضرائب العقارية . خضوعه للمات أحكام التأخر في الأجرة .

(الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٢ لسنة ٤٦٦ ص ١٤٨٢)

٤- الضريبة على العقارات المبنية . مسئولية ماللك البناء أمام الإدارة الضريبية عن سدادها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . تحديد الأجرة وفقاً للأسس الواردة بتشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية . خضوعها لمعايير عينية ترتبط بالمكان المؤجر . أثره . تحمل المستأجر مقابل استهلاك المبنى ومصاريف الإدارة والصيانة والضرائب العقارية الأصلية والإضافية . عدم سداد المستأجر لهذه الضرائب . خضوعه لأحكام التأخر في الوفاء بالأجرة .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

٥- المباني المؤجرة لأغراض السكنى المنشأة أو التي تنشأ اعتباراً من ١٩٩٧/٩/٩ . إعفاء مالكيها وشاغليها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية . المادتان ١ ، ١١ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩)

٥ - الاتفاق أو الشرط المخالف لأحكام قوانين إيجار الأماكن . وقوعه باطلاً . التحايل على زيادة الأجرة . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٦/١٠)
(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٧/١١)

٦ - قواعد تحديد الأجرة الواردة في قوانين الإيجارات الخاصة . قواعد أمره عدم جواز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الأجرة التي حددتها .
(الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٦/٢٧)
(قريب الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٣/١٤)
(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٧/٩)

٧ - تحديد أجرة الأماكن طبقاً للقوانين الاستثنائية . تعلقه بالنظام العام . الاتفاق على أجرة تتجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية . وقوعه باطلاً .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٦/٢٠)
(قريب الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/٥/٣٠)

قواعد تحديد الأجرة:

النص في المادة ٢٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
سريانه على فروق الأجرة التي تستحق نتيجة تقدير أجرة المكان بمعرفة لجان تحديد الأجرة طبقاً لأحكامه . عدم انطباقه على سداد فروق الأجرة الاتفاقية أو التي تستحق لسبب آخر . مؤداه . بطلان قرار لجنة تقدير الإيجارات أو إعتباره كأن لم يكن والرجوع إلى الأجرة التعاقدية أو الاتفاقية . خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني . أثره . عدم جواز إجبار الدائن على قبول الوفاء الجزئي مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . م ٣٤٢ مدني .

(الطعن رقم ٩٤٣٦ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/١١/٢٢)

القاعدة:

النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مفاده أن المشرع يقرر بهذا النص حكماً خاصاً لتنظيم طريقة سداد فروق الأجرة التي تستحق نتيجة

تقدير أجرة المكان بمعرفة لجان تحديد الأجرة طبقاً لأحكامه تيسيراً على المدين بها ولا شأن بطريقة سداد فروق الأجرة الاتفاقية أو التي تنشأ لسبب آخر . وإذ خلت نصوص تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية من إيراد نص يحكم طريقة سداد فروق الأجرة التي تستحق نتيجة بطلان قرار لجنة تقدير الإيجارات أو إعتباره كأن لم يكن والإرتداد إلى الأجرة التعاقدية أو الاتفاقية بعد صيرورتها قانونية وملزمة ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة باعتبارها هي التي تحكم واقعة النزاع ومنها ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٤٢ من القانون المدني من أنه « لا يجوز للمدين أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاءً جزئياً لحقه ، مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٧ - القضاء باعتبار قرار لجنة تقدير أجرة عين النزاع كأن لم يكن وسريان القيمة الإيجارية الواردة بالعقد . وجوب أداء المستأجر الفروق كاملة للمالك . عدم جواز إجبار المالك على قبولها على أقساط شهرية لمدة مساوية للمدة التي استحققت عنها . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٩٤٣٦ لسنة ٢٠٠٦ ق- جلسة ٢٠٠٦/١١/٢٢)

القاعدة:

إذ كان الثابت بالأوراق أن الأجرة الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٣/٣/٧ قدرها ٤٥ جنيهًا شهرياً وقد قضى باعتبار قرار لجنة أجرة شقة التداوى كأن لم يكن وسريان القيمة الإيجارية الواردة بالعقد ، فإنها تكون واجبة الأداء كاملة ولا يحق إجبار المالك على قبولها على أقساط شهرية لمدة مساوية للمدة التي استحققت عنها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءً قياساً على حكم المادة ٢٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك بطلان التكليف بالوفاء لتضمنه فروق الأجرة كاملة وليست مقسطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . معقود للمالك طبقاً للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٥.٤ من القانون المذكور . حق المستأجر وحده في الطعن أمام لجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً من تاريخ ثبوت علمه بهذا التقدير ومستوى العين المؤجرة . عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير المبدئي للأجرة باتاً . اعتبار المستأجر عالماً بالأجرة وتناسبها مع مستوى العين . حالته .

(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)
(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٦)

٨ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة . معقود للمالك طبقاً للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٥.٤ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . حق المستأجر في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة خلال تسعين يوماً . حالته . عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . صيرورة التقدير المبدئي للأجرة نهائياً ونافذاً . مؤداه . عدم جواز تصدي اللجنة لتحديد الأجرة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب المؤجر بالاتفاق مع المستأجر لإتفائه ولايتها بداية . تعلق ذلك بالنظام العام . مخالفة ذلك . لكل ذي مصلحة التمسك ببطان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتدأة .

(الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٦٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٦٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٨)
(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٦٦٠ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)

٩ - قواعد تحديد الأجرة . سريانها على الأماكن التي تستحدث أو تؤثر لأول مرة في القرى بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . هدم اختصاص لجنة تقدير الإجراءات بتحديد أجرتها . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٦٥٥ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٦)

٣ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معقود للمالك طبقاً للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٥.٤ منه . حق المستأجر وحده في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً . سريان هذا الميعاد من تاريخ التعاقد إن كان لاحقاً على إتمام البناء . ومن تاريخ الإخطار بالإجرة المحددة أو شغل المكان أيهما أقرب إن كان سابقاً عليه . عدم مراعاة هذا الميعاد . أثره . سقوط حق المستأجر في الطعن وصيرورة التقدير المبدئي للأجرة نهائياً ونافذاً . عدم جواز تصدي اللجنة المختصة لتحديد الأجرة .

(الطعن رقم ٨٢٥٠ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)
(قريب الطعن رقم ٥٠٣١ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٦/١١)
(الطعن رقم ٧٥٢٤ لسنة ٦١٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٥/٢٨)

٤ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريانها على الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١ . م ٥ منه .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٦)
(قريب الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/٥)
(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٨٨ ق- جلسة ١٩٩٥/٤/٣٠)

٥ - المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية . تعلقها بوحدة رخص في إنشائها أو أنشئت في ظل العمل بأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . خضوعه لأحكامه .

(الطعن رقم ٨٢٧٥ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

٦ - المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية . تعلقها ببنى رخص في إنشائه في ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . خضوعها لأحكامه دون اعتداد بصور الحكم المطعون فيه في تاريخ لاحق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٢٩٩ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/١٣)
(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٩٩ ق- جلسة ١٩٩٦/٦/١٩)
(الطعن رقم ٦١٣١ لسنة ٦٠٠ ق- جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٦)

١٠ - تمسك الطاعنين بأن عقار النزاع رخص في إنشائه وتم بناؤه في ظل العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الوحدات المؤجرة لهم أنشئت في ظل ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استناداً إلى تقرير الجبير الذي لم يبين المصدر الذي استقى منه هذه النتيجة ودون أن يحسم الحكم النزاع حول تاريخ إنشاء العقار . قصور .

(الطعن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٥)

١١ - تاريخ إنشاء المبنى . العبرة فيه بتمام الإنشاء ولو استغرق الاتمام وقتاً طويلاً .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

١٢ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . معقود للمالك طبقاً للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٥ ، ٤ من القانون المذكور . حق المستأجر وحده في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً . حالته . عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير المبني للأجرة نهائياً وناقلاً . عدم جواز تصدى لجنة تحديد الأجرة من تلفاء نفسها أو بناء على طلب المستأجر بتقدير أجرتها بعد الميعاد .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٨)

١٣ - العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن تحديد أجرة المبنى هي بتاريخ إنشائه . تمام إنشاء المبنى قبل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوع أجرة عين النزاع لأحكامه . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ٨٠٢٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠)

١٤ - تحديد أجرة مبنية للوحدات المرخص ببنائها إلى أن يتم تحديد الأجرة النهائية من لجنة تقدير الأجرة . وجوب تزامنه مع صدور الترخيص

بالبناء من الجهة المختصة بشئون التنظيم . التزام المالك بإخطار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أول عقد إيجار عن أى وحده من الوحدات . تقاعسه عن ذلك . أثره . توقيع عقوبة عليه . مؤداه . أن تقدير اللجنة النهائي قد يسبق إستكمال العين للمستأجر استكمالها بترخيص من قاضى الأمور المستعجلة بعد اعذار المالك مع خصم التكاليف من الأجرة . المواد ٨ ، ٧ ، ٩ ، ٤٤ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمذكرة الإيضاحية والمادة ٣/٣ من اللائحة التنفيذية .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

القاعدة:

النص في المادتين ٦ ، ٧ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - يدل على أن المشرع أوجب أن يتزامن مع صدور الترخيص بالبناء تحديد أجرة مبنية للوحدات المرخص ببنائها إلى أن يتم تحديد الأجرة النهائية من اللجنة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون . واستهدف من ذلك على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية أن تكون الفروق بين الأجرة المبنية والنهائية طفيفه والنص في المواد ٩ ، ٨ ، ٤٤ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - يدل على أن المشروع أوجب أن يقوم المالك بإخطار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أو عقد إيجار عن أى وحده « وإلا حق عقابه » وهو ما مفاده أن تقدير اللجنة النهائي قد يسبق استكمال العين ولهذا نص المشرع صراحة على حق المستأجر فى استكمال الأعمال الناقصة وهو ما دلت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار من وزير الإسكان والمرافق رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٦٩ والتي نصت على أنه « إذا تبين للجنة عدم استكمال بعض الأعمال والتشطيبات الواردة بالترخيص فتحدد للمالك مهلة لاستكمالها فإذا انتقضت المهلة دون ذلك قامت بالتحديد على أساس التكاليف الفعلية وقت المعاينة التي تتم بعد هذه المهلة . . . » لما كان ذلك

١٩ - قيمة الأتعاب الهندسية وتكاليف ترخيص البناء وجوب حسابها ضمن تكاليف المبنى عدد تقدير أجرته .

(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٧)

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٩٢/٤/٣٦)

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٦)

٢٠ - تحديد الأجرة . وجوب تقدير قيمة المباني وفقاً للتكلفة الفعلية وقت البناء . م ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٧)

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٩٢/٤/٣٦)

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٦)

التعديلات الجوهرية وأثرها في تحديد الأجرة
راجع الزيادة في الأجرة مقابل التحسينات .

الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة:

١ - تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . معقود للمالك طبقاً للأمن المنصوص عليها فيه . المادتان ٤ ، ٥ من القانون المذكور . حق المستأجر وحده في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً . حالته . عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير المبدئي للأجرة نهائياً ونافذاً . مؤداه . اختصاص لجان تحديد الأجرة في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قبيل الاختصاص الولائي المتعلق بالنظام العام . اعتبارها جهة طعن . أثره . عدم جواز تصدي لجنة تحديد الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المستأجر بعد فوات الميعاد بتقدير أجرته لإتفاء ولايتها . مخالفتها ذلك . لكل ذي مصلحة التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتدأة لصوره من لجنة لا ولاية لها في إصداره .

وكان الشايف من الخطاب المؤرخ ١٩٩٦/١٠/٣١ والصادر من لجنة تقدير الإجراءات بالإدارة الهندسية لمركز ومدينة الزقازيق أنه صدر قرار اللجنة رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٥ بتقدير أجرة شقة النزاع بمبلغ ٤١٠٤ جنيه ومن ثم هذا التقدير نهائياً دون ما نظر لما جاء بهذا الخطاب من أن الشقة كانت تحت الإنجاز ويصير التقدير نافذاً في حق المؤجر باعتباره الأجرة القانونية .

١٥ - العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن تحديد أجرة المبنى هو بتاريخ إنشائه . سريان القانون على الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٧٢٢٠ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٢٩)

١٦ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في قوانين الإجراءات الاستثنائية أرقام ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . استمرار سريانها في النطاق القانوني لكل منها .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ٨٠٢٠ لسنة ٨٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٧١٦٢ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٦/٦/٢٠)

١٧ - تقدير أجرة العين لصيق بها . صيرورته نهائياً . أثره . عدم جواز المنازعة فيه ولو من مستأجر لاحق .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

١٨ - تعاقب المطعون ضدها مع ابن مالك المقار على استيجار عين النزاع . إجازة المالك لهذا المقعد . أثره . صيرورته صحيحاً ونافذاً من وقت التعاقب . اعتبار الحكم المطعون فيه تاريخ الإجازة هو تاريخ بدء العلاقة الإيجارية مرتباً أن إخطار لجنة تقدير الأجرة كان خلال المدة القانونية رغم انتقضائها . خطأ .

(الطعن رقم ٨٧٩٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

اعتبار مسألة الاختصاص الولائي مطروحة دائماً على محكمة الموضوع الذي تنظر الطعن .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٣٥/١١/١٩٩٥)

(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٣٥/٤/١٩٩٥)

٢ - لجنة تحديد الأجرة . هيئة إدارية لها ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين المؤجر والمستأجر . أثره . ثبوت صفة الأحكام لقراراتها . مؤداه . خضوعها لقواعد قانون المرافعات من حيث يده ميعاد الطعن فيها .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٩٥٧٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٣٦/١٢/١٩٩٨)

٣ - الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة . سرمان ميعاده من تاريخ الإعلان . لا يغني عن ذلك العلم اليقيني بصوره بأية طريقة أخرى .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

٤ - إعلان قرار لجنة تحديد الأجرة . إثباته بالبيان الوارد عنه في ورقة الإعلان . تحقق المحكمة من هذا التاريخ . وجوب الرجوع فيه إلى ورقة الإعلان ذاتها للتحقق من تسلمه قانوناً .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

٥ - ثبوت أن وحدات العقار محل النزاع أنشئت بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم طعن أي من مستأجرى العقار - عنا الثاني - على الأجرة التعاقدية خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبارها نهائية . تصدى لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها . اعتبار قرارها كأن لم يكن لصدوره من لجنة لا ولاية لها . قضاء الحكم الطعون فيه بعدم قبول طعن المالك لرفعه بعد الميعاد . خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

٦ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الإيجارات الذي ضمنه صحيفة دعواه لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى تاريخ ارتداد صورة قرار اللجنة ودون الرجوع إلى ورقة الإخطار ذاتها للتحقق من تاريخ الإخطار به . خطأ . حجب عن بحث مدى قبول الطعن وما يستتبعه من إعادة النظر في أجرة العين محل النزاع .

(الطعن رقم ٩٣٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

٧ - القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في أحكام تحديد الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سرمانها على الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه . النصوص الواردة في القوانين السابقة . استمرار سرمانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكامه .

(الطعن رقم ٨٣٧٥ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٧٤٩١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٣٦/١٢/١٩٩٨)

٨ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة - الطعن عليها بالاستئناف . حالاته . أحكام المحكمة الاستئنافية . باته . عدم جواز الطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٨٣٩٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٣٦/١٢/١٩٩٦)

٩ - شغل العين المؤجرة الذي يبدأ به ميعاد الطعن في تقدير المالك للأجرة . المقصود به . استلام العين بعد تمام البناء على النحو المتفق عليه . قدم جواز الاعتداد بسكنى المستأجر أو تزويده العين بالمياه والكهرباء دلالة على استلامها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٣٦/١٢/٢٠٠١)

القاعدة:

إن المقصود بشغل العين هو مجرد استلامها بعد تمام البناء على النحو المتفق عليه وهذا هو الوصف الظاهر المنضبط فلا يمكن أن يكون المقصود بالشغل

خالف الحكم هنا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

١١ - الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة .
صدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاحقاً للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعارض كل منهما مع الآخر في أحكامه . قبول الطعن في ظل العمل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . إعادة النظر في تقدير أجرة الواحدات التي شملها قرار اللجنة . الطعن في الأحكام الصادرة على قرارات لجان تحديد الأجرة في ظل ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

لا يترتب عليه الأخذ بتقدير اللجنة لأجرة باقى وحدات العقار التي حددها المالك متى أصبحت نهائية بقبول مستأجرها لها وعدم طعنهم عليها . مؤداه . صيرورة تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه . موضوعاً قابلاً للتجزئة . الطعن في الأحكام الصادرة وفقاص لأحكامه . خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات .
(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

١٢ - القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في تحديد الأجرة الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٩٧ . سريانها على الأماكن المرخص بإقامتها أو المنشأة في ظل العمل بأحكامه ولو رفع الطعن في ظل العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢)
(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

١٣ - الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة دون ترخيص في ظل العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . الطعن في الأحكام الصادرة في قرارات لجان تحديد أجرتها . خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات . مؤداه . جواز الطعن بالنقض أو الاستئناف . م ، ع ، هـ ، ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١٤)
(الطعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢١)

هو سكنى المستأجر أو تزويد العين المؤجرة بالمياه أو الكهرباء أو غيره فكل ذلك معلق على مطلق إرادة المستأجر ولا يستصاغ تعليق جريان الميعاد المسقط للحق في الطعن على مطلق إرادة المستأجر ، وهو غير ملزم بسكنى العين وكان من شأن جريان ميعاد الطعن بواحدة من الوقائع الثلاث المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إسقاط حق المستأجر إلى غير عودة لأن الساقط لا يعود طبقاً للقواعد العامة ويؤكد هذا النظر أن نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من مشروع الحكومة كان يتضمن « أى هذه التواريخ ألحق » ، ثم قامت اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية برفع هذه العبارة وأوردت في تقريرها أنها « رفعتها » زيادة في الإيضاح ودفعاً للبس .

١٠ - ثبوت استلام المطعون ضده الأول عين النزاع وشغلها في تاريخ سابق على تاريخ إدخاله التيار الكهربى بها بأكثر من تسعين يوماً . اعتداد الحكم المطعون فيه بالتاريخ الأخير وإنتهائه إلى أن طعنه أمام لجنة تقدير الإيجارات في تقدير المالك للأجرة قد أقيم في الميعاد . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه معتبراً أن الطعن المقام من المطعون ضده الأول على الأجرة أمام لجنة تقدير الإيجارات قد تم في الميعاد معتدلاً في ذلك بتاريخ إدخال الكهرباء لشقة النزاع الحاصل في ٦ / ٢ / ١٩٨٦ على أنه تاريخ شغل العين في حين أن الثابت من إقرار وكيل المطعون ضده بمحاضر أعمال الخبير أن المطعون ضده استلم عين النزاع وشغلها في ١ / ١٠ / ١٩٨٥ وسدد أجرتها بالإيصال المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٨٥ فيكون لجوئه إلى اللجنة بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٨٦ قد تم بعد انقضاء أكثر من تسعين يوماً وتكون الأجرة الواردة بعقد الإيجار هي الأجرة القانونية النهائية ، وإذ

١٨ - صدور قرار اللجنة النهائي بتحديد الأجرة . نفاذه في حق المؤجر باعتباره الأجرة القانونية ولو كانت عين النزاع تحت الإجماع . علة ذلك . تعلق قواعد تحديد الأجرة بالنظام العام . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وقضاؤه بتخفيض القيمة الإيجارية . صحيح .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)
(قرب الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)
(قرب الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

القاعدة:

تحديد أجرة الأماكن طبقاً لقوانين الإيجار الاستثنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النظام العام إذ تتحدد متى صار نهائياً القيمة الإيجارية إزاء الكافة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بهذه الأجرة ورتب على ذلك قضاءه بتخفيض القيمة الإيجارية وبطلان التكليف بالوفاء فإنّه يكون قد وافق صحيح القانون .

١٩ - القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في أحكام تحديد الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سرانها على الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة بعد العمل بأحكامه في ٣١ / ٧ / ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)
(الطعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٢)

٢٠ - المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية . تعلقها بوحدة أنشئت قبل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رفع الطعن على قرار اللجنة بتحديد أجرتها في ظل العمل بأحكامه . مؤداه . خضوعها للقواعد الإجرائية التي تضمنها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢١ - قرارات لجان تحديد الأجرة صيرورتها نافذة رغم الطعن عليها . وجوب إعمالها فور

١٤ - القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في أحكام تحديد الأجرة الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سرانها على كافة الدعاوى التي رفعت في ظل العمل بأحكامه ولو كانت متعلقة بأجرة مكان تحكمه قاعدة موضوعية واردة في قانون سابق .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٨)

١٥ - المنازعة في تحديد القيمة الإيجارية . تعلقها بمبنى رخص بإنشائه في ظل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . خضوع الطعن في الحكم للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فيه . صدور الحكم المطعون فيه في تاريخ لاحق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو إتمام بناء بعض الوحدات في ظل العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا أثر له .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٨)

١٦ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصر سرانها على الأماكن المرخص بإقامتها بعد العمل بأحكامه . م ١ منه . مؤداه . سران القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الأماكن التي لا تخضع لأحكام تقدير الأجرة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)
(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)
(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٥)

١٧ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علم جواز الطعن عليها بأي وجه من أوجه الطعن . م ٢٠ منه . المنازعة في خضوع المكان لأحكام قانون إيجار الأماكن . خضوعها من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)
(الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٢٤)
(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١٧)

الامتداد القانوني لعقد الإيجار:

١ - إقرار وكيل المظنون ضدهما مالكتي العقار للطاعة بطلباتها وأحققتها في تحرير عقد إيجار لها لإقامتها بين النزاع مع زوجها منفردين حتى وفاته بتوكيلين يبيحان ذلك . قضاء الحكم المظنون فيه بإنهاء عقد الإيجار ورفض دعوى الطاعة رغم ثبوت تغلّي المستأجرة الأصلية عن العين لانتهاء زوج الطاعة قبل وفاته واستعدادها لها بعد الوفاة . مخالفة للشابت بالأوراق وفساد في الاستدلال .

(الظعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢ - تمسك الطاعة بأنها أجرت عين النزاع مسكناً وصرحت للمستأجر بتغيير الغرض من الاستعمال وبالتالي أجبر مفروضاً مقابل زيادة الأجرة واستمرار المستأجر يستغل رخصة التأجير المفروض دون أن يقيم معه أحد حتى وفاته . قضاء الحكم المظنون فيه بامتناد عقد إيجار العين باعتبارها مكتباً تجارياً استناداً إلى التصريح المخول للمستأجر بتغيير الغرض من الاستعمال دون التحقق من حقيقة الواقع . قصور .

(الظعن رقم ٩٦١٠ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٦)

٣ - وفاة مستأجر المسكن أو تركه له . امتداد العقد لصالح زوجته وأولاده والديه المقيمين معه إقامة مستقرة . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سريان هذه القاعدة سواء كان المتوفى أو التارك مستأجر أصلياً أو من امتد العقد لصالحه قانوناً .

(الظعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الظعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٩)

٤ - تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بامتناد عقد إيجار شقة النزاع لهما لاقامتهما بها مع والدتهما التي امتد إليها ذلك العقد - حال حياتها - عن والدها المستأجر الأصلي . تدليلهما على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . التفات الحكم المظنون فيه عن هذا النفاذ دون بحثه وتحييه والرد

صلوها . لازمه . الأجرة التي قدرتها اللجنة هي الأجرة القانونية حتى صدور حكم نهائي بتعديلها زيادة أو نقصاً . بيداا المستأجر للأجرة . في تاريخ استحقاقها . وفقاً لقرار اللجنة أو مصادره لها والمصاريف والتنفقات بعد رفع الدعوى . أثره . عدم اعتباره متخلفاً عن الوفاء بها وسقوط حق المؤجر في طلب الإخلاء .

(الظعن رقم ١١١٨ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

(الظعن رقم ١١٦٧ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٩)

ما لا يخضع لقواعد تحديد الأجرة:

١ - الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لغرض السكنى أو لغرض ذلك من الأغراض . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني .

(الظعن رقم ٩٥٢٤ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

٢ - الأماكن المخصص في إقامتها أو المنشأة دون تخصيص لغرض أغراض السكنى أو للإسكان الفاسخ بعد العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعها لقواعد تحديد الأجرة الواردة في القانون المذكور . م ١ منه . مؤداه . خضوع تقدير أجرتها لإرادة المتعاقدين وفقاً لأحكام القانون المدني . مخالفة ذلك . خطأ وقصور .

(الظعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٩٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

(الظعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٦٩٤ ق - جلسة ١٩٩٨/٧/١)

(الظعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٩٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٤)

(هـ) أعباء الترميم والصيانة:

نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بخصوص توزيع أعباء الترميم والصيانة بين المالك وشاغلي المبنى . سريان حكمه اعتباراً من ١٩٨١ / ٧ / ٣١ .

عدم سداد المستأجر لهذه التكاليف لا يربط الإخلاء . علة ذلك .

(الظعن رقم ١٦٩ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

إقامتهم معه بالعين إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك . الإقامة العارضة أو الموقوتة . لا تعد ذلك .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

١٠ - تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الثاني استأجر شقة النزاع لسكنى والدته كما استأجر شقة أخرى بذات المدينة لسكناء وأسرته وأن الترك لإبنه المطعون ضده الأول تحقق فى الشقة الأخيرة بإقرار المطعون ضدهما فى مذكراتهما . قضاء الحكم المطعون فيه باستمرار العلاقة الإيجارية بين المطعون ضده الأول وبين الطاعنين عن شقة النزاع استناداً لأقوال أحد شهوده التى تخالف الثابت بإقرار المطعون ضدهما . فساد وقصور .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

١١ - تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بامتداد عقد إيجار عين النزاع لها بإقامتها مع والدها المستأجر الأصلى حتى وفاته . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم امتداد العقد لها لعدم ثبوت إقامة لها مع والدتها قبل وفاتها . قصور .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

١٢ - استمرار عقد الإيجار بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح المستفيدين . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . ثبوت درجة القرابة والإقامة عند الوفاة .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣١)

١٣ - تمسك الطاعنة بأن المتعاقد الحقيقى عن العين منحل النزاع هو والدها الذى كان يعمل خارج البلاد وأنها كانت تقيم بها منذ بدء الإجارة وحتى وفاته وطلبها إحالة الدعوى إلى تحقيق لإثبات ذلك . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء مغللاً ذلك الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

عليه وقضائه بالإخلاء استناداً إلى عدم امتداد العقد إليهما عن جدهما . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢)

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٩)

٥ - انقضاء عقد الإيجار وعدم امتداده لورثة المستأجر الأصلى . لا يحصل دون نشوء علاقة إيجارية جديدة بينهم وبين ملاك العقار . علة ذلك . استقلال هذه الرابطة القانونية عن عقد الإيجار السابق .

(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٦ - امتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين بعد ترك المستأجر للعين المؤجرة . شرطه . أن يكون العقد مازال قائماً وقت الترك ولم يفسخ قضاءً أو رضاً .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٥)

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٥)

٧ - تمسك الطاعنة بإقامتها بعين النزاع مع والدها - المستأجر الأصلى - حتى وفاته وأن إقامتها بمسكن شقيقها لم يكن تغلياً عنها بل بسبب عارض مؤقت . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة بإثبات العلاقة الإيجارية دون أن يعرض لهذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١١)

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٧)

٨ - امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته أو أولاده أو والديه . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أباً كانت مدتها أو بدايتها .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٩)

٩ - عقد الإيجار . علم انتهائه بوفاة المستأجر أو تركه العين . امتداده لصالح زوجته أو أولاده أو والديه . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه .

إنهاء الحكم المطعون فيه إلى إنهاء عقد إيجار الشقة محل النزاع استناداً إلى تخلف شرط الإقامة المستقرة بالنسبة لهما حتى تاريخ وفاة مورثهما لإقامتهما معه بمدينة أخرى رغم عدم تخليه عن عين النزاع وسداده لأجرتها حتى وفاته . خطأ .

(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/١/٣)

(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٦/٢/٦)

١٩ - ترك العين المؤجرة الذي يتروى عليه امتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عنصراه . هجر المستأجر الإقامة في العين على وجه نهائي بنية تخليه عن العلاقة الإيجارية .

(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

(الطعن رقم ٣١٤٥ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٨/١١/١)

٢٠ - استمرار عقد الإيجار لصالح أقارب المستأجر المقيمين معه قبل الوفاة . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . الإقامة المستقرة المعتادة . النزاع في امتداد العقد . قابليته للتجزئة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٢١ - تسك الطاعة بطلاقها وعودتها للإقامة بعين النزاع مع والدتها المستأجرة الأصلية حتى وفاتها بما يخول امتداد عقد الإيجار إليها وتوليها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون أن يعرض لهذا الدفاع وما قدمته الطاعة من مستندات . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٢٢ - تسك الطاعة أمام محكمة الموضوع بامتداد عقد إيجار عين النزاع إليها لإقامتها مع زوجها - المستأجر الأصلي - حتى وفاته وأن إنقطاعها عن الإقامة فيها كان لسبب عارض بسبب عمله مديراً لأحد الفنادق بالقاهرة . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون مواجهة دفاع الطاعة بما يصلح رداً عليه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٨٥٩٩ لسنة ٧٢ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧)

١٤ - وفاة المستأجر أو تركه للعين . امتداد عقد الإيجار لصالح زوجته أو أولاده أو والديه المقيمين معه إقامة مستقرة قبل الوفاة أو الترك . الانقطاع العارض عن الإقامة لا يحول دون توافرها .

(الطعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٦١ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٩/١/٢٨)

١٥ - قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لتنازل المطعون ضده الثالث عن شقة النزاع لمطلقة الطاعة دون بحث أثر هذا التنازل الحاصل قبل تطبيقها منه امتداد العقد . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

١٦ - عقد الإيجار . عدم انتهائه بوفاء المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة . استمراره لصالح المستفيدين . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الإنقطاع عن الإقامة لسبب عارض مهما استطلت مدته لا يحول دون قيامها طالما لم يتخل المستفيد عنها صراحة أو ضمناً باتخاذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في انصراف قصده إليه .

(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٨١٧، ٦٦٠ لسنة ٦٨ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٣٦)

(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٦/٢/٦)

١٧ - احتفاظ المستأجر بمسكن آخر في مدينة أخرى وإقامته به . عدم انتهاء عقد إيجار المسكن الأول بوفاته أو تركه له . أثره . إمتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين من أقاربه من أفراد الطائفة الأولى المقيمين معه ، اعتبار إقامتهم بالمسكن الأول خلال فترة الإقامة معه بالمسكن الآخر إقامة حكمية .

(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٦/٢/٦)

١٨ - تسك الطاعة بإقامة الناصرين المشمولين بوصايتها بعين النزاع مع مورثهم المستأجر الأصلي حتى تاريخ وفاته وأن إقامتهم بمدينة أخرى إقامة عارضة لا يترتب عليها التخلي عن العين المؤجرة .

٢٣ - عقد الإيجار . عدم انتهائه ب وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . امتداده لصالح زوجه أو أولاده أو والديه . شرطه . إقامتهم معه بالعين المؤجرة إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك . م ٢٩ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠١١/٧/٨)

٢٤ - ترك المستأجر العين المؤجرة لزوجه قبل تطليقها . أثره . عدم اعتباره طرفاً فى عقد الإيجار .

(الطعن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠١١/٧/٨)

الإقامة التى يترتب عليها امتداد عقد الإيجار:

١ - تقدير توافر الإقامة المستقرة . واقع يستقل به محكمة الموضوع . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة ولا تخرج بأقوال الشهود عن حنودها أو إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٣/١٩)

٢ - إقامة الحكم المقيم المطعون فيه قضاها بنفى إقامة الطاعنة مع والدتها - أرملة المستأجر الأصل - حتى وفاتها وبإثبات العلاقة الإيجارية عن عين النزاع بما خلص إليه من أقوال شاهدى المطعون ضده والشاهد الثانى للطاعنة من تركها الإقامة فى عين النزاع قبل وفاة والدتها لزواجها رغم أن الشاهد الأخير قد شهد بأنها عادت إلى الإقامة المستقرة مع والدتها بعين النزاع بعد استحكام الخلاف بينها وبين زوجها والذى انتهى بتطليقها ومع تمسك الطاعنة بأن المالك السابق للعقار قد ارتضاها مستأجرة لعين النزاع لعلمه بإقامتها المستقرة مع والدتها حتى وفاتها وتقاضيه منها الأجرة وإعلانها ببيع العقار للمطعون ضده وتدليلها على ذلك بالسندات . فساد وقصور .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٣/١٩)

٣ - الإقامة التى يترتب عليها امتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين من حكم المادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد وفاة المستأجر أو تركه العين .

المقصود بها . الإقامة المستقرة حتى الوفاة أو الترك . التزام الزوج شرعاً بإعداد مسكن الزوجية مقابل حقه على زوجته فى الإحتباس والقرار فيه . مؤداه . إقامة الزوجة فى منزل الزوجية - حقيقة أو حكماً - هى الإقامة الوحيدة التى لها صفة الإعتياد والاستقرار حال قيام الزوجية . إقامتها فى غير مسكن الزوجية مهما استطلت وأياً كان مبعثها ودواعيها . لا تسوغ امتداد عقد الإيجار إليها وفقاً لحكم المادة المذكورة . إقامة الزوجة الدليل على استمرار إقامتها منذ زواجها بمسكن والدها حتى وفاته إقامة دائمة ومستقرة باعتباره مسكناً للزوجية . أثره . إمتداد عقد الإيجار إليها .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٣/٢٥)

(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٤ - الإقامة التى يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار . انقطاعها لسبب عارض . لا يحول دون توافرها طالما لم يتخلل المستفيد عنها صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٣/٢٥)

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

(الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٥ - الإقامة المستقرة التى يترتب عليها امتداد عقد الإيجار . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود بها . اتجاه نية المقيم إلى جعل العين المؤجرة موطناً له ومحلاً لإقامته المعتادة . لمحكمة الموضوع استخلاص نية الاستقرار من الأمارات الدالة عليها . الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض مهما استطلت منه لا يحول دون قيامها ما لم يتخلل المستفيد عنها صراحة أو ضمناً باتخاذ موقفاً لا تدع ظروفاً الخال شكاً فى انصراف قصده إليه . جواز أن يكون للمستفيد فى وقت واحد أكثر من موطن طالما توافرت لديه نية الإقامة والاستقرار فيها . م ٤٠ ق مدنى .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)

(الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

ومحلاً لإقامته المعتادة . نية الاستقرار أم يبطنه المقيم ويضمهره في نفسه . لمحكمة الموضوع استخلاصه من الأمارات الدالة عليه حسب ظروف كل دعوى وملاساتها .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)
(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٩-ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)
(الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٧-ق- جلسة ١٩٩٨/١/١٩)

١٠ - الرهينة . نظام معترف به من قبل الدولة . مقتضاه . خروج الرهيب من روابطه الدنيوية وانخراطه في الرهينة بالدير . أثره . صيرورة كل ما يتلكه ملكاً للبيعة . اعتبار الدير مقامه الجديد ومستقرة ما لم يكن مأذوناً له بالإقامة الدائمة خارج الدير لازمه . اختيار أحد المقيمين مع المستأجر الاتخراط في الرهينة . مؤداه . انصراف نيته عن جعل العين المؤجرة موطنه . تواجد فيها تواجد عارض لا يكسب الحق في امتداد الإجارة .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)
(قرب نقض مني جلسة ١٩٩٦/٥/٣١ لسنة ١٧ ص ١ ١٢٩١)
(الطعن رقم ٥٧ لسنة ١١-ق- جلسة ١٩٩٧/٥/١٤ مجموعة)
(الطعن رقم ٤٣١)

القاعدة:

الرهينة عند طائفة الأقباط الأرثوذكس نظام له أصول وضوابط معترف بها من قبل الدولة ، ومن مقتضاه أن يخرج الرهيب من روابطه الدنيوية فيدخل الدير مجرداً حتى من اسمه وهو راض بمقامه الجديد - وكل ما قد يقتنيه بعد انخراطه في سلك الرهينة ليس ملكاً له وإنما ملك البيعة التي وهبها حياته .. فبات الدير مستقره ومراحه ومغده لا يفاديه إلا للضرورة وبإذن من رئيسه ما لم يكن مأذوناً له بالإقامة الدائمة خارج الدير - وهو ما لازمه أنه متى اختار أحد المقيمين مع المستأجر الاتخراط في الرهينة بالدير فإنه يكون بالضرورة قد عبر عن انصراف نيته عن جعل العين المؤجرة موطنه وأصبح تواجده فيها بعد ذلك تواجداً عارضاً لا يكسب الحق في امتداد الإجارة .

٦ - ثبوت إقامة الطاعن بعين النزاع مع والدته المستأجرة الأصلية منذ بدء الإجارة حتى حصوله على شهادة إقامه دراسته وأن انتقال والدته وحقيقتها - إبنة أخيه المتوفى والمشمولة بوصايته - للإقامة معه في بلدتهم الأصلية حيث أرضهم الموروثة وأنهم كانوا يترددون على عين النزاع على فترات لمرض والدته وعمله بالأرض وظلوا متمسكين بالإجارة حريصين على سداد أجرة العين حتى وفاة والدته ببلدتهم . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على أن إقامة المستأجرة الأصلية وحقيقتها مع الطاعن في بلدتهم الأصلية من شأنه أن ينفي إقامتهم في عين النزاع . خطأ وفساد .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٧ - الإقامة المستقرة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود بها . إتمام نية المقيم إلى جعل العين المؤجرة موطناً له ومحلاً لإقامته المعتادة . الانقطاع عن الإقامة لفترات متتالية أو متباعدة لسبب عارض لا يحول دون قيامها .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٦٩-ق- ٣١٠ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)
(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٩-ق- جلسة ١٩٩٦/١١/٢٩)
(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٦٧-ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٨ - تمسك الطاعن بإقامته المستقرة مع والدته المستأجر الأصلي لعين النزاع حتى وفاته وأن سفره للعمل بالخارج كان انقطاعاً عارضاً لا ينفي إقامته وتدلّيه على ذلك بالمستندات . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء دون أن يواجه هذا الدفاع وما قلعه الطاعن من مستندات تدلّ على قصور .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٦٩-ق- ٣١٠ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)
(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٦٧-ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٢)

٩ - الإقامة المستقرة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود بها . إتمام نية المقيم إلى جعل العين المؤجرة موطناً له

١١ - ثبوت إقامة المطعون ضدها - من أقوال شاعديها - بعين النزاع مع والدها المستأجر الأصلي حتى تاريخ انخراطها في الرهينة . إقامتها بالدير إقامة دائمة ومستقرة . مؤداه . انتفاء شرط امتداد عقد الإيجار إليها . ترددها العارض على عين النزاع . لا أثر له . مخالفة ذلك . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)
(قربا لنقض ملغى جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦ لسنة ١٧ ج ١ ص ١٢٩١)

القاعدة:

إذ كان الثابت بالأوراق أن أحد شاهدي المطعون ضدها قرر أنها كانت مقيمة بشقة النزاع حتى تاريخ الرهينة منذ أكثر من خمس سنوات وتواجدتها فيها بعض الوقت وبعضه الآخر بالدير - كما قرر شاعديها الآخر أنها كانت مقيمة مع والدها إقامة دائمة ومستقرة بالشقة حتى تاريخ انخراطها في الرهينة فأقامت بالدير بالقاهرة ولا تقيم بها إلا عند حضورها للأسكندرية لقبض معاشها وكانت هاتان الشهادتان تدلان على أن إقامة المطعون ضدها أصبحت في الدير وأن تواجدها في عين النزاع عارض واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ترددها على عين النزاع بعد انخراطها في الرهينة إقامة مستقرة يمتد بها عقد الإيجار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

١٢ - استخلاص الإقامة المستقرة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار لصالح المستفيد . وأقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديره . شرطه . أن يكون استخلاصه سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها وأن يعرض لكل دفاع جوهرى أبداً الخصوم .

(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٩٢ ق- جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

١٣ - الإقامة التي يترتب عليها امتداد عقد الإيجار لصالح المستفيدين من حكم المادة ٢٩/١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد وفاة المستأجر أو تركه العين . المقصود بها . التزام الزوج شرعاً بإعداد مسكن الزوجية مقابل حقه على زوجته في الاحتباس والقرار

فيه . مؤداه . إقامة الزوجة في منزل الزوجية - حقيقة أو حكماً - هي الإقامة الرهينة التي لها صفة الإعتياد والإستقرار حال قيام الزوجية . لا يحول دون توافرها الانقطاع عن الإقامة بسبب عارض أو عدم الإلتفاع بها طالما كانت قائمة بتنفيذ التزامها قبل المؤجر .

(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

القواعد المستخلصة في ظل الحكم ...

بعدم دستورية الامتداد للأقارب نسباً :

١ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب نسباً حتى الدرجة الثالثة ويسقط فقرتها الثالثة في مجال تطبيقها . مؤداه . قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على زوج المستأجر وأولاده والديه دون غيرهم . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بإخلاء عين النزاع والزامه بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدهم من الثاني للأخير تأسيساً على أحقيتهم في الامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد تركها لهم عمهم المستأجر الأصلي استناداً إلى هذا النص المقتضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠/١١/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٤١٢٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣/١١/٢٠٠٠)

٢ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من امتداد عقد الإيجار لأقارب المستأجر نسباً حتى الدرجة الثالثة وإداركه الدعوى قبيل صيرورة الحكم الصادر فيها باتاً . أثره . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء استناداً إلى النص المذكور المقتضى بعدم دستوريته . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٨٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة

(٢٠٠٠/١١/٢٣)

(الطعن رقم ١١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٣/٥/١٩٩٩)

٣ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار

عدم امتداد عقد الإيجار لكون الطاعن ليس قريباً من الدرجة الأولى . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢٨)

(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بامتداد عقد الإيجار إلى المطعون ضده الأول لقرابته نسباً من المستأجر الأصلي استناداً إلى نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ٣٣٧٧ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

٨ - تمسك الطاعن بنشوء علاقة إيجارية جديدة بينه وبين المالك السابق للعقار منذ وفاة جده وتقاضيه مبالغ تقتل نصيبه في صيانة العقار وتقاضى وكيله الأجرة ومن بعده المالك الجديد بموجب إيصالات صادرة منهما وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى عدم امتداد العقد للحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون أن يواجه هذا الدفاع بما يصلح رداً عليه . خطأ .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

القواعد المستخلصة في ظل الحكم ...

بعدم دستورية الامتداد للأقارب مصاهرة:

- قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة القضاى بإثبات العلاقة الإيجارية بين المطعون ضدها الأولى وبين الطاعنين وبإلزامهم بتحرير عقد إيجار لهم عن شقة النزاع لثبوت إقامتها مع زوج ابنتها المطعون ضده الثانى - المستأجر - قبل تركه العين المؤجرة وتوافر قرابة المصاهرة تطبيقاً لنص المادة ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠٠١ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٧/٢١)

(الطعن رقم ٤٣٠٢ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/١٨)

عقد الإيجار للأقارب نسباً حتى الدرجة الثالثة . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدهما الثانية والثالثة لإقامتهما مع شقيقة الأولى عمة الثانى - والتي انتقل إليها الحق فى الإيجار بعد ترك المستأجر الأصلي لعين النزاع - مدة تزيد على سنة سابقة على وفاتها استناداً لذلك النص المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ٧٧٠٩ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٣٧)

٤ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاء استناداً إلى الحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من امتداد عقد الإيجار لغير أفساده الطائفة الأولى (أى الزوجين والأولاد والوالدين) . مؤداه . الدفع المبدى من المطعون ضده بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٩٩ الذى لم يستند إليه الحكم . غير مقبول .

(الطعن رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

(الطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)

٥ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار للأقارب نسباً حتى الدرجة الثالثة . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضده الثالث لإقامته مع شقيقه المطعون ضده الثانى مدة سنة سابقة على تركه عين النزاع استناداً لذلك النص المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

(الطعن رقم ٧٧٠٩ لسنة ١٩٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٣٧)

٦ - تمسك الطاعن بأن والدته مستأجرة أصلية لشقة النزاع مع شقيقها الذى حرر العقد باسمه لاعتبارات أدبية وأنها أقامت وأولادها معه بالعين حتى تركه لها . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عن التعرض لهذا الدفاع استناداً إلى

المساكنة:

الإيجار إليه استناداً إلى عدم دستورية الامتداد عن شقيقه . خطأ . حجيجه عن بحث دفاعه المستند إلى المشاركة السكنية .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)
(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٥)

٥ - المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة حق في البقاء بها بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإيجارة واستمرارها دون انقطاع .

(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)
(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)

٦ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمساكنته لشقيقه المستأجر الأصلي بعين النزاع منذ بدء الإيجارة حتى وفاة الأخير واستمرار إقامته أكثر من عشرين عاماً مما يكون حقه قد استقر على العين بالتقادم ويستثنى من الأثر الرجعي لحكم المحكمة الدستورية . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً للحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون أن يواجه هذا الدفاع . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

٧ - تمسك الطاعن في دفاعه بمشاركته لشقيقه المستأجر الأصلي في سكنى عين النزاع منذ بدء الإيجار وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع دون بحثه وتحيصه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٦)

٨ - المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة حق البقاء بها بعد وفاة المستأجر سواء كانوا من الأقارب الذين عددهم م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو من غيرهم . شرطه . إقامتهم فيها منذ بدء الإيجارة واستمرارها دون انقطاع . توانسها

١ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإقامته بعين النزاع مع المستأجر الأصلي وزوجته منذ بدء الإيجارة حتى وفاة الأول وترك الثانية العين له واستمرار إقامته حتى رفع الدعوى . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً للحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)
(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٢ - المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة حق البقاء بها بعد وفاة المستأجر أو تركه لها من غير الأقارب الذين حددتهم المادة ٢٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . إقامتهم فيها منذ بدء الإيجارة واستمرارها دون انقطاع . تقدير حصول المشاركة السكنية أو نفيها . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره مآدام استخلاصها سائغاً .

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٢)
(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٦)

٣ - تعدد المستأجرين لعين واحدة وانصراف نيتهم وقت التعاقد إلى تحرير العقد باسم أحدهم . أثره . قمعهم بكافة الحقوق، والإلتزامات الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه .

مساكنتهم للمستأجر الأصلي منذ بدء العلاقة الإيجارية حتى وفاته أو تركه لعين النزاع .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)
(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٥)

٤ - تمسك الطاعن بأنه مستأجر أصلياً لعين النزاع لمساكنته لشقيقه الذي حرر العقد باسمه منذ بدء الإيجارة دون إنقطاع وحتى تركه لها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء ويرفض دعواه بثبوت العلاقة الإيجارية لعدم أحقيته في امتداد عقد

للمساكن . أثره . حقه في البقاء في العين طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون استنزاف إقامة المستأجر الأصلي فيها . مصدر حقه في ذلك ما تعارف عليه الملاك من تحرير عقد الإيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند استئجار عين واحدة .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)
(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

الإمتداد القانوني لعقد الإيجار المبرم..

لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي؛
(أ) الإمتداد لورثة المستأجر الأصلي؛

٩ - تعدد المستأجرين لعين واحدة وانصراف نيتهم وقت التعاقد إلى إحداث الأثر القانوني للعقد وتحريره باسم أحدهم . اعتبارهم مستأجرين أصليين لهم كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار .

١ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي استمراره لصالح الورثة . مناطه . استعمالهم العين في ذات النشاط الذي كان يمارسه مورثهم عند وفاته سواء كان هذا النشاط هو الغرض من الإجارة الثابت كتابة بالمعقد أو الذي عدل إليه ورضى به المؤجر صراحة أو ضمناً . موافقة المؤجر كتابة . شرط لتغيير الورثة النشاط دون المستأجر الأصلي . ١/م ١/٦ لسنة ١٩٩٧ و ٧ من اللائحة التنفيذية لذات القانون .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)
(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٥)
(قرب الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

القاعدة:

١٠ - تمسك الطاعن بأن والدته مستأجرة أصلية لشقة النزاع مع شقيقها الذي حرر العقد باسمه لاعتبارات أدبية وأنها أقامت وأولادها معه بالعين المؤجرة حتى تركه لها . دفاع جوهرى . اتفقت المحكم المطعون فيه عن التعرض لهذا الدفاع استناداً إلى عدم امتداد عقد الإيجار لكون الطاعن ليس قريباً من الدرجة الأولى . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)
(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

١١ - تمسك الطاعن الثانى بمساكنته منذ بدء الإجارة دون انقطاع لشقيقته الطاعنة الأولى التى حرز باسمها العقد وبإلزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار باسمه وتدليله على ذلك بإقرار المطعون ضده بصحيفة تعديل الطلبات وتقرير الخبير . إطراح المحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على نفى هذه المسكنة لقيام المستأجرة الأصلية

١٢ - تمسك الطاعن الثانى بمساكنته منذ بدء الإجارة دون انقطاع لشقيقته الطاعنة الأولى التى حرز باسمها العقد وبإلزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار باسمه وتدليله على ذلك بإقرار المطعون ضده بصحيفة تعديل الطلبات وتقرير الخبير . إطراح المحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على نفى هذه المسكنة لقيام المستأجرة الأصلية

٤ - ثبت أن الطاعن الأول قد استعمل العين محل النزاع في ذات النشاط الذي كانت تمارسه مورثته المستأجرة الأصلية وقت امتداد عقد الإيجار إليه . تقييده النشاط من بعد . لا أثر له . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ والإخلاء استناداً إلى أن الطاعن لم يستمر في استعمال العين المؤجرة في ذات النشاط الذي كانت تمارسه المستأجرة الأصلية . خطأ ومخالفة الثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

٥ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم إمتداد عقد إيجار محل النزاع إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث استناداً إلى ما استخلصه من مستندات لا تفيد بمجردها أنها لم يزاولا ذات النشاط الذي كان يمارسه مورثهما بالعين قبل وفاته . عدم بيانه المصدر الذي استخلص منه ما انتهى إليه . فساد وقصور .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

٦ - ثبت أن الطاعن قد استعمل العين محل النزاع في ذات النشاط الذي كان يمارسه مورثه المستأجر الأصلية وقت امتداد عقد الإيجار إليه . إضافته نشاطاً جديداً من بعد . لا أثر له . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن الطاعن لم يستمر في استعمال العين المؤجرة في ذات النشاط كان يمارسه المستأجر الأصلية . خطأ .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

٧ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي . استمراره بعد وفاة المستأجر لصالح المستفيدين من ورثته . مناهة . استعمالهم العين في ذات النشاط الذي كان يمارسه المستأجر طبقاً للعقد حال حياته وقت وقوع الامتداد . م . ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ لسنة ١٩٩٧ والمرواد ٢ ، ٤ ، ٧ من اللائحة التنفيذية . للورثة تغيير

المستأجر لممارسته بسبب نقل صناعته أو مهنته أو حرفته خارج الكتلة السكنية أو لسبب أقراضها والذي لا يلحق ضرراً بالمبنى ولا بمشاغليته) فلم يشترط موافقة المؤجر كتابة على تغيير النشاط إلا بالنسبة لورثة المستأجر دون المستأجر الأصلي .

٢ - ثبت أن المستأجر الأصلي قام بتغيير النشاط المتفق عليه في العقد دون اعتراض من المالك . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن موافقة المؤجر كتابة للمستأجر الأصلي على تغيير النشاط شرط لانتهال حق الإجارة إلى ورثته وإلا سقط حق الورثة في امتداد العقد . خطأ .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى أن المستأجر الأصلي هو الذي قام بتغيير النشاط واستصدار ترخيصاً بذلك ١٩٩٣/٢/١٤ ثم توفي بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٠ وأقام قضاءً على أنه يشترط لانتهال حق الإجارة إلى الورثة أن يكون المؤجر قد وافق كتابة على تغيير المستأجر الأصلي للنشاط ، وأن قيام المستأجر الأصلي بتغيير نشاطه دون الحصول على موافقة كتابية من المؤجر من شأنه أن يسقط حق ورثته في انتقال الإجارة إليهم رغم أن المؤجر ارتضى تغيير النشاط حتى أقام دعواه بتاريخ ١٩٩٨/٤/٣٠ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - تقديم الطاعن بإصالات سداد أجرة العين محل النزاع صادرة من المطعون ضده باسم ورثة المستأجر الأصلي بما يدل على نشوء علاقة إيجارية جديدة منبثة الصلة عن عقد الإيجار السابق . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى عدم ممارسة الطاعن لذات نشاط مورثه دون بحث مؤدى هذه الإصالات ودلائلها . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٨)

(الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨)

النشاط . شرطه . ألا يكون بقصد التحايل وعدم الإضرار بسلامة المبنى أو شاغليه . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

(الطعن رقم ٦٣٩٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢١)

(ب) الأحكام الصادرة في ظل عدم دستورية امتداد العقد لورثة المستأجر أو شركائه :

١ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢/٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار لصالح شركاء المستأجر الأصلي في مباشرة ذات النشاط في العين التي كان يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضده إستناداً إلى هذا النص المقضى بعدم دستوريته خطأ .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(الطعن رقم ٤١٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

٢ - الحكم بعدم دستورية النص م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من امتداد عقد إيجار العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى لورثة المستأجر أو شركائه . أثره . عدم عدم جواز تطبيقه على دعوى النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بالإخلاء استناداً إلى امتداد العقد إلى المطعون ضدهم بالتطبيق لهذا النص المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ٥٢٢٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

(الطعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٢)

(الطعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٧)

٣ - صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وسقوط فقرتها الثالثة . أثره . وجوب الرجوع إلى الأصل المقرر بانفراد المستأجر

٨ - تمسك الطاعن بأن المطعون ضده وافق على تغيير النشاط بالعين وحرر له عقد إيجار امتداداً لعقد إيجار مورثه وأنه أصبح مستأجراً أصلياً . قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ عقد الإيجار استناداً إلى أن الطاعن غير النشاط الذى كان يمارسه مورثه بالعين خطأ .

(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

٩ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . استمراره لصالح المستفيدين . مناه . استعمالهم العين في ذات النشاط الذى كان يمارسه المستأجر الأصلي طبقاً للعقد حال حياته وقت وقوع الامتداد . م ١ ، ٤ ، ٥ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ .

(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٣٧٨٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

١٠ - إخلاء العين المؤجرة لتغيير وجه استعمالها . شرطه . ثبوت الإضرار بالمبنى بحكم قضائى نهائى . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . لوارث تغيير النشاط الذى كان يمارسه مورثه بعد امتداد العقد إليه بقصد التحايل على أحكام القانون أو إلحاق ضرر بسلامة المبنى أو شاغليه . أثره .

(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٣٧٨٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

١١ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . استمراره بعد وفاة المستأجر لصالح المستفيدين من ورثته . اعتباراً من

لشركائه . خلو القانون المذكور من نص يجيز امتداد العقد إليهم مؤداه . عدم اكتسابهم مركزاً قانونياً . القضاء بعدم دستورية م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وخلق ق ٦ لسنة ١٩٩٧ من نص يجيز الامتداد للشركاء . أثره . وجوب الحكم بالإخلاء . م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

التهاء عقد الإجار الأجنبي؛

١ - تمسك الطاعنين بإقامتهم بالعين محل النزاع بصفتهم مستأجرين أصليين وليس امتداداً لعقد إجار مورثهم الأجنبي لتنازله لهم عن العقد بموجب التصريح له بذلك كتابة من المؤجرة وتديلهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون أن يعرض لهذا الذفاع وما قدم من مستندات . قصور .

(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢ - عقود التأجير المبرمة لغير المضربين قبل العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . طلب إنهاؤها بانتهاء إقامتهم . رخصة للمؤجر . استمرارها لصالح الزوجة المصرية وأولادها من المستأجر غير المصرى . شرطه . عدم مفادرتهم البلاد نهائياً .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢)

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

٣ - عقود التأجير لغير المصريين . انتهاءها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم بالبلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . العقود المبرمة لصالحهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون . طلب إنهاؤها بانتهاء إقامة الأجنبي . رخصة للمؤجر . تنازله عن استخدامها صراحة أو ضمناً . أثره . عدم جواز معاودة طلب إنهاء العقد استناداً إلى انتهاء ذات الإقامة .

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

(الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٨)

بالمكان وحظر تخليه عن عقد إجاره إلى شركائه فى استعمال العين أو غيرهم بغير تصريح من المالك . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء على سند من قيام شركة بين المطعون ضده الأول ، المستأجر الأصلي - والمطعون ضدهما الثانى والثالث بعين النزاع وتخراج الأول وحلول الثانى والثالث محله فى الانتفاع بها دون أن ينطوى على معنى تخليه عنها . خطأ .

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٣)

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٨)

٤ - الحكم بعدم دستورية نص م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإجار لصالح شركاء المستأجر الأصلي فى العين التى يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو مهنياً أو حرفياً فى حالة تركه لها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنة بتحرير عقد إجار للمطعون ضدهم بالتطبيق لهذا النص المقتضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦١ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٤)

٥ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإجار لصالح شركاء المستأجر الأصلي فى مباشرة ذات النشاط فى العين التى كان يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء للتنازل عن الإجار دون إذن استناداً إلى هذا النص المقتضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

٦ - تخارج المستأجر الأصلي من الشركة فى ظل العمل بأحكام ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وتركه أعيان

الوفاة - حتماً - أن تنتهي قانوناً المدة المحددة لإقامته بالبلاد ، فواقعة الوفاة شأنها في ذلك شأن سائر أسباب انتهاء مدة إقامة الأجنبي ترتب انتهاء عقد إيجار المستأجر الأجنبي عملاً بنص المادة ١٧ المار ذكرها ، ويقتصر استمرار العقد على زوجته المصرية وأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ولم يغادروا البلاد نهائياً .

٦ - عقد إيجار المسكن المبرم لصالح أجنبي .
م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصر الانتفاع بميزة الامتداد القانوني للعقد على من عددهم النص دون غيرهم وبالشروط المحددة به . مؤداً . عدم استفادة سواهم من الأقارب ولو كانوا يحملون الجنسية المصرية . لا محل للإستعانة بحكمة النص أو الدافع لإصداره . علة ذلك .

(الطن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٨١ ق ٦٧ - هيئة عامة - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

القاعدة:

إنه اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإعمالاً للأثر الفوري لنص المادة ١٧ منه بإعتباره نصاً آمراً ومتعلقاً بالنظام العام يسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت العمل به بصور حكم نهائي فيها ، يتعين قصر الانتفاع بميزة الاستمرار القانوني لعقد إيجار المسكن المبرم لصالح المستأجر الأجنبي - عند انتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامته بالبلاد على من ذكروا صراحة بالنص وبالشروط المحددة به دون غيرهم ، وبالتالي لا يستفيد غير هؤلاء الأقارب من استمرار العقد ولو كانوا يحملون الجنسية المصرية بقوله استثناء حكمه النص ، إذ لا مجال للبحث عن حكمه النص أو الدافع لإصداره ، متى كان صريحاً واضحاً الدلالة في عباراته .

٧ - قصر الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد إيجار مسكن الأجنبي عند انتهاء مدة إقامته بالوفاة

٤ - تمسك الطاعنين بوفاة مورثهم الأجنبي قبل العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وينشروا علاقة إيجارية جديدة بينهم وبين المالكين السابقين والمطعون ضده بقبضهم الأجرة دون تحفظ ويتنازلهم ضمناً عن استخدام الرخصة المخولة لهم بنص المادة ١٧ من القانون المذكور وتدلليهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بانتهاء العقد والإخلاء دون تحصيل هذا الدفاع . قصور .

(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٩٦ ق ٦٩ - جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

المبادئ التي أرستها الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية:

٥ - عقود التأجير لغير المصريين . استمرارها المدة المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد . انتهاء مدة الإقامة أياً كان سبب إنهائها . أثره . انتهاء عقد الإيجار . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وفاء المستأجر الأجنبي تنتهي بها حتماً مدة إقامته ، قصر استمرار العقد على الزوجة المصرية وأولادها منه المقيمون معه بالعين المؤجرة ولم يغادروا البلاد نهائياً .

(الطن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٨١ ق ٦٧ - هيئة عامة - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

القاعدة:

إن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدل على أن المشرع قد اتجه في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلى وضع تنظيم قانوني في شأن انتهاء عقود التأجير المبرمة لصالح غير المصريين بحيث لا يبيح للمستأجر الأجنبي الاستفادة من أحكام الامتداد - المقررة وفقاً لتشريعات إيجار الأماكن - إلا للمدة المحددة قانوناً لإقامته بالبلاد - أياً كان سبب إنهائها سواء كان مضى المدة التي منحتها له السلطات المختصة أم كان يغادرته البلاد نهائياً قبل إنتضاءها أو بإلغائها قبل إنتهاء مدتها أو كان ذلك بوفاة بحسبان أنه يترتب على واقعة

عقد إيجار للمطعون ضدها - المصرية الجنسية -
استمراراً لعقد والدتها المستأجرة الأجنبية . خطأ .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٦٧ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

٩ - قبض المؤجر للأجرة بعد انتهاء عقد إيجار
الأجنبي بوفاته . عدم جواز حمله على أنه استمرار
للعقد الذى انتهى .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٠٢٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٥)

(قرب الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٣٠)

١٠ - ثبوت وفاة مستأجر عين النزاع اليمنى
الجنسية فى ظل العمل بأحكام ق ١٣٦ لسنة
١٩٨١ . أثره . انتهاء عقد الإيجار بقوة القانون .
عدم استمراره لصالح زوجته الطاعنة ولو اكتسبت
الجنسية المصرية فى تاريخ لاحق .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٠٢٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٥)

دعوى الإخلاء

١ - تمسك الطاعن بشغله عين النزاع لمدة ثلاثة
وثلاثين عاماً وسداده أجرتها طوال تلك المدة دون
اعتراض من المطعون ضده الأول ومورثته - المؤجرة
الأصلية - المقيمين بذات العقار الكائنة به عين النزاع
بما يفيد قبولهما له مستأجرًا وتنازلهما عن حقهما
فى طلب الإخلاء وتدلله على ذلك بالمستندات .
إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه
بالإخلاء على سند من انتفاء هذا التنازل لعدم تقديمه
عقد إيجار أو إيصال أجرة العين باسمه . فساد فى
الاستدلال .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٧٥٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

(الطعن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣)

٢ - الموطن . ماهيته . محل التجارة أو
الحرفة . اعتباره موطناً للتاجر أو الحرفى بجانب
موطنه الأصلي يصح إعلانه فيه بكافة الأمور المتعلقة
بها . شرطه . أن يكون مركز إدارة نشاط التاجر أو

على الزوجة المصرية وأولادها منه دون غيرهم ولو
كانوا يحملون الجنسية المصرية بالشروط التى حددها
نص م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اكتساب الطاعن
- إبن الأجنبية - الجنسية المصرية قبل وفاة والده
الأجنبى مستأجر عين النزاع . لا يعطيه حقاً فى
امتداد عقد الإيجار إليه . علة ذلك .
(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٦٧ ق- هيئة عامة- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

القاعدة:

إن نعى الطاعن (باكتسابه الجنسية المصرية
عام ١٩٨٥ قبل وفاة والده - المستأجر الأجنبى للعين
محل النزاع سنة ١٩٨٧ فتوافر فى حقه المحكمة
التى تغياها المشرع من نص المادة ١٧ من القانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حتى ولو كانت والدته -
زوجة المستأجر - أجنبية) غير سديد ، ذلك أنه لما
كانت الهيئة العامة قد انتهت إلى أن المشرع قد قصر
فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
الانتفاع بالامتداد القانونى لعقد إيجار مسكن
الأجنبى - عند انتهاء المدة المحددة لإقامته بالبلاد -
أباً كان سبب انتهائها - ومن ذلك حالة وفاته -
على الزوجة المصرية للمستأجر الأجنبى وأولادها منه
الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ما لم يثبت
مغادرتهم البلاد نهائياً دون غيرهم من الأقارب ولو
كانوا يحملون الجنسية المصرية بما لا مجال معه
للبحث عن حكمة النص أو الدافع لإصداره . وكان
الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما انتهى
إليه فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

٨ - قصر الانتفاع بالامتداد القانونى لعقد
إيجار مسكن الأجنبى عند انتهاء مدة إقامته بالوفاة
على الزوجة المصرية وأولادها منه دون غيرهم ولو
كانوا يحملون الجنسية المصرية بالشروط التى حددها
نص م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قضاء الحكم
المطعون فيه بإلزام الشركة الطاعنة بتحرير الطاعنة

فيه هو مكان إدارة النشاط لأنه هو الذى يتواجد به التاجر أو الحرفى على وجه يتحقق به شرط الاعتياد .

٣ - تمسك الطاعن بطلان إعلانه بالحكم الابتدائى لأنه وجه إليه فى عين النزاع التى نص فى عقد الإيجار على أنها مؤجرة مخزناً للكتب ولم يوجه إليه فى مركز إدارة أعماله المتعلقة بتجارة الكتب والمبين بالمعقد . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بسقوط الحق فى الاستئناف معتداً بهذا الإعلان . خطأ .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)

القاعدة:

إذا كان من الشابت من الأوراق أن المطعون ضدكم قد وجهوا إعلان الحكم المستأنف إلى الطاعن فى العين المؤجرة له مخزناً فسلمت للإدارة لقلقه على الرغم من أن مركز إدارة النشاط التابع له المخزن ثابت بعقد الإيجار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا الإعلان وقضى بسقوط الطاعن فى الاستئناف مطروحاً دفاعه ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

٤ - طلب إخلاء العين المؤجرة وتسليمها . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لأحد الخصوم . أثره . نقضه بالنسبة للباقيين .

(الطعن رقم ٨٩٠، ١١٤٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٥ - طلب المؤجر الإخلاء وتسليم العين المؤجرة وطلب الخصم إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار . غير قابلين للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيها .

(الطعن رقم ٩٧٨١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

٦ - حق المؤجر فى طلب الإخلاء . حق شخصى . جواز التنازل عنه بعد وقوع المخالفة صراحة أو ضمناً باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال

الحرفى الذى اعتاد على التواجد به ويدير منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة . المواد ٤٠ ، ٤١ منى و ٢١٣ مرافعات . الأماكن الملحقه بالنشاط التجارى أو الحرفى . عدم اعتبارها موطناً لإدارة الأعمال . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٣١٨، ١٤٣٤ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

القاعدة:

إن النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن « يكون إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلى » وفى المادة ٤٠ من القانون المدنى على أن « الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة » وفى المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة » فكل ذلك يدل على أن المشرع قد اعتد بالتصوير الواقعى للموطن فلم يفرق بين الموطن ومحل الإقامة العادى وجعل المحل عليه فى تعيين الموطن الإقامة المستقرة . بمعنى أنه يشترط فى الموطن أن يقيم الشخص فيه على وجه يتحقق فيه شرط الاعتياد ، وإضافى للموطن الأصلى ، اعتبر المشرع المحل أو مركز إدارة نشاط التاجر أو الحرفى الذى يزوال فيه نشاطه موطناً له بالنسبة للخصومات المتعلقة بهذه التجارة أو تلك الحرفة فيصح إعلانه فيه بكافة الأمور المتعلقة بها طالما أن مباشرته لتجارته أو حرفته فيه له مظهره الواقعى الذى يدل عليه ، بأن يكون المكان هو مركز نشاط التاجر أو الحرفى الذى يتواجد به على نحو يتوافر فيه شرط الاعتياد ويدير منه أعماله المتعلقة بالتجارة أو الحرفة فلا تعتبر الأماكن الملحقه بالنشاط التجارى أو الحرفى - كالمخازن وأشباهها - التى لا يدار منها النشاط على نحو معتاد موطناً لإدارة الأعمال وإنما يكون الموطن الذى يصح الإعلان

١٠ - الدعوى يطلب فسخ عقد الإيجار .
موضوع غير قابل للتجزئة . علم اختصاص بعض
المحكوم لهم فى الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول
الطعن .

(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

١١ - حق المؤجر فى طلب الإخلاء . حق
شخصى . جواز التنازل عنه بعد وقوع المخالفة
صراحة أو ضمناً . تقادمه بمضى خمس عشرة سنة .
سريان التقادم من وقت نشأة الحق فيه .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/١٦)

١٢ - تمسك الطاعنة بتنازل المطعون ضده
الضمنى عن حقه فى طلب الإخلاء وعلمه بشغلها
العين محل النزاع منذ عشرين عاماً وعدم اعتراضه
على ذلك . تدليلها على ذلك بإقامته بالشقة التى
تعلو عين النزاع وما قرره شهادها أمام محكمة
الموضوع . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه
بالإخلاء تأسيساً على أن وضع يدها على العين محل
النزاع لا سند له من القانون دون الرد على دفاع
الطاعنة سالف البيان قصور .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/١٦)

١٣ - دعوى الإخلاء لاتنتهى بالعقد بوفاء
المستأجر أو تركه العين . عدم تعلّقها بتركة المورث
مؤداه . عدم وجوب اختصاص جميع ورثته .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

أسباب الإخلاء

قواعد مشتركة

١ - أسباب الإخلاء المنصوص عليها فى قوانين
الإجراءات الاستثنائية . تعلّقها بالنظام العام .
أثره . وجوب تحقق محكمة الموضوع من قيام سبب
الإخلاء من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٦)

شكاً فى دلالة على حقيقة المقصود منه . استخلاص
النزول عن طلب الإخلاء من سلطة محكمة
الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٧ - تمسك الطاعنة بشرائها عين النزاع بالجدك
من ورثة المستأجرة الأصلية بعدم ثبات التاريخ
وإخطارها الشركة المؤجرة بذلك وقبض وكيل الأخيرة
الأجرة منها لمدة تزيد عن خمسة عشر عاماً دون
إعتراض منها أو من تابعيها حتى رفع الدعوى
وموافقة الشركة على رفع عداد المياه الكائن بعين
النزاع إخصا بالمستأجرة الأصلية واستبداله بأخر
باسم الطاعنة مع إخطار هيئة المياه بذلك بعد تنازلاً
من الشركة عن حقها فى طلب الإخلاء . إطراح الحكم
المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإزام الشركة المؤجرة
بتحرير عقد إيجار للطاعنة عن عين النزاع وبفسخ
عقد الإيجار والإخلاء على سند من أن الشركة
المؤجرة تقاضت الأجرة باسم المستأجرة الأصلية وأن
التصريح بإدخال المياه للعين المؤجرة لم يصدر باسم
الطاعنة . فساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٨ - الدعوى بفسخ عقد الإيجار والتسليم .
عدم قابليتها للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيها .
قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً دون
تكليف الطاعن بإختصاص المحكوم عليه الآخر الذى لم
يطعن بالاستئناف ، أثره . بطلان الحكم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٦)

٩ - إسقاط الحق . عدم وقوعه إلا بالتنازل عنه
صراحة أو باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً
فى دلالة عليه .

(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

الرافعة وأنها اكتفيا بسحب شيك بالقيمة دون إضافة المبلغ إلى حسابه ودل على ذلك بالمنتجات .
قضاء المحكم المطعون فيه برفض دعوى الإخلاء معتبراً هذا الدفاع إقراراً من الطاعن بسداد المطعون ضلعهما كامل الزيادة في الأجرة المطالب بها .
مخالفة للثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٣ - الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . مناطه .
تخلف المستأجر عن الوفاء بها حتى قفل باب المرافعة في الدعوى . وجوب استظهار المحكمة ذلك في حكمها حتى يستقيم قضاؤها .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٨)

٤ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة لرفعها من غير ذي صفة . تدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى قضاء المحكم المطعون فيه بالإخلاء دون الرد على هذا الدفاع بما يواجهه . قصور .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٥ - القسوخ والإخلاء لعدم سداد الأجرة .
موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لأحد المستأجرين . أثره . نقضه بالنسبة للباقيين .

(الطعون رقم ٢١٢١، ٢٣٠٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(الطعن رقم ٧٨٦٩ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/١٧)

٦ - دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة .
وجوب أن تبين المحكمة مقدار ما هو مستحق على المستأجر من الأجرة عن فترة المطالبة وما سدد منها وما بقى في ذمته وأن تبين الدليل الذى أقامت عليه قضاها .

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

٧ - إخلاء المستأجر لعدم سداد الأجرة .
شرطه . ثبوت تخلفه عن الوفاء بها بمعدلة بالزيادة أو النقصان طبقاً لما نصت عليه قوانين إيجار الأماكن

٢ - إقامة المؤجر دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب . القضاء بالإخلاء على سند من إحداها دون التعرض للأسباب الأخرى . استئناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما اشتملت عليه من أسباب ما لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

٣ - استناد مورث الطاعنين في دعواه بالإخلاء إلى تغيير استعمال العين بالمخالفة لعقد الإيجار والتأجير من الباطن . قضاء محكمة أول درجة بالإخلاء على سند من التأجير من الباطن ورفض الدعوى في شقها الأول . قضاء المحكم المطعون فيه بالإلغاء لإنتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن يعرض للسبب الثانى رغم عدم تنازل عنه . خطأ .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

٤ - الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانونى وتعيين أسباب الإخلاء . تعلقها بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع التى لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها .

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٥ - ورود أسباب الإخلاء في قوانين إيجار الأماكن على سبيل الحصر . مؤداه . عدم جواز إقامة دعوى الإخلاء على غير هذه الأسباب .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/١٦)

(أ) الإخلاء لعدم سداد الأجرة :

١ - سحب المستأجر شيكاً للمؤجر بقيمة الأجرة . لا يعد وفاة ميراثاً له . عدم إنقضاء التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك .

(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢ - تمسك الطاعن بعدم سداد المطعون ضلعهما كامل قيمة الزيادة المستحقة في الأجرة قبل قفل باب

قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى هذا التكليف . خطأ .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

القاعدة:

إذ كان البين من التكليف بالوفاء بالأجرة - سند الدعوى - أنه تضمن تكليف الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٠١٨ر٨٠ جنيهاً متضمناً قيمة رسم الشاغلين المقضى بعدم دستوريته فإن مؤدى ذلك أن التكليف بالوفاء قد تضمن مبالغ أصبحت غير مستحقة عليه ضمن الأجرة مما يترتب عليه بطلان ذلك التكليف وعدم صلاحيته بالتالي لأن يكون أساساً لدعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالإخلاء والتسليم لتأخر الطاعن في سداد الأجرة بناءً على هذا التكليف الباطل فإنه يكون معيباً مما يوجب نقضه .

٥ - ثبت أن عقد إيجار عين النزاع يخضع لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومؤجرة لغير أغراض السكنى - مؤداة - تحمل المالك عبء الضرائب العقارية المفروضة عليها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم سداد المستأجر لتلك الضريبة . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

محل الوفاء بالأجرة :

١ - الوفاء بالدين . الأصل فيه أن يكون في محل المدين . عدم اشتراط الوفاء بالأجرة في موطن المؤجر . تقاعس الأخير عن السعى إلى موطن المستأجر لاقتضاء الأجرة عند حلول الأجل وبمسك المستأجر بأن يكون الوفاء بها في موطنه . مؤداة . عدم اعتبار المستأجر مخلاً بالتزامه بالوفاء بالأجرة .

المادتان ٢/٣٤٧ ٢/٥٨٦ مدين .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٨ق- جلسة ١٩٩٩/٣/١٥)

وإذا تكون محل منازعة جديدة من المستأجر في مقدارها أو استحقاقها .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٨ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

ماهية الأجرة المستحقة :

١ - الأجرة المستحقة على المستأجر . شمولها الضرائب والرسوم المقررة بأحكام القوانين الخاصة . تخلف المستأجر عن سداد رسم النظافة . اعتباره نكراً عن دفع الأجرة . خضوعه لتأخر أحكام التأخر في الأجرة .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

٢ - ثبت أن العين محل النزاع لا تخضع لرسم النظافة . تضمن التكليف بالوفاء مطالبة الطاعن بقيمة هذا الرسم . أثره . بطلان التكليف . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى ذلك التكليف . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٨/٧/١٣)

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٦١ق- جلسة ١٩٩٥/٢/١٩)

٣ - الضريبة على العقارات المبنية . مسئولية مالك البناء أمام الإدارة الضريبية عن سدادها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . تحديد الأجرة وفقاً للأسس الواردة بتشريعات إيجار المساكن الاستثنائية . خضوعها لمعايير عينية ترتبط بالمكان المؤجر . أثره . تحمل المستأجر مقابل استهلاك المبنى ومصاريف الإدارة والصيانة والضرائب العقارية الأصلية والإضافية . عدم سداد المستأجر لهذه الضرائب . خضوعه لأحكام التأخر في الوفاء بالأجرة .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

٤ - تكليف الطاعن بالوفاء برسوم الشاغلين المتقضى بعدم دستوريته . أثره . بطلان التكليف .

٣ - تمسك الطاعنين ببراءة ذمتهما من دين الأجرة لسبق سدادها للمطعون ضده السادس باعتباره المالك الظاهر الذي حرر لهما عقد الإيجار وإقرار وكيله بالتخالف عن الأجرة والمصاريف دون اعتراض من باقى المؤجرين . وتدللهما على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم أول درجة بالإحالة دون بحث هذا الدفاع وأثره على صحة التكليف بالوفاء . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

٤ - تمسك الطاعنين بإقرار المطعون ضده فى صحيفة استئنافه بعدم سداده الأجرة المكلف بالوفاء بها لاستصداره حكماً نهائياً على الطاعنة الأولى برد مبالغ تقاضتها خارج نطاق عقد إيجار عين النزاع وإبرامه إتفاقاً مع مورثهم على استيفاء الأجرة السابقة على التكليف من ذلك المبلغ وتقديمه ما يثبت هذا الاتفاق . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنين بالإحالة تأسيساً على أن دين الأجرة فى الفترة السابقة على الفترة المكلف المطعون ضده بالوفاء بها قد سقط بالتقادم وأجرى مقاصة بين الأجرة فى المدة اللاحقة والمبلغ المحكوم برده على الطاعنة الأولى باعتبارهما دينين متقبلين بمزول عما جاء بالاتفاق دون الثغرات إلى الإختلاف بين شخص الدائن بالأجرة والمدين بالرد ودون أن يعنى بتكليف هذا الاتفاق وما جاء بصحيفة الاستئناف من إقرار وأثره على التقادم أو على انقضاء دين الأجرة . خطأ وقصور . علة ذلك . المادتان ٢/٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(الطعن رقم ١٠١٠٥ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

القاعدة:

إذ كان الثابت فى الأوراق أن المطعون ضده قد أقر فى صحيفة استئنافه بأنه لم يسدد الأجرة المكلف بوفائها . لأنه استصدر على الطاعنة الأولى حكماً فى الجنحة رقم لسنة ١٩٨١ برد مبلغ ألفى جنيه تقاضتها خارج نطاق عقد إيجار عين

٢ - تمسك المستأجر بأن يكون الوفاء بالأجرة فى موطنه . تقاعس المؤجر عن السعى إليه لاقضاء الأجرة عند حلول ميعاد استحقاقها . أثره . عدم اعتبار المستأجر مخلاً بالتزامه بالوفاء بها . علة ذلك . م ٢/٣٤٧ ، ٢/٥٨٦ . مدنى .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٦٥٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٧٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

(الطعن رقم ٩١٠٤ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٢)

٣ - الوفاء بالدين . الأصل فيه أن يكون فى محل المدين . عدم اشتراط الوفاء بالأجرة فى موطن المؤجر . تقاعس الأخير عن السفر إلى موطن المستأجر لاقضاء الأجرة عند حلول الأجل وتمسك المستأجر بأن يكون الوفاء بها فى موطنه . مؤداه . عدم اعتبار المستأجر مخلاً بالتزامه بالوفاء بالأجرة . المادتان ٢/٣٤٧ ، ٢/٥٨٦ . مدنى .

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٦٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

التكليف بالوفاء:

١ - التكليف بالوفاء . تحلقه بالنظام العام . مؤداه . اعتباره مطروحاً دائماً محكمة الموضوع . الحكم الصادر منها يشتمل على قضاء ضمنى فى صحته أو بطلانه . الطعن بالنقض عليه فيما تضمنه من تأخر الطاعن فى سداد الأجرة . أثره اعتباراً وارداً على القضاء الضمنى فى مسألة التكليف بوفاء هذه الأجرة سواء أثارها الخصوم أو النيابة أو لم يثيروها .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٦٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٦٨٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/١٦)

٢ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . خلو الدعوى منه أو بطلانه . أثره . عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٦)

(الطعن رقم ١٠٢٠٤ لسنة ٦٦٦ ق- جلسة ١٩٩٢/١٢/٢١)

صحيح البطلان الوارد بالصحيفة ودون أن يعرض لبطلان الإعلان بالتكليف بالوفاء إيراداً ورداً . قصور .

(الطعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٥)

٧ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً . أثره . عدم قبول الدعوى . تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب بيان الأجرة المستحقة المتأخرة في التكليف وأن لا تجاوز ما هو مستحق فعلاً في ذمة المستأجر وألا تكون متنازعة فيها جدياً .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

(الطعن رقم ١٠٦٦١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢)

٨ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدور التكليف من المؤجر أصلاً أو من المحال إليه في حوالة الحق النافذ في حق المستأجر .

(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

٩ - بطلان التكليف بالوفاء . تعلقه بالنظام العام . أثره . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون منبئاً على سبب قانوني بعت أو يخالطه واقع سبق طرحه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

١٠ - ثبوت وفاء الطاعن بأجره العين محل النزاع واحتفاظ المطعون ضده بحقه في المطالبة بالزيادة المقررة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ . تكليف المطعون ضده للطاعن بالأجرة كاملة . أثره . بطلان التكليف . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى هذا التكليف . خطأ .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

النزاع وتأييد هذا القضاء بالحكم لسنة ثم أبرم المطعون ضده اتفاقاً مع مورث الطاعنين على استيفاء أجرة المكان من المبلغ المحكوم برده على الطاعنة الأولى وقدم لمحكمة الاستئناف بطلباً بصدور حكمها وقد أورد الحكم المطعون فيه بأسبابه عن هذه الواقعة أن المطعون ضده قدم أصل اتفاق محرر بينه الطاعنين على خصم مبلغ الأغلى جنبه المحكوم للمطعون ضده باستردادها على أن يبدأ إعمال هذا الشرط اعتباراً من أجرة يونه سنة ١٩٨٢ . ورغم كل ذلك ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن دين الأجرة في الفترة السابقة على يناير سنة ١٩٨٨ قد سقط بالتقادم . وأجرى مقاصة بين الأجرة في المدة اللاحقة والمبلغ المحكوم برده على الطاعنة الأولى باعتبارهما دينين متقابلين معزلاً عما جاء بالاتفاق دون أن يلتفت إلى الاختلاف بين شخص الدائن بالأجرة والمدين بالرد ودون أن يعني بتكليف هذا الاتفاق وما جاء بصحيفة الاستئناف من إقرار وأثره على التقادم أو على انقضاء دين الأجرة بوفاء أو بما يقابله . فإنه يكون قد أخطأ القانون وران عليه قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون .

٥ - ثبت أن المطعون ضده لم يسجل عقد شرائه عين النزاع ولم يتم بإعلان الطاعن بحوالة عقد الإيجار إلا في صحيفة دعوى الإخلاء . أثره . عدم قبول الدعوى لبطلان التكليف بالوفاء لصدوره ممن لا حق له في توجيهه . لا يغير منه صدور حكم بتسليم العين حكماً للمطعون ضده . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

٦ - تمسك الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى وبالتكليف بالوفاء لأنه لم يتم إعلانه على النحو الذي رسمه القانون في إعلان أفراد القوات المسلحة وأن المطعون ضده يعلم بذلك . إطراح الحكم المطعون فيه دفاعه استناداً إلى أن حضوره بالجلسة

التكليف بأجرة مسجوبة على أساس خاطئ

يبطل التكليف:

١ - تكليف الطاعن بالوفاء بالأجرة شاملة الزيادة في القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة السابعة على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار دون حسابها على أساس القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات في ذات وقت إنشاء العين . خطأ .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٥/١٠/٢٠٠٠)

٢ - تمسك الطاعنة ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه مبالغ تزيد عن المستحق في ذمتها للمطعون ضده . لحسابه فروق الأجرة على أساس القيمة الواردة بعقد الإيجار دون الأجرة المحددة بحكم نهائي . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه قضائه بالإخلاء دون أن يعرض له إيراداً ورداً خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٧/٢/٢٠٠١)

٣ - تضمين المطعون ضده تكليف الطاعن بالوفاء بأجرة عين النزاع شاملة مقابل التحسينات ورسم النظافة دون استنزال المبلغ الذى عرضه عليه بموجب إنذار عرض وأودع خزانة المحكمة لحسابه . أثره . بطلان التكليف . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً لهذا التكليف . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٨/٢/٢٠٠١)

٤ - تضمين التكليف بالوفاء قيمة استهلاك المياه وفقاً لعقد الإيجار . خلوه من بيان المستهلك من المياه وقيمة المستحق فعلاً في ذمة الطاعنة . أثره . وقوعه باطلاً . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٨/٢/٢٠٠١)

المقازعة في الأجرة:

١ - تمسك الطاعن ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه أجرة عن مساحة اتفق على تسليمها له تكون مخزناً وتدخل أجرتها ضمن أجرة عين النزاع

١١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير فى سدادها . ١٨م / ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً لتضمنه أجرة غير مستحقة . أثره . عدم قبول الدعوى . عدم بيان الأجرة المطالب بها فى التكليف أو المطالبة بأجرة تجاوز ما هو مستحق فعلاً فى ذمة المستأجر . أثره . بطلان التكليف .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٧/٤/٢٠٠١)

١٢ - تمسك الطاعنة ببطلان التكليف بالوفاء لسدادها الأجرة للملاك السابقين فى تاريخ سابق على علمها بانتقال ملكية العين المؤجرة إلى المطعون ضدهما وتدليلها على ذلك بالمستندات . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضائه بالإخلاء لعدم سدادها الأجرة دون أن يفتن إلى تاريخ إعلايتها بانتقال الملكية وما قدمته من مستندات . مخالفة للقانون وقصور وفساد .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٦/٦/٢٠٠١)

١٣ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . ١٨م / ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو تضمنه أجرة سبق الوفاء بها أو غير قانونية أو صلوره ممن لا حق له فى توجيهه . عدم قبول الدعوى . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٦/٦/٢٠٠١)

١٤ - تمسك الطاعن بعدم علمه بتقاضى البائع له مقدم إيجار أو التزامه به لخلو عقد الإيجار من الإشارة إليه أو قبوله لهذا الدين . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لتضمن التكليف بالوفاء مبالغ تزيد عن الأجرة المستحقة بعد خصم قسط مقدم الإيجار المدفوع باعتبار الطاعن خلفاً خاصاً للبائع له دون تمحيص هذا الدفاع واستظهار شروط الخلافة . قصور .

(الطعن رقم ٤٠٠٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢١/٦/٢٠٠١)

وامتناع المطعون ضده عن تنفيذ هذا الاتفاق . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه وقضاؤه بالإخلاء دون أن يعرض له إيراداً أو ردأ . قصور .
(الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٢)

٢ - تمسك الطاعنة بعدم أحقية المطعون ضده للأجرة المطالب بها لوجود اتفاق شغرى بينهما على خصم نصف القيمة الإيجارية شهرياً من مقدم الإيجار المسند له ومن قيمة ما تكبدته من نفقات ومصاريف تشطيبات للعين وطلبها إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون أن يحسم النزاع على مقدار الأجرة الواجبة ورفضه طلب إحالة الدعوى للتحقيق بما لا يواجه هذا الدفاع . قصور وفساد فى الاستدلال .
(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٩)

٣ - دعوى الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة . منازعة المستأجر فى مقدار الضريبة العقارية المطالب بها والمزمع بأدائها وجوب الفصل فيها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء .
(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)
(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

٤ - تمسك الطاعن بأن العقار الكائن به عين النزاع أنشئ فى الفترة من يناير سنة ١٩٤٤ وحتى نوفمبر سنة ١٩٦٠ . تدليله على ذلك بأن عقد الإيجار حرد فى ١٩٦٠/١/١ وطلبه ندب خبير لتحديد الزيادة المقررة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة وبالزيادة القانونية دون أن يعرض لهذا الدفاع وأثره على صحة التكليف بالوفاء . قصور .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٨)

٥ - تمسك الطاعن بسداده أجرة المدة المطالب بها وتدليله على ذلك بمخالصة سداد مذيلة ببصمة

إيهاً منسوب صدورها للمطعون ضدها وتوقيع منسوب لإبائها . طعن الأخيرة على المخالفة بالتزوير لعدم توقيعها وإبائها عليها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء بعد استبعاد المحكمة دلالة هذا المستند دون تحقيق استناداً إلى خلوه من توقيع المطعون ضدها دون أن يتبين كيفية استدلالها على أن البصمة ليست بالمذكورة قصور .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٦ - تمسك الطاعن ببراءة ذمته من دين الأجرة المطالب بها استناداً إلى تقاضى المطعون ضده منه مقدم إيجار وإجرائه تشطيبات بالعين على نفقته الخاصة . ركونه فى إثبات ذلك إلى توجيه اليمين الخامسة للمطعون ضده أمام محكمة الاستئناف ، قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى حلف المطعون ضده اليمين دون ثبوت توجيهها بأوراق الدعوى أو محاضر جلساتها . مخالفة للشبث بالأوراق .

(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٦)

٧ - تمسك الطاعن ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه قيمة أجرة أربعة أشهر هباً خلاها العين وجعلها صالحة للاحتفاع بها على نفقته الخاصة بما يتعين معه خصم قيمة ما أنفق فى هذه الأعمال وحساب الأجرة من تاريخ انتفاعه بالعين طالباً ندب خبير لتحقيق دفاعه وإثبات صورية ما جاء بالعقد تحايلاً على أحكام القانون . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء معولاً على ما ثبت بعقد الإيجار من استلامه العين بجميع لوازمها ، إخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٨ - الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة . شرطه . ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها معدلة بالزيادة أو النقصان . منازعة المستأجر جنباً فى مقدارها أو استحقاتها بخلاف فى تفسير نص قانونى . وجوب

دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عن بحث ومراجعة هذا الدفاع بما يصلح رداً عليه . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٦٦ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

١٣ - تمسك الطاعن بأن الأجرة القانونية هي أجرة المثل لأن العين منشأة عام ١٩٦٠ وتدل عليه على ذلك بالمستندات وطلبه ندب خبير لتحقيقه . دفاع جوهرى . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الأجرة الاتفاقية هي الأجرة القانونية باعتبار أن العقد أبرم فى ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يعرض لهذا الدفاع . خطأ حجبه عن الوقوف على حقيقة الأجرة القانونية التى تحسب عليها الزيادة الواردة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ ومدى صحة التكاليف بالوفاء بها .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

١٤ - المنازعة فى مقدار الأجرة أو استحقاقها أو المصاريف والتفقات الفعلية ومنها أتعاب المحاماة . وجوب الفصل فى هذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ٩٤١١ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٥/١١/٥)

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)

١٥ - تمسك الطاعن بالمقاصة بين دين الأجرة المطالب به وما سده لحساب المطعون ضده بمصلحة الضرائب العقارية . دفع بانقضاء إلتزامه بالوفاء بالأجرة قبل رفع الدعوى . وجوب تصدى المحكمة للفصل فى هذا الدفع قبل الفصل فى طلب الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة . مخالفة ذلك . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٧)

١٦ - الزيادة الدورية فى أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ . م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، م ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . العبرة فيها

الفصل فى هذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

(الطعن رقم ٣٩٢٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٨)

٩ - تمسك الطاعنة باتفاقها مع المطعون ضده على سداد نصف القيمة الإيجارية وخصم النصف الباقي من المقدم المدفوع ومساواتها للسداد دون الحصول على إيصالات لوجود مانع أدبى لأنه زوج شقيقتها وطلبها إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عنه . قصور .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٨١ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

١٠ - تمسك الطاعن بقياس مانع أدبى من الحصول على إيصالات بسداد أجرة عين النزاع وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثباته . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء دون أن يعمل سلطته فى تقدير الظروف التى ساقها الطاعن . قصور .

(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

١١ - تمسك الطاعن ببطان التكاليف بالوفاء لتضمنه مبالغ غير مستحقة فى ذمته لحساب المطعون ضده الزيادة المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار وليس على أساس الأجرة القانونية التى تتحدد حسب تاريخ إنشاء العقار . دفاع جوهرى . التفات الحكم المطعون فيه عن تحصيله وتحويله على الأجرة الاتفاقية . خطأ . حجبه عن بحث مدى صحة التكاليف بالوفاء .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

١٢ - تمسك الطاعن ببطان التكاليف بالوفاء لبراءة ذمته من دين الضرائب المطالب به وفقاً لتقدير لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة العين وصيروته نهائياً بعدم الطعن عليه وطلبه ندب خبير لإثباته .

عقد الإيجار قائم قبْل الطاعن وله حق الرجوع على مدير المال الشائع لاقتضاء نصيبه في الربح وقضاؤه بالإخلاء لعدم سداد الأجرة . خطأ .

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٢١ - تقدير مدى جدية المنازعة في استحقاق الأجرة . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن تقييم قضاها على أسباب سائغة . عدم التزامها بلفت نظر المحكم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقييم قضاها على المستندات والأدلة المطروحة عليها .

(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣٠)

٢٢ - المنازعة الجديدة في مقدار الأجرة في دعوى الإخلاء للتأخير في سداد الأجرة أو تكرار التأخير في سدادها . وجوب الفصل فيها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء . لا يغير من ذلك قيام النزاع حول مقدار الأجرة أمام محكمة أخرى لم تفصل فيه بعد .

(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣)

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

٢٣ - المنازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . وجوب الفصل فيها باعتبارها مسألة أولية قبل الفصل في طلب الإخلاء لعدم سداد الأجرة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ١٩٩٥/٤/١٦)

٢٤ - تمسك الطاعن بتقاضى المطعون ضده مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وأنه مدين له بما تقاضاه منه بالزيادة . مؤداه . تمسكه بالمقاصة القانونية توقيماً للحكم بالإخلاء . وجوب الفصل في هذه المنازعة في ضوء المادتين ٣٦٢ ، ٣٦٥ مدني قبل الفصل في طلب الإخلاء لعدم سداد الأجرة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ١٩٩٥/٤/١٦)

بتاريخ إنشاء المبنى . لازمه . وجوب الفصل في النزاع حول تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/٩)

١٧ - تمسك الطاعن ببطالان التكليف بالوفاء لتضمنه الأجرة الإضافية مقابل التأجير المغروش رغم عدم استخدامه لهذه الرخصة . تدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء المحكم المطعون فيه بالإخلاء دون بحث دفاعه وأثره على التكليف بالوفاء . قصور .

(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٣)

١٨ - الحكم بالإخلاء لتخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة . شرطه . منازعة المستأجر بشأن تحديد مقدار الأجرة القانونية المستحقة . أثره . وجوب الفصل في هذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء . التكليف بالوفاء بها . وقوعه باطلاً .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ٧١٨٧ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨)

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٩ - تمسك الطاعن بأن الأجرة القانونية لعين النزاع حددتها لجنة تقدير الإيجارات . تدليله على ذلك بكشف رسمى مستخرج من الضرائب العقارية وتقرير الخبير . دفاع جوهرى . قضاء المحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى عدم سداد الطاعن الأجرة الاتفاقية الواردة بعقد الإيجار دون تحييص هذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

٢٠ - تمسك الطاعن بشرائه حصة شائعة في العقار الكائن به عين النزاع بعد استئجاره لها وبخصم الأجرة من حصته في الربح الذى يقبله . اطراح المحكم المطعون فيه هذا الدفاع استناداً إلى أن

التحقق من مطابقة السداد الحاصل أمام محكمة أول درجة لشروط توقي الإخلاء .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)
(الطعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٨/٣/١٢)
(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٦/٣/١٤)

٢ - حق المؤجر في طلب إخلاء المكان المؤجر لعدم الوفاء بالأجرة . م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . للمستأجر توقي الإخلاء بسداده الأجرة المستحقة وما في حكمها وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف.

(الطعن رقم ٢٦٩٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)
(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٢)
(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٣/٩)

٣ - الحكم بإخلاء المستأجر لعدم سداده المصاريف والنفقات الفعلية . شرطه . بيان قاضي الموضوع في حكمه ماهية هذه المصاريف والنفقات الفعلية ودليله عليها . القضاء بالإخلاء دون بيان ذلك . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٦٩٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)
(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥)
(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٤/٦/٣٦)

٤ - دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . للمستأجر توقي الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة المستحقة وما استجد منها بعد رفع الدعوى وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)
(الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩)
(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٤/٦/٣)

٥ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعن بإخلاء الطاعن ضده من العين محل النزاع استناداً على أن الأجرة المستحقة هي الواردة بالتكليف بالوفاء دون ما يستجد منها . عدم بيانه

٢٥ - قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء محتسباً الزيادة المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ على أساس الأجرة الواردة بالعقد رغم منازعة الطاعنة في عدم مطابقتها للأجرة القانونية . خطأ . حجبته عن تحديد الأجرة القانونية ومدى صحة التكليف بالوفاء بها .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢٦ - تمسك الطاعن ببطان التكليف بالوفاء لعدم حسابه الزيادة النورية لأجرة عين النزاع على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت إنشاء العقار الكائنة به وحسابها وفقاً للأجرة القانونية الثابتة بالعقد ولتضمنه المطالبة برسم الشاغلين المقضى بعدم دستوريته وتدليله على ذلك بالمستندات . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون أن يواجه في أسبابه منازعة الطاعن والتي يتوقف على الفصل فيها تحديد مقدار الزيادة الواجبة قانوناً وصولاً إلى حقيقة الأجرة ومدى صحة التكليف بالوفاء . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٤٤٧، ١٤٧٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)
(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

٢٧ - منازعة الطاعنين في مقدار الأجرة المطالب بها وطلبهما نذب خبير لتحديد تاريخ إنشاء المبنى وصولاً إلى الأجرة المستحقة ومدى صحة التكليف بالوفاء السابق على رفع الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون بحث دفاعهما . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

توقي الحكم بالإخلاء،

١ - قيام المستأجر بسداد الأجرة المستحقة أمام محكمة أول درجة . أثره . عدم التزامه بموالة السداد في مرحلة الاستئناف لتوقي الحكم بالإخلاء . وقوف سلطة محكمة الاستئناف عند حد مراقبة

المطعون ضده الأول باستلام الأجرة المطالب بها والمصاريف والنفقات الفعلية . تمسك الأخير بأن الوفاء غير مبرر للزمة لعدم الوفاء بها إليه شخصياً لشرائه العين وحالة عقد الإيجار إليه وإعلان الطاعن بها . تدخل هجومى بطلب جديد عارض . غير مقبول . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة للمطعون ضده الأول رغم ثبوت الوفاء بها لغالبية الورثة قبل إقفال باب المرافعة فى الاستئناف . خطأ .
(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

١٠ - قيام المستأجر بسداد الأجرة المستحقة وملحقاتها حتى قفل باب المرافعة أمام الإستئناف . أثره . سقوط حق المؤجرة فى طلب الإخلاء .
م ١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٣٩٤٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)
(الطعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

١١ - قرارات لجان تحديد الأجرة صيرورتها نافذة رغم الطعن عليها . وجوب إعمالها فور صدورها . لازمه . الأجرة التى قدرتها اللجنة هى الأجرة القانونية حتى صدور حكم نهائى بتعديلها زيادة أو نقصاً . سداد المستأجر للأجرة فى تاريخ استحقاقها وفقاً لقرار اللجنة أو سدادها لها والمصاريف والنفقات بعد رفع الدعوى . أثره . عدم اعتباره متخلفاً عن الوفاء بها وسقوط حق المؤجر فى طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)
(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٩)

(ب) الإخلاء للكرار التأخير فى سداد الأجرة:

١ - دعوى الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة أو تكرار التأخير فى سدادها . منازعة المستأجر جدياً فى مقدار الأجرة القانونية . وجوب الفصل فى هذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٩)
(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

مقدار المصاريف والنفقات الفعلية التى يلتزم بها المطعون ضده . خطأ حجبها عن بحث ما إذا كان المطعون ضده قد أوفى بالأجرة المستحقة حتى إقفال باب المرافعة فى الإستئناف من عدمه .
(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

٦ - عدم إخطار المستأجر للسوجر بإيداعه الأجرة طبقاً للمادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا بطلان . إلتزامه لتوقى الحكم بإخلائه بسداد المصاريف والنفقات الفعلية ولو كان الإيداع سابقاً على رفع الدعوى .

(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٩)
(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١٤)
(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٨ ق- جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)

٧ - حلف المطعون ضده اليمين على عدم سداد الطاعن الأجرة عن المدة المطالب بها . بقاء حق الأخير فى توقى الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الإستئناف . قضاء الحكم المطعون فيه فعليه بعدم جواز الاستئناف دون أن يحصى دفاع الطاعن به بطلان التكليف بالوفاء وسدادها كامل الأجرة المستحقة . خطأ وتقصير .
(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٨ - تمسك الطاعنة بصحيفة الاستئناف بسدادها الأجرة المستحقة وتقديمها طلباً بإعادة الدعوى للمرافعة على إثر حجزها للحكم مرفقاً به إنذارى عرض ومحضرى إيداع مبلغ لحساب المطعون ضدها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء مغفلاً ذلك الطلب وما أرفقته من مستندات بما لها من دلالة . قصور .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)
(الطعن رقم ٥٥٩٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٩ - وفاء مورثة المطعون ضدهم بعد نقض الحكم وقبل تعجيل الطاعن الدعوى أمام محكمة الاستئناف . إقرار ورثتها بعد اختصاصهم عدا

٥ - ثبت أن الأحكام السابقة التي أتخذها الحكم المطعون فيه سنأ للتكرار . إحداها غير نهائي والآخر نقض لاتخاذها حكماً آخر سنأ للتكرار رغم صدورهِ في غيبة الطاعن ودون بحث شروط الإخلاء . مؤداه . عدم صلاحية هذه الأحكام سنأ لثبوت التكرار وكونه إليها في قضائه بالإخلاء . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

٦ - تمسك الطاعنة ببرائة ذمتها من دين الأجرة عن المدة المطالب بها لسدادها مبالغ بالزيادة عما هو مستحق عليها قبل رفع دعوى الإخلاء للتكرار وطلبها إجراء مقاصة قضائية بين ما سدده و الأجرة المطالب بها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة المطالب بها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة رغم ثبوت سداد الطاعنة الأجرة بالزيادة قبل رفع الدعوى . خطأ ومخالفة للنايث بالأوراق .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعنة من الكافيتريا محل النزاع لتكرار تأخرها في سداد الضريبة العقارية دون تحديد تاريخ إنشاء المبنى لبيان القانون الواجب التطبيق والملتزم بأداء الضريبة وأثر سبق مطالبة الطاعنة بذات الضريبة . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٧)

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

٨ - تمسك الطاعن بتقاعس الحكم المطعون ضده عن السعى إليه في موطنه طلباً للأجرة المستحقة مما اضطره إلى عرضها عليه بإنذارات عرض إبراءً لذمته إلا أنه امتنع عن استلامها بما يصلح مبرراً لتأخره في سداد الأجرة ودل على ذلك بالمستندات . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفعا وقضاؤه بالإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة دون مبرر مقبول رغم خلو الأوراق مما يفيد تمسك الحكم المطعون ضده أنه سعى

٢ - تكرار التأخير في الوفاء بالأجرة الموجب للإخلاء . شرطه . سبق استعمال المستأجر حقه في توقي الحكم بالإخلاء بالسداد . مقتضاه . المحكمة التي تنتظر طلب الإخلاء للتكرار منوط بها دون غيرها التحقق من إسداء المستأجر لاستعمال هذه الرخصة بالسداد بعد رفع الدعوى الموضوعية السابقة أو قبل تنفيذ حكم الطرد المستعجل . مؤداه . لهذه المحكمة بحث توافر شروط الإخلاء في الدعوى الموضوعية السابقة سواء صحة التكليف بالوفاء أو وجود أجرة غير متنازع في مقدارها .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٦)

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

٣ - تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . م ١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . سبق إقامة دعوى موضوعية بالإخلاء أو مستعجلة بالطرد واستقرارها بحكم نهائي بعدم إجابة المؤجر إلى طلبه للوفاء بالأجرة المتأخرة أثناء نظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى لبطان التكليف أو بترك الخصومة . عدم صلاحيته لتوافر حالة التكرار . أثره . وجوب تصدى المحكمة في دعوى الإخلاء لتكرار لمسألة صحة التكليف أو بطلانه في الدعوى السابقة . شرطه . ألا تكون قد أثبتت وفصل فيها بحكم حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٦)

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١)

٤ - تمسك الطاعن بأن الدعوى السابقة لا تصلح سنأ لتوافر حالة التكرار في التأخير في سداد الأجرة لبرائة ذمته من جزء من الأجرة المطالب بها سدادها للضرائب العقارية وتضمن التكليف بالوفاء المطالبة بها . تدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . إطراح الحكم المطعون فيه هذه المستندات وما لها من دلالة على صحة الوفاء ودون أن يبحث ما إذا كانت المؤجرة قد أخطرت بهذا الوفاء بما يترتب عليه بطلان التكليف في تلك الدعوى وفقدانها صلاحيتها لتوافر حالة التكرار . قصور .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٦)

لطلب الأجرة أو وجود اتفاق يعفيه من هذا السعى .
قصور .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/١٥)

٩- تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . شرطه . سبق إقامة دعوى موضوعية أو مستعجلة بالإخلاء وعدم إجابة المؤجر إلى طلبه للوفاء بالأجرة المتأخرة إبان نظرها . م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . القضاء بعدم قبول الدعوى أو رفضها لسبب آخر لا يتعلق بالوفاء بالأجرة . أثره . عدم صلاحيته لتوافر حالة التكرار . مؤداه . قرار شطب الدعوى يتحقق به التكرار . شرطه . تسجيل المحكمة قبل إصدار قرارها بالشطب توقي المستأجر الحكم بالإخلاء بسناده الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والأتعاب وقبولها من المؤجر . علة ذلك . ورود قرار الشطب مجرداً وخلو الأوراق ومحاضر الجلسات مما يفيد توقي المستأجر حكم الإخلاء . عدم اعتباره سابقة للتكرار . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

(الطعن رقم ٨٠١٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/٢٢)

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٢)

١٠- تكرار تأخر المستأجر عن الوفاء بالأجرة الموجب لإخلائه من العين المؤجرة . م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به . منع المبتأجر الذي مرد على علم الوفاء بالأجرة في مواعييدها المرة تلو الأخرى من إساءة استعمال التيسير المخول له بتفادي الحكم بالإخلاء . جواز تفاديه الحكم بالإخلاء إذا قدم مبررات مقبولة حالت بينه وبين أدائها . مؤداه . وجوب تحييص المحكمة لها وتقول كلمتها فيها إيجاباً أو سلباً وأن تبين الدليل الذي اقتنعت به لرفض قبولها وإلا كان حكمها قاصراً .

(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

(الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٦)

١١- تمسك الطاعن بقيام المبرر لتأخره في الوفاء بالأجرة لقيامه بعرضها وعدم تمام الإعلان لعدم إقامة المطعون ضده بالعين التي اتخذها موطناً له بالتكليف بالوفاء وصحيفة الدعوى وأنه تقاضى منه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وامتنع عن خصمها من الأجرة . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض له إيراداً أو ردّاً . قصور .

(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

١٢- تمسك الطاعنين بدأب المطعون ضده على رفض استلام الأجرة ومبادرته بإقامة دعاوى الإخلاء ابتغاء طردهم من العين محل النزاع وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة هذا الدفاع مع انتفاء ما يفيد سعى المطعون ضده لطلب الأجرة أو وجود اتفاق يعفيه من هذا السعى وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على تكرار تخلف الطاعنين عن الوفاء بالأجرة . قصور .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

١٣- تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الموجب للإخلاء . المقصود به . ثبوت مرده على عدم الوفاء بها في مواعييدها المرة تلو الأخرى . جواز تفاديه الحكم بالإخلاء إذا قدم عنراً مقبولاً حال بينه وبين أدائها .

(الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢١)

١٤- دعوى الإخلاء للتكرار في التأخير في سداد الأجرة . وجوب تحقيق المحكمة من سبق استعمال المستأجر حقه في توقي الإخلاء بالسداد بعد رفع الدعوى الموضوعية السابقة وبحث مبررات التأخير في الدعوى المعروضة . مؤداه . للمحكمة بحث توافر شروط الإخلاء فيها سواء صحة التكليف بالوفاء أو وجود أجرة غير متنازع في مقدارها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

١٩- تمسك الطاعن بأن قيمة استهلاك وحدة النزاع من المياه لم تتحدد بعد مما يعتذر عليه الوقوف على حقيقة المبلغ المستحق عليه . عذر يبرر تكرار تأخره في سداد قيمة استهلاك المياه . إهدار الحكم المطعون فيه هذا العذر وقضاؤه بالإخلاء لتكرار التأخير في سداد قيمة استهلاك المياه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٤/١٢/١٤)

٢٠- تكرار امتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة عليه . شرطه سبق إقامة دعوى موضوعية بالإخلاء أو مستعجلة بالطرد وتحقيق المحكمة من توقيه الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة المستحقة عليه والمصروفات والنفقات الفعلية .

(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٧)

(الطعن رقم ٣٧٩٧ لسنة ٨٠ ق- جلسة ١٩٩٨/١٢/١٣)

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٦)

٢١- تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن الوفاء بالأجرة الموجب لإخلائه . م ١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به . ثبوت مردده على عدم الوفاء بها في مواعييدها المرة تلو الأخرى . قيام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة في الدعوى لا يفتى عن وجوب الحكم بالإخلاء .

(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٧)

٢٢- ثبوت تكرار تأخر أو امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة المستحقة . عدم استلزام صدور حكم نهائي بالضرورة في الدعوى السابقة . مؤداه . قرار شطب الدعوى يتحقق به التكرار . شرطه . تسجيل المحكمة قبل إصدار قرارها بالشطب توقي المستأجر حكماً حتمياً بالإخلاء بسداده الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والأتعاب وقبولها من المؤجر أو عرضها عليه عرضاً مبرئاً لئتمته .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

١٥- تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن تأخره في سداد الأجرة في الدعوى الماثلة كان مبرراً وأنه أوفى بباقي الأجرة غير المستحقة عليها قبل رفعها ودلل على ذلك بالمستندات . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أن الحكم المستأنف الصادر بالإخلاء للتكرار بنى على اليقين الحاسمة دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم أنه لا ينصب على ذات الواقعة التي كانت محلاً للحلف وحسمتها اليقين . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٣٦)

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

١٦- دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة . وجوب إبلاغ صحيفتها قلم الكتاب بعد إنقضاء خمسة عشر يوماً على إعلان التكليف بالوفاء . مخالفة ذلك . أثره . بطلان التكليف . عدم صلاحيتها كسابقة في دعوى الإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

١٧- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسداده الأجرة المطالب بها قبل إقامة المطعون ضده دعواه بفسخ عقد الإيجار لتكرار تأخره في الوفاء بالأجرة وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء دون تحييصه . قصور وقساد .

(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

١٨- الإعذار في التأخير في سداد الأجرة . دفاع جوهرى . يتوقف عليه الفصل في الدعوى . علة ذلك . قبول المحكمة عذر المستأجر باعتباره مبرراً لتكرار التأخير في سداد الأجرة فلا يحكم بالإخلاء للتكرار . رفض المحكمة هذا العذر . أثره . انتفاء المبرر للتأخير . وجوب الحكم بالإخلاء . شرطه . أن تبين المحكمة الدليل الذى استندت إليه في رفضها للعذر وإلا كان حكمها قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

(الطعن رقم ٨٥٥٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٢٥)

وسع المستأجر دفعه أو توقعه جعل وفائه بالأجرة مرهقاً وليس مستحلاً . اعتباره مبرراً للتأخير في الوفاء بها .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

٢٧- تقدير مبررات التأخير في الوفاء بالأجرة . واقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديره . شرطه .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

٢٨- تمسك الطاعنة بسدادها أجرة عين النزاع قبل إعلانها بصحيفة الدعوى وأنها تأخرت في سدادها بسبب مرضها وهو ما يصلح مبرراً لهذا التأخير ويتفى أنها مردت على عدم الوفاء بالأجرة ودلت على ذلك بالمستندات . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على أن المرض ليس مبرراً للتأخير . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

التكليف بالوفاء غير لازم لقبول دعوى الإخلال بالتكرار،

١- التكليف بالوفاء بالأجرة . غير لازم لقبول دعوى الإخلال لتكرار امتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

٢- كليف المستأجر بالوفاء بالأجرة في دعوى الإخلال لتكرار التأخير في سداد الأجرة . غير لازم . نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان هذا التكليف رغم عدم استناده إليه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(ج) الإخلال بالتأجير من الباطن والترك

والتنازل،

التأجير من الباطن،

١- ترخيص المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . وجوب إثباته بالكتابة م ١٨/ج ق ١٣٦

٢٣- تكرار التأخير في سداد الأجرة . شرطه . أن يكون مقدار الأجرة الشهرية المطالب بها في الدعوى اللاحقة هي ذات الأجرة في الدعوى المتخذة كسابقة للتكرار . تعديل مقدار هذه الأجرة بموجب قوانين إيجار الأسكن في الفترة اللاحقة على الدعوى السابقة . منازعة المستأجر في مقدارها . وجوب الفصل فيها وصولاً لتحديد الأجرة المستحقة . « مثال في إيجار على جدية المنازعة في الأجرة في دعوى الإخلال للتكرار » .

(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٢٤- تمسك الطاعنين بعرض الأجرة المطالب بها والأجرة اللاحقة وإبداعها على المطعون ضدهم قبل رفع الدعوى الماثلة . تدليلهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ والإخلال للتكرار في التأخير في سداد الأجرة استناداً على أن عرض الأجرة المستحقة غير مبرر لئمة الطاعنين لتخلفهم عن الوفاء بمقابل رسم الإيداع دين بيان مقدار ما هو مستحق في ذمتهم عن الفترة محل التداوى والتدليل الذي أقام عليه قضاء . قصور .

(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٢٥- ثبت أن عين النزاع أنشئت في ظل أحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وموجرة لغير أغراض السكنى . مسؤده . تحمل المالك عبء الضرائب العقارية المفروضة عليها . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلال لتكرار عدم سداد المستأجر لتلك الضريبة . خطأ .

(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٧١ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٢)

٢٦- عدم إيراد المشروع بياناً لمبررات التأخير في الوفاء بالأجرة المنصوص عليها في المادة ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره . إعمال المحاكم للنص المذكور وفقاً لما يقتضيه العقل ونص المادة ١٥٧ مدنى . مؤده . وقوع حادث استثنائي لم يكن في

٧- التآجير من الباطن . تحريره في ظل تشريعات إيجار الأماكن بغير إذن كتابي صريح من المالك . موافقة المالك . أثرها . عدم الخضوع للقيود الواردة بنص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضى بعدم دستوريته .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١١)
(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٥٤٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

٨- استخلاص الحكم المطعون فيه الموافقة الضمنية على التآجير من الباطن . مؤداه . عدم جواز الإستناد إلى نص المادة ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو في ظل العمل بها . مخالفة ذلك . خطأ وفساد في الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

٩- إستخلاص التآجير من الباطن من عدمه . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

١٠- إقامة الحكم قضاء بالإخلاء للتآجير من الباطن على عدة قرائن مجتمعة منها صورة عقد إيجار العين للغير وإنذار موجه من الطاعن للمطعون ضده يرغبته في تأجير العين مفروشة . جسد الطاعن لصورة عقد الإيجار وعدم كفاية الإنذار على ثبوت واقعة التآجير . عدم بيان الحكم أثر هاتين القرينتين في تكوين عقيدة المحكمة . خطأ وفساد في الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

١١- دعوى الإخلاء للتآجير من الباطن . وجوب اختصاص مالك العقار في مرحلة الطعن بالنقض الذي تحقق سبب الإنقطاع في شأنه بوفاته . قعود الطاعن عن اختصاص ورثته رغم تكليفه بذلك . أثره . وجوب الحكم بانتطاع سير الخصومة .

(الطعن رقم ٨٢١٧ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

١٢- منع المستأجر من التآجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار دون إذن كتابي . حق مقرر

لسنة ١٩٨١ . التنازل الضمني عن الشرط المانع من التآجير . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٩)

٢- استخلاص موافقة المؤجر على التآجير من الباطن وتنازل الضمني عن حقه في طلب الإخلاء . واقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . شرطه .

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٩)
(الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/١٤)

٣- حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتآجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار - تنازل المؤجر عنه صراحة أو ضمناً . عدم جواز العدول عنه أو الرجوع فيه .

(الطعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

٤- التآجير من الباطن . وروده على حق المستأجر الأصلي في الإنتفاع بالعين المؤجرة لا يسوغ للمستأجر من الباطن التحلل من التزاماته قبل المستأجر الأصلي بدعوى أنه ممنوع من التآجير من الباطن .

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٥- تمسك الطاعن بأن العلاقة الإيجارية نشأت بينه وبين مورث المطعون ضدهما قبل العمل بأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتحكمها م ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي قصرت حق طلب الإخلاء للتآجير من الباطن على المالك دون المستأجر الأصلي . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن تآجير حجرة النزاع رخصة للمستأجر الأصلي بمقتضى نص م ٤٠ المقضى بعدم دستوريته . خطأ .

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٦- إستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من الإيجار من أدلة الدعوى والقرائن المطروحة فيها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها وله مأخذ من الأوراق .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)
(الطعن رقم ٧٨١٦ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

شكاً في دلالته . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٤٣٦، ٥٤٦ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٧ - تقدير الظروف والملابسة التي تحسب

بترأخى المؤجر فى طلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ٤٣٦، ٥٤٦ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٨ - تمسك الطاعنين باستئجارهم عين النزاع من الباطن من المستأجرة الأصلية وشغلهم لها لمدة ستة عشر عاماً وحتى تاريخ رفع دعوى الإخلاء بعلم من المطعون ضدهما الأول والثانى ومورثتهما - المؤجرة الأصلية - وسدادهم أجرتها طوال تلك المدة دون اعتراض منهم بما يقيد تنازلهن عن حقهم فى طلب الإخلاء . وتذليلهم على ذلك بالمستندات وتقدير الحغير . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على عدم ثبوت علم المطعون ضدهما الأول والثانى بشغلهم العين من الباطن . فساد فى الاستدلال ومخالفة للثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٤٣٦، ٥٤٦ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٩ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . عدم قابليتها للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيها . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً دون اختصام بعض المحكوم لهم الذين لم يتدخلوا فى الاستئناف ولم تأمر المحكمة باختصاصهم . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣١٠٤ لسنة ٦٥ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

لمصلحة المؤجر . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمناً . عدم جواز العدول عنه من المؤجر أو خلفه . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٩)

(الطعن رقم ٥٢٣٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

١٣ - الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة مضافاً إليها الزيادة القانونية مقابل التأجير من الباطن . اعتباره تصريحاً للمستأجر بهذا التأجير . شرطه . ألا يكون التأجير من الباطن استعمالاً لإحدى الرخص التى أجازها له المشرع استثناءً من الحظر الوارد فى القانون .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٩)

(الطعن رقم ٥٢٣٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

(الطعن رقم ٧٨١٦ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

١٤ - وجوب حصول المستأجر على إذن كتابى صريح من المالك بالتأجير من الباطن . م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المقابلة للمادة ٣١ / ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . جواز إثبات موافقة المالك الضمنية بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٥ - التصريح الكتابى للمستأجر بالتأجير من الباطن كسكن دون الرجوع إلى المالك . حوالة عقد الإيجار إلى الحلف . أثره ، نفاذ الإذن فى حق المطعون ضده . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء للتأجير من الباطن دون أن يمن ببحث حوالة الحق وما تشير إليه من دلالة . قصور ومخالفة للثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٦)

١٦ - حق المؤجر فى طلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمناً باتخاذ موقف لا تدفع ظروف الحال

٦ - تمسك الطاعن بعدم تركه عين النزاع

وانتقامه في سداد أجرتها . دفاع جوهري .
استخلاص الحكم المطعون فيه ترك الطاعن لشقة
النزاع من مجرد إقامته في مسكن آخر أخذاً بأقوال
شاهدي المطعون ضده وثبوت عنوانه الآخر بصورتي
شهادتي ميلاد نجليه وشهادتي وفاة والديه
واستلامه إنذار على ذات العنوان وقضاؤه بالإخلاء
دون أن يعرض لذلك الدفاع ، قصور وفساد في
الاستدلال .

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

٧ - سماح المستأجرة لشقيقتها بمشاركتها في
استعمال العين المؤجرة لعدم زواجها لا يعتبر بمجرد
تخليها له عنها . لا يغير منه تركيب عدد الإثارة
باسم سفرها ، مخالفة ذلك خطأ .

(الطعن رقم ١٠١١٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٨)

٨ - مفادرة المستأجر البلاد ولو كانت نهائية .
لا تعني تخليه عن الإقامة بالعين المؤجرة ما لم
يفصح عن إرادته في إنهاء العلاقة الإيجارية .

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

٩ - إثبات أو نفي ترك المستأجر للعين
المؤجرة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة
الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها على
أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٧٠٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/١٥)

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٨٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢)

١٠ - استخلاص الحكم المطعون فيه ترك مورث
الطاعنة شقة النزاع على مجرد بطلان الإقرار الصادر
من المطعون ضدهما الأول والثانية بتركها وتركيب
المطعون ضده الأول تليفون في غيبته دون الرد على
ما تمسك به مورث الطاعنة من عدم تركه لها وسداده
أجرتها وأن إقامة المطعون ضدهما بها بقصد التردد
عليها وحراستها قصور .

(الطعن رقم ٧٠٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

ترك العين المؤجرة:

١ - ترك المستأجر العين المؤجرة . م ٢٩ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . تعبيره عن إرادته في
التخلي عنها . جواز أن يكون صريحاً أو ضمنياً .
تنازل المستأجر عن الإيجار لأحد أقاربه يعد تعبيراً
صريحاً عن التخلي ينتج أثره دون إعلان المؤجر به أو
قبوله له .

(الطعن رقم ١٠١٢٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٥)

(الطعن رقم ٤٢٣٩ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٥/١٠/٣٠)

٢ - ترك العين المؤجرة . عنصره . هجر
المستأجر الإقامة فيها على وجه نهائي بنية تخليه
عن العلاقة الإيجارية .

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

(الطعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/١٢/١٦)

(الطعن رقم ١١٥٩٨ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧)

٣ - تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن
العين المؤجرة . جواز أن يكون صريحاً أو ضمنياً
باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة
على إنصراف قصد إليه .

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

٤ - استخلاص التخلي عن العين المؤجرة أو
نفيه . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى
أقامت قضاها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

٥ - لا تشرىب على المستأجر إن هو لم ينتفع
بالعين المؤجرة فعلاً ما دام قائماً بتنفيذ التزاماته قبل
المؤجر .

(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٩)

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٦/٢/١٤)

(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠)

١١ - ترك العين المؤجرة . شرطه . هجر المستأجر الإقامة فيها على وجه نهائي بنية تخليه عن العلاقة الإيجارية طواعية واختياراً . تخلف ذلك . أثره . عدم تحققه في معنى المادة ٢٩ ق ٤٩ ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

١٢ - استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجرة . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . أن يكون تحصيلها سائفاً متفقاً مع النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

(الطعن رقم ٦٦٠٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٢٩)

التنازل عن الإيجار

١ - تمسك الطاعن بأن الهيئة المطعون ضدها وافقت ضمناً على تنازل المطعون ضده الأول - المستأجر الأصلي - له عن عين النزاع وأنه استمر مقيماً بها أكثر من ثمانى وعشرين عاماً دون اعتراض منها ودلل على ذلك بالمستندات . قضاء الحكم المطعون فيه بطرد الطاعن ورفض تحرير عقد إيجار له استناداً على عدم وجود موافقة صريحة أو ضمنية من الهيئة على التنازل وأن العلاقة الإيجارية بين المطعون ضده الأول والهيئة لازالت قائمة وبما لا يواجه هذا الدفاع . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

٢ - التنازل عن الإيجار ماهيته . نقل المستأجر لجميع حقوقه والتزاماته المترتبة على عقد الإيجار إلى شخص آخر يحل محله فيها . اعتباراً ببيعاً إذا كان بمقابل وبهبة إذا كان دون مقابل . إيداء المستأجر رغبته في إنهاء العقد . قيامه بتسليم العين المؤجرة إلى المؤجر أو خلفه أو لأحد الملاك على المبيع ، لا يعد تنازلاً عن الحياة . مؤداه . عدم انتقال العلاقة الإيجارية لأي منهم . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(الطعن رقم ٦٤٢٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٦)

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٥/٧/٢٤)

٣ - إقامة المطعون ضدهن الدعوى بطلب إخلاء الطاعن من العين محل النزاع لتنازل المطعون ضده الأخير له عنها دون موافقتهم . تمسك الطاعن لتأسيسه شركة مع الأخير وشرائه حصة شائعة في عقار النزاع وتخلي المستأجر الأصلي له عن العين المؤجرة باعتباره أحد الملاك على المبيع . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون أن يواجه هذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ١٠١٦٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٤ - تمسك الطاعن بعلم المطعون ضدهم الستة الأول - الملاك - بتنازل المستأجر الأصلي عن عين النزاع لأخرى وتنازل الأخيرة له عنها وشغله لها منذ ذلك التاريخ دون اعتراض منهم وحتى تاريخ إقامتهم لدعواهم ودلل على ذلك بإقامة المطعون ضدهم جميعاً بذات العقار الكائنة به عين النزاع ويتقاضى المطعون ضده الأول الأجرة التي أودعها خزينة العوائد بالضرائب العقارية وإقراره بقبضها بما يعد قبولاً ضمناً منهم له كمستأجر وتنازلاً عن حقهم فى طلب الإخلاء . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً إلى أن سكوت الملاك لفترة طويلة واستلام الأجرة المودعة من الطاعن بعد رفضها لا يعد تنازلاً منهم عن الشرط المانع . فساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٥ - حق المؤجر فى طلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمناً . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

(الطعن رقم ٧٢٠٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

٦ - تقدير الظروف الملائمة التي تحيط بتراخي المؤجر فى طلب الإخلاء للتنازل عن الإيجار . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٨)

(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

(الطعن رقم ٧٢٠٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

١٢ - تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن العين المؤجرة . جواز أن يكون صريحاً أو ضمناً تنازله عن الإيجار لأحد أقاربه . تعبير صريح عن التخلي ينتج أثره دون توقف على إعلان المؤجر به أو قبوله له .

(الطعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

١٣ - فسخ عقد الإيجار للتنازل وترك العين المؤجرة . موضوع غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . وفاة المظعون ضده السادس أثناء نظر الاستئناف وقبل صدور الحكم المظعون فيه . عدم اختصاص الطاعن وراثته في الطعن بالنقض رغم مشولهم في الاستئناف . أثره . بطلان الطعن . علة ذلك .

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٦٥٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

١٤ - إيداء المستأجر رغبته في إنهاء العقد . قيامه بتسليم العين المؤجرة إلى المؤجر أو خلفه أو أحد الملاك على الشيوخ . عدم اعتباره تنازلاً عن الإجارة .

(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٦٧٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٤)

(الطعن رقم ٧٤٨٩ لسنة ٦٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١١)

١٥ - تسليم المستأجر العين المؤجرة لأحد الملاك على الشيوخ . أثره . إنقضاء العلاقة الإيجارية . عدم اعتباره تنازلاً عن الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٣٧٩٧ لسنة ٦٥٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٥)

(الطعن رقم ١١٧٤٦ لسنة ٦٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٦)

استثناءات من حظر التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن وترك العين المؤجرة .

(أ) التنازل عن إيجار مكتب الحمامة ،

- قضاء الحكم المظعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بالإخلاء والتسليم إستناداً إلى عدم دستورية نص المادة ٢/٥٥ من ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

٧ - قضاء الحكم المظعون فيه بالإخلاء إستناداً إلى أن تنازل المظعون ضده الثاني للطعنة عن العين المؤجرة لاحقاً على تطبيقه لها . مستدلاً على ذلك بتاريخ الحكم بصحة توقيع الأول على الإقرار بالتنازل رغم خلوه من تاريخ تحريره وتضمن عباراته قيام الزوجية بينهما . فساد ومخالفة للشايت بالأوراق .

(الطعن رقم ٨٠٨٨ لسنة ٦٩٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٥)

٨ - قبض المالك للأجرة من المتنازل إليه . أثره . قيام علاقة إيجارية جديدة مباشرة بينهما .

(الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٦٩٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٥)

(الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٦٩٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢)

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٦٨٦ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

٩ - تمسك الطاعن بأن امتناعه عن تنفيذ التزامه بتسليم عين النزاع للمظعون ضده الأول إعمالاً لحقه في الحبس لعدم تنفيذ الأخير لالتزامه المقابل بسداد قيمة سند إذني موقع منه ودل على ذلك بإقرار المظعون ضده الأول الثابت بصحيفة الدعوى . إطراح الحكم المظعون فيه هذا النفاذ وقضاؤه بإلزام الطاعن بتسليم عين النزاع المتنازل عنها للمظعون ضده الأول . خطأ .

(الطعن رقم ٥٨٩٩ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٥)

١٠ - إقرار المظعون ضدها أمام محكمة أول درجة بتنازل الطاعنة عن العين المؤجرة . مؤداه . ثبوت الإجارة ووقوع عبء إثبات التنازل عليها باعتبارها منعيه خلاف الظاهر عرضاً . قضاء الحكم المظعون فيه بالإخلاء إستناداً إلى عجز الطاعنة عن إثبات استجارها للعين . خطأ .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

١١ - دعوى الإخلاء للتنازل عن الإيجار دون إذن . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . وجوب اختصاص المستأجر الأصلي أو وراثته فيها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٢٧ لسنة ٦٥٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٤)

٥ - إشراك المستأجر لآخرين معه في النشاط الذي يباشره بالعين المؤجرة . عدم اعتباره تخلياً عن حقه في الإلتفاع بها . تقديم المستأجر حقه الشخصي في إجارة العين كحصة له ضمن مقومات شركة . فسسخها أو تصفيتها . أثره عودة العين إلى مستأجرها الأصلي للإفراد بمنفعتها . تخليه عن حقوقه فيها للغير ولو كان أحد شركائه . للمؤجر طلب إخلائه . م ١٨ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

(الطعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/٤)

٦ - تمسك الطاعنين بتنازل المطعون ضدهم الأربعة الأوائل عن حقه في إجارة العين محل النزاع إلى شريكهم المطعون ضده الخامس . تدليلهم على ذلك بما ورد بعقد الشركة . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى دون أن يعرض لهذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستندات . قصاد وقصور .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

(الطعن رقم ٦٢٥٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

٧ - إدخال المستأجر شريكاً معه في إستغلال العين المؤجرة أو إسناده إدارتها للغير عدم اعتباره تأجيراً من الباطن أو نزولاً عن الإيجار .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٢٥)

٨ - إثبات أو نفى جدية عقد الشركة وواقعة التأجير من الباطن . واقع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٢٥)

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤)

إدراكه الدعوى قبل صيرورة الحكم الصادر فيها باتاً . صحيح .

(الطعن رقم ٧٧١٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٦)

(الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)

(ب) إشراك المستأجر لآخر معه في النشاط التجاري :

١ - حق المستأجر الأصلي في إدخال شريك معه في المحل التجاري المؤجر له عدم اعتباره تأجيراً من الباطن أو نزولاً عن الإيجار . شرطه . أن تكون الشركة حقيقية .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١١)

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٣)

٢ - تمسك الطاعنة بصورية عقد الشركة صورية مطلقة لإخفائه تنازلاً عن العين المؤجرة على خلاف الحظر الوارد بعقد الإيجار والقانون . تدليلها على ذلك بالمستندات وطلبها إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك . عدم مناقشة الحكم المطعون فيه دلالة هذه المستندات رغم جوهريتها ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية . قصور .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١١)

٣ - إقامة المستأجر شركة مع غيره في العين المؤجرة . اعتبار الشريك في حكم المستأجر . عدم اعتبار ذلك تخلياً عن الإلتفاع بالعين . بقاء عقد الإيجار قائماً لصالح المستأجر وحده ما لم يثبت بدليل آخر تخليه عنه للغير .

(الطعن رقم ٦٤٢٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

٤ - تخارج المستأجر من الشركة التي أقامها بالعين المؤجرة . أثره . وجوب العودة إلى الإفراد بمنفعتها . تخليه عن حقوقه فيها إلى الشركة التي تخارج منها أو أحد الشركاء . اعتباره أحد صور الترك التي تجيز للمؤجر طلب الإخلاء .

(الطعن رقم ٦٤٢٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٢)

هذه الأعمال وصلتها بتجارته وأثر ذلك على عنصرى السمعة التجارية والإتصال بالعملاء .
فصاد وقصور .
(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(د) تبادل الوحدات السكنية :

١ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٣/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . عدم جواز التبادل بين الوحدات السكنية ولو كان سابقاً على نشر الحكم بعدم الدستورية . إعتباره غير مانع من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذى إلترزم به . إعتقاده بمشروعية التبادل وعدم إيجابه نيته إلى مخالفة القانون أو الشروط الواردة بالعقد الأصىلى . أثره . إنتفاء قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ الموجب للإخلاء .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)
(قريب الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

القاعدة :

المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية فى الطعن رقم ٧١ لسنة ١٩ ق دستورية والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٧ فى العدد رقم (٤٢) بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة رقم ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي كانت تحيز إيقاع التبادل فى الوحدات السكنية يقترب عليه أن يتمتع تطبيق هذا النص إعتباراً من ١٧/١٠/١٩٩٧ بحيث لا يجوز لحكم أن يقيم قضاءً بإجازة إيقاع التبادل بين الوحدات السكنية حتى ولو كان ذلك قبل نشر الحكم بعدم الدستورية ، إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم من بحث أثر وجود هذا النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذى إلترزم به وإعتقد بمشروعيته ولم تتجه نيته إلى مخالفة

٩ - إشراك المستأجر لأخوين معه فى النشاط الذى يباشره بالعين المؤجرة . عدم إعتباره تأجييراً من الباطن أو نزولاً عن الإيجار . تنازله عن حقوقه المتولدة عن عقد الإيجار . أثره .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)
(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/١٥)
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٢٠)

١٠ - إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لأخر أو قيام شركة بينهما من عدمه . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .
(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

(ج) بيع الجديك :

١ - المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ مدنى . مقوماته . إعتبار الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية أهم عناصره . مقتضاه . أن يكون البشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع . لمحكمة الموضوع تقدير ما إذا كان البيع ينصب على المتجر بكافة عناصره أو أن المقصود به ستر تنازل عن الإيجار . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفاً .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)
(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٢٥)

٢ - تمسك الطاعن بإستئجاره المحل الملائق لعين النزاع ومباشرة فيه ذات النشاط التجارى الذى كانت تباشره المستأجرة لعين النزاع وإتخاذها منها بعد شرائها مقرأ لإدارة نشاطه فى المحلين بما فى ذلك من دلالة على إحتفاظه بكافة عناصر المحل التجارى . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الإذفاع وقضاؤه بالطرد تأسيساً على إنتفاء شروط البيع بالجديك إعتقاداً على ما ورد بتقرير الخبير من أن الطاعن جعل عين النزاع مقرأ لنشاط إدارة الأعمال دون إيضاح لتحقيقه

٢ - قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بقمص عقد إيجار العين محل النزاع إستناداً لنص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقتضى بعدم دستوريته دون بحث ما إذا كانت واقعة التأجير تندرج ضمن الحالات التي يجوز فيها للمستأجر التأجير من الباطن رغم القضاء بعدم الدستورية أم الحالات الأخرى التي لا يسمح له فيها بذلك . قصور .

(الطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١١/١٥/٢٠٠٠)

٣ - المالك المصري المقيم مؤقتاً بالخارج . حقه في تأجير سكنه للغير مفروضاً أو خالياً . عودته من الخارج . وجوب إخطاره المستأجر بالإخلاء ولو قبلاً إنتهاء المدة الأصلية للعقد أو الممتدة . تمام الإخطار . أثره . إعتبار العقد منتهياً بقوة القانون . كفاية إثبات المالك أن التأجير تم بسبب إقامته الموقوتة بالخارج . تضمين العقد أن سبب التأجير إقامة المالك مؤقتاً بالخارج . غير لازم .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١١/٢٢/٢٠٠٠)

(قرب الطعن رقم ١٢١٧، ١٢١٧ لسنة ٥٠ ق-جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٧)

٤ - قمصك الطاعنة بأنها أجرت عين النزاع مسكناً وصرحت للمستأجر بتغيير الغرض من الإستعمال وبالتأجير مفروش مقابل زيادة الأجرة وظل المستأجر يستغل رخصة التأجير المفروش دون أن يقيم معه أحد حتى وفاته . قضاء الحكم المطعون فيه بإمتداد عقد إيجار العين بإعتبارها مكتبةً تجارياً إستناداً إلى التصريح المخول للمستأجر بتغيير الغرض من الإستعمال دون التحقق من حقيقة الواقع . قصور .

(الطعن رقم ٩٦١٠ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١٢/٦/٢٠٠٠)

٥ - الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٩ لسنة ٧٧ . أثره . فسخ عقد الإيجار المفروش بحكم القانون .

(الطعن رقم ١٠١٢٧ لسنة ٦٤ ق-جلسة ٢/٨/٢٠٠١)

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٦٩ ق-جلسة ٦/٢٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٤ ق-جلسة ٦/٦/١٩٩٨)

القانون ولا مخالفة الشروط الواردة بعقده الأصلي مما ينفي عنه قصد المخالفة الذي هو أحد عناصر الخطأ الموجب للإخلاء .

٢ - تمسك الطاعنة بأن التبادل الذي طلبت إقامه كان إستعمالاً للحق المخول لها بنص المادة ٣/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء العين محل النزاع إستناداً إلى الحكم بعدم دستورية نص هذه المادة . خطأ .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦٨ ق-جلسة ٢/٢١/٢٠٠١)

(قرب الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق-جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٩)

القاعدة:

إذ كانت الطاعنة قد تمسكت بأن التبادل الذي طلبت إقامه كان نفاذاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي كانت تبينه وأنه لا يجوز إخلاء العين لهذا السبب ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلاء شقة النزاع بعد القضاء بعدم دستورية النص سالف البيان فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

التطبيق القانوني للتأجير المفروش:

١ - القضاء بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من الحالات التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه خالياً أو مفروضاً . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره . وجوب بحث أثر النص قبل القضاء بعدم دستوريته على إرادة المستأجر الذي عمل به واعتقد بمشروعية التأجير من الباطن . إختلاف هذا الأثر حسب كل حالة .

(الطعن رقم ٩٤٩٤ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١١/١٥/٢٠٠١)

(الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق-جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٩)

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦٨ ق-جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٩)

وإنهاء مدته الإتفاقية . تدليهم على ذلك بحكم سابق والمستندات . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى دون أن يواجه هذا الدفاع بما يقتضيه . مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤٥١ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

١٠ - تمسك الطاعن بموافقة المالكة السابقة للعقار على تأجير عين النزاع مفروشة لإبرامها عقد الإيجار معه بعد بيعها لتصيبها وتقاضيها والمطعون ضدها الزيادة المقررة . تدليهم على ذلك بالمستندات . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إنتفاء صفة المالكة السابقة في الموافقة لبيعها نصيبها ودون أن يعرض لهذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

١١ - تمسك الطاعنين بتصريح المطعون ضده لهما في مقبلة عقد الإيجار بالتأجير المفروش . تدليهم على ذلك بإيصالات سداد الأجرة شاملة مقابل التأجير المفروش . خلو الأوراق من إتفاق الطرفين على تعديل العقد بإلغاء التصريح . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ التام إستناداً للبند المطبوع بالعقد يحظر التأجير من الباطن . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٢٢٩٩ و ٢٨٠٦ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

١٢ - الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . عدم جواز اعتبار الإجارة التي تستند إليه صحيحة ونافذة في حق المؤجر ولو كانت سابقة على نشر الحكم بعدم الدستورية . عدم إعتباره مانعاً من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذي ألزم به . إعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم إجهاد نيته إلى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد . أثره . إنتفاء قصد

٦ - فسخ العقد . أثره . إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد م ١٦٠ مدنى . الإستثناء . العقود الزمنية كالإيجار - علة ذلك - إعتبار عقد الإيجار مفسوخاً من وقت الحكم البات بفسخه أو من اليوم التالى لنشر حكم المحكمة الدستورية . مؤداه نشوء عقد التأجير مفروش وإنتهائه في ظل الرخصة التي كانت تخولها م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل صدور الحكم بعدم دستوريته . أثره . إنتفاء خطأ المستأجر الأصلي .

(الطعن رقم ١٠١٦٧ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٤)

٧ - الحكم بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإدراكه الدعوى قبل صيرورة الحكم باتاً . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى فسخ عقد الإيجار لثبوت تأجيرها مفروشة للمطعون ضده الثانى بإعتباره نائباً عن زوجته الأردنية إعمالاً لهذا النص دون بيان ما إذا كان العقد قد تم وإنتهى قبل نفاذ حكم الدستورية أو إستمر بعد نفاذه وتقاضت المطعون ضدها الأولى الأجرة من المستأجرة بالمفروش بموافقة المالك أو بولونها . قصور .

(الطعن رقم ١٠١٦٧ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٨ - عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدنى . عدم إنتهائه بوفاة أحد المتعاقدين . إنتقال الحقوق والإلتزامات إلى ورثة المستأجر . إلتزامهم بأداء الأجرة للمؤجر طالما بقيت مدة العقد الإتفاقية . مؤداه . للمؤجر استرداد العين بوفاة المستأجر وإنهاء المدة المتفق عليها م ١/٦٠١ و ٢ مدنى . سريان ذلك . على عقد التأجير مفروش .

(الطعن رقم ٦٤٥١ لسنة ٦٤ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

٩ - تمسك الطاعنين بأن عين النزاع مؤجرة مفروشة وبإنتهاء العقد بوفاة المستأجر الأصلي

القانونى وتحديد الأجرة . شرطه . ألا يكون تأجيرها صورياً بقصد التحايل على القانون . وجوب اشتغال الإجارة بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان . العبارة فى ذلك بحقيقة الواقع لا بما أثبت فى العقد .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢)

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/١٩)

٢ - إقامة الطاعن دعواه بصورية عقد الإيجار المفروش محل النزاع وأنه أنصبت على عين خالية وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها . دفاع جوهرى . إلتفات الحكم المطعون فيه من هذا الدفاع وقضاؤه برفض الدعوى وبإنهاء عقد الإيجار تأسيساً على أن العين أجرت مفروشة وليست خالية إستدلالاً بما ورد بنصوص العقد وقائمة المنقولات وعدم تمسك الطاعن بالصورية منذ تحرير العقد وحتى إنذاره بانتهاء مدته . فساد فى الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢)

(قرب الطعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

٣ - الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض . عدم خضوع أجرتها لتحديد القانونى .

(الطعن رقم ٩٥٢٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

٤ - تمسك الطاعنة بأن الورشة محل النزاع مؤجرة مفروشة وأنها لا تخضع لقانون إيجار الأماكن بالنسبة لتحديد أجرتها وتبديلها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى دون أن يعرض لهذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستندات . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٩٥٢٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

المخالفة أحد عناصر الخطأ الموجب لإخلاء المستأجر الأصلى للتأجير من الباطن .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

١٣ - إستمرار تأجير المستأجر مسكنه بعد القضاء بعدم دستورية نص م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أثره . حق المؤجر فى إخلاء المكان المؤجر وطرده المستأجر الأصلى والمستأجر من الباطن .

١٨م - ج ق رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

مناط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً :

١ - العين المؤجرة . قيام المؤجر بإعدادها بتجهيزات لازمة لتشغيلها . عدم اعتبار المكان وحده الغرض الأساسى من الإجارة . مؤداها . خضوعها للقواعد العامة للقانون المدنى .

(الطعن رقم ٦٤٥١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/١٣)

(الطعن رقم ٢٩١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٤)

٢ - إعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . شمول الإجارة بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشاً أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من إستعمال العين . حق المستأجر فى إثبات أن العين أجرت له خالية على خلاف الشاىء بالعقد بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(الطعن رقم ٥٨١٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

الأماكن المؤجرة مفروشة عدم خضوعها

لقواعد الإمتداد وتحديد الأجرة :

١ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قوانين إيجار الأماكن الخاصة بالإمتداد

قيد عقد الإيجار المُرُوش :

جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المُرُوش بالوحدة المحلية . م ٤٣ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . فقصره على العقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لإعمال حكمه على عقد تأجير عين إستغلالها مكتباً للمحامة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٩٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

الإخلاء للتغيير وإساءة استعمال العين المؤجرة :

١ - إخلاء المستأجر لإستعماله العين المؤجرة أو سماحه بإستعمالها بطريقة ضارة بسلامة المبنى . م ١٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي . استخلاص الصلة بين إساءة إستعمال المستأجر للسكان والضرر وحجمه وتأثيره على سلامة المبنى من أوراق الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم . واقع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره .

(الطعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

(الطعن رقم ٨٢٨٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٢ - تمسك الطاعن بأن الأضرار التي لحقت بالمحل المجاور للعين إستجاره مرجعه إلى عدم مراعاة مالك العقار الأصول الفنية وأن تلك الأضرار لا تهدد سلامة المبنى وتدلله على ذلك بما ثبت في تقرير الخبير بدعوى إثبات الضرر . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاه بالإخلاء على سند من ثبوت الضرر بحكم قضائي نهائي . فساد في الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

(الطعن رقم ٨٢٨٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٣ - إخلاء المستأجر لإستعمال المكان المؤجر أو السماح بإستعماله بالمخالفة لشروط الإيجار المعقولة أو الإضرار بمصلحة المؤجر . م ٢٣ / ٥٢ لسنة ٦٩ . مناهة في ظل العمل بق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الإضرار

بمصلحة المؤجر . م ٣١ / ج منه . صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره . تغيير سبب الإخلاء المنصوص عليه في المادة المذكورة . قصره على الإستعمال الضار بسلامة المبنى . شرطه . صدور حكم نهائي بذلك . م ١٨ من القانون الأخير . (الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٤ - تعديل المشرع سبب إخلاء المستأجر . م ١٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق بالنظام العام . سرينها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم تكن قد استقرت بعد بحكم نهائي ولو كانت ناشئة في ظل قانون سابق .

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٥ - شرط الحصول على حكم نهائي لإثبات الواقعة - سبب الإخلاء م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا محل لإعماله على الدعاوى التي رُفعت في ظل العمل بأحكام القانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٦)

٦ - الحكم بالإخلاء لإساءة الإستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور حكم قضائي نهائي بثبوت إساءة الإستعمال . الحكم الجنائي المشتب لذلك . وجوب أن يكون باتاً .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

٧ - إدانة الطاعن في واقعة إستعمال العين المؤجرة في أعمال منافية للأداب . عدم صيرورة الحكم الجنائي باتاً . إعتداد الحكم المطعون فيه بحجية هذا الحكم وقضاؤه بالإخلاء . خطأ .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

٨ - إخلاء المستأجر لإساءة الإستعمال للمكان المؤجر . م ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور حكم نهائي قاطع في ثبوت إساءة

الإستعمال . الحكم الصادر فى دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك .

(الظن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

٩ - إخلاء العين المؤجرة لتغيير وجه استعمالها . شرطه . ثبوت . الإضرار بالمبنى بحكم قضائى نهائى . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . للوارث تغيير النشاط الذى كان يمارسه موثره بعد إمتداد العقد إليه . شرطه . ألا يكون التغيير بقصد التحايل على أحكام القانون أو يلحق ضرراً بسلامة المبنى أو شاغليه .

(الظن رقم ١٦٧٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٠)

(الظن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

المنشآت الآيلة للسقوط:

١ - قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط . وجوب صدورها على النموذج المعد لذلك . م ٥٧ ، ٥٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ١/٣٠ ، ٣٢ من اللائحة التنفيذية . عدم إشتغال النموذج على أسماء أعضاء اللجنة ولا درجاتهم الوظيفية أو بيان قيدهم بنقابة المهندسين . مؤداه . إغفال ذكر هذه البيانات لا يطلان .

(الظن رقم ١٦٢٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

القاعدة:

النص فى المادتين ٥٧ ، ٥٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ١/٣٠ ، ٣٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور - يدل على أن المشرع إشتراط على لجان المنشآت الآيلة للسقوط أن تصدر قراراتها على النموذج المرفق باللائحة والذي يتضمن كافة البيانات التى يتعين على اللجنة تدوينها ، وليس من ضمن هذه البيانات أسماء أعضاء اللجنة ولا درجاتهم الوظيفية أو بيان قيدهم بنقابة المهندسين . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن أعضاء لجنة المنشآت الآيلة للسقوط قد وقعوا على النموذج الصادر به

قرار الهدم محل النزاع وإستوفى كافة بياناته ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان من بطلان القرار المطعون فيه مخلوه من البيانات المنوه عنها يكون على غير أساس .

٢ - القرار الصادر من اللجنة المختصة فى شأن المباني والمنشآت الآيلة للسقوط . المادتان ١/٥٨ ، ١/٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . واجب التنفيذ بعد صيروته نهائياً . تخلف ملاك العقار وشاغليه وأصحاب الحقوق عليه عن تنفيذه . أثره . تعرضهم للعقوبة المقررة قانوناً . مؤداه . إعتبره قراراً عينياً متعلقاً بالعقار .

(الظن رقم ٢٢٧١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

٣ - الإخلاء للهدم الكلى أو الجزئى للمنشآت الآيلة للسقوط . م ١٨ / أ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يجوز طلبه من المجرر إلا إذا كان مالكاً .

(الظن رقم ٥٩١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

٤ - دعوى إخلاء العقار للهدم الكلى بعد صيرورة قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط نهائياً . عدم اتساع نطاقها لبحث ما يشيره ذوى الشأن من نزاع بخصوص بطلان القرار أو سلامة العقار .

(الظن رقم ٥٩١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

إعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط:

١ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . إعلانه لذوى الشأن بالطريق الإدارى . حصوله بطريق اللصق عند تعذر إعلاجه . المادتان ٥٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الظن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

(الظن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/١٦)

(الظن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)

٢ - إعلان قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط إعلاناً صحيحاً . م ٥٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وإقامة مجرية ليعاد الظن . لا يفنى عنه العلم البتئى

بسلور القرار ولو بالحصول على صورة رسمية منه أو تقديمه كمستند .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٨)

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢)

٣ - تمسك الطاعنين بأن الميعاد المسقط لحقهما فى الطعن على قرار اللجنة المختصة بدراسة تقارير الجهة القائمة على شئون التنظيم فى شأن صيانة المنشآت لا يجرى إلا من تاريخ إعلانه بالطريق الذى رسمه القانون . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بسقوط حقهما فى الطعن تأسيساً على أن الغاية من الإعلان قد تحققت بإقرارهما بعلمهما اليقيني بالقرار المطعون عليه لإستلامهما لصورته . خطأ .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

٤ - المقصود بذوى الشأن فى حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الملاك والمستأجرون وأصحاب الحقوق كالدائنين المرتهنيين وهن حيازة . كفاية توجيه إعلان القرار الهنسى للمستأجر الأصلي وحده ما لم يثبت تخليه عن العين المؤجرة دون المشاركين له فى منفعتها .

(الطعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط ،

١ - الطعن فى القرار الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب إختصاص الجهة الإدارية وملاك العقار الصادر بشأنه القرار وأصحاب الحقوق عليه . يعود ذوى الشأن عن إختصاص بعضهم . وجوب تكليف قلم الكتاب بإعلانه بالطعن . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . القضاء برفض الطعن لعدم قيام الطاعن بختصاصهم فيه . خطأ .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

٢ - ذوى الشأن فى حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود بهم . الملاك والمستأجرون وأصحاب الحقوق كالدائنين المرتهنيين رهناً حيازياً .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

٣ - الدعوى بهدم عقار . موضوع غير قابل للتجزئة . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلاً دون إستقامة شكل الطعن بإختصاص مستأجرى العقار . مخالفة لقاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

٤ - الدعوى بطلب هدم عقار النزاع حتى سطح الأرض . موضوع غير قابل للتجزئة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف بالنسبة لأحد المحكوم عليهم لوفاته قبل قيد الإستئناف وفصلها فى الموضوع دون أن يستقيم شكل الطعن بإختصاص ورثته . إعتباره مخالفة لقاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . لمحكمة النقض أثارها من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٩٣٦٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٧/٩/٣٦)

٥ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقاً للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الإستئناف . خضوعه للقواعد العامة فى قانون المرافعات . قصر نطاق المادة ٢٠ منه على الأحكام الصادرة فى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

٦ - الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . مريان ميعاده من تاريخ الإعلان بالطريق الذى رسمه القانون . لا يغنى عن ذلك العلم اليقينى . وجوب الرجوع إلى ورقة الإعلان للتحقق من قامه . عدم كفاية الإعتداد بما أورده الخبير بتقريره .

(الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/١٦)

٧ - طلب الطاعنه إلغاء القرار الصادر بتكيس عقار . موضوع غير قابل للتجزئة . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الدعى لرفعها بعد الميعاد دون إختصاص شاغلى العقار المحكوم لهم فيه . أثره . بطلان الحكم لمخالفته لقاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٦٢٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

٨ - الخصومة بين ملاك العقارات وشاغليها بشأن ترميم العقار أو هدمه . مدنية بطبيعتها تتعدد فيها المراكز القانونية والحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . لا يغير منه . إختصاص الجهة الإدارية بإصدار قرارات الهدم الكلى أو الترميم أو الصيانة . أثره . ولاية المحاكم الابتدائية دون المحاكم الإدارية بالفصل فى الطعن على قرار الجهة الإدارية إتساع صلاحياتها لتعديل هذا القرار . المادتان ٥٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(قريب الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٧/١١/٣٦)

١٩٧٧ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فى ضوء سائر نصوص قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أن المشرع قدر بأن المنازعات التى قد تنشأ بين ملاك العقارات وشاغليها بشأن ترميم العقار أو هدمه هى خصومات مدنية بحسب طبيعتها وأصلها وأن من شأن الحكم الصادر فيها أن يحدد المراكز القانونية والحقوق الناشئة عن عقود الإيجار من حيث بقاء العين محل عقد الإيجار أو هلاكها أو تعديلها أو صيانتها وكل ذلك يؤثر على بقاء العلاقة الإيجارية ومقدار الإلتزامات المتبادلة الناشئة عنها وهذه جميعاً مسائل مدنية بحته ، وإن لابسها عنصر إدارى شكلى نشأ من أن المشرع قد عهد إلى الجهة الإدارية المختصة بالتنظيم بمهمة إصدار القرار بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الصيانة بحساباتها الجهة الأخرى مكاناً إلى هذه المباني ولديها الإمكانيات المادية والفنية التى تيسر لها الفصل على وجه السرعة فى هذه المنازعات ولقد حرص المشرع على أن يؤكد على الحقيقة المدنية للنزاع فالتفت عن المظهر الإدارى لقرار الهدم أو الترميم وأسند فى المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مهمة الفصل فى الطعن على قرارات الجهة الإدارية إلى المحاكم الابتدائية دون محاكم مجلس الدولة كما أبقى للمحاكم الابتدائية ولايتها القضائية كاملة فجعل من صلاحياتها تعديل قرار الجهة الإدارية وهى صلاحيات لا تعرفها المحاكم الإدارية التى تقف عند حد رقابة المشروعية دون أن يكون لها سلطة التقرير أو الحل محل الإدارة .

٩ - تمسك الطاعنين بإتساف المصلحة من ترميم العقار عين النزاع لأنه لم يعد محلاً لعلاقة إجارة بعد أن فسح مستأجرا عقديهما وأصبح العقار خالياً من السكان وأن مصلحتهم تقتضى إزالة

القاعدة:

مفاد النصوص الواردة فى الفصل الثانى من الباب الثانى من قانون إيجار الأماكن ٤٩ لسنة

١/٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا يغنى عن ذلك العلم اليقيني . وجوب الرجوع إلى ورقة الإعلان للتحقق من قماه . الإعتداد في ذلك بصورة الخطاب الصادر من وحدة تنفيذ الأحكام بالخطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٦٠ - جلسة ١٩٩٥/٩/١٩)

تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن :

وجوب إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعون في قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط . المادتان ١٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٩٨/٢/١١)

تقليد المساكن الشعبية والإقتصادية والمتوسطة :

تفويض رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتنظيم قوانين تقليد المساكن الشعبية الإقتصادية والمتوسطة التي أقامت لها محافظات إعمالاً للمادتين ٦٨ ، ٧٢ من القوانين رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقتصاره على ما تم شغله منها قبل العمل بالقانون المذكور . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنته من وضع ملحق ثان بقواعد تقليد ما تم شغله من هذه المساكن بعد العمل بذلك القانون . خروجه عن حدود التفويض . أثره . اعتباره عديم الأثر . إصدار اللائحة التنفيذية في غير حالة المادة ٧٢ . منوط بوزير الإسكان والتعمير . م ٨٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٤٦٧٠ لسنة ٦٢ - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٦٤ - جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

العقار حتى سطح الأرض . إطرار الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاه بتأييد إلزام الطاعنين بالقرار الصادر بالترميم تأسيساً على أنه يكفي لصحة إلزامهم بالترميم أن يكون الترميم ممكناً من الناحية الهندسية . خطأ .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

القاعدة :

إذ كان الثابت في الأوراق أنه لا خلاف على أن حالة العقار المكون من ثلاث طوابق تستوجب إزالة الطابق الأعلى تخفيفاً للأحمال وإستبدال أجزاء من أسقف الطابقين الآخرين وتدعيم أساساته والشروخ في حوائطه وإصلاح صرفه . وكان العقار أصبح خالياً بعد أن تصالح مستأجره على إخلائه وتمسك الطاعنين بإنتفاء المصلحة من تنفيذ قرار الترميم وأنه لم يعد يستند إلى سبب صحيح أو يحقق غاية مشروعة وأن مصلحتهم تقتضي إزالة العقار حتى سطح الأرض فأطرح الحكم المطعون فيه دفاعهم وأقام قضاء على مجرد القول بأنه يكفي لصحة إلزامهم بالترميم أن يكون ممكناً من الناحية الهندسية فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

١٠ - حجبية الأحكام في المسائل المدنية . اقتصارها على أطراف الخصومة المثلين فيها حقيقة أو حكماً بأشخاصهم أو بمن يتوب عنهم . الحكم الصادر بإزالة العقار الكائن به عين النزاع حجة على أطرافه . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل القرار المطعون عليه على سند من أن المطعون ضدها الأولى لم تعلن بقرار الإزالة رغم أنها كانت قاصراً وتشارك والبتها - المطعون ضدها الثانية - بالعين . خطأ .

(الطعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

١١ - الطعن في قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . سريان ميعاده من تاريخ الإعلان . م

المستحدثات
من المبادئ التي قررتها
دوائر
الأحوال الشخصية
بمحكمة النقض

من أول أكتوبر ٢٠٠٠
حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٢٧	٧ - طائفة الانجيليين والاتضمام إليها	٢١٣	(١)
٢٢٨	(ج) للسائل المتعلقة بالأجانب	٢١٣	أحوال شخصية
٢٢٨	استئناف	٢١٣	أولاً: الولاية على المال
٢٢٨	١ - القانون الواجب التطبيق	٢١٣	ثانياً: الولاية على النفس
٢٢٨	٢ - جواز الاستئناف	٢١٣	(أ) المسائل المتعلقة بالمسلمين
٢٢٨	« الأحكام غير جائز استئنافها استقلالاً »	٢١٣	١ - الزواج
٢٢٩	٣ - إجراءات الاستئناف :	٢١٣	٢ - حق التأديب الشرعى
٢٢٩	(أ) رفع الاستئناف	٢١٤	٣ - طاعة
٢٢٩	(ب) ميعاد الاستئناف	٢١٥	٤ - طلاق
٢٣٠	٤ - أثر الاستئناف	٢١٥	٥ - دعوى الطلاق
٢٣٠	٥ - سلطة محكمة الاستئناف	٢١٥	٦ - طلاق المجنون أو المعتوه
٢٣١	٦ - تسبيب الحكم الاستئنافى	٢١٥	٧ - الرجعة بعد الطلاق
٢٣١	إعلان	٢١٥	٨ - تطليق
٢٣٢	إلتماس إعادة النظر	٢١٥	٩ - أسباب التطليق : التطليق للضرر :
	(ح)	٢١٥	« ماهية الضرر »
٢٣٢	حكم	٢١٦	« معيار الضرر »
٢٣٢	١ - وصف الحكم	٢١٧	« شروطه »
٢٣٣	٢ - اصول الحكم :	٢١٨	« صور الضرر »
٢٣٣	(أ) حجز الدعوى للحكم	٢١٨	« رفع دعوى جديدة بطلب التطليق للضرر »
٢٣٣	(ب) الدلالة والنطق بالحكم	٢١٩	« التطليق من خلال دعوى الاعتراض على الطاعة »
٢٣٣	(ج) إغفال الفصل فى الطلبات	٢٢٠	« التطليق ببطل »
٢٣٣	٣ - بيانات الحكم	٢٢٠	« التطليق للزواج بأخرى
٢٣٤	٤ - تسبيب الأحكام :	٢٢٢	« التطليق للغيبه
٢٣٤	(أ) التسبيب الكافى	٢٢٢	٦ - نفقة
٢٣٤	(ب) تسبيب الحكم الاستئنافى	٢٢٢	٧ - معة
٢٣٥	(ج) ما لا يعيب تسبيب الأحكام	٢٢٢	٨ - نفوس
٢٣٥	٥ - عيوب التليل	٢٢٢	٩ - نسب
٢٣٧	٦ - حجية الأحكام :	٢٢٤	(ب) للمسائل المتعلقة بغير المسلمين
٢٣٧	(أ) شروط الحجية	٢٢٤	١ - القانون الواجب التطبيق
٢٣٧	(ب) ما يجوز الحجية	٢٢٤	٢ - زواج : شروط انعقاده
٢٣٧	(ج) الأحكام ذات الحجية المؤقتة	٢٢٥	« بطلان الزواج »
٢٣٧	(د) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية	٢٢٥	٣ - طاعة
٢٣٨	(هـ) تعلق الحجية بالنظام العام	٢٢٦	٤ - تطليق
٢٣٨	٧ - استنفاد الولاية	٢٢٦	٥ - عرض الصلح
٢٣٨	٨ - الطعن فى الأحكام :	٢٢٧	٦ - تفهيم الطائفة والملة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٥٦	٨ - سلطتها في تقدير دواعي الفرقة	٢٣٨	(أ) جواز الطعن
٢٥٨	٩ - سلطتها في إعادة الدعوى للرافعة	٢٣٨	(ب) الخصوم في الطعن
٢٥٨	١٠ - سلطتها في تفسير القانون	٢٣٨	(ج) طرق الطعن في الأحكام
٢٥٨	١١ - سلطتها في تفسير الحكم	٢٣٨	٩ - النزول عن الحكم
٢٥٩	معارضة	٢٣٩	١٠ - بطلان الحكم
٢٥٩	مواطن		
	(ن)		(د)
٢٥٩	نقض	٢٣٩	دستور
٢٥٩	١ - التوكيل في الطعن	٢٤٠	دعوى
٢٦٠	٢ - ميعاد الطعن	٢٤٠	دعوى الأحوال الشخصية :
٢٦١	٣ - الصفة والمصلحة في الطعن	٢٤٠	١ - القانون الواجب التطبيق
٢٦١	٤ - الخصوم في الطعن	٢٤٠	٢ - اختصاص
٢٦٢	٥ - حالات الطعن	٢٤٠	٣ - رسوم الدعوى
٢٦٢	٦ - أسباب الطعن	٢٤٠	٤ - انعقاد الخصومة
٢٦٢	- السبب الموضوعي	٢٤١	٥ - نطاق الدعوى « الطلبات »
٢٦٢	- السبب المجمل	٢٤١	٦ - نظر الدعوى « سرية الجلسات »
٢٦٥	- السبب الجديد	٢٤٢	٧ - الإثبات في دعوى الأحوال الشخصية
٢٦٥	- السبب غير المنتج	٢٤٦	٨ - الدفاع والدفع والإدعاء بالتزوير
٢٦٦	- النعي الوارد على غير محل	٢٤٧	٩ - التحكيم
٢٦٧	- السبب المفتقر إلى التليل	٢٤٨	١٠ - الصلح
٢٦٧	- السبب القانوني الذي يخالطه واقع	٢٤٩	١١ - رأى النيابة
٢٦٧	- السبب المنطوق على تقرير قانوني خاطئ	٢٥٠	١٢ - المسائل التي تعترض سير الخصومة
٢٦٧	٧ - سلطة محكمة النقض	٢٥١	١٣ - من دعوى الأحوال الشخصية
٢٦٨	٨ - أثر نقض الحكم	٢٥١	« دعوى الحبس ودعوى بطلان المقرر »
٢٦٨	٩ - النزول عن الطعن		(هـ)
٢٦٩	١٠ - أثر نزول المطعون ضده عن الحكم	٢٥١	محاماة
٢٦٩	المطعون فيه	٢٥١	محكمة الموضوع
٢٦٩	١١ - بطلان الطعن	٢٥١	١ - سلطتها بالنسبة لإجراءات نظر الدعوى
	(و)	٢٥٢	٢ - سلطتها في تكييف الدعوى
٢٦٩	وقف	٢٥٢	٣ - سلطتها في تقدير الأدلة
		٢٥٢	٤ - سلطتها في فهم الواقع
		٢٥٥	٥ - سلطتها بالنسبة لإجراءات الإثبات
		٢٥٦	٦ - سلطتها في الرد على مستندات الخصوم
		٢٥٦	وحججهم
		٢٥٦	٧ - سلطتها في تقدير عناصر الضرر الموجب
		٢٥٦	للتطبيق

(أ)

أحوال شخصية

أولاً: الولاية على المال .

الصفة : إقامة الطعن من الولي الطبيعي على محكوم عليه رغم عدم اختصاصه بهذه الصفة أمام محكمة الموضوع بدرجتها ولم يكن طرفاً في النزاع . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . ترك المحكوم عليه الخصومة في هذا الطعن . لا أثر له . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

أهلية : عوارض الأهلية « الجنون والعتة »

١ - مباشرة المجنون أو المعتوه عقد زواجه بنفسه . أثره . عدم انعقاد العقد فلا تترتب عليه آثار الزواج الشرعي . مؤداه . اعتبار طلاقه وتردأ على غير محل .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

٢ - عدم وقوع طلاق المجنون أو المعتوه لزوجه ولا يملك أحد التطلق عنه . للقاضي تطليقها إذا طلبت ذلك وتحقق ما يوجب الطلاق شرعاً .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

- من مسائل الولاية على المال التي لا يجوز الطعن في القرارات الانتهائية الصادرة فيها :

« الإذن للوصية ببيع ما يخص القاصر في عقار النزاع » .

- من مسائل الولاية على المال التي لا يجوز الطعن في القرارات الانتهائية الصادرة فيها . ورودها على سبيل المحصر . م ١٠٢٥ مراقعات . الإذن للوصية ببيع ما يخص القاصر في العقار محل الطلب ليس من بين هذه المسائل . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

« العزل من الوصاية وتعيين وصي آخر »

الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال . قصره على المسائل المبينة على سبيل المحصر في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات . العزل من الوصاية وتعيين أخرى . عدم اندراجه بين هذه المسائل . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

« اعتماد تقرير الخبير »

الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال . قصره على المسائل المبينة على سبيل المحصر في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات . اعتماد تقرير الخبير . ليس من بين هذه الحالات . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

ثانياً : الولاية على نفس

(أ) المسائل المتعلقة بالمسلمين :

١ - زواج :

١ - مباشرة المجنون أو المعتوه عقد زواجه بنفسه . أثره . عدم انعقاد العقد فلا تترتب عليه آثار الزواج الشرعي . مؤداه . اعتبار طلاقه وتردأ على غير محل .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

٢ - النكاح . جواز إثباته بالبينة . للشاهد أن يشهد به وإن لم يماينه . شرطه .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٢ - حق التأديب الشرعي :

حق التأديب الشرعي بالضرب . عدم اللجوء إليه بعد سلوك طريق الموعظة الحسنة والهجر في المضجع . وجوب أن يتوقف عليه رجوع المرأة عن نشوزها . قاضي الموضوع له سلطة تقديره .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٣- طاعة:

١ - دعوى الطاعة . اختلافها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطليق للضرر . مؤداه . الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارته لها في دعوى التطليق للضرر .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢ - اعتراض الطاعة على إنذار الطاعة لعدم شرعية مسكن الطاعة وعدم أمانة المطعون ضده عليها . إجابة الحكم الابتدائي طلبها استناداً إلى السبب الثاني دون التعرض للأول . قضاء الحكم المطعون فيه بالغاً . الحكم الابتدائي ورفض الدعوى على قالة إن شهادة شاهدة الطاعة جاءت سماعية في خصوص عدم أمانة المطعون ضده عليها دون التعرض لما أثارته بشأن عدم شرعية مسكن الطاعة رغم أنه يتضمن دفاعاً جوهرياً . قصور .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٣ - دعوى اعتراض الزوجة على دعوة زوجها بالعودة إلى منزل الزوجية . ماهيتها . من دعاوى الزوجية حال قيامها . القضاء بتطليق الزوجة من خلال دعوى الاعتراض أو بدعوى مستقلة . أثره . عدم الاعتداد بإعلانها بالدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٢/١٠)

٤ - استئناف دعوى الطلاق ودعوى عدم الاعتداد بإنذار الطاعة . ضم محكمة الاستئناف لهما باعتبار أن الطلب في أولهما الوجه الآخر للاستئناف الثاني ويعتبر دفاعاً فيه . تضمين صحيفة الطعن طعناً على الحكمين . تحصيل المحكمة رسماً واحداً وكفالة واحدة عن الطعن بالنقض . لا عيب .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٢/١٠)

٥ - للزوج على زوجته حق الطاعة . شرطه . أن يهيئ لها مسكناً شرعياً وفقاً بحاله . المسكن

الشرعي . ماهيته . امتناع الزوجة عن طاعة زوجها في هذا المسكن . أثره . اعتبارها ناشزاً .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٢/٢٠)

٦ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بشرعية مسكن الطاعة على ما ليس له أصل ثابت بالأوراق رغم إقامة المطعون ضده فيه . يعيبه بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٢/٢٠)

٧ - دعوى الطاعة . اختلافها عن دعوى التطليق للضرر لاختلاف المناط في كل منهما . ضم إحداها للأخرى من المسائل التقديرية لمحكمة الموضوع دون رقابة في ذلك لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٤/٢٢)

٨ - إلزام الزوجة بإجبتها الشرعي بطاعة زوجها لا يبدل بذاته . على إثبات أو نفي إمكان دوام العشرة بينهما . مؤداه . عدم جواز القول بأن طاعتها له تنفي ما تدعيه من إضراره بها .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٤/٢٢)

٩ - للزوج على زوجته حق الطاعة . شرطه . أن يهيئ لها مسكناً شرعياً وفقاً بحاله . امتناع الزوجة عن طاعته في المسكن الذي أعده لها . أثره . اعتبارها ناشزاً .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠١/٤/٢٠)

١٠ - تمسك الطاعة أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن المطعون ضده لم يهيئ لها مسكناً شرعياً وأن مسكن الطاعة مؤجراً لها . التفات الحكم المطعون فيه عن الرد على ذلك الدفاع الجوهري . قصور .

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، -جلسة- ٢٠٠٠/٤/٢٠)

١١ - دعوى اعتراض الزوجة على دعوة زوجها للعودة لمنزل الزوجية . ماهيتها . من دعاوى الزوجية حال قيامها . الحكم نهائياً بتطليق الزوجة . أثره .

على ذلك باعتباره صاحب المصلحة في التمسك بهذا .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

٥ - تطليق :

- أسباب التطليق، التطليق للضرر،

ماهية الضرر :

١ - الضرر الموجب للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إنشاء الزوج زوجته بالفعل أو القول بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما . تعدد الخصومات القضائية المضاربة به .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/١١/٢٠٠٠)

٢ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة لإضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الاستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة أول درجة . عدم اعتباره طلباً جديداً يمنع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٠)

٣ - الضرر الموجب للتطليق وفقاً للمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إنشاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إنشاءً لا يُلحق بثلاثتها بما تعتبر معه معاملته لها في العرف معاملة شاذة تشكو منها ولا ترى الصبر عليها .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٤ - الضرر الموجب للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إنشاء الزوج زوجته بالفعل أو القول بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما . الاتهام بارتكاب الجرائم وتعدد الخصومات القضائية . كاف لتحقيق الضرر .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٥ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد

عدم الاعتماد بإعلائها للدخول في طاعته . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٦/٩/٢٠٠١)

١٢ - دعوى الطاعة . اختلافها موضوعاً وسيبياً عن دعوى التطليق للضرر . مؤداه . الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارته لها في الدعوى التطليق للضرر . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٦/٩/٢٠٠١)

٤ - طلاق، دعوى الطلاق :

دعوى الطلاق . ماهيتها . جواز رفعها بطلب إيقاع الطلاق أو إثبات وقوعه . عدم سماع الدعوى . م ٩ / ٦ لائحة شرعية سريانه في الحالتين .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

طلاق المجنون أو المعتوه :

عدم وقوع طلاق المجنون أو المعتوه لزوجته ولا يملك أحد التطليق عنه . للقاضي تطليقها إذا طلبت وتحقق ما يوجب الطلاق شرعاً .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١١/٢٠٠٠)

الرجعة بعد الطلاق :

١ - اختلاف الزوجين في صحة الرجعة . القول للزوجة بيمينها . العدة بالحيض حداً الأدنى ستون يوماً .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

٢ - إقرار المرأة بصحة الرجعة ويكونها في العدة وقت حصولها . إلزامها بهذا الإقرار ولا يقبل الرجوع فيع وإن لم يقتض بيمينها . علة ذلك . عدم نفاذ هذا الإقرار في حق المطلق إلا إذا حلفت اليمين

النص وسيلة إضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الاستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة أول درجة . عدم اعتباره طلباً جديداً يتمتع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

١٠ - الضرر المبرر للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته دخول التشهير بارتكاب الجرائم فيه .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

١١ - الضرر الموجب للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . تراخي الزوج في الدخول بزوجه بسبب راجع إليه .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

١٢ - الضرر الموجب للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إيداء الزوج وزوجه بالقول أو الفعل إيداءً لا يليق بمثلهما ويستحيل معه دوام العشرة بينهما . كفاية اتفاق أقوال الشهود على ذلك . لا يشترط أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيداء .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

١٣ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة إضرار الزوج بزوجه . تعدد الخصومات القضائية والتبليغ عن الجرائم . دخوله فيه . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

معيير الضرر:

١ - الضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . معياره . شخصي لا مادي . اختلافة باختلاف البيئة ومكانة المضرور في المجتمع والظروف

النص وسيلة إضرار الزوج بزوجه . للزوجة أن تضيف أمام محكمة أول درجة مالم تورده بصحيفة الدعوى من صور المعاملة التي تتلقاها من الزوج للتدليل على حصول المضارة وإضافة ما لم تطرحه منها أمام محكمة أول درجة في مرحلة الاستئناف . عدم اعتباره طلباً جديداً يتمتع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٦ - الضرر الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة إضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الاستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم اعتباره طلباً جديداً يتمتع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ لائحة شرعية . « مثال بشأن تعدد الخصومات بحسبانه من صور سوء المعاملة » .

(الطعن رقم ١٤٩، ٥٠١، ٥١٥ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٢)

٧ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة إضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الاستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة أول درجة . عدم اعتباره طلباً جديداً يتمتع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ لائحة شرعية . علة ذلك . « مثال بشأن السب بحسبانه من صور سوء المعاملة » .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٨ - الضرر الموجب للتطليق . ماهيته . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . الاتهام بارتكاب الجرائم . دخوله فيه .

(الطعن رقم ٣١٠، ٣٣١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٩ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد

المحيطة به . استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصره . شرطه .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٢ - معيار الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شخصى لا مادي . تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . موضوعى . من سلطة قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

٣ - الضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . معياره . شخصى . تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً . موضوعى . من سلطة قاضى الموضوع . اختلاقه باختلاف بيئة الزوجين .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

٤ - إبادة التبليغ عن الجرائم . عدم تنافره مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلاً .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

شروط الضرر:

١ - التطبيق للضرر . توافره بإيقاع الزوج أى نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو الفعل بزوجه إيذاءً لا يليق بمثلها ولا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر . شرطه .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

٢ - القضاء بالتطبيق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما . المرسوم بقانون المذكور لم يرسم طريقاً معيناً للصلح . مؤداه . عرض الصلح من المحكمة على الطرفين ورفضه من الزوجة كاف لإثبات عجزها عن الإصلاح .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/١٠)

٣ - التطبيق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . المقصود بالضرر إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاءً لا يليق بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . عدم اشتراط تكرار الأذى بل يكفى حصوله ولو مرة واحدة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٤ - التطبيق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مصدره . منذهب المالكية . شرطه . إيقاع الزوج بزوجه إيذاءً بالقول أو بالفعل لا يكون عادة بين أمثالهما ولا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . عدم اشتراط تكرار إيقاع الأذى بالزوجة .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٥ - القضاء بالتطبيق للضرر . م ٦ من مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . ثبوت الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين وعجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . مقصود الضرر . إيذاء الزوج زوجته بما لا يليق بمثلها . وجوب أن يكون الضرر - إيجابياً أم سلبياً - متعمداً واقعاً من الزوج دون الزوجة . الهيئة فيه من رجلين أو رجل وامرأتين .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/١١)

٦ - التطبيق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . إيذاء الزوج بزوجه إيذاءً بالقول أو بالفعل إيذاءً لا يليق بمثلها ولا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . عدم اشتراط تكرار إيقاع الأذى . كفاية حدوثه ولو مرة واحدة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر . شرطه .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

صور الضرر:

١ - تراخي الزوج عمداً في الدخول بزوجه وعوده عن معاشرتها ضرباً من الهجر يتحقق به الضرر الموجب للتفريق . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٩)

٢ - طلب الزوجة التطلق للضرر . شرطه .
تعهد الزوج بإيذاء زوجته إيذاءً لا يليق بمثلها سواء بالتعمد عليها بالقول أو الفعل أو الهجر . بيان صور سوء المعاملة بصحيفة الدعوى كعناصر للضرر ليس من شأنه أن تتعدد الدعوى بتعدها . إندراجها في ركن الضرر الذي هو الأساس في إقامتها .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

٣ - إبادة حق التبليغ عن الجرائم لا يتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/١٧)

٤ - عودة الزوجة إلى مسكن الزوجية بعد وقوع الضرر . لا يسقط حقها في طلب التطلق .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٥ - دعوى الطاعة . اختلافها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطلق للضرر . علة ذلك . مؤداه .
الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها أو رفض اعتراضها على دعوته لها بدخول في طاعته . لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارة في دعوى التطلق .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٦ - دعوى الطاعة اختلافها موضوعاً وسبباً في دعوى التطلق للضرر . علة ذلك . التشويز بفرض حصوله ليس بمانع من نظر دعوى التطلق والفصل فيها لاخلاف المناط في كل منهما . مؤدى ذلك . النعي على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعمل على دلالة الحكم في دعوى الطاعة على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٧ - إبادة حق التبليغ عن الجرائم . عدم تنافره

مع كونه يجعل الزوج غير أمين على زوجته . علة ذلك . استعدادوه للسلطة ضدها يتجافى مع كونه الحماية والأمن والسكن لها .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

٨ - الضرر الموجب للتفريق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة لإضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الاستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة أول درجة . عدم اعتباره طلباً جديداً يتمتع بقبوله طبقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

٩ - الاتهام بارتكاب الجرائم وتعدد الخصومات القضائية من صور الضرر التي يتعذر معها دوام العشرة .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

رفع دعوى جديدة بطلب التطلق للضرر:

١ - ادعاء الزوجة على زوجها إضراره بها . رفض دعواها بالتطلق لمجزها عن إثبات الضرر . حقها في رفع دعوى جديدة بطلب التطلق لذات السبب . شرطه . أن تستند إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

٢ - الزوجة التي رفضت دعواها بطلب التطلق للضرر . حقها في أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطلق لذات السبب . شرطه . استنادها إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٧)

٣ - الزوجة التي رفضت دعواها بطلب التطلق للضرر . حقها في أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطلق لذات السبب . شرطه . استنادها إلى وقائع

مخاطبة لتسلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

التطليق من خلال دعوى الاعتراض على الطاعة :

١ - أحقية الزوجة في طلب التطليق من خلال دعواها بالاعتراض على دعوة زوجها لها بالعودة لمنزل الزوجية . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٤)

٢ - طلب الزوجة التطليق من خلال دعواها بالاعتراض على إنذار بالطاعة ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين كاف للتطليق دون تحمير لسببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه . إلتزام المحكمة بالقضاء وفقاً لما إرتأه الحكمان . اختلاف التطليق في هذه الحالة عن التطليق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

٣ - طلب الزوجة التطليق من خلال اعتراضها على إنذار الطاعة . باتخاذ إجراءات التحكيم إذا استبان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين . اتفاق الحكمين على التطليق . مؤداه . نفاذ قرارهما في حق الزوجين والتزام القاضى به . علة ذلك . للمادتان ١/١١ ، ٥/١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . عدم إلتزام المحكمة برأى الحكمين وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون ١ لسنة ٢٠٠٠ . لا ينطبق على النزاع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

٤ - للزوجة طلب التطليق من خلال دعواها بالاعتراض على إنذار الطاعة . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . تنازلها عن دعوى الاعتراض . أثره . اعتبار الإنذار غير قائم وزوال خصومة الاعتراض عليه . طلب الزوجة المعارضة للتطليق للضرر . مفاده . بقاء هذا الطلب مطروحاً على المحكمة متعيناً عليها الفصل فيه . علة ذلك . تنازلها عن الاعتراض . لا يؤثر في حقها في طلب التطليق للضرر ما دام قد أبدى بالطريق القانوني . تقييد أو تأويل النص الصريح المطلق الوارد بالمادة سالفة الذكر بشأن طلب التطليق من خلال الاعتراض على إنذار الطاعة لا محل له . مخالفة ذلك بتقييد طلب التطليق بإجراءات لم يستلزمها المشرع . خطأ .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٩)

٥ - طلب الزوجة التطليق من خلال دعوى اعتراضها على إعلان زوجها بدعوتها لطاعته . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . وجوب اتخاذ إجراءات التحكيم إذا تبين أن الخلاف مستحكم بعد محاولة الإصلاح بين الزوجين . ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين . كاف للتطليق دون تحمير لسببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه . إلزام المحكمة بالقضاء وفقاً لما إرتأه الحكمين . عدم الإلتزام برأى الحكمين طبقاً للمادة ١٩ من ق ١ لسنة ٢٠٠٠ . عدم سريانه على الدعوى التي رفعت وقضى فيها نهائياً قبل صدوره . علة ذلك . الأدلة يسرى عليها القانون المعمول به في الوقت الذي حصل فيه الدليل . م ٩ مدني . اختلاف ذلك عن التطليق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٦ - طلب الطاعة التطليق من خلال دعوى اعتراضها على إعلان المعلن ضدّها بالعودة لمنزل الزوجية . عرض المحكمة الصلح على الطرفين ورفض الطاعة له . كاف لإثبات عجزها عن الإصلاح بين الزوجين ويتحقق به استحكام الخلاف بينهما انتهاء

٢ - عجز الحكيم عن الإصلاح بين الزوجين وتوافر الإساءة كلها من جانب الزوج . أثره . وجوب اقتراحهما التخليق دون مساس بحقوق الزوجة المترتبة على الزواج أو الطلاق . م ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . ثبوت امتناع الزوج عن توفير مسكن واقتراح الحكيم التخليق دون بدل أو إسقاط حقوق الطاعة . مؤداه . قضاء الحكم بالتخليق مع إسقاط حقوقها . خطأ .
(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٩/٨/٢٠٠١)

التخليق للزواج بأخرى :

١ - الحكم بالتخليق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . إثبات الزوجة وقوع الضرر بها لاقتراح زوجها بأخرى مما يتعلل معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يصعب القاضي عن الإصلاح بينهما . إلزام الزوجة بإقامة الدليل على إصابتها بضرر منهي عنه شرعاً مستقلاً بعناصره عن واقعة الزواج اللاحق وليس مترتباً عليها منقياً لحسن العشرة بينهما . عدم اعتبار الزيجة التالية هي المناسبة التي وقع الضرر مرتبطاً بها . مؤداه . أحقية الزوجة في طلب التفريق طبقاً للقاعدة العامة في التخليق للضرر وفقاً للمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠٠)

٢ - دعوى التخليق للزواج بأخرى . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . اختلافها عن دعوى التخليق للضرر . م ٦ من ذات المرسوم بقانون . أثره . عدم اكتساب الحكم في الدعوى الأولى حجية في الدعوى الثانية .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/١١/٢٠٠٠)

٣ - الحكم بالتخليق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم

الحكيم إلى التخليق . مؤداه . وجوب التزام المحكمة برأيهما . مخالفة ذلك وقضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لعدم تحقق استحكام الخلاف بين الطرفين وعجز الطاعة عن إثبات إضرار المطعون ضده بها . خطأ .
(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/١٢/٢٠٠١)

٧ - طلب الزوجة التخليق من خلال دعوى اعتراضها على إنذار الطاعة . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . تبيان استحكام الخلاف بين الزوجين بعد محاولة المحكمة الإصلاح بينهما . أثره . وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم . مجرد ثبوت استحكام الخلاف . كافٍ للتخليق في هذه الحالة دون تحرر لسببه أو تحديد أي من الزوجين يسأل عنه .
(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٦/٢٠٠١)

٨ - طلب الزوجة التخليق من خلال اعتراضها على دعوى زوجها للدخول في طاعته . وجوب إتخاذ المحكمة إجراءات التحكيم إذا استبان لها أن الخلاف بينهما مستحكم . اختلاف الحكيم . وجوب بحث حكم ثالث . اختلاف الثلاثة أو عدم تقديم تقريرهم في المعيد . مؤداه . سير المحكمة في الإثبات . مجرد ثبوت استحكام الخلاف . كافٍ للتخليق في هذه الحالة دون تحرر لسببه أو أي من الزوجين يسأل عنه . إلزام المطلقة بتعويض أو بدل أو إسقاط حقوقها المالية كلها أو بعضها . شرطه . أن تساهم بفعلها في استحكام الخلاف أو استحالة العشرة .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٦/٢٠٠١)

التخليق ببدل :

١ - إلزام المطلقة بتعويض أو بدل وإسقاط حقوقها المالية كلها أو بعضها . شرطه . مساهمتها بفعلها في استحكام الخلاف أو استحالة العشرة . م ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢/٢/٢٠٠١)

١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شروطه . إثبات الزوجة وقوع الضرر بها لاقتران زوجها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠١)

٤- الزواج بأخرى فى حد ذاته لا يعد ضرراً مفترضاً يجيز للزوجة طلب التطلق . علة ذلك . التزام الزوجة بإقامة الدليل على إصابتها بضرر منهياً عنه شرعاً حقيقياً ثابتاً مستقلاً بعناصره عن واقعة الزواج اللاحق وليس مترتباً عليها منافياً لحسن العشرة بين أمثالهما بما يغفل بمقوماتها .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٠)

٥- الحكم بالتطلق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . ثبوت تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة . عدم اشتراط استمرار المعاشرة الزوجية بعد الزواج بأخرى فترة من الزمن طال أم قصرت .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١١/٢٠٠١)

٦- الضرر المبيح للتطلق للزواج بأخرى . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . ماهيته .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢/١٠/٢٠٠١)

٧- دعوى الطاعة . اختلاقتها دعوى التطلق للزواج بأخرى سبباً وموضوعاً . علة ذلك . مؤاذه . الحكم برفض دعوى الزوجة بالاعتراض على إنذار الطاعة الموجه إليها من زوجها . لا يكون بذاته حاسماً فى نفي ما تدعيه من ضرر لحق بها من جراء زواجه بأخرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعة بالتطلق لزواج الطعون ضده بأخرى لصدور حكم برفض اعتراضها على إنذاره لها بالدخول فى طاعته . فساد وخطأ . أثره . نقض الحكم والإحالة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠١)

٨- الحكم بالتطلق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . إثبات الزوجة وقوع الضرر بها من اقتران زوجها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما . اكتمال نصاب الشهادة على تحقق تلك المضارة . شرطه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٤/٧/٢٠٠١)

٩- الحكم بالتطلق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . ثبوت تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة . عدم استلزام استمرار المعاشرة الزوجية بعد الزواج بأخرى فترة طال أم قصرت .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٤/٤/٢٠٠١)

١٠- التطلق للزواج بأخرى . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . أن يلحق بالزوجة التى تزوج عليها زوجها ضرر مادى أو معنوى . الضرر . ماهيته . اكتمال نصاب الشهادة عليه باتفاق أقوال الشهود على تحقيقه .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٤/٤/٢٠٠١)

١١- الزواج بأخرى فى حد ذاته لا يعد ضرراً مفترضاً يجيز للزوجة طلب التطلق .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/١٠/٢٠٠١)

١٢- التطلق للزواج بأخرى . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . إثبات الزوجة وقوع الضرر بها لاقتران زوجها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما وعلى الزوجة إقامة الدليل على إصابتها بضرر منهياً عنه شرعاً مستقلاً بعناصره عن

للقضاء السابق الحائز لقوة الأمر المقضي بين نفس الخصوم . أثره . جواز الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٥/١١/٢٠)

٢- صدور حكم بالنفقة للزوجة على زوجها . لا يبرر امتناعها عن الدخول في طاعته ما لم يكن الامتناع بحق . علة ذلك . استيفاء شروط النفقة وقت الحكم بها لا يمنع عدم توافرها في وقت لاحق للحجية المؤقتة للأحكام الصادرة بالنفقات .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٥/١٢/٢٥)

٣- نفقة الزوجة على زوجها . مناطه . احتباسه لها تحقيقاً لمقاصد الزواج . كيفية الاحتباس . علة ذلك . النفقة حق للزوجة وانتقالها إلى زوجها حقه . شرطه . عدم تحقق شرط وجوب النفقة . أثره . عدم وجوبها . مؤداه . عدم استحقاق الناشئة النفقة .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٥/١٢/٢٥)

٤- دعوى الحبس . ماهيتها . الغاية منها . اختلاقتها عن دعوى بطلان المقرر موضوعاً وسبباً . صدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية برفض دعوى الطاعن ببطلان المقرر لا يناقض الحكم السابق صدوره في دعوى الحبس . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض فيه استناداً للمادة ٢٤٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٧- متعة

١- المتعة . استحقاق الزوجة المدخول بها في زواج صحيح لها . تقديرها بنفقة سنتين على الأقل وفقاً لحال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية . م ١٨ مكرراً م م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠ لسنة ١٩٨٥ . البينة فيها . شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وامرأتين عدول .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٢- المتعة استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة التقض . شرطه . ألا ينزل الحكم

وأقعة الزواج اللاحق وليس مترتباً عليها منافياً لحسن العشرة بينهما . عدم اعتبار الزيجة التالية هي المناسبة التي وقع الضرر مرتبطاً بها . مؤداه . أحقية الزوجة في طلب التفريق طبقاً للقاعدة العامة في التطبيق للضرر وفقاً للمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

١٣- الحكم بالتطليق . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . إثبات الزوجة وقوع الضرر بها من اقتران زوجها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما . البينة في ذلك نصابها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين طبقاً للمذهب الحنفي . م ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . عدم إكتمال نصاب البينة باستبعاد شهادة المرأة الثانية . أثره .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

التطليق للغيبة

للزوجة طلب التطليق بانئاً إذا غاب عنها زوجها سنة فأكثر وتضررت من بعده عنها . وجوب قيام القاضى بضرب أجل للزوج الغائب إذا أمكن وصول الرسائل إليه يعلّره بأن يطلق زوجته إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . المادتان ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

٦- نفقة

١- القضاء نهائياً بإثبات نشور المطعون ضدها ووقف نفقتها لرفض اعراضها على إنذار الطاعة الموجه إليها من الطاعن . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بفرض نفقة للمطعون ضدها على الطاعن دون أن يورد بأسبابه امتثال المطعون ضدها للطاعة . مؤداه . مناقضة الحكم المطعون فيه

الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارته لها في دعوى التطليق للضرر .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/١١)

٢- القضاء نهائياً بإثبات نشوز المطعون ضدها ووقف نفقتها لرفض اعتراضها على إنذار الطاعة الموجه إليها من الطاعن . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف برفض نفقة للمطعون ضدها على الطاعن دون أن يورد بأسبابه امتثال المطعون ضدها للطاعة . مؤداه . مناقضة الحكم المطعون فيه للقضاء السابق الحائز لقوة الأمر المقضى بين نفس الخصوم . أثره . جواز الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٦٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٣- نفقة الزوجة على زوجها . مناطه . احتباسه لها تحقيقاً لمقاصد الزواج . كيفية الاحتباس . علة ذلك . النفقة حق للزوجة وانتقالها إلى زوجها حقه . شرطه . عدم تحقق شرط وجوب النفقة . أثره . عدم وجوبها . مؤداه . عدم استحقاق الناشئة النفقة .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٤- دعوى الطاعة . اختلاقتها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطليق للضرر . علة ذلك . مؤداه . الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها أو رفض اعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته . لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارة في دعوى التطليق .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٩- نسب

١- النسب في الفقه الحنفي . ثبوته . بالفراش والبيئة والإقرار . صدور الإقرار بالنسب مستوفياً شرائطه . أثره . لا يحتمل النفي ولا يتفك بحال سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/١١)

بها عن الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين على الأقل بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٣- الحكم بفرض قدر محدد من النفقة . اعتباره مصاحباً لحال المحكوم عليه يسراً أو عسراً حتى يقوم الدليل على تبدل ظروف فرضها . قضاء الحكم المطعون فيه بمجعة قدرها بنفقة سنتين بمراعاة ظروف الطلاق ومدة الزوجية ومدى يسار الطاعن استناداً لحكم النفقة النهائي . عدم إجابة محكمة الاستئناف إلى طلب إحالة الدعوى للتحقيق أو التحرى ، لا عيب . شرطه . النعى عليه جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٤- تقرير المتعة للمطلقة . أساسه . جبر خاطر المطلقة ومواساتها ومعونتتها وليس جزاء لإساءة الزوج استعمال حقه في التطليق .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٥- الطلاق الرجعي . أثره . إنقاص عدد الطلاقات التي يملكها الزوج على زوجته . عدم زوال حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة . فرض المتعة . أساسه الطلاق البائن الذي يزيل الملك ويرفع الحل .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٦- المتعة . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض . شرطه . ألا ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين على الأقل بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٨- نشوز

١- دعوى الطاعة . اختلاقتها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطليق للضرر . مؤداه . الحكم بدخول

أحكام شريعة الأقباط الأرثوذكس التي ينتميان إليها على موضوع الدعوى . م .

٤- اتحاد طرفي الطعن في الملة والطائفة وانتصاتها إلى مجلس ملى منظم . أثره . تطبيق أحكام شريعة الأقباط الأرثوذكس التي ينتميان إليها على موضوع الدعوى . م ٦ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٥- الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب صدورهما في نطاق النظام العام طبقاً لشرعتهما . مقصوده . عدم اقتصراره على ما جاء بالكتب السماوية . انصرافه إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

٦- قضاء الحكم المطعون فيه بالتطبيق للفرقة واستحكام النقص استناداً إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . صحيح . التحدى بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ التي تمنع التطليق إلا لعدة الزنا هي الواجبة التطبيق لا محل له . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

٢- زواج، شروط انعقاده،

الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . نظام ديني . شروط انعقاده . توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع . شرط إقامه . استصدار الكاهن تصريح من الرئيس الديني . تخلف ذلك . أثره . بطلان الزواج .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٢- عدم سماع دعوى النصب عند الإنكار . شرطه . أن تأتى بالولد زوجة لم تلتق بزوجه من حين العقد أو أتت به بعد سنة من غيبته عنها أو من إنقضاء فرائض الزوجية بالطلاق أو الوفاة . م ١٥ مرسوم بقى ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

(ب) المسائل المتعلقة بغير المسلمين :

١- القانون الواجب التطبيق،

١- ثبتت أن طرفي النزاع متحدى الطائفة والملة من الأقباط الإنجليديين منذ رفع الدعوى حتى صدور حكم نهائي فيها ولهما جهة قضائية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . أثره . وجوب الحكم في النزاع طبقاً لشرعتهما . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنزال أحكام لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . خطأ .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢- سماع دعوى التطليق . شرطه . إنعلاء الزوجين إلى طائفتين تدينان بالطلاق . م ٧/٩٩ لائحة شرعية . المذهب الكاثوليكي على اختلاف ملله الوحيد في المسيحية الذي لا يجيز التطليق . ثبتت أن الطرفين مصريين مسيحيين مختلفي الملة غير منتعنين للمذهب الكاثوليكي . أثره . انطباق الشريعة الإسلامية في أحكامها الموضوعية باعتبارها الشريعة العامة . المادتان ٦ ، ٧ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على المصريين غير المسلمين وبن اشتراط أن يكون أحد الزوجين مصرياً والآخر أجنبياً . قضاء الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه بإثبات طلاق المطعون ضده للطائفة تطبيقاً للشريعة الإسلامية . صحيح .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٢)

٣- اتحاد طرفي الطعن في الملة والطائفة وانتصاتها إلى مجلس ملى منظم . أثره . تطبيق

إبطال الزواج

ميعاد سقوط الحق في رفع دعوى البطلان

١- ميعاد سقوط الحق في رفع دعوى بطلان الزواج . م ٣٨ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . قصر نطاق إعماله على الحالات الواردة بالمادة ٣٧ منها . عدم امتداده إلى حالات المادة ٢٧/ج من اللائحة .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٢- إصابة أحد الزوجين بأحد الأمراض المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس قبل الزواج . أثره . بطلانه . م ٤١ من اللائحة . مؤداه . أحقية الزوج الآخر وكل ذي شأن في طلب البطلان ولو رضى به الزوجان . عدم اشتراط ميعاد معين لتقديم الطلب في تلك الأحوال .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٣- إقامة المطعون ضده دعواه بطلب بطلان الزواج من الطاعنة لإصابتها قبل الزواج بأحد الأمراض المنصوص عليها بالمادة ٢٧/ج من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . مؤداه . رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليها في المادة ٣٨ من اللائحة المذكورة . لا خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

أسباب البطلان

العنة

١- العنة . ماهيتها . اعتبارها مانع من موانع انعقاد الزواج . شرطه . أن تكون سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كانت عضوية أو نفسية . تحققها . أثره . بطلان عقد الزواج بطلاناً مطلقاً . المادتان ٢٧ ، ٤١ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤)

٢- العنة . ماهيتها . تحققها وقت قيام الزواج سواء كانت عضوية أو نفسية . أثره . بطلان عقد الزواج بطلاناً مطلقاً . المادتان ٢٧ ، ٤١ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . مخالفة ذلك وقضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيساً على أن العنة لاحقة على الزواج . فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٧٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٢)

الغش في البكارة

١- الغش في بكارة الزوجة . غلط في صفة جوهرية . يجهز إبطال الزواج . م ٣٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ . دعوى بطلان الزواج . شرائطها . م ٣٨ من اللائحة سائلة الذكر .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١١/١٨)

٢- التدليس . ماهيته . الخيلة غير المشروعة التي يتحقق بها التدليس إما أن تكون إيجابية أو سلبية . شرطه . بلوغ الأمر حداً من الجسامة بحيث لو علم الطرف الآخر لما أقدم على التعاقد بشروطه .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ١٩٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٣- بطلان العقد للغش في بكارة الزوجة . بطلان نسبي . علة ذلك . اعتباره غلطاً في صفة جوهرية . م ١٠٠ من المجلس العمومي الإنجيلي . زوال هذا البطلان بالإجازة اللاحقة من الزوج . سكوت الطاعن عن طلب بطلان الزواج رغم علمه بذلك . مفاده . تنازله عن البطلان .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٠)

٣- طاعة

دعوى الطاعة . اختلافها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطبيق للفرقة . مؤداه . الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشرها لا يكون حاسماً في نفى ما يدعيه أحد الزوجين في دعوى التطبيق المبينة

استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة ودواعي الفرقه بين الزوجين ويحث دلالتها مادام أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩)

٤- استحكام النفور والفرقة بين الزوجين التي تجيز طلب التفريق . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/٢٦)

٥- حدوث الفرقة في فترة ما بسبب أحد الزوجين . ليس مانع أن يكون امتدادها في فترات تالية نتيجة خطأ في جانب الآخر . مؤداه . رفض دعوى التطليق لاستحكام النفور المقامة من أحد الزوجين . لا يعد بذاته دليلاً على أن الخطأ في جانبه متى امتدت الفرقة ثلاث سنوات أخرى وأثبت أن زوجة المتسبب في ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/٢٦)

٦- وجوب حماية الزوج وزوجته ومعاملتها بالمعروف ومعاشرتها بالحسن . م ٤٦ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . قضاء الحكم بالتطليق استناداً إلى الفرقة التي لم تلجأ إليها الطاعنة إلا نتيجة إخلال الزوج طالب التطليق بواجب من واجبات الزوجية . خطأ وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٨/٢٩)

٥- عرض الصلح؛

عرض الصلح على الزوجين قبل إيقاع الطلاق . لا توجيه المادة ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . محاولة التوفيق المشار إليها بالمادتين ٥٩ ، ٦٠ من تلك اللائحة . لا محل لتطبيقها أمام القضاء الوضعي . علة ذلك .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩)

بالمادة ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . إطراح الحكم المطعون عليه ما لدعوى الطاعة من دلالة . لا عيب . علة ذلك . عدم استناد دفاع الطاعن إلى أساس قانوني صحيح . إغفال الحكم الرد عليه . لا يعد قصوراً .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٨/١٢)

٤- تطليق؛

سماع دعوى التطليق؛

إنتهاء أحد الزوجين إلى طائفة لا تدين بالطلاق . كفايته للقضاء بعدم سماع دعوى الطلاق . م ٦/٩٩ من لائحة شرعية .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٠)

أسباب التطليق؛

التطليق لاستحكام النفور؛

١- التطليق لاستحكام النفور بين الزوجين وافتراقهما ثلاث سنوات متتالية . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . وجوب ألا يكون ذلك راجعاً إلى خطأ طالب التطليق .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٥)

٢- القضاء برفض دعوى التطليق التي كانت مقامة من المطعون ضده على الطاعنة لعدم دوام الفرقة بين الطرفين مدة ثلاث سنوات متصلة . مفاده . رفض الدعوى بحالتها . مؤداه . عدم حيولة ذلك الحكم دون رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد اكتمال المدة . رفض الحكم المطعون فيه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لاكتمال مدة الفرقة بين الزوجين واختلاف هذه المدة عن مدة الفرقة التي أثيرت في الدعوى السابقة . صحيح .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٣- التطليق لإساءة العشرة . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس .

٤- استحكام النفور والفرقة بين الزوجين التي

تجيز طلب التفريق . شرطه . ٥٧م من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . الصادرة سنة ١٩٣٨ .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٧/٢٦)

٧- طائفة الإنجليييين والإنضمام إليها :

١- المجلس الملي الإنجليييلي العام الجهة ذات الإشراف الأصل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية والإدارية . عدم إعتداد الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بالشهادة الصادرة من كنيسة النعمة الرسولية في إثبات انتماء الطاعن لطائفة الإنجليييين دون تقديم ما يفيد موافقة المجلس الملي الإنجليييلي العام على انضمامه . صحيح .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٧/٢٢)

٢- اعتبار المشرع إتباع المذهب البروتستانتي في مصر على اختلاف شيعهم وكنائسهم طائفة واحدة هي « طائفة الإنجليييين » . أثره عدم اعتبار الانضمام إلى أية كنيسة أو شيعية أو فرقة تفرعت عنه تغييراً للعقيدة الدينية .

(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)

٣- الانضمام إلى طائفة الإنجليييين . قامه بقبول المجلس الملي الإنجليييلي العام صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام إلى الطائفة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها . ٧٠م من الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٧ بالمشروع الخاص بطائفة الإنجليييين .

(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)

٤- اعتماد الحكم المطعون فيه في إثبات تغيير المطعون ضده لطائفته بالشهادة الصادرة من كنيسة نهضة القداسة للأقباط الإنجليييين دون قبول الجهة الدينية المختصة انضمامه إليها وقضاؤه بإثبات

٦- تغيير الطائفة والملة :

١- انطباق شريعة غير المسلمين . شرطه . اتحاد الخصوم . في الطائفة والملة وقت رفع الدعوى وأن تكون لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٥ وصودر الأحكام طبقاً لشريعتهم في نطاق النظام العام . مؤداه . الإدعاء باتباع مذهب آخر لأول مرة أمام محكمة النقض . لا أثر له .

(الطن رقم ٨٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٧/٢٦)

أسباب التطبيق :

التطبيق لاستحكام النفور :

١- التطبيق لاستحكام النفور بين الزوجين وافتراقهما ثلاث سنوات متتالية . شرطه . ٥٧م من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . وجوب ألا يكون ذلك راجعاً إلى خطأ طالب التطبيق .

(الطن رقم ٤٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١١/٢٥)

٢- القضاء برفض دعوى التطبيق التي كانت مقامة من المطعون ضده على الطاعنة لعدم دوام الفرقة بين الطرفين مدة ثلاث سنوات متصلة . مفاده . رفض الدعوى بحالتها . مؤداه . عدم حيولة ذلك الحكم دون رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد إكتمال المدّة . رفض الحكم المطعون فيه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لاكتمال مدة الفرقة بين الزوجين واختلاف هذه المدّة عن مدة الفرقة التي أثبتت في الدعوى السابقة . صحيح .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٢)

٣- التطبيق لإساعة العشرة . شرطه . ٥٧م من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . إستقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة ودواعي الفرقة بين الزوجين وبحث دلالتها مادام أقام قضاءً على أسباب سائفة تكفي لحله .

(الطن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩)

طلاقة للطاعة بإرادته المنفردة إعمالاً لأحكام الشريعة الإسلامية . خطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(ج) المسائل المتعلقة بالأجانب :

اختصاص المحاكم الشرعية بنظر مسائل الأحوال الشخصية للأجانب المسلمين قبل إلغائها بقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ثبوت أن الطرفين مسلمان . مؤذاه . عدم سريان الإجراءات الخاصة بالأجانب بالكتاب الرابع من قانون المرافعات . تمتع الطاعن بالجنسية الفلسطينية . لا أثر له . إقامة الطمعن ضدها المصرية دعواها بصحيفة أودعت قلم الكتاب . صحيح .
(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٩)

استئناف

١- القانون الواجب التطبيق،

١- استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للقواعد الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قواعد قانون المرافعات . المادتان ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

٢- استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للقواعد الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قواعد قانون المرافعات . المادتان ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٣- استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . خضوعه في إجراءاته للمواد الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٤- استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية . خضوعه في إجراءاته لمواد الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . أثره . تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة بورقة الاستئناف . جزاءه إعتبار الإستهئناف كأن لم يكن . المادتان ٣١٦ ، ٣١٩ من اللائحة المذكورة .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٥- استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . أثره . تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة بورقة الاستئناف . جزاءه . إعتبار الإستهئناف كأن لم يكن . المادتان ٣١٦ ، ٣١٩ من اللائحة . مؤذاه . عدم إلزام المحكمة بتحقيق موضوعه .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٢- جواز الاستئناف

و الأحكام غير الجائز استئنافها استقلاً ،

١- الطلب الجديد الذي لا يجوز إيداعه أمام محكمة الاستئناف . ماهيته . ما يتغير به موضوع الدعوى ويختلف عن الطلب الأصلي ولا يندرج في مضمونه . الطلب المتدخل مع الطلب الأصلي . عدم اعتباره طلباً جديداً . تقديم طلبات جديدة في الاستئناف . غير جائز تعلق ذلك بالنظام العام .

إيداع المستأنف قلم الكتاب صحيفة ضمنها البيانات التي يشملها التقرير . لا عيب . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بعدم قبول الاستئناف لوجوب رفعه دائماً بتقرير . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٤- الورقة التي يرفع بها الاستئناف . العبرة فيها بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها . إيداع المستأنف قلم الكتاب صحيفة ضمنها البيانات التي يشملها التقرير . لا عيب .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٥- استئناف الأحكام الصادرة في أنزعة الأحوال الشخصية . رفعه سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وفقاً للكتاب الرابع من قانون المرافعات أو بورقة تعلن للخصم طبقاً لما هو مقرر بالاتحة ترتيب المحاكم الشرعية . شرطه . شمولها على البيانات المقررة للإعلانات فضلاً عن بيان كاف لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها من رفعه ، وأن يتم تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة وفقاً للبيانات التي تضمنتها صحيفة الاستئناف طبقاً للمادة ٣١٠ من اللاتحة أو تنفيذاً لما أمر به رئيس المحكمة أو قاضيه لنظر الطلب طبقاً للمادة ٨٧٠ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

(ب) ميعاد الاستئناف

١- عدم تقديم الاستئناف في الميعاد المقرر لرفعه . أثره . القضاء برفضه . م ٣٢٠ لاتحة شرعية .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٠)

٧- ممثل المطعون ضدها بشخصها بالجلسة وإقرارها بصحة ما تضمنه الإقرار المنسوب إليها وما تضمنه من مصادقتها على الدعوى . مؤداه . الحكم الصادر في الدعوى يكون حضورياً . بدء ميعاد استئنافه من يوم صدوره خلال ثلاثين يوماً للأحكام

مقارنة الطلبات أمام درجتي التقاضي . واقع تستقل محكمة الموضوع بتقديره بأسباب سائفة .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٢- قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الطعن استقلالاً على الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق . صحيح .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٣- عدم جواز تقديم الخصوم طلبات بدعاوى جديدة في الاستئناف غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية . م ٣٢١ لاتحة شرعية . دعوى النسب . عدم اتساعها لبحث طلب صحة أو بطلان علاقة زوجية متعلقة بأحد الزوجين لاحقة لفراش الزوجية الذي قام الإدعاء بالنسب على أساسه . مؤداه . عدم انتراج هذا الطلب في موضوع الطلب الأصلي واعتباره طلباً جديداً . أثره . عدم جواز إيداعه أمام الاستئناف .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٢- إجراءات الاستئناف : (أ) رفع الاستئناف

١- استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خفضه لقواعد لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٢- الدعوى - ومثلها الاستئناف - اعتبارها مرفوعة بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب . إعلان الخصم بها إجراء منفصل عن رفعها وتالياً له . القصد منه .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٥٩ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٣- الورقة التي يرفع بها الاستئناف . العبرة فيها بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون فيها .

الكلية الابتدائية . رفع الاستئناف بعد الميعاد . أثره . وجوب القضاء برفضه . المواد ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ لائحة شرعية . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٣ - ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فى مواجهة الخصوم . حسابه من اليوم التالى لصدورها وانقضاءه بإنقضاء اليوم الأخير منه . مؤداه . عدم حساب يوم صدور الحكم . المادتان ٣٠٧ ، ٣٠٨ لائحة شرعية .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٤ - ميعاد استئناف الأحكام الحضورية فى دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بها . استداده إلى ستين يوماً بالنسبة لغير المواطنين فى مصر . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٤ - أثر الاستئناف :

١ - الاستئناف . أثره . م ٣١٧ لائحة شرعية . مؤداه . التزام محكمة الاستئناف بالفصل فى كافة الأوجه التى تمسك بها الخصوم أمام محكمة أول درجة طالما أن مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٢ - الاستئناف . أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٣١٧ لائحة شرعية .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٣ - الاستئناف . أثره :

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٥ - سلطة محكمة الاستئناف :

١ - إلتزام محكمة الإستئناف بالفصل فى الطلب الذى كان معروضاً على محكمة أول درجة ولم

تفصل فيه . مؤداه . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع طلب التطبيق الذى قضت محكمة أول درجة بعدم قبوله دون الفصل فى الموضوع . لا عيب . المواد ١/٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٢١ من اللائحة شرعية . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٢ - محكمة الاستئناف . حقها فى إعادة النظر فى الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية وأن تستقى من أقوال الشهود ما تظنن إليه وإن كان مخالفاً لما انتهت إليه محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٣ - تقديم المطعون ضدها مذكرة خلال فترة حجز الاستئناف للحكم لا تنطوى على دفاع جديد . النعى على الحكم بالبطلان لتعويله عليها رغم عدم إطلاع الطاعن عليها . على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٤ - عدم إحالة محكمة الاستئناف الدعوى للتحقيق بعد أن تقاعس الطاعن عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا عيب . شرطه .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٥ - جواز طلب الإحالة إلى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابة هذه المحكمة له بعد تقاعس الطالب عن إحضار شهود النفى أمام محكمة أول درجة مع إحضار خصمه المكلف بالإثبات شهوده . لا عيب .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٦ - محكمة الاستئناف . عدم استجابتها إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا عيب . علة ذلك . إجراء التحقيق ليس حقاً للخصم يتحتم إجابته إليه وإنما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليه متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

إعلان

١ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين تسليم صورة الإعلان لذات المعلن إليه أو نائبه . م ١١ مكرراً ثانياً من م ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والمادة العاشرة مرفعات . الاكتفاء بالعلم الاقتراضى عند تعذر ذلك إذا سلمت صورة الإعلان لصاحب صفة في تسلمها . شرطه . إنتفاؤه الغش . علم المعلن بمحل إقامة المعلن إليه وقت الإعلان وتعمده إخفاء ذلك موجباً للإعلان لمكان آخر يتحقق به الغش . أثره . بطلان الإعلان . (الطنن رقم ١٠٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٢ - إعلان الحكم بتسليم صورة الإعلان إلى أى من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين في خدمته أو مساكنيه من الأزواج والأقارب والأصهار أو لجهة الإدارة . اعتباره قد تم في موطنه الأصلي . م ٢/٢١٣ مرفعات . أثره . بدء سريان ميعاد الطعن . للمحكوم عليه في حالة الإعلان لجهة الإدارة إثبات عدم علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره بكافة طرق الإثبات . (الطنن رقم ٥٨٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/١٠)

٣ - إعلان الحكم بتسليم صورة الإعلان إلى أى من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين في خدمته أو مساكنيه من الأزواج والأقارب والأصهار أو لجهة الإدارة . اعتباره قد تم في موطنه الأصلي وفقاً لنص المادة ٣/٢١٣ مرفعات . أثره . بدء سريان ميعاد الطعن . للمحكوم عليه في حالة الإعلان لجهة الإدارة أو للتبابة العامة إثبات عدم علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره بكافة طرق الإثبات . (الطنن رقم ٨٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٤ - بطلان التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . لصاحب المصلحة وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع . (الطنن رقم ١٣٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٧ - تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الأولى المحددة ببرقة الاستئناف . جزاءه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٣١٦ ، ٣١٩ لاتحة شرعية . أثره . عدم التزام المحكمة بتحقيق موضوعه .

(الطنن رقم ٦٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

٨ - محكمة الاستئناف . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الذي ألغته . شرطه . إقامة قضائها على ما يكفى لحمله .

(الطنن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٦- تسبيب الحكم الاستئنافي

١ - جواز الإحالة في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة في ذات الدعوى . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليه . لا عيب . شرطه . ألا يستند الخصوم أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة .

(الطنن رقم ٦٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢ - إحالة الحكم الاستئنافي في بيان الوقائع إلى الحكم الابتدائي وإن قضى بإلغائه . لا عيب .

(الطنن رقم ٥٩٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٣ - محكمة الاستئناف . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته والدفاع الذي لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطنن رقم ٥٢٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٤ - محكمة الاستئناف . لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت فيها ما يغني عن إيراد جديد .

(الطنن رقم ٦٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٩)

٥ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . لا عيب . متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد .

(الطنن رقم ٨١ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٢)

تكشف عنه الأوراق بذاتها دون تحقيق . صلاحيته لأن يكون من أحوال التماس إعادة النظر . م ٢/٢٤١ مرافعات .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٢ - النعى بالبعث بتوقيعي رئيس الجلسة وكتبتها ببعض محاضر الجلسات . أنطاؤه على ادعاء بالتزوير لا تكشف عنه الأوراق بذاتها دون تحقيق . صلاحيته - إن صح - لأن يكون من أحوال التماس إعادة النظر . م ٢/٢٤١ مرافعات . عدم قبول هذا النعى أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

(ح)

حكم

١- وصف الحكم :

١ - الأصل في وصف الحكم بأنه حضوري أو معتبر كذلك بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٧)

٢ - الحكم يكون حضورياً إذا سمعت البهوى وأدلتها في مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه . إعتباره حضورياً إذا غاب المدعى عليه بعد جوابه عن الدعوى بالإقرار بها أو بعد إنكاره الدعوى وثبوتها في مواجهته بالطرق الشرعية . المواد ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ لائحة شرعية .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٧)

٣ - خلو منطوق الحكم من وصفه بأنه غيابي أم حضوري . لا عيب .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٤ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو معتبر كذلك بحقيقة الواقع . لا بما تصفه به المحكمة .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

٥ - إعلان المحكوم عليه بالحكم بتسليم صورة الإعلان إلى أي من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين في خدمته أو مساكنه من الأزواج والأقارب والأصهار أو لجهة الإدارة . إعتباره قد تم في موطنه الأصلي وفقاً لنص المادة ٣/٢١٣ مرافعات . أثره . بدء سريان ميعاد الطعن . للمحكوم عليه في حالة الإعلان لجهة الإدارة أو للنيابة العامة إثبات عدم علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٩)

٦ - إعلان سائر أوراق المحضرين . خضوعه لقواعد المقررة في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٣ مرافعات التي تكتفي في الأصل بتوافر العلم الحقيقي للمعلن إليه . اكتفاء المشرع بتوافر العلم القانوني . شرطه . مراعاة قواعد تسليم الإعلان التي تكفل علم المعلن إليه بالإعلان سواء سلم الإعلان لشخصه أو في حالة عدم وجوده لأي من وكلائه أو العاملين في خدمته أو مساكنه أو جهة الإدارة . علة ذلك . للمعلن إليه في حالة الإعلان لجهة الإدارة أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية عدم علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره . الأصل في الإجراءات أنها روعيت .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

٧ - ثبت أن الإعلان تضمن اسم المحضر وتوقيعه والمحكمة التابع لها على الصورة الإعلانية . اشتتماله على البيانات الجوهرية التي تطلبها القانون . أثره .

(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

إتّماس إعادة النظر

١ - البطلان الذي يصلح سبباً للطعن بالنقض . م ٢٤٨ مرافعات . شرطه . الادعاء بالغش الذي لا

٢٠٠ - إصدار الحكم :

(أ) - حجز الدعوى للحكم :

حجز الدعوى للحكم : أثره : انقطاع صلة الخصوم بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .
التفتتها عن مستند أو مذكرة قمت في فترة حجز الدعوى للحكم بغير تصريح ودون أن يطلع الطرف الآخر عليه . لا عيب .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٦)

(ب) - المداولة والنطق بالحكم :

١ - اشتراك قضاة في المداولة غير الذين سمعوا المرافعة . أثره : بطلان الحكم بطلاناً متعلقاً بالنظام العام . م ١٦٧ - مرافعات . شرطه : أن يكون النعي على الحكم الابتدائي مطروحاً على محكمة الاستئناف مثل كافة الدفوع التي تنصب على الحكم الابتدائي .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

٢ - جواز إقامة الحكم على شهادة شهد سمعهم هيئة أخرى غير تلك التي أصدرته : النعي من الطاعن بمخالفة الحكم المقعون فيه للقانون استناداً إلى أن المستشار الذي أجرى التحقيق أمام محكمة الاستئناف لم يكن ضمن الهيئة التي أصدرته . على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٩)

٣ - وجود مانع لدى القاضي الذي اشترك في إصدار الحكم حال بينه وبين حضوره جلسة النطق به . توقيعه على المسودة : لا عيب .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٩)

٤ - النطق بالحكم : وجوب أن يكون في جلسة علنية . م ١٧٤ - مرافعات . مخالفة ذلك : أثره : بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٠)

(ج) - إغفال الفصل في الطلبات :

١ - الخطأ المادي في الحكم . سبيل تصحيحه . م ١٩١ - مرافعات . عدم صلاحيته سبباً للطعن على الحكم بالنقض .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

٢ - بيانات الحكم :

١ - علم وجوب إعادة ذكر أسماء الخصوم وصفاتهم في منطوق الحكم : علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٦٦)

٢ - خلو نسخة الحكم الأصلية من بيان تاريخ إصداره أو بيان القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة وأنهم الذين وقعوا على مسودته . أثره : بطلان الحكم دون الوصول إلى مرتبة الانقضاء التي يجبره من أركانه الأساسية . مؤداه : علم قبول دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٣ - وجوب استعمال الحكم على بيان أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فيه وحضروا تلاوته . إغفال ذلك . أثره البطلان . م ١٧٨ - مرافعات .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

٤ - وجوب أن يكون الحكم مشتملاً بذاته على شروط صحته . عدم قبول تكملة ما نقض فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل آخر غير مستمد منه ولو كانت ورقة رسمية من أوراق الدعوى . خلو النسخة الأصلية للحكم المظنون فيه من اسم أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته . مؤداه : بطلانه بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

٥ - وجوب استعمال الحكم على بيان أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فيه وحضروا

٢ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . النعى عليه فى باقى الدعائم - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .
(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٢)

٣ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بالتطبيق على ما استخلصه من الهيئة الشرعية الصحيحة للمطعون ضدها من تعدى الطاعن عليها بالسب والضرب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . النعى عليه عساً آثاره الطاعن من عدم تجديده لمنقولات الزوجية . على غير أساس . علة ذلك . أن الحكم لم يتخذ قواماً لقضائه .
(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٦)

٤ - عدم إيراد الحكم نص أقوال الشهود . لا عيب . شرطه . أن تسود مضمونها وما استنبطه منها .
(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

(ب) تسبيب الحكم الاستثنائى :

١ - محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فيها ما يغنى عن إيراد أسباب جديدة . علة ذلك .
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٢ - محكمة الاستئناف . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الذى ألقته . شرطه . إقامة قضائها على ما يكفى لحمله .
(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

٣ - أخذ الحكم الاستثنائى بأسباب الحكم الابتدائى والإحالة إليها دون إضافة . لا عيب . علة ذلك .
(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

٤ - محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فيها ما يغنى عن إيراد جديد . علة ذلك .
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

تلاوته . إغفال ذلك . أثره البطلان . م ١٧٨ مرافعات .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٦ - وجوب أن يكون الحكم مشتقاً بذاته على شروط صحته . عدم قبول تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل آخر غير مستمد منه ولو كانت ورقة رسمية من أوراق الدعوى . خلو النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من اسم أحد أعضاء الدائرة التى أصدرته . مؤداه . بطلانه بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .
(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٧ - خلو الحكم عما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك . صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة أو الشعب أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب عمل إيجابى من أحد ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقاً للمادتين ١٧٨ مرافعات و ٣١٠ إجراءات جنائية . إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً لكشفاً عن ذلك الأمر المفترض وليس منشئاً له .
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٨ - النقض أو الخطأ فى أسماء المصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التجهيل أو التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى . عدم ترتيب البطلان عليه .
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٤ - تسبيب الأحكام : ضوابط التسبيب :

(أ) التسبيب الكافى :

١ - استناد الحكم على أدلة وقرائن متساندة فى مجموعها إلى النتيجة التى خلص إليها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها . النعى فى ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٦١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٢/٩)

(ج) ما لا يعيب تسبیب الأحكام:

١ - إغفال الحكم المستندات المقدمة من الطاعن دون تصريح من المحكمة بعد حيز الاستئناف للحكم . لا عيب .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٣).

٢ - القصور في الرد على دفاع الخصم لا يعيب الحكم . لمحكمة النقض استكمال أسبابه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤).

٣ - إسامة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاء برفض اعتراض الطاعنة على ما استخلصه سائفاً من أقوال شاهدي المطعون ضده من تهينته لها مسكناً مؤجراً مكتمل الأدوات والمرافق وعجزها عن إثبات أسباب اعتراضها . كفايته لحمل قضائه . اطراحه لمستندات الطاعنة أو أوجه الاعتراض الأخرى . لا عيب . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤).

٤ - عدم إستجابة الحكم لطلب التأجيل للإطلاع والتعقيب على رأى النيابة . لا عيب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١).

القصور في الأسباب القانونية والتقارير القانونية المطافئة:

١ - انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة في القانون . تضمن أسبابه قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون نقضه .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧).

٢ - قصور الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية طالما أنه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤).

٣ - ورود قرارات قانونية خاطئة بأسباب الحكم . لا يعيبه . لمحكمة النقض تصحيح ما وقع من ذلك في ملواته .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤).

٥- عيوب التدليل:

١ - طلب الطاعنة في دعوى إثبات نسب صغيرها للمطعون ضده بإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات زواجها بعقد عرفي وإقراره بالنسب . طلب جوهرى . رفض الحكم المطعون فيه له رغم أن أوراق الدعوى غير كافية لإظهار وجه الحق فيها . إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/١١).

٢ - التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعاً جوهرياً طالما ليست له هذه الحجية . إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إليه . لا يعد قصوراً .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠).

٣ - إقامة الحكم قضاء بالتطليق لزواج الطاعن بأخرى استناداً إلى إقراره دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ذلك وخلو الأوراق من ذلك الإقرار وترتيب توافر الضرر على واقعة الزواج دون بيان حقيقة هذا الضرر واستقلاله بعناصره عنها . خطأ . وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٥).

٤ - تقديم مستندات لمحكمة الموضوع يرتب عليها تفسير وجه الرأى في الدعوى والتمسك بدلائلها . التفات الحكم عنها وإطراح دلائلها دون بيان ما يبرر هذا الإطراح بملواته . قصور .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢).

٥ - فساد الحكم في الاستدلال . ماهيته . استناد المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها . أو وقوع تناقض بين هذه العناصر .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥).

زواجه بأخرى . فساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

١١- تمسك الطاعنة ببطان زواجها بالمطعون ضده تأسيساً على أن رضاها بالزواج كان وليد غش وتدليس بإخفائه سبق زواجه بأخرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى دون أن يعنى بتمحيص دفاعها والدرد عليه رغم أنه دفاع جوهرى . قصور وخطأ فى تطبيق القانون . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

١٢- التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . ما تتساحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به منطوقه .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

١٣- فساد الحكم فى الاستدلال . ماهيته . استناد المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

١٤- تمسك الطاعنة فى دفاعها بوفاء زوجها قبل موث المطعون ضده مرتكبة على التقريرين الطبيين والشهادة المستخرجة من سجل قيد الوفيات . إطراح الحكم دلالة هذه المستندات الصادرة فى مسألة فنية يحتمل على سند من عدم اطمئنانه إليها دون بيان مصدر ذلك . قصور .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

١٥- إهدار الحكم المطعون فيه دلالة مستند والقضاء برفض دعوى الطاعنة لعجزها عن الإثبات دون أن يعنى ببحث أثر اتهام المطعون ضده لها

٦- الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذى يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى . التزام محكمة الموضوع بالإجابة عليه بأسباب خاصة . إغفال مواجهته أو الرد عليه بأسباب سائفة . قصور .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٧- الحكم ببطان وثيقة الزواج لا ينفى بالضرورة قيام العلاقة الزوجية . مخالفة محكمة الاستئناف هذا النظر وعدم استجابتها لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور وفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٨- فساد الحكم فى الاستدلال . ماهيته . استناد المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر .

(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٩- مخالفة الثابت بالأوراق التى تبطل الحكم . ماهيتها . أن يكون الحكم قد بنى على محصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق أو تحريف للثابت مادياً ببعضها .

(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

١٠- إقامة الطاعنة دعواها بطلب التطلق لزواج المطعون ضده عليها بأخرى على سند مما شهد به شهادتها من إصابتها بضرر من جراء ذلك يتمثل فى هجرته لها وعدم الإنفاق عليها وعدم العدل بينهما . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى استناداً إلى خلل صحيفتها من الأضرار التى لحقت بها وأن المستندات المقدمة منها تؤكد أن المطعون ضده هاجراً لها فى تاريخ سابق على

٢- اكتساب الحكم حجية الأمر المقضى .
شرطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعوى
التي صدر فيها والدعوى المطروحة .

(الطنن رقم ٣٣٢ لسنة ١٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١١).

(ب) ما يحوز الحجية :

القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضى
فيما فصل فيه بين الخصوم . أثره . امتناع عودة
الخصوم فى الدعوى التي صدر فيها إلى مناقشة
المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية
لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر
فيها .

(الطنن رقم ٤٠٥ لسنة ١٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

(ج) الأحكام ذات الحجية المؤقتة :

الحكم يرفض الدعوى بحالتها أو عدم قبولها
لرفعها قبل الأوان . له حجية مؤقتة تدوم بتمام
الدواعي التي أدت إلى عدم قبولها أو رفضها وتزول
بزوالها .

(الطنن رقم ٣٧١ لسنة ١٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

(د) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية :

١- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية .
شرطه . أن يكون باتاً لا يقبل الطعن . « مثال فى
الأحوال الشخصية » .

(الطنن رقم ٥٨٠ لسنة ١٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

٢- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية
قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الإدانة
بالنسبة لموضوع المحاكمة . لا حجية للأسباب غير
الضرورية . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية و ١٠٢
إنهاء .

(الطنن رقم ٤٩١ لسنة ١٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٢)

بالسرقة الذي يقطع بعدم أمانته عليها . قصور
وفساد فى الاستدلال خطأ فى تطبيق القانون .

(الطنن رقم ٥٤ لسنة ١٦٢ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

١٦- قبضاء الحكم الابتدائي برفض اعتراض
الطاعنة على إعلان المظعون ضده لها بالدخول فى
طاعته رغم قضائه بالتطبيق . خطأ فى تطبيق
القانون . علة ذلك . لا طاعة على مطلقة لمن طلقت
منه .

(الطنن رقم ٥٤ لسنة ١٦٢ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

١٧- التناقض الذى يبطل الحكم . ماهيته .

(الطنن رقم ٦١١ لسنة ١٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

١٨- عجز الحكيم عن الإصلاح بين الزوجين
وتوافر الإساءة كلها من جانب الزوج . أثره . وجوب
اقتراحهما التطليق دون مساس بحقوق الزوجية
المرتبة على الزواج أو الطلاق . ١٠م الرسوم بقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بق ١٠ لسنة ١٩٨٥ .
ثبوت امتناع الزوج عن توفير مسكن واقتراح
الحكيم التطليق دون بدل أو إسقاط حقوق الطاعنة .
مؤداه . قضاء الحكم بالتطبيق مع إسقاط حقوقها .
خطأ .

(الطنن رقم ٣٩٩ لسنة ١٦٢ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/٢٩)

٦- حجية الأحكام :

(أ) شروط الحجية :

١- الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها . شرطه . اتحاد الموضوع والخصوم
والسبب فى الدعين . الحكم فى اعتراض الطاعنة
بعدم الاعتداد بإعلان الطاعة لإتشغال مسكن
الزوجية بسكنى الغير لا يمنع من توجيهه إعلان آخر
بالطاعة لها . عدم تغيير المسكن فيهما . لا أثر له
طالما أرتأت المحكمة أن المسكن بات شرعياً .

(الطنن رقم ٧١ لسنة ١٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

(هـ) تعلق العجبية بالنظام العام :

١- حجبية الأحكام . تعلقها بالنظام العام .
جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه .
ثبوت طرح عناصرها الواقعية لدى محكمة
الموضوع .

(الطنن رقم ٥٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف
ببطلان الحكم الابتدائي . أثره . اكتساب الحكم قوة
الأمر المقضى التى تسمو على قواعد النظام العام .

(الطنن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

٧- استنفاد الولاية :

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى
موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان
هذا الحكم لعبب شايه أو شاب الإجراءات التى بنى
عليها دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . وجوب ألا
تقف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان
والقضاء به بل وأن تفصل فى الموضوع بحكم جديد
تراعى فيه إجراء الصحيح الواجب الاتباع .

(الطنن رقم ١٤٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٨- الطعن فى الأحكام :

(أ) جواز الطعن :

الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلاً :

١- الأحكام والقرارات الجائز استئنافها من
المحاكم الكلية بصفة ابتدائية . ورودها على سبيل
الحصر . عدم جواز استئناف ماعداها إلا مع استئناف
الحكم فى أصل الدعوى . المواد ٣٠٤ ، ٣٠٥ ،
٣٠٦ من اللائحة الشرعية . قضاء المحكمة
الإبتدائية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها وينظرها ليس من بين الأحكام
التي يجوز استئنافها على استقلال .

(الطنن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٢/٢/٢٤)

٢- الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا

تنتهى بها الخصومة . عدم جواز الطعن فيها
استقلاً . استثناء . حالاته على سبيل الحصر .
م ٢١٢ مرافعات . منها الأحكام التى تصدر فى شق
من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .

(الطنن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(ب) الخصوم فى الطعن :

الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة مع
تعدد المحكوم عليهم . إقامة أحدهم طعناً صحيحاً
فى الميعاد . مؤداه . وجوب اختصاص من فوت ميعاد
الطعن أو قبل الحكم . م ٢١٨ مرافعات . قعوده عن
ذلك . التزام المحكمة بتكليفه باختصاصهم . امتناعه
عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة . أثره . عدم قبول
الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٢)

(ج) طرق الطعن فى الأحكام :

١- بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله .
الطعن عليها . الدعوى الأصلية ببطلان الحكم أو
الدفع به استثناءً . اقتضاره على تجريد الحكم من
أركانه الأساسية .

(الطنن رقم ١٢٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٢- الأحكام . حصر الطعن فيها فى آجال
محددة وإجراءات معينة . أثره . امتناع بحث أسباب
العوار قيهها إلا عن طريق الطعن المناسب . مؤدى
ذلك . لا سبيل لإهدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية
أو الدفع بذلك إذا كان الطعن غير جائز أو استقل .
الإستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .

(الطنن رقم ٤١٣ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٢)

٩- النزول عن الحكم :

١- قابلية الحكم للطعن . تعلقها بالنظام
العام . التزام محكمة الطعن بالتحقق من تلقاء

ما ورد بمحاضر الجلسات التي خلت بعضها من توقيع كاتب الجلسة . انتمى بطلان الحكم لهذا السبب غير منتج .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/٥/٢٠٠١)

٥ - بطلان الحكم لإغفاله ذكر وجه دفاع أبداه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهرياً ومؤثراً في نتيجة الحكم .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٧/٧/٢٠٠١)

(د)

دستور

١ - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الإمتناع عن تطبيق نص ما لم يقض بعدم دستوريته . إذا ترى لها ذلك في دعوى مطروحة عليها . تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . المادتان ١٧٥/١ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . عدم تعلق الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لاتعة بالنظام العام . إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة . غير جائز .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/١٠/٢٠٠١)

٢ - علم التزام المحكمة التي يشار أمامها الدفع بعدم دستورية قانون في دعوى مطروحة عليها بوقف السير فيها إذا إرتأت عدم جديته ولا ضرورة لحسم النزاع بشأنه قبل الفصل في الموضوع . لمحكمة الموضوع تقدير جديته . شرطه . إقامة قضائها على أسباب ساقطة .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٣٦/٧/٢٠٠١)

نفسها من توافق شروط الطعن ومدى اختصاصها بنظره . تنازل المحكوم له عن الحكم المطعون فيه . أثره . انعدام مصلحة الطاعن في مقاضاته .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١/٢٠٠١)

٢ - النزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون النزول عن الحق الثابت به سواء نص على ذلك في ورقة التنازل أو لم ينص . مسؤداه . انقضاء الخصومة التي صدر فيها واستناع المطالبة بالحق الثابت فيه . الطعن بالنقض . مقصوده . مخاصمة الحكم النهائي الذي يطعن عليه بهذا الطريق . تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه . أثره . عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١/٢٠٠١)

١٠ - بطلان الحكم :

١ - إبتناء الحكم على واقعة لا سند لها بالأوراق أو مستندة إلى مصدر موجود ولكنه مناقض لها أو يستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠١)

٢ - إغفال الحكم دفاع جوهري مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١/٢٠٠١)

٣ - إبتناء الحكم على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مستندة إلى مصدر موجود ولكنه مناقض لها أو يستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١/٢٠٠١)

٤ - الطعن في الحكم لبطلان في الإجراءات . مناطه . أن يكون هذا البطلان قد أثر فيه . علم استناد الحكم لبطلان فيه المؤيد للحكم الابتدائي إلى

دعوى

دعوى الأحوال الشخصية

١- القانون الواجب التطبيق:

انطباق شريعة غير المسلمين . شرطه . اتحاد الخصوم في الطائفة والملة وقت رفع الدعوى وأن تكون لهم جهات قضائية محلية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وصدور الأحكام طبقاً لشريعتهم في نطاق النظام العام . مؤداه . الإذعاء باتباع مذهب آخر لأول مرة أمام محكمة النقض . لا أثر له .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢- اختصاص:

١ - المواد المتعلقة بالزوجية . ماهيتها . الدعاوى التي تتضمن منازعة في مسألة متعلقة بالآثار التي يترتبها عقد الزواج . دعوى التطلق من المسائل المتعلقة بالزوجية للمدعية إقامتها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامتها أو محل إقامة المدعى عليه . علة ذلك . م ٢٤٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . قيام عنصر الإستيظان ونية الإستيظان . واقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديرهما متى كان استخلاصه سائفاً .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٩)

٢ - الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعها للاتحة لترتيب هذه المحاكم والقوانين الخاصة بها . خلو هذه اللاحة من من تنظيم الإجراءات في تلك الدعاوى . أثره . إتباع إجراءات قانون المرافعات . المادتان ٥ ، ٦/١ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ لائحة شرعية .

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٩)

٣ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل

محكمة بما تختص به الجمعية العمومية . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٩)

٤ - الاختصاص بدعاوى القوطة بين الزوجين بجميع أسبابها للمحاكم الابتدائية م ٨ ق ٤٦٢ لسنة ج ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٩)

٥ - الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية جواز رفعها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامة المدعية . شرطه . أن تكون زوجة أو أمأ أو جاضنة وذلك في المواد التي أوردها نص هذه المادة ومن بينها الطلاق .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

٣- رسوم الدعوى:

عدم دفع رسوم الدعوى . لا يترتب البطلان . جزاؤه . إستبعاد الدعوى من جدول الجلسة . م ١٣/٢ من ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

٤- انعقاد الخصومة:

١ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه إعلاناً صحيحاً بصحيفة الدعوى أو حضوره بالجلسة . لا يبرح لإشتراط تنازله صراحة أو ضمناً عن حقه في الإعلان . م ٦٨ مرافعات المضافة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٢ - حضور الطاعن بوكيل عنه أمام محكمة أول درجة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . تنعقد به الخصومة سواء شاب إجراءات إعلان صحيفة الدعوى البطلان أو لم تكن أعلنت أصلاً .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٣- رفع الدعوى . كفيته . وجوب القضاء فيها . شرطه . إعلان الخصم بها . مقصوده . إعلامها بها وطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها . حضوره الجلسة وتنازله صراحة أو ضمناً عن إعلانها بصحيفتها . اعتباره كافياً لنظرها . مثل وكيل الطاعن أمام محكمة أول درجة وطلبه رفض الدعوى . كاف لاتخاذ الخصومة دون حاجة لإعلان الخصم بصحيفتها .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤- حضور وكيل الطاعنة الجلسة التي صدر فيها الحكم بوقف الدعوى جزاء . يحقق علمها به . اعتبار النطق به إعلاناً للخصم الذين حضروا إحدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفاعهم طالما كان سير الجلسات بعد ذلك متتابعاً لم يعترضه عائق . م ١٧٤ مكرراً مرافعات المضافة بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

٥- الدعوى - ومثلها الاستئناف - اعتبارها مرفوعة بمجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب . إعلان الخصم بها إجراء منفصل عن رفعها وتالياً له . القصد منه .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٥ - نطاق الدعوى :

الطلبات في الدعوى :

١ - تعديل الطلبات في الدعوى . من قبيل الطلبات المعارضة . كيفية تقديمه . بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها أو في مذكرة يطلع عليها الخصم . عدم قيام الكتاب بقبيل هذا الطلب في السجل الخاص بالنصوص عليه في المادة ٦٧ مرافعات . لا جزء عليه .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٠)

٢ - الطلبات في الدعوى . اتساعها لما قضت به المحكمة . عدم اعتباره قضاء بما لم يطلبه

الخصوم . إجابة الحكم النيابي المعارض قبه المطعون ضدها لطلب التطبيق . إلغاء محكمة المعارضة الحكم النيابي لعيب شاب إجراءاته وإحالة الدعوى للتحقيق قضاؤها من بعد بالتطبيق وفقاً للطلبات الأصلية التي لم تعدل عنها المطعون ضدها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

٣- تحديد طلبات الخصم . العبرة فيه بما يرمى إليه ويطلب الحكم له به . إلتزام المحكمة بالطلبات التي تقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبها عليها .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٤- التزام المحكمة في قضائها بما يطلبه الخصوم في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/١/١١)

٦- نظر الدعوى : إجراءات نظر الدعوى :

سرية الجلسات :

١ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً م ٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات . الأصل في الإجراءات أنها روعيت مالم يتم الدليل على غير ذلك . خلو محاضر جلسات المرافعة من الإشارة إلى انعقادها في علانية . مفاده . نظرها في غرفة مخورة .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/١٢/١٦)

٢ - دعاوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها في جلسات سرية . انعقاد الجلسات في علانية . لا يخل بمبدأ السرية طالما لم تدر فيها مرافعات تتناول مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بأى من طرفي النزاع .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، -جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٣- الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غرفة مشورة . م ٨٧١
مرافعات . المقصود بسرية الجلسات نظر الدعاوى في
غرفة تداول القضاء . وجود القضاة الذين ينظرون
الدعوى بداخل تلك الغرفة لا يخل بالسرية . يظهر
ذلك أن اختصاص رئيس المحكمة بعرض الصلح على
الزوجين ليس اختصاص استثنائي له .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٤- وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في
جلسات سرية على أن يصدر الحكم فيها علناً .
المادتان ٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

٥ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت ما لم
يقم الدليل على خلاف ذلك . إجراء التحقيق في
غرفة مشورة . مؤداه . إجراؤه في غير علانية طالما
لم يتم الدليل على خلافه .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

٦ - وجوب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية في جلسات سرية . المادتان
٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات . عقد جلسة بالاستئناف في
علانية دون مرافعة وخلق باقي جلساتها مما يفيد
انعقادها في علانية . أثره . تحقق السرية المطلوب
توافرها . خلو محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم
من الإشارة إلى صدوره في سرية . مفاده . أنه قد
صدر علناً .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٩)

٧ - وجوب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية في جلسات سرية . المادتان
٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات . خلو محاضر جلسات
محكمة أول درجة من الإشارة إلى انعقادها في
علانية وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت .
مؤداه . عقد هذه الجلسات في غرفة مشورة . لا يغير
من ذلك أن محضر إحدى الجلسات حرر على ورق

مطبوع يفيد عقدها في علانية طالما لم تدر فيها
مرافعة من أي من الطرفين تتناول مسألة من مسائل
الأحوال الشخصية .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

٨ - وجوب نظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال
الشخصية في غرفة مشورة وصدور الحكم علناً . خلو
محاضر الجلسات من الإشارة إلى انعقادها في
علانية . مفاده نظر الدعوى في غرفة مشورة . ثبوت
أن الحكم قد صدر في علانية في نسخته الأصلية .
مؤداه . ما ورد بمحضر جلسة النطق به أنها انعقدت
في غرفة مشورة خطأ مادي . لا يرتب بطلاناً .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٩ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية .
وجوب نظرها في غرفة مشورة وصدور الحكم فيها
علناً . المواد ١٧٤ ، ٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات .
الأصل في الإجراءات أنها روعيت ما لم يتم الدليل
على عكس ذلك . خلو محاضر الجلسات من الإشارة
إلى انعقادها في علانية . مفاده . نظر الدعوى في
غرفة مشورة بما يحقق السرية .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٧- الإثبات في دعوى الأحوال الشخصية إجراءات الإثبات ؛ الإحالة إلى التحقيق ؛

١ - تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه
بالحضور لجلسة أخرى . جزاؤه . سقوط حقه في
الاستشهاد به ولو كان أجل التحقيق مازال ممتداً .
م ٧٦ إثبات .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢ - جواز طلب الإحالة إلى التحقيق بشهادة
الشهود لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم
استجابتها له بعد أن تقاعس الطالب عن إحضار
شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٦)

قضاء الحكم المطعون فيه بالتطبيق استناداً إليها وإغفالها الرد على دفاع الطاعن الجوهري بالنعى على تلك الشهادة . قصور وخطأ .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

٤ - اختلاف الشاهدين في الزمان والمكان . لأن أثر له قبول شهادتهما في الفقه الحنفى . شرطه . أن يكون الشهود به قولاً محضاً .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٥ - انتفاء التهمة عن الشاهد شرط لازم لترجيح الصلح على جانب الكذب في الشهادة . عدم قبول شهادة الأولاد للوالدين وإن علواً أو الوالدين للأولاد وإن سفلوا . لا يغير من ذلك كون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية أو الخلاصات المالية .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

٦ - البينة في دعوى إثبات الطلاق وفقاً للمراجع في مذهب أبى حنيفة . شرطها . أن تكون من رجلين أو رجل وامرأتين .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

نصاب الشهادة

١ - اتفاق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه . كافٍ لإكمال نصاب الشهادة في دعوى التطليق للضرر . عدم اشتراط أن تنصب الشهادة على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٢ - الشهادة في الفقه الحنفى . شروطها . كفاية توافق أقوال الشهود دون تطابقها مع بعض المدعى به . مؤداه . اتفاق الشهود على إيذاء الزوج زوجته على وجه تتضرر منه . كافٍ لإكمال نصاب الشهادة في دعوى التطليق . عدم استلزام أن تنصب الشهادة عن كل واقعة من وقائع الإيذاء .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٣ - جواز طلب الإحالة إلى التحقيق بشهادة الشهود في أية حالة تكون عليها الدعوى . مؤداه . جواز إيذائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد سماع أقوال شهود الخصوم أمام محكمة أول درجة . لا عيب .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٤ - التحدى ببطلان إجراءات التحقيق . عدم جواز التمسك به أول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٥ - بيانات محضر التحقيق . عددها المادة ٩٣ إثبات . كفاية توقيعهم من القاضى المنتدب للتحقيق والكتاب . التوقيع على الورقة الأخيرة التى اشتملت على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر بإحالة الدعوى إلى مراجعة . لا بطلان .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

طرق الإثبات، البينة، وشروط قبول الشهادة

١ - قبول الشهادة على حقوق العباد . شرطه . موافقتها للدعوى سواء كانت موافقة تامة أو تضمينية . كفاية الموافقة في المعنى سواء اتحدت الألفاظ أو تباينت .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٢ - البينة في دعوى التطليق وفقاً للمراجع في مذهب أبى حنيفة . شرطها . أن تكون من رجلين أو رجل وامرأتين .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٣ - قبول الشهادة شرعاً . شرطه . انتفاء العهمة عن الشاهد . إدانة أحد شاهدى المطعون ضدها بضرب الطاعن . مفاده . قيام عدلوة دنيونة بينهما . أثره . اعتقاد الشهادة لأحد شروط قبولها .

٢ - الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه عيناً أو سماعاً .
الشهادة بالتسامع في إثبات أو نفى الأوجه التي تستند إليها الزوجة في امتناعها عن طاعة زوجها .
غير جائزة . نصابها شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وامرأتين عدول . عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بها في إثبات عدم أمانة المطعون ضدها على الطاعة . صحيح .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٠)

٣ - الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة بالتسامع في التطليق . غير جائزة .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١/١/٢٠٠١)

٤ - الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة بالتسامع في إثبات أو نفى مضارة الزوج لزوجته . غير جائزة .
البينة فيها - وفقاً للراجع في فقه الأحناف - شهادة أصلية من رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول . م ٢٨٠ لاتحة شرعية . اعتداد الحكم المطعون فيه الشهادة السماعية في إثبات مضارة الطاعن بالمطعون ضدها . خطأ ومخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١/١/٢٠٠١)

٥ - خلو لاتحة الأحوال الشخصية للأقطاب الأرثوذكس من قواعد خاصة بطرق الإثبات في دعوى التطليق وعدم تقييدها الشهادة على الفرقة بقيد . مقتضاه . قبول القاضى للشهادة وإن كانت سماعية متى أطمأن إليها .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١/١/٢٠٠١)

٦ - عدم تقييد مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقطاب الأرثوذكس الشهادة على سوء سلوك أحد الزوجين بقيد . أثره . للقاضى قبول الشهادة ولو كانت سماعية متى أطمأن إليها .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١/٢/٢٠٠١)

٣ - اتفاق شهادة الشهود على إبقاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه . كاف لاكتمال نصاب الشهادة في دعوى التطليق للضرر . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٤/٢٠٠١)

٤ - اتفاق شهادة الشهود على إبقاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه . كاف لاكتمال نصاب الشهادة في دعوى التطليق للضرر . عدم اشتراط أن تنصب الشهادة على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإبقاء .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٤/٢٠٠١)

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/٤/٢٠٠١)

٥ - الضرر المبيح للتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . اتفاق شهادة الشهود على إبقاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه . كاف لاكتمال نصاب الشهادة دون اشتراط أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإبقاء .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/١/٢٠٠١)

موانع قبول الشهادة:

الشهادة السماعية:

١ - الشهادة . الأصل فيها وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة بالتسامع في إثبات أو نفى مضارة أحد الزوجين ، لآخر . غير جائزة . البينة فيها - وفقاً للراجع في فقه الأحناف - شهادة أصلية من رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول . اعتداد الحكم المطعون فيه بالشهادة السماعية في إثبات مضارة الطاعن بالمطعون ضدها . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه موجب للنقض . أثره . التزام محكمة النقض بالفصل في الموضوع . الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/١٢/٢٠٠٠)

ما استخلصه من أقوال شاهدها باعتراده عليها بالضرب والسب بما يستحيل معه دوام العشرة بينهما . كاف لحمل قضاء الحكم . النعى عليه فى ذلك . جدل فيما لحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

شهادة القربات:

١ - قبول شهادة القربات بعضهم لبعض عدا الفرع لأصله والأصل لفرعه وأحد الزوجين لصاحبه .

(الطن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٢ - شهادة القربات بعضهم لبعض عدا شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله أو أحد الزوجين لصاحبه . قبولها ما لم تتوافر لها أسباب التهمة من جلب مقيم أو دفع مقيم .

(الطن رقم ٦٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٦)

٣ - قبول شهادة سائر القربات بعضهم لبعض فى المذهب الحنفى . استثناء . شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله أو أحد الزوجين لصاحبه .

(الطن رقم ٧٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٤ - عدم تقييد لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الشهادة على سوء سلوك أحد الزوجين بغير مقتضاه . قبول القربات بعضهم لبعض عدا شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادها . أثره . للقاضي قبول الشهادة ولو كانت سماعية دون التقيد بالنصاب الشرعى متى أطمأن إليها .

(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

إيراد نص الشهادة بأسباب الحكم:

عدم التزام المحكمة بإيراد النص الكامل للشهادة بأسباب حكمها . حسبها الإشارة إلى مضمونها .

(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٧ - شهادة شاهد الطاعة الثانية برؤيته لإعتداء المطعون ضده عليها وأهلها بالسب . مفاده . عدم اعتبار شهادته سماعية ويتكامل بها مع أقوال شاهد الطاعة الآخر النصاب الشرعى للشهادة . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيساً على أن أقوال الشاهد المذكور سماعية . خروج بالشهادة إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها . فساد فى الاستدلال .

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٨ - الأصل فى الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الاستثناء . الأحوال التى تصح فيها الشهادة بالتسامع . ليس من بينها التطلق للضرر .

(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

العداوة الدنيوية:

١ - العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها . ليست كل خصومة تقع بين شخص وآخر فى حق من الحقوق . شرط إبطالها أن يشهد الشاهد على خصمه فى واقعة يخاصمه فيها . اختلاق الطاعن لخصومة . لا أثر له فى إبطال الشهادة .

(الطن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٢ - الشهادة . شرط صحتها شرعاً . العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها . اختلاق الطاعن على الشهادة خصومة بينه وبين الشاهد لإبطالها . غير جائز .

(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٣ - خلل المحضر الإدارى من اتهام الطاعن لشاهد المطعون ضدها اكتفاءً بطلب أخذ تعهد عليهما بعدم التعرض له . لا يرقى إلى حد العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة . قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المطعون ضدها من الطاعن على

الإقرار:

الإقرار . شرطه . استخلاصه أو نفيه من سلطة محكمة الموضوع . النعى عليه في ذلك . جدل موضوعي تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

اليمين العاسية:

إقامة المطعون ضدها الدليل على صحة دعواها . مؤداه . عدم جواز توجيه اليمين إليها .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٦)

الاستجواب:

للخصوم طلب استجواب خصمه . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته باعتباره من رخصها . لها الالتفات عنه إن وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٨ - النفاذ والنفوذ في الدعوى والإدعاء

بالتزوير:

المصلحة في النفع:

عدم جواز أن يتمسك الخصم بنفاذ مقرر لمصلحة خصمه ولا مصلحة له فيه .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، احوال الشخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

يكون منتجاً في النزاع ولم يكن في أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٢٥/٢٠٠٠)

٢ - التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً . شرطه . أن يكون ذلك منتجاً في النزاع طالما لم يكن في أوراق الدعوى ما يغني عن هذا الإجراء .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٢٠/٢٠٠١)

٣ - الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . ماهيته .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٨/٢٠/٢٠٠١)

٤ - قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى دون أن يعرض لدفاع الطاعنة الجوهري الذي من شأنه لو صحت لتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٩/٢٠/٢٠٠١)

٩ - التحكيم :

١ - انتهاء المحاكم الثلاثة إلى تطبيق المطعون ضدها من الطاعن . اتفاق حكم الزوج والحكم الثالث على إسقاط حقوقها الشرعية . قضاء الحكم المطعون فيه بالتطبيق دون بدل مع عدم إسقاط حقوقها الشرعية . خطأ . أثره . نقض الحكم جزئياً .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢٠/٢٠٠١)

٢ - المحكام . نفاذ قرارهم في حق الزوجين وإن لم يرتضياه . اتفاق أغلبية المحاكم على رأى . أثره . التزام القاضى به دون تعقيب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢٠/٢٠٠١)

٣ - اتخاذ إجراءات التحكيم طبقاً للمادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه . إقامة المطعون ضدها دعوى التطبيق للضرر من خلال

اعتراضها على إنذار يدعوها للدخول في الطاعة . قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيقها على سند مما استخلصه من البينة ثبوت إضرار الطاعن بها استناداً لنص المادة ٦ من قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ دون المادة ١١ مكرراً ثانياً من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . النعى عليه بمخالفة القانون لعدم اتخاذ إجراءات التحكيم . على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال الشخصية، - جلسة ١١/٢٠/٢٠٠١)

٤ - ثبوت أن دعوى المطعون ضدها بطلب التطبيق للضرر هي الأولى . فلا على المحكمة إن لم تتخذ إجراءات التحكيم فيها . النعى عليها في ذلك على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال الشخصية، - جلسة ١٠/٢٢/٢٠٠١)

٥ - بحث حكيمين إذا كررت الزوجة شكواها بطلب التطبيق للضرر . شرطه . عدم ثبوت الضرر في الدعوى الثانية . قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بالتطبيق استناداً إلى توافق المضارة الموجبة للتطبيق . صحيح . النعى عليه بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم . على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال الشخصية، - جلسة ٤/٢٠/٢٠٠١)

٦ - التزام المحكمة باتخاذ إجراءات التحكيم في دعوى التطبيق . حالاته . أن تكرر الزوجة طلب التطبيق ولم يثبت ما تشكو منه بعد رفض دعواها الأولى أو إذا طلبت التطبيق على زوجها من خلال اعتراضها على دعوتها لها للعودة إلى منزل الزوجية وثبت أن الخلاف مستحكم بين الزوجين . المادتان ٦ ، ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٤/٢٠/٢٠٠١)

٧ - بحث حكيمين إذا كررت الزوجة شكواها بطلب التطبيق للضرر . شرطه . عدم ثبوت الضرر في الدعوى الثانية . قضاء الحكم الابتدائي المؤيد

بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بقى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . ثبوت امتناع الزوج عن توفير مسكن والطاعة . مؤداه . قضاء الحكم بالتطليق مع إسقاط حقوقها . خطأ .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/٢٩)

١٠ - الصلح:

١ - عرض الصلح على الطرفين أمام محكمة أول درجة ورفضه من الطعون ضدها . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . عدم الحاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٠/٣٠)

٢ - عرض صلح من المحكمة ورفضه من الحاضر عن الطعون ضدها . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٩)

٣ - عرض محكمة أول درجة الصلح على الطرفين ورفضه من وكيل الطعون ضدها . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . لا محل لإعادة عرضه عن الطعون ضدها شخصياً .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

٤ - عدم رسم طريق معين للإصلاح بين الزوجين . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عرض الصلح من المحكمة ورفضه من أحدهما . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٥ - التزام المحكمة عند الاعتراض على إنذار الطاعة بالتدخل لإنهاء النزاع صلحاً بين الزوجين . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . عدم تحديد النص طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح

بالحكم المطعون فيه بالتطليق استناداً إلى توافر المضارة الموجبة للتطليق . صحيح . التمس عليه بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم . على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٨ - اختيار الحكيم . شرطه . أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن . عدم وجود من يصلح من أقاربهما لهذه المهمة . أثره . للقاضي تعيين أجنبيين عن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

٩ - بحث المحكمة حكيم بعد محاولة الإصلاح بين الزوجين وثبوت استحكام الخلاف بينهما . أخفاق الحكيم في الصلح وخلوصهما إلى قسم عرى الزوجية . كاف لتحقيق غرض الشارع . علة ذلك . عدم رسم طريقاً معيناً يتعين على الحكيم إتخاذ .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

١٠ - إبداء الزوجة طلب التطليق للضرر عند نظر دعواها بالاعتراض على طاعة زوجها وبعد ثبوت استحكام الخلاف بينهما . م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . وجوب اتخاذ إجراءات التحكيم فيه . إبداء هذا الطلب ضمن صحيفة دعوى الاعتراض . مؤداه . عدم اتخاذ الإجراءات التحكيم فيه . اتخاذ تلك الإجراءات . أثره . اعتبار تقرير الحكيم ورقة من أوراق الدعوى لا تقيد به المحكمة ويخضع لتقديرها في مجال الإثبات .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

١١ - عجز الحكيم عن الإصلاح بين الزوجين وتوافر الإساءة كلها من جانب الزوج . أثره . وجوب اقتراحهما التطليق دون مساس بحقوق الزوجة المترتبة على الزواج أو الطلاق . م ١٠ من المرسوم

٩ - القضاء بالتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . عرض المحكمة الصلح عليهما فرفضه أحدهما . يحقق محاولة الصلح بينهما دون حاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه .
(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٦/١٨)

١١ - رأى النيابة:

١ - تقديم النيابة مذكرة برأيها أمام محكمة الاستئناف يتحقق به غرض الشارع من وجوب تدخلها وليداء الرأى فى قضايا الأحوال الشخصية .
(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١٢/١٦)

٢ - إطراح الحكم رأى النيابة بإحالة الدعوى للتحقيق من جديد لا يعيبه . علة ذلك . النعى فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة فى الدعوى . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩)

٣ - قسيل النيابة العامة فى الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجيتها وتفويضها الرأى للمحكمة . يحقق غرض الشارع من وجوب تدخلها فى الدعوى .
(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩)

٤ - عدم وجوب إبداء النيابة العامة رأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى . سكوتها يحمل على أنها لم تر فيها ما يغير رأيها السابق إبداءه .
(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)

٥ - عدم وجوب إبداء النيابة العامة رأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى . سكوتها يحمل على أنها لم تر فيها ما يغير رأيها السابق إبداءه .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)

بينهما . مؤداه . عرض محكمة الموضوع بدرجيتها الصلح على الطرفين ورفضه من المطعون ضدها . يتحقق به عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .
(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/٢٦)

٦ - القضاء بالتطليق . م ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . عدم رسم طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح . عرض الصلح من محكمة أول درجة ورفضه من أحدهما . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . لا حاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف .
(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

٧ - اتخاذ إجراءات التحكيم فى دعوى التطليق . حالاته . تكرار شكوى الزوجة فى طلب التطليق وعدم ثبوت ما تشكو منه بعد الحكم برفض دعواها الأولى أو طلبها التطليق على زوجها من خلال اعتراضها على دعوتها لها للعودة لمنزل الزوجية وثبوت أن الخلف مستحكم بين الزوجين .
المادت ٦ ، ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)

٨ - إلزام المحكمة عند الاعتراض على إنذار الطاعة بالتدخل لانهاء النزاع بين الزوجين صلحاً .
م ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ . عدم رسم طريقاً معيناً لمحاولة الإصلاح بينهما . مؤداه . عرض محكمة أول درجة الصلح على الطرفين فرفضه المطعون ضدها . يحقق به عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لإعادة عرض الصلح مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٦/١١)

الطعن وترك الخصومة فيه . تقديمه بعد انقضاء ميعاد الطعن بالنقض . مؤداه . تحقق آثاره بمجرد حاجة إلى قبول المطعون ضدها .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/١٠/٢٠٠١)

٢ - ترك الخصومة . كفيته . ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو وكيله . م ١٤١ مرافعات . عدم استلزام شكل طريق معين لتقديمها . الإقرار المنسوب إلى الطاعن والمصدق عليه . تقديمه بعد إنقضاء ميعاد الطعن بالنقض . مؤداه . تحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة لقبول المطعون ضدها .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠)

٣ - ترك الخصومة . كفيته . ببيان صريح في مذكرة موقعه من التارك أو وكيله يطلع عليها الخصم . م ١٤١ مرافعات . عدم استلزام شكل معين أو طريق بذاته لتقديمها . إقرار الطاعن الموثق بتنازله عن الطعن . تقديمه بعد إنقضاء ميعاد الصنع بالنقض . تضمنه نزولاً عن الطعن . مؤداه . تحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة إلى قبول المطعون ضدها . أثره . وجوب القضاء بإثبات ترك الخصومة في الطعن .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٤ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/١٠/٢٠٠١)

وقف الدعوى جزاءً

للمحكمة أن تقضى بالفرامة جزاءً على من يتخلف من العاملين أو الخصوم عن إيداع المستندات أو القيام بأى من إجراءات المرافعات الذى حددته له . لها بدلاً من ذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه الحكم بوقف الدعوى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . التمسك بسماع أقوال المدعى عليه . عدم تعلقه بالنظام العام . مضى مدة الوقف دون طلب المدعى السير فى دعواه خلال الثلاثين يوماً التالية أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة فى الميعاد الذى حددته

٦ - تفويض النيابة الرأى للمحكمة بعد أن قدم طرفاً الخصومة أدلتها . إيداء للرأى فى القضية يحقق غرض الشارع من وجوب تدخلها وإيداء الرأى فى قضايا الأحوال الشخصية .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/٤/٢٠٠١)

٧ - عدم وجوب توقيع عضو النيابة على محاضر الجلسات التى يبنى برأيه فيها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/٥/٢٠٠١)

٨ - قضايا الأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة وإيداء رأيا فيها . تفويضها الرأى فيها يحقق غرض الشارع منه .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/٥/٢٠٠١)

٩ - رأى النيابة فى وقائع الدعوى وتفسيرها للقانون . غير ملزم للمحكمة . لها الأخذ به أو طرحه .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/٥/٢٠٠١)

١٠ - رأى النيابة العامة فى الدعوى لا تتقيد به المحكمة . إغفالها مناقشة . مفاده . إقرارها له .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٧/٢٠٠١)

١١ - النيابة العامة طرف أصيل فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . إيدؤها الرأى فى الدعوى . لا تتقيد به المحكمة .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٨/٢٠٠١)

١٢ - المسائل التى تعترض سير الخصومة:

ترك الخصومة:

١ - ترك الخصومة . كفيته . ببيان صريح فى مذكرة موقعه من التارك أو وكيله يطلع عليها الخصم . م ١٤١ مرافعات . عدم استلزام شكل معين لتقديمها . توافره فى إقرار الطاعن الموثق بتنازله عن

مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير
ذى صفة . كفاية صدور التوكيل من وكيل الطاعن
إلى المحامى الذى رفع الطعن . شرطه . تضمن
التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله السماح بتوكيل
المحامى بالطعن بالنقض . ثبت أن التوكيل المذكور
قاصر على محاكم الدرجة الأولى بما لا يسمح للوكيل
بالطعن بالنقض . أثره .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٤ - تقديم التوكيل الصادر من وكيل
الطاعن إلى المحامى الذى رفع الطعن . عدم كفايته
لقبوله . وجوب تقديم التوكيل الصادر من الطاعن
إلى وكيله الذى وكل هذا المحامى . مخالفة ذلك .
أثره .

(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

٥ - المحاكم الابتدائية . وجوب توقيع محام
مقرر أمامها على الصحف وأوامر الأداء التى تقدم
إليها م . ٥٨/٣ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . عدم اشتراط
شكلاً معيناً للتوقيع . الأصل إفتراض صدور
التوقيع عن نسب إليه حتى يثبت العكس .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

٦ - عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير
الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن لموكله
حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن
لرفعه من غير ذى صفة . لا يغنى عن ذلك مجرد
ذكر رقمه بتوكيل وكيل الطاعن .

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

محكمة الموضوع

١ - سلطاتها بالنسبة لإجراءات نظر

الدعوى:

١ - تأجيل نظر الدعوى . من إطلاقات
محكمة الموضوع . ليس حقاً للخصوم يتحتج إجابته

له . أثره . وجوب القضاء بإعتبار الدعوى كأن لم
تكن م . ٩٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٥)

١٢ - من دعاوى الأحوال الشخصية:

دعوى الحبس ودعوى بطلان المقرر:

دعوى الحبس . ماهيتها . الغاية منها .
اختلافها عن دعاوى بطلان المقرر موضوعاً وسبباً .
صدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة
استئنافية يرفض دعوى الطاعن بطلان المقرر لا
يناقض الحكم السابق صدوره فى دعوى الحبس .
أثره . عدم جواز الطعن بالنقض فيه استناداً للمادة
٢٤٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٠)

(م)

محاماة

١ - التوقيع على صحيفة الطعن . حق
للمحاميين دون غيرهم . التوقيع عليها من غير
المحاميين . عدم تحقق الغاية منه أى كانت ثقافتهم
القانونية .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢ - عدم تقديم المحامى الذى وقع صحيفة
الطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن حتى قفل
باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير
ذى صفة . لا يغنى عن ذلك تقديم توكيل الطاعة
لمحامى آخر غير الذى رفع الطعن ووقع على
صحيفته .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٢/١٩)

٣ - وجوب إيداع الطاعن سند توكيل المحامى
الذى رفع الطعن وقت تقديم صحيفة الطعن وحتى
قفل باب المرافعة م . ٢٥٥/١ قانون المرافعات .

٤ - قاضى الموضوع . سلطته فى تقدير أقوال الشهود والموازنة بينها وإستخلاص الواقع منها . شرطه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١/٢٠٠١)

٥ - محكمة الموضوع . لها السلطة فى تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها والترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وعناصر الضرر الموجب للتطبيق . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة . عدم إيراد نص أقوال الشهود . لا يعيبه طالما أشار إلى مضمونها .

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٩/١/٢٠٠١)

٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة الدعوى وترجيح ما تطعن إليه منها . شرطه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٧/٢/٢٠٠١)

٧ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها والترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها . شرطه .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٧/٣/٢٠٠١)

٨ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها والترجيح بين الشهادات من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم لزوم بيان سبب الترجيح . شرطه . ألا يخرج بأقوال الشاهد عما تؤدى إليه .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠/٣/٢٠٠١)

٩ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى الأخذ بما تطعن إليه من أدلة وإطراح ما عداها . استقلالها بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها طالما لم تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى لها مدلولها .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٤/٢٠٠١)

إليه . لا تشرب عليها إن هى حيزت الدعوى للحكم دون تصريح بتقديم مذكرات أو مستندات . شرطه . أن تجد فى الأوراق ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/١١/٢٠٠٠)

١٠ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالتصريح بتقديم مذكرات عند حيز الدعوى للحكم متى رأت أن الدعوى قد تهيأت للفصل فيها .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٤/٤/٢٠٠١)

٢ - سلطتها فى تكييف الدعوى :

محكمة الموضوع . التزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون التقيد بتكييف الخصوم لها . العبرة فى ذلك بحقيقة المقصود من الطلبات لا بالألفاظ التى صيغت بها .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٧/٢/٢٠٠١)

٣ - سلطتها فى تقدير الأدلة :

١ - محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير القرائن دون رقابة محكمة النقض فيما تستنبطه منها . شرطه . أن يكون استنباطها سائفاً .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٩/١٢/٢٠٠٠)

٢ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . استقلال قاضى الموضوع به . شرطه . عدم إيراد نص أقوال الشهود . لا يعيب الحكم متى أشار إليها وأورد مضمونها .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٩/١٢/٢٠٠٠)

٣ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير الأدلة ومنها أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . شرطه . ألا تخرج بالأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١٢/٢٠٠٠)

مدلول الشهادة أو تنحرف عن مفهومها . العبرة في هذا الخصوص بالمعنى الذي تؤدي إليه الشهادة لا بالألفاظ التي ساقها الشاهد .

(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

١٤ - الجدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)

١٥ - قاضي الموضوع . استقلاله بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها طالما لم يخرج عن مدلولها .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٧)

٤ - سلطتها في فهم الواقع :

١ - توافر الغلط الذي يجيز إبطال الزواج . واقع تستقل محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . بيان الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليها عليها وإقامة قضائها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٨)

٢ - محكمة الموضوع . لها السلطة في فهم الواقع وتقدير الأدلة دون معقب عليها في ذلك . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٠)

٣ - قاضي الموضوع . له السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والقرائن والمستندات المقدمة فيها وتقدير أقوال الشهود والموازنة بينها وإستخلاص الواقع منها . شرطه . عدم إلزامه بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وطلباتهم وحجتهم والرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليها لما عداها .

النقطة في ذلك . جدل موضوعي فيما لمحكمة

١٠ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى والترجيح بين البينات وتقدير الأدلة دون رقابة عليها في ذلك . شرطه . ألا تعتمد على واقعة بلا سند وبيان الحقيقة التي إقتضت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

١١ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير الأدلة وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليها منها وإستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الحال في الدعوى ومنها تقدير دواعي الفرقة دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . عدم إلزامها من بعد بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم والرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليها الرد الضمني المسقط لكل حجة أو دليل يناهضها .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

١٢ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليها منها وإستخلاص واقع الحال ووجه الحق فيها . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها . عدم إلزامها بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم ما دام في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليها الرد الضمني المسقط لما يخالفها .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

١٣ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما تظمن إليه وتثق به . شرطه . ألا يخرج عن

منها . حسبها بيان الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٨ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة ومنها أقوال الشهود . عدم التزامها ببيان أسباب اطمئنانها إليها . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٩ - الجدل في سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع وتقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

١٠ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع وتقدير الأدلة ومنها أقوال الشهود طالما لم تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها . حسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم مادام في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل حجة مخالفة .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

١١ - قاضي الموضوع ، استقلاله بتقدير قيام الارتباط بين دعويتين متى بنى على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

١٢ - محكمة الموضوع . لها السلطة في فهم الواقع والترجيح بين البينات وتقدير الأدلة دون رقيب عليها في ذلك . شرطه . ألا تعتمد على واقعة بلا سند وبيان الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٥)

٤ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في فهم الواقع وتقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها دون رقابة عليها في ذلك . شرطه . عدم التزامها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم والرد عليها إستقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لما يخالفها . النعى عليها في ذلك . جدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٥ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تظمن إليه منها وطرح ما عناه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها استقلالاً . حسبها أن تقيم قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله وفيها الرد الضمني المسقط لما يخالفها : النعى عليها في ذلك . جدل في سلطتها في فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٣)

٦ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في فهم الواقع وتقدير الأدلة دون رقابة عليها في ذلك . شرطه . ألا تعتمد على واقعة بلا سند وأن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة والمستندات وأقوال الشهود والموازنة بينهما وترجيح ما تظمن إليه

وتقدير الأدلة دون رقيب عليها فى ذلك . شرطه .
ألا تعتمد على واقعة بلا سند وبيان الحقيقة التى
اقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائغة
تكلفى لحمله .

(الطنز رقم ٢٤٧ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٩/٩/٢٠٠١)

٥ - سلطتها بالنسبة لإجراءات الإثبات نذب الخبراء وتقليد عملهم؛

١ - محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ
بتقرير الخبراء وإقامة قضائها عليه . عدم إلزامها
بإجابة طلب تعيين خبير آخر . متى وجدت فيه وفى
أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطنز رقم ٣٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/١٨/٢٠٠٠)

٢ - طلب نذب خبير ليس حقاً للخصم تتحتم
إجابته إليه . عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابته
مادامت قد رأت فى عناصر الدعوى ما يكفى
لتكوين عقيدتها . عدم الإشارة صراحة لهذا الطلب
بمثابة قضاء ضمنى برفضه .

(الطنز رقم ٧١ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٠/٢٠/٢٠٠١)

إحالة الدعوى للتحقيق؛

١ - محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإجابة
طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت فى
أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها . عدم
إلزامها ببيان أسباب الرد .

(الطنز رقم ٥٣٢ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢/١٢/٢٠٠١)

٢ - محكمة الموضوع . عدم إستجابتها لطلب
إحالة الدعوى للتحقيق مرة ثانية . لا عيب شرطه .

(الطنز رقم ٤٥٩ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/١٤/٢٠٠١)

٣ - عدم إجابة الطاعن إلى طلب إحالة الدعوى
إلى التحقيق بعد مشول وكيله أمام محكمة أول درجة
دون أن يحضر شهوداً أو يطلب أجلاً لذلك . لا

١٣ - قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى
تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والقرائن
والمستندات المقدمة فيها وتقدير أقوال الشهود
والموازنة بينها واستخلاص الواقع منها . شرطه .
عدم إلزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم
وطلباتهم وحججهم والرد استقلالاً على كل قول أو
حجة أو طلب أثاروه ما دام فى قيام الحقيقة التى
اقتنعت بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لما
عدها .

(الطنز رقم ١٢ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/٢٦/٢٠٠١)

١٤ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة
فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة
والمستندات المقدمة فيها والموازنة بينها وترجيح ما
تطمئن إليه منها وتراه متفقاً مع واقع الحال فى
الدعوى ، حسبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها
وإقامة قضائها على أسباب سائغة لحمله . عدم
إلزامها بتتبع الخصوم فى كافة مناحى دفاعهم ما
دام فى قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها
الرد الضمنى المسقط لما يخالفها .

(الطنز رقم ٥٣٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٥/٥/٢٨)

١٥ - قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى
تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة
والمستندات المقدمة فيها وتقدير أقوال الشهود
والموازنة بينها واستخلاص الواقع منها . شرطه .
عدم إلزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم
وطلباتهم وحججهم والرد استقلالاً على كل قول أو
حجة أو طلب أثاروه ما دام فى قيام الحقيقة التى
إقتنعت بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لما
عدها .

(الطنز رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٨/١٢/٢٠٠١)

١٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة
فى فهم الواقع فى الدعوى والترجيح بين البينات

٧- سلطتها في تقدير عناصر الضرر الموجب للتطبيق؛

١ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير عناصر الضرر الموجبة للتطبيق وبحث الأدلة والمستندات المقدمة إليها والموازنة بينهما وترجيح ما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه . حسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم ما دام في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل حجة مخالفة .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٢ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٣ - محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير عناصر الضرر الموجب للتطبيق وأقوال الشهود وإستخلاصه الواقع منها . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها وإقامة قضائها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

٨- سلطتها في تقدير دواعي الفرقة؛

١ - تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين . إستقلال قاضي الموضوع ببحث دلالتها . شرطه . إقامة قضائه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٥)

٢ - محكمة الموضوع . استقلالها بالتحقق من إعلان بصخيفة الدعوى والأحكام التمهيدية فيها

عيب . علة ذلك . إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم يحتتم إيجابتهم إليه . وإنما هو من الرخص التي قلقك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم إلتزام المحكمة ببيان أسباب الرد .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

٦- سلطتها في الرد على مستندات الخصوم وحججهم؛

١ - محكمة الموضوع . لها السلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى وإستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الحال فيها . عدم إلتزامها بتتبع كافة مناحي دفاع الخصوم إذ في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لما يخالفها . النعى عليها في ذلك . جدل في سلطتها في تقدير المستندات . عدم جواز إثارتها أمام محكمة التقض .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٢ - محكمة الموضوع . عدم إلتزامها بالرد على مستندات لا يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . حسبها إقامة حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمله .

(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٣ - الدفاع الجازم الذي قد يتغير به وجه الرأي في النزاع . إلتزام محكمة الموضوع ببحثه وتحيصه والرد عليه سائفاً .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/٩)

٤ - كل طلب أو وجه دفاع يدلى به أمام محكمة الموضوع ويطلب منها بطريق الجزم الفصل فيه وبما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى . إلتزامها بالرد عليه وإلا كان حكمها خالياً من الأسباب .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

النقض شرطه . إقامة قضائه على أسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٨ - تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين .
إستقلال قاضي الموضوع ببحث دلالتها . شرطه .
إقامة قضائه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٩ - قاضي الموضوع . له السلطة التامة في تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين والأدلة المقدمة في الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض . شرطه .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

١٠ - تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين باستقلال قاضي الموضوع ببحث دلالتها . شرطه .
إقامة قضائه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

١١ - قاضي الموضوع . له السلطة التامة في تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين والأدلة المقدمة في الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه دون رقابة عليه من محكمة النقض .
شرطه . عدم التزامه بتتبع مناحي دفاع الخصوم والرد على كل قول أو حجة أثارها إستقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لها .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

١٢ - قاضي الموضوع . له السلطة التامة في تقدير دواعي الفرقة وأدلة الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليها ومنها أقوال الشهود . شرطه .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

ودواعي الفرقة بين الزوجين . شرطه . استنادها إلى أسباب سائفة لها مأخذها الصحيح في الأوراق .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٥)

٣ - قاضي الموضوع . له السلطة التامة في تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين والأدلة المقدمة في الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه . شرطه . عدم التزامه بتتبع مناحي دفاع الخصوم والرد على كل قول أو حجة أثارها إستقلالاً مادام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لها .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٤ - محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير دواعي الفرقة والأدلة وفهم الواقع في الدعوى والترجيح بين البنات دون رقابة عليها في ذلك طالما لم تعتمد على واقعة بغير سند . حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٥ - لقاضي الموضوع سلطة تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين وأدلة الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه ومنها أقوال الشهود . شرطه .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٦ - لقاضي الموضوع سلطة تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها . شرطه . إقامة قضائه على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٧ - قاضي الموضوع . له السلطة التامة في تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين وأدلة الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها طالما لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها دون رقابة عليه في ذلك من محكمة

٤ - محكمة الموضوع . عدم إيجابتها لطلب فتح باب المرافعة . لا عيب . علة ذلك . التفتات الحكم عنه وعن المستند المرفق به . اعتباره رفض ضمنى له .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٥ - إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقاً للمخضوم . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى جدية هذا الطلب .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

٦ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقاً للمخضوم . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى جدية .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٧ - إجابة أو عدم إجابة طلب فتح باب المرافعة فى الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . التفتات الحكم عنه أو الإشارة إليه . رفض ضمنى له .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٨ - عدم إجابة محكمة الموضوع لطلب إعادة الدعوى للمرافعة . لا عيب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٤)

١٠ - سلطتها فى تفسير القانون :

النص القانونى . لا محل لتفسيره متى كان واضحاً قطعى الدلالة على المراد منه . ما أورده المذكرة الإيضاحية بشأن التعليق على الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ مرافعات خروج عن المعنى الصحيح للنص وتقييداً لمجال تطبيقه . وجوب عدم الاعتداد به . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٦)

١١ - سلطتها فى تفسير الحكم :

سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الحكم . اقتصارها على كشف غموض الحكم إن شابه لبس أو إبهام دون مساس بذايته أو كيانه أو النظر إلى

١٣ - قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى تقدير دواعى الفرقة وأدلة الدعوى وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليها ومنها أقوال الشهود . شرطه . النعى على ذلك . جدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٧)

١٤ - تقدير دواعى الفرقة بين الزوجين . واقع . استقلال قاضى الموضوع ببحث دلالتها . شرطه . إقامة قضاؤه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٧)

١٥ - التطلاق لإساءة العشرة . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . استقلال قاضى الموضوع بتقدير دواعى الفرقة بين الزوجين وتحقيق استحكام النفور ما دام أقام قضاؤه على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/٢٩)

٩ - سلطتها فى إعادة الدعوى للمرافعة

١ - إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقاً للمخضوم . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى جدية طلبه . عدم إلزامها ببيان أسباب رفضه .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

٢ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الإشارة إلى هذا الطلب أو التفتات عنه . رفض ضمنى له .

(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

٣ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقاً للمخضوم بتعين إيجابتهم إليه . تقدير جديته من سلطة محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٢ - الموطن . ماهيته . هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة على نحو من الاستقرار بما يتحقق به شرط الاعتياد ولو تخللت الإقامة فترات غيبة متتالية أو متباعدة . تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللزم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع . شرطه .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٣ - الموطن الأصلي في فقه الشريعة الإسلامية . ماهيته . احتمال تعدده : قيام عنصر الاستقرار بنية الاستيطان . واقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديره متى كان استخلاصه سائفاً .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

(ن) النقص

١ - التوكيل في الطعن

١ - إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقص . وجوب أن يقوم بها محامون مقبولون أمامها نيابة عن المحصوم . م ٢٥٣ . مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢ - وجوب إيداع الطاعن سند توكيل المحامي الذي رفع الطعن وقت تقديم صحيفته وحتى إقفال باب المرافعة . م ١/٢٥٥ . مرافعات تقديم المحامي الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر من الوكيل عن الطاعن دون تقديم التوكيل الصادر للأخير من الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير صفة . لا يفتى عن ذلك مجرده ذكر رقم توكيل الطاعن في توكيله الذي يوجبه أوكل المحامي الذي قرر بالطعن .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

مدى مطابقته لحكم القانون أو الواقع الثابت بالأوراق . م ١/١٩٢ . مرافعات . أثره . عدم جواز اتخاذ المحكمة من التفسير وسيلة لتقويم حكمها أو تعديله . علة ذلك . تقويم الأحكام اقتصاره على جهات الطعن وفقاً لأحكام القانون وبالطرق والمواعيد المقررة فيه .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

معارضة

١ - قضاء الحكم الصادر في المعارضة المزدج بالحكم المطعون فيه لأسبابه برفض الدفع بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد تأسيساً على أن تسليم صورة إعلان الحكم الغيابي لجهة الإدارة لا يجرى به ميعاد الطعن بالمعارضة . خطأ .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

٢ - سريان ميعاد المعارضة . بنؤه من تاريخ العلم بتنفيذ الحكم المترتب على إعلان صورته التنفيذية . تقديم المعارضة بعد الميعاد . أثره . رفضها . المواد ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ . من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية النطبقة على إجراءات الدعوى التي رفعت وصدر فيها حكم نهائي قبل صدور سريان القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(الطعن رقم ٢١٦، ٢١٥ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

موطن

١ - الموطن الأصلي في فقه الشريعة الإسلامية . احتمال تعدده عند انتقاصه بموطن السكن . قيام عنصر الاستقرار بنية الاستيطان . واقع استقلال قاضي الموضوع بتقديره متى كان استخلاصه سائفاً .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٢)

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٣ - وجوب إيداع الطاعن بالنقض سند توكيل المحامى رافع الطعن وقت تقديم صحيفة الطعن وحتى قفل باب المرافعة . م ٢٥٥ / ١ مرافعات . تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر من الوكيل عن الطاعن دون تقديم التوكيل الصادر للأخير من الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ، لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقم توكيل الطاعن فى توكيل وكيه الذى بموجبه قام المحامى بالتقرير بالطعن .
(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)

٤ - عدم تقديم المحامى الذى وقع صحيفة الطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . لا يغنى عن ذلك أن المحامى الذى أودع الصحيفة موكل من الطاعن بتوكيل يتسع للطعن بالنقض طالما لم يوقعها .
(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)

٥ - عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لموكله حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه بتوكيل وكيل الطاعن .
(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٧)
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٣٦)

٦ - عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل من الطاعنة له حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة لا يغنى عن ذلك تقديمه للتوكيل الصادر من الطاعنة لمحام آخر .
(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)

٧ - عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيلات الصادرة للطاعن الأول من باقى الطاعنين حتى قفل باب المرافعة رغم تقديمه التوكيل الصادر له من الطاعن الأول . أثره . عدم قبول

الطعن بالنسبة للطاعنين عدا الأول لرفعه من غير ذى صفة . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر أرقام هذه التوكيلات فى توكيل وكيهه الذى بموجبه أوكل المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض .
(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٦/١١)

٩ - عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن لموكله حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه بتوكيل وكيل الطاعن .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)

٢ - ميعاد الطعن

١ - ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المحضوري . المادتان ٢١٣ ، ٢٥٢ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الحق فى الطعن . التزام المحكمة بالقضاء بذلك من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مرافعات .
(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٢/١٢)

٢ - ميعاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ؛ المادتان ٢١٣ ، ٢٥٢ مرافعات . للطاعن إضافة ميعاد مسابقة بين موطنه والمحكمة التى يتعين عليه الطعن فى قلم كتابها . م ١٦ من القانون سالف الذكر . تجديد الموطن . العبرة فيه بالموطن الذى اتخذ لنفسه فى مرحلة التقاضى أمام محكمة الاستئناف التى أصدرت الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٣٦)

٣ - إيداع الطاعن صحيفة الطعن بالنقض فى قلم كتاب محكمة الاستئناف التى أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن حدد موطنه أعلامها بمدينة القاهرة . مؤداه . وجوب ورود أوراق الطعن خلال المستين يوماً المحددة للطعن دون إضافة ميعاد مسافة . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن .
(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٣٦)

٣ - الصفة والمصلحة في الطعن

١ - الصفة في الطعن . من النظام العام .
مؤداه . تصدى المحكمة لها من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١١/٢٠٠١)

٢ - توافر الصفة . العبرة فيه بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١١/٢٠٠١)

٣ - محكمة النقض . التزامها بالتحقق من تلقاء ذاتها من توافر شروط الطعن والقضاء بعدم قبوله لتخلف شرط الصفة أو المصلحة .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٧/٤/٢٠٠١)

٤ - المصلحة في الطعن بالنقض . مناطها . إضرار الحكم المطعون فيه بالطاعن بقضائه برفض طلباته كلها أو بعضها . قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الدعوى بما يحقق مقصود الطاعن . مؤداه . انتفاء مصلحته في الطعن . أثره . عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٥١٢، ٥٢٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٥/٢٠٠١)

٥ - محكمة النقض . التزامها بالتحقق من تلقاء ذاتها من توافر شروط الطعن والقضاء بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة والمصلحة .

(الطعن رقم ٥١٢، ٥٢٠ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٥/٢٠٠١)

٦ - النعي على الحكم بدفعه لا صفة للطاعن في إيدائه . غير مقبول .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٥/٥/٢٠٠١)

٤ - الخصوم في الطعن

١ - قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بن يئوب عنه .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١١/٢٠٠١)

٢ - اعتبار الشخص طرفاً في خصومة يتمثل بالغير له . شرطه . أن يكون التمثيل مقطوعاً به .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٧/١١/٢٠٠١)

٣ - قبول الطاعن الحكم الابتدائي وعدم استئنافه . استئناف هذا الحكم من خصم آخر . لا يجيز للطاعن أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالطعن طالما لم يقض عليه بشئ أكثر مما قضى به الحكم الابتدائي .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٣/١/٢٠٠١)

٤ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه . م ٢٥٣ مرافعات . إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أثره . بطلان الطعن .

(الطعن رقم ٥٠١، ٤٩٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٢/١/٢٠٠١)

٥ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه إليهم طلبات ووقفوا موقفاً سلبياً من موضوع الخصومة ولم يقض عليهم بشئ ولم تتعلق بهم أسباب الطعن . غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢١/٤/٢٠٠١)

٦ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحاً من الأولين : لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا متضمنين إلى زملاتهم في طلباتهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قدموا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .

(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٦٤ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٥/٢٠٠١)

٧ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . لمن لم يكن طعنهم غير مقبول أن يتدخلوا متضمنين إلى زملاتهم في طلباتهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قدموا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك . « مثال في إثبات وفاة وورثة » .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٦/٢٠٠١)

٨ - الخصومة في الطعن بالنقض . لا تنعقد إلا بين الأحياء . وإلا كانت معدومة . لا يصححها إجراء

المرافعات . اعتماد تقرير الخبير . ليس من بين هذه الحالات . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .
(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦٢ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

٦- أسباب الطعن الأسباب غير المقبولة، السبب الموضوعي

١ - قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالمحكم المطعون فيه برفض الدعوى على ما إستخلصه وأطمئن إليه من أقوال شاهدي المطعون ضده من أنه أمين عليها نفساً ومالاً واستيقاعاً مسكن الطاعة لشرائط الشرعية وهي أسباب سائغة فيها الرد المسقط لكل حجة مخالفة . النعى عليه . جدل موضوعي فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢١ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٢ - إقامة المحكم المطعون فيه قضاة بالتطبيق على ما إستخلصه من البيئة الشرعية الصحيحة للمطعون ضدها وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . إطراره ما قد يكون مستندات الطاعن من دلالة مخالفة . لا عيب ، مادام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لكل حجة مخالفة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . أثره . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٣ - إقامة الحكم الابتدائي المؤيد بالمحكم المطعون فيه قضاة بتطبيق المطعون ضدها على ما إستخلصه من بيئة المطعون ضدها الشرعية أنه قد لحقها ضرر من زواج الطاعن عليها بأخرى قتل في عدم الإتفاق عليها بما يتعذر معه دوام العشرة بينهما . إستخلاص موضوعي سائغ له مأخذ من الأوراق . النعى عليه في ذلك . جدل موضوعي عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١/٢٧)

لا حق إلا بحصوله في المواعيد المقررة . وفاة المطعون ضدها في تاريخ سابق على الطعن دون إختصاص في المواعيد المقررة . وفاة المطعون ضدها في تاريخ سابق على الطعن دون إختصاص من يجب إختصاصه في إيعاد المقرر . أثره . اعتماد الطعن بالنسبة لها .
(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١١)

٥- حالات الطعن

١ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها بالحكم السابق .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات .
(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٣ - مسائل الولاية على المال الجائز الطعن بالنقض في القرارات الانتهائية الصادرة فيها . ورودها على سبيل الحصر . م ١٠٢٥ مرافعات . الإذن للرخصة ببيع ما يخص القاصرين في العقار محل الطلب ليس من بين هذه المسائل . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .
(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

٤ - الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال . قصره على المسائل المبينة على سبيل الحصر في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات . العزل من الوصاية وتعيين أخرى . عدم اندراجها بين هذه المسائل . أثره . عدم جواز الطعن عليه بالنقض .
(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٥ - الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال . قصره على المسائل المبينة على سبيل الحصر في المادة ١٠٢٥ من قانون

يعنيه أن بعض هذه الوقائع قد استجذبت بعد رفع الدعوى أو التفاته عن رأى النيابة . النعى عليه فى ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

٩ - إقامة الحكم الابتدائى المؤبد بالحكم المطعون فيه قضاءً إستناداً إلى ما إستخلصه سائفاً من بينتها الشرعية بتوافر الضرر الموجب للتطبيق من زواج الطاعن عليها بأخرى بما يتحذر معه دوام العشرة بينتها . استناده إلى أقوال شاهديها على فرض قربانها لهما . لا عيب . علة ذلك . النعى عليه فى هذا الشأن . جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

١٠ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير دواعى الفرقة وأدلة الدعوى والتجميع بين البينات والأخذ بأقوال شاهد دون الآخر . شرطه . ألا تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها وبيان الحقيقة التى إتقنت بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله . النعى عليها فى ذلك . جدل فى سلطتها فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

١١ - إقامة الحكم قضاءً بتطبيق المطعون ضدها على ما إستخلصه سائفاً من بينتها الشرعية الصحيحة من اعتداء الطاعن بالضرب والسب مما أصابها بضرر يستحيل معه دوام العشرة بينهما . النعى عليه فى ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . اتخاذ الحكم من هذه البعامة قوفاً لقضائه . لا يعنيه التفاته عن طلب الطاعن إحالة المطعون ضدها للطلب الشرعى لإثبات دخوله بها .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٤ - ثبوت تسبب الطاعنة بخطئها فى تصدع الحياة الزوجية . انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى تطليقها . لا يعنيه عدم تتبع الطاعنة فى كل حجة أو طلب أثارته وعدم ذكره أسباب إلغائه للحكم الابتدائى . النعى فى ذلك جدل موضوعى فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٥ - إقامة الحكم الابتدائى المؤبد بالحكم المطعون فيه قضاءً بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن على ما إستخلصه سائفاً من البينة الشرعية الصحيحة من تعديه عليها بالضرب والسب مما أصابها بضرر لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما كفايته لحمل قضائه . إطراحه ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة . لا عيب . مادام فى قيام الحقيقة التى أقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لها . النعى على ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

٦ - إقامة الحكم قضاءً بالتطبيق على أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمله . النعى عليه . جدل موضوعى فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فى تقدير أدلة الدعوى . أثره . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٧ - إقامة الحكم قضاءً بالتطبيق على ما إستخلصه سائفاً ما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى ما رتب عليه . طرحه أقوال شاهدي الطاعن . لا عيب . النعى عليه . جدل موضوعى فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فى تقدير أدلة الدعوى . أثره . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

٨ - إقامة الحكم قضاءً بتطبيق المطعون ضدها إستناداً إلى ما إستخلصه من بينتها الشرعية الصحيحة استخلاصاً بسائفاً كفايته لحمل قضائه . لا

١٢ - الجدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

١٣ - الجدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

١٤ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاة بتطبيق المطعون ضدها على ما استخلصه من أقوال شاهدها من تراخي الطاعن عمداً في الدخول بها بما تتوافر به المضارة الموجبة للتطبيق . هي أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفي لحمل قضائه إطراحه ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة . لا عيب . مادام في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لها . النعي في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

١٥ - إقامة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاة بإثبات طلاق الطاعن للمطعون ضدها طلبة بآئنة بينونة كبرى على ما استخلصه من بينتها الشرعية الصحيحة من إيقاعه للطلاق ثلاث مرات متفرقة . استخلاص موضوعي سائغ له أصله الثابت بالأوراق وكفايته لحمل قضائه . إطراحه ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة وعدم رده عليها استقلالاً . لا عيب . طاماً في الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لها . النعي في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

١٦ - إقامة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاة بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن على ما استخلصه من بينتها الشرعية الصحيحة من تعديه عليها بالضرب والسب مما أصابها يضرر لا يستطاع معه استمرار العشرة بين

أمثالهما . كفايته لحمل قضائه . إطراحه ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة . لا عيب . مادام في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لها . التفاته عن طلب الطاعن التأجيل لتقديم الحكم الصادر برفض اعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته . لا عيب . النعي على ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

١٧ - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً استحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها من تعدد الخصومات القضائية بينهما وإصرارها على الطلاق وعجز المحكمة عن التوفيق بينهما . كفايته لحمل قضائه بالتطبيق . الجدل في ذلك . موضوعي تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

١٨ - الجدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٦)

١٩ - إقامة الحكم قضاة بتأييد الحكم الابتدائي بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة الموجه من الطاعن لعدم تغير الأوجه الشرعية التي إستند إليها في الإنذارين . استخلاص موضوعي سائغ . كفايته لحمل قضائه . التفات المحكمة عن طلب نذب خبير . لا عيب . النعي على ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

٢٠ - قضاء الحكم بتطبيق المطعون ضدها تأسيساً على بينتها الصحيحة من مضارة الطاعن لها بما أدى إلى استحكام النفور بينهما واقتراحهما لمدة ثلاث سنوات متتالية . استخلاص موضوعي سائغ . كفايته لحمل قضائه . عدم تتبع الطاعن في كل أقواله ومستنداته والتفاته عن رأي النيابة . لا عيب . النعي عليه في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٨/١٢)

السبب المجهل

١- أسباب الطعن . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها نافياً عنها الغموض والجهالة وأن يبين منها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . ٢٥٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . نعى مجهل غير مقبول .
(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٠)

٢- وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها . وإلا كان باطلاً . ٢٥٣ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .
(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٣- وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن . وإلا كان باطلاً . ٢٥٣ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً كاشفاً ونافياً عنها الغموض والجهالة . عدم إيضاح الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وأثره في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧)

٤- أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة وأن يحدد العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه . مخالفة ذلك . نعى مجهل . أثره . عدم قبوله .
(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٣/١٧)

٥- وجوب بيان سبب الطعن بالنقض تعريفاً محدداً . عدم بيان سببية المخالفة لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي لم يتناول الحكم أثره عليها . نعى مجهل وغير مقبول .
(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٦- وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها . ٢٥٣ مرافعات . تحقيقه بالتعريف بها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . مخالفة ذلك . أثره . نعى مجهل غير مقبول .
(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٧- أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً ونافياً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .
(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

٨- عدم بيان الطاعن المستندات التي يعزى إلى الحكم إغفالها ودلالاتها وأثر ذلك في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٦/١٨)

السبب الجليد

١- ممتد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٢- النعى على قيام عداوة دنيوية بين الطاعن وشاهدني المطعون ضدها وأن شهادة أحدهما سماعية . دفاع قانوني يخالفه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

٣- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالبطان الناشئ عن قصور جكم التحقيق في بيان الوقائع المراد إثباتها ونفيها . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

السبب غير المتنج

١- أنطباق شريعة غير المسلمين . شرطه . اتحاد الخصوم في الطائفة والملة وقت رفع الدعوى وأن

بخصوص تحقق السبب الثاني - أيًا كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

٦- إقامة الحكم على دعامتين مستقتلتين .
كفاية إحداها لحمل قضائه . تعييبه في الدعامة الأخرى . بفرض صحته . غير منتج .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٧- إقامة الحكم المطعون فيه قضا « بتطبيق المطعون ضدها على ما استخلصه سائفاً من بينتها الشرعية الصحيحة من اعتداء الطاعن عليها بالضرب والسب بما أصابها بضرب يستحيل معه استمرار العشرة بينهما . النعى عليه في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . إتخاذ الحكم من هذه الدعامة قرأماً للقضائه : تعييبه فيما سواها . غير منتج .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٨- إنتهاء محكمة النقض إلى رفض الطعن المقام عن الحكم المستأنف القاضي بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن طلبة بآئنة . النعى على الحكم الصادر بعدم الإعتداد بإنذار الطاعة الموجه إلى المطعون ضدها في الطعن المنضم - أيًا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . أثره عدم قبوله . غلّة ذلك . لا طاعة لمطلقة من طلقت منه .

(الطعن رقم ٣٦٥، ٣٦٦ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

٩- إنتهاء محكمة النقض إلى توافر المضاربة الموجبة للتطبيق . النعى بقيام المطعون ضدها بتوقيع الحجز التحفظي على منقولاتها بما يتنافى وقيام الطاعن بالتجديد - أيًا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . عدم قبوله .

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٦٧ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

النعي الوارد على غير محل

١- سبب النعي . وجوب إيرادها على الدعامة التي أقام الحكم المطعون فيه قضا « عليها والتي لا

تكون لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وصدور الأحكام وفقاً لشريعتهم في نطاق النظام العام . مؤداه . الإدعاء باتباع مذهب آخر لأول مرة أمام محكمة النقض . لا أثر له .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٦)

٢- إقامة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضا « بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن للضرر لتعدد الخصومات القضائية بينهما وأقوال شاهديها . استناد الدعامة الأولى إلى أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وكافية لاستقامة الحكم . النعى على أقوال الشهود بأنها سماعية - أيًا كان وجه الرأي فيها - غير منتج .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٢)

٣- إقامة حكم أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قضا « بالتطبيق للضرر لتعدد الخصومات القضائية بين الطاعن والمطعون ضدها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما . دعامة كافية لحمله . النعى عليه بعدم إحالة الدعوى للتحقيق من جديد لإثبات فساد وتضارب شاهدي المطعون ضدها . غير منتج .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٢)

٤- إنتهاء محكمة النقض إلى تطبيق المطعون ضدها على الطاعن طلبة بآئنة . النعى على الحكم الصادر بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة الموجه إلى المطعون ضدها في الطعن المنضم - أيًا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . غير مقبول .

(الطعن رقم ٣١٠، ٣١١ لسنة ٦٦ ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٤)

٥- إقامة المطعون ضدها دعواها بالتطبيق على سببين مختلفين هما التطبيق للضرر ولزواج الطاعن عليها بأخرى . عدم تناول صحيفة تجديد الدعوى من الشطب أو مذكرة دفاعها الختامية ما يفيد تنازلاً عنها أي منهما . مؤداه . اعتبارهما مطروحين على المحكمة . قضا « بالحكم المطعون فيه بتطبيقها استناداً إلى السبب الأول . تعييبه فيما استورد إليه

٩- النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم الاستثنائي . غير مقبول . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٧٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

١٠- وجوب إيراد سبب النعى على الدعامة التي أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليها والتي لا يقوم له قضاء بدونها . مخالفة ذلك . نعى لا يصادف محلاً . غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/١٢)

السبب المنفرد إلى الدليل

١- نعى عار عن دليله . غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

٢- عدم تقديم الطاعن المستندات الدالة على طعنه . نعى مفترق إلى الدليل .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

السبب القانوني الذي يخالفه واقع

سبب واقعي أو قانوني يخالفه واقع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

السبب التطوي على تقرير قانوني خاطئ

انتهاء الحكم إلى النتيجة القانونية الصحيحة . انطواء أسبابه على تقريرات قانونية خاطئة لا يعيبه . علة ذلك . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/١٠)

٧- سلطة محكمة النقض

١- اقتصار الحكم المطعون فيه على الفصل في شكل الاستئناف دون القضاء بفسخ الزواج أو بطلانه أو بالطلاق أو التطليق . مؤذاه . عدم استفاد محكمة الاستئناف ولايتها أثره . عدم التزام محكمة النقض عند نقضها للحكم بالفصل في الموضوع .

يقوم له قضاء بدونها . النعى الذي لا يصادف محلاً من قضاء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٢)

٢- سبب النعى . وجوب إيراد على الدعامة التي أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليها والتي لا يقوم له قضاء بدونها . مخالفة ذلك . نعى لا يصادف محلاً . غير مقبول .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٣- وجوب إيراد سبب النعى على الدعامة التي أقام الحكم عليها قضاء والتي لا يقوم له قضاء بغيرها . وروده على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٤- النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً من قضاء الحكم الاستثنائي غير مقبول . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٧)

٥- نعى قائم على مصلحة نظرية بحتة . غير مقبول .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٦٥ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

٦- تعيب الحكم المطعون فيه ليساً خلا منه . نعى وارد على غير محل .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٦٦ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

٧- وقوف الحكم المطعون فيه عند حد القضاء برفض الاستئناف لرفضه بعد اليعاد . النعى عليه بإغضاله الرد على دفاع الطاعن ببطان صحيفة الدعوى وحكم أول درجة . نعى لا يصادف محلاً من قضاء الحكم . غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

٨- وجوب أن ينصب النعى على عيب قام عليه الحكم . تعييبه فيما خلا منه . نعى وارد على غير محل . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٧ق، أحوال شخصية، - جلسة ٢٠٠١/٩/٢٩)

حوب إيجانه الفتنه إلى محكمة الاستئناف م ٦٣ من ١ لسنة ٢٠٠٠ .

السن رقم ١٠ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠

٢- قضاء الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف موضوعاً للقاضي يرفض طلب التطلق .
مؤداه . عدم التزام محكمة النقض عند نقضها للحكم بالفصل في الموضوع . م ٦٣ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ . أثره . وجوب أن يكون مع النقض . الإحالة .

السن رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠

٣- قضاء الحكم المطعون فيه بإثبات الطلاق من القضاء بفسخ الزواج أو بطلانه أو بطلان أو انقضاء . مؤداه . عدم التزام محكمة النقض عند نقضها للحكم بالفصل في الموضوع . م ٦٣ من ق ١ لسنة ٢٠٠٠ اثره .

السن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢

٤- لمحكمة النقض استكمال أسباب الحكم المطعون فيه طالما انتهت إلى ذات النتيجة التي انتهى إليها . التمس على ذلك . على غير أساس .
السن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١٧ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٩/٢٩

٨- أثر نقض الحكم :

١- نقض الحكم المطعون فيه الصادر بالتطلق . أثره . التزام محكمة النقض بالفصل في الموضوع . م ٦٣/٣ ق ١ لسنة ٢٠٠٠ .

السن رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠

٢- نقض الحكم المطعون فيه الصادر بالتطلق . أثره . وجوب الفصل في الموضوع . م ٦٣/٣ من ق ١ لسنة ٢٠٠٠ .

السن رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩

٣- نقض الحكم . أثره . وجوب التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية للمتي فصل فيها الحكم الناقض . م ٢/٢٩٦٩ . مراجعات : المقصود بالمسألة

القانونية . ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه فاكتسبت حجية الأمر المقضي . امتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى عن لمساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى .

السن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠

٤- نقض الحكم لقصور في التسميت وإن تطرق لبيان أوجه القصور . لا يتضمن حجباً لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها .

السن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠

٥- قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الفيضي القاضي بالتطلق . نقض الحكم . أثره . التزام محكمة النقض بالفصل في الموضوع . م ٦٣/٣ ق ١ لسنة ٢٠٠٠ .

السن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠١٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠

٦- قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض طلب التطلق ولم يقض بفسخ الزواج أو بطلانه أو الطلاق أو التطلق . مؤداه . عدم التزام محكمة النقض عند نقضها للحكم بالفصل في الموضوع . م ٦٣ ق ١ لسنة ٢٠٠٠ . أثره . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .

السن رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٦ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠

٩- النزول عن الطعن :

١- ترك الخصومة . كيفية . بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو وكالة ينطع عليها الخصم . م ٢٤١ مراجعات . عدم استيفاء شكل لها أو طريق معين لتلقيها . توافره في إقرار الظاعن الموثق والمصدق على توقيع . تقديم الطعون شكها له بعد انقضاء مهلة الطعن بالنقض . مؤداه . تحقيق آثاره بجمرة رجوله بغير حاجة إلى قبول المطعون ضدها . أثره . وجوب التمسك بإثبات ترك الخصومة في الطعن .

السن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٠١٥ ق، احوال شخصية، - جلسة ٢٠١١/١/٢٩

الظعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليه
لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم
لهم - مفاده - إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم
لهم في موضوع غير قابل للتجزئة - أثره - بطلان
الظعن .

(الظعن رقم ٥٠١ لسنة ٦٤ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٤/٥/٢٠٠١)

(و) وقف

١- تقرير الواقف معاشاً من ريع الوقف
للقائمين بهامه وإدارة أشغاله ومن قام بخدمته .
مؤداه - أن مناط استحقاق المعاش - وجود علاقة
عمل تربط المستحق بالوقف - عمل المطعون ضده
بهيئة الاوقاف المصرية - مفاده - عدم ارتباطه بعلاقة
عمل بالوقف وانما بعلاقة تنظيمية لاثنية بامشيئة
الاوقاف - أثره - عدم استحقاقه لمعاش وفقاً لشرط
الواقف - قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاقه معاش
من ريع الوقف لعمله في خدمة الوقف - خطأ .

(الظعن رقم ١٧٧ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٢٠/٢٠٠٠)

(الظعن رقم ١١١ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٣٧/٢٠٠٠)

(الظعن رقم ١٧٨ لسنة ٦٨ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢٥/٢٠٠٠)

(الظعن رقم ١٨٠ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢/٢٠٠١)

١- غرض الواقف - للقاضي استظهاره من
مجموع كلامه في كتاب الوقف كوجبة متكاملة .
شرطه - ألا يفرج بشرط الواقف عن معناه الظاهر
إلى معنى آخر يخالفه .

(الظعن رقم ١٧٨ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢٥/٢٠٠٠)

١- غرض الواقف - للقاضي استظهاره من
مجموع كلامه في كتاب الوقف كوجبة متكاملة .

(الظعن رقم ١٧٦ لسنة ٧٠ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/٢٦/٢٠٠١)

٢- ترك الخصومة - كفيته - ببيان صريح في
مذكرة موقعة من التارك أو وكيله يطلع عليها
الخصم - م ١٤١٠ مرافعات - عدم استلزام شكل أو
طريق معين لتقديدها - توافره في إقرار الطاعن الموثق
تقديده بعد انقضاء ميعاد الظعن بالنقض - مؤداه -
تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة الى قبول المطعون
ضدها - أثره - وجوب القضاء بإثبات ترك الخصومة
في الظعن .

(الظعن رقم ٧٧ لسنة ٦٨ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٢٠/٢٠٠٠)

(الظعن رقم ٢٢٥ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/١١/٢٠٠٠)

٤- ترك الخصومة - كفيته - ببيان صريح في
مذكرة موقعة من التارك أو وكيله يطلع عليها الخصم
- م ١٤١٠ مرافعات - عدم استلزام شكل لها أو طريق
معين لتقديدها - تقديم إقرار الطاعن الموثق بالتنازل
عن الظعن بعد انقضاء ميعاده - مؤداه - تحقق آثاره
بمجرد حصوله بغير حاجة الى قبول المطعون ضدها -
أثره - وجوب إثبات ترك الخصومة في الظعن .

(الظعن رقم ٥٨٥ لسنة ٦٨ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١٢/١١/٢٠٠٠)

١٠- أثر نزول المطعون ضده عن الحكم

المطعون فيه:

النزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون النزول
عن الحق الثابت به سواء نص على ذلك في ورقة
التنازل أو لم ينص - مؤداه - انقضاء الخصومة التي
صدر فيها وامتناع المطالبة بالحق الثابت فيه - الظعن
بالنقض - مقصوده - مخاصمة الحكم النهائي الذي
يطعن عليه بهذا الطريق - تنازل المطعون ضده عن
الحكم المطعون فيه - أثره - عدم قبول الظعن .

(الظعن رقم ١١٩ لسنة ٦٥ ق، أحوال شخصية، - جلسة ١١/٢٣/٢٠٠٠)

١١- بطلان الظعن:

ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام
العامّة في الظعن - مؤداه - وجوب إعمالها عند

المستحدث

من المبادئ التي قررتها

دائرتا العمال

والتأمينات الإجتماعية

بمحكمة النقض

من أول أكتوبر ٢٠٠٠

حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(أ)		(أ)
٣٠٠	دستور	٢٧٤	إثبات
٣٠٠	دعوى	٢٧٤	إجازات
	(س)	٢٧٧	أجر
٣٠٢	سلطة صاحب العمل	٢٧٨	اختصاص
	(ش)	٢٧٩	إدارات قانونية
٣٠٢	شركات	٢٧٩	استئناف
	(ع)	٢٨١	إستقالة
٣٠٣	عقد العمل	٢٨٢	أقدمية
٣٠٣	علاقة عمل	٢٨٣	إنهاء خدمة
	(ف)		(ب)
٣٠٥	فصل العامل	٢٨٤	بدلات
	(ق)	٢٨٤	بنوك
٣٠٥	قانون		(ت)
	(م)	٢٨٥	تأمينات إجتماعية
٣٠٦	محكمة الموضوع	٢٨٨	ترقية
٣٠٦	مدة خدمة	٢٩٢	تسوية
	(ن)	٢٩٢	تعويض
٣٠٧	نسلب	٢٩٢	تعيين
٣٠٧	نقض	٢٩٣	تقادم
٣١٣	نقل العامل	٢٩٥	تقارير كفاية
			(ح)
		٢٩٦	حكم
		٢٩٩	حوافز
			(خ)
		٣٠٠	خبرة

انتهائية إلا بعد الحكم فى النزاع فلا مفر من توجيهها أثناء نظر النزاع .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

(نقض جلسة ٨/١٢/١٩٩٤ لسنة ٤٥ ج ٢ ص ١٥٧٩)

٣- إغفال الحكم المطعون فيه الرد على طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط لإثبات دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إخلال بحق الدفاع بوجوب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

(نقض جلسة ٨/١٢/١٩٩٤ لسنة ٤٥ ج ٢ ص ١٥٧٩)

إجازات

المقابل النقدي عن رصيد الإجازات:

١- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال . هى الأساس فى تنظيم علاقات العاملين بترك الشركة .

تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر . خلوها من أى نص بشأن تلك العلاقات . أثره . تطبيق أحكام قانون العمل . انتهاء خدمة العامل بشركات قطاع الأعمال . أثره . استحقاقه رصيد إجازاته الاعتيادية بعد أقصى ثلاثة أشهر على أساس الأجر الشامل الأخير . م ٨٩ من اللائحة الداخلية . قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق أحكام قانون العمل فى هذا شأن . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢١/٥/٢٠٠٠)

٢- سكرت قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عن تنظيم حالة إنتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيد إجازاته الإعتيادية . أثره . وجوب الرجوع إلى قانون العمل .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ١٤/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٢/٦/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩/١١/١٩٩٨)

(أ)

إثبات

(أ) إجراءات الإثبات:

«الإحالة إلى التحقيق»

إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض طلب إيجابته . شرطه . أن تجد فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢١/١٢/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ٤/٤/١٩٨٨)

(نقض جلسة ١/١١/١٩٨٤ لسنة ٢٥ ج ٢ ص ١٧٧٨)

(ب) طرق الإثبات:

الكتابة:

خلو ورقة الإعلان عما يشير إلى أنها هى التى قام المحضر بتسليمها إليه لتجردها من أية كتابة محررة بخط يده . أثره . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هى صورة الإعلان الذى وجه إليه .

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

(نقض جلسة ٢٢/٩/١٩٩٦ لسنة ٤٧ ج ٢ ص ١٦١٦)

اليمين الحاسمة:

١- اليمين الحاسمة . ماهيتها . ملك للمخصم لا للقاضى . مؤداه . له طلب توجيهها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وعلى القاضى إيجابته لطلبه . شرطه . رفض الطلب . حالته .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١)

٢- اليمين الحاسمة . جواز توجيهها على سبيل الاحتياط وقبل كل دفاع أو بعده أثناء نظر الدعوى وحتى صدور حكم نهائى فيها . علة ذلك . خلو التشريع المصرى الحالى مما يحرمه ، إذ يتعذر على طالب توجيهها معرفة رأى المحكمة فى الأدلة التى ساقها خاصة فى الأتزعاة التى تفصل فيها بصفة

٣- قضاء الحكم المطعون فيه بأداء المقابل النقدي للعامل عن كامل رصيد إجازاته التي لم يستعملها . عدم استظهاره ما إذا كان الحرمان منها بسبب الرجوع إلى رب العمل من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/١/٧)

(الطعن رقم ١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٧/٢)

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

٤- انتهاء خدمة العامل بالشركة الطاعنة . لا أثر له على حقه في أجره الشامل عن أيام الإجازات السنوية بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر إذا كان العامل قد تراخى بإجازاته للمطالبة بالمقابل النقدي عنها . حلول ميعاد إجازات العامل فيما جاوز مدة الثلاثة أشهر ورفض صاحب العمل الترخيص له بها . مفاده . إخلاله بالتزام جوهرى يفرضه عليه القانون . أثره . إلزامه بتعويض العامل عنها .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/١/٢٥)

(قرب الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٩/٦/١٨)

٥- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بصرف المقابل النقدي للمطعون ضدها عن رصيد إجازاتها الاعتيادية بحد أقصى ثلاثة شهور . أنها لم تتقدم بطلب للحصول على هذه الإجازات أثناء الخدمة ورفضته الطاعنة . دفاع جوهرى . التمسك بالحكم عن بحث وتحييص هذا الدفاع ودون أن يبين ما إذا كان حرمانها منها فيما جاوز الحد الأقصى كان بسبب رب العمل من عدمه . قصور .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٢/٨)

٦- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال هي الأساس في تنظيم علاقات العاملين بهذه الشركات . تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانونه العمل أو أى قانون آخر .

عدم ورود نص خاص بها . أثره . الرجوع إلى أحكام قانون العمل . عدم جواز حصول العامل على المقابل النقدي عن الإجازات الاعتيادية فيما يجاوز ثلاثة أشهر . م ٧٢ من اللائحة . قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق أحكام قانون العمل في هذا الشأن . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٢/١٨)

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٢/٤)

٧- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأحقية المطعون ضده في صرف المقابل النقدي عن رصيده إجازاته الاعتيادية بحد أقصى ثلاثة شهور طبقاً للائحته الداخلية المعتمدة من وزير قطاع الأعمال العام وقد صرفته له وأن عدم حصوله على الإجازة فيما جاوز هذا الحد الأقصى لم يكن راجعاً إليها . دفاع جوهرى . التفات بالحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه عن بحث هذا الدفاع وتحييص . قصور .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٢/٨)

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/١/٧)

٨- قضاء الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده في المقابل النقدي عن رصيد إجازاته فيما جاوز أجر ثلاثة أشهر تأسيساً على أن عدم قيامه بالإجازة فيما جاوز هذا الحد كان راجعاً إلى فعل الطاعنة ودون أن يستظهر ماهية هذا الفعل وأثره في عدم حصوله على إجازاته فيما جاوز الحد الأقصى . قصور .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)

٩- استئطالة المنازعة إلى حق العامل للمقابل النقدي عن رصيد إجازاته فيما جاوز ثلاثة أشهر يجعل الدعوى غير مقفلة القيمة . أثره . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠١١/٤/١)

(قريب نقض جلسة ١١/١١/١٩٨٢ لسنة ٢٢٢٢ ص ٦٩)

١٠- اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالهيئة المصرية العامة للترول . يضعها مجلس إدارة الهيئة دون التقيد بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . م ٩ ق ٢٠ لسنة ١٩٧٦ تحديد أجر رصيد الإجازات الاعتيادية طبقاً لنص المادة ١٠٤ من اللائحة . مؤداه . وجوب الالتزام به . أثره . عدم أحقية العامل في المطالبة بما يجاوز هذا الحد الأقصى إستناداً لقانون نظام العاملين بالقطاع العام . علة ذلك .
(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٩ لسنة ٤٧ ج ٢ ص ١٦٥٥)

١١- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بصرف المقابل التقدي للمطعون ضدها عن رصيد إجازاته الاعتيادية بمقد أقصى ثلاثة شهور وأنه لم يتقدم بطلب للحصول على إجازات أثناء الخدمة ورفضته الطاعنة . دفاع جوهرى . التفتات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه عن بحث وتمحيص هذا الدفاع ودون أن يبين ما إذا كان حرماته من الإجازة لسبب يرجع إليها من عدمه . قصور .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)
(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

١٢- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . أثره . انقشاح باب المطالبة بالمقابل التقدي لرصيد الإجازات فيما جاوز ثلاثة أشهر من اليوم التالى لنشر الحكم فى ٢٩ / ٥ / ١٩٩٧ . مؤداه . سريان التقادم من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

١٣- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال . هى الأساس فى تنظيم

علاقات العاملين بهذه الشركات . تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر . عدم ورود نص خاص بها . أثره . الرجوع إلى أحكام قانون العمل . عدم جواز حصول العامل على المقابل التقدي عن الإجازات الاعتيادية فيما يجاوز ثلاثة أشهر . م ٧٢ من اللائحة . أثره . عدم أحقية العامل فى المطالبة بما يجاوز هذا الحد الأقصى . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢)
(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)
(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١)

١٤- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال . هى الأساس فى تنظيم علاقات العاملين بهذه الشركات . تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر . عدم ورود نص خاص بها . أثره . الرجوع إلى أحكام قانون العمل . صرف المقابل التقدي عن الإجازات بالشركة على أساس متوسط الأجر الشامل طبقاً لقانون التأمينات عن السنة الأخيرة قبل انتهاء خدمته . م ٧٢ من اللائحة . مؤداه . لا مجال فى هذا الشأن لإعمال قانون العمل .

(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)
(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

١٥- سكوت قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عن تنظيم حالة إنتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيد إجازاته الاعتيادية . أثره . الرجوع إلى قانون العمل .

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)
(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)
(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٢)

١٦- قضاء الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بحق العامل فى المقابل التقدي عن رصيد إجازاته الاعتيادية دون أن يبعث ما إذا كان

(ب) الأجر المقابل لساعات العمل الإضافية :

١- العمال المخصصون للحراسة والنظافة .
استثنائهم من تطبيق أحكام تحديد ساعات العمل
والراحة الأسبوعية في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
جواز تشغيلهم طوال أيام الأسبوع . مؤداه .
استحقاقهم أجراً إضافياً عن ساعات العمل الإضافية
وبالنسب المقررة بالمادة ١٢١ من القانون سالف الذكر
وتعويضاً عن ساعات العمل الإضافية .

(الطعن رقم ٣٩٩٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٩٥/٥/٢٥)

٢- اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك
الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي والبنوك التابعة
له . يضمها مجلس إدارة البنك دون التقيد بالنظم
والقواعد المنصوص عليها في القانونين رقمي ٦٨
لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ وتكون واجبة
التطبيق فيما انتظمته في شأن تشغيل ساعات عمل
إضافية والأجر المقابل لها . مخالفة ذلك . خطأ في
تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٧/١/٥)

(ج) أجر الإجازات :

(١) إنتهاء خدمة العامل . لا أثر لها على حقه
في أجر الإجازات المستحقة له بما لا يجاوز ثلاثة
أشهر . عدم سقوط هذا الحق بعدم تقديم طلب
عنها .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطعن رقم ١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٧/٢)

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

٢- تراخي العامل في القيام بالإجازات
الاعتيادية وعدم انتفاعه بها بقصد تجميعها للمطالبة
بمقابل تقدي عنها بعد إنتهاء خدمته . استحقاقه
أجراً عنها بما لا يجاوز ثلاثة أشهر فقط . حلول
ميعاد إجازات العامل ورفض صاحب العمل

حرمانه منها فيما جاوز مدة الثلاثة أشهر كان بسبب
رب العمل من عدمه . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

(الطعن رقم ٣١٤٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/١٦)

(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/١٩)

١٧- إنتهاء خدمة العامل . لا أثر له على حقه
في أجر الإجازات المستحقة له بما لا يجاوز ثلاثة
أشهر . عم سقوط هذا الحق بعدم تقديم طلب عنها .
حقه في المقابل التقدي للإجازات فيما جاوز ثلاثة
أشهر . مناهه . أن يكون الحرمان من الإجازة راجعاً
إلى رب العمل . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٣١٤١ لسنة ٧١ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

١٨- دعوى المطعون ضده بطلب الحكم بأحقية
في مقابل رصيد الإجازات . موضوع غير قابل
للتجزئة . قضاء محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة
والمدعى عليه الثاني بأن يؤديه له تعويضاً . إستئناف
الطاعنة له دون اختصاصها للمحكوم عليه الثاني
ودون أن تأمر محكمة الاستئناف باختصاصه فيه .
القضاء بقبول الاستئناف شيكلا دون ذلك . أثره .
بطلان الحكم لمخالفته قاعدة أمرة إجرائية متعلقة
بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

أجر

(١) ملحقات الأجر غير الدائمة :

مناط استحقاقها :

الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به
العامل . الأرباح من ملحقات الأجر غير الدائمة .
عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها وهو
القيام بالعمل المقرر له .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٤/١٢ السنة ٤٤ ج ١ ص ٥٧٥)

(د) علاوة التحصيل العلمي :

تقرر منح علاوة التحصيل العلمي للعامل بينوك التنمية والإتقان الزراعى حتى لتلك البنوك . لا يحدها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . م ٥٩ من اللائحة .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١)

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

إختصاص

١- دعوى المطالبة بمقابل الاجازات . لا تعد من دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات التى تختص المحكمة الجزئية بنظرها . أثره . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

٢- دعوى ثبوت علاقة العمل . لا يسرى عليها الحظر الوارد بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ . أثره . جواز اللجوء فيها مباشرة للقضاء .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٥٢٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

٣- إلتزام المحاكم بأن تحيل دون رسوم ومن تلقاء ذاتها الدعاوى التى أصبحت من اختصاص المحاكم الجزئية وذلك بالحالة التى كانت عليها . الاستثناء . الدعاوى المحكوم فيها قطعياً والموجلة للنطق بالحكم . م ١٢ ق المرافعات المعدل .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(الطعن رقم ٦٦٢٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

٤- الدعاوى المتعلقة بالأجور والمرتبات . إختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها مهما بلغت قيمة الدعوى . م ٤/٤٣ ق المرافعات المعدل .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

الترخيص له بها . إخلال بالإلتزام جوهرى يفرضه عليه القانون . أثره . إلتزامه بتعويض العامل عنها .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/٧)

٣- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال . هى الأساس فى تنظيم علاقات العاملين بهذه الشركات . تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر . عدم ورود نص خاص بها . أثره . الرجوع إلى أحكام قانون العمل . عدم جواز حصول العامل على المقابل التقدي عن الإجازات الاعتيادية فيما يجاوز ثلاثة أشهر . م ٧٢ من اللائحة . قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق أحكام قانون العمل فى هذا الشأن . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

٤- قضاء الحكم المطعون فيه بأداء المقابل التقدي للعامل عن كامل رصيد إجازاته التى لم يستعملها . عدم استظهاره ما إذا كان الحرمان منها بسبب يرجع إلى رب العمل من عدمه . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٥- إنتهاء خدمة العامل بالشركة الطاعنة . لا أثر له على حقه فى أجره عن أيام الإجازات السنوية بما لا يجاوز ثلاثة أشهر إذا كان العامل قد تراخى بإجازاته للمطالبة بمقابل تقدي عنها . حلول ميعاد إجازات العامل فيما جاوز مدة الثلاثة أشهر ورقض صاحب العمل الترخيص له بها . مفاده . إخلاله بالإلتزام جوهرى يفرضه عليه القانون . أثره . إلتزامه بتعويض العامل عنها .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٧)

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

استئناف

(أ) شكل الاستئناف :

١- ميعاد الاستئناف :

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض المرفوعة طبقاً للأوضاع الواردة بها . استئناف الأحكام الصادرة في غيرها . وجوب اتباع القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطن رقم ٥٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨)

(الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٢- صحيفة الاستئناف :

صحف الاستئناف . وجوب توقيعها من أحد المحامين المتبدين أمام محاكم الاستئناف . م ٣٧ / ١ ق لسنة ١٩٨٣ . تخلف ذلك . أثره . بطلان الصحيفة بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .

(الطن رقم ٥٨٩٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(نقض جلسة ٢٠٠٧/٧/٢٠ لسنة ٤٢ ج ١ ص ١٠٠٧)

(قرب نقض جلسة ١٩٩٥/٧/٦ لسنة ٤٦ ج ٢ ص ٧٥٢)

(قرب نقض جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ لسنة ٣٢ ج ١ ص ٥٧٩)

(ب) الخصوم في الاستئناف :

١- من يحق له رفعه ومن توجه إليه :

١ - بلوغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . استمرار الولي في تمثيله له أمام هذه المحكمة دون تنبيهها إلى ذلك وإقامته الاستئناف وحضوره فيه بصفته هذه . مؤداه . تحقق كافة آثاره القانونية . علة ذلك . استناد تمثيله له إلى النيابة الاتفاقية . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطن رقم ٢١٧٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

٥ - استقالة المنازعة إلى حق العامل للمقابل النقدي عن رصيد إجازاته فيما جاوز ثلاثة أشهر يجعل الدعوى غير مقتررة القيمة . أثره . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .

(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

(قرب نقض جلسة ١٩٨٢/١/١١ لسنة ٣٢ ج ١ ص ١٩)

إدارات قانونية

١ - تكوين أعضاء الإدارات القانونية . وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة به . تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر شروط شغلها فيه مع الالتزام بالأهلية .

(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ لسنة ٣٢ ج ١ ص ٣٦٦)

٢ - أحكام القوانين . سريانها على ما يقع من تاريخ نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعي إلا بنص . أثره . عدم بدأ العمل بإدماج وظائف الإدارات القانونية إلا اعتباراً من اليوم التالي لنشر القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ . مؤداه . تحديد أوضاع شاغلي وظائف الإدارات القانونية وترتيب أقدمياتهم في الوظائف المدمجة بحسب الوظائف التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ . عدم إرتداد إعمال آثارها بأثر رجعي .

(الطن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٧/٢٠ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٤٩٨)

وقوفها عند عدم قبول الطلب المغفل . تصديها لهذا الطلب . إخلالاً ببدا التقاضى على درجتين المتعلق بالنظام العام .
(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(د) أثر الاستئناف ، والأثر النقلي للاستئناف ،

١ - الاستئناف . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . عدم جواز تعرض محكمة الاستئناف لأمر غير معروض عليها .

(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)
(نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣ لسنة ٩٥٢)
(نقض جلسة ١٩٩٧/٦/١٢ لسنة ٩٠٧)

٢ - الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة ورفع عنه الاستئناف .

(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(نقض جلسة ١٩٩٢/٢/١١ لسنة ٥٧٢)

٣ - رفع الاستئناف . أثره . ينقل موضوع الاستئناف برمتة إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع . التزام المحكمة بالفصل فيها ولو لم يعاود التمسك بها . علة ذلك . اعتبارها مطروحة أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يتنازل عنها .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)
(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨)

٤ - فع الاستئناف . أثره . نقل موضوع الاستئناف إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع . اعتبارها مطروحة أمام محكمة الاستئناف إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بها صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣)
(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ لسنة ٤٨٠ ص ١٥٩٥)

٢ - دعوى المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية بثبوت علاقة العمل بين مورثها والمطعون ضده الثاني . قضاء الحكم الابتدائي بثبوت العلاقة . استئناف الطاعنة له واختصاصها المطعون ضدها الأولى عن نفسها دون صفتها في موضوع غير قابل للتجزئة . مؤداه . وجوب اختصاص المحكوم له . قبول الاستئناف شكلاً دون اختصاص المحكوم له بوصاية المطعون ضدها الأولى أو بشخصه لبلوغه . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة أمرة إجرائية متعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٧١٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢٣ لسنة ٩٤٧)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٢ لسنة ٥٠٥)

٣ - دعوى المطعون ضده بطلب الحكم بأحقية في مقابل رصيد الإجازات . موضوع غير قابل للتجزئة . قضاء محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة والمدعى عليه الثاني بأن يؤدي له تعويضاً . استئناف الطاعنة له دون اختصاصها للمحكوم عليه الثاني ودون أن تأمر محكمة الاستئناف باختصاصه فيه . القضاء بقبول الاستئناف شكلاً دون ذلك . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة أمرة إجرائية متعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٥)
(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(ج) نطاق الاستئناف ،

١ - إغفال الحكم الابتدائي خطأ أو سهواً الفصل في طلب . سبيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة لتستكمل الفصل فيه لا الطعن في حكمها بذلك . قضاء الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف . خطأ .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

٢ - محكمة الاستئناف . عدم جواز تعرضها للطلب الذي أغفلته محكمة أول درجة . وجوب

استقالة

١ - إعتقاد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية من إختصاص الجمعية العامة وحدها في الشركات المساهمة . حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق في الربح لا ينشأ إلا من تاريخ إعتقاد الأرباح وتحديد من يستحقها . حقهم فيها قبل ذلك ليس إلا مجرد حق احتمالي . اشتراط الجمعية العامة صرفها للعاملين بها عند صدور قرارها . أثره . عدم أحقية العامل الذى استقال قبل ذلك التاريخ فى المطالبة بها .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(قرب نقض جلسة ١٩٧١/١١/٢٠ لسنة ٢٢ ص ٢٤٠)

٢ - إلتزام العامل بإخطار جهة العمل بموضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . التصريح له بالإجازة المرضية وإعتقاد الإجازة التى قررها الطبيب الخارجى . منوط بالجهة الطبية المختصة . انقطاع عن عمله دون إذن المدد المحددة لإنهاء الخدمة . أثره . إعتباره مقدماً استقالته بشرط إنذاره كتابة بعد اكتمال مدة الانقطاع المقررة . م ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

(نقض جلسة ١٩٩١/٢/١٨ لسنة ١٢ ص ٤٩٨)

٣ - تقديم العامل استقالته . قبولها . أثره . إنتهاء خدمته . إعادته إلى عمله عقب ذلك . إعتباره تعييناً جديداً منبت الصلة بالوظيفة السابقة . (الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١١)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ لسنة ٢٢ ص ٤٣١)

٤ - المكافأة بسبب الاستقالة . ماهيتها . إعتبارها بحسب الأصل تبرعاً من صاحب العمل . جزءاً من الأجر . شرطه . أن تكون مقررة فى عقود العمل أو الأنظمة الأساسية للعمل أو جرى العرف بمنحها . توافر العرف . مناطه .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ لسنة ٢٢ ص ٤٢٢)

٥ - تمسك الطاعنة أمام محكمة الإستئناف بما سبق أن أبدته من دفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة . أثره . إعتبار دفعها أمام هذه المحكمة بسقوط دعوى المطعون ضدهم بطلب مقابل الإجازات بالتقادم الحولى مطروحاً أمام محكمة الاستئناف . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائى وإلزامه الطاعنة بمقابل الإجازات دون بحث هذا الدفع . قصور .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

٦ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثانى درجة فى حدود طلبات المستأنف . العبرة فى بيان هذه الطلبات بحقيقة المقصود منها دون اعتداد بالبارات التى صيغت بها .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١/١٧ لسنة ١٥ ص ١٦٨)

(هـ) ما يصترض سير الخصومة فى الإستئناف:

١ - إعتبار الإستئناف كأن لم يكن

إعتبار الإستئناف كأن لم يكن عند علم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب . أمر جوازى للمحكمة . مناطه . أن يكون راجعاً إلى فعل المستأنف . م ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .

(الطعن رقم ٨٢٧٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(الطعن رقم ٤٠٧١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٠)

(و) تسبب الحكم الاستئنافى:

محكمة الإستئناف . عدم التزامها بالإرد على أسباب حكم أول درجة الذى ألغته . شرطه . إقامة قضائية على أسباب تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٢٤ لسنة ٢٢ ص ٢٠٨)

٥ - استمرار العامل في أداء عمله بموافقة صاحب العمل بعد تقديمه استقالته أو قبولها . أثره . عدم انتهاء عقد العمل .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)
(نقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ لسنة ١٣١١ ص ٢٢١)

٦ - انقطاع العامل بشركات قطاع الأعمال عن العمل بغير إذن المدة المحددة بالمادة ٨٥ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ . مؤداه . اعتباره قرينة على إستقالته . أثره . لجهة العمل إنهاء خدمته . شرطه . أن يسبق الإنهاء إنذاره كتابة بعد غيابه لمدة سبعة أيام في حالة الغياب المتصل وخمسة عشر يوماً في حالة الغياب المتقطع . عدم استلزام استلام العامل للإنذار طالما وجه إليه في محل إقامته الذي أفصح عنه لجهة العمل .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٩)
(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٧٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)
(الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٧)
(الطعن رقم ٣٧٩٩ لسنة ٨١٤٠ ق- جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

٧ - العاملون بشركات القطاع العام . انتهاء خدمتهم بصور قرار بقبول الاستقالة أو مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها . تعليق الاستقالة على شرط أو اقتراحها بقيد . أثره . عدم انتهاء خدمتهم إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه .

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

٨ - الانقطاع عن العمل دون إذن المدة المحددة وفقاً للمادة ٨٥ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ . أثره . اعتبار العامل مستقبلاً . مؤداه . لجهة العمل إنهاء خدمته . شرطه . أن يسبق الإنهاء إنذاره كتابة بعد غيابه لمدة سبعة أيام في حالة الغياب المتصل وخمسة عشر يوماً في حالة الغياب المتقطع . عدم الاعتداد بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة . التراخي في إرسال

الإنذار إلى ما بعد اكتمال هذه المدة . لا خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)
(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٧٢ ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)
(الطعن رقم ٢٨٧١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٢)

٩ - انقطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوماً متقطعة خلال سنة واحدة دون عذر مقبول . أثره . اعتباره مقدماً استقالته . شرطه . إنذاره بعد مضي خمسة أيام في حالة الانقطاع المتصل وعشرة أيام في حالة الغياب المتقطع . م ٧١ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)
(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

أقدمية

١ - إعمال حكم المادة ١٠٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . شرطه . تحديد التهمة المالية التي يشغلها العامل في ٣٠/٦/١٩٧٨ . العاملون الذين يشغلون المستوى الثاني في ظل القرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . نقلهم إلى الدرجة المالية الثالثة وترتيب أقدميتهم فيها بحسب أوضاعهم السابقة .

(الطعن رقم ٨٠٥٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٨ لسنة ١٤٩٢ ص ٢٢١)

٢ - العاملون المعينون بشركات البترول . خضوعهم لقواعد التعيين الواردة بلاحقة نظام العاملين بالهيئة العامة للبترول وللأجر المحدد للوظيفة المعينين عليها بغض النظر عن إجازاتهم العلمية أو خبراتهم العملية . تحديد أجور المعينين من ذوي الخبرة بما يجاوز بداية أجر مستوى الوظيفة . أمر جوازى للسلطة المختصة بالتعيين . لازمه . تحديد أقدمية العامل والأجر المقرر للوظيفة . مناطه . قرار تعيين العامل . أثره . عدم جواز المطالبة بتعيينه استناداً إلى الحالة الشخصية .

المادة الرابعة من لائحة العاملين بينك مصر .
اعتباره امتداداً للتعيين السابق . أثره . م ١٩
١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٧٢ - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(قريب نقض جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦ لسنة ١٩٩٠ لسنة ٤١ ج ١ ص ٨٥٧)

٣ - انتهاء خدمة العامل . لا أثر له على حقه
في أجر الإجازات المستحقة له بما لا يجاوز أجر ثلاثة
أشهر إذا كان العامل قد تراخى بإجازته للمطالبة
بمقابل تقدي عتيا . حلول ميعاد إجازات العامل
ورفض صاحب العمل الترخيص له بها . مفاده .
إخلاله بالتزام جوهري يقرضه عليه القانون . أثره .
التزامه بتعويض العامل عنها .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٨)

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٦٩ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(ب) إنهاء خدمة العاملين بشركات قطاع الأعمال العام :

١ - العاملون بشركات قطاع الأعمال العام .
انتهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين . استثناء .
العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم . بقاؤهم في
الخدمة حتى سن الخامسة والستين . م ١ ق ١ لسنة
١٩٧٣ المعدل .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٦٩ - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

(نقض جلسة ٢٠٠١/١/٣٠ لسنة ١٩٩٥ لسنة ٤٦ ج ٢ ص ١٣٦٦)

(نقض جلسة ٢٠٠١/٤/٢٧ لسنة ١٩٩٥ لسنة ٤٦ ج ١ ص ٧٣٦)

٢ - العاملون بشركات قطاع الأعمال العام .
انتهاء خدمتهم بقرار قبول الاستقالة أو مضي ثلاثين
يوماً من تاريخ تقديمها . تعليق الاستقالة على شرط
أو اقترانها بقبول . أثره . عدم انتهاء خدمة العامل
إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إيجابته إلى طلبه .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

(قريب الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٦٧ - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

(قريب الطعن رقم ٨٤٩٨ لسنة ٦٦ - جلسة ١٩٩٨/٥/٢٤)

مؤداه . عدم أحقيته في المطالبة بتعديل أقدميته
على خلاف ما ورد بقرار التعيين . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(الطعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٦٤ - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

٣ - شهادة التدريب المهني شعبة الاستيراد
والتصدير . اعتبارها من المؤهلات فوق المتوسطة
ذات الصلاحية للتعيين في الفئة الثامنة (١٨٠ -
٣٦٠) مع إضافة أقدمية افتراضية مدتها سنة .
م ٥ ق ١١ لسنة ١٩٧٥ و م ٣ من القرار رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية .

(الطعن رقم ٥٢٢٥ لسنة ٦٣ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

٤ - الأقدمية في الوظائف الدائمة .
حسابها من تاريخ التعيين فيها دون اعتداد بالمدد
السابقة التي قضاها العامل في عمل عرضي أو
مؤقت .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(قريب نقض جلسة ١٩٩١/٧/١٨ لسنة ٤٢ ج ٢ ص ١٤٦٩)

إنهاء الخدمة

(أ) إنهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام :

١ - حصول الطاعة على إجازة بدون مرتب لمدة
سنة أشهر . قيام الشركة المطعون ضدها بإنذارها
بإلغائها وإنهاء خدمتها اعتباراً من تاريخ بدء
الإجازة . إنهاء غير مبرر . مخالفة الحكم المطعون
فيه ذلك واعتباره إنهاء المقدر غير مشوب بالتعسف
تأسيساً على أن المطعون ضدها لم تتخذ إجراءات
إخلاء طرفها قبل قيامها بالإجازة . خطأ وفساد في
الاستدلال .

(الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٦٢ - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٢ - إنهاء خدمة العامل بشركات القطاع
العام . مؤداه . انتهاء الرابطة العقدية ولو اتسم
الإنهاء بالتعسف . إعادة تعيينه بعد ذلك طبقاً

٢- البدلات المهنية التي يمنحها رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء للمعاملين المدنيين بالدولة . حق مجالس إدارات شركات القطاع العام في منحها للمعاملين لديها طبقاً للشروط والأوضاع التي تقررها . م ٤٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨
عدم صدور قرار من أي منسبها بمنح هذه البدلات أو صدور قرار وتم إيقافه أو إلغاؤه . أثره . ليس لمجالس الإدارات حق منح هذه البدلات للمعاملين لديها :

- (الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
- (الطعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢)
- (قرب الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٢٢)

٣- استحقاق بدل التفرغ للإخصائيين التجاريين . شرطه . م ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

- (الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)
- (نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٢٢ لسنة ٤٦ ج- ص ٣٢٩)

٤- بدل الإقامية المقرر للمعاملين بالقطاع العام في المناطق المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . وجوب حسابه على بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل حسبما ورد بالجسور رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . لا وجه للمساواة بين العاملين استناداً إلى قاعدة المساواة المناهضة أحكام القانون .

- (الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)
- (الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٩)

بنوك

١- مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والإكتعان الزراعي . هو المهيمن على شئونه وله سلطة إصدار اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين به

٣- خلو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الصادر بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية من نص يجيز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادته إلى عمله . مؤداه . إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . عدم خضوع قرار إنهاء الخدمة لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض . الإشتاء . الفصل بسبب النشاط النقابي . م ٦٦/٤ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

- (الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)
- (الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)
- (الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)
- (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٨/١١/٢٦)

(ج) إنهاء خدمة العاملين بقطاع البترول :

خدمة العاملين في قطاع البترول . انتهائها ببلوغ العامل سن الستين . الإشتاء . استمرار خدمة من كانوا يعاملون بقوانين تحدد سن تقاعدهم بخمسة وستين سنة .

- (الطعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)
- (نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٧ لسنة ٤٥ ج- ص ٣٩٥)

(ب)

بدلات

١- بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . المبادئ والقواعد التي تحكم هذا البديل . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ . تخلف هذه المبادئ كلها أو بعضها . أثره . امتناع صرف هذا البديل . لا وجه للمساواة بين العاملين في هذا الشأن .

- (الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢)
- (الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٨)
- (نقض جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢ لسنة ٤٤ ج- ص ٦٩٨)

له . يضعها مجلس إدارة البنك الرئيسى دون غيره .
م ١١ ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطنن رقم ٣٩٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطنن رقم ٥٢٢١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/١١)

٦- مجلس إدارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . هو المهيمن على شئونه وله سلطة إصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين به والبنوك التابعة له . عدم التقيد بأحكام نظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . م ١١ ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٥)

(الطنن رقم ١٠١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

(ب)

تأمينات اجتماعية

١- أصحاب المعاشات الخاضعين لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والذين كانوا يعملون بسينا و قطاع غزة ومحافظات القناة . حقهم فى ضم إعانة التهجير إلى المعاش اعتباراً من ١٩٨٨/٤/١٨ أيا كان السبب فى الإحالة إلى المعاش . لا يغير من ذلك تعليمات وزارة الشئون الاجتماعية وفتوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بقصر ضم إعانة التهجير على المحالين إلى المعاش لبوغيهم السن القانونى . علة ذلك . وجوب تطابق التعليمات التنفيذية مع التشريعات التى تصدر بناء عليها وأن الفتوى ليست لها صفة الإلزام .

(الطنن رقم ٨٥١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٩)

(الطنن رقم ١١٠٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

(الطنن رقم ٨٥١٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٩)

(الطنن رقم ٦٦٩٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

والبنوك التابعة له . عدم التقيد بأحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . م ١١ ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطنن رقم ١٠١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٧)

(الطنن رقم ٦٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/١٩)

(الطنن رقم ٢٥١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/١٢)

٢- بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات . اعتبارها شركات مساهمة لها شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية المستقلة عن البنك الرئيسى .
(الطنن رقم ٨٤٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)
(الطنن رقم ٩٧٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٣- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى هيئة قابضة تتبعها بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات . مجلس إدارة البنك الرئيسى هو المهيمن على شئونه وله سلطة إصدار اللوائح ومنها نظم العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة له ومرتباتهم دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام . مؤداه : وجوب تطبيق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك المذكور على العاملين به . م ١ ، ١١ ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .

(الطنن رقم ٣٩٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١٢ من ٢٤ ج ٢ ص ١٤٤)

٤- اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له . يضعها مجلس إدارة البنك الرئيسى فى إطار لوائح البنوك التجارية . عدم تقيد النظم المنصوص عليها فى نظامى العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام .

(الطنن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطنن رقم ٦٩٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٥- اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة

بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين على أصحاب الأعمال . شروطه . انتهاء نشاط المؤمن عليه قبل استيفائه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . أثره . عدم استحقاقه .

(الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

(قرب الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٢/٢٨/١٩٩٧)

٧- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم فى ظل قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ . انتفاعهم بأحكام قانون التأمين على أصحاب الأعمال الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ . شروطه . استخدام عامل أو أكثر . ومزاولة النشاط فى محل عمل ثابت . قرارا وزير الشئون والتأمينات الإجتماعية رقما ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٦٥٨٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٢/٧/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٢/١٣/١٩٩٨)

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٢/٢٨/١٩٩٧)

٨- استحقاق المؤمن عليه فى حالة انتهاء خدمته بسبب بلوغ سن التقاعد أو الوفاة أو العجز المنهى للخدمة مبلغ تأمين يعادل آخر عشرين شهراً من أجر الاشتراك الأخير . شروطه . ألا تقل مدة اشتراكه فى الصندوق عن عشرة سنوات . انتهاء خدمته دون استكمال هذه المدة . أثره . لا عبء باللائحة الصادر بها قرار محافظ أسيرط رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ .

(الطعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١٢/٧/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٧٢٨٨ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٦/٢٢/٢٠٠٠)

٩- حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التى ارتبط بها أصحاب الأعمال ومكافأة نهاية الخدمة القانونية م. ١٦٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى به بالتقادم الحولى . م ٦٩٨ مدنى .

(الطعن رقم ٧١٣٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٢/١٧/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٤/١٨/١٩٩٩)

٢- قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . سريان أحكامه على التأمين المنصوص عليه فى القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فيما لم يرد به نص خاص فى هذا الأخير وما لا يتعارض مع أحكامه .

(الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

٣- المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستبدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ . استحقاقها . شروطه . توافر إحدى حالات صرف المعاش أو تعويض النفقة الواحدة دون حد أدنى أو أقصى . استثناء . وجوب أن يكون الحد الأدنى لها أجر عشرة شهور فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الكامل أو الوفاة . انتهاء الخدمة لسبب آخر غير ذلك . أثره . عدم استحقاقها .

(الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

٤- استحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه تعويضاً إضافياً فى حالة الوفاة طبقاً للمادة ٢١ من قانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ . شروطه . انتهاء النشاط بسبب العجز الكامل أو الوفاة . مخالفة ذلك . أثره .

(الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

٥- قوانين التأمينات الإجتماعية من النظام العام . أثره . عدم جواز مخالفتها . قبول الهيئة العامة للتأمينات اشتراكات التأمين من صاحب العمل رغم عدم التزامه بها لا يكسبه حقاً تأمينياً لم ينص عليه .

(الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٢/٢٨/١٩٩٧)

٦- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم فى ظل قرارى وزير الشئون والتأمينات الإجتماعية رقمى ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ . انتفاعهم

١٤- التأمين الإجتماعى على العاملين المصريين بجمهورية اليونان . شرطه . ق ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وقصرار وزير التأمينات رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ . تحديد الاشتراكات وحسابها وطريقة أدائها . وجوب الالتزام بالقواعد والأحكام المنصوص عليها فى القانون المشار إليه . علة ذلك . تعلق أحكام قوانين التأمين الإجتماعى المتعاقبة بالنظام العام . أثره . عدم جواز اتخاذ المؤمن عليه من فئة ما أداه من اشتراكات ذريعة للخروج على هذه الأحكام لمنافاته للفرض الذى وضعت من أجله .
(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

١٥- الحق فى إقامة دعوى المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . سقوطه بانتقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق . الإستثناء . حالته . م ١٤٢ من القانون المذكور . عدم خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .
(الطعن رقم ٦٠٧٠ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٧-ق- جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

١٦- عدم اعتراض صاحب العمل على إخطار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بقيمة الاشتراكات المستحقة عليه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار . أثره . صيرورة الحساب نهائياً ويمتنع عليه مناقشته .

(الطعن رقم ٥٠١٧ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)
(نقض جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٥ لسنة ١٩٩٥ ج ٤٦ ص ٨١٥)

١٧- الحقوق التأمينية لعمال المقاولات . حسابها على أساس الأجر الذى تحدده القرارات الوزارية . حسابها على أساس الأجر الفعلى . خطأ .
(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٦٩-ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)
(الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٦٧-ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٧)

١٠- إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . إعتبارها فى حكم إصابة العمل . شرطه . أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٦٩-ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(نقض جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ لسنة ٦٢ ج ٢٧ ص ٢٧٧)

١١- المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية . وجوب عرضها على لجان فحص المنازعات . م ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دعوى ثبوت علاقة العمل لا تعد من المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . جواز اللجوء فيها مباشرة إلى القضاء .

(الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)
(الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٩)
(الطعن رقم ٨٤٣٣ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٦٨٤٢ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

١٢- صندوق التأمين على العاملين بالشركة الطاعنة والمسجل نظامه الأساسى لدى الهيئة العامة المصرية للرقابة على التأمين طبقاً للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ . له شخصية اعتبارية مستقلة . رئيس مجلس إدارته هو الذى يمثل أمام القضاء . أثره . التزامه بتسداد مستحقات العاملين المشتركين فيه وانتفاء مسئولية الشركة عن تلك المستحقات . قضاء الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بإلزام الشركة والصندوق بالمستحقات بالتزامن فيما بينهما . خطأ .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٧٠-ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)

١٣- صفار المشتغلين لحساب أنفسهم فى ظل قرارى وزير الشئون والتأمينات الإجتماعية رقمى ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ . ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ . انتفاعهم بأحكام القوانين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين على أصحاب الأعمال . شرطه .

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٦٢-ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

ترقية

(أ) ماهية الترقية:

الترقية . مقصودها . نقل العامل من الدرجة المالية التي يشغلها إلى الدرجة التي تملوها مباشرة . تقلد العامل وظيفة تغاير وظيفته داخل الدرجة المالية الواحدة . عدم اندجازه في مدلولها .
(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(قرب نقض جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ - لسنة ٤١ ج ٢ ص ٢٠٦)

(ب) شروط الترقية:

١ - ترقية العاملين بالشركة الطاعنة إلى الدرجتين الرابعة والثالثة ، شرطه . قضاء مدة بنية قدرها خمس سنوات على الأقل في الدرجة الأدنى لكل من هاتين الدرجتين . علة ذلك .
(الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

٢ - استيفاء العامل شروط شغل الوظيفة التي يرشح لها . عنصر أساسي وجوهري للترقية سواء كانت بالأقدمية أو بالإختيار . عدم جواز التعدي بقاعدة المساواة لنهضة أحكام القانون .
(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)
(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٢٢)

٣ - استيفاء العامل شروط شغل الوظيفة التي يرشح للترقية إليها . عنصر أساسي وجوهري للترقية إلى مختلف وظائف الشركة .
(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

(ج) قواعد الترقية بشركات القطاع العام:

١ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة . عدم قيامها إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي لها وتوافر اشتراطات شغلها فيمن يرشح لها .

(الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣٦)

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٩)

١٨ - طلب العامل بشركات القطاع العام الإحالة إلى المعاش المبكر . إنطواؤه ضمناً على طلب بالاستقالة وإنهاء الخدمة . أثره . تسوية معاشه على أساس أنه معاش مبكر .
(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

١٩ - سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . م ٢٢٦ مدني . غرامة التأخير عن عدم تقديم الشركة لنظامها العلاجي للمتسبين إليها وكيفية تنفيذه خلال الميعاد المحدد . م ٤ ، ٥ ق ١٢٦ لسنة ١٩٨١ ، ٧٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . سريان الفوائد المستحقة عنها من تاريخ المطالبة القضائية بها برفع الدعوى .
(الطعن رقم ٥٠٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

٢٠ - الجهات التي تتولى بنفسها أو تزعم أن تتولى في المستقبل رعاية المتسبين إليها علاجياً . إلزامها بتقديم نظام العلاج وكيفية تنفيذه . مخالفة ذلك . أثره . م ٤ ، ٥ ق ١٢٦ لسنة ١٩٨١ .
(الطعن رقم ٥٠٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

٢١ - مكافأة نهاية الخدمة في قطاع البترول . حظر الجمع بينها وبين أية مكافأة أخرى مستحقة للعامل بموجب أنظمة أخرى داخل القطاع عدا التأمين الإلزامي وعقد التأمين الجماعي على حياته . جواز الجمع بينهما . انخفاض قيمة المكافآت الأخرى عن قيمة المكافأة المقررة بهذا النظام . أثره . استحقاق العامل الفرق بين القيمتين . علة ذلك . مخالفته . خطأ .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٥)

التوعية الواحدة على سند من أنه يعمل بقسم أو إدارة لم تشملها حركات الترقية .

(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

٦- ترقية العاملين بالقطاع العام تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة الشركة . عدم قامها إلا لوظيفة خالية تتوافر شروط شغلها في المرحع لها . الترقية إلى الدرجة الثانية وما دونها بالاختيار في حدود النسب المقررة لها . شرطه . حصول العامل على مرتبة ممتاز في السنتين الأخيرتين . الأفضلية للحاصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية . الترقية في الجزء المخصص بالأقدمية تتم وفقاً لأقدمية العامل في الوظيفة المرقى منها بشرط صلاحيته للوظيفة المرقى إليها ويبدأ شغل الوظيفة بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية ثم يتلو ذلك شغل الجزء المخصص للترقية بالاختيار . الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار مستهدية فيه جهة العمل بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بينهم . حقها في اختيار الأصح لا يحلها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٥/٢٠ لسنة ٤٧٤ ج ١ ص ٩٠١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٥ لسنة ٤٦٢ ج ١ ص ١٠١)

٧- قواعد الترقية طبقاً للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . من المسائل القانونية التي يتعين على محكمة الموضوع استظهارها . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . عدم جواز التحدي بقاعدة المساواة لمناهضة أحكام القانون .

(الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١١)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٥ لسنة ٤٦٢ ج ١ ص ١٠٧)

٢- تمسك الشركة الطاعنة باستقلال كل مصنع بهيكل تنظيمي مستقل . مؤده . أن ترقية العاملين في أي من المصنعين تتم في حدود الدرجات المخصصة له دون أن يزاومهم فيها العاملون بالمصنع الآخر . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أحقية المطعون ضده في الترقية تأسيساً على أن الشركة تعتبر وحده واحدة عند إجراء الترقية . قصور .

(الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٦)

(الطعن رقم ٣٧١٣ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٩)

٣- ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى الدرجة الثانية فما دونها تمامها بالاختيار أو الأقدمية في حدود النسب المقررة لها . شرطه . لا مجال للمفاضلة بين العاملين في نطاق الترقية بالأقدمية . الترقية بالاختيار . ضوابطها المفاضلة بين المرشحين لها على أساس الكفاية بحصول العامل على تقرير كفاية برتبة ممتاز عن السنتين الأخيرتين . عند التساوي يفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية . المادتين ١/٣٢ ، ٢/٢٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٧/١٩ لسنة ٤٦٦ ج ٢ ص ١٠٤١)

٤- العاملون ببنك مصر . ترقيةهم بالاختيار على أساس الكفاية والصلاحية وفقاً للضوابط والمعايير التي يضعها مجلس الإدارة . لجهة العمل وحلها حق إختيار الأصح . لا يحلها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٦)

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢٧)

٥- المجموعة النوعية أو الفرعية في شركات القطاع العام . اعتبارها وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والتذب والإعارة . مقتضاه . عدم جواز تخطي العامل في الترقية داخل المجموعة

العناصر إمتيازاً وصلاحيات لشغل الوظائف العليا سواء عن طريق التعيين أو عن طريق الترقية دون أى قيود على أى من الطرفين أو التزام بتشريعات مجلس الإدارة .

(الظعن رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠٠١/٧/٥ - جلسة)

(الظعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٠٠٠/٤/١٢ - جلسة)

١٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى الدرجة الثانية فما دونها . تمامها بالاختيار والأقدمية فى حدود النسب المقررة لها بدءاً بشغل الوظائف بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية ثم بشغل النسبة المخصصة بالاختيار . ترقية العاملين فى الحالتين . شرطه . لا مجال للمفاضلة بين العاملين فى نظام الترقية بالأقدمية .

(الظعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٠٠١/٧/٨ - جلسة)

(الظعن رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٩٦/١١/٢٨ - جلسة)

(الظعن رقم ٥٦١٢ لسنة ١٩٩٥/١٠/٣٦ - جلسة)

(د) قواعد ترقية العاملين بشركات قطاع الأعمال؛

١ - اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بشركات قطاع الأعمال العام وأجورهم وعلاوتهم وإجازاتهم . يضعها مجلس إدارة الشركة والنقابة العامة المختصة واعتمادها من الوزير المختص . ترقية العاملين بها إلى الوظائف القيادية والإشرافية . وجوب اعتمادها من مجلس الإدارة بناء على عرض العضو المنتخب . مخالفة ذلك . أثره . جواز سحب القرار الصادر بالترقية فى أى وقت . علة ذلك . م ٣٩ لائحة .

(الظعن رقم ٢١١٠ لسنة ٢٠٠٠/١٠/٣٩ - جلسة)

٢ - ترقية العاملين بشركة التأمين الأهلية إلى الدرجة الثانية . تمامها بالاختيار دون الاعتداد بالأقدمية . ضوابطها . الاستعداد بمرتبة كفاية المرشح للترقية وما تضمنه ملف خدمته ورأى الرؤساء فيه .

(الظعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٢٠٠٠/١١/٥ - جلسة)

٨ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية . سلطة مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية فى وضع ضوابط ومعايير الترقية بحسب ظروف الوحدة وطبيعة نشاطها . شرطه . لجهة العمل حق اختيار الأصح للترقية . لا يحدها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . م ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(الظعن رقم ٥٧٢٨ لسنة ٢٠٠١/١/٢٥ - جلسة)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١١/١٨ السنة ١٤١٨ هـ من ٧٤٢)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠ السنة ١٤١٦ هـ من ١٣٧٥)

٩ - الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل . خضوعها لتقدير جهة العمل . عدم إلزامها بشغل الوظيفة الحالية فى تاريخ معين .

(الظعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٢٠٠١/١/٢٨ - جلسة)

(الظعن رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٩٧/١٢/٦ - جلسة)

١٠ - ضوابط ومعايير الترقية . من سلطة مجلس الإدارة بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها . المادتان ١٠ ، ٣٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . شرطه . منح ترقية العاملين الحاصلين على إجازة خاصة لا يناهض أحكام القانون .

(الظعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠٠١/٤/٣٦ - جلسة)

(الظعن رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٩٨/٢/٣٦ - جلسة)

(الظعن رقم ٢٥١٠ لسنة ١٩٩٦/١٠/٣٦ - جلسة)

(الظعن رقم ٥٩٦٤ لسنة ١٩٩٦/٧/١١ - جلسة)

١١ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى وظائف الدرجة الأولى وما فوقها فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . تمامها بالاختيار . يستهدى فى ذلك بما يبدیه الرؤساء بشأن المرشحين وما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الإمتياز للمفاضلة بينهم . حق الشركة فى الاختيار . شرطه . ألا يكون قرارها معيباً بإساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها . سلطة رئيس الجمعية العمومية فى اختيار أفضل

(هـ) قواعد ترقية العاملين بينك التمنية والالتزام الزراعي؛

١ - مجموعة الوظائف المصرفية والإدارية والمكتبية . اعتبار كل منها وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة . م ١٥ من لائحة البنك الرئيسي للتنمية والالتزام الزراعي .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

٢ - ترقية العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والالتزام الزراعي والبنوك التابعة له بالأقدمية أو الاختيار . شرطه . م ١٩ من لائحة نظام العاملين بالبنك .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٧٢ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩)

٣ - ترقية العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والالتزام الزراعي والبنوك التابعة له بالأقدمية أو الاختيار . شرطه . م ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالبنك . عدم جواز التحدي بقاعدة المساواة لناهضة أحكام القانون .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

(الطعن رقم ٤٤٧٩ لسنة ٧٢ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨)

(و) قواعد ترقية العاملين المتمتعين بمعضوية مجلسي الشعب والشورى؛

عضو مجلس الشعب أو الشورى . وجوب تفرغه لمعضوية المجلس مع احتفاظه بوظيفته أو عمله الأصلي دون أن تقرر له أية معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله طوال مدة عضويته . عدم خضوعه لنظام التقارير السنوية . علة ذلك . وجوب ترقيته بالأقدمية عند حلول دوره فيها . ترقيته بالاختيار . شرطه . المادتان ٢٤ ، ٢٥ ق ٣٨ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

(قريب لنقض جلسة ٢٠٠١/٤/٢١ لسنة ١٩٨٥ ج ١ ص ١٦٦)

٣ - الترقية إلى الوظائف الإشرافية بالشركة العربية ، والمتحدة للغزل والنسيج . بالاختيار . معيار المفاضلة بين المرشحين . أساسه . آراء الرؤساء وما يتوافر لديهم في المرشحين من عناصر التميز . خضوعه لتقدير جهة العمل بلا معقب متى خلا قرارها من عيب إساعة استعمال السلطة أو الإضرار بها .

(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٤ - تضمين اللائحة الداخلية للشركة الطاعة قاعدة عامة مجردة تقضى بعدم حساب مدة الإجازة التي تمنح للعامل دون مرتب ضمن المدة اللازمة للترقية . لا يناهض أحكام القانون . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٠٢٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٩)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٥/٢٨ لسنة ١٩٩٢ ج ١ ص ٧٧٨)

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

٥ - وضع قواعد الترقية من سلطة مجلس إدارة الشركة بحسب ظروف الشركة التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت هذه القواعد غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها رعاية الصالح العام . قصر الترقية على القاطنين فعلاً بالعمل عند إجراء حركة الترقيات لا يناهض القانون . م ١٠ ، ٣٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٨٧٥٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ٢٨٨٠ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٤)

٦ - الترقية إلى الوظائف الإشرافية بشركة النصر للغزل والنسيج والصباغة . بالاختيار . معيار المفاضلة بين المرشحين . أساسه . آراء الرؤساء وما يتوافر لديهم في المرشحين من عناصر التميز . خضوعه لتقدير جهة العمل بلا معقب متى خلا قرارها من عيب إساعة استعمال السلطة أو الإضرار بها .

(الطعن رقم ٦٤٦٦ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

تسوية

١ - دعوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن القوانين ١٣٥ ، ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب رفعها قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ . حظر تعديل المركز القانوني للعامل بعد انقضاء هذا الميعاد . الاستثناء . أن يكون ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي . وجوب قضاء المحكمة ولو من تلقاء ذاتها بعدم قبول الدعوى المرفوعة بعد الميعاد . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠)

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ١٩٩٩/١/١٠)

(الطعن رقم ١٠٩٠٦ لسنة ٦٦١ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٢٠)

٢ - العاملون بشركات القاطع العام . تسوية حالاتهم . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها وقت التقسيم وبين الوظيفة المعادلة لها بعده . شرطه . لا تسهل للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الأصل المقرر بنص صريح .

(الطعن رقم ٨٦٠٢ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٣١)

(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٤ السنة ٢٤ ص ٣٢٧)

(نقض جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ السنة ٢٤ ص ٢٤١)

(نقض جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ السنة ٢٩ ص ١٨٥٧)

تعويض

١ - التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن . وجوب رده إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمني . إلزام الحكم الذي يربط المسؤولية التضامنية أن يبين في غير غموض الأساس الذي استند إليه .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٦٩٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٣١٠ ، ٣١٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ السنة ٤٢ ص ٩٣٩)

(نقض جلسة ١٩٨٧/١/١٥ السنة ٢٣ ص ٧٥٧)

٢ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٦٩٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٦٨٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢٤)

٣ - رجوع المضروب بالتعويض على صاحب العمل . مناطه . ثبوت أن إصابة العمل أو الوفاة نشأت عن خطأ شخصي من جانبه يربط مسؤوليته الذاتية عن هذا التعويض .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٨)

٤ - دعوى التعويض عن خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يربط مسؤوليته الذاتية محلها الضرر المطلوب التعويض عنه .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٣١)

(قريباً الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٦٢٣ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٨)

٥ - إبطال الحكم بحث دفاع جوهري . قصور في أسباب الحكم الواقعية . مقتضاه . بطلان الحكم . تمسك الطاعنة بدفاعها أمام محكمة الموضوع بإنهاء خدمة المطعون ضده الأول لصور القرار الجمهوري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامها بالتعويض دون بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٦٤٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٠ السنة ٤٨ ص ١٢٩٨)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١/١٢ السنة ٤٧ ص ٩٦٤)

تعيين

١ - تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة لدى صاحب العمل . محظور . مناطه . وحدة العمل المتفق عليه . اختلافيه . أثره . جواز التعيين . إنهاء عقد العمل تحت الاختبار . حق لصاحب العمل .

والأجر . مناهضة . قرار تعيين العامل . أثره .
عدم جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته
الشخصية .

(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣٨٠/٥/١٧)

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣٩٩/١١/١٤)

(الطعن رقم ٥٢٧٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣٩٩/١/٣١)

٥- وظائف الفئة السادسة فما فوقها بشركات
القطاع العام . التعيين فيها بقرار من رئيس
الجمهورية . التعيين في سائر الوظائف الأخرى .
اختصاص لجنة شئون الأفراد به . مخالفة ذلك .
أثره . تعيين المطعون ضدها بالفئة التاسعة بقرار من
رئيس الجمهورية . مجرد توصية غير ملزمة .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٣٩٨/١٢/٣١)

(نقض جلسة ١٩٧٦/١/١٠ لسنة ٣٢ ق- ١٦٢)

٦- التعيين في وظيفة دائمة . منبت الصلة
بسبق شغل أعمال مؤقتة أو عرضية علة ذلك .
أثره . الإقليمية فيها تكون من تاريخ التعيين . علم
الاعتداد بالمدد السابقة التي قضاه العامل في عمل
عرضي أو مؤقت .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)

تقادم

١- الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بق
٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائي لا
يخضع لقواعد التقطاع والوقف . بدء سريانه من
تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من
تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق مع استثناء
الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من القانون
المذكور .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٣١)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٦/٣٢ لسنة ٤٧ ج ٢ ص ١٠٤١)

شرطه . ثبوت عدم صلاحية العامل خلال فترة
الاختبار . لا يلزم لصحة الإنهاء عرض أمر العامل
على اللجنة الثلاثية . م ٣١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧١ ، ق
١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

٢- العاملون المعينون بشركات البترول .
خضوعهم لقواعد التعيين الواردة بلائحة نظام
العاملين بالهيئة العامة للبترول وللأجر المحدد
للموظيفة المعين عليها بغض النظر عن إجازاتهم
العلمية أو خبراتهم العملية . لازمه . تحديد العمل
والأجر . مناهضة . قرار تعيين العامل . أثره . عدم
جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى الحالة الشخصية
أو قساعدة المساواة . لا عمرة بتوصية اللجنة
الاستشارية للشئون الإدارية .

(الطعن رقم ٧٤٧٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٣)

(الطعن رقم ٦٣١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٣٩٨/١١/٢٩)

(الطعن رقم ٢٩١٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣٩٨/٥/١٤)

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٣٩٨/١/١١)

٣- منح العامل بينوك التنصيص والإحتمان
الزراعي إجازة لمرافقة زوجه المرخص له بالسفر إلى
الخارج أو تجديد مدة الإجازة . خضوعها لتقدير
رئيس مجلس إدارة البنك . عدم عودته إلى العمل
خلال شهر من تاريخ إنتهاء مدة الإجازة الأصلية أو
التي تم تجديدها . أثره . اعتباره مستقلاً وتنتهى
خدمته . تعيينه مرة أخرى بناء على طلبه وحساب
مدة خدمته السابقة . اعتباره إعادة تعيين . مؤداه .
استبعاد المدة من تاريخ إنتهاء خدمته حتى إعادته
للعمل .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٨)

٤- العاملون المعينون بشركات القطاع العام .
خضوعهم لقواعد التعيين الواردة بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٧٨ وللأجر المحدد للموظفة بغض النظر عن
إجازاتهم العلمية أو خبراتهم العملية . تحديد العمل

٢- حق العامل في مكانة صندوق التأمين الخاص . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ٦٩٨م . منى .

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)
(قرب نقض جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ لسنة ١٩٧٦م ص ١٠١٠)

٣- العلم الذي يبدأ به سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني . ماهيته . هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر ويشخص المسئول عنه .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٤- دعاوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد العمل . انقضاؤها بمضى سنة تبدأ من تاريخ انتهاء العقد . ٦٩٨م . منى .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)
(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٥)

٥- دعوى زيادة قيمة التعويض عن الخروج إلى المعاش المبكر . حق مصدره عقد العمل . دعوى المطالبة به . خضوعها للتقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ منى .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

٦- دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم الحولي المنصوص عليه بالمادة ٦٩٨ منى دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ منى .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)
(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/٢)
(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

٧- وقف سريان التقادم . شرطه . وجود مانع أدبي من المطالبة بالحق : ١/٣٨٢م . منى . تقدير قيام المانع من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . خضوعه في أسبابه لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١٢/٥ لسنة ٤٥م ص ١٥٤)

٨ - خضوع الحق للتقادم الخمسى . مناطه . انصافه بالبوررة والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أى كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو متغيراً مقداره من وقت لآخر . مؤداه . الأجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية . خضوعها للتقادم الخمسى .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)
(نقض جلسة ١٩٩١/٢/١٨ لسنة ٤٢م ص ٥٠٧)

٩ - الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم بمضى سنة من وقت انتهاء العقد . ٦٩٨م . منى . سريانها على دعاوى المطالبة بالمقابل التقضى عن رصيد الإجازات .

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)
(الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)
(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

١٠ - خلو القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص ينظم أحكام المقابل التقضى لرصيد الإجازات . أثره . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون العمل . خلوها من قواعد خاصة بتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . مؤداه . تطبيق القواعد المنصوص عليها فى القانون المدني .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)
(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)
(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

١١ - الحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . أثره . انفتاح باب المطالبة بالمقابل التقضى لرصيد الإجازات فيما جاوز ثلاثة أشهر من اليوم التالي لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية . مؤداه . سريان التقادم من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

١٢ - وقف سريان التقادم . شرطه . وجود مانع ولو كان أدبياً يتعذر معه على الدائن المطالبة

٢- تقدير كفاية العاملين ببنك التنمية والإئتمان الزراعى الحاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها . لا رقابة عليها فى ذلك طالما كان التقدير مبرراً من الانحراف وإسائة إستعمال السلطة . المواد من ٢٤ إلى ٣٠ من لائحة نظام العاملين بالبنك . عدم جواز قياس كفاية العامل عن فترة معينة على كفايته فى فترة أخرى .

(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١١/١٩)

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٢٠)

٣- لجنة شئون العاملين ببنك التنمية والإئتمان الزراعى . هى الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الحاضعين لنظام التقارير الدورية . الإجراءات التى تتعلق برأى الرئيس المباشر أو المدير المختص . مجرد اقتراحات تعرض عليها لها أن تأخذ بها أو تعدلها . إلزامها فى حالة التعديل بتسبيب قرارها . لا رقابة عليها فى ذلك . شرطه . أن يكون قرارها مبرراً من الانحراف وإسائة إستعمال السلطة .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١١/١١)

(الطعن رقم ٥٠١٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٨/١/١١)

٤- اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى والبنوك التابعة له . يضعها مجلس إدارة البنك الرئيسى فى إطار لوائح البنوك التجارية . عدم تقيده بالنظم المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧١ والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . تقدير كفاية العاملين الحاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين . لا رقابة عليها فى ذلك طالما كان تقديرها مبرراً من الانحراف وإسائة إستعمال السلطة . المواد من ٣٦

بحقه . م ١/٣٨٢ مدنى . اعتبار قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣ فى طلب التفسير رقم لسنة ١٧ فى ١٩٨١ مانعاً قانونياً يمتنع معه على العاملين المطالبة بحقوقهم فى المقابل التقضى لرصيد الإجازات فيما يجاوز ثلاثة شهور والثى لم يلحقها التقادم حتى اليوم التالى لنشر القرار فى ١٩٩٥/٧/٢٠ . أثره . وقف التقادم بالنسبة لهذه الحقوق .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

١٣- إنقطاع التقادم بالمطالبة القضائية أو التنبيه أو الحجز . م ٣٨٣ مدنى . التكليف بالوفاء السابق على رفع الدعوى أو الإضرار أو الإنذار لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقادم . علة ذلك . التنبيه . القاطع للتقادم . ماهيته .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ٥٠٦٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢٠ لسنة ٤٥ ج ٢ من ١٠٦٨)

(نقض جلسة ١٩٨٢/٢/٢٩ لسنة ٢٤ ج ٢ من ٤٥٤)

١٤- الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم بضى سنة من وقت إنتهاء العقد . ٦٩٨م مدنى . سريانه على دعاوى المطالبة بالمقابل التقضى عن رصيد الإجازات . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٧١ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٣)

(الطعن رقم ٩١٢١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

تقارير كفاية

١- تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له . من سلطة رب العمل التنظيمية . لا يحده فى ذلك إلا عيب إسائة استعمال السلطة ..

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/١٢/١٢)

بالتقرير النهائي . أثره . إفتتاح مواعيد التظلم منه . عدم اشتراط شكلاً خاص للإخطار أو الإعلان .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)
(الطعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٦/٢/١٤)
(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)

٩- تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجان شئون العاملين . رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة . مجرد اقتراحات لها أن تأخذ بها أو تعديلها . لا رقابة عليها فى ذلك طالما كان قرارها مبرراً من الإتحراف وإسائة استعمال السلطة . لا يغير من ذلك ما ورد بالكتاب الدورى المؤرخ ١٩٩٨/٦/١ الصادر من البنك . عدم جواز قياس كفاية العامل فى فترة معينة على كفايته فى فترة أخرى .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)
(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)
(الطعن رقم ٥٠١٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٥)

(ح)

حكم

ماهية الحكم

١- الحكم المنهى للخصومة . ماهيته . الحكم الذى ينتهى به موضوع الخصومة الأصلية برمته بالنسبة لجميع أطرافه وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)
(نقض جلسة ١٩٨٥/٥/٦٦ من ٢٢٢)

٢- الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . ماهيتها .
(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)
(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١١)

إلى ٤٥ من لاتحة البنسك . عدم جواز قياس كفاية العامل عن فترة معينة على كفايته فى فترة أخرى .

(الطعن رقم ٦٩٧٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١١)
(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٧)
(الطعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٨/١٢/١٢)

٥- تقرير كفاية العامل . خضوعه لرقابة القضاء سواء فى الأسباب التى بنى عليها أو الإجراءات التى رسمها القانون لإعداده . شرطه . ألا يجاوز حد التقرير بطلانه أو عدم الإعتماد به . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)
(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

٦- تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين . رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة . اقتراحات تعرض عليها لها أن تأخذ بها أو تعديلها . لا رقابة عليها فى ذلك . شرطه . أن يكون تقديرها مبرراً من الإتحراف وإسائة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

٧- حصول العامل بالشركة الطاعنة على تقريرين بدرجة ضعيف . أثره . للشركة إنهاء خدمته بعد رفض تظلمه من التقرير الأخير . عدم إعتبار ذلك فصلاً تأديبياً يقتضى عرضه على اللجنة الثلاثية طبقاً للمادة ٦٢ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٢٢٦١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢١)

٨- تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها . قياس أداء العامل ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية . وجوب إخطار الضعيف به كتابة . ضرورة إعلائه

عيوب التدليل،

- ١- مخالفة الثابت بالأوراق المبطلة للحكم . ماهيتها . تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات أو إبتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى .
(الطعن رقم ٦٥١٥ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٢٢ لسنة ١٩٩٥ ج ١ ص ٢١٩)

- ٢- اتخاذ الحكم المطعون فيه من تقرير الخبير سنداً لقضائه دون أن يواجه دفاع الطاعن الجوهري الذي قد يتغير به - لو صح - وجه الرأي في الدعوى . قصور .
(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/١٦ لسنة ١٩٩٢ ج ٤ ص ٤٢٧)

- ٣- الإبهام والغموض والنقص في تسبيب الحكم . يعميه ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٨٢٧٤ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)
(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)

- ٤- غموض الحكم وتجهيله بالأساس الذي بنى عليه قضاءه . مؤداه . عجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون . أثره . نقض الحكم .
(الطعن رقم ٨٢٧٤ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٨)
(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)

- ٥- التفات الحكم عن التحدث عن مستندات قلما الخصم مع ما يكون لها من دلالة . قصور .
(الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)
(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/٢٦ لسنة ١٩٩٥ ج ١ ص ٢٤٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١٠/٧ لسنة ١٩٩٤ ج ٢ ص ١٢٧)

- ٦- تسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بصرف المقابل التقدي للمطعون ضده عن رصيد إجازاته الإعتيادية بعد أقصى ثلاثة شهور وأنه لم يتقدم بطلب للحصول على إجازات أثناء الخدمة ورفضه الطاعنة . دفاع جوهري . التفات الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عن

إصدار الحكم

- ١- اشتراك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته وأن غيره حل محله وقت النطق به . أثره . بطلان الحكم . المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، مرافعات .
(الطعن رقم ٧٤٤٢ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

- ٢- القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم . وجوب أن يبين في الحكم أنه اشترك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان الحكم باطلاً . علم لزوم الإلتصاح في الحكم عن بيان المانع الذي حال دون حضور القاضي تلاوته .
(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)
(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

تسبيب الحكم،

ضوابط التسبيب،

- ١- أسباب الحكم . وجوب اشتغالها على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها . علة ذلك .

- (الطعن رقم ٧٥١٤ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/٢٧)
(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٨ لسنة ١٩٩٧ ج ١ ص ٥١١)

- ٢- إقامة الحكم قضاءً على قرائن متساندة لا يظهر أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة . فساد إحداها . أثره . يودي بالدليل المستند من تساندها .
(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢١)
(الطعن رقم ٤٢١٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٨/١٢/٦)

٣- القضاء النهائي في مسألة أساسية . مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها بأية دعوى تالية تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .

(الطعن رقم ٥٤٥٩ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١/١٩ لسنة ٦٥ ج٢ ص ١٠٥٢)

٤- حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى في دعوى تالية . مناطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في كل من الدعويين .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٦)
(نقض جلسة ١٩٩٤/١/٢٣ لسنة ٦٥ ج٢ ص ١١٠٧)

٥- حجية الحكم المانعة . ثبوتها للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى . شرطه . م ١٠ إيثبات .

(الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)
(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/١٩ لسنة ٤٦ ج١ ص ٤٩٩)

٦- الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى . يمنع من نظر النزاع في دعوى لاحقة . شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . م ١٠ إيثبات .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)
(نقض جلسة ١٩٨٢/٤/١٧ لسنة ٢٤ ج١ ص ١٣٦٧)
(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ لسنة ٢٤ ج٢ ص ١٨٣٠)

حجية الحكم الجنائي:

١- التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائي . شرطه . وجوب تقديمه أمام المحكمة المدنية .

(الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)
(نقض جلسة ١٩٨٠/٤/١٢ لسنة ٢١ ج١ ص ١٠٦٩)

٢- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . شرطه . المادتان ٤٥٦ إ.ج ، ١٠٢ إيثبات . قضاء محكمة الجنح نهائياً بإدانة رب العمل لعدم تحرير عقد عمل للطاعن . قضاء المحكمة المدنية برفض دعوى التعويض . مخالفة لحجية الحكم الجنائي السابق

(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٠)

بحث وتحصيل هذا الدفاع ودون أن يبين ما إذا كان حرمانه من الإجازة لسبب يرجع إليها من عدمه . قصور .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)
(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٧- إقامة الحكم قضاء على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منه . فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)
(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢١ لسنة ٤٨ ج١ ص ٢٥٣)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٤/١٧ لسنة ٤٥ ج٢ ص ٧٢٤)
(نقض جلسة ١٩٩٠/١/٢١ لسنة ٤١ ج٢ ص ٥٣٦)

٨- إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور في أسباب الحكم الواقعية . مقتضاه . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٣ لسنة ٤٦ ج٢ ص ١٤٧١)

حجية الحكم:

١- حجية الأحكام . مناطها . فصل المحكمة في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وأن تتعلق بذات الحق محللاً وسبباً . المادة ١٠١ إيثبات . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر تأسيساً على اعتبار الحكم الصادر لأحد زملاء المطعون ضدهما الأول والثاني بتعديل معاشه من الحالات المستثناة من التقادم الثنائي المنصوص عليه بالمادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خطأ .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٣١)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١/٢٧ لسنة ٤٧ ج٢ ص ١٠٤١)

٢- اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى . شرطه . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ لسنة ٢٨ ج١ ص ٤٢٢)

الطعن في الحكم:

٢- وضوح القرار الصادر من غرفة المشورة

بعدم القبول في دلالته دون حاجة لتفسيره . إعادة النظر في هذا القرار لتعديله بما لا يتسع معه نطاق دعوى التفسير . غير جائز .

(الطعن رقم ٨٥٨٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٨)

١- الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . الاستثناء . حالاته ، م ٢١٢ مرافعات المعدلة بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها والحكم الجائز الطعن فيه . ماهيتهما .

(الطعن رقم ٧١٢٧ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥)

حواضر

حواضر التمييز والكافآت الشجعية:

١- استحقاق العاملين بشركة التأمين الأهلية

الكافآت الشجعية وحافز التمييز . شرطه . أن يكون العامل قائماً بالعمل فعلاً وقت صدور قرار الصرف ومن المعينين على وظائف إدارية دائمة بالشركة . العاملون الذين انتهت خدمتهم بالاستقالة أو بالنقل خارجها وقت صدور قرار الصرف . عدم استحقاقهم لهذه المكافآت . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٦٢٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة

الموضوع بأن حافز التمييز والتشغيل الخارجي ليساً ميزة مقررة لجميع العاملين بها وإنما للعاملين بإدارة الحاسب الآلي فقط . دفاع جوهرى . قضاء الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون ضدها لهذين الحافزين رغم أنها تعمل بإدارة المخازن بناء على طلبها . خطأ . وقصور .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٦٩٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

٣- أرباح الشركة المخصصة للعاملين بها بنسبة

٢٥٪ . توزيعها عليهم . طريقته . بنسبة ١٠٪ نقداً والنسبة الباقية غير قابلة للتوزيع النقدي . علة ذلك . عدم جواز مطالبة العامل بنصيب منها إذا لم تتوافر فيه شروطها .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧٠٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)

٢- عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها . الإستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٨٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

(نقض جلسة ١٩٩٩/٤/٩ السنة ٢٠٠٠ ص ٨١)

٣- الحكم متعدد الأجزاء . نقضه فى جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى .

(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/١٨ السنة ١٩٩٠ ص ١٤٩٠)

٤- قضاء الحكم الإبتدائى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثالث لرفعها على غير ذى صفة وإخراجه منها بلا مصاريف . استئناف الطاعن والمطعون ضدها الأولى هذا الحكم دون توجيه أى مطعن له فى هذا الخصوص . لازمه اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى . مؤداه . صيرورة الخصومة فى الاستئناف معقودة بين الطاعن والمطعون ضدهما الأولى والثانى دون الثالث . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للأخير .

(الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

تفسير الحكم:

١- طلب تفسير الحكم . مناطه . وقوع غموض أو إبهام بمنطوقه . م ١٩٢ مرافعات . قضاء الحكم واضحاً . مؤداه . عدم قبول طلب التفسير .

(الطعن رقم ٨٥٨٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/١٢ السنة ١٩٩٦ ص ٥٢٢)

(خ)

خبرة

النعى ببطلان عمل الخبير رغم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جليد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)

(نقض جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ السنة ٣٦ ج ٢ ص ٨٢٢)

(نقض جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ السنة ٢٨ ج ١ ص ٢٤٦)

(نقض جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ السنة ٢٤ ج ١ ص ٨٠٦)

(نقض جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ السنة ٢٤ ج ٢ ص ٩٤٨)

(د)

دستور

١- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . أثره . انفتاح باب المطالبة بالمقابل النقدي لرصيد الإجازات فيما جاوز ثلاثة أشهر من اليوم التالي لنشر الحكم فى ١٩٩٧/٥/٢٩ . مؤداه . سريان التقادم من هنا التاريخ .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

٢- المحكمة الدستورية العليا . قضاؤها برفض دعوى عدم دستورية المادة ٢٢٦ مدنى . حكم ملزم لكافة سلطات الدولة . أثره . قضاء الحكم بالفوائد القانونية . لا خطأ .

(الطعن رقم ٢٩٩٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١١/١٥ السنة ٤٤ ج ٢ ص ٢٠٥)

٣- النفع بعدم دستورية القوانين . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١/١٦ السنة ٤٥ ج ١ ص ٩٦)

دعوى

(أ) انعقاد الخصومة :

انعقاد الخصومة . شرطه إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى أو حضوره بالجلسة وإبداء دفاعاً فى الموضوع .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٤٩٢٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

(ب) الطلبات فى الدعوى :

١- الطلبات فى الدعوى . العبرة فيها بالطلبات الختامية لا بالطلبات السابقة عليها . رفع المطعون ضد الدعوى بطلب أحقيته فى الميزة الأفضل وبيع الاستثمار ومكافأة نهاية الخدمة . تعديله الطلبات والاختصار على الطرفين الأول والثانى . أثره . اعتبار طلب مكافأة نهاية الخدمة غير مطروح بالدعوى .

(الطعن رقم ٧١٢٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢- انطباق نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات . مناهة . إغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات عن سهو أو خطأ .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(الطعن رقم ٦٤٨٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/٢٧)

٣- إغفال الفصل فى طلب موضوعى . سبيل تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات .

(الطعن رقم ٨٦٠١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٧/١١ السنة ٤٤ ج ٢ ص ٥٧٢)

٤- الطلبات المعدلة . هى الطلبات الختامية فى الدعوى . قضاء محكمة أول درجة برفض بعض الطلبات . أثره . للمدعى الحق فى الطعن على الحكم بالاستئناف للحكم له بالطلبات التى قضى برفضها . علة ذلك . عدم اعتبارها من قبيل الطلبات الجديدة التى لا يجوز طرحها على محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨ السنة ٤٧ ج ٢ ص ١٤٠٢)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١/٤ السنة ٤٦ ج ١ ص ٧٤)

٥- الطلب في الدعوى . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٢٠ السنة ٢٠٠٢ ج ٢ ص ٧٩٢)

٥- الطلب في الدعوى . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

(نقض جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ السنة ١٩٨٨ ج ٢ ص ١٢٠١)

(ج) تكييف الدعوى:

٣- الدفع أو الدفاع غير المتعلق بالنظام العام ولم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو ثبت التنازل عنه أمام محكمة الدرجة الثانية . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(نقض جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ السنة ١٩٨٢ ج ١ ص ١٦٦٤)

١- محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . إلزامها بالتكييف الصحيح حسبما تتبينه من واقع الدعوى وترى انطباقه وإنزال حكم القانون عليه .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٤/١٤ السنة ١٩٩٦ ج ١ ص ٦٦٠)

(نقض جلسة ١٩٩٥/١١/١٨ السنة ١٩٩٥ ج ٢ ص ٨٨٩)

٤- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بصرف المقابل التقدي للمطعون ضدها عن رصيد إجازاتها الاعتيادية بعد أقصى ثلاثة شهور وأنها لم تتقدم بطلب للحصول على هذه الإجازات أثناء الخدمة ورفضته الطاعنة . دفاع جوهرى . التفتت المحكمة عن بحث وتمحيص هذا الدفاع ودون أن يبين ما إذا كان حرمانها منها فيما جاوز الحد الأقصى كان بسبب رب العمل من عدمه .

تصور .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(هـ) المسائل التي تعترض سير الخصومة:

شطب الدعوى:

١- شطب الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لا يكون إلا بإعلان في الميعاد الذي حدده القانون . المادتان ٥ و ٨/١ مرافعات .

(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١/٥ السنة ١٩٩٧ ج ١ ص ٨٤)

(د) الشطاع والطلوع في الدعوى:

١- الطلب أو الدفع أو وجه الدفاع الجازم الذي يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الحكم . إلتزام محكمة الموضوع بالإجابة عليه فى أسباب حكمها . إغفال ذلك . أثره . إعتبار حكمها خالياً من الأسباب .

(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/٢١ السنة ١٩٩٤ ج ١ ص ٦٧٧)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/٢٦ السنة ١٩٩٤ ج ١ ص ٤٥٥)

٢- بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوماً دون أن يطلب أحد الخصوم السير فيها . اعتبارها كأن لم تكن بقوة القانون . م ٨/٢ مرافعات . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكم

٢- صاحب الدفع أو الدفاع . هو المكلف بإثباته . علة ذلك . تمسك الشركة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى دون تقديم الدليل على هذا الدفع . اعتباره من

(س)

سلطة صاحب العمل

١ - مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية . هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها . حقه في إصدار اللوائح المتعلقة بالعاملين بالشركة ومرتباتهم والبدلات الخاصة بهم . المادتان ٢ ، ٢٠ ق ١٠ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧)

٢ - صاحب العمل . سلطته في تنظيم وإدارة منشأته ووضع العامل في المكان الذي يصلح له . عدم جواز فرض العامل قسراً عليه في وظيفة معينة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٧)

(ش)

شركات

١ - استقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية ممثليها . ذكر اسمها المميز لها في صحيفة الطعن دون اسم ممثليها القانوني كإلصاح الطعن . الخطأ في بيان ممثليها أو اسمه . لا أثر له .

(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٣٠)

(لقض جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣ لسنة ٢١ق - ٢٠٨٧)

٢ - مجلس إدارة شركة التأمين هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها . حقه في إصدار اللوائح المتعلقة بالعاملين بالشركة ومرتباتهم وحقوقهم . عدم تقييده في ذلك بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القانون رقم

في الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستئناف .

(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(لقض جلسة ١٩٩٧/١/٥ لسنة ٤٨ق - ٨٤)

(و) مصروفات الدعوى

١ - إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الإجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي . شرطه . أن تكون المنازعة ناشئة عن أحكام قانون التأمين الإجتماعي .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

٢ - إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الإجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية شاملة مقابل أتعاب المحاماة . م ٣٥ ، ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ . مفاده . غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من تلك الفئات في جميع درجات التقاضي .

(الطعن رقم ٦٥٨٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)

(الطعن رقم ٥٣٧٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

(الطعن رقم ٧٨٤٦ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٦)

٣ - مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية . عدم إختلافه عن مفهوم المصروفات القضائية التي يحكم بها على الخصم خاسر الدعوى .

(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(لقض جلسة ١٩٩٦/٢/٨ لسنة ١٧ق - ٧٥٧)

٤ - الإعفاء من الرسوم القضائية . مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . مشروع مرفق النقل الناقض . له شخصية اعتبارية مستقلة . خلو اللائحة من النص على إعفائه من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن المرفوع منه بغیر إيلان الكفالة .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٦)

(لقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ لسنة ٤٨ق - ٥٤٠)

(لقض جلسة ١٩٩٣/١/١٨ لسنة ٤٤ق - ٢٢٥)

(لقض جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ - هيئة عامة لسنة ٣٩ق - ٥)

علاقة عمل

علاقة العاملين بشركات القطاع العام :

١ - حق شركات القطاع العام في إسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى مصريين أو أجانب وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارتها ولما يرد في عقود عملهم .

(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٥٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

(نقض جلسة ١٩٩١/٧/١٨ لسنة ٤٢٦٩ ج ٢ ص ١٤٦٩)

٢ - بداية علاقة العمل وترتيب آثارها عدا الأجر . العبرة فيها بالقرار الصادر بتعيين العامل . علة ذلك . عدم جواز المطالبة بتعديله إستناداً إلى حالته الشخصية أو إلى قاعدة المساواة أو مدة الخبرة السابقة .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢ ص ١٤٤٤ ج ١ ص ٦٨٧)

٣ - علاقة العاملين بشركات القطاع العام . علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح الصادرة في هذا الشأن كل منها بحسب نطاقها الزمني .

(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٧ لسنة ٤٥٤٥ ج ١ ص ٣٩٥)

٤ - علاقة التبعية . م ٦٧٤ مدني . مناطها . أن يكون للمتبع سلطة فعلية في إصدار الأوامر للتابع وفي الرقابة على تنفيذه لها ومساوبته على الخروج عليها . م ٦٧٤ مدني .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٤)

(نقض جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ لسنة ٢٣٧٢ ج ٢ ص ٧٠٧)

٥ - علاقة العاملين بشركات القطاع العام . علاقة تعاقدية . خضوعها لأحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائها . صوز أي قرار أو اتفاق بالمخالفة لأحكام هذه اللائحة . أثره . عدم الاعتداد به . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

٦٠ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . م ٢ ، ٢٠ ق ١٠ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٦٧٥٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٥)

(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٤)

٣ - اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالهيئة المصرية العامة للترول . يضعها مجلس إدارة الهيئة دون التقيد بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . م ٩ ق ٢٠ لسنة ١٩٧٦ .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

(ع)

عقد العمل

١ - حق صاحب العمل في فسخ عقد العمل . مناطه . إخلال العامل بالتزاماته الجهرية المترتبة عليه . وجوب تحلى العامل بالأمانة طوال مدة خدمته وعدم الخروج على مقتضيات الواجب في أعمال وظيفته .

(الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٣١)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١/٢٢ لسنة ٤٥٤٥ ج ١ ص ٢٨٤)

٢ - تكييف عقد العمل وتقييمه عن غيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية .

(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٢)

(نقض جلسة ١٩٩٠/١/١٦ لسنة ٤١١ ج ١ ص ١٦٧)

٣ - العقد . قانون المتعاقدين . تحديد أجر العامل في عقد العمل أو في قرارات صاحب العمل التمتعة للعقد . عدم جواز استغلال أي من المتعاقدين بتعديله .

(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٧)

(نقض جلسة ١٩٧٠/٤/١٥ لسنة ٢١٤ ج ١ ص ٦٢٠)

٢ - سريان أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام حين أن تضع هذه الشركات اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بها . م ٤٢ ق ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧)

(الطعن رقم ٧٧٩٩ لسنة ٨١٤ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

العاملون بمؤسسة مصر للطيران :

مصر للطيران . مؤسسة ذات نظام خاص . سلطة مجلس إدارتها في إصدار اللوائح دون التقيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين في الحكومة والقطاع العام .

(الطعن رقم ٦٦٦٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(قريب الطعن رقم ٩٥٥٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)

العاملون بقطاع البترول :

نظم العاملين بهيئة البترول . سريانها على العاملين المعيّنين على وظائف وأردة بجنابول المقررات الوظيفية للشركة . المعينون على غير تلك الوظائف معاملتهم وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة وطبقاً لما يرد في عقود عملهم أو قرارات تعيينهم .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(قريب لنقض جلسة ١٩٩١/٧/١٨ لسنة ٤٢ ق - م ١٤٦٩)

(قريب لنقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٢ لسنة ٤٢ ق - م ٨٤٦)

استخلاص قيام علاقة العمل :

استخلاص قيام علاقة العمل . موضوعي . استتلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . النفي فيما استخلصه الحكم سائفاً . على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٨١٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

٦ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها علاقة تصاقيدية وليست تنظيمية . خضوعها لأحكام قانون العمل ونظام العاملين بالقطاع العام ومنها ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . لا يغير من ذلك أن يتم التذب والترقية من الوزير المختص . علة ذلك . أداة التذب . لا تفقد الشركة شخصيتها الاعتبارية . (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧) (الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٣١)

٧ - العمل العرضي أو المؤقت . مناطه . وورده على غير الوظائف الدائمة بالشركة . لا عبء ينوع العمل ولا بدة عقد العمل ولو كان غير محدد المدة . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٥)

٨ - حق شركات القطاع العام في إسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى مصريين أو أجانب وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارتها ولما يرد في عقود عملهم أو قرارات تعيينهم . (الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٤)

العاملون بشركات قطاع الأعمال العام

١ - قانون قطاع الأعمال رقم ٣ - ٢ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات قطاع الأعمال . هي الأساس في تنظيم علاقات العاملين بتلك الشركات . تطبيق أحكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر . خلوها من أي نص بشأن العلاقات . أثره . تطبيق أحكام قانون العمل .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١٤)

(ف)

فصل العامل

١ - العامل الموقوف احتياطياً عن العمل
القضاء ببراءته أو عدم تقديمه للمحاكمة . أثره .
وجوب إعادته إلى عمله . م ٦٧ ق ١٣٧ لسنة
١٩٨١ . مخالفة صاحب العمل ذلك . اعتباره فصلاً
تصنيفاً .

(الطنن رقم ٧١٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(الطنن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)
(الطنن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٨٧/٧/٢٢)

٢ - تقدير قيام مبرر فصل العامل .
استقلال محكمة الموضع به . انتهى عليه .
جدل موضوعي . علم جواز إثارته أمام محكمة
التنقض .

(الطنن رقم ٧١٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(الطنن رقم ٣٧٥٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٧/٤/٢٤)
(الطنن رقم ١٩٥٤ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٧/١/٥)

٣ - فصل العامل في حالة اعتدائه على أحد
رؤسائه في العمل . شرطه . أن يكون الاعتداء
جسيماً وأن يقع أثناء العمل أو بسببه . مجرد
الإعتداء على صاحب العمل أو المدير المستول .
كفايته لفصل العامل . م ٦١ ق ١٣٧ لسنة
١٩٨١ .

(الطنن رقم ١١٣٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)
(الطنن رقم ٩٧٧ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٦/٧/١٢)

٤ - سلامة قرار فصل العامل من عدمه .
مناطه . الظروف والملازمات المحيطة به وقت الفصل
لا بعده .

(الطنن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)
(الطنن رقم ٦٦١ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٣٠)
(الطنن رقم ١٤٣١ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٤/١٢/١)

(ق)

قانون

١ - عدم جواز إهدار القانون الخاص بفرعية
إعمال قاعدة عامة . علة ذلك .

(الطنن رقم ٦٦٦٤ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)
(الطنن رقم ٩٥٥ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)
(الطنن رقم ٥٠٦٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

٢ - قيام قانون خاص . أثره . عدم الرجوع
إلى أحكام القانون العام إلا فيسافات القانون
الخاص من أحكام . علة ذلك .

(الطنن رقم ٣٩٦ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١ من ٢٤٧ من ١٤٤٤)

٣ - قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة
١٩٩١ ولائحته التنفيذية ولوائح العاملين بشركات
قطاع الأعمال . اعتبارها الأساس في تنظيم علاقات
العاملين بهذه الشركات . تطبيق أحكامها ولو
تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر .
عدم ورود نص خاص بها . أثره . الرجوع إلى أحكام
قانون العمل .

(الطنن رقم ٨٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٧)
(الطنن رقم ٧٠٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٠)
(الطنن رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(الطنن رقم ٨٠٨ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٤ - اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالهيئة
العامة للبتترول . يضعها مجلس إدارة الهيئة دون
التقيد بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالتساوي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . م ٩
ق ٢٠ لسنة ١٩٧٦ .

(الطنن رقم ٤٩٤ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٤)
(الطنن رقم ٨٠٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٢)

٥ - سكوت قانون نظام العاملين بالقطاع العام
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عن تنظيم حالة انتهاء خدمة

٢ - تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)
(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)
(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١١)

(ح) **سلطانها بشأن الرد على مستندات الخصوم:**
تقديم الخصم مستند أو إدلائه بدفاع مع ما قد يكون له من تأثير في الدعوى . إلزام محكمة الموضوع بالرد عليه في حكمها . مخالفة ذلك . تصدق .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٥)
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٧)
(نقض جلسة ١٩٩٢/١/٢٨ لسنة ١٤٤٤ ج ١ ص ٣٤٨)

مدة خدمة

١ - مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة وأقدمية للمجندين ذوي المؤهلات . شرطه . ألا تزيد أقدميتهم أو مدد خبرتهم على أقدميته أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة . مدلول الزميل . يتحدد بأحدث زميل من ذات دفعة التخرج أو الدفوعات السابقة عليها والمعين في ذات الجهة .

(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/١١)
(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)

٢ - حساب مدة الخبرة التي يكتسبها العامل في جهة أخرى غير مؤسسة مصر للطيران . كيفيته . القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٤ الصادر منها حسابها طبقاً لأحكام قانون نظام التماثلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . خطأ .

(الطعن رقم ٦٦٦٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

العامل دون استنفاد رصيد إجازاته الاعتيادية . أثره . الرجوع إلى قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١٢)
(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٩)
(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

٦ - سلطة مجلس إدارة الشركة والرقابة العامة في وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين عدا ما نظمته القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية . عدم جواز تنازل أحدهما عنها للآخر أو تفويض جهة أخرى في ممارستها . علة ذلك . وجوب اعتماد اللائحة من وزير قطاع الأعمال العام لتنفيذها . عدم الاعتداد بتعديل اللائحة بغير ذلك الطريق . إصدار وزير قطاع الأعمال العام القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ . لا أثر له . مخالفة ذلك خطأ .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٤)
(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

(م)

محكمة الموضوع

(أ) **سلطانها بالنسبة لإجراءات الإثبات:**

تقدير عمل الخصم:

عدم تقيد المحكمة برأي الخصم . حسبها إقامة قضائتها على أسباب كافية لحمله .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)
(نقض جلسة ١٩٩٥/٤/١٠ لسنة ١٤٤٦ ج ١ ص ٦١٥)

(ب) **سلطانها بشأن تقدير الاعتداء وتكييف**

الفعل بأنه خطأ من عدمه:

١ - استخلاص ما إذا كان الاعتداء جسيماً أم غير جسيم . استقلال محكمة الموضوع به . شرطه . إقامة قضائتها على أسباب سائفة وله أصل ثابت بالأوراق .

(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨)
(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

التوكيل في الطعن :

- ١ - عدم إيداع المحامي سند وكالته عن الطاعن حتى إقفال باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن . لا حجية للصورة الضوئية للتوكيل في الإثبات ما لم تصدر من الموظف المختص بإصدارها .
(الطعن رقم ٨٤٣٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٣)
(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

- ٢ - حضور المطعون ضده أمام محكمة النقض وتقديم دفاعه وجوب توكيله محامياً عنه مقبولاً لديها ليدفع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . عدم تقديم المحامي الذي أودع مذكرة باسم المطعون ضدها سند وكالته عنها . أثره . إعتباره كأنه لم يحضر ولم يبدِ دفاعاً . م ٢٥٨ ، ٢٦٦ مرافعات .

- (الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٦)
(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٢)
(نقض جلسة ١٩٦٠/٢/١١ لسنة ١١ ص ١٥٨)

- ٣ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله الذي وكله في الطعن حتى حجز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه بالتوكيل الخاص بالمحامي الذي وقع صحيفة الطعن . علة ذلك .

- (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١)
(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢)
(الطعن رقم ٥٣٢٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)

رفع الطعن :

صحيفة الطعن :

و التوقيع عليها من محام مقبول ،

- ١ - توقيع المحامي على إحدى صور صحيفة الطعن بالنقض . يقتضى عن توقيعه على أصل الصحيفة .

- (الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)
(الطعن رقم ٥٠٦٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

(ن)

نساب

ندب العامل للقيام بأعمال وظيفة تعلو وظيفته التي يشغلها . لا يكسبه حقاً فيها ولا ييسر له المطالبة بالترقية إليها .

- (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٥)
(الطعن رقم ٤٣٣٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)
(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٦)
(الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٩)

نقض

أولاً : إجراءات الطعن :

ميعاد الطعن :

ميعاد الطعن بالنقض ستين يوماً . جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التي أودع فيها صحيفة الطعن . المقصود بالموطن . هو الذي اتخذته الطاعن في مراحل التقاضى السابقة على الطعن .

- (الطعن رقم ٥٨٩٤ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨)
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)
(الطعن رقم ٥٩٦٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)
(نقض جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ ص ٤٤٢ ج ١ ص ٨٥٨)

إجراءات الطعن يتعين أن يقوم بها محامون مقبولون أمام محكمة النقض :

إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقض . وجوب أن يقوم بها المحامون المقبولون أمامها نيابة عن الخصوم . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .

- (الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١١)
(الطعن رقم ٥٢٧٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٢٢)

٢ - توقيع المحامي على صحيفة الطعن بالنقض . لا يشترط وضعاً معيناً له . عدم لزوم أن يكون التوقيع هو البيان الختامي للصحيفة . مؤداه . توقيع المحامي على هامش الصورة المعلقة . لا بطلان . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٢/١١)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٧/١٠ لسنة ٤٨ ج ٢ ص ١١٠٧)

(نقض جلسة ١٩٩١/٤/١١ لسنة ٤٢ ج ١ ص ٧٩١)

بيانات صحيفة الطعن :

وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم . م ٢٥٣ مرافعات . علة ذلك . إعلام ذوي الشأن به . عدم تحقق الغاية من الإجراء . بطلان . (الطعن رقم ٧١٥١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠١١/٢/٤) (مكن ذلك نقض جلسة ١٩٩٤/٧/١٠ لسنة ٤٥ ج ٢ ص ١١٨٢) (مكن ذلك نقض جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤ لسنة ٣٣ ج ٢ ص ٨٢٧)

إيداع الكفالة :

شرط الإعفاء منها :

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٥٤٠)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٢٢ لسنة ٤٦ ج ١ ص ٤١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٥/٢/١٢ لسنة ٤٦ ج ١ ص ٤٦١)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١/١٨ لسنة ٤٤ ج ١ ص ٢٣٥)

(نقض جلسة ١٩٩٠/١٢/١٥ - اليمينتان العامتان - س ٣٩ ج ١ ص ٥)

(نقض جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ لسنة ٤١ ج ١ ص ٣١٦)

تقديم المستندات :

رفع الطعن بالنقض بعد العمل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ . أثره . عدم التزام الطاعن

بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أو من الحكم الابتدائي مع صحيفة الطعن . م ٢/٢٥٥ مرافعات العلة .

(الطعن رقم ٦١٧٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

(نقض جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣ لسنة ٣٣ ج ٢ ص ١٠٣٤)

ثانياً : شروط قبول الطعن الصفة والمصلحة في الطعن :

قواعد مشتركة :

محكمة النقض . التزامها بالتحقق من تلقاء ذاتها من توافر شروط الطعن والقضاء بعدم قبوله لتخلف شرط الصفة أو المصلحة .

(الطعن رقم ٣٩٩٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٢٢ لسنة ٤٧ ج ١ ص ٤١٦)

المصلحة في الطعن :

١ - المصلحة في الطعن . مناطها . أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن . منازعة هيئة التأمينات في الأجر الفعلي الذي حددته المحكمة في نطاق دعوى ثبوت علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل . غير مقبولة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٤٢٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(الطعن رقم ٦٨٤٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

(الطعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ٨٨١٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

٢ - نعى لا يكون للطاعن مصلحة فيه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٨٤٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٩ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٤٧٤)

٣ - طلب الطاعن إرجاع أقدميته في التعيين إلى تاريخ تجنيده واعتباره معيناً بالفئة الثامنة خلال فترة عمله لدى المطعون ضده الثاني . موجه إلى هذا الأخير . أثره . اعتباره خصماً حقيقياً في الدعوى . توافر المصلحة في الطعن .

(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٢)

الخصوم في الطعن :

موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشئ ولا تتعلق به أسباب الطعن . عدم اعتباره خصماً حقيقياً . أثره . عدم قبول اختصاصه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٧١ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

٥ - الاختصاص في الطعن بالنقض .

مناطه .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١/١١)

٦ - الطعن بالنقض . لا يجوز أن يختصم فيه إلا من كان خصماً حقيقياً في النزاع . الخصم الذي لم توجه منه أو إليه طلبات أو لم يقض له أو عليه بشئ ووقف من الخصومة موقفاً سلبياً . اختصاصه غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٧٢ق - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

٧ - الطعن بالنقض . عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٦)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٥/١٩ لسنة ٢٤ ج ١ ص ١٩٣)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/١٧ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٤٧٤)

٨ - وجوب إفادة المطعون عليه بالنقض من الوضع القانوني الناشئ عن الحكم المطعون فيه . عدم كفاية أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(نقض جلسة ١٩٩٦/٢/٢٣ لسنة ٤٧ ج ١ ص ٤١٦)

٩ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون

١ - الاختصاص في الطعن بالنقض .

شرطه . الخصم الذي وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يقض له أو عليه بشئ ولم تتعلق به أسباب الطعن . عدم قبول اختصاصه في الطعن . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٤ لسنة ٤٢ ج ٢ ص ١٣٧٧)

(نقض جلسة ١٩٩٨/١/١٢ لسنة ٤٠ ج ١ ص ٥٦)

(نقض جلسة ١٩٩٢/٤/١٠ لسنة ٣٤ ج ١ ص ٩٢١)

٢ - نسبة أثر الطعن . مؤداها . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه . الاستثناء . الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك . المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في الغلات السابقة . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن بالنقض أو بالاستئناف المقام من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته . قعوده عن ذلك . أثره . التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢)

٣ - الاختصاص في الطعن بالنقض . لا يكفي

أن يكون الخصم طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . وجوب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره . الخصم الذي لم توجه إليه طلبات ولم يقض له أو عليه بشئ . عدم قبول اختصاصه في الطعن .

(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١٦)

٤ - قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقيين . الخصم الذي وقف من الخصومة

أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه كما تلزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . إمتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)
(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)
(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢٤ لسنة ٢٠٠١ ص ٩٤٧)

ثالثاً : حالات الطعن بالنقض

١ - إغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعى - سبيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم لهذا السبب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٩٧١ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٨)
(نقض جلسة ١٩٩٥/١٢/١١ لسنة ٤٦ ج ٢ ص ١٢٤٨)
(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

٢ - الطعن بالنقض . المقصود به مخالفة الحكم النهائية . حالته بيانها على سبيل المحصر . م ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . عدم تضمن سبب الطعن تعييناً للحكم المطعون فيه . أثره . نعى غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٧٤٠ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)
(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٤)

٣ - الطعن بالنقض . ماهيته . عدم جوازه فى غير الحالات التى بينها القانون على سبيل المحصر . م ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . مقصودة . مخالفة الحكم النهائية . لازمه . أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بهاتين المادتين . النعى عليه بغير ذلك . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٤٣٣ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)
(الطعن رقم ٦٨٤٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

ففيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه كما تلزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . إمتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢٤ لسنة ٢٠٠١ ص ٩٤٧)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٣/١٧ لسنة ٢٠٠١ ص ٥٥٥)

١٠ - الخصومة فى الطعن بالنقض لا تكون إلا بين خصوم حقيقيين فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه . الخصم المطلوب الحكم فى مواجهته . عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(الطعن رقم ٣٣٢٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٨)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١٠/٣١ لسنة ٢٠٠١ ص ١٢١٦)

١١ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه إليه طلبات ولم يُنقض له أو عليه بشئ . غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٤)
(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤ لسنة ٢٠٠١ ص ١٢٣٥)

١٢ - نسبة أثر الطعن . مؤداها . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه . الاستثناء . الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . م ٢٦٨ مرافعات . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)
(نقض جلسة ١٩٩٤/٢/١٧ لسنة ٢٠٠١ ص ٥٥٥)
(نقض جلسة ١٩٩٢/١٢/٩ لسنة ٢٠٠١ ص ٣٨٨)

١٣ - المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة

عرضها على محكمة الموضوع وورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٣/١٧ لسنة ٤٥ ج ١ ص ٥٥٥)

الأسباب غير المقبولة :

(أ) السبب الموضوعي :

١ - النعى على الحكم المطعون فيه فيما

تستقل محكمة الموضوع بتقديره . جدل موضوعي . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٧)

٢ - الجدل الموضوعي في سلطة محكمة

الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة .

عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٦٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٢٥)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٢٩٤)

(ب) السبب الجهل :

١ - عدم بيان الطاعة للوقائع التي استخلصها

الحكم من خارج الخصومة وماهية المستندات التي

قدمتها ودلائلها وأوجه مخالفة الحكم للقانون وأثر

ذلك في قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٤)

٢ - صحيفة الطعن بالنقض . وجوب اشتغالها

على الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان

باطلاً . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها

تعريفاً واضحاً وأيضاً نافياً عما فيها الغموض والجهالة

وأن يبين منها العيب الذي يعزى على الحكم وموضعه

منه وأثره في قضائه . مخالفة ذلك . نعى مجهل

غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/١٨)

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

٤ - قضاء محكمة الموضوع بشئ لم يطلبه

الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . الطعن عليه بطريق

النقض . شرطه .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/٣٦)

(نقض جلسة ١٩٨٧/١/١٧ لسنة ٣٣ ج ١ ص ١٢٥)

وأياً : أسباب الطعن

الأسباب المقبولة :

السبب المتعلق بالنظام العام :

١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز

إثارتها من محكمة النقض من تلقاء نفسها والنيابة

والخصوم . شرطه . أن تكون واردة على الجزء

المطعون عليه من الحكم .

(الطعن رقم ٨١٠١ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١٢/١٧ لسنة ٤٥ ج ٢ ص ١٥٩٤)

٢ - انطواء سبب النعى على منازعة في تحديد

المحكمة المختصة قيمياً بنظر الدعوى . اعتباره

متعلقاً بالنظام العام . جواز إيدائه من النيابة العامة

أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٦)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١٧ لسنة ٤٧ ج ٢ ص ٩٥٤)

٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم

والنيابة وللمحكمة النقض إثارتها ولو لم يسبق

التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة

الطعن . متى كانت مطروحة على محكمة الموضوع

ووردت على الجزء المطعون فيه من الحكم . م ٢٥٣

مرافعات .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

(نقض جلسة ١٩٩٧/٢/٢٠ لسنة ٤٨ ج ١ ص ٥٦٦)

٤ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام .

لمحكمة النقض إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها

أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن . شرطه .

ترافق عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق

خامساً : ما يعتزف سبر الطعن

النزول عن الطعن :

١ - النزول عن الحق في الطعن . تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٦/٦/١٩٩٤ لسنة ٢٤٥ج ٢ ص ٢٨)

٢ - ترك الخصومة في الطعن بعد فوات ميعاده . يتضمن نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٥٦٥٧ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٦/٦/١٩٩٤)

٣ - النزول عن الطعن أو ترك الخصومة بعد فوات ميعاده . تحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر . علة ذلك . لا يملك المتنازل العودة فيما أسقط حقه فيه .

(الطعن رقم ٧٧٧٩ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)
(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٤/٩/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٦/٦/١٩٩٤ لسنة ٢٤٥ج ٢ ص ١٠٢٨)

سادساً : الحكم في الطعن

سلطة محكمة النقض :

خطأ الحكم في تقديراته القانونية . لمحكمة النقض هذا الخطأ دون أن تنقضه .

(الطعن رقم ٧٩٩٢ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١١/٢٠/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ٢٨/١٢/١٩٨١ لسنة ٢٤٤٧ج ٧ ص ٢٤٤٧)

سابعاً : أثر نقض الحكم

١ - نقض الحكم . أثره . إلقاء جميع الأحكام أيأ كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة متى كان الحكم أساساً لها .

(الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ١١/٩/٢٠٠٠)
(نقض جلسة ١٥/١٨/١٩٨١ لسنة ٢٢ج ١ ص ٥٢٠)

٢ - نقض أحد أجزاء الحكم . أثره . نقض أجزائه الأخرى المترتبة على الجزء المنقوض .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢١/١٢/٢٠٠٠)

٣ - سياق الطاعنة نعيها في عبارات عامة مرسله وعدم بيان أوجه الدفاع التي تمسكت بها وأغفل الحكم الرد عليها أو الوقائع التي استخلصها من خارج الخصومة وماهية الأدلة والمستندات التي قدمتها ودلالاتها وعدم إفصاحها عن وجه مخالفة الحكم للقانون . نعى مجهول . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٤٣٣ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٨/٣/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٨٧٤٠ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٤/٢/٢٠٠١)

٤ - سياق الطاعنة نعيها في عبارة عامة مرسله وعدم بيان أوجه الدفاع التي تمسكت بها وأغفل الحكم الرد عليها ووجه مخالفة الحكم للقانون . نعى مجهول . غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٨١٧ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٨/٣/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٨٧٤٠ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٤/٢/٢٠٠١)

٥ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً وأفياً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه . نعى مجهول غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٩/٢/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٦٧٧٦ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢١/١٢/٢٠٠٠)

٦ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً وأفياً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه . نعى مجهول غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٨٢١ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٩/٤/٢٠٠١)
(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ٢٩/٢/٢٠٠١)
(نقض جلسة ٢٠/٦/١٩٩٦ لسنة ٢٤٧ج ٢ ص ١٠٥٩)

(جو) السبب الجليل :

النعى بطلان عمل الخبير رغم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٨/٦/٢٠٠١)

٩ - نقض الحكم فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً . أثره . إلغاء قضاائه فى الموضوع . م ٢٧١ مرافعات .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٨/٥)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٧/٢ لسنة ٤٥ق- ص ٩٤٧)

ثامناً، الطعن بالنقض للمرة الثانية

١ - تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢٦٩ مرافعات . شرطه . أن ينصب الطعن فى المرة الثانية على ذات ما طعن عليه فى المرة الأولى .

(الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٧/٢١ لسنة ٤٥ق- ص ١٠٨٥)

(نقض جلسة ١٩٨٩/٥/١٠ لسنة ٤٥ق- ص ٢٤٩)

٢ - الطعن بالنقض للمرة الثانية . أثره . وجوب الحكم فى موضوع الدعوى . م ٢٦٩/٤ مرافعات .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ لسنة ٤٢ق- ص ٩٣٩)

نقل العامل

١ - حق صاحب العمل فى نقل العامل وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل . شرطه . استيفاء قرار النقل والشروط والأوضاع المقررة . ليس للعامل حق البقاء فى وظيفة أو مكان معين . مخالفة ذلك . خطأ .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٦٣ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠)

(قريب الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٦/١/٢٥)

٢ - نقل العامل بناء على طلبه إلى وظيفة مماثلة أو وظيفة أخرى تتوافر فيه شروط شغلها داخل البنك . من الرخص المخولة لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه . سلطة صاحب العمل فى تنظيم منشأته وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له وفقاً لما يقتضيه صالح العمل .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٦٦ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠)

٣ - نقض الحكم كلياً . أثره .

(الطعن رقم ٧٠٢٠ لسنة ٦٣ق- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

(الطعن رقم ٤٨٤٣ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/٢/١)

٤ - نقض الحكم والإحالة . أثره . التزام محكمة الإحالة بإتباع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها . المقصود بالمسألة القانونية . ما طرح عليها وأدلت برأيها فيه عن بصر وبصيرة . اكتساب حكمها حجية الشئ المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها . مؤداه . امتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٨)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١١ لسنة ٤٧ق- ص ١٥٠٠)

(نقض جلسة ١٩٩٤/١/٦ لسنة ٤٥ق- ص ٩٦)

٥ - نقض الحكم فى خصوص قضاائه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى . أثره . نقض قضاائه فى الموضوع بالتعويض . علة ذلك . م ٢٧١/١ مرافعات .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

٦ - الحكم متعدد الأجزاء . نقضه فى جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/١٨ لسنة ٤٨ق- ص ١٤٩٠)

٧ - نقض الحكم فى قضاائه برفض الدفع بسقوط دعوى المطالبة بمبلغ بالتقادم الطويل . أثره . نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع بالإلزام بالمبلغ المطالب به . م ٢٧١/١ مرافعات .

(الطعن رقم ٣٧٧٢ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢)

(نقض جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨ لسنة ٤٧ق- ص ١٤١٦)

٨ - نقض الحكم فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً . أثره . إلغاء قضاائه فى الموضوع . م ٢٧١ مرافعات .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٧٠ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(نقض جلسة ١٩٩٤/٦/٢ لسنة ٤٥ق- ص ٩٤٧)

المستحدث

من المبادئ التي قررتها

الدوائر الجنائية

بمحكمة النقض

من أول أكتوبر ٢٠٠٠

حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(ت)		نقابات
	(١)		(١)
٣٤٥	تبيد محجوزات	٣١٨	إثبات
٣٤٦	ترويج عملة	٣٢٠	إجراءات
٣٤٦	تزوير	٣٢٤	اختصاص
٣٤٨	تسجيل المعادئات	٣٣٦	إغفاء أشياء مسروقة
٣٤٨	تفتيش	٣٣٨	إخلال بتنفيذ عقد
٣٤٩	تقادم	٣٣٩	إخلال عملى بنظام توزيع سلعة
٣٥٠	تقليد	٣٣٩	إرتباط
٣٥١	تلبس	٣٣١	أسباب الإباحة وموانع العقاب
٣٥٣	تهرب ضريبى	٣٣٢	إستئناف
	(ج)	٣٣٤	إستئناف
٣٥٣	جمارك	٣٣٦	إسقاط الخواصل
٣٥٥	جوازات السفر	٣٣٧	إشتراك
	(ح)	٣٣٧	إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة
٣٥٥	حكم	٣٣٨	
	(خ)	٣٣٩	إمتناع عن تنفيذ حكم
٣٥٩	خطف	٣٣٩	أمر إحالة
٣٥٩	خيانة أمانة	٣٤٠	إهانة
	(د)	٣٤١	إيجار أماكن
٣٦١	دعارة		(ب)
٣٦٢	دعوى جنائية	٣٤٢	براءة إختراع
٣٦٤	دعوى مباشرة	٣٤٣	بطلان
٣٦٤	دعوى مننية	٣٤٣	بلاغ كاذب
٣٦٧	دفاع	٣٤٣	بناء
٣٦٨	دفعوع	٣٤٥	بناء على أرض زراعية

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(ق)		(د)
٣٨٢	قانون	٣٧٠	رجال السلطة العامة
٣٨٥	قبض	٣٧١	رشوة
٣٨٦	قتل خطأ		(ذ)
٣٨٧	قتل عمد	٣٧٢	زنا
٣٨٧	قذف		(س)
٣٨٨	قرار إداري	٣٧٣	سرقة
٣٨٩	قضاة		(ش)
٣٩٠	قمار	٣٧٤	شيك
	(م)		(ص)
٣٩١	مأمورو الضبط القضائي	٣٧٥	صحافة
٣٩٢	محكمة الإعادة		(ض)
٣٩٢	محكمة الموضوع	٣٧٦	ضرائب
٣٩٢	ممسولية جنائية	٣٧٧	ضرب
٣٩٤	معارضة		(ع)
٣٩٥	مواد مخدرة	٣٧٨	عقوبة
٣٩٧	مراقبة أنثى بغير رضاها		(غ)
٣٩٨	موظفون عموميون	٣٨١	غش
	(ن)		(ف)
٣٩٨	نصب	٣٨٢	فك أختام
٣٩٩	نقض		
٤٠٣	نيابة عامة		
	(و)		
٤٠٣	وصف التهمة		

نقابات

نقابة المحامين

١ - الطعن بالنقض . قصره : على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . غير جائز إلا بنص خاص . المادة ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

نعى الطاعنين بطلان إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية والقرارات الصادرة عنها . غير مقبول : صادم أن الشاهد من كتاب نقابة المحامين عدم إنعقادها في مقر النقابة العامة أو أي نقابة فرعية أخرى .

القاعدة:

إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نظمت طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بالنقض وهو طريق استثنائي إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . لما كان ذلك ، وكان قانون المحاماة الرقيم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته قد نهج على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الإدارية الصادرة من مجلس نقابة المحامين من القضاء الإداري وإسنادها إلى القضاء العادي - بصفة استثنائية - وذلك استناداً إلى التفويض التشريعي المقرر بالمادة ١٦٧ من الدستور - في أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية التي يختص أصلاً بمجلس الدولة بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات المصالح العام ، وقد استمر المشرع على هذا النهج عندما أصدر قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ حدد في المواد

١٣٤ ، ١٣٥ / ١ مكرراً ، ١٤١ منه القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام جهة القضاء العادي سواء أمام محكمة النقض أو أمام محكمة استئناف القاهرة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب نقابة المحامين أنه لم تنعقد جمعية عمومية غير عادية بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٩٧ سواء في مقر النقابة العامة - مصدرة هذا الكتاب - أو في أي نقابة فرعية أخرى طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ، وكان تقرير الطعن المقدم من الطاعنين قاصراً على طلب بطلان انعقاد هذه الجمعية . والقرارات الصادرة عنها وكانت هذه الجمعية لم تنعقد وفقاً لكتاب النقابة سالف البيان ومن ثم يكون هذا الطعن على غير محل ويضحي غير مقبول طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٦٤٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

٢ - اختصاص الدوائر الجنائية بمحكمة النقض . قصره على الأحكام النهائية في مواد الجنائيات والجنح . مادة ٣٠ ق حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

إختصاصها بنظر الطعن في قرار نقل المحامي إلى جدول غير المشتغلين . مادة ٤٤ ق محاماة . إستثنائي . الطعن في غير هذه الحالة . غير جائز .

القاعدة:

إذ كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة والمصموم به اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٨٣ - اليوم التالي لنشره بالجريدة الرسمية - والمعدل بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٤ قد نص في الباب الأول منه في المادة ٤٤ الواردة في الفصل السابع الخاص بجداول المحامين غير المشتغلين على أنه « لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامي أو بعد إعلاله في حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قراراً مسبباً بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطاً من شروط القيد في

حقوق المحامين قد جرى نصها « ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس نقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامي متهماً بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر أو من ينيبه من المحامين التحقيق » وكان الشايت من مدونات الحكم المطعون فيه وتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن قد طلب عدم إخطار النقابة بالتحقيق معه ، وكان هذا الإجراء فضلاً عن أنه تنظيمي ولا يترتب على مخالفته البطالان ، فإنه مقرر لمصلحة المتهم باعتباره حضور ممثل النقابة التحقيق يوفر له ضمانات معينة بدلالة ورود النص في الفصل الخاص بحقوق المحامين وتلك الضمانات تتصل بالمتهم وليست متعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنه له طالما أنها مقررة لمصلحته أن يتنازل عنها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون مجرد دفعا قانونياً ظاهر البطالان .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)

٤ - اختصاص مجلس نقابة المحامين بنقل اسم المحامي إلى جدول غير المشتغلين . مادة ٤٤ ق محاماة . قرار النقل الصادر من لجنة قبول المحامين . باطل . اعتبار الاختصاص مطروحاً على المحكمة ولو لم يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

القاعدة:

إن المادة ٤٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، إذ تنص في فقرتها الأولى على أن « لمجلس النقابة بعد سماح أقوال المحامي أو بعد إعلانه في حالة تخلفه عن الحضور أن يصدر قراراً مسبباً بنقل اسمه إلى جدول المحامين الغير المشتغلين إذا فقد شرطاً من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليها في هذا القانون » ، وكان تشكيل لجنة قبول المحامين قد تضمنت عليه المادة ١٦ من قانون المحاماة وهو مختلف عن تشكيل

الجدول العام المنصوص عليها في هذا القانون . ويكون للمحامي حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في القرار الذي يصدر في هذا الشأن خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه بهذا القرار » ، لما كان ذلك ، وكان الأصل في اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، وكان البين من استقراء نص المادة ٤٤ من قانون المحاماة سالف الذكر أنه حدد على سبيل الحصر في تلك المادة القرار الذي يجوز الطعن فيه أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - كاختصاص استثنائي وهو المتعلق بنقل اسم المحامي إلى جدول غير المشتغلين لفقده شرطاً من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليه في القانون المذكور ، إذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامي الذي نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطعن في القرار الصادر بذلك ، مما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز إلا للمحامي الذي نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

(الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠١١/٢/١٩)

٣ - وجوب إخطار النيابة العامة لمجلس النقابة الفرعية للمحامين قبل الشروع في تحقيق أي شكوى ضد محام . للنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من ينيبه حضور التحقيق إذا كان المحامي متهماً بجناية أو جنحة خاصة بعمله . إجراء تنظيمي . لا يترتب على مخالفته بطالان . للمتهم التنازل عنه مادام مقرر لمصلحته . النعي عليه في هذا الشأن دفع قانوني ظاهر البطالان .

القاعدة:

إن المادة ٥١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، والتي وردت في الباب الثاني وخصها الفصل الأول من ذلك الباب تحت عنوان

(١) إثبات

بوجه عام

١ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

إغفال الحكم الإشارة إلى سبق محاكمة المتهم وإلغاء الحكم الصادر ضده من مكتب التصديق على الأحكام العسكرية أو صدور حكم تهميلى بإحالة الدعوى للخير لا يعيبه . مادام غير ذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة .

القاعدة:

إن المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عين الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها إطمئناناً إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الإشارة إلى سبق محاكمة المتهم وإلغاء الحكم الصادر ضده من مكتب التصديق على الأحكام العسكرية أو صدور حكم تهميلى بإحالة الدعوى إلى خير ، طالما أن ذلك لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/١٢)

٢ - تقدير الدليل في دعوى . عدم انسحاب أثره إلى دعوى أخرى . علة ذلك ؟ قوة الأمر المقضى للحكم في منطقته دون الأدلة المقدمة في الدعوى وإنتفاء الحجية بين حكمتين في دعوتين مختلفتين من حيث الموضوع والسبب في كل منهما .

القاعدة:

إن ما يثيره الطاعن في شأن القضاء في دعوى مماثلة ببراءة شخص آخر لردود بأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة

مجلس النقابة الذى نصت عليه المادة ١٣١ من ذات القانون ، وكان البين من الأوراق أن قرار نقل اسم كل من الطاعنين لجدول غير المشتغلين قد صدر من لجنة قبول المحامين وليس من مجلس النقابة ، فإنه يكون باطلاً لصدوره من جهة غير مختصة نوعياً لإصداره ولا يغير من ذلك إن أياً من الطاعنين لم يثر شيئاً - فى أسباب الطعن - بشأن عدم اختصاص لجنة قبول المحامين نوعياً بإصدار القرار المطعون فيه ، لأن هذه المسألة تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة . لما كان ما تقدم . فإنه يتمين القضاء بالغاء هذا القرار .

(الطعن رقم ٢٥١١٢ لسنة ٦٢٢ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

٥ - طلب الطاعنة إلقاء قرار نقابة المحامين الصادر من لجنة قبول المحامين بنقل اسمها إلى جدول المحامين غير المشتغلين . غير مُجيد ، مادام أنه قد أُلغى وما ترتب عليه من آثار .

القاعدة:

إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة أقامت طعنها بطلب إلغاء القرار الصادر بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ من لجنة قبول المحامين بنقل اسمها إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتباراً من الثامن من نوفمبر سنة ١٩٨٠ حتى السابع من نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، وكان الشائب بالأوراق أن القرار المطعون فيه أُلغى وما يترتب عليه من آثار فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩١ ، فإن ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها يكون غير مُجيد ، الأمر الذى يضحى معه الطعن مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً .

(الطعن رقم ٤٢٩٩ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

القاعدة:

إذ كان من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى فلا تشرب على المحكمة أن هي لم تحققه ، هنا إلا أن استعمال السلاح الأبيض لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون كما وصفها تقرير الصفة التشريعية تأويلاً بالحالة التي كانت عليها الجثة وقت أن وقع عليها ذلك بالفعل ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

اعتراف:

١ - الدفع ببطان الاعتراف للإكراه . وجوب إبدائه صراحة . قول المدافع عن الطاعن بأنه يجب أن يكون الاعتراف إختيارياً ولو كان صادقاً . لا يعد دفعاً ببطان الاعتراف للإكراه .

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع موضوعي لم يشر أمابها . لا تقبل إثارته أمام النقض .

القاعدة:

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم أن أحداً من الطاعن أو المدافع عنه لم يشر شيئاً بصدد بطلان اعتراف الطاعن بالتحقيقات لأنه جاء نتيجة إكراه مادي وأدبي ووليد إجراءات باطلة . وإثبات قصاري ما أثبت بالمحضر وأطراحه الحكم المطعون فيه مجرد قول المدافع عن الطاعن (ولا بد أن يكون الاعتراف إختيارياً حتى ولو كان صادقاً) وهو قول لا يمكن حمله على الدفع ببطان ذلك الاعتصاف ، ومن ثم فإنه لا يكون للطاعن النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يشر أمابها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام

الأمر المتضى هي للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى وإلتعفاء الجسمية بين حكيمين في دعويين مختلفتين موضوعاً وسبباً .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٣ - بيان الحكم واقعة الدعوى وأدلتها تفضيلاً من محضر الضبط وتحقيقات النيابة وأقوال المتهمين والدور الذي أسهم به كل منهم في مقارفة الجريمة . لا قصور .

علم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم الواقعة . كفاية أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

القاعدة:

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى اتبع ذلك البيان مفصل للأدلة ، ومن بينهما ما ورد بمحضر الضبط وتحقيقات النيابة وأقوال باقي المتهمين والدور الذي أسهم به كل منهم في مقارفة الجريمة ، وكان الشارح لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها والأدلة على ثبوتها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون ، ومن ثم فإن ما ثيره الطاعن بشأن قصور الحكم في بيان واقعة الدعوى لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨١٢٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

٤ - دفاع المتهم غير المنتج في الدعوى . علم التزام المحكمة بتحقيقه . استعمال السلاح الأبيض لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون كما وصفها تقرير الصفة التشريعية حسبما كانت عليه الجثة وقت وقوع الفعل . النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب . غير مقبول .

محكمة النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٢٩٨١ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٢ - عدم التزام المحكمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهرة . لها تجزئته وإستنباط الحقيقة منه كما كشف عنها .

ورود الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم . كفاية وروده على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى إقتراف الجاني للجريمة .

القاعدة:

إن المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها ، ولا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها ، بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة المسكنات العقلية والاستنتاجية إقتراف الجاني للجريمة .

(الطعن رقم ٦٢٦٢ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٧)

٣ - قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده لبطان إجراءات القبض والتفتيش دون مناقشة إعترافه بتحقيقات النيابة العامة بإحراز المخدر المضبوط وبيان مدى صلتها بالإجراءات الباطلة بإعتباره أحد أدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام في الدعوى .

القضاء بالبراءة للتشكك في صحة ثبوت التهمة . حده ؟

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد إن بين واقعة الدعوى وقبل الدفع ببطان إجراءات القبض والتفتيش قضاءه ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن إذن التفتيش صدر بعد ضبط المطعون ضده

وتفتيشه ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم أن المطعون ضده قد اعترف بتحقيقات النيابة العامة بإحرازه المادة المخدرة المضبوطة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة أقوال المطعون ضده بمحضر النيابة . فضلاً عن عدم بيان مدى استقلالها عن إجراءات القبض والتفتيش التي قام بطلانها وتقاوس عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش فإن الحكم إذا أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلتها بالإجراءات التي قرر بطلانها يكون قاصر البيان ، ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٧٣ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٢٨)

أوراق عرفية:

صورة الورقة العرفية . لا حجية لها في الإثبات . إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل الموقع عليه . حجيتها في الإثبات . شرطه . عدم إنكار المحجوج بها مطابقتها لأصلها . إنكار الطاعن لصورة قائمة المنقولات التي ادعى بحصوله على أصلها من المدعية بالحقوق المدنية . غير مجد ، مادام لم يقدم الأصل . التفات المحكمة عنه دون تحقيق . لا عيب . أساس ذلك ؟ المادة ٣٠ من ق إثبات .

الصورة الضوئية العرفية من المستند . خضوعها كقرينة لسلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . لها الأخذ بها فيما تصلح لإثباتها أو الإلتفات عنها ، دونما إلزام ببيان أسباب ذلك .

القاعدة:

الدعوى لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة التي تراها فتقدها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٧٥٦٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١)

«خبرة»

١ - النعى على المحكمة قعودها عن ندب لجنة من ثلاثة خبراء . لا محل له . مادمت الواقعة قد وضعت لديها ولم تر حاجة لاتخاذها .

القاعدة:

لا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة قعودها عن ندب لجنة من ثلاثة خبراء آخرين ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء .

(الطعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٢ - قوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن ذات الإصابة . يستتبع عدم تطابق النتيجة في كل منهما ؟

النعي بالتناقض بين تقريرين طبيين . لا محل له . ما دام أولهما قد أثبت وجود إضافة بالمجنى عليه وأثبت ثانيهما تعذر الجرم بطبيعة تلك الإصابة في التاريخ المدعى به مع تغير المعالم الإصابية لمضى فترة تسمح بذلك التغير .

القاعدة:

من المقرر أن قوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتماً عدم تطابق النتيجة التي يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمني يسمح بتغير الإصابة ، وحدثت تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين التقرير الطبي المبني

إن المقرر وفقاً لقواعد الإثبات المدنية أن صورة البرقة العرفية لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى أصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة في الإثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن جحد الصورة الضوئية بقائمة المنقولات المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية إلا أنه لم يقدم للمحكمة أصل تلك القائمة والذي يدعى باستحصاله عليها من الطعون ضدها لقاء تسلمها المنقولات . بما تكون معه منازعته غير جدية ، ولا على المحكمة إن هي التفت عن انكاره لها وأخذت بالورقة من غير إجراء تحقيق إعمالاً لحقها المقرر في المادة ٣٠ قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ولما هو مقرر من أن الصورة الضوئية العرفية من المستند - يفرض توقيع الخصم على أصلها - إنما تخضع كقرينة لطلق سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة إن شئت أخذت في خصوص ما تصلح لاثباته قانوناً وإن شئت أطرحتها والتفتت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعت إلى ذلك بلا معقب من محكمة النقض ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ لمخالفته قواعد الإثبات المدنية لا يكون سبباً .

(الطعن رقم ١٠٣٠٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٩/١٨)

«شهود»

إنفراد الضابط بالشهادة على واقعة الضبط والتفتيش . لا يتال من سلامة أقواله كدليل في الدعوى . علة ذلك ؟

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع .

القاعدة:

إنفراد الضابط بالشهادة على واقعة الضبط والتفتيش . لا يتال من سلامة أقواله كدليل في

النعي بطلان إجراءات المحاكمة لكون المحامي الذي ترفع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية غير مقبول مادام لم يقدم الدليل على ذلك .

القاعدة:

الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك وكان الطاعن الثاني والثالث لم يقدم دليلاً على أن المحامي الذي حضر معها أمام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنهما غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فإن ما يثيرانه في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٤٩٢ لسنة ٧٠٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/٧)

٣ - الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت إجراءات التحقيق قبله . علم جواز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى . المادة ٣٠٧ إجراءات . ثبوت أن المتهم الذي حوكم غير الذي اتخذت ضده إجراءات التحقيق . أثره . بطلان إجراءات محاكمته واعتبار الحكم الغيابي قائماً .

القاعدة:

إذ كان يبين من المفردات المضمومة أنه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ صدر حكم غيابي ضد المتهم بالأنشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وقد أعيدت إجراءات المحاكمة حيث صدر بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٩٢ الحكم المطعون فيه والذي قضى ببراءته ، وذلك لاتتفاء الدليل على إسناد الاتهام إليه ، وقد اتضح للنيابة العامة أثناء إجراءات التنفيذ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وذلك من كتاب مصلحة الأدلة الجنائية عن مضاهاه بصمات المتهم الذي قضى ببراءته أنه ليس المتهم الحقيقي الذي اتخذت ضده

والقرار الطبي الشرعي والمتوالين زمنياً إذا ما أثبتت أولهما وجود إصابات بالمجنى عليه ، وأثبت ثانيهما تعذر الجرم طبيعياً تلك الإصابات في التاريخ المدعى به مع تغير المعالم الإصابية نظراً لحضي فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغير معالم الإصابة وتطورها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض التقرير الطبي المبني مع التقرير الطبي الشرعي بشأن حالة إصابة المجنى عليه لا يكون مقبلاً .

(الطعن رقم ١٨٧٥٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

إجراءات

١ - استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطياً على ذمة الدعوى . المادة ٣٨٠ إجراءات . عدم اعتراض الطاعن أو محاميه على امتداد حبسه بما يجاوز قرار المحكمة . سقوط حقه في الدفع ببطلان الحكم . المادة ٣٣٣ منه .

القاعدة:

لما كان لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أسرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطياً على ذمة الدعوى ، إذ أن ذلك لا يعد أن يكون استعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في خصوص بطلان الحكم المطعون فيه لامتداد حبسه يومين بما يجاوز قرار المحكمة بحبسه والمتهم الآخر ما دام الثابت أن محامياً حضر عنه بجلسة المحاكمة حال امتداد حبسه وشهد ذلك الإجراء دون أن يعترض هو أو الطاعن على ذلك بشئ الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٠/٢)

٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت ومن يدعى مخالفتها عليه إقامة الدليل على ذلك .

والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والإدرة العليا والمستورية العليا - كما يكون له ابداء الفتاوى القانونية واعداد العقود وشهرها بكافة أعمال المحاماة الأخرى » ، وكان هذا النص يقابله نص المادة ٧٤ من قانون المحاماة الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أنه « لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري إلا المحامون المقبولون أمام هذه المحاكم » وكان صياغة هذا النص - أو ذلك - لا تشير صراحة أو دلالة إلى حرمان المحامين المقبدين أمام المحاكم الابتدائية من المرافعة أمام محاكم الجنائيات أو سلبهم هذا الحق ولا تتضمن نسخاً نصت عليه المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت هذه المحكمة قد استقر قضاؤها في ظل هذين النصين على أن إجراءات محاكمة المتهم في جنائية لا تبطل إلا إذا كان من تولى الدفاع عنه محامياً تحت التمرين . فإن دعوى الطاعن في هذا الصدد تكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

٥ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعى بالحقوق المدنية للحضور أمام المحكمة الاستئنافية وبغير سماع دفاعه في الدعوى . يبطله . المادة ٤٠٨ إجراءات .

القاعدة:

من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى إعمالاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراءات من إجراءات المحاكمة مما يبطله بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٨٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

إجراءات التحقيق ورفعت عليه الدعوى الجنائية وذلك من واقع البصمات الثابتة رسمياً لكل منهما . لما كان ذلك . وكان الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبّله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة عقب صدور الحكم - على نحو ما سلف - أن المتهم الذي حوكم غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، والقاء ببطلان إجراءات محاكمة المطعون ضده وباعتبار الحكم الغيبي قائماً .

(الطعن رقم ٥٣٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣)

٤ - المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية ، لا يصح حرمانهم من المرافعة أمام محاكم الجنائيات أو سلبهم هذا الحق . أساس ذلك ؟

إجراءات محاكمة المتهم في جنائية . عدم بطلانها إلا إذا كان من تولى الدفاع محامياً تحت التمرين .

القاعدة:

إن ما ينادى به الطاعن من وجوب أن يتولى الدفاع عن متهمة في جنائية محام من المقبولين أمام محاكم الاستئناف استناداً إلى نص المادة ٣٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ مردود بأن المادة ٣٧ سالفة الذكر قد جرى نصها على أنه « للمحامي المقيد بجول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإدارية ، ولا يجوز قبول صف الدعوى أمام هذه المحاكم أو ما يعادلها إلا إذا كان مروعاً عليها منه وإلا حكم ببطلان الصحيفة - ويكون للمحامي أمام محاكم الاستئناف حق الحضور

٦ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . المادة ٢٨٩ إجراءات . عدم جواز الاقتضات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .

القاعدة:

إن الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكناً ، ولا يجوز الاقتضات هذا الأصل الذي افترضه المشرع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ١٣٨٦ ق- جلسة ٢٠١١/٢/٨)

٧ - النعي بإجراء المضاهاة على صحيفة الحالة الجنائية . دون سلوك طريق الطعن بالتزوير . غير مقبول .

القاعدة:

لما كان البين من دفاع الطاعن بمحاضر جلسات المحاكمة أنه لم يسلّك طريق الطعن بالتزوير على صحيفة الحالة الجنائية التي تمت إجراءات المضاهاة عليها ، كما لم يدع أن أحداً منعه من اتخاذ تلك الإجراءات ، ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)

٨ - إطلاع المحكمة على الورقة المزورة . إجراء جوهري . إغفاله يبطل الحكم .

القاعدة:

إن إغفال الإطلاع على الورقة محل الجريمة عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبه

في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويُطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مراعاته عليها ، الأمر الذي فات محكمة أول درجة إجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه ، ويضحي الحكم المطعون فيه معيباً بما يبطله .

(الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)

اختصاص

« الاختصاص الولائي »

١ محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ جزء من القضاء الطبيعي .

محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ . استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ .

النعي بصنور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنابات العادية غير المختصة ولا تياً بنظر الدعوى باعتباره أن الجرائم التي ذين بها الطاعن من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها ، قائم على مصلحة نظرية صرفة لا يؤيده بها .

القاعدة:

إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتباراً من أول يونيو ١٩٨٠ يحد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنابات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . . . إلخ » . نص في المادة الثامنة على

صدوره من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى يكون قائماً على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها ، مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من المنع .
(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١)

٢ - قضاء محكمة ثانى درجة بتعديل الحكم المستأنف الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ والتي لا ولاية لها فى الدعوى فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب قضائها . بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ ، لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها والقضاء بالإلغاء وعدم الاختصاص . المادة ٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القاعدة:

إذ كان البين من دياجة الحكم الابتدائى الذى عدله وأختمت بأسبابه الحكم الفيابى الاستئنافى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ فى ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ السارية أحكامه على واقعة الدعوى ولم تقدمها النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الجزئية - المختصة وحدها دون غيرها - بل قدمتها إلى محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها ، فإن محكمة ثانى درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، إذ كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ، بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء

أن « تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر » ، ومن ثم فإن هذه المحاكم - محاكم أمن الدولة المنشأة إعمالاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - إنما أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من الدستور فى الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذى أحال إلى القانون فى تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فىمن يتولون القضاء فيها ، وقد اقتصص القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فبات جزء من القضاء الطبيعى ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ إذ هى محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ أماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية فى إجراءات المحاكمة ، وفى تشكيلها فى بعض الأحوال ، وفى علم جواز الطعن فى أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، وكان من المقرر أنه من المبادئ العامة المتفق عليها ، أن المصلحة أساس الدعوى أو الطعن فإن اتعمدت فلا تقبل الدعوى أو الطعن باعتبار أن الدعوى أو الطعن فى هذه الحالة يكون مسألة نظرية يحتمل لا يؤبه لها . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر من محكمة جنائيات عادية رغم أن الجرائم التى دين بها الطاعن هى من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها - على ما سلف بيانه - فإنه ونظراً لأن محاكم الجنائيات العادية - التى صدر منها الحكم المطعون فيه - قد أحاطها المشرع بذات الضمانات التى أحاط بها محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالفه البيان والمتمثلة فى تشكيلها من عناصر قضائية صرف ومن الحق فى الطعن فى أحكامها بطريق الطعن بالنقض متى توافرت شروط ذلك ، فإنه من ثم وترتيباً على ذلك فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه من

بالطلب المائل لتحديد المحكمة المختصة بالنسبة للمتهمين أنفى الذكر على أساس توافر حالة التنازع السلبى يتخلل كل من محكمة الجنايات ومحكمة الجنح عن نظر الدعوى . لما كان ذلك . وكانت النيابة العامة لم تطعن بالاستئناف وبالتالى لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنح وكذا لم تطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات ، فقد أصبحت كلتا المحكمتين متخيلة عن اختصاصها ، وهو ما يتحقق به التنازع السلبى الذى رسم القانون الطريق لتلاقي نتائجهما فئات بمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك . وكان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد صدر على خلاف القانون بالنسبة إلى المتهمين المائلين لأن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب التى تدخل فى اختصاص محكمة الجنح فإن محكمة الجنايات إذ خلصت قبل إجراء أى تحقيق إلى الحكم بعدم الاختصاص بنظرها تكون قد أصابت صحيح القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنح مركز..... لنظر الدعوى بالنسبة لما أسند لكل من المتهمين المائلين .

(الطعن رقم ٢٨٦٧٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢)

إخفاء أشياء مسروقة

ركن العلم فى جريمة إخفاء أشياء متحصلة من سرقة . نفسى . لمحكمة الموضوع استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

القاعدة:

إن ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا تستغنى فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملابساتها .

(الطعن رقم ٨١٧٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أن المحكمة التى أصدرته لا ولاية لها فى الفصل فى الدعوى ، وكان الثابت من ديباجة الحكم الابتدائى أنه صدر من محكمة غير مختصة ولا تبا بنظر الدعوى ، مما يتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٩١ ق - جلسة ٢٠٠١/١٠/١)

« تنازع الاختصاص : التنازع السلبى »

تخلى محكمتا الجنح والجنايات عن اختصاصهما بنظر الدعوى بقضاء بات . مؤداه . قيام التنازع السلبى فى الاختصاص ومحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى . المادة ٢٢٧ إجراءات .

القاعدة:

إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أمام محكمة الجنح على المتهمين الستة بوصف أنهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٩٤ ارتكبوا جنح الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٣ من قانون العقوبات فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها للنيابة العامة لإثخاذ شئونها فيها - تأسيساً على ما ثبت من تخلف عاهة مستدعية بالمجنى عليه فى جريمة الضرب المسندة إلى المتهم الأول ، فلم تستأنف النيابة العامة وقدمت القضية إلى محكمة الجنايات بتهمة إحداث العاهة المستدعية بالنسبة للمتهم الأول ، وبتهمة الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين المائلين ، فقضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم الأول والذى قصرت نظر الدعوى عليه وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين تأسيساً على أن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب المغايرة وغير المرتبطة بالجناية المسندة إلى المتهم الأول ، وذلك دون أن تجرى تحقيقاً أو تسمع دفاعاً بشأنها بالجلسة ، والنيابة العامة تقدمت إلى محكمة النقض

الإخلال بتنفيذ عقد

الركن المادى فى جريمة الإخلال بالإلتزام التعاقدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (ج) عقوبات . منوط توافره ؟

جريمة الإخلال بالإلتزام التعاقدى . عمدية . وجوب أن يكون الإخلال فعلياً لا إفتراضياً .

صحة الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة . شرطه . بيان نصوص العقد والإلتزامات المتولدة عنه والتى يلتزم المتعاقد بتنفيذها وسلوك المتعاقد فى التنفيذ وتعمده الإخلال به .

نقض الحكم فى هذه التهمة . امتداد أثر النقض لما أربط بها من تهم أخرى .

القاعدة:

إذا كانت جريمة الإخلال بالإلتزام التعاقدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً ج من قانون العقوبات يتوافر ركنها المادى بالإمتناع عن التنفيذ كلياً أو جزئياً أو تنفيذ الإلتزام على نحو يخالف نصوص العقد أو قواعد القانون التى تحكمه أو اعتبارات حسن النية التى يلتزم بها المتعاقد ، كما أن هذه الجريمة من المجرمات العمدية ويجب لثبوت القصد الجنائى فيها أن يكون فعلياً لا افتراضياً . ومن ثم فإنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة أن يبين الحكم نصوص العقد والالتزامات المتولدة عنه والتى يلتزم المتعاقد بتنفيذها على نحو مفصل وسلوك المتعاقد فى التنفيذ وتعمده الإخلال به . وكان الحكم المطعون فيه سواء فى تحصيله لواقعة الدعوى أو بصد التذليل على ثبوت جريمة الإخلال العمدى فى حق الطاعن الرابع . لم يورد تفاصيل العقد الذى أربط الطاعن به مع الشركة المجنى عليها والمواصفات الفنية للأساسات والهيكلى الحرسانى الذى تعاقد على استكمال تنفيذه والأصول والأسس التى يتعين أن يكون التنفيذ عليها حتى

يتبين مدى مخالفة الطاعن لهذه المواصفات وتلك الأصول والأسس بل اقتصر على بيان ووصف ما قام به الطاعن من أعمال على وجه معيب بالمخالفة لما كان يجب أن يكون عليه التنفيذ دون أن يبين ماهية هذا الوجوب ومصدره بما إذا كان هو العقد أو القانون فإنه يكون قد جاء قاصراً فى بيان الركن المادى للجريمة ، ولا يكفى بياناً لهذا الإخلال ما أشار إليه الحكم من أن الطاعن لم يتم بإنهاء الأعمال المسندة إليه فى الموعد المحدد وهو ١٩٨٣/٩/١ لأن هذا الوجه من الإخلال ليس هو العنصر الوحيد الذى بنى عليه الحكم قضاءه فى تقدير الضرر الذى أئرم الطاعن - وآخر متضامنين - بغرامة تعادل قيمته . هذا فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر أن ما قام به الطاعن من أعمال مخالفة كان عن عمد حتى يتوافر فى حقه القصد الجنائى فى هذه الجريمة ومن ثم فإنه لا يكون قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة - بركنيتها المادى والمعنوى - بياناً كافياً بما يصم بالصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتعرف على صحة الحكم من فسادده والتقرير برأى فيما يشير الطاعن مما يتسع له وجه الطعن ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بالنسبة لجريمة الإخلال بالالتزام التعاقدى المنسوبة إلى الطاعن الرابع وغيرها من التهم الأخرى المرتبطة بها .

(الطعن رقم ١٥٥٨٤ لسنة ٧١ ق- جلسة ٢٠٠١/١٠/٢١)

إخلال عمدى بنظام توزيع سلعة

١- جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة كان مسئولاً عن توزيعها أو عهد إليه بتوزيعها عمدية ، تتطلب توافر القصد الجنائى العام .

تحدث الحكم استغلالاً عن هذا الركن . غير لازم : مادام ما أورد من وقائع وظروف يدل عليه .

نعى الطاعن على الحكم بخصوص جريمة الإخلال بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب . غير مجرد . مادام قد أوقع عليه عقوبة واحدة مقررة للجريمتين الآخرين اللتين أثبتتهما فى حقه .

القاعدة:

النص فى المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن « كل موظف عام كان مستولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس . وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت الجريمة فى زمن حرب » . يدل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى بتعين لقيامها توافر القصد الجنائى العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذلك بقواعد هذا النظام التى ينسب إليه الإخلال بها ، وعلم بما ينطوى عليه فعله من إخلال واتجهاد إدارته إلى فعله أو امتناعه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى كاف وسائغ فى بيان أركان جريمة الإخلال عمداً بنظام توزيع سلعة متعلقة باحتياجات الشعب ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم أو غموضه أو استظهار أركان جريمة الإخلال بنظام التوزيع يكون فى غير محله ، هذا إلى أنه لا جدوى لما ينهض الطاعن على الحكم بالوجه المتقدم مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التى دارت عليها المحاكمة ، وهى عقوبة مقررة لجريمتى التصرف فى

السلع التموينية خارج نطاق الجمعية التعاونية الفتوية وشراء هذه السلع لغير استعماله الشخصى وإعادة البيع المعاقب عليهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣ و ٢ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اللتين أثبتتهما الحكم فى حق الطاعن .

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ١٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢- الموظف أو المستخدم العام . المقصود به ؟

اعتبار العاملين بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى حكم الموظفين العموميين فى جرائم الرشوة والمال العام . المادة ٩٢ ق ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

كون الطاعن عاملاً بالجمعية التعاونية الاستهلاكية يتولى استلام الحصص التموينية المخصصة لها وصرفها . كفايته لتوافر صفته الوظيفية لتطبيق أحكام المادة ٢/١١٦ عقوبات .

القاعدة:

إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تدبره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العموميين فى وطن ما أورده نصاً ، كالتشان فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالبوابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعهد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، وكما

الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناءً على تغيير الوصف القانوني للجريمة .
غير جائز .

مخالفة ذلك خطأ في القانون يؤذن بتصحيحه .

القاعدة:

إنه لما كان البين من الإطلاع على أوراق اللجنة العامة اتهمت الطاعنين بوصفهما مستخدمين لدى شركة طلبا وأخذا لنفسيهما رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتيهما بأن طلبا وأخذا الشيكات المبنية بالتحقيقات من (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة سالفه الذكر والشريك المساهم فيها) مقابل تقدير قيمة حصته في الشركة ، كما اتهمت الطاعنين وآخر بأنهم توصلوا إلى الإستيلاء على الشيكات موضوع التهمة الأولى من وكان ذلك بالإحتيال ، وإدعى الأخير مدنياً قَبْلَ التمهين مبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت . ويجلسات المحاكمة دفع المتهمون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة ، فقضت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة سالفه الذكر بالنسبة لتهمة النصب ورفض الدفع بالنسبة لتهمة الرشوة ويحبس كل من الطاعنين سنتين مع الشغل وبمصادرة الشيكات المتحصلة من الجريمة وألزمتهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقسكا بذات الدفع فقضت المحكمة الإستئنافية حضورياً برفض الإستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، وأسست المحكمة قضاها في الدفع على أن الدعويين وإن اتحدتا في الخصوم والموضوع والسبب بما يوجب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى في تهمة النصب إلا أنه يتعين رفض الدفع في شأن تهمة الرشوة المرتبطة بها لأنها الجريمة الأشد

أورد كذلك في الفقرة (هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة ١١٩ منه ، وكذا ما نصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي من أنه في تطبيق أحكام قانون العقوبات «أ» يعتبر مؤسس الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس إدارتها ومندوبو التصفية ومراجعوا الحسابات والمديرون والعاملون في حكم الموظفين العموميين ، وكان الطاعن قد سلم في أسباب طعنه بأنه مجرد عامل بالجمعية يقتصر دوره على استلام حصص السلع التموينية المخصصة للجمعية التعاونية الاستهلاكية ويتولى بعد ذلك صرفها بمعرفته دون القيام بتوزيعها . فإن ذلك يكفي لتوافر صفته الوظيفية لتطبيق أحكام المادة ٢/١١٦ من قانون العقوبات التي عملها الحكم المطعون فيه في حقه ، ويضحي ما يثيره الطاعن من أن الحكم اعتبره عضواً بمجلس إدارة الجمعية التعاونية المذكورة غير مقبول .

(الطعن رقم ٨١٧٠ لسنة ٩٧ ق - جلسة ١٣/١٢/٢٠٠٠)

ارتباط

اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها على أساس وصف الفعل الأشد متى كون الفعل الواحد جرائم متعددة . إقتضاه بحث المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية . المادتان ٣٢ عقوبات و ٣٠٨ إجراءات .

تحريك الدعوى بطريق الإدعاء المباشر بالوصف الأخف أو كانت الجريمة بوصفها الأشد مما لا يقبل تحريك الدعوى عنها بطريق الإدعاء المباشر . وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى .

إصدار المحكمة حكمها في الدعوى . إعادة نظرها . غير جائز إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة في القانون .

نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تفسير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد نفس المتهم . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التي طلبت سلطة الاتهام محاكمة الطاعنين عنها في اللجنة موضوع الظن المائل سبق أن طرحت على محكمة الموضوع في اللجنة رقم وأصدرت فيها حكماً نهائياً ببراءة الطاعنين ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل - وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعنين بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون بما يؤذن لهذه المحكمة عملاً بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية .

(الظن رقم ٣٦٧٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

أولاً : أسباب الإباحة الدفاع الشرعي ،

١- حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه . عدم توافر حالة الدفاع الشرعي ، متى أثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعدٍ إنما كان من قبيل القصاص والانتقام .

مثال : لتسبيح سائق على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس في حق الطاعن وتوافرها في حق متهم آخر في ذات الواقعة .

إعمالاً لقواعد الإرتباط . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة مفردات اللجنة رقم لسنة ١٩٩٥ المتزنة المضمومة أن محصلها أن المدعى بالحقوق المدنية في الظن المائل أقامها بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعنين وآخرين بتهمة النسب لتوصلهم إلى الإستيلاء على الشيكات سالفة الذكر الصادرة منه بطرق إحتيالية بأن طلبوا وأخذوا هذه الشيكات لقاء تقديرهم لحصته في شركة ، وقضت فيها المحكمة بعد تحقيق أجرته ببراءة المتهمين لعدم الجريمة إذ خلت الواقعة من طرق إحتيالية وتأييد هذا القضاء إستثنائياً . لما كان ذلك وكان ما استندت إليه المحكمة في رفضها للدفع بعدم جواز نظر الدعوى موضوع الظن المائل في خصوص تهمة الرشوة خطأ في فهم وتطبيق القانون ، ذلك بأن الارتباط القانوني الذي لا يحول دون تصدى المحكمة للجريمة المقرر لها العقاب الأشد رغم سبق محاكمة المتهم عن الجريمة الأخف إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون عند وقوع عدة جرائم بعدة أفعال لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ، أما إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة - على ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر - وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، ويعنى ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما يقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحتملها ، وهي مختصة بالنظر في ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى حركت بطريق الإدعاء المباشر بالوصف الأخف أو كانت الجريمة بوصفها الأشد مما لا يقبل تحريك الدعوى عنه بطريق الإدعاء المباشر إذ عليها في هذه الحالة أن تقضى بعدم قبولها ، وهي متى أصدرت حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة

القاعدة:

تناقض ما أورده الحكم من أنه لم يثبت أن المجنى عليه بادر المتهم بالاعتداء مع ما أورده من وقوع مشاجرة بين فريقيهما وإعتداء نجل المجنى عليه على الطاعن بمطواة ، وعدم إستظهاره الصلة بين هذا الإعتداء الواقع على الطاعن وذاك الواقع منه وأيهما كان الأسبق وأثر ذلك في قيام حالة الدفاع الشرعى . قصور .

القاعدة:

إن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداءً من كليهما ليس فيه من مدافع حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ورد له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس . وكان ما قاله الحكم لا يصلح رداً لنفى ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أنصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بقوله أنه لم يثبت من الأوراق أن المجنى عليه قد بادر المتهم بالإعتداء قد تناقض مع ما أورده من أن مشاجرة حدثت بين فريق الطاعن وفريق المجنى عليه وإعتداء نجل المجنى عليه على الطاعن بمطواة ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الإعتداء الذى وقع على الطاعن والإعتداء الذى وقع منه وأى الإعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٨٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

ثانياً : موانع العقاب
والجنون والعاهة العقلية ،

مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره وقت ارتكاب الحادث . أن يكون سببه راجعاً لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .

سذاجة المتهم وصغر سنه ، دفاع يتوافر به عذر قضائى مخفف . تقدير ذلك . موضوعى . تعود الحكم عن الرد عليه . لا يعيبه .

لما كان الحكم المظعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس وأطرحه ، بما مؤداه أن الطاعن أخذ المسلح الخاص بالمجنى عليه بعد طرح الأخير أرضاً ثم قام بإطلاق العيار الذى استقر برأس المجنى عليه وأودى بحياته وبالتالي فإن الخطر الذى كان محتلاً من قبل المجنى عليه وموجهاً صوب الطاعن قد زال بسقوط المجنى عليه أرضاً واستيلاء الطاعن على سلاحه ولم يثبت من الأوراق وجود أسلحة أخرى مع المجنى عليه . وخلص الحكم إلى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس فى حق المتهم الآخر - والد الطاعن - بما مؤداه أن والد الطاعن فوجئ بالمجنى عليه يطلق عياراً نارياً على نجله الطاعن بما ألحق به إصابة فى بطنه بررت للمذكور رد الإعتداء ومنعه من الاستمرار فيه فضررب المجنى عليه بفأس على رأسه فأحدث إصابته وكان بين ما أورده الحكم ودل عليه تنليلاً سائفاً من نفي توافر حالة الدفاع الشرعى فى حق الطاعن يتفق وصحيح القانون إذ أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتدٍ على إعتدائه وأن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعدٍ إما كان من قبيل القصاص والإنتقام . وهذا الذى أثبتته الحكم لا يعارض مع ما خلص إليه من توافر حالة الدفاع الشرعى فى حق المتهم الآخر والد الطاعن بعد أن أثبت أنه فوجئ باعتداء المجنى عليه على نجله الطاعن بمسدس وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت . وهذا التخوف مبنى على أسباب معقولة . تبرر الإعتداء بالوسيلة التى كانت بيد المدافع . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير قويم .

(الطعن رقم ١٤٣٠٦ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٢- حق الدفاع الشرعى عن النفس . توافره بمبادأة فريق بعدوان ورد له من الفريق الآخر .

القاعدة:

عنها فلا حق له في الانتفاع بالإعفاء ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الأقوال التي أدلى بها الطاعن لم تعد مجرد قول مرسل عار من دليله ولم يساهم في تحقق غرض الشارع لضبط من يكون قد ساهم في اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق به موجب الإعفاء من العقاب المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات لتخلف المقابل له ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون في رفض طلب الطاعن بالإعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة .
(الطعن رقم ٣٢٤٥٨ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

استئناف

نظرة والحكم فيه ،

١- الأحوال التي يجب فيها على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة .
المادة ٤١٩ إجراءات . ليس من بينها خلو الحكم المستأنف من تاريخ إصداره .

القاعدة:

إذ كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة - فيما يتعلق بالدعوى المدنية - للفصل فيها من جديد استناداً إلى خلو الحكم المستأنف من تاريخ إصداره ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الفقرة الأولى منها على أنه « إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم ، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى » وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه « أما إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع شكلي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع ونظر الدعوى ، يجب عليها

إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقتضيه المادة ٦٧ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان دفاع المتهم بتعيين اعترافه لسذاجته وصغر سنه لا يتحقق به دفع بانعدام مسؤوليته لهذا السبب أو ذاك ، بل هو دفاع يتوافر به غرض قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إصماله أو إطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فلا يعيب الحكم بقوده عن الرد على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ٣١٥٥٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠١/١٢/٦)

الإعفاء للإخبار في المواد المخدرة ،

الإعفاء المقرر في المادة ٤٨ ق ٢ لسنة ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مناطه . أن يكون إخبار الجاني للسلطات بالجريمة بعد علمها بها هو الذي مكنها من ضبط باقى الجناة .

الإدلاء بأقوال مرسلة لا تؤدي إلى ضبط باقى الجناة ، لا يتحقق به موجب الإعفاء .

القاعدة:

من المقرر أن مناط الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يكون إخبار الجاني للسلطات بالجريمة - بعد علمها بها - هو الذي مكنها من ضبط باقى الجناة . وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التي تغياها الشارع في هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتمم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا في اقتراف الجريمة فلا يكفي أن يصدر من الجاني في حق آخرين قول مرسل عار من الدليل وإلا انفسح المجال للصاق الاتهامات بهم جزافاً بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع . فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر

فإنها تكون قد خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان ذلك الحكم قصر بحثه على الإختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ضد المطعون ضدهم حتى تتمكن محكمة النقض من إنزال صحيح القانون عليها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

٣- المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقاً في الجلسة .

وجوب سماعها بنفسها أو بواسطة أحد قضاتها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .

عدم تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة أمانة . شرطه ؟

القاعدة:

إن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقاً في الجلسة وأما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إذ أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون أوجب عليها طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تنبيه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص في إجراءات التحقيق ، كما لا يرد على ذلك بما هو مقرر من أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة إذ أن هذا القول مشروط بأن تكون قد أحاطت في حكمها بالدعوى وظروفها وفطنت للدفاع الخصوم فيها وحققته أو تناولته برد سائق .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولم تتوافر أيهما في الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى المدنية واستنفدت ولايتها في نظر الدعوى الذي أصدرته بعدم قبولها فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٠٦٤ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٢- الاستئناف المرفوع من غير النيابة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافعه . المادة ٣/٤١٧ إجراءات .

قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من المتهم وحده بعدم اختصاص محكمة أول درجة باعتبار الواقعة جنائية . مخالف للقانون .

القاعدة:

إن الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعده لمصلحة رافع الاستئناف » فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جنائية لما في ذلك من تسويء لمركز المستأنف ولا يكون أساسها في هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإدانة الابتدائي أو تعده لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمني بالإختصاص قوة الأمر المقضي . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى استناداً إلى أن الواقعة تشير شبهة الجنائية

إستيقاف

١- تدخل المحكمة فى رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إقامة قضائها . على وجه يناقضها . غير جائز .

إيراد الحكم عند سرده أقوال الضابط تبريراً لشروعية الإستيقاف تخلى الطاعن عن المخدر اختيارياً بمناسبة إستيقافه قائد الدراجة البخارية التى كانا يستقلانها للإطلاع على تراخيصها خلافاً لما قاله الضابط من أن التخلّى كان بعد أن فاجأها من مكمنه والقبض عليهما . مؤداه : تدخل فى رواية الشاهد بالمخالفة للثابت فى الأوراق . يعيبه .

القاعدة:

لا يجوز تدخل للمحكمة فى رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو إقامتها قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هى اطأنت إليها أو طرحها إن لم تثق بها . وكان يبين بما أثبتته الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال ضابط الواقعة ما يفيد أن تخلى الطاعن عن الكيس المحتوى المادة المخدرة كان اختيارياً لكونه وليد إجراء مشروع هو حق الضابط فى إستيقافه وقائد الدراجة البخارية للإطلاع على تراخيصها ومحاولة قائدتها الإستدارة للخلف والفرار عند رؤيته للضابط والقوة المرافقة له ، فى حين أن الثابت من مطالعة المفردات المضمومة - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الضابط لم يذكر سبباً لاستيقاف المتهمين بل قرر أنه أعد كميناً بطريق ترابى ومعه قوة من الشرطة السرية واستتروا حتى لا يراهم القادم فى الطريق وإذ رأى الدراجة البخارية قادمة فى اتجاهه تريت حتى اقتربت ليحقق مفاجأة راكبيها ثم خرج والقوة المرافقة من مكمنه وأشار لهما بالتوقف فاستدار قائدها بدرجته محاولاً الفرار فقامت القوة المرافقة بالقبض عليهما ومن ثم

ألقى الطاعن بكيس يحصله فتبعه ببصره والتقطه وعند فضه تبين بداخله المادة المخدرة . وإذ كان ما أورده الحكم تبريراً لما خلص إليه من مشروعية استيقاف الضابط للمتهمين من إنه كان للإطلاع على تراخيص دراجتهما البخارية لا أصل له فى الأوراق ، فإن الحكم قد تدخل فى رواية الشاهد وأخذ بها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز ولا يصلح ردأ على ما دفع به المتهمان من بطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس مما يؤذن بنقض الحكم المظنون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ١٦٠٩ - جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٢- انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . مؤداه . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبائها . حد ذلك ؟

لمأمورى الضبط القضائى إيقاف السيارات المعدة للإيجار أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . شرط ذلك ؟

إستيقاف مأمورى الضبط القضائى السيارة الأجرة التى يستقلها الطاعن . حده : التحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . تجاوزه بالتعرض لحرية الأشخاص وعسه فى أمتعتهم الشخصية . إجرله غير مشروع .

القاعدة:

لئن كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها ، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التى كان الطاعن ضمن راكبيها والتى ضبط فيها المخدر - فإن من حق مأمورى الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم

إسقاط الجواهر

إثبات الحكم . توقيع الطاعن الكشف الطبى على المجنى عليها وتبينه حملها ثم إجراء عملية تفريغ رحمها . كاف لتحقق الركن المعنوى فى جريمة الإسقاط .

القاعدة:

إذ كان مؤدى ما حصله الحكم أن الطاعن بعد أن وقع الكشف الطبى على المجنى عليها وتبين حملها ، عمد إلى إجراء عملية تفريغ رحمها ، فإن فى ذلك ما يكفى لبیان تعمد إنهاء الحمل قبل الأوان وهو ما يتحقق به الركن المعنوى فى جريمة الإسقاط التى دانه بارتكابها ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٥٦٩٩ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

إشتراك

١- الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . إعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . كاف لثبوته ما دام سائفاً .

القاعدة:

إن الاشتراك فى جرائم التزوير يعم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التى بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، فإن ما يشيره الطاعن من قالة القصور فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

مخالفة أحكام قانون المرور التى تمتع استعمال السيارات فى غير الغرض المخصص لها وهو فى مباشرته لهذا الإجراء إنما يقوم بدوره الإدارى الذى خوله إياه القانون ، إلا أن ذلك مشروط بمراعاة ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإدارى ، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم فى مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصم عمله بعدم المشروعية والإنحراف بالسلطة ، وإذا كان البين بما سرده الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة استوقف السيارة الأجرة التى يستقلها الطاعن والمحكوم عليه الآخر ضمن ركابها لمباشرة اختصاصه الإدارى فى الإطلاع على التراخيص بيد أنه جاوز فى مباشرته لهذا الإجراء الإدارى حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم فى مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعرض لحرية الأشخاص ومد بصره إلى أمتعة الركاب واستكشف الأشياء المغلفة غير الظاهرة دون مبرر ، فإن تجاوز هذه الحدود الإطلاع على تراخيص السيارة إلى التحقق من شخصيات ركابها وعسره فى أمتعتهم المغلفة يتعمم بعدم المشروعية وينطوى على انحراف بالسلطة فإذا تغلغل الطاعن من بعد عن أمتعته - بإنكار صلته بها - فلا يمكن وصف هذا التغلغل بأنه كان تخليفاً إرادياً منه بل دفعه إليه الإجراء غير المشروع الذى سلكه ضابط الواقعة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٢٢١٧ لسنة ٨١٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/١١)

وراجع أيضاً :

رجال السلطة العامة .

إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة

جرمة البناء على أرض زراعية . الركن المادى فيها قوامه الواقعة المادية المتمثلة فى إقامة البناء . مناطق التأثيم فيها كون الأرض زراعية .

جرمة إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة . المقصود بالمنشأة فيها ؟ مناطق التأثيم فيها كون الأرض زراعية أو قضاء .

خلو الحكم من الإفصاح عن ماهية أعمال البناء التى تمت والتى من شأنها توافر الركن المادى المكون للجريمتين ومن استظهار طبيعة الأرض المقام عليها البناء . قصور .

القاعدة:

. إن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها التى استخلصت منها المحكمة الإدانة ومؤداها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً . وكانت الواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى قوام الركن المادى فى جريمة البناء على أرض زراعية ، كما أن مناطق التأثيم فيها أن تكون الأرض المقام عليها البناء من الأراضى الزراعية ، كذلك فإن المقصود بالمنشأة فى جريمة إقامة إنشاءات على أرض مملوكة للدولة هو كل شئ متماسك ينشأ أو يقام على الأرض ويتصل بها اتصال قرار ، كما أن مناطق التأثيم فيها أن تكون الأرض زراعية أو قضاء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتقه من أسباب الحكم الإبتدائى أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى قد خلا من بيان واقعة الدعوى وفحوى محضر الضبط الذى تساند إليه فى الإدانة ولم يفصح عن ماهية أعمال البناء التى تمت والتى من شأنها توافر الركن المادى المكون

٢- إنتهاء الحكم إلى أن الواقعة صورة من صور الإتفاق على إرتكاب الجريمة . النعى عليه بعدم الإفصاح عن شخص المتهم الذى أطلق النار على المجنى عليهم . لا محل له .

القاعدة:

لما كان لا يُجدى إثارة الطاعنين أن الحكم لم يفصح عن بيان شخص المتهم الذى أطلق النار على كل من المجنى عليهم تحديداً أو أحدث إصابته والتى أودت بحياته ما دامت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من صور الإتفاق على إرتكاب الجريمة ، فإن ما يشيرانه فى هذا الشأن يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٣- الاشتراك بالإتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه قوامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة كفاية الاستدلال عليه من ظروف الدعوى وملابساتها وأن تكون وقائمه دالة عليه .

القاعدة:

إن الاشتراك بطريق الاتفاق إما يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه وكان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الإعتقاد بوجوده . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على اشتراك الطاعنة الثانية فى ارتكاب الجريمة بطريقى الاتفاق والتحريض بالأدلة الماثقة التى أوردها ، فإن هذا حسيه ليستقيم قضاؤه .

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٤)

المادة ٥٠ - من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه « لا يعرّتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » ، وكان الحكم المنفذ به - على ما حصله الحكم المطعون فيه - صدر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٨٩/٢/٦ فقد كان واجب التنفيذ منذ صدوره وحتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ الذي صدر فيه الأمر من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بإيقاف تنفيذه . ومتى كان امتناع الطعون ضده عن تنفيذ الحكم المذكور قد وقع في الفترة التي كان التنفيذ فيها واجباً فإن صدور قرار دائرة فحص الطعون من بعد لا يكون له أثر على الجريمة بعد وقوعها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى ما يخالف ذلك قد أخطأ في تأويل القانون خطأ حجب - مرة أخرى - عن بحث استيفاء الواقعة المسندة إلى الطعون ضده باقى أركان الجريمة المسندة إليه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ١٦٧٤١ لسنة ٦٦٢ ق - جلسة ٢٠١١/٥/٢٨)

أمر إحالة

القصور في أجرة الإحالة . لا يبطل إجراءات المحاكمة .

إبطال أمر إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع بعد اتصالها بها . عدم جواز إعادتها لمرحلة التحقيق .

القاعدة:

إن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لاختصاصه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان ومن ثم فإن القصور في أمر الإحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على إجراءاتها كما أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها

للمجرمين اللتين دان الطاعن بهما ، ولا كذلك استظهر طبيعة الأرض التي أقيم عليها البناء ، وبذا غدا مشوباً بالقصور الذي يبطله ويجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦٦٤١ لسنة ٦٦١ ق - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)

امتناع عن تنفيذ حكم

تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/١٢٣ عقوبات ، بامتناع الموظف ، عمداً ، عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ بعد إنذاره قانوناً . طالما لم يصدر حكم بطلانه أو بإيقاف تنفيذه .

صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا - بعد وقوع الجريمة - بإلغاء الحكم المنفذ به أو بإيقاف تنفيذه . لا يؤثر في قيامه . وإن كان من قبيل الظروف القضائية المخففة . أساس ذلك ؟ مخالفة هذا النظر خطأ في تأويل القانون .

القاعدة:

إنه متى صدر حكم واجب التنفيذ كان على كل مخاطب بهذا الحكم وعلى كل مكلف بتنفيذ أحكام القضاء أن يبادر إلى تنفيذه نزولاً على ما للأحكام من قوة الأمر المقضى واحتراماً لهيبة الدولة ممثلة في سلطتها القضائية ، فإذا امتنع موظف - عامداً - عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ بعد إنذاره على النحو الذي رسمه القانون ، وكان تنفيذه داخل في اختصاصه الوظيفي فقد اقترفت الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ولا يحق له أن يدفع مسؤوليته عنها بأن الحكم المطلوب تنفيذه باطل طالما لم يصدر حكم ببطلانه أو بإيقاف تنفيذه ، كما لا يشفع لهذا الموظف - بعد وقوع الجريمة - أن يصدر حكم بإلغاء الحكم المنفذ به أو بإيقاف تنفيذه ، وإن كان يصح أن يعتبر ذلك من قبيل الظروف القضائية المخففة عند تقدير العقوبة أو التعويض . لما كان ذلك ، وكانت

القاعدة:

إذ كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث تخلص الواقعة فيما جاء بمحضر الضبط ، وحيث إن الركن المادي في ذلك الفعل الموثم قد توافر فيما أثبتته محرر المحضر من قيامه بشهادة شاهد الواقعة ، وحيث إنه عن الركن المعنوي فإن المشرع لا يتطلب قصداً جنائياً خاصاً ويكفي أن يتم فعل من علم وإرادة ولا يوجد في الأوراق ما يقدح في ذلك ، وحيث إنه لم ترد في إجابة المتهم ما قد ينفي الاتهام الموجه إليه والمحكمة لا تصدق دفاع المتهم غير المؤيد بدليل ، وحيث إن المحكمة قد استقر لها حسبما سبق إثباته تحقق الركن المادي بفعل المتهم وتوافر القصد الجنائي لديه وسلامة الإسناد إليه وثبوت التهمة عليه ومن ثم يتعين عقاب المتهم طبقاً لمواد القيد والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات » . ولما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً لتحقيق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ وإلا كان قاصراً . وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إهانة موظف عام أثناء تأدية وظيفته يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة التي بنى قضاؤه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاؤه بالإدانة ومؤدي كل منها واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط دون بيان

يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(الطعن رقم ١١٩٦٨ لسنة ١٤٦٨ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

إهانة

١- القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة . تحقيقه متى كانت الألفاظ الموجهة للمجنى عليه شائنة بذاتها .

حكم الإدانة في جريمة إهانة موظف عام . وجوب اشتماله على ألفاظ الإهانة .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ المهينة التي وجهتها الطاعنة إلى المجنى عليه واكتفى في بيانها بالإحالة على شكوى المجنى عليه دون أن يورد مضمونها وبين العبارات التي اعتبرها إهانة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إهانة موظف عام أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرها مهينة - على ما تقدم بيانه - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٤٦٤ - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٥)

٢- حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

حكم الإدانة في جريمة إهانة موظف عام . وجوب اشتماله على ألفاظ الإهانة التي بنى عليها قضاؤه .

المطعون فيه إلا ما تعلق بأسباب إيقافه عقوبة الحبس المقتضى بها ، فخلأ بذلك من بيان صفة المتهم ومن تبيان أركان عقد الإيجار ومقدار الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فيه ، وبذا جاء مجهلاً في هذا الخصوص ، هذا إلا أنه عول في الإدانة على ما تضمنه محضر الضبط دون أن يبين فحواه ولا كذلك مؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، فغداً بذلك معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٦١ق-جلسة ١/٧/٢٠٠١)

٢ - تخلف المالك عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد ، مؤثم . شرطه : تخلف المقتضى .

القاعدة:

إن الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤثم فعل المالك الذي تخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد ، مما مؤداه انحسار التأثيم حال انتفاء الاقتضاء .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦١ق-جلسة ١/١٤/٢٠٠١)

٣- تقاضى المالك مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين ، غير مؤثم . المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصر العقوبات الأصلية والتكميلية على فعل تقاضى المقدم بما يجاوز الحد المنصوص عليه في القانون .

الأجرة المصوّل عليها في حساب مقدم الإيجار . هي التي يتفق عليها وقت تقاضيه .

القاعدة:

إن المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمالك تقاضى مقدم إيجار من المستأجر لا يتجاوز أجرة سنتين بالشروط التي حدتها - ومن ثم يرضى تقاضى المقدم في هذه الحدود فعلاً غير مؤثم وكانت المادتان ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

العبارات التي عدّها إهانة ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٦١ق-جلسة ١/٤/٢٠٠١)

إيجار أماكن

١ - جريمة تقاضى مبلغ نطاق عقد الإيجار - خلو - مناطها : توافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار .

سلامة حكم الإدانة في هذه الجريمة . رهن ببيان طبيعة عقد الإيجار بين طرفيه وما نص عليه فيه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به .

خلو الحكم من بيان صفة المتهم وأركان عقد الإيجار ومقدار الأجرة والتأمين . قصور .

القاعدة:

إن جريمة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل الخلو لا يتحقق إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار ، كما إنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة وأن تبين المحكمة في حكمها طبيعة عقد الإيجار المبرم بين طرفي العلاقة وما نص عليه فيه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به ، تحديداً لنطاق العقد المذكور وبياناً له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والأدلة التي استخلصت منها الإدانة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر بياناً لواقعة الدعوى وتديلاً على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله « وحيث إن الواقعة على ما مستخلصها المحكمة من الأوراق تبرز فيما أبلغ به المستأجر من أن المتهم تقاضى منه مبلغ ٧٨٠٠ جنيه على سبيل خلو الرجل . وحيث أن التهمة ثابتة قبيل المتهم بثبوتاً كافياً تظمن إليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعها من قبل المتهم بدفع مقبول . ومن ثم يتعين معاقبته عملاً بمواد الاتهام » ولم يزد الحكم

الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون والتقرير برأى فيما يشهده الطاعن - مما يتسع له وجه الظن - بما يوجب نقضه .
(الظعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

(۷)

براءة اختراع

نص المادة ٤٨ من ق ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
مفاده ؟

إثبات الحكم وضع الطاعين بغير حق على النموذج الصناعي الذي حصل المدعى بالحقوق المبتدئة على تسجيله لافتة تؤدي إلى الاعتقاد بحصولهما على تسجيل هذا النموذج وقضاؤه بماقتبهما بالغرامة إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون سالف الذكر . لا خطأ .

القاعدة:

إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والناذج الصناعية قد جرى نصها على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ١ - ٢ - ٣ - ٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة ، أو غير ذلك بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو تسجيله رسماً صناعياً) . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنها وضعاً بغير حق على النموذج الصناعي ، الذي حصل المدعى بالحقوق المدنية على تسجيله ، برقم لائحة تؤدي إلى الإعتقاد بحصولهما على تسجيل هذا النموذج ، فإنه إذ قضى بتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ سائلة البيان يكون قد ألزم ضحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

قد قصرتا العقوبات الأصلية والتكميلية التي فرضتها على فعل تقاضى مقدم إيجار على ما يتقاضاه المالك بالمخالفة لأحكام القانون ومن ثم تكون العبرة في حساب مقدار الغرامة أو المبلغ الذي يلزم برده أو يدفعه إلى صنوق قول الإسمان الاقتصادى هي بما يتقاضاه المالك زيادة عن أجرة السنتين التي يجوز له قانوناً تقاضئها ، كما أن الأجرة التي يعول عليها في هذا الشأن هي الأجرة التي يتفق عليها وقت تقاضى مقدم .

(الطعن رقم ٢٣١٨٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

٤ - إثبات الحكم تقاضى الطاعن مقدم إيجاب وإلزامه بغرامة أقل من مثليها ومثلها إلى صندوق الإسكان الاقتصادي والرد مع خلوه من بيان قيمة الأجرة المتفق عليها . خطأ فى تطبيق القانون . وقصور .

القاعدة:

إذ كانت العقوبة الأصلية المقررة - لنقل تقاضى مقدم إيجار بالمخالفة للقانون - بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هي الضرامة التي تعادل مثلى ما تقاضا على خلاف القانون وكانت العقوبة التكميلية التي نصت عليها المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ هي إلزام المخالف برد ما حصل عليه على خلاف القانون إلى من أداه وأداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادي . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أنه قد أشار إلى أن الطاعن تقاضى ثلاثة آلاف جنيه - وهي كما ورد بوصف النهمة مقدم إيجار - وقد أزمه الحكم بغرامة قدرها ٤٩٢ جنيهًا ومثلها إلى صندوق الإسكان ورد ما تقاضاه إلى صاحب الشأن وقد خلت مدونات الحكم من قيمة الأجرة المتفق عليها ، وكان هذا البيان لازماً في خصوصية هذه الدعوى ، للتعرف على صحة الحكم من فسادها في تطبيق العقوبة ومدى اتفاقها وحكم القانون على الأسس السالفة بيانها فإنه يكون معيباً بالقتور ، فوق خطئه في تطبيق القانون ،

بطلان

الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى
الحكم فى الدعوى . مخليدها . المادة ٢٤٧
إجراءات .

قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى
الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها مخالفة ذلك :
تبطل الحكم .

القاعدة:

أن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد
حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى الحكم
فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من
تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاض قد قام
بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على
القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن
الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا
وقع قضاؤه باطلاً بطلاناً متصلاً بالنظام العام
لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فيها ،
وأساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل
يجعل له رأياً فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط
فى القاضى من خلو اللهن عن موضوعها ليستطيع
أن يزن جميع الخصوم فى حيلة ومجرد . لما كان ذلك
وكان الشابت من الإطلاع على محضرى جلستى
المحاكمة أمام محكمة أول درجة والحكم الصادر منها
أن السيد عضو اليمين بالهيئة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه كان ممثلاً للنسابة العامة فى الدعوى
أثناء نظرها والحكم فيها ، وذلك قبل تعيينه قاضياً
، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر تلك الدعوى والحكم
فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً
متعيناً نقضه والإعادة .

(الطن رقم ٣٦٠٦ لسنة ١٩٦٦ ق- جلسة ١٠/١٠/٢٠٠١)

بلاغ كاذب

إستناد الحكم فى إدانة الطاعن بجريمة البلاغ
الكاذب إلى مجرد صدور حكم ببراءة المدعى بالحقوق
المدنية فى الدعوى التي اتهمه الطاعن فيها دون
استظهاره ما إذا كان حكم البراءة أقيم على عدم
صحة الإتهام أو الشك فيه وعدم تدليله على توافر
القصد الجنائى لديه . قصور .

القاعدة:

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه إنه عول فى
إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم ببراءة المدعى
بالحقوق المدنية فى الدعوى رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٨٨
أمن دولة الجزئية - التي اتهمه فيها الطاعن
بتقاضى خلو رجل وعدم تحرير عقد إيجار - دون أن
يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم
صحة الإتهام فيكون له حجية فى دعوى البلاغ
الكاذب - أم أنه أقيم على الشك فى الإتهام فلا
تكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدل البتة على
توافر القصد الجنائى قبل الطاعن متمثلاً فى تعدد
الكذب فى التبليغ عن علم ويقين لا يداخله شك بأن
الواقعة كاذبة متوتراً السوء والإضرار بمن أبغى فى
حقه . لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد
تعيب بالقصور الذى يبطله .

(الطن رقم ٣٦٨٧ لسنة ١٩٦٢ ق- جلسة ١٢/١٢/٢٠٠١)

بناء

١- جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته
على أرض زراعية بغير ترخيص قوامها فعل مادی
واحد . تبرئه المتهم من الأخيرة وجوب رد الواقعة
المطروحة بعد تحميمها إلى الوصف القانونى
الصحيح ، إغفال ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه
بالقاء الحكم الابتدائى الصادر بإدانة الطاعن ضده
من جريمة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص

القياس في مجال التأثيم محظور ما دام في غير مصلحة المتهم .

مكان إقامة البناء . جوهري . يوجب على الحكم تبيان . اغفاله . قصور .

القاعدة:

إذا كانت النية العامة قد أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه أجرى تدعيم بناء دون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ١/٢٢ ، ٢٢ مكرراً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . وكانت أحكام تنظيم المباني قد نظمتها المواد من ٤ إلى ١٨ الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بادي الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الأولى على أنه « تسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدناً بالتطبيق لقانون الحكم المحلي » فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلء على إخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز إعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو لاحتسب التنفيذية لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقاً لغرض قومي أو مصلحة إقتصادية أو مراعاة لطروف العمران وما توحى به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثاني على القرى لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامه في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لا تسرى إلا على عواصم

وإبراءاته إلى انعدام صلاحية الأرض المقام عليها المبني وأن حدودها مبان ، وكان من المقرر أن جرعة إقامة بناء بغير ترخيص وجرعة إقامة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتفاير في إحداها عن الأخرى إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو أقيم دون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج ناشئة من فعل البناء الذي تم مخالفاً لقانون . لما كان ذلك ، وكانت واقعة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص ولئن لم تثبت في حق المظعون ضده تأسيساً على أن تلك الأرض غير زراعية إلا أنه لما كان ذلك الفعل بذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهي قائمة على ذات الفعل الذي كان محلاً للاتهام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة إلزاماً بما يجب عليها من تحييص الواقعة بكافة كيولها وأوصافها أن تضفى على الواقعة الوصف الصحيح وهو إقامة البناء بغير ترخيص ، أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الجلسة رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٦٥ ق-٢٠/٤/٢٠٠١)

٢ - سريان أحكام الباب الثاني من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدناً طبقاً لقانون الحكم المحلي . مادة ٢٩ . منه المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . مؤداة إخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفة مطلقة . أساس ذلك . لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

بناء على أرض زراعية

جريرة البناء على أرض زراعية . وجسوب
إستظهار حكم الإدانة . ماهية أعمال البناء . إغفاله
ذلك . قصور .

القاعدة:

إن الواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء
هي قسوم الركن المادى في جريرة البناء على أرض
زراعية ، ومن ثم يجب على الحكم بالإدانة أن يعنى
باستظهار ماهية أعمال البناء محل المسألة
واستجلاء حقيقة الأمر فيها كما يتضح وجه التأثيم
فى الدعوى . وإذ ما كان الحكم المطعون فيه لم يبين
ماهية أعمال البناء التى دان الطاعن بإقامتها ، وبذا
غدا قاصراً عن إستظهار توافر الركن المادى فى
الجريرة ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٩)

وراجع أيضاً :

(إقامة منشآت على أرض مملوكة للدولة)

(بناء)

(ت)

تبليد محجوزات

لا يشترط لتوقيع عقوبة إختلاس الأشياء
المحجوز عليها إدارياً أو قضائياً صحة الحجز .

بطلان الحجز . لا يمنع من توقيع العقوبة على
المختلس مصادم لم يقض بطلانه قبل وقوع
الاختلاس . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .

القاعدة:

من المقرر أنه لا يشترط لتوقيع عقوبة إختلاس
الأشياء المحجوز عليها إدارياً أو قضائياً صحة الحجز

المحافظات والبلاد المعتمدة منبأ طبقاً لقانون الحكم
الحلى ، دلالة ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان أحكام الباب
الثانى من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى
إلا بقرار من وزير الإسكان بناء على طلب المحافظ
المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير
هذا الحكم بالنسبة للقرى ومن يضحى تطبيق أحكام
الباب الثانى من القانون سالف الذكر مقصوراً على
عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة منبأ تطبيقاً للفترة
الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون لما هو مقرر من
أنه لا عقوبة إلا بنص يصرّف الفعل المعاقب عليه
وبين العقوبة الموضوعة له ومن عدم التوسع فى
تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه
بنظيرة القياس والأخذ - فى هذه الحالة - بالتفسير
الأصلح للمتهم ، لما كان ذلك وكان المقرر أن المادة
٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل
حكم صادر بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة حتى
يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون
على الواقعة كما صار أثباتها فى الحكم وكان الحكم
الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه
قد جاء مجهلاً المكان الذى أقيم فيه البناء محل
التدعيم وهو بيان جوهرى فى خصوصيته هذه
الدعوى لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مدى
إنطباق وسريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التى تنطوى
عليها الأوراق مما يعجز هذه المحكمة عن القول
بكلمتها فى صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه
الطعن - من إقامة البناء فى قرية لا يسرى عليها
القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - وبذا يكون الحكم معيباً
بالقصور فى التسبيب الذى يوجب نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩)

كان متيسراً لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم من المبادرة إلى القبض على المتهم الذي توافرت الدلائل على إتهامه وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لمأمور الضبط في المادة ٣٤ سالفه الذكر . لما كان ذلك ، فإن القبض على الطاعن وتفتيشه بعد أن توافرت حالة التلبس يكون قد وضع صحيحاً ومشروعاً ويصبح الذئع ببطان القبض والتفتيش بهذه المثابة قانونياً ظاهر البطان لا تلتزم المحكمة في الأصل بالرد عليه .
(الطعن رقم ٢٤٣١٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٩/٢٠)

تزوير

١ - منط رسمية الورقة ؟

عدم اشتراط تحريرها على نموذج خاص .

القاعدة:

إن منط رسمية الورقة هو صورها من موظف عام مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها كما إنه لا يشترط - كيما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعها على نموذج خاص .

(الطعن رقم ٢٢٢٢٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٠)

٢ - جريمة استعمال الورقة المزورة . قيامها بشبوت علم من استعمالها بأنها مزورة . تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها غير كاف . مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو أسهم فى هذا الفعل أو أنه علم به .

القاعدة:

من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بشبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفى تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها ما دام

بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوباً بالبطان مصادم القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس ، ويكفى أن يثبت أن مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٢)

ترويج عملة

التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .
أثر ذلك : لرجل الضبطية القضائية القبض على كل متهم يرى أنه ضالع فى الجريمة .

إقرار أحد المتهمين المتلبسين بجريمة ترويج عملة لمأمور الضبط القضائى بإستلامه العملة المقلدة من الطاعن . يوفر حالة التلبس فى حقه . أثره : الذئع ببطان القبض والتفتيش ، دفع قانونى ظاهر البطان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .

القاعدة:

إن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها فمن حق رجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع فى الجريمة سواء كان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتشه بغير إذن من النيابة العامة . ولا يعتبر من ذلك القول بأن الطاعن لم يكن موجوداً مع المتهمين الثلاثة الذين تم إفتيادهم متلبسين بترويج العملة المقلدة وحيازتها لأن المتهم الثانى بإقراره لمأمور الضبط أن الطاعن هو الذى سلمه الأوراق المالية المقلدة بعد أن قام بتقليدها وإرشاده عن مكانه فقد دل على شخص الطاعن ومكانه القريب فهو بذلك فى حكم المتهم الحاضر الذى تجرّم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه وضبطه وتفتيشه ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى لما

٤ - جريمة التزوير في محرر رسمي لا يلزم لتحققها صدور بدءاً من موظف عمومي . تداخل موظف عمومي في محرر عرفي . أثره : إكتسابه صفة المحرر الرسمي منذ صدوره .

القاعدة:

ليس بشرط لإعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بدءاً من موظف عمومي ، فقد يكون عرفياً في أول الأمر ثم ينقل إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب إليه التداخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتتسحب رسميته إلى ما سبق من إجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في أول الأمر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب بمذواته إلى القول أن البيان الذي أثبتته المتهم الأول على الصفحة الأولى من العقد المصلى عليه يعتبر في حد ذاته محرراً مزوراً أثبت فيه محرره باتفاق وتحرير ومساعدة المتهم الرابع - الطاعن - على غير الحقيقة أن العقد قد أفرغ في الصورة الرسمية ومهره بتوقيعه وبخاتم مأمورية الشهر العقاري بما يشكل في حق المتهم الأول جرم التزوير في محرر رسمي وفي حق المتهم الرابع جرم الاشتراك في هذا التزوير ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إعتبار التزوير قد تم في محرر رسمي يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون بريئاً من حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تأويله .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٥ - جريمة تزوير الأوراق الرسمية . صدورها فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحريرها . غير لازم . كفاية إعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها ونسبة صدورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها .

لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم حين استخلص ثبوت تهمة إستعمال المحرر المزور في حق الطاعن جاء خلواً بما يدل على علمه بتزوير المحرر ، هذا إلا أنه لا يكفي في مجال هذا الثبوت أن يركن الحكم إلى أن الطاعن هو الذي قدم السند المزور عند تركيب هاتف له لأنه ليس من شأن ذلك حتماً أن تتوافر به جريمة إستعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره مادام الحاصل أن الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن هو الذي قام بتزوير المحرر أو شارك في هذا الفعل . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٤٢٨ لسنة ٦٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٣)

٣ - تغيير الحقيقة المجردة من المحرر . غير كاف للعقاب . وجوب أن يكون التغيير في جزء من أجزائه المعدلة لإثباته .

القاعدة:

لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد غير الحقيقة في المحرر سواء أكان المحرر رسمياً أو عرفياً بل يجب أن يكون التغيير قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتمزم هذا النظر إذ اعتبر أن إضافة عبارة « لسداد الشيك » على صور قسائم الإيداع التي سلمها البنك له بغرض صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذه المحررات التي أعدت لإثبات وقائع إيداع المبالغ المدونة بها في الحساب الجاري لدى البنك وليس من بياناتها الجوهرية التي أعدت لإثبات الغرض الذي أودع العميل من أجله قيمة هذه القسيمة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٣٧٩ لسنة ٦٢٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٨)

القاعدة:

الزوجة - المطعون ضدها الأولى - وبين المطعون ضده الثاني - على ما يبين من الفردات المضمونة - أنها خلت بما يفيد وقوع الوطء فعلاً بينهما وإن تضمنت عبارات غير لائقة ومن ثم يكون إستخلاص محكمة الموضوع في إستبعاد ما أسفرت عنه تلك التسجيلات وعدم إعتبارها دليلاً من بين الأدلة التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة للشريك في جريمة الزنا هو إستخلاص سائق ولم يخطئ المحكم المطعون فيه في التطبيق القانوني على الواقعة ويتفق مع حكم العقل والمنطق ومن ثم يكون طعن المدعى بالحق المدني قَبِلَ الطاعن الثاني على غير أساس متعيناً التقرير بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٢١٣٩٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٤)

٣ - النعى على المحكم إستبعاده الدليل المستعد من التسجيلات الصوتية قَبِلَ الزوجة لتسامها بعد إنتهاء المدة المحددة لإجرائها . غير منتج . مادامت تلك التسجيلات قد خلت مما يفيد حصول الوطء .

القاعدة:

إذ كانت التسجيلات الصوتية قد خلت مما يفيد حصول وقاع في غير حلال ، فإن النعى على المحكم إستبعاده الدليل المستعد من التسجيلات الصوتية قَبِلَ الزوجة - المطعون ضدها الأولى - إستناداً إلى القول بأنها تمت بعد إنتهاء المدة المحددة لإجرائها يكون غير منتج . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن قبل المطعون ضده الأولى يكون على غير أساس مما يتعين عدم قبوله .

(الطعن رقم ٢١٣٩٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٤)

نتيجه

١ - الإيجاز في المواد المخدرة هو حيازة مصحوبة بقصد الإيجاز ، الترويج مظهر لهذا النشاط .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن يخدع به الناس .

(الطعن رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

تسجيل المحادثات

١ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لتسبب الإذن بتسجيل المحادثات الشفوية السلكية واللاسلكية والتصوير .

القاعدة:

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً لتسبب الإذن بتسجيل المحادثات الشفوية السلكية واللاسلكية والتصوير .

(الطعن رقم ٢٠٥٠٢ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

٢ - تفسير العبارات ومعرفة مرماها . موضوعي . مادام متفقاً مع العقل والمنطق . إستبعاد المحكمة ما أسفرت عنه التسجيلات الصوتية التي جرت بين الزوجة والمتهم الآخر وعدم إعتبارها دليلاً على إرتكابه الزنا وخلقها مما يفيد الوطء وإن تضمنت عبارات غير لائقة ، إستخلاص سائق .

القاعدة:

من المقرر أن تفسير العبارات ومعرفة مرماها مما تستقل به محكمة الموضوع مادام إستخلاصها متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، وكان البين من الإطلاع على محاضر تفريغ التسجيلات الصوتية التي جرت بين

القاعدة:

إن الإيجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حياة مصحوبة بقصد الإيجار . كما أن الترويج مظهر لنشاطه في الإيجار .

(الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٦٧٢ ق - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٢)

٢ - خطأ مصدر إذن التفتيش في تحديد الجهة الإدارية التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش . لا ينال من سلامته مادام أنه المقصود بالتفتيش .

القاعدة:

لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره في تحديد الجهة الإدارية - مركز الشرطة - التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش - بعد أن ورد ذلك صحيحاً في محضر الاستدلالات الذي أحال إليه الإذن - وطالما أن المسكن الذي إقبحه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط المتهم به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش .

(الطعن رقم ١٢٤٢٢ لسنة ١٦٨ ق - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)

٣ - وجوب أن يعرض الحكم لعناصر التحريات السابقة على الإذن بما يكشف عن تحديد شخص المأذون بتفتيشه وصلته بالمخدر المراد ضبطه . والرد على شواهد الدفع ببطلانه . إغفال الحكم ذلك وإعتباره ما أسفر عنه الضبط دليلاً على جديتها . قصور وفساد .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه عرض للدفع الثابت بمحض الجلسة بخصوص إنعدام التحريات وبطلانها وإقتصار في رده عليه على ما أورده من التقارير القانونية ثم قرله « وكانت المحكمة - محكمة الموضوع - تسائر الإتهام في جدية التحريات التي صدر بموجبها الإذن وأنها كانت كافية ومسوقة للكشف عن الجريمة التي ثبت ارتكاب المتهم لها ومن

ثم تطرح هذا الدفاع ولا تعول عليه » لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم لم يعرض لعناصر التحريات السابقة على صدور الإذن بما يكشف في القليل عن تضمنها تحديد شخص المأذون بتفتيشه وصلته بالمخدر المراد ضبطه بل ولم يواجه الرد شواهد الدفع القائم عليها النعي والثابتة بمحض الجلسة واعتبر الحكم كذلك بما أسفر عنه الضبط دليلاً على جدية التحريات وهو ما لا يجوز ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر التسيب فاسد التذليل بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٥٢ لسنة ١٦٨ ق - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

تقديم

١ - إجراءات المحاكمة القاطعة للتقديم . ماهيتها . هي كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء المحاكم ، ولو في غيبة المتهم . سواء باشرته بنفسها أو باشره خبير ينوب عنها .

القاعدة:

إذا كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « تنقطع المدة بإجراء التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو إجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي . وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء » ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء المحاكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، وكان ما قامت به المحكمة من تدب خبير في الدعوى في الجلسة التي شهد بها وكيل المظنون ضدها وفي مباشرة الخبير للهمة التي تدبته المحكمة لأدائها وحضور أحد المظنون ضدها يشخصه وحضور الآخر بوكيل عنه أمام الخبير هي جميعها من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، ذلك

القاعدة:

إن القاعدة العامة في إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة شهادة الزور ومستثناء من هذه القاعدة ، وكانت هذه الجريمة جرمية وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع قبول الشهادة ولذا يجب أن يكون جريان مدة إنقضاء الدعوى فيها من ذلك الوقت فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة شهادة الزور قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها ، وكانت محكمتا أول وثاني درجة لم تجر أيهما تحقيقاً في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة بل عولت في ذلك على الحكم القاضى ببطلان إعدام الوراثة واعتبرت تاريخ صدوره هو تاريخ وقوع الجريمة في حين أن شهادة الطاعن في تلك الدعوى كانت قبل صدور الحكم حسيماً حصله الحكم الابتدائي في مدوناته ، وهو التاريخ الذي بنى الطاعن دفعه بإنقضاء الدعوى الجنائية على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتنق أسباب الحكم الابتدائي يكون فضلاً عن قصور قد أحل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٦١٢ لسنة ٥٩ في - جلسة ٢٠٠١/٥/٣٦)

تقليد

العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات : هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي إصطلاح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أياً كان نوعها أو شكلها . إنطلاق ذلك على الآلة المشتملة على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها .

أن إجراءات المحاكمة التي عاها المشرع تشمل كل ما يتعلق بسير الدعوى أمام محكمة الموضوع ومنها إجراءات التحقيق الجنائي سواء باشرتها بنفسها أو باشرها أحد الخبراء يندب منها ، ومن ثم فإن الجلسات التي يعقدها الخبير لمباشرة المهمة المندوب لها هي كغيرها من الإجراءات التي تباشرها المحكمة ، وكانت مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقطه للدعوى وقبل أن يمضي على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقدم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذي جعله الشارع علة السقوط .

(الطعن رقم ٢٥٢١ لسنة ٦٢ في - جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٢ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعي .

ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية في جريمة إقامة مبان يغير ترخيص ، بدو من تاريخ إتمام البناء .

القاعدة:

إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة إقامة مبان يغير ترخيص مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وأن ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة إقامة مبان يغير ترخيص لا يبدأ إلا من تاريخ إتمام البناء .

(الطعن رقم ٤٢٨٨ لسنة ٦٤ في - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٣ - بدء إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة من يوم وقوع الجريمة ولو جهل المجنى عليه .

جريمة الشهادة الزور . وقتية . وقوعها وإنتهائها بقول الشهادة . أثره . بدء مدة إنقضاء الدعوى فيها منذ ذلك الوقت .

إعتبار الحكم المطعون فيه تاريخ صدور الحكم ببطلان إعلان الوراثة تاريخاً لوقوع جريمة شهادة الطاعن الزور حين أن شهادته كانت في الدعوى قبل صدور الحكم فيها . دون تحقيق دفع الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية قبل الحكم . قصور وإخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

القاعدة:

إن كان الحكم قد عرض لنفع الحاضر عن المتهمين الأول والثاني بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لإعدام حالة التلبس والقائم على أن الضابط لم يتبين كنه ما كان بيد المتهم الأول ولا تميز ما يعلو الحجارة « لكون لون المخدر يشابه لون المعسل ورد على ذلك بقوله « أن مشاهدة المتهم وهو يقوم بتقطيع شيء لم يتبينه بأسنانه ويضعه على أحجار الشيشة وإثر مشاهدته (أي الضابط) لقطع من مادة تشبه الحشيش تعلو المعسل على بعض الأحجار مما ينبئ عن وقوع جرعة تعاطى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبين له أن يقبض على المتهمين وأن يقتشهم وبالتالي يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين الإلتفات عنه » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية « تنص على أنه لمأمر الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه » ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمر الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغني عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشهد أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها وأنه ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من أقوال الضابط - إلى السياق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أمر المخدر وأدرك كنهه على وجه اليقين في تقديره فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس

إذ كانت العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي يصطلح على إستعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيأ كان نوعها أو شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشتتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند إستعمالها ولما كان الخاتم الذي تم تقليده إنما هو شعار خاص يركز قلب وصدر شبرا إصططلع على إستعماله لغرض معين هو الختم به على الشهادات الصحية المستوفية لشروطها فهو بهذه المثابة يعتبر علامة مميزة له ودالة عليه وتقليده لاشك فعل مؤثم .

(المطعون رقم ٨٧١٢ لسنة ٦٢٧ ق- جلسة ١٣/١٢/٢٠٠٠)

تلبس

١- حالة التلبس . إستلزامها أن يتحقق مأمر الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه . وجوب تبينه أمر المخدر وإدراكه كنهه على وجه اليقين في تقديره وإلا انتفى الأمر بإدراكه الجريمة بإحدى حواسه .

لا تلازم بين الإشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين .

الحرية الشخصية . حق طبيعى مصونة لا تقس .

القبض على أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تقييد حريته أو منعه من التنقل . غير جائز . إلا في حالة التلبس أو بأمر يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة لضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع .

خلو الأوراق من دليل سوى ما أسفر عنه القبض الباطل وشهادة من أجراه . أثره : نقض الحكم والبراءة .

٢ - عدم تبين مأمورا الضبط القضائي كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثاني بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر وإدراكهما بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر ، تنتفى معه حالة التلبس . مژدى ذلك : بطلان تعرضهما للطاعنين بالقبض أو التفتيش أو تفتيش السيارة .

بطلان القبض على الطاعنين وتفتيشهما . مقتضاء . عدم التعويل فى الحكم بالإدانة على أى دليل مستمد منهما ولا على شهادة من أجراها .

خلو الأوراق من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجراها ، أثره وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعنين . المادة ١/٣٩ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القاعدة:

إذ كان مأمورا الضبط القضائي لم يتبيننا كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثاني الذى كان بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر ولم يدركا بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر فإنه لا تكون قد قامت جريمة متلبساً بها وبالتالي فليس لهما من بعد أن يتعرضا للطاعنين بالقبض أو التفتيش ولا تفتيش السيارة الخاصة التى لها حرمة مالكها ، فإن فعلاً فإن إجرائهما يكون باطلاً ، وإذ يبطل القبض والتفتيش لوقوعهما فى غير حالة التلبس فإنه يبطل الدليل المستمد منهما ويتعين استبعاد شهادة من أجراها ، وإذ لا يوجد فى أوراق الدعوى من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجراها فإنه بعد استبعادها تغدو الأوراق خلواً من دليل للإدانة ويتعين من ثم والأمر كذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما نسب إليهما عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠١٢/٢/٢٠)

بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقيق من وقوعها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم إعتناقه هذا النظر - فى رده على الدفع بإعدام حالة التلبس - بما قرره فى قوله « ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهداً قد حضر إرتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينه لا محتمل شكاً » إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط شبه الحشيش . ولا تلازم بين الإشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما بين من مدوناته قد أقام الادانة على فهم خاطئ بقيام حالة التلبس بالجريمة دون أى دليل آخر مستقل عنها ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ، وكان لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاها نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين لبطلان القبض الخاطئ الذى وقع ضدهم وبطلان شهادة من أجراه والدليل المستمد منه ، وعدم قيام دليل آخر فى الدعوى .

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠١١/١/١٦)

تهرب ضريبي

(ج)

جمارك

١- حق موظفي الجمارك من لهم صفة الضبط القضائي تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . قصره : على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية دون غيرها عند توافر مظنة التهريب الجمركي . المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للأشخاص في جريمة التهريب الجمركي . غير لازم . كفاية قيام حالة لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش تنم عن شبهة في توافرها .

الشبهة المقصودة في الحالة سالفة البيان . ماهيتها ؟ تقديرها . موضوعي .

القاعدة:

إذ كان البين من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إن الشارح منع موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حد ونطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حدها القانون سلفاً لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها وأن الشارح بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض

صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات وخلوه من تأثيم جرعة سحب السلع من أماكن إنتاجها المؤتمنة بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . يوجب نقض الحكم الصادر بالإدانة والقضاء بالبراءة . المادة ٣٥ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القاعدة:

إن المادة الخامسة من قانون العقوبات وقد نصت على أنه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتباراً من الثالث من مايو سنة ١٩٩١ وألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك ، وكان البين من نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أنها خلت من تأثيم واقعة سحب السلع من أماكن إنتاجها المسندة إلى الطاعنة . فإن الفعل المسند إليها وإن كان معاقباً عليه بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، قد أضحي بموجب قانون الضريبة على المبيعات فعلاً غير مؤثم . الأمر الذي يكون لمحكمة النقض وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها وتقتضي بإلغاء الحكم المستأنف وبإزالة الطاعنة عما أسند إليها .

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٦١ - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠٠١)

وبوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذ هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءات دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلاص إلى ما يخالف هذا النظر وأبطل إجراءات الاستدلال التي اتخذت تأسيساً على عدم صدور الطلب المشار إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٨٨٢ لسنة ٦١-ق-جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

٣- قضاء الحكم بطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس في جريمة تهريب جمركي دون استعلاء صفة من قام بالضبط هل هو من موظفي الجمارك من علمه وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو خارجها . قصور .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون أن يستجلى صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفي الجمارك أم من غيرهم وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أو خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون في هذا الخصوص مما يعيبه بالقصور في البيان ويوجب نقضه وإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٨٨٢ لسنة ٦١-ق-جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل أنه تكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، أما خسار نطاق الدائرة الجمركية ، فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مهربات .

(الطعن رقم ١٦٨٨٢ لسنة ٦١-ق-جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

٢- عدم جواز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه .

الخطاب في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك . موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءات الطلب دون توقف على صدوره ممن يمكن قانوناً .

القاعدة:

إذا كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المادة ١٢٤ من قانون الجمارك إذ نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه » فقد دلت على أن الخطاب الموجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة

جوازات السفر

عدم تأثيث واقعة الحصول على أكثر من جواز سفر أو الإدلاء بأقوال كاذبة أمام السلطة المختصة للحصول على جواز سفر . القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل .

إدلاء الطاعنة أمام السلطة المختصة بأقوال كاذبة لتسهيل حصولها على جواز سفر . إقرار فردي يخضع للتحقيق والتثبت . مخالفته الحقيقة . غير معاقب عليه . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالبراءة .

القاعدة:

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « وتحصل الواقعة فيما جاء بحضور مصلحة واثني السفر المؤرخ ١٩٨٩/١/٣ أنه وردت شكوى تتضمن أن التهمة إستخرجت جواز سفر من المصلحة أثبت فيه أنها أنسة بالرغم من أنها متزوجة وحيث أثبت الكشف بالمصلحة أن التهمة حصلت على جواز سفر رقم ٨٤/... وأقرت فيه أنها متزوجة وإقرار من الزوج أنها لا تعمل بالحكومة والقطاع العام وحصلت على الجواز رقم ٨٨/.... وأثبتت فيه أنها أنسة غير متزوجة وتعمل مدرسة بكلية الطب جامعة الأزهر وأقرت بالمصحيفة رقم ٧ من سجل الجواز المذكور أنها أنسة ولم تتزوج ولا تحمل جواز سفر آخر . ومن ثم فإن حقيقة الواقعة - كما حصلها الحكم على النحو المار ببيانه - هي الإدلاء ببيانات غير صحيحة لتسهيل حصول الطاعنة على جواز سفر خلافاً لما ذهبت إليه النيابة في وصفها بالإتهام ومن بعدها الحكم المطعون فيه من أن الإدلاء بتلك البيانات كان بغير تسهيل الحصول على تأشيرة

خروج . لما كان ذلك ، وكان بين من إستقرأ نصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ أن الشارع لم يؤثم واقعة الحصول على أكثر من جواز سفر أو الإدلاء بأقوال كاذبة أمام السلطة المختصة . وكان ما أبدته الطاعنة أمام السلطة المختصة من أقوال كاذبة من أنها غير متزوجة حال كونها متزوجة مع علمها بذلك لتسهيل حصولها على جواز سفر هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد وتخضع للتحقيق والتثبت فإن تقرير غير الحقيقة في هذا الإقرار غير معاقب عليه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإدانة المطعون ضدها عن واقعة غير مؤثرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها من التهمة المنسوبة إليها .

(الطعن رقم ١١٩٧٨ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠١١/٩/٢٣)

(ح)

حكم

١- سريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه . أثره : عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء .

القضاء في المصارضة بتأييد الحكم الغيابي الإستئنافي الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره بإجماع الآراء . إغفال ذلك . خطأ في القانون يوجب تأييد الحكم المستأنف ولو كان الحكم الغيابي الإستئنافي قد نص على صدوره بإجماع الآراء .

القاعدة:

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا تحجز - إذا كان الإستئناف

القانون ، اعتباراً بأن إشتراط الإجماع لإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية هو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق فى التعويض ، فإنه فى ذلك شأن الحكم الصادر بإلغاء الحكم القاضى بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها ، فهو من القواعد الموضوعية المتعلقة بأصل الحق فى العقاب ، ومن ثم كان لازماً على الحكم المطعون فيه وقد تخلف شرط الإجماع أن يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٢١٤٢٤ لسنة ١٤٦٦ - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢- العبرة فى بيان المحكمة التى أصدرت الحكم بحقيقة الواقع . محضر الجلسة يكمل الحكم فى ذلك . إختصاص محكمة أمن الدولة بنظر الجرائم التى نص عليها فى قانون إيجار الأماكن .

جواز الطعن فى أحكامها لا عبرة بما اشتمله نموذج الحكم المطبوع من صدوره من محكمة أمن الدولة طوارئ .

الْقاضية:

من المقرر أن العبرة فى بيان المحكمة التى صدر منها الحكم هى بحقيقة الواقع ، وأن محضر الجلسة يكمل الحكم فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهمل بإسم محكمة أمن الدولة بالجيزة ، وكانت هذه المحكمة هى المختصة بنظر الجرائم التى نص عليها المشرع فى قانون إيجار الأماكن - ومنها الجريمة موضوع الطعن - طبقاً لنص المادة ٤/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فإنه لا يقدح فى الأمر أن يكون فى صدر النموذج المطبوع لحكمها إسم محكمة أمن الدولة طوارئ إذ هو مجرد بيان مطبوع لا يس سلامة الحكم ، لأن العبرة هى بحقيقة الواقع التى أكدتها نظر المعارضة والإستئناف ، والمعارضة الإستئنافية فى ذلك الحكم ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائى قد صدر من محكمة مختصة لها ولاية الفصل فى الدعوى ، وإصدار الحكم فيها ، ومن ثم يكون الطعن

مرفوعاً من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم بها وإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة ، سواء إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم المستأنف فقد قضى ببراءة المتهمين ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المدعية بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال فى الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، كما يسرى حكم الفقرة المشار إليها على الحكم الصادر فى المعارضة الإستئنافية المرفوعة من المدعى عليه فى الدعوى المدنية أو المستول عن الحقوق المدنية فيها ، ولا يغنى عن النص فيه على إجماع القضاة الذين أصدره أن يكون الحكم الغيابى الإستئنافى القاضى بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية قد نص على هذا الإجماع ، لأن المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى بالنسبة للمعارض ، فإذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجب عليها أن تصدر حكمها بإجماع آراء قضاة ولأن الحكم فى المعارضة ، وإن صدر بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى ، إلا أنه قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء يكون قد خالف

بالنقض في الحكم المطعون فيه جائزاً عملاً بنص المادتين ١/٥ ، ٢/٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦٤ جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٣- محل ارتكاب الواقعة ليس من البيانات الجوهرية في الحكم الجنائي . ما لم يرتب الشارع عليه أثراً قانونياً يجعله ركناً أو ظرفاً مشدداً . مجرد الإشارة إليه . يكفي مادام التهم لم يدفع بعدم الاختصاص .

القاعدة:

من المقرر أنه لا يعتبر محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثراً قانونياً بأن جعل منه ركناً أو الجريمة أو ظرفاً مشدداً أما في غير ذلك فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه مادام أن التهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٤- العبرة في تحديد ماهية الحكم بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في أسبابه ومنطوقه سهواً .

ثبتت أن ما ورد برول رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم مطابق لما ورد بمحضر الجلسة . أثره : إعتبار ما قضى به الحكم في أسبابه ومنطوقه مجرد سهو وزلة قلم لا تخفى ..

القاعدة:

إذ كان الثابت بقوة الحكم المطعون فيه أنه قضى في منطوقه برفض معارضة الطاعنين في الحكم النيابي الإستئنافي القاضي بسقوط الإستئناف ، في حين أن الثابت بمحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه قضى يقبل معارضة الطاعنين شكلاً

وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض المدني المؤقت . لما كان ذلك ، وكان البين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن منطوق الحكم المطعون فيه حسبما ورد برول رئيس الهيئة التي أصدرته هو ذات منطوقه الوارد بمحضر الجلسة التي صدر فيها ، وإذا كان من المقرر أن العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في أسبابه ومنطوقه سهواً ، وكان البين عما تقدم ، أن الحكم المطعون فيه قد قضى في حقيقته بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، فإنه لا ينال من سلامته ما ورد بنهاية منطوقه بالنموذج المطبوع المحرر عليه من قبول المعارضة الإستئنافية شكلاً وتأييد الحكم الإستئنافي المعارض فيه - القاضي بسقوط الإستئناف - إذ كل ذلك لا يعدو مجرد سهو وخطأ في الكتابة وزلة قلم ولا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٦٤ جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٥- صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاث أعضاء . تعلقه بأسس النظام القضائي . مخالفة ذلك تبطل الحكم .

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة التهم من تلقاء نفسها إذا تبين أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكّلة وفقاً للقانون .

القاعدة:

إن المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاث أعضاء ، وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ويعترب على

سريانه ، كما أنه لا يشترط على الحكم أن يشير إلى الجدول الملحق بالقانون ، ذلك أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكمٌ بموجبيه فقد أبانت بموضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأما إغفال الإشارة إلى نص تعريفي ، كما هو الشأن في الجدول الملحق بقانون المخدرات ، فإنه لا يبطل الحكم ويضحي منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٦٨ في جلسة ٢٠٠١/٤/٢٣)

٧- فقد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . وعلم تيسر الحصول على صورة رسمية منه مع استيفاء إجراءات الطعن بالنقض . أثره . إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات .

الخلاصة:

إذا كان البين من الإطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائي للنيابة المختصة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى وكان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٦٧٨٠ لسنة ٦٠ في جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

مخالفته بطلان الحكم وكان لمحكمة النقض طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكّلة وفقاً للقانون ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر الجلسة التي صدر فيها أن الهيئة التي أصدرته مشكّلة برئاسة الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القضاة و

خلافاً لما أوجبه القانون ، فإن هذا الحكم يكون باطلاً .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٦٥ في جلسة ٢٠٠١/٤/١١)

٦- عدم إشارة الحكم إلى رقم القانون المعدل لقانون المخدرات الذي دان الطاعن بمقتضاه والنصوص التعريفية كالجداول الملحق به . لا يبطله .

إقتصار البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٠ إجراءات على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي .

الخلاصة:

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقاً للمواد ٢٩ و ١/٣٨ و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس يلزم أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد انتمج في القانون الأصلي وأصبح من أحكامه منذ بدء

: انتزاع الطفل من بيته قسراً أو غشاً وخداعاً ونقله إلى محل آخر واحتجازه فيه . مقارفة الجاني أبهيا . كفايته لاعتباره فاعلاً أصلياً .

القاعدة:

إن جريمة خطف طفل بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل المخطوف من بيته قسراً أو بالغش والخداع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عن لهم الحق في المحافظة على شخصه والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارب هذين الفعلين أو شيئاً منهما اعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة .

(الظن رقم ٢٥٣٢٤ لسنة ١٩٦٩ في جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٣- القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال . ماهيته ؟

القاعدة:

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(الظن رقم ٢٥٣٢٤ لسنة ١٩٦٩ في جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

خيانة أمانة

١- الرهن الذي قصد الشارع في خيانه الأمانة هو الرهن الحيازي دون الرسمي . والتعاقد في عقد الرهن الحيازي الذي يتصور إرتكابه خيانه الأمانة . المقصود به ؟ إختلاس الأشياء المنقولة الواقع عن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر . سرقة . المادة ٣٢٣ مكرراً عقوبات .

إدانة الحكم الطاعتين المادة ٣٤١ عقوبات . حالة كون الشيء المرهون مقلماً من أخرى ضماناً لدين

٨- خلو الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة التي صدر منها يعيبه .

القاعدة:

إذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته خلت من بيان اسم المحكمة التي صدر منها ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضاً من هذا البيان ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى الجهالة ويجعله لا وجود له ، وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم تعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الظن رقم ١٤٢٠٧ لسنة ١٩٦١ في جلسة ٢٠٠١/٦/١٣)

(خ)

خطف

١- جريمة خطف أنثى بالتحويل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات . تحقيقها بإبعادها عن المكان الذي خطف منه بقصد العبث بها باستعمال أية وسائل مادية أو معنوية من شأنها سلب إرادتها .

القاعدة:

إن جريمة خطف الأنثى بالتحويل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفته منه أي كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك باستعمال أية وسائل مادية أو معنوية من شأنها سلب إرادتها .

(الظن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ١٩٦٨ في جلسة ٢٠٠١/١/٢٣)

٢- جريمة خطف طفل بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ عقوبات . عنصراها

عليها ولم ينتقل إلى حياة الدائن المرتهن ، ودون أن يعرض لدلالة ما انتهى إليه من اختلاصهما للشئ المرهون في مدى توافر أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٢٣ مكرراً عقوبات . قصور وفساد .

القاعدة:

من المقرر أن الرهن الذي قصده الشارع في خيانه الأمانة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه هو الرهن الحيازي دون الرهن الرسمي ، والمتعاقد في عقد الرهن الحيازي - كما عرفته المادة ١٠٩٦ من القانون المدني - الذي يتصور ارتكابه خيانة الأمانة هو المرتهن الذي يتسلم الشئ المرهون بناء على عقد الرهن فيصير في حياته الناقصة ويلتزم بالمحافظة عليه ورده عيناً إلى الراهن بعد استيفاء حقه فيستولي عليه مدعياً ملكيته لنفسه منكراً ملكية الراهن له ، فلا يتصور وقوع هذه الجريمة من المدين الراهن الذي ظل الشئ المرهون في حيازته هو ثم تصرف فيه - باعتباره مالكاً له - وكانت المادة ٣٢٣ مكرراً من قانون العقوبات قد اعتبرت في حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع بمن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر ، يستوى في ذلك أن يكون الشئ المرهون قد انتقل إلى حيازة الدائن أو ظل الشئ المرهون في حيازة الراهن وسواء كانت لضمان دين عليه أو على آخر دون أن يؤثر في ذلك معنى السرقة - كما هو متعارف عليه ، إذ له في هذه الجريمة مدلول آخر خاص به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين دون أن يبين سنده في إدانتهم بالمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات ، مع أن الشئ المرهون مقدم من أخرى ضماناً لدين عليها - ولم ينتقل الشئ المرهون إلى حيازة الدائن المرتهن - البنك - كما لم يعرض لدلالة ما انتهى إليه من اختلاص الطاعنين للشئ المرهون من غيرهما في مدى توافر أركان الجريمة المعاقب

عليها بالمادة ٣٢٣ مكرراً من قانون العقوبات ، فإنه يكون فوق فساد في الاستدلال معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٦٤ جلسة ١١/٢٢/٢٠٠٠)

٢- إثبات وجود التصرف القانوني أو إنقضاؤه

في المواد التجارية بشهادة الشهود . جائز .

الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام . مؤدى ذلك ؟

القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لخلو الأوراق من وجود عقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤٦ عقوبات وإغفال الرد على طلب الدفء إثبات العقد بالبينة لوجود مانع أدبي من الحصول على دليل كتابي . إخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

يجوز في المواد التجارية إثبات وجود التصرف القانوني أو إنقضاؤه بشهادة الشهود أيا كانت قيمته ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك ، كما أن وجوب الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام ، فيجوز النزول عنه وقبول الإثبات بالبينة والقرائن ، فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجب على من يريد التمسك بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، كما أنه يجوز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، أو إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه على ما جرى به نص المادة ٦٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . لما كان ما تقدم ، فإن محكمة الموضوع بدرجتها وقد أغفلت طلب الطاعن إثبات وجود العقد بأركانه

الدعارة - اللتين طبقتهما الحكم على الدعوى المطروحة - أن جريمة فتح وإدارة محل للدعارة يستلزم لقيامها نشاطاً إيجابياً من الجاني تكون صورته إما فتح المحل بمعنى تهيئته وإعداده للغرض الذي خصص من أجله أو تشغيله وتنظيم العمل فيه تحقيقاً لهذا الغرض وهي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها . ولما كانت صورة الواقعة أوردتها الحكم المطعون فيه لجريمة إدارة منزل للدعارة التي استندما الحكم للطاعة الأولى قد خلت من استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقها بما تقوم به تلك الجريمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

٢- تقدير توافر ركن الاعتداء على الدعارة . موضوعى . شرطه . أن يكون سائغاً . إدانة الطاعة لمجرد إعتراقها بمحضر الضبط وضبطها وآخر فى وضع غير لائق وإقراره بممارسته الفحشاء معها يوم الضبط . لا يكفى لتوافر الإعتداء .

القاعدة:

تحقق ثبوت الإعتداء على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلسلة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها سائغاً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعة بجريمة الإعتداء على ممارسة الدعارة على مجرد اعترافها فى محضر الضبط بممارسة الدعارة وضبطها والمتهم الثالث فى وضع غير لائق وإقراره الأخير بارتكاب الفحشاء معها يوم الضبط ، فإن الذى أوردته الحكم لا يكفى لإثبات توافر ركن الاعتداء الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يبطله بما يوجب نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٦٦ جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

بالبينة لقيام المانع الأدبى من الحصول على سند بالكتابة يشهد له ، دون أن تعرض له فى حكمها برد ينفى لزومه ، تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٦٥ جلسة ٢٠٠١/٥/٢٨)

٣- تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعى .

ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة . بلوه من تاريخ طلب الشئ المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ما لم يتم دليل على خلافه .

القاعدة:

إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إبداء الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(الطعن رقم ٢٥٤٢٢ لسنة ٦٤ جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

(د)

دعارة

١- جريمة فتح وإدارة محل للدعارة . أركانها . خلو حكم الإدانة فى جريمة إدارة منزل للدعارة من استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما . قصور .

القاعدة:

إن مقتضى نصى المادتين الثامنة والعاشرة من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مكافحة

دعوى جنائية

١- تقدير جدية النزاع حول مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مطروحة أمام المحكمة الجنائية وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى الجنائية من عدمه . أمر تستقل به المحكمة الجنائية .

القاعدة:

النص في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو للدعوى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص » مؤداه أن الشارع أجاز للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضع أو عدم الجدية مما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢- لا تنافر بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية . الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية .

القاعدة:

لا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية فكل يجرى في فلكه وله جهة اختصاص غير مقيدة بالأخرى ، وأن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من المحكمة التأديبية عن فعل

وقع منه ، لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لإختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية سبباً وموضوعاً وأن قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية وليس له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٣- المدة المسقطه للدعوى الجنائية . إنقطاعها بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى . الإنقطاع عيني ، يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات .

القاعدة:

إذ كان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى وإن هذا الإنقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في الإجراءات فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إجراءات محاكمة المتهمين الآخرين في الدعوى أمامها من شأنها أن تقطع مدة التقادم في حق الطاعن الأول ومن ثم رفض الدفع بإتقصاء الدعوى الجنائية ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٤- إتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة من لا يملك على خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ إجراءات . معلوم . والمحكمة الإستئنافية إذا ما رفع الأمر إليها ، لا تملك التصدى لموضوعها .

العاملون بالمسيرك القومى . موظفون عموميون . وقوع الواقعة أثناء إجازة رسمية لما

٥- إشتراط المادة الثالثة إجراءات التوكيل الخاص . عدم إنسحابه على الإدعاء المباشر .

القاعدة:

إذ كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر توكيل من المدعى بالحقوق المدنية إلى وكيله إلا في حالة تقديم شكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر . وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية على أنها رفعت بطريق الإدعاء المباشر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية بتركيل عام بصحيفة غير موقعة من الأخير بتركيل خاص سابق على وقوعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٦- النعى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . غير مقبول . متى كانت إجراءات الدعوى صحيحة ومتلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدها والآخر . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداية من لا يملك رفعها قانوناً .

القاعدة:

إذ كان الطاعن لا يمارى في وجه طعنه في أن إجراءات محاكمته الأولى في ذاتها صحيحة وجاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط وهي ثلاث سنوات بين أحدها والآخر وإذ عرض الحكم للدفع المبني من الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات وأطرجه مستنقاً هذا الرأي ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي ما يثير الطاعن في هذا الخصوص ولا سند له . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداية من لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٩٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن

تقتضيه طبيعة عملهم من العمل وقتها . تمتعهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣ إجراءات .

القاعدة:

من المقرر أن الدعوى إذا أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الثاني يعمل مدرب أسود بالسيرك القومى - وهو موظف عام - وكانت الواقعة أثناء نقل حيوانات السيرك من بلدة إلى أخرى وهو ما يعد أثناء الوظيفة ويسببها - حتى ولو كان ذلك في وقت إجازة رسمية لما تقتضيه طبيعة عمله من العمل في وقت هذه الإجازات - ومن ثم فإن الطاعن يستمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب رفع الدعوى الجنائية من النائب العام أو المصامى العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق الذى رسمه القانون على سند من أن واقعة الضبط كانت في يوم إجازة رسمية بما تنحصر عنه الشروط التي تتطلبها المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٦٢ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠١/١/١٩)

شخصى ومباشر من الجريمة وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المبنى والجنائى ، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوماً وحتماً عدم قبول الشق الآخر منها ، إعتباراً بأن الدعوى المدنية لا تنتج أثرها فى تحريك الدعوى الجنائية إلا إذا كانت الأولى مقبولة ، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ، وكذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخيرة تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام القضاء الجنائى . لما كان ذلك وكانت المدعية بالحقوق المدنية - الطاعنة - قد أقامت دعواها المباشرة على سند من أن المظنون ضده - وهو زوجها - قد أخفى فى وثيقة زواجه منها أن له زوجتين أخريين غير التى أقر بها فى وثيقة الزواج . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد أقام قضاءً بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على سند من أن المدعية بالحقوق المدنية كانت تعلم بأن المظنون ضده متزوج من سواها حتى ولو يفرض أنه متزوج من أكثر من زوجة قبلها ، ومن ثم فإن فعل المتهم - المظنون ضده - لم يتحقق به ضرر مباشر للمدعية بالحقوق المدنية إذ أنه لم يتزوج عليها ولكنه متزوج قبل زواجه منها وقد أقر بذلك بوثيقة زواجها ، ومن ثم فإذا إنتهى الحكم المظنون فيه إلى عدم توافر الضرر المباشر فى حق المدعية ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

(الظن رقم ١٤٩٤ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ١/٨/٢٠٠١)

دعوى مدنية

١- بيان أسماء المدعين بالحق المبنى وعلاقتهم بالمجنى عليهم وصفتهم فى المطالبة بالتعويض .
جوهري . خلو الحكم منه يوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية .

تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بما يقتضيه ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن الإجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحاً فى ذاته فلا سراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن دون إتخاذ الإجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ماثلة فى الأذهان ولم تنلج فى حيز النسيان إنتفت علة الإقتضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(الظن رقم ١٣٣٩ لسنة ٦٥٥ ق جلسة ١/٢/٢٠٠١)

دعوى مباشرة

تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه . أن يكون من حركها قد أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة . المادتان ٢٧ ، ٢٣٢ إجراءات جنائية .
عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . أثره : عدم قبول الشق الآخر .

قضاء الحكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية إستناداً إلى عدم تحقق ضرر مباشر للمدعية بالحقوق المدنية لسبق علمها بزواج المظنون ضده من سواها وإقراره بذلك فى وثيقة زواجها . لا خطأ .

القاعدة:

يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملاً بمفهوم المادتين ٢٧ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر

القاعدة:

قانون المرافعات المدنية والتجارية . وكانت النيابة العامة لم تطلب الفصل في الشق المتعلق بالدعوى الجنائية من الطعن المائل ، فإنه يتعين القضاء - بنقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف ، وبإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية وترك الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥/١٠/٢٠٠٠)

٣- طعن المدعى المدني في الحكم في شطره الجنائي . غير مقبول .

القاعدة:

إذا كانت الطاعنة قد طلبت إلغاء الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وهو طلب يتسع ليشمل ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية ، وكان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لإنعدام مصلحته وصفتة كليتهما في ذلك فإن طلبه إلغاء الحكم في شطره الخاص بالدعوى الجنائية يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠/١١/٢٠٠٠)

٤ - قبول المحكمة الجنائية الإدعاء المدني . أثره ؟ حضور محام مع المدعى بالحقوق المدنية غير واجب . إن عهد إلى محام بمهمة الدفاع ، يوجب على المحكمة سماع مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع .

مثول الطاعن وطلبه تأجيل الدعوى لحضور محاميه . يوجب على المحكمة تأجيلها أو تنبيهه إلى رفض الطلب لإبداء دفاعه . إغفالها ذلك . إخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الإدعاء المدني ، يجعل المدعى المدني خصماً في الدعوى

إذا كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى بالحق المدني بمبلغ التعويض المدني المؤقت دون أن يبين أسماهم ولا علاقاتهم بالمدعى عليهم وصفتهم في المطالبة به . ولما كان هذا البيان من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة فيما يختص بالدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٣٠٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٥/١٠/٢٠٠٠)

٢- الحكم بترك الدعوى الجنائية . المادة ٢/٢٦٠ إجراءات معدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ . إجرائي يسري على كل دعوى قائمة وقت نفاذه وفي أية حالة كان عليها .

ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه وعدم طلب النيابة العامة الفصل في الدعوى الجنائية . أثره . نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وإثبات ترك المدعى لدعواه المدنية وترك الدعوى الجنائية .

القاعدة:

إذا كانت المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت في فقرتها الأولى على حق المدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، نصت في فقرتها الثانية المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على أنه « ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية ، ومع ذلك إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الإدعاء المباشر فإنه يجب في حالتها ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه ، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها » . والحكم الذي استحدثه هذا النص - الحكم بترك الدعوى الجنائية - هو حكم إجرائي يسري على كل دعوى قائمة وقت نفاذه ، وفي أية حالة كانت عليها ، وذلك عملاً بالمادة الأولى من

محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحقوق المدنية مع مراعاة ألا يبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة - تسويق لمركز التهم . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحقوق المدنية وإن إرتضى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالحكم له بتعويض مدني مؤقت قدره واحد وخمسين جنيهاً بعلم إستئنافه له ، إلا أنه لما كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية ، فقد غدا هذا الحكم قضاءً قائماً بذاته مستقلاً عن ذلك الحكم الذي ارتضاه المدعى بالحقوق المدنية ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٦٦ في جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٦ - قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . شرطه ؟

القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية تأسيساً على أن الواقعة منازعة مدنية . لازمة القضاء بعلم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .

القاعدة:

إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به تاشأ مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الحكم بالبراءة قد بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية تلور حول عدم الوفاء بقرض ، وقد ألبست ثوب جريمة التبيديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عته الحكم بعلم إختصاص بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٦٥ في جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

المدنية له جميع الحقوق وإبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمستول عن الحقوق المدنية المحصور الآخرين في ذات الدعوى . لما كان ذلك ، ولئن كان حضور محام مع المدعى بالحقوق المدنية غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد إلى محام بمهمة الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بهمهته ، ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الإستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه فكان لزاماً على المحكمة إم إن تؤجل الدعوى أو تنبهه إلى رفض الطلب حتى يبدي دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكماً المطعون فيه ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته إلى طلبه ، فإنها تكون قد فصلت في الدعوى دون سماع دفاع الطاعن عن مخالفة إجراء جوهرياً من إجراءات المحاكمة وأخلت بذلك بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٩٧٩ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٥ - حق المدعى المدني في الطعن بالنقض في الحكم الإستئنافي ، ولو كان الإستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . ما دام الحكم الإستئنافي قد ألغى حكم أول درجة أو عدله .

القاعدة:

من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحقوق المدنية على نفسه حق إستئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى ويتفلق أمامه طريق الطعن بالنقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف المتهم - قد جاء مؤيداً للحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكيمين الإبتدائي والإستئنافي قد إندمجا وكون قضاءً واحداً أما إذا ألغى الحكم الإبتدائي في الإستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاءً جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء

الإتكار ولم يتبادلا الإتكار ولم يتبادلا الإتهام ، فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

٢ - دفاع الطاعن بوجود إصابات به تمتعه من التعدي على المجنى عليه . جوهرى يوجب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر أو إطراره بأدلة سائفة - إغفال ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

إذ كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن نازع في حدوث إصابة المجنى عليه لوجود إصابات بالمتهم تمتعه من التعدي عليه ، ولما كان هذا الدفاع يعتبر هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه أما وهي لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد إنتطى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور في التبرير .

(الطعن رقم ٨١١٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٧)

٣ - دفاع الطاعنين بأن المضبوطات ليست أجنبية الصنع وطلب عرضه على لجنة فنية لبيان ذلك . جوهرى يوجب تحقيقه عن طريق المختص فنياً . إكتفاء المحكمة بما أثبتته أعضاء اللجنة الجرمكية المشكلة لتفتيش السيارات ومعاينة المضبوطات من كونه أجنبياً . فساد وإخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

إذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن دفاع الطاعنين قرر أن القماش المضبوط مصرى الصنع وليس أجنبياً وطلب عرضه على لجنة فنية لبيان ذلك ، وقد أطرح ما أثاره من دفاع بقوله (إن محرري إستمارتي المعاينة من موظفي الجمارك كما أن أعضاء اللجنة الجرمكية التي

٧ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه الجلسة دون علتر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إيدائه طلبات بها . أثره : إعتباره تاركاً للدعوى . المادة ٢٦١ إجراءات .

التمسك بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

القاعدة:

إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير علتر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إيدائه طلبات بالجلسة فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام علتر تقبله المحكمة ، وبما فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وكان الطاعن لن يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية فليس له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

دفاع

١ - إلزام المتهمين جانب الإتكار وعدم تبادلتهما الإتهام . إنتفاء التعارض بين مصلحتيهما . توافع محام عنهما معاً . لا إخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

إن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل من المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتوافع عنهما معاً ، أما إذا إلزم كل منهما جانب

دفع

١ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . وإيرادها ما يدل على أن المحكمة واجهتها وألتم بها .

الدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة بدلالة ما أثبتته بلوكامين القسم من خروج الضابط والقوة المرافقة قبل ساعة من صدوره . جوهر . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يدحضه .

اكتفاء الحكم في الرد على هذا الدفع بالقول أن ما أثبت بدفع الأحوال مجرد خطأ مادي وأن سائر شواهد الدعوى تقطع بوقوع هذا الخطأ دون بيسان ماهية الشواهد التي تقطع بذلك . إخلال بحق الدفاع وفساد .

القاعدة:

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، كما أنه يتعين على المحكمة أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألتم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان دفاع الطاعن - بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة العامة بدلالة ما أثبتته بلوكامين القسم من خروج الضابط والقوة المرافقة له قبل ساعة من صدور الإذن - يعد دفاعاً جوهرياً إذ قصد به تكذيب شاهد الإثبات ، ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فقد كان لزاماً على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجربته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدحضه أن هي رأت إطراره أما وقد أمسكت عن تحقيقه واكتفت في الرد عليه بقالة الإطمتنان لأقوال شاهد الإثبات وأن ما أثبت في دفتر الأحوال مجرد خطأ مادي وأن سائر شواهد الدعوى تقطع بوقوع هذا الخطأ فهو رد

شككت لتفتيش السيارات ومعاينة المضبوط قد أثبتت أن هذا التماس أجنبي الصنع) . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين - على نحو ما تقدم - هو دفاع جوهري لأنه - إن صح - قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى - فقد كان على المحكمة أن تحققه عن طريق المختص فنياً بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وأما وهي لم تفعل إكتفاءً بما قالته ، فإنها بذلك تكون قد أخلت نفسها محل الخبر الفني الفني في مسألة فنية ومن ثم يكون حكمها معيباً بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٨٤٦٢ لسنة ١٤٦٤ جلسة ٢٠١١/١/١٦)

٤ - الطلبان الإحتياطيان على سبيل التخيير . بمثابة طلب أصلى حالة عدم القضاء بالبرائة . إشتمالهما مسألة فنية يحتد . يوجب تحقيقهما .

القاعدة:

إذ كان تمسك الدفاع بطلب دعوة الطبيب الشرعية لسماع أقوالها حتى ولو جاء على سبيل التخيير بينه وبين دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في التناقض الوارد في التقريرين الطبيين عن سبب الوفاة . أكان بالحق أم نتيجة هبوط حاد في القلب - وذلك في حالة عدم القضاء بالبرائة فإن أى من الطبيب الإحتياطيين يكون بمثابة طلب أصلى ولا يصح إستبعادهما معاً مادام الحكم لم يواجه التناقض بين الأدلة الفنية أو يرفعه مستنداً في ذلك إلى دليل فنى محايد ولا يسوغ عندئذ الركون إلى رأى الطبيب الشرعية التي قامت بالتشريع لأن رأياها هو نفسه الأمر المراد نفيه عن طريق كبير الأطباء أشرعيين وهو ما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحتة أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغاً لغاية الأمر فيها أما هي ولم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ١٤٦٨ جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)

التي تحمى صوائح خاصة فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٥٤٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٤ - اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة لصور حكم به إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف يبرره . المادة ٣٧٥ مرافعات .

وجوب تسك الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن ، صراحة أو ضمناً وإلا سقط الحق فيه .
الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إقام البيع خلال ثلاثة أشهر . جوهرى يوجب تعرض المحكمة له . إقفاله ، قصور وإخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

إذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن المدافع عن الطاعن دفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إقام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الحجز في ١٠ م يونيو سنة ١٩٩١ حيث تم تحديد ميعاد البيع في ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٢ ، وكان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات المدنية قد جرى على أن « الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف إتفاق الخصوم أو بحكم من المحكمة أو يقتضى القانون . » فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة دون وقف مبرر يعتبر الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزء مقرر لمصلحة المدين فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزء صراحة أو ضمناً - وهو بهذه المثابة يفرق عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة

غير سائغ لما انطوى عليه من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره فضلاً عن تجهيل الحكم لماهية شواهد الدعوى التي تقطع بوقوع هذا الخطأ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن إخلاله بحق الطاعن في الدفاع مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٨٨٩٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢ - إثارة أساس للدفع بعدم جدية التحريات لم يبد أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .

تعلق التحريات وإذن تفتيش بطاعن آخر . لا صفة للطاعنين في الدفع ببطلانهما ولو كانا يقيدان منه .

القاعدة:

إذا كان أيأ من الطاعنين لم يشر أمام محكمة الموضوع خلو محضر التحريات من بيان سوابق المتحرى عنهما وعملياتهما ومعاونيتهما من الصببة كأساس للدفع بعدم جدية التحريات . يضاف إلى ذلك أنه لما كانت التحريات وإذن التفتيش للطاعن الأول وآخر غير الطاعنين الثاني والثالث فلا صفة لهذين الآخرين في التمسك على الحكم بالقصور في الرد في الرد على هذا الدفع ، لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة لاحق لوجود الصفة فيه .

(الطعن رقم ٤٤٩٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٣ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق . سقوطه بعدم إيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى . ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

القاعدة:

إن الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية

خلو الأوراق من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة مجرميها . أثره : نقض الحكم والبراءة .

القاعدة:

لئن كان لرجل الشرطة - فضلاً عن دوره المعاون للقضاء - بوصفه من الضبطية القضائية والذي يباشره بعد وقوع الجريمة وفقاً لما نظمته قانون الإجراءات الجنائية - دوراً آخر هو دوره الإداري الممثل في منع الجرائم قبل وقوعها حفظاً للأمن في البلاد ، أي الاحتياط لمنع وقوع الجرائم ، مما دعا المشرع إلى منح رجل الشرطة بعض الصلاحيات في قوانين متفرقة كطلب إبراز بطاقات تحقيق الشخصية أو تراخيص المركبات المختلفة للاطلاع عليها أو الدخول إلى المحال العامة والمحلات المغلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة وما شكل ذلك ، بيد أن هذه الصلاحيات ليست حقاً مطلقاً من كل قيد يباشره رجل الشرطة دون ضابط ، بل هو مقيد في ذلك بضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري ، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصف عمله بعدم المشروعية والإتخاف بالسلطة ، ومن ثم فلا يصح في القانون أن يقوم رجل الشرطة في سبيل أداء دوره الإداري الذي نص عليه في قانون المرور من الإطلاع على تراخيص المركبات أن يعد كميناً يستوقف فيه جميع المركبات المارة عليه دون أن يضع قائدها نفسه موضع الشبهات بسلوك يصدر عنه اختياري ، ولا يصح لرجل الشرطة أن يستوقف كل المارة في طريق عام ليطلع على بطاقة تحقيق شخصية كل منهم ما لم يضع الشخص نفسه باختياره موضع الريب والشكوك ، لأن في استيقاف جميع المارة أو المركبات عشوائياً في هذه الكمائن إهدار لقرينة

الإجراءات المقررة له أو يبيع المحبوزات التي لا مشاحة في أنها لا تمس الإحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض بطلانه من جهة الاختصاص . وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم هاماً وجوهياً إذا يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، بما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له وتخص عناصره بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلتفات عنه ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البته لهذا الدفاع فإنه يكون فوق قصوره في التسبب منطوياً على الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢١٧٥٨ لسنة ٦٤ في جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

(ر)

رجال السلطة العامة

الصلاحيات الإدارية لرجل الشرطة . تقيدها بضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري .

وجوب استهدافها المصلحة العامة وعلى سند من القانون والتزام الحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع منها والقواعد الدستورية والقانونية . تجاوزه ذلك ، يصم عمله بعدم المشروعية والإتخاف بالسلطة .

إعداد رجل الشرطة للأكمة واستيقافه عشوائياً للمركبات للإطلاع على تراخيصها أو للمارة في الطريق العام للإطلاع على هويتهم دوناً وضع المستوقف نفسه موضع الريب والشكوك ، إهدار لقرينة البراءة وتعرض لحرية الأفراد في التنقل بالمخالفة للدستور .

وجوب التزام رجال الضبطية القضائية أحكام قانون الإجراءات الجنائية في البحث والتحرر عن مرتكبي الجرائم وجمع أدلتها .

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أي دليل يكون مستخدماً منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن والمحكوم عليه والآخر الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلاً لوحدة الواقعة ولا اتصال وجه الطعن به عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ والمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وبمصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٩ .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

رشوة

١ - مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في جريمة الرشوة ؟

دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .

جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .

القاعدة:

إن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد عدد صور الرشوة على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى

البراءة المفترضة في الكافة وينطوي على تعرض لحرية الأفراد في التنقل المقرر في الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور والقول بغير ذلك يجعل من النص الذي رخص له في الإطلاع على تراخيص المركبات أو بطاقات تحقيق الشخصية مشوهاً بعيب مخالفة الدستور وهو ما ينزه عنه الشارع ، إلا أن تكون جريمة معينة وقعت بالفعل ويجري البحث والتحرى عن فاعلها وجمع أدلتها فيكون له بمقتضى دوره كأحد رجال الضبطية أن يباشر هذه الصلاحيات مقبداً في ذلك بأحكام قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن ضابط الواقعة والقوة المرافقة له وجميعهم من رجال الشرطة السريين قد كنوا - في سبيل أداء دورهم الإداري - في طريق عام متخفين عن المركبات القادمة في الطريق وخرجوا فجأة لاستيقاف الدراجة البخارية دون أن يصدر عن أحد راكبيها ما يشير الريبة والشك في وقوع جريمة ما فإن استيقافهما على هذا النحو يتسم بعدم المشروعية وينطوي على إنحراف بالسلطة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن محاولة قائد الدراجة البخارية الاستدارة - في ظروف هذه الدعوى - عند خروج مجموعة من الأشخاص بملابسهم المدنية لقطع الطريق عليهما ومطالبتهما بالتوقف ليس من شأنه أن يوحى إلى ضابط الواقعة بتقيام إشارات أو دلائل كافية على ارتكاب أي من المتهمين لجريمة حتى يسوغ له استيقافهما أو القبض عليهما بغير إذن من السلطة المختصة قانوناً بل من شأنه أن يوحى إلى الطاعن والمتهم الآخر بأن خطراً مجهولاً يترص بهما فيصح منهما الاستدارة بدراجتهما البخارية ومحاولة الفرار دون أن يكفى في ذلك ما يشير الريبة في مصلكهما ومن ثم لا يصح استيقافهما خاصة وأن الكمين الذي أعده ضابط الواقعة مشوب بالإنحراف في استعمال السلطة على نحو ما تقدم ، وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وجري في قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه

الموظف ومن في حكمه بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف وسلوب ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سند قويم وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل أمانة الوظيفة ذاتها فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عنه الشارع في النص ، فإذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الإخلال كان فعله إرتشاء وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض أن المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أجاز معه على هذا الأساس ، كما لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع والذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ١٩٦٩ جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٠)

٢ - تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله موضوعي . مادام سائفاً . مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر الاختصاص بالعمل في جريمة طلب رشوة .

القاعدة:

من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع

بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أصل ثابت في الأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر اختصاص الطاعن - بصفته مهندساً بالإدارة الهندسية لمجلس مدينة . . . باستخراج رخص المحلات العامة ورد على دفاعه بنفي اختصاصه في هذا الشأن وفنده بقوله (وعن الدفع بانتفاء اختصاص المتهم بمقالة عدم وجود دليل على ذلك فإنه دفع غير سديد ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال الشاهد - رئيس الإدارة الهندسية بمجلس مدينة . . . وكذا رئيس مجلس المدينة أن المتهم مختص باستخراج رخص المحلات العامة بالإضافة إلى الإشغالات والتنظيم فضلاً عن أن الاختصاص قد يتم تحديده شفويًا وليس كتابة كما أن أقوال المتهم بالتسجيلات تؤكد أنه مختص باستخراج رخص المحلات العامة ، وأنه تعامل مع المبلغين على هذا الأساس المؤيد بواقع الصل فاعلاً ومن ثم يكون ذلك النعي قد جانب صحيح الواقع والقانون » . وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتحقق به الاختصاص الذي يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة كما استظهر الحكم المطعون فيه إخلال الطاعن بواجبات الوظيفة أخذاً مما شهد به المبلغان وشهود الواقعة وتفرغ أشرطة التسجيلات والأوراق والمستندات التي ضبطت لديه ودانه على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ويستقيم به الرد على دفاع الطاعن .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ١٩٦٩ جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٠)

٣ - المقصود بغير الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات . هم المستخدمون في الشركات الخاصة الذين يخضعون لتبعية رب العمل وسلطته في الرقابة والتوجيه . أثره : خروج المحامي صاحب العمل الذي لا يخضع لسلطة موكله عن التجريم .

القاعدة:

إثبات زنا الشريك ، لا يكون إلا بدليل عينته
المادة ٢٧٦ عقوبات .

القاعدة:

إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون
الوطء قد وقع فعلاً ، وهذا يقتضى أن يثبت الحكم
بالإدانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه
مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة
ما يقتضيه أنه ولابد وقع ، فإذا تعلق الأمر بشريك
الزوجة الزانية . تعين وفق المادة ٢٧٦ من قانون
العقوبات - أن يكون إثبات الفعل على النحو المتقدم
بدليل من تلك الأدلة التي أوردها هذه المادة على
سبيل الحصر وهي « القبض عليه حين تلبسه أو
اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة
منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص
للحريم » .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٦٥ جلسة ٢٠٠١/٢/٢٣)

٢ - جريمة زنا الزوجة . قيامها بحصول وطء
في غير حلال . مفاده ؟

القاعدة:

إن جريمة زنا الزوجة لا تقوم إلا بحصول وطء
في غير حلال بما مفاده أن الجريمة لا تقع بما دون ذلك
من أعمال الفحش .

(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٦٢ جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٤)

(س)

سرقة

أركانها:

« القصد الجنائي »

وجوب التحدث عن نية السرقة لصحة الحكم
بالإدانة . شرط ذلك .

نعني الطاعن قصور الحكم في بيان نية
السرقة . غير مقبول مادام قد خلص في بيان كاف

إن النص في المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات
على أنه « من عرض رشوة ولم تقبل منه يصاقب
بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد
على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف
عام . فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام
تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو
غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » وكان من المقرر
قانوناً أن المقصود بغير الموظف العام المعرض عليه
الرشوة في مفهوم هذا النص هم المستخدمون في
المشروعات الخاصة الذين يخضعون لتبعية رب
العمل في الرقابة والتوجيه والإلتزام من جانب
المستخدم بالخضوع لهذه السلطة ، فإنه يخرج عن
هذا المفهوم المحامي صاحب العمل الذي لا يخضع
لهذه السلطة - من موكله - كما هو الحال في
الدعوى المروضة - فإن فعل عرض المظنون ضده
لمبلغ تقدي على المحامي للامتناع عن أداء عمل من
أعمال مهنته هو الاستشكال في الحكم الصادر في
غير صالح موكله يكون بمنأى عن التجريم استناداً
إلى النصوص المنظمة لعرض الرشوة وعدم قبولها كما
وردت بقانون العقوبات وهو ما يلتقي مع ما انتهى
إليه الحكم المظنون فيه في نتيجته من القضاء ببرائة
المظنون ضده ورفض الدعوى المدنية .

ويكون الطعن لذلك قد جاء على غير أساس
مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً .

(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٦١ جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٢)

(ز)

زنا

١ - اشتراط وقوع الوطء فعلاً لتحقيق جريمة
الزنا . اقتضاؤه إثبات الحكم بالإدانة وقوعها بدليل
مباشر يشهد عليه أو غير مباشر تستخلص منه
المحكمة أنه ولابد وقع .

إلى توافر أركانها وأقام الدليل عليها ولم تكن محل شك ولم يجادل الطاعن فى قيامها .

القاعدة:

إن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة . أو كان المتهم يجادل فى قيامها لديه . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة ، وتوافر الدليل عليها فى حق الطاعن من اعترافه بالتحقيقات وإرشاده عن المسروقات ومن تحريات الشرطة فلا يعيبه عدم تحدته صراحة عن نية السرقة والتي لم تكن محل شك فى الواقعة ولم يجادل الطاعن بشأنها ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن بشأن قصور الحكم فى بيان نية السرقة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

الظروف المشددة « حمل السلاح »

مناط اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً فى جريمة السرقة ؛ عدم استظهار الحكم أن حمل الطاعن للسكين التى ضبطت معه عند القبض عليه فى أعقاب اقترافه واقعة السرقة كان مناسبة ارتكابه تلك الجريمة . قصور .

القاعدة:

إن العبرة فى اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً فى السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ؛ أو إنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت

المحكمة فى خلود سلطتها التقديرية بأدلة سائغة أن حملها كان مناسبة السرقة ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده فى مدوناته مساوياً فى بيانه لواقعة الدعوى أو أدلة ثبوتها لم يستظهر أن حمل الطاعن للسكين التى ضبطت معه عند القبض عليه فى أعقاب اقترافه واقعة السرقة كان مناسبة ارتكابه لتلك الجريمة ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم مما يتعين معه نقضه والإعادة :

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩)

(ش) شيك

منازعة الطاعن فى مقدار المبلغ المثبت بالشيك لا أثر لها على قيام جريمة الشك مادام أن الساحب لا يدعى وجوب رصيد له فى البنك المسحوب عليه يكفى لسداده . وجوب بحث المحكمة له وجوداً وكفاية للصرف أبداً كانت قيمته .

اقتصار الحكم على تقرير عدم إسباغ الحماية القانونية على الشيك موضوع الدعوى لمجرد حدوث تغيير فى مقدار المبلغ المثبت به دون بحثه استيفاءً للبيانات التى تطلب القانون توافرها فيه ليصبح أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الإطلاع . خطأ فى تطبيق القانون وقصور .

القاعدة:

المنازعة فى حقيقة مقدار المبلغ المثبت بالشيك لا أثر لها على جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب ، ما دام أن الساحب لا يدعى وجود رصيد له فى البنك المسحوب عليه يكفى لسداد المبلغ الذى يدعى بأنه هو الذى تم ادراجه بالشيك وقت تحريره ، فإنه كان على المحكمة أن تبحث أمر

وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلاً في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل إخطاً في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مبينة في الحكم ، وما دامت العبارات المنشورة هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صحت لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من عدمه ، وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها لإتزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٢ - إنساد المطعون ضده بمقاله المنشور بالصحيفة لفضيلة الإمام الأكبر الكلب وتضليل الحكومة ومخالفة أوامر الشرع والتخاذل عن نصرته هو في مثل ظروفه والمنصب الذي يشغله موجب للاحتقار . يتوفر به القصد الجنائي في جريمة القذف .

القاعدة:

إذا كان ما أسند المطعون ضده بمقاله المنشور بجريدة للمدعى بالحقوق المدنية (فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر) من ألفاظ ووقائع تدل في غير لسان بل تكاد تتراءى للمطلع في مصارحة على أن المطعون ضده إنما يرمى بها إلى إنساد الفاظ ووقائع مهيئة إلى المدعى بالحقوق المدني ، وهي أن يكذب ، ويضلل الحكومة ، ويخالف أوامر الشرع ويتخاذل عن نصرته ، فضلاً عن عنوان المقال وما حواه من ألفاظ لها دلالات وإيحاءات مهيئة وشائنة وتنطوي بذاتها على المساس بكرامة المدعى بالحقوق المدنية وتوجب احتقاره ، ولا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يلفظ به أثر ما روى به المدعى بالحقوق المدنية ، وما انتهى إليه عنها إذ يكفي أن يوصف بها في مثل ظروفه والمنصب الذي يشغله ليجب منها أنها موجبة للاحتقار والسخرية

الرصيد بالبنك المسحوب عليه لبيان وجوده وكفايته لصرف قيمة الشيك موضوع الدعوى ، أي كانت قيمته ويصرف النظر عن المنازعة فيها وما إذا كان التغيير الذي حدث في مقدار المبلغ الحقيقي الذي كان مشتملاً بذلك الشيك ، له أثر على عدم قابلية الرصيد بالبنك المسحوب عليه وكفايته للصرف ، أما وقد اقتضت في حكمها المطعون فيه على تقرير عدم إسباغ الحماية القانونية على الشيك موضوع الدعوى لمجرد حدوث تغيير في مقدار المبلغ المشتمل به ، دون أن تعرض لبحث استيفاء ذلك الشيك لسائر البيانات الأخرى التي يتطلب القانون توافرها في الشيك ليسصبح أداة دفع ووفاء - مستحق الأداء - بمجرد الإطلاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون معيلاً بالقصور في التمييز .

(الطعن رقم ١٥٦١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/١١/٢٠٠٠)

(ص)

صحافة

١ - تكييف اللفظ سباً أو قذفاً . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

لمحكمة النقض تبين مناحي العبارات التي يحاكم عليها الناشر واستظهار مراميها لتقدير وجود جريمة وما يستوجب التعويض من عدمه .

القاعدة:

إن تحري الألفاظ للمعنى الذي استخلصته المحكمة وتسميتها بإسما المعين في القانون (سباً أو قذفاً) هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم في مقدماته المسلسلة . وعلى ذلك استقر قضاء هذه المحكمة على أن لمحكمة النقض في جرائم النشر تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه

القاعدة:

إن القذف يتحقق بكل صيغه ولو تشكيكية متى كان من شأنها أن تبقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة ، ولما كانت المحكمة قد قضت ببرائة الناشر ورفض الدغوى المدنية على خلاف ما سبق فإن حكمها يكون مبنياً على الخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة والزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

(ض)

ضرائب

ضريبة الأرباح التجارية . استحقاقها . منوط بنتيجة العمليات التي باشرتها المنشأة خلال السنة . شرطه . تحقيق ربح في نهاية السنة الضريبية . اشتراط تسجيل عقد بيع الأراضي المقسمة لدى الشهر العقاري . أساسه . عدم المنازعة فيما تضمنه من تصرفات . علم إجرائه لا ينال من حلول البيع . مؤدى ذلك . تحقق الواقعة المنشئة للضريبة سواء تم التسجيل أو التوثيق أو التصديق أو الشهر من عدمه .

انصراف ما ورد بالفقرة الخامسة من البند (١) من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إلى ما استهدفه المشرع من التوسع في التحصيل لحساب الضريبة بالزام مكاتب الشهر العقاري بتحصيلها مع الرسوم . عدم استحداثه لقاعدة جديدة لاستحقاقها . قضاء الحكم بالبرائة استناداً لهذا الفهم القانوني الخاطى . خطأ في تطبيق القانون .

والاستهزاء . وأنها بعيدة عما أريد تأويلها به من معان لا تحملها العبارات الواردة بالمقال ، ولا نزاع في أن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع وألفاظ مغزعة ما يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٣ - إعادة النشر . حكمه كالنشر الجديد .

كون المقال المتضمن قذفاً منقولاً عن كتابات الغير في صحيفة أخرى . لا أثر له في قيام جريمة القذف .

القاعدة:

إن كان بعض ما ورد بالمقال من ألفاظ ووقائع القذف منقولة من صحف أخرى سبق نشرها إلا أن الإسناد يبقى قائماً مادام القصد ظاهراً لأنه يستوى في ذلك أن تكون بعض العبارات أو الوقائع التي أوردتها المطعون ضده بمقاله منقولة عن الغير ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة وإعادة نشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ولا يقبل من أحد للإهلات من المستولية الجنائية أن يتلوع بأن تلك الكتابات إما نقلت من صحيفة أخرى ، وإذا الواجب يقتضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على إعادة النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٤ - تحقق القذف بكل صيغه ولو تشكيكية من شأنها أن تبقى في الأذهان عقيدة أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة . مخالفة الحكم ذلك وقضاؤه ببرائة الناشر ورفض الدعوى المدنية خطأ في تطبيق القانون .

حجب الخطأ المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى . أثره : وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

القاعدة :

بمخالفة القانون ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً والتقرير برأيها في شأن ما تثيره النيابة العامة من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٧٨٠ لسنة ٧١ في جلسة ٢٠١١/٤/٢)

ضرب

القصد الجنائي ،

١ - القصد الجنائي في جريمة في جريمة الضرب . توافره بارتكاب الفعل عن إرادة وعلم تحدث الحكم عنه صراحة غير لازم . كفاية فهمه من عباراته .

اعتبار الحكم أن الطاعنة ضربت المجنى عليه . مفاده . صدور الفعل الإيجابي عن عمد .

القاعدة :

إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأنه لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن يكون هذا القصد مفهوماً من عبارات الحكم . فإذا ما اعتبرت المحكمة - كما هو الحاصل في الدعوى - أن الطاعنة ضربت المجنى عليه فإن ذلك يفيد حكماً أن الفعل الإيجابي الذي وقع قد صدر عن عمد منها .

(الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٦٢ في جلسة ٢٠١١/١١/٦)

٢ - القصد الجنائي في جرائم الضرب هو تعمد ارتكاب فعل المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

إثبات الجاني فعلاً لا يترتب عليه جرح . نشوء الجرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . أثره : مسأله عن جريمة الإصابة بالخطأ .

إن المشرع قد جعل استحقاق ضريبة استحقاق ضريبة الأرباح التجارية منوطاً بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة في بحر السنة . لا فارق في ذلك بين المنشآت الفردية أو الشركات المساهمة أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي ، وكان اشتراط تسجيل أو توثيق أو شهر أو التصديق على عقد البيع المتضمن التصرف في أراضي البناء المخصصة لدى مكاتب الشهر العقاري والتوثيق لا يعدو إلى يكون شرطاً لقبول المحرر كوسيلة من تصرفات وسائل إثبات الملكية أو سبيلاً من سبل ضمان عدم المنازعة فيما تضمنته من تصرفات أو طريقاً لعدم إنكار ما أثبت فيها من تاريخ أو توقيعات ، وعدم إجرائه لا ينال من حدوث البائع على ما عساه أن يحققه من أرباح بما يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهي تحقيق الربح سواء تم تسجيل أو توثيق أو شهر العقد أو التصديق على توقيع البائع أم لا لأن العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر . لما كان ذلك ، وكان ما ورد بالفقرة الخامسة من البند (١) من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إنما ينصرف إلى ما استهدفه المشرع من التوسع في التحصيل لحساب الضريبة بإلزام مأموريات ومكاتب الشهر العقاري بأن تحصل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر وبذلك إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه ولا يتعداه إلى استحداث قاعدة جديدة لاستحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه ببرائة المطعون ضده بما أسند إليه من اتهام على هذا الفهم القانوني الحاطي الذي حجب عنه أن يقول كلمته في أدلة الاتهام وفي دفاع المتهم القائم على أنه لم ينشئ تقسيماً بإرادته ولم يحقق أرباحاً من جرائمه - فإنه يكون معيباً

القاعدة:

فإنه لا يجدي على فرض صحته أنه وقت الحكم لم تكن حالة المجنى عليه قد أصبحت نهائية - مادام أن ما انتهى إليه الحكم قد أثبت نقلاً عن التقرير الفني أن الإصابة خلفت عاهة ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله .
(الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٦٢ في جلسة ١٧/١٠/٢٠٠٠)

ضرب أفضى إلى موت

إطمئنان المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابات اللتين أدتا إلى الوفاة . وعدم احتواء الوقائع على محدثهما من بينهما . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته بالمادة ٢٤٢/١ و٣ عقوبات . صحيح .

القاعدة:

إذ كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه أصيب في رأسه إصابتين أدتا إلى وفاته واطمأنت المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وانتهت إلى إنه لا يوجد بالوقائع الشابتة ما يدل على من أحدثت الإصابات اللتين أدتا إلى الوفاة وأخذت من أجل ذلك المتهمين ومنهم الطاعن بالقدر المتيقن في حقهم وهو الضرب المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .
(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٦٢ في جلسة ١٢/٥/٢٠٠١)

(ع)

عقوبة

١ - وقف الحكم المطعون فيه تنفيذ العقوبة المقضى بها بالحبس مدة ثلاث سنوات خطأ في القانون .
كون الخطأ متصلاً بتقدير العقوبة . بوجوب النقض والإعادة .

إن القصد الجنائي في جرائم الضرب المفضى إلى الموت إلى العاهة المستديرة أو الضرب أو الجرح البسيط يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ولا عبرة بعد ذلك بالحوادث على ارتكاب ذلك الفعل ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح .

(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٦٢ في جلسة ١١/٢٢/٢٠٠٠)

ضرب أحدث عاهة:

١ - العاهة المستديرة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . ماهيتها ؟ تقدير قيامها . موضوعي .
منازعة الطاعن في نهائية حالة المجنى عليه وقت الحكم . غير مجدي . مادام لا يدعى عن علم تخلف عاهة وأثبت الحكم نقلاً عن التقرير الطبي تخلفها .

القاعدة:

ولن لم يرد في القانون تعريف العاهة المستديرة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديرة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، وإذا لا يدع الطاعن عدم تخلف عاهة بالمجنى عليه

القاعدة:

عليهما من بطلان إذن النيابة والقبض عليهما لحصوله قبل صدور هذا الإذن وعدم توافق الدليل القولي مع الدليل الفني بما يتفق وصحيح القانون وخلص في منطق سائق إلى أن اعترافهما قد صدر طواعية واختياراً خالياً بما يفرضه من إكراه مدعى به . وكان بين من الأوراق أن المحكمة قد كفلت للمحكوم عليهما حق الدفاع فانتدبت للمحكوم عليه الأول محامياً للدفاع عنه كما حضر مع المحكوم عليه الثاني محام موكل عنه . كما أن إجراءات محاكمتها تمت صحيحة وفقاً للقانون وإعمالاً لما تنص به المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم والذي صدر بإجماع آراء أعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله كما صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليهما على ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية والصادر بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات والتي كانت تحرم فعل الإتفاق الجنائي وهي المجرمة الأولى المسندة إلى المحكوم عليهما - وذلك لإنتفاء مصلحتهما طالما أن ثبوت باقى الجرائم المسندة إليهما كافٍ لتوقيع عقوبة الإعدام عليهما بغض النظر عن جرعة الإنتفاق الجنائي ، فيتعين لذلك مع قبول عرض النيابة العامة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

(الطعن رقم ٥٩١٠ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠١١/١٠/٧)

٣ - العقوبة المقررة بالمادة ١٧ ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . اختلافاً عن المقررة لمخالفة ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالقرعة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الأشغال الشاقة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات . ولما كان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحقها المحكمة عن تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً بما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإن الحكم المطعون يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٧٥٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠١١/٤/٢٩)

٢ - الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟

إنتفاء مصلحة الطاعنين في القضاء بعدم دستورية جريمة الإتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات . مادامت الجرائم الأخرى المسندة إليهما كافية لتوقيع عقوبة الإعدام عليهما .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجنايتي القتل العمد والسرقة واستظهر توافر ظرفي سبق الإصرار والإقتران بين الجرائم المسندة إلى المحكوم عليهما بما يتفق وحكم القانون وهو ما يسوغ الحكم عليهما بالإعدام . كما أطرح الحكم ما دفع به المحكوم

إدانة الطاعن بجرعة إدارة محل بغير ترخيص دون بيان نوع المحل وطبيعة العمل أو النشاط الذي يزاول فيه لتحديد القانون الواجب التطبيق - قصور .

القاعدة:

إن مژدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما أغفل بيان نوع المحل الذى دان الطاعن بجرعة إدارته بغير ترخيص وطبيعة العمل أو النشاط الذى يزاول بذلك المحل لتحديد القانون الواجب التطبيق فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٣٤٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)

٤ - إدانة المتهم عن جريمة الإخلال العملى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب ومعاملته بالرأفة والقضاء عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة والعزل لمدة مماثلة . خطأ فى القانون . المادة ٢٧ عقوبات .

اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون على محكمة النقض . تصحيحه . المادة ٣٩ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد دان المحكوم عليه (المظنون ضدهما) بجرعة الإخلال العملى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وعاملها

بالرأفة فى حدود ما تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والعزل من الوظيفة لمدة مماثلة لمدة العقوبة . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف عمومى ارتكب جريمة بما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعزل كل من المحكوم عليهما من وظيفتهما لمدة سنة رغم أنه قضى بحبس كل منهما لمدة سنة فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه كان يجب على الحكم أن ينص على العزل لمدة لا تقل عن سنتين أى ضعف مدة الحبس المقضى بها وذلك إعمالاً لما أوجبه المادة ٢٧ سالفه الذكر . ولما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه قاصراً على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيحه . بجعل مدة العزل المقضيهما سنتين إلى جانب عقوبة الحبس المقضى بها .

(الطعن رقم ٤٩٤٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠١١/١١/١٤)

٥ - استعمال المحكمة الرأفة عند أخذها المتهم بالعقاب عن جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدية . عدم جواز نزولها بالعقوبة عن الإشغال الشاقة أو السجن ثلاث سنين . نزول الحكم بالعقوبة إلى الحبس سنتين . مخالف للقانون لمحكمة النقض تصحيحه . المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

كون النيابة العامة هى الطاعنة . عدم جواز تصدى محكمة النقض لما شاب الحكم من خطأ فى شأن توقيت عقوبة العزل بما يقل عن حده الأدنى ، مادامت النيابة العامة لم تتع بذلك ، علته . التصدى

عملاً بحق المحكمة المقررة في المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ أن ذلك مقيد بأن يكون لمصلحة المتهم ، فإنه لا يجوز التعرض لما قضى به الحكم من توقيت مدة العزل من الوظيفة .

(الطعن رقم ٢٢٢٩٦ لسنة ٦٩ في جلسة ٢٠٠١/١١/١٥)

(غ)

غش

١ - جريمة خداع المتعاقدين . عمدية . وجوب إثبات الحكم علم المتهم بالغش في محل التعاقد وتعتمد إدخاله على المتعاقد معه . إغفال ذلك . قصور .

القاعدة:

إن جريمة خدع المتعاقدين جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء محل التعاقد وتعتمد إدخال هذا الغش على المتعاقد معه . وإذ كان بين من الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر قيام القصد الجنائي في هذه الجريمة وكانت مدوناته لا تغيد في ذاتها توافره فإن الحكم يكون قاصراً متعیناً نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤٦١ لسنة ٦٩ في جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

٢ - جريمة عرض أغذية مفسوشة للبيع . عمدية . ثبوت علم المتهم بالغش وتعتمد إدخاله على المشتري شرط لقيامها .

وجوب إقصاء الحكم الدليل على ارتكاب الطاعن الغش أو عمله به علماً وأقرباً مثال لتسبب معيب في جريمة عرض أغذية مفسوشة للبيع .

القاعدة:

إذ كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بأنه طرح وعرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان (جنناً)

غير جائز إلا أن يكون لمصلحة المتهم . المادة ٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القاعدة:

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجريمتي الاختلاس والتزوير ، وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنتين ويعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة وبترقيته مبلغ ٢٥٠٢ جنيه عملاً بالمواد ١/١٢٢ و ١/٢ أ و ب و ١١٨ و ١١٨ مكرراً و ٢/١١٩ و ١١٩ مكرراً و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات لما كان ذلك وكانت جريمة الاختلاس هي الجريمة الأشد معاقباً عليها بالمادة ١١٢ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بمقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن . وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقص مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بعقوبة السجن إلى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبية المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وفقاً للقانون بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة هي الطاعنة ولم تنع على الحكم إلا نزوله عن الحد الأدنى للعقوبة السالبة للعريات المقررة للجريمة التي دين بها الطاعن وكان الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون .

وجوب إستظهار الحكم بالإدانة وضع الأختام بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو المحاكم .

القاعدة:

إن المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للعقاب على جريمة فك الأختام أن تكون هذه الأختام التي صار فكها موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة أن يعنى باستظهار هذا الركن ، ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم يصدر بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها بيان كافٍ يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، ولم يستظهر أن الأختام محل الاتهام كانت موضوعة على محل الطاعن وأمر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم من علمه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٨٩٦٧ لسنة ٦١ في جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

(ق)

قانون

« تفسيره »

تسجيل السفن الشراعية والمنشآت العامة الواردة بالمادة الأولى من القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل . جازر . بناء على طلب مالكيها .

مغشوشاً مع علمه بذلك ، ودفع الطاعن التهمة - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمونة - بدفاع حاصله أنه لا يعلم بالفش وغير مسئول عنه ، وكان الحكم المطعون فيه حين تعرض لعلم المتهم بالفش قال « وكان المتهم قرر بسؤاله بمحض الضبط أن صفائح الجبن مشتراه من معمله هذا فضلاً على أنه ثابت بالإستبكر والكرات أن الصفائح من العمل الخاص بالمتهم الأمر الذي يطمئن معه وجدان المحكمة لارتكابه جريمته بصنع وعرض جبن فاسد ومغشوش سيما وأن التهم لم يثبت أن الجبن قد صنع في غير معمله أو أنه لم يرتكب فعل الفش مع علمه بذلك . . . » و يبين من مطالعة المفردات أن دفاع الطاعن قام على أن الصفائح تم إعادة تعبئتها بجبن وزيتون ليس من إنتاجه ولا علم له به . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالفش في الشيء الذي طرحه أو عرضه للبيع وتعديه إدخال هذا الفش على المشتري وكان لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت الحكم أن الصفائح عليها ملصقات معمله أو أن يطالبه بإثبات عدم علمه بالفش وأن الجبن المضبوط صنع في غير معمله بل لابد أن يقيم الحكم الدليل على أن الطاعن هو الذي ارتكب الفش أو أنه عالم به علماً واقعياً ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا يكفي لإثبات نسبة الجبن المضبوط إلى الطاعن ولا علمه بالفش مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٠٦ لسنة ٧٠ في جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

(ف)

فك الأختام

الأختام المعاقب على فكها بالمادة ١٤٧ عقوبات .

الغطاسية « وغير ذلك من المنشآت العائمة التى تعمل عادة داخل الميناء » . لما كان ذلك ، فإن البين من هذا النص وواضح عبارته وصريح دلالتة اتجاه إرادة الشارع إلى جواز تسجيل السفن الشراعية أو المنشآت العائمة الواردة بالنص إذا طلب مالكوها ذلك ، لأن المقرر أن الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا ليس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه . لما كان ذلك ، وكان رد المحكمة على ما دفع به الطاعن فى هذا الشأن قد صادف صحيح القانون - على النحو المار - ويسوغ به إطرأحه ومن ثم فإن ما يشيره فى هذا الشأن لا يعسـدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

« قانون أصليح »

قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من حق البنوك التابعة للبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز الإدارى . مؤداه : انحسار الصفة الإدارية عن إجراءات الحجز التى تتخذها هذه البنوك ويتحقق به معنى القانون الأصليح .

القاعدة:

إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن عن جريمة تهديد منقولات محجوز عليها إدارياً لصالح بنك التنمية والإئتمان الزراعى استناداً للفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى التى أعطت البنوك التابعة لها

صياغة النص فى عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع . الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل . غير جائز .

دفاع الطاعن بخلو الواقعة من أية جريمة لكون للنش موضوع عقد البيع ليس بسفينة فلا يلزم تسجيله وأن إضافة بيانات للعقد لا يعد تزويراً . جدل فى تقدير الدليل ألا يجوز إثارته أمام التقض .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ومنازعته فى أن الواقعة خالية من ثمة جريمة وأن للنش موضوع عقد البيع ليس بسفينة وفقاً لما نص عليه القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل ومن ثم لا يلزم تسجيله وأن إضافة أية بيانات للعقد لا يعد تزويراً وقد فنده وأطرأحه بقوله « أنه ليس بمنتج فى واقع هذه الدعوى أن يكون « اللش » موضوع العقد سفينة يتطلب نقل ملكيتها أن يكون رسمياً أم أنه ليس كذلك ، إذ العبرة فى التزوير هى الحقيقة الثابتة فى المحرر والحقيقة الثابتة أن العقد مصدق على التوقيع فيه فى حين أثبت الشهم الأول وعلى غير الحقيقة أنه أجرى توثيقه ومن ثم فإن المحكمة لا تجد طائلاً رواً معاناة اللش بنفسها أو بواسطة أهل الخبرة » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٩ قد جرى نصها على أنه « لا يجوز لأية سفينة أن تسير فى البحر تحت العلم المصرى إلا إذا كانت مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وتعفى من التسجيل السفن الشراعية المخصصة للصيد وسفن « يخوت » الزهقة التى لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان والتى لا تبحر عادة لمسافة أكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً من الشاطئ وكذا « المواعين » و « البراطيم » و « الصنادل » و « الزوارق » و « القاطرات » و « القوارب » و « الكراكات » و « قوارب

أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١- وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمروء في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم أو الترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

٢- الأمر بمراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعتيلها وإغلاق أماكن طبعتها ، على أن تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام مقصورة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي .

٣- تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤- تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال والإستيعلاء على أي منقول أو عقار ويتبع في ذلك الأحكام المنصوص عليها في قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض .

٥- سحب التراخيص بالأسلحة أو الزخائر أو المواد القابلة للإتفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها ، والأمر بتسليحها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة .

٦- خلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد بين المناطق المختلفة .

» ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة على أن يعرض

الحق في تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز عن طريق مندوبيها والتي قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٧٢ لسنة ٧٢ ق دستورية بتاريخ ٤ من مارس سنة ٢٠٠٠ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - يعلم دستوريته وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ٢٠٠٠ بما مؤده انحسار الصفة الإدارية عن إجراءات الحجز التي تتخذها هذه البنوك ويجعلها والعدم سواء وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن إذ لا يقع الحجز ولا تقوم جريمة تبليد الأشياء المحجوز عليها إدارياً ما لم تكن الجهة الحاجزة من الجهات المخولة هذا الحق ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بإبراء الطاعن عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠١١/١/٢٠)

د قانون الطوارئ ،

١- التدابير التي يتخذها رئيس الجمهورية طبقاً للمادة الثالثة من قانون الطوارئ . ورودها على سبيل المثال لا الحصر . إتخاذ تدابير أخرى . شرطه . أن تكون ضرورية ولازمة للحفاظ على الأمن والنظام العام ويقرر من رئيس الجمهورية بقره مجلس الشعب .

عدم تقيد الحاكم العسكري أو نائبه بأحكام قانون الإجراءات الجنائية . حده . ألا يعدل القوانين السارية والتي يظل تعديلها محرماً مصونة للسلطة التشريعية .

القاعدة:

إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لرئيس الجمهورية متى

الطوارئ ، ومن ثم فهي تقدر بقدر تلك الظروف وفي حدود النص الذي صرح بها ، فإذا خرجت سلطات الطوارئ عن هذه الحدود أئتمت أعمالها بعدم المشروعية وتعيبت أوامرها بعبء البطلان . غير أن عدم المشروعية إذا كان ناشئاً عن تجاوز صارخ وجسيم لاختصاص سلطات الطوارئ بأن تخضع اعتداء على اختصاص السلطة التشريعية أو السلطة القضائية فإن الأوامر التي تصدر مشوية بهذا العيب تقع في حمة الغصب وتحتلر إلى حد الإعدام ، وهو عيب يجعل تلك الأوامر معلومة الأثر قانوناً ، وإن أبقى عليها في عداد الأعمال المادية التي قد يترتب عليها مسئولية مصدرها ، ولذى الشأن ألا يعقد بالأمر المعلوم ، وعلى جهات الإدارة والقضاء أن تعرض عما تضمنه من أحكام وكأنه لا وجود له .

(الطعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

قبض

١- استناد الحكم في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لمحصلها بغير إذن من النيابة وفي غير حالة تلبس إلى صدور أحكام قضائية ضد الطاعن دون بيان ماهيتها حضورية أو غيابية بالفرامة أو مقيدة للحرية ومدى نهائيتها للوقوف على قابليتها للتنفيذ وقيام مبررات القبض والتفتيش . قصور .

القاعدة:

إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع ببطلان القبض وإطراحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فالثابت من أوراق الدعوى أن المتهم قد صدرت عليه عدة أحكام قضائية عما يوجب على رجل الضبط القضائي المختص أن يقوم بالقبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام الصادرة ضده ومن ثم فإن إجراء القبض على المتهم وقع صحيحاً . ولما كانت المادة ٤٦ من قانون

هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة » ولئن كانت الأمور التي عددها هذا النص قد وردت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر وأن للحاكم العسكري العام ولم ينوب عنه سلطة تقديرية لا تقف عند حد هذه التدابير فله أن يجاوزها ويتخذ ما يراه من تدابير فإن ذلك مشروط بأن تكون التدابير التي يتخذها ضرورية ولازمة للمحافظة على الأمن والنظام العام ، فإذا أراد مجاوزة ذلك النطاق والتوسعة من سلطانه فإن أداة ذلك أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتوسعة دائرة الحقوق المشار إليها على أن يعرض على مجلس الشعب لإقراره وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الطوارئ ، كما أن نص المادة الثالثة المذكورة وإن أجاز في الهند الأول منه للحاكم العسكري العام أو نائبه عدم التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية في وضع قيود على حرية الأشخاص وتفتيش الأماكن إلا أنه لم يجعل من سلطاته تعديل القوانين السارية حيث يظل تعديلها محرماً مصوناً للسلطة التشريعية تجزئ وفقاً للإجراءات التي رسمها الدستور .

(الطعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

٢- الصلاحيات المخولة للحاكم العسكري أو من ينيبه . استثنائية لمواجهة ظروف استوجبت إعلان حالة الطوارئ وتقدر بقدرها وفي حدود النص الذي صرح بها .

تجاوز سلطات الطوارئ هذه الحدود . مؤداه . عدم مشروعية أعمالها وبطلان أوامرها تخضع أوامرها عن اعتداء على اختصاص أي من السلطات التشريعية أو القضائية . أثره . انعدامها .

القاعدة:

إن الصلاحيات المخولة للحاكم العسكري العام أو لمن ينيبه هي سلطات استثنائية مقصود بها مواجهة الظروف التي استوجبت إعلان حالة

الطاعن تمسك ببطان القبض والتفتيش لعدم الحصول على إذن النيابة العامة بيد أن الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن الرد على هذا الدفاع على الرغم أنه أيد الحكم الابتدائي الذي استند في قضائه بالإدانة إلى الدليل المستند مما أسفر عنه القبض والتفتيش وعلى أقوال من أجزاها فإنه يكون فوق قصوره . في التسمييب معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٦٢٧ جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

قتل خطأ

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايلته عنها . مادامت تتفق والسير العادي للأمور .

خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة .

مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلاً على الخطأ .

القاعدة:

إن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة وموقف المجنى عليه ومملكه أثناء وقوع الحادث ليتمسنى - من بعد - ببيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على

الإجراءات الجنائية تقضى بأنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز للأمور الضبط القضائي أن يفتشه ومن ثم يكون ما قام به الضابط من تفتيش للمتهم قد وقع صحيحاً أيضاً ويكون الدفع المبدي من محامى المتهم لم يصادف الصحيح من الواقع أو القانون متعين الرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رده على الدفع ببطان القبض على وجود أحكام قضائية صادرة ضد الطاعن دون أن يبين ماهية هذه الأحكام حضورية أو غيابية وما إذا كانت صادرة بالقرامة أو مقيدة للحرية ومدى نهائيتها وذلك للوقوف على قابليتها للتنفيذ وعلى قيام مبررات القبض على الطاعن بخصوصها حتى يصح من بعد التفتيش ولو كان وقائياً - فإن الحكم المطعون فيه يكون على السياق المقدم قاصراً مما يعجز محكمة النقض من أن تقول برأى في وجهه الطعن وسلامة الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٥٢٤٧ لسنة ٦٦٦ جلسة ٢٠٠١/٢/١٢)

٢- الدفع ببطان القبض والتفتيش . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه متى استند الحكم في قضائه بالإدانة إلى الدليل المستند منه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .

صلق الدليل . عدم كفايته لسلامة الحكم . متى كان وليد إجراء غير مشروع .

القاعدة:

إن الدفع ببطان القبض والتفتيش وما ترتب عليها هو من أوجه الدفاع الجوهرى التي يجب على محكمة الموضوع مناقشتها والرد عليها متى كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستند منه ، وأنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاً متى كان وليد إجراء غير مشروع ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة التي صغر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن

٢/٢٣٤ عقوبات . رهن بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . تقدير ذلك . موضوعي .

القاعدة:

إن مفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وكان تقدير ذلك من شأن محكمة الموضوع وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم بدوناته وعلى ما يبين من المفردات المضمومة تنبئ بذاتها عن توافر الرابطة الزمنية بين جناية القتل العمد وجنايتي الخطف والتجديف وهتك العرض بالقوة ومن ثم يكون الحكم قد التزم صحيح القانون فيما خلص إليه في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٥٣٢٤ لسنة ٢٩ جلسة ٢٠٠١/٣/١٢)

قتل

١- القصد الجنائي في جريمة القذف . توافره . متى كانت الطاعن محشوة بالعبارات الحادشة للشرف والألقاف الماسة بالإعتبار .
إسناد الطاعن للمجنى عليه أموراً شائنة نشرها المتهم الآخر على لسانه . كاف لإدانتة حتى لو كان في مقدوره إقامة الدليل على صحتها .

القاعدة:

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كانت الطاعن الصادرة من القاذف محشوة بالعبارات الحادشة للشرف والألقاف الماسة بالإعتبار ، فيكون علمه عندئذ مفترضاً . إضافة إلى قيام النافع لدى الطاعن لإسناد واقعة القذف - بطريق النشر - إلى المجنى عليه ، بإقراره في التحقيقات بوجود خلافاً فقهية في الرأي الشرعي

تتلاقى إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورباطة السببية التي دفع الطاعن - على ما يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهري يرتب على ثبوته إنتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤١٢ لسنة ٦١ جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

قتل عمد

الظروف المشددة:

« سبق الإصرار والترصد »

توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن والمتهم الآخر . يرتب مسؤوليتهما باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة قتل المجنى عليه ، أيأ كان منهما محدث الإصابات التي سببت الوفاة .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظروف سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن والمتهم الآخر مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن كلاً منهما يكون مسؤولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يمتد إلى النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون الطاعن هو محدث الإصابات التي سببت وفاة المجنى عليه أو أن يكون المتهم الآخر هو محدثها .

(الطعن رقم ١٥٣٢٧ لسنة ٦٨ جلسة ٢٠٠١/١/٧)

« القتل المتعمد »

تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقلعته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى . في مفهوم المادة

القاعدة:

إن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ القذف بما يطمئن إليه قاضي الموضوع في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يسخ دالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

راجع:

صحافة (القواعد من ١ إلى ٤) .

قرار إداري

القضاء بإلغاء القرار الإداري . وروده على القرار بكامله . أثره . إنعاده . وروده على جزء منه . إلغاء جزئي أو نسبي له .

إلغاء قرار التعيين أو الترقية بالنسبة لشخص معين . إلغاء جزئي له .

لجنة الإدارة الحيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة لرفع الدعوى أو إلغائه متى كان السبيل الوحيد لتصحيح الوضع .

الوزير هو المنوط به تنفيذ أحكام القضاء في نطاق وزارته . المادة ١٥٧ من الدستور . وزير الخارجية هو المنوط به تنفيذ الحكم بإلغاء قرار جمهوري خاص بوزارته .

مخالفة ذلك خطأ في تأويل القانون .

القاعدة:

من المقرر أن قضاء الإلغاء قد ينصب على قرار إداري بكامله فيعلمه أو على جزء من القرار دون باقيه - وهو ما اصطلاح على تسميته بالإلغاء الجزئي أو النسبي - ومن ذلك إلغاء قرار التعيين أو الترقية فيما تضمنه من تخطئ شخص معين . وعند تنفيذ حكم الإلغاء الجزئي تكون جهة الإدارة بالخيار إن شاعت أبقت القرار المطعون فيه وصححت الوضع

ورسالة الأزهر بينه وبين شيخ الأزهر - المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية - واعتقاده - أي الطاعن - الشخصي بأن شيخ الأزهر هو الذي حل جبهة العلماء التي كان هو أميناً لها ، وما اطمأنت إليه المحكمة من أن الطاعن اتجهت إرادته إلى إسناد الأمور التي ذكرها - ونشرها المتهم الآخر على لسانه - إلى شيخ الأزهر مع علمه بها وأنها لو صحت لأستوجب عقابه أو احتقاره كونها عبارات شائنة في ذاتها لأنها وصفت شيخ الأزهر الذي هو رمز من رموز الإسلام في مصر ، وشيخ المسلمين بها - بأنه انشغل عن مهام منصبه بتدمير الأزهر ومطاردة الناصحين له - وإتهامه في عبارات تهكمية بأنه لا ينظر إلا لذاته ومنصبه وقام بتأميم جبهة العلماء - وزعم بأنه يستطيع القيام بعملها ولم يفعل ما تقاضى هو عن فعله ، ومن ثم فإن العلم يكون قائماً في حقه ، وأنه سئ النية فيما قذف به المجنى عليه فلم يكن يبنى لتحقيق مصلحة عامة ، وهو ما يكفي لإدانته حتى لو كان في مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف .

(الطعن رقم ٢٧٥٩٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٦/٧/٢٠٠١)

٢- القذف المستوجب العقاب . ماهيته . المتضمن إسناد فعل يعد جريمة مقرر لها عقوبة جنائياً أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه .

القاعدة:

إن القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقر لها القانون عقوبة جنائية ، أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٣- تعرف حقيقة ألفاظ القذف . موضوعي . حده . ألا يخطئ الحكم في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتاً في الحكم أو يسخ دالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

القاعدة:

إن البين من استقراء التشريعات الجنائية المتعاقبة أن الشارع قد حرص على تحديد الأسباب التي تتأبى معها صلاحية القاضى لنظر الدعوى والفصل فيها ، فأوردتها فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى ومنها استقى الحالات الواردة فى المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ورتب بطلان عمل القاضى وقضائه فى تلك الأحوال والتي منها سبق إبداء القاضى رأياً فى القضية المطروحة عليه ، وعلة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ، واستناداً إلى أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظرها الدعوى وعلى ما حصلته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٣١٣ هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو ذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى إلتزامه بما يتناقض مع حرية العلول عنه .

(الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٨/٤/٢٠٠٠)

٢- إبداء القاضى رأياً فى القضية المطروحة عليه ، سبب لعدم صلاحيته لنظرها . شموله كل خصومة سبق ترديدها بين الخصوم وأنفسهم ويستدعى الفصل فيها . إبداء الرأى فى ذات الحجج والأسانيد التى أثبتت فى الخصومة السابقة .

إبداء المحكمة التى تنظر دعوى الرشوة رأياً سابقاً فى قضية إحراز مخزن ضبط عرضاً بقناعتها بحصول الرشوة وسلامة إجراءات ضبط المخزن والرشوة معاً . أثره . عدم صلاحيتها لنظر دعوى الرشوة وبطلان الحكم الصادر فيها .

بالنسبة لرافع الدعوى ، أو ألغت القرار المطعون فيه إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . والمنوط به تنفيذ أحكام القضاء فى نطاق كل وزارة هو وزيرها لما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن « الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها » . فإذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً بإلغاء أو إيقاف تنفيذ قرار جمهورى كان على الوزير أن يتخذ من جانبه ما يستلزمه تنفيذ الحكم من مراحل استصدار القرار الجمهورى الذى يتفق وموجبات التنفيذ وإزالة الأثر المترتب على القرار المحكوم بإلغائه أو بوقف تنفيذه . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ وإن جعل تعيين ونقل أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج بموجب قرار من رئيس الجمهورية إلا أنه جعل ذلك بناء على ترشيح من وزير الخارجية ومن ثم فإن تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية فى الخارج فيما تضمنه من تخطى الطاعن فى التعيين يكون داخل فى اختصاص المطعون ضده لأنه المنوط به ذلك التنفيذ فى وزارته ولأنه المختص بترشيح رؤساء البعثات الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النظر وقال بعدم اختصاص المطعون ضده - وزير الخارجية - بذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون خطأ حجبته عن بحث حقيقة موقف المطعون ضده من تنفيذ الحكم موضوع الإتهام ، بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

قضاة

١- قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى يوجب إمتناعه عن نظرها .

القاعدة:

مجرد الإشارة إلى أن تفتيش المتهم وضبط المخدر بإحرازه كان بمناسبة ضبطه فى جريمة رشوة صادر بها إذن وذلك دون الخوض أو التعرض لأدلة الثبوت فى جريمة الرشوة من أى جهة أو التعرض لموضوعها . لأن هذا الذى أوردته المحكمة يحضه ما دون الحكم الصادر فى قضية المخدرات على السياق المتقدم من استقرار يقين المحكمة على ضبط الرشوة حال عرضها ، وما انتهى إليه الحكم فى قضية المخدرات من سلامة الإجراءات بها ، والتي هى بذاتها المقدمة لضبط الرشوة ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد أبدت رأياً سابقاً فى شأن قناعتها بحصول الرشوة وسلامة الإجراءات ، وذلك قبل الحكم فيها والتعرض لها مما يجعلها غير صالحة لنظر الدعوى وممنوعة من سماعها ومن ثم يكون حكمها فيها باطلاً .

(الطنز رقم ٢١٢٢٢ لسنة ١٩٨٤/٤/٢٠٠٠)

قمار

ألعاب القمار المحظورة فى المجال العامة والأندية . ماهيتها . هى ذات الخطر على مصالح الجمهور . بيان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ لبعض منها . وروده على سبيل المثال . تحريم الألعاب المتفرعة فيها أو المشابهة لها التى يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر من المهارة . وجوب استظهار الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة نوع اللعبة وكيفيةها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الألعاب التى أوردتها قرار الداخلية وأن للحظ فيها النصيب الأوفر . إغفال ذلك . قصور .

القاعدة:

إذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه . قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « من حيث أن التهمة المسندة إلى المتهمين ثابتة فى حقهم مما ورد فى محضر الضبط

وإن كان ظاهر وسياق المادة ١٤٦ مرافعات يفيد أن إبداء القاضى لرأيه يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة ، إلا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها إبداء رأى فى ذات الحجج والأسانيد التى أثبتت فى الخصومة الأخرى ، بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم فى الجناية لسنة ١٩٩٨ العسائى أن الطاعن الأول قد اتهم وقضى عليه فى جريمة إحراز المخدر الذى ضبط عرضاً ، ومما أوردته الهيئة فى حكمها السابق فى قضية المخدرات - على ما يبين من المفردات التى ضمت - قولها « أنه استقر فى يقين المحكمة وإطمأن وجدانها إلى أنه بتاريخ تم ضبط المتهم (الطاعن الأول الحالى) وآخر حال عرضهما رشوة ولم تقبل منهما » ثم أدانت الهيئة التى أصدرت الحكم الطاعن فى قضية المخدرات وهو ما يعد قضاء ضمنياً بسلامة التحريات التى كانت مقدمة لإجراءات ضبط المخدر والرشوة معاً ، ثم جاء الحكم المطعون فيه وقضى فى جريمة عرض الرشوة المسندة إلى الطاعن ، ورفض دفعه فيها ببطلان التحريات لعدم جديتها وقضى بسلامة الإجراءات التى بنيت عليها ، وهى بذاتها الإجراءات التى قضى من قبل - ضمناً - بصحتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً لتناوله أمراً سبق للهيئة التى أصدرته أن كونت رأياً فيه فى قضية أخرى متصلة تسخت أوراقها من ذات القضية موضوع الطعن المائل ، ولا يفير من ذلك قول الحكم المطعون فيه - رداً على دفع الطاعن « بخصوص ما ذكر فإن الهيئة فى حكمها فى قضية المخدرات المنسوبة للطاعن الأول لم تعرض لموضوع الدعوى المائلة - عرض الرشوة - من أية ناحية ولم تمسح من أية وجهة وإنما اقتصر على

وبين أى من الألعاب التى يشملها نص القرار
الوزارى المذكور ، وأن للحظ فيها النصيب الأوفر
وذلك جاء مجهلاً فى هذا الخصوص مما يعجز
محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على
واقعة الدعوى ، مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة .
(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/٤)

(م)

مأمورو الضبط القضائى

١- ضباط مكاتب حماية الأحداث من مأمورى
الضبط القضائى . امتداد اختصاصهم إلى غير
الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة استغلالهم استغلالاً
غير مشروع .

القاعدة:

إن البين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات
الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢
بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد
اختصاصها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم
بحسب الأصل من مأمورى الضبط القضائى بوصف
كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينسب
اختصاصهم طبقاً لما نص عليه فى المادة الثالثة من
قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث
من جرائم ويمتد إلى ما عداهم من غير الأحداث
حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالاً غير
مشروع .

(الطعن رقم ٤٤٩٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٢- تحقيق مأمور الضبط القضائى الواقعة
الحاصلة فى اختصاصه . امتداد اختصاصه إلى جميع
من اتصلوا بها أينما كانوا . حقه فى تتبع المسروقات
وإجراء ما خوله القانون من أعمال .

القاعدة:

إذ كان ما أجراه الضابط بعيداً عن دائرة
اختصاصه المحلى إما كان فى صد الدعوى ذاتها

من ارتكاب المتهم للمخالفة الواردة بنص وصف
النيابة - مزاوله لعبة القمار - وتطبق عليها مواد
الإتهام ومن ثم يتعين معاقبة المتهمين بالعقوبة المقررة
فيها عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ . وأضاف الحكم
المطعون فيه قوله « أن الحكم المستأنف فى محله
للأسباب الواردة به والتى تأخذ بها هذه المحكمة
فيتعين تأييده وحيث إن الثابت أن المتهم قد تم
ضبطه متلبساً وآخرين حال قيامهم بلعب القمار وقت
ذلك ولديه مبالغ نقدية وذلك فى مكان عام معهم مما
يتوافر معه أركان واقعة الإتهام ومن ثم يتعين على
المحكمة تأييد الحكم المستأنف » . لما كان ذلك ،
وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة قد جرى
على أنه ... « لا يجوز فى المحال العامة لعب
القمار أو مزاوله أى لعبة من الألعاب ذات الأثر على
مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعديدها قرار من
وزير الداخلية » وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧
لسنة ١٩٥٧ قد نص فى مادته الأولى على اعتبار
بعض الألعاب من ألعاب القمار والتى لا يجوز
مباشرتها فى المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار
أيضاً من ألعاب القمار تلك التى تتفرع من الألعاب
التي يحدها هذا النص أو التى تكون مشابهة لها ،
وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار فى معنى نص
المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إما هى الألعاب
التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد
عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على
سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها أو تكون مشابهة
لها وذلك لئلا عن مزاولتها فى المحال العامة
والأندية وهى التى يكون الربح فيها موكولاً للحظ
أكثر من المهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة
بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة نوع اللعب الذى
ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة فى
النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر
الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً ، وإذ
كان الحكم قد اكتفى فى أسبابه بما ذكر آنفاً دون أن
يذكر نوع اللعبة ولم يبين كيفيةها وأوجه الشبه بينها

قد أيدت ذلك عندما أكدت له لديها وهو ما لم يخطئ
الحكم في الحكم في تقديره ، كما أن الأخذ بدليل
احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الإدانة على
اليقين .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٧٠ في جلسة ٢٠٠١/٢)

مسئولية جنائية

١- فاعل أصلي

١- الفاعل في حكم المادة ٣٩ من قانون
العقوبات ؟ الفاعل مع غيره ، بالضرورة . وجوب أن
يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة
في الجريمة ، وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .

القصد الجنائي أمر باطنى يضره الجنائي ، وتدل
عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية
المحسوسة التي تصدر عنه .

مثال لتسبب سائق للتدليل على اعتبار
المتهمين جميعهم فاعلين أصليين في قتل عمد
والشروع فيه .

القاعدة:

إن المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على
أنه يعد فاعلاً في الجريمة .

أ - من ارتكبها وحده أو مع غيره .

ب - من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون
من جملة أفعال فيأتى عملاً من الأعمال المكونة
لها . والبيان من نص هذه المادة في صريح لفظه
وواضح دلالاته ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له
ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة
٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد
بجريمته أو يهيم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم
فيما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة
وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت
الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها
أو طبقاً لخطة تنفيذها وعندئذ يكون فاعلاً مع غيره

التي بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعتها في
اختصاصه ، فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من
اتصلوا بها أينما كانوا . مما جعل له الحق في تجنب
المسؤولية المتحصلة من الجريمة التي يباشرها ،
وإجراء كل ما حوله القانون إياه من أعمال .

(الطعن رقم ١٠٤٧٤ لسنة ٦٧ في جلسة ٢٠٠١/١)

محكمة الإعادة

نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة
بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض .
عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل النفاذ . أساس
ذلك ؟

القاعدة:

نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى
محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور
الحكم المنقوض لأن هذا الأصل لا ينتهي إلى وسائل
النفاذ التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع
أولاً وأخيراً إلى المقيم وحده يختار منها هو أو
المدافع عنه ما يناسبه ويتسق مع خطته في النفاذ
ويذكر منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك
ومن هذا القسبيل مسلك الطاعن في الدعوى في
المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإعادة .

(الطعن رقم ٣٧٤٥٨ لسنة ٦٨ في جلسة ٢٠٠١/٥)

محكمة الموضوع

سلطاتها في تفسير الدليل:

لمحكمة الموضوع الجزم بما لم يجزم به الجببر في
تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت ذلك
لديها . أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قاطع فيه .
مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

القاعدة:

من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم
يجزم به الجببر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى

وباقى المحكوم عليهم على قتل المجنى عليهم والشروع فيه بما مقتضاه مساعلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن النتيجة التي وقعت تنفيذاً لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٦٨ جلسة ٢٠٠١/١/٤)

الإزدواج في المسؤولية الجنائية ،

الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن فعل واحد ، أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة . مؤداه . عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل من النظام العام . جواز إثارة في أية حالة كانت عليها الدعوى . وجوب تحري حقيقة الواقع بشأنه وتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه .

القاعدة:

لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن فعل واحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للتهم المرفوعة عليه والوقائع المنسوبة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة ، وإذ صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا تجوز إعادة نظرها إلا بالظن على الحكم بالطرق المقررة في القانون » .

وكان من المقرر أيضاً أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز إثارة في أية حالة كانت عليه الدعوى ، ويتعين على المحكمة متى أبدى أمامها أن تتحرى حقيقة الواقع بشأنه وأن تجري ما تراه لازماً من تحقيق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام المحكمة الإستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالبراءة في الجلسة رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح مركز قليوب والتي أبحم أمرها نهائياً بالحكم

إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل قُت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر له وبه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدوره في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإذا لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمراً باطنياً يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة بما يستظهره الحكم من وقائع تشهد لقيامه . ولما كانت نية تدخل الطاعنين في جريمة قتل المجنى عليهم والشروع في قتل و وتحقيقاً لقصدتهما المشترك وباقى المتهمين السابق الحكم عليهم - والمستفاد من نوع الصلة بينهما وباقى المحكوم عليهم والمعينة بينهم في الزمان والمكان ودورهم في مقارفة الجريمة عن باحث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو مالم يقصر الحكم في استظهاره فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٦٨ جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٢- عدم قيام طرف سبق الإصرار لدى المضمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهم على قتل المجنى عليهم . مقتضاه . مساعلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً دون تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة .

القاعدة:

إن عدم قيام طرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين ثبوت الإتهام بين الطاعنين

المصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ ، ومع أن المحكمة الإستئنافية أمرت بضم هذه الجنحة وتأجلت الدعوى لهذا السبب أكثر من مرة ، إلا أنها أصدرت حكمها المطعون فيه بغير ضمها وقضت برفض هذا الدفع دوناً إقامة قضائها على ما يحمله ، وبذا غدا حكمها معيباً بالقصور في التسبب فوق إخلاله بحق الدفاع .
(الطعن رقم ١٥٠١١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٨/٢٠٠٠)

المسؤولية المفترضة ،

خلو القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لملك الأرض التي تزرع فيها النباتات المنوعة . وجوب إثبات الحكم بالإدانة . مباشرته زراعته .

مجرد تأجيرها للأرض المزروع بها النبات المخدر لاخرين ، لا يهد بذاته على مباشرة أى منهم لزراعته ، ولا يضلح وحده دليلاً ما ورد بالتحريات من زراعة الآخرين لتلك الأرض وعلمه بزراعتها للمخدر .

القاعدة:

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإيجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد خلا من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لملك الأرض التي تزرع فيها النباتات المنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون أن يشيت ارتكابه الفعل الموثم وهو مباشرة زراعة النبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الإيجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، على سند من القول بأن الطاعنين الأول والثاني يستأجران الأرض التي ضبط بها النبات المخدر ويتوليان زراعتها من الطاعن الثالث ويعلمه لقاء مبالغ مالية يتقاضاها منهما على ما جاء بتحريات الشرطة ، وهو ما لا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مباشرة

الطاعنين زراعة النبات المخدر - على السياق المتقدم - ذلك أن مسجده تأجير الطاعن الثالث للأرض المزروع بها النبات المخدر للطاعنين الأول والثاني لا يدل بذاته على مباشرة أى منهم لزراعة النبات المخدر ، كما أن ما ورد بالتحريات من أن الطاعنين الأول والثاني يقومان بزراعة الأرض التي ضبط بها النبات المخدر وأن الطاعن الثالث على علم بزراعتها بالمخدر لا يصلح وحده دليلاً يعول عليه في شأن مباشرة الطاعنين زراعة النبات المخدر بتلك الأرض والعلم بحقيقة أمره ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٠/٨/٢٠٠١)

معارضة

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن غير جائز إذ كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى عذر قهري .

وجود الطاعن في السجن . عذر قهري . يوجب على المحكمة تحقيقه .

إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . وجوب رد المحكمة عليه بالقبول أو بالرفض . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعاً إلى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو لا شك من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يكلف مؤونة إثبات أنه كان سجيناً وقت الحكم في المعارضة ، بل كان على المحكمة إن كانت في شك من ذلك أن تحققه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان إغفال الحكم الإشارة إلى

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بياناً تتحقق به كافة العناصر القانونية لجريمة إحرار مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان المطعون ضده بها والظروف التي وقعت فيها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، خلص إلى تعديل وصف التهمة من جلب مادة مخدرة إلى إحرارها بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي في قوله « وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المتهم أحرز المخدر المضبوط بحمله في جسمه من كراتشي إلى لاجوس ولم يثبت أنه حصل على تأشيرة دخول إلى مصر أو حتى بعبور الدائرة الجمركية أو أنه عمل على تسريب المخدر أو إدخاله إلى ما وراء تلك الدائرة أو أن أحداً حاول تسهيل هذا الغرض له ومن ثم يتنفي قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس على أرض مصر وهو القصد الخاص لجريمة جلب المواد للمخدرة ومتى كان ذلك فإن المتهم يعد معزراً للمخدر المضبوط معه وليس جالباً له وإن لم يثبت أن إحراره له كان بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي ومن ثم فلا مناص من إعتبار حياته له مجردة من كل القصد وباعتبار أن للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم عملاً بالمادة ٣-٨ من قانون الإجراءات الجنائية » وانتهى الحكم بعد ذلك إلى إدانة المطعون ضده بجريمة إحرار جوهر الهيروين المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي . لما كان ما تقدم ، فإن ما قرره الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون لما هو مقرر من أن جلب المخدر معناه استيراده وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس في داخل جمهورية مصر العربية .

(الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٩)

ذلك مساساً بحق الطاعن في الدفاع عما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ١٤٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

مواد مخدرة

١- زراعة نبات القنب الهندي بجميع أصنافه ومسمياته ، ومنها نبات الحشيش ، في أي طور من أطوار نموه . مؤتم بالمادة ٢٨ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير العامل الكيميائي أن اللقافات المضبوطة بها كميات من نبات الحشيش المخدر تحتوي على المادة الفعالة ، وكان المشرع قد أتم زراعة نبات القنب الهندي بجميع أصنافه ومسمياته - ومنها الحشيش - في أي طور من أطوار نموه بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من أن تقرير التحليل لم يبين ماهية الأجزاء النباتية محل التحقيق وما إذا كانت في أحد الأطوار المجرمة يكون غير سليم .

(الطعن رقم ١٠٥٢٤ لسنة ١٤٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢- الجلب هو استيراد المخدر . ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس داخل البلاد . متى كان يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي .

تعديل الحكم المطعون فيه وصف التهمة من جلب مادة مخدرة إلى إحرارها بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي لثبوت قيام المطعون ضده بنقلها من دولة أجنبية إلى دولة أجنبية أخرى مروراً بالدائرة الجمركية . « ترانزيت » . يتفق وصحيح القانون .

القاعدة:

إذ كانت الجريمة التي دين المظنون ضده بها هي حيازته بغير قصد الإيجار أو الإستعمال الشخصي بذور نبات الخشخاش المنتج للأفيون ، وكان بين من استقرأ النص أن الشارع أفصح في المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهي التي أتم الاتصال بها في المادة ٣٨ منه والمبينة بالجدول رقم (٥) عند انعدام القصد من هذا الاتصال . ولم يرد بالجدول المذكور بذور النباتات المخدرة ومن ثم فإن هذه البذور تدخل في نطاق التأثيم الوارد في صريح نص المادة ٢٩ من ذات القانون - وهي الواقعة المستوجبة للعقوبة في الدعوى - وقد رصد لها المشرع بمقتضى المادة ٤٥ آنفة البيان عقوبة المجدعة . وإذ التزم الحكم هذا النظر وقضى عن الجريمة بالحبس ستة أشهر والغرامة خمسمائة جنيه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(المعدل رقم ١٨١٨٧ لسنة ١٩٦٢ في جلسة ٢٠٠١/٤/٣)

٥- التدرج في العقاب الوارد في أحكام القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مقتضاه . وجوب قصي المحكمة قصد المتهم من حيازة المخدر أو إحرازه والتدليل عليه وإلا كان الإحرار أو الحيازة مجرداً من القصد الخاصة . المادة ٣٨ منه .

القاعدة:

إن المشرع في القرار بقانون رقم ١٨٢ قد أخذ بسنة التدرج في العقاب على حيازة المواد المخدرة وإحرازها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بحسب القصد من الحيازة أو الإحرار بأن فرض العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤ منه إذا كان القصد هو الإيجار بالمادة المخدرة ، والعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٧ إذا كان القصد هو التعاطي أو الإستعمال الشخصي ، أما إذا لم يكن الإحرار أو الحيازة لغرض من هذه القصد فإنه يعاقب عليه بنص المادة ٣٨ .

٣- عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . وإجهاها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح .

قضاء الحكم المظنون فيه ببراءة المتهم من تهمة إحرار مادة فلو نيتراً زيبام استناداً إلى أن إحراره لها كان بغير قصد الإيجار وخلو الأوراق من ثمة جريمة وعدم إنزاله الوصف القانوني الصحيح على الواقعة طبقاً لنصي المادتين ١/٢٧ ، ١/٤٥ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ٦٠ المعدل . خطأ في تأويل القانون .

القاعدة:

إذ كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي أعطته النيابة العامة للواقعة ولها بل من وإجهاها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون وكانت المحكمة إذ خالفت هذا النظر ويرأت المظنون ضده من تهمة إحرار مادة فلو نيتراً زيبام المدرجة بالجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات تأسيساً على أن إحراره لها كان بغير قصد الإيجار وبخلو الأوراق من ثمة جريمة وقعدت عن إنزال الوصف القانوني الصحيح على الواقعة طبقاً لنصي المادتين ١/٢٧ ، ١/٤٥ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين ٢/د من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ فإن حكمتها يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(المعدل رقم ١١١٢٢ لسنة ١٩٦٢ في جلسة ٢٠٠١/٢/٢)

٤- حيازة بذور نباتات مخدرة بغير قصد من القصد الخاصة غير مؤثمة بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . دخولها نطاق التأثيم المنصوص عليه في المادتين ٢٩ ، ٤٥ منه ،

فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق النوم .

مثال في جريمة خطف بالإكراه تقتزن بموافقة أنثى بغير رضاها .

القاعدة:

أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة والتهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدهما الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباحثته إيها أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق النوم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الإثبات وتقريرى دار الإستشفاء للصحة النفسية والطب الشرعى أن الطاعن خطف المجنى عليها وواقمها بغير رضاها لإتعدام إرادتها لكونها مصابة بأفة عقلية فإن هذا الذى أوردته الحكم كاف لإثبات جريمة خطف المجنى عليها بالإكراه المقترن بموافقتها بغير رضاها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٢- دفاع الطاعن بجسهله حين واقع المجنى عليها بحالتها العقلية . غير مجدٍ . ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن بمقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

القاعدة:

غير مجدٍ قول الطاعن أنه كان يجهل حين واقع المجنى عليها بحالتها العقلية الفعلية ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤتجها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن

ومقتضى ذلك التدرج أن المحكمة مكلفة بتقصي قصد المتهم من حيازة المخدر أو إحرازه وأن تدلل بأدلة سائغة على ما ثبت لديها من ذلك القصد ، فإن لم يثبت لديها وجود أى قصد من هذه القصود المستبرة في القانون أخذت المتهم بإحرازه - أو حيازته - للمخدر مجرداً من القصود الخاصة وأنزلت عليه العقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٨ المشار إليها وهو الأضغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه - فى حالة حيازة أو إحراز مخدر الخشيش - بالإضافة إلى العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها بالقانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٦- استخلاص المحكمة تحقق قصد التعاطى لدى محرز المادة المخدرة لمجرد نفيها قصد الإيجار عنه دون بيان العناصر التى استقت منها هذا القصد ، قصور وفساد في الاستدلال .

القاعدة:

إذا كان الحكم المطعون فيه يعد أن نفى عن المطعون ضده قصد الإيجار بالمخدر المضبوط خلص من ذلك مباشرة إلى أن المحكمة تظمن إلى أن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطى دون أن يبين العناصر التى استقت منها المحكمة وجود هذا القصد ، وكان لا يلزم من منجر عدم ثبوت قصد الإيجار لدى محرز المادة المخدرة تحقق قصد التعاطى لديه فإن الحكم فيه يكون فوق قصوره فى التمييز - معيباً بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

مواقعة أنثى بغير رضاها

١- ركن القوة في جريمة مواقعة أنثى . توافره بأية وسائل تعمد إرادة المجنى عليها . أو بانتهاز

قد تساند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليهم والأوراق وجوازات السفر دون أن يبين مضمون شيء مما تقدم وما استدل به على ثبوت التهمة في حق الطاعن والطرق الاحتمالية التي استخدمها والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم المال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور في بيان الواقعة واستظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها . مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٧٥٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢ - جريمة النصب القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف وليس له حق التصرف فيه . وجوب بيان حكم الإدانة ملكية المتهم للعقار وما إذا كان له حق التصرف فيه من عدمه . إغفال ذلك . قصور .

القاعدة:

جريمة النصب بطريق الاحتمال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا باجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير ملوك للمتصرف .

(الثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم فإنه يجب أن يعني حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه وما إذا كان حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم فإنه يجب أن يعني حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تقويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

هو خطأ التقدير حق عليه العقاب مالم يقر الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة . (الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

موظفون عموميون

راجع:

(إخلال عمدي نظام توزيع سلعة : القاعدة رقم ٢)

(ن)

نصب

١ - جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات . مناط تحققها ؟

الطرق الاحتمالية في جريمة النصب ما يلزم لتوافرها ؟

إدانة الطاعن استناداً إلى أقوال المجنى عليهم والأوراق وجوازات السفر دون بيان مضمون كل منها والطرق الاحتمالية التي استخدمها والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليه المال موضوع الاتهام . قصور .

القاعدة:

جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتمال الذي يتوافر باستعمال طرق احتمالية أو إتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير بما لا يملك التصرف وفقد نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

نقض

إجراءات الطعن ،
والتقرير بالطعن ،

١- إثبات بيانات لا تطابق الحقيقة بورقة التقرير بالنقض ، سهواً أو خطأ أو عمداً لا يعتد بها . مادام تمحدد الحكم المطعون فيه بالبيانات الثابتة بورقة التقرير .

القاعدة:

إذ كان الثابت بورقة الطعن بالنقض أن الحكم المطعون فيه هو الصادر بتاريخ ١١/٧/١٩٩٤ من مأمورية ملوى الاستئنافية فإن ما ورد بورقة التقرير بشأن أن العقوبة هي الحبس شهراً من قبيل الخطأ المادى وزلة قلم لا تخفى ، مادام تمحدد الحكم المطعون فيه بالبيانات الثابتة بورقة التقرير لما هو مقرر وإن كانت ورقة التقرير بالنقض حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومنها منطق الحكم المطعون فيه ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس إلى ثمان وأربعين ساعة فإن هذه العقوبة هي الحقيقة المعتد بها والمقصودة بورقة التقرير .

(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٦٤ في جلسة ١١/١١/٢٠٠٠)

٢- التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن .

خلو تقرير الطعن بالنقض من بيان اسم المحكوم . أثره . عدم قبول الطعن .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بتاريخ ٩/٣/١٩٩١ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١ . متجاوزاً في الإجراءات كليهما

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ونما عن مقرر مقبول ، فضلاً عن أن تقرير الطعن جاء غفلاً من بيان اسم المحكوم عليه فهو والعدم سواء ، وإنه لهذا وذاك يكون الطعن قد أقصع عن عدم قبوله شكلاً .
(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٦١ في جلسة ١٧/٢/٢٠٠١)

ميعاد الطعن وإيداع الأسباب ،

١- الشهادة الصادرة بعد إنتضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب والشهادة المتضمنة إثبات تاريخ إيداع الحكم . لا تجدى في امتداد الميعاد .

القاعدة:

إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٢ ببراعة المطعون ضده من تهمة إجراف مخدر (هيرون) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٩٢ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادتين صادرتين عن قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة مؤرختين كليهما في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٢ تقيد أولاهما أن أسباب الحكم لم تودع في الميعاد القانوني ، وتتضمن الثانية أن الحكم أودع في ٢٨/٦/١٩٩٢ - تاريخ تحريرها - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد إنتضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن . وإن كانت الشهادة الأولى المقدمة من الطاعنة محررة بعد إنتضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، فإنها لا تكسب الطاعنة حقاً في

امتداد الميعاد ، كما أن الشهادة الثانية محصورة بعد الميعاد فضلاً عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته . لما كان ما تقدم فإنه يتعين وقد تقرر بالظعن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانوني القضاء بعدم قبول الظعن شكلاً .

(الظعن رقم ١٣١٧٩ لسنة ١٩٩٢ في جلسة ٢٠٠١/٧/٢٠)

٢- ميعاد التقرير بالظعن وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الظعن .

القاعدة:

إذ كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ١٢ من يناير سنة ١٩٩٨ فقررت المحكوم عليها بالظعن فسيه بطريق النقض في ٢١ من يناير سنة ١٩٩٨ بيد أنها لم تودع أسباب الظعن إلا في ١٦ من مارس سنة ١٩٩٨ متجاوزة في إيداع الأسباب الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ متعلقة بامتداد ميعاد ايداع الأسباب لمدة أربعة أيام باعتباره ميعاد مسافة طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ المار ببيانها . وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - قد نصت على أن ميعاد الظعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها هو ستون يوماً من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقد نص القانون الأخير على حساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام القضائية خلاف ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات المملّقى على نص المادة ١٥٤ منه بقضى بأنه لا تزداد على ميعاد العشرة أيام المقرر للاستئناف مواعيد

مسافة ، ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة ألا يمنع إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الظعن وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الظعن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الظعن - كما هو الحال في المعارضة - ومن ثم فإن الميعاد المشار إليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المار ببيانته - لا يضاف إليه ميعاد مسافة ، لما كان ذلك فإن الطاعة تكون قد تجاوزت في إيداع أسباب الظعن الميعاد المقرر مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الظعن شكلاً .

(الظعن رقم ٨٨٩٢ لسنة ١٩٩٨ في جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

(الظعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٢ في جلسة ٢٠٠١/١١/٢٤)

٣- التقرير بالظعن بالنقض وإيداع الأسباب بعد الميعاد دوفاً غير مدلول عليه . أثره . عدم قبول الظعن .

التوقيع على مذكرة الأسباب بالتصوير الضوئي لا يقوم مقام أصل التوقيع الذي هو السند الوحيد على أنه بخط صاحبه .

القاعدة:

إذ كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالظعن وإيداع أسبابه الميعاد المقرر في القانون دوفاً غير مدلول عليه ، فضلاً عن أن مذكرة الأسباب المقدمة من الطاعن وإن حملت في صورة ضوئية ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ / المحامي ، إلا أن التوقيع عليها كان بالتصوير الضوئي الذي لا يقوم مقام أصل التوقيع والذي هو السند الوحيد على أنه بخط صاحبه ، وبذا غدا الظعن ، لهذا وذلك ، مفصلاً عن عدم قبوله شكلاً .

(الظعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ١٩٩٦ في جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

والصفة في الطعن

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم . من لا شأن له به . غير مقبول .

القاعدة:

إن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له بهذا البطلان ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن بصدد عدم إعلان المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية مردود بأنه مادام هذا الإجراء يتعلق بغيره ، وكان لا يمارى في صحة إجرائه هو فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء .

(الطعن رقم ٢٦٦٨ لسنة ٦١ في جلسة ٢٥/٢/٢٠٠١)

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه

١- العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم أمر . بحقيقة الواقع .

القرار الصادر من محكمة الجنايات في طعن المدعى المدني في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . تعلقه بعمل من أعمال التحقيق .

القاعدة:

العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة ، هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية ، قد طعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ في مادة جنائية أمام محكمة الجنايات ، فإن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة يكون في حقيقته قراراً متعلقاً بعمل من أعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٨١ وليس حكماً بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ في جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٢- خضوع الحكم أو القرار أو الأمر من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره .

صدور القرار المطعون فيه بعد سريان القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق . أثره . الطعن فيه بالنقض ، غير جائز .

القاعدة:

الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره ، أخذاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، دون ما سواها ، فإن الطعن في قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ في جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٣- الطعن بالنقض . قصره . على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان مرتبطاً منها بها . المادة ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

مخالفاً عدم تحرير عقد عمل للعامل وعدم إعداد سجل بيان تقاضى الاجور لا ارتباط بينهما

وبين جنحة إدارة محل تجارى دون ترخيص . مؤداه .
عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الجريمة الأخيرة
وحدها .

تعدد عقوبة الغرامة بتعدد العمال فى الجريمتين
الأوليين . لا يغير من نوعيهما باعتبارهما
مخالفتين .

القاعدة:

إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر بقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية
الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا
ما كان منها مرتبطاً بها ، وكان البين من الحكم
الابتدائى المؤدى لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن النيابة
العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف :

١- إدارة محل تجارى بغير ترخيص .

٢- عدم تحرير عقد عمل للعامل لديه .

٣- عدم إعداد سجل بيان تقاضى الأجور .

لما كان ذلك ، وكانت التهمتان الثانية والثالثة
- معاقباً عليهما بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل المعدل بالقانونين
رقمى ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ، ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بعقوبة
الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاور
عشرين جنهما وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين
وقعت فى شأنهم المخالفة - ولا ارتباط بينهما وبين
التهمة الأولى الخاصة بإدارة محل تجارى بغير
ترخيص مما يدخلهما فى عداد المخالفات طبقاً لنص
المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يغير من ذلك ما نص
عليه المشرع من تعدد عقوبة الغرامة بتعدد العمال ،
إذ إنها جرائم ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من

الجرائم بأن أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن
تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أوجحت
المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب
الواجب إزالتها على الفعل المؤثم ، وهذا التعدد ليس
من شأنه أن يغير نوع الجريمة واعتبارها مخالفة لا
يجوز الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض .
لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز
الطعن بالنسبة لتهمتى عدم تحرير عقد عمل للعامل
لديه وعدم إعداد سجل بيان تقاضى الأجور .

(الطعن رقم ١٢٤٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)

نظر الطعن والحكم فيه

فقد أوراق التحقيق مع وجود الحكم . لا يبرر
إعادة الإجراءات .

ورود الطعن على التحقيق وتعذر تحقيق وجه
الطعن . وجوب نقض الحكم .

القاعدة:

إن المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ
تنص على أنه :

« إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها
وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة أمام محكمة
النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة
محلاً لذلك » وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت
عن علة هذا الحكم فى قولها « إن الطعن بطريق
النقض إنما يوجه إلى ذات الحكم ولا شأن له
بالوقائع ، فعلى أن كان الحكم موجوداً أمكن الفصل فى
الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إذا
كان الطعن منصباً على التحقيق فى هذه الحالة
يكون هناك محل لإعادة الإجراءات » وكان فقد
المفردات فى الطعن المائل قد جعل تحقيق وجه الطعن
مستعزلاً فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والإعادة .

(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٤)

نيابة عامة

الحكم الاستثنائي الفيلاي الصادر بالبراعة .
للنيابة العامة الطعن فيه بالنقض منذ صدوره .

القاعدة:

إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة
المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد الحكم الصادر
من محكمة أول درجة ببراعته ، فإنه لا يصح له أن
يعارض فيه . ومن ثم يكون طعن النيابة العامة فيه
من تاريخ صدوره جائزاً .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٥ في جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

(و)

وصف التهمة

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي
تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبها تحصيلها
بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص
القانون تطبيقاً صحيحاً .

تعديل المحكمة التهمة من الاختلاس إلى
الإضرار العمدي . وجوب إجراءات أثناء المحاكمة ولفت
نظر الدفاع إليه .

معاقبة المتهم على أساس واقعة شملتها
التحقيقات ولم تكن مرفوعة بها الدعوى دون لفت
نظر الدفاع . غير جائز .

القاعدة:

إن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة
المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق
عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد
بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يتذبح في هذا أن حق

الدفاع يقتضي بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه
إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في
تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر
عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات
الجنائية وهو أن تبين للمتهم التهمة المعللة وتتيح له
فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، كما أن تغيير
المحكمة التهمة من الاختلاس إلى الإضرار العمدي
ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى
الطاعين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنابات
إجراء في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً
بنص المادة أنفة الذكر ، وإنما هو تعديل في ذات
التهمة لا تملك المحكمة إجراء إلا في أثناء المحاكمة
وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إسناد واقعة
جديدة إلى الطاعين لم تكن وأردة في أمر الإحالة
وهي واقعة الإضرار العمدي ولما كانت مدونات الحكم
المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما
يدل على أن المحكمة قد نهت الدفاع عن الطاعين
إلى تعديل وصف التهمة ، ولم يبد في جلسات
المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل
صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت عليه
المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة
وكان لا يغنى عن ذلك أن تهمة الاضرار العمدي قد
تناولتها التحقيقات إذ الدفاع غير ملزم بواجب
الإلتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت
نظره . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا يخول
المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة شملتها
التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون
أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد بنى على إجراء باطل ومشوباً بالإخلال
بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٦٨ في جلسة ٢٠٠١/١/١)

راجع:

(مواد مخدرة : القاعدة رقم ٣)

أحكام

الحكمة الدستورية

العليا

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٢٥	٦ - الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٥/١٧ فى القضية رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق دستورية والذى قضى بعدم دستورية البند (ب) من المادة ١٧ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ .	٤٠٧	١ - الحكم ٦٥ لسنة ١٨ ق بجلسة ٢٠٠١/١/٦ بعدم دستورية نص م (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .
٤٢٧	٧ - الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٦/٢ فى القضية رقم ٢١ لسنة ٢١ ق دستورية والذى قضى بعدم دستورية نص م ٤٨ من قانون العقوبات بشأن الإتفاق الجنائى .	٤١٠	٢ - الحكم الصادر فى الدعوى ٩٢ لسنة ٢١ ق بجلسة ٢٠٠١/١/٦ بعدم دستورية نص م البند ٣ من المادة ٥٨ من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .
٤٢٩	٨ - الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٨/٤ فى القضية رقم ٥ لسنة ٢٢ ق دستورية والذى قضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة والعشرين من قانون البند قضايا الدولة الصادر بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٩٨ وبعدم الإعتماد بقرار رئيس الهيئة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ .	٤١٣	٣ - الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٢٢ ق بجلسة ٢٠٠١/٢/٣ بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
٤٤٥	٩ - إصدار الحكم فى القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩ قضائية .	٤١٦	٤ - الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٣/١٢ فى القضية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩ ق دستورية بعدم دستورية نص المادة (٣٤) مكرر (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ .
٤٠٧	١٠ - إصدار الحكم فى القضية رقم ١٠٧ لسنة ٢١ قضائية .	٤٢٢	٥ - الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٤/٧ فى القضية رقم ١٨ لسنة ٢٢ ق دستورية بعدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١١) من اللائحة الداخلية لكلية الطب جامعة الأسكندرية .
٤٥٠	١١ - إصدار الحكم فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٢ قضائية .		

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٦ يناير سنة ٢٠٠١ م الموافق ١١ شوال سنة ١٤٢١ هـ .

أصدرت الحكم الآتي:

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية « دستورية » .

الإجراءات:

بتاريخ العشرين من يونيو سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادتين (١٧ و ٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طُلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجملة اليوم .

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمباولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٩٤ أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المدعى عليهما الثانى والثالث ، طالباً الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٥٢٦٨ جنيهاً الذى قدرته مصلحة الضرائب على المبيعات جزافياً عن إنتاج مصنع الطوب الذى يملكه ، وذلك فى الفترة من ١٩٩٣/٤/١ حتى ١٩٩٣/٩/٣٠ قولا منه بأنه يقوم بسداد الضريبة المستحقة عليه شهرياً وفقاً لإنتاجه الفعلى من تاريخ العمل بقانون تلك الضريبة وأنه تطلم من هذا

التقدير ، إلا أن تطلمه رفض ، ويتاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ قضت تلك المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى حددته المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فطعن المدعى على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٤ لسنة ٩٧ قضائية المنصورة . وأثناء نظره دفع بعدم دستورية المادتين (١٧ و ٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات . وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، وصرح له برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه فى المادة السابقة ، ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الإخطار ، فإذا رفض التظلم أو لم يبت فيه خلال خمسة عشر يوماً ، فلصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه فى هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية .

وفى جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير .

ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة النزاع للتحكيم خلال المواعيد المشار إليها .

كما تنص المادة (٣٥) من ذلك القانون على أنه « إذا قام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها ، أو كميتها ، أو مقدار الضريبة المستحقة عليها . وطلب صاحب الشأن إحالة النزاع إلى التحكيم فى المواعيد المقررة وفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون ، فعلى رئيس المصلحة أو من ينوبه

ومصلحة الضرائب يتوقف على الفصل في دستورية نظام التحكيم المنصوص عليه في قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛ فإن نطاق هذه الدعوى ينحصر فيما تضمنته المادة (١٧) من ذلك القانون من تخويل صاحب الشأن - إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه - الحق في طلب إحالة النزاع إلى التحكيم وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً ؛ وكذلك في نص المادة (٣٥) منه الذي اشتمل على الأحكام المنظمة لذلك التحكيم .

وحيث إن المدعى ينص على النصين المطعورين فيهما - معجدين نطاقاً على النحر المتقدم - أنهما قد جعلاً للجوء إلى التحكيم إجبارياً على خلاف الأصل فيه . وحالا بذلك دون خضوع قرارات تقدير الضريبة لرقابة القضاء بما يخل بحق التقاضي المنصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور .

وحيث إن الدستور قد كفل لكل مواطن - بنص مادته الثامنة والستين - حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي مخولاً إياه بذلك أن يسعى بدعواه إلى قاضي يكون بالنظر إلى طبيعتها ، وعلى ضوء مختلف العناصر التي لا يستحقها ، مهيناً دون غيره للفصل فيها ، كذلك فإن حق التقاضي غاية نهائية يتوخاها ثقلها الترضية القضائية ، التي يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجر الأضرار التي أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التي يطلبونها ، فإذا أرقها المشرع بقيود تهمر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالاً بالحماية التي كفلها الدستور لهذا الحق وإنكاراً لحقائق العدل في جوهر ملامحها .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الأصل في التحكيم هو عرض نزاع معين بين طرفين على مُحَكِّم من الأغيار يُعَيَّن باختيارهما أو بتفويض منهما أو على ضوء شروط يحددها ، ليفصل هذا المحكم في ذلك النزاع بقرار يكون نائياً عن شبهة المالة ، مجرداً من التحامل ، وقاطعاً لدابر

خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بطلب التحكيم أن يحيل النزاع كمرحلة إبتدائية للتحكيم إلى حكّمين تعين المصلحة أحدهما ويعين صاحب الشأن الآخر .

وفي حالة اتفاق الحكّمين يكون رأيهما نهائياً .

فإذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للحكم أو إذا اختلف الحكّمان المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع إلى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً ، وعضوية كل من : ممثل عن المصلحة يختاره رئيسها ، وصاحب الشأن أو من مثله ، ومندوب عن التنظيم المهني أو الحرفي أو الغرفة التي ينتمي إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومندوب عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع إلى الحكّمين عند توافر المرحلة الإبتدائية ومن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين .

ويعلن قرار اللجنة إلى كل من صاحب الشأن والمصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصل .

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ويشتمل على بيان من يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد الوزير إجراءات التحكيم بالمراعاة للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات كما يحدد نفقاته وعدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والمكافآت التي تصرف لأعضائها .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثراً في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان فصل محكمة الموضوع في النزاع المراد بين المدعى

أن يطلب إحالة الأمر إلى التحكيم وإلا صار تقدير المصلحة نهائياً . تناولت المادة (٣٥) تنظيم التحكيم وجعلته على مرحلتين أولاًها ابتدائية تعين فيها المصلحة محكماً ويعين صاحب الشأن المحكم الآخر فإن لم يعينه أو اختلف الحكمان ، رُفِع النزاع إلى لجنة يستأثر وزير المالية بتحديد إجراءات التحكيم أمامها ، يرأسها مفوض دائم يعينه الوزير وتضم صاحب الشأن أو من يمثله ، وممثلاً عن المصلحة ومنوباً عن التنظيم المهني أو الحرفي أو الغرفة التي ينتمي إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومنوباً عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر هذه اللجنة قرارها بالأغلبية ويعلم لكل من المصلحة وصاحب الشأن ويكون واجب النفاذ مشتملاً على تحديد من يتحمل نفقات التحكيم . ولازم ذلك كله ، أن المسجل إذا تلمس طريقاً إلى المنازعة في مقدار الضريبة أو قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها ، فليس أمامه سوى طلب إحالة النزاع إلى التحكيم ؛ وإلا كان تقدير المصلحة - مهما شابه من عسف أو مبالغة - ملزماً له وناقذاً في حقه . ولا ينال من النتيجة المتقدمة قالة إن هذا التحكيم لا يمنع صاحب الشأن من أن يعزف عنه ويلجأ بظلامته من ذلك التقدير مباشرة إلى المحكمة ، أو أن يختاره ثم يطعن على قرار اللجنة أمام القضاء ؛ لأن الأصل في النصوص القانونية ألا تُحمل على غير مقاصدها وألا تفسر عبارتها بما يخرجها عن معناها ويفصلها عن سياقها أو يحرفها عما اتجهت إليه إرادة مُشرعها ؛ متى كان ذلك وكان اصطلاح « التحكيم » إما يقصد به نظام للفصل في منازعات معينة يكون مانعاً من ولوج طريق التقاضي أمام المحاكم بشأنها ، وكان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد أورد النص على التحكيم وما يرتبط به من إجراءات في المواد (١٧ و ٣٥ و ٣٦) منه ، فإن إرادة المشرع تكون قد انصرفت بيقين إلى إنشاء نظام للتحكيم - بدلاً من القضاء - في منازعات انفراد وحده بتعيينها وتحديد كيفية تشكيل اللجان التي

المختومة في جوانبها التي أحالها الطرفان إليه ، بعد أن يدلى كل منهما بوجهة نظره تفصيلاً من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية . ولا يجوز بحال أن يكون التحكيم إجبارياً يُدْعَن إليه أحد الطرفين إنفاذاً لقاعدة قانونية أمرة لا يجوز الاتفاق على خلافها ، وذلك سواء كان موضوع التحكيم نزاعاً قائماً أو محتملاً ، ذلك أن التحكيم مصدرة الاتفاق ، إذ يحدد طرفاه - وفقاً لأحكامه - نطاق الحقوق المتنازع عليها بينهما ، أو المسائل الخلافية التي يمكن أن تُعرض لهما ، وإليه ترد السلطة الكاملة التي يباشرها المحكمون عند البت فيسها ، ويلتزم المحكمون بالنزول عن القرار الصادر فيه ، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً وفقاً لفحواه ، ليؤول التحكيم إلى وسيلة فنية لها طبيعة قضائية غايتها الفصل في نزاع مينا علاقة محل اهتمام من أطرافها وركزته اتفاق خاص يستمد المحكمون منه سلطاتهم ، ولا يتولون مهامهم بالتالي بإسناد من الدولة . وبهذه المثابة فإن التحكيم يعتبر نظاماً بدلاً عن القضاء . فلا يجتمعان ، ذلك أن مقتضى الاتفاق عليه عزل المحاكم جميعها عن نظر المسائل التي انصب عليها استثناء من أصل خضوعها لولايتها .

ومؤدى ما تقدم جميعه أنه إذا ما فرض المشرع التحكيم قسراً بمقاعدة قانونية أمرة ، فإن ذلك يعد انتهاكاً لحق التقاضي الذي كفله الدستور .

وحيث إن البين من استقراء المادة (١٧) الطمينة أنه متى أخطرت مصلحة الضرائب على المبيعات المسجل ، بتعديل الإقرار المقدم منه بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تسلمها الإقرار ، فإن الأمر لا يخرج عن إحدى حالتين ، فإما أن يقبل المسجل - صراحة أو ضمناً - ما أجرته المصلحة من تعديل ، وإما أن يتقدم - خلال الميعاد المحدد - صراحة أو ضمناً - ما أجرته المصلحة تظلمه أو من تبت فيه ، كان عليه إن أراد المضي في المنازعة في التعديل الذي أجرته المصلحة

ثالثاً : بسقوط نص المادة (٣٦) من القانون المشار إليه .

رابعاً : بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة .

أمين السر رئيس المحكمة

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المتعقدة يوم السبت ٦ يناير سنة ٢٠٠١ م الموافق ١١ شوال سنة ١٤٢١ هـ .

أصول الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٢ لسنة ٢١ قضائية « دستورية » .

الإجراءات :

بتاريخ الثالث والعشرين من مايو سنة ١٩٩٩ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية البند (٣) من المادة (٥٨) من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .

وقدمت كل من هيئة قضايا الدولة والمدعى عليها الرابعة مذكرة طليت فيها أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .

وتظرت الدعوى على النحر المين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة :

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أنه بموجب عقد مقاوله مؤرخ ١٩٩٣/٤/٢٨ أسندت الشركة المدعية

تفصل فيها ، وبيان الإجراءات التى تتبعها ؛ مع أن التحكيم لا يكون إلا وليد إرادة طرفيه .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن المادتين الطعنتين تكونان قد فرضتا التحكيم قهراً على أصحاب الشأن ، وخلعتا قوة تنفيذية على القرارات التى تصدرها لجان التحكيم فى حقهم عند وقوع الخلاف بينهم وبين مصلحة الضرائب على المبيعات ، وبهذه المشابة فإن هذا النوع من التحكيم - الذى يبسط مظلتها على جُل منازعات هذه الضريبة - يكون مناقياً للأصل فيه ، باعتبار أن التحكيم لا يتولد إلا عن الإرادة الحرة ولا يجوز إجراؤه تسليطاً وكرهاً ، بما مؤده أن اختصاص جهة التحكيم التى أنشأها قانون الضريبة العامة على المبيعات - بالمادتين الطعنتين - لنظر المنازعات التى أدخلها جبراً فى ولايتها يكون متعللاً - ومنطوقاً بالضرورة على إخلال بحق التقاضى بحرمان المتناعين من اللجوء إلى قاضيهم الطبيعى بالمخالفة للمادة (٦٨) من الدستور ، ومنعلاً بالتالى من زاوية دستورية .

وحيث إن المادة (٣٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ترتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمادتين (١٧ و ٣٥) منه ، فإنها تسقط لزوماً تبعاً للحكم بعدم دستوريتهما ، إذ لا يتصور وجودها بدون هذين النصين .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة :

أولاً : عدم دستورية نص المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه فى هذا القانون إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه ، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً .

ثانياً : بعدم دستورية نص المادة (٣٥) من ذلك القانون .

الدفع بعدم قبولها على غير أساس ؛ حرياً بالرفض . ولا ينال من ذلك ، قيام الشركة المدعية ، بتنفيذ الحكم فعلاً ، ذلك أن هذه المحكمة عند بحثها لشرط المصلحة فى الدعوى الدستورية ، تقتصر على التحقيق من أن الحكم الذى يصدر فيها يؤثر على الحكم فى مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة فى الدعوى الموضوعية دون أن يمتد ذلك لبحث شروط قبول تلك الدعوى أو مدى أحقية المدعى فى الدعوى الدستورية فى طلباته أمام محكمة الموضوع والتى تختص هذه الأخيرة وحدها بالفصل فيها .

وحيث إن المادة (٥٦) من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية المشار إليه تنص على أن « يختص رئيس المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون أو من يندبه من قضائتها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين ... » .

وتنص المادة (٥٨) على أن :

١- لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى .

٢- لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يأتى :

(أ) أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية فى موضوع النزاع .

(ب) أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام فى جمهورية مصر العربية .

(ج) أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً .

٣- ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم . أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة وفقاً لحكم المادة (٩) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ..

وحيث إن الشركة المدعية تنعى على النص الطعين أنه إذ يُتَوَكَّل طالب التنفيذ التظلم من الأمر

للشركة المدعى عليها الرابعة عملية إنشاء وتنفيذ وصيانة ملحق بمستشفى مصر النولى ، وإذ نشب خلاف بينهما حول بعض جوانب تنفيذ هذا العقد فقد تم عرضه على هيئة تحكيم ؛ فأصدرت بجلسة ١٩٩٨/٧/٧ حكمها بإلزام الشركة المدعية (المحتكم ضدها فى التحكيم) بأن ترد للشركة المدعى عليها الرابعة مبلغ ٤٠٤٦٩٥ جنيهاً وفوائده بواقع (٥٪) من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ السداد ، ثم استصدرت الأخيرة أمراً من السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بتنفيذ هذا الحكم ، فتظلمت الشركة المدعية منه بالتظلم رقم ٤ لسنة ١١٦ قضائية أمام تلك المحكمة . وأثناء نظره دفعت بعدم دستورية نص البند (٣) من المادة (٥٨) من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع وصرحوا للشركة بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة والشركة المدعى عليها الرابعة دفعتا بعدم قبول الدعوى الماثلة بقوله إن الشركة المدعية ليس لها مصلحة فى إقامتها ؛ إذ تظلمت من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم بعدم الميعاد ، كما أنها قامت بتنفيذه بالفعل .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينهما وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع ، متى كان ذلك ، وكان النزاع الموضوعى يدور حول قبول تظلم الشركة المدعية من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم ، وكان النص الطعون فيه فيما قرره من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ هذا الحكم ، هو الذى يحول دون ذلك ؛ فإن مصلحتها الشخصية المباشرة فى الدعوى تكون قائمة ويكون

فى نطاق القواعد الإجرائية أو الموضوعية التى تحكم الخصومة القضائية ولا فى مجال التقاضى بشأن الحقوق المعنى بها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروطها ، إذ ينبغى دوماً أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء فى مجال اقتضاها أو الدفاع عنها أو الطعن فى الأحكام التى تصدر فيها . لما كان ما تقدم ، فإن النص الطعن بمنحه الطرف الذى يتقدم بطلب تنفيذ حكم المحكمين الحق فى التظلم من الأمر الصادر برفض التنفيذ ليثبت توافر طلب الأمر بتنفيذ حكم التحكيم على الضوابط الثلاثة التى تطلبها البند (٢) من المادة (٥٨) السالف الإشارة إليه ، وحرمانه الطرف الآخر فى خصومة التحكيم مكنة التظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ لينبغى فى المقابل توافر طلب الأمر بالتنفيذ على الضوابط عينها ؛ يكون قد مايز - فى مجال ممارسة حق التقاضى - بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية ، دون أن يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية تقتضيه ، بما يثل إخلالاً بهداً مساواة المواطنين أمام القانون ، وهاتفاً حق التقاضى مخالفاً بذلك أحكام المادتين (٤٠ و ٦٨) من الدستور مما يتعين معه القضاء بعدم دستورية النص الطعن . ولا يقبل ذلك النص من عثرته الطرح بالطبيعة الخاصة لنظام التحكيم وما يهدف إليه من تيسير الإجراءات وتحقيق السرعة فى حسم الأنزعة ؛ ذلك أنه فضلاً عن أن هذا الاعتبار لا يجوز أن يهدر المبادئ الدستورية السالف الإشارة إليها ، فإن الأمر بالتنفيذ الذى يصدره القاضى المختص وفقاً لأحكام قانون التحكيم لا يعد مجرد إجراء مادى يحتتمل فى وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكمين وإنما يتم بعد بحث الاختصاص ثم التأكد من عدم تعارض هذا الحكم مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية فى موضوع النزاع وإنه لا يتضمن ما يخالف النظام فى جمهورية مصر العربية ، وأنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً ؛ ومن ثم فإنه وقد أجاز النص الطعن لأحد أطراف الخصومة التظلم من الأمر الصادر برفض التنفيذ وقد بات حتماً تقرير ذات الحق

الصادر برفض التنفيذ بينما يحرم المحكوم ضده من التظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ ، فإنه يتعارض مع مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ويخل بحق التقاضى بالمخالفة لأحكام المادتين (٤٠ و ٦٨) من الدستور .

وحيث إن الأصل فى سلطة المشرع فى موضوع تنظيم الحقوق ، أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور ممارستها بضوابط تحد من إطلاقها ، وتعتبر تخوفاً لها لا يجوز اقتصاصها أو تخطيها ، وكان الدستور إذ يعهد إلى أى من السلطتين التشريعية والتنفيذية بتنظيم موضوع معين ، فإن القواعد القانونية التى تصدر عن أيتها فى هذا النطاق ، لا يجوز أن تنال من الحقوق التى كفل الدستور أصلها سواء ينقصها أو انتقاصها من أطرانها ، وإلا كان ذلك عدواناً على مجالاتها الحيوية من خلال إهدارها أو تهميمها .

وحيث إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور والذى رددته الدساتير المصرية جميعها ، بحسبانة ركيزة أساسية للحقوق والحريات على اختلافها وأساساً للعادل والسلام الاجتماعى ، غايته صون الحقوق والحريات فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها ، باعتباره وسيلة لتقرير الحماية المتكافئة التى لا تميز فيها بين المراكز القانونية المتماثلة ، فلا يقتصر مجال إعماله على ما كفله الدستور من حقوق ، بل يمتد كذلك إلى تلك التى يقرها القانون .

وحيث إن الدستور بما نص عليه فى المادة (٦٨) من أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، قد دل - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن هذا الحق فى أصل شرعته هو حق للناس كافة تتكافأ فيه مراكزهم القانونية فى سعيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعاً عن مصالحهم الذاتية ، وأن الناس جميعاً لا يتميزون فيما بينهم فى مجال حقهم فى النفاذ إلى قاضيه الطبيعى ولا

بعد أن أحالت محكمة النقض (الدائرة الجنائية ج) ملف الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ قضائية .

الإجراءات

بتاريخ الثالث والعشرين من فبراير سنة ٢٠٠٠ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ قضائية ، بعد أن قضت محكمة النقض بجلستها المعقودة في ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٠ بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما تضمنه نص المادة (١٥٧) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من علم جسواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلب في ختامها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد اتهمت الطاعن ، بأنه أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة وطلبت عقابه بالمواد (١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٧) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، وقيدلت الواقعة جنحة برقم ٢٣٥٩ لسنة ١٩٨٥ مركز أسبوط . وإذ قضى فيها غيابياً بمعاقبته بالحبس سنة وكفالة خمسمائة جنيه لإيقاف التنفيذ وتفرجه عشرة آلاف جنيه والإزالة ، فقد عارض في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض

للطرف الآخر بالتظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ إن تبين له أن هذا الأمر قد صدر دون التحقق من توافره على الضوابط السابق الإشارة إليها .

وحيث إن الحجية المطلقة التي أسبغها قانون هذه المحكمة على أحكامها في المسائل الدستورية لازمها نزول الدولة بكامل سلطاتها وتنظيماتها عليها لتعمل بوسائلها وأدواتها - من خلال السلطة التشريعية كلما كان ذلك ضرورياً - على تطبيقها ، وإذ كان القضاء بعدم دستورية النص الطعن ، يعني أن المظهر الذي أوردته يناقض الدستور ، مما يفيد بالضرورة انفتاح طريق التظلم لمن صدر ضده الأمر بتنفيذ حكم التحكيم ، فإن ذلك يقتضى تدخلاً تشريعياً لتحديد إجراءات وميعاد وشروط هذا التظلم .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (٣) من المادة (٥٨) من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فيما نص عليه من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

أمين السر وليس المحكمة

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٣ فبراير سنة ٢٠٠١ م الموافق ٩ من ذى القعدة سنة ١٤٢١ هـ .

أصدرت الحكم الآتي

في القضية المpendة بجلول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٩ لسنة ٢٢ قضائية « دستورية » .

الأولى من المادة (١٥٧) على أن « يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٣) من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه، مع الحكم بإزالة المصنع أو القيمة على نفقة المخالف، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ».

وحيث إن نطاق الدعوى الدستورية المقامة بطريق الإحالة من محكمة الموضوع يتحدد بالنص التشريعي الذي تراه لها وجود شبهة مخالفته للدستور، ومن ثم فإن نطاق الدعوى الماثلة ينحصر في عجز الفقرة الأولى من المادة (١٥٧) - المشار إليها - فيما نصت عليه من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة، والذي ارتأت محكمة النقض مخالفته للدستور، على الوجه المتقدم.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة، قد جرى على أن المتهمين لا يجوز معاملتهم بوصفهم مخطأً ثابتاً، أو النظر إليهم باعتبار أن صورة واحدة تجمعهم لتصبهم في قالبها، بما مؤداه أن الأصل في العقوبة هو تفريدها لا تميمها، وتقرير استثناء تشريعي من هذا الأصل - أي كانت الأغراض التي يتوخاها - مؤداه أن الملبين جميعهم تتوافق ظروفهم، وأن عقوبتهم يجب أن تكون واحدة لا تغاير فيها، وهو ما يعني إيقاع جزاء في غير ضرورة بما يفقد العقوبة تناسبها مع وزن الجريمة وصلابساتها والظروف الشخصية لمرتكبها، وبما يقيد الحرية الشخصية دون مقتضى. ذلك أن مشروعية العقوبة - من زاوية دستورية - مناطها أن يباشر كل قاض سلطته في مجال التنجيز بها وبمجزئتها، تقديراً لها، في الحدود المقررة قانوناً. فلذلك وحده الطريق إلى معقوليتها وإنسانيتها جبراً لأثار الجريمة من منظور عادل يتعلق بها وبمرتكبها.

وحيث إن السلطة التي يباشرها القاضي في مجال وقف تنفيذ العقوبة، فرع من تفريدها؛ تقديراً بأن التفريد لا ينفصل عن المفاهيم المعاصرة للسياسة

فيه، فطعن على ذلك بالإستئناف، ففُضِيَ بقبول الإستئناف شكلاً وتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٨٨٧٣ لسنة ٥٩ قضائية، وبجلسة ١٩/٩/١٩٩١ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أسبوط للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى، فقضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف وأمرت بإيقاع تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور ذلك الحكم. فطعن عليه المحكوم ضده بطريق النقض بالطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٩٢ قضائية، فقضت المحكمة بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة ١٩٩٩/٢/١٩ لنظر الموضوع، وتداول الطعن أمامها إلى أن أصدرت فيه قرار الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا، تأسيساً على ما تبين لها من أن المادة (١٥٧) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت في عجز فقرتها الأولى على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة، وأن إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تفريد العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية، مما ينطوي على إهدار لحقوق أصيلة كفلها الدستور في المواد (٤١ و ٦٧ و ١٦٥ و ١٦٦) منه، طبقاً لما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا في القضايا الدستورية أرقام ٣٧ لسنة ١٥ و ١٣٠ لسنة ١٨ و ٦٤ لسنة ١٩ قضائية دستورية.

وحيث إن المادة (١٥٣) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - بعد إضافة كتاب ثالث إليه « بعنوان عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها » وذلك بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قد حظرت إقامة مصانع أو قمارن طوب في الأراضي الزراعية، ثم نصت الفقرة

إطار الخصائص الجوهرية للوظيفة القضائية ؛ فإن حرمان من يباشرون تلك الوظيفة من سلتطهم فى مجال تفريد العقوبة بما يوائم بين الصيغة التى أفرغت فيها ومتطلبات تطبيقها فى كل حالة بذاتها ؛ مؤداه بالضرورة أن تفقد النصوص العقابية اتصالها بواقعها ، فلا تنبض بالحياة ، ولا يكون إنفاذها إلا عملاً مجرداً يعزلها عن بيئتها دالاً على قسوتها أو مجاوزتها حد الاعتدال ، جامداً فجاً منافياً لقيم الحق والعدل .

وحيث إن حصيلة الغرامات المحكوم بها وفقاً للمادة (١٥٧) المشار إليها ، وإن كانت تؤول جميعها بقوة القانون إلى الهيئة العامة المنصوص عليها فى المادة (١٥٩) من قانون الزراعة - الأرض الزراعية خصومتها بغير - على تحسينها وزيادة معدل أن اعتماد هذه الهيئة الأغراض سال أصيلة

الجنائية ، ويتصل بالتطبيق المباشر لعقوبة فرضها المشرع بصورة مجردة ، شأنها فى ذلك شأن القواعد القانونية جميعها ، وأن إنزالها « بنصها » على الواقعة الإجرامية محل التداعى ، ينافى ملاستها لكل أحوالها ومتغيراتها وملاساتها ، بما مؤداه أن سلطة تفريد العقوبة - ويندرج تحتها الأمر بإيقافها - هى التى تخرجها من قوالبها الصماء ، وتردها إلى جزاء يعايش الجريمة ومرتكبها ، ولا ينفصل عن واقعها .

وحيث إن تفريد عقوبة الغرامة - وهو أكثر مرونة من تفريد العقوبة السالبة للحرية - يعينها عيوبها باعتبارها أثقل على الفقراء منها على الأغنياء ، وكان فرض تناسبها فى شأن جريمة بذاتها ، إنصافاً لواقعها وحال مرتكبها ، يتحقق بوسائل متعددة يندرج تحتها أن يفاضل القاضى - وفق أسس موضوعية - بين الأمر بتنفيذها أو إيقافها ، وكان المشرع قد سلب القاضى هذه السلطة بالفقرة الأولى من المادة (١٥٧) المشار إليها ، فإنه بذلك يكون قد أدخل بخصائص الوظيفة القضائية ، وقواسمها فى شأن الجريمة محل الدعوى الجنائية ، تقدير العقوبة التى تناسبها ، باعتبار أن ذلك مفترضاً أولياً مطلباً دستورياً لصحة تطبيقها .

وحيث إنه فضلاً عما تقدم ، فى مجال مباشرتها لسلطة فى نظامها الاجتماعى - أن تلت الحقوق التى لا يطمئن المتتم إنصافاً ، غاية فعالة وفقاً لمطلب الدستور ؛ وكما وتناسبها مع مسئوليتها عن الجزاء على ذلك .

هذه الأسباب:

حكمت المحكمة بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة (١٥٧) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما نصت عليه من أنه « وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الفسامة » ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالتقدي يوم الاثنين ١٢

١٩٨٠ من ذي الحجة سنة

للعضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بعمل خارج البلاد ، أو امتنعت مهنة حرة أو تجارية أو غير تجارية داخل البلاد أو خارجها .

ثالثاً: بعدم دستورية نص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من وقف صرف مقابل الدواء للعضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بعمل خارج البلاد ، أو امتنعت مهنة حرة أو تجارية أو غير تجارية داخل البلاد أو خارجها .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها المحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

وبجلسة ٧ / ١١ / ١٩٩٨ طلب السادة المستشارون السابقون / عادل زكي سليمان ، ونيل زكي سليمان ، وأسعد كامل خطاب قبول تدخلهم خصوصاً منضمين إلى المدعين في الدعوى .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة:

تطالع على الأوراق ، والمداولة .

نقائ - على ما يبين من صحيفة

باق - تتحصل في أن المدعين

محكمة النقض « دائرة طلبات

أرقام ١٠ ، ١١ ، ٨ ، ٩ ،

سواء « على التوالي ،

المنهاية العامة سنة

ائبة حتى عين

جمل بالمحاماة

ة العامة في

بالقضائية

استقال

بما عين

فـ

نص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من وقف صرف مقابل الدوا للعضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بعمل خارج البلاد أو استهن مهنة حرة أو تجارية أو غير تجارية داخل البلاد أو خارجها . وإذ قدرت تلك الدائرة جدية دفعهم وصرحت لهم بإقامة الدعوى الدستورية فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إنه عن طلب التدخل ، فقد أطرده قضاء هذه المحكمة على أن شرط قبوله أن يكون مقدماً ممن كان طرفاً في الدعوى الموضوعية التي يؤثر الحكم في المسألة الدستورية على الحكم فيها ، وإذ كان طالبو التدخل غير مثليين في الطلبات التي أقامها المدعون أمام دائرة طلبات رجال القضاء بمحكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول تدخلهم .

وحيث إن المدعى الثاني قد أبدى طلباته الختامية في الدعوى الماثلة في جلسات المرافعة المحددة لنظرها على النحو الثابت بحاضرها قبل أن يقدم وكيله إعلام الوراثة الذي يثبت وفاته ، فإن دعواه تكون قد تهيت للفصل فيها إعمالاً لحكم المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات .

وحيث إنه إعمالاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، فقد أصدر وزير العدل قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية متضمناً النص في المادة ١٣ منه على أن ينتفع بهذا النظام أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسره من زوج ومن أولاد والذين يعولهم .

ويقدم العضو إقراراً يوضح فيه أسماء أفراد أسرته الذين لهم حق الانتفاع بخدمات الصندوق الصحية .

ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بوظيفة أو مارس إحدى المهن الحرة » .

الثالث معاوناً للنيابة العامة في في مايو سنة ١٩٥٤ وتدرج في الوظائف القضائية إلى أن عُيِّن بوظيفة رئيس محكمة ثم استقال للعمل بالحماية في فبراير سنة ١٩٧٧ ، وعُيِّن الرابع معاوناً للنيابة العامة في ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٤ وتدرج في الوظائف القضائية إلى أن عُيِّن مستشاراً بمحكمة الإستئناف القاهرة ثم استقال في ١٢ / ٥ / ١٩٧٩ للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ثم عُيِّن بجدول المحامين في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٩ . وإذ أصدر السيد المستشار وزير العدل قراره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير صرف مبلغ شهري إضافي لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية وقراره رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ بصرف مبلغ سنوي مقابل الدوا لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ، فقد تقدم المدعون بطلبات إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لصرف ما يستحقونه من هذين المبلغين ، إلا أن الصندوق امتنع عن ذلك بدعوى أن الأول والثاني كانا يمارسان مهنة الحماية ثم التحقا بعمل خارج البلاد ، كما أن الثالث والرابع يمارسان مهنة الحماية ، وطلبوا الحكم بإلزام الصندوق بأن يؤدي إليهم المبلغين المشار إليهما ، ثم عدل المدعون طلباتهم أمام تلك الدائرة بأن أضافوا طلب الحكم بأحقيتهم وأسره في الانتفاع بالخدمات الصحية التي يكفلها الصندوق . وأثناء نظر طلباتهم دفع كل منهم بعدم دستورية نص البندين (ب) ، (ج) من المادة ١٣ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فيما تضمنه من وقف سريان نظام الخدمات الصحية والاجتماعية بالنسبة للعضو السابق أو أحد أفراد أسرته إذا التحق بعمل خارج البلاد ، أو استهن مهنة حرة أو تجارية أو غير تجارية داخل البلاد أو خارجها ، ونص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من ذات القرار المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا مارس العضو مهنة تجارية أو غير تجارية أو التحق بالعمل خارج البلاد ، وكذلك

ثم صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٩ مستبدلاً بنص المادة الخامسة من قراره رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص الآتي :

« يشترط لصرف مقابل الدواء - المشار إليه - لأعضاء الهيئات القضائية السابقين الأحياء أو إعادة صرفه بعد وقفه أن يكون العضو مستوفياً لشروط الانتفاع بنظام الخدمات الصحية الصادر بقرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٣٦٠ لسنة ١٩٨٧ والقرار الوزاري رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٩ » .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بحكمها الصادر بجلسة ٣ مايو ١٩٩٧ في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٥ قضائية « دستورية » بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، وذلك فيما نص عليه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا مارس العضو مهنة غير تجارية في الداخل . وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٩٧ ، وكان مقتضى نص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن يكون لقضاء هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية حجية مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة إلى الدولة وسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً نهائياً لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أي جهة كانت ، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو السعي إلى نقضه من خلال إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى الماثلة في شقها المتعلق بالطعن على ذلك النص .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها - مناطها ارتباطها بصله منطقية بالمصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي وذلك بأن

ثم صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٩ مستبدلاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٣ سالفة الذكر النص الآتي :

« ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق أو أحد أفراد أسرته في الحالات الآتية :

(أ) إذا التحق بعمل داخل البلاد يوفر له نظام خدمات صحية .

(ب) إذا التحق بأي عمل خارج البلاد .

(ج) إذا امتنعت مهنة حرة أو تجارية أو غير تجارية داخل البلاد أو خارجها .

ويعود الحق في الانتفاع به اعتباراً من أول الشهر التالي لتترك العمل أو المهنة » .

وحيث إن المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمضافة بقراره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ أضحت نصها بعد حكمي المحكمة الدستورية العليا الصادرين في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٥ قضائية « دستورية » والقضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠ قضائية « دستورية » كالتالي :

« يوقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بأي عمل خارج البلاد أو مارس مهنة تجارية في الداخل أو الخارج ، ويعود الحق في صرفه في حالة ترك العمل أو المهنة .

ويعتد صرف المبلغ الشهري الإضافي لمن أنهيت خدمته بحكم جنائي أو تأديبي . . . » .

كما تنص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ بصرف مبلغ سنوي مقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين على أن « يشترط لصرف مقابل الدواء - المشار إليه - لأعضاء الهيئات القضائية السابقين - الأحياء - أن يكون العضو مستوفياً لشروط استحقاق المبلغ الشهري الإضافي الصادر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ » .

وحيث إن المدعين الأول والثاني ينبغي أن على نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ - محدداً نطاقاً على النحو المتقدم - إهداره الحق العمل بالمخالفة لحكم المادة ١٣ من الدستور ، وانظروا ، على اعتداء على الملكية الخاصة التي كفل الدستور صونها بنص المادتين ٣٢ ، ٣٤ ، فضلاً عن مخالفته لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة (٤٠) من الدستور إذ أنه يمنح المبلغ الشهري الإضافي لبعض أعضاء الهيئات القضائية السابقين الذين يزاولون أعمالاً داخل البلاد في حين حجب صرفه عن زملائهم الذين يلتحقون بأعمال خارج البلاد .

وحيث إن هذا النعي شديد في جوهره ، ذلك أن البين - من أحكام الدستور أن حق العمل وفقاً لنص المادة (١٣) منه ، لا يمتنع تفضلاً ، ولا يقرر إشراكاً ، ولا يجوز إهداره أو تقييده بما يعطل جوهره ، بل يعتبر أداءه واجباً لا ينفصل عن الحق فيه ، ومداخل إلى حياة لاقتة قوامها الإطئنتان إلى غلة أفضل ، وبها تتكامل الشخصية الإنسانية من خلال إسهامها في تقدم الجماعة وإشباع احتياجاتها بما يصون للقيم الأخلاقية ووافدها . فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حق العمل وبين الحرية الشخصية والحق في الإبداع ، وجميعها من الحقوق التي حرص الدستور على صونها ، وإهدارها أو تقييدها لا يستند إلى مصلحة مشروعة بل يناقضها .

وحيث إن الملكية الخاصة - التي كفل الدستور صونها بنص المادتين ٣٢ ، ٣٤ - ترد في عديد من جوانبها ومصادرها ، وكذلك في الأعم من صورها إلى ضمان حق العمل باعتباره أداة تكوينها ووسيلة تراكمها في الأغلب . وقد جرى قضاء هذه المحكمة ، على أن الدستور - إعلاء من جهته لدور الملكية الخاصة ، وتوكيداً لإسهامها في صون الأمن الاجتماعي - كفل حمايتها لكل فرد ، ولم يجز للمباس بها إلا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود

يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع ، وكان النزاع الموضوعي - بعد نشر حكم المحكمة الدستورية السالف الإشارة إليه - أضحي يدور حول طلب المدعين الأول والثاني صرف المبلغ الشهري الإضافي خلال فترة عملهما بالخارج ، وكذلك طلب المدعين جميعهم الإفادة من نظام الخدمات الصحية والاجتماعية ، وصرف مقابل الدواء ، فإن نطاق الطعن المائل يتحدد بنص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ فيما قضى به من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بأي عمل خارج البلاد ، ونص المادة ١٣ من ذات القرار قبل تعديلها بالقرار رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٩ فيما قضى به من وقف الانتفاع بنظام الخدمات الصحية بالنسبة للعضو السابق إذا التحق بوظيفة أو مارس إحدى المهن الحرة ، وذات النص بعد تعديله بالقرار الأخير فيما قضى به من وقف سريان النظام بالنسبة للعضو السابق إذا التحق بأي عمل خارج البلاد أو امتن . مهنة حرة في داخل البلاد ، وكذلك نص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ قبل تعديله بالقرار رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٩ فيما قضى به من أنه يشترط لصرف مقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية السلبين - الأحياء - أن يكون العضو مستوفياً لشروط استحقاق المبلغ الشهري الإضافي الصادر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، وذات النص بعد تعديله بالقرار رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٩ فيما قضى به من أنه يشترط لصرف مقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية السابقين - الأحياء - أو إعادة صرفه بعد وقفه أن يكون العضو مستوفياً لشروط الانتفاع بنظام الخدمات الصحية الصادر بقرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ ، ففي هذا الإطار وحده يتحدد نطاق الخصومة الدستورية الراهنة ولا يمتد إلى غير ذلك من أحكام حوتها النصوص الطعن .

وإذا جاز للسلطة التشريعية أن تتخذ لنفسها ما تراه ملائماً من التدابير ، لتنظيم موضوع محدد ، وأن تتفاير من خلال هذا التنظيم - ووفقاً لمقاييس منطقية - بين مراكز لا تتحدد معطياتها أو تتباين في الأسس التي تقوم عليها ، إلا أن ما يصون مبدأ المساواة ولا ينقض محتواه ، هو ذلك التنظيم الذي يقيم تقسيماً تشريعياً ترتبط فيه النصوص القانونية التي يضمنها ، بالأغراض المشروعة التي يتوخاها . فإذا قام الدليل على انفصال هذه النصوص عن أهدافها ، أو كان إتصال الوسائل بالمقاصد وأهياً ، كان التمييز إنفلاتاً وعزفاً ، فلا يكون مشروعاً دستورياً .

وحيث إن القرار المطعون فيه ، وإن وحد بين أعضاء الهيئات القضائية في شأن الأسس التي يتم على ضوئها حساب معاشهم التكميلي مثلاً في المبلغ الشهري الإضافي ، إلا أن النص الطعن حجه عن بعضهم ممن يزاولون عملاً خارج البلاد حال أن قرناهم الذين قد يلتحقون بأعمال داخل البلاد ، أصبح من حقهم تقاضي هذا المبلغ بعد قضاء هذه المحكمة الصادر في القضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠ قضائية « دستورية » بهمم دستورية ذات النص الطعن فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا إلتحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً ، ومن ثم فإنه غداً مخالفاً لمبدأ المساواة الذي يكفل المعاملة القانونية المتكافئة لأصحاب المراكز القانونية المتماثلة .

وحيث إنه لما تقدم فإن النص المطعون فيه - وفيما قرره من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا إلتحق العضو في بأى عمل خارج البلاد - يكون قد جاء مخالفاً لأحكام المواد ١٣ و ٣٢ و ٣٤ و ٤٠ و ٤١ من الدستور .

* وحيث إن المدعين يتعنون كذلك على نص البندين (ب و ج) من المادة ١٣ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ ، فيما تضمناه من

التي يقتضيها تنظيمها باعتبارها عائد - في الأعم من الأحوال - إلى جهد صاحبها يذل من أجلها الوقت والعرق والمال ، وحرص بالعمل التواصل على إتمامها وأحاطها الدستور بما قدره ضرورياً لصونها ، معبداً بها وكفيلة من خلالها للتنمية الإقتصادية والاجتماعية أهم أدواتها ، مهيمناً عليها ليختص صاحبها دون غيره بشمارها ومنتجاتها وملحقاتها فلا يرد عنها معتد ، بل يقبها الدستور والقانون تعرض الأغيار لها ، سواء ينقضها أو بأنتقاصها من أطرافها ، بما يعينها على أداء دورها .

وحيث أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية ، كانت قد أعدت مذكرة عرضتها على هذا المجلس في ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ مرفقاً بها مشروع القرار المطعون فيه ، متضمناً تعديل القرار السابق عليه ، وكافلاً - لأول مرة - تقرير مبلغ شهري إضافي لأعضاء الهيئات القضائية باعتباره معاشاً تكميلياً يواجهون به الإرتفاع المتزايد في الأسعار ، فضلاً عن إنتقاص دخولهم بدرجة كبيرة بعد إحالتهم إلى التقاعد ، مما إقتضى موازنتها بهذا المبلغ الشهري الإضافي .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن هذا المبلغ الشهري الإضافي مكمل للمعاش الأصلي لأعضاء الهيئات القضائية ، وإنهما يتضافران معاً في مجال ضمان الحد الأدنى لمتطلباتهم المعيشية . ولا يجوز بالتالي أن يكون الحق في المبلغ الشهري الإضافي حائلاً دون إمتحان عضو الهيئة القضائية بعد تقاعده - أمالاً يماسها أو تقلده وظائف لا يكون بها طاقة عاطلة ، ولا أن يكون الحق في الحصول على هذا المبلغ معلقاً على شرط الإمتناع عن العمل ، وهو أحد الحقوق التي كفلها الدستور لكل مواطن وحيث أن مبدأ المساواة - وعلى ما جرى بها من هذه المحكمة - ليس مبدأ تلقينياً جامداً منافياً للضرورة العملية ، ولا هو بقاعدة صماء تنبذ صور التمييز جميعها ، ولا كافلاً لتلك الدقة الحسابية التي تقتضيها موازين العدل المطلق بين الأشياء

كفالة تقديمها وفق أسس موضوعية لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين منهم والسابقين .

ثانياً: أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ ، وإن أنشأ صندوقاً كافلاً للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية التي عينها ، ونص على إنصرافها إليهم وإلى أسرهم ، إلا أنه خلا من تحديد نوع تلك الخدمات أو مداها ، وعهد إلى وزير العدل بتفصيلها وتحديد ضوابطها ، مصدراً في شأنها ما يناسبها من القرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، على أن يتم ذلك في حدود الموارد المالية للصندوق ، بما يعنى أن إنفاذ الخدمات الصحية والاجتماعية التي يقدمها ، وما يترتب عليها من أعباء يتحملها الصندوق ، يرتبط دوماً بموارده ، فتزيد حيث تتوفر ، وتقل إذا ما ضاقت تلك الموارد عن استيعابها ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من اللائحة الصحية والاجتماعية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ من أن يحدد مجلس الإدارة في أول كل سنة مالية نطاق الخدمات الصحية التي يمكن تقديمها خلال السنة وفي حدود الموارد المالية للصندوق .

ثالثاً: إن الهدف من تقرير الرعاية الصحية لأعضاء الهيئات القضائية السابقين وأسره هو إغانتهم على مواجهة إنتقاص دخولهم بدرجة كبيرة بعد إحالتهم إلى التقاعد ، والزيادة المستمرة في الأجور العلاج لدى الأطباء ، والمستشفيات وأسعار الدواء ، فإذا زادت موارد العضو المالية نتيجة ممارسته مهنة حرة في داخل البلاد أو التحاقه بأى عمل خارجها بما يعينه على مجابهة تكاليف علاجه حال مرضه ، انتفت الحكمة من استمرار قتعته بالرعاية الصحية التي يكفلها صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية السابقين بحيث تصبح الفئة الأخرى وهي تلك التي لا تزاوئ أعمالاً داخل البلاد أو خارجها ، أو تمارس مهنة حرة تدر عليهم دخلاً هي الأولى بالرعاية .

وقف إنتفاع العضو السابق للخدمات الصحية إذا التحق بأى عمل خارج البلاد أو إمتعن مهنة حرة داخلها ، وما إشتراط نص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ لصرف مقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية السابقين ، من أن يكون العضو مستوفياً لشروط إستحقاق المبلغ الشهري الإضافي تارة ، أو مستوفياً لشروط الإنتفاع بنظام الخدمات الصحية المحددة لنص المادة ١٣ من لائحة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية تارة أخرى ، إنيهما قد خالفا أحكام المواد ١٣ و ٣٢ و ٣٤ و ٤٠ من الدستور ، تأسيساً على أنهما قد حجبا عن بعض أعضاء الهيئات القضائية الحق في الإنتفاع بالخدمات الصحية وصرف مقابل الدواء ، في حين أن إنفاذها إليهم يعد أمراً لازماً ذلك لأنها من أعمال التبرع التي يقدمها الصندوق لمستحقيها بل إن المشرع توخى من تقريرها أن تعينهم مع المعاش الأصلي على إشباع الحد الأدنى من إحتياجاتهم بشأاً للطبائنية في نفوسهم فلا يجوز - من زوايا دستورية - حجبا أو وقفها .

وحيث إن هذا النعي مردود بالأسباب الأتية :

أولاً: إن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق على ما جرى بها قضاء هذه المحكمة - أنها سلطة تقديرية ما لم يقينها الدستور بضوابط معينة ، وجوهر هذه السلطة التقديرية يتمثل في المفاضلة التي يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقدر إنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملائمة للوفاء بمتطلباتها في خصوص الموضوع الذي يتناوله بالتظيم ، وكان المشرع قد أنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لرعاية أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين محدداً نوع هذه الخدمات ونطاق تطبيقها والحالات التي يوقف سريان أحكامها بالنسبة لأحدهما أو كلاهما ، فإنه لا تثريرب عليه إذا قدر أن المنوط بأعباء الصندوق يقتضى دوماً إجراء مراجعة دقيقة بنوع تلك الخدمات وتحديد المستفيدين منها مادام أن ما يسنه من قواعد هدفه

تتبعاً لهم فرصة تحميلين مواردهم المالية ، يصحبون في وضع يمكنهم مجابهة أعباء الحياة وتكاليف العلاج ، ومن ثم كان منطقياً قصر الانتفاع بالخدمات الصحية وصرف مقابل الدواء على من لا يمارسون أى عمل أو مهنة داخل البلاد أو خارجها معتمدين من تصرف شئون حياتهم على ما يتقاضونه من مرتب أو معاش .

هذه الأسباب :

حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافى إذا التحق العضو بأى عمل خارج البلاد ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

الحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٧ أبريل سنة ٢٠٠١ م الموافق ١٣ من المحرم سنة ١٤٢٢ هـ .

أصول الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجداول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٨ لسنة ٢٢ قضائية « ستورية » .

بعد أن أحالت محكمة القضاء الإدارى بالأسكندرية ملف الدعوى رقم ٨ لسنة ٥٤ قضائية .

الإجراءات :

بتاريخ الرابع والعشرين من يناير سنة ٢٠٠٠ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٨

وإزاء أنه لا وجه للربط بين أحقية أعضاء الهيئات القضائية السابقين للمبلغ الشهري الإضافى الذى تقرره بنص المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ وبين الانتفاع بنظام الخدمات الصحية التى يكفلها صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرههم ، فالمبلغ الشهري الإضافى يُصرف لكل من استحق أو يستحق من أعضاء الهيئات القضائية معاشاً ، وهذا المبلغ يعد معاشاً مكملاً للمعاش الأسمى ، وأنهما معاً يتضافران فى مجال ضمان الحد الأدنى لمطالباتهم المعيشية ، فى حين أن الانتفاع بنظام الخدمات الصحية يخضع لأحكام المادة (١٣) من قرار وزير العدل المشار إليه ، والذى يتعين النظر إليها فى ضوء ما تقتضى به المادة الثانية من قرار وزير العدل رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ من ربط الانتفاع بالخدمات الصحية بالموارد المالية للصندوق .

خامساً ، أن وقف الانتفاع بنظام الخدمات الصحية ليس قاصراً على أعضاء الهيئات القضائية السابقين ممن يلتحقون بأعمال خارج البلاد أو يمتنعون مهنة حرة داخلها ، إنما يمتد ليشمل بعض فئات أعضاء الهيئات القضائية الحاليين ، إذ تقتضى المادة ٣ لسنة ١٩٧٧ بأن يقف اسريان نظام الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وأسرههم بالنسبة للعضو المعار أو المتعاقد لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية مدة - الإعارة أو التـعاقد ، أو إذا التحق العضو أو أحد أفراد أسرته بوظيفة أو اشتغل بمهنة تجارية مدة قيامه بذلك ، كما أن المادة الرابعة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ حظرت صرف مقابل الدواء للبعارين والمنتدبين طوال الوقت بقابل والحاصلين على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب أو مرافقة الزوج ، وذلك طوال مدة الإعارة أو الذنب أو الأجازة ، ومن ثم يجد وقف الانتفاع بالخدمات الصحية وصرف مقابل الدواء سند فى الحاليين فى أن الأعضاء الحاليين والسابقين الذين

العاجل ، وقضت بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١١) من اللائحة الداخلية بكلية الطب جامعة الأسكندرية فيما تضمنته من أن من يرسم فى أى مادة يعيد السنة ، لما تراءى لها من شبهة مخالفة النص المحال لحكم المادتين (٨) و (٤٠) من الدستور ، تأسيساً على أن لوائح كليات الطب بالجامعات الأخرى لم تقرر بقاء الطالب للإعادة فى الفرقة الثانية بها إذا رسب فى مادة العلوم السلوكية والإنسانية وغيرها من المواد غير الطبية كمادة الحاسب الآلى ومادة اللغة الإنجليزية وإنما تفرد النص المحال بذلك الحكم ، دون أن تظاھر مصلحة قام الدليل على اعتبارها ، وأنشأ بالتالى تمبيزاً غير مبرر بين الطلاب المخاطبين به ، وبين نظرائهم بالجامعات الأخرى .

وحيث إن المادة (١٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات عهدت إلى المجلس الأعلى للجامعات بوضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التابعة للجامعة ، لتحدد هذه اللوائح - على ما تطلبته المادة ١٦٧ من هذا القانون - الهيكل الداخلى لتكوينها والأحكام التفصيلية لنظم القيد والدراسة والامتحان فيما يخصها ، وذلك فى حدود الإطار العام المقرر فى القانون وفى لائحته التنفيذية .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٤ صدر قرار وزير التعليم رقم ١٤٧٩ بشأن إصدار اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الأسكندرية « مرحلة البكالوريوس » متضمناً الإشارة فى ديباجته إلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات بجلسته بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٢ وبين من نصوص المواد (٦) و (٧) و (٨) و (٩) من هذه اللائحة أن مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة ست سنوات ، تنقسم إلى ثلاث مراحل هي : المرحلة الأولى وتشمل الفرقتين الأولى والثانية ، والمرحلة الثانية وتشمل الفرقة الثالثة ، والمرحلة الثالثة وتشمل الفرق الرابعة

لسنة ٥٤ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى بالأسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢ ، أولاً بقبول الدعوى شكلاً وبوقف تنفيذ قرار إعلان نتيجة إمتحان الفرقة الثانية بكلية الطب بجامعة الأسكندرية عن العام الدراسى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ فيما تضمنه من اعتبار نجل المدعى راسباً فى هذه الفرقة وما يترتب على ذلك من آثار ثانياً - بوقف الدعوى وبإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١١) من اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الأسكندرية - مرحلة البكالوريوس - فيما تضمنه من النص على أن من يرسم فى أى مادة يعيد السنة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طليت فى ختامها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

الحكمة:

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن نجل المدعى كان مقيد بالفرقة الثانية بكلية الطب جامعة الأسكندرية فى العام الجامعى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، وتقدم لإمتحانها فى نهايته ، وأعلنت النتيجة فى ١٩٩٩/٩/١٦ متضمنة إعادته السنة بسبب رسوبه فى مادة « العلوم السلوكية والإنسانية » مما دعاه إلى إقامة الدعوى رقم ٨ لسنة ٥٤ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بالأسكندرية طلباً للحكم بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار كلية الطب بجامعة الأسكندرية بإعلان نتيجة امتحانه بالفرقة الثانية بها على النحو المتقدم ، وتاريخ ١٩٩٩/١١/٢ . أجابت محكمة الموضوع المدعى إلى طلباته فى الشق

وحيث إن نطاق الدعوى - على ضوء ارتباط النص المحال بالطلبات المطروحة في النزاع الموضوعي - يتحدد بنص البند (ب) من المادة (١١) من اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الإسكندرية - مرحلة البكالوريوس - الصادرة في ١٩٩٦/٩/٢٤ بقرار وزير التعليم رقم ١٤٧٩ فيما تضمنه من عدم نقل الطالب إلى السنة الثالثة إذا رسب في أحد العلوم غير الأساسية (الطبية) المقررة في المرحلة الأولى، ويقانه لإعادة في الفرقة الثانية .

وحيث إن المادة (١٨) من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة . . . وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما جاء إنطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة ، وأكثرها خطراً ، بحسبانه أدواتها الرئيسية في تنمية القيم الخلقية والشرعية والثقافية لدى النشء والشبيبة ، إعداداً لحياة أفضل يتوافق فيها الإنسان مع بيئته ومقتضيات انتمائه إلى وطنه ؛ ويتمكن في كتفها من اقتحام الطرق إلى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة .

وحيث إن التعليم العالي - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فإن ارتباطه - في أهدافه وأسس تنظيمه - بحاجات هذا المجتمع ومتطلبات تنمية إنتاجه يكون لازماً ، وهو ما نصت عليه صراحة المادة (١٨) من الدستور المشار إليها ، وردته من بعد المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً ؛ والإسهام في النهوض بالفكر وتقدم العلوم ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ، المطلع على أحدث طرائق البحث ، والقيم

والخامسة والسادسة ؛ وتعامل كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث معاملة السنة الواحدة ، وتضم المواد التي تدرس في المرحلة الأولى أربعة علوم طبية أساسية تمتد دراستها خلال الفترتين الأولى والثانية وهي « التشريح الأدمى » و « الفسيولوجيا » و « الكيمياء الحيوية الطبية » و « الهستولوجيا » ويؤدي الطلبة تدريباً عملياً عليها داخل الأقسام المعملية ، وإلى جانبها ثلاث مواد لا تتدرج في عداد العلوم الطبية ، هي « اللغة الإنجليزية » و العلوم السلوكية والإنسانية و « الحاسب الآلي » وتدرس أولاً بالفرقة الأولى والأخريان بالفرقة الثانية ، ومقرراتها نظرية ، وإن أضيفت إليها ساعتان عمليتان أسبوعياً بالنسبة لمادة « الحاسب الآلي » . كما نصت المادة (١١) من اللائحة على أن يؤدي الطلبة في العلوم الطبية الأساسية الأربعة سالف الذكر ثلاثة اختبارات تحريرية وعملية وشفهية ، أما ما عداها فالامتحان فيها تحريري مدته ساعة واحدة بالنسبة للغة الإنجليزية والمواد المعملية والإنسانية ، وعملية بالنسبة لمادة الحاسب الآلي ، والدرجة العظمى لامتحان كل منها خمسون ، وينقل الطلاب للسنة الثانية في جميع الأحوال باعتبار الفترتين الأولى والثانية مرحلة واحدة . ونص البند (ب) من المادة (١١) على ما يأتي :

(ب) الفرقة الثانية :

يعقد الامتحان دور أول في شهر يونيو ، ودور ثان في شهر سبتمبر سنوياً في جميع المواد ، وفيما رسب فيه من مواد الفرقة الأولى للراسبين والمتخلفين ومن يرسمب في أي مادة يعيد السنة ، ويؤدي الامتحان فيما رسب فيه أو تخلف فيه في دور يونيو وسبتمبر ، ولا ينقل إلى السنة الثالثة إلا إذا نجح في جميع المواد . وتضاف درجات المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) من السنة الأولى إلى درجات المواد المناظرة من السنة الثانية للحصول على تقدير ، ودرجة هذه المواد : تشريح ٥٠٠ درجة - فسيولوجيا ٥٠٠ درجة - الكيمياء الحيوية ٣٠٠ درجة - الهستولوجيا ٣٠٠ درجة .

يدفع بهم إلى معترك الحياة ، خدمة لوطنهم ، وتوظيفاً لما حصلوه من العلوم الطبية في الوقاية والعلاج من الأمراض ، وإسهاماً فاعلاً في حركة الإنتاج ؛ وما ذلك إلا تأكيداً لحقيقة أن التعليم بقدر ما هو حق للفرد على مجتمعه ، فإنه - وبذات القدر - أداة هذا المجتمع إلى التقدم والنماء ، وإذ لم يلتزم النص الطعين هذه القاعدة ، واعتبر الرسوب في غير العلوم الأساسية الطبية قيداً على النجاح والنقل إلى الفرقة الثالثة بكلية الطب جامعة الإسكندرية دون نظيراتها من كليات الطب بالجامعات الأخرى ، متحيفاً الحق في التعليم ، ومتكبهاً بالتالي الهدف الذي تضفيه الدستور من تقريره ، ومتتهكاً مبدأ المساواة في هذا الحق . فإنه يكون من ثم مخالفاً لحكم المادتين (١٨ و ٤٠) من الدستور .

هذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١١) من اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الإسكندرية - مرحلة البكالوريوس - الصادرة بقرار وزير التعليم رقم ١٤٧٩ في ١٩٩٦/٩/٢٤ ، فيما تضمنه من بقاء الطالب للإعادة في الفرقة الثانية وعدم نقله إلى السنة الثالثة إذا رسب في غير العلوم الطبية المقررة في المرحلة الأولى .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ مايو سنة ٢٠٠١ م الموافق ١١ من صفر سنة ١٤٢٢ هـ .

أصدرت الحكم الآتي :

في القضية المقيمة بجول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٥ لسنة ٢٢ قضائية « دستورية » .

الرفيعة لضمان ازدهار الوطن وتنمية ثروته البشرية ، والعمل على بعث الحضارة العربية ، واستعادة التراث التاريخي للشعب المصري وتقاليد الأصيل ، وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج ؛ لما كان ذلك ، وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا الحق ، وكانت العلوم الطبية الأساسية هي عماد التعليم في المرحلة الأولى من الدراسة بكلية الطب ؛ فإن تقييد انتقال الطالب إلى المرحلة الثانية من هذه الدراسة بأمر آخر غير النجاح في تلك العلوم ، يعنى إهدار عام جامعي كاملة في دراسة صنوف من العلوم أدنى إلى المواد الثقافية ، ولا تربطها صلة عضوية بالدراسات الطبية ، ونزواً لموارد الجماعة التي توجها إلى هذا النوع من التعليم . وتعطيلاً لثروتها البشرية ، وهي أعز ما تملك ، بما يناقض حقيقة أن سلطة المشرع في تنظيم الحق في التعليم مقيدة بأن يكون هذا التنظيم وفق شروط موضوعية ترد في أساسها إلى طبيعة هذا التعليم ، ومتطلبات الدراسة فيه ، وما يرنو إليه المجتمع من ورائه . يعزز ذلك أن الثابت من مطالعة اللوائح الداخلية لكليات الطب بجامعة القاهرة - والتي تطبق كذلك على فرعها بنى سوف اعتباراً من العام الجامعي ١٩٩٦ / ١٩٩٧ - وجامعة عين شمس وجامعة طنطا وجامعة المنيا وجامعة الزقازيق « فرع بنها » أنها حرصت جميعها على تقييد النقل من الفرقة الثانية إلى الفرقة الثالثة بالنجاح في المواد الطبية لحسب ، أما الرسوب في مادة اللغة الإنجليزية أو العلوم السلوكية والإنسانية أو الحاسب الآلي فلا يمنع من النقل إلى هذه الفرقة ؛ متى كان ما تقدم ، وكان طلبه الطب - وإن تباينت الكليات التي تضمهم - يتكافأون من حيث نوع التعليم الذي يتلقونه ، ومن حيث إنفاق المجتمع عليهم ، وحاجته إلى جهودهم بعد تزودهم بالقرر اللازم من الدراسات المتخصصة في مجاله ؛ فإنه يجب ردهم إلى قاعدة موحدة تكفل عدم التمييز بينهم من حيث نظم الإمتحان التي تفضي إلى إرتقائهم في الدراسة من فرقة إلى فرقة ؛ بلوغاً في خاتمتها إلى المؤهل الذي

بعد أحالت محكمة القضاء الإداري « الدائرة الأولى » بحكمها الصادر بجلسة ١٨ يناير سنة ٢٠٠٠ ملف الدعوى رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٢ قضائية .

الإجراءات:

بتاريخ التاسع والعشرون من يناير سنة ٢٠٠٠ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٢ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإداري «الدائرة الأولى» بجلسة ١٨ / ١ / ٢٠٠٠ بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة «ب» من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - فيما تضمنته من ضرورة موافقة مجلس الوزراء مسبقاً على تأسيس الشركة التي يكون غرضها إصدار صحيفة .

وقدلمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت في ختامها الحكم ، أصلياً : باستبعاد القضية من جدول الجلسة ، واحتياطياً : بعدم قبول الدعوى ، ومن قبيل الإحتياط الكلي : برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً براءها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة:

بعد الإطلاع علي الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى - بصفته وكيلأ عن مؤسسى شركة الكرامة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع (شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس) كان قد أقام الدعوى رقم ٧٦٢٦

لسنة ٥٢ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء بالإمتناع عن الموافقة عن تأسيس الشركة ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال شرحاً لدعواه أنه تقدم إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على تأسيس الشركة ، إعمالاً للفقرة (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - إلا أنه لم يتلق إجابة عنه ، الأمر الذى يشكل من وجهة نظره قراراً إدارياً سلبياً بالإمتناع عن الموافقة التي يتطلبها نص هذه الفقرة وأن هذا القرار يخل بحريتى التعبير والصحافة بالمخالفة لحكم الدستور ؛ ويجلسها المعقودة بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٠ قررت تلك المحكمة وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة (ب) من المادة (١٧) المشار إليها ، وذلك لما تراهي لها من أن نص هذه الفقرة إذ استلزم موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي غرضها إصدار الصحف - دون أن يقيد تلك الموافقة بأية ضوابط موضوعية - فإنه يكون قد حوّل المجلس في هذا الشأن اختصاصاً تقديرياً مطلقاً ، يعصف بحريتى التعبير والصحافة ، اللتين كفلهما الدستور ، مما يجعل نص تلك الفقرة باذى التصادم مع أحكام المادتين (٤٧) و (٤٨) والمواد من (٢٠٦) إلى (٢١١) من الدستور ، التي ارتقت بحرية الصحافة لتكون في المادج العلأ من القواعد الأساسية التي يقوم عليها المجتمع ، فضلاً عن أن النص الطمعين ظاهر التجاوز للتخوم التي استقر عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا لمفهوم حرية الصحافة .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة طلبت استبعاد القضية من جدول الجلسة ، كما دفعت بعدم قبولها لعدم اتصالها بالمحكمة اتصالاً صحيحاً ، وإنتقاء مصلحة المدعى فيها ؛ وذلك تأسيساً على أن

ومردوده ثانياً - بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن اتصال الخصومة الدستورية بها من خلال رفعها إليها وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانونها يعنى دخولها في حوزتها لتسليم عليها وحدها ، فلا يجوز بعد انعقادها أن تتخذ محكمة الموضوع إجراءً أو تصدر حكماً يحول دون الفصل في المسائل الدستورية التي تثيرها . ذلك أن قضاها برفع الدعوى المطروحة أمامها وبإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في دستورية ما استظهرت تطبيقه من نصوص قانونية - ثارت لديها شبهة عدم دستورتها - على المنازعة المطروحة أمامها ؛ يُعد محرراً للخصومة الدستورية ، وعلى محكمة الموضوع بعد أن تعلقت المسائل الدستورية التي أثارها قرار الإحالة بالمحكمة الدستورية العليا أن ترضخ قضاها فيها باعتباره فصلاً في موضوعها كاشفاً عن النصوص القانونية الصحيحة التي يتعين تطبيقها في النزاع الموضوعي ، بما مؤداه أنه - فيما عدا الأحوال التي تتلفى فيها المصلحة في الخصومة الدستورية بقضاء من المحكمة الدستورية العليا ، أو التي ينزل فيها خصم عن الحق في دعواه الموضوعية من خلال تركها وفقاً لقواعد قانون المرافعات ، أو التي يتخلل فيها عن دفع بعدم الدستورية سبق لمحكمة الموضوع تقدير جديدته ، أو التي يكون عدول محكمة الموضوع فيها عن تقديرها لجديده دفع بعدم الدستورية أو قرارها بالإحالة مبنياً إعناها للآثار المترتبة على قضاء للمحكمة الدستورية العليا في شأن النصوص ذاتها التي قام عليها الدفع أو انبنى عليها قرار الإحالة ، سواء بتقرير هذه المحكمة لصحتها أو بطلانها - فإن على محاكم الموضوع - على اختلاف درجاتها - أن تلتزم قضاها بالإحالة ، فلا تنحيه وإلا كان ذلك نكولاً من جانبها عن التقيد بنص المادة (١٧٥) من الدستور التي تخول المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتسليطاً لقضاء أدنى على قضاء أعلى بما ينقض الأسس الجمهورية التي

المحكمة الإدارية العليا قضت بجلسة ١١ / ٦ / ٢٠٠٠ في الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٤٦ قضائية - المرفوع عن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار محل الخصومة الموضوعة - بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري بالوقف والإحالة ، وعدم جواز الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا مع ما يترتب على ذلك من آثار ، أخصها أن هذه المحكمة لا تكون قد اتصلت بالمسألة الدستورية التي طرحها عليها الحكم المطعون فيه اتصالاً قانونياً سليماً ؛ وإذا كان لحكم المحكمة الإدارية العليا قوة الأمر المقضى فيه وكانت محكمة القضاء الإداري لم تسترد بعد ولايتها في الشق الموضوعي من الدعوى الموضوعية ، فإن أداة اتصال المحكمة الدستورية العليا بالدعوى الماثلة تكون قد زالت وانعدم كل أثر لها ، مما يقتضى أن تستبعدا من جدول الجلسة ؛ أو تقتضى بعدم قبولها لعدم اتصالها بها اتصالاً صحيحاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، ولإتقاء المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى فيها ، لعدم قيام المنازعة الموضوعية التي تستنهض الحكم في المسألة الدستورية التي تثيرها .

وحيث إن ذلك الطلب وهذين الدفيعين - وكلها تدور في فلك واحد غايته عدم الخوض في موضوع الدعوى - مردودة جميعها ؛

أولاً ؛ بما هو مقرر من أن لكل من الدفيعين الموضوعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها ، ذلك أنها لا تختلطان ببعضهما ولا تتحدان في إجراءات أو شرائط قبولهما بل تستقل كل منهما عن الأخرى في شكلها وموضوعها ؛ كما أن الفصل في شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقاً للأوضاع المقررة أمامها ليس من بين المهام التي ناطها المشرع بالمحكمة الدستورية العليا ، وإنما تنحصر ولايتها فيما يعرض عليها من مسائل دستورية لتقرر صحة النصوص المطعون عليها وبطلانها ، بعد تتيها من اتصال الدعوى الدستورية بها بإجراء صحيح وفقاً للأوضاع المقررة في قانونها . وليس لجهة قضائية أخرى أن تنازعها ذلك أو تحل محلها فيه .

يقوم التقاضى عليها ، وتعطيلاً للضمانة المنصوص عليها فى المادة (٦٨) من الدستور وما يتصل بها من حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسائل الدستورية التى اختصها الدستور بها ، بوصفها قاضيتها الطبيعى ، ولأن القواعد التى ينتظمها الدستور هى التى يتعين ترجيحها دائماً متى عارضتها قاعدة قانونية أدنى نزولاً على مبدأ خضوع الدولة للقانون على ما يقضى به المادة (٦٥) من الدستور .

ومردوده ثالثاً - بأن المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على الدستورية من بنصوص الدستور مباشرة . وإذ كان قانون هذه المحكمة - بتفويض من الدستور - قد رسم لاتصالها بالدعوى الدستورية طرقاً ثلاثة - على سبيل الحصر - من بينها الإحالة بحكم من محكمة الموضوع بعد وقف الدعوى المطروحة عليها ، فإن ذلك الحكم - حال صدوره - لا يعكس صورة غمطية من صور الحكم بوقف الدعوى تخليقاً ، المنصوص عليه فى قانون المرافعات ، والتى يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة الموضوعية بتسامها ، إذ أن أحكام قانون المرافعات لا تسرى - كأصل عام - إلا بالقدر الذى لا يتعارض مع طبيعة اختصاص هذه المحكمة بالرقابة على دستورية النصوص التشريعية . ولأزم ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية وإحالة أوراقها إلى هذه المحكمة للفصل فى دستورية نص تشريعى ؛ يمنع الطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن المنصوص عليها فى القانون المنظم له ؛ بما مؤداه ، أن المحكمة الدستورية العليا ، يتحتم عليها وجوباً النظر فى دستورية هذا النص ، والفصل فيه ، ولو ثبت لديها أن حكم الوقف قد طعن فيه ، أو أنه قد أُلغى أمام محكمة الطعن - رغم عدم جواز ذلك - إلا كانت متسلية من اختصاص نيط بها ، ولرأنت شبهة إنكار العدالة على تسلبها هذا .

ومردوده رابعاً - بأنه متى كان إعمال نصوص الدستور السابق بيانها يقتضى ألا تُعاق المحكمة

الدستورية العليا بقرار من محاكم الموضوع عن مباشرة ولايتها التى لا يجوز لها أن تتدخل عنها ، وإلا كان ذلك منها تحريفاً لاختصاصها وإهداراً لموقعها من البنيان القانونى للنظام القضائى فى مصر ، وتتصلاً من مسئولياتها التى أولاهها الدستور أمانتها ، فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - وهى محكمة موضوع فى مفهوم المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فلا تنفك عنها هذه الصفة حتى مع كونها محكمة طعن - وإن قُضى بإلغاء قرار الإحالة المحرك للدعوى الدستورية الراهنة ، إلا أن تعلقها بالحكمة الدستورية العليا قبل هذا الحكم واتصالها بها وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المقررة فى قانونها ، والتزامها دستورياً بأن تقول كلمتها فيها ؛ يقتضى أن تُنشى أى عقبة - ولو كانت قانونية - وأن تقضى فى نظرها وترفض الطلبات والدفع المارة ، وتفصل فيما تعرضه من مسائل دستورية ، غير عابئة بذلك الحكم ، لما يشكله من عنوان على ولايتها فى الرقابة القضائية على الشرعية الدستورية التى اختصاصها الدستور بها ، ولتفصل المحكمة المحيلة فى طلب إلغاء القرار المطعون فيه - الذى ما زال مطروحاً عليها - على ضوء قضاء هذه المحكمة فى الدعوى الماثلة .

ومردوده خامساً - بأن بحث محكمة الموضوع لشرعية القرار محل طلب الإلغاء الذى لم تنفك عنه بقضاء حاسم منها ، يقتضى إن تقول المحكمة الدستورية العليا أولاً كلمتها فى شأن ما أثارته محكمة الموضوع من شبهات حول دستورية نص القانون الذى صدر ذلك القرار استناداً إليه ؛ وبالتالى فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الراهنة ويقدر اتصالها طلب الإلغاء المطروح فى الدعوى الموضوعية تكون قائمة .

وحيث إن المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة

تنفيذية ، دون أية تفرقة أو تمييز - فى مجال الإلتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وإذ كان خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصلاً مقررأً وحكماً لازماً لكل نظام ديمقراطى سليم .

فإنه يتعين على كل سلطة عامة ألا كان شأنها وأياً كانت طبيعتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها أن تنزل على قواعد الدستور ومبادئه وأن تلتزم حدوده وقيوده ، فإن هى خالفتها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور ؛ وخضع - متى انصب المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التى اختصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

وحيث إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها - منذ دستور سنة ١٩٢٣ - على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من المشرع الدستورى أن يكون النص عليها فى الدستور قيداً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام وفى حدود ما أرواه الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعياً ، فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية أو حقاً ورد فى الدستور مطلقاً أو أهدر أو انتقص من أيهما تحت ستار التنظيم المجازى دستورياً ، وقع عمله التشريعى مخالفاً للدستور .

وحيث إن ضمان الدستور القائم - بنص المادة (٤٧) التى وردت ما اجتمعت عليه الدساتير المقارنة - لحرية التعبير عن الآراء والتحكين من عرضها ونشرها سواء بالقول أو بالتصوير أو بطباعتها أو بتلوينها وغير ذلك من وسائل التعبير ، قد تقرّر بوصفها الحرية الأصل التى لا يعم الحوار المفتوح إلا فى نطاقها ؛ ذلك أن ما توخاه الدستور من خلال

١٩٨١ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - تنص على ما يأتى : « على المؤسسين أو من ينوب عنهم إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب أن يرفق بالإخطار المحررات الآتية : (أ)

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف »

وحيث إن الأعمال التعضيرية لمشروع القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - المشار إليه - لم تكشف عن المبررات التى اقتضت ضرورة النص على اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التى يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف ؛ بل إن البين من مضبطة مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٩٨ لناقشة ذلك المشروع ، أن هذا الشرط قد استحوذ على جدال أعضاء المجلس حتى اعتبره بعضهم شرطاً تحكيمياً غير منضبط ، ينال من الحرية التى كفلها الدستور للمصاحفة ؛ ويتعارض كذلك مع حرية الرأى والنشر والفكر وطلبوا حذف النص الطعين من مشروع القانون ، لما يمثله من خطورة على الحرية والديمقراطية وإخلال بأحكام الدستور .

وهيث إن من المقرر أن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرمى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ، ويحدد السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ، ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضفى عليه السيادة والسمو بحسيانه كفيل الحريات وموثقها وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها . وحق لقواعده أن تسعى على القمة من البناء القانونى للدولة وتنبهوا مقام الصدارة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسمى القواعد الأمرة التى يتعين على الدولة إلزامها فى تشريعها وفى قضائها وفيما تمارسه من سلطات

الإداري ، واعتبرها - بنص المادة (٢٠٦) - سلطة شعبية مستقلة قارص رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون ، كما أكد الدستور بنص المادتين (٢٠٧) و (٢٠٨) - المضافتين إليه ضمن مواد أخرى نتيجة الاستفتاء على تعديله سنة ١٩٨٠ - مبدأ حرية الصحافة واستقلالها في مباشرة رسالتها محدد لها أطرها التي يلزم الاهتداء بها . وما لا يجاوز تخويلها ، أو ينحرف عن مقتضياتها فاستلزم أن تؤدي الصحافة رسالتها في خدمة المجتمع ، تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين ؛ بل لقد بلغ من عناية الدستور بحرية الصحافة حد أن ردد مجدداً - في حفاوة غير مسبقة - بنص المادة (٢٠٨) صدر المادة (٤٨) منه فيما تضمنته من كفالة حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها إدارياً .

وحيث إنه إدراكاً من الدستور بأن حرية الصحافة تفدو خالياً وفاضها . خاويًا وعازها ، مجردة من أي قيمة ، إذا لم تقترن بحق الأشخاص في إصدار الصحف ، فقد ضمن - بنص المادة (٢٠٩) - للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية حرية إصدار الصحف وملكيته طبقاً للقانون ، وأخضع الصحف في ملكيتها وقبولها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين في الدستور والقانون ، وإقام على شئونها بنص المادة (٢١١) مجلساً أعلى فوض السلطة التشريعية في أن تحدد طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة ، وذلك في إطار ما أزم به الدستور هذا المجلس من أن يمارس اختصاصه بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك على النحو المبين في الدستور والقانون ؛ ومن ثم أضحي المجلس الأعلى للصحافة الجهة الإدارية

ضمان حرية التعبير - وعلى ما اطرده عليه قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون التماس الآراء والأفكار وتلقيها عن الغير ونقلها إليه غير منحصر في مصادر بذواتها تحد من قنوتها ، بل قصد أن تتراعى أفاقها ، وأن تتعدد مواردها وأدواتها ، سعياً لتعدد الآراء ، وإبتقاء إرثاتها على قاعدة من جيدة المعلومات ليكون ضوء الحقيقة مناراً لكل عمل ، ومحوراً لكل انقياء ؛ بل إن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثراً في مجال اتصالها بالشئون العامة ، وعرض أوضاعها تبياناً لنواحي التقصير فيها ، فقد أراد الدستور بضمانها أن تهيم على مظاهر الحياة في أعماق منابتها ، بما يحصل بين السلطة وفرض وصايتها على العقل العام ، وألا تكون معاييرها مرجعاً لتقييم الآراء التي تتصل بتكوينه ولا عائقاً دون تدفقها ، ومن ثم لم يعد جائزاً تقييد حرية التعبير وتفاعل الآراء التي تتولد عنها بأغلال تعوق ممارستها ، سواء من ناحية فرض قيود مسبقة على نشرها أو من ناحية العقوبة اللاحقة التي تتوخى قمعها ، إذ يتعين أن ينقل المواطنون من خلالها - وعلائية - تلك الأفكار التي تجرول في عقولهم ويظهر حونها عزماً - ولو عارضتها السلطة العامة - إحداثاً من جانبهم - وبالوسائل السلمية - لتغيير قد يكون مطلوباً ، ومن ثم وجب القول بأن حرية التعبير التي كفلها الدستور هي القاعدة في كل تنظيم ديمقراطي ، فلا يقوم إلا بها ، ولا ينهض مستوياً إلا عليها ؛ وما الحق في الرقابة الشعبية التابعة من يقطعة المواطنين المعنيين بالشئون العامة ، المحرصين على متابعة جوانبها ، وتقدير موقفهم من سلباتها إلا فرع من حرية التعبير ونتاج لها ، وهي التي ترد في حقيقتها إلى الحرية الأم وهي الحرية الشخصية التي فطر الله الناس عليها لا تبديل لخلق الله ؛ ومن أجل هذا جعلها الدستور مصونة فلا تمس .

وحيث إن حرية الصحافة تعد من صور حرية التعبير الأكثر أهمية والأبلغ أثراً ومن ثم فقد كفلها الدستور - بنص المادة (٤٨) - وحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق

للتسلط والهيمنة عليها ، وإذناً بانتكاسها . ولئن كان الدستور قد أجاز فرض رقابة محدودة عليها فإن ذلك لا يكون إلا في الأحوال الاستثنائية ولمواجهة تلك المخاطر الداهية التي حددتها المادة (٤٨) منه ، ضماناً لأن تكون الرقابة عليها موقوتة زمنياً ومحددة غائياً ، فلا تغفلت من كوابحها . ومن ثم ، فقد صار متعيناً على المشرع أن يضع من القواعد القانونية ما يصون للصحافة - إصدار وممارسة - حريتها ، ويكفل عدم تجاوز هذه الحرية - في الوقت ذاته - لأطرها الدستورية المقررة ، بما يضمن عدم إخلالها بما اعتبره الدستور من مقومات المجتمع ومساسها بما تضمنه من حقوق وحريات وواجبات عامة ؛ وأصبح الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً مطالبين - في نشر أفكارهم وآرائهم ونتائج إبداعهم - بمراعاة هذه القيم الدستورية ، لا ينهرفون عنها ، ولا يتناقضون معها ، وإلا غدت حرية التعبير وما يقتدر بها فوضى لا عاصم من جموحها ، وعصفت بشططها بطوابت المجتمع .

وحيث إن حق الأفراد في إصدار الصحف إنما يستتبع بالضرورة حقوقهم وحررياتهم العامة الأخرى التي كفلها الدستور ، يباشرونها متآلفة فيما بينها ، متجانسة مضمونها ، متضاربة توجهاتها ، تتساند معاً ، ويعضد كل منها الآخر في تسيج متكامل ؛ وكان من المقرر أن السلطة التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق حددها قواعد الدستور التي تبين تخوم الدائرة التي لا يجوز اقتحامها ، بما ينال من الحق محل الحماية أو يؤثر في محتواه ، ذلك أن لكل حق دائرة يعمل فيها ولا يتنفس إلا من خلالها ، فلا يجوز تنظيمه إلا فيما وراء حدودها الخارجية ، فإذا اقتحمها المشرع ، كان ذلك أدخل إلى مصادرة الحق أو تقييده ، بما يقضى بالضرورة إلى الإنتقاص من الحريات والحقوق المرتبطة به ؛ متى كان ذلك ، وكان اتخاذ الصحف التي تصدرها الأشخاص الإعتبارية الخاصة - على النحو المبين في

القائمة على شئون الصحافة ، سواء ما تعلق بإصدار الصحف واستمرارها أو مباشرة مهنة الصحافة ذاتها ، مقيداً - في ذلك كله - بالأ يهذر عمله الحرية التي كفلها الدستور لهذه وتلك أو يفتت على الاستقرار المقرر لها .

وحيث إن الدستور قد تقياً - بنصوصه سالفه الذكر - إرساء أصل عام يعزز للصحافة - إصدار وممارسة - ضمانات حريتها - من خلال الأطر التي قررها - بما يجعلها طليقة من أية قيود جائرة ترهق رسالتها ، أو تحد - بغير ضرورة - من فرص إصدارها أو إضعافها بتقليص دورها في بناء المجتمع وتطويره ، وليؤمن من خلالها أفضل الفرص التي يكفل تدفق الآراء والأنباء والأفكار ونقلها إلى القطاع الأعرض من الجماهير ، متوخياً دوماً أن يكرس بالصحافة قيمة جوهرية يتصهرها أن يكون النقاش العام الذي يدور فوق منابرها بديلاً عن الإبتغلق والقمع والتسلط ، ونافذة لإطلاق المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم ، ومداخل لتعميق معلوماتهم ، فلا يجوز طمسها أو تلويثها ؛ خاصة في عصر آذن احتكار المعلومة فيه بالغروب واستحالة الحجب عليها ، بعد أن تنوعت مصادرها وباتت المعرفة مطلباً ضرورياً لكل الناس ، وغدت حرية الأفراد في التعبير والقول أمراً لازماً لتكفل للمواطن نهراً فياضاً بالآراء والمعلومات ، ودوراً فاعلاً - من خلال الفرص التي تتيحها - في التعبير عن تلك الآراء التي يؤمن بها ، ويحقق بها تكامل شخصيته ، ولتؤتي ثمارها في بناء قيم الفرد والجماعة ، وتنمية وراثة الديمقراطية ، وتأكيد الهوية المصرية الأصلية ، والتأليف بين منابع التراث وتيارات الحداثة والمعاصرة .

وتكريساً لحرية الصحافة - التي كفل الدستور ممارستها بكل الوسائل - أطلق الدستور قدراتها في مجال التعبير ليظل عطاؤها متدفقاً متصل روافده دون انقطاع ، فلا تكون القيود الجائرة عليها إلا عدواناً على رسالتها يهيم لاثقراط عقدها ومداخل

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المتعقدة يوم السبت ٢ يونية
سنة ٢٠٠١ م الموافق العاشر من ربيع الأول سنة
١٤٢٢ هـ .

أصول الحكم الآتى،

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة
الدستورية العليا برقم ١١٤ لسنة ٢١ قضائية
« دستورية » .

الإجراءات،

بتاريخ الثانى والعشرين من يونية سنة ١٩٩٩
أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى
المائلة طالباً بالحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من
قانون العقوبات .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها
الحكم برفض الدعوى وبعد تحضير الدعوى ، أودعت
هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر
الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة
اليوم .

الحكمة،

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من
صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن
النيابة العامة أحالت المدعى إلى محكمة جنابات
طنطا ، متهمة أباه بأنه - بدائرة مركز زفتى محافظة
الغربية - أحرز بغير ترخيص سلاحاً ، واتفق مع
آخر على ارتكاب جنحة سرقة مرتبطة بجنابة
ارتكبتها الأخير ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى
بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من قانون
العقوبات ، فقررت محكمة الموضوع جدياً هذا الدفع
وصرحت له برفع الدعوى الدستورية فأقام المدعى
المائلة .

قانون تنظيم الصحافة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة
١٩٩٦ - شكل شركة المساهمة أو التوصية بالإسهام
ما هو إلا أداة ووسيلة لممارسة الأفراد حريتهم فى
إصدار الصحف ، الأمر الذى اختص المشرع -
بتفويض من الدستور - المجلس الأعلى للصحافة
بالنظر فيه ، فإن النص الطعين فيما اشترطه من
موافقة مجلس الوزراء على تأسيس هذه الشركة
يكون قد أقحم هذا المجلس - بغير سند دستورى -
على مجال إصدار الصحف ، وقادى فأطلق لسلطة
مجلس الوزراء عنانها ، دون تحديدها بضوابط
موضوعية ينزل على مقتضاها ، بما يضمن مساحة
كافية لممارسة هذه الحرية ؛ وكان النص الطعين -
بهذه المثابة - متبث الصلة بأطرها التى قررها
الدستور على النحو المتقدم ، فإنه يتمحض إككاماً
لقبضة السلطة التنفيذية على عملية إصدار
الأشخاص الاعتبارية الخاصة للصحف ؛ وإخضاع
تلك العملية لطلق إدارتها ، وجعلها رهن مشيئتها ،
وهو ما يفرغ الحق الدستورى فى إصدار الصحف
وملكيتها من مضمونه ، مقوضاً جوهره ، عاصفاً
بحريتى التعبير والصحافة ، ومخالفاً - وبالتالي -
لنصوص المواد (٤٧ و ٤٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و
٢٠٩ و ٢١١) من الدستور .

لهذا الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند (ب)
من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالإسهام والشركات ذات المسئولية المحدودة
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بعد
تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ - وذلك فيما
تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على
تأسيس الشركة التى يكون غرضها أو من بين
أغراضها إصدار الصحف .

رئيس المحكمة

أمين السر

وحيث إن المادة (٤٨) من قانون العقوبات
يجرى نصها كالآتي :

فقرة أولى « يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد
شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو
على الأعمال المجهزة أو السهلة لارتكابها ، وتعتبر
الاتفاق جنائياً سواء أكان الغرض منه جائزاً أم لا لذا
كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي
لوحظت في الوصول إليه » .

فقرة ثانية « وكل من اشترك في اتفاق جنائي
سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذاها
وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد
اشترائه بالسجن . فإذا كان الغرض من الاتفاق
ارتكاب الجنح إن اتخاذاها وسيلة للوصول إلى الغرض
المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس » .

فقرة ثالثة « وكل من حرض على اتفاق جنائي
من هذا القبيل أو تدخل في إدارة حركته يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص
عليها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة
الثانية » .

فقرة رابعة « ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من
الاتفاق إلا ارتكاب جريمة أو جنحة معينة عقوبتها
أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة
أشد مما نص عليه القانون لتلك الجريمة أو الجنحة » .

فقرة خامسة « ويعفى من العقوبات المقررة في
هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة
بوجود اتفاق جنائي ، ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أية
جناية أو جنحة ، وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن
أولئك الجناة ، فإذا حصل الإخبار بعد البحث
والتفتيش تعين أن يوصل الإخبار فضلاً إلى ضبط
الجناة الآخرين » .

وحيث إن المدعى ينعى على نص هذه المادة عدم
بيانها للركن المادى للجريمة ، ذلك أن الركن المادى هو
سلوك أو نشاط خارجي ، فلا جريمة بغير فعل أو
ترك ، ولا يجوز للمشرع الجنائي أن يعاقب على

منجرد الأفكار والنوايا ، باعتبار أن أوامر القانون
ونواهيه لا تنتهك بالنية وحدها ، وإنما بالأفعال التي
تصدر عن إرادة أئمة ، فضلاً عن أن النص جاءت
صياغته واسعة يمكن تحميلها بأكثر من معنى وتعدد
تأويلاتها إذ ترك تحديد الأعمال المجهزة والسهلة
للمجريمة لاجتهادات مختلفة مما يفقده خاصية اليقين
التي يجب توافرها في النصوص الجزائية .

وحيث إنه باستعراض التطور التاريخي للمادة
(٤٨) المشار إليها ، يبين أن المشرع المصرى أدخل
جريمة الإتفاق الجنائي كجريمة قائمة بذاتها - تختلف
عن الاتفاق كمسبيل من سبل المساهمة الجنائية -
بالمادة (٤٧ مكررة) من قانون العقوبات الأهلئ ،
وكان ذلك بمناسبة اغتيال رئيس مجلس النظر سنة
١٩١٠ فقدمت النيابة العامة إلى قاضى الإحالة
تسعة متهمين أولهم بتهمة القتل العمد مع سبق
الإصرار والترصد ، والباقيين بتهمة الاشتراك فى
القتل ، غير أن القاضى اقتصر على تقديم الأول إلى
محكمة الجنايات ورفض إحالة الباقيين لعدم توافر
أركان الجريمة قبلهم ، فتقدمت الحكومة إلى مجلس
شورى القوانين بمشروع بإضافة نص المادة (٤٧
مكررة) إلى قانون العقوبات الأهلئ - وهو يؤثم
جريمة الاتفاق الجنائي المجرى على ذات النحو الذى
ورد بعد ذلك بالنص الطعين مع خلاف بسيط فى
الصياغة - غير أن المجلس عارض الموافقة على
المشروع مستنداً إلى أن القانون المصرى - كالقوانين
الأخرى - لا يعاقب على شئ من الأفعال التى تتقدم
الشروع فى ارتكاب الجريمة ، كالتمكيد فيها
والتصميم عليها واتفاق الفاعلين أو الفاعلين
والشركاء على كيفية ارتكابها ، ولا على إتيان
الأعمال المجهزة أو المحضرة لها . وعرج المجلس إلى
المقارنة بين النص المقترح ونظيره فى القانون المقارن
موضحاً أن القانون الفرنسى يشترط للتعزير وجود
جمعية من البغاة أو اتفاق بين عدة أشخاص وأن
يكون غرض الجمعية أو الاتفاق محضير أو ارتكاب
جنايات على الأشخاص والأموال . وأشار المجلس

عن هنا الاجتهاد ، فُقضى بأن مجرد الاتفاق على ارتكاب جريمة أو جنحة كافٍ بذاته لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي بلا حاجة إلى تنظيم ولا إلى استمرار ، وقد أُشير في بداية هذا العدول إلى أن المادة (٤٧ مكررة) عقوبات أهلى هي في حقيقة الواقع من مشكلات القانون التي لا حل لها لأنها أتت بمبدأ يُلقى الاضطراب الشديد في بعض أصول القانون الأساسية ، وأن عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت المحاكم للقول بها هرباً من طغيان هذه المادة ، والظاهر - من الأعمال التحضيرية للنص - أن مراد واضعيه أن يكون بيد الحكومة أداة تستعملها عند الضرورة وفي الأحوال الخطرة استعمالاً لا يكون في اتساع ميدانه وشموله محلاً للتأويل من جهة القضاء التي تطبقه وأن الأصدر معاودة النظر في ذلك النص بما يوائم بين الحفاظ على النظام والأمن العام من جهة ويزيل اللبس والخلط بينهما والمبادئ الأخرى ، مراعى أن يتم ذلك فلا تسهيل لتفادى إشكال هذا النص ومنع أضراره ، إلا ما حوصت عليه النيابة العامة من عزم طلب تطبيقه إلا في الأحوال الخطرة على الأمن العام . وإذا كان المشرع قد عاود النظر مرتين في المادة سالفة الذكر سنتي ١٩٣٣ ، ١٩٣٧ إلا أنه ظل على فكرته الأساسية فيها التي تقوم على عقاب الاتفاق البسيط على ارتكاب أية جريمة أو جنحة ، ولو لم تقع أية جريمة نتيجة لذلك الإتفاق .

وحيث إن نص المادة (٤٨) المشار إليها كان محل انتقاد اللجنة التي شكّلت لوضع آخر مشروع حديث متكامل لقانون العقوبات - خلال الوحدة بين مصر وسوريا تحت إشراف مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية آنذاك - برئاسة الأستاذ على بدوي وزير العدل وعميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة الأسبق وعضوية كل من رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والمستشار عادل يونس والدكتور على راشد أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .. وغيرهم ، حيث ورد بالمذكرة

إلى أنه إذا كانت هناك حاجة للاستثناء من ذلك فيجب أن يكون بقدر الضرورة التي يقتضيها حفظ النظام ، وأنه لأجل أن تكون المادة (٤٧ مكررة) مقيسة بمقياس الضرورة النافعة فيجب ألا تشمل سوى الجرميات التي يخشى منها على ما يجب للموظفين العموميين أو السياسيين من الطمأنينة ، أو بعبارة أخرى يجب أن لا يقصد منها إلا حماية نظام الحكومة ، فلا يشمل النص الأحوال الأخرى كالاتفاقات الجنائية التي تقع بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة تدخل في باب الجرائم العادية كجرائم السرقة أو الضرب أو التزوير أو غير ذلك من الجرائم الواقعة على الأشخاص وعلى الأموال ، غير أن نظارة الحقانية رفضت اقتراح المجلس إذ رآته يثير صعوبات كبيرة في العمل ويفتقد الضمانات الفعالة ضد جميع الاتفاقات التي تكون غايتها تحقيق المقاصد السياسية بطريق القوة ، وأضافت أن القانون الجديد لم يوضع إلا للأحوال التي تجعل الأمن العام في خطر ، ولن يعمل به أصلاً بما يجعله مهدداً للحرية الشخصية ، والمأمول أن لا تدع الأحوال إلى تطبيق هذا القانون إلا في النادر كما في البلاد التي استُقى منها . وصدر نص المادة (٤٧ مكررة) عقوبات أهلى معاقباً على الاتفاق الجنائي ، بعد أن برزت الحكومة استعمال المشرع لتعبير الاتفاق الجنائي بدلاً عن كلمة association الواردة في القانون الفرنسي - والتي جاءت أيضاً في النسخة الفرنسية لقانون العقوبات الأهلى - بأن هذا اللفظ الأخير قد يفيد قدراً من التنظيم والاستمرار .

وحيث إن أحكام القضاء في شأن جريمة الإتفاق الجنائي - كجريمة قائمة بذاتها - اتجهت في البداية إلى وجوب قيام اتفاق منظم ولو في مبدأ تكوينه وأن يكون مستمراً ولو لمدة من الزمن ، وابتعد القضاء في ذلك إلى الاسترشاد بالفكرة التي حملت المشرع إلى تجريم الاتفاق الجنائي ، غير أنه عدل بعد ذلك

التفاهم العرضي وإنما هو الاتفاق المصمم عليه الذي تدبر فيه الجريمة وكيفية ارتكابها ، وهذا النوع من الاتفاق هو الذي يبلغ درجة من الخطورة تقتضى معالجتها تشريعاً بتشديد العقاب إذا وقعت الجريمة المدبرة ، أو بتوقيع التدابير الاحترازية التي يقررها القانون . إذا لم تقع الجريمة ، والمفهوم من تعبير وقوع الجريمة نتيجة للاتفاق هو أن الجريمة تامة أو مشروعا فيها شروعا معافيا عليه .

وحيث إنه إذا كان الهدف من التجريم قديماً هو مجرد مجازاة الجاني عن الجريمة التي اقترفها ، فقد تطور هذا الهدف في التشريع الحديث ليصبح منع الجريمة سواء كان المنع ابتداءً أو ردع الفيزر عن إرتكاب مثلها ، فالانجهايات المعاصرة للسياسة الجنائية في مختلف الدول تتجه - كما تشير المؤتمرات المتعاقبة للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين - إلى أهمية اتخاذ التدابير المانعة لوقوع الجريمة ومن النصوص التي تكفل وقاية المجتمع منها وتجريم الاشتراك في الجمعيات الإجرامية وتنمية التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، إلا أن شرعية النصوص التي تتخذ كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف مناطها توافقها وأحكام الدستور واتفاقها ومبادئه ومقتضاها ، ومن ثم يتعين على المشرع في هذا المقام - إجراء موازنة دقيقة بين مصلحة المجتمع والحرص على أمنه واستقراره من جهة ، وحريات وحقوق الأفراد من جهة أخرى .

وحيث إن الدستور ينص في المادة (٤١) على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » ، كما ينص في المادة ٦٦ على أن « العقوبة شخصية . ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » ، كما حرص في المادة (٦٧) على تقرير افتراض البرائة ، فالمنهم هزئ إلى أن تثبت إدانته في محاكمة منصفة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه .

الإيضاحية للمشروع أنه قد أصلع من أحكام جريمة الاتفاق الجنائي التي تم وضع نصها في ظروف استثنائية والتي لم يكن لها نظير . وأعيدت صياغة أحكامها بحيث تتفق مع اتجاهات التشريع الحديث ، واختتمت تلك المذكرة بأنه قر روى أنه من الأفضل أن يلجأ بالنصوص المقترحة ما يتصل بها من تعليقات وإيضاحات مبررة لها أو مفسرة لأحكامها كترجمة مباشرة لأفكار من اشتركوا في صوغ أحكامه وقت مناقشتها بما لا يتوفر عادة في المذكرات الإيضاحية . . فضلاً عن ميزة تسهيل الوقوف على مقاصد النصوص التي تم التوصل إليها بإجماع الآراء .. وبذلك يكون المشروع خلاصة لأعمال لجان متعددة ومشاريع استغرق وضعها سنين طويلة الأمد ، روجعت على ضوء القانون المقارن والفقه الحديث ونشاط المؤتمرات الدولية ليكون ذلك القانون مرآة لما بلغته الجمهورية من تطور مرموق في الميدان التشريعي . وفي مقام التعليق على نص المشروع في المادة (٥٩) منه (المقابلة للمادة « ٤٨ » من قانون العقوبات) أوردت اللجنة أنها « رأت مناسبة وضع التشريع الجديد أن جريمة الاتفاق الجنائي على الوضع المقرر في التشريع المصري الحالي في المادة (٤٨) إنما هو نظام استثنائي اقتضت إنشاء ظروف استثنائية ويندر وجود نظير له في الشرائع الأخرى الحديثة ، هذا فضلاً عما أفضى إليه تطبيقه من الاضطراب والجهد في تفسير أحكامه ، ولذلك فضلت اللجنة المعدل عنه في المشروع الجديد إكتفاء بجرائمه الاتفاقات الخاصة التي نص عليها القانون في حالات معينة بارزة الخطورة . يضاف إلى ذلك اللجنة رأت .. اعتباراً تعدد المجرمين .. طرفاً مشدداً إذا وقعت الجريمة بناء على اتفاقهم السابق ، فإذا بقي الاتفاق بغير نتيجة كان هناك محل لتوقيع التدابير الاحترازية التي يقررها القانون . بدلاً من توقيع العقوبات العادية . وتحديداً لمعنى الخطورة . اشترط النص أن يقع الاتفاق بين ثلاثة على الأقل حتى يتحقق الظرف المشدد أو يتوافر شرط توقيع التدابير الاحترازية . وليس المراد الاتفاق في هذه الحالة مجرد

أو انتهاكها في بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يتعين عليهم تجنبها. كذلك فإن غموض مضمون النص العقابي مؤداه أن يحال بين محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد منضبطة تعين لكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لا خفاء فيه. وهي قواعد لا ترخص فيها وتقتل إطاراً لعملها لا يجوز تجاوزه، ذلك أن الغاية التي يتوخاها الدستور هي أن يوفر لكل مواطن الفرص الكاملة لمباشرة حرياته في إطار من الضوابط التي قيدها بها، ولزام ذلك أن تكون القيود على الحرية التي تفرضها القوانين الجزائية، محددة بصورة يقينية لأنها تدعو المخاطبين بها إلى الإمتثال لها لكي يدفعوا عن حقوقهم في الحياة وكذلك عن حرياتهم، تلك المخاطر التي تعكسها العقوبة، بحيث لا يتم تجاوز الحدود التي اعتبرها الدستور مجالاً حيوياً لمباشرة الحقوق والحريات التي كفلها، وهو ما يدخل في النهاية بالضوابط الجوهرية التي تقوم عليها المحاكمة النصفة وفقاً لنص المادة (٦٧) من الدستور.

وحيث إن البين من استقراء نص الفقرة الأولى من المادة (٤٨) المشار إليها أنها عرفت الإتفاق الجنائي بأنه إحصاء شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها، ولم يشترط النص عدداً أكثر من اثنين لقيام الجريمة، كما لم يتطلب أن يستمر الإتفاق لمدة معينة أو أن يكون على قدر من التنظيم، وقد يكون مسجل الإتفاق عدة جنائيات، أو عدة جنح، أو مجموعة جرائم مختلطة من النوعين معاً، كما قد لا يرد الاتفاق إلا على جنائية أو جنحة واحدة، ولم يستلزم النص أن تكون الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها على درجة من الجسامه، بل قد يكون محل الاتفاق اقتراف أي جنحة مهما كانت قليلة الأهمية في دلائلها الإجرامية، كما أنه ليس بلام أن تتعين الجنائية أو الجنحة محل الاتفاق كما لو تم الإتفاق على إستعمال العنف - بأي درجة - لتخفيض

وحيث إن الدستور - بنص المادة ٦٦ مسالفة الذكر - قد دل على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره يتمثل أساساً في فعل أو إستئذان وقع بالمخالفة لنص عقابي، مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائي إبتداءً في زواجه ونواهيته هو مادية الفعل المؤاخذ على إرتكابه إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً، وذلك أن العلاقات التي ينظمها هذا القانون في مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه، محورها الأفعال ذاتها، في علاماتها الخارجية، ومظاهرها الواقعية، وخصائصها المادية، إذ هي مناط التائيم وعلته، وهي التي يتصور إثباتها ونفيها، وهي التي يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض، وهي التي تديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة لها، ولا يتصور بالتالي وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادى، ولا إقامة الدليل على توافر السببية بين مادية الفعل المؤثم والتضائع التي أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه، ولزام ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التي يضررها الإنسان في أعصاق ذاته، تعتبر واقعة في منطقة التجريم كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً. فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها، وتم التعبير عنها خارجياً في صورة مادية لا تخطئها العين، فليس ثمة جريمة.

وحيث إنه من القواعد المبدئية التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية، أن تكون درجة اليقين التي تنظم أحكامها في أعلى مستوياتها، وأظهر في هذه القوانين منها في أية تشريعات أخرى، ذلك أن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية أخطر القيود وأبلغها أثراً، ويتعين بالتالي - ضماناً لهذه الحرية - أن تكون للأفعال التي تؤلمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وأن تكون تلك القوانين جلية واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها، ذلك أن التجهيل بها

عليه الفقرة السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية ، ذلك أن محل الاتفاق - كما سبقت الإشارة - قد يكون ارتكاب جناية أو الجنبه غير معينة بذاتها وعندئذ توقع العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة وحدها ، وهي تصل إلى السجن خمس عشرة سنة أو الحبس ثلاث سنوات - حسب الأحوال - ولا شك أنها عقوبات مفرطة في قسوتها تكشف عن مبالغة المشرع في العقاب بما لا يتناسب والفعل المؤثم .

وحيث إنه لما كان الهدف من العقوبة الجنائية هو الزجر الخاص للمجرم جزاء لما اقترف ، والردع العام للغير ليحتمل من ينحتمل ارتكابه الجريمة على الإعراض عن إتيانها ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة (٤٨) تقرر توقيع العقوبة المقررة لارتكاب الجناية أو الجنبه محل الاتفاق على مجرد الاتفاق على اقترافها حتى ولو لم يتم ارتكابها فعلاً ، فإنها بذلك لا تحقق ردعاً عاماً ولا خاصاً ، بل إن ذلك قد يشجع المتفكرين على ارتكاب الجريمة محل الاتفاق طالما أن مجرد الاتفاق على اقترافها سيؤدي إلى معاقبتهم بذات عقوبة ارتكابها .

وحيث إن السياسة الجنائية الرشيدة يتعين أن تقوم على عناصر متجانسة ، فإن قامت على عناصر متنافرة نجم عن ذلك إفتقار الصلة بين النصوص ورمائها ، بحيث لا تكون مؤدية إلى تحقيق الغاية المقصود منها لإعدام الرابطة المنطقية بينها ؛ تقديرًا بأن الأصل في النصوص التشريعية - في الدولة القانونية - هو ارتباطها عقلاً بأهدافها ، باعتبار أن أي تنظيم تشريعي ليس مقصوداً لذاته ؛ وإنما هو مجرد وسيلة لتحقيق تلك الأهداف ؛ ومن ثم يتعين دائماً استظهار ما إذا كان النص الطعين يلتزم إطاراً منطقياً للدائرة التي يمثل فيها ، كائناً من خلالها تنافس الأغراض التي يستهدفها ، أم متهاذماً مع مقاصده أو مجاوزاً لها ، ومناهضاً - بالتالي - لبداً خضوع الدولة للقانونين المنصوص عليه في المادة (٦٥) من الدستور ؛ متى كان ذلك وكان المشرع

غاية الإتفاق ، سواء كانت هذه الغاية في ذاتها مشروعة أو غير مشروعة ، ومن ثم فإن نطاق التجريم جاء واسعاً قضيافاً لا تقتضيه ضرورة اجتماعية مبررة .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرعية الجزاء ، جنائياً كان أم مدنياً أم تأديبياً - مناطها أن يكون متناسباً مع الأفعال التي أتمها المشرع أو حظرها أو قيد مباشرتها . فالأصل في العقوبة هو معقوليتها فكلاً كان الجزاء الجنائي بغضاً أو عاتياً ، أو كان متصلاً بأفعال لا يسوغ تجريمها ، أو متجافياً بصورة طاهرة للحدود التي يكون معها متناسباً مع خطورة الأفعال التي أتمها المشرع ، فإنه يفقد مبررات وجوده ويصبح تقييده للحرية الشخصية اعتسافاً ، متى كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة (٤٨) تقرر عقوبة السجن على الاتفاق الجنائي على ارتكاب جناية ، وكانت عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنوات ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، بينما هناك جنابات كثيرة حدد المشرع العقوبة فيها بالسجن مدة تقل عن خمس عشرة سنة ، كما تنص ذات الفقرة على أن عقوبة الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنبه هي الحبس أي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه وحدها الأدنى أربع وعشرون ساعة ولا تزيد على ثلاث سنوات إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، بينما هناك جنبه متعددة حدد المشرع العقوبة فيها بالحبس مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وهو ما يكشف عن عدم تناسب العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من النص المطعون فيه مع الفعل المؤثم ، ولا وجه للمحاجة في هذا الجنبه بأن الفقرة الرابعة من المادة (٤٨) المشار إليها تقضي بأنه إذا كان محل الاتفاق جناية أو جنبه معينة عقوبتها أخف مما نصت

ليس أسوأ من مجرد الاتفاق عليها ولا يكون لتجنب ارتكابها والحدول عن اقترافها فائدة ما ، وهو ما يعنى علم بتحقيق النص المطعون عليه للمقاصد التى ابتغاها المشرع .

وحيث إن الرقابة القضائية التى تباشرها هذه المحكمة فى شأن دستورية النصوص العقابية ، تضبطها مقاييس صارمة ، ومعايير حادة تلتئم وطبيعة هذه النصوص فى إتصالها المباشر بالحرية الشخصية التى أعلى الدستور قدرها ، مما يفرض على المشرع الجنائى أن ينتهج الوسائل القانونية السليمة سواء فى جوانبها الموضوعية أو الإجرائية لضمان ألا تكون العقوبة أداة عاصفة بالحرية ، وأن تكون العقوبة التى يفرضها فى شأن الجريمة تبور مفهوماً للعدالة يتحدد على ضوء الأغراض الإجتماعية التى تستهدفها ، فلا يندرج تحتها مجرد رغبة الجماعة فى إرواء غريزتها للثأر والإنتقام ، أو سعيها للبطش بالمتهم ، كما لا يسوغ للمشرع أن يجعل من نصوصه العقابية شبكاً أو شركاً يلقبها ليتصيد بانتساها أو بخفائنها من يقعون تحتها أو يخطون مواقعها ، وكان الجزء الجنائى لا يعد مبرراً إلا إذا كان واجباً لمواجهة ضرورة إجتماعية لها وزنها ، ومتناسباً مع الفعل المؤثم فإن جاوز ذلك كان مفرطاً فى التسوة مجافياً للعدالة ، ومنفصلاً عن أهدافه المشروعة ، متى كان ما تقدم جميعه فإن المادة (٤٨) المشار إليها تكون قد وقعت فى حجة المخالفة الدستورية لخروجها على مقتضى المواد ٦٥ و٦٦ و٦٧ من الدستور .

هذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (٤٨) من قانون العقوبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

أمين السر : رئيس المحكمة

الجنائى قد نظم أحكام الشروع فى الباب الخامس من قانون العقوبات (المواد من ٤٥ إلى ٤٧) وهو الذى يسبق مباشرة الباب السادس الخاص بالاتفاق الجنائى ، وكان الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، وكان مجرد العزم على ارتكاب الجريمة أو الأعمال التحضيرية لذلك لا يعتبر شروعا ، بحيث تعدى الشروع مرحلة مجرد الاتفاق على ارتكاب الجريمة إلى البدء فعلاً فى تنفيذها ، وكان الشروع غير معاقب عليه فى المجمع إلا بنص خاص ، أما فى الجنائيات فإن عقوبة الشروع تقل درجة عن العقوبة المقررة لارتكاب الجريمة ، أو بما لا يزيد على نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة القائمة ؛ فإذا أعقب المشرع تلك الأحكام بالنص فى المادة (٤٨) على تهميم مجرد إتمام إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب أى جريمة أو جنحة أو على الأعمال المجزأة أو المسهلة لارتكابها ، وتحديد العقوبة على النحو السالف ببيان بالعقوبة المقررة لارتكاب الجريمة أو الجنحة محل الاتفاق ، فإنه يكون منتهجاً نهجاً يتنافر مع سياسة العقاب على الشروع ، ومنافضاً - بالتالى - للأسس الدستورية للتجريم .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة (٤٨) تقدر الإعفاء من العقوبات المقررة لمن يبادر من الجريمة بإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائى والمشاركين فيه قبل وقوع الجريمة أو الجنحة محل الاتفاق ، فإن حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل إلى ضبط الجريمة وذلك ابتغاء تشجيع المتفتحين على الإبلاغ بإعفائهم من العقاب على النحو السالف البيان ؛ إلا أن مؤدى النص أنه إذا ما تم الاتفاق ثم عبل المتفتحن جميعاً من تلقاء أنفسهم عن المضى فى الاتفاق فإن جريمة الاتفاق الجنائى تكون قد وقعت متكاملة الأركان ويحق العقاب على المتفتحن ، فيغيب ارتكاب الجريمة محل الاتفاق - فى تقدير المتفتحن -

بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ -
للدستور .

وأودعت هيئة المفوضين تقريراً تكملياً
برأيها .

وأعيد نظر الدعوى على الوجه المبين بمحضر
الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة
اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن هذه
المحكمة كانت قد أصدرت بجلستها المعقودة بتاريخ
السادس من مايو سنة ٢٠٠٠ حكمها في القضية
المقيدة بجلولها برقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٣ قضائية
« دستورية » قاضياً بعدم دستورية نص المادة (٢٥)
من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فيما
تضمنه من إسناد الفصل في طلبات إلغاء القرارات
الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة
وطلبات التعويض المترتبة عليها للجنة التأديب
والتظلمات ، وعلى أثر صدور ذلك الحكم وفي
٨/٥/٢٠٠٠ أصدر رئيس تلك الهيئة القرار رقم ١
لسنة ٢٠٠٠ الذي نص في مادته الأولى على وقف
إنعقاد جلسات لجنة التأديب والتظلمات المحددة لنظر
الطلبات المقدمة من أعضاء الهيئة الحاليين والسابقين
لحين صدور التشريع المنفذ لحكم المحكمة الدستورية
العليا المشار إليه ، وفي مادته الثانية على استمرار
اللجنة في نظر الدعاوى التأديبية . ثم أعقب ذلك
صدور قرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة
٢٠٠٠ نصاً على إلغاء قراره السابق رقم ١ لسنة
٢٠٠٠ ، ومن جهة أخرى كان المدعى قد أقام أمام
محكمة القضاء الإداري الدعوى رقم ١١٣٥ لسنة
٥٤ قضائية طعناً على قرار تخطيه في الترقية .
كما أخطره أسانة اللجنة المشار إليها للحضور

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٤ أغسطس
سنة ٢٠٠١ م الموافق الرابع عشر من جمادى الأولى
سنة ١٤٢٢ هـ .

أصول الحكم الآتي:

في القضية المقيدة بجلول المحكمة
الدستورية العليا برقم ٥ لسنة ٢٢ قضائية « منازعة
تنفيذ » .

الإجراءات

بتاريخ الخامس من أغسطس سنة ٢٠٠٠ ،
أودع المدعي قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ،
صحيفة الدعوى الماثلة طالباً الحكم بوقف تنفيذ قرار
رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ فيما
تضمنه من إلغاء قراره رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بوقف
إنعقاد جلسات لجنة التأديب والتظلمات بالهيئة
للنظر في الطلبات المقدمة من أعضاء الهيئة الحاليين
والسابقين وذلك لحين صدور التشريع المنفذ لحكم
المحكمة الدستورية . وفي الموضوع بعد الإعتداده
بالقرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه ،
والاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الصادر
في القضية ١٩٣ لسنة ١٩٩٣ قضائية « دستورية » ،
وما يترتب على ذلك من آثار .

وقدّمت هيئة الدولة مذكرة طلبت في ختامها
الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر
الدعوى إحتياطياً بعدم قبولها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين
تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى بجلسة ١٢ مارس سنة ٢٠٠١ ،
وفيهما قررت المحكمة - تطبيقاً للمادة ٢٧ من
قانونها - إعادتها إلى هيئة المفوضين لتحضير
المسألة الدستورية التي أثارها طلبات المدعي بشأن
مخالفة المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة -

أماها في ١٨ / ٩ / ٢٠٠٠. لنظر تظلمه رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٩ : أبدي المدعى أن قرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ يشكل عقبة تعوق تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٩ قضائية « دستورية » المشار إليه ، ومن ثم فقد أقام دعواه الماثلة إبتغاء القضاء له بطلانته سالفه الذكر .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بالفصل في الدعوى الراهنة ، تأسيساً على أمرين :

أولهما : أن القرار المطعون فيه لا يعتبر عملاً تشريعياً مما تقتد إليه الرقابة القضائية التي تباشرها هذه المحكمة في شأن الشريعة الدستورية ؛

وثانيهما : أن إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية هو مما تختص به محكمة الموضوع ولا تقتد إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الدعوى الماثلة ليست - في أصلها - طعنًا بعدم الدستورية ، وبالتالي فلا محل فيها للفرقة بين العمل التشريعي وغيره ، وإنما أقيمت باعتبارها منازعة تنفيذ في حكم أصدرته المحكمة في دعوى دستورية ، ومن ثم فإن ما تشير به الدعوى هو مدى توافر الشروط المتطلبية في منازعات التنفيذ التي تختص بها المحكمة الدستورية العليا طبقاً للمادة ٥٠ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة قد دفعت أيضاً بعدم قبول الدعوى تأسيساً على إنتفاء مصلحة راقعها بمقولة إنه يشترط لقبول دعوى منازعة التنفيذ أن يعود على رافعها منفعة يقرها القانون ويرتبط ذلك بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثبتت منازعة التنفيذ بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيها على الحكم في الدعوى الموضوعية ، وأن المدعى لم يكن طرفياً في الدعوى الدستورية المطلوب الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر فيها بل رُفِض تدخله فيها ، كما

لم يرفع أى دعوى يتطلب الفصل فيها البت في منازعة التنفيذ الماثلة . وهذا الدفع بلوره مردود بأن المدعى يستهدف من دعواه ألا تفصل لجنة التأديب والتظلمات في طعنه على قرار تخطيه في الترقية لينعقد الفصل في ذلك الطعن للمحكمة المختصة - على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن - بما يوفر له مصلحة في إقامة الدعوى الماثلة من جهة أخرى فليس ثمة تلازم بين منازعة التنفيذ وبين دعوى موضوعية حتى يقال إن تلك المنازعة قد ثارت بمناسبةها ، فهذا الربط بين الأمرين ليس إلا خلط بين منازعات التنفيذ والدعوى الدستورية .

وحيث إن قوام منازعة التنفيذ التي تختص هذه المحكمة وحدها بالفصل فيها وفقاً للمادة ٥٠ من قانونها - وعلى ما جرى عليه قضاؤها - أن تعترض تنفيذ أحد أحكامها عوائق تحول قانوناً - بمضمونها أو أبداً - دون إكتمال مدها وتعطل بالتالي أو تقيد اتصال حلقاته وتضامها بما يعرقل جريان آثاره بتمامها أو يحد من مدها ، ومن ثم تكون هذه العوائق هي محل دعوى منازعة التنفيذ التي تستهدف إنهاء الآثار القانونية الناشئة عنها أو المترتبة عليها ، وهو ما لا يتسنى إلا بإسقاط مسبباتها وإعدام وجودها حتى يتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة تنفيذاً مستكماً لمضمونه ومدها ضامناً لفعاليته وإنفاذ فوحيها .

وحيث إن منازعات التنفيذ المشار إليها تتعدد صورها وتتنوع تطبيقاتها وإن كان يجمعها أنها تطرح عوائق التنفيذ سواء كانت معطلة له أو مُقيدة مده ، ويندرج ضمن هذه المنازعات أن يتبنى المشرع لتشريع جديد ذات أحكام نص تشريعي سبق لهذه المحكمة القضاء بعدم دستوريته أو أن تستمر السلطة التنفيذية في إعمال حكم نص تشريعي سبق للمحكمة - إستناداً للأحكام الموضوعية في الدستور - إبطال نص مطابق له في النطاق عينه وموجه للمخاطبين به أنفسهم بحجة أنه نص جديد مستعرة

طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئون أعضائها وطلبات التعويض عنها ، لا تنهض مبرراً يسرع إصداره وذلك بعد أن اتضح لتلك الهيئة بجملة أن هذا الحكم الذي قرره مجدداً القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ قد انتظمه نص سابق ظاهر البطلان قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته وهو نص المادة ٢٥ المشار إليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ ، وما كان للهيئة أن تعود لتتبنى ذلك النص وتستند إليه بعد أن كانت قد هجرته في قرار سابق ، خاصة وأن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر قد أورد في أسبابه المحكلة لنظوقه صراحة أن لجنة التأديب والتظلمات ظلت تجمع بين اختصاصاتها سائلة الذكر - ومن بينها إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئون أعضاء الهيئة وطلبات التعويض عنها - بل أضافت إليها القانون ١٠ لسنة ١٩٨٦ ، ومن بعده القانون ٨٨ لسنة ١٩٩٨ المعدلان لقانون هذه الهيئة طائفة أخرى من المنازعات هي تلك المتعلقة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات الخاصة بأعضاء الهيئة أو بورتشهم . ومن ثم يكون القرار الجديد رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ الصادر من رئيس الهيئة ، عقبة أمام تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا السالف الإشارة إليه بحيث يجوز لكل من أضمر من أعماله في حقه أن يتقدم إلى هذه المحكمة طالبا لإزالة هذه العقبة .

وحيث إن المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة معدلاً بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ تنص على أن تشكيل لجنة التأديب والتظلمات من رئيس الهيئة أو من يحل محله رئيساً . ومن عشرة أعضاء فحسب ترتيبهم في الأقدمية من بين نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين .

وتختص هذه اللجنة - دون غيرها - بالفصل في الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء الهيئة . وفي طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئونهم وطلبات التعويض عنها ، وتفصل كذلك دون غيرها في كافة المنازعات الخاصة بمرتباتهم

في ذلك وراء فكرة استقلال النصوص القانونية ؛ إذ لا يعلو أن يكون ذلك تحايلاً على أحكام الشرعية الدستورية ، ومن ثم هذا التشريع الجديد أو ما يصدر من قرارات تنفيذاً له عقبة من عقبات التنفيذ ، ويجوز لهذه المحكمة عندئذ أن تعمل ما حولته إياها المادة ٢٧ من قانونها من التصدي للدستورية النص الجديد الذي عرّض لها بمناسبة نظرها منازعة التنفيذ المطروحة عليها لاتصاله بها ، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن أصدرت بجلسته ٢٠٠٠/٥/٦ حكمها في الدعوى رقم ١٩٣ لسنة ١٩ قضائية « دستورية » التي قضى في منطوقه « بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من إسناد الفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التعويض المترتبة عليها للجنة التأديب والتظلمات » ، فيادر رئيس الهيئة المدعي عليها بإصدار القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٨ - مشيراً في ديباجته إلى الحكم آنف الذكر - متضمناً وقف إنسقاد جلسات لجنة التأديب والتظلمات فيما يتعلق بنظر الطلبات المقدمة من أعضاء الهيئة وذلك لحين صدور التشريع المنفصل لذلك الحكم ، بيد أنه جرى التكموض عن ذلك بالقرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٨ الذي ألقى القرار رقم ١ بالسالف الذكر ، ومن ثم استمرت اللجنة المذكورة في نظر طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء تلك الهيئة وطلبات التعويض المترتبة عليها .

وحيث إن الإشارة في ديباجة القرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ سالف البيان إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ الذي تضمن تعديل نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ ، بقوله إنه استبقى ذات الحكم المتضمن اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالفصل في

ومكافأته ومعاشرته المستحقة لهم أو للمستحقين عنهم .

وتفصل اللجنة في الدعاوى والطلبات والتظلمات المقدمة إليها بعد سماع أقوال العضو أو المستحقين عنه ، والإطلاع على ما يبذره من ملاحظات .

وتصدر اللجنة قراراتها في الدعاوى التأديبية بأغلبية ثلثي أعضائها ، وفي غيرها بالأغلبية المطلقة لأعضائها .

ولا يجوز أن يكون عضواً باللجنة من طلب إقامة الدعوى التأديبية ، أو شارك في إجراءات التحقيق أو أبدى رأياً أو أصدر القرار المطعون فيه أو المتظلم منه أو المطالب بالتعويض عنه .

ويكون قرار اللجنة نهائياً غير قابل للطعن بأي وجه من أوجه الطعن .

وحيث إن الدستور خصص الفصل الرابع من الباب الخامس الخاص للسلطة القضائية فنص في المادة ١٦٥ على أن « السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون » ، وفي المادة ١٦٧ على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم » ، وفي المادة ١٧٢ على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص في الفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » ، وفي المادة ١٧٣ على أن « يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية . ويحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية » ، فدل بذلك على مفارقة - في الإصطلاح - بين السلطة القضائية - من جهة ، وبين الهيئات القضائية - من جهة أخرى ، والهيئات ذات

الاختصاص القضائي من جهة ثالثة ، فالأولى : هي إحدى سلطات الدولة الثلاث ، وتقوم على ولاية القضاء ، وتستقل بشئون العدالة في مقابلة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وأما الثانية : فجاءتها أنها هيئات تسهم في سير العدالة ، ويقوم على شئونها المشتركة ، وينسق بينهما مجلس أعلى يرأسه رئيس الدولة ، وقد فوض الدستور المشرع في بيان طريقة تشكيله واختصاصاته بما لا يخل باستقلال هذه الهيئات ، ولا يتعارض اختصاصات مجالسها الخاصة ، فضلاً عن لزوم أخذ رأيه في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها ، وطبقاً لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ، يضم هذا المجلس في عضوريته رئيس المحكمة الدستورية العليا ، ورئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، ورئيس هيئة قضايا الدولة ، ورئيس هيئة النيابة الإدارية . وأما الثالثة : فهي الهيئات التي خولها المشرع ولاية الفصل في خصومات محددة حصراً ، بأحكام تصدرها بعد اتباع الإجراءات القضائية ، وفي إطار من ضمانات التقاضي ، فهي جهات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذات اختصاص قضائي استثنائي .

ومؤدى ما تقدم ، أن هيئة قضايا الدولة تعد هيئة قضائية : وأن لجنة التأديب والتظلمات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانونها هي هيئة ذات اختصاص قضائي ، تفصل في الدعاوى التأديبية المتعلقة بأعضاء هيئة قضايا الدولة ، بما لا يخالف فيه لأحكام الدستور .

وحيث أن البين من قوانين الهيئات القضائية المختلفة ، وأن المشرع - بعد أن جمع الدستور بينها في إطار مجلس أعلى واحد يقوم على شئونها ، ويتولى التنسيق بينها - وضع لأعضائها قواعد موحدة تنظم شئونها الوظيفية ، وحضهم بضمانة عدم القابلية للعزل ، كما حظر عليهم الإشتغال بالعمل السياسي بكافة صوره ، مساوياً بذلك بينهم في الحقوق والواجبات : ونظم مسألتهم تأديبياً على

الإدارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وفى طلبات التعويض عنها : ويثل هذا جرى نص المادة ٤٠ (مكرراً - ١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية بعد تعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ . أما قانون السلطة القضائية فقد عهدت المادة ٨٣ منه - معدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - بهذا الاختصاص فى شأن رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة إلى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، وقد دلت هذه القوانين جميعها : على أن رد هذا الاختصاص إلى المحاكم ، يثل ضماناً لازماً لأعضاء تلك الهيئات عند نظر طلبات الإلغاء والتعويض المتعلقة بشئونهم : مما لا مدعاة معه للجمع بين الاختصاص بالدعاوى التأديبية ، والمنازعات الإدارية فى صعيد واحد ، ولا كذلك الحال بالنسبة للجنة التأديب والتظلمات بهيئة قضايا الدولة ، فقد ظلت تجمع بين اختصاصاتها سائلة الذكر بل أضاف إليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ، ومن بعده القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ - المعدلان لقانون هذه الهيئة - طائفة أخرى من المنازعات هى تلك المتعلقة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات الخاصة بأعضاء الهيئة أو بورتشهم ، والبين من مضيقبة الجلسة السادسة والسبعين من دور الاتعقاد العادى الثالث لمجلس الشعب المعقودة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٩٨ أن أحد أعضاء المجلس كان قد تقدم - عند مناقشة مشروع القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه - باقتراح بمشروع قانون تعديل قانون هيئة قضايا الدولة ليصبح على غرار قانون النيابة الإدارية سواء فى شأن الاختصاص بالدعاوى التأديبية أو المنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة : إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالأغلبية اللازمة لإقراره .

وحيث إن تنظيم الحقوق منوط بالمشرع ، وكان استعماله لسلطته فى هذا الشأن رخصة يباشرها . كلما اقتضاها الصالح العام ، وفى الوقت الذى يراه مناسباً : إلا أن تدخله يفىو لازماً إذا ما دعا

نحو يكفل للخصومة التأديبية . فى مجال العمل القضائى - خصوصيتها ودقاتها التى ينافيها أن يطرح أمرها على غير أهلها ، لتظل خفاياها وراء جدران مغلقة فلا يهتك سترها ، فعهد بولاية التأديب إلى « مجلس » أو « لجنة » خاصة مشكلة من أعضاء يمثلون من الهيئة التى ينتعون إليها أعلى مواقعها . تؤكداً لأولويتهم فى مجال البصر بأسورها ، وضماناً لاستقلالها بشئون أعضائها : وتقديراً بأن الدستور لا يحول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دون أن يعهد المشرع بالفصل فى الدعوى التأديبية - فى مجال العمل القضائى إلى هيئة ذات اختصاص قضائى .

وحيث إنه فى مقام المنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة ، وعلى الأخص منها طلبات الإلغاء والتعويض ، فقد كان قانونها الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قد استحدث لجنة التأديب والتظلمات واختصها - فضلاً عن تأديب أعضاء تلك الهيئة - بالفصل بقرارات قضائية نهائية فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم ، وفى طلبات التعويض المترتبة عليها ، وقد استمد هذا النظام فى جوهره مما كان متبعاً بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة ، وهو ما دعا المحكمة العليا أن تقضى فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية دستورية برفض المطاعن الدستورية الموجهة إلى نص المادة ٢٥ من قانون تلك الهيئة - فى أصل شرعته - بيد أن مسيرة التشريع لم تتوقف عند هذا الحد بالنسبة للاختصاص بالمنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة - الذين قيىم عليهم أعضاء هيئة قضايا الدولة عند صدور قانونها سالف الذكر - ولا بالنسبة لأعضاء هيئة النيابة الإدارية ، فقد صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ الذى تناول التعديل نص المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بحيث أصبحت تقضى بأن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها أعضاء مجلس الدولة بإلغاء القرارات

الدستور إلى تنظيم حق من الحقوق ، كما هو الحال بالنسبة لحق التقاضي فإن أدى مسلكه إلى الإخلال بهذا الحق ، كان ذلك مخالفاً للدستور .

وحيث إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون رددته الدساتير المصرية جميعاً ، بحسبانه ركيزة أساسية للحقوق والحريات على إختلافها ، وأساساً للعدل والسلام الإجتماعي غايته صون الحقوق والحريات في مواجهة صور التمييز التي تنال منها ، أو تقيد ممارستها وباعتباره وسيلة لتقريب الحماية المتكافئة للحقوق جميعها ؛ إلا أن مجال إعماله لا يقتصر على ما كفله الدستور من حريات وحقوق وواجبات ، بل يمتد ، فوق ذلك -- إلى تلك التي يقرها التشريع ، وإذا كانت صور التمييز المجافية للدستور يتعذر حصرها ، إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو إستبعاد ينال بصورة تحكيمية من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور أو القانون ، سواء بإنكار أصل وجودها أو تعطيل أو انقصاص آثارها ، بما يحول دون مباشرتها على قدم من المساواة الكاملة بين المؤهلين قانوناً للالتفاع بها .

وحيث إن من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن مناط دستورية أى تنظيم تشريعى ألا تنفصل نصوصه أو تتخلف عن أهدافها ، وم ثم ، فإذا قام التماثل في المراكز القانونية التي تنتظم بعض فئات المواطنين ، وتساواو بالتالى في العناصر التي تكونها ، استوجب ذلك وحدة القاعدة القانونية التي ينبغي أن تنتظمهم ، ولازم ذلك ، أن المشرع عليه أن يتدخل دوماً بأدواته لتحقيق المساواة بين ذوى المراكز القانونية المتماثلة أو لمشاركة ما فاته في هذا الشأن .

وحيث إن المادة ٦٥ من الدستور تنص على أن « تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » وكان الدستور قد أكد في المادة ١٦٥ أن المحاكم هي التي تتولى السلطة القضائية فإذا ما قرر المشرع ملاحقة إسناد الفصل في بعض الخصوصيات استثناء إلى إحدى الهيئات ذات

الاختصاص القضائي فإن سلطته في هذا الشأن تكون مقيدة بعدم الخروج على نصوص الدستور ، وعلى الأخص تلك التي تضمنتها المواد ٤٠ ، ٦٨ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، بل يتعين عليه التآليف بينها في مجموعها ، وبما يحول دون تناقضها فيما بينهما أو تهادمها ، ومن ثم فلا يجوز إيلاء سلطة القضاء في منازعات معينة إلى غير قاضيهما الطبيعي إلا في أحوال استثنائية تكون الضرورة في صورتها الملجئة هي مدخلها ، وصلتها بالمصلحة العامة - في أوثق روابطها - مقطوعاً بها ، وميراثها المحتملة لا شبهة فيها ، وهذه العناصر جميعها ليست بنأتى عن الرقابة القضائية لهذه المحكمة بل تخضع لتقييمها بما لا يخبر نص أى من المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور عن أغراضها التفافاً حولها ، بل يكون لمضمونها مجاله الطبيعي الذي حرص المشرع الدستوري على عدم جواز إهداره ، ذلك أن ما يقرره الدستور في الماد ١٦٧ لا يجوز اتخاذه موثقاً لاستنزاف اختصاص المحاكم أو التهوين من تخصيص الدستور بعضها بمنازعات بنواتها باعتبارها قاضيهما الطبيعي وصاحبة الولاية العامة بالفصل فيها .

وحيث إن قانون هيئة قضايا الدولة - بتعديلاته السالف الإشارة إليها - وإن عهد بطلبات الإلغاء والتعويض إلى لجنة التأديب والتظلمات ، بحسبانها هيئة ذات اختصاص قضائي إلا أن المشرع وقد قدر بنفسه - على ما اتضح من مسلكه إزاء تحديد الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بأعضاء الهيئات القضائية الأخرى - أن المحاكم وحدها هي الأقدر على الفصل في هذا النوع من المنازعات ، وبالنظر إلى طبيعتها وعلى ضوء مختلف العناصر التي تلاسها عادة ، لكي ينال أعضاء هذه الهيئات الترضية القضائية إنصافاً ؛ فإن إفراده أعضاء هيئة قضايا الدولة وحدهم بالإبقاء على اختصاص اللجنة المشار إليها في هذا الشأن ، يعد إخلالاً بجهد المساواة في مجال حق التقاضي رغم توافر مناط إعماله ، مكرساً بذلك تمييزاً غير مبرراً بينهم وبين

وحيث إن من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن مناط دستورية أى تنظيم تشريعى ألا تنفصل نصوصه أو تتخلف عن أهدافها ، وم ثم ، فإذا قام التماثل في المراكز القانونية التي تنتظم بعض فئات المواطنين ، وتساواو بالتالى في العناصر التي تكونها ، استوجب ذلك وحدة القاعدة القانونية التي ينبغي أن تنتظمهم ، ولازم ذلك ، أن المشرع عليه أن يتدخل دوماً بأدواته لتحقيق المساواة بين ذوى المراكز القانونية المتماثلة أو لمشاركة ما فاته في هذا الشأن .

وحيث إن المادة ٦٥ من الدستور تنص على أن « تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » وكان الدستور قد أكد في المادة ١٦٥ أن المحاكم هي التي تتولى السلطة القضائية فإذا ما قرر المشرع ملاحقة إسناد الفصل في بعض الخصوصيات استثناء إلى إحدى الهيئات ذات

المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

ويتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة من محكمة استئناف قنا (مأمورية أسوان) ملف الاستئناف رقم ٥ لسنة ١٦ قضائية المقام من المدعية .

بعد أن قضت المحكمة المذكورة بوقف نظره وإحالة للمحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ذات النص الطعين ، وقد قيدت الأوراق بجدول الدعاوى الدستورية برقم ١٨٩ لسنة ١٩ قضائية .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

بعد تحضير الدعويين ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، وطلبت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد .

ونظرت الدعويان على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، ويجلسه ٣ / ١١ / ٢٠٠١ قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ١٩ قضائية « دستورية » إلى الدعوى الماثلة لوحدة الموضوع وليصدر فيهما حكم واحد ، وقررت إصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن المدعية سبق وأن صدر لصالحها الحكم في القضية رقم ٣٦٢ لسنة ٩١ كلى أحوال شخصية أسوان ضد الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وورثة المرحوم عبد الفتاح على حسن باعتبارها أرملته وتستحق الثمن في تركته ، وقد تم ربط معاش شهرى لها قدره ١١٤٠ و١٦٠ جنيه ، قامت الهيئة بصرفه لها لمدة عشرة أشهر ثم أوقفت الصرف

أعضاء الهيئات القضائية الأخرى في هذا المجال ، معطلاً مبدأ خضوع الدولة للقانون ، ومن ثم فإنه بذلك يكون قد خالف أحكام المواد ٤٠ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ١٦٥ ، ١٧٢ من الدستور .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ معدلاً بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالهيئة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشغون أعضاء الهيئة وطلبات التعويض عنها .

ثانياً : بعدم الاعتداد بقرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ٢٠٠١ م الموافق ٢٤ من رمضان سنة ١٤٢٢ هـ .

أصول الحكم الآتى:

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٢٣ لسنة ١٩ قضائية « دستورية » .

والدعوى المضمومة إليها رقم ١٨٩ لسنة ١٩ قضائية دستورية المحاالة من محكمة استئناف قنا « مأمورية أسوان » بحكمها الصادر بجلسة ٨ / ١٩٩٧ في الاستئناف رقم ٥ لسنة ١٦ قضائية .

الإجراءات:

بتاريخ الثامن عشر من يونية سنة ١٩٩٧ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب

دون مبرر منطقي ، وخالف نص المادة (٦٨) من الدستور بإخلاله بكفالة حق التقاضي ، وناقض حكم المادة (٧٢) من الدستور بإهداره لمحجية الأحكام القضائية ووجوب تنفيذها .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت الدعوى بأن النص الطعن إنما ينظم أحوال استحقاق المعاش على أساس أن يكون تحقق ثبوت الزوجية معاصراً لواقعة الاستحقاق وهي وفاة الزوج ولا يمنع من تنفيذ أحكام القضاء في شأن ثبوت الزوجية ، وأن المعاش ليس ميراثاً وإنما هو نوع من النفقة تستحق بعد وفاة الزوج ، وقد بررت الأعمال التحضيرية للقانون النص الطعن بأن غايته درء التعايل .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ارتباطها بالمصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للبت في الطلبات المطروحة في النزاع الموضوعي ، وكان محور الطلب أمام محكمة الموضوع يدور حول أحقية الأرملة في نصيبها في معاش زوجها إذا ما كانت الزوجية قد ثبتت بحكم قضائي نهائي صدر في دعوى أقيمت بعد وفاة الزوج ، فإنه يكون للمدعية مصلحة شخصية مباشرة في الطعن على ما تضمنه نص المادة (١٠٥) المشار إليها من اشتراط أن تكون الدعوى قد رفعت حال حياة الزوج .

وحيث إن النعي على النص الطعن انطواؤه على حكم يخالف الدستور ، هو نعي صحيح ، ذلك أنه إذ ناطت المادة (١٢٢) من الدستور بالقانون أن يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرقر على خزانة الدولة ، فإن القاعدة القانونية التي تصدر بهذا التعيين ، إنما يستتد وجودها إلى حكم المادة (١٢٢) من الدستور ، إلا أن احتمال دستوريته لا يتحقق إلا باتفاقها مع باقي أحكام الدستور وأخصها مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور ، إذ كان ذلك ، وكان نص المادة (١٠٥) من قانون

فقدت بطلب إلى لجنة فض المنازعات بالهيئة ، ثم أقامت الدعوى رقم ٩٣٧ لسنة ٩٦ مدني كلى أسوان بطلب الاعتداد بالحكم المشار إليه والاستمرار في تنفيذ وصرف كافة مستحققاتها التأمينية اعتباراً من تاريخ وفاة مورثها الحاصل في ٢ / ١٢ / ١٩٩٠ . فقضى برفض تلك الدعوى تأسيساً على أن المدعية أقامت دعواها رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩١ كلى أحوال شخصية أسوان بعد وفاة المؤمن عليه ، ولم تستوف شروط استحقاقها للمعاش طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تشترط أن يكون الزواج ثابتاً بحكم قضائي نهائي بناه على الدعوى رفعت أثناء حياة الزوج طعن المدعية على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩٦ قضائية أمام محكمة استئناف قنا (مأسورية أسوان) ، وأثناء نظره دفعت بعدم دستورية النص المشار إليه ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جديفة الدفع ، فقد صرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى الماثلة . وفي ذات الوقت قضت المحكمة المذكورة بوقف نظر الاستئناف أمامها وأحالت الأمر إلى محكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية التي أثارها ، ولوحدة الموضوع في الدعويين فقد قررت المحكمة ضمهما معاً ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن المدعية تنعى على نص المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مخالفته لأحكام المواد ٢ و ١٧ و ٤٠ و ٦٨ و ٧٢ من الدستور ، وذلك فيما استلزمه هذا النص من عدم الاعتداد بالحكم القضائي الصادر بإثبات الزوجية إلا إذا كانت الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم قد رفعت حال حياة الزوج ، وتأسس دفعها بعدم الدستورية على أن الزواج في الشريعة الإسلامية يقوم وترتب كافة آثاره بمجرد الإيجاب والقبول بين الزوجين والإشهاد ، وأن النص الطعن يحول دون المدعية والحصول على خدمات التأمين الاجتماعي التي كفلها الدستور للمواطنين جميعاً ، كما ميّز النص بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة

هذه الأسباب:

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما نصت عليه من أنه « بناء على دعوى رفعت حال حيازة الزوج » وألزامت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

أمين السر رئيس المحكمة

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالمجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ٢٠٠١ م الموافق ٢٤ رمضان سنة ١٤٢٢ هـ .

أصدرت الحكم الآتي:

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠٧ لسنة ٢١ قضائية « دستورية » .

الإجراءات:

بتاريخ الثاني عشر من يونيو سنة ١٩٩٩ ، أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبين الحكم : بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بعدم دستورية نص المادة (١٧٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت في ختامها الحكم بما تراه المحكمة متفقاً مع الشرعية الدستورية .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجري على أنه « يشترط لاستحقاق الأرملة أو المطلقة أن يكون موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي نهائي بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ، ولوزير التأمينات بقرار يصدره تحديد مستندات أخرى لإثبات الزواج أو التصديق في بعض الحالات التي يتعذر فيها الإثبات بالوسائل سالفة الذكر » ، فإن هذا النص ، باعتداده بالحكم القضائي بشبوت الزواج بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ، وعدم اعتداده بالحكم المسائل والصادر في دعوى رفعت بعد وفاة الزوج ، يكون قد أجرى تفرقة تستند إلى حالة المدعى عليه من حيث الحياة أو الموت ، وقت رفع الدعوى ، وهي حالة منفصلة ومنيتة الصلة بجوهر الحق الذي يكشف عنه الحكم القضائي بشبوت الزواج ، باعتباره في جميع الأحوال عنوان الحقيقة ، وقد ترتب على هذه التفرقة ، التمييز بين آثار الأحكام القضائية المتماثلة في درجة حجيتها وفي الحق الواحد الذي قرره ، فذهب ببعضها إلى الملقى المقرر لحجيتها ، غير أنه قد قصر مدى هذه الحجية ، وهو ما يتناقض والقاعدة الأصولية بأن الأحكام المتماثلة التي تصدر عن درجة قضائية واحدة لها ذات الحجية وقد قاد ذلك كله إلى الإخلال بحقوق أصحاب المركز القانوني الواحد الذي تنطبق به الأحكام القضائية المتماثلة فيما تكشف عنه من هذه الحقوق ، وهو ما يهدد مبدأ المساواة الذي يكفل للمحكوم لصالحهم الحق في التمسك بحجيتها وإنفاذ آثارها ، وهي مساواة يجب أن تظل قائمة وحاكمة للعدالة التي تتواجد فيها المراكز القانونية المتماثلة .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم فإن ما اشترطته المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من وجوب أن يكون إثبات الزوجية - في حالة الركون إلى حكم قضائي بإثباتها - مرهوناً بصور ذلك الحكم في دعوى رفعت حال حياة الزوج - هو اشتراط يتناقض مع أحكام المادتين (٤٠ ، ١٢٢) من الدستور .

الحكمة:

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعية الأولى زوجة للسيد / بنيامين معروض سعد بموجب عقد الزواج الكنسي المورخ ٢ / ٥ / ١٩٦٥ وقد أنجبت منه على فراش الزوجية كلاً من ميلاد بنيامين معروض ونيفين بنيامين معروض ، وفي عام ١٩٧٧ سافر الزوج المذكور إلى دولة الكويت حيث انقطعت أخباره وفشلت كما محاولات التي بذلت للعثور عليه وقد ترك المذكور ما يورث عنه شرعاً وهو ما آل إليه من حصة في العقارين رقمي ٣ ، ٥ شارع مصطفى حافظ بعزبة النخل الشرقية ، الأمر الذي حدا بالمدعين إلى إقامة الدعوى رقم ٢٣١٤ لسنة ١٩٩٦ بـ تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٦ أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية - الدائرة السابعة مدني كلي - طالبين في ختامها الحكم بإثبات وفاة مورثهم وأنهم ضمن ورثته الشرعيين وذلك على سند من أن فقده كان في حالة يغلب عليها الظن بهلاكه ، وقد انقضت مدة تزيد على أربع سنين من تاريخ فقده طبقاً لنص المادة (٢١) فقرة أولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، وقد دفع المحاضر عن الدولة أمام المحكمة بعدم جواز تطبيق نص المادة (٢١) المشار إليها على الدعوى بحسبان أن المفقود ورافعي الدعوى يخضعون لأحكام لائحة الأحوال الشخصية لأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام بجلسته المنعقدة في ٩ / ٥ / ١٩٣٨ والمعمول بها اعتباراً من ٨ / ٧ / ١٩٣٨ والتي تنص المادة (١٧٧) منها على أنه « يجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته » فلدفع المدعون بعدم دستورية نص المادة (١٧٧) المشار إليها ، وإذ قررت محكمة الموضوع جدية الدفع وصرحت للمدعين برفع الدعوى الدستورية فقد أقاموها .

وحيث إن المدعين يتعنون على النص الطعين تمييزه دون مبرر بين أبناء الوطن الواحد في مسألة لا تتعلق بالعقيدة بما يترتب عليه من إخلال بالمساواة بين المسلمين والأقباط الأرثوذكس فيما يتعلق بشروط الحكم باعتبار المفقود ميتاً ، مما يؤدي إلى إهدار مصلحة الأسرة القبطية ، ويكون النص الطعين مخالفاً للمادتين ٩ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القواعد التي تعتمدها شرائع الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، ومنها لائحة الأحوال الشخصية لأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام في ٩ مايو سنة ١٩٣٨ ، وعمل بها اعتباراً من ٨ يولية سنة ١٩٣٨ ، هي قواعد قانونية من حيث عموميتها وتجريدها ، بما مؤداه خضوعها للرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة .

وحيث أن النعي على النص الطعين بمخالفته الدستور صحيح ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من الدستور ، على أن « الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، وتحرس الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري » يدل على أن المشرع الدستوري قصد إلى إطلاق حكم هذا النص ليشمل كل أسرة مصرية أياً كانت عقيدتها الدينية ، ثم أورد بعد ذلك حظراً شاملاً لأية صورة من صور التمييز بين المواطنين ، بنصه في المادة ٤٠ منه على أن : « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » بما مؤداه أن القاعدة القانونية التي تقوم على تنظيم أوضاع الأسرة المصرية أو تتصل بهذا التنظيم برباط من الروابط ، يجب أن تكون عامة ومطلقة في انطباقها على كل أسرة مصرية ، كما هي عامة ومطلقة في انطباقها على كل مصري ، وأنه لا يجوز أن تختلف قاعدة عن

ظهوره من جهة ، وحقوق من تحصل حياتهم وأوضاعهم بفقدته أو موته وحاجتهم لاستقرار أوضاعهم بقضاء بجسم الأمر في شأن فقدته من جهة أخرى ، ثم جعل من هذا التوازن أساساً لتحديد المدة التي يحتمل فيها ظهور المفقود بجعلها أربع سنوات من تاريخ فقدته - إذا كان يغلب عليه الهلاك - وهي مدة ليست بالقصيرة بحيث تصادم مع مصالحه إذا تعرض لظروف استثنائية حالت دون تواصل أخباره ، وليست ممتدة الإطالة بحيث تصادم حياتهم وأوضاعهم به ، فإن النص الثاني - المادة (١٧٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس - ، قد صرف نظره فقط إلى حقوق المفقود واحتمالات ظهوره ، فأهمله للظهور ثلاثين سنة من تاريخ الحكم بإثبات غيبته ، واستمراره غائباً حتى يبلغ التسعين من تاريخ ودلته ، وهي مدد لابد أن تصيب من تتصل حياتهم وأوضاعهم به ، باضطراب وعدم استقرار شديدين ، ووضع طائفة من الأسر المصرية في وضع أقل استقراراً ، وأكثر ارتباطاً من طائفة أخرى من الأسر المصرية ، وهو حال يتصادم مع ما استهدفته المادة التاسعة من الدستور ، من إعلاء شأن الأسرة المصرية وجعلها هي أساس المجتمع ، كما يتصادم ونص المادة (٤٠) من الدستور فيما حظرته من أي تمييز بين المصريين ، بما مؤداه أنه وقد أتى حكم الفقرة الأولى من المادة (٢١) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بتنظيم أكثر قرى إلى طبائع الأمور ، وأكثر يسراً على من يتحمل أعباء غيبة المفقود ، وأدعى إلى تحقيق استقرار الأسرة المصرية ، فإنه بذلك كله يكون التنظيم الذي يربغ في ميزان المقارنة بين التنظيمين ، ويكون نص المادة (١٧٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، بما ينطوي عليه من إعانات على فئة من الأسر المصرية وإخلال بالمساواة الواجبة بين المصريين في شأن من العامة ، مخالفاً للدستور ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم دستورية النص الطعن ، وهو ما يترتب عليه صيرورة حكم الفقرة الأولى من المادة (٢١) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

أخرى تتحد معها في محلها إلا أن يكون مرد الاختلاف هو اتصاله بشكل جازم بأمر العقيدة ، حيث يجوز في هذه الدائرة وحدها أن تختلف القواعد القانونية ، وهو اختلاف يتحد في انبعاثه من قاعدة دستورية مقابلة هي كفالة حرية العقيدة التي نصت عليها المادة ٤٦ من الدستور ، والتي يتفرغ عنها الاعتداد الكامل ، والاحترام المطلق لعقائد المصريين الدينية كافة .

إذا كان ذلك ، وكان تنظيم أوضاع غيبة وفقد المصريين ، هو أمر يتصل بحياتهم الاجتماعية ويندمج بالكامل في الأحكام الخاصة بتنظيم أحوال الأسرة المصرية في مفهومها المطلق الذي يتجاوز اختلاف العقائد والأديان ، بما يجعله شأنًا مصرياً عاماً لا محل فيه لخصوصية العقيدة وذاتيتها الروحية ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة (٢١) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة قد جرى على أن « يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته » ، في حين أن نص المادة ١٧٧ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس قد جرى على أنه « يجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة حين ودلته » فإن مؤدى النصين معاً ، أنها وإن اتحدتا في تنظيمهما لأحكام الغيبة والفقد ، غير أنهما اختلفتا اختلافاً جلياً في التنظيم الذي قرره كل منهما بشأن الطائفة المخاطبة بأحكامه ، حال أن الطائفتين معاً هما من المصريين الذين يجب أن يخاطبوا بقاعدة قانونية واحدة طالما تعلق الأمر بتنظيم مسألة بعينها تتصل بحياتهم العامة ، وإلا كان في خضوع بعضهم لتنظيم والبعض الآخر لتنظيم مغاير ، تمييزاً لمن كان التنظيم المخاض له أكثر ميزة أو أيسر سبيلاً .

وحيث إنه بمقارنة نص الفقرة الأولى من المادة (٢١) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بنص المادة (١٧٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، يبين أنه في حين أن النص الأول قد أجرى توازناً دقيقاً بين حقوق المفقود واحتمالات

للمقابل التقدي لرصيد الإجازات التي لم يستعملها العامل لا يجاوز ثلاثة أشهر .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الطلب لتقادم الحق فيه فضلاً عن أنه إعمالاً للأثر الفوري للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢ لسنة ٢١ قضائية «دستورية» فإن الطالب لا يستفيد منه لتقاعده في تاريخ سابق على صدوره كما دفعت بعدم قبول الدعوى الدستورية لسابقة الحكم فيها بالحكم المشار إليه .

ويعد تحضير الطلب والمسألة الدستورية تنفيذاً لقرار المحكمة ، قدمت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة:

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الطلب وسائر الأوراق - تتحصل فيما ذكره الطالب من أنه قد استحق له رصيد عن إجازاته الاعتيادية في الفترة تاريخ تعيينه وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٧ ، وإذ لم يتم صرف البديل التقدي عن هذا الرصيد إلا عن مدة ثلاثة شهور باعتبارها الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، فقد أقام الطلب المائل ودفع بعدم دستورية نص الفقرة الماشر إليها . وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - المطعون عليها - تنص على أن « فإذا انتهت خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الإجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الأساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته ، وذلك بألا يجاوز أجر ثلاثة أشهر » .

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا قد سبق لها أن قضت بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة

سارياً على المصريين من المسلمين والأقباط الأرثوذكس ، إعمالاً لحكم المادة (٣٢) من القانون المدني والمادة الثالثة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية .

فهذا الأسباب:

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (١٧٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

أمين السر رئيس المحكمة

باسم الشعب

الحكمة الدستورية العليا

باجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ٢٠٠١ م الموافق ٢٤ من رمضان سنة ١٤٢٢ هـ .

أصدرت الحكم الآتي:

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٨ لسنة ٢٢ قضائية « طلبات أعضاء » .

الإجراءات

بتاريخ الثاني والعشرون من أكتوبر سنة ٢٠٠٠ أودع الطالب صحيفة الطلب المائل قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بأحققيته في الحصول على المقابل التقدي لرصيد الكامل لإجازاته التي حزم من استعمالها بسبب ظروف ومقتضيات العمل طوال مدة خدمته ، دون التقيد بحد أقصى ، ودفع احتياطياً بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من وضع حد أقصى

على إطلاقه بما مؤداه أنه كلما كان فوات الإجازة راجعاً إلى جهة العمل أو لأسباب اقتضتها ظروف أدائه دون أن يكون لإرادة العامل يد فيها ، كانت جهة العمل مسئولة عن تعويضه عنها فيجوز للعامل عندئذ - كأصل عان - أن يطلبها جملة ، إذ كان اقتضاء ما يجمع من إجازاته السنوية على هذا النحو ممكناً عيناً ، وإلا كان التعويض التقديري عنها واجباً ، تقديرأ بأن المدة التي يمتد إليها الحرمان من استعمال تلك الإجازة مردها إلى جهة العمل ، فكان لازماً أن تتحمل وحدها تبعه ذلك . ومن ثم فإن النص المطعون عليه - كلاحقه بعد تعديل - وقد حرم العامل من حقه الكامل في التعويض المكافئ للضرر الجابر له ، يكون قد جاء مناقضاً للحماية الدستورية المقررة للملكية الخاصة والمكفولة بنص المادتين ٣٢ ، ٣٤ من الدستور والتي جرى قضاء هذه المحكمة على اتساعها للأموال بوجه عام وانصرافها بالتالي إلى الحقوق الشخصية والعينية جميعها .

هذه الأسباب :

حكمت المحكمة :

أولاً ، بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من حرمان العامل من البديل التقديري لرصيد إجازاته الاعتيادية فيما جاوز ثلاثة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل .

ثانياً ، حددت المحكمة جلسة ١٣ / ١ / ٢٠٠١ لنظر موضوع الطلب .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً مماثلاً في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢٢ ق طلبات أعضاء .

(٦٥) المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩١ ، وكان النص المطعون عليه - قبل التعديل - هو المطبق على الطالب ، فإن مصلحته في الظن تكون قائمة لاختلاف النص وإن اتفقا في مضمونهما ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية يكون على غير أساس ، كما أن طلب الرفض بقسالة الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية يكون ولا محل فضلاً عن عدم صحته على ما سيأتي بيانه .

وحيث إنه وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المشرع في إطار تنظيمه حق العمل قد تغيا من حماية الحق في الإجازة السنوية بالشرط التي حددها أن يستعيد العامل خلالها قواه المادية والعنوية ، ولا يجوز بالتالي أن ينزل عنها ولو كان النزول ضمنياً بالامتناع عن طلبها ، إذ هي فريضة اقتضتها المشرع من كل من العامل وجهة العمل ، فلا يملك أيهما إهدارها كلياً أو جزئياً إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل ، ولا أن يدعى العامل أنه بالخيار بين طلبها وتركها وإلا كان التخلي عنها انتهاكاً لقواه وتبديلاً لطاقتها بما يؤثر على القوة الإنتاجية البشرية وينعكس بالضرورة على كيان الجماعة وميس مصالحها ، لما كان ذلك وكان المشرع بما نص عليه في الفقرة الأخيرة التي أضافها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ إلى المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ذات النص بعد تعديل الذي أنصب فقط على نطاق الحد الأقصى للبديل التقديري وطريقة حساب الأجر ، ولم يجز للعامل أن يتخذ من الإجازة السنوية وعاءً إدارياً من خلال ترحيل مددها التي تراخى عن استعمالها ثم تجميعها ليحصل بعد انتهاء الخدمة على ما يقابلها من أجر فلم يعطه الحق في الحصول على ما يساوي أجر هذا الرصيد إلا عن مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وهي مدة قدر أن قصرها تعتبر كافلاً للإجازة السنوية غايتها فلا تفقد مقوماتها أو تتعطل وظائفها ، إلا أنه - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لا ينبغي أن يسرى هذا القول

المستحدث

من المبادئ التي قررتها

دوائر المحكمة

الإدارية العليا

للعام القضائي

٢٠٠٠-٢٠٠١

الفهرس الهجائى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٠١	الامتناع عن إصدار ترخيص	٤٥٥	أحكام دائرة توحيد المبادئ
٥٠٣	ترخيص ضمنى	٤٥٥	إجراءات المرافعات والطقن والإثبات
٥٠٣	ترخيص بالتعليق	٤٥٥	الإختصاص
٥٠٤	ترخيص سيارة	٤٦٢	عوارض سير الدعوى
٥٠٥	تعويض	٤٦٧	الرد والمخاصمة
٥٠٥	تعريض عن قرار نقل	٤٧٠	الطقن وعوارضه
٥٠٦	اصابة أثناء الخدمة	٤٧٢	أسباب بطلان الأحكام
٥٠٧	معتقل سياسى	٤٧٢	« دعوى البطلان الأصلية »
٥٠٨	تقادم	٤٧٧	« اثبات - حجية »
٥٠٨	جمارك	٤٧٧	إزالة
٥٠٩	جمعيات	٤٨٢	« تعدى على الطرق العامة »
٥١٣	جنسية	٤٨٢	« تعدى على أملاك الرى »
٥١٤	الحقوق وحرريات	٤٨٢	« حجية الحكم الجنائى فى الإثبات »
٥١٨	رسوم ونماذج صناعية	٤٨٤	« أملاك خاصة بالدولة »
٥١٩	طلبة	٤٨٥	« تعدى على الأراضى الأثرية »
٥٢٢	عقود إدارية	٤٨٦	« التصرف فى أملاك الدولة »
٥٣٢	وظيفة عامة	٤٨٧	« التعدى على منافع الرى »
٥٤٩	مجالس تأديب	٤٨٩	« مخالفة البناء على الأراضى الزراعية »
٥٥٢	مبادئ عامة	٤٩٠	« إزالة الأعمال المخالفة لقانون الإسكان والتخطيط العمرانى »
٥٧٢	كادرات خاصة	٤٩٢	إصلاح زراعى
		٤٩٤	تراخيص
		٤٩٤	سلح
		٤٩٥	محال عامة وتجارية وصناعية
		٥٠٠	تراخيص أخرى
		٥٠٠	مبان على الأراضى الزراعية
		٥٠٢	الترخيص باستعمال مال عام

النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ الذى حل محل القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما .

ثانياً : فى شأن الطعن رقم ٦٢ - ٢٠ لسنة ٤٤ القضائية عليا ، بقبول الطعن شكلاً ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وبإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٤٤ - ج. جلسة ٢٠٠١/١/٧)

٥ - لكل من القانونين رقمى ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - مجال تطبيق - لذلك فإنه فى حالة البناء على أرض غير مقسمة ودون ترخيص فإن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وحده هو الذى يطبق على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤١ - ج. جلسة ٢٠٠١/١/٧)

إجراءات المرافعات والطعن والإثبات : إختصاص -إصلاح زراعى :

المحكمة الإدارية العليا لا تختص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى المنازعات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً - صدور قرار اللجنة القضائية فى منازعة خاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها على المتنفذين المنصوص عليها فى البند ٢ من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى اختصاص محكمة القضاء الإدارى .

(الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٤٢ - ج. جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

- الطعن فى قرار النقل اختصاص محكمة القضاء الإدارى أى كانت درجة الموظف .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٢ - ج. جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

منطوق الأحكام الصادرة عن دائرة توحيد المبادئ

فى العام القضائى ٢٠٠٠-٢٠٠١

١ - فيما يتعلق بالاختلاف بين الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير المادة الخامسة بند (٥) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب بأنه يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أو يستمر فى عضويته أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون ولا يعتبر التهرب من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية حتى يتجاوز سن التجنيد بمثابة الإعفاء قانوناً من أدائها فى مفهوم تطبيق حكم المادة الخامسة بند (٥) المشار إليها وذلك على الوجه المبين بالأسباب .

(دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٤٢ - ج. جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)

٢ - لا يجوز تضمين لائحة العاملين بالشركة الطاعنة نصاً يحدد اختصاص رئيس الجمعية العامة للشركة بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة بالمخالفة لأحكام المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأن أى قرار يصدر بعقوبة الفصل من غير المحكمة التأديبية يكون مشوباً بالانعدام لاغتصابه سلطة المحكمة ، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(دائرة توحيد المبادئ - جلسة ٢٠٠١/١/١٨ - الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٢ - ج. جلسة ٢٠٠٠/١٢/٧)

٣ - القرارات التأديبية التى تصدر فى شأن العاملين بمؤسسة مصر للطيران تخضع للتظلم الوجوبى المنصوص عليه فى المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه :

(الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٤٠ - ج. جلسة ٢٠٠١/٢/١)

٤ - أولاً : باختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة يحاكمه أعضاء مجالس إدارة التشكيلات

- الطعن في قرار التخطي في التعيين في وظيفة منسوب مساعد بهيئة قضايا الدولة اختصاص المحكمة الإدارية لوزارة العدل .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

- الطعن على قرار نقل عضو هيئة قضايا الدولة إلى وظيفة غير قضائية ينعقد الاختصاص بنظره لمحكمة القضاء الإداري ؛ لأن الطاعن يشغل وظيفة محام بالهيئة .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ١/١/٢٠٠١)

اختصاص - التعويض عن الأعمال المادية :

يجوز الحكم بتعويض المدعي عن الأضرار التي أصابته من جراء ارتفاع المياه في المصرف مما أدى إلى غرق أرضه الزراعية وبوارها - ثبوت مسئولية المرفق عن الأخطاء ، في تصميم المصرف وعدم اتخاذ الاحتياطات الواجبة مما أدى إلى حدوث الضرر للمدعي - أحقيته في التعويض .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٤ق - جلسة ١/١/٢٠٠١)

اختصاص - مرافق اقتصادية ومنفعة :

العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المنتفعين بها علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون الخاص - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر طلب إلغاء قرار هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بقطع الحرارة عن تليفون أحد المشتركين .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٤ق - جلسة ٧/٧/٢٠٠١)

اختصاص - عقد إداري :

قضاء هذه المحكمة جرى على أن العقد يعتبر إدارياً إذا كان أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً ، ومستصلاً نشاطه بمرق عام ، ومتضمناً شروطاً غير مألوفة . في نطاق القانون الخاص وأن الإدارة حينما تبرم عقداً من العقود لا يعد بذاته عقداً إدارياً حيث إن العقود التي تبرمها ك شخص من أشخاص القانون العام بمناسبة ممارستها لنشاطها في إدارة المرافق

العامه وتسييرها ليست سواء ، فمنها ما يعد إدارياً تأخذ فيها الإدارة بوسائل القانون العام بوصفها سلطة عامة تتمتع بحقوق وامتيازات لا يتمتع بمثلا المتعاقد معها ، وقد تنزل منزلة الأفراد في تعاقدهم فحرم عقوداً مدنية تستعين فيها بوسائل القانون الخاص .

وبناء على ذلك إذا فقد العقد شرطاً من الشروط التي يتحقق بتوافرها مناط العقد الإداري ، صار العقد من عقود القانون الخاص ، ذلك كان تفقد الإدارة صفتها كشخص معنوى عام ، أولاً يكون العقد متصلاً بمرق عام من حيث نشاطه - تنظيمياً أو تسييراً - أو أتى العقد على غرار عقود الأفراد بأن كان خالياً من الأخذ فيه بأسلوب القانون العام بحيث لا يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص .

(الطعن رقم ٣٣٦٦ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٠/٧/٢٠٠١)

اختصاص - رسوم جمركية - المطالبة بسداد الرسوم بعد الإفراج عن البضاعة :

قضاء هذه المحكمة على استقرار بأن نص الفقرة (سادساً) من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه الذي يقرر أن ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في منازعات الضرائب والرسوم وهين يصدر القانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات ، غير مانع من اختصاص تلك المحاكم بنظرها سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن أو بالفصل في القرارات الإدارية المتعلقة بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله ، وأنه وأياً كان التكييف القانوني لتلك المنازعات أي سواء اعتبرت منازعة ضريبية أو منازعة في قرار إداري يتعلق بها فإن الاختصاص بنظرها ، ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون المحاكم العادية ، ذلك أن المشرع لم يهدهم للقضاء العادي بنظر المنازعة المتعلقة بالرسوم

رقابته في الحدود التي تفرضها طبيعة المنازعة . وعلى ذلك يتعين على المحكمة أن تأيى عن الفصل فيما قد يثور من نزاع حول ملكية الأرض التي يراد استخراج بطاقة حيازة زراعية لها ، بحسبان أن الفصل في منازعات الملكية يخرج من اختصاص محاكم مجلس الدولة وتتولاها جهة القضاء العادي من واقع ما يطرح عليها من مستندات وما تستظهره من الأدلة والقرائن المطروحة عليها من طرفي النزاع .
(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٤ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

اختصاص - بيع أملاك الدولة ... مفهوم المنازعة الإدارية :

الناشئ من الإطلاع على الترخيص بالانتفاع بملك أرض الحكومة المبرم بين المطعون ضده وبين محافظة في/... أن البند العاشر منه نص على أنه " اتفق الطرفان على أنه في حالة إقامة المشروع محل هذا الترخيص خلال المهلة المحددة له ، وهي عام ، يلتزم الطرف المرخص ببيع هذه المساحة للمرخص لهم بالشئ الذي تحدده لجنة تقدير الأثمان العليا بالسعر الحالي للسوق مع تحميلهم بقيمة المرافق ، ويتم تحرير العقد طبقاً لباقي شروط المحافظة " . ومؤدى ذلك أن الجهة الإدارية التزمت بموجب هذا الاتفاق بأن تبيع المساحة المرخص بها للمطعون إذا ما أوفى بالتزامه المنصوص عليه في البند عاشر من الترخيص المشار إليه ، وهو إقامة المشروع محل الترخيص خلال عام ، ولما كان الاتفاق قد تضمن مراحل لتنفيذه تبدأ أساساً بالترخيص بإنشاء مصنع ، وتنتهى تبعاً للبيع إذا تحققت الشروط والأوضاع المنصوص عليها فيه ، وكل ذلك في علاقة قانونية مركبة تصطبغ بالصبغة الإدارية التي من شأنها أن تدخل المنازعة بشأنها في عموم مفهوم المنازعة الإدارية التي يختص بها منفرداً ، مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري نزولاً على صحيح حكم الدستور الأمر الذي يكون معه الدفع بعدم

الجمركية ، كما أن هذه المنازعة بحسبانها منازعة إدارية تكون من اختصاص القاضى الطبيعي للمنازعة الإدارية أى القضاء الإداري ، وبذلك يضحى القول بعدم اختصاص المحكمة ولايتاً بنظر الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون . ولما كان ذلك وكانت المنازعة تدور حول الرسوم الجمركية المستحقة على البيان الجمركي رقم جمرك وما إذا كان يحق للجهة الإدارية إعادة تقديره وإلزام المستورد بالفرق إن وجد من علمه ، ومن ثم فإن محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري تكون هي المختصة بنظرها وفقاً لنص الفقرة (سادساً) من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٤ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

اختصاص - تكييف الطلبات في الدعوى ... مفهوم المنازعة الإدارية :

ومن حيث إن حقيقة طلبات الطاعن بحسب تكييفها الصحيح الذي تنزله المحكمة عليها إعمالاً لسلطاتها في هذا الشأن استكانها لصحيح إرادة المدعى من وراء إقامة دعواه ، هي وقف تنفيذ وإلغاء قرار لجنة طعون الحيازات الزراعية برفض إصدار بطاقة زراعية له حتى يتم تسوية النزاع حول ملكية الأرض محل الدعوى رضا أو قضاء .

ومن حيث إن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يجب أن يقوم على ركنين ، الأول يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية ، والثاني قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يعترض تداركها .

ومن حيث إن مشار النزاع المطروح يدور حول استخراج بطاقة حيازة زراعية للطاعن ، وهي مسألة تتعلق في شقها الإداري ، بمسلك تتخذهُ أو يتعين أن تتبخذهُ جهة الإدارة ، ونفيدها منازعة إدارية مما يدخل في اختصاص قاضى المشروعية فيسلط عليها

ومن حيث إنه عن باقي أوجه الطعن المائلين ، فإن مناط مسئولية الإدارة عن أفعالها هو وجود خطأ من جانبها ، وأن يحق بصاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ الإداري والضرر الذي حاق بصاحب الشأن .

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن الطاعن في الطعن رقم ٨٧٠٠ لسنة ٤٤ ق . عليا كان يشغل « رتبة رقيب أول متطوع » بالقوات المسلحة وتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ بجهة المستودع المتوسط رقم ٤ ذخيرة بالقوات الجوية تم تشكيل لجنة فنية لإعداد عدد خمس قنابل غير صالحة لوجود بعض الملاحظات بها ، وتم تكليف المذكور من قبل قائد المستودع بأعمال تأمين الموقع الذي سيتم فيه إعدام هذه القنابل ، وذلك لمنع مرور أو اقتراب أي أفراد أثناء عملية التفجير ، وقد تم تفجير قنبلتين ، ولم تنفجر الثلاث القنابل الباقية . وإبان مناقشة اللجنة الفنية لكيفية تفجير تلك القنابل والتي لم تنفجر ، انفجرت واحدة منها ذاتياً فجأة وأصاب الطاعن رغم وقوفه على المسافة الأمنية الكافية ، حيث تحجر محضر تحقيق بذلك ، والذي تضمن أنه لم يثبت أي إهمال من المذكور لدى قيامه بالمهمة المكلف بها ، وأن إصابته كانت أثناء الخدمة وسببها ، وعلى أثر ذلك تقرر إنهاؤه خدمته ، وتم صرف حقوقه التأمينية على أساس هذه الإصابة .

هذا وقد تضمن تقرير مصلحة الطب الشرعي رقم ١٩٣ / ٩٥ / المودع ملف الدعوى محل الطعن أن إصابة الطاعن بالقدم الأيسر والقدم الأيمن والعضد الأيسر في مجموعها من الجائز حدوثها بسبب انفجار قنبلة يدوية وتطاير أجزائها وتاريخ يتفق وتاريخ الحادث في ١٩٩٠ / ٦ / ٦ ، وقد تخلفت عن إصابته بالقدم الأيسر عاهة مستديرة تقرر بنسبة ٢٥٪ كما تخلفت عن إصابته بالقدم الأيمن وما صاحبها من بتر كامل لإبهام القدم عاهة مستديرة تقرر بنسبة ٨٪ ، وبذلك يكون مجموع نسبتي الإصابة (العاهة المستديرة) ٣٣٪ .

الاختصاص الولائي لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ينظر المنازعة غير قائم على أساس من الواقع أو القانون فيتعين رفضه . كما أن امتناع الجهة الإدارية عن إتمام إجراءات البيع للمطعون ضده ، فيما إذا كانت صدقاً وحقاً ملزمة بذلك ، يشكل قراراً سلبياً من جانبها بالامتناع عن اتخاذ إجراء كان من الواجب عليها اتخاذه ، إذا ما أوفى المطعون ضده بالتزامه ، فيكون الإدعاء بانتفاء القرار الإداري بصدد المنازعة الماثلة غير قائم على صحيح سند من القانون متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٢٢٨٧، ٢٢٩٤ لسنة ٤١ ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٦/٩)

اختصاص - لجان القوات المسلحة - مناط اختصاصها بنظر منازعات الضباط الذين انتهت خدمتهم ... تضارب الأحكام في هذا الخصوص ،

النزاع المائل يدور حول مدى أحقية الطاعن في صرف ما سبق استقطاعه من معاشه العسكري إصلاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ مما يتعدى الاختصاص بنظره للجان القضائية لضباط القوات المسلحة ويخرج عن نطاق الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٢ ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٦/٣٠)

إلا أنه بالنسبة لمنازعة ضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالي المتعلقة بتطبيق أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بتطبيق أحكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة فإنها تدخل في اختصاص مجلس الدولة .

ومن حيث إن المنازعة الماثلة تتعلق بتعويض المطعون ضده في الطعن المشار إليه تمويضاً عن الإصابة التي حاقت به أثناء ، وبسبب الخدمة بالقوات المسلحة ، ومن ثم يتعدى الاختصاص بنظر هذه المنازعة لمحاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الوجه الأول من الطعن المشار إليه .

علياً بتأييد الحكيمين الصادرين من محكمة القضاء الإداري بالأسكندرية والذي قضى كل منهما بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى والأمر بإحالتها بحالتها إلى اللجنة القضائية المختصة بضباط القوات المسلحة . والثابت من الأوراق أن الطاعن في كل من الطعنين المذكورين كان ضابطاً في القوات المسلحة وأن جوهر النزاع ينحصر في مدى أحقية كل منهما في استرداد المبالغ التي استقطعتها هيئة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة من معاشه العسكري بسبب التحاق كل منهما بوظيفة مدنية بعد تقاعده من القوات المسلحة وبعد أن قضى بعدم دستورية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والتي كانت تحظر الجمع بين معاش المخاطبين بها ومرتباتهم في حالة تعيينهم في وظائف مدنية وأن النزاع بهذه العبارة لا يعدو أن يكون نزاعاً في معاش عسكري .

وقد استندت الدائرة في إصدارها لهذين الحكمين إلى الحكم الصادر في الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٧ في بجلصة ١٩٧٦/٦/٢٠ والذي جاء به أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة قصر الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات وقد جاءت نصوص هذا القانون من الشمول بما يدخل جميع المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الإدارية الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات في اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة مؤكداً اختصاص هذه اللجان بهؤلاء الضباط سواء من كان منهم ما زال بالخدمة أو من تركها متى تعلقت بحق من الحقوق المترتبة لهم بموجب القوانين المخاطبين بها أثناء خدمتهم الوظيفية أو بعد انتهائهم وسواء كانت طعنات في قرارات إدارية أو استحقاقاً عما ندرجت في نطاقه ولاية القضاء الكامل

ومن حيث إنه يبين مما تقدم ، أن الجهة الإدارية - وهي القائمة على إعدام القنابل المشار إليها - لم تتخذ الاحتياطات الفنية أو التدابير الأمنية اللازمة لعملية الإعدام تجنباً لأي مخاطر قد تنجم عن عملية التفجير ، وهو ما يشكل ركن الخطأ في جانب تلك الجهة ، وقد ترتب على انفجار القنبلة ذاتياً وفجأة إصابة الطاعن على النحو المشار إليه ، رغم وقوفه على المسافة الأمنية الكافية ، أي في موقع بعيد عن موقع عملية الإعدام ، وقد خلت الأوراق من أية أخطاء يمكن نسبتها إلى المذكور ، وإذ إن هذه الإصابة والتي نجمت عن انفجار تلك القنبلة ، وقد تخلفت عنها عاهة مستتعية له بنسبة ٣٣٪ وكان من شأنها الإضرار به مادياً ومعنوياً ، ويتمثل ذلك في ضعف قدراته الجسدية وعدم مقدرته على مزاوله حياته بالشكل الطبيعي ، و بالتالي عدم مقدرته على العمل والكسب ، فضلاً عن الآلام النفسية التي حاقت به من جراء ذلك ، الأمر الذي تتوافر معه أركان المسؤولية الموجبة للتعويض ، ومن ثم ترى المحكمة تصويبه عن هذه الأضرار بمبلغ قدره ثلاثون ألف جنيه ، أخذاً في الاعتبار أنه قد صرف حقوقه التأمينية على أساس أنه أصيب أثناء الخدمة وبسببها .

(الطعن رقم ٨٧٠١، ٨٧٠١ لسنة ٤٤ ق ٤٤ - جلسة ٢٠١٠/٥/٣٦)
وذهبت إلى تطبيق الفهم السابق على طلب أحقية الطاعن في ضم نصف مدة خدمته الفعلية باعتبارها مدة خدمة إضافية باعتبار ذلك من قبيل المنازعات المتعلقة بأحكام قانون المعاشات رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٦٦٩٦ لسنة ٤٤ ق ٤٤ - جلسة ٢٠١٠/٢/١٠)
وقد انتهت الدائرة أخيراً إلى إحالة مسألة الاختصاص إلى دائرة توحيد المبادئ وجاء بمحضر جلساتها المنعقدة في ٢٠٠١/٨/٥ في الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٣ ق . ع أنه لما كان قد سبق للدائرة أن قضت بجلصة ٢٠٠١/٦/٣٠ في الطعنين رقمي ٦٦٣٨ ، و ٦٤٤١ لسنة ٤٣ ق .

(منشور مجموعة المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاماً ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - صفحة ١١٠)

ولما كان منظوراً حالياً أمام الدائرة الطعن رقم ٦٤٤٣ و ٦٤٤٤ لسنة ٤٣ ق . وكلاهما ياتل الطعن رقم ٦٦٣٨ ، و٦٤٤١ لسنة ٤٣ ق السابقة الإشارة إليهما من حيث الوقائع والطلبات والقائم بالطعن وهو وزارة الدفاع .

ولما كان منظوراً أيضاً أمام الدائرة - فضلاً عن الطعنين السابقين الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٣ ق وهو مقام من وزير الدفاع ضد حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة الصادر بجلسته ١٩٩٦/١١/٢٥ في الدعوى رقم ٧٥٨٥ لسنة ٤٨ ق المقامة من السيدة / والقاضي بأحقيتها في الحصول على معاش شقيقها المرحوم الرائد بالقوات المسلحة والمتوفى بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ وذلك اعتباراً من تاريخ طلاقها في ١٩٨٥/٩/١٥ ، مع مراعاة التقادم الخمسي تأسيساً على أن شقيقها كان عائلها الوحيد قبل زواجها باعتبارها بتيمة الأبوين وقد طلقت بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥ ولا يوجد لها عائل ومن ثم فإنها تعد من المستحقات في معاش شقيقها المذكور طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ومبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بحسبان أن النزاع ينعقد الاختصاص بنظره للجان القانونية للقوات المسلحة دون غيرها ويخرج بالتالي عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث إنه تبين للدائرة مؤخراً أنه سبق للمحكمة عام ١٩٨٦ أن طرح أمامها نزاع حول مدى استحقاق أحد وريثة رقيب أول متطوع بالقوات المسلحة في معاشه فذهبت في حقيقت الحكم رداً على الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولتياً بنظر الدعوى إلى أنه لما كان قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠

لسنة ١٩٧٥ أورد نصاً خاصاً بالمادة ١٢٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ وبمقتضاه تختص اللجان القضائية المشار إليها فيه بالنظر في التظلمات التي تقدم وفقاً لحكم هذه المادة وهي تتعلق بتسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة أو نقلوا إلى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات للإعادة للخدمة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبيلت طلباتهم شكلاً ولم يتقرر إعادتهم إلى الخدمة وبإعادة تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمصاعدين وضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتباراً من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ . وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي أو الاستغناء عن خدماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفعتهم في قضايا سياسية أو بالفصل من وظائف القوات المسلحة المذكورة إلى وظائف مدنية طبقاً لما هو منصوص عليه وبإعادة تسوية معاشات المستحقين عنهم - وإنه لما كان ذلك فإن هذا الحكم الخاص يكون قد قصر تطبيقه على المجال الذي صدر فيه فأنطوى ذلك على تأكيد الأصل العام وهو اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه فيما عدا ما استبعد نص خاص في القانون (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٨٦/٣/٢٣ - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الإدارية العليا - السنة ٣١ ق - الجزء الثاني - صفحة ١٤٥٧ - مبدأ رقم ١٩٧) وإزاء التضارب السابق بينه في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بشأن اختصاص لجان القضاء العسكرية .

لذلك قررت الدائرة إحالة الموضوع إلى الدائرة المشكلة طبقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

اختصاص - مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .. متى يعتبر الوقف خيرياً كله .

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم الاختصاص فإنه مردود عليه بأن القرار المطعون فيه صدر من مجلس وكلاء وزارة الأوقاف متضمناً إليه - بموجب نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية ومستشار من مجلس الدولة ، وهذا المجلس بحكم تشكيله وغلبة العنصر الإداري بين أعضائه وكيفية إصدار قراراته ، لا يعتبر جهة قضاء ، وإنما هو من قبيل اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ، ناط به القانون المشار إليه جميع الاختصاصات التي كانت مخولة للجنة شئون الأوقاف عدا تلك التي عقدها لمجلس إدارة الهيئة ، ومن ثم فإن القرارات الصادرة من مجلس وكلاء وزارة الأوقاف في أي من المسائل الداخلة في اختصاصاته ومن بينها اختصاصه بقرض حصة الخيرات تعتبر قرارات إدارية ، يدخل النظر في طلب إلغائها في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً لنص المادة (١١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فلا اعتداد بما أثارته الهيئة الطاعنة بصدد هذا الدفع من أن القرار المطعون فيه يتصل بشأن الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص كما صدر من هيئة الأوقاف باعتبارها نائباً عن ناظر الوقف ؛ ذلك أنه فضلاً عن أن القرار صدر من مجلس وكلاء وزارة الأوقاف والذي تعتمد قراراته من وزير الأوقاف ولم يصدر من هيئة الأوقاف ، فإن هذا القرار إنما صدر متضمناً رأي الجهة الإدارية التي ناط بها القانون - من بين ما ناط بها - الاختصاص بقرض حصة الخيرات ، وقرارها الذي انتهت إليه وهو خيرية وقف محمد بك همام من شأنه أن يس الركن القانوني للمطعون ضده ، وبهذه المثابة تتوافر لهذا القرار مقومات القرارات الإدارية باعتبارها إقصاحاً عن إرادة جهة الإدارة الملزمة بما لها من سلطة خولتها

إياها القوانين واللوائح في إنشاء مركز قانوني أو تعديله ، ولذلك يدخل النظر في طلب إلغائه في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على النحو السالف بيانه ، ويكون هذا الدفع ، من ثم ، على غير أساس ، خليقاً بالرفض .

- إذا كانت حصة الخيرات لا تستغرق ربع الوقف كاملاً ، فلا يجوز اعتبار الوقف خيرياً كله (الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - جلسة ١٧/١٠/٢٠٠٠)

اختصاص - المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ،

م ٧ من ق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تتكون المحاكم التأديبية من :
١- المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .
٢- المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم .

وتنص المادة ١٧ من ذات القانون على أن « يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى » .

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا في مجال تحديد نطاق الاختصاص للمحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري تأخذ بمعيار متوسط الربط المالي لمستوى الوظيفة التي يشغلها العامل حيث تختص المحاكم الإدارية بالصعوى إذا كان العامل يدخل مربوط وظيفته في حدود مربوط المستوى الأول من مستويات الوظيفة طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أما إذا زاد مربوط وظيفته عن ذلك تدخل دعواه في اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث إنه كذلك ، إلا أنه في نطاق توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية والمحكمة التأديبية لمستوى الإهارة العليا ، فإن الأمر يتعلق بالوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً وهل هي من وظائف مستوى الإدارة العليا أم لا ، وعليه فلا علاقة

من محام مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا ، ومن ثم فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه فإن المشرع لم ينص على الحكم ببطلانه صراحة ، وهكذا فقد أغفل القانون النص على الحكم بالبطلان في هذه الحالة ليس لأنه لا تبطل العريضة بإغفال هذا الإجراء وإنما لعدم جسامته على نحو ما قدره المشرع من تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لما هو ظاهر من ضرورة توافر درجة من الخبرة والكفاءة في تقرير الطعن أمامها .

ومن حيث إنه بتطبيق المبادئ العامة للبطلان المقررة في قانون مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية فإنه يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها . محاكم مجلس الدولة وعلى الأخص في دعاوى الإلغاء التي تقوم على مبدأ المشروعية وسيادة القانون التي تمثل أساساً حاكماً للنظام العام في الدولة بجميع سلطاتها وأجهزتها أن يثبت يبتين تحقق سبب البطلان ، وأن يكون منصوفاً على تقريره صراحة في القانون أو ألا تحقق الغاية من الإجراء الباطل حتى الفصل في الدعوى إذا لم يكن نص المشرع صراحة وبصفة جازمة على البطلان .

ومن حيث إن الشايت أن المشرع لم ينص على البطلان صراحة في حالة عدم توقيع العرائض المتعلقة بالدعاوى التي تختص بها محاكم مجلس الدولة فيما عدا المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث إن الغاية التي تفيهاها المشرع من توقيع محام على صحف الدعاوى وصحف الطعون هي ضمانات تحرير هذه الأوراق بمعرفة متخصصين في القانون حتى يراعى في تحريرها أحكام القانون ، فتقلل بقدر الإمكان المنازعات التي تنشأ فيما لو قام بتحريرها من لا خبرة لهم بممارسة هذه الأمور ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوي الشأن ، ولذلك فإن الإلزام الوارد بوجوب توقيع

لمستوى الربط المالي بهذا التوزيع وإنما يتوقف الأمر على أهمية الوظيفة في السلم الإداري باعتبار أن المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا مخصصة للظنون والدعاوى المتعلقة بشاغلي هذه الوظائف العليا التي تبدأ من درجة مدير عام ، والعبرة هي بحقيقة الوظيفة وفقاً للنظام الإداري والمالي الذي يخضع له الموظف ، وعليه فإذا كان العامل يشغل وظيفة مدير عام أو أعلى وفقاً لجدول الوظائف الملحقة بالقانون أو اللائحة المنظمة للشئون الوظيفية بالجهة التي يعمل بها كانت المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي المختصة بنظر طعنه على القرارات التأديبية التي تصدر ، ضده وإذا لم يكن شاغلاً لإحدى هذه الوظائف كانت المحاكم التأديبية هي المختصة بنظر طعنه ويتحدد اختصاص إحداها وفقاً لمكان وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٢ ق ٤٠ - جلسة ٢٩/١/٢٠٠٠)

عوارض سير الدعوى

توقيع محام على العريضة:

عريضة دعوى - توقيع محام - تحقق الغاية من الإجراء - المادتان ٣٥ ، و ٤٤ من قانون مجلس الدولة:

قانون مجلس الدولة تضمن بعض القواعد الإجرائية الخاصة التي تضمنتها نصوص خاصة تكون فقط هي الواجبة الإعمال باعتبار أنها تشكل في مجموعها - وإلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي - تنظيماً خاصاً واجب الإعمال لإتفاهه مع طبيعة المنازعة الإدارية ، وقد حددت المادة (٣٥) سالفه البيان إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري وشرطت أن تكون عريضة الدعوى التي تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلان صراحة على عدم مراعاة ذلك ، بينما جاء نص المادة (٤٤) من القانون فنصت على بطلان تقرير الطعن إذا لم يقع

شكل دعواه المحالة من محكمة القاهرة للأصو
المتعجلة وقضاؤها ببطان صحيفة الدعوى - إلغاء
الحكم لبطلاته فى الإجراءات.

(الطن رقم ٥٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤ ق-٤ - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠ - الفقرة السادسة)

إقامة الطعن التأديبى أمام المحكمة التأديبية
من العامل مختصاً بقرار الجزاء الموقع عليه لا
تتطلب أن تكون عريضة الطعن موقعة من محام -
القضاء بإحالة الطعن لمحكمة القضاء الإدارى يجعل
الدعوى مرفوعة أمام المحكمة الأخيرة لإحالتها إليها
من المحكمة غير المختصة - يجب على المحكمة أن
تطلب من المدعى تصحيح شكل دعواه المحالة
باستيفاء إجراء توقيع الصحيفة من محام من
المقبولين أمامها - عدم قيامها بذلك - إلغاء الحكم
إذا قضى ببطان صحيفة الدعوى .

(الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٠٤ ق-٤ - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

توقيع المحامى على صحيفة الدعوى - أعضاء
الإدارات القانونية - علم دستورية حظر توقيع المحامى
على صفح الدعاوى الخاصة بهم يقتصر على محامى
القطاع العام دون العاملين بباقي الهيئات ،

ومن حيث إنه لما كان ذلك ، وإذ يبين من
مطالعة صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه أنها ذيلت بتوقيع الطاعن على الرغم
من أنه يعمل محامياً بالإدارة القانونية بالهيئة
المطعون ضدها وذلك بالمخالفة لحكم الفقرة الثالثة من
المادة (٨) من قانون المحاماة ، الأمر الذى يتعين معه
الحكم ببطان صحيفة الدعوى ولا ينال من ذلك ما
قضت به المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر
بجلسة ١٢/٢/١٩٩٥ فى القضية رقم ١٧/١٥ ق
دستورية من علم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة
من المادة (٨) من قانون المحاماة الصادر بالقانون
رقم ٨٣/١٧ من حظر مباشرة محامى الإدارات
القانونية بشركات القطاع العام لأعمال المحاماة
بالنسبة إلى القضايا الخاصة بهم وتكون متعلقة
بالجهات التى يعملون بها ؛ ذلك أن هذا الحكم
يقتصر تطبيقه بصريح عبارات منطوقه على محامى

الصحيفة من محام لا يجب أن يفهم بعيداً عن
حكمته وبالتالي فالتوقيع على صورة صحيفة
الدعوى يتساوى مع التوقيع على أصل الصحيفة ،
ولذلك فإنه إذا قضى ببطان الدعوى تأسيساً على
خلوها من توقيع المحامى عليها دون النظر إلى
التوقيع على صورة تلك الصحيفة فإن الحكم يكون
مشوباً بالقصور متعيناً إلغاؤه ، وحيث إن الثابت من
الأوراق أن أصل صحيفة الدعوى غير موقع من محام
ولكن صورة تلك الصحيفة موقعة من محام ، وإذ
قضى الحكم المطعون فيه ببطان صحيفة الدعوى ،
يكون قد صدر مخالفاً لصحيح حكم القانون جديراً
بالإلغاء ، وحيث إن الدعوى غير مهية للفصل
فيها ، فإنه يتعين القضاء بإعادتها إلى محكمة
القضاء الإدارى (دائرة النسويات والجزاءات)
للفصل فيها مجدداً من هيئة مغايرة .

(الطن رقم ٦٩٩٧ لسنة ٢٠٠٤ ق-٤ - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

توقيع الصحيفة من محام - تحقق الغاية من الإجراء ،

لهذه المحكمة قضاء مستقر ومطرّد على أن
توقيع محام مقبول أمام المحكمة إجراء جوهري فى
شكل الصحيفة وترتبط على إغفاله البطان بالنظر
إلى أن توقيع المحامى المقبول أمام المحكمة يشكل
ضماناً لجدية التقاضى والإطمئنان إلى كتابة
الصحيفة بما يتفق والأحكام والتقاليد القضائية . ولما
كان ذلك ، فإن البطان لعدم استكمال العريضة لعدم
توقيع المحامى المقبول لا يحكم به إذا ثبت تحقق
الغاية من الإجراء .

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠٠٤ ق-٤ - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

إحالة الدعوى من محكمة - لا يستلزم القانون
توقيع صفح الدعاوى أمامها من محام مقيد فى
جدول المحامين إلى محكمة يتعين استيفاء هذا
الإجراء أمامها - يترتب على ذلك ضرورة توجيه نظر
الخصوم لاستيفاء الإجراءات ضماناً لحسن سير
العدالة - عدم مطالبة المحكمة المدعى بتصحيح

الدعوى بعد تصحيح شكلها وسارت في نظرها بحالتها الأولى التي أقيمت بها ثم أصدرت حكمها المطعون فيه - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد صدر في غير خصومة بين الجهة الإدارية وبين المطعون ضده الثاني الذي لم توجه له الجهة الإدارية أى طلبات بعد تصحيح شكل الدعوى مما يكون معه هذا الحكم قد شابه البطلان مما ينبغى معه القضاء بإلغائه .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤١ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

ملحوظة:

أقامت جهة الإدارة الدعوى ضد والد أحد المتطوعين ثم قامت أثناء سير الدعوى بتقديم صحيفة بتصحيح شكل الدعوى باختصاص الابن بعد بلوغه سن الرشد - صدر الحكم بقبول الدعوى شكلاً ورفضها موضوعاً .

المصلحة في الدعوى:

المادة (٦٣) من قانون المرافعات تنص على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :-

« اسم المدعى ، ولقبه ، ومهنته أو وظيفته ، وموطنه ، وأسم من يمثله ، ولقبه ، ومهنته أو وظيفته ، وصفه ، وموطنه » والمقرر في فقه المرافعات أن أغلب الفقه يعتبر أن الصفة هي من صفات المصلحة الواجب توافرها لرفع الدعوى ؛ ذلك أنه لا يكفي لقبول الدعوى أن تكون لصاحبها مصلحة في رفعها وإنما يجب أن تتوافر في هذه المصلحة أوصاف معينة تجعلها جديرة بالاعتبار، فيجب أن تكون المصلحة قانونية شخصية ومباشرة وقائمة والمتصور باشتراط المصلحة الشخصية والمباشرة أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني المراد حمايته أو من ينوب عنه كالوصى بالنسبة للقاصر والوكيل بالنسبة للموكل فلا تقبل الدعوى كقاعدة أمام القضاء إلا من صاحب

الإدارات القانونية بشركات القطاع العام وحدهم دون غيرهم ، ومن ثم يظل الحظر الوارد في البند ثالثاً من المادة الثامنة من قانون المحاماة قائماً بالنسبة لباقي محامى الإدارات القانونية .

(الطعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

إعلان صحيفة الدعوى :

الإعلان - عدم حلوله على نحو صحيح -
بطلان الحكم .

المادة (٣) من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه « استثناءً من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تصلم إعلانات صحف الدعوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مراكز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة » وقد جرى قضاء - هذه المحكمة على بطلان الإعلان الذي يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة وهو بطلان لا يصححه إلا حضور الخصم وهو ما يزول به البطلان .

(الطعن رقم ٤٨٤٩ لسنة ٤٢ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

إعلان - دعوى :

إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بتقديم عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة وبهذا الإجراء تنعقد المنازعة وتقع صحيفة ما دامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ٢٣ من ذلك القانون أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان المنازعة أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل تتولاه المحكمة - قيام الجهة الإدارية بتصحيح شكل الدعوى واختصاص المطعون ضده الأول بعد بلوغه سن الرشد بصحيفة مستوفاة شرائطها القانونية - المنازعة قامت صحيفة بين الجهة الإدارية والمدعى عليه - إغفال إعلان المحكمة له بصحيفة

المشار إليه على أنه مقدم الطلب فإنها لا شك صفة لا تخوله الحق في رفع الدعوى باسمه دون إبراز وكالته عنهم في هذا الخصوص حيث إن تقديمه لطلب التعليق لا يخوله ثمة صفة في إقامة الدعوى باسمه هو دون إشارة إلى صفته فهو وإن تحققت له ثمة مصلحة في دعواه التي أقامها بإسمه إلا أنه لم يكن ذا صفة فيها ما دام قد أقامها عن نفسه وليس بصفته وكيلاً عنهم ولا يغير من ذلك ما أشار إليه المذكور من أن كافة المكاتبات الخاصة بطلب التعليق ووقف الأعمال واستئنافها في بإسمه ؛ ذلك أن هذا الأمر لا علاقة له بإقامة الدعوى بإسمه الشخصي حيث إن المكاتبات معه كانت بصفته مقدم طلب الترخيص ووكيلاً عن الملاك وعليه وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى لإقامتها من غير ذي صفة فإنه يكون قد طبق صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن عليه واجب الرقض .

(الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٤٥ ق، ع، جلسة ٢٠٠٠/١١/٥)

المصلحة في التدخل :

أجاز المشرع التدخل انضمامياً إلى جانب أحد الخصوم والذي يقصد من ورائه التدخل مساعدة الخصم في الدفاع عن حق يدعيه واشترط المشرع لذلك توافر المصلحة الشخصية لدى المتدخل باعتبار أن المصلحة هي شرط عام لكل طلب أو دفع أمام المحكمة كما حدد المشرع الإجراءات المتعلقة بتقديم طلب التدخل وذلك إما بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بإبدائه شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم .

ومن حيث إنه بالتطبيق لما تقدم فإن الثابت أن الطاعن قد مثل أمام محكمة القضاء الإداري بجلسته ٠٠/٠٠/٠٠.... وطلب تدخله خصباً منضماً إلى جانب الجهة الإدارية كما تقدم بجلسته ٠٠/٠٠/٠٠.... بحافظة مستندات اشتملت على صورة من العقد الابتدائي المؤرخ في ٠٠/٠٠/٠٠.... والمتضمن شراء لوحدة السكنية رقم (٠) بالدور الأول بالعمارة رقم (٠) بإسكان - وهو ذات العقار الذي وقعت به مخالفة البناء محل قرار الإزالة

الحق أو من يتوب عنه وهو ما درج الفقه والقضاء على التعبير عنه بشرط الصفة .

راجع : د / أحمد السيد صادق : الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية ، طبعة سنة ١٩٨١ ، ص ١٤٣ ، ود. فتحي والي : مبادئ قانون القضاء المدني ، ص ٦٩ »

وحيث إنه بتطبيق ذلك الفهم في نطاق القضاء الإداري فلا تقبل الدعوى إلا إذا كان المدعي يدعي حقاً أو مركزاً قانونياً لنفسه ولا يكفي أن تكون له مصلحة شخصية في ذلك ، فلا تقبل دعوى بطلان قرار مقدمة من شخص ليس طرفاً فيه ، ولو كانت لهذا الشخص مصلحة في بطلانه وعلى ذلك انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى أن المستأجر لفرقة صدر قرار بإزالته هو صاحب المصلحة والصفة في اختصاص قرار الإزالة ولا صفة للسكان معه في طلب إلغاء ذلك القرار وإن كانت مصلحته متوافرة في طلب إلفائه كما أن رئيس اتحاد الملاك لأحد العقارات لا صفة له في إقامة دعوى إلا في نطاق الأغراض التي ناطها القانون باتحاد الملاك فإذا أقام دعواه بصفته هذه بالتجاوز عن الأغراض المنوطة بالاتحاد كانت الدعوى مرفوعة من غير ذي صفة ولو كانت له مصلحة في رفعها .

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠ ق، جلسة ١٩٨٦/١/١١ لسنة ٨٠٨ ، والطعن رقم ٤١٧٣ لسنة ٢٠ ق، جلسة ١٩٩٤/١١/١٢)

ومن حيث إنه بتطبيق هذا الفهم على واقعات الحكم المطعون فيه فإنه يبين من الأوراق أن الطاعن ليست له صفة في دعواه التي أقامها بطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه بإلغاء سحب الترخيص الصادر بتعليق الدور الخامس فوق الأرض بالعقار المشار إليه ؛ حيث إن صاحب الصفة في إقامة الدعوى هم أصحاب العقار أو من يوكولونه في هذا الأمر وأن تقام الدعوى بصفة الوكيل هذه حتى تكون الدعوى مقامة من أصحاب الصفة خاصة وأن المدعي في الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قد راعى ذلك عندما تقدم بطلب التعليق بوصفه وكيلاً عن ملاك العقار أما ورود اسمه في الترخيص

ومن حيث إنه ولئن كان مسلماً أن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراءات الباطل على وجهه الصحيح ، إلا أنه إذا كانت المحكمة من ذلك هو إعطاء محكمة أول درجة الفرصة لإعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الإجراءات الباطل ، كضمانة لصالح الطاعنين الذين طلبوا إلغاء الحكم بحيث لا يفوت عليهم الطعن في الإجراءات المتعلقة بإصداره درجة من درجات التقاضي ، فإنه إذا ما استبان من عيون الأوراق أنها قد استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع بعد أن استعطل أمده ، فإن إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد وهي مهية بصورة محددة واضحة للفصل فيها ، وسوف يتمخض عنها إطالة لأمد التقاضي وتصويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل و عدم التأخير للمنازعات ، ويهدر الغايات الأساسية في اللجوء إلى القضاء للاختصاص بسرعة وحسم ، الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة أن تنصدي في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع ما دامت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها لتحسم - وهي في قمة الهرم القضائي - ما تصاعد لها من منازعات طال أمدها وظهر وجه الحق والحقيقة القانونية أمامها .

(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢٤٤ع - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

شطب - إصلاح زواحي :

شطب الدعوى لا يؤثر في قيامها فالدعوى المشطوبة تبقى قائمة فإذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها تعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب ، فما تم من إجراءات للرافعة قبل الشطب يبقى قائماً ولا يلغى إلا أنه إذا استمرت الدعوى مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .

رقم ... / .. المطعون عليه والتي تشمل في بناء قاطوعين طول العمود بالناصية يفرض ضم الفراغ أسفل العقار إلى الوحدة السكنية رقم (٠) الخاصة بالمطعون ضده بالدور الأرضي ، وبالتالي فإن للمدعى بماله من صفة المالك بالعقار المشار إليه الحق في استعمال الأجزاء المشتركة من المبنى واتخاذ الوسائل القانونية اللازمة لمنع كل ما يؤدي إلى التغيير في الشكل العام للعقار وإذا كانت المخالفة محل الإزالة إقامة قاطوعين على العمود بناصية العقار بهدف ضم الفراغ وهو من الأجزاء المشتركة أسفل العقار إلى الوحدة السكنية بالدور الأرضي فمن ثم يكون للطاعن المصلحة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لدفع ذلك التعدي الذي يمس الأجزاء المشتركة من العقار وشكله الخارجي وبالتالي تتوافر له المصلحة في طلب التدخل الاتضامى إلى جانب الحكومة المدعى عليها وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى غير هذه النتيجة فيما يتعلق بالتدخل فمن ثم فقد خالف القانون في هذا الخصوص بما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما تضمنه من عدم قبول تدخل الصيد / وإلزامه المصروفات والقضاء بقبول تدخله في الدعوى المذكورة .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤١ع - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

القطاع سير الخصومة :

ومن حيث إنه متى استبان ما تقدم وكان الثابت من شهادة الوفاة المرفقة بحافظة مستندات الطاعن المقدمة بجلسة ١/٦/٢٠١٠ أن مورث الطاعنين (المدعى في الدعوى ماثراً الحكم المطعون فيه) قد توفي بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢١ قبل أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في موضوعها ، إذ الثابت أن التقرير في هذه الدعوى أعيد في شهر مارس سنة ١٩٩٧ ، وصدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٩٨/٧/١١ ، ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر باطلاً لصوره على شخص متوفى قبل أن تنهت الدعوى للحكم في موضوعها بما تقضى معه المحكمة ببطلان هذا الحكم .

محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم من يكفى للحكم فى الدعوى الأصلية أو طلب الرد ، وحظرت بعد التعديل رد جميع قضاة أو مستشارى المحكمة أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم من يكفى للحكم فى الدعوى الأصلية أو طلب الرد . وجاء بالأعمال التحضيرية والمذكرة الإيضاحية لهذا التعديل ، أنه من غير المستساغ أو المتصور أن تتوافر فى جميع قضاة أو مستشارى المحكمة الذين قد يبلغ عددهم ثلاثمائة مستشار فى الاستئناف سبب من أسباب الرد التى وردت فى القانون على سبيل الحصر ، وكان القانون القائم يقصر هذا الحكم على مستشارى محكمة النقض وحدها ، وترتب على تعديل النص تصميم حكم هذه المادة على جميع المحاكم فلا يقتصر حكمها على محكمة النقض .

ومن حيث إنه وفقاً لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة ، فإن القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف تسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن حيث إن المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا تتكون من دائرة واحدة برئاسة السيد الأستاذ المستشار / وعضوية السادة الأساتذة المستشارين / ومن حيث إنه بالنسبة لطلب الرد رقم ١ لسنة ٣٩ ق المقدم ضد السيد الأستاذ المستشار / رئيس المحكمة فقد نظرت هيئة برئاسة السيد الأستاذ المستشار / وعضوية السادة الأساتذة المستشارين / ، والهيئة بأكملها أعضاء الدائرة التى يرأسها السيد الأستاذ المستشار المقدم ضد طلب الرد وذلك بالمخالفة لصريح نص المادة ١٥٣ من قانون المرافعات التى أناطت الفصل فى طلب الرد بدائرة غير الدائرة التى يكون المطلوب رده عضواً فيها وذلك درماً للخرج ، ولاشك من توافر هذا الحرج إذا كان المطلوب رده رئيساً للدائرة التى تنتظر طلب رده . ومن ثم تكون هذه الهيئة غير صالحة قانوناً لنظر طلب الرد رقم ١

لا يعتبر الاعتراض الذى قضى بشطبه كأن لم يكن إلا إذا لم يتم تجديده خلال الستين يوماً التالية ، وهذا التجديد إما يتم بذات الطريقة التى يتم بها الاعتراض - المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - لا يشترط فى الاعتراض شكل خاص - طلب تجديد الاعتراض من الشطب لا يشترط فيه شكل معين يكفى تقديمه لسكرتارية اللجان القضائية برسم رئيس اللجنة .
(الطعن رقم ٤٢٠٧ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ٢٠١١/١/٩)

الرد

طلب رد - لا يجوز تحت أى ظرف أن تفصل ذات المحكمة فى الطلب المقدم من المدعى بردة أحد أعضاء المحكمة أو كل أعضائها.

لا شك أن مبدأ حياد القاضى يقوم على قاعدة أصولية قواسمها وجوب اطمئنان المتقاضى إلى قاضيه ، وأن قضاة لا يصدر إلا عن الحق وحده دون تحيز أو هوى ، ومن ثم فقد حرصت جملة الأحكام التشريعية المنظمة لشئون القضاة على تدعيم وتوفير هذه الحيادة ، وقام حق رد القاضى عن نظر نزاع بعينه كحق من الحقوق الأساسية التى تربط بحق المتقاضى ذاته ، وتحقيقاً للحيادة المنشودة قضت المادة ١٥٣ من قانون المرافعات بأن يختص بنظر طلب رد المستشار دائرة غير الدائرة التى يكون عضواً فيها ، وذلك درماً للخرج الذى يقع فيه أعضاء الدائرة إذا نظروا طلب الرد المقدم ضد زميل لهم فى ذات الدائرة .

على أنه ككل حق من الحقوق قد نساء استعمال حق الرد بالإفراط فيه واستخدامه سبباً للكيد فى الخصومة واللدد فيها وإطالة أمد الفصل فى القضايا دون تحسب لما يؤدى إليه الأمر من إبطاء للقضاة فى اعتبارهم ومكانتهم ، وذلك برد الدائرة تلو الأخرى ورد القضاة بما لا يبقى منهم عديد يكفى للحكم فى الدعوى الأصلية ولا فى طلب الرد . وعلى ذلك حظرت المادة ١٦٤ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ رد جميع مستشارى

١٥٨ « ذلك أنه لإمكان إعمال هذا النص يتعين أن تكون الدائرة التي تنتظر طلب الرد السابق صالحة لنظره قانوناً وألا يكون طلب الرد اللاحق مقدماً ضد الدائرة التي تنتظره وهو ما لم يتحقق في النزاع المائل على نحو ما سلف بيانه كما أن الإستناد إلى حكم المادة ١٦٤ من قانون المرافعات لنظر الهيئة في طلب ردها في غير مسجله ذلك أن حكم هذه المادة إنما ينصرف إلى التعسف في استعمال حق الرد على نحو ما جاء بالأعمال التحضيرية والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الذي عدل حكم هذه المادة ويتمثل هذا التعسف في رد الدائرة تلو الأخرى ورد القضاة والمستشارين بحيث لا يبقى من عددهم من يكفي للحكم في الدعوى الأصلية أو طلب الرد ، وهذا التعسف غير قائم في النزاع المائل لأن المحكمة التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا تتكون من دائرة واحدة ، والقول بتطبيق حكم المادة ١٦٤ على الحالة الراهنة مؤداه تعطيل أحكام الرد المقررة قانوناً بالنسبة لهذه المحكمة ذات الدائرة الواحدة .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)

طلب رد - دعوى:

قضاء هذه المحكمة جرى على أن الخصومة في طلب الرد هي خصومة شخصية تتوافر ودواعيها في أسباب الرد بين طالب الرد نفسه والقاضي المطلوب رده في قضية معينة هي التي حصل بشأنها الرد ، ومن ثم فإذا قام من الأسباب ما يحول بين القاضي المطلوب رده والفصل في الدعوى محل طلب الرد كان طلب الرد وارداً على غير محل ، ولما كانت مهمة المحاكم تقتصر على الفصل فيما يثار أمامها من خصومات ما دام النزاع قائماً ، وأن الخصومة تنتقض إذا أجيب المدعى إلى طلباتها التي أقام بها دعواه ابتغاء القضاء له بها الأمر الذي تضحى معه آنذاك الدعوى المطروحة غير ذات موضوع ويتعين على المحكمة والحال كذلك أن تقضي بانتهاء الخصومة في الدعوى ، إذ ليس لها أن تتعرض لموضوعها أو تتصدى له إذ لم يعد ثمة نزاع قائم

لسنة ٣٩ ق ويتبنى على ذلك بطلان حكمها في هذا الطلب ، إذا لم يكن ثمة حائل قانوني يحول دون نظر هذا الطلب أمام إحدى دوائر محكمة القضاء الإداري التي يتساوى مستشاروها مع مستشاري المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا في الخضوع للقواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف ويتم ذلك بقرار من السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة . إذ إن القول بغير ذلك مؤداه تعطيل أعمال أحكام الرد المقررة قانوناً بالنسبة للمحكمة ذات الدائرة الواحدة .

ومن حيث إنه بالنسبة لطلب الرد رقم ٢ لسنة ٣٩ ق المقدم ضد كل من السادة الأساتذة المستشارين / فقد نظرت ذات الهيئة المطلوب ردها رئيساً وأعضاء بالمخالفة للقاعدة الأصولية التي تقضى بعدم جواز الجمع بين صفتي الخصم والحكم في وقت واحد وهو ما ذهبت إليه المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١١/٦ / ١٩٩٩ في القضية رقم ٨٤ لسنة ١٩ ق من عدم دستورية العبارة الواردة بالبنـد (١) من المادة ١٩ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ والتي تنص على أن « فصلت هيئة التحكيم في الطلب » إذ إن مؤدى النص المحكوم بعدم دستوريته أن تصبح هيئة التحكيم خصماً وحكماً في طلب ردها مما يناقض مبدأ خضوع الدولة للقانون ويخالف أحكام المواد ٤٠ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ من الدستور ويتبنى ذلك بطلان الحكم الصادر في طلب الرد رقم (٢) لسنة ٣٩ ق لصوره من هيئة غير صالحة قانوناً للفصل فيه ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من الإستناد إلى أحكام المادتين ١٥٨ ، مكرراً (١) و١٦٤ من قانون المرافعات . ذلك أن المادة ١٥٨ مكرراً (١) تنص على أن « على رئيس المحكمة في حالة تقديم طلبات رد قبل إقفال باب المرافعة في طلب رد سابق ، أن يحيل هذه الطلبات إلى الدائرة ذاتها المنظور أمامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعاً بحكم واحد ودون التقيد بأحكام المادتين ١٥٦ ، و

دعوى المخاصمة

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض وهي أيضا دعوى بطلان يقصد بها بطلان الحكم ، وتستند دعوى المخاصمة إلى قيام القاضى بعمل أو بحكم مشروب بعيب من العيوب التى تضمنتها أسباب المخاصمة ، أو هى طريق طعن غير عادى فى الأحكام قرره القانون بقصد حماية المتقاضين من القاضى الذى يخل بواجبه إخلالاً جسيماً .

ومن حيث إن المدعية فى دعوى المخاصمة الماثلة توجه خصومتها إلى السادة الأساتذة المستشارين أعضاء الدائرة الثانية - فحص الطعون والسيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بصفته الممثل القانونى لمجلس الدولة والمشغول عن أعمال تابعيه المخاصمين ، والثابت أن سيادته لم يكن رئيساً للدائرة سالفة الذكر أو عضواً فيها ، ومن ثم يكون اختصاصه غير مقبول ولا يجوز اختصاصه بالصفة التى وردت فى الدعوى إذ إنه وفقاً لحكم المادتين ١٦٦ و ١٧٢ من الدستور « القضاة مستقلون ولا سلطان لأحد عليهم فى قضائهم ولا يخضعون لغير القانون والعلاقة بين مستشارى مجلس الدولة ورئيس مجلس الدولة ليست علاقة تابع بالتبوع - إذ إنهم يستعملون اختصاصاتهم من القانون مباشرة ولا يملك رئيس مجلس الدولة قبلهم ويناسبة نظرم القضاة التى تدخل فى اختصاصهم أى سلطة تجعلهم تابعين لسيادته فى هذا الشأن أو تنال من استقلالهم ؛ الأمر الذى يتعين معه عدم قبول دعوى المخاصمة ضد السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بهذه الصفة .

لا يجوز اختصاص مستشار بالنسبة لأحكام لم يشترك فى إصدارها أصلاً ويضحي إدخاله فى دعوى المخاصمة غير مقبول - إصدار الحكم دون إخطار المظنون ضده بجمعاء الجلسة وإن كان يمكن أن يكون سببا للطعن على الحكم الصادر بالبطلان إلا أنه لا يشكل خطأ جسيماً فى هذه الدائرة التى أصدرت الحكم يصلح محلا لدعوى المخاصمة .

أمامها لتفصل فيه ، متى ثبت لها أنه قد تم إجابة المدعى إلى طلبه بعد إقامته دعواه .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان كل من المستشارين / قد تقلأ من الدائرة الثانية عليا بعد أن تغير تشكيلها ، كما أن السيد المستشار / قد أعير إلى الخارج ، ومن ثم تحقق لطالبة الرد هدفها - بتجنيبهم عن نظر الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - عليا - فإنه يتعين والحالة هذه الحكم بانتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة لهم وإلزام المدعية بالمصروفات .

ومن حيث إنه بالنسبة لطلب رد المستشار / عضو الدائرة الثانية عليا فإن الثابت أن المدعية تؤسس طلبها على وجود عداوة شديدة له لسابقة ردها له وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن أسباب الرد مناطها وقائع محددة على سبيل المحصر فى البنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أما البند الرابع والذى يستوجب أن يكون بين القاضى وأحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل فإنه لا يشترط أن تصل العداوة إلى الخصومة التى ترفع إلى القضاء كما لا يشترط فى المودة أن تصل إلى حد المراكلة أو المسكنة أو قبول الهدايا ولو لم تنشأ عن زوجية أو قرابة أو مصاهرة ، والعداوة أو المودة المقصودة فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات كسبب للرد يتعين أن تكون شخصية فالعداوة أو المودة علاقة ذاتية مباشرة بين طالب الرد والقاضى المطلوب رده تتمثل فى أفعال محددة تنبئ عنها وتفسح عن حقيقتها بل وتعبر عن تلك الرابطة وتسيغ عليها وصف العداوة أو المودة ولا يكفى الإدعاء بوجود عداوة أو مودة بين طالب الرد والمطلوب رده بل يجب أن يقوم عليها الدليل الذى يقطع بقيامها ويتمثل فى أفعال وسلوك من جانب القاضى تتجلى فيها العداوة أو المودة - فإذا لم يقد الدليل القاطع على وجود عداوة أو مودة بين طالب الرد والمطلوب رده ، فإن طلب الرد لهذا السبب يكون غير قائم على سبب متعين الرفض .

(الطعن رقم ٣٣٠٤ لسنة ٤٥ ق - ٢٠٠٤ جلسة ٢٠١١/٥)

التي تدوّل فيها نظر الدعوى طالما ثبت إخطارهم بمواعيد تلك الجلسات وكان التخلف بغير عذر قهري تطبيقاً للأصل العام في قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن البطالان لا يتقرر إلا بنص أو في حالة الإخلال بحق الدفاع أو بإجراء جوهري بعد من النظام العام القضائي الذي يقوم عليه تحقيق العدالة - إرسال إخطارات بمواعيد الجلسات إلى المدعى دون أن ترد الإخطارات يفترض وصولها إلى غلمه - تقاعسه عن متابعة حضور الجلسات - ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٩ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

أشخاص الطاعنين - مرافعات

عدم جواز توجيه الطعن لمن لم يكن ممثلاً في الدعوى الطاعن على الحكم الصادر فيها - عدم قبول الطعن بالنسبة لهذا الشخص .

(الطعن رقم ١٧٣٥ و ١٨٢٠ لسنة ٣٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٧)

التدخل انضمامياً - مرتبطاً باستمرار الأصل في الخصومة :

عدم توافر المصلحة في الطعن المقدم من الجهة الإدارية باعتبار أن الخصومة قد انتهت من مؤداه . اعتبار الخصومة منتهية في الطعن المقام من المتدخلين انضمامياً لاتتفاء المصلحة أيضاً ؛ لأن الخصومة الأصلية أصبحت غير ذات موضوع لإنتهيار أصل النزاع الأساسي الذي يتركز عليه .

(الطعن رقم ١٩٦٧ و ٢٠٢٠ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٥)

الطعن في الأحكام - الموضوع غير قابل للتجزئة - كيفية الفصل فيه :

المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الواردة في الفصل الأول « أحكام عامة » من الباب الثاني عشر المتعلق بطرق الطعن في الأحكام ، تقضي بأنه إذا كان الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوّت ميعاد الطعن من المحكوم

ومن حيث إن طلب الرد الذي يمنع المحكمة من الاستمرار في نظر الدعوى هو ذلك الطلب الذي يتم وفقاً للإجراءات التي حددها القانون وذلك بتقرير من قلم الكتاب ويرفع إلى رئيس المحكمة ويطلع عليه القاضي المطلوب رده - مجرد طلب التأجيل لاتخاذ إجراءات الرد لا يعد في ذاته طلباً للرد إذ ليس من المتصور قانوناً وقف الطعن وتعطيل الفصل فيه لمجرد رغبة من المتقاضى أو هو من جهة عجز وعزل القضاة عن ممارسة ولايته بمجرد طلب أو ورقة معنونة " طلب رد " مادام هذا الطلب لم يتم وفقاً للإجراءات التي حددها القانون .

ومن حيث إن الشايف من الأوراق أن المدعية أودعت تقرير الرد رقم لسنة .. ق قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١١ في الطعن رقم ٥٤٨٨ لسنة ٤٤ ق ، وطلب الرد رقم ٣٣٠٤ / ٤٥ ق عن الطعن ٨٨١ لسنة ٤٥ ق بتاريخ ١٩٩٩/٣/١١ وقد خلت الأوراق بما يفيد قيام قلم الكتاب بعرض طلبات الرد على الأستاذ المستشار رئيس المحكمة أو إطلاع أعضاء الدائرة على طلبات الرد ، وذلك لعدم استكمال الرسم المقرر حتى يوم ١٩٩٩/٥/٦ على النحو الشايف من خطاب مدير إدارة المحكمة الإدارية العليا إلى المدعية بشأن مطالبتها بسداد باقي الرسوم فإذا ما أصدرت كل من الدائرتين حكماً في الطعن المنظور أمامها قبل اتصال علمها بالتقرير بالرد فإن هذا الحكم يكون قد صدر من قضاة صالحين للفصل فيه ، وإن تضمن ما قد يشكل إخلالاً بحق الدفاع قد يكون مجاله الطعن وليس مجاله دعوى الخصامة .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٥ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

الطعن وعوارضه

ميعاد الطعن :

الأصل أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم - المشرع (بالمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة) لم يقر أي أثر على تقاعس طرفي الدعوى الإدارية أو أحدهما عن الحضور بجلسات المرافعة

فيما لو صحت - في مشروع إجرامى واحد ، باعتبارهما قد طلبا هذا المبلغ من المحامى المبلغ لتوصيل التيار الكهربائى لمركله ، كما جمعت الأدلة التى ساققتها النيابة الإدارية بين المتهمين الأول والثانى برابط واحد استمدته النيابة الإدارية من تحريات مباحث الأموال العامة والتسجيل الذى تم للحوار الدائر بين المبلغ والمتهمين ، وضبط مبلغ الرشوة بدرج مكتب المتهم الأول ، فإن هذه الواقعة محل الإتهام تعد بالنسبة للمتهمين الأول والثانى فى حقيقتها واقعة واحدة غير قابلة للتجزئة بجمعها مشروع إجرامى واحد يتصل بسعيهما لطلب الرشوة المذكورة فى مقابل أداء ذات العمل سالف الذكر الذى يدخل فى اختصاصهما الوظيفى .

ومن حيث إنه وقد استبان وحدة الواقعة التى تجمع بين المتهمين الأول والثانى ورابطتهما برابط وثيق غير قابل للتجزئة حسبما سلف ، فإنه ولئن كان الطعن المقام من المتهم الثانى (الطاعن المائل) تم بعد الميعاد المقرر لرفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أنه للأسباب السالفة يلحق هذا الطعن بالطعن المقام من المتهم الأول فى الميعاد المقرر ، ويعد بدوره مقبولا شكلا إعمالا للمبدأ السالف .

ومن حيث أن الحكم السابق صدوره من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٩٨/٥/٢٣ فى الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ قضائية المقام من المتهم الأول والذى انتهى إلى براءة هذا المتهم من تهمة الرشوة المنسوبة إليه ، فإن أسباب هذا الحكم ذاته والتى يستخلص منها توافر الخصومة السابقة بين المحامى المبلغ والمتهم الأول وتوافر الأدلة على وجود الكيد والاصطناع من جانب بعض العاملين للإطاحة بالمتهم الأول من عمله كرئيس للوحدة المحلية ، وخلو التسجيلات من أى دليل على صحة واقعة الرشوة ، هذه الأسباب تصدق أيضا على الإتهام المنسوب إلى المتهم الثانى ، إذ يتسرب الشك إلى صحة الواقعة برمتها وخاصة وأن التسجيل الذى أجرى للحوار بين أطراف الواقعة المبلغ والمتهمين

عليهم أن يطعن فى الحكم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته . كما أن المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التى بنى عليها النقض وما لم تكن التجزئة غير ممكنة ، وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التى بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفى هذه الحالة ينقض الحكم بالنسبة إليهم ولو لم يقدموا طعنا .

ومن حيث إنه سبق للمحكمة الإدارية العليا أن أقرت المبدأ القانونى الذى يقضى بأنه إذا كان الحكم التأديبى صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة ، فإنه يكون لمن فوت ميعاد الطعن فيه من المحكوم عليهم أن يطعن فى الحكم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته ، وأن المحكمة ترى إعمال هذه القاعدة الواردة أصلا فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات فى المجال التأديبى ، وذلك أن إعمال هذه القاعدة لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبى الذى هو رابطة من روابط القانون العام حيث يستهدف الجزاء التأديبى كفالة حسن سير المرافق العامة ومن ثم لا يسوغ بالنسبة للإتهام الواحد أو المخالفة الواحدة ، غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من العاملين ، قيام الجزاء التأديبى فى حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١١ - لجمعية ١١) - السنة ٣٣ - الجزء الأول من ١٧١)

ومن حيث إنه فى خصوصية الواقعة الخاصة بالطعن المائل والمتعلقة باتهام الطاعن (المتهم الثانى) بمشاركة المتهم الأول فى طلبه من المحامى المبلغ مبلغ على سبيل الرشوة للموافقة على توصيل التيار الكهربائى لمسكن وكيل المحامى المبلغ ، فإن هذه الواقعة تجمع بين المتهم الأول والمتهم الثانى -

تسبيب - من أسباب البطلان - ضوابط التسبيب:

المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أوجبت أن تصدر الأحكام مسببة ، ومن ثم فإنه لكي يؤدي التسبيب دوره يجب أن يتناول وقائع الدعوى من حيث شخص المتهم والأفعال المستندة إليه والأدلة التي استندت إليها المحكمة في تكوين عقيدتها ، وبالتالي فإن المحكمة في مجال التسبيب تلزم بتعقب دفاع المتهم الجوهري والرد عليه استقلاً ، فإذا اقتصر الحكم على إيراد المخالفة ومضمون التحقيقات التي أجريت في شأنها ولم يشر إلى ما أبناه المتهم من أوجه دفاع فإن الحكم يكون قد انطوى على قصور بطله .

ومن حيث أن المخالفة المسندة إلى الطاعنين أنهم قاموا بإنهاء إجراءات الإقراج الجمركي عن السيارة محل التحقيق تحت نظام التيسيرات المقررة للعائدين من دول الخليج حال علمهم بعدم خضوع هذه السيارة لهذا النظام لورودها بعد انتهاء الموعد المحدد لسريان هذه التيسيرات مما ترتب عليه تقييد الرسوم الجمركية وإعفاؤها من ضريبة المبيعات .

ومن حيث إن الطاعنين قد تقدموا بجلسات المحاكمة بعدة حوافظ ومستندات ومذكرات طلبوا فيها القضاء ببراءتهم من هذه التهمة استناداً للمستندات التي تفيد ورود السيارة خلال الميعاد الذي تطبق فيه التيسيرات المشار إليها ومن ثم فإن محكمة أول درجة كانت ملزمة بتحقيق هذا بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإن هي لم تفعل فإن قضاها يكون قاصر البهتان مخللاً بحق الدفاع مما يتعين القضاء ببطلانه . وكان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين ورود السيارة خلال الميعاد الذي طبقت فيه التيسيرات المقررة للعائدين من دول الخليج مما يتعين معه القضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهم .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ٢٠٠١/٧/١٧)

حكم - بطلان - التناقض بين الأسباب والنطاق:

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه من المبادئ العامة الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة

بخلو تماماً من أي دليل يقيني على أن المتهم الثاني (الطاعن المائل) طلب أي مبلغ على سبيل الرشوة من المبلغ في مقابل أداء العمل المذكور ، كما أنه لم يتم ضبط أي مبالغ نقدية موضوعة على سبيل الرشوة في حيازة الطاعن المائل ، وكل الأدلة القائمة ضده لا تزيد عن الإتهامات المرسلة غير المؤيدة بدليل يمكن الإطمئنان معه إلى صحة الإتهام المنسوب إليه ، فإن الحكم المطعون فيه الذي انتهى إلى إدانته في هذه الواقعة يعد مخالفاً للقانون وخليفاً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ٢٠٠١/٧/١٧)

أسباب بطلان الأحكام:

المادة ١٧٩ من قانون المرافعات - العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية والتي يحرمها الكاتب ويقع عليها القاضى وتودع في ملف الدعوى - لكي يكون للحكم وجود قانوني يجب أن يكون موقعاً من القاضى الذى أصدره و إلا كان عبارة عن ورقة تحمل بيانات لا قيمة لها قانوناً - بطلان الحكم لهذا السبب يعتبر بطلاناً جوهرياً يتحلل به إلى درجة الإلزام .

نسخة الحكم الأصلية صدرت بالتشكيل الثابت بمحضر الجلسة إلا أن هذه النسخة تحمل توقيعاً منسوباً صلوره إلى رئيس المحكمة يختلف عن توقيع رئيس المحكمة الثابت بمسودة الحكم وورقة الجلسة ومحاضر الجلسات وهذا التوقيع يتطابق مع توقيع المستشار / الذى لم يشارك فى الحكم فإنه يكون غير ذي صفة فى توقيعه - بطلان الحكم - الدعوى مهبةاً للفصل فيها - تصدى لموضوعها .

تحقق خطأ الجهة الإدارية بقرارها نقل المدعى بموجب الحكم القضائى الصادر فى هذا الخصوص - عدم وجود ضرر مادى حيث أن الموظف لا يستحق مكافآت وبدلات الوظيفة إلا بشغله لها - وفى حالة عدم شغله للوظيفة لا يستحق هذه المبالغ المالية - الحرمان من هذه المبالغ لا يمثل ضرراً مادياً - انتفاء الضرر الأدبى بإلغاء قرار النقل وتنفيذ الحكم - رفض طلب التعويض .

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

إلا أن الحكم قضى فى منطوقه رغم ما تقدم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من وقف الطاعن عن العمل لمدة ثلاثة أشهر مع صرف نصف راتبه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد سقط فى تناقض ظاهر وجسيم بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويجعله باطلاً حرباً بالإلغاء حيث يغدو عسيراً فهم القضاء الذى انتهى إليه وما إذا كان قد حقق الغرض المنشود من إقامة الدعوى ووضع حداً للنزاع القضائى من عدمه ومن ثم يتعين القضاء بإلغائه ، وإعادة الطعن إلى المحكمة التأديبية بطنطا نظره من جديد بهيئة أخرى ، ولا تتصدى المحكمة الإدارية العليا ، فى هذه الحالة لموضوع الدعوى ذلك لأن الحكم المطعون فيه قد شابه عيب جوهرى يتعين معه أن تعيد النظر فيه المحكمة التأديبية باعتبارها محكمة أول درجة لتستعيد ولايتها فى الموضوع على نحو صحيح .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٤٢ ق ٢٠٠٥/٥/٢٠١٠)

دعوى البطلان الأصلية - شروطها :

قضاء هذه المحكمة قد استقر واطرد على أنه لا يجوز الطعن فى أحكام المحكمة الإدارية العليا بأى طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو أن يقتدر الحكم بعيب جسيم يثل إدارياً للعدالة يفقد الحكم معه وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية أما إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب فى تفسير القانون وتأويله فإن هذه الأسباب لا تثل إدارياً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصم به بأى عيب ينحدر به إلى درجة الاعتماد وهى مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

ومن حيث إنه عما أثاره المدعى فى قبول دعوى البطلان المائلة لعدم الإخطار والعلم بتاريخ محاكمته

صلور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التى تحمل هذا المنطوق وتبرره من ناحية الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعى والأساس القانونى الذى أقام عليه القاضى حكمه وفصله فى النزاع على الوجه الذى أورد به منطوق حكمه وبالتالى يكون لكل منهم مباشرة حقه فى الطعن فى الحكم وإبداء دفاعه بشأن ما أورد به منطوق وما قام عليه من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو تتمكن معه من مباشرة ولايتها القضائية فى مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها ووزنها بميزان الحق والعدل بما هو ثابت قبها من منطوق وأسباب محددة وواضحة ويكون استخلاص محكمة الطعن لفهم القضاء الوارد بالحكم المطعون فيه بالرجوع الى منطوق الحكم لأن القاضى فى المنطوق يعبر عما حكم به بألفاظ صريحة واضحة أما أسباب الحكم فالمقصود منها فى الأصل بيان الحجج التى أفتت القاضى بما قضى به وجعلته يسلك فى فهم الدعوى السبيل الذى ارتاح إليه فهى تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التى بنى عليها الحكم ، ويتعين ارتباط الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث إذا وقع الحكم فى تناقض ظاهر وجسيم بين الحشيشات والمنطوق فإنه يغدو مخالفاً للقانون مما يعيبه قانوناً ويوجب القضاء بإلغائه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى أسبابه أنه لما كان الثابت مما تقدم أن الخاتم البيضاوى المبصوم به طلب التندب محل المخالفة كان بحيازة الطاعن بعد انتهاه إشراف الطاعن على معهد معلّمى الجبيل فى ١٩٩٤/١١/١٢ وأثناء وقوع المخالفة وأن الطاعن هو الذى تقدم بهذا الطلب لاعتماده كما سلف البيان مما يقطع بشيوت المخالفة بحق الطاعن وأنه هو الذى قام بمصم الطلب بالخاتم حيازته مما يكون معه القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من مجازته بالوقف عن العمل مدة ثلاثة أشهر مع صرف نصف الأجر قد أصاب حكم القانون ويكون النعى عليه بالطعن المائل قد جاء عارياً من السند القانونى جديراً بالرفض ،

بدعوى البطلان الأصلية على حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٣/٥/١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ قضائية ، مما يتعين معه رفض الدعوى .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ ق ٤٠ - جلسة ١٤/٤/٢٠٠١)

دعوى البطلان الأصلية - تطبيق لإحدى حالاتها ،

قاضى المشروعية وهو يصدد إعمال ولايته العامة ، فضلاً فى دعاوى الإلغاء ومراقبة لشرعية القرار المختص إنما يحاكمه ويزنه ويقدره فى ضوء صحيح واقعة وحقيق ما بنيت عليه أركانه ، وترتيباً على هذا التحقيق يستوى الحكم الصادر فى الدعوى مستقيماً ومقتضيات الشرعية عنواناً للحقيقة القانونية . فتمت استظهر الحكم جادة القرار واستقامته صحيحاً على أصل الشرعية المقررة انحاز الحكم إليه فأجازته وثبته على أصل صحته ، وإن تبين اختلال أحد أركانه أو مجاوزته مقتضيات المشروعية ألغاه وأزال آثاره ، والحكم الصادر فى شأن الدعوى العينية إنما يكون عقيدته القضائية على أصل حقيق القرار وواقعه ومدى توافر أركان قيامه وصحتها . فإذا ما داخل ، أو أدخل على ، عقيدة المحكمة غلط جسيم هبأ لها واقعاً مخالفاً لحقيقة الأمر أفضى بها إلى اعتقاد مفلوط مستبعد من تصوير لواقع كذب مختلق للقرار المختص ينافى حقيقة كنهه ، فتكون قد أوقعت فى غلط جوهرى فى الواقع يبلغ من الجسامه إلى حد يتداعى بأثره على الحكم إذ يؤدى إلى الإخلال بأصل من أصول صحته باعتباره معبراً عن الحقيقة القانونية أو هو الحقيقة القانونية بعينها حسبما تكشف عنها الإرادة التى صاغت هذه الحقيقة وأفصحت عنها نطقاً بكلمة الحق والقانون . وعلى ذلك فإذا ثبت أن القرار المختص ، محل دعوى الإلغاء ومناطها ، داخله الغلط الجسيم الذى يجعل الحكم يسلط رقابته على قرار غيره ، فإن من شأن ذلك أن يفقد الحكم أصل وظيفته استظهاراً للعدالة وعنواناً لها . الأمر الذى يستوجب تقرير بطلان مثل ذلك الحكم وإصدار آثاره لكونه افتقد الأساس الذى

أمام المحكمة التأديبية بأسموض . وأنه ينفى صدور إقرار منه بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته أمام المحكمة التأديبية وينسب صدور الإقرار المشار إليه لشخص آخر يدعى شيخ حمراء المعابه ، وأنه يدعى وقوع غش وتزوير فى الإقرار المنسوب صوره إليه . فإن قضاء المحكمة قد استقر على أن المادة (٣٠) من الفساتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون مجلس الدولة تعتبر إخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى إجراءً أساسياً وضمانة جوهرية للحصوم ليستكموا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لإبداء ما يعن لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما قد يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على إغماله بطلان فى الإجراءات يبطل الحكم الذى استند إليها . وأن إثبات الإخطار بورقة رسمية بناء على أمر المحكمة لا يحدضه سوى اتباع إجراءات الطعن بالتزوير فى بيانات ثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين عموميين مختصين بوثباتها بحكم وظائفهم فلا يكتفى إنكارها مجرد الإدعاء بما يخالفها .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المستندات التى يستند إليها المدعى - فى الدعوى الماثلة - فى دعواه كانت تحت نظر المحكمة الإدارية العليا « الدائرة الرابعة » أثناء نظرها للطعن المدعى عليه بالبطلان وأنها فصلت برأيها فيها ، ومن ثم لا يجوز للمدعى أن يعاود المناذلة حول الأدلة التى طرحها أطراف الخصومة على المحكمة وفصلت فيها . كما أنه وقد تضمنت محاضر جلسة المحكمة التأديبية إخطار المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها بورقة رسمية بناء على طلب المحكمة وإذ لم يتخذ المدعى إجراءات الطعن بالتزوير فى محاضر هذه الجلسات وفى الإقرار الصادر منه ولم يستصدر حكماً بذلك فإنه والحال كذلك لا يجوز للمحكمة الالتفات إلى ادعائه بتزوير هذا الإقرار ومحاضر الجلسات ومدى كان ذلك فإن مصلك المحكمة لم ينطو على عيب جسيم أو إهدار للعدالة يتحدر بالحكم إلى درجة الاعتماد ، فإنه لا يكون هناك وجه للدعاء بالبطلان

التي بنى عليها القرار من حيث الصحة ومدى استخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها للقانون وما إذا كانت الجهة الإدارية في مباشرتها لمهامها قد انحرفت بها أم أنها سلكت وصولا إلى قرارها ، طريق المجادة .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المحكمة بسطت رقابتها القضائية على ما شبه لها أنه القرار المطعون فيه وأبنتى حكمها - محل دعوى البطلان المائلة - على سند بما جرى تقديمه أثناء نظر الخصومة القضائية من عدد خاص للوقائع المصرية برقم ١٩٨ فى ٢ سبتمبر ١٩٩٨ طوى على القرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٨ المطعون فيه والصادر من رئيس مجلس إدارة نادى الشمس وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة عام وقد احتوى هذا العدد على اثنتى عشرة صفحة منها صفحتان نشر فيهما قرار المحل وتشكيل مجلس الإدارة المؤقت ، وعشر صفحات اشتملت على مذكرة شئون مجلس الوزراء للمعرض على رئيس مجلس الوزراء بشأن مخالقات مجلس إدارة نادى الشمس ، ومذكرة مديرية الشباب والرياضة تضمنت بياناً تفصيلياً بهذه المخالفات ، فإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ارتكن فى أسبابه وانتهى فى منطوقه على ما تقدم معولاً على ما قدم من واقع مدعى خلافاً لما ثبت بدليل من انتفاء نشر القرار المطعون فيه على الوجه المشار إليه حال كونه الحاصل أن ما تم نشره بالوقائع المصرية بذات الرقم والتاريخ ورقم الإيداع مكرن من صفحتين فقط تحتويان على القرار الصادر بحل مجلس إدارة نادى الشمس وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة عام فقط ، وخلوا من المرفقات سالفة البيان المنطوية على أسبابه ، حسبما أفادت به هيئة المطابع الأميرية وقاعدة التشريعات يركز المعلومات برئاسة الوزراء فى هذا الشأن الأمر الذى يشكل إهداراً للحقائق الثابتة وحقيق الواقع القانوني وإخلالاً بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وكل ذلك من الأمور المتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها ، فإذا تخلف شيء من ذلك

يقيم قرينة الصحة فى شأنه فلا يجوز أن تطوله الحجية التي يتعين دائماً ، فى دولة القانون ، أن تخضع لها الرقاب ، وإنما ذلك لا يتقرر ولا ينعم به ، حقاً وامتنازاً ، إلا الحكم الذى توافرت له صحيح أركانه وتحققت فيه مفاهيم العدل والحق والصدق التي هى عماد المشروعية وأساس شرعيتها .

.. ومن حيث إنه من المستقر عليه أن المحكمة الإدارية العليا - بما وسد لها من اختصاص فى الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون ، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها - تستوى على القيمة فى مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا استثناء محضاً بدعوى البطلان الأصلية ، وهى دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية ، وطريق طعن استثنائي ، وفى غير حالات البطلان المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب أن تقف هذه الدعوى عند الحالات التى تنطوى على عيب جنسيم يؤول إهداراً للعدالة على نحو يفقد معها الحكم وظيفته ، وبه تتزعزع قرينة الصحة التى تلازمه .

ومن حيث إنه من المستقر عليه أيضاً أن ضمان الدستور - بنص المادة (٦٩) منه - لحق الدفاع ، قد تقرر باعتباره أحد الأركان الجوهرية لسيادة القانون ، كافلاً للخصومة القضائية عدالتها ، وبما يصون قيمتها ، ويندرج تحتها ألا يكون الفصل فيها بعيداً عن أدلتها . وكان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه فيما يتعلق بأسباب القرار الإداري فإنه كلما أزم المشرع صراحة فى القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسيب قراراتها وجب ذكر الأسباب التى بنى عليها القرار واضحة جليلة ليعتيناها صاحب الشأن ويتخذ فى ضونها ما يأنس به حقاً له فإذا ما لجأ إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقه ونشد إقرار الشرعية من قضائتها ، يكون للمحكمة مباشرة رقابتها على تصرفات الإدارة أو قراراتها الإدارية لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب

بفصله . آخناً في الاعتبار عند تقدير الجزاء أنه لا يرغب في الاستمرار في الوظيفة العامة حسبما أشار الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعن وصف طعنه هذا أمام المحكمة التأديبية بأنه التماس بإعادة النظر بينما تمسك فيه كسبب قانوني لإلغاء هذا الحكم التأديبي بمخالفة القانون بالفساد في الاستدلال ، فضلاً عن كون العقوبة التأديبية المحكوم بها ، وهي الفصل من الخدمة ، مشوبة بالفلو في مقدار الجزاء ، مع رغبته التي أبداهها سواء أمام المحكمة بجلسته ١٩٩٧/١٢/١٥ أو في هذا الطعن أمامها في العودة إلى عمله وتمسكه بالوظيفة العامة ، فإن حقيقة الطعن الذي أقامه الطاعن بذاعة أمام المحكمة التأديبية لإلغاء حكمها وتعديله بعقوبة أخف تتلأم مع تمسكه بوظيفته ، أخذاً بتكليفه التكيف القانوني الصحيح الذي يتفق والنية الحقيقية من وراء طلباته وأسبابها وبحقوقي أوفى مقاصد الطاعن دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لطلباته ، أنه طعن بالإلغاء في هذا الحكم توصلأ إلى إلغاء عقوبة الفصل المحكوم بها والنزول بها إلى جزاء تأديبي أخف سواء لما شاب هذا الحكم من الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ، أو لتوافر ظرف مخفف متعلق برغبة الطاعن في العودة إلى عمله وتمسكه به من وجهة نظره .

ومن حيث إن التكليف القانوني الصحيح لطلبات الطاعن وطعنه أمام المحكمة التأديبية لإلغاء حكمها وتعديله على النحو السالف لا يصلق عليه وصف التماس إعادة النظر ، وإنما هو من قبيل الطعون بالإلغاء في أحكام المحاكم التأديبية التي يتعين إقامتها أمام المحكمة الإدارية العليا . ومن ثم وقد تم هذا الطعن أمام المحكمة التأديبية أي أمام محكمة غير مختصة ، فقد كان يتعين صدور حكمها بعدم اختصاصها بنظر هذا الطعن ، ومن ثم فإن حكمها المطعون فيه القاضي بعدم قبول الالتماس يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وحقيقاً بالإلغاء .

انطوى الأمر على إخلال جسيم بالأصول العامة لإقامة العدل مما يؤدي إلى بطلان الحكم .
(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/١/٢٩)

حكم - دعوى البطلان الأصلية :

أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقاً للمادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الطعن .
إذا انتفى عن حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا صفة الأحكام القضائية بصدره من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو إذا ما شابه عيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية فإن المشرع أجاز اللجوء مباشرة إلى المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى - عدم توافر أسباب الطعن رفق الدعوى .
(الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٤٥ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

دعوى - طعن بالتماس إعادة النظر :

قضاء المحكمة الإدارية العليا يجري على أن التكليف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه إنزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ويخضع بهذه المثابة لرقابة القضاء الذي ينبغي في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصوم ويحصيها ويستجلى مراعيها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء إبدائها ويراء القضاء أوفى بمقتصد الخصوم ، ودون التوقف عند ظاهر المعنى الحرفي لها .

ومن حيث إن الطاعن في طعنه الذي أقامه أمام المحكمة التأديبية في الحكم الصادر منه بجلسته ١٩٩٧/١٢/٢٩ القاضي بجمازاته بالفصل من الخدمة تمسك في هذا الطعن إن هذا الحكم صلب مشوباً بمخالفة القانون وبالفاسد في الاستدلال ذلك أن محاميه تمسك أمامها برغبته في العودة إلى العمل بينما أشار الحكم إلى أن محاميه قرر بعدم رغبته في العودة إلى العمل ، وانتهى إلى القضاء

حجية الأمر المقضى :

مناط تطبيق المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن يكون الحكم المعول على حجتيه صادراً من جهة قضائية مختصة أصلاً بالفصل فى النزاع حتى يتمتع على الجهات القضائية الأخرى نظره مرة أخرى تحقيقاً لما استهدفه المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب بين الأحكام لتعارضها - صدور الحكم من محكمة لا ولاية لها بالفصل فى النزاع فإنه لا يكون له قوة الشيء المقضى ولا يحتج به أمام أية جهة قضائية أخرى ولا يؤثر فى حقوق الخصوم لأن تجاوز المحكمة حدود وظيفتها القضائية يسقط كل قوة للقرار الذى تتخذه فى الخصومة باعتبار أن حكمها لا وجود له .

إلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - الدعوى مهياة للفصل فى موضوعها - فإن المحكمة الإدارية العليا تتصلدى للفصل فيها .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ١١/١٤/٢٠٠٠)

إزالة

الانتفاع بالمال العام - مجلس إدارة الهيئة العامة للأثار - عرض الآثار فى الخارج - الموازنة بين المصالح

المادة (١٠) من قانون حماية الآثار المشار إليه يجرى نصها على أنه " يجوز بقرار رئيس الجمهورية - تحقيقاً للمصلحة العامة - ولمدة محددة عرض بعض الآثار فى الخارج ، ولا يسرى هذا الحكم على الآثار التى يحددها مجلس إدارة الهيئة سواء لكونها من الآثار الفريدة أو التى يخشى عليها من التلف " .

وكان المستفاد من هذا النص أن الموافقة على عرض بعض الآثار فى الخارج معقود الاختصاص فى شأنها لرئيس الجمهورية وفقاً لما يقدره من دواعى المصلحة العامة واعتباراتهما على أن يكون العرض لمدة محددة ، ولا يسرى ذلك على الآثار الفريدة أو التى يخشى عليها من التلف ، التى ائتمن المشرع

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا يجرى على أن الطعن فى الحكم أمام محكمة غير مختصة يفتح ميعداً الطعن فيه أمام المحكمة المختصة ، فإنه اعتباراً من تاريخ صدور الحكم المائل بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن الذى أقيم أمامها وإلغاء الحكم الذى أصدرته فى هذا الشأن بعدم قبول الاعتراض فإنه يفتح للطاعن ميعداً الطعن فى الحكم الذى أصدرته المحكمة التأديبية ابتداءً بفصله من الخدمة ليطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها المحكمة المختصة استناداً لما يراه من أسباب فى هذا الشأن وفى المواعيد المقررة للطعن فى الأحكام .

(الطعن رقم ٦٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ١٢/٢٣/٢٠٠١)

إثباتات

ومن حيث إن المادة ١٥ من قانون الإثبات تنص على أنه لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت .

ويكون للمحرر تاريخ ثابت (أ) من يوم أن يقيد بالسجل المعد لذلك (ب) من يوم أن يثبت مضمونه فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ (ج) من يوم أن يؤشر عليه موظف عام مختص .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب للاعتداد بالتصرف أن يكون صحيحاً قانوناً ومنتجاً لآثاره القانونية ومن شأنه نقل ملكية المساحة من البائع لها إلى المشتري وأن يكون ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام قانون الإصلاح الزراعى المطبق فى الإستيلاء على أطيان النزاع .

مورث الطاعنين يعتبر خلفاً خاصاً لسلفه والذى تلقى منه ملكية الشئ المبيع وانتقلت معه الحقوق والالتزامات المتصلة بهذا الشئ فيكون له من الحقوق على هذه الأطيان ما لسلفه المذكور طبقاً لحكم المادة ١٤٦ من القانون المدنى - الحق فى التمسك بثبوت تاريخ العقد المذكور ينتقل من السلف إلى الخلف الخاص .

(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٣٧ ق - ج - جلسة ١٢/٢٣/٢٠٠١)

سواء ، حتى لا يكون محلاً لعبث أو موضوعاً لتطاول بالانتقاص منه أو استبداله ، فكل ذلك لا يمثل خطأ وحسب بل خطيئة فى أسفل مدارجها ويكون من تسول له نفسه فعل أو الإسهام أو الإهمال فى شئ من ذلك ، محلاً لها ومستحقاً وفاقاً للجزاء المقرر عنها إدارياً ومدنياً وجنائياً باعتبار المسئولية هى مسئولية شخصية تجاه شعب بأسره فيما هو من ثروته القومية وما يمثل تاريخه وشخصيته .

ومن حيث إن قضاء الإلغاء هو الأساس قضاء مشروعية ، وذلك من جهة تسليط رقابة القاضى الإدارى على القرارات الإدارية المطعون فيها استظهاراً لدى انضباطها داخل أطر المشروعية الحاكمة ، وذلك بوزنها بميزان القانون ومقتضى الشرعية التى تتمثل فيها المصلحة العامة ويتحقق بها استقرار النظام العام ، فيلغىها القاضى الإدارى إن تلمس مجاوزة القرار لإحدى تلك الأطر إما مخالفة أحكام القانون أو تجاوز ما يتعين استواء تصرفات الإدارة على هدى من الشرعية وإما لانتحرافه عن جادة المصلحة العامة التى هى ويتعين أن تكون دائماً أساس عمل الإدارة والهدف من تدخلها ، أو استهدافه غاية من غايات المصلحة العامة تكون أدنى فى أوليات الرعاية ومدارجها من غايات تعلق ومصالح تسمو غايات قبته . وإذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق فى ضوء ظروف وأوضاع القرار المطعون فيه أنه صدر من رئيس مجلس الوزراء مفوضاً فى ذلك من رئيس الجمهورية بعرض بعض الآثار فى بعض المدن اليابانية بقصد تحقيق العناية السياحية لمصر وآثارها حسبما ذكرته الجهة الإدارية وحيث جرى الاتفاق مع شركتين يابانيتين للإعلانات لعرض هذه الآثار فى بعض المدن اليابانية وذلك مقابل مبلغ مليون وأربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكى ، وبافتراض أن السلطة المختصة قد رأت فى ذاك تحقيق مصلحة عامة ، فإن هناك مصلحة عامة أحق بالتغليب تتمثل فى وجوب أن يكون عرض آثار مصر القديمة والتي تشهد على عبقريته هذا الوطن

مجلس إدارة الهيئة وناط به وحده دون سواء تجديدها ، باعتبار أن الهيئة هى الجهة القوامة على حماية الآثار والأمنه عليها ، وبحسبان أن الآثار بصفة عامة بطبيعتها فريدة ، وأن كل أثر فى حد ذاته منفرد ومتفرد ، وأنه لا يوجد أثر واحد يشابه الآخر أو يماثله تماماً ، وأن لكل أثر قيمته الفنية والتاريخية والعلمية ، بيد أن ثمة آثاراً لها قيمة أكبر من غيرها . كما أنه من نافلة القول أن كل الآثار بحكم قدمها مما يخشى عليها من التلف ، لذا حرص المشرع أن يكون أمر تقدير هذا الشأن منوطاً بمجلس إدارة الهيئة والجهات الفنية بها تمارسه فى إطار من الأسس والأصول العلمية والفنية ، وهو تقدير فى مسائل فنية يؤول الأمر فيها للمتخصصين والخبراء فى هذا المجال شريطة تغيب المصلحة العامة دائماً ، والتى تتمثل فى هذا الصدد فى الحفاظ على شموخ الآثار وتحقيق توعية الأجيال بعظمة تاريخ وحضارة مصر . ومضى كان ما تقدم وكان نص القانون واضحاً محدد الجبارة جلى المعنى فى جواز عرض بعض الآثار فى الخارج حيث أحكم المشرع تنظيم هذا الشأن بوجوب اتباع الأوضاع والشروط والإجراءات القانونية التى لا ينبغي أن يحمدها عنها القرار الصادر فى هذا الصدد ، الأمر الذى لا معنى معه - إزاء - وضوح النص - من وجوب الالتزام بحكمه والنزول على مقتضاه ، فلا يسوغ الامتناع عن تطبيقه وتفسيره بما يفرغه من مضمونه أياً ما كانت الاعتبارات التى تمحدر إلى ذلك . ومع ذلك ، ومن قبله ومن بعده ، تقوم مسئولية وصفاطة الجهة المؤتمنة قانوناً على حماية الآثار ، فلا يكفى فى ذلك مقولة التأمين عليها إذ إن ذلك قول داحض فلا تقدر قيمة الأثر بمال ، أبداً كان مقداره ، وإلغا تقوم صدقاً وحفاً مسئولية كل من يساهم فى إقرار شئ من ذلك ، إجازة وحفظاً وتسجيلاً وما إلى ذلك من إجراءات لعل أهمها وأخصها دقة وصف كل قطعة من الآثار وصفاً ناقياً لكل جهالة كاشفاً بيتين عن ماهية الأثر ، كل ذلك فضلاً عن تمام تصويره بمختلف آلات التصوير التى تكشف ظاهر الأثر وباطنه على

المصلحة العامة القومية فتتمتعان في نسيج قواعد أسرة تخضع لها الأجهزة الفنية والجهات الإدارية ثم تهيمن ، من بعد ذلك على الأمر كله ، مقتضيات المشروعية التي لها حفظتها وحمايتها ، ويتحقق كامل هذه المقتضيات متى توافر اليقين بالحفاظ على شموخ الأثر وكونه مصوناً يتوفر له كامل التقدير وكل الرعاية ، فإذا تخلف شيء من ذلك ، كانت الإجازة معيبة ، حق عليها الإلغاء . وإذا تتلاقى محصلة الحكم المائل مع النتيجة التي انتفى إليها الحكم المطعون فيه وإن جانبه الصواب في إدراك كنه القرار محل الرقابة القضائية ، فإن هذه المحكمة تكتفى بأن محل صحيح تكييفها لتحقيق المنازعة وللأسباب التي يقوم عليها صحيح القضاء محل ما ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٤٧٥٣ لسنة ٤٤ ق ٥٠ - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠٠١)

إزالة تعذر على أملاك الدولة - جسور النيل ،

المشرع في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ قد اعتبر مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضي الواقعة بين تلك الجسور من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، وبالنظر إلى ما قد يتدخل تلك الأملاك العامة من أراضٍ أو منشآت أخرى تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها فقد استثناهما المشرع من الخصوم لنظام الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، ومع ذلك ونظراً لموقعها وتداخلها في تلك الأملاك أو قربها من تلك الجسور حتى مسافة ثلاثين متراً فقد أخضعها المشرع لجملة قيود القصد منها حماية مجرى النيل والحفاظ عليه ، فاستلزم الحصول على ترخيص من وزارة الري عند إجراء أى عمل أو حفر بتلك الأراضي من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضٍ أو منشآت أخرى ، وتقدير ما إذا كان العمل أو الحفر المطلوب إجراؤه يدخل أو لا يدخل في عداد الأعمال المحظورة أو الجائز الترخيص بها . إننا نكون لوزارة الري التي يتعين الرجوع إليها قبل الشروع في ذلك العمل أو الحفر ويكون قيام المالك

وتاريخه وعظمته وشموخه في المكان اللائق بها ، الأمر الذي يتأبى معه عرضها في مكان غير مناسب أو غير ملائم لما تستحقه هذه الآثار من تقدير واحترام مهما كان العائد المالى الذي قد يدره هذا العرض . فليس العائد المالى ، ولا يجب أن يكون هو وجه المصلحة العامة في عرض الآثار في الخارج على نحو ما يجيزه استثناء نص المادة (١٠) من قانون حماية الآثار المشار إليه ، إذ لا يصح بحال أن تأكل مصر بآثارها ، فوجه المصلحة العامة - ويهيمن عليها قاضى المشروعية الذي يقول في شأنها قول الحق وكلمة القانون - التي تتغيا في أمر جواز عرض الآثار بالخارج والمعنية بهذا النص وفقاً لصحيح الفهم القانوني على نحو ما تكشف عنه بيتين المذكرة الإيضاحية للقانون باعتبار الآثار ثروة قومية وتراثاً إنسانياً ، هو مخصص لزوماً بحكم القانون ، بأن يكون محققاً - في آن واحد - لمصلحة قومية مع الحفاظ على شموخ الآثار وصونها والذي يتأبى معه أن يكون العائد أياً كان ومهما بلغ ، أساس إجازة العرض بالخارج أو الترخيص به أو أن يكون العائد المالى هو الحافز أو الدافع الأساسى باتخاذ شيء من ذلك ؛ فقومية الثروة تتداعى قيوداً وتخصيصاً لوجه المصلحة العامة التي يتعين أن يدور في فلكها ، فلا يخرج عليها أو ينفلت من إسارها ويتناول خارج حدودها ، الترخيص بعرض الآثار المصرية في الخارج الأمر الذي يستدعى معه في هذا المجال كل الحرص وكل التدقيق من جميع الأجهزة المؤتلفة على هذه الثروة القومية على القيام بصحيح إلتزاماتها في هذا المضمار .

وفى ضوء ما تقدم جميعه ، ومتى كان الثابت أن قرار الموافقة على عرض بعض الآثار المصرية القديمة في بعض المدن اليابانية ، قد خلا من بيان جوهري يتعلق بإمكان العرض داخل المدن التي حددها ، وكان مكان العرض وضرورة كونه لائقاً ومناسباً صدقاً وحقاً لتلقى جزء من ثروة مصر القومية ، فإن هذا القصور في البيان يتداعى بأثره على مشروعية القرار حيث تستوعب المشروعية وجه

بهذا العمل مباشرة من تلقاء نفسه مخالفاً لقانون الرى والصرف مما يحق معه للوزارة متى تبينت خطورة العمل أو الحفر على الجسور أو الأراضي والمنشآت الأخرى أن تتخذ فى مواجهته الإجراءات التى نص عليها القانون ومن بينها الإزالة بالطريق الإدارى .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ويتطبيقه على وقائع المنازعة وإذ كان البادى من الأوراق أن المطعون ضده قد تحرر له محضر المخالفة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ فى ١٩٩٥/٩/٣ بإقامته مبان من الطوب الأحمر والأسمنت بمسطح ٣٥ م بالميل الخلفى لجسر النيل بناحية كفر الفرعونية مركز أشمون منوفية عند الكيلو ٢٠ وذلك بدون ترخيص من وزارة الرى - وبالمخالفة لما أوجبه القانون فى هذا الصدد ومن ثم يضحى القرار المطعون فيه رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٥ الصادر بإزالة هذه الأعمال قد صدر بحسب الظاهر مطابقاً لصحيح حكم القانون مما ينتفى معه ركن الجدية اللازم لطلب وقف التنفيذ مما يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب ودوناً حاجة لاستظهار ركن الاستعجال لعدم جدواه .

ومن حيث إنه لا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أن بناء المطعون ضده محل قرار الإزالة المطعون فيه يقع فى ملكه الخاص ويدخل فى نطاق تطبيق نص المادة (٥) المشار إليها ، وأن القرار المطعون فيه لم يبين فيه أن من شأن هذا البناء تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت أخرى مما يستلزم معه الحصول على ترخيص من وزارة الرى ويكون القرار الطعن فيه غير قائم على سبب صحيح من القانون ، فإن ذلك مردود عليه بأنه ولئن كان المشرع فى المادة (٥) المشار إليها قد استلزم الحصول على ترخيص من وزارة الرى عند إجراء أى عمل أو حفر بالأراضى المملوكة ملكية خاصة للدولة أو للأفراد والمحصورة بين جسور النيل أو الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين متراً متى كان من شأن إجراء هذا العمل أو الحفر بتلك الأراضى تعريض سلامة

الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت أخرى فإن تقدير الأثر المترتب على تلك الأعمال أو الحفر فى الأراضى المشار إليها مما تختص بالتحقق منه وزارة الرى باعتبارها الجهة القائمة على مرقى الرى والصرف ولا قيد على تصرفها الذى تتخذه حيال ما تقدره من خطورة المخالفة ما لم يكن هناك تعسف فى استعمال السلطة ، وهو أمر لم تستظهره المحكمة من وقائع الدعوى ولا ريب فى أن قيام الجهة الإدارية المختصة بتحرير محضر مخالفة للمطعون ضده لقيامه بالبناء بدون ترخيص على الميل الخلفى لجسر النيل وإصدارها للقرار المطعون فيه بإزالة هذه الأعمال المخالفة ، فإن ذلك إنما يكشف بطبيعة الحال عن تقدير الجهة الإدارية لخطورة المخالفة المرتكبة بالتعدى على منافع الرى والصرف مما يقتضى ضرورة مواجهتها بالإزالة بالطريق الإدارى .

(الطعن رقم ٧٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢٩/٢٠٠٠)

إزالة تعدى على الطرق العامة ... حجية الحكم الجنائى :

ومن حيث إنه وفقاً لما سلف ولما كان الثابت من الإطلاع على حافظة المستندات المقلمة بجلسته ١٨/٣/١٩٩٧ أن المطعون ضده قام بوضع كشك صاج بجوار الطريق الرئيسية رقم (١) القاهرة - الإسكندرية من ناحية طوخ طنبخا على بعد متر ونصف من طبان الطريق ودون موافقة الجهة المشرفة على الطريق لعمل كاوتش وحرر له محضر مخالفة على النموذج رقم ٥٠ طرق بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٥ وصدر له بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٦ قرار الإزالة رقم ١٥٢ من رئيس الإدارة المركزية لمنطقة وسط الدلتا بطنطا كما أحيل إلى المحاكمة الجنائية وقُيدت ضده الجنحة رقم ٣٩٩٩ جنح بركة السبع حكم فيها بالغرامة مائة جنيه ورد الشئ لأصله والإزالة ، وقد استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٤٤١ لسنة ١٩٩٥ جنح مستأنف شين الكوم حكم فيه بجلسته

إصدار قرار مسبب بإزالة المخالفة على نفقة المخالف شريطة أن يثبت وقوع المخالفة والخطر الناجم عنها بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض بكل محافظة على النحو المبين باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان البادى من الأوراق أن رئيس الوحدة المحلية المحلية بساقية أبو شقرة بمحافظة المنوفية قد أصدر قراره المطعون فيه رقم ٣ لسنة ١٩٩٥ بإزالة الحجرة التى أقامها المطعون ضده أسفل مضى الجهد المتوسطة - إستناداً إلى قرار محافظ المنوفية رقم ١ لسنة ١٩٩٥ بتفويض رؤساء الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصه بإصدار قرارات الإزالة للتعدادات التى تقع أسفل خطوط الكهرباء وذلك دون أن يثبت المخالفة الناجم عنها بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض المنصوص عليها فى المادة (٢٢) سالفه البيان ، وهو شرط جوهرى تطلبه المشرع قبل إصدار قرار الإزالة للتأكد من وقوع المخالفة وإثبات الخطر الناجم عنها ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر دون مراعاة لإجراء جوهرى تطلبه القانون ولائحته التنفيذية بما يعيب هذا القرار بمخالفة القانون وبذلك يتوافر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ فضلاً عن توافر ركن الاستعجال لما فى تنفيذ القرار الطعن من نتائج يتعلم تداركها تتمثل فى حرمان المطعون ضده من الإنتفاع بالحجرة التى أقامها كماًوى له ولأسرته ويتعين لذلك القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٩٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)

إزالة تعدد على أملاك الدولة ... إثبات أن الأرض ملك الدولة؛

ومن حيث إنه فى ضوء ما سلف ولما كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعن أن المسئول عن الإشتغالات بالوحدة المحلية المدينة ومركز أسوان قد أرسل كتاباً إلى رئيس حى شرق مدينة أسوان متضمناً قيام المطعون ضده بعمل سور خشب عبارة عن شادر للخضار على أرض ملك الدولة بمنطقة شرق

١٧/ ١٠/ ١٩٩٥ بقبول الاستئناف وبإلغاء الحكم المستأنف وبإزالة المتهمم بما نسب إليه - وهو جريمة التعدى على الطرق العامة وهذا الحكم لم ينف أن المطعون ضده قام بعمل الكشك المذكور بالمخالفة لأحكام المادة العاشرة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ ويكون قرار الجهة الإدارية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٩٤ بالإزالة قائماً على أساس من صحيح القانون وينتفى ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه ، وإذا انتفى ركن الجدية فلا محل لبحث ركن الاستعجال ويضحي طلب وقف تنفيذ القرار المذكور غير قائم على أساس من صحيح القانون ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد جانيه الصواب ويكون من المتعين إلغاؤه والإلتفات عما ذكره من أن الحكم الجنائى الصادر فى القضية رقم ١٤٤٤١ لسنة ١٩٩٥ جنح - مستأنف شبين الكوم قضى ببراءته من المخالفة المشار إليها وله حجية فى موضوع النزاع ؛ ذلك أن الحكم الجنائى لم يفصل فى مدى ثبوت المخالفة فى جانب المطعون ضده من عدمه إنما على العكس من ذلك أفاد وجودها إلا أنها لا تشكل جريمة التعدى على الطريق العام ذاته المجرمة جنائياً طبقاً لنص المادة " ٣ " من قانون الطرق فى حين أن المخالفة موضوع القرار المطعون فيه هى التعدى على المسافة المحظور إقامة منشآت عليها على جانبي الطريق وليس الطريق ذاته .

(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)

إزالة تعدد على خطوط الكهرباء؛

حظر المشرع على مالك العقار أو حائزه الذى قرر نسوقه أو بالقرب منه أسلاك الخطوط الكهربائية ذات الجهود الفائقة أو العالية أو المتوسطة أن يقيم مبانى على الجانبين إذا كان العقار أرضاً فضاءً ، أو أن يرتفع بالمبانى إذا كان العقار مبنياً أو يزرع أشجاراً خشبية إذا كان العقار أرضاً زراعية وذلك دون مراعاة المسافات المنصوص عليها بالمادة (٦) المشار إليها ، فإذا ترتب على مخالفة هذا الحظر خطر داهم فقد خول المشرع المحافظ سلطة

أشار بالنسبة إلى الطرق المحلية وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بحدائق المسافة طبقاً لخراط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة بخدمة أغراض هذا القانون للأسباب الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضي في أي غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها .

لايسرى هذا الحكم داخل مجالس المدن إلا في الأجزاء المارة بأراضي زراعية .
(ب)

وبين من هذا النص أن الأراضي داخل مجالس المدن قسماً على الأراضي الزراعية بحسب مفهوم الأراضي الزراعية الوارد بالقانون المذكور والتي يقصد بها الأراضي المزروعة فعلاً وكذلك القابلة للزراعة أو المشغولة بمبانٍ متفرقة والتي لم تتخذ في شأنها إجراءات تقسيم لا يسرى عليها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .

ومقتضى ذلك أنه يتعين لإعمال الاستعفاء المشار إليه أن يقوم الدليل على أن الأرض المقام عليها المبنى ليست أرضاً زراعية بالمفهوم المشار إليه ، وإذ قدم الطاعن أمام محكمة القضاء الإداري وأمام هذه المحكمة مستندات صادرة بعضها عن الهيئة المطعون ضدها تفيد وقوع المبنى داخل الكتلة السكنية لمدينة كوم حمادة ومحاذة لمبانٍ أخرى وأنه صدر له قرار هدم وإعادة بناء من مجلس المدينة المختص وهي كلها تقيم دليلاً على أنها ليست أرضاً زراعية ولم تقدم الهيئة المذكورة الدليل على اعتبارها أرضاً زراعية طوال طرح مراحل النزاع أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ومن ثم يعتبر المبنى المقام من الطاعن داخل في نطاق هذا الاستعفاء ولا يتقيد بالتالي بالقيود الخاص بترك المسافة المشار إليها ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بإزالة مبانيه المقامة داخل المسافة المشار إليها قراراً مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق-٢-جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

مزلتان المحطة (منطقة الشادر) وبناء على ذلك عرض رئيس حي شرق المدينة مذكرة بشأن إزالة هذا التعدي وصدر القرار قرار محل النزاع بإزالة هذا التعدي ونفى المطعون ضده ملكية الدولة للأرض موضوع القرار بدعوى أنه يستأجر المساحة موضوع القرار من المواطن / بموجب العقد المؤرخ في ١٩٧٣/٥/٣ وصورة القيد في السجل التجاري لمزاولة تجارة الخضار والفاكهة بالجملة في المحل المذكور والإلتزام الموجه إليه من مصلحة الضرائب بأسوان لسداد قيمة الضرائب المستحقة عليه وهذه المستندات لا تفيد ملكية المؤجر للأرض ، موضوع قرار الإزالة المذكور لأن عقد الإيجار بذاته لا يفيد ملكية المؤجر للأرض بل على العكس من ذلك ينفي تلك الملكية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠ والتي رفضت فيها محكمة أسوان الابتدائية أن تثبت ملكية المؤجر للأرض موضوع القرار محل الطعن ، وكتاب مصلحة الضرائب المشار إليه وصورة القيد في السجل التجاري مستندات لم تعد لإثبات الملكية ولا تنفيذ شيئاً من ذلك وبذلك يكون إدعاء المطعون ضده بأن الأرض موضوع قرار الإزالة محل الطعن غير ملوكة للدولة غير قائم على أساس صحيح من القانون من المتعين رفض دعواه رقم ٩٣٣ لسنة ٢ ق إداري قنا لعدم قياسها على أساس من القانون ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد خالف صحيح القانون من المتعين القضاء بإلغائه وإلزام المطعون ضده المصروفات طبقاً لحكم المادة ١٨٤ مراقعات .

(الطعن رقم ٦٧٠٠ لسنة ٤٢ ق-٢-جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

تعلي على الطرق العامة ...

مفهوم الأرض الزراعية داخل مجالس المدن :

المادة (١٠) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة تنص على أن لا تعتبر ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة وخمسة وعشرين متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية وعشرة

إزالة تعدد على أملاك الرى ...

حجية الحكم الجنائى :

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أنه بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠ تم تحرير محضر مخالفة للمطعون ضدها لقيامها ببناء منزل من ست حجرات من الطوب اللبن بمساحة ٢١×١٥ مترًا على منافع الرى ك ٢٥/٢٦ بناحية زفتى وتم إخطارها فى ١٨/١١/١٩٩٠ بإزالة أسباب المخالفة ورد الشئ لأصله إلا أنها لم تمتثل فصدر القرار رقم ٦٠٦ فى ١٨/٥/١٩٩٢ من مدير عام رى المنوفية بإزالة هذا التعدد ، ومن ناحية أخرى أحيل محضر المخالفة لمحكمة جنح زفتى وقيد بها طعن برقم ٤٤٦٣ لسنة ١٩٩١ ثم صدر فيه حكم ببراءة المتهم من التعدد على الأملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف ولم يستأنف الحكم وصار نهائياً .

وإذ نصت المادة (١٠٢) من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على إنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً » .

ولما كان الحكم الجنائى فصل فى واقعة تعدد المطعون ضدها على الأملاك العامة ذات الصلة بالرئى بالبراءة تأسيساً على قيامها بسداد مقابل انتفاع مصلحة الضرائب العقارية واعتبر ذلك مبرراً لسند وضع يدها على الأرضى بما ينفى تهمة التعدد عليها فإن هذه الحجية لا تمتد لتبرير إقامة بيان فيها حيث لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة أو إحداث تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الرئى على النحو الذى نصت عليه المادة (٩) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه وهو الأمر الموضح تفصيلاً بقرار الإزالة الطعن بن أنها أقامت منزلاً مكوناً من ست حجرات من الطوب اللبن وهو أمر يختلف عما قصده الحكم الجنائى لصورة التعدد الواقع مما يجعل حجية الحكم مقصورة عما فصل فيه من أمور دون أن يشمل

غيرها من مخالفات وقعت على خلاف نصوص قانون الرئى المشار إليه ودون الحصول على ترخيص من الجهة المعنية بذلك ومن ثم يكون ركن الجدية منتفياً فى طلب وقف تنفيذ القرار الطعن .

(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٤٢ ق-ع-جلسة ٢٢/١١/٢٠٠٠)

حجية الحكم الجنائى فى الإثبات - حدودها :

من المبادئ التى استقرت عليها أحكام هذه المحكمة بالنسبة لحجية الأحكام الجنائية فى الإثبات أنه إذا كان للحكم الجنائى حجية فيما يفصل فيه فى المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام ونسبتها إلى التهم ، فإن ذات هذه الحجية تكون للأحكام الجنائية فى مجال المنازعات الإدارية التى تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة وعلى ذلك فإذا كان الحكم الجنائى المشار إليه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إقامة البناء ومن ثم تعديه على الطريق العام إستناداً لما أثبتته تقرير الجحير من أن آخر هو الذى قام بذلك فإن الحكم بهذا السياق لا يكون قد نفى واقعة إقامة البناء أبداً كان القائم بها وإنما وقع العقوبة باعتبارها شخصية لا توقع إلا على مرتكب الفعل بيد أن المستقر عليه أن دعوى الإلغاء ليست فى حقيقتها دعوى شخصية وإنما هى خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى المعيب ذاته بقصد التوصل لإلغائه والحكم الصادر فيها يكون حجة على الكافة ومن ثم فإنه متى ثبت وقوع المخالفة موضوع القرار المطعون فيه فإن القرار يكون قد قام على سببه الصحيح ولا ينال منه تحديد شخص المخالف ، تكون حجية الحكم الجنائى فى هذه الحالة مقصورة على ما أثبتته من براءة المتهم من العقوبة الجنائية لعدم قياسه بالعمل المادى الممكن لركن الجريمة ، إلا أنه لم ينف وقوع المخالفة من غيره مما يجعلها محل اعتبار طبقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٨ أبداً كانت شخصية المخالف .

(الطعن رقم ٧٣٣٦ لسنة ٤٤ ق-ع-جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

الدعوى رقم ٤١٠٦ لسنة ١٩٧٧ وغيرها من الأحكام فإن ما حوته هذه المحافظة لا يشكل أحكاماً نهائية بإثبات ملكية الجهة الإدارية الطاعنة للأرض محل الدعاى .

(الطعن رقم ٢٤٧١ لسنة ٤٤٤ ق-ع-جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

أحكام خاصة بالدولة

التملك بمضى المدة:

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المعمول به وفقاً للمادة الثانية منه اعتباراً من تاريخ نشره فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ قضى فى المادة الأولى منه بتعديل المادة ١٧٠ من القانون المدنى على نحو حظر تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم رغبة فى إسباغ الحماية عليها حتى تكون فى مأمن من تملكها بالتقادم حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن الأملاك الخاصة المملوكة للدولة إذا حازها الأفراد ولم يكتسبوا بملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ هذا القانون فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ يمنع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم ، وذلك بالأثر المباشر لذلك القانون وفى المقابل تصعب الأملاك الخاصة المملوكة للدولة مملوكة لوأضع اليد عليها متى اكتملت مدة التقادم المكتسب للملكية قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وعليه فإن وجود وأضع اليد فى أرضه ينفى صفة التعدى الموجبة لصدر قرار إزالة التعدى بالطريق الإداري ، فذلك إن دل على شئ فإنما يدل على أن نزاعاً جدياً مفاراً حول ملكية هذه الأرض وأن الوسيلة الطبيعية لحسمه هى الحكم القضائى وليس القرار الإداري بالإزالة والذى يعد وسيلة استثنائية خروجاً على الأصل المقرر الذى ينفى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة فى أموالها الخاصة هو حق ملكية مدنية شأنها فى ذلك شأن الأفراد .

ومن حيث إنه لا يغير مما تقدم القول بأن الأرض محل وضع اليد هى « جرن أهالى » المعتبرة من

إزالة التعدى على أملاك الدولة العامة ... حماية الملكية الخاصة :

لكى تقوم بالدولة بتخصيص مال من الأموال المملوكة لها ملكية خاصة كمرفق عام يجب أن تكون هذه الأموال داخلة حقاً وصدقاً ودون نزاع فى نطاق الأموال المملوكة لها ملكية خاصة وأنه لما كانت الجهة الإدارية الطاعنة قد تصرفت فى الأرض المتنازع عليها والظاهرة ملكيتها لمورث المظنون ضدهم فإنها تكون قد حسمت النزاع بإرادتها المنفردة متعددة على سلطة القضاء ، ومن ثم يتوافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المظنون فيه فضلاً عن توافر ركن الاستعجال ، مما يتعين معه القضاء بوقف تنفيذ القرار المظنون فيه .

ومن حيث إنه لا يغير من ذلك أيضاً ما أثارته الجهة الإدارية من أن الحكم المظنون فيه تعدى على اختصاص القاضى المدنى وذلك لفحصه المستندات المقدمة من المظنون ضدهم مقررأ أن قطعة الأرض غير مملوكة للدولة وهو ما يدخل فى اختصاص القضاء المدنى الذى يختص بالفصل فى الملكية فهذا القول مردود عليه بأن الحكم المظنون فيه لم يقر بالفصل فى النزاع حول ملكية الأرض المتنازع عليها وإنما قام بالتحقق من جدية ادعاء الجهة الإدارية بملكية الأرض محل الدعاى وثبت أن هناك نزاعاً جدياً بين الجهة الإدارية والمظنون ضدهم حول ملكية هذه الأرض من مجمل الأحكام القضائية المدنية المقدمة فى هذا الشأن .

وخلص إلى أنه لا يحق للجهة الإدارية أن تقوم بحسم النزاع لصالحها دون اعتبار لسلطة القضاء المدنى الذى له الكلمة الأخيرة فى حسم نزاع الملكية بين المتنازعين .

ومن حيث إنه لا يتال من ذلك أيضاً ما قرره الجهة الإدارية من ملكيتها للأرض محل النزاع وقلمت تأييداً لذلك جافظة مستندات جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩ طويت على صور ضوئية لبعض الأحكام الصادرة من محكمة البرلس الجزئية فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ والحكم الصادر فى

التعدي على الأراضي التي تعتبر آثاراً... مفهوم الأراضي التي تعد من المنفعة العامة الأثرية:

الأرض التي تعتبر أثراً هي تلك التي اعتبرت كذلك بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بالقانون المذكور أو التي يصدر باعتبارها أثراً قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويدخل في حكم هذه الأرض : الأرض الواقعة داخل خطوط تجميل الآثار أو الواقعة في المنافع العامة للآثار حيث يحظر على الغير فيها جميعاً إقامة منشآت أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة أو أى عمل يترتب عليه تغيير في معالم هذه المواقع إلا بترخيص من الهيئة ومحت إشرافها .

ولما كان من الثابت بالمذكرة التفسيرية التي قام عليها القرار الطعن أن المطعون ضدها اعتديا على أرض المنفعة العامة للآثار بما يعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون الأرض ملكاً للآثار وإنما يمكن أن تكون من الأراضي المجاورة المحملة بتسيود مصلحة الأراضي الأثرية .

مما يتعين معه ضرورة حصولها على ترخيص قبل القيام بأى عمل فيها وهو ما أشارت إليه ذات المذكرة من أن مصاوغ أسلاك آثار المنيا أفاد في ١٢/٢/١٩٨٨ بأن المذكورين ليس لديهما أى سند إشغال أو ترخيص من الهيئة وغلى ذلك فقد تم تحرير محضر الضبط المؤرخ في ١٩٨٧/٣/٤ بمعرفة مفتش آثار المنيا ومعاون أملاك الآثار ضد المطعون ضدها ونسبا إليهما فيه التعدي على منطقتي الآثار بناحية شرونة بحوض الشيخ مبارك القطعة رقم ١١ - مركز مفاغة وذلك بإقامة مبان من الطوب الجبرى بدون ترخيص من هيئة الآثار ، وقد صدر القرار رقم ٩٧ فى ١٩٨٨/٥/٥ من رئيس مجلس إدارة الهيئة بإزالة هذا التعدي إدارياً . إلا أن محكمة مفاغة الجزئية أصدرت حكماً فى القضية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٨٧ جلسة ١٩٨٨/١١/٦ ببراءة المتهمين من التهمة المنسوبة لها بمحضر الضبط المذكور وأقامت قضاها استناداً للقرارات المعتمدة من

المنافع العامة فذلك وحده لا يكفى لاستظهار السبب المشروع لقرار الإزالة فقد تكون الأرض حقاً كذلك ثم تزول عنها صفة المنفعة العامة بالفعل كما يقضى القانون فتضحي ملكاً خاصاً للدولة فإذا ما استطل وضع اليد عليها من الغير وكانت مدة التقادم المكسب قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه الذى حظر تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم أضحت مملوكة لهم .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن محكمة المنصورة الابتدائية بجلسته ١٩٨٧/١/٢٧ حكمت بنذب مكتب خبرا وزارة العدل لبيان وضع اليد على الأرض محل النزاع ، وسند فى ذلك ، وتاريخ وضع اليد على الأرض القضاء المقام عليها المنزلان " محل قرار الإزالة " ، ومدته وإذ قدم الجبير تقريراً أورد فيه الآتى : واضح اليد على المنزلين المروضين المخلو والمعال بالصحيفة هم المدعون من سنة ١٩٣٠ وأن الأرض الموضوعة اليد عليها جرن روك أهال أى أملاك دولة خاصة وأن المدعين (المطعون ضدهم) وضعوا اليد عليها من سنة ١٩٣٠ خلفاً عن سلف وضع يد هادئاً ومستمر حتى تاريخ قرار الإزالة سنة ١٩٨٥ أى مدة تصل إلى خمسة وخمسين عاماً وهو وضع يد هادئ ومستمر وبنيته التملك " .

ومن ثم فقد كان على الدولة ألا تلجأ إلى استصدار قرار إزالة وإنما إلى القضاء المختص للفصل فى الموضوع أى فى مدى ثبوت الملكية لأى من الطرفين - إلغاء قرار الإزالة .

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٤ ق-ع- جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

وجود نزاع جدى بين المدعى وجهة الإدارة حول ملكية مساحة الأرض المتنازع عليها - لا يجوز للمحافظة استعمال سلطتها فى إزالة التعدي عليها اللجوء للقاضى المدنى صاحب الاختصاص فى فحص مستندات الملكية والتثبت منها وفقاً للقواعد المقررة لذلك .

(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٤٤ ق-ع- جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

القانونية وهي خمسة وعشرون متراً . صحة قرار الإزالة .
(الطعن رقم ٦٩٥٤ لسنة ٤٢ ق.ج- جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٠)

التصرف في أملاك الدولة الخاصة ... الموافقة على بيع الأرض ... لا يجوز استعمال سلطة إزالة التعدي :

ومن حيث إنه ولئن كان للجهة الإدارية سلطة تقديرية في التصرف في الأراضي المملوكة لها ملكية خاصة إلى واضي اليد عليها بالضوابط الواردة في المادة (١) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه إلا أن مسلك الجهة الإدارية المشار إليه في الرد على الإيجاب الصادر من الطاعنة لشراء الأرض يكشف عن قبول من السلطة المختصة بها وهو محافظ القاهرة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لبيع الأرض محل النزاع لها طبقاً لما انتهى إليه رأى المستشار القانوني لمحافظة القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢ من أنه لا مانع قانونياً من إنهاء إجراءات البيع لورثة (.....) وفقاً لطلب شراء أرض ثم حيازتها المقدم منهم ، ومن ثم فإنه اعتباراً من موافقة محافظ القاهرة في ١٩٩٣/٣/١٦ لثائب للمنطقة الجنوبية للإجراء حسب توصية المستشار القانوني فإنه يكون لوضع يد الطاعنة على الأرض محل التنازع سند من القانون بما ينفي عنها التعدي على أملاك الدولة وإذ صدر قرار المجلس الشعبي المحلي لمحافظة القاهرة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦ بشأن مذكرة قرار التخصيص الخاص بمركز شباب (.....) والشكوى المقدمة من الطاعنة والذي قرر في أولاً : تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة السابقة الموافقة على تخصيصها بقرار اللجنة التنفيذية للمحافظة رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٦ والبالغ مسطحها حوال ٢٣٠٠ م ٢ لمدينة الشباب والرياضية بمحافظة القاهرة لإقامة مركز الشباب عليها . (موضوع قرار مجلس المحافظة رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٦) السابق إلغاؤه لعبع شابه وذلك بعد تصحيح القرار في ضوء قانون الحكم المحلي الحالي وجاء في ثانياً : بعدم أحقية

المجلس المحلي لشارونه التي تفيد أن المتهمين وغيرهما ممن شغلهم المحضر لم يتعدوا على أملاك الدولة وأن منازلهم مقامة منذ أكثر من خمسين عاماً وتقع داخل الكتلة السكنية القديمة وأن المحكمة من ناحيتها تتشكك في صحة إسناد الاتهام بما يتعين معه الحكم بالبراءة .

وإذ تنص المادة (١٠٢) من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً .

ولما كان الحكم الجنائي وإن كان قد فصل في واقعة التعدي المنسوبة للمطعون ضدها بتشكيكه في صحة استناد الاتهام فيها ، فإن هذه الحجية تكون مقصورة على ما قضى به الحكم دون أن تعد إلى نفي الواقعة وصحتها على النحو الذي تحرر به محضر الضبط .

ومن حيث إن صراحة نص المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ / ١٩٨٣ ووضوح عبارته تؤكد أنه لا جدال ولا مناقشة في خضوع الأراضي المتاخمة للمناطق الأثرية والمأهولة لمسافة ثلاثة كيلو مترات للقيود الواردة بقانون حماية الآثار دونما حاجة إلى قرار يصدر بذلك بالنسبة للمساحة التي تحددها الهيئة في المناطق غير المأهولة .

وإذ يبين من الخريطة المرفقة بالمستندات أن مبانى التعدي تقع في نطاق المنافع المقررة لهيئة الآثار فإن القرار الصادر في هذا الشأن يكون صادراً وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٥ ق.ج- جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٠)

التعدي على الطرق العامة ... حجية الحكم الجنائي ،

البراءة من تهمة التعدي على الطريق العام لا تنفي المخالفة المتعلقة بالبناء دون ترك المسافة

تستقل بتقدير مناسبة وملاءمة إصدار القرار الإداري إلا أن المصلحة العامة تخفسات في مدارجها وتباين في أولوياتها بما يتطلب مراعاة ذلك في تصرفاتها بحيث تعطى لكل وجه من أوجه المصلحة العامة أهمية ولا تضحى بوجه منها لتتشدد وجهاً آخر مع ظهور التفاوت بينهما إذ في هذه الحالة تختلط مناسبة عمل الإدارة بمشروعيتها ويلزم لكي يكون مشروعاً أن يكون مناسباً وهو ما تنبسط عليه رقابة القضاء للتحقق منه .

ومن حيث إنه في واقع الدعوى الراهنة فإن الظاهر من أوراقها أن القرار المطعون فيه صدر بازالة تعدي المطعون ضدهم على أرض النزاع وما يترتب على ذلك من طردهم جميعاً من أرض الدولة وأن الغرض الذي أنصحت عنه ذات الأوراق هو تخصيص الأرض لجمعية الإسكان المشار إليها في قرار محافظ القاهرة رقم ١٩٨٧ / ١٠٦ وتلك غاية وإن كان يظهر فيها وجه مصلحة عامة على نحو معين إلا أنه في الجانب الآخر يكون قد ضحى بوجه مصلحة عامة أجدي وهي حماية عدد كبير من المواطنين من التشريد بأسرهم ومنقولاتهم وممتلكاتهم ، كل ذلك في مجموعه لابد أن يولد حاجة عامة ومصلحة عامة أولى بالإعتبار من تلك التي استندت إليها القرار الطعن خاصة وأن الجهة الطاعنة أسهمت إلى حد كبير في وجود هذا التعدي واستشرائه ولم تحرص على منع اتساعه في مستهله أما وقد قعدت عن ذلك ولم تنشط إليه في حينه فإن ذلك من شأنه أن يجعل حماية هؤلاء بما يحقق مصلحتهم أولى بالاعتبار والتقدير وأجلر بالعناية وأحق بالتغلب الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه مشوباً بعيب الغاية مرجحاً للإلغاء عند الفصل في الطلب الموضوعي ، ومن ثم يتحقق ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه إلى جانب تحقق ركن الاستعجال لما يترتب عليه التنفيذ من نتائج يتعلم تداركها .

(الطعن رقم ٤٣٩٦ لسنة ٤٢ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/٤/١٨)

تعد على منافع الرى - حجية الحكم الجنائي ،
ولما كان من القابض من الأوراق ومن تقرير الخبير المودع في الدعوى أنه سبق تحرير محضر

الطاعنة في شراء الجزء المتنازع عليه والذي يدخل ضمن المساحة المخصصة للمركز وعدم الموافقة على إجراءات البيع لورثة محمد عبد المجيد عطا أو أي من المعتدين على أرض المركز وجاء في رابعاً : على منع وإزالة التعديت الواقعة بالأرض المخصصة للمركز وبأرض الدولة وبالمناطق المجاورة للمركز ويتاريخ ١٩٩٤/٥/٣٠ صدر قرار محافظ القاهرة المطعون فيه رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٤ بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة تبلغ مساحتها حوالي ٧٣٠ م^٢ لمديرية الشباب والرياضة لإقامة مركز شباب طره كوتسيكا وإزالة كافة التعديت الواقعة بالأرض المخصصة للمركز وبأرض الدولة بالمناطق المجاورة للمركز ، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه وإذ قرر إزالة تعدي الطاعنة على الأرض مسجل النزاع في تاريخ لاحق على موافقة الجهة الإدارية على اتخاذ إجراءات بيع هذه المساحة لها على النحو السالف البيان وما ينفي عنها التعدي على أملاك الدولة اعتباراً من ١٩٩٣/٣/١٦ . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إزالة تعدي الطاعنة على أملاك الدولة بالنسبة للأرض محل النزاع والتي وافقت جهة الإدارة على بيعها لها في تاريخ سابق على صدور القرار الطعن ، قد صدر على غير سند صحيح من الواقع والقائون بما يتعين معه الحكم بالفائه في حدود مساحة وضع يد الطاعنة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وكان على جهة الإدارة إذا ما رغبت في التحلل من العلاقة القائمة بينها وبين الطاعنة وإلزامها في السير في إجراءات البيع لها بأن تلجأ إلى القضاء المختص لإنهاء تلك العلاقة دون أن تلجأ إلى طريق التنفيذ المباشر بإصدارها قرار الإزالة المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٤٢ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/٢/١٤)

إزالة التعدي على أملاك الدولة ... مبدأ الموازنة بين التلغ والأضرار

ومن حيث إن الأصل في نشاط الإدارة أنها تستهدف في كل أعمالها المصلحة العامة مما يجعلها

ذلك يكون ركن الجدية مفتقداً في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لوجود مخالفات جديدة وقعت على خلاف القانون ولم يتناولها الحكم الجنائي المحتج به مما يجعل طلب وقف تنفيذ القرار فيما يتعلق بالأعمال الجديدة غير قائم على سند صحيح .
(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ٢٠١١/٤/١٨)

أراضي الآثار - إزالة التعدي منوطة برئيس مجلس إدارة هيئة الآثار دون غيره - لا يجوز التفويض له في سلطته :

قضاء هذه المحكمة جرى على أن المشرع مروج بالنصوص سالف الذكر قرار حماية الأراضي المملوكة للدولة والتي اعتبرت أثراً يقتضى قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب وزير الثقافة ولا يجوز إخراج هذه الأراضي من عداد الآثار إلا بئات الأداة التي قررت ذلك وكذا أراضي منافع الآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار . وقرر لتلك الأراضي حماية خاصة بعدم جواز التعدي عليها أو التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ، وفي حالة حدوث شيء من ذلك خول المشرع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للآثار بناءً على قرار من اللجنة الدائمة للآثار أن يقرر إزالة التعدي على الأثر بالطريق الإداري ، وقد اعتبر القرار الجمهوري رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨١ مشروع تكملة جبانة طيبة بالأقصر أثراً وحدد تلك المناطق على الخريطة ب أ ، ب ، ج ، د باعتبارها مكملة للأثر وحظر إقامة أو إضافة أية منشآت على ما هو قائم فيها ، وهذا يفيد أن رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار ، والذي حل محله رئيس المجلس الأعلى للآثار بالقرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ، هو الذي يجوز له إصدار القرارات الخاصة بإزالة التعديات على الآثار بناءً على قرار اللجنة الدائمة للآثار ، وإذا ما صدر قرار الإزالة من غيره ودون اتباع الإجراءات التي تقرها القانون كان القرار صادراً من غير مختص وغير مشروع مخالفاً لأحكام القانون جديراً بالإلغاء .

مخالفة للمطعون ضدها مؤرخ في ١٩٩٢/١/٢٦ بتهمة التعدي على منافع الرى بإقامة منزل من الطوب الأحمر حال كونه دواراً واحداً وأحيلت للمحاكمة الجنائية عن ذلك وصدر الحكم ببراءتها في الجنحة رقم ٩٩٦ لسنة ١٩٩٢ جنح الباجور وصار الحكم نهائياً لعدم استئنافه ثم تحرر للمذكورة محضر آخر برقم ٣٠ بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٢ عن ذات المنزل بعد أن أصبح دورين من الطوب الأحمر والمونة الأسمنتية والسقف الخرساني يعلوهما مبان عبارة عن سور بارتفاع ١.٥ متر ، واشتمل المحضر أيضاً على حجرة مستقلة عن ذلك المبنى بالطوب الأخضر والمونة الخضراء والسقف بالخشب على مساحة ٣٠ متراً إلا أن تقرير الخبير أثبت أنها طبقاً لشهادة الشهود الذين أفادوا بأن بنائها كان على وجه التقريب ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٩ .

وإذ تنص المادة (١٠٢) من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه " لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً " .

ومن حيث إن الحكم الجنائي وقد فصل في واقعة تعدي المطعون ضدها على منافع الرى بالبراعة وقت أن كان المحضر المحرر عام ١٩٩٢ مقصوراً على بناء دور واحد من المباني بينما أثبت المحضر الجديد إضافة وتعديل المبنى القائم بإضافة دور يعلوه سور بارتفاع متر ونصف فضلاً عن اشتغاله بحجرة من الطوب اللبن وإن أثبتت المعاينة قُبْعَها وبنائها في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فإن حجية الحكم الجنائي تكون مقصورة على ما أشار إليه من نطاق تعدي المطعون ضدها على منافع الرى فيما هو قائم ، فإن الأمر كان يقتضى الحصول على ترخيص بشأنه لما في إقامة تلك الأعمال من تعريض لسلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار يضرب بها أو بأرضى أو منشآت أخرى وهذا أمر تقدره الجهات المعنية بذلك ، وعلى

والعقارات الأثرية يكون قد جاء مخالفاً لحكم المادة (١٧) سالفة الذكر .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٤ ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٧/٨ ذات البند الطعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٤٤ ق.ع- جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

مخالفة البناء على الأرض الزراعية - لا يجوز للسلطة المفوضة في إصدار قرار أن تفوض سلطة أخرى في إصداره:

ومن حيث إن مفاد ما سبق من نصوص أن الحاكم العسكري العام قد فوض بمقتضى قراره رقم ١ لسنة ١٩٩٦ رئيس مجلس الوزراء ونائبه الحاكم العسكري العام في مباشرة كافة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ واستناداً لهذا القانون واستعداداً من هذا التفويض أصدر الحاكم العسكري العام أمره رقم ١ لسنة ١٩٩٦ يفوض فيه وزير الزراعة بالأمر بوقف الأعمال المخالفة للبنية في الأمر المذكور وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف حين صدوره حكم في الدعوى ، وأياً كان الرأي في مدى سلامة التفويض المدرج لوزير الزراعة فما كان لوزير الزراعة على النحو الوارد بقراره رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٩٦ أن يفوض المحافظين في مباشرة الاختصاصات المفوضة إليه لمخالفة ذلك للمبدأ المستقر عليه فقهاً وقضياً بأن التفويض الجائز وفقاً للقواعد العامة إنما ينصرف إلى الاختصاصات الأصلية التي يستمدّها المفوض من القوانين واللوائح مباشرة ، أما الاختصاصات التي يستمدّها الرئيس الإداري من سلطة عليا بناء على قواعد التفويض فإنه لا يجوز له أن يفوض فيها بل يتعين عليه أن يمارس الاختصاصات المفوضة إليه بنفسه .

ومن حيث إن البين من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر من محافظ المنوفية طبقاً لقرار وزير الزراعة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه وذلك بإزالة مخالفة البناء على الأرض الزراعية التي أقامها المطعون ضده ، فإنه يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر بالمخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٤٤ ق.ع- جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

ومن حيث إنه وفقاً لما سلف ولما كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه لم يصدر من رئيس المجلس الأعلى للأثار بناء على قرار من اللجنة الدائمة للأثار ، وإنما صدر من المجلس الأعلى لمدينة الأقصر برقم ٨٧ لسنة ١٩٩٦ بإزالة المنزل الذي أقامه المطعون ضده المكون من دور أرضي وأعمدة الدور الأول العلوي من الحرسانة المسلحة بتاحية القرنة بالهر الغربي بالتعدي على المحمية الأثرية بالمخالفة للقرار الجمهوري رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد صدر من غير مختص بإصداره ودون اتباع الإجراءات المقررة قانوناً لإصداره مشوباً بعيب مخالفة القانون ويكفي طلب إيفائه موافقاً لصحيح حكم القانون ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك - وإن كان لأسباب أخرى غير ذلك - فإنه يكون موافقاً لحكم القانون فيما انتهى إليه ، مما يتعين معه رفض هذا الطعن لعدم قيامه على أساس سليم من القانون .

ومن حيث إنه لا يشير من ذلك أن الثابت من الإطلاع على ديباجة القرار المطعون فيه أنه قد أشار إلى قرار وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للأثار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٩٥ بشأن تفويض المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية في إصدار الإزالة والتعديبات على المواقع والمعالم الأثرية ، فإن قرار التفويض المشار إليه قد شابه مخالفة القانون لأن المشرع قد أعطى في المادة (١٧) من قانون حماية الآثار المشار إليه اختصاص سلطة الإزالة الإدارية للتعديبات الواقعة على الآثار أو منافعها لرئيس المجلس الأعلى للأثار بناء على قرار يصدر من اللجنة الدائمة للأثار بعد دراسة كل حالة على حدة وبالتالي فهو اختصاص لجهتين إداريتين يلزم صدوره منهما معاً ولا يجوز لسلطة منهما الإفراد به دون السلطة الأخرى أو التفويض فيه ، ومن ثم فإن انفرد رئيس المجلس الأعلى للأثار بهذا الإختصاص وقيامه بتفويض المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية في إصدار قرارات الإزالة والتعديبات على المواقع

إزالة الأعمال المخالفة لقانون الإسكان

والتخطيط العمراني

إزالة الأعمال المخالفة - ضرورة تحليل المخالفة

الوجوب الإزالة تحليلاً كافياً ،

ومن حيث إنه عن ركن الجديدة ، فإن الثابت من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر متضمناً إزالة الأعمال المخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التي قام بها المطعون ضده في عقاره الكائن بطريق المطحن خلف مطار إسبابة بناحية بشتيل لمخالفته لقانون الطيران المدني ، دون بيان وجه مخالفة هذه الأعمال رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون الطيران المدني وما إذا كانت هذه المخالفة تتعلق بالإرتفاع من عدمه والمسافة بين مطار إسبابة وبين عقار المطعون ضده والإرتفاع المسموح به في هذه المنطقة مما لا ينهض معه ذلك سبباً كافياً للقرار المطعون فيه على النحو الذي جاء بأسباب الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يجعل هذا الحكم في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها بأن المخالفة المنسوبة إلى المطعون ضده لم تتم جهة الإدارة بتحديدتها تحديداً دقيقاً واضحاً طوال فترة نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو بتقرير الطعن المائل الحال كذلك حتى حجز هذا الطعن للحكم ، فمن ثم تكون هذه المخالفة منجهلة وبالتالي يكون القرار المطعون فيه غير قائم على سبب صحيح من القانون ، مما يرجع معه إلغاء هذا القرار عند نظر الموضوع وبالتالي يتحقق ركن الجديسة اللازم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فضلاً عن توافر ركن الاستعجال بالنظر إلى ما يترتب على تنفيذه من آثار يتعذر تداركها تتمثل في حرمان المطعون ضده من الانتفاع بملكه والمساس بحقه في ملكية العقار وبالتالي يكون من المتعين القضاء بوقف تنفيذه ، ولا يغير من ذلك ما أورده تقرير الطعن المائل من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، ذلك أن تقرير الطعن لم يأت بجديد لأنه لم يحدد وجه مخالفة الأعمال التي قام بها المطعون

ضده لقانون الطيران المدني تحديداً دقيقاً حتى يمكن تنفيذ القرار في حدود المخالفة كما سلف البيان الأمر الذي يتعين معه الإلتفات عن هذا الطعن .
(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤١ ق.ع. - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

تفصيل الشبهة ليس من الأعمال المجازة إزالتها ،

ومن حيث إن الثابت من الأوراق - ودون إنكار من جهة الإدارة - أن الطاعن قام بتفصيل البلكونة الخاصة بصيادته الطبية بالزجاج والألومنيال وهي من المواد الخفيفة ولا تدخل ضمن مواد البناء أو المنشآت البنائية ولا تشكل ثمة أضراراً بالسكان أو بالمارة أو بغيرهم وكانت هذه التعديلات قد اقتضتها ظروف الهيئة والمحافظة على العيادة الطبية وبالتالي فهي تدخل في نطاق التعديلات البسيطة التي لا تتطلب الحصول على ترخيص بها من الجهة الإدارية المختصة ، ومن ثم فلا يجوز إزالتها ، ومن ثم يكون القراران المطعون فيهما رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٤ بوقف هذه الأعمال لاسيما أنه صدر بعد قامها والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٤ بإزالة هذه الأعمال قد صدرا بالمخالفة لصحيح حقيقة الواقع وحكم القانون مما يتعين الحكم بإلغائهما وما يترتب على ذلك من آثار .

(الطعن رقم ٥٣٩٩ لسنة ٤٤ ق.ع. - جلسة ٧/١٢/٢٠٠١)

الطرق الزمنية الكبيرة بين تاريخ المخالفة وقرار

الإزالة - لا يجوز تطبيق القانون بالإزالة ،

ومن حيث إن البين مما تقدم أن مخالفة البناء بدون ترخيص المتعلقة بالسكن الذي يستأجره الطاعن بالمعار سالف الذكر قد تمت قبل عام ١٩٨٤ وصدر قرار إزالتها في ٢٦/٨/١٩٩٣ أي بعد مدة زمنية تناهز العشر السنوات صلت خلالها بعض التشريعات المعدلة لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ / ٧٦/ ويضد تعديله بالقانونين رقم ٣٠ / ١٩٨٣ وما لاشك فيه أن تعود جهة الإدارة عن استعمال الرخصة المقررة لها بالإزالة بموجب المادة (١٦) من القانون المذكور طوال المدة

تخطيط عمراني - اعتماد تقسيم - موافقة الزراعة :

المشرع في قانون التخطيط العمراني المشار إليه نظم إجراءات اعتماد مشروعات تقسيم الأراضي للبناء ، وعين مواعيد محددة لها ، وحدد السلطة المختصة بالاعتماد وذلك على النحو الوارد بالنصوص سالفة الذكر ، وألزم المشرع الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تعرض المشروع ، بعد موافقة الوحدة المحلية عليه ، على المحافظ ليصدر قراراً باعتماد التقسيم خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية .

ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، أن السيد / المحامي بصفته وكيلاً عن الطاعنين تقدم بطلب مؤرخ في ١٩٩٠/٣/١ إلى الجهة الإدارية المختصة (الوحدة المحلية المركز سمالوط) لاعتماد مشروع تقسيم القطعة رقم ٢٠٤ حوض أبو واقية / ٦٤/ زمام سمالوط شارع المحطة وجسر وادي النيل ، ومضت الجهة الإدارية في بحث الطلب حتى انتهت إلى أن الطلب قد استوفى الإجراءات القانونية ومطابق للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية واقرحت العرض على رئيس مركز سمالوط للموافقة على مشروع التقسيم وإصدار قرار التقسيم وفقاً للقانون ، ثم توقفت عن السير في إجراءات التقسيم بحجة أن الطاعنين قعدوا عن تقديم موافقة الإدارة الزراعية لسمالوط على مشروع التقسيم (حافظة مستندات المدعين المقدمة أمام محكمة القضاء الإداري مستند رقم ٩) . فإذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أيضاً أن الأرض موضوع مشروع التقسيم المتقدم من الطاعنين تقع داخل الكردون المعتمد لمدينة سمالوط في ١٩٨١/١٢/١ ولم يطرأ على هذا الكردون أي تعديلات حتى تاريخه ١٩٩٩/١٢/١٣ حافظة مستندات الجهة الإدارية المقدمة بجلسة ١٩٩٩/١٢/٢٣ .

ومن حيث إن المشرع استثنى من حظر البناء على الأرض الزراعية - على نحو ما سلف البيان -

المشار إليها قد حال دون استفادة أصحاب الشأن من أحكام القانونين رقمي ١٩٨٤/٥٤ بتعديل المادة الثالثة من القانونين رقم ١٩٨٣/٣٠ ، و ١٩٨٦/٣٩ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٨٤/٥٤ ، فقد أجازت أحكامهما لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانونين رقم ١٩٧٦/١٠٦ أو للائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له وذلك قبل العمل بهما أن يتقدم بطلب إلى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة بكل منهما لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ورتب على ذلك وقف الإجراءات المتخذة بقوة القانون إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٦) من القانون المشار إليه والعرض على المحافظ المختص لإصدار قرار الإزالة أو التصحيح في الحالات المحددة على سبيل الحصر والتي قررها المشرع بالقانونين المشار إليهما مع قصر العقوبة الجنائية في جميع الأحوال على الغرامة التي يتم تحديدها بنسب معينة من قيمة الأعمال المخالفة كما أجاز الإغفاء منها إذا لم تزد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وذلك بالاستثناء من الأحكام الجزائية الواردة بالقانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٠ والتي تقضي بالحبس والغرامة التي تعادل قيمة الأعمال لمخالفة البناء بدون ترخيص وعلى ذلك فإن تراخي الجهة الإدارية في استعمال الحق المقرر لها بالإزالة والذي كان مقاماً لها طوال المدة المذكورة ثم استعمالها لها بعد تلك الأحكام وبعد السنوات الطوال الماضية يكون من شأنه المساس بالإضرار بمرآة قانونية استقرت في ظل القوانين السابقة وقت حدوثها ومن ثم فقد خالف القرار المطعون عليه بحسب الظاهر من الأوراق حكم القانون بما يتوافق معه ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ إلى جانب توافر ركن الاستعجال بما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها فيما لو تم تنفيذه أخصها تشريد الطاعن ومن بعده أرملته في ظل الأثرمة المستحكمة للسكان مما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار الطعني .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤١ ق-ج- جلسة ٢٠٠١/٢/١١)

الاعتماد مدة وضع يد المظنون ضده على الأرض موضوع الطعن في مجال كسب الملكية بالتقادم الطويل كما لا يجوز ضم مدة حيازة سلفه - والدته الخاضعة - إلى مدة حيازته لأن الإستيلاء على الأرض الزراعية يتم قبل الخاضع باعتباره مالكاً لها سواء كانت ملكيته بحسب قانوني أو بوضع اليد .

(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٢٧ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

إصلاح زراعي - العلم بقرار الاستيلاء :

الشارح جعل مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هي واقعة نشر القرارات المظنون فيها في الجريدة الرسمية - النشر في الجريدة الرسمية ليس إجراء مقصوداً بالذات وإنما هو في غايته وسيلة لإخبار ذوي الشأن بالقرار واتصال علمهم به ، فعلم ذوي الشأن بهذا القرار إنما يقوم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقام النشر في الجريدة الرسمية - ولكني يرقى هذا العلم إلى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغني عنه ينبغي أن يحقق الغاية منه بأن يكون علماً يقينياً لا ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطیع علی هذا أن يشق طريقه إلى الطعن فيه .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٠ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

إصلاح زراعي - تصرفات :

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام أي من قوانين الإصلاح الزراعي فإن الاعتماد بتصرفات الملاك الخاضعين لأي من قوانين الإصلاح الزراعي رغم عدم ثبوت تاريخ تلك التصرفات قبل العمل به منوط بأن يكون المالك قد أثبت التصرف في الإقرار المقدم منه إلى الهيئة تنفيذاً لأحكام أي من هذه القوانين أو كان المتصرف إليه قد أثبت التصرف في الإقرار المقدم منه إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبهذه المشابة

الأرض الزراعية الواقعة داخل كردون المدينة المعتمد في ١٢/١/١٩٨١، ومن ثم يضحى مسلك الجهة الإدارية بوقف السير في استكمال إجراءات اعتماد مشروع تقسيم أرض الطاعتين غير قائم على سند يبرره قانوناً .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

إصلاح زراعي

إصلاح زراعي - اختصاص :

- إذا لم يثبت أن استيلاء الإصلاح الزراعي على الأرض موضوع النزاع كان استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ يحظر قلق الأجنبي الأراضي الزراعية أو أي قانون آخر من قوانين الإصلاح الزراعي ؛ فإن النزاع يخرج من اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي .

إلغاء القرار المظنون فيه والحكم بعدم اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بنظر النزاع .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١١/٧)

إصلاح زراعي - استيلاء :

- مجرد دخول الأرض كردون المدينة لا ينفى عليها تلقائياً وصف أراضي البناء ويخرجها من مجال سريان ضريبة الأراضي الزراعية وإنما الأمر في استظهار ما إذا كانت الأرض زراعية أو أنها أرض بناء مرده طبيعة هذه الأرض وفقاً للظروف والملايسات التي تحيط بها - ثبوت أن الأرض زراعية - إلغاء قرار اللجنة القضائية باستبعادها من الاستيلاء .

- ملكية الأرض الزائدة في حكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول إلى الدولة من تاريخ العمل بذلك القانون في ٢٥/٧/١٩٦١ وبالتالي يكون هذا هو التاريخ المعتمد في اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة للملكية للملكية ولا يعتبر واضح اليد في الفترة من هذا التاريخ حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي مالكا ولكن مكلفاً بزراعة الأرض مقابل سبعة أمثال الضريبة ؛ الأمر الذي يقتضى عدم

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط اختصاص هذه اللجان أن تكون ملكية الحكومة للأطيان التي تقر فرزها محققة ولا نزاع عليها ، بحيث يتم فرزها لتجري الحكومة بشأنها في باقى الإجراءات التي يتطلبها قانون الإصلاح الزراعى ولاتحتته التنفيذية بحيث تنتهى إلى توزيع الأرض على مستحقيها من الفلاحين المتفعين بالتوزيع مفرزة ومجددة وغير محملة بأى حق للغير ، ولا يتصور أن يتم فرز نصيب الحكومة والأرض المستولى عليها محل نزاع من الغير ، إذ لو كانت الملكية محل نزاع لم يكن لإجراء الفرز جدوى حتى يبت في هذا النزاع من الجهة المختصة قانوناً وهي اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى التي ناط بها المشرع - دون غيرها - الاختصاص بفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التي تكون محللاً للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه من هذه الأراضى قبل الملاك المستولى لديهم والمناطق فى ذلك هو وجود عنصر الاستيلاء فى المنازعة وما يتعلق به من تحقيق الإقرارات وبحث الديون العقارية الخاصة بالأراضى محل الاستيلاء ، أو فحص ملكية هذه الأراضى وما إذا كانت هذه الملكية ثابتة للمستولى لديه أو للغير ، فالاستيلاء وما يتفرع عنه أو ما يتعلق به من مشكلات هو فصوص المنازعة .

ومن حيث إن الثابت أن ملكية الأرض المستولى عليها فى المنازعة الماثلة محل نزاع لأن طلبات المطعون ضدهم فى الاعتراضين مشار الطعن نصب على رفع الاستيلاء على مساحة ٦ فدان بحوض آذنين وقيحة ثمة ٢ قسم ثان وعشرون - التلوى ص ٤٥٩ زمام منشأة أبو عمر مركز الحسنية محافظة الشرقية وهى من الأراضى المستولى عليها قبل الحاضرين محمد صادق رمضان ومحمود صادق رمضان طبقاً للقانون ١٢٧ لسنة ٦١ التى تقع مشاعاً فى مساحة أخرى ، ومن ثم فإن هذه المنازعة تندرج فى المنازعات التى تختص بها اللجان القضائية للإصلاح الزراعى .

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/٦/١٩)

ينبغى أن يكون العقد المثبت للتصرف متطابقاً مع ما ورد بالإقرار المقدم من الحاضع فى هذا الخصوص سواء من حيث المساحة أو موقع الأطيان المبيعة على اعتبار أن هذا الاعتداء هو استثناء من الأصل ولذا يتعين إعماله فى أضيق الحدود فإذا اختلف العقد المثبت للتصرف مع ما ورد بالإقرار المقدم من الحاضع فإنه يتعين الاعتداد بالعقد فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٠ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

إصلاح زراعى - حجية الأمر المقضى :

يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد فى المحصور والمحل والسبب يفترق عن الدليل إذ يقصد بالسبب فى هذا المقام المصدر الذى تولد عنه الحق المدعى به بينما الدليل هو وسيلة إثبات هذا الحق - تعدد الأدلة لا يحول فى ذاته دون قيام حجية الأمر المقضى طالما توافرت شرائطها .

قرار اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ يختلف فى السبب عن قرارها فى الاعتراض مشار الطعن إذ السبب فى الاعتراض الأول هو ثبوت تاريخ العقد الصادر من الحاضع لمورث المعترضين قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بينما السبب فى الاعتراض الثانى هو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلاً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - الاعتراض الأول لا يحوز حجية تمنع اللجنة من نظر الاعتراض الثانى .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤١ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

لجان قضائية للإصلاح الزراعى - اختصاصها -
قرارات لجان فرز المشاع - المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ :

ومن حيث إن الاستفادة من النص المتقدم أن المشرع ناط بلجان إدارية - أطلق عليها لجان فرز المشاع - الاختصاص بفرز نصيب الحكومة إذا كانت الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها شائعة فى أطيان أخرى ، وبالعالي يتعقد الاختصاص بفرز نصيب الحكومة فى الأطيان التى يتم الاستيلاء عليها شائعة لهذه اللجان دون أى جهة أخرى .

تراخيص

ترخيص سلاح

ترخيص سلاح - ضوابط سحب الترخيص:

ومن حيث إن مفاد ما تقدم ومن إطلاق هذه العبارات وشمولها ، بل وما سبق هذا التشريع من تشريعات ، أن المشرع - وحسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - منذ أن تصلى لتنظيم حمل السلاح وإحرازه خول الجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة النطاق فى هذا المجال ، وجعل من اختصاصها أن ترفض الترخيص أو التجديد وأن تقصر مدته أو تقصره على إحراز أو حمل أنواع معينة من الأسلحة دون سواها وأن تقيد الترخيص بأى شرط تراه ، كما خولها أن تسحب الترخيص مؤقتاً أو تلقى نهائياً ، وكل أولئك حسبما يترأى لها من ظروف الحال وملابساته ، بما يكفل وقاية المجتمع وحماية الأمن ، وبما لا يعقب عليها ما دامت تلك الجهة المختصة لم تخالف القانون ، ولم تتعسف فى استعمال سلطاتها عند إصدار قرارها ، خاصة أن هذه السلطة ليست مطلقة من كل قيد بل هى مقيدة بما أمرها به المشرع من أن يكون قرارها الصادر فى هذا الشأن مسبباً .

ومن حيث إن البادى من ظاهر الأوراق أن المطعون ضده كان مرخصاً له بحمل وإحراز بنادق للدفاع ، وأصدرت الجهة الإدارية قرارها برفض تجديد ترخيص السلاح للمطعون ضده ، وأبذت بتقرير الطعن أن قرار رفض تجديد الترخيص من إطلاقات الجهة الإدارية . وأنه تم لاعتبارات المصلحة العامة ومراعاة للظروف الأمنية التى قر بها البلاد حسبما ورد بمذكرة غير موقعة أودعتها إدارة قضايا الدولة ملف الدعوى بتاريخ ١٩٩٨/٧/٧ .

ومن حيث إن الجهة الإدارية لم تقدم ، لا خلال تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة القضاء الإدارى ، ولا بمرحلة الطعن أمام هذه المحكمة ، صورة القرار المطعون فيه والمطلوب وقف تنفيذه وإلغاؤه ، فقد خلت الأوراق من القرار المطعون فيه مما

من شأنه التشكيك فى صحة استيفاء القرار للأوضاع التى يتعين أن يتضمنها وتحصل ، حسب صريح عبارة المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، فى بيانه لسبب رفض تجديد الترخيص ، الأمر الذى يرجع ، من مفاد الظاهر ، عدم استيفاء القرار للشروط الشكلية المتطلبية لصحته . فإذا كان ذلك ، وكان هذا المسلك يحجب عن قاضى المشروعية إمكانية إنزال رقابته على القرار المطعون فيه من الناحية الموضوعية أيضاً بالتحقق من أن السبب الحقيقي الذى يقوم عليه القرار يعبد له سنداً من واقع يقيمه . فإذا كان ذلك وكان ما أبدته الجهة الإدارية لا يعدو أقوالاً مرسله تتحصل ، على ما جاء بالمذكرة المنسوب صورها عن الجهة الإدارية ، وهى غير الموقعة ، والمقدمة أمام محكمة القضاء الإدارى فى أن اعتبارات المصلحة العامة اقتضت حظر استخدام الأسلحة إلا بشروط معينة ولفئات معينة وإنه تم تحديد الأسلحة المسموح بحيازتها وقصرها على أسلحة معينة . وما تبديه الجهة الإدارية فى هذا الصدد يعوزه سند يرجعه ، فلم تقدم الجهة الإدارية أى بيان عن قواعد عامة صدرت فى هذا الشأن ، فإذا كان ذلك وكانت الجهة الإدارية قد اقتصرت فى مرحلة الطعن أمام هيئة المحكمة على أن الجهات الأمنية رأت عدم الموافقة على التجديد لعدم كفاية المبررات المتطلبية لإصداره ، فما ذلك بكاف لأن يقيم القرار برفض الترخيص على سند من واقع اعتبارات أمنية خاصة أو دواع من مصالح عامة تبرره ، فإذا كان ذلك ، ومع تقدير هذه المحكمة الكامل والجازم بضرورة النزول على اعتبارات الأمن الذى له التقدير الأوفى فيما يتعلق بالترخيص ، بحيازة الأسلحة إلا أنه ، وفقاً لأحكام التشريعات التى تنظم هذا الأمر ، فإن الجهة الإدارية يتعين أن تنزل على صحيح حكم تلك التشريعات التى تقيم توازناً بين اعتبارات الأمن وبين الحق المقرر للأفراد فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٤ ج-ع-جلسة ١٣/١/٢٠٠١)

ترخيص سلاح

أسباب عدم التجديد - رقابة القضاء الإداري :

ومن حيث إن الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضده كان مرخصاً له بحمل وإحراز مسدس للدفاع ، وأصدرت الجهة الإدارية قرارها برفض تجديد ترخيص السلاح للمطعون ضده بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٨ ، وأبدت بتقرير الطعن أن قرار رفض تجديد الترخيص صدر استناداً إلى زوال مبررات إصداره بحسبان أنه يعمل تاجر مصوغات ، ومقر سكنه يقع داخل كردون المدينة المشمولة بالحراسة النظامية ولا يوجد ما يهدده في نفسه أو ماله ويكفيه إجراءات الأمن لحمايته .

ومن حيث إن البادئ من طاهر الأوراق ، أن المبررات التي صدر الترخيص إرتكناً إليها مازالت قائمة وهي تجارة المصوغات التي مازال المطعون ضده يمارسها وهو ما لم يعبده الجهة الإدارية بتقرير الطعن على النحو المتقدم ، بل إن المطعون ضده أضاف إلى نشاطه السابق بيع الألبان ومشتقاتها حسبما بين من صورة البطاقة الضريبية الصادرة من مأمورية ضرائب الدقي برقم ٩٦١٧ بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، فضلاً عن تملكه أراضى قضاء وزراعية حسبما بين من حافظة المستندات المقدمة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٨ برفض تجديد رخصة سلاح المطعون ضده ، يكون قد صدر منتزعا من أصول لا تنتج في الواقع أو القانون . ولا ينال من ذلك ما أبدته الجهة الإدارية من أن المطعون ضده يقيم داخل كردون المدينة المشمول بالحراسة النظامية ولا يوجد ما يهدده في نفسه أو ماله ، وتكفي إجراءات الأمن لحمايته ، فذلك كله لا يهضم سبباً كافياً لحمل القرار الطعن على صحيح سببه ، الأمر الذي يرجع معه القضاء بإلغائه ، وبالتالي يكون ركن الجدية متوافراً في خصوص طلب وقف التنفيذ ، فضلاً عن توافر ركن الاستعمال بحسبان أن القرار المطعون فيه من شأنه أن يصيب المطعون ضده بأضرار يتعذر تداركها

تتمثل في حرمانه من السلاح الذي يحوزه ويحق له الأمن والطمأنينة وصون نفسه وماله من خطر الاعتداء عليه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وإذ ذهب الحكم الطعن هذا المنهج ، لذا يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن .

(الطعن رقم ٤٤٩٦ لسنة ٤٢ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

تراخيص محال عامة ومحال تجارية وصناعية محالات عامة - ضوابط استعمال سلطة الإدارة في خلق المل :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الناطق في اتخاذ الإجراء المناسب بالنسبة لصلاحية الجهة الإدارية في مواجهة التراخيص الخاصة بالمحال العامة هو وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نابع من إدارة المل ذاته - وأنه وإن كانت الأجهزة المعنية ترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التي يصح لها أن تتدخل لمواجهتها بإلغاء الترخيص أو وقف النشاط المرخص به كلياً أو جزئياً فإنه ينبغي وجود وقائع ثمة محددة من شأنها أن تنبئ في التقدير المنطقي السليم للأمر بأن ثمة خطراً يهدد الأمن العام وبأن الاحتياط له يقتضى التدخل من هذه الأجهزة بالإجراء الذي أنطاط القانون بها القيام به - صحة قرار خلق المل لمباشرة تجارة النقد الأجنبي دون ترخيص بالتشديد للأمن الاقتصادي .

(الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٣٦ ق.ج - جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

محال تجارية وصناعية :

وزير الإسكان حل محل وزير الشؤون البلدية والقروية فيما يتعلق بالمحال التجارية والصناعية ثم نقل الاختصاص إلى المحافظين طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ - للمحافظ المختص بتحديد المناطق والأحياء التي يجوز فتح محال بها أو منع فتح أي من تلك المحال - صحة قرار المحافظ بحظر تراخيص تشغيل لأي نوع من

المحال على الطريق السريع من شبرا الخيمة حتى الحدود مع قويسنا وذلك لاعتبارات أمنية وصحية .
(الطنين رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٢ ع-ج-جلسة ١٧/٢/٢٠٠١)

تراخيص محال تجارية وصناعية...

تطلب شروط غير قانونية لتجديد التراخيص؛

ومن حيث إن المشرع بموجب هذه النصوص حدد الشروط والإجراءات المطلوبة لإصدار التراخيص اللازمة طبقاً لأحكام القانون المذكور وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ بنقل اختصاصات وزارة الإسكان المقررة وفقاً للقوانين واللوائح في عدة مجالات إلى الوحدات المحلية ومن بينها المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال العامة والتي كانت من اختصاص وزير الشؤون البلدية والقروية وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية وبذلك يكون المحافظ المختص هو المسئول عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فيما يتعلق بإصدار التراخيص بالمحال الصادر بشأنها هذا القانون وإجراء التعديل في الجداول المرفقة به وفي تحديد الأحياء والمناطق التي يُرخص فيها بإقامة أي من تلك المحال والاشتراطات المطلوبة لإصدار الترخيص بمباشرة أي من تلك المحال لنشاطه طبقاً لأحكام القانون المذكور دون تدخل بين هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى سواء ما تعلق منها بقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته أو غيره لأن لكل قانون مجال انطباق ونطاق أعمال لا يمكن التداخل بينها ووضع شروط لتنفيذ أحدهما لم تكن متطلبية فيه استناداً إلى الآخر إلا إذا كان هناك نص في أحدهما يحوله ذلك .

ومن حيث إنه وفقاً لما سلف ولما كان البادئ من الإطلاع على الأوراق أن المظعون ضده تقدم بطلب للحصول على رخصة محل لمزاولة نشاط قص شعر للسيدات - كوافير - بالعقار رقم ١٠ شارع الدكتور / رياض شمس بالمنطقة العامة بلوك ٦٣

مدينة نصر محافظة القاهرة وصدرت له الرخصة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٤ مؤقته - وتقدم بطلب لتجديد هذه الرخصة إلا أن الحى امتنع عن التجديد إلا بعد قيام المظعون ضده بسداد مقابل انتفاع طبقاً لقرار محافظ القاهرة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالمحال التجارية المخالفة للاشتراطات البنائية المحددة بمعرفة شركة مدينة نصر بالإضافة إلى الرسوم المقررة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وقد خلا هذا القانون والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ من وجوب بطلان هذا الشرط ، ومن ثم يكون امتناع الإدارة عن تجديد الترخيص للمظعون ضده بالمحل المذكور إلا بعد سداد مقابل انتفاع عن كل متر بواقع ١٠٠ جنيه بالإضافة إلى الرسوم المقررة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ استناداً إلى قرار محافظ القاهرة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٦ وقرار المجلس التنفيذي رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ مخالف لأصحح حكم القانون .
(الطنين رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٠٠٢ ع-ج-جلسة ١٧/٢/٢٠٠١)

تراخيص محال تجارية وصناعية...

سلطة المواظبة على النشاط؛

ومن حيث إن المشرع بموجب النصوص السالفة حدد المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وخول وزير الشؤون البلدية والقروية الذى حل محله وزير الإسكان ثم المحافظ المختص فى التعديل فى ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة ، كما خوله أيضاً سلطة تحديد الأحياء والمناطق التى يحظر إقامة أى من تلك المحال بها لاعتبارات الأمن العام والصحة العامة ، والسكينة العامة ، وحظر المشرع أيضاً ممارسة أى من الأنشطة المذكورة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك يتم إصداره بعد إجراء المعاينة لموقع المحل وبيان ما إذا كان منسجماً به فى المنطقة أو الحى المراد افتتاحه

الإدارية غير مستند إلى أساس سليم من صحيح القانون ويتوافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، كما أن في الإمتناع عن صرف ترخيص دائم للمطعون ضده يترتب عليه عدم استقرار مركزه القانوني وإصابته بأضرار يتعذر تلّاتها ويتوافر بذلك ركن الاستعجال .

(الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٤٣ ق-ج- جلسة ٢٠١١/٢/٧)

تراخيص محال صناعية وتجارية

قرار إيقاف إدارة المحل ،

وإن كان من حق صاحب المحل أن يداوم على مزاولته نشاطه تأميناً لمصدر رزقه إلا أنه إذا ما خرج عن الحدود المشروعة في مباشرة النشاط كان من حق جهة الإدارة الأمانة على المصلحة العامة أن توقف هذا النشاط بقرار إداري بشرط أن يكون هذا الخروج بأفعال يتحقق في شأنها الأوصاف التي حددها نص القانون وهي وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل وذلك حماية للمجتمع من هذا الخطر المترتب على مباشرة أي مواطن لنشاطه في استغلال محل عام ووقاية للأفراد من الاعتداء على صحتهم أو أمنهم أو استقرارهم بسبب مباشرة أي فرد لهذا النشاط الأمر الذي يتعين معه تحديد قصد المشرع بالخطر الداهم حيث أن للزمان والمكان دوراً في تحديده ، كما أنه لا يقف عند حد الأمن الخاص وإنما يتعداه إلى الأمن بمعناه الواسع دون الوقوف عند حد حماية الفرد من الاعتداء التقليدي غير المشروع على ملكه أو حريته وإنما يتجاوز ذلك إلى كل ما يتصل بحياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف المحيطة .

ومن حيث إن المحكمة وهي تزن الحكم والقرار الطعن يميزان الشرعية وسيادة القانون ترى أن هذا القرار وقد وجد سناً له في كل من القانونين رقمي ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، و٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعد عقوبة جنائية أصلية أو تبعية أو تكميلية وإتجاها إجراء ضبطي مصدره وسنده أحكام المادتين السابقتين وهذا القرار بحسب طبيعته

فيه واستيفاء باقي الاشتراطات المقررة لإصدار هذه التراخيص والتي روعي فيها أن تكون بحسب الأصل دائمة ما لم ينص على تأقيتها لما تمثله تلك التراخيص من إقرار بمشروعية النشاط ودوامه وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ومن حيث إنه لما كان البادئ من الإطلاع على الأوراق أن المواطن والد المطعون ضده - تملك الوحدة السكنية رقم ١٢ مدخل ٢ بالبلوك ١٥ بالمساكن الاقتصادية بالقنطرة الخيرية محافظة القليوبية ، بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٢ وافقت له الوحدة المحلية بمدينة ومركز القنطرة الخيرية على تعديل حجرتين من الوحدة المذكورة إلى دكاكين ورخصت له في ذلك بالترخيص رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٤ ثم انتقلت ملكية الوحدة المذكورة لإبنه المطعون ضده بموجب العقد المبرم بينه وبين الوحدة المحلية المذكورة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٦ فتقدم هذا الأخير إلى الوحدة المحلية بالقنطرة الخيرية لإصدار ترخيص له باللكائين محل بقالة فأصدرت له بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٧ رخصة مؤقتة برقم ١٤٤٣ تجددت لمدة ستة أشهر ثم لمدة أخرى انتهت في ١٩٩٥/٨/١٦ فتقدم بطلب لمنحه رخصة دائمة ، فرفضت الجهة الإدارية منحه رخصة دائمة مستندة في ذلك إلى أنه لا يجوز الترخيص في المساكن الاقتصادية بمحل تجاري لصدور قرار من محافظ القليوبية بهدم تحويل الأدوار الأرضية بالمساكن الاقتصادية إلى محال تجارية وعدم الترخيص بمحال تجارية بهذه المساكن ، ولم تقدم الإدارة ما يفيد صدور مثل هذا القرار من تاريخ إقامة الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ٩٣ طنطا حتى صدور الحكم في هذا الطعن أو ما يفيد على وجه اليقين أن المنطقة الصادر بشأنها الترخيص المؤقت من المناطق أو الأحياء التي لا يجوز الترخيص فيها بمحال تجارية ، وبذلك يكون امتناعها عن إصدار ترخيص دائم للمطعون ضده والذي سبق لها الموافقة لوالده على فتح المحل والترخيص به ومن ثم يكون هذا المسلك من الجهة

بتنظيم ممارسة هذا النشاط ثم أجازت الترخيص به وذلك بمقتضى قرار محافظ الأسكندرية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٩٧ الذى قضى فى مادته الأولى بصرف تراخيص محال ألعاب الكمبيوتر والأتارى والفليديو جيم بجميع أنواعها طبقاً لأحكام القانون وبمراعاة الشروط والضوابط الواردة بالقرار وهذا فى حد ذاته يقيم دليلاً على عدم وجود حالة الخطر الداهم الذى يهدد الأمن العام والصحة العامة بالمفهوم الذى قصده القانون ، ومن ثم تكون الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب قد انتفت فى حالة صدور القرار المطعون فيه مما يجعل أمر إلغائه مرجحاً ، ويتحقق بذلك ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار إلى جانب تحقق ركن الاستعجال لما يترتب على التنفيذ من مساس بالأموال وحرمان من موارد الرزق .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٤ ق-ع-جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

- صدور الترخيص بفتح محل عام بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمدينة والمحافظ وقبل صدور قرار محافظ الشرقية بالموافقة على فتح محلات من النوع الأول الصادر به الترخيص المذكور - الترخيص لم يكن سليماً وقت صدوره إلا أنه بعد صدور قرار المحافظ بجواز فتح محال من النوع الأول بالشارع الكائن به المحل الصادر بشأنه الترخيص يكون قد تم تصويب الخطأ - إلغاء قرار الغلق .

(الطعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٤٤ ق-ع-جلسة ٢٠٠١/١/٢٤)

محال تجارية وصناعية

الغلق لإدارة المحل بدون ترخيص:

ومن حيث إن البادئ من مطالعة القرار رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٤ بغلق المتهين أنه ذكر أسباباً لهذا الغلق تحدت فى إدارتها بدون ترخيص ، وأنه يتعن ترخيصها لوجودها بالقرب من مسجد سيدى خطاب بدجنواى مما يسبب حدوث قلق وإزعاج وضوضاء بالمخالفة للمواد ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

والأسباب المبصرة لصدوره والغاية منه ليس إلغاء الترخيص بصفة نهائية وإفما هو إجراء ضبطى مؤقت بإيقاف إدارة النشاط بالمحل كلياً أو جزئياً لحين زوال الخطر الذى يهدد الصحة العامة أو الأمن العام أو كليهما إذ ترتبط شرعية القرار ووجوده وزواله بوجود الحالة الواقعية التى يتحقق معها توقع هذا الخطر الداهم وفقاً للتقدير الموضوعى والمنطقى للأمور ، ولا شك أن هذا القرار يوقف إدارة النشاط بالمحل يفقد شرعيته بزوال التهديد بالخطر الداهم للصحة العامة أو الأمن العام نتيجة لتغير الظروف التى يباشر خلالها النشاط بحيث يتحقق لدى الجهة الإدارية أن تغير الظروف يترتب عليه العودة إلى مباشرة النشاط بالمحل فى الحدود المشروعة . إذ كما أنه من الواجب على الإدارة إعمالاً للمشروعية وإعلاء للمصلحة العامة أن تتدخل لوقف أى نشاط مرخص به لتهديد الأمن العام والصحة العامة فإن عليها أيضاً أن تتدخل لإزالة هذا الوقف فور أن تزول الأسباب إحتراماً للملكية ولحرية الأفراد وحق كل مواطن فى العمل المشروع .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن المطعون ضدها حصلت على الترخيص رقم ١٠٧٢٨ بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠ من حى الجمسرك بالإسكندرية بتشغيل المحل رقم ٤٤ شارع رأس التين بالمعاب الأتارى والكمبيوتر ، كما حصلت على الترخيص رقم ٩٧٥ من الإدارة العامة للتراخيص الفنية بالمجلس الأعلى للثقافة فى ١٩٩٤/٧/١٤ بممارسة نشاط العرض بذات المحل إلا أن المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وافق فى ١٩٩٤/٧/١٨ على حظر استخراج أى تراخيص تقوم بممارسة هذا النشاط وقامت الأجهزة المختصة بإغلاق المحال التى تزاو هذا النشاط لما له من آثار سيئة على الشباب ومن ثم كان قرار رئيس حى الجمسرك المطعون فيه بغلق محل المطعون ضدها إدارياً وهو فى حقيقته لم يكن إلغاءً للترخيص وإفما كان إجراءً من إجراءات الضبط الإدارى لمواجهة حالة خطر قدرتها السلطة المختصة من وجهة نظرها آنذاك وبررتها بما لهذا النشاط من آثار سلبية على الوقت والمال إلا أنها عادت وقامت

وفى مقابل ذلك جعل القانون لوزير الشؤون البلدية والفردية إصدار قرار بإضافة أو حذف أى نوع من أنواع المحال الواردة بالجدول المشار إليه مما يتيح له فى إطار من المصلحة العامة والتنظيم العام تقرير مدى إلحاقه إلى نشاط هذا المحال أو نوع منها أو أن المصلحة العامة توجب حظر هذا النشاط وذلك فى إطار عام مجرد وليس بصدد إحدى الحالات الفردية وإلا كان ذلك مخالفاً لصريح نص القانون فى هذا الصدد .

ومن حيث إن البين من ظاهر الأوراق أن المطعون ضده قد صدر له الترخيص رقم ٣٠١ لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥ بمحل ألعاب كمبيوتر وفيديو جيم بشارع جمال عبد الناصر البحرى عمارة الأوقاف بجوار نقطة شرطة البحيرة بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٥ أرسل إليه كتاب مجلس مدينة شبين الكوم رقم ١٤٨٨٣ بإلغاء الترخيص المشار إليه ثم صدر قرار رئيس مدينة ومركز شبين الكوم رقم ٩٦ فى ٢٠/١/١٩٩٦ بالغلق الإدارى لكافة محلات الكمبيوتر وفيديو جيم المنتشرة بدائرة المحافظة لخطورتها على الأمن العام بنطاق المركز والمدينة وذلك استناداً إلى كتاب إدارة البحث الجنائى - قسم الآداب العامة بمديرية أمن المنوفية بشأن انتشار هذه المحال بدائرة المحافظة مما يشكل خطراً على الأمن العام وإذا كان هذا القرار قد صدر عاماً بغير تحديد إلا أنه وقد أصدرت الجهة الإدارية كتابها إلى المطعون ضده بإلغاء الرخصة على نحو ما سلف فإن الأمر يستتبع طبقاً لصريح نصوص القانون غلق المحال إدارياً لإدراكه بدون ترخيص ومن ثم فإن المطعون ضده يستهدف بدعواه إلغاء قرار إلغاء الرخصة وما يستتبع ذلك من غلق المحل إدارياً ، وإذا لم تبين الجهة الإدارية الحسالة التى توافرت بمحل المطعون ضده والموجبة لإلغاء الترخيص كما أن ما ساقته متسبباً إلى إدارة البحث الجنائى بخطورة المحل على الأمن العام ورد مرسلاً بغير دليل من وقائع قامت بالمحل وثبتت يقيناً على نحو يهدد الأمن العام ، ومن ثم فإن قرارها بإلغاء الرخصة ثم غلق المحل يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٥٢٩٩ لسنة ٤٣ ق-ج-جلسة ٢٠٠١/٣/١٤)

كما بان من مطالعة القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٥ أنه تضمن فى مادته الأولى إلغاء التراخيص الخاصة بالمقهيين المملوكين للمواطنين و لصدر هذه التراخيص مخالفة للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وهذا فى حد ذاته يؤكد عدم صحة قرار الغلق الذى قام على سببه المشار إليه بعدم وجود ترخيص بممارسة النشاط بينما أن القرار الثانى يقرر إلغاء الترخيصين لمخالفتهم للقانون بزعم وجودهما بالقرب من أحد دور العبادة ، وهذا الحظر وإن كانت المادة (٢) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ تقضى به حيث لا يجوز فتح تلك المحال فى المواقع غير الصحية أو بالقرب من المسجون أو الأماكن المعدة للعبادة المصرح بإقامة الشعائر الدينية فيها أو الأضرحة التى تكون موضع احترام الجمهور أو الجبانات إلا أن الثابت أن هذه التراخيص منحت عامى ١٩٨٢ ، و١٩٨٣ وهى تراخيص دائمة ، ولم تتوافر بشأنها إحدى الحالات التى حددتها المادة (٣٠) من القانون لإلغاء الترخيص ، الأمر الذى يجعل القرار الثانى غير قائم على سببه الصحيح .

(الطعن رقم ٥٢٩٧ لسنة ٤١ ق-ج-جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

معال تجارية وصناعية إلغاء الترخيص حالاته :

ومن حيث إن البادى بما سلف أن القانون المشار إليه بعد أن أضاف ، إضافة محال ألعاب الكمبيوتر والأتمارى بجميع أنواعها إلى الجدول الملحق بالقانون استلزم منها قبل أن تباشر عملها استصدار ترخيص بذلك من الجهة المختصة وكذلك فإن القانون المذكور قد حدد الحالات التى يجب فيها إغلاق الملهى أو ضبطه إذا تعذر إغلاق الملهى أو ضبطه إذا تعذر إغلاقه ، والحالات التى يجوز فيها ذلك ، كما حدد حالات إلغاء الترخيص على سبيل الحصر مما مفاده أنه يتعين إلغاء الترخيص ضرورة توافر إحدى الحالات المحددة فى القانون وأن تقوم فى الأوراق دلائل على ثبوت قيام هذه الحالة ، وعلى ذلك فإنه لا ترخيص ولا تقدير لجهة الإدارة لإلغاء تراخيص هذه المحال فى غير الحالات المحددة فى القانون ،

تراخيص أخرى

ترخيص مبان على الأرض الزراعية - ترخيص مزرعة دواجن - إلغاء الترخيص - أحواله:

ومن حيث إن الثابت من تقرير الخبير المودع ، الذي انتدبته هذه المحكمة بهيئة مغايرة ، أنه بالإطلاع على الترخيص الصادر بإنشاء المزرعة يتضح أن حدود المزرعة على النحو الوارد بالترخيص لا تتطابق مع حدود المزرعة على الطبيعة ، كما تبين من معاينة موقع المزرعة على الطبيعة أن حدودها لا تتطابق مع حدود الأرض موضوع العقد المشهر برقم ٢١٧٤ لسنة ١٩٨٢ (سند ملكية المطعون ضده) فضلاً عن أن الأرض المقامة عليها المزرعة تقع ضمن مسطح أكبر ملك ورثة المرحوم والد الطاعن وآخرين - وآلت إليه بموجب العقد المسجل رقم ١٧٩١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث إن البين من تقرير الخبير - الذي تظمنن إليه المحكمة وتأخذ بما انتهى إليه - أن الترخيص بإنشاء مزرعة الدواجن الصادر للمطعون ضده من مديرية الزراعة قد صدر بناء على بيانات خاطئة ، ودون أن يستوفى الاجراءات التي تطلبها القوانين والقرارات الصادرة في ظلها وعلى الأخص تلك التي تستلزم موافقة مالك الأرض على إقامة المباني والمنشآت عليها ، وعلى ذلك فلا تثيريب على جهة الادارة إن أقدمت على إلغاء هذا الترخيص بعد أن تبينت فساد أساس إصداره وشروط منحه .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى قرار إلغاء ترخيص تشغيل المزرعة لعدم مراعاة شرط المسافة فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن البين من أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة ، وقرار وزير الإسكان بشأن الاشتراطات العامة المتعلقة بالمحلات المذكورة ، وقرار وزير الإسكان بشأن الاشتراطات الخاصة بمزارع الدواجن ومعامل التفريخ وأحكام القرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقرار ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ، أن المشرع فرض عدة شروط عند إنشاء وإدارة مزارع الدواجن ومن بينها

شرط المسافة وفحواه ألا تقل المسافة بين السور الخارجي لأي من هذه المزارع والكتلة السكنية عن ٥٠ متر ، وهذا الشرط يعتبر قيداً على أصحاب المشروعات لمصلحة الأغيار من مجموع قاطنى التجمعات السكنية التي تضار من أخطار مزارع الدواجن بسبب المواد المستعملة فيها والروائح المنبعثة منها أو ما تسببه من إقلاق بسبب الضوضاء الناتجة عنها ، بوزن صحيح لما يمثله كل ذلك من مخاطر تتداعى إخلالاً بالصحة العامة والسكينة العامة المكفولين باعتبارهما من الحقوق الطبيعية بأحكام الدستور ونصوص القوانين ، ومنها وأخصها القانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذي ينص فى مواد إصداره على وجوب الخضوع لأحكامه حتى بالنسبة للمنشآت القائمة وقت صدوره التى يتعين توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه .

ومن حيث إن الثابت من تقرير الخبرة المشار إليه ، الذى سبق أن أوردت هذه المحكمة أنها تطمنن إليه ويتحقق لها به اليقين اللازم توافره ، أن مزرعة الدواجن تبعد مسافة قدرها ٨٥ و٢٢ متراً فقط عن أقرب مباني سكن القرية ، وعلى ذلك فإن قرار جهة الادارة بإلغاء ترخيص تشغيل المزرعة يكون صحيحاً ومتفقاً مع حكم القانون ، بعدما استبان لها أن هذا الترخيص أنفقت عياره عن الإلتزام بشرط المسافة بما يخالف شرطاً أساسياً تطلبته التشريعات حفاظاً لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتمثلت فى أوضح معانيها وهى تلك المتعلقة بالصحة العامة والسكينة العامة . ولا ينال من ذلك أن المحافظ حاول أن يضىء ، فى مرحلة من مراحل النزاع ، الشرعية على ترخيص التشغيل باستثناء المزرعة من شرط المسافة .

إذ إنه لم يرقم قراره على ما يبرره من أسباب تستبعد وقوع المخاطر التى اشترط شرط المسافة . لدرعا ، وإنما ارتبط بتنازل المطعون ضده عن القضايا المرفوعة منه ضد المحافظة وهو شرط لا يبرر الإستثناء من شرط المسافة أو يسوغ الخروج عليه .

(الطعون أرقام ٨٧ لسنة ٩٢ ق.ع و١١٣٢ لسنة ٩٣ ق.ع و١١٦٩ لسنة ٩٣ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٥)

الترخيص باستعمال المال العام ... استعمال الطريق - ضوابط ،

قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل فى النشاط الفردى الذى يعتبر ممارسة للحرية إمكان تغيير هذا النشاط دون حظره ، وأبرز وسائل تقييد ذلك النشاط هو وجوب الترخيص بمزاولته ، وهذا الترخيص يختلف عما إذا كان استعمال المال استعمالاً عاماً وذلك باستعمال المال العام فيما أعد له مثل الأسواق العامة وغيرها واستعمال المال العام فى غير الغرض الذى أعد له مثل شغل الطرق العامة بالأدوات والمهمات والأشياء ، ففى الحالة الأخيرة يكون الترخيص للأفراد باستعمال جزء من المال العام من قبيل الأعمال الإدارية البنية على مجرد التسامح وتتمتع الإدارة فى منع هذا الترخيص بسلطة تقديرية واسعة ويكون لها إلغاء هذا الترخيص فى أى وقت وفقاً لما تراه محققاً للمصلحة العامة وذلك باعتبار أن هذا الترخيص عارض وموقوت بطبيعته قابل للإلغاء أو التعديل فى أى وقت لدواعي المصلحة العامة ، كما أن هذا الترخيص شخصى ينتهى بوفاء المرخص له فلا يجوز النزاع عنه إلا بموافقة السلطة المختصة ، كما لا يسرى الترخيص إلا بنوع النشاط المرخص به .

ومن حيث إنه وفقاً لما سلف ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده الأول حصل على الترخيص رقم ١٩٧٢/٣/٧١ لتشغيل فترينة لبيع السندوتشات ببواكى عمارة متانيا بميدان العتبة وظل هذا الترخيص يجدد سنوياً حتى ١٩٩١/٧/٢٠ كما حصل المطعون ضد الثانى على الترخيص رقم ١٩٩١/٣/٧١ لتشغيل فترينة لبيع السجائر بنفس المكان وظل هذا الترخيص يجدد سنوياً حتى ١٩٩٢/٣/١٦ ومن ثم فإنه وقت صدور القرار رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٥ كان ترخيص كل من المطعون ضدهما الأول والثانى سارياً ويكون ذلك بالنسبة لهما قد صدر بإزالة محلات مرخص لهما بمزاولة النشاط ، وكان على جهة الإدارة إذا ما رأت

أن وجود تلك الفترينات يتعارض مع خطة تطوير ميدان العتبة وجمال تنسيق المنطقة كما ذكر فى أسباب الطعن أن تصدر قراراً بإلغاء الترخيص وإذا مارس المرخص لهما النشاط بعد ذلك كان لهما طبعاً لسلطتها المقررة فى هذا الشأن أن تصدر قراراً بإزالة تلك الفترينات لوجودها بدون ترخيص بذلك وإذا لم تسلك جهة الإدارة الإجراءات المقررة لتصفية الأوضاع والمراكز القانونية القائمة المشروعة قبل صدور قرار الإزالة المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانى فإن قرارهما المطعون فيه يكون بالنسبة لهما وقت صدوره غير قائم على أساس سليم من صحيح القانون .

ومن حيث إن المطعون ضدها الثالثة وإن كان مورثها المرحوم / كان قد حصل على الترخيص رقم ٦٥٠/٣/٧١ لتشغيل الخردوات بعمارة متانيا بميدان العتبة بالقاهرة وظل هذا الترخيص يجدد حتى ١٩٩١/٧/٢٩ إلا أنه انتقل إلى رحمة الله ولم يتم نقل الترخيص باسم مورثه المطعون ضدها الثالثة ومن ثم فإن تشغيلها للفترينة المذكورة بدون ترخيص لأن الترخيص الصادر لمورثها شخصى وينتهى بوفاء المرخص له طبقاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ سائلة الذكر ، ويكون قرار الإزالة بالنسبة لها موافقاً لصحيح القانون .

(الطعن رقم ٣٩٣٢ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٨)

الامتناع عن إصدار ترخيص لقرار سلبى غير مشروع - سقوط قرار نزع الملكية ليس من النظام العام ،

ومن حيث إنه على هذى ما تقدم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن محافظ قنا أصدر بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦ القرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٦ بالإستيلاء المؤقت لمدة ثلاث سنوات لصالح مشروع إقامة كلية الآثار بالأقصر على قطعة أرض مساحتها (٢٥٠٠) متر مربع بالقطعتين (٢٧٢٦) منها (١٠١٤) م للأهالى والبقيّة أملاك أميرية حدها الشرقى : شارع نهر النيل

بطول (٦٧٥) متراً و الضربى : ميل نهر النيل بطول (٦٢٥) متراً و القبلى : ميل سكن البعثة الفرنسية بطول (٢٠) متراً و البحرى : حد القطعة ١٦ بحوض ملك الأهالى بطول (١٠) أمتار وتم تعويض الأهالى عن أرضهم بمبلغ (٣٤٢٠٠) جنيه من قبل المحافظة ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٧ باعتبار المشروع المذكور من أعمال المنفعة العامة ، ووافقت لجنة السياحة على إنشاء المشروع فى ١٤/٢/١٩٨٥ ، كما وافقت هيئة الآثار فى ٧/٣/١٩٨٥ على ذلك ، كما أفادت مديرية الزراعة بمحافظة قنا بكتابتها المؤرخ ٢٠/٥/١٩٨٥ بأن الأرض محل المشروع تقع داخل الكتلة السكنية لمدينة الأقصر ولا تخضع للحظر الوارد بالمادة (١٥٢) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥٤ لسنة ١٩٨٥ بتجديد القرار رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، وتاريخ ٢٧/١/١٩٨٦ تم تسليم الأرض لجامعة القاهرة .

وتاريخ ١٦/١١/١٩٩٢ وافقت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية على بناء المشروع على مساحة (١٢٥٠) م^٢ وعليه تقيمت جامعة القاهرة بعدة طلبات لاستخراج الترخيص المطلوب لبناء مركز الدراسات الأثرية بالأقصر كان آخرها الطلب المؤرخ فى ٢٠/٩/١٩٩٥ ، بعد تسجيل الأرض باسمها تحت رقم ٩٧٢ فى ١/٢/١٩٩٤ ، إلا أن المجلس الأعلى لمدينة الأقصر لم يحرك ساكناً بشأن طلبات التراخيص و إنما قام بهدم السور الذى أقامته الجامعة حول الأرض محل المشروع والامتنع على الأرض وإحالة الأمر إلى النيابة العامة بالأقصر صدر قرار المستشار المعامى العام لتبانيات جنوب قنا رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ بتمكين الجامعة من الأرض وتسليمتها فى ٢٢/٦/١٩٩٥ ، وتظلم مجلس المدينة من قرار التمكين فصدر فيه حكم محكمة الأقصر الجزئية بجلسته ٢٧/١٠/١٩٩٦ فى الدعوى رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٥ برفض هذا التظلم واستأنف مجلس المدينة الحكم المذكور فصدر حكم محكمة

الأقصر الكلية بجلسته ٢٩/٤/١٩٩٧ فى الدعوى رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٩٦ بتأييد الحكم المستأنف ، فمن ثم وترتيباً على ما تقدم فإن امتناع الجهة الإدارية عن إصدار الترخيص اللازم لبناء الجامعة مركز الدراسات الأثرية على الأرض المشار إليها يعد قراراً سلبياً غير مشروع لعدم استناده إلى أساس صحيح من الواقع أو القانون ، خاصة وقد انقضت المدة المحددة فى المادة ٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ دون أن تبت الجهة الإدارية فى الطلب المقدم إليها من الجامعة فى ٢٠/٩/١٩٩٥ بالرفض أو الدفع بعدم استيفاء طلب الترخيص للشروط والأوضاع التى أوجبها القانون ، الأمر الذى يعتبر بمثابة موافقة ضمنية على طلب الترخيص وبالتالي يعد هذا الترخيص منحاً للجامعة بقوة القانون ، مما يتوافر معه ركن الجدية بشأن طلب وقف تنفيذ القرار السلبى بالامتناع عن إصدار الترخيص اللازم لبناء المركز ولا ينال من ذلك ما ورد ببلغا الجهة الإدارية من دخول الأرض المخصصة للجامعة ضمن حرم معهد الكرنك تنفيذاً لقرار وزير التعمير والإسكان رقم ٦٦ فى ٢١/٢/١٩٩١ باعتبار التخطيط العام لمدينة الأقصر وامتدادها العمرانى - طيبة الجديدة - وبالتالي لا يجوز لجهة الإدارة إصدار تراخيص بالبناء على هذه الأرض ، فهذا الدفاع مردود عليه بما جاء بخطاب الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار إلى الدكتور عميد كلية الآثار بجامعة القاهرة رقم ٩٦٣٧ بتاريخ ٧/١١/١٩٩٥ من أن الأرض المزمع إقامة مركز الدراسات الأثرية التابع لجامعة القاهرة بالأقصر عليها ليست أرضاً أثرية ولا تدخل ضمن حرم معهد الكرنك وأنه لا مانع لدى المجلس من قيام الجامعة بإقامة المبنى المذكور كما لا ينال مما تقدم ما استند إليه الحكم المطعون فيه من سقوط مفعول قرار نزع ملكية الأرض للمنفعة العامة رقم ١٥٥٤ لسنة ١٩٨٥ بمضى سنتين على تاريخ تشريه بالجريدة الرسمية دون تنفيذ المشروع المشار إليه ، إذ إن ذلك مردود عليه بأن سقوط مفعول قرار نزع ملكية الأرض للمنفعة العامة غير متعلق بالنظام

١٩٩١ بالملف رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ بتعليه العقار موضوع ذلك الترخيص إلى الدور الثاني عشر علوى وذلك بدون ارتداد فى الواجهة (راجع الحكم الجنائى المشار إليه ص ٣- مرفق بحافظة مستندات الطاعن المقدمة بجلسته ١٩٩٣/٣/٤- قضاء إدارى) وعلى ضوء ما تقدم فقد انتهت المحكمة الجنائية إلى الحكم ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

ومن حيث إنه من المستقر عليه فى قضاء المحكمة الإدارية العليا أنه طبقاً لأحكام المادة رقم ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإن محاكم القضاء الإدارى مقيدة بالحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة لما لهذا الحكم من قوة الشئ المحكوم به فيما تضمنه من وقائع كان لازماً الفصل فيها طالما كانت تتعلق بموضوع الدعوى .

ومن حيث إن الثابت أن الحكم الجنائى قد صدر ببراءة الطاعن من الإتهامات المنسوبة إليه ومنها إقامة سقف الدور العاشر والدور الحادى عشر بدون ترخيص وانتهت المحكمة الجنائية إلى أن الطاعن حصل على ترخيص ضمنى بهذه الأعمال طبقاً لأحكام المادة رقم ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وكان فصل المحكمة الجنائية فى هذه الواقعة لازماً لصدور حكمها فى الدعوى الجنائية المنظورة أمامها وبالتالى فإنه يتعين على هذه المحكمة التقيد بما قضت به المحكمة الجنائية من عدم وجود مخالفة فى بناء سقف الدور العاشر وبناء الدور الحادى عشر موضوع قرار الإزالة المطعون فيه رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩٢ وبالتالى يكون هذا القرار قد صدر على خلاف الواقع والقانون جديراً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤١ ق-ج- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

ترخيص بالتعليه - شروط صحتة

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أنه حتى يصدر الترخيص بالتعليه لا بد أن يكون الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب

العام وبالتالى لا يجوز للمحكمة إثارتها من تلقاء نفسها طالما لم يدفع به من تقرر السقوط لمصلحتهم وهم أصحاب الأرض المتزوعة ملكيتها وهو ما لم يحدث فى الحالة محل النزاع ، فضلاً عن ذلك فإن الثابت أن الأرض محل النزاع مساحتها (٢٥٠٠) م^٢ ، منها (١٠١٤) م^٢ متزوعة ملكيتها والباقى أملاك أميرية مخصصة لهذا المشروع وبالتالى فإن الأغلب الأعم من الأرض تكون مخصصة للمشروع المشار إليه من الأملاك الأميرية ، هذا فضلاً عما أثارته الجامعة ولم ترد عليه جهة الإدارة من تسجيل الأرض المذكورة باسم الجامعة برقم ٩٧٢ فى ١٩٩٤/٢/١ وعلاوة على ذلك كله فإن الترخيص بالنبناء وفقاً لنص المادة ٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة لا يس بحال حقوق ذوى الشأن المتعلقة بملكية الأرض محل الترخيص

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٣ ق-ج- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٢)

ترخيص ضمنى - حجية الحكم الجنائى

ومن حيث إن الثابت من مطالعة الحكم الجنائى المشار إليه أن الطاعن تقدم بطلب تعليه للعقار المشار إليه بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٧ لتعليه العقار إلى الدور الثانى عشر علوى وقيد الطلب بملف رقم ٢٦٦ تعليه وأن الطاعن قد أرفق بطلب التعليه الرسومات الهندسية والإنشائية وأن الثابت من تقارير الخبراء أن الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها وكان قد مضى أكثر من ستين يوماً دون أن تصدر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم قراراً مسبباً برفض الطلب أو طلب استيفاء أى من البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات فإنه طبقاً لنص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون قد صدر اعتباراً من ١٩٩٢/١/٢٧ بقوة القانون ترخيص لمالك العقار موضوع محضر المخالفة (الطاعن) يسمح بتعديل الترخيص رقم ٨٠ لسنة

وعليه فإن ظاهر الأوراق يوضح عدم صحة ترخيص التعليق رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٠ وعليه يكون القرار الصادر بإيقاف الترخيص المذكور رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٠ يرغم اختلاف أسبابه عن تلك الواردة بهذا الحكم ، قائماً على سببه المبرر له ، ويكون ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه قد تخلف بما كان من المتعين معه رفض طلب وقف تنفيذه وفي ذات الوقت كان من المتعين وقف تنفيذ القرار الصادر بالترخيص رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٠ لمخالفته الظاهرة للقانون حيث توافر ركن الجدية في الطلب فضلاً عن ركن الاستعجال لما في استمرار الترخيص من تهديد للسكان ومساس بحقوق مالكي العقار المذكور وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون واجب الإلغاء .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٨ ق - ج - جلسة ٢٨/١/٢٠٠١)

ترخيص سيارة - قانون المرور ... تعليمات الإدارة لا توقف القانون

لا يجوز بغير ترخيص تسيير أى مركبة بالطريق العام ، ويقدم طلب الترخيص من مالك السيارة أو نائبه ، مرفقاً به المستندات المطلوبة للترخيص ، وعلى المرخص له إخطار قسم المرور المختص بكل تغيير في أجزاء المركبة الجوهرية ، ويجب أن تكون المركبة مصممة ومصنعة حسب ما تقتضيه أصول الفن والصناعة ، وأن تكون الأجزاء المكونة لها متينة وسليمة ومثبتة تثبيتاً تاماً . ثم استلزم المشرع شروطاً معينة يجب توافرها في القاعدة (الشاسيه) والمحرك (الموتور) وجسم السيارة (الكاروسيرى) وتطلب لإثبات ملكية المركبة توافر أحد المستندات المبينة في المادة (٢١٤) من اللائحة ، وهى المحرر المتضمن عقد شرائها من المصنع إن كانت من داخل البلاد ، وبالنسبة للمركبات الواردة من الخارج فيكتفى بشهادة الإخراج الجمركى ، والسند الناقل للملكية من الحكومة أو التفاع العام والهيئات العامة بالنسبة إلى السيارات المستعملة وأجزاء السيارة الجوهرية . وتطلب المشرع عند تغيير جزء

الترخيص بها وبالإضافة إلى ما تقدم يتعين الالتزام بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ومقتضى هذا الأمر ولازمه ألا تكون هناك ثمة مخالفات في تنفيذ الترخيص الأصلي من ناحية ومن ناحية أخرى يجب ألا تكون مخالفات تمت في العقار بعد تنفيذ الترخيص الأصلي وقبل تنفيذ الترخيص بالتعليق وإلا كان في صدور الترخيص بالتعليق إقرار لوضع مخالف للقانون فضلاً عن أن التعليق في هذه الحالة تكون قد نفذت على عقار مختلفة الرسومات الإنشائية الأصلية فيه عن تلك التى قلمت مع طلب التعليق وهو ما يجعل الترخيص بالتعليق في هذه الحالة مخالفاً للقانون .

ومن حيث إنه بتطبيق هذا الفهم على واقعات الطعن المائل فإنه يبين من الإطلاع على ملف العقار المذكور أنه تحرر محضر مخالفة برقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ للعقار المذكور في ١٩٨٢/٢/٥ وذلك لتقيام المخالف بمخالفة الترخيص المنصرف بأن قام بالبناء بالمتور مسطح أحمال قدره ١٠٠ م في منطقة الفراغات وقام بعمل الدور الخامس والسادس بالأرضى مسطح أحمال للدور ٤٠٠ م بالمخالفة للاشتراطات الخاصة بالشركة والإرتفاعات المقررة وقد أصدرت لجنة التظلمات بالمحافظة قرارها بإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وإحالة الأوراق للنيابة المختصة لاتخاذ شئونها فيما يتعلق بالشق الجنائى .

ومن حيث إنه كذلك فإنه يبين من ظاهر الأوراق أن هناك مخالفة تمت في خصوص العقار محل الطعن وعليه فإنه ما كان يجب صدور الترخيص بالتعليق في ظل وجود هذه المخالفة حيث لم تظهر الأوراق وجود تصالح حولها أو صرف نظر عنها بل إن المخالفة تضمنت بناء الدور الخامس والسادس بالأرضى بدون ترخيص وبالمخالفة للإرتفاع القانونى فى حين أن ترخيص التعليق المطعون عليه تضمن الدور السادس فوق الأرضى وحتى التاسع فوق الأرضى بما يعنى هذا إسباغ الصفة الشرعية على الدور السادس فوق الأرضى والذي سبق أن صدر قرار بإزالته وهو تناقض لم تفصح الأوراق عن سببه

وجوهري من أجزاء المركبة تقديم سند انتقال ملكية هذا الجزء ، وعلى أن يكون من المستندات المقبولة في حكم المادة (٢١٤) وبحسب ما إذا كان الجزء جديداً أو مستعملاً وتم شراؤه من مصر أو من الخارج ، ويقدم هذا الجزء مع المركبة للفحص الفني في قسم المرور المختص .

ومن حيث إن البين مما تقدم أن المشرع يجيز لملك المركبة الموجودة فعلاً والمملوكة له والسابق الترخيص لها بالسير أن يستبدل بأحد أجزائها - سواء أكان الجزء جوهرياً أم غير - جزءاً آخر مستعملاً محلياً أو مستورداً شريطة اتباع الإجراءات التي قررها القانون من حيث سند الملكية ، وتوافر شروط المتانة ، ويجرى قسم المرور المختص فحصاً دقيقاً للتبين من سلامة الجزء الذي تم تغييره ليتبين مدى توافر جميع الشروط الفنية ، وشروط المتانة والسلامة فيه ، فإذا تبين عدم توافر تلك الشروط في السيارة بعد تغيير بعض أجزائها يمكن لقسم المرور المختص عدم الترخيص لها بالسير ، أو عدم تجديد الترخيص حسب الأحوال . ولما كان البادي من ظاهر الأوراق أن العمل كان يجري في أقسام المرور على الترخيص بتسيير السيارات المجمعة وتجديد تراخيصها ، إلى أن أصدرت الإدارة العامة للمرور منشوراً أخطرت به جميع أقسام المرور المختلفة بكتابتها رقم ٤٦٤ في ٣٠/١٠/١٩٩٤ ، بإلغاء تراخيص جميع السيارات التي رخص لها بالمخالفة للأحكام السابقة إزاء ما ثبت لها من خطورة ترخيصها .

ومن حيث إن إصدار الترخيص بتسيير السيارة أو تجديده أمر محكوم بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرور ولائحته التنفيذية ، ولا يسوغ للإدارة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام أن تضيف إليها بقرار منها في هذا الخصوص ما لا تحتمله هذه الأحكام أو يتناقض معها ، وأن النسيب الوحيد لإضافة ما تراه من أحكام لا يتأتى إلا بتعديل قانون المرور ذاته أو لائحته التنفيذية وليس بأداة أدنى .

ومن حيث إنه في نطاق الشق العاجل من الدعوى يبين من ظاهر الأوراق أن سيارة المطعون ضده ، وإن كانت فرضاً مما ينطبق عليها كتاب الإدارة العامة للمرور بشأن إلغاء تراخيص تسيير جميع السيارات المجمعة التي رخص لها بالمخالفة لقانون المرور ولائحته التنفيذية ، إلا أن امتناع قسم المرور المختص عن النظر في أمر تجديد ترخيص السيارة لهذا السبب دون تجديد وجه مخالفة منع الترخيص لحكم بعينه من أحكام قانون المرور أو لائحته التنفيذية ، ودون التثبت من مدى صلاحية السيارة فنياً من عدمه على نحو ما تبينت منه الجهة الإدارية عند الترخيص بتسيير ذات السيارة ابتداءً ، فلا يكون للإمتناع أساس من صحيح القانون يقوم عليه ، ويغلو من ثم - بحسب الظاهر من الأوراق - غير قائم على صحيح سبب ، مما يجعله مرجع الإنفاذ ، فيتحقق بذلك ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ويؤكد هذا النظر أن أحكام كل من قانون المرور ولائحته التنفيذية ، على نحو ما سبق بيانه تفصيلاً ، تجهز في صراحة تامة إمكان استبدال بعض أجزاء السيارة (جوهرياً أو غير جوهرياً) بالشروط والأوضاع المقررة بتلك الأحكام ، والأمر رهن - أولاً وأخيراً - بتحقيق شروط السلامة والأمان ، فليور الترخيص بالتسيير وجوداً وعدماً مع هذا الشرط ، فمناط قيام أحكام قانون المرور إنما تدور حول التحقق من شروط الأمان تحقيقاً للمصلحة العامة ، واحتراماً للمصالح الخاصة في مختلف أوجهها ، خاصة صون حق الملكية بكامل عناصرها وما يلتصم بها لزماً وقانوناً من مكنات ، وكل ذلك يتوفر صدقاً وحققاً بشبوت ملكية الشخص للسيارة محل طلب الترخيص .

(الطعن رقم ٢٨٩٩ لسنة ٤٢ ج-٢ جلسة ٢٠٠١/٥/١٩)

تعويض

التعويض عن قرار نقل

حرمان الطاعن من بعض الحوافز والبدلات نتيجة قرار نقله الخاطئ ليس عنصراً من عناصر

يوازى مقابل الانتفاع لمدة ثلاثة أشهر بصفة تأمين نهائي بما يقترب عليه تعقيد لحريته المالية في الدخل في أية مشروعات أخرى خلال المدة من بداية رسو المزداد عليه في ١٩٨٦/٦/١٥ أو حتى تاريخه سحبته للتأمين الابتدائي في ١٩٨٦/٧/٧ فهذا القول غير سليم لأن المطعون ضده لم يثبت أنه جنب المبلغ المشار إليه البالغ مقداره مائتين وخمسين ألف جنيه دون استغلال كما أنه مع افتراض قيامه بتجنب هذا المبلغ فإنه لم يثبت ماهية المشروعات التي لم يتمكن من الدخول فيها بسبب تجنبه هذا المبلغ خلال تلك الفترة القصيرة وما هي المكاسب التي ستعود عليه نتيجة دخوله هذه المشروعات وبالتالي يكون الضرر احتمالياً غير محقق الوقوع لا تكتمل به أركان المسؤولية .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق.ع. - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

تعويض - مجند - إصابة أثناء الخدمة :

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن جند في ١٩٩٠ / ٤ / ٢ بالقوات البرية وأنهيت خدمته لعدم اللياقة الطبية إعتباراً من ١٩٩٢ / ١٢ / ١ بناءً على قرار اللجنة الطبية رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٩٢ / ٧ / ٧ لإصابته بتدن رثوى مزدوج بنسبة عجز ٢٠٪ وأن الحالة المرضية تحققت أثناء ومسبب الخدمة حسبما يبين من الشهادة الصادرة عن القوات البرية بتاريخ ١٩٩٣ / ٤ / ٢٠ وكما أن الثابت من التحقيق الذي أجرى بواسطة الجهة الإدارية أنه أورد أن سبب مرض الطاعن يرجع إلى البهد الشديد والدخان الأسود المنبعث من أبار البترول المحترقة والتلوث الجوي ، الأمر الذي يتحقق معه البقن بأن ما أصابه إنما كان بمناسبة وجوده على مسرح العمليات الحربية بالكويت في المعارك التي ساهمت فيها القوات المسلحة المصرية دفاعاً عن استقلال بلد عربي وهو الكويت ومن من غزو اجتاحتها ، وإسهامها في تحرير أرض دولة عربية من احتلال خارجي نال من استقلالها واستهدف إلغاء وجودها بما يتعين معه إعتبار إصابته

الضرر المالي لأن هذه المزايا مرتبطة بشغل الوظيفة وليس للموظف حق مكتسب في الإستمرار في شغل وظيفة بالذات - إلغاء قرار نقل المدعى وتنفيذ حكم الإلغاء كافٍ لجبر الضرر الأدبي .

(الطعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٢٨ ق.ع. - جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٧)

تعويض - نقل موظف :

خطأ الجهة الإدارية الثابت بحكم قضائي في نقلها للمطعون ضده - الضرر المادي المترتب على قرارها - استحقاق إقران المطعون ضده للحوافز والمكافآت والبدلات كان لقاء ما كانوا يتجزونه من جهد زائد أو تجويد للعمل فالمطعون ضده لا يستحق هذه المزايا المالية المقررة للقيام بالعمل الفعلي كأثر من آثار إلغاء قرار نقله إلا أن هذا القرار حال بينه وبين القيام بالأعمال التي تصرف عنها هذه المزايا المالية ويتعين تعويضه عن هذا الضرر المالي بمبلغ إجمالي تقدره المحكمة بعشرة آلاف جنيه - إلغاء قرار النقل وتنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء خير تعويض أدبي للمطعون ضده .

(الطعن رقم ٢٥٧٧ لسنة ٤٢ ق.ع. - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

تعويض - ركن الضرر :

إذا كان ركن الخطأ ثابتاً في حق جهة الإدارة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٢٥١٤ لسنة ٣٥ و ١٨١٩ لسنة ٣٦ ق المشار إليه الذي قضى بإلغاء قرار حي غرب القاهرة بطرح استغلال كازينو قصر النيل السياحي للتأجير في مزاد عام لعدم مشروعيته إلا أن ركن الضرر غير متوافر لأنه يشترط في الضرر الموجب للمسئولية أن يكون محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل أما الضرر المحتمل وهو ما يكون غير محقق الوقوع في المستقبل فلا تعويض عليه إلا إذا تحقق فعلاً وبالتالي فإن القول بأن المطعون ضده قد لحقه ضرر مادي نتيجة تجنبه جزءاً من أمواله لسداد قيمة المبالغ المنصوص عليها في المادة ٣ من شروط الترخيص المعلن عنه الذي

مطلقاً مع الضرورات العسكرية على نحو ما هو منصوص عليه . على سبيل المثال ، وباتفاقية سنة ١٩٤٨ التي تحظر الإبادة الجماعية أو إبادة الجنس والتي تعتبر أحكامها داخلة في نسيج القانون الدولي العام سواء وقعت عليها الدولة أم لم توقع حسيماً أوضحته محكمة العدل الدولية برأيها الاستشاري الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ وذلك فضلاً عن أحكام قانون «جنيف» الذي أرسى مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تورد قيوداً على استعمالات الآلة العسكرية وبالأخص إذا تداعت آثارها على المدنيين وهو القانون الذي بدأ اتفاقياً مصدره المعاهدات المعقودة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ثم أصبح داخلاً في نسيج القواعد العامة الأمرة التي يتعين أن ينزل على حكمها الكافة ويصدق هذا أيضاً على الأحكام الواردة بالبروتوكولين الإضافيين لتلك المعاهدات والموقعين بجنيف سنة ١٩٧٧ . فإذا كان ذلك وكان من العلم العام أن تفجير آبار البترول الكويتية إنما تم في إطار من عمليات حرية فأياً ما يكون عن مدى مشروعيتها فإن ما سببه ذلك من أضرار على الجنود الموجودين بمسرح العمليات مما يتحقق به ويتكامل المركز القانوني لمن يصاب من أفراد تلك القوات بسبب العمليات الحربية .

(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٤٤ ق.ع. - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

تعويض معتقل سياسي

يجوز تعويض المعتقل سياسياً عن الأضرار الأدبية التي أصابته من جراء حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية بالإضافة إلى تعويضه عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته من جراء اعتقاله - قرار الاعتقال يس عده حريات عامة تقتضي لكل منها تعويضاً منفرداً .

(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٤٤ ق.ع. - جلسة ٢٠٠١/٥/٥)

تعويض - ركن الخطأ

لا يتحقق في حالة صدور القرار بناء على ما انتهت إليه الجمعية العمومية بمجلس الدولة أو

أثناء وسبب العمليات العسكرية وذلك ما تنطق الأوراق المقدمة من الجهة الإدارية ذاتها والتي ورد بها أن مما تسبب في الإصابة التي لحقت بالطاعن العادم الذي انبعث نتيجة إشعال النار بأبار البترول أيما ما يكون سبب ذلك أو المتسبب فيه وحين هبت القوات المصرية مع غيرها من قوات التحالف لإجلاء القوات التي اجتاحت إقليم دولة الكويت بردها إلى خارج حدود تلك الدولة .

أساس ذلك أن الجهة الإدارية اعتبرت واعتدت بأن الإصابة التي لحقت بالطاعن هي بسبب الخدمة ، وكانت الخدمة قد تمت بمسرح العمليات الحربية ، الأمر الذي مفاده منطقاً وقانوناً أن تكون الإصابة في حقيقتها هي إصابة بسبب العمليات العسكرية . فإذا كان من العلم العام أن تفجير تلك الآبار تم أثناء العمليات الحربية التي دارت رحاها على أرض الكويت وفيها ساهمت القوات المصرية التي لم تتعد نطاق مهمتها بتحرير دولة الكويت وحسب فلا تكون من شبهة والحال كذلك في أن إصابة الطاعن كانت أثناء وسبب العمليات الحربية والأمر الذي يتحقق به له المركز القانوني الذي يحده القانون لمن يصاب من أفراد القوات أثناء وسبب العمليات الحربية . فتعويض « بسبب العمليات الحربية » لا يقتصر في حكم صحيح التفسير استهناً بمقصود المشرع الوطني في إطار من الأحكام العامة الملزمة والتي تمثل تراثاً عاماً للإنسانية والتي من شأنها فيما نحن بصده ، تقرير حقوق للجندي المقاتل ما تقرر من التزامات تقيد تصرفات الدول المتحاربة في إدارة عملياتها العسكرية وأيضاً في ضوء المتغيرات في الأساليب والأدوات الناجمة عن تطور الآلة الحربية لا يقتصر وحسب على تلك الإصابة المباشرة بطلق أو شظية أو انفجار لغم ، إنما يشمل أيضاً الأضرار الناجمة عن استعمال الأساليب المخالفة لقوانين وأعراف الحرب وعلى نحو ما هو منصوص عليه أساساً باتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧ وبغيرها من المعاهدات التي تحظر استعمال المواد الكيميائية أو السامة أو التي تلحق أضراراً لا تتناسب

مناقضة جهاز المحاسبات - إلغاء القرار بناء على حكم صادر من محكمة القضاء الإداري وتأييده من قبل المحكمة الإدارية العليا لا يغير من عدم مسئولية الجهة الإدارية مادامت الجهة الإدارية قد قامت بتنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري .

(الطعن رقم ٦٠٧٢ لسنة ٤٢ ق ٤٠ - جلسة ١٩/١٢/٢٠٠١)

تقادم

الأصل العام في التقادم المستقط هو خمسة عشر عاماً ولا يتحول عنها إلى مدة أخرى إلا بنص خاص ولا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ولا يسرى التقادم ويوقف إذا وجد مانع يمتنع معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ويترتب على وقف التقادم عدم حساب المدة التي وقف سريان التقادم خلالها ضمن مدة التقادم وتحسب المدة السابقة والمدة التالية .

صدور حكم لصالح المقاتل بأحقية في مبلغ مالي ورفض الطعن المقام من الحكومة عن هذا الحكم بحكم دائرة فحص الطعون في ١٥/٥/١٩٨٥ فإنه اعتباراً من ذلك التاريخ يبدأ سريان التقادم . فقد السند التنفيذي وإقامة المقاتل دعوى بطلب صرف صورة تنفيذية ثانية في ٢٤/١٠/١٩٨٥ يقطع مدة التقادم ويبدأ سريان التقادم من صدور حكم له بصرف صورة تنفيذية ثانية في ١٩٨٦/٨/٥ .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق ٤٠ - جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١)

جوارك - تعليل صحة الثمن ؛

يتعين على صاحب البضاعة أن يتقدم بالفاتورة الأصلية الخاصة بالبضاعة المستوردة مصلحاً عليها من هيئة رسمية مختصة بقبولها مصلحة الجمارك والتي لها عدم التقييد بما ورد فيها أو المستندات المرتبطة بها ، ويكون للمصلحة في هذه الحالة التأكد من صحة الثمن الحقيقي في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن ومن ثم

يكون تقديرها سليماً مادامت قد استمدته من عناصر ثابتة لديها دون انحراف أو إساءة استعمال السلطة كالاسترشاد مثلاً بما لديها من قوائم لبضاعة ماثلة من ذات بلد المنشأ أو من بلد آخر تتسائل فيه البضاعة من ناحية المواصفات الفنية أو بضاعة ماثلة تم الإخراج عنها في ذات ظروف البضاعة محل التقدير طبقاً للأسس الصحيحة ، وفي مثل هذه الحالات يكون التقدير متفقاً مع صحيح حكم القانون مادامت الغاية هي الوصول إلى التقدير الحقيقي لثمن البضاعة وهو ما تم إعماله في الحالة المعروضة بما قامت به مصلحة الجمارك بدءاً من وصول البضاعة وانتهاج قرار لجنة التحكيم المطعون فيه خاصة وأن الشركة لم تقدم بياناً رسمياً يناقض من صحة تقدير المصلحة الذي هو من صميم اختصاصها ولم يلزمها القانون ببيان في فاتورة أو مستند حتى تتقيد به وصولاً إلى هذا التقدير وكان الضابط الوحيد المفروض عليها هو عدم الإحراف أو إساءة استعمال السلطة في التقدير وهو الأمر الذي لم يتم عليه دليل بالأوراق ، ومن ثم يكون القرار قائم على أسبابه المبررة وجاء ، متفقاً وصحيح حكم القانون ، ولا ينال من صحته تخلف الشركة عن حضور جلسة التحكيم أو ما تقدمت به من مستندات لم تقتنع بصحة بياناتها المصلحة المختصة طبقاً للقواعد المقررة والتي تستمد أحكامها من نصوص القانون .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٠ ق ٤٠ - جلسة ١٤/١٢/٢٠٠١)

قضاء هذه المحكمة قد تواتر على أن مصلحة الجمارك وهي تتولى تقدير قيمة البضاعة المستوردة تتمتع بسلطة تقدير واسعة ، فلا تتقيد لزاماً بالفواتير والمستندات التي يقدمها صاحب البضاعة ، ويكون للمصلحة معاينة البضاعة للتحقق من نوعها وقيمتها ومدى مطابقتها للبيان الجمركي ، والأصل أن تتم المعاينة في نطاق الدائرة الجمركية ، كما يجوز إعادة المعاينة مادامت البضاعة تحت رقابة المصلحة ، ومن ثم فإن المصلحة بعد أن تمارس هذه السلطة التقديرية الواسعة في معاينة البضاعة ومطابقتها

الجمركية ثانية في الحالة الماثلة لا يصادف محلاً بعد إذ تم الإقراج عن البضاعة فعلاً وسداد الضرائب والرسوم التي قدرتها ، ومن ثم يغدو قرار المصلحة الطعن الصادر في هذا الشأن مخالفاً للقانون حرباً بالإلفاء .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٧)

جمعيات - حق تكوين الجمعيات ... حدود لتدخل الجهة الإدارية ،

ومن حيث إنه يتعين بادئ ذي بدء الإشارة إلى أن المشرع الدستوري جعل من حق المواطن في تكوين الجمعيات حقاً نص عليه في الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ في المادة (٥٥) ويجري نصها على أن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات ، على الوجه المبين في القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري » وبذلك يكون المشرع الدستوري قد سما بهذا الحق في مدارج المشروعية ، ورفعته إلى مصاف الحريات والحقوق الدستورية ، وعهد إلى القانون بتنظيم استعماله . وفي هذا الشأن ، يكون حتماً مقضياً على المشرع ألا يتخذ من هذا التنظيم سبيلاً للعصف بالحق أو الانتقاص منه أو التغول عليه ، أو المساس به دون مبرر أو النيل منه بغير مقتضى أو تقييده إلا لمصلحة المجتمع وحمايته وفي حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق . كما أن من الأمور المسلمة أن الدولة منوط بها حفظ الأمن والنظام والاستقرار في جميع أنحاء الوطن ، مما يحق لها التدخل في الوقت الملائم لإتخاذ الإجراءات الوقائية الكفيلة بمنع أي إنحراف من الجمعيات قد يهدد كيان البلاد وأمنها الداخلي أو الخارجي أو يضر بمصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها من مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الأسباب المتصلة برعاية المصلحة العامة .

ومن حيث إن تدخل الجهة الإدارية على النحو المقرر بالمادة (٢٨) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر إنما ينطوي على مساس بإرادة أعضاء

للبيان الجمركي والمستندات المتعلقة به والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها إلى غير ذلك مما يمكنها من تقدير ثمن البضاعة وتحديد التعريفات الجمركية الخاضعة لها ، وتسوية الضريبة والرسوم الجمركية على أساس ذلك ، وتحصيل الضريبة والإقراج عن البضاعة ، فإنها بذلك تكون قد استنفدت اختصاصها ، فلا يجوز لها بعد ذلك أن تعاود النظر في تقدير قيمة البضاعة مرة أخرى ، طالما كان بوسعها أن تتحقق بكافة الوسائل من قيمة البضاعة ونوعها ، وألا تفرج عنها قبل التثبيت من ذلك وفرض الضريبة عليها على أساس صحيح . والقول بخير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المعاملات التجارية ويدفع المصلحة إلى التراخي في أداء اختصاصها ، مع بقاء تدخلها بمعودة النظر ، سبباً مصلحاً على صاحب البضاعة المفرج عنها ، وكل ذلك مما يتنافى مع الإدارة الرشيدة ، ومع التوقع الطبيعي المشروع الذي يحق للمتعامل مع الإدارة أن يفترض قيامه وأن ينعم بالطمأنينة على أساسه . ولما كان ذلك وكان الطاعن قد حصل في ٢٥/١١/١٩٩٠ على موافقة استيرادية برقم ٣٤٠٨ من لجنة البنوك الجمركية لاستيراد رسالة أجهزة وأدوات كهربائية ، ووردت الرسالة بتاريخ ١٤/٧/١٩٩١ إلى جمرك السويس ، وتحرر عنها البيان الجمركي رقم ١٢٦٧ ق.ج جمرك السويس ، وقتت جميع الإجراءات الجمركية ، وقام الطاعن بسداد الرسوم الجمركية وأخرج عن الرسالة في ١٦/٧/١٩٩١ ومن ثم فما كان يجوز قانوناً لمصلحة الجمارك أن تطالبه بعد ذلك في ٢/١/١٩٩٢ بسداد فرق رسوم جمركية عن البيان الجمركي المشار إليه بزم أن المبلغ المطالب به « فرق بند » نتيجة خطأ في تقدير البند ، خاصة وأن هذا الخطأ ليس نتيجة غش أو خطأ من المستورد الذي اتخذ جميع الإجراءات القانونية السليمة في استيراد السلعة أو الإقراج عنها ، كما أنه وأياً ما يكون وجه الأمر فيما تدعيه المصلحة في المنازعة الماثلة فإن مسلكها بمعودة النظر في تقدير الضرائب والرسوم

المخالفات ما يستوجب الحل بشرط سبق إنذار الجمعية بإزالة هذه المخالفات وانقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ إنذارها دون إزالتها ، وأن الاختصاص بتعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت قد آل إلى المحافظ بالنسبة إلى الجمعيات الواقعة فى دائرة المحافظة وللمحافظ أن يفوض نوابه فى ممارسة هذا الاختصاص على الوجه المبين بقانون نظام الحكم المحلي .

ومن حيث إنه بتطبيق الأحكام المتقدمة ، على وقائع الطعن المائل ، فإن الشاغل من الأوراق أن بعض المواطنين بمنطقة البساتين تقدموا بشكوى إلى السيد / مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمعادي أسندوا فيها إلى الجمعية الشرعية بالبساتين ورئيس مجلس إدارتها (الطاعن) مخالفات مالية وإدارية تتحصل فى :

١ - عدم قبول أعضاء جدد دون إبداء أسباب .

٢- تأجير أنشطة الجمعية كالعيادة والمشغل وفصول التقوية بدلاً من مباشرة الجمعية لهذه الأنشطة .

٣ - أن مجلس الإدارة يضم أبناء رئيسه مما جعله يتصرف فى أمور الجمعية بطريقة غير مقبولة .

٤- قيام رئيس مجلس الإدارة بتأجير الأماكن الحالية والدكاكين لبعض الأفراد الأمر الذى تسبب فى قيام منازعات بين الطرفين مطروحة على القضاء .

٥- صورة اجتماعات مجلس الإدارة .

٦- تسلم مواد بناء مسعرة جبرياً بحجة البناء ثم قيام رئيس مجلس الإدارة ببيعها فى السوق السوداء .

٧- قيام رئيس المجلس ببيع قطعة أرض ملك الجمعية لانه ثم قيامه بشراؤها منه ثانية .

٨- احتفاظ رئيس المجلس بجميع سجلات ودفاتر الجمعية ومستنداتها فى منزله بالمخالفة للقانون .

الجمعية وأيضاً بالحق الدستورى فى تكوين الجمعيات باعتبار أن مجلس إدارة الجمعية إنما هو وليد هذه الإرادة ، والمعبر عنها ، والقائم على مصالح أعضاء الجمعية الذين أولوه ثقهم لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها الجمعية والتى فى منتهاها تحقيق الأغراض التى كان اجتماع الأعضاء بالجمعية لتحقيقها ، وبالترتيب على ذلك فإنه يتعين أن يكون تدخل الإدارة فى حالة ما إذا ارتكبت الجمعية مخالفات تبلغ من الجسامة حقاً وصدقاً مبلغاً يصلح سبباً للمساس بهذا الحق الدستورى . وبحسبان أن سلطة الجهة الإدارية فى هذا الشأن ليست ولا يجوز دستورياً ، أن تكون سلطة مطلقة بل هى مقيدة بتوافر أسبابها على نحو ما ينظمه القانون وكل ذلك يخضع لرقابة القضاء ، للتثبت من أن تدخل الإدارة إنما قصد به تحقيق وجه المصلحة العامة ، ولا تكون الأسباب التى تهدد بها الجهة الإدارية للقرار ببناءى عن رقابة المشروعية التى يجرىها قاضيه الطبيعى ، للتحقق من مدى مطابقة التدخل للقانون بقيامه على أساس قانونى إرتكائاً على واقع مسادى ثابت بالأوراق أو مستخلص منها فى استخلاص سائغ .

تقاوس مجلس إدارة الجمعية عن استئجار مقر جديد لها لا يشكل فى ذاته مخالفة جسيمة تبرر حل مجلس إدارة الجمعية - إلغاء قرار حل مجلس إدارة الجمعية .

(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٢٠٠١/١٢/٢٠٠١)

حل الجمعية الخاصة - ضوابط قرار الحل :

ألزم المشرع الجمعيات الخاصة بأن تحتفظ بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها فى مركز إدارتها وناط بالجهة الإدارية سلطة الإشراف والرقابة على الجمعيات الخاصة والتحقق من سلامة أعمالها ونشاطها للوقوف على مدى مطابقة هذه الأعمال وذلك النشاط للقوانين واللوائح والنظم المقررة فى هذا الشأن ومنع الجهة الإدارية فى سبيل تحقيق هذه الرقابة سلطة حل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت إذا ارتكب المجلس من

الخاصة بالجمعية ودفاترها بمنزله يشكل مخالفة لصريح حكم المادة (١٦) من قانون الجمعيات الخاصة ، والتي هي كيان من كيانات المجتمع المدني ، تقوم على أساس تجمع إرادى ، فيكون لكل عضو من الأعضاء - فضلاً عن الرقابة الإدارية التى يتعين أن تلزم الحدود المقررة لها قانوناً احتراماً لحق المواطنين فى تكوين الجمعيات الخاصة على نحو ما تواتر عليه قضاء هذه المحكمة - أن يكون له حق يتساوى مع حقوق غيره من المجتمعين معه ، وكل ذلك يتأبى على أن تدار الجمعية بحساباتها ملكاً خالصاً لأحد ، أيا كان ، سواء كان رئيساً لمجلس إدارتها أو عضواً بمجلس الإدارة ، أو عضواً من أعضائها ، فكل هؤلاء يجتمعون لغرض اجتماعى واحد ، فى كيان مستقل عن أى منهم فيكون له حياته الذاتية وما يقتضيه ذلك من أوضاع أو إجراءات ، ويتنافى مع كل ذلك أن ينتزع الطاعن أوراق الجمعية من مقرها فيحتفظ بها خارج مقر الجمعية متهماً حق غيره من الأعضاء بها ومخالفاً لحكم صريح حكم القانون المنظم للجمعيات الخاصة . وما تحقق من مسلك للطاعن يبرر ، صدقاً وحقاً ، أساساً يقوم عليه القرار المطعون فيه ، إذ إن انتزاع سجلات ودفاتر الجمعية من مقرها يشكل ، فى ذاته وبناته ، إخلالاً بواجبات فرضها عليه قانون الجمعيات الخاصة ، ويكون ثبوتها فى حقه وعدم مجادلته بشأنها تسليماً منه بصحة قيامها ، مما لا محل معه للمحاكمة فى عدم نسبة مخالفات معينة إليه ، فيغلو الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب الطاعن مبرراً من المثالب ويتعين القضاء برفض الطعن عليه .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق ٤٠ جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

جميعيات

التمتع بعضوية مجلس إدارة الجمعيات الأهلية ضوابط القيود المفروضة عليه

التمتع بعضوية مجلس إدارة إحدى الجمعيات الأهلية هو ثمرة طبيعية ونتاج قانونى لحق تكوين

٩- قيام رئيس المجلس بجمع تبرعات لمشروع كفالة اليتيم ورفضه الصرف منها على المشروع . وعلى أثر ذلك قامت الجهة الإدارية بإخطار الطاعن بتحديد يوم ١٩٩١/١٢/١١ للتفتيش على أعمال الجمعية للتحقق من مدى صحة ما تضمنته الشكوى ، وتوجه أحد المفتشين إلى مقر الجمعية المذكورة للتفتيش على سجلاتها ودفاترها ، إلا أنه حيل بينه وبين إجراء التفتيش بسبب وجود هذه الدفاتر والسجلات فى منزل الطاعن بالمخالفة لحكم المادة (١٦) من قانون الجمعيات الخاصة وطلب الطاعن بموجب كتابه المؤرخ فى ١٩٩١/١٢/١١ والموجه إلى السيد/ مدير عام الإدارة الاجتماعية ، الموافقة على حضور المفتش إلى منزله لإجراء التفتيش على الدفاتر والمستندات ، ويتاريخ ١٩٩١/١٢/١٢ قامت الجهة الإدارية بإصدار الطاعن بأن احتفاظه بالسجلات والدفاتر الخاصة بالجمعية بمنزله مخالف للقانون ، وأن ذلك سيترتب عليه تطبيق المادة (٢٨) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٤ وحددت له موعداً هو ١٩٩١/١٢/١٤ ، إلا أنه رفض الاستجابة للإلتزام وصمم على الإحتفاظ بالسجلات والدفاتر بمنزله . وبذلك يكون حجب الجهة الإدارية عن إعمال رقابتها المقررة قانوناً وتبين وجه الحق والحقيقة بشأن المخالفات التى وردت بشكاوى المواطنين ، مما حداها إلى إصدار قرارها بحل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس إدارة مؤقت ، إعمالاً لحكم المادة ٢٨ سالف الذكر ، لذا يكون القرار الطعين قد جاء متفقاً وصحيح حكم القانون ، الأمر الذى يتعين معه القضاء برفض طلب إلغائه ، وإذا أخذ الحكم الطعين بهذه الوجهة من النظر يكون قد أصاب وجه الحق ، مما يتعين معه رفض الطعن .

ومن حيث إنه لا ينال من ذلك ما أبناه الطاعن من أن الجهة الإدارية لم تقم بإصداره بالمخالفات ولم تطلب منه إزالة أسبابها قبل إصدار القرار الطعين ، فذلك القول غير صحيح إذ الثابت ، على ما سبق ، أن الجهة الإدارية قامت بإصدار الطاعن فى ١٩٩١/١٢/١٢ بما مفاده أن احتفاظه بالسجلات

(هـ) مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة ثم كان أخيراً حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية والعمل بإحدى الجهات التي تتولى الإشراف أو التوجيه أو الرقابة على الجمعية أو تمويلها ؛ وإذا كانت هذه الجهات تستعصى على الحصر فإن المرجع في تحديدها يكون بالرجوع إلى القوانين واللوائح المنظمة لشئونها ، فإن بان منها أن لهذه الجهة اختصاصاً في الإشراف والرقابة على الجمعيات امتنع عل العاملين بتلك الجهات التمتع بعضوية مجلس إدارة إحدى الجمعيات التي تخضع لرقابتها وإشرافها .

لما كان ذلك وكانت المادة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، قد جعلت لكل وحدة محلية في حدود اختصاصها سلطة التفتيش الفني والمالي على كافة المؤسسات والوحدات الاجتماعية الأهلية والحكومية وإجراء التنسيق اللازم بين مشروعاتها ، وكان المطعون ضده يعمل رئيساً لوحدة القضايا بالوحدة المحلية بمرکز قطور - محافظة الغربية - وهو ذات المركز الذي تقع به جمعية تنمية المجتمع المحلي والتي يشارك في عضوية مجلس إدارتها ، فإن قرار استبعادها من عضوية مجلس إدارة الجمعية يكون قائماً على صائب حكم القانون .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٥ ق ٤٠ جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)

الهيئة الأهلية لرعاية الشباب والرياضة والأنندية الرياضية - الفارق بينهما - حدود تدخل الجهة الإدارية؛

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - هناك هيئات أهلية لا يصدق عليها وصف النادي الرياضي - تطبيق : نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسبوط يعد هيئة أهلية لا يسرى عليه النظام الأساسى للأنندية الرياضية - الأصل في التجمع المبنى الإدارى هو قيامه على إرادات حرة تلاقت لقيامه فى إطار

الجمعيات ، وإعمال حق الانتخابات والترشيح وواجب المساهمة فى الحياة العامة ، وجميعها حقوق دستورية لا يجوز الحد منها أو انتقاصها إلا لمصلحة عامة فى حدود القانون ، كما أنها حقوق لا تقبل بطبيعتها من القيود إلا ما كان هادفاً للمصلحة العامة مستوجباً تلك الأغراض ، وأنه على هدى من هذه المبادئ لا ينبغى تفسير ما ورد بالمادة (٥٠ مكرراً) من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشار إليها على أنه ينتقص من حق التمتع بعضوية المجالس الشعبية المحلية أو العاملين فى الجهات الإدارية ، فى الاشتراك فى تكوين الجمعيات والمساهمة بصورة إيجابية فى العمل التطوعى ، أو يفرض حظراً مطلقاً على هؤلاء فى تبوء عضوية مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وإنما قصد إلى الموازنة بين حقوق الأفراد فى إدارة الجمعيات الأهلية التى يشاركون فى تكوينها ، وسلطة الإشراف والرقابة على هذه الجمعيات ، وعمد إلى تغليب المصلحة الأولى بالرعاية عند قيام مظنة التأثير على حسن أدائها ؛ فكان حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية الأهلية والتمتع بعضوية المجالس الشعبية المحلية التى تقع الجمعية فى دائرتها ، أو الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية الأهلية والعمل بإحدى الجهات الإدارية المختصة بالجمعيات وهى الجهات التى حصرها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧ فيما يأتى :

(أ) وزارة الشؤون الاجتماعية .

(ب) المحافظة .

(ج) الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية .

(د) صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات .

المصري والمعمول به بموجب المرسوم الملكي الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ - وأياً ما يكون وجه الأمر من قيامه سنداً قانونياً صحيحاً لتخلى مصر عن منطقة واحة (جغبوب) - أن (جغبوب) كانت أرضاً مصرية ، وأن الحكومة المصرية قد وافقت على تبعيةها إلى ليبيا إبان الاحتلال الإيطالي لها ، وقد تحفظت مصر بموجب هذا الاتفاق باعتبارها دولة إسلامية بأن ترضى إيطاليا حماية الأماكن الدينية (بجغبوب) وحرية الدخول إليها والعبادة فيها لجميع المسلمين على نحو ما ورد بالوثائق الملحقة بالاتفاق المشار إليه ، هذا وقد أفادت وزارة الخارجية المصرية بكتابها المؤرخ في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ والموجه إلى وكيل وزارة الداخلية والمرفق بملفه الجنسية رقم ١٣٠٩/٢٠/١٠ والمودع ملف النزاع بأن المذكور غير مقيد بسجلات القنصلية الفرنسية أو القنصلية الإيطالية ، وكل ذلك أمور يستفاد منها توطنه في الأراضي المصرية ، وعدم اعتباره من رعايا الدول الأجنبية . ومضى كان الأمر كذلك ، وإذا توافرت في والد الطاعنين (زوج الطاعنة الأخير) الوقائع القانونية المتطلبة لثبوت الجنسية المصرية بشأنه ، فمن ثم ثبتت الجنسية المصرية لأولاده باعتبارهم مولودين لأب مصري ، كما ثبت لزوجته (الطاعنة الأخيرة) بحكم القانون بعد أن ثبت تمتع زوجها بالجنسية المصرية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ طبقاً لما هو مستفاد من حكم المادة (٥) من القانون سالف البيان الذي يقضى بأن دخول الجنسية المصرية بمقتضى أحكامه يشمل الزوجة ، فضلاً عن ثبوت توطنها في مصر على نحو ما استظهرته المحكمة من دلائل وقرائن تفيد ثبوت الجنسية المصرية لزوجها . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين القضاء بإلغائه .

(الطعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٤٣ ق، ع-٢ جلسة ١٣/١/٢٠٠١)

من الحق المقرر دستورياً للمواطنين في تكوين الجمعيات الخاصة على نحو ما هو منصوص عليه بالمادة ٥٥ من الدستور - إحلل إرادة الجهة الإدارية محل إرادة أصحاب التجمع المدني المكون طبقاً للقانون يجعل القرار الصادر بهذا الخصوص باطلاً .
(الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٤٤ ق، ع-٢ جلسة ١٦/٩/٢٠٠١)

جنسية

جنسية - مناهة ثبوتها:

ومن حيث إن الثابت أن والد الطاعنين من الرعايا العثمانيين ، كما أن إقامته في مصر منذ سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٩ متحققة صدقاً وحقاً في استخلاص سائق ومفاد منطقى من دلالة واقعات الميلاد المتتابعة والحادثة في مصر في سنوات متتالية خلال تلك الفترة . وأنه إذا كان صحيحاً أن شهادات الميلاد لم تعد أصلاً لإثبات الجنسية إلا أن ما حوته من بيانات ووقائع تتعلق بسنوات الميلاد ومحلها إنما تنهض قرينة على صحة ما ورد بها من وقائع وبالتالي دليلاً على استمرار إقامة والد الطاعنين وزوج الأخيرة بالبلاد وهي أمور تتظاهر جميعها على أنه قد أقام بمصر إقامة مستمرة ومتصلة خلال الفترة من ١٩١٤/١١/١٥ حتى ١٩٢٩/٣/١٠ وظل مقيماً بها حتى أنجب من أنجب من أولاده لاسيما أن الجهة الإدارية لم تقدم ما يشكك في واقعة إقامته في مصر خلال المدة المشار إليها ، كما لم تدع قمته بجنسية دولة أخرى ، فمن ثم تتوافر في حقه الشروط التي أوجبها القانون للتمتع بالجنسية المصرية .

ولا يتقدم فيما تقدم ، ما ذكرته الجهة الإدارية من أن التحريات قد أسفرت عن أن أصله من (جغبوب) ، إذ إن المستفاد من الاتفاق الموقود بين الحكومتين المصرية والإيطالية الموقع في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في شأن تعيين الحدود الغربية للبطر

جنسية - الحالة الظاهرة:

الجنسية المصرية مركز قانوني يتحقق للشخص بواقعة ميلاده لأب مصري أو من خلال إقامة أصوله أو إقامته وفقاً للشروط والمدة التي تحددها القوانين المتعاقبة والتي حددت طوائف المصريين الأصلاء والاشتراطات الواجب توافرها في كل طائفة من الطوائف بالتوطن في مصر في تواريخ معينة حسب الأحوال ، وتعتبر إقامة الأصول مكملّة لإقامة الفروع المحافظة على الإقامة في مصر حتى تاريخ العمل بقانون الجنسية الواجب التطبيق .

ومن حيث إن الأوراق أجلبت عن إثبات توافر أي من الشروط والأحكام التي تتطلبها القانون للدخول في الجنسية المصرية بحكم القانون في حق والد الطاعن ، ومن ثم لا يكون الطاعن مستمتعاً بالجنسية بالميلاد لأب مصري الأمر الذي يضحى معه طلب الطاعن إثبات الجنسية المصرية له ، على هذا الأساس ، فمفتقراً إلى السند الصحيح من الواقع والقانون متعين الرفض .

ولا اعتداد في هذا الشأن بما أثاره الطاعن من أن حالته وحالة أبه الظاهرة تعتبر دليلاً كافياً على جنسيتها المصرية من واقع المستندات المقدمة والتي تمثلت في شهادة ميلاد المدعى ووثيقة زواج والده بتاريخ ١٩٢١/٤/٢٩ على يد مأذون ناحية مركز الزقازيق وصحيفة الحالة الجنائية للمدعى ، وشهادة أداء ابنه للخدمة العسكرية في ١٩٩٢/٩/١ لأنه لا اعتداد بكل ذلك إذ إن هذه المستندات أو الشهادات كلها وإن كانت أوراقاً رسمية إلا أنها ليست معلة لإثبات الجنسية ، ولأن الحالة الظاهرة ليست هي الدليل القاطع على التمتع بالجنسية المصرية والشهادات المقدمة لإثبات الحالة الظاهرة لا تضي على الشخص الجنسية بذاتها لأنها لم تعد أصلاً لإثبات الجنسية وإنما هي محض قرائن عليها ، تزول قيمتها إذا ما أسفر البحث عن عدم توافر أركان وشروط قيام هذه الجنسية في حق صاحب الشأن قانوناً .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٤ - جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٠)

الحقوق والحريات

المنع من السفر:

المنع من السفر - الفراغ التشريعي بعد حكم

المحكمة الدستورية - دور القاضي الإداري:

ومن حيث إن واقعاً قانونياً قد تكشف بعد صدور الحكم المطعون فيه ، منشؤه وقوامه الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ القضائية الدستورية - بناء على الإحالة التي إرتأتها محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٤٣١ لسنة ٥٣ القضائية - المنشور بالجريدة الرسمية في ١٦ من نوفمبر سنة ٢٠٠٠ ويتضى بعدم دستورية نصي المادتين (٨) و (١١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ، أو تجديده بعد تقديم موافقة زوجها على سفرها إلى الخارج كما يجب تقديم موافقة الممثل القانوني لغير كامل الأهلية على استخراج جواز سفره أو تجديده ، ولا يكون إلغاء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو الممثل القانوني لغير كامل الأهلية بعد التحقق من شخصيته ويجب وصول هذا الإقرار إلى المصلحة المذكورة أو فروعها قبل السفر بوقت مناسب . » ومفاد ما نشأ من واقع قانوني بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه ، زوال الاختصاص الذي كان مقررًا لوزير الداخلية بمقتضى حكم المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، اللتين كانتا تنبئان بوزير الداخلية إختصاصاً تقديرياً واسعاً يمنع أو حجب أو سحب جواز السفر ، وهو الصك الذي به وحده يمكن للمواطن أن يمارس في الواقع والقانون حقه الدستوري المقرر لحريته في السفر والتنقل على نحو ما ترسيه أحكام المادتين (٤١) و (٥٢) من الدستور .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما نشأ من واقع قانوني كشف عنه حكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه يكون القرار المطعون فيه ، موضوع الطعن المائل ، قد اعتقد صحيح السند القانوني الذي

وجه ما هو مفصل ومبين في قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ومفاده اعتبار جهاز الشرطة أنه هو المؤتمن بالمحافظة على النظام العام والأمن بحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجرائم وضيئها ، كل ذلك بما يكفل الطمأنينة ويحقق السكنة ، مما من شأنه أن يبرر لتلك الجهة التدخل بإجراء هذا المنع وتقرير هذا القيد الجسم على حق المواطن الدستوري وحرية الطبيعية المقررين دستورياً تحت رقابة قاضي المشروعية وعينه الساهرة . وعلى ذلك وإذا كان الأمر في واقع المنازعة الماثلة إنما يدور في الواقع ، حسب مفاد ظاهر الأوراق ، حول إستعمال وزير الداخلية الإختصاص الذي كان يجد له سنداً من أحكام المادتين ٨ و ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ومن حكم المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ ، وكل ذلك أحكام كشفت المحكمة الدستورية العليا عن عوارها مخالفة الدستور أو سقوطها في التطبيق على نحو ما سبق البيان ، فإنه لا يكون للقرار الطعن من قيام صحيح على ما قام عليه واستند إليه في قيامه إبتداءً .

ومن حيث إن الأوراق قد جاءت خلواً مما يفيد النجاء الطاعن إلى ولوج السبيل الذي يتجه القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية ، وبالتالي فليس في الأوراق ما يشير إلى صدور قرار لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الإبتدائية إستناداً لحكم البند (٥) من المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه ، والتي تنبئ بملك القاضي اختصاص النظر في المنازعات الخاصة بالسفر .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم ، فإنه يتعين على قاضي المشروعية ، في الحالة الماثلة ، وعلى ما استقر عليه قضاءً أن ينزل رقبته على قرار وزير الداخلية ، وهي رقابة تمتد لفحص ركن السبب الذي يقوم عليه القرار ، يؤزّه بميزان ترتيب المصالح ودفع الضرر وحماية الأسرة والتوفيق بين مختلف حقوقها ، والتي هي في الدستور والقانون نقطة التوازن بين

مصلده أحكام نصوص تشريعية قضى بعدم دستوريها ، وهي بعد تنصب إلى تقرير إختصاص إداري تقديري مؤداه التدخل على حقوق دستورية قررهما الدستور وحرية طبيعية كشف عنها وسط عليه ، من سمو ، حماية وصونها .

ومن حيث أن ما تكشف من مخالفة أحكام المادتين (٨) و (١١) من القانون رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه للدستور ومن سقوط بعض أحكام قرار وزير الداخلية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه على النحو ما قضت به المحكمة الدستورية العليا في قضائها الذي سبق بيانه ، أفضى إلى فراغ تشريعي لم يتدخل المشرع لشغله بأحكام تتفق مع الدستور ، نزولاً وانصياعاً لما كشف عنه حكم المحكمة الدستورية العليا ، فلا يكون على قاضي المشروعية ، والحال كذلك ، إلا أن يمارس الإختصاص الذي لازمه منذ إنشائه ، بل هو أصل وجوده ولازمة قيامه ، بأن يضع من القواعد ، التي تتفق ونصوص وروح أحكام الدستور ، والتي يتحقق بها التوازن الدقيق بين كافة اعتبارات المصلحة العليا المتعلقة بالحفاظ على الجماعة الوطنية وحمايتها وصونها ، وترتيباً منه - في تنسيق وتناغم هو الأمين عليه وهو القادر على تحقيقه - لمنازل المصالح ومراعاتها حسب مدارجها بحيث يكون الحفاظ على مصلحة الجماعة في اتفاق وإنسجام مع الحفاظ على الحقوق والحريات الدستورية المقررة للمواطن .

ومن حيث إن جهة الإدارية لم تبد أو تدفع بأن منع سفر الطعون ضلها السيدة / . . . يرجع إلى أسباب أمنية استدعتها أو تستدعيها ضرورة حالة تتعلق بأمن المجتمع وصالح الدولة العليا ، مما شأنه أن يبرر ، في الفرض الجدلي يتوافر هذه الحالة ، اختصاصها للجهة الإدارية القائمة على شئون مرفق تحقيق أمن المجتمع وأمانه ، وهو جهاز الشرطة على نحو ما هو منصوص عليه بالمادة (١٨٤) من الدستور التي تتضمن إلزام الشرطة والتزامها ، فيما تلتزم ، بأن تكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وأن تسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب ، على

ومن حيث إنه متى كان ذلك يكون امتناع جهة الإدارة عن تصحيح الوضع السابق فيه مخالفة لصريح حكم القانون بما يتحقق به ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى جانب تحقق ركن الاستعجال لما يترتب على هذا الإمتناع من نتائج ترتبط بمستقبل الطالب ويتعلل تداركها .
(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤١ ع-٥ جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

تصحيح الاسم في السجلات بناء على قرارات اللجنة الخاصة المشار إليها في قانون الأحوال المدنية:
لهذه المحكمة قضاء سابق خلاصته أن مفاد النصوص السابقة أن المشرع في قانون الأحوال المدنية المشار إليه قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الوقائع أو السجل المدني صحيحة ولها حجية ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم ، وألزم كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاعتماد عليها في مسائل الأحوال المدنية ولم يجز المشرع أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية في تلك السجلات إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقاً لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

ومن حيث إن الشايت من الأوراق أن الطاعن استصدر قراراً من اللجنة المشار إليها والمختصة بالفصل في طلبات تصحيح القيود والأحوال المدنية تحت رقم ٣٧٧٨ فى ١٤/٣/١٩٧٨ بتصحيح اسمه من قرنى أحمد رجب عبد الحلیم ، كما استخرج بتاريخ ٩/١٠/١٩٩٧ صورة تصحيح وثبت وإبطال قيد بهذا التصحيح لاسمه ، كما استخرج بتاريخ ٢٠/٢/١٩٩٥ بطاقة شخصيه باسمه بعد التصحيح ، وحين تقدم إلى الإدارة التعليمية المختصة لتصحيح اسمه فى المٌهل الدراسى الحاصل عليه وهو شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية امتنعت عن إجراء هذا التصحيح .
من حيث إنه لما كان لتغيير اسم الطاعن طبقاً لقرار اللجنة المشار إليها حجيته ويتعين على كافة الجهات حكومية أو غير حكومية الإلتزام به طبقاً لصريح نصوص القانون سالف البيان ويتعين عليها

حقوق وواجبات الولاية والحضانة ، ضماناً وصوناً لمصلحة المحضون ، ولا ينأى كل ذلك أو أى شئ منه ، عن رقابة المشروعية التى ينزلها قاضيهما ، بل هى مسألة يلزم الفصل فيها ما دامت أساساً وأسباباً تقوم عليها القرارات الإدارية التى ينزل عليها قاضى المشروعية رقبته .

جمع شمل الطفلين الشقيقين معاً فى حضانة والدتهما مما يحقق مصلحةهما معاً - قرار منع سفرهما بصحبة والدتهما مخالف للقانون .
(الطعن رقم ٣٣٣٥، ٢٤٢٧، ٤٧٩٢ لسنة ٤٤ ع-٥ جلسة ١٢/٥/٢٠٠١)

قانون الأحوال المدنية...

تصحيح الاسم الوارد بالسجل :

المشرع فى قانون الأحوال المدنية المشار إليه قد اعتبر البيانات الواردة فى سجلات الوقائع أو السجل المدني صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم قضائى ، وألزم كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاعتماد عليها فى مسائل الأحوال المدنية ، ولم يجز المشرع أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية فى تلك السجلات إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقاً لنص المادة المشار إليها .

ومن حيث إنه ولما كانت الجهة الإدارية لم تقدم سنداً لقيد ميلاد الطعون ضده فى الشهادة الفراسية التالية على نحو يخالف ما أودعه من صورة قيد ميلاده الصادرة عن مصلحة الأحوال المدنية فى ٢٩/١/١٩٨٩ من أنه من مواليد ناحية بنى غالب مركز أسيوط فى ٢٩/١/١٩٧٣ ، وكذلك صورة القيد العائلى الصادر عن ذات المصلحة المشار فيه إلى ذات التاريخ وكان مصدر ما دونته فى استمارات النجاح مستمداً فقط مما هو ثابت فى سجلاتها التى لا ترقى فى حجيتها إلى ما هو ثابت بسجلات مصلحة الأحوال المدنية التى أسبغ عليها القانون حجيتها لا يجوز النيل منها إلا فى نطاق محلول بموجب أحكام قضائية .

بقرار سقوط مفعول القرار المطعون فيه ، قد قام على غير أساس سليم فيتمتعين بالإلتفات عنه .

ومن حيث إنه عن طلب الشركة الطاعنة في الطعن رقم ٤٠٢١ لسنة ٤٠ القضائية عليا الخاص بالحكم مجسداً بوقف تنفيذ وإلغاء القرار رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٧٦ وكذلك الطلب الاحتياطي للجهة الإدارية الطاعنة في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤١ القضائية عليا وموضوعه الحكم برفض طلب وقف تنفيذ ذات القرار ، فإنه لما كانت هذه المحكمة قد انتهت ، على ما سبق ، إلى أن حقيقة أمر المنازعة في ذلك القرار ، إنما هي تقرير سقوط أو عدم سقوط مفعول القرار المطعون فيه ، وهذه المنازعة ، وهذا موضوعها ، تختلف عن منازعة الإلغاء ، وذلك على وجهين ، أولهما عدم تقيد المنازعة بشأن سقوط القرار بالمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء ، وثانيهما أن هذه المنازعة تتأبى على وقف التنفيذ إذ يكون دائما على المحكمة أن تقضى إما بتقرير سقوط القرار أو بعدم سقوطه . ومن ثم فإن التكييف السليم لطلبات الطاعنين بالطعن المائلين إنما يتمثل ، واقعاً وقانوناً ، منازعة في أمر سقوط القرار المطعون فيه . - إن المشرع حرص على نقل ملكية العقارات التي يقرر لزومها للمنفعة العامة لإقامة مشروعات ذات نفع عام عليها بالطريق الطبيعي كلما أمكن ذلك ، فقرر أنه إذا لم يعترض أصحاب الشأن على نقل عقاراتهم أو حقوقهم عليها أو على قيمة التعويض المقرر لهم عنها ، وقاموا بالتوقيع على النماذج الخاصة بالبيع ، وأودعت هذه النماذج مكتب الشهر العقاري الذي يقع في دائرته العقار فإن هذا الإيداع يقوم مقام شهر عقد البيع ، أم إذا امتنع أصحاب الشأن عن التوقيع فتزعم ملكية العقارات التي خصصت للنفع العام بمقتضى قرار يصدره الوزير المختص ، ويودع هذا القرار مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، أي إذا تقاعست جهة الإدارة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام عملية نزاع الملكية خلال مدة السنتين ولم تكن تلك العقارات قد أدخلت فعلاً في مشروعات ينم

إجراء هذا التصحيح في سجلاتها والتعامل من ثم - ومن تاريخ صدور قرار اللجنة - بهذا التصحيح ، إلا أنه لا يترتب على هذا التغيير في الاسم القديم الاسم القديم من المستندات الصادرة بالاسم القديم قبل قرار اللجنة ولكن على الجهات الإدارية الإشارة في هذه المستندات إلى تغيير هذا الاسم على نحو ما فعلت في صورة التصحيح المشار إليها وذلك حفاظاً على المعاملات التي تمت بالاسم القديم ، وإذا امتنعت الإدارة التعليصية المذكورة عن إثبات التصحيح في شهادة المؤهل المشار إليها ومن ثم يعد القرار مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق-ع-جلسة ١١/٢٩/٢٠٠٠)

حق الملكية - نزاع الملكية - التقرير بثبوت سقوط مفعول قرار نزاع الملكية :

دعوى السقوط لا تعلق أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعة إدارية تتميز عن دعوى الإلغاء بحسبان أن الأخيرة تتضمن نعيماً على القرار بعيب يتعلق بعدم المشروعية ، شاب هذا القرار من لحظة صدوره ، وبالتالي ، يمكن أن يكون ثمة وجه للقول بتحصى القرار إذا لم يطعن فيه خلال المواعيد المقررة استقراً للأوضاع الإدارية ، أما بالنسبة إلى القرار المقرر للمنفعة العامة فقد يصدر سلباً مبرراً من كل عيب يتعلق بمشروعيته ، ومع ذلك يترتب المشرع على تخلف حدوث وقائع مستقبلية سقوط القرار ، وانتهاء أثره فلا يكون الأمر والحالة هذه متعلقاً بمشروعية القرار وقت صدوره ، وإنما يكون وزنه وتقديره في نطاق الحد الزمني المحدد لنفاذه في حالة تحقق تلك الوقائع . وعلى ذلك فإن دعوى السقوط تتميز عن دعوى الإلغاء ، فلا تقيد به تلك يمثل ما تقيد به هذه من مواعيد الطعن ، بحسبان أن سقوط القرار أثر يترتب عليه المشرع قانوناً ، ويكون على المحكمة أن تكشف ، وحسب ، عن هذا السقوط . وبالتالي يجوز لصاحب الشأن أن يتمسك بالسقوط دون أن يكون مقبلاً في ذلك بمواعيد دعوى الإلغاء . ويكون النفع بعدم قبول تلك الدعوى ، حال انصراف الطلبات فيها إلى الحكم

على طلب تأسيس الشركة : دورها مجرد إعداد الأوراق توطئة لعرضها على لجنة فحص الطلبات - عدم عرض الأوراق على لجنة فحص الطلبات تحت دعوى استطلاع رأى جهات الأمن قرار سلبى مخالف للقانون - استطلاع رأى جهات الأمن أمر يوجبه القسانون المشار إليه أو لاتحته التنفيذية .
(الطنان رقم ٤٨٠٠، ٤٩٨٦ لسنة ٤٤٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٨/٤/٢٠٠١)

رسوم ونماذج صناعية

قضاء هذه المحكمة جرى على أن المشرع أخذ بالنسبة إلى الرسوم والنماذج الصناعية بنظام الإبداع المطلق دون أى فحص سابق ، وأن إدارة الرسوم والنماذج الصناعية المختصة تقوم بتسجيل الطلب المقدم إليها بالرسم أو النموذج الصناعى على مسئولية طالب التسجيل متى توافرت الشروط الشكلية المطلوبة فى طلب التسجيل ، دون أن تلزمه بتقديم الدليل على ملكية الرسم أو النموذج ، ومن ثم فإن التسجيل لا ينشئ - فى حد ذاته - الملكية على الرسم أو النموذج ، وإنما تنشأ الملكية من الابتكار وحده ، وأن التسجيل وإن كان قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو المبتكر ، غير أن هذه القرينة قابلة للإثبات العكس ، ولهذا أجاز القانون لنوى الشأن الإلتجاء إلى محكمة القضاء الإدارى للحصول على حكم بشطب التسجيل إذا لم يكن الرسم أو النموذج جديداً وقت التسجيل ، أو كان التسجيل قد تم باسم شخص غير المالك الحقيقى ويشترط فى النموذج أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة حتى يوفر له القانون الحماية التى تضمنتها نصوصه ، وقد استقر القضاء الإدارى على أنه يجب أن يكون الرسم أو النموذج جديداً فى ذاته ، وألا يكون نقلاً لرسم أو نموذج سابق فى هذا الشأن ، ويكفى فى هذا الصدد لكى يعتبر الرسم أو النموذج مقلداً أن يثير اللبس والتشابه مع الرسم أو النموذج الأصلى بحيث يتعذر تمييز كل منهما عن الآخر ، وهذا أمر يتحقق على وجه القطع واليقين وفقاً للأمر الذى يتركه كل من الرسمين أو النموذجين

تنفيذها وسقط مفعول قرار المنفعة العامة ، واعتبر كأن لم يكن ، وتحمرت عقارات الأفراد من الآثار التى رتبها المشرع على قرار المنفعة العامة بضئ تلك المدة دون اتخاذ الإجراءات المذكورة أو حدوث الوقائع التى يرتب عليها القانون عدم سقوط القرار ، وتحصل فى إدخال العقارات فى المشروعات التى تم تنفيذها . وعلى ذلك وإذا عرضت المنازعة بشأن قرار تقرير المنفعة العامة على قاضى المشروعية ، فإنه متى تبين له أن القرار محل المنازعة سقط فى مجال التطبيق بحكم القانون فإنه يتعين عليه الكشف عن ذلك باعتبار أن أمر السقوط يفيد ، قانوناً ، عدم وجود قرار ، الأمر الذى يفرغ المنازعة حول وجود القرار وما قد يترتب من آثار من مضمونها فلا يكون أمر المجادلة فى استمرار إنتاج القرار لآثاره مما يجوز الاستحراق فى نظره بعد سقوط القرار قانوناً . ويتعين على قاضى المشروعية أن يكشف عن هذا السقوط ، حتى ولو لم يدفع به أحد الخصوم فى المنازعة ، باعتبار أن القانون الذى ينظم نزاع الملكية للمنفعة العامة هو الذى يقرر هذا السقوط وباعتبار أن حق الملكية الخاصة ، طبقاً لحكم المادة ٣٤ من الدستور هو من الحقوق الدستورية التى قرر الدستور أنها مصونة وأناط بالقانون تنظيم إجراءات نزاع الملكية للمنفعة العامة مقابل تعويض ، والقانون الذى يصدر فى هذا الشأن هو الذى من شأنه أن يقوم محققاً التوازن بين الحماية الخاصة لحق الملكية ومصلحة الجماعة التى قد تقتضى وتتطلب نزاع الملكية جبراً عن صاحبها .

- عدم إبداع النماذج أو القرار الوزارى المتضمن نزاع الملكية مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من نشر القرار بتقرير المنفعة العامة وعدم إقامة الدليل على البدء فى تنفيذ المشروع ذى النفع العام الصادر به هذا القرار - سقوط مفعول قرار نزاع الملكية .

(الطنان رقم ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨ لسنة ٤٠٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٨/٤/٢٠٠١)

تأسيس الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأهم -
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - الإدارة العامة للشركات ليس لها دور فى الموافقة أو عدم الموافقة

خاصة إذا ما كان الاختلاف بينهما في هذا الصدد يقتصر على شكل العلبة الداخلي فقط دون الخارجي حيث كلاهما (الخارجي) غير مطلي .
(الملحق رقم ٤٠٢ لسنة ١٤٠٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

طلبة

جامعة - طلاب - مركز تنظيمي - تطبيق قواعد الرأفة
لهذه المحكمة قضاء مستقر على أن القواعد التنظيمية العامة التي تضعها جهة الإدارة متممة بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الإتياع في حدود ما صدرت في شأنه فتلزم جهة الإدارة بمراعيتها في التطبيق على الحالات الفردية ما لم يصدر من الإدارة تعديل أو إلغاء لهذه القاعدة بنفس الأداة ، كما يجري قضاء هذه المحكمة على أن مركز الطالب بالنسبة للجامعة هو مركز تنظيمي عام يجري تغييره في أي وقت واستبدال تنظيم جديد به وهذا التنظيم المستحدث يسرى على الطالب بأثر مباشر ، وترتيباً على ما سبق فإن للجامعة أن تضع القواعد في شأن الامتحانات وتطبيق قواعد الرأفة والتيسير على الطلاب . كما أن لها الحق في تعديل هذه القواعد طبقاً لما تراه محققاً للمصلحة العامة ضماناً لحسن سياسة التعليم في الجامعة ولا يكون للطالب أصل حق في تطبيق قاعدة تنظيمية سابقة تتعلق بالتصحيح أو التيسير إذا عدلت عنها الجامعة لقاعدة تنظيمية أخرى ولا تشرب على الجامعة إذا امتنعت عن تطبيق قواعد التيسير السابقة التي تم العدول عنها وأضحت من ثم غير قائمة وتعد المطالبة بتطبيق القواعد والنظم السابقة بعد العدول عنها إلى قواعد جديدة غير قائمة على سند من القانون .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن مجلس كلية الطب بجامعة المنوفية قد طبق قاعدة من قواعد الرأفة تتيح إضافة نسبة ٢٪ من المجموع الكلي للطلاب لرفع تقديره العام وذلك على الطلاب دفعتم ١٩٨٩ و ١٩٩٠ السابقتين على دفعة المطعون ضده

في الذهن متى نظر إليهما على التوالي ، فإذا كانت الصورة التي يتركها الرسم أو النموذج المقلد في الذهن تستحضر صورة الرسم أو النموذج الأصلي ، فالتقليد قائم ، أما إذا انعدم هذا التداعي فالرسمان أو النموذجان مختلفان ، ومن هنا فالعبرة في قيام التقليد بتوافر بعض عناصر التشابه في خطوط أو كتلة التصميم بحيث يؤدي الشكل العام للرسم أو النموذج إلى إثارة هذا اللبس في ذهن المشاهد بما يؤدي إلى الخلط بين النموذجين .

ومن حيث إن عناصر التطابق التي أوردتها الخبير في تقريره بين النموذج المسجل برقم ٣٧٩٤ باسم مؤسسة الجمال الصناعية والنموذج رقم ٤٧٤٤ المسجل باسم شركة كنج للبيلاستيك في الشكل من شأنها أن تؤدي إلى الخلط بين النموذجين ، كما أن اتفاق النموذج رقم ٣٨٤٥ باسم المؤسسة المذكورة مع النموذج رقم ٤٧٤٤ باسم الشركة الطاعة في الشكل الخارجي ومادة الصنع والغرض من الاستخدام من شأنه - هو الآخر - أن يشير اللبس في ذهن المشاهد . ولما كانت مؤسسة الجمال (المطعون ضدها) أسبق في تسجيل النموذجين ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بشطب تسجيل النموذج رقم ٤٧٤٤ الخاص بالشركة الطاعة واللاحق في تسجيله للنموذجين الآخرين الخاصين بالمؤسسة المطعون ضدها بعد أن فقد نموذج الشركة الطاعة شرط الجدة وذلك عملاً بحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

ومن حيث إنه لا ينال ما تقدم قول الشركة الطاعة : إن نموذجها محل التداعي مطلي ببوية الفرن بينما نموذج الشركة المطعون ضدها غير مطلي لأن ذلك لا ينال من أثر العديد من عناصر التطابق بين النموذجين في إيجاد اللبس والخلط في ذهن المشاهد وراغب السلعة ذاتها ، ولا يزيل هذا اللبس لديه مجرد كون إحدى السلمتين مطلية والأخرى غير مطلية ؛ لأن الطلاء من عدمه ليس - في حد ذاته - سبباً كافياً لنفي التشابه بينهما

تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها الجهة الإدارية من عدله وهو ما يقع عبء إثباته على تلك الجهة التي تتمسك بهذه الأسباب دون أن يعد ذلك تدخلاً من جانب المحكمة فيما هو متروك لمطلق تقدير الجهة الإدارية، وإلغاؤه مجرد إعصال من جانب المحكمة لوظيفتها القضائية في الرقابة على مدى مشروعية الأسباب المذكورة طالما أنها طرحت عليها وأضحت بذلك عنصراً من عناصر الطعن الثابت بالأوراق.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق التي قدمها الطاعن بصفته على حافظة مستنداته المقدمة بجلسة ٢٠٠١/٢/٢٠ أنها طويت على صورة ضوئية من نموذج مطبوع صادر من كلية الشرطة والذي يتضمن نتيجة مراحل الاختبارات أن لجله أحمد اجتاز كافة الاختبارات والكشوف الطبية والرياضية وجاءت كافة التحريات التي أجريت عنه إيجابية، وأن اللجنة المختصة انتهت إلى أنه لائق وأن الجهة الإدارية المطعون ضدها لم تجد هذا المستند أو تدحضه رغم تداول الطعن بالجلسات ورغم تأجيل نظر الطعن من تلك الجلسة (٢٠٠١/٢/٢٠) إلى جلسة ٢٠٠١/٤/١٧ بناء على طلب الجهة الإدارية للاطلاع والتعقيب على تلك الحافظة المقدمة من الطاعن بصفته، كما لم تجد تلك الجهة أنها قبلت في الدفعة التكميلية من هم أقل من الطالب في المجموع الكلي بشهادة الثانوية العامة ومن هم أكبر سناً بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية المشار إليها آنفاً، ومن ثم يكون سبب استبعاد لجل الطاعن من القبول بكلية الشرطة للعام ٢٠٠٠/٩٩ غير قائم على سند من الواقع أو القانون لأن اجتياز كافة الاختبارات بما فيها كشف الهيئة يدحض ما استندت عليه الإدارة من عدم توافر مقومات الهيئة واتزان الشخصية وبالتالي يضيق القرار المطعون فيه بعدم قبول لجل الطاعن ضمن الطلبة المقبولين بكلية الشرطة في العام ٢٠٠٠/٩٩ فند جاء فاقداً لركن السبب مخالفاً للقانون بما يتعين معه الحكم بإلغائه.

(الطعن رقم ٥٥٤٢ لسنة ٤٤ق، ع-٢ جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

(١٩٩١) ثم عدلت الكلية في العام الأخير (١٩٩١) إلى قاعدة جديدة، تسمح بالرفع في حدود نسبة ١٪ من المجموع الكلي بالنسبة لطلاب هذه الدفعة، ولم يثبت من الأوراق أن الكلية قد طبقت قاعدة الرفع بنسبة ٢٪ على أي من طلاب دفعة ١٩٩١ حتى يمكن للمطعون ضده التمسك بقاعدة المساواة التماثل في المراكز القانونية، وبناء على ما تقدم فلا حجة لما ذهب إليه المطعون ضده من التمسك بتطبيق قاعدة سابقة للرأفة حال عدول الجامعة الطاعنة عن تطبيقها إلى قاعدة جديدة، وإذا قضى الحكم الطعين بخلاف ما تقدم فإنه يكون مخالفاً للقانون جديراً بالإلغاء والقضاء برفض الدعوى.

(الطعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٤٤ق، ع-٢ جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

القرار الصادر بإعلان النتيجة قرار إداري مستكمل الأركان يصدر تفويجا لمجموع القرارات والإجراءات المركبة التي تمارس فيها جهة الإدارة سلطاتها التقديرية في الحدود المقررة قانوناً بدءاً من التصحيح للإجابة وتقدير الدرجة المناسبة لها وتطبيق القواعد والضمانات التي تفرضها اللوائح والتعليمات تحديداً للمركز القانوني للطلاب وتطبيق قواعد الرأفة والنسبة التعويضية التي تلتزم بها السلطة المختصة - مؤدى ذلك : يجب الطعن في قرار إعلان النتيجة في الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء.

(الطعن رقم ٦٥٣١ لسنة ٤٤ق، ع-٢ جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠)

طالب - كلية الشرطة - الدفعة التكميلية - مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية:

قضاء هذه المحكمة جرى على أنه متى أفصحت الجهة الإدارية عن أسباب قرارها حتى ولو لم تكن ملزمة قانوناً بتسبب قرارها أو إبداء هذه الأسباب فإن الأسباب المذكورة تخضع لرقابة المحكمة التي يكون لها حينئذ أن تباشر وظيفتها القضائية عليها للتحقق من مدى مشروعية قيامها وما إذا كانت

من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً على قرار قبول الطالب وكان مصيره الاستبعاد مما لا يحق معه أن يكون غشه سبباً في استفادته من هذا المسلك .

ومن حيث إن هذا السند الوحيد الذي ساقته جهة الإدارة كمبرر لفصل الطالب جاء في سياق مذكرة دفاعها دون أن تدعمه بتهمة معينة أو ارتكاب جرائم محددة أو ما يشبه خطورة العم على الأمن أو قيامها بتعقبه ولو كان ذلك صحيحاً لكان المذكور من المسجلين المخطين في سجلاتها وقامت بإصدار الكلية بتلك المعلومات عند تحريرها المسبق عن الطالب وعائلته قبل صدور قرار قبوله فيها ومن ثم فلا يصح أن يقوم القرار الإداري على مجرد قول مرسل جاء بالتحريات دون أن يسنده دليل آخر وإنا يجب أن يقوم القرار على دليل مستند من واقع ينتجه وله أصول ثابتة وهو الأمر الذي لا تكفي فيه التحريات لتكوين عقيدة المحكمة ولا تعتبر معه دليلاً يمكن إقامة الإدانة عليه .

ومن حيث إنه وقد تبين مما تقدم - وبحسب الظاهر من الأوراق - انتفاء الدليل الذي يفيد صحة ما نسب إلى الطالب من فقدانه لشرط حسن السمعة وهو من الشروط الجوهرية لقبول . فإنه ورغم أن هذا الإغفال للذكر اسم العم دليل على الخطأ إلا أنه مادام لم يكن في استظهار حقيقة هذا العم ما يصم الأسرة بشئ ، وخلت الأوراق من أي دليل على إدانته في شيء وجبات صحيفة الحالة الجنائية المستخرجة حديثاً خالية من الإشارة لسبق اتهامه أو وصفه بما ينشئ عن خطورته فمن ثم يكون استخلاص الجهة الإدارية لإدانة الطالب وفصله من الكلية استخلاصاً غير سائن يصم القرار بعدم المشروعية ويكون بذلك مرجح الإلغاء لاتخدام ركن السبب في القرار المطعون فيه ، وهو فقدن الطالب شرط حسن السمعة ، وعلى ذلك يتحقق ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار إلى جانب تحقق ركن الاستعجال لما يترتب على تنفيذه من نتائج تتمثل في حرمانه من مواصلة الدراسة وهو حق كفله الدستور والقانون ..

(الطعن رقم ٨٧٣٧ لسنة ٢٠٢٤ ع- جلسة ٢٠٢٤/٧/٨)

طالب كلية الشرطة - شرط حسن السمعة - البيانات الواردة بكراسة الالتحاق ونماذج التحريات ،

ومن حيث إنه وإن كان المشرع لم يحدد أسباباً لفقدان حسن السمعة والسيرة الحميدة على سبيل الحصر وأطلق لجهة الإدارة المجال في ذلك التقدير تحت رقابة القضاء الإداري الذي استقرت أحكامه على أن السيرة الحميدة والسمعة الحسنة هي مجموع من الصفات والخصائص التي يتحلى بها الشخص فتكميه الثقة بين الناس وتجنبه حالة سوء وما يس الخلق ومن ثم فهي لصيقة بشخصه ومتعلقة بسيرته وسلوكه وتعتبر من مكونات شخصيته ولا يؤاخذ على صلته بذويه إلا إذا كان فيما ينسب إليهم ما ينكس على سمعته وسيرته ، ومن ثم فلا تريب على الجهة الإدارية في تقدير تخلف حسن السمعة في الشرطة متى استمد هذا التقدير من واقع وأسباب وأدلة تبرره وخلا تقديرها من إسائة استعمال السلطة أو الإضرار بها ، وعلى ذلك فإنه طبقاً للقاعدة الأصولية من أن البينة على من ادعى فإنه يعين على جهة الإدارة أو الاتهام أن يحدد الأدلة التي استخلصت منها صحته ولا يجوز للمحكمة أن تستند إلى ادعاء لم يتم تمحيص مدى صحته ذلك لأن تقرير الإدانة لا بد وأن يبنى على القطع واليقين وهو مالا يمكن في شأنه مجرد إدعاء لم يسانده أو يؤازره ما يندمونه ويرفعه إلى مستوى الحقيقة المستفادة من الواقع الناطق بقيامها المفصح عن تحتها .

ومن حيث إن ما نسب إلى الطاعن ولجله الذي قبل بكلية الشرطة في العام الدراسي ١٩٩٠/٢٠٠٠ أنها أغفلت ذكر اسم المدعو « » في الخانة المخصصة لبيان أسماء الأعمام مما يعد مخالفاً لصحة الإقرار المأخوذ عليهما ، وأنه قد وردت شكوى من مجهول تناول فيها ما يس سمعة الأسرة فتمت مخاطبة مصلحة الأمن العام وجهاز مباحث أمن الدولة لفحصها وقد قام هذا الأخير بفحصها وأفاد بصحة إغفال اسم المذكور بكراسة الالتحاق وهو من العناصر الإرهابية الهاربة وعقبت الجهة الإدارية على ذلك بأنه لو وجد هذا البيان أمام لجنة القبول لكان

طالب شرطة - مدة خدمة بالشرطة -

سريان القانون في الزمان :

إذا التحق طالب الشرطة في ظل قاعدة قانونية تزامه بخدمة الشرطة مدة معينة بعد التخرج ثم صدر قانون جديد يعدل هذه المدة بالزيادة ، فإنه إذا أوفى الضابط بالتزامه بخدمة الشرطة بعد تخرجه المدة المحددة في ظل القانون القديم قبل نفاذ القانون الجديد فإن القانون الجديد لا يسرى على حالته إعمالاً للقاعدة عدم رجعية القانون أما إذا لم يكن قد قضى هذه المدة عند العمل بالقانون الجديد سرى هذا القانون على حالته إعمالاً لقاعدة الأثر المباشر للقانون في توقيع الطالب تعهداً بخدمة الشرطة خمس سنوات بعد التخرج - تخرج في ١٩٨٧/٨/١ وانتهت خدمته في ١٩٨٧/٢/١٥ - صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ . معدلاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ بالزام خريج الشرطة بخدمتها مدة عشر سنوات . تطبيق الالتزام بخدمة الشرطة لمدة عشر سنوات .

(الظن رقم ٤١٢٤ لسنة ٢٠٠١ - ع - جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

عقود إدارية

عقد إداري - انعقاد العقد :

الإعلان عن إجراء مناقصة أو مزايعة أو ممارسة لتوريد بعض الأصناف عن طريق التقدم بعطاء ليس إلا دعوة إلى التعاقد - التقدم بالعطاء وفقاً للمواصفات والاشتراطات المعلن عنها هو الإيجاب الذي ينبغي أن يلتقى عنده قبول الإدارة لينتقد العقد وهذا القبول بوصفه تعبيراً عن الإرادة لا يتحقق وجوده القانوني إلا إذا اتصل بعلم من وجه إليه - الثابت أن مندوب الجمعية الذي أجرى التفاوض وتنازل عن التحفظات ووقع على ذلك بالجلسة قد حصل على تفويض من الجمعية في ١٩٨٨/٨/٦ بإجراء المفاوضة ومن ثم يعتبر ممثلاً لاسمياً أن هذا الشخص وهو مدير الجمعية هو ذاته الذي تقدم بالعطاء ابتداءً وبالتالي يكون إيجاب الجمعية المطابق لشروط المناقصة قد التقى وقبول الجهة الإدارية أثناء سريان مدة العطاء وتم الترسية

عليها وإبلاغها بذلك بما لا وجه معه للقول بعدم انعقاد العقد بينهما - يجوز للجهة الإدارية التنفيذ على حساب الجمعية إذا لم تقم الأخيرة بتنفيذ التزامها - إعفاء الجمعية من التأمين - لا يجوز الحكم بمصادرة التأمين لأنه غير موجود أصلاً .
(الظن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٢٠٠١ - ع - جلسة ٢٠٠١/١/٢١)

عقد إداري :

لكي ينتج القبول أثره وبالتالي يعتبر التعاقد تاماً يتعين أن يعلم الموجب بقبول إيجابه باعتبار أن القبول بوصفه تعبيراً عن الإرادة لا يتحقق وجوده القانوني ولا ينتج أثره إلا إذا اتصل بعلم من وجه إليه وأن العلم الذي يعتد به في هذا الشأن هو العلم الذي يتم طبقاً للقانون أو لاتفاق الطرفين وهو في العقود الإدارية يتم بإبلاغ هذا القبول كتابة إلى صاحب العطاء متضمناً اعتماد عطائه وتكليفه بالتنفيذ طبقاً لنص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وبطبيعة الحال يجب إبلاغ القبول خلال المدة التي يكون الانسحاب فيها قائماً حسبما تحدده شروط المناقصة بندا أو طبقاً لما يدخل عليها من تعديلات ارتضاها الطرفان .

الجهة الإدارية قبلت العرض الذي تقدم به الطاعن بشأن تنفيذ الأعمال المعلن عنها وأعقبته بإخطاره بهذا القبول في موطنه الذي حدده في عطائه - لا يجوز الاحتجاج بعدم تسلمه الخطابات شخصياً فالمحول عليه هو بوصول الخطابات إلى الوطن ذاته الذي حدده المعلن إليه وأنه ليس لموزع البريد أن يتحقق من مواصفات الأشخاص الذين يصح تسليم الخطابات إليهم .

(الظن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٠١ - ع - جلسة ٢٠٠١/١/٩)

عقد إداري - انعقاد العقد :

ترك المتعهد التأمين المؤقت بعد انقضاء مدة سريان عطائه يعتبر قرينة قانونية على قبوله استمرار ارتباطه بعطائه وله أن يثبت العكس حيث ترتفع هذه الضريبة إذا انتفى الإقتراض الذي تقوم عليه إذا تقدم المتعهد لاسترداد التأمين المؤقت .

المستعجلة . ويكون ذلك باستظهار الأمور التي يخشى عليها فوات الوقت والنتائج التي يتعذر تداركها والضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه ، وكذلك استظهار جديتها أو عدم جديتها دون مساس بالناحية الموضوعية للنزاع .

ومن حيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العقد يعتبر منعقد بين جهة الإدارة وبين مقدم العطاء بمجرد إخطاره بقبول عطائه . وعلى ذلك ولما كان الشايت أن الهيئة المطعون ضدها أخطرت الطاعن بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٢ بقبول عطائه فمن ثم يكون العقد قد انعقد صحيحاً بين طرفيه ، لا سيما وأن الطاعن أعقب هذا القبول بتقديم خطاب ضمان التأمين النهائي المنصوص عليه في المادة ١٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن المناقصات والمزايدات ولما كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ أوجبت تحرير عقد متى بلغ مجموع ما رسا توريده أو تنفيذه خمسين ألف جنيه . وأن المادة ٧٤ من تلك اللائحة تنص على أن تبدأ مدة التوريد من اليوم التالي لإخطار المورّد بأمر التوريد إلا إذا اتفق على خلاف ذلك وقد حدد خطاب الهيئة المطعون ضدها المؤرخ / في ١٩٩٩/٢/٢١ المشار إليه مدة التوريد بعام واحد من تسليم العقد على أن يتم التسليم على دفعات تبدأ بعد شهرين من تسلّم ذلك العقد ومن ثم فإنه إلى أن يتم إبرام العقد المشار إليه ، لا يجوز للهيئة المطعون ضدها مطالبة الطاعن بالتوريد . وفي المقابل لا يتسنى له أن يجبرها على تسليم أية كميات تكون متوافرة لديه ألا أمكنه تدبيرها .

ومن حيث إنه متى امتحان ما تقدم ، وكان البادئ من الأوراق - وبالقدر اللازم للفصل في الطلب العاجل في الطعن في حدود طلبات الطاعن الاحتامية - أن الهيئة المطعون ضدها توقفت عن السير في توقيع العقد مع الطاعن وأخطرت به عدم إتمام إجراءات التعاقد معه ، وأن قرارها في هذا الشأن - وعلى ما استظهره الحكم المطعون فيه ،

إيجاب المتعهد لا يسقط بمجرد انقضاء مدة سريان العطاء . ولكن يبقى قائماً إلى أن يصل إلى علم الجهة الإدارية طلبه سحب التأمين المؤقت (للمادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ م) .

تضمن العطاء قبول الإرباط لمدة خمسة عشر يوماً تنتهي في ١٩٩٤/٤/١٨ - قبول العطاء في ١٩٩٤/٤/١٣ - إخطارها بالقبول وتسليم وكيلها الإخطار في ١٩٩٤/٤/٢٠ ولم يتم بسحب التأمين النهائي قبل ذلك - انعقاد العقد .
(الطعن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٤٠ ق - ع - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٧)

بطلان شرط التحكيم الوارد في العقود الإدارية قبل تعديل قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ - أثره . بطلان حكم هيئة التحكيم .

(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٤٠ ق - ع - جلسة ١٩٩٦/٥/٢٠)

عقود إدارية - اختصاص مستعجل للقاضي الإداري - وقف السير في توقيع العقد:

من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية هو اختصاص شامل لأصل تلك المنازعة وما يتفرع عنها . وعلى مقتضى ذلك يفصل القضاء الإداري في الوجه المستعجل في المنازعة المستندة إلى العقد الإداري لا على اعتبار أنها من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة من طلبات الإنهاء بل على اعتبار أنها من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لإتخاذ إجراءات وقائية أو تحفظية لا تمحتمل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو نتائج يتعذر تداركها وحماية للحق إلى أن يفصل في موضوعه . ولا بهم في هذا الصدد أن يصف صاحب الشأن طلبه بأنه وقف تنفيذ ، إذ العبرة في وصف الطلب بحقيقته وجوهه وهدفه حسبما يظهر من أوراق الدعوى . وبناء عليه يتعين نظر هذا الطلب المستعجل في الحدود والضوابط المقررة للطلبات

واقامة الدليل عليه طبقاً للعادة الأولى من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحيث أن الشركة الطاعنة لم تقدم ثمة مستنداً يفيد قيام هذه الوكالة أو يستدل بها على أنها طرف أصيل في هذا التعاقد والذي تنصرف آثاره إليها - كما أن المستندات المشار إليها بمذكرة دفاعها المودعة أمام محكمة أول درجة بجلسته ١٩٩٦/٣/٢٤ ، وتطالب بإلزام الجهاز بتقديدها - ليست الوسيلة لإثبات نية هذه الشركة عنها ، وكان يجب عليها تقديم عقد الوكالة أو خطاب التفويض الصادر إليها ، فضلاً عن إنه من المقرر أن طرفي العقد يتبادلان الأوراق والمستندات المتعلقة بهذا العقد ، حيث لا تكون هذه المستندات في حوزة جهة الإدارة المتعاقدة وحدها حيث تلزم بتسليم التعاقد صورها .

وحيث إنه ولئن كانت ثمة اتصالات جرت بين الشركة الطاعنة وشركة سايكو والجهاز لإتمام هذا الاتفاق الجديد ، فإن ذلك يرجع على وجود علاقة سابقة بينهما وتستهدف من ورائها تفادي توقيع جزاء عليها إزاء تقصيرها في تنفيذ التزاماتها التعاقدية ، كما إن تلك الاتصالات لا تغني عن تقديم عقد الوكالة - وهي المزمة بتقديم هذا المستند لأنها طرف فيه حالة إبرامه ويكون في حوزتها الدليل عليه ، فالنية بين الطرفين لا تفترض .

ومن حيث إنه لا وجه لما ذهبت إليه الشركة الطاعنة من أن تأخيرها في التنفيذ كان ناجماً عن ظروف طارئة وقوه القاهرة تمثلت في إنهيار سعر الدولار في السوق العالمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - والذي عرف دولياً « بيوم الاثنين الأسود » مما أدى إلى ارتفاع أسعار البضائع مع حدا بالمجزر الآلى بالمجر إلى التوقف عن تنفيذ الرسالة وكذلك ارتفاع أسعار الشحن العالمية المفاجئ خلال شهري نوفمبر وديسمبر وعدم قبول شركات الشحن الارتباط حين استقرار السوق العالمية - ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مقتضى نظرية الظروف الطارئة أن يطرأ خلال مدة تنفيذ العقد الإداري حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو اقتصادية سواء من عمل الجهة

ويعنى يوجد ما يظاهاه من الأوراق في قيام شبهة تحايل بين الشريكتين للتوصل إلى ترسية العملية على الطاعن باعتبار أن سعره أفضل الأسعار ترى فيه الهيئة مبرراً لفسخ العقد ، وبالتالي عدم السير في إجراءاته من توقيع وتحديد لكميات ومواعيد تسليم تلك المهمات وهو ما يتفق معه ركن الجدية في الطلب العاجل من الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه من رفض الطلب . ويكون طلب الطاعن والحالة كذلك إلزام الهيئة المطعون ضدها بتسليم كميات التذاكر التي قام بتدبيرها غير قائم على أساس من القانون وذلك لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه من غير الجائز إصدار القضاء أمراً لجهة الإدارة لاتخاذ إجراء يدخل في شئونها ، وأن أمر الإسناد الذي يعتصم به الطاعن حدد تاريخ تسليم المهمات التي رست عليه بعد شهرين من توقيع العقد والذي لم يتم لما سلف بيبانه . وهو ما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤٩ ق - ع - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

عقد إداري - الكتابة ليست شرطاً لإثباته - نظرية الظروف الطارئة - حدودها -

ومن حيث إنه لا يقدح في ذلك ما أثارته الشركة الطاعنة من عدم وجود عقد مكتوب ذلك أنه ولئن خلت الأوراق من وجود عقد مكتوب بين الجهاز وشركة سايكو الفرنسية ، حيث إن في الاتفاق بين الطرفين لم يفرغ في وثيقة مكتوبة ، فإن عدم تحرير عقد إداري لا يعنى وجود علاقة تعاقدية لأن الوثائق المتبادلة بين الطرفين تدل على قيام هذه الرابطة التعاقدية ، حيث إن العرض المقدم من الشركة والشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح لصالحها تعتبر بمثابة العقد الإداري الملزم للطرفين كما أنه لا وجه لما تذرعت به الشركة الطاعنة من أن شركة سايكو الفرنسية تعاقدت مع الجهاز نيابة عنها لأنه من المعلوم به في مجال الإثبات أن من يدعى واقعة أو يبدي دفْعاً ، فعليه يقع عبء الإثبات

عقد إداري - مصادرة التأمين -

المادة ٢٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ -
هذه المادة تواجه فقط حالة التعاقد المقبول عطاؤه ولم
يقم بسداد التأمين النهائي الواجب إيداعه في المدة
المحددة له والحضور لتوقيع العقد وذلك بعد إتمام
الإيجاب والقبول بين الطرفين - واقعة كتابة العقد ما
هي إلا تأكيد لهذين الركنين - للجهة الإدارية طبقاً
للمادة ٢٤ إلغاء العقد ومصادرة التأمين الابتدائي
المدفوع أو تنفيذ العقد كله أو بعضه على حساب
المتعاقد المقتصر ولها أن ترجع على المتعاقد
بالتعويضات عن كل خسارة لحقت بها - ولا يجوز
تطبيق المادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩
لسنة ١٩٨٣ بمصادرة التأمين النهائي لأنه لا يوجد
تأمين نهائي - التنفيذ على حساب المتعاقد المتخلف
عن أداء التأمين النهائي لا يستتبع مطالبته
بالمصروفات الإدارية ولا تستحق الجهة الإدارية
تعويضاً عنها إلا إذا أثبتت أنها قد تحملت خسائر أو
أضراراً من جراء تنفيذ العقد على حساب المتعهد
المقتصر كما إذا قامت بإعادة إجراءات المناقصة من
جديد - استحقاق الفوائد التأخيرية طبقاً لنص المادة
٢٢٦ مدني على ما يستحق في ذمة المتعاقد المخلف
بإلتزاماته التعاقدية عن فرق الثمن والمصاريف
الإدارية وغرامة التأخير من تاريخ المطالبة القضائية
وليس من تاريخ صدور الحكم بحسبان أن العقد قد
أرسي قواعد تنفيذها وبيان مقدارها .

(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٤٢ ق ٠ ع - جلسة ٢٠٠٠/١٤)

تعهد الطالب بضمأن والده بسداد قيمة تكاليف
الاختبارات والفحوص الطبية التي يجتازها من خلال
مكتب تنسيق القبول للكليات العسكرية هو عقد
إداري - اختيار الطالب للحضور للالتحاق إلى
إحدى الكليات العسكرية وتخلفه عن الحضور - يلتزم
برد هذه المبالغ محل المطالبة .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٥ ق ٠ ع - جلسة ٢٠٠١/١١/١٤)

الإدوية المتعاقدة أو من غيرها لم تكن في حسان
المتعاقد عند إبرام العقد ولا يملك لها دعواً ومن
شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها
اقتصاديات العقد اختلالاً جسيماً ، ومؤدى هذه
النظرية بعد توافر شروطها إلزام جهة الإدارة المتعاقدة
مشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيبه من الخسارة
التي حاققت به طوال فترة قيام الظروف الطارئة وذلك
ضماناً لتنفيذ العقود الإدارية واستمرارية سير المرفق
العام ومراعاة المصلحة العامة فإن مقتضى ذلك أن
تطبق هذه النظرية يفترض بداية أن يتم تنفيذ العقد
الإداري تنفيذاً كاملاً ، لكيلا تلحق بالمتعاقد مع
الجهة الإدارية خسارة فادحة تختل معها اقتصاديات
العقد ولما كان الثابت أن الشركة الطاعنة لم تقم
بتنفيذ إلتزاماتها التعاقدية رغم إسهالها طبقاً لما
سلف بيانه فإن طلباتها في هذا الشأن تجاوز حدود
تطبيق نظرية الظروف الطارئة ، فضلاً عن أنها لم
تقدم ثمة دليلاً على قيام هذه الصعوبات ، كما إن
هذه الأسباب - على فرض صحتها - لا ترقى إلى
مرتبة القوة القاهرة التي تجعل تنفيذها لإلتزاماتها
مستحيلاً ، وقد كان في وسع الشركة الطاعنة إن
كانت حريصة على تنفيذ إلتزاماتها بحسن نية أن
تتوقع إرتفاع الأسعار وأن تدير الصفقة الملتزمة
بتوريدها خلال مدة تنفيذ العقد وخاصة أن العقد
مثار النزاع نص صراحة في البند التابع منه على أن
مدة التوريد لا تزيد على شهرين حتى ولو كان
التأخير في التوريد ناتجاً عن ظروف طارئة .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٣ ق ٠ ع - جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

حسن النية في التعامل الذي ينبغى أن يسود
في تنفيذ العقود الإدارية يقتضى بأن تلتزم الجهة
الإدارية أن ترد للمقاول أية زيادة في السعر اضطر
إلى سدادها عما توخى تسلمه له من جديد إلى ما
بعد صدور القرار الوزاري الذي تضمن زيادة
السعر .

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق ٠ ع - جلسة ٢٠٠١/١١/١٤)

عقد إداري - التزامات المتعاقد:

- لا تشرب على المقاول المتعاقد مع الجهة الإدارية إذ قام بمخاطبة جهات الاختصاص لتحديد الارتفاع المسموح به لإقامة العمارات المطلوب إنشاؤها توقفه عن العمل ومخاطبة هذه الجهات - إعتبارها مدة توقف خارجة عن إرادته حيث كان من المتعين على جهة الإدارة قبل تسليم المواقع للمقاول أن تحسم مسألة قيد الارتفاع .

- لا يجوز للمقاول التوقف عن العمل من ١٩٩٠/٩/٢٠ حتى ١٩٩٢/٦/١٧ بسبب عدم صرف المستخلصات وفروق مواد البناء عن الأعمال المنفذة في حينه .

- لا يجوز للمتعاقد مع جهة الإدارة أن يدفع بعدم التنفيذ بحجة أن جهة الإدارة امتنعت عن سداد مستحقاته .

- قيام جهة الإدارة بحساب مدة التأخير في صرف مستحقات المقاول ضمن مدة تنفيذ العملية يجعل توقف المقاول خلالها عن العمل إخلالاً بالتزامه العقدي بالتنفيذ . صحة قرار سحب العمل وتنفيذه على حساب المقاول أو توقيع غرامة التأخير .

- حساب نسبة ٢٥٪ التي يجوز للجهة الإدارية تعديل عقودها الخاصة بالأعمال بالزيادة أو النقص الوعاء الذي يحسب على أساسه هذا التعديل هو حجم العقد المبرم مع المقاول الذي سيرد التعديل بشأنه . لا تحسب هذه النسبة على أساس ختامى الأعمال التي أسندت إلى المقاول .

(الطعن رقم ٥٩٥٩ لسنة ٢٠٠١ ج ١ - جلسة ٢٠٠١/١/٣٦)

عقد إداري:

الإدارة دائماً سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ العقود الإدارية ولها دائماً حق تغيير شروطه وتعديله بما يتفق مع المصلحة العامة بغير أن يحتج عليها بقاعدة الحق المكتسب أو بقاعدة العقد شرعية المتعاقدين ولجهة الإدارة فسخ العقد ومصادرة التأمين إلى تغيير ذلك من الجزاءات التي تملك

توقيعها على المتعاقد معها إذا تخلف عن الوفاء بما يفرضه عليه العقد من التزامات .

مساحة الموقع على الطبيعة ٥٨×٧٠ متراً في حين أنها من واقع الرسومات ٧٠×٧٠ متراً - لا يجوز للمقاول الإمتناع عن تنفيذ العقد متعلزاً بعدم تسلمه الكروكي ما دامت الجهة الإدارية أخطرت به بأن ذلك لا يؤثر من قريب أو بعيد على وضع نموذج المدرسة إذ إن كلا من المساحتين تستوعب النموذج المطلوب تنفيذه . الإمتناع عن التنفيذ . صحة قرار الجهة الإدارية بفسخ العقد ومصادرة خطاب الضمان .

(الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٠٠١ ج ١ - جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

العقود تخضع للقواعد القائمة عند إبرام العقد - لا يجوز لجهة الإدارة تعديل القواعد بإرادتها المفردة:

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضعة عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان الأصل أن القانون الجديد أثره مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقلة للمراكز القانونية الخاصة ، إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد ، دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وقاعدة عدم رجعية القوانين ، وكان المراد بالقانون - على ما جرت به أحكام القضاء - هو القانون بمعناه الأعم ، فتدخل فيه كافة التشريعات سواء أكانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية طبقاً لصلاحياتها الدستورية ، ولما كانت الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء مجلس الدولة قد أبرمت عقد شراء مساحة ٤٠٠ م^٢ ط ٢٩ ف وسجل العقد برقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٢ ، كما توافقت إرادة الجمعية مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على شراء

عيناً . ولا يعتبر التنفيذ على الحساب عقوبة توقعها الإدارة على المتعاقد في تنفيذ ولكنه إجراء تستهدف به الإدارة ضمان حسن سير المرافق العامة .

- إذا لجأت جهة الإدارة إلى توقيع جزاء الفسخ فإنه يجب أن تقف عند توقيع هذا الجزاء دون أن تجعله مصحوباً بإعادة طرح العملية على حساب المتعاقد المقصر النتائج المترتبة على فسخ العقد مع نتائج التنفيذ على الحساب بحسبان أن جزاء الفسخ يترتب عليه إنهاء العقد في حين أن في حالة التنفيذ على الحساب يكون العقد قائماً ومنتجاً لأثاره القانونية وأنه لا يجوز الجمع بينهما .
(الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٠)

عقد إداري - وجود شرط في العقد:

يعتبر المفاوض مستولاً عن التحقق من طبيعة الطبقات في موقع الأعمال وأن يجري التحريات بنفسه عن تلك الطبقات فإن المفاوض يعد مستولاً عن كافة الصعوبات التي واجهته بسبب طبيعة الأرض - تقاضى الجهة الإدارية عن إعداد التعليمات الخاصة بأعمال المزيد والبدايات وفتحات الصرف والكباري وطلبها من المفاوض عدم البدء في حفر مصرف الشركة لحين صدور تعليمات أخرى يجعل التأخير في التنفيذ راجعاً إليها . بطلان قرار سحب الأعمال من المفاوض وتنفيذها على حسابه .

- عدم إثبات عناصر الضرر التي ترتبت على هذا القرار . لا يجوز الحكم بالتعويض عنه .

- الفوائد القانونية هي تعويض قانوني عن التأخر في الوفاء بالإلتزام بدفع مبلغ من النقود ويشترط في جميع الأحوال أن يكون معلوم المقدار وقت المطالبة في مجال اعتبار المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب فنقد جرت أحكام هذه المحكمة على التفرقة بين حالتين :

الأولى : إذا كان مبلغ النقود المطالب به معلوم المقدار منذ استحقاقه فتتسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية حتى لو ثارت منازعة من الخصم في استحقاق المبلغ كله أو بعضه .

مساحة ١٧ ص ١٤ ط ١٠ . وكان مفهوماً أن ثمن هذه المساحة الأخيرة يتم تحديده وفقاً للأوضاع التي تتعامل بها الهيئة في مثلها ، وتسلمت الجمعية المساحين بموجب محضر التسليم المؤرخ في ١٧ / ٤ / ١٩٨٥ ، ولم تتضمن شروط التعاقد أو التشريعات المكملة له عند إبرامه أداء المشتري أية مبالغ عند التصرف في الأرض المشتراة إلى الغير ، وعلى ذلك فلا يحق لجهة الإدارة أن تطالب الجمعية التعاونية للبناء والمساكن لأعضاء مجلس القولة بأداء مبالغ معينة عند تصرفها في الأرض التي تملكها في الساحل الشمالي استناداً إلى نصوص لائحة عقارية صدرت في عام ١٩٩٥ أي في تاريخ لاحق على إبرام التصرفات التي استقرت بموجبها ملكية الأرض محل الدعوى للجمعية ويكون قرار جهة الإدارة في هذا الصدد حرباً بالإلغاء . ولا ينال من ذلك ما نص عليه البند الثامن من عقد البيع المبرم بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء مجلس الدولة من إلتزام المشتري بما قد تفرضه عليه التشريعات الأخرى من واجبات ، ذلك أن المقصود هو إلتزام الجمعية بالتشريعات اللاحقة المتعلقة بالنظام العام وليس فيما تضمنته اللائحة العقارية المشار إليها من فرض مبالغ على المشتري عند التصرف في الأرض المشتراة ما يتعلق بالنظام العام فلا يمسرى من ثم على التصرفات التي أبرمت قبل إصدارها .

(الطعن رقم ٦٣١٦ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

عقد إداري - فسخ العقد - مصادرة التأمين :

لجهة الإدارة الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي إذا أخطأ المتعاقد معها بإبرادتها المنفردة دون اللجوء للقضاء وينتج عن هذا الجزاء إنهاء الرابطة العقدية . التنفيذ على الحساب هو وسيلة الإدارة في تنفيذ الإلتزام عيناً وهو تنفيذ تقوم به الإدارة بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسؤوليته المالية بحيث يتحمل المتعاقد المقصر في التنفيذ فروق الأسعار تطبيقاً لقاعدة التنفيذ الإلتزام

- عقد المعاونة يعد عملاً تجارياً بحكم القانون (قانون التجارة - المادة ٢٢٦ من القانون المدني)
- الفائدة القانونية عن المبالغ الواجبة الأداء الناشئة عنه هي ٥٪.

(الطعن رقم ١٩١١ و ٥٥٠ لسنة ٢٠٠٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠٤/١٠/٣١)

عقد إداري - شرط أولوية العطاء

إن إعمال شرط الأولوية قصد به أن يقدم المتناقص في عطائه صورة صادقة لأسعاره وأن ترتب جهة الإدارة العطاءات على هدى من ذلك دون مغالاة من صاحب العطاء في أسعار الأعمال أو الفئات التي ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ وإنقاص في أسعار الأعمال أو الفئات الأخرى نقصاً ينأى بها عن الحقيقة وصولاً إلى التعاقد مع جهة الإدارة باعتبار أن العطاء في جملة أقل العطاءات المقدمة سعراً ثم يستين عند التنفيذ أنها محض أولوية خادعة استنفذت أغراضها لا تصادف الحقيقة وفي هذه الحال يتعين رد على مثل هذا المتناقص قصده بالنص على أن تظل الأولوية التي رتب العطاءات وأرسيت المناقصة على أساسها صاحب للعقد حتى تمام التنفيذ ويراعى هذا الشرط لدى حساب ختامى العملية بحيث يبقى العطاء الذى أرسيت عليه المناقصة دائماً هو أقل العطاءات سعراً تحقيقاً لمصلحة الجهة الإدارية .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠٠٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠٤/١٠/٣١)

عقد إداري :

- مسئولية المتبوع تقتصر على الضرر المباشر الذى نشأ عن فعول تابعيهما وكانوا سبباً فيه فإذا شاركت الجهة الإدارية في استنفال الضرر تعين أخذ ذلك في الاعتبار عند تقدير التعويض .

- إذا كان للمتعاقد مع الجهة الإدارية السيطرة الكاملة على جميع الأشياء والألات والمعدات الموجودة بالموقع إعمالاً لنص المادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فإنها تكون ملزمة بحراسة هذه الأشياء وبالتالي التعويض عن الأضرار التي تحدثها للجهة المتعاقدة .

(الطعن رقم ٢٢١١ لسنة ٢٠٠٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠٤/١٠/٣١)

الثانية : إذا كان المبلغ المطالب به غير محدد المقدار وقت استحقاقه بل يرجع في ذلك لتقدير القاضى المطلق ففي هذه الحالة لا تسرى الفوائد عنه إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي بالتعويض .

- مطالبة الطاعنين بالفوائد القانونية عن المبلغ المطالب به والمتمثل في مستحقاتهم عن الأعمال التي قام مورثهم بتنفيذها على أساس فئات الأسعار المحددة في العقد المبرم بينه وبين الجهة الإدارية وعمل صفة ما هو ثابت تنفيذه بالفعل من أعمال من واقع المستخلصات والمستندات الموجودة لدى الجهة الإدارية فإن تحديد هذه المبالغ يستند إلى أسس ثابتة في العقد وهي وإن نازعت فيها جهة الإدارة المعنية إلا أنها تعتبر مبالغ معلومة المقدار . وقف المطالبة القضائية - استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها .

(الطعن رقم ٩٩١، ٩٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠٤/١٠/٣١)

عقد إداري :

للجهة الإدارية المتعاقدة مصادرة التأمين عند التقصير في تنفيذ أى التزام من الإلتزامات المقررة في العقد ومصادرة التأمين في هذه الحالة إنما يمثل الحد الأدنى للتعويض الذى يحق للجهة الإدارية اقتضاؤه عن الأضرار التي أصابتها بسبب إخلال المتعاقد معها في تنفيذ إلتزاماته - إذا كانت قيمة التأمين المصادر لا تكفى وحدها لجبر الضرر فإنه يتعين الحكم بالتعويض الكافى لجبره - ما تحصل عليه الجهة الإدارية من فروق تنفيذ على الحساب وغرامات تأخير ومصاريف إدارية لا يعنو أن يكون استرداداً للنفقات الفعلية التي أنفقتها جهة الإدارة لإتمام العمل المسحوب من المفاوض ولا يعد من قبيل التعويض الذى تستحقه الجهة الإدارية عن إخلال المتعاقد بالإلتزاماته العقيدية به والذى يجب أن يتم تقديره وفقاً للقواعد العامة في المسئولية العقيدية وذلك بالتعويض الكامل عما أصابها من أضرار نتجت عن تأخر المتعاقد معها في التنفيذ ويشمل ذلك ما لحقها من خسارة وما فاتها من كسب .

عقد إداري :

عقد إداري - فسخ العقد :

في حالة فسخ العقد الإداري نتيجة إخلال المتعاقد بأي شرط من شروط العقد فإنه يحق للجهة الإدارية المتعاقدة مصادرة مبلغ التأمين المدفوع باعتبار ذلك أحد الجزاءات المالية التي جرى العرف الإداري على اشتراطها في العقد الإداري والتي مردها إلى ما يتميز به هذا العقد عن العقد المدني من طابع خاص - في حالة تأخر المتعاقد في دفع الإيجار المقرر يجب مصادرة التأمين المقدم منه عند فسخ العقد لا يدخل هذا التأمين في حساب قيمة الإيجار المستحق عليه حتى ولو لم تكن هناك أضرار ترتبت على فسخ العقد .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - ج - جلسة ٢٧/٢/٢٠٠١)

عقد إداري ...

تعليقه ... إجراءات الفسخ الصحيحة :

ومن حيث إنه يتعين الإشارة وفي ضوء واقعات النزاع المائل إلى أن القرارات التي تصدرها جهة الإدارة المتعاقدة تنفيذاً لأحكام العقد مثل القرار الصادر بتوقيع جزاء معين من الجزاءات التعاقدية ، كفسخ العقد - لا تعتبر تلك القرارات - طبقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - قرارات إدارية تدخل منازعة المتعاقد الآخر في شأنها في نطاق قضاء الإلغاء ، بل هي إجراءات تعاقدية لا تخضع للأحكام العامة الخاصة بالإلغاء القرارات الإدارية قضائياً ، وإنما تكون محلاً للطعن على أساس استبعاد ولاية القضاء الكامل .

ومن حيث إنه متى استبان ذلك ، ولما كان الثابت من سياق الوقائع المتقدمة أن قرار وزير السياحة رقم ١٩٩٦/٨٣ (المطعون فيه) فيما تضمنه من فسخ العقد المبرم مع الشركة الطاعنة بتاريخ ١٩٩٦/١/٤ يستند إلى أحكام هذا العقد ومن ثم فإن المنازعة المائلة تعتبر منازعة عقدية ، ويضحي مقطع النزاع فيها هو بيان ما إذا كان هذا القرار يتفق وأحكام ذلك العقد من عدمه .

إنه وإن كان المورد يعتبر قد أوفى بالتزامه بالتوريد بمجرد اعتماد قرار لجنة الفحص من السلطة المختصة طبقاً للمادة ٨٨ إلا أنه إذا تضمن عقد التوريد شروطاً تتعلق بضمان الأصناف الموردة خلال مدة معينة فإن المورد لا تبرأ ذمته ولا يعتبر قد أوفى بالتزامه إلا بعد التسليم النهائي للأصناف المتعاقد عليها وذلك بعد انتهاء مدة الضمان والتي تبدأ من تاريخ تسليم لجنة الفحص الاستلام الابتدائي لحين انتهاء فترة الضمان أو التسليم النهائي لهذه الأصناف الثابت أنه منذ توريد الجهاز محل التعاقد وهو دائم التعطل ولم يحقق النتائج المرجوة منه وذلك بإقرار الشركة بأنها كانت تقوم بإصلاحه كلما طلب منها ذلك خلال فترة الضمان إلى أن تبين للجهة الإدارية عدم صلاحيته للغرض الذي تم التعاقد عليه من أجله ودفعها إلى اللجوء للمحكمة لفسخ العقد واسترداد المبالغ التي صرفت للمورد بعد أن قامت بمصادرة خطاب الضمان مع المطالبة بالتعويض المناسب عن الأضرار التي أصابتها - صحة مسلك الجهة الإدارية - إلتزام الشركة الموردة باستمرار حتى نهاية فترة الضمان ولا يغير منه إساءة استعمال الجهاز من قبل عمال الجهة الإدارية حيث إن على الشركة إلتزاماً بتدريب هؤلاء العمال على استعمال الجهاز .

(الطعن رقم ٤٥١٩ و ٤٥٢٠ لسنة ٤٤ ق ٤٠ - ج - جلسة ١١/٢/٢٠٠٠)

عقد إداري :

حساب غرامة التأخير يكون على أساس ختامي العملية طبقاً لنص المادة ٢٨ من العقد وليس على أساس قيمة الأعمال المسندة - في حالة سحب العمل والتنفيذ على حساب الماثل المقرص فإن المبالغ المطالب بها تستحق من تاريخ الأعمال التي لم يتم الماثل بتنفيذها وليس من تاريخ إسناد الأعمال المسحوبة إلى ماول آخر بحسبان أن احتساب تلك المستحقات وتحديد مقدارها يتم طبقاً لما تفرعته عملية التنفيذ على الحساب .

(الطعن رقم ٤٧٢٥ لسنة ٤٢ ق ٤٠ - ج - جلسة ٢٧/٢/٢٠٠١)

ومن حيث إن العقد مشار النزاع - هو فى حقيقته - عقد بيع أراض من أملاك الدومين الخاص بغرض إقامة مشروع سياحى عليها وأن هذا البيع معلق على شرط واقف يتمثل فى تشييد هذا المشروع المتفق عليه - طبقاً للشرط والمواصفات الواردة فيه فى الميعاد المتفق عليه .

ومن حيث إنه ولئن كان وزير السياحة بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية السياحية هو السلطة المختصة بفسخ العقد مشار النزاع المائل ، إلا أن المشرع لم يشأ أن ينفرد وزير السياحة بإتخاذ هذا الإجراء دون موافقة مجلس إدارة الهيئة المذكورة على هذا الأجراء حيث اشترط أن يسبق قرار الفسخ طائفة من الإجراءات التى تمهد وتهيئ لموليد ذلك القرار وتتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى: أن تقوم إدارة متابعة تنفيذ المشروعات بالهيئة المذكورة بمتابعة الموقف التنفيذى للمستثمرين لإلتزاماتهم التعاقدية خلال المدة المحددة لإتمام مشروعاتهم السياحية طبقاً للعقد المبرمة معهم وإعداد تقاريرها بما تسفر عنه نتيجة هذه المعائنات على الطبيعة ثم تقوم الإدارة المركزية لتنمية المناطق السياحية بالهيئة بمراجعة محاضر لجان المتابعة وفى ضوءها تقوم بإعداد تقارير من واقع كل حالة تمهيداً لعرضها على مجلس إدارة الهيئة .

المرحلة الثانية: تتمثل فى عرض تلك التقارير على مجلس إدارة الهيئة للنظر فى فسخ عقد البيع أو الإيجار أو الانتفاع بها - كلياً أو جزئياً - بحسب الأحوال فى الحالات التى يشهد فيها عدم إلتزام المستثمر بالشرط التعاقدية .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم - وكان الثابت بالأدراك أن الهيئة العامة للتنمية السياحية (وهى الطرف الأصيل فى العقد موضوع الطعن) - بعد أن حلت محل وزارة السياحة بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ - قد أنزلت الطاعن بكتابتها رقم ٧٥٧ فى ٢٣/٤/١٩٩٦ بفسخ العقد ما لم يتم افتتاح المشروع الفندقى خلال عام ١٩٩٦ وأجابها الطاعن بكتابه المؤرخ فى ٩/٥/١٩٩٦ بأنه سيعم

الإنهاء من هذا المشروع فى أواخر عام ١٩٩٦ ثم خاطبته الهيئة بكتابتها المؤرخ فى ٢٦/٥/١٩٩٦ بأن الهيئة قد حددت يوم الأحد الموافق ٢/٦/١٩٩٦ لقيام لجنة لمتابعة تنفيذ المشروع بمعينته على الطبيعة وطالبته بتعيين مندوب مفوض عن الشركة لمرافقة هذه اللجنة أثناء معابنتها للمشروع والتوقيع على تقرير المعايمة ، ولا مراعاة فى أن إرادة طرفى العقد قد تلاقت على إعطاء الطاعن مهلة لاقتراح الفندق تعدد حتى نهاية عام ١٩٩٦ وأن مقتضى ذلك ولازمه هو تعديل أحكام العقد المبرم بين الطرفين فىما يتعلق بموعده الانتهاء من تنفيذ المشروع محل هذا العقد إعمالاً لأحكام المادة ١٤٧ من القانون المدنى والتى أجازت تعديل العقد باتفاق الطرفين. ويؤكد ذلك ما ورد بالكتاب الثانى الذى يفيد موافقة الهيئة وانصراف نيتها إلى استمرار العلاقة التعاقدية بينها وبين الطاعن وذلك بتنفيذ أحكام العقد وحيث قررت متابعة تنفيذ المشروع ومعابنته على الطبيعة بحضور الطرفين وإذ صدر قرار وزير السياحة المطعون فيه بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٦ - بالإرادة المنفردة - فى الوقت الذى رأت فيه الهيئة إعطاء الطاعن مهلة لاقتراح الفندق تعدد حتى نهاية عام ١٩٩٦ وموافقته على استمرار العلاقة التعاقدية على النحو المبين سلفاً ولاسيما وأن الهيئة لم تجد ذلك فى أوجه دفاعها ودفعها الأمر الذى يرضى معه القرار المطعون فيه قد صدر بالمخالفة لأحكام العقد وحرماً بالإلفاء فضلاً عن تخلف إجراء جوهري وهو عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة .

(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٨/٧)

عقد إدارى ...

إنهاء العقد قبل ميعاده حتى لجهة الإدارة بشرط مراعاة إخطار الطرف الآخر قبل ذلك بمهلة كافية ،

العقد سواء كان مدنياً أو إدارياً ينتهى نهاية طبيعية بتنفيذ ما يترتب عليه من الإلتزامات تنفيذاً كاملاً ، أو بانتهاء المدة المحددة لبقائه ، وينتهى نهاية مبسرة قبل الأوان وذلك فى عدة أحوال منها اتفاق الطرفين على إنهائه قبل نهايته الطبيعية .

لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة فإن هناك عقداً انعقد بين الطرفين رتب في ذمة المطعون ضده التزاماً بخدمة جهة الإدارة لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ استحقاقه صرف الراتب العالي وهو عقد إداري حتى ولو لم يوقع المتطوع تعهداً بخدمة الجهة الإدارية أو تعهداً برد ما أنفق عليه في حالة فصله - المطعون ضده بعد إنها خدمته لعدم الصلاحية لم يلزم برد ما أنفق عليه .

(المطعون رقم ٨٣١٥ لسنة ٤٤ ق.ج. جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

تطوع ...

إنهاء الخدمة لعدم الصلاحية الفنية؛

مصدر إلزام الطالب المتطوع في إحدى المدارس العسكرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة بسداد قسيمة المبالغ والتكاليف التي تتحملها القوات المسلحة طوال مدة وجود الطالب بالمدرسة هو التعهد الكتابي الذي يوقعه الطالب وولي أمره عند الالتحاق بالمدرسة وهذا التعهد هو عقد إداري . إنها الخدمة قبل قضاء الطالب مدة الخمس سنوات المقررة بطلب التطوع بسبب عدم الصلاحية الفنية لرسوبه المتكرر لا يمنع من المطالبة بالنفقات الدراسية التي أنفقت عليه .

(المطعون رقم ٨٤٩٨ لسنة ٤٤ ق.ج. جلسة ٢٠٠١/١١/٢٢)

- المطعون ضده ظل يصرف مرتبه بالداخل أثناء فترة الإجازة الدراسية حتى شهر ديسمبر ١٩٧٤ ولم يعد إلى الوطن لتسليم عمله فيكون قد أخل بالتزامه بما يحق للجهة الإدارية مطالبتها به صرف له أثناء هذه الإجازة ويصبح هذا الدين مستحق الأداء اعتباراً من ذلك التاريخ ومنه يبدأ سريان التقادم الطويل - إذا خلت الأوراق من مطالبة الجهة الإدارية للمطعون ضدهما بهذا الدين في وقت سابق على إقامة الدعوى في ١٩٩١/١/١١ فإن حق الجهة الإدارية في هذا الدين يسقط بالتقادم .

(المطعون رقم ١٤٦٥ لسنة ٤٤ ق.ج. جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

والأصل أن للجهة الإدارية الحق في إنهاء عقودها الإدارية قبل الأوان حتى ولو لم يرتكب المتعاقد معها أى خطأ وإذا قدرت أن هذا تقتضيه المصلحة العامة وليس للطرف الآخر إلا الحق في التعويضات إن كان لها وجه وهذا على خلاف الأصل في العقود المدنية .

ومن حيث إنه متى استبان ما تقدم وكان الثابت في المنازعة الماثلة أن إرادة الطرفين قد انصرفت إلى حق الجهة الإدارية في إنهاء العقد في أى وقت قبل انتهاء مدته إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ويشترط إخطار الطرف الثاني بذلك قبل الإنهاء بخمسة عشر يوماً .

ومن حيث إنه أياً كان الرأي فيما إذا كان السبب الذي تضرعت به جهة الإدارة في إلغاء العقد قبل نهاية مدته الطبيعية تقتضيه المصلحة العامة من عدمه فإن الثابت أنها لم ترأع مهلة الإخطار المنصوص عليها في البند التاسع من العقد وذلك حتى يتاح للمطعون ضده فرصة التعاقد على عمل بديل في المدة التي كان مرتبطاً خلالها بالعمل لدى الجهة الإدارية الطاعة وبذلك تكون قد خالفت شروط العقد ولم تقم بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية حيث قامت بإخطاره بإنهاء العقد بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢١ قبل موعد العرض عن المدة الأخيرة بيومين فقط مما يتحقق معه ركن الخطأ في جانبها الموجب لمسئوليتها عما أصاب المطعون ضده من أضرار يتمثل في جرمائه عن أجره عن باقي مدة العقد ومقداره خمسة آلاف جنيه الأمر الذي يتعين معناه إلزام الجهة الإدارية بأن تؤدي له هذا المبلغ كتعويض عما أصابه من ضرر وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب الحق .

(المطعون رقم ٢٥٧٢ لسنة ٤٤ ق.ج. جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

أنواع من العقود الإدارية

التطوع بالقوات المسلحة؛

تقديم طلب تطوع وقبول الجهة الإدارية لهذا التطوع - طبقاً للمادة ١٨ من القانون رقم ١٢٣

الإدارية بالإعلان عن الوظائف الشاغرة بها والتي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صحتين يوميتين على الأقل ، ويسرى هذا الالتزام في كل حالة من حالات التعيين المبتدأ .

كما أجاز المشرع شغل وظيفة المعار بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين إذا كانت مدة الإعارة سنة فأكثر وذلك إذا اقتضت الضرورة ذلك فإذا ما لجأت السلطة المختصة إلى شغل وظيفة المعار عن طريق التعيين بصفة دائمة أو عن طريق الترقية فإن المعار عند عودته يشغل أى وظيفة خالية من درجة وظيفته ، أما إذا سلكت السلطة المختصة شغل وظيفة المعار عن طريق التعيين المؤقت لحين عودة المعار إلى عمله فإن العامل المعين بصفة مؤقتة في وظيفة المعار تنتهى خدمته بعودة المعار إلى عمله ويشغل المعار وظيفته الأصلية .

ومن حيث إنه إذا إرتأت الجهة الإدارية أن الضرورة تقتضى التعيين على وظيفة العامل المعار التى تزيد مدة إعارته على مدة سنة فإنها تلتزم بشروط شغل هذه الوظيفة والإجراءات المقررة لذلك ومن يهينها الإعلان عنها في صحتين يوميتين ، فإذا خالفت الجهة الإدارية شرط الإعلان كان قرارها معيباً وقابل للإبطال والسحب خلال المواعيد المقررة لسحب القرارات الإدارية .

وحيث إنه يترتب على قرار التعيين مركز قانونى للعامل ومن ثم فإن هذا القرار يتحصن ضد الإلغاء أو السحب بفوات المواعيد المقررة قانوناً ومقدارها ستون يوماً من تاريخ صدوره إلا إذا كان القرار المعيب معدوماً أى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانونى لتنزل به إلى حد غضب السلطة وتنحدر به إلى مجرد الفعل المادى المنعزم الأثر قانوناً ولا يعتبر قرار التعيين الصادر دون مراعاة لأحكام الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بمثابة قرار معلوم وإنما يتضمن مخالفة لأحكام القانون تمييز للجهة الإدارية سحبه خلال المواعيد المقررة .

عدم تنفيذ المتطوع للتعهد المقدم منه نتيجة ارتكاب جريمة الغياب أكثر من مرة أثناء الدراسة والحكم عليه بالحبس نتيجة هذه الجريمة وصدور قرار بإنهاء خدمته بالرقت من الخدمة - إلتزامه بأداء نفقات الدراسة لأن عدم قيامه بتنفيذ التزامه بخدمة الجهة الإدارية هو لسبب يرجع إليه .

(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٥ ق. جلسة ١١/٧٨/٢٠٠٠)

مزداد - تجزئة المزداد - عدم جواز ذلك :

شروط المزداد لم تنص على حق الجهة الإدارية في تجزئة المزداد - موث الطاعنين تقدم بطلبات للمزداد عن جميع الأصناف المعلن عنها ووضع أسعاره على هذا الأساس طبقاً للشروط العامة وكان إجمالى سعره عن الجوال الواحد من جميع الأصناف (٣٠٥٣٩ ، جنيهات) وهو أقل من السعر المقدم من منافسه (٤٠٠٨٦ ، جنيهات) ومن ثم فإن إرساء الجهة الإدارية مزاود صفى الجيش المحلى ٥٠ ك بلاستيك والسعودى ٥٠ ك جيش يكون قد خالف الإيجاب الصادر منه لشراء جميع الأصناف دون تجهيزتها بما لا يتعدى معه العقد لعدم تلاقى الإيجاب مع القبول الأمر الذى يترتب عليه بطلان الإجراء الذى قامت به الإدارة ببيع صفى الأجرة سالفى الذكر على حسابه ، كما تكون قد خالفت القانون أيضا بمصادرة التأمين المدفوع منه ، مما يتعين معه لهذه المحكمة القضاء بإلغاء هذا الحكم ، والحكم برفض دعوى الجهة الإدارية وإلزامها بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٨٣١٧ لسنة ٤٤ ق. جلسة ٤/٢٤/٢٠٠١)

وظيفة عامة

كادر خاصة

التعيين - التسوية - ضم مدة الخدمة - شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة - ضوابط ذلك :

أجاز المشرع شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة وتسرى على العامل المعين في هذه الحالة أحكام الوظائف الدائمة خلال فترة تعيينه وتلتزم الجهات

الشاغرة إلتزاماً جوهرياً بمقتضى حكم المادة (١٧) من قانون نظام العاملين بالدولة ، إلا أن المسلم به أن هذا الإلتزام إنما يقع على عاتق الجهة الإدارية بحيث إن عدم مراعاة إجراءات الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وإن كان يشكل مخالفة في ذاته إلا أنه ليس من شأن ذلك أن يتحمل العامل الذي شغل الوظيفة دون مراعاة هذه الإجراءات تبعة تخلفها إذ إن ذلك يتنافى وحقه المكتسب في الإحتفاظ بمركزه القانوني والذي استقر بفوات ميعاد الستين يوماً المقررة لسحب القرار والتي يضحى القرار بفواتها حصيناً من السحب والإلغاء ونظراً لأن قرار إنهاء خدمة الطعون ضدها قد صدر بعد تحصين قرار تعيينها وقد نشأ لها حق مكتسب فإن قرار إنهاء خدمتها يضحى مخالفاً لحكم القانون عرباً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ١١/١٨/٢٠٠٠)

موظف - تسوية حالته - سقوط الحق في التسوية بالتقدم الطويل؛

ومن حيث إنه عن الدفع المبدي من الطاعن يسقط حق الطمعون ضده في طلب تسوية حالته بالتقدم الطويل باعتباره أنه أقام دعواه بتاريخ ١٩٩٤/٧/٦ بعد مضي أكثر من سبعة عشر عاماً على تسوية حالته بالقرار رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٧٨ فحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام - إلا أن القضاء الإداري له أن يتخذ من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ الإلتزام هذا النص ، وتتركز مدة التقدم المسقط على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثير من منازعات و طالما أن التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجر به من تصرفات فإن ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المطمعون ضدها تم تعيينها مؤقتاً على وظيفة من الدرجة السادسة العمالية بدلاً من العامل المعار / حسين محمود محمد وذلك بالقرار رقم ١٩٨٥/١٦ - بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١ ونص في القرار على أن تنتهي خدمتها اعتباراً من تاريخ انتهاء إجازة البديل (العامل المعار) أو حضوره لتسلم العمل أيهما أقرب وقد تم تعيينها مرة أخرى بدلاً من العامل / أحمد جمعة محمد والعامل / عبد الصالحين جمعة والعامل / حسين عبد النبي عبيد والذي تبدأ إجازته بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١ وتنتهي في ١٩٩٣/٩/٣٠ ، إلا أنه بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ ورد إلى مديرية التنظيم والإدارة بحافظة النيا كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي أفاد فيه بأن شغل وظيفة المعار أو من في إجازة خاصة بدون مرتب عن طريق التعيين إذا اقتضت الضرورة ذلك يتم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالمادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإذا خالفت الإدارة ذلك يكون قد تخلف شرط جوهري في قرار التعيين يتحدر به إلى درجة الاعتماد وذلك للإخلال بهدا تكافؤ الفرص بين المواطنين وانتهى رأي الجهاز إلى أن القرارات الصادرة بالتعيين دون مراعاة الإجراءات المنصوص عليها بالمادة (١٧) متعمدة ويتم سحبها دون التقيد بميعاد وعليه أصدرت الجهة الإدارية الطاعنة القرار رقم ١٩٩٤/١ الصادر في ١٩٩٤/٣/٣٠ بإنهاء خدمة الطمعون ضدها اعتباراً من ١٩٩٤/٤/١ .

كما أن الثابت من الأوراق أن قرار تعيين المطمعون ضدها صدر في ١٩٩٢/١٠/١ على وظيفة العامل / حسين عبد النبي عبيد الذي تبدأ إجازته اعتباراً من ١٩٩٢/١٠/١ إلى ١٩٩٣/٩/٣٠. وبتاريخ ١٩٩٤/٣/٣٠ أصدرت الجهة الإدارية قرارها رقم ١٩٩٤/١ بإنهاء خدمتها اعتباراً من ١٩٩٤/٤/١ استناداً إلى أن وظائف بدل معار يتم شغلها عن طريق المسابقات التي يعلن عنها للكافة ولما كان الإلتزام بالإعلان عن الوظائف

الوظيفة ومعاملة ذي الشأن بمقتضاه وعليه فإنه لا يعتد بأية مدة سبق قضاؤها في مجموعة وظيفية مغايرة كما لا يكفي لأخذ المدة في الإعتبار مجرد كونها تالية للحصول على المؤهل إذا كان العامل لم يعامل بموجب المؤهل المذكور وهكذا يتحدد مناهل الاعتداد بمدة الخبرة البينية اللازمة لشغل الوظيفة طبقاً لاشتراطات شغلها بأن تكون قد قضيت بعد الحصول على المؤهل العلمى المتطلب لشغلها والمعاملة بمقتضاه وفي ذات المجموعة الوظيفية التى تتم فيها الترقية .

ومن حيث إن الشاهب بالأوراق أن اشتراطات شغل وظائف الدرجة الأولى بالمجموعة النوعية لوظائف التنمية الإدارية بالهيئة الطاعنة حسبها هو وارد فى بطاقة وصفها قد تحدت فى الحصول على مؤهل عال مناسب وتوافر الخبرة المتخصصة فى مجال العمل وقضاء مدة بينية مقدارها ست سنوات فعلية على الأقل فى الدرجة الأدنى مباشرة .

ومن حيث إن مورث المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثانى كانا يعملان بالهيئة الطاعنة بمجموعة الوظائف المكتبية بمؤهل الثانى العامة ثم حصلأ على دبلوم البريد عام ١٩٦٤ بالنسبة للأول وعام ١٩٦٥ بالنسبة للثانى وقد حصلأ على الدرجة الثانية بمجموعة الوظائف المكتبية فى ١٩٧٥/٩/١ بالنسبة للأول وفى ١٩٧٦/٣/١ بالنسبة للثانى وإذ حصلأ على مؤهل عال أثناء الخدمة (معادلة بكالوريوس البريد) عام ١٩٧٥ بالنسبة للأول وعام ١٩٧٧ بالنسبة للثانى فقد أصدرت الهيئة الطاعنة القرار رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦ بتعيينهما على الدرجة الثانية بمجموعة وظائف التنمية الإدارية مع الاحتفاظ لهما بأقدميتهما ومرتبتيهما فى الوظيفة السابقة ومن ثم فإن معاملتهما بالمؤهل العالى تكون اعتباراً من تاريخ تعيينهما الفعلى بمجموعة وظائف التنمية الإدارية بحسبان التاريخ الذى يستمدان فيه الخبرة المسوغة للترقية إلى الدرجة الأعلى ولما كان القرار المطعون فيه رقم ٨٨/١٠٧٥ قد صدر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٠ فإن مورث المطعون

وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمداً لا نهاية له ، وإذا كان للتقدم المسقط للمطالبة بالحقوق فى روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمه هذا التقدم فى مجال روابط القانون العام تجدد تبريرها على نحو أدعى وأوجب فى استتقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراً أقلية المصلحة العامة وحسن سير المرافق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى فى المنازعات الإدارية التى يختص بنظرها بهيئة قضاء إدارى إلا ما يتعلق منها بطلبات الإلغاء إذ نص إلى أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً على التفصيل الوارد به ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المبنى مادام لا يوجد نص خاص فى قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد ولما كانت المادة ٣٧٤ من القانون المبنى تقتضى بأن يتقدم الإلتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فإن هذا النص هو الواجب التطبيق فى الطعن الحالى .

ومن حيث إن الشاهب من الأوراق أن المطعون ضده التحق بالدفعة الأولى بأكاديمية الشرطة (القسم الخاص) وتخرج منها فى ١٩٧٧/٨/١٠ برتبة نقيب وقد سويت حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة وتعديلاته وذلك بالقرار الرزارى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٧ ، ومن ثم فإن حقه من طلب إعادة هذه التسمية قد سقط بالتقدم بمضى خمس عشرة سنة من هذا التاريخ إذ لم يتم دعواه للمطالبة بهذا الحق إلا فى ١٩٩٤/٧/٦ .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٤ ق-ع-جلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠)

وظيفة عامة - مدة الخبرة البينية :

يجب أن تكون مدة الخبرة البينية تالية للحصول على المؤهل متى كانت اشتراطات شغل الوظيفة تتطلب خبرة متخصصة فى مجال العمل اللازم لاكتسابها ومن ثم فإنه لا يعتد بمدة الخبرة النوعية إلا إذا كانت تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل

ومن حيث إنه عن استرداد الفروق المالية المترتبة على التعيين الخاطئ فلا وجه لاسترداد تلك الفروق لأن الطاعن لم يكن له ثمة دخل في ذلك إعمالاً لقاعدة الأجر مقابل العمل ما دام الطاعن قد أدى واجبه المنوط به في الوظيفة التي عين عليها بطريق الخطأ .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٢ ق.ج-ع-جلسة ٢١/١/٢٠٠١)

قوانين التسويات

تعديل المركز القانوني للعامل - ضوابطه : لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استناداً إلى أحكام التشريعات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنقيلاً لحكم قضائي نهائي ، وينصرف هذا الحظر إلى جهة الإدارة وإلى العامل على حد سواء ، كما لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استناداً إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنقيلاً لحكم قضائي نهائي ، إلا أنه من ناحية أخرى فقد وضع المشرع في ذات الوقت التزاماً آخر على عاتق جهة الإدارة يعانق التزامها السالف بعدم تعديل المركز القانوني للعامل حتى ولو كان خاطئاً مؤداه ضرورة إجراء تسوية قانونية صحيحة وفقاً للقوانين المعمول بها عند إجرائها بغرض تحديد الدرجة والأهمية القانونية الصحيحة التي يستحقها العامل وفقاً لهذه القوانين وذلك للاعتداد بها في المستقبل فقط عند إجراء ترقية العامل للدرجة التالية ، كما أوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانوناً وذلك من ريع قيمة علاوة الترقية والصلوات الدورية التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بالقانون المشار إليه رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فإن تكليف المشرع للجهة الإدارية بوجوب إجراء

ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني لم يستوفيا في هذا التاريخ شرط المدة البينية اللازمة للترقية إلى وظيفة من الدرجة الأولى وهي ست سنوات فعلية في الدرجة الثانية بمجموعة وظائف التنمية الإدارية وترتيباً على ذلك فإن هذا القرار إذ انطوى على تركهما في الترقية إلى الدرجة الثانية لعدم استيفائهما المدة البينية يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ ق.ج-ع-جلسة ١٢/٢/٢٠٠٠)

التعيين طبقاً للمادة ٢٥ مكرر:

لا يجوز استرداد الفروق المالية المترتبة على التعيين الخاطئ : قضاء هذه المحكمة جرى على أن التعيين وفقاً لنص المادة (٢٥) مكرراً المشار إليها هو تعيين مبدئياً يكون في أدنى الدرجات فإذا تجاوزت جهة الإدارة ذلك التقيد فعميت العامل في إحدى وظائف النوعية الثانية بالمجموعة النوعية للوظائف التخصصية فإن قرارها يكون مشوباً بعيب جسيم ينزل به إلى درجة الإلزام ويجوز سحبه في أي وقت دون التقيد بمبدأ .

(المحكم الصادر بـ ٢٠٠٠/٧/١٢ إلى الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤٢ ق.ج-ع)

ومن حيث إن الشاهد من الأوراق أن الطاعن حصل على دبلوم المدارس الثانوية التجارية سنة ١٩٦١ وعين في وظيفة كتابية ثم حصل أثناء الخدمة على بكالوريوس معهد التعاون سنة ١٩٨٠ وصدر القرار رقم ٨٣/١٠٩٧ بتعيينه في وظيفة بالدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف الاقتصاد والتجارة اعتباراً من ١٩٨٣/١١/١٧ بالتطبيق الخاطئ لنص المادة (٣٥) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وكان ذلك محل اعتراض للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأبدت إدارة الفتوى لوزارة المالية رأيها بعدم مشروعية ذلك القرار وبناء عليه وأصدرت جهة الإدارة قرارها رقم ٩٢/٢/١٣٣ بسحب القرار رقم ٨٣/١٠٩٧ ومن ثم يكون القرار الساحب متفقاً وصحيح حكم القانون ويضحي الطلب الأعلى غير قائم على سند من القانون مستوجب رفضه .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أنه قد أجريت للمطعون ضدها تسوية خاطئة عند إعمال أحكام التشريعات المنصوص عليها في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أنفة الذكر على حالتها ، وقبل أن تنشط الجهة الإدارية الطاعنة لإجراء تسوية قانونية صحيحة لها إعمالاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ أصدرت بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨ القرار رقم ٣٥ بترقية المطعون ضدها إلى الدرجة الأولى بالمجموعة النوعية لوظائف التحويل والمحاسبة ، كما أصدرت في الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٠ قرارات بإجراء ترقية أديبة لها آخرها القرار رقم ٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦ بتعيينها في وظيفة مدير مساعد للشئون المالية والإدارية بإدارة أسيوط التعليمية وتحصنت هذه الترقية سواء المالية أو الأدبية ، مما لا يجوز المساس بها ، ومن ثم فإنه إذا ما نشطت الجهة الإدارية الطاعنة إلى تنفيذ الإلتزام الملقى على عاتقها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بإجراء تسوية قانونية صحيحة لحالة المطعون ضدها - بعد سيات دام ما يزيد على خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه - وأصدرت القارات أرقام ٥٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٨ و ٥٠٩ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣ و ٢٦٨ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١١ ، فلا يجوز لها بمقتضى هذه القرارات المساس بقرارات الترقية التي تحصنت قبل ١٩٩٠/٩/١٨ مما يتعين معه القضاء بإلغاء القرارات أرقام ٥٠٨ و ٥٠٩ لسنة ١٩٩٠ و ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ والقرارات الصادرة بناء عليها أرقام ٥١٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ و ١٢ و ١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ و ١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥ وذلك فيما تضمنته هذه القرارات جميعها من سحب لترقية المطعون ضدها إلى الدرجة الأولى وترقيتها الأدبية مع الإبقاء على القرارات أرقام ٥٠٨ و ٥٠٩ لسنة ١٩٩٠ و ٢٦٨ لسنة ١٩٩٢ فيما عدا ذلك بحيث تظل التسوية الصحيحة الواردة بها تنتج آثارها الأخرى على النحو الذي

التسوية القانونية الصحيحة للعامل الذي أجريت له تسوية خاطئة وذلك للاعتداد بها مستقبلاً عند ترقيته للدرجة التالية ، كما أن تكليفه لها أيضا بوجوب استهلاك الفرق بين المرتب الذي وصل إليه العامل نتيجة تسوية خاطئة وبين المرتب المستحق له قانوناً من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق له مستقبلاً بعد تاريخ العمل بالقانون المشار إليه إنما يلقي هذا التكليف بوجهيه على الإدارة إلزاماً واجب الأداء بدءاً من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويظل هذا الإلتزام واجب الأداء طبقاً لما أورده المشرع صراحة حتى تمام إعمال مقتضاه عند ترقية العامل مستقبلاً للدرجة التالية واكتمال استهلاك الفرق بين المرتب الخاصي وبين المرتب المستحق قانوناً حتى وإن امتد ذلك إلى ما بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ ، وعلى ذلك فإن هذا الإلتزام الملقى على عاتق الجهة الإدارية إنما هو بطبيعته معد الأثر وغير مقيد بالميعاد النهائي الذي حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانوني للعامل ولا يرتبط به وإنما يتعين نفاذه حتى تمام إعمال مقتضاه ولو بعد التاريخ النهائي المشار إليه المحدد لـ ١٩٨٥/٦/٣٠ .

على أن المشرع قد وضع على الحكم المتقدم قيداً مؤذاه عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة بالترقية بالنسبة للعامل الذي أجريت له تسوية خاطئة بالزيادة وهو ما يؤدي إلى القول : إن التسوية الصحيحة التي تجري للعامل في هذه الحالة يعتد بها عند الترقية إلا إذا ثبت أن العامل قد رقى ترقية عادية في تاريخ سابق على إجراء هذه التسوية وإن هذه الترقية قد تحصنت بعدم الطعن عليها خلال المواعيد ، وأصبحت نهائية حيث يعتد بما أسفرت عنه هذه الترقية من مركز قانوني يشمل الدرجة الرقي إليها ، وكذلك ترتيب أقدميته بين المرقين في قرار الترقية عند الترقية التالية ودون أن ينال ذلك من إجراء التسوية الصحيحة وما تسفر عنه معارضاً مع قرار الترقية الذي تحصن ولا يجوز المساس به وتظل هذه التسوية الصحيحة تنتج آثارها الأخرى على النحو الذي حددته المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

المعادلة للدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ والتسوية الصحيحة التي يستحق بمقتضاها المدعى الفئة الخامسة المعادلة للدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن جهة الإدارة الطاعنة تكون بقرارها رقم ٢٢٥٦/٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٣ قد أعملت في شأن المدعى صحيح حكم القانون وحكم المادة الثامنة السابقة الإشارة إليها بوجوب الإبقاء على التسوية الخاطئة وإجراء تسوية قانونية لحالة المدعى يعتد بها عند تربيته الأخيرة إلى الدرجة الأعلى .

ومن حيث إنه على أساس التسوية القانونية التي أجرتها جهة الإدارة لحالة المدعى والتي يعتد بها عند تربيته إلى الدرجة التالية وعلى أساس تفسير هذه الجهة وفهمها لحكم الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ قامت بإصدار القرار رقم ٦٩٩/٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦ بتربية المدعى إلى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٥/٢/٣ ونحيث إن الفقرة (ب) وإذ نصت على حق العامل في « الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل إليه نتيجة التسوية الخاطئة على أن يعتد عند تربيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية ... » فإن عبارة « تربيته للدرجة التالية » إنما تنصرف إلى الترقية إلى الدرجة التالية والأعلى للدرجة التي يشغلها العامل طبقاً للتسوية الخاطئة والتي قرر المشرع احتفاظ العامل بها والإبقاء عليها له بصفة شخصية وليس الترقية إلى الدرجة الأعلى لتلك التي يشغلها العامل بمقتضى التسوية القانونية التي أجريت لحالته وإلا عد ذلك مساساً بمركز قانوني حرص المشرع على الإبقاء عليه للعامل بصفة شخصية ومخالفة لحكم المادة (١١) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

وحيث إن المدعى بمقتضى التسوية الخاطئة - شغل الفئة الرابعة المعادلة للدرجة الثانية اعتباراً من

حدده المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مما يتعين القضاء به وتعديل الحكم المطعون بما يحق ذلك وهو الإبقاء على التسوية الصحيحة تنتج آثارها الأخرى دون مساس بما تحصن من ترقيات للمطعون ضدها .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤١ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٢/٢١)

مداول التسوية الصحيحة - تطبيق:

ومن حيث إن البين من الأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم زراعة عام ١٩٦٢ وعين بالهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٧ ثم أرجعت أقدميته إلى ١٩٦٢/٨/٥ ويصلور القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ قامت جهة الإدارة بإعمالهما في شأنه حيث منح الدرجة السادسة والخامسة في ١٩٧٦/١٢/٣١ وقد طبقت جهة الإدارة عند إعمالها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن المدعى المدد المنصوص عليها في الجدول الثالث من الجداول المرفقة بهذا القانون ويصلور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قامت جهة الإدارة بإرجاع أقدميته في الفئة السادسة إلى ١٩٧٠/٩/١ ومنح الفئة الخامسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والرابعة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وذلك بالقرار رقم ١٤٨٥/٥ في ١٩٨١/٩/٣ ونظراً لأن الهيئة طبقت على المدعى الجدول الثالث بالمخالفة لصحيح حكم القانون فقد قامت الهيئة بإصدار قرارها رقم ٢٢٥٦/٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٣ إعمالاً لنشور الهيئة الصادر في ١٩٨٤/٧/١١ بشأن تطبيق الفقرة (ب) من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لمن يرغب معاملته بها بالإحتفاظ بترتيبه ودرجته المالية بصفة شخصية نتيجة التسوية الخاطئة على أن يعتد عند تربيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية على أن يتقدم العامل بإقرار لتطبيق الفقرة المشار إليها وبناء على إقرار المدعى تضمن القرار التسوية الخاطئة التي سبق إجراؤها للمدعى والتي وصل فيها إلى الفئة الرابعة

١٩٧٧/١٢/٣١ - في حين إنه طبقاً للتسوية الصحيحة يستحق الفئة الخامسة المعادلة للدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/٣١ - فإن ترقبته إلى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٥/٢/٣ تكون مخالفة لصحيح حكم المادة (٨) فقرة (ب) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ إذ إنه يقتضى هذه الفقرة تعيين الإبقاء على وضعه الوظيفي الذي وصل إليه نتيجة التسوية الخاطئة ومنها اعتباره شاغلاً للدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ حتى ترقبته إلى الدرجة الأعلى وهي الدرجة الأولى بمراعاة التسوية الصحيحة لحالته .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم فإن القرار رقم ٦١٩/٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦ بترقية المدعى إلى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٥/٢/٣ يقدو قراراً مغدوماً لمساسه بحق استعده المدعى من القانون مباشرة و لا تعلم محل القرار .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٠ ق - ج - جلسة ٢٠١١/٢/٢٦)

مدة الخدمة العسكرية ...

مدة الخدمة كضابط احتياط :

ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات يعد طوال فترة الخدمة العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء فى ذات المركز القانونى لقرينه المجند كجندى من ناحية أن أساس إلزامهما بالخدمة العسكرية أصلاً هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فإن حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء فى مدة خدمته المدنية عند تعيينه فى إحدى الجهات المشار إليها فى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل النصوص عليه فى ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد أقدميته أو مدد خبرته على أقدمية أو مدد خبرة زميله فى التخرج الذى عين معه أو قبله فى ذات الجهة ، أما ما ورد فى المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضابط الاحتياط بعد أن استبدل بها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط فى

الوظائف العامة السابقة على التعيين فى تلك الوظائف دون الإشارة لتقيد الزميل ، فإنه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط فلا ينصرف إلى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام الخدمة الإلزامية وهى المدد التى عاجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية ، وآية ذلك أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط وأن يفترض وجود فاصل زمنى بين مدة الخدمة الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء ويؤكد ذلك أن المشرع فى القانون المشار إليه حدد فى المادة ١٢ الحالات التى يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب وحضور دورات) ، كما حظر فى المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب فى المادة ١٧ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية لضباط العاملين بالقوات المسلحة بما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الإلزامية ثم استدعى وهذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار إليهم فى الفقرة (أ) من المادة ٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية ، وفى هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء إلى مدة الخدمة المدنية إذا ما عين المستدعى فى وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ، وكان الثابت بالأوراق أن المظن ضد حاصل على بكالوريوس زراعة عام ١٩٧٣ وجند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتباراً من ١٩٧٣/١٠/١٣ حتى ١٩٧٧/١/١ (مدة متصلة) ثم استدعى للخدمة بها المدة من ١٩٧٧/٨/٦ إلى ١٩٧٧/٩/١٦ والمدة من ١٩٧٨/١/١٥ إلى ١٩٧٨/١/١٩ وعين بمديرية الزراعة بمحافظة البحيرة - إبان تجهيده - بتاريخ ١٩٧٥/٩/١

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها تشغل وظيفة رئيس قسم حسابي بمصلحة الخبراء ، وتقوم بأعمال المعارضات ، ولدى وضع تقرير كفايتها عن عام ١٩٩٢ ، فإن كلاً من الرئيس المباشر ومساعد كبير الخبراء المختص وكبير الخبراء قدر كفايتها بمرتبة ممتاز (٩٢ درجة) واستناداً إلى ما أورده بخانة الملاحظات من أنها «تمتاز بالسلوك الإيجابي في التعامل مع الرؤساء والزعماء والخصوم والإسهام في تقديم الخبرة الفنية لزملائها من الخبراء وعدم توقيع جزاءات تأديبية عليها والإلتزام بما تصدره المصلحة والمكتب من تعليمات وتمتاز بالأمانة والجدية المطلقة ، وتنفذ كل ما يطلب منها بكل الرضا والإخلاص» ويعرض التقرير على رئيس قطاع الخبراء - فقد قام بتخفيض كفايتها إلى جيد (٧٨ درجة) وذلك بصفة إجمالية ودون تحديد عناصر التخفيض أو بيان الأسباب الجبررة لذلك ولدى تظلم المذكورة من التقدير إلى لجنة فحص التظلمات ، فقد قامت اللجنة برفع التقدير إلى مرتبة جيد جداً (٨٠ درجة) - وإذ إن تخفيض مرتبة كفاية المطعون ضدها من ممتاز إلى جيد ثم إلى جيد جداً بمعرفة لجنة التظلمات قد جاء مفتقراً إلى الأسباب التي شيد عليها لا سيما وأن الأوراق قد أجبت بما يبرر هذا التخفيض ، كتوقيع جزاء ، أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، أخذاً في الاعتبار أن الرئيس المباشر للمذكورة ، وهو الأقدر على تقييم أدائها بحكم إشرافه عليها واتصاله بها ، قد قدر كفايتها بمرتبة ممتاز الأمر الذي يضحى معه تخفيض تقرير كفاية المطعون ضدها عن عام ١٩٩٢ - محل النزاع - على النحو المشار إليه ، مخالفاً لأحكام القانون ، مما يوجب إلغاء هذا التقرير .

(الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٤٢٠٤ - ج - جلسة ٢٠١١/١/١٣)

تقرير الكفاية - اللطوع التي لا تبطله ،

من المبادئ المقررة في قضاء هذه المحكمة مبدأ سنوية التقرير أو بيان قياس الكفاية ؛ ذلك أن المشرع عندما قرر ضرورة قياس كفاية الأداء سنوياً

بوظيفة مهندس زراعي بالدرجة الثالثة ، ثم نقل إلى الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بتاريخ ١٩٨٠/١/١ بموجب القرار رقم ٤/٢٠٨ المؤرخ في ١٩٨٠/٤/٣٠ وكان له زميل يدعى حاصل على ذات المؤهل في ذات التاريخ ومعين معه في ذات الجهة التي عين بها ابتداءً (مديرية الزراعة محافظة البحيرة) وفي ذات التاريخ ، وأرجعت أقدميته في الدرجة الثالثة التي عين عليها إلى ١٩٧٤/٩/١ بعد ضم مدة سنة خدمة عامة ، ومن ثم قامت الجهة الإدارية بحساب مدة سنة للمطعون ضده من مدة خدمته العسكرية ضمن مدة خدمته المدنية أسوة بزميله المذكور والذي يعتبر قيداً عليه وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من قانون الخدم العسكرية والوطنية لتصبح أقدميته في الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٤/٩/١ وذلك بموجب القرار رقم ٧١٣ لسنة ١٩٨١ وإذ قامت تلك الجهة بإعمال حكم المادة ٤٤ المشار إليها في شأن المذكور على النحو المتقدم بحسبان المدة من ١٩٧٣/١٠/١٣ حتى ١٩٧٧/١/١ هي مدة خدمة إلزامية واستبقاء (مدة متصلة) وأن مدتي استدعائه المشار إليهما لم تكونا قبل تعيينه وإنما بعد هذا التعيين ومن ثم تكون قد سلكت جادة الضوابط ولا تشرب عليها في هذا الشأن كما يضحى طلب المطعون ضده ضم باقي مدة خدمته العسكرية إلى مدة خدمته المدنية ، وإرجاع أقدميته في الدرجة الثالثة إلى ١٩٧٣/١٠/١٣ غير قائم على ركيزة من القانون حرياً بالرفض .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢٠٤ - ج - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)

تقرير كفاية...

قيام التقرير على سببه - إدارة الخبراء : القرار الصادر بتقدير كفاية العامل شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سببه المبرر له قانوناً ولا يأتى ذلك إلا بقيام هذا السبب على عناصر ثابتة ومستخلصة استخلاصاً سائفاً من ملف الخدمة ، وتعلته بعمل العامل خلال السنة التي يقدم التقرير عنها وذلك حتى لا يؤخذ العامل بما لم يقم عليه دليل من الأوراق .

مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه وإن كان إخطار العامل بأوجه النقص في أدائه يكون في حالة هبوط هذا المستوى عما كان عليه في تقرير العام السابق على العام موضوع التقرير إلا إنه لا يترتب على إغفال الإدارة هذا الإخطار بطلان تقرير أو بيان الأداء .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٤٠ ق.ج. - جلسة ١٧/٢/٢٠٠١)

ترقية بالاختيار - قواعد المفاضلة :

ومن حيث إنه إذا كان الأصل في الترقية بالاختيار - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن يكون مناصبها المجردة مع مراعاة الأقدمية انطلاقاً من مبدأ عدم جواز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير هو الأكفأ ، وتستهدف الإدارة في تقدير كفاية المرشحين للوظائف العليا بما يبيده الرؤساء عنهم وما ورد بملفات خدمتهم من عناصر صحيحة تجعل المفاضلة بينهم قائمة على عناصر حقيقية وجادة إذاً كان هذا هو الأصل بالنسبة لتشريع للوظائف العليا بصفة عامة فإن معايير المفاضلة تدق كثيراً عند اختيار من يترشح لشغل الوظيفة العليا الوحيدة التي تقف على قمة السلم الوظيفي لمصلحة أو هيئة عامة أو أي جهاز إداري مستقل وحيث يتحمل شاغل الوظيفة غالباً مهمة التمثيل القانوني والفعلية للمنطقة الإدارية إذ لا يقتصر مفهوم الصلاحية في ذلك المنصب القيادي على مدى كفاية المرشح وقدراته الفنية وحسن أدائه لعمله اليومي في الجهة التي يعمل بها ، فذلك أمر يمكن أن يقوم به بكفاءة وإقتدار أغلب شاغلي الوظائف العليا في تلك الجهة ، وإلّا ينبغي أن يجاوز ذلك إلى قدرة المرشح على الاضطلاع بمهام منصبه في قيادة المنظمة الإدارية في مواجهة المنظمات الأخرى المناظرة والتنسيق بينهما في إطار السياسة العامة للدولة التي يتولى الوزير المختص تنفيذها مستهدفاً لمصلحة العامة ويكون مسئولاً عنها مسئولية سياسية أمام الأجهزة الشعبية والرقابية ، الأمر الذي يتعين معه الاعتراف للوزير المختص بسلطة تقديرية

إنفاً قدر أن لكل سنة ظروفها من حيث أداء العامل وسلوكياته التي يأتيها خلالها وإنه لا يعني ضعف أداء العامل أو تراخيه خلال سنة معينة هو أمر ملازم ومصاحب له طوال حياته الوظيفية كما أن امتياز العامل خلال سنة أو سنوات معينة لا يعنى بحكم الضرورة والنزوم استمرار هذا الامتياز فالعبرة دائماً هي بأداء العامل وسلوكه خلال السنة موضوع التقرير أو بيان كفاية الأداء ، ومن ثم فإنه لا وجه لما تذهب إليه المدعية من حصولها على تقدير ممتاز في بيان أدائها وتقاريرها عن أعوام سابقة ما دام لم يثبت من الأوراق أن واضع التقرير أو البيان قد أساء استخدام سلطته في وضع البيان أو استهدف بها هدفاً لا يت للمصلحة العامة بصفة .

كما لا وجه لما تذهب إليه المدعية من أن واضع التقرير (رئيس القطاع) قد استهدف من وضع بيان كفاية أدائها على النحو الذي صدر به وتقديره لهذا البيان بمرتبة جيد الهبوط بمستوى أداء المدعية تمهيداً للطريق أمام السيدة زوجته - التي تعمل أيضاً بوظيفة رئيس إدارة مركزية بذات الوزارة - في شغل وظيفة رئيس قطاع ، ذلك أنه وإن كان من غير المجاز وضع رئيس القطاع تقريراً أو بيان كفاية عن زوجته إلا أن كون تلك الزوجة هي أحد العاملين بالوحدة التي يوصل بها أو أحد مرعوسيه لا تنهض سبباً أو مبرراً أو مانعاً من مباشرة اختصاصاته المقررة ومنها وضع بيان كفاية الأداء عن العاملين الآخرين من مرعوسيه ، كما أن الثابت أن ترقية السيدة قد تم طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ وهو قانون لا يضع للأقدمية اعتباراً كما أن التقارير أو بيانات الأداء السابقة لا تعد عنصراً حاسماً بين المرشحين لشغل الوظيفة .

كما إنه لا وجه لما تذهب إليه المدعية من أن جهة الإدارة لم تخطرها بأوجه القصور والنقص في أدائها على النحو الذي أشارت إليه المادة ٢٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ذلك أنه طبقاً لما انتهت إليه الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤

اعتباراً من ١٩٩٧/٧/٩ إلا أن السلطة المختصة قد توسمت في الطاعن قدرته على تولي منصب كبير الأطباء الشرعيين رئيس مصلحة الطب الشرعى بسبب جهوده المتواصلة والتميزة داخل المصلحة وخارجها والتي كانت محل التقدير والإشادة من الأجهزة المعنية حيث منحته وزارة القوى العاملة شهادة تقدير لجهوده المتميز في مجال العمل والإنتاج عن عام ١٩٩٢ ، كما منحته نقابة أطباء القاهرة شهادة تقدير أخرى في مجال الطب والرعاية الصحية عام ١٩٩٤ وهي شهادات اختص بها المطعون ضده دون الطاعنة وذلك عن جهوده تجاوز نطاق المصلحة التي يعمل بها إلى أروقة العمل العام واستشفت من ذلك ومن عناصر أخرى مواهبه الذهبية والفكرية وقدرته على القيادة مما يجعله في نظرها أصح من غيره في تولي تلك الوظيفة التي تقوم على قمة المرفق ، فإنها تكون قد أصابت الحق فيما ترخصت به من سلطة تقديرية مدامت الأوراق قد خلت من أي دليل على إساءة استعمالها أو التعسف فيها ويكون القرار الصادر بتعيينه كبيراً للأطباء دون المطعون ضدها قد قام على سببه المسوغ له قانوناً ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقضى بإلغاء القرار الصادر بتعيين الطاعن كبيراً للأطباء بمصلحة الطب الشرعى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وأصبح خليفاً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٥٢١١٩٢ لسنة ٥٠٤ ق.ع. جلسة ٢٠١٢/٢/٢٥)

موظف عام - قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١

بخصوص الوظائف القيادية...

موانع الترقية - المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين - لا يجوز ترقية عامل محال إلى المحاكمة التأديبية - تطبيقها - نطاق سريان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ : التعيين في الوظائف القيادية من العاملين بذات الوحدة لا يعتبر تعييناً جديداً تفتح به العلاقة الوظيفية للعامل وإنما هو تعيين يتضمن ترقية ، وهو لا يعملو أن يكون امتداداً لعلاقته الوظيفية القائمة ، ومن ثم يتعين الالتزام بحكم

أوجب في اختيار من يمثله على رأس الأجهزة التابعة له ويضع في عنقه أمانة المسؤولية التي سوف يتحملها هو أمام أجهزة الدولة ، وإلا تحملت السلطة المختصة بالتعيين مسؤولية لا قبل لها بها ولا سلطان لها عليها ، وتلك جبال لا يتصور أن تكون فلكي يكون عن قاعدة قانونية عادلة في الاختيار يتعين أن تكون المسؤولية حيث تكون السلطة ، وأن تقع الأولى بقدر ما تمنح الثانية ، ومن ثم وجب لكي تكون السلطة المختصة مسئولة إدارياً وسياسياً عن الأجهزة التابعة لها مسؤولية كاملة أن تمنح السلطة الكاملة في اختيار الأصح لشغل الوظيفة الوحيدة التي تقف على رأس العمل في كل جهاز من تلك الأجهزة ولها في هذا المجال أن تصطفي من الأكفاء فنياً أقدرهم إدارياً على قيادة هذه الأجهزة والتنسيق مع الأجهزة الأخرى المناظرة ومواجهة غيرها من الأجهزة لتحقيق التناغم الإداري المطلوب ولا يتحقق ذلك إلا إذا تأكدت السلطة المختصة في المرشح من قدراته الذهنية وتوجيهاته الفكرية ومواهبه القيادية وهي عناصر تستمدّها من مصادر مختلفة قد تضنّ عيون الأرواق عن الإشارة إليها ، ولا يعنى استبعاد أحد العناصر من التعيين في تلك الوظائف انتفاء الكفاءة في حقّه فليس ذلك هو محل المفاضلة أو الاختيار الذي يستمد أساساً من القدرة على الملازمة والاتسجام مع مختلف الأجهزة الإدارية التي تتولى جميعها في منظومة واحدة تنفيذ سياسة واحدة هي السياسة التي تستمدّها الدولة تحقيقاً للمصلحة العامة .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن كلاً من الطاعن والمطعون ضدها يتساويان تقريباً في الأهمية والكفاءة الفنية حيث حصل كل منهما على بكالوريوس الطب والجراحة في دور يونيو سنة ١٩٦٦ وعين الطاعن في ١٤/١/١٩٦٧ في وظيفة معاون طبيب شرعى ، وعينت المطعون ضدها في ذات الوظيفة اعتباراً من ٣/١١/١٩٦٩ وتدرج كلاهما في وظائف الطب الشرعى حتى شغلا وظيفة نائب كبير الأطباء الشرعيين والتي رتباً إليها معاً

نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق.ع - جلسة ١٩/١٢/٢٠٠٠)

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام :

(أ) يجوز أن يتضمن تشكيل اللجنة الدائمة للموظفين القيادية أعضاء من خارج الجهة الإدارية على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة - خضوع هذا الأمر لرقابة القضاء .

(ب) اللجنة تقوم بالمفاضلة بين المرشحين بسلطة تقديرية إلا أنها ليست تحكيمية وإنما تمارس بتقدير تحقيق المصلحة العامة - القضاء لا يراقب هذا التقدير إلا أن اللجنة وهي تقوم به لتتزم بأن تضع نفسها في أفضل الظروف والأحوال لصحة وملاءمة هذا التقدير وأن تحرره بروح موضوعية بعيداً عن البواعث الشخصية - القضاء الإداري يراجع لا التقدير ولكن كيفية إجراءاته ومدى استخلاص اللجنة هذا التقدير استخلاصاً سائفاً من أصول تتبعها مادياً وقانونياً .

(ج) لا وجه للقول بوجود خصوصية بين الطاعن والجهة الإدارية لاستصدار بعض أحكام بإلغاء بعض القرارات الإدارية من الجهة المطعون ضدها فالخصوصية المؤثرة في القرار هي الخصوصية الشخصية مع مصدر القرار أو أعضاء اللجنة - عدم وجود هذه الخصوصية - صحة قرار اللجنة .

(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ١٩/١٢/٢٠٠٠)

موظف - نقل ونزول موظف

نقل . لا يسوغ التحدي بأن إجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل يطوى بحكم اللزوم على جزء . تأديبي متنع ، ذلك أن النقل في هذه الحالة فضلاً عن أنه قد تتحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل التي لم تلاحقه أي اتهامات سواء بسواء فإن هذا النقل قد يكون أجدي في تحقيق المصلحة العامة ودواعيها حيال المسئ . مودى ذلك .

المادة (٨٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة عند التعيين في إحدى الوظائف القيادية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وليس في ذلك ما يتنافى أو يتعارض مع أحكام القانون المشار إليه ، على اعتبار مثل هذا العامل مازال من عداد العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يخضعون في علاقاتهم الوظيفية لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة للموظف .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن يشغل الدرجة الأولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمديرية أوقاف المنوفية ، وأنه قد أحيل إلى المحاكمة التأديبية في القضية رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق . بالمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، ولم يتم الفصل فيها بعد ، ومن ثم فلا جناح على الجهة الإدارية المطعون ضدها إن هي لم تستكمل إجراءات تعيين الطاعن في وظيفة مدير عام مديرية الأوقاف بالمنوفية بعد أن تكشف لها إحالته إلى المحاكمة التأديبية على النحو السالف بيانه ، وبذلك يكون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٥ لسنة ١٩٩٢ وقد جاء خلوياً من تعيين الطاعن في الوظيفة المشار إليها قد صادف صواب الواقع والقانون .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ١٩/١٢/٢٠٠٠)

وظيفة عامة - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية،

أجاز المشرع للجهة الإدارية التعيين من القائمة التي مضى عليها أكثر من سنة وذلك خلال الستة أشهر التالية لإنتضاء السنة - هذه السلطة التقديرية مقيدة بعدم وجود قائمة أخرى صالحة للترشيح فإذا وجدت قائمة أخرى صالحة للترشيح منها سقطت القائمة السابقة وأصبحت عديمة الأثر ولا يجوز للترشيح منها - الجهة الإدارية أعدت قائمة جديدة للترشيح لشغل الوظيفة مثار الطعن ومن ثم فما كان يجوز التعيين من القائمة السابقة لمخالفة ذلك لصريح

فى الواقع جزاءً تأديبياً بعيداً عن المصلحة العامة
وسدى احتياجات العمل فى المرقف لهذا النقل ، مما
يشويه يعيب إساءة استعمال السلطة والانحراف بها
ويتعين لذلك القضاء ، بإلغائه .

(الطعن رقم ٦٧٠٨ لسنة ٤٠٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٣)

قرار نقل العامل - طلب وقف تنفيذة :

قرار نقل العامل من إدارة الفيوام التعليمية إلى
مديرية التربية والتعليم بمحافظة قنا - لا يتوافر
ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار - ليست
هناك نتائج يتعذر تداركها من جراء تنفيذ القرار
المطعون فيه - تخلف ركن الاستعجال - يجب رفض
طلب وقف التنفيذ - ما يصيب المدعى من أضرار إن
وجدت يمكن تداركه بطلب التعويض عن الضرر
المطعون فيه إذا ما انتهى الأمر إلى تقرير عدم
مشروعيته .

(الطعن رقم ٤٠٢٠ لسنة ٤٠٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٨)

موظف - نقل :

ارتكاب الموظف لمخالفات مالية - يجوز نقله
لصالح العمل من المكان الذى كان مسرّحاً لمخالفاته
حتى لا يؤثر على سير العمل وانتظامه .

(الطعن رقم ٢٩٩٦ لسنة ٤١١ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

موظف - نقل :

ارتكاب عديد من المخالفات ومنها ما يعد
تجديداً وقرراً على صاحب الفضيلة الإمام الأكبر
الرئيس الأعلى للموظف المنقول - يجوز للجهة
الإدارية وهى تلك اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده
الإكتفاء بنقله إلى وظيفة أخرى لا تتضمن المساس
بحقوقه القانونية أو تنزله فى الدرجة - صحة قرار
النقل ولو كان مصاحباً لهذه الاتهامات مادامت الجهة
الإدارية تفيت المصلحة العامة .

(القرار تضمن نقل أمين عام مجمع البحوث
الإسلامية إلى وظيفة مستشار بالأمانة العامة للإدارة
المحلية) .

(الطعن رقم ٤٣١٩ لسنة ٢٩٩ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٣)

أن النقل بسبب الاتهام أو مناسبته لا يدل بذاته على
أن قرار النقل يستهدف به التأديب مادام هذا الاتهام
قد استكمل فى شأنه الإجراءات والأوضاع
القانونية ومادام لم يقطع بذلك دليل من الأوراق
والقول بغير ذلك من شأنه أن يصحح العامل الذى
تقوم حوله الاتهامات فى وضع أكثر تميزاً من العامل
البرئ الذى يجوز نقله وفقاً لمقتضيات المصلحة
العامة وهو ما يتأبى مع كل منطق سليم ويغل يد
الجهة الإدارية عن تنظيم العمل وتوزيع العاملين بين
أجهزتها وأقسامها المختلفة - المطعون ضده تم نقله
مع آخرين لمصلحة العمل وليس من شأن توقيع
جزاء عليه أن يجعله حصيناً من النقل . صحة قرار
النقل .

(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٤٠٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠٠/١١/٢١)

النقل المكنى المرتبط بجزاء صريح :

١- ومن حيث إنه عن قرار نقل الطاعن إلى
منطقة القليوبية الأزهرية ، فإن الثابت من الأوراق أن
قرار النقل المطعون عليه قد جاء قرين الجزاء التأديبى
ومن جهة الاختصاص بتوقيعه ملونا على ذات
المذكرة التى حملت النتيجة دون التحرى عن مدى
احتياجات العمل المنقول إليه ، فإنه والحالة هذه لا
يعد نقلاً مكانياً ، وإنما يستتر فى الواقع جزاء تأديبياً
بعيداً عن المصلحة العامة ومدى احتياجات العمل فى
المرقف لهذا النقل مما يشويه بإساءة استعمال السلطة
والانحراف بها ، ويتعين لذلك القضاء ، بإلغائه .

(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٤٢٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٣)

٢- ومن حيث إنه بالنسبة للقرار رقم ٢٤١٩
لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من نقل الطاعن من عمله
بمعهد فتيات المعادى إلى المعاهد الأزهرية بمحافظة
الوادى الجديد فإن الثابت من الأوراق أن الشئون
القانونية خلصت من تحقيقها فيما نسب للطاعن إلى
طلب مجازاته وجرماته من أعمال الامتحانات ، ورفع
الأمر إلى لجنة شئون العاملين لنقله إلى خارج القاهرة
وتنفيذاً لذلك صدر القرار رقم ٢٤١٩ لسنة ١٩٩٨
بنقله دون التحرى عن مدى احتياجات العمل المنقول
إليه ، فإنه والحالة هذه لا يعد نقلاً مكانياً وإنما يستتر

موظف - نقل :

نقل العامل إلى غير وظيفة محددة لدرجته المالية . عدم إسناد وظيفة للعامل هو ما يقلل من شأنه الوظيفي والخط من قدره بين أقرانه من الموظفين ويضر بسمعته الوظيفية وهو ما يشكل ركناً للخطأ . الضرر الذي أصابه من جراء النقل . ضرورة تعويضه عن ذلك .

(الطعن رقم ٧٩٨ و ٨٠٧٥ لسنة ٤٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

عامل - نذب :

النذب أمر تترخص فيه جهة الإدارة إلا إنه يتعين على الجهة الإدارية عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا الشأن ألا تنحرف بها وتسيئ استعمالها فإذا نذبت عاملاً إلى وظيفة تعلق وظيفته مباشرة عليها أن تراعى أن تتوافر في هذا العامل المتدرب وجه أفضلية له على أقرانه ممن هم أعلى منه درجة بمراعاة أن النذب يعد شغلاً فعلياً للوظيفة التي انتدب إليها العامل ويتمتع العامل المتدرب بسائر امتيازات وسلطات هذه الوظيفة ولا يجوز شغل الوظيفة الأعلى مباشرة إلا بمن هو أقدم ما دامت قد توافرت فيه اشتراطات شغلها من ناحية الكفاءة من ناحية أخرى والقول بغير ذلك ينطوي على إهدار للتنظيم الوظيفي الذي يقوم على أساس من التدرج الهرمي الرئاسي - لا يجوز لجهة الإدارة تجاهل الترتيب الهرمي الرئاسي للعاملين - الطاعن يشغل وظيفة من المستوى الأول فيما يشغل المظعون في نديه وظيفته من المستوى الثاني - نذب الأحداث إلى وظيفة تجعله رئيساً للطاعن - بطلان القرار .

(الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٤٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

إنهاء الخدمة ...

البقاء حتى سن الخامسة والستين :

القرار الصادر بإنهاء الخدمة لبلوغ العامل سن الإحالة للمعاش لا يقبل طلب وقف تنفيذه .

(الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٤٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)

إنهاء الخدمة لعدم الصلاحية ...

نهائية تقارير الكفاية :

قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار تقرير الكفاية قراراً إدارياً لا يعتبر نهائياً إلا بانقضاء ميعاد التظلم منه ، عندما يقدم مثل هذا التظلم من العامل ، أو بعد البت في التظلم إذا قدم من صاحب الشأن مهساً استطالت مدة بحث التظلم ، ومن ثم فإنه من باب أولى لا يكون هناك قرار إداري نهائي بتقرير كفاية العامل يمكن أن يرتب أثراً قانونياً في شأن الترقية أو العلاوة أو إنهاء الخدمة أو غير ذلك من أمور وظيفية قد تترتب على تقرير الكفاية إذا لم تتم جهة الإدارة (وحدة شئون العاملين) بإعلان العامل أصلاً بتقرير كفايته لتمكينه من التظلم خلال المواعيد المقررة من هذا التقرير إلى لجنة التظلمات .

ومن حيث إنه بالنباء على ما تقدم فإنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تستند إلى تقارير كفاية لا تعد نهائية كواقعة يمكن أن تشكل ركن السبب في القرار الصادر بإنهاء الخدمة لعدم الصلاحية إعمالاً لحكم المادة (٣٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث إنه لا يبين من الأوراق أن جهة الإدارة قد أعلنت المظعون ضده بصورة من تقرير كفايته عن عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وقد نفى المظعون ضده إخطاره بهذين التقريرين قبل صدور القرار المظعون فيه بإنهاء خدمته فإن القرار رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٩١ بفصل المدعى من الخدمة لا يكون قائماً على سببه المبرر له قانوناً ومن ثم يضيح حقيقةً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٨٣١٤ لسنة ٤٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

العامل المريض بمرض مزمن ...

المادة ٦٦ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ : خص المشرع العاملين المصابين بأمراض مزمنة بعناية خاصة نظراً لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق نظراً لطبيعته أمداً طويلاً فوضع نظاماً خاصاً للإجازات المرضية التي

لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض إجازة استثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضاً يعادل أجره كاملاً طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته وإن هذه التقارير قد صدرت من الجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبي على العاملين فإن المدعية تكون مستحقة لإجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن تشفى أو تستقر حالتها استقراراً يمكنها من العودة إلى العمل أو يتبين عجزها عجزاً كاملاً وهو حق تستمده من القانون بلا ترخيص من جهة الإدارة ومن ثم يكون امتناع جهة الإدارة عن إجابة المدعية إلى طلبها بمثابة قرار سلبى بالامتناع عما أوجبه قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على جهة الإدارة بمنح مثل هذه العاملة إجازة استثنائية بمرتب كامل - تحقق عناصر المسؤولية الإدارية.
(الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٤١ ق - ج - جلسة ١٩٨١/١٦)

الاستقالة الضمنية - المرض النفسى مانع من الاستقالة بقريشة الاستقالة الضمنية:

الشاب من الأوراق أن المدعى قام بإخطار جهة الإدارة الطاعنة بمرضه حيث منع إجازة مرضية اعتباراً من ١٩٨٤/٨/١٦ حتى ١٩٩٥/٣/٣١ لإصابته باضطراب نفسى مزمن ثم طلب المدعى امتداد الإجازة المرضية التى منحت له فقامت جهة الإدارة بإحالة إلى اللجنة الطبية العامة بالدقهلية بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٥ وتحدد لمناظرته جلسة ١٩٩٥/٣/٢٩ إلا أن محل المدعى قام بإخطار جهة الإدارة بزيادة المرض على والده مما لم يمكنه من الحضور أمام اللجنة الطبية ثم قام بإخطار جهة الإدارة بطلب توقيع الكشف الطبي على والده بمنزله نظراً لسوء حالته الصحية واستمرت جهة الإدارة فى مطالبة اللجنة الطبية بتوقيع الكشف الطبي على المدعى إلى أن أخفرت اللجنة الطبية جهة الإدارة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٢ بأنه تم عمل زيارة منزلية للمدعى بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٥ بشقته وتم عرضه على السيد الأستاذ الدكتور رئيس قسم الأمراض النفسية والعصبية بمستشفى المنصورة

يحصل عليها المريض بأمراض مزمنة بغيره فى أسسه وقواعده نظام الإجازات العام المقر فى قوانين العاملين وطبقاً له يمنح المريض بمرض مزمن حقاً وجوبياً فى إجازة مرضية استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً وفى هذه الحالة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة إلى المعاش .

ومن حيث إن المشرع وإذ ناط بوزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية سلطة تحديد الأمراض التى تعد مزمنة فى حكم المادة (٦٦) مكرراً السالفة الإشارة إليها فإن هذه السلطة تقف عند حد إصدار تشريع لاثقى أو قاعدة عامة مجردة مبينة ومعددة للأمراض التى تعد مزمنة ويبقى الاختصاص فى منح الإجازة أو منعها عن العامل مقررراً للسلطة المختصة بمنح الإجازات فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة (الوزير المختص - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختص - المحافظ المختص) لا يشاركها فيه غيرها وعليها أن تعجب العامل إلى طلبه بالمحصل على هذه الإجازة متى تحقق موجوبها بقيام السبب المبرر لها بتقرير الجهة الطبية المختصة بثبوت إصابة العامل بأحد الأمراض المزمنة التى صدر باعتبارها كذلك قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية .

كما أنه ليس للسلطة الطبية المنوط بها توقيع الكشف الطبي على العامل سوى تحديد ما إذا كان العامل مريضاً بمرض مزمن من عدمه ، وما إذا كان هذا المرض قد استجاب للعلاج وفى سبيله إلى الانحسار والاستقرار بما لا يتعارض مع عودة العامل إلى عمله ، أو إصابة العامل بعجز دائم .

ومن حيث إن الثابت من التقارير الطبية المودعة بحراوظ مستندات جهة الإدارة أو المدعية أن المذكورة قد أصيبت بجلوكوما مزمنة وهى من الأمراض المزمنة المبينة بالجدول المرفق بقرار وزير الصحة رقم ٦٩٥

النفسية بالمستشفى الجامعى ثم أحيل الأمر إلى اللجان الطبية ولم ينته إلى إثبات استمرار مرضه أو شفائه ووجوب عودته إلى العمل بسبب إصرار جهة الإدارة واللجان الطبية على مشول المدعى أمام تلك اللجان رغم سبق إخطار نجله لجهة الإدارة بما يعترى والده من حالة لا تمكنه من مفاداة السكن ، فإن جهة الإدارة تكون قد أصدرت قرارها المطعون فيه رغم إبداء المدعى علناً مبرراً لانقطاعه ووجود شواهد قوية على صحة ادعائه مما ينفى اتخاذه موقفاً ينبئ عن انصراف نيته إلى الاستقالة أو الرغبة فى هجر الوظيفة وهو ما يمثل ركن السبب فى القرار الصادر بإنهاء خدمته والواقعة التى تبرر لجهة الإدارة إصدار هذا القرار .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٥ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٧/١٠)

عامل - إنهاء الخدمة للحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف - وجوب تسبب قرار إنهاء الخدمة - المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

لم يجعل المشرع من الحكم على العامل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لأول مرة سبباً من أسباب انتهاء الخدمة بقوة القانون بحيث يتوجب على جهة الإدارة إنهاء خدمة العامل لتوافر هذا السبب وإنما خول جهة الإدارة - لجنة شئون العاملين - سلطة تقديرية فى إنهاء خدمة العمل أو عدم إنهاؤها وفقاً لما تقدره وتراه من واقع أسباب الحكم وظروف واقعة ارتكاب الجريمة من أن بقاء العامل فى وظيفته يتعارض مع مقتضيات تلك الوظيفة أو طبيعة العمل أو عدم قيام هذا التعارض .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن اتهم فى القضية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩٣ ج أبو قرقاص وصدر الحكم بمحاكمته وهو رئيس قسم الشئون المالية والإدارية بإدارة أبو قرقاص التعليمية بالحبس مع الشغل لمدة ٦ أشهر وذلك لأنه فى غضون شهر ديسمبر سنة ١٩٩١ بدائرة مركز أبو قرقاص بمحافظة المنيا قلد بواسطة الغير خاتم شعار الجمهورية الخاص

الجامعى وأن اللجنة الطبية فى انتظار تقرير طبي للإفادة عن حالته من الجهة المذكورة كما أخطرت اللجنة الطبية جهة الإدارة الطاعنة بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ أن المدعى تم تحويله إلى السيد / مستشار النفسية ولم تُقدِّم اللجنة بنتيجة الكشف الطبي أو عرض المذكور على مستشار النفسية من عدمه لذلك لا يمكن البت فى مدة الانقطاع عن العمل حيث إن المدعى لم يستكمل الكشف الطبي عليه ، وقد قامت جهة الإدارة بإخطار المدعى بتقديم نفسه أمام الإدارة العامة للجان الطبية بشيراً إلا أنها ذكرت أن الخطابات التى أرسلت إلى المدعى ردت إلى جهة الإدارة ومدون على المطرور ما يفيد سفره .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المدعى قد منح إجازة مرضية فى الفترة من ١٩٩٤/٤/١٦ حتى ١٩٩٥/٣/٣١ لإصابته باضطراب نفسى مزمن وأنه عندما طلب امتداد هذه الإجازة قامت جهة الإدارة بإخطاره بالتوجه إلى اللجنة الطبية العامة بالدقهلية فقام نجله بإخطار الإدارة بعبء المدعى عن التوجه لتوقيع الكشف الطبي عليه لسوء حالته وقد انتقلت اللجنة الطبية إلى منزل المدعى لتوقيع الكشف الطبي عليه ولم تنف مرضه ولم تجزم به وإنما أحالته إلى رئيس قسم الأمراض النفسية والعصبية بمستشفى المنصورة الجامعى الم ينته إلى رأى إلى أن أحيلت الأوراق إلى اللجان الطبية العامة بشيراً لتوقيع الكشف الطبي على المدعى وإفادة جهة الإدارة بحالته .

ومن حيث إن البين مما تقدم أن المدعى كان ثابتاً مرضه على وجه القطع واليقين فى الفترة من ١٩٩٤/٤/١٦ حتى ١٩٩٥/٣/٣١ بمرض نفسى مزمن وأنه عقب هذه الفترة أخطر نجل المدعى جهة الإدارة بتفاقم حالة والده وعدم تمكنه من التوجه إلى الجهة الطبية المختصة لإيقاع الكشف الطبي عليه فقامت اللجنة الطبية بالانتقال إلى منزل المدعى وقامت بالكشف عليه ولم تثبت قمارضه أو ادعاءه المرض وإنما ارتأت إحالته إلى رئيس قسم الأمراض

عامل - إنهاء خدمته - قرينة الاستقالة الضمنية - علو الرض،

قضاء هذه المحكمة جرى في خصوص تفسير نص الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن انتهاء هذه الحالة يقوم على قرينة الاستقالة الضمنية على اعتبار الانقطاع المتصل عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوماً متتالية دون إذن بمثابة قرينة على استقالة ضمنية للعامل وعلى نيته ورغبته في هجر الوظيفة ، فإذا ما ثبت بأى طريق أن هناك سبباً آخر للانقطاع تنتفى معه قرينة الاستقالة الضمنية كافتراق الانقطاع بتقديم طلب يشب فيه مرضه ويطلب إحالته إلى القومسيون الطبى للكشف عليه إذ إن فى ذلك ما يكفى للإقصاح عن سبب انقطاعه عن العمل وهو المرض ، ولا يكون هناك وجه لافتراض أن علة انقطاعه عن العمل هي الرغبة في هجر الوظيفة وتنتفى قرينة الاستقالة الضمنية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم وكان الثابت أن المدعى « المظنون ضده » قام بتأريخ ١٩٩٣/٢/١٣ وقبل انتهاء إجازته الاعتيادية الممنوحة له للسفر إلى دولة الإمارات بإرسال بريقة إلى جهة عمله تفيد أنه مريض وملازم الفراش وقامت الجهة الإدارية بإخطاره بضرورة موافقاتها بشهادة طبية بحالته المرضية معتمدة وموثقة فقام المطعون ضده بموافقاتها بشهادة مرضية عن الفترة من ١٩٩٣/٣/١٦ حتى ١٩٩٣/٣/٢٩ فإن ذلك يكفى للإقصاح عن سبب انقطاعه عن العمل وهو المرض ولا يكون هناك وجه للاعتراض بأن علة انقطاعه عن العمل بالمجامعة هي الرغبة في هجر الوظيفة وتنتفى قرينة الاستقالة الضمنية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع ومن ثم فإن قرار إنهاء خدمة المطعون ضده بصوره تأسيساً على قرينة الاستقالة الضمنية يكون قد صدر مخالفاً لأحكام القانون متعيناً الإلغاء .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٨)

بالسكترتارية بالإدارة التعليمية بأبو قرقاص واستخدم الخاتم المقلد ووضع بصمته على النموذج ٢٩ جوازات الخاص بالسيد /

من حيث إن الحكم الصادر ضد الطاعن هو حكم صادر في جريمة مخلة بالأمانة وقد ارتأت لجنة شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالمتنبا بجلسة ١٩٩٤/٤/٤ أن استمرار الطاعن بالخدمة يتعارض مع واجبات وظيفته .

ومن حيث إن قيام التعارض بين بقاء العامل المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف في وظيفته مع مقتضيات تلك الوظيفة أو طبيعة العمل هو في حقيقة الأمر - إذا ما كان الحكم الصادر ضد العامل لأول مرة - ما يشكل ركن السبب في القرار الصادر بإنهاء الخدمة ، إلا أن المشرع في البند (٧) من المادة (٩٤) المشار إليها لم يستلزم فقط لصحة القرار مجرد إيراد سببه في محضر لجنة شئون العاملين المختصة بل استلزم ذكر المبررات والأسانيد التي خلصت منها تلك اللجنة من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة إلى قيام التعارض بين بقاء العامل في وظيفته ومقتضيات تلك الوظيفة وطبيعة العمل المسند إلى العامل ويعنى آخر ذكر العناصر التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام ركن السبب في القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على محضر لجنة شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالمتنبا بجلسة ١٩٩٤/٤/٤ المدوع حافظه مستندات جهة الإدارة بجلسة ١٩٩٦/٨/٧ أن تلك اللجنة ارتأت عدم الموافقة على استمرار الطاعن بالخدمة لكون ما نسب إليه يتعارض مع واجبات وظيفته ، ولم تبين اللجنة من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة المبررات والأسانيد التي تؤدي إلى قيام هذا التعارض والمؤيدة لوجهة نظرها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أغفل إجراء شكلياً جوهرياً استلزمه القانون ومن ثم يكون القرار مخالفاً للقانون خليفاً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/١٢)

انقطاع العامل عن العمل

انقطاع العامل مدة طويلة عقب إجازة مصرح
لنه بها أو إعاره وعدم الاتصال بالجهة الإدارية يقيم
قرينة على أن العامل قد عزم على ترك الوظيفة - لا
يسوغ تطلب إنذاره في هذه الحالة قبل إنهاء خدمته
للاقطاع - صحة القرار الصادر بإنهاء الخدمة ولو
لم يسبقه إنذار .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ١١/١١/٢٠٠٠)

إصابة عمل

من حالاتها الحادث الذي يقع للمؤمن عليه
خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو المهام التي يكلف
بها أو عودته منه شريطة أن يكون النهاب والإياب
دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي
- اعتبار إصابة العامل إصابة عمل رغم تضارب
أقواله في محضر الشرطة مع شهادة الشهود - ما
جاء بأقواله بمحضر الشرطة كان عقب فترة يسيره من
خروجه من غرفة العمليات ونجت تأثير المخدر - لا
يجوز الاعتماد بأقواله بأنه كان متوجها للإدارة
التعليمية لتقديم طلب نقل - وجود أمر تكليف من
المدرسة للمدعى بالنهاب إلى إدارة الصف التعليمية
للسؤال عن استمارات الشهادة الإعدادية كاف لأن
يكون المدعى في مهمة مكلف بها وقت حدوث
الإصابة .

(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

البقاء في الخدمة بعد سن الستين

الأصل في إنهاء خدمة الموظفين بأحكام
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بلوغهم سن الستين ،
مع استثناء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين
بالخدمة الذين استمروا بأى من هذه الصفات حتى
تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى
١/٦/١٩٦٣ وبذلك فقد تطلب المشرع لاستفادة
العاملين من ميزة البقاء فى الخدمة بعد سن الستين
فى تطبيق القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠

المشار إليهما ومن بعدهما القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٣ توافر شرطين :-

الأول : أن يكونوا من موظفى الدولة أو
مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجودين بالخدمة
بأى من هذه الصفات فى ١/٣/١٩٦٠ أو
١/٥/١٩٦٠ بالنسبة لتطبيق أحكام القانونين
رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ويظلوا مستعمرين بهذه
الصفات حتى ١/٦/١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

الثانى : أن تكون قوانين أو لوائح توظيفهم فى
التواريخ المذكورة بالنسبة لن تسرى عليهم تقضى
بقائهم فى الخدمة بعد سن الستين .

ومن حيث إن قضاء وإفتاء مجلس الدولة قد
استقر على أن مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين
الموجودين فى الخدمة بهذه الصفة فى أول مايو سنة
١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠
يحق لهم إذا ما نقلوا بعد ذلك إلى إحدى
المجموعات الوظيفية أو عينوا تعييناً جديداً بالمؤهل
الأعلى فى جهة أخرى . البقاء فى الخدمة حتى
بلوغهم سن الخامسة والستين وأن حقهم المكتسب فى
هذا الشأن يظل قائماً فى ظل العمل بالقانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ ، طالما ثبت اتصال مدة الخدمة بالوجود فى
١/٥/١٩٦٠ بالصفة التى تميز لهم البقاء فى
الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت
بالأوراق أن المطعون ضده قد عين بمصلحة الميكانيكا
والكهرباء - تفتيش محطات وطلعات المحمودية -
فى وظيفة عامل تليفون بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٩ ،
ثم نقل إلى وظيفة كاتب بذات الجهة اعتباراً من
١/٨/١٩٦٣ ، ثم أنهيت خدمته بتاريخ
١٠/٢/١٩٦٤ للاقطاع عن العمل ، وبتاريخ
٨/١/١٩٦٤ صدر قرار مديرية الشئون الصحية

ضنها إعمالاً لحكم المادة ١٥٤ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك مما يتعين معه إلغاؤه .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٤ ق.ع- جلسة ٢٠١١/٤/٧)

الاختصاص بتأديب أعضاء الإدارات القانونية

بشركات قطاع الأعمال العام،

إنتهت المحكمة إلى أن المشرع قد حدد كأصل عام تاريخ سريان النظام القانوني الجديد للعاملين المنقولين إلى شركات قطاع الأعمال العام والذي يحكم أوضاعهم وشئونهم الوظيفية وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بلوائح أنظمة العاملين التي يتم وضعها من الشركة المعنية بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة ويتم اعتمادها من الوزير المختص فمنذ ذلك التاريخ يقف سريان أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام كذلك فقد غل المشرع اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية وطعون الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام والذي كان معقوداً لها بحكم المادة الصادرة من قانون مجلس الدولة رقم ٧٨/٤٧ إذ قضى بانحصار ذلك الاختصاص عن المحاكم المذكورة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها غير ، أن المشرع استثنى من ذلك الأصل العام صراحة النظام القانوني الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بالشركة والذي يحكم واجباتهم الوظيفية وإجراءات تأديبهم إذ يظل قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٧٣/٤٧ سارياً في شأنهم إلى أن تصدر لائحة العاملين بأعضاء الإدارة القانونية بالشركة بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من الوزير المختص ولا أدل على ذلك الإستثناء من أن المشرع قد استعمل نص المادة الخامسة من القانون رقم ٩١/٢٠٣ بشأن علم

بالبحيرة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتعيينه في وظيفة كاتب بالدرجة الثامنة الكتابية ، وتسلم العمل بالمنطقة الطبية بالبحيرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/١١ .

يبين من ذلك أن المذكور كان يخضع لكادر العمال الحكومي الذي يقضى بأن السن المقررة لإنهاء الخدمة هي الخامسة والستين وكان موجوداً بهذه الصفة في ١٩٦٠/٥/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الآتف الذكر ، وذلك قبل نقله إلى الوظيفة الكتابية في ١٩٦٣/٨/١ ، أو تعيينه تعييناً جديداً بمديرية الشئون الصحية بالبحيرة التي تسلم العمل بها في ١٩٦٤/٢/١١ اليوم التالي لتاريخ إنهاؤه خدمته بمصلحة الميكانيكا والكهرباء الحاصل في ١٩٦٤/٢/١٠ (أى دون فاصل زمني) ، ومن ثم يكون قد نشأ له حق ذاتي في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

وإذ صدر قرار مديرية الشئون الصحية بالبحيرة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٥ (المطعون فيه) بإنهاء خدمة المطعون ضده اعتباراً من ١٩٩٥/٥/٢٢ لبلوغه سن الستين ، ومن ثم يضي هذا القرار قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون حرياً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٥١٥١ لسنة ٤٢ ق.ع- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)

مجالس تأديب

تأديب - أثر نقل العامل على تعليل الجهة المختصة بالتأديب ،

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن نقل العامل إلى جهة يختلف نظام التأديب فيها كلية عن الجهة المنقول منها يجعل الاختصاص ينمقد للجهة المنقول إليها .

وفن حيث إن الشابت من الأوراق أن المطعون ضدها قد عينت في وظيفة معينة بكلية العربية بسوهاج وذلك قبل رفع الدعوى التأديبية عليها أمام المحكمة التأديبية بأسبوط ومن ثم تنحصر ولاية المحاكم التأديبية عن نظر الدعوى التأديبية المقامة

عضو المنظمة النقابية - الإيقاف عن العمل - سلطة المحكمة التأديبية - المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ،

المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أناط برئيس المحكمة التأديبية سلطة الفصل في طلبات الوقف الاحتياطي عن العمل لأعضاء التشكيلات النقابية وذلك بموجب قرار يصدر منه غير أنه في قانون النقابات العمالية عهد بهذه السلطة إلى المحكمة القضائية المختصة (المحكمة التأديبية) أي أن الاختصاص في وقف أعضاء التشكيلات النقابية قد أصبح منوطاً بهيئة المحكمة كاملة وليس برئيسها وعلى ذلك فإن النص الوارد بقانون مجلس الدولة بشأن اختصاص رئيس المحكمة بالفصل في طلبات الوقف المشار إليها يمكن قد نسخ ضمناً بما أورده قانون النقابات العمالية اللاحق بالمادة (٤٨) منه وبين أيضاً من النصوص المشار إليها أن المشرع استهدف من وراء ذلك الاختصاص القضائي تحقيق ضمانات عامة لتلك الفئة من العاملين بأن أوكل إلى جهة قضائية محايدة الفصل في طلبات وقفهم احتياطياً عن العمل وحتى لا يتم استخدام هذه السلطة من قبل الجهات التابعة لها في الضغط عليهم وتهديدهم لذا فقد وردت النصوص ببيان سلطة الوقف عن العمل بصيغة العموم دون تخصيص أو تحديد مخالفات معينة تتصل بنشاطهم النقابي أو غيره إلى جانب أن قانون النقابات العمالية قد تناول في المادة (٢٩) منه الأحكام المتعلقة بوقف عضو مجلس إدارة اللجنة النقابية عن المخالفة الجسيمة لأحكام قانون النقابات العمالية أو لائحة النظام الأساسي أو المالي أو ميثاق الشرف الأخلاقي عن مباشرة نشاطه النقابي وعهد المشرع بسلطة وقف العضو عن مباشرة نشاطه في هذه الحالة لمجلس إدارة النقابة العامة الأمر الذي يفيد فهمهم المخالفة أن الوقف الاحتياطي عن العمل والذي تفصل فيه المحكمة التأديبية يكون عن المخالفات المالية والإدارية المتصلة بوظيفة العضو ، ومن ناحية

سريان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٧٨/٤٨ بعبارة « مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون أوفى القانون » وعلى ذلك فما دامت لم تصدر لائحة نظام العاملين بأعضاء الإدارة القانونية بالشركة فإنهم يظلون معاملة في شأن تأديبهم بالأحكام الواردة بقانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ومن بينها عدم جواز إقامة الدعوى التأديبية قبلهم إلا بناء على طلب الوزير المختص وكذا عدم جواز توقيع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في ذلك القانون ضد أعضاء الإدارة القانونية من درجتي مدير عام ومدير إدارة قانونية وعلى شاغلي الوظائف الأخرى فيما عدا عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب إلا بموجب حكم تأديبي ومقتضى ذلك ولازمة استمرار اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية التي تقام ضد العاملين بأعضاء الإدارة القانونية بالشركة .

ومن حيث إنه بالتطبيق لما تقدم فما دام لم يثبت صدور لائحة العاملين بالإدارة القانونية بشركة النيل العامة للكباري التي يعمل بها المطعون ضده ومن ثم يسرى في شأن تأديب أعضاء الإدارة القانونية الأحكام الواردة بقانون الإدارات القانونية رقم ١٩٧٣/٤٧ المشار إليه وبالتالي تظل المحكمة التأديبية لوزارة الصحة وملحقاتها مختصة بنظر الدعوى التأديبية رقم ٣٨/٢٩٤ ق المقامة ضده وإذا انتهى الحكم المطعون عليه إلى عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فمن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويحتمل من ثم القضاء بإلغائه وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة الصحة وملحقاتها بنظر الدعوى المذكورة وإحالتها إليها للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨ والطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥

(ولمظرحكمما مخالفاً لما في الطعن رقم ٦٤٠١ لسنة ٤٢ ق - ع - جلسة ١٩٩٩/١٠/١٧ التي الت بالازالة)

تحقيقها في هذا الشأن دون أن يرفق أى طلب عن تلك الجهة لإيقاف المذكور لمصلحة التحقيق وعلى ذلك فإن ما نسب إلى الطاعن على هذا النحو لا يشير ما يستوجب إيقافه عن العمل لمجرد طلب الشركة ذلك دون الجهة المحال إليها الأمر للتحقيق ومن ثم فإن القرار الصادر بوقفه احتياطياً عن العمل والمطعون فيه يكون قد قام على غير سبب أو دأع من مصلحة التحقيق وبالتالي فقد صدر على خلاف أحكام القانون جديراً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٩)

تحقيق - حدود مبدأى المواجهة وتحقيق الدفاع؛

من المبادئ والأسس المقررة في نطاق شرعية الإجراءات التأديبية والمستقرة في قضاء المحكمة الإدارية العليا إنه يجب أن يكون للتحقيق الإدارى كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتقبيته من الدفاع عن نفسه وإتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع فهى أمور تقتضيها العدالة كسداً عام في كل محاكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة إلى نص خاص بها .

ومن الضمانات الجوهرية التى حرص الشارع على مراعاتها في التحقيق الإدارى مبدأ المواجهة وذلك بإيقاف العامل على حقيقة التهمة المسمدة إليه وإحاطته علماً بمختلف الأدلة التى تشير إلى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلى بأوجه دفاعه وإنه يلزم حتى تؤدى مواجهة العامل بالتهمة غايتها كضمانة أساسية للعامل أن تتم على وجه يستشعر منه العامل أن الإدارة سبيل مؤاخذته إذا ما ترجعت لديها إدانته حتى يكون على بينة من خطورة موقفه فينشط للدفاع عن نفسه ولا يغنى عن هذه المواجهة مجرد القول بأن المخالفة ثابتة ثبوتاً مادياً لا شبهه فيه ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة أو انتفاؤها مرده إلى ما يسفر عنه التحقيق الذى يعتبر توجيه

أخرى فإن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف المرتب المؤتوف صرفه ومن باب أولى قرار الوقف عن العمل ابتداءً هذه القرارات تعتبر أحكاماً قضائية يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً لإرتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية وإرتباط الفرع بالأصل ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن في هذا الوجه من الطعن يكون غير قائم على سند سليم من القانون .

من حيث إنه وإن كان كل من قانونى مجلس الدولة والتقيات العمالية لم يتضمنا بياناً بالأوضاع والشروط التى تبرر وقف عضو التشكيل النقابى عن العمل فمن ثم فلا مندوحة في هذه الحالة من استصحاب الأصل الوارد بالمادة (٨٦) من القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ بنظام العاملين بالقطاع العام والتى استقر قضاء هذه المحكمة بشأنها على أن وقف العامل احتياطياً عن العمل لا يسوغ إلا إذا كان ثمة تحقيق يجرى معه واقتضت مصلحة التحقيق ذلك الإيقاف بأن يدعى الأمر إلى الاحتياط والتحصن للعمل الموكل إليه بكف يده وإقصائه عنه ليجرى التحقيق معه فيما أسند إليه من مخالفات في جو خال من مؤثراته وبعبداً عن سلطاته ومضى كان الثابت أن رئيس القطاع القانونى بشركة النيل العامة للنقل المباشر قد طلب بكتسابه رقم ٢٠٠٧ فى ١٩٩٧/١١/١٦ إلى الأستاذ المستشار نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية للدعوى التأديبية بالقاهرة بعرض أمر الطاعن الشاغل لوظيفة مدير إدارة القضايا بالدرجة الأولى بمجموعة الوظائف القانونية والعضو النقابى بالشركة على المحكمة التأديبية المختصة لوقفه عن العمل لما أسند إليه من سلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب بالتعدي على رئيس القطاع القانونى بالشركة بالقول وفي ذات الخطاب أرفق صورة المذكرة التى أرسل أصلها إلى التفغيش الفنى على الإدارات القانونية لإجراء

التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره الجوهرية .

(حكم هذه المحكمة في الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٠ ق-ع- جلسة ١٩٦١/٢/١١ السنة ١٣٦٠ وحكمها في القضية ١٠٤٣ لسنة ٩٦ ق-جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ سنة ١٣٦٦ و٧٢٢ وحكمها في الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٣ ق-جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٩)

ومن الأمور المستقرة في قضاء هذه المحكمة أيضاً بالإضافة إلى ضرورة تحقيق مبدأ المواجهة في التحقيق الذي يجري مع العامل ضرورة تحقيق دفاع العامل بمعنى أنه بعد أن تتم مواجهته بالتهمة المحددة في عناصرها ومكان وزمان حدوثها وقيام العامل بالرد على الاتهام وتقديم دفاعه فعلى المحقق أن يحقق هذا الدفاع ويتثبت منه ويستبعد ما يتكشف له من خلال التحقيق عدم صحته حتى يتسنى للمحقق أن يعيد استجواب المتهم على أساس ما يظهر له من صدق أو كذب دفاعه ويتحقق بالتالي مبدأ المواجهة وبغير هذا التحقيق للدفاع لا يتسنى للعامل معرفة ما هو منسوب إليه على نحو دقيق ونهار بالتالي مبدأ المواجهة ويكون التحقيق معيباً ويبطل ما يبنى عليه سواء كان قراراً بالجزاء أو الإحالة للمحكمة التأديبية ولا يجوز التلذذ بأن في مكنة العامل أن يطلع على ما هو منسوب إليه وتقديم دفاعه عنه ويتدارك ما فاتته من أوجه دفاع أمام المحكمة ذلك أن الأمر يتعلق بتحديد حقيقة ما هو منسوب إليه فإذا أجاب العامل على الاتهامات المنسوبة إليه ولم تقم جهة التحقيق بتحقيق أوجه دفاعه ثم أسندت الاتهام إليه أصبح حقه في الدفاع عن نفسه منقوصاً لأنه لا يستطيع أن يعلم على نحو واضح حدود الاتهام المنسوب إليه ولا تستطيع المحكمة من ناحية أخرى أن تتولى الموازنة بين أدلة الاتهام والأسباب التي ماقها العامل درأ لهذا الاتهام لأن العامل في الأساس سبق أن أبدي دفاعه ولم يتسن له معرفة مدى صحة ما أبداه من دفاع في ظل إهمال هذا الدفاع وعدم تحقيقه .

هذا الفهم أكدته هذه المحكمة في عديد من أحكامها حيث ذهبت إلى وجوب تحقيق أوجه دفاع العامل التي يبديها في معرض دفع الاتهام المنسوب

إليه وإن إبداء الطاعن لدفاعه وعدم تحقيق هذا الدفاع من شأنه أن يجعل قرار الجزاء متزعزعا من تحقيق مشروب بالقصور من إهدار حق الدفاع وإنه إذا كانت النية الإدارية قد واجهت الطاعن بالاتهامات وأجاب عنها إجابات لو صحت لأبرته عما نسب إليه إلا إن النية لم تحقق دفاعه فيما أجاب عنه فإنه يتعذر التيقن من ثبوت هذه الاتهامات في حقه .

(أحكام هذه المحكمة في الطعن رقم ٤٧٥٢ لسنة ٢٥ ق-ع- جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠ والطعن رقم ١١٠١ لسنة ٤١ ق-ع- جلسة ١٩٩٧/٢/٨)

ومن حيث إنه يبين من استعراض التحقيق على النحو سالف البيان أنه يظهر منه أن الطاعن قد تقدم بدفاعه عما جاء بشكواه من وقائع وطلب تشكيل لجان أو إجراء معاینات لما يتصور أنه يمثل إهداراً للمال العام أو إهمالاً في العمل غير أنه لم يتم تحقيق هذا الدفاع من قبل المحقق وإنما اكتفى المحقق بتوجيه اتهام للطاعن بعدم تقديم دليل على صحة شكواه والتي أكد الطاعن في شرحه لما جاء بها وجود وقائع تستوجب تشكيل لجان لإمكان معاينة المخامات المهدرة أو حصر المخالفات التي سردها في حين أنه إذا لم يتم ذلك اكتفت الشؤون القانونية بسماع من جاء ذكرهم في الشكوى كشهود ثم لم تقم بعد ذلك بمواجهة الطاعن بأقوالهم ليتسنى له إبداء تعليقه على هذه الآراء التي نفت المخالفات التي أشار إليها الطاعن في شكواه وعليه فيكون مبدأ المواجهة وتحقيق الدفاع لم يتسن إعمالهما على النحو الصحيح في هذا التحقيق ولهذا فإن التحقيق الذي قام عليه قرار الجزاء يكون قد شابه القصور هذا الخصوص على نحو لا يمكن معه أن يكون أساساً صحيحاً لتوقيع الجزاء على الطاعن حيث إن صحة قرار الجزاء مرتبطة بثبوت الوقائع التي قام عليها .

ولا يتأتى هذا إلا من خلال تحقيق مستكمل الأركان تمت فيه صيانة حقوق الدفاع بالنسبة للمتهم حتى يتسنى من خلال التحقيق الوصول إلى الحقيقة في صحة الاتهامات المنسوبة للمتهم من علمه ومن ثم يكون القرار الصادر بمجازاة الطاعن بخصم شهر

فنشاط قاضي الحكم المتمثل في التحقيق أثناء الجلسة هو في الواقع نشاط مراقبة أكثر منه تحقيق واستكمال للتحقيق أكثر منه خلق للدليل ذلك أن التحقيق الابتدائي إنما هو ضمانه هامة للمصلحة الأفراد والمصلحة العامة على السواء إذ يكفل عدم رفع الدعوى إلى المحكمة إلا وهي مرتكزة على أساس مستحق من الواقع والقانون وفي ذلك توفير لوقت وجهد القضاء وضمان للأفراد بقيتهم من خطر الرقوف موقف الاتهام أمام القضاء بسبب التجني أو التسرع وهو موقف يصعب على النفس ولا يحى أثره ولو قضى فيما بعد بالبراءة .

- قيام المحكمة بتحقيق وقائع دعوى منظورة أمامها ولم يسبق إحالتها إليها ثم الحكم فيها بمثابة خلط بين سلطة التحقيق والحكم على نحو يطل حكمها فالأصل أن تستكمل المحكمة بعض جوانب تحقيق قائم وصحيح فعلاً لتتمكن من تحديد عناصر النفي والإثبات في الوقائع التي تنظرها أما أن تقوم بتحقيق ابتدائي في وقائع لم يسبق تحقيقها فهو يجعل لها رأياً مسبقاً في ثبوت هذه الوقائع على نحو يمنحها من الحكم فيها فهي إذا قامت بتحقيق أولى حول صحة الوقائع المطروحة أمامها فعليها أن تحيل القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها ولها أن رأت إن الدعوى المقامة أمامها غير مستكملة أن تعيدها لجهة التحقيق لاستكمالها أو تقضى بطلان قرار الإحالة إليها لتستعيد الجهة الإدارية سلطتها في إعادة التحقيق على نحو صحيح مرة أخرى وفي جميع الأحوال لا يجوز لها التصدي والحكم في الدعوى وإلا كان حكمها باطلاً وقد عبرت هذه المحكمة في قضاء سابق لها عن هذا الفهم حيث ذهبت إلى أن بطلان قرار الإحالة لعدم وجود تحقيق صحيح مع المتهم لا ينفي عنه هذا الوصف البطلان بما عساه أن يقال بشأن حق المحكمة التأديبية في استجواب المحال للتأديب واستكمال ما شاب التحقيق من نقص إذ إن المحال قد مثل أمام المحكمة وأبدي دفاعه لأن الأصل هو استقلال سلطة التحقيق عن سلطة الحكم في المواد التأديبية وإن جاز

من راتبه قد وقع مخالفاً للقانون جديراً بالإلغاء وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون واجب الإلغاء .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ١١/٢٦/٢٠٠٠)

مبادئ عامة

تأديب - مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وسلطة الحكم - دور مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية عند نقص التحقيق :

من المبادئ الأساسية لحقوق المتهم والتي حرصت سائر الدساتير على الإشارة إليها بل وتصل في أهميتها إلى مستوى المبادئ الدستورية العليا غير المكتوبة وتطبق حتى ولو لم ينص عليها مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم بل إن بعض الأنظمة الديمقراطية تأخذ بمبدأ الفصل بين سلطات التحقيق والاتهام والحكم فسلطة الاتهام تحرك الدعوى الجنائية قبل المتهم وتولى سلطة التحقيق جمع الأدلة وتقديم مدى توافرها ضد المتهم بينما تقوم سلطة الحكم بالبحث عن الحقيقة المطلقة والفصل في الدعوى الجنائية في ضوء ما تتوصل إليه فتقضى بالإدانة إذا توافر لديها اليقين القضائي وتقضى بالبراءة إذا تسرب إليها الشك في ذلك .

وإذا كان هناك خلاف بين النظم القانونية في هذا الخصوص وبين سلطتي الاتهام والتحقيق إلا أن المقطوع به وجوب الفصل بين سلطة التحقيق سواء كانت متدمجة مع سلطة الاتهام أو منفصلة عنها وسلطة الحكم فمقتضى مبدأ الفصل السالف بين سلطتي التحقيق والحكم أنه لا يجوز لنفس القاضي في نفس الدعوى مباشرة وظائف التحقيق والحكم معاً وذلك لما بين السلطتين من تعارض كما يعد هذا المبدأ ضماناً إضافياً لحياة القاضي يتجلى في منع القاضي المكلف بالفصل في الدعوى من تكوين فكرة شخصية مسبقة عنها من خلال مباشرته أحد إجراءات التحقيق الابتدائي ولا يؤثر ذلك على حق القاضي في استكمال جوانب التحقيق أمامه في الجلسة

للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم فإن هذا الاستجواب وسماع الشهود يجب أن يكون لاحقاً على تحقيق مستوى لشروطه وأسباب صحته قانوناً .

(حكم هذه المحكمة في الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٣ ق-ع- جلسة ١٩٧٤/٧/١٩٧٤ مضاف فيه إلى حكم سابق لهذه المحكمة في الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٧ ق-ع- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٦ من ٣٢ ص ١٢١٧)

كما لا يغير من القضاء السابق ما ذهبت إليه المحكمة في قضاء سابق لها من أنه لا يجوز الدفع بوجود إخلال بحق الدفاع إذا كان في مكتنة المتهم أن يبنى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية .
(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٠ ق-ع- جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٨ من ٢٢ ص ١١٥)

فهذا القضاء استطرد في ذات الحكم إلى أن مرحلة المحاكمة هي مرحلة تستكمل ما تم في مراحل التحقيق السابقة وجاء بذلك الحكم أن هناك العديد من التحقيقات الإدارية والتحقيقات النيابة العامة والتحقيقات النيابة الإدارية التي أبدي فيها الطاعن أقواله وأبدي دفاعه عما هو منسوب إليه وتم تحقيق هذا الدفاع وقد انتهت المحكمة إلى مجازاته تأديبياً استناداً إلى أقواله الثابتة في هذه التحقيقات وهو ما يقطع بضرورة وجود تحقيق أو تحقيقات تم سماع أقوال المتهم فيها ومواجهته بالاتهامات غير أنه عند إحالته للمحاكمة لم يتم تضمين قرار الإحالة هذا الاتهام حيث يدخل الأمر هنا في سلطة المحكمة في تفسير وصف الواقعة حيث قدم للمحكمة بالوصف الأشد الذي يستطرق في ثنائيه إلى الوصف المجدي الأخف .

وهو يعني أن أحكام المحكمة الإدارية العليا متفقة حول وجوب الفصل بين سلطتي التحقيق والاتهام من ناحية وسلطة الحكم من ناحية أخرى نزولاً على أحد المبادئ العامة في نطاق الإجراءات الجنائية والتأديبية معا .

- إن التحقيق الذي سبق إحالة الطاعن إلى مجلس التأديب قد وقع باطلاً لأن المحقق لم يتم بإتمام التحقيق على نحو صحيح فقد كان واجباً عليه أن

يطلع على الشكوى المقدمة من الطاعن والسابقة على الشكوى محل اتهامه ويحدد مدى علاقتها بالشكوى المقدمة محل اتهام الطاعن كما كان يتعين عليه أن يقوم بسماع شهود الواقعة ومواجهة الطاعن بأقوالهم أو أن يطلب من رئيس الجامعة ضم شكوى الطاعن المقدمة منه والسابقة على الشكوى محل التحقيق إلى هذه الشكوى الأخيرة حتى يكفل للطاعن حقوقه في الدفاع عن نفسه أو أن يقرر للطاعن حقوقه في الدفاع عن نفسه أو أن يقرر للطاعن بعد إطلاعه على شكواه عدم وجود وجه لضمها للتحقيق معه حتى يكون الطاعن على بينة من أمره فالطاعن في حقيقة الأمر أوضع وجهاً أساسياً من أوجه دفاعه أمام المحقق وكان واجباً تحقيق هذا الدفاع بتقرير مدى ارتباط الشكوى المقدمة من الطاعن بتلك التي يجري التحقيق فيها ثم يستكمل المحقق سماع الشهود حتى ولو ارتأى أن الطاعن يتمتع عن الإدلاء بأقواله أما قيام المحقق برفع الأمر إلى رئيس الجامعة بتوجيه إحالة الطاعن إلى مجلس التأديب دون أن يكون ثمة تحقيق مستكمل الأركان قد تم في الواقعة فهو ما يجعل قرار الإحالة للمجلس قراراً باطلاً وبطل ما ترتب عليه من القرار الصادر من المجلس في هذا الخصوص ذلك أن مجلس التأديب لا يستطيع أن يصحح ما شاب التحقيق من بطلان لأنه في الحقيقة لم يجر أصلاً ثمة تحقيق في الواقعة يستكمله مجلس التأديب في بعض مناحيه وإنما قام المجلس بتحقيق مبتدأ وغير مكتمل وبصرف النظر عن بطلان ما قام به المجلس من سماع الشهود في غيبة الطاعن وهو إجراء من شأنه أن يبطل عمل المجلس كله لأن سماع الشهود واجب في حضور المتهم ولا يجوز التجاوز عن هذا الأمر إلا في حالة الضرورة غير أنه بصرف النظر عن ذلك فالمجلس بعد أن سمع الشهود وسمع دفاع الطاعن لم يتم بمواجهته الطاعن بما هو منسوب إليه وثابت في حقه وحتى ولو قام المجلس بذلك فعلاً لكان قراره بالإدانة قد صدر باطلاً أيضاً لأنه يكون قد جمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق من ناحية وسلطة الحكم من ناحية أخرى

تتولى محاكمته ومن مقتضى هذا الأصل في المحاكمات التأديبية أو الجنائية أن من يبنى رأيه في الاتهام في الدعوى المنظورة أمامه أو كان سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو أدى شهادة فيها يتمتع عليه الاشتراك في نظر ذات الدعوى والحكم فيها وذلك ضمناً لحيدة القاضى أو عضو مجلس التأديب وخلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من أوراق الدعوى التأديبية رقم (١١) لسنة ١٩٩٧ أن مجلس التأديب مصدر القرار المطعون فيه قد شارك في عضويته الأستاذ / « رئيس القلم الجنائى » ولما كان الثابت أن عضو المجلس المذكور كان عضواً بمجلس التأديب الذى نظر ذات الدعوى التأديبية إبان قبيلها برقم (٧) لسنة ١٩٩٥ والثى كان موضوع الاتهام فيها هو ذات موضوع الدعوى الرهانة بجلسته المنعقدة فى ١٩٩٦/٢/٤ إلى إصدار قراره بمجازاة الطاعنين بالإحالة إلى المعاش والذى ألغى بحكم هذه المحكمة الصادر بجلسته ١٩٩٧/٣/٢٩ فى الطعنين رقمى ٢٨٤١ و ٣١٦٢ لسنة ٤٢ ق . علنياً بطلان قرار إحالة الطاعنين إلى مجلس تأديب العاملين بمحكمة سوهاج الابتدائية لعدم صدوره من النائب العام أو رئيس النيابة بما مفاده أن عضو مجلس التأديب المذكور قد سبق له نظر الدعوى التأديبية قاضياً ، ومن ثم فإنه يكون قد لحق بسيادته أحد أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التأديبية المطعون على القرار الصادر فيها وبالتالى يكون القرار الصادر من مجلس التأديب المطعون فيه قد شابه عيب يجعله باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ، بما يتعين معه إلغاؤه وإعادة الدعوى التأديبية إلى محكمة سوهاج الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى بيد أن المادة (٢٦٢) من قانون المرافعات تنص على أنه « ومع ذلك إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه أو كان الطعن للمرة الثانية ورأت

وهو الأمر المخالف للقانون وللبيدات العامة فى الإجراءات الجنائية والتأديبية على ما سبق إيضاحه وكان واجباً على المجلس عندما يكتشف قصور التحقيق الابتدائى أن يعيد الدعوى إلى رئيس الجامعة ليأمر باستكمال التحقيق أو يقضى المجلس بعدم قبول الدعوى التأديبية لبطلان قرار إحالتها له أما أن يقوم المجلس بتحقيق الدعوى ثم الحكم فيها فإن قراره يكون باطلاً لأنه لم يستكمل تحقيقاً قائماً بالفعل فى بعض جوانبه وإنما أجرى تحقيقاً أولياً ولم يتم فيه مواجهه الطاعن بما هو ثابت فى حقه مع تمكينه عن الدفاع عن نفسه وتحقيق هذا الدفاع فأصبح قرار المجلس باطلاً بطلاناً مستمداً من ذاته بعد بطلانه كأثر من آثار بطلان قرار الإحالة ولو كان المجلس قد قام بمواجهة المتهم بما هو ثابت فى حقه بعد التحقيق الذى أجراه وحقق دفاع المتهم بشأنه لكان البطلان مقصوراً على قرار المجلس المطعون عليه حيث جمع بين سلطتى الاتهام والتحقيق مع المحاكمة حيث إن مسلك المجلس حينئذ كان سيصح بطلان قرار الإحالة لأن هناك تحقيقاً تم بالفعل فيما هو منسوب للطاعن ويمكن فى هذه الحالة إلغاء قرار المجلس فقط وإحالة الدعوى إلى مجلس التأديب للفصل فى الدعوى بهيئة أخرى أما وإنه لم يتم مواجهة الطاعن بالاتهامات الثابتة فى حقه وتحقيق دفاعه فى ظل تلك الإجراءات الناقصة فإنه يتعين وإحالة كذلك إلغاء قرار المجلس وكذا قرار الإحالة المقام عليه لتستعيد الجامعة سلطتها فى إتمام التحقيق فى الواقعة على نحو صحيح قانوناً إن رأت وجهها لذلك .

(الطعن رقم ٦٦٢٤ لسنة ٤٥ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٩/٢٥)

عدم صلاحية عضو مجلس التأديب - بطلان من النظام العام - الطعن للمرة الثانية - تصد من المحكمة الإدارية العليا .

من المبادئ المستقرة والأصول العامة للمحاكمات وإن لم يرد عليها أى نص أنه من بين الضمانات الجوهرية للمتهم هو حيدة الهيئة التى

المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما تضمنه نص المادة المشار إليها من التصدي لموضوع الدعوى إذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة إلغاء الحكم المطعون فيه هو من القواعد والإجراءات التي لا تتعارض مع طبيعة القضاء الإداري وبالتالي يجوز الأخذ بها وتطبيقها أمام هذا القضاء » .

(الطعن رقم ٣١٥٨ لسنة ٤٣ ق. على جلسة ١٩٩٧/٣/١٥)

ومن حيث إنه ترتيباً على ما تقدم ولما كان الشائب أن الطعن المائلين قدما للمرة الثانية عن ذات المخالفة المنسوبة للطاعتين علاوة على أن موضوع الدعوى صالح . للفصل فيه ، فإن هذه المحكمة تصدى للفصل فيه .

(الطعن رقم ١٣٨٨ و ١٥٧٣ لسنة ٤٤ ق. ع. جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

التحقيق الجنائي - علم كفاءته في جميع الأحوال لتوقيع جزاء تأديبي - بطلان قرار مجلس التأديب - بطلان قرار الإحالة :

من المقرر في نطاق القضاء التأديبي أن التحقيقات تكفي في حد ذاتها كمبدأ عام لتوقيع جزاء تأديبي على المخالفين دون حاجة إلى إجراء تحقيق إداري يتناول ذات الوقائع المنسوبة للمخالفين والشائبة بمقتضى التحقيق الجنائي إلا أن شرط ذلك أن تكون التحقيقات الجنائية مستوفاة في ذاتها لعناصر إدانة تكفي لحمل القرار الصادر بمجازاة الموظف على سببه الصحيح ولا يتأتى ذلك إلا بأن تكون التحقيقات الجنائية قد تناولت الوقائع محل الاتهام بالتصحيح والتحديد وأتاحت للمتهم فرصة الدفاع عن نفسه وقامت بتحقيق دفاعه على نحو يؤدي إلى ثبوت الوقائع محل الاتهام في مواجهته بما يبرر توقيع الجزاء التأديبي عليه استناداً إلى هذا التحقيق وحده فإذا لم يتوافر عناصر التحقيق الصحيح الكافي لتوقيع الجزاء على الموظف كان قرار

مجازاته قد قام على غير تحقيق صحيح يكفي لمجازاته ولا يتحقق هذا الغرض في حالة قصور التحقيق الجنائي عن استكمال مقومات التحقيق الكافي لإدانة الموظف فقط وإلّا يعد التحقيق الجنائي غير كاف لتوقيع جزاء تأديبي صحيح على الموظف إذا كان التحقيق الجنائي قد اهتم بتوافر عناصر الاتهام الجنائي في حق الموظف دون أن يعنى بمسح الجوانب الإدارية التي تشكل قوام المخالفة التأديبية المنسوبة إليه فالأوصاف الجنائية للفعل المرتكب من الموظف وإن كانت تكفي لإدانته من الناحية الجنائية إلا أنها ليست في كل الأحوال كافية لإدانته من الناحية الإدارية خاصة في حالة حفظ التحقيق الجنائي أو حالة ما إذا رأت النيابة العامة الاكتفاء بالجزء الإداري دون الجزء الجنائي حيث إنه في الغالب الأعم من هذه الحالات لا تكون مقومات الجريمة الإدارية ظاهرة في التحقيق الجنائي على نحو يكفي بذاته لتوقيع الجزاء التأديبي عليهم أو إحالتهم إلى المحاكمة التأديبية حيث تكون النيابة العامة مهتمة بالجوانب الجنائية في التحقيق وعليه فإن الأمر يحتاج في هذه الحالة إلى تحقيق إداري مستكمل الأركان لتحديد الاتهامات الموجهة للمتهمين على نحو دقيق وتحقيق دفاعهم على نحو يمكن للمحكمة التأديبية ومن بعدها محكمة الطعن أن تثبت من نسبة الاتهام إلى مرتكبه على نحو يجعل قرار الجزاء مشروعاً .

ومن حيث إنه كان مستعيناً بعد ذلك الذي استكتفت به النيابة العامة من الناحية الجنائية عمل تحقيق إداري مستكمل العناصر حول الوقائع المنسوبة للطاعتين ومدى مسؤوليتهم عنها وتوضيح تاريخ رد المبالغ المدعى استيلاؤهم عليها وهل تم ذلك قبل اكتشاف الواقعة أم بعد حدوثها وبذلك التحقيق فيها وكذلك تحديد المخالفات الإدارية المنسوبة إليهم بفرض وجودها ومواجهة الطاعتين بهذه الاتهامات وتحقيق دفاعهم بشأنها أما ولم تقم الجهة الإدارية بذلك وأقامت قرارها على التحقيق الجنائي السالف ذكره فإن قرار إحالتهم إلى مجلس التأديب يكون قد

إلى الطاعن وتوقيع الجزاء المناسب إن كان لذلك محل .

(الطعن رقم ٧٤٣٧ لسنة ٤٥ ق-ع- جلسة ٢٠٠٠/١٧/١٠)

تحقيق - الاختصاص بالتحقيق في المخالفات المالية قد يناط بالشئون القانونية وفقاً للوائح :

الدفع ببطان التحقيق الذي أجرته إدارة الشئون القانونية مع الطاعنين على سند من القول بعدم اختصاصها به لكون المخالفة المنسوبة إليهما مخالفة مالية تختص النيابة الإدارية وحدها بالتحقيق فيها طبقاً لحكم المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فهذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت أن قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي رقم ٦٨/٥٢١ بشأن لاتحة الجزاءات للعاملين بالهيئة قد تناول بالتنظيم إجراءات التحقيق مع العاملين والجزاءات التي توقع عليهم والسلطة المختصة بذلك دون أن يشترط إجراء التحقيق في المخالفات المالية بمعرفة النيابة الإدارية ومن ثم فلا مسوغ للدفع ببطان التحقيق الذي أجرته إدارة الشئون القانونية بالهيئة مع الطاعنين فيما نسب إليهما من مخالفات ويعتبر بالتالي الإلتفات عن هذا الدفع .

(الطعن رقم ٤٠٨٩ لسنة ٤٢ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

تحقيق - ضرورة توافر مبدأ المواجهة بالاتهام :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التحقيق بمعناه الاصطلاحي يفترض أن يكون ثمة استجواب من خلال أسئلة محددة موجهة إلى العامل بشأن اتهام محدد في عبارات صريحة وبطريقة تمكنه من إبداء دفاعه والرد على ما يوجه إليه وأن التحقيق لا يكون مستكسماً أركانه وغاياته إلا إذا تناول الواقعة محل الإتهام بالتمحيص فيحدد عناصرها من حيث الأفعال والزمان والمكان والأشخاص وأدلة الثبوت وبغير هذا لا يكون التحقيق مؤدياً لثبوت الإتهام في حق المتهم .

(حكم هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٩٤٧ لسنة ٣٧ ق-ع- جلسة ١٩٩٥/٤/٢٩)

شأبه البطلان لعدم قيامه على تحقيق إداري صحيح خاصة وأن التقارير التي قام عليها تحقيق النيابة العامة سواء الأصلية أو التكميلية لم تشتمل بوضوح على عناصر الإدانة ولم تحقق تحقيقاً بالمعنى الإداري للمخالفات الثابتة بها فضلاً عن إنكار المتهمين للمنسوب إليهم في تحقیقات النيابة العامة - إلغاء قرار مجلس التأديب وبطالان قرار الإحالة إليه .

(الطعن رقم ٣٥٨٤ لسنة ٤٦ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)
(الدائرة الخامسة والطعن رقم ٣٥٠٢ لسنة ٤٦ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٩/٦)

تحقيق - وقوعه بعد صدور قرار الجزاء - بطلان :

ولما كان التحقيق الذي قامت به الجهة الإدارية في المخالفات التي نسبته للطاعن لم يجر إلا بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٩ أى في تاريخ لاحق لصدور القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن وهو تحقيق لا جدوى من إجرائه باعتباره أن الغرض من إجراء التحقيق هو إحاطة العامل بالمخالفات المنسوبة إليه وتمكينه من إبداء دفاعه وتمحيص الأدلة بإجراءات محايدة تستهدف استجلاء وجه الحقيقة ومن ثم فإن القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن بغضم شهر من راتبه يكون قد صدر دون تحقيق : الأمر الذي يتعين معه القضاء بالفائه .

ومن حيث إنه قد بان مما تقدم أن التحقيقات التي أجريت مع الطاعن لم تستهدف في الواقع استبيان حقيقة المخالفة المنسوبة إليه وإنما تحقيق رغبة الوزير مصدر قرار الجزاء في توقيع الجزاء قبل التأكد من صحة ما هو منسوب إليه الأمر الذي يجعل هذه التحقيقات قد أعدت تحقيقاً لرغبة انفعالية في معاقبة الطاعن واصطناع الأدلة التي تتفق ورغبة مصدر القرار : الأمر الذي يشكك في صحة هذه التحقيقات وأدلتها القانونية والواقعية التي تعد سندا لقرار سبق إصداره بمجازاة الطاعن ، بما يجعل القرار الطعني مشوباً بإساءة استعمال السلطة فضلاً عن مخالفته للقانون بما يتعين معه إلغاؤه وذلك دون إخلال بحق الإدارة في إجراء تحقيق محايد يستهدف استجلاء الحقيقة في شأن ما نسب

وتجديدها في الزمان والمكان والأشخاص وقام بمواجهة المسؤولين عن الأخطاء والرد على دفاعهم ثم اقترح توقيع الجزاء عليهم وهو الأمر الذي أدى بالنيابة العامة والإدارية إلى صرف النظر عن تقديم هؤلاء العاملين الذين سبق مجازاتهم عن ذات المخالفات للمحاكمة التأديبية وهو ما يوضح بجلاء أن التحقيق الإداري الذي تم في الفرع بمعرفة إدارة التفتيش بالبنك كان قائماً على أسس سليمة وكان الأقرب إلى تحديد المسؤولية عن المخالفات من تحقيقات النيابة العامة والإدارية وإذ استبعد هذا التحقيق إدانة الطاعنين ولم يشر إلى مسؤوليتهما في هذا الخصوص وعليه فإن هذه المحكمة إزاء قصور تحقيقات النيابة العامة والإدارية عن تحديد واضح ودقيق لمسئولية الطاعنين عن المخالفات المنسوبة إليهما في تقرير الاتهام لا يسعها إلا تطبيق أصل البراءة المفترض في المتهم حيث لم يثبت وجود أوجه لإدانة الطاعنين أو تحديد لمسئوليتهم إزاء ما هو منسوب إليهما على ما سلف بيانه وعليه فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إدانتهم استناداً إلى افتراض مسؤوليتهما بوصفهما من كبار العاملين بالفرع يكون قد أقام الإدانة على ظن مفترض على خلاف ما تكشف بالأوراق على النحو السالف ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه بمجازاة المحالين والقضاء بهما، كما هو منسوب إليهما .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٢٤ ق.ع - جلسة ١١/١٢/٢٠٠٠)

اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات - حساب الجهاد :

على الجهة الإدارية إخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات التأديبية الصادرة منها بشأن المخالفات المالية خلال ثلاثين يوماً من صدورها ولرئيس الجهاز الحق في الاعتراض على تلك القرارات وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز وعلى الجهة الإدارية إخطار الجهاز خلال الثلاثين يوماً التالية بما اتخذته ، فإذا لم تستجب لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوماً التالية طلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية ، ويبدى أن هذا الميعاد الأخير لا يسرى إلا اعتباراً

ومن حيث إنه بتطبيق هذا الفهم على الوقائع سالفة البيان فإنه يبين من استعراض الوقائع أن الاتهام المنسوب للطاعنين والقائم بالنسبة للأول على موافقته وآخرين على منح تسهيلات لعملاء دون ضمانات كافية وبالنسبة للطاعنة الثانية على أنها قررت على غير الحقيقة كفاية البيانات التي قدمها العملاء لسداد مديونياتهم هذا الإتهام لم يتم توجيهه إليهما في أي مرحلة سواء أمام النيابة العامة أو الإدارية بل إن هذا الاتهام يعد في حقيقته بعيداً عما إنتهت إليه لجنة التحقيق التي شكلتها النيابة العامة لفحص أوراق ومستندات فرع البنك حيث إن اللجنة في ملاحظاتها لم تشر إلى منح تسهيلات دون ضمانات حيث إن العملاء المتوقفين عن السداد كانت هذه التسهيلات ممنوحة لهم منذ فترة طويلة تسبق تلك التي كانت اللجنة تفحص أوراقها وإنما انصبت ملاحظات اللجنة على أن التسهيلات في الفترة الأخيرة من مجال فحصها أصبحت تتجاوز الضمانات التي قدمها العملاء وأن هذا الأمر مخالف للأعراف المصرفية وسلطات من قدر هذا التجاوز لهم وهو مدير الفرع فضلاً عن أن التحقيقات في سائر مراحلها لم تحدد المسؤولية عن المخالفات على نحو دقيق فلم تنصب التحقيقات على تحديد الأشخاص الذين منحوا التسهيلات لهؤلاء العملاء ووظائفهم وزمان منح التسهيلات لهم ونواحي الخطأ والقصور في عملهم وإنما انصب عمل اللجنة التي شكلتها النيابة العامة على إثبات التجاوزات الإدارية في تحصيل الكمبيالات التي يحولها العملاء كضمان للتسهيلات وكذلك في أخطاء التعامل مع البضائع التي يحتفظ بها البنك كضمان لهذه التسهيلات كما أن التحقيق الإداري الذي تم بمعرفة البنك وكان سابقاً على تحقيقات النيابة العامة انتهى إلى مجازاة عدد من العاملين بالبنك عن ذات المخالفات التي قامت النيابة العامة بتحقيقها ولم يكن الطاعنان ممن تمت مجازاتهم في هذا التحقيق بل كان هذا التحقيق أقرب تقصياً لحقيقة الواقع من المخالفات المنسوبة للعاملين بالبنك حيث تناول بالتمحيص المخالفات

تأديبياً عنه ومجازاته غير أن اعتبار العمل الذى يزاوله العامل تجارياً أو العكس هو أمر لا يجوز أن يكون محلاً لاجتهاد أو تفسير الجهة الإدارية أو غيرها ذلك أن العبرة فى اعتبار العمل تجارياً هو ما يقضى القانون باعتباره تجارياً من الأعمال ومن ثم فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام القانون لتحديد ما إذا كان العمل المنسوب للطاعن عملاً تجارياً أو العكس وأنه وفقاً للمادة الثانية من التقنين التجارى فإنه يلزم لاعتبار شراء منقول ما عملاً تجارياً أن يكون الشراء بقصد أو نية إعادة البيع أو التأجير .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحظر المشار إليه لا يشترط فيه احترام التجارة أى مزاوله الأعمال التجارية بصفة مستمرة ومنظمة بل إن مراد الحظر هو أن يزاول الموظف أو العامل ما يعد عملاً تجارياً فى مفهوم القانون التجارى وهو ما يتميز بعنصر جوهرى هو المضاربة أى السعى للحصول على الربح .

(الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٢٩ ق.ع - جلسة ١٩٩٨/٤/٩)

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أثناء عودته من عمرة بالأراضى الحجازية بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٧ كان بحوزته عدد (١٠١) ساعة بما حدا بإدارة الجمارك بمطار القاهرة الدولى إلى تحرير محضر حجز له برقم ٨٥ لسنة ١٩٨٥ للصفة التجارية وليس محضر ضبط أو تهرب من الرسوم الجمركية حيث قام الطاعن بعد ذلك بسداد الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الساعات بموجب التقييم رقم ٢٩/١٥٣٣٤٤ فى ١٩٨٦/٣/١ ولما كانت الأوراق قد أجبت تماماً من أى دليل على أن شراء الطاعن للساعات محل الاتهام كان بقصد أو نية البيع والحصول على ربح من وراء ذلك وأنه فى الأغلب الأعم أن إحضار الطاعن لهذه الساعات إنما للمدايا للأقارب والأصدقاء إعمالاً للعرف السائد فى مثل هذه الحالات خاصة على ضوء ظروف عمل الطاعن فى النشاط النقابى

من تاريخ علم الجهاز بعدم استجابة الجهة الإدارية لطلبه بالاعتراض على القرار التأديبى الذى أصدرته .

ومن حيث إن الثابت من أوراق النزاع أن الجهة الإدارية أبلغت الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢ بسحب القرار الصادر بمجازاة المطعون ضدها وطلب الجهاز بكتابه رقم ٦٦١٣ بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٧ من الجهة الإدارية إعادة النظر فى القرار الساحب بتعديل الجزاء إلى الحد الذى كان عليه قبل تقديم المطعون ضدها للتظلم ، وقد ردت الجهة الإدارية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ بأنه ليس لأى جهة التعقيب على القرار الصادر من سلطة نظر التظلم فقام الجهاز بإعداده مذكرة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢ طلب فيها رئيس الجهاز إحالة المطعون ضدها إلى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث إن الميعاد المحدد لرئيس الجهاز فى طلب إحالة المطعون ضدها إلى المحاكمة التأديبية لا يحسب من ١٩٩٦/٦/٢ كما ذهب إليه الحكم الطعين ، ذلك أن الجهاز قد اعترض خلال ثلاثين يوماً من هذا التاريخ على القرار الساحب وطلب تعديل الجزاء إلى ما كان عليه قبل التظلم وقد ردت عليه الجهة الإدارية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ برفض ذلك فمن هذا التاريخ يبدأ لرئيس الجهاز ميعاد مقداره ثلاثون يوماً له خلاله أن يطلب تقديم المطعون ضدها إلى المحاكمة التأديبية وهو ما قام به بالفعل بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢ أى خلال ثلاثين يوماً من إخطار الجهاز بعدم استجابة الجهة الإدارية إلى طلبه وذلك وفقاً لنص البند (٢) من ثالثاً من المادة (٥) المشار إليها من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤)

مخالفة تأديبية - مزاوله الأعمال التجارية - ما لا يعد عملاً تجارياً ،

العامل إذا زاول الأعمال التجارية فإنه بذلك يكون مرتكباً فعلاً محظوراً عليه يستأهل مسأله

مسئولية أعضاء اللجان - تقدير الجزاء :

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل اللجان الإدارية من أعضاء ذوي تخصصات مختلفة وخبرات متباينة يرجع بسببه إلى أن الموضوعات المطروحة على تلك اللجان إنما تثير عدة مسائل مختلفة تدخل كل مسألة في نطاق تخصص معين وخبرة مختلفة عن الأخرى وبهذا يتوافر بحث الأمور من جوانبها المختلفة بأن يتولى كل متخصص الجانب الذي يخصه بما لديه من خبرات خاصة تؤهله لذلك وعليه أن يقوم بعمله هذا بدقة وأمانة وبذل الجهد المطلوب للوصول إلى الحقيقة فإذا قصر في ذلك كان مرتكباً خطأ مستوجباً العقاب عنه غير أن هذا لا يؤدي إلى مسؤولية العضو الآخر باللجنة الذي يخرج تخصصه وخبرته عن نطاق المسألة التي وقع بها الخطأ إذ لا يجوز قانوناً مساءلة عضو عن أمور تخرج عن تخصصه وخبرته المؤهل لها فعلاً .

(الطعن رقم ٦٥٥٥ لسنة ٤٢ ق-ع- جلسة ١٩٩٨/٩/٢٦)

وعلى ذلك فإن أعضاء اللجنة الإدارية بحكم أنهم ذوو تخصصات مختلفة وخبرات متباينة يمكن أن يسأل عضو فيها ولا يستتبع ذلك بالضرورة مسؤولية عضو آخر في ذات اللجنة كما يمكن لسلطة التأديب أن تغاير في العقوبة بين عضو في تلك اللجنة وعضو آخر فيها حسبما يترأى لها من الظروف والملايسات وعلى ضوء تخصص كل عضو وخبرته .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٢ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٤/٢٧)

حجية الحكم الجنائي أمام قاضي التأديب ...

القول بأن القضاء الجنائي يقيّد القضاء التأديبي في نظر ذات الموضوع وينعّم مساهمة الطاعن مردود عليه بما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن هناك استقلالاً بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية وأن لكل من الصيغتين مجالها المستقل الذي تحمل فيه وأنه إذا كان يعين على المحكمة التأديبية ألا تغفل عن حجية الحكم الجنائي الصادر ببرائة الموظف إذا كان قد استند إلى عدم صحة الوقائع أو إلى عدم

فضلاً عن دراسته في الجامعة العمالية في ذلك الحين الأمر الذي لا يمكن معه الجزم والقطع بأن إحضار الطاعن لهذه الساعات كان بقصد الإجمار فيها والحصول على ربح من وراء ذلك إستناداً إلى مجرد أن الجمارك حورت محضر الضبط للصفة التجارية إذ إن ذلك المحضر لتقدير الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الساعات وهذا المحضر لا يسبغ عليها وصف العمل التجاري المحظور على العامل مزاولته قانوناً الأمر الذي لا يعد معه ما نسب إلى الطاعن عملاً تجارياً مما هو محظور قانوناً على العاملين بالدولة والقطاع العام ومن ثم لا يشكل في حقه ثمة مخالفة تأديبية يسأل عنها خاصة وأنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد حرر له محضر ضبط أو تهرب من سداد الرسوم الجمركية على هذه الساعات .

(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٢٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/١١/١٩)

شهادة - قيمتها في تقدير الجزاء :

ومن حيث إنه عن التهمة الأولى وهي الإخلال بحيات التلميذات فإن سندها أقوال التلميذات أنفسهن وتبريرات من الطاعن ولما كانت التلميذات المجنات عليهن صفار السن فإن أقوالهن لا ترقى لمرتبة الشهادة بل هي مجرد قرينة على سبيل الاستدلال وإنها وإن كانت المحكمة لا تنفي وقوع هذه الأفعال إلا أن قوة الدليل المستند من أقوال هؤلاء التلميذات الصغيرات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الجزاء .

وإنه بالنسبة للتهمة الثانية وهي إعطاء دروس خاصة للتلميذات بعد مواعيد العمل دون الحصول على موافقة جهة عمله فهي ثابتة في حقه يقيناً باعترافه بأقوال التلميذات وتحقيقات النيابة الإدارية .

ومن حيث إن الثابت من جماع ما تقدم أن المخالفتين المنسوبتين للطاعن ثابتتان في حقه مما يستوجب معه مجازاته تأديبياً عنها .

(الطعن رقم ٦٥٦٩ لسنة ٤٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٤/١٤)

جريمة جنائية - السقوط طبقاً لحكم المادة (١٧١) مكرراً

ومن حيث إن المستفاد من جماع النصوص المتقدمة حسبما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة أنه في حالة ما إذا كان الفعل المنسوب إلى الموظف العام جريمة جنائية فإن المشرع قد ربط بين مدة التقادم المسقط للدعوى التأديبية عن هذا الفعل وبين مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية بحيث إنه مادامت الدعوى الجنائية لم تسقط مضى المدة فإن الدعوى التأديبية تتبعها في هذا الشأن وتظل قائمة ولا تسقط إلا باكتمال التقادم المسقط للدعوى الجنائية وأنه في حالة الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً فإن المشرع قد جعل سريان مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية عنها من تاريخ وقوعها كما هو الحال في باقي الجرائم وإنما قضى بأن سريان مدة التقادم المسقط عنها يبدأ من تاريخ انتهاء خدمة الموظف أو زوال الصفة الوظيفية عنه وذلك ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك والتحقيق في هذه الحالة هو بطبيعة الحال التحقيق الجنائي ويترتب عليه بدء مدة التقادم من تاريخ إجماعه وليس من تاريخ ارتكاب الفعل وإلا أفرغ قانون الإجراءات من مضمونه ولما كانت مدة التقادم المسقط للدعوى التأديبية عن الفعل الذي يكون جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ترتبط بمدة التقادم المسقط لتلك الدعاوى الجنائية وهي لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة على النحو المتقدم لذلك فإن مدة التقادم المسقط للدعوى التأديبية في هذه الأفعال لا تكتمل إلا باكتمال التقادم المسقط للدعوى الجنائية والتي لا يبدأ إلا من تاريخ انتهاء خدمة الموظف أو زوال صفته الوظيفية .

ومن حيث إن الثابت أن المنسوب إلى الموظف ضد الفاتى أنه تعاقد مع شركة بنها للصناعات الإلكترونية على شراء أجهزة تليفزيون للمعاملين بالوحدة المحلية بجحجوة وتقاسم عن سداد باقى مستحقات الشركة بما من شأنه الإضرار بالصلحة

ثبوتها أو عدم الجنائية فإن هذه الحجية لا تقيد القضاء التأديبي إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة قد تأسس على عدم كفاية الأدلة أو الشك فيها فإنه حينئذ لا يدفع الشبهة نهائياً عن الموظف .

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الجنائي في القضية المذكورة أن سبب البراءة هو عدم تقديم أصل الشيك المحرر من الطاعن رغم تكليف المداول بتقديمه ولم يفعل ومن ثم فإن هذا الحكم لا يقيد القاضي التأديبي خاصة أن الطاعن قد اعترف بتحريره لهذا الشيك وأنه قام بدفع قيمته المداول الذي تنازل بوجبه عن الدعوى المحررة ضده .

(الطعن رقم ٨٠١٦ لسنة ٤٤ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٤/٢١)

الغفل المرفقى وأثره على الجزاء

ومن حيث إن الثابت أن مسدرة المتحف قد اتهمت الطاعن بالإهمال مما ترتب عليه ضياع عدد (١٤٦) قطعة ذهبية وتم إجراء مجرد بالمخازن وجد من خلاله عدد (١٤٤) قطعة من تلك القطع المسجلة وعدد (١٢) قطعة غير مسجلة التي قررت مديره المتحف أنها أعارت تلك القطع للعروض ببعض المحاف الأخرى دون وجود محاضر تسليم وتسلم الأمر الذي ينشئ عن خلل مرفقى لا يتحمل الطاعن تبعاته مفردة وبالتالي فإن الإهمال ليس منسوباً له وحده بل للمرفق كله إلا أن القدر المتعين في ذلك أن الطاعن ساهم في وجود هذا الإهمال فضلاً عن ثبوت وجود العهدة لديه وفقد جزء منها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى مسئولية الطاعن الكاملة عن عهده على الرغم من الخلل الواضح في عمل المرفق فإن النعى عليه يكون في محله مما يوجب إلغاء الحكم المطعون فيه لما شابه من غلو في تقدير الجزاء والحكم بمجازاة الطاعن بالإتذار لما نسب إليه .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٤ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٨)

قبل اكتمال مدة التقادم المسقط مما يجعلها مقامة خلال المواعيد القانونية ومن ثم فلا تسقط الدعوى بشأن المخالفة السنوية إليه بمضى المدة وكان يتعين محاكمته تأديبياً على ضوء الاتهام المنسوب إليه بتقرير الإتهام .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق-ع-جلسة ٢٢/٦/٢٠٠١)

العضو القانوني بلجنة البت - حدود مسؤوليته القانونية :

هذا وما كان للجنة البت أن تفض الطرف كلية عن التعهد المشار إليه وتقتضى في عجلة من أمرها موصية بإرساء المناقصة على شركة الهندسة والتبريد (كولدير) بعدما ظهرت بادرة استجابة لشروط الممارسة من الشركات الأقل سعراً بتوقيعها التعهد المشار إليه فالمصلحة العامة كانت تقتضى من اللجنة التأجيل لجلسة قابلة ريثما تتقدم كل شركة بتعهد كامل ومفصل (عطاء تكميلي) يتحاشى كافة العيوب الفنية فى عرضها الأول ويستكمل ما اعتراه من نواقص كل ذلك بغية التوصل إلى أفضل العطاءات شروطاً وأقلها سعراً حفاظاً على المال العام وذلك التزاماً بنص المادة (١٨) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المعمول به إبان إجراء هذه الممارسة حيث أوجب ذلك النص إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً وهذا النص يسرى أيضاً على الممارسة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٦ من ذات القانون والتي تنص على أن تسرى على الممارسة الأحكام الخاصة بالمناقصات فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها فى هذا القانون .

ومن ثم فإن لجنة البت تكون أخطأت حين أوصت بالترسية على شركة كولدير دون تحييص للتعهد الموقع من كافة الشركات على النحو السالف بيانه .

ومن حيث إن المَطعون ضده كان عضواً بلجنة البت وهو من رجال القانون المنوط بهم تطبيق القوانين

العامة للدولة وأن الثابت من التحقيقات التى أجرتها النيابة الإدارية أنه بتاريخ ٢٩/٧/١٩٩٠ صدر حكم هيئة التحكيم رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠ لصالح شركة بنها للصناعات الإلكترونية والقاضى بإلزام الوحدة المحلية بجحوجة - مركز بنها والمحافضة بأن ينفعاً مبلغاً وقدره ٥٤٠٠ (خمسة آلاف وأربعمائة جنيه مع المصروفات ومبلغ ٢٠ جنيهاً أتعاب محاماة وهى باقى أقساط تليفزيونات كانت الوحدة قد اشترتها من الشركة وتفاعست عن سداد الأقساط الباقية التى تمثل المبلغ المحكوم به وأن الحكم قد صدر ضد الوحدة نتيجة تعاقد خاطئ أجراه كل من رئيس الوحدة المحلية / والذى بدوره فوض رئيس شئون العاملين / لإجراء التعاقد والذي أضيرت به المصلحة العامة رغم أن التعاقد الذى هو فى حقيقته تعاقد شخصى ليس مصلحياً ومن ثم فإن ما نسب إلى المَطعون ضده الثانى إنما يشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات وهى جريمة الإضرار غير العمدى بالمال العام .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه قد تم إبلاغ النيابة العامة فى ١/٣/١٩٩٤ وأن النيابة العامة قد انتهت إلى ثبوت واقعة الإضرار بالمال العام قبل المتهمين المذكورين وقدرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية قبل الطاعن الثانى بعد أن تبين لها أنه تم إنهاؤه خدمته من جهة عمله واستبعدت محاكمة الآخر جنائياً .

ومن حيث إن المدة المسقطه للدعوى الجنائية لا تبدأ بالنسبة للطاعن / إلا من تاريخ إحالته للمعاش فى ١٣/٢/١٩٩١ بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩١ وإذ كان الثابت أنه أجرى مع المذكور التحقيق بمعرفة النيابة العامة ثم الإدارية فى غضون عام ١٩٩٣ وانتهى تقرير الاتهام الصادر من النيابة الإدارية بإقامة الدعوى التأديبية بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٤ فمن ثم تكون الدعوى قد أقيمت

التأديبية إذا كون الفعل المنسوب للعامل جريمة جنائية إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

وكذلك فبقيد وضع قانون الإجراءات الجنائية أصلاً عاماً في إنقضاء (سقوط) الدعوى الجنائية بالنسبة للجنح وهو انقضاؤها بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة إلا أنه خرج من هذا الأصل العام بالنسبة للجرائم الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات التي تقع من موظف عام بآلا تبدأ المدة المسقط للدعوى الجنائية إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يكن قد تم البدء في التحقيق قبل ذلك ومن ثم فإنه إذا كون الفعل المنسوب إلى الموظف العام جريمة من هذه الجرائم فلا تبدأ مدة سقوط الدعوى التأديبية إلا من تاريخ إنتهاء خدمة الموظف العام أو زوال صفته .

ومن حيث إن قانون الإجراءات الجنائية لم يعدد مدلول زوال الصفة إلا أن ذلك يستبين باستعراض نص المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات الوارد بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والذي يجرى على النحو الآتي : يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب :

(أ) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحلات الإدارة المحلية .

(ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

(ج) أفراد القوات المسلحة .

(د) كل من فرضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به ، ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو إجراً .

واللوائح تطبيقاً صحيحاً فكان حراً به ألا يقع في الخطأ المشار إليه وكان يمكنه إثبات ملاحظاته بمحض اللجنة بعدم الموافقة على الترسية على شركة كولدير حتى يبرئ ساحته من الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة أما وأنه وقع على محضر الترسية شأنه شأن الأعضاء الآخرين فإن المخالفة الأولى تضحي ثابتة قبله ، دون أن ينال من ذلك ما تترفع به من أنه كان بالجنة، عضو من مجلس الدولة فوجود عضو مجلس الدولة بالجنة لا يحول بين الطاعن وبين أداء دوره القانوني بالجنة ، وإلا ما كان ثمة جدوى من ضمه إلى تلك اللجنة .

ومن حيث إنه ولئن كان ما تقدم إلا أن الثابت بالتحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية من واقع أقوال أعضاء لجنة البت وكذلك المهندس عضو اللجنة الفنية والسيد مندوب شركة المقاولون العرب أن السيد عميد الكلية الدكتور / قد مارس ضغوطاً كثيرة للترسية على شركة كولدير هو والدكتور / مدير عام مستشفيات جامعة القاهرة لما قرر في ذهنهما من أن تلك الشركة هي شركة قطاع عام وأنها هي الأقدر والأنسب للقيام بتلك العملية ، والمطعون ضده بلا شك وهو مرسوم لها قد وقع تحت إكراه أدبي حال بينه وبين رأيته بعد ما ارتأى إصرار السلطة المختصة على الترسية على شركة كولدير وإن كان ذلك لا يعفى المطعون ضده من المسؤولية إلا أن ذلك يجب أن يكون تحت نظر المحكمة عند تقدير الجزاء المناسب للمخالفة المنسوبة في ضوء تلك الملابسات .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق-ج- جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٠ - الفقرة الرابعة - وكذلك الطعن رقم ٣٩٩٧ لسنة ٤٤ ق-ج- ذات الجلسة)

سقوط الدعوى الجنائية والتأديبية...

مفهوم زوال الصفة:

ومفاد هذه الأحكام أن المشرع وضع أصلاً عاماً في شأن سقوط الدعوى التأديبية وهو سقوط الدعوى بانقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفة واستثناء من هذا الأصل العام فلا تسقط الدعوى

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

هذا النص قد أخذ بمفهوم واسع للموظف العام معياره أداء خدمة عامة سواء أكان معيّناً بمرفق عام أو كان منتخباً أو فرداً مكلفاً بتلك الخدمة ومن بين من شملهم النص صراحة رؤساء وأعضاء المجالس والتنظيمات الشعبية الذين لهم صفة نيابية عامة سواء أكانوا منتخبين أم معينين وكذلك من قوض أو كلف من إحدى السلطات العامة بأداء خدمة عامة بالنسبة للعمل الذي قوض فيه أو كلف به فهؤلاء جميعاً موظفون عموميون في تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

ولما كان بعض من تنطبق عليهم صفة الموظف العام على النحو السالف بيانه لا تربطه بجهة الإدارة علاقة تعيين فلا يتصور انفصال علاقته بها عن طريق إنهاء الخدمة والذي لا يكون إلا بالنسبة إلى المعين وحده وإنما تنقسم صلته بالوظيفة العامة بزوال الصفة التي أكسبته وصف الموظف العام كأعضاء المجالس النيابية حيث تنتهي صفة العضو كموظف عام بزوال صفة عضويته بتلك المجالس وكذلك من قوض أو كلف بالخدمة العامة حيث تنتهي خدمته بزوال صفة هذه .

وترتيباً على ما تقدم فإن الموظف العام المعين بإحدى المرافق العامة للدولة لا تفك عنه صفة الموظف العام بنقله من مكان إلى مكان آخر أو بتغيير نوعيه العمل القائم به إذ يظل رغم ذلك موظفاً عاماً إلى أن تنتهي خدمته بأحد الأسباب المقررة لإنهاء الخدمة .

ومن ثم فلا وجه للقول بزوال الصفة عنه لمجرد تغيير نوعية العمل المسند إليه إذ صفته كموظف عام ما زالت ثابتة له مادامت لم تنته خدمته بالمرفق العام .

ومن حيث إن الشابت من الأوراق أن المظنون ضدهما موظفان عامان بمصلحة الشهر العقاري وأن المخالفة المنسوبة إليهما تشكل الجريمة المنصوص

عليها بالمادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات وهي إحدى جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من ذلك القانون ومن ثم فإن مدة سقوط الجريمة وكذلك المخالفة التأديبية لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء خدمتهما بمصلحة الشهر العقاري وإذ لم تنته خدمة أي منهما قبل رفع الدعوى التأديبية المقامة ضدهما ومن ثم فإن مدة سقوط المخالفة المنسوبة إليهما لا تسري بشأنهما من تاريخ بدء التحقيق معهما دون أن يغير من ذلك نقلهما إلى وظيفة أخرى بذات المصلحة التي يعملان بها ، إذ صفتها كموظف عام ما انفكت قائمة .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ١٠٠٢ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

سقوط الدعوى التأديبية :

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث إن مفاد هذا النص أن المشرع حدد ميعاد سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بانقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفة دون إتخاذ أي إجراء من الإجراءات القاطعة لهذه المدة والتي حددها المشرع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ولم يشترط المشرع إحداث هذه الإجراءات لأثرها القاطع لمدة سقوط الدعوى التأديبية بأن تتخذ في مواجهة العامل ومن ثم فلا وجه لاشتراط مثل هذا الشرط الذي لم ينص عليه القانون وترتيباً على ذلك فإن تداول الدعوى أمام المحكمة التأديبية بحسبان إجراء من إجراءات المحاكمة التأديبية يقطع المدة المحددة لسقوط الدعوى التأديبية وذلك بغض النظر عن إعلان المحال إعلاً صحيحاً بالإتهام أو بالجلسات المحددة لنظر الدعوى ذلك أن المشرع رتب على إتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة قطع مدة السقوط المشار إليها ومن ثم فإن

التأديبية للفصل فيما نسب إلى المطعون ضده مجدداً من هيئة أخرى حتى لا تفوت عليه درجة من درجات التقاضى .

(الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٤٤ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/١/١٢)

بطلان قرار الجزاء الصادر من وزير التربية والتعليم فى خصوص أحد المدرسين بمدارس الأقاليم - المختص بإصدار قرار الجزاء هو المحافظ .

(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٤٢ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٣/٢٥)

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب الجهة الإدارية بتحميل العامل بما سببه من أضرار بممتلكات الجهة التى يعمل بها - للجهة الإدارية اللجوء إلى المحكمة التأديبية للرجوع على العامل ولها أن ترجع عليه مباشرة باستعمال امتياز التنفيذ المباشر.

(الطعن رقم ٨٧٨٢ لسنة ٤٤ ق.ع. جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

تحميل العامل ...

سقوط المطالبة بالتحميل بمضى ثلاث سنوات على علم الجهة الإدارية بالمخالفة التى نتج عنها التحميل .

المادة ١٧٢ من القانون المبنى تقضى بأن :

أولاً ، « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بالضرب والشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقسوع العمل غير المشروع » .

ومن حيث إن الثابت - بالنسبة لوقائع الطعن المائل - أنه قد تأكد علم الجهة الإدارية المطعون ضدها بالمخالفة ومن تراه مسئولاً عنها منذ صدر حكم المحكمة التأديبية للرتاسة فى ١٩٧٩/١٢/١ فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق والذى قضى بمجازاة الطاعن بخمسة عشر يوماً من رتبته لما نسب إليه من أنه لم يؤد العمل المنوط به وخالف التعليمات المالية وأتى ما من شأنه المساس بمصلحة

اتخاذ أى إجراء من هذه الإجراءات يكفى وحده لقطع تلك المدة دون اشتراط اقترانه بإجراء آخر صحيح أو غير صحيح . وإذا إن تداول المحكمة للدعوى بجلسات المرافعة إلى أن تنهى للفصل فيها هو إجراء من إجراءات المحاكمة فإنه يضى وحده كافياً لقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية حتى ولو لم يعلن المحال إعلاناً صحيحاً بالجلسات المحددة لنظر الدعوى وإذا تظل الدعوى التأديبية قائمة مادامت لم تنتقض بين جلسة وأخرى مدة الثلاث السنوات المشار إليها وما من أثر فى عدم صحة إعلان المحال إلا فى عدم جواز الحكم عليه بإحدى العقوبات التأديبية إلى أن يحضر ويبذى دفاعه أو يعلن إعلاناً صحيحاً بقرار الإتهام والجلسة المحددة لنظره فإذا لم يحضر المحال ولم يعلن إعلاناً صحيحاً وصدر حكم بمجازاته كان هذا الحكم باطلاً لتفريته على المحال فرصة الدفاع عن نفسه وهى ضمانات أساسية من ضمانات المحكمة التأديبية دون أن ينال ذلك من الأثر المترتب على تداول المحكمة التأديبية للدعوى وهو قطع المدة المشار إليها والمحددة لسقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث إن الدعوى التأديبية تستقل عن الدعوى الجنائية فإن القاضى التأديبى لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستعير منها ما يتلاءم مع نظام التأديب ومن ثم فلا وجه للأخذ بما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية المنظمة للإجراءات القاطعة لمدة تقادم الدعوى الجنائية عند نص الفقرة الثانية من المادة (٩١) المشار إليها من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنظمة لأحكام سقوط الدعوى التأديبية تجاه العاملين الموجودين بالخدمة الذين يسرى عليهم هذا القانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد نشأ خلاف ما تقدم فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يتعين معه إلغاؤه ، وإعادة الدعوى إلى المحكمة

أن يكون مسيطراً على عهده بالأمانة على مفاتيحها بحيث يعتبر حائزاً لها حيازة فعلية تضمن كفالتة لها وبالتالي مسئوليته عما يحدث لها أو يفقد منها مسئولية قائمة على واقع الحال وحقيقة الأمر في حين أن المطعون ضده في الطعن المائل كان حائزاً للمخزن الذي فقدت منه البالات حيازة مشتركة لا تكفل له السيطرة على ما بعهدته سيطرة مانعة ولا تضمن كفالتة إياها وبالتالي لا ينبغي أن يسأل باعتباره رب عهدة بالمعنى الذي عناه الشارع في لائحة المخازن لعدم قدرته على السيطرة على تلك البالات ويكون القرار الصادر بتحميله قيمتها غير قائم على سند سليم من القانون خليفاً بالإلغاء .
(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩٩ ع. جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

تأديب - مسئولية أعضاء اللجنة النقابية - حرية التعبير عن الرأي :

ومن حيث إن الشاهد من الأوراق أن القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن (المطعون ضده) قد استند إلى قيامه بإصدار منشور وتوزيعه على العاملين بالشركة متضمناً ثمانية أسئلة بها نقد للاتحة العاملين وصندوق التكافل بالشركة وسياسة الدولة مما قد يؤدي إلى إثارة غضب العاملين وتأليب شعورهم .

ومن حيث إنه مما لا شك فيه أن حرية الكلمة والتعبير عن الرأي هي من الحريات الأساسية التي كفلها الدستور لكافة المواطنين يمارسونها في إطار من القانون الذي يختلف مداه ضيقاً واتساعاً باختلاف مواقعهم وأحوالهم ومن ذلك أن العامل النقابي - بخلاف زميله العامل العادي - يحتم عليه موقعه أن يعرض السلبيات والمشكلات ويقرر المقترحات اللازمة لحلها تحقيقاً للهدف الذي تم اختياره من أجله ومن ثم يحق له وهو في مرحلة الترشيح أن يعلن عما يقيد إلمامه بتلك المشكلات والمقترحات من خلال المنشورات أو المناظرات التي تؤكد جدية في ترشيح نفسه ويقنع زملاءه بانتخابه وفي سبيل ذلك فلا جناح عليه أن يطرح تساؤلات أو

مالية للدولة مما ترتب عليه عدم تحصيل مبلغ ٥٠٠, ٢٥٩٠ جنيته فبرق رسم مستحق عن المحرر رقم ٥٣/١٠/٧١ الأمر الذي يقطع بعلم الجهة الإدارية منذ ١٩٧٩/١٢/١ (تاريخ صدور الحكم التأديبي علماً بتفصيلياً بالواقعة والمسئول عنها الطاعن ومن ثم فإن مطالبته بتحميله بهذا المبلغ بموجب الدعوى التي أقامتها ابتداءً في ١٩٨٧/١٢/١٢ يكون قد وقع مخالفاً لأحكام القانون لسقوط حقها في الرجوع على الطاعن بالتعويض عن الفعل الضار الذي مضى على علمها به أكثر من ثلاث سنوات - وإن مناط إلزام العامل في ماله الخاص بالتعويض عما يترتب على عمله غير المشروع من ضرر وأساسه إنما هو المسئولية المدنية التي تخضع لقواعد المسئولية التقصيرية وتنظم أحكام تقادم دعوى التعويض الناشئة عنها المادة ١٧٢ من القانون المدني سالف الذكر .
(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤٤ ع. جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

تحصيل - مسئولية أمناء المخازن :

قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المشرع قد افترض الخطأ من جانب أمناء المخازن وأرباب العهد رغبة منه في إسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التي يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ونظراً لخطورة ما قدره المشرع في هذا الشأن يتعين لكي يصدق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن تكون له السيادة الكاملة على عهده وأن تكفل النظم السائدة المحافظة على هذه العهدة وعدم المساس بها بحيث إذا ما كانت النظم المعمول بها تحول بين صاحب العهدة وبين السيطرة على عهده أو لا تتوافر معها وسائل المحافظة على هذه العهدة فإن الأمين لا يكون مسئولاً عن العجز في تلك العهدة .

ومن حيث إنه يستخلص مما تقدم أن المطعون ضده لم يكن رب عهدة بالمعنى الاصطلاحي لأرباب العهد الذي أوضحته المحكمة الإدارية العليا على النحو السالف بيانه ومقتضاه أن رب العهدة ينبغي

أوضاع وتطبيقية الأمر الذى يجعل القرار المطعون فيه قائماً على أساس سليم من القانون خليفاً بالإلغاء .
(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٧/١)

- تحميل . مسئولية العامل بالقطاع العام تحكمها المادة ٦٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٦٣ من القانون المدنى ويشترط لتوافر تلك المسئولية تحقق ثلاثة عناصر هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية .
(الطعن رقم ٥٣٣٩ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١٢/٧)

لا يجوز توقيع جزاء على أحد أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة دون أن يسبقه تحقيق يتولاها التفتيش الفنى بوزارة العدل . صدور قرار الجزاء بناء على تحقيق من النيابة الإدارية . بطلان القرار .
(الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٤)

تحميل - مفهوم الخطأ الشخصى ... حدود مسئولية أرباب العهد :

يعتبر الخطأ شخصياً بحيث يسأل الموظف عن الضرر المترتب عليه إذا كان العمل الضار الذى ارتكبه الموظف مصطبغاً بطابع شخصى يكشف عن الإنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره أو إذا تبين أن العامل لم يعمل للمصلحة العامة أو كان مدفوعاً بعوامل شخصية بقصد النكابة أو الإضرار لتحقيق منفعة ذاتية أو كان خطؤه جسيماً فإنه يعتبر فى هذه الحالة خطأ شخصياً يسأل عنه فى ماله الخاص .

من حيث إنه لما كان الشايف بالأوراق والتحقيقات التى أجرتها النيابة الإدارية بدمياط فى الموضوع أن الطعون ضد قد خالف أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٣/٩ بشأن المناقصات والمزايدات بالتصرف بالبيع فى مواسير الصرف الصحى للأهالى بطريق الاتفاق المباشر رغم مجاوزة قيمتها ألف جنيه وهو ما يشكل فى جانبه مخالفته إدارية يتعين مساءلته عنها تأديبياً دون أن يحتج بموافقة رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز كفر سعد

يبنى انتقادات للمظاهر السلبية التى يراها مادام لم يجاوز حد النقد البناء للسلبيات بقصد البحث عن وسائل علاجها تحقيقاً للمصلحة العامة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على المنشور الذى أعده المطعون ضده تحت عنوان « الانتخابات و ما يريده العمال » وذلك بمناسبة ترشيحه لعضوية اللجنة النقابية بالشركة يبين أنه طرح تساؤلات عامة تدور حول ما يراه من سلبيات فى بعض أحكام لائحة العاملين وصندوق التكافل بالشركة وارتفاع الأسعار ونقص الأجور مطالباً العاملين - خاصة التشكيل النقابى - أن يكون لهم رأى فى وضع تشريعاتهم ومراقبتها بدون أن يوجه انتقاداً لأشخاص معينين سواء فى الشركة أو خارجها ومن ثم لا يتأتى القول بأن من شأن إصدار هذا المنشور إثارة غضب العاملين وتآليب مشاعرهم لأنهم يعلمون حقيقة ما يستهدفه مصدره وكان الأحرى بالجهة الإدارية أن يبدأ لها خلاف ذلك أن ترفع هذا المنشور لا أن توقع الجزاء الطعون فيه لمجرد احتمال أن يؤدى إصداره إلى إثارة غضب العاملين أو تآليب مشاعرهم كما أفصحت عن ذلك فى معرض بيان سبب إصدار قرار الجزاء المطعون فيه دون أن تؤيد هذا الاحتمال بواقعة مادية تفيد حدوث إثارة أو محاولة إثارة من قبل العاملين بالشركة .

ومن حيث إنه قد بان مما تقدم أن المدعى قد استعمل حقه المشروع بحساباته أحد المرشحين لعضوية اللجنة النقابية للشركة والتى تستوجب أن يكون لكل مرشح موقف محدد من الأحداث والظروف المحيطة وبرنامج نابع يتم على أساسه اختيار قدرته على تمثيل العمال فى اللجنة النقابية ومن ثم فلا مسوغ للشركة أن تمنعه من التعبير عن نفسه بأبسط وسائل التعبير بمقولة احتمال أن يؤدى إعلان المنشور إلى تآليب العاملين على الإدارة وهو احتمال لا يمكن أن يدور إلا فى مفهوم بعض المسئولين الذين لا يدركون للديمقراطية من معنى سوى تحقيق السيطرة الكاملة على العاملين ومجازاة من تسول له نفسه التعبير عن فكره أو الإقصاح عن وجهة نظره فيما يحيط به من

(حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٨/٤١ ق.ع - جلسة ١٠/٥/١٩٩٧) - لأسباب إدارية لم تتم عملية التسليم والتسليم للمواسير فعلياً وإثماً نظرياً - انعدام مسئولية أمين المخزن عن العجز فى العهدة .
(المعلن رقم ٢٥٥١ و ٢٥٩٦ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة ١١/٢/٢٠٠١)

الوظيفة الإشرافية - حدود مسئولية الرئيس :

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مسئولية صاحب الوظيفة الإشرافية لا تنصرف إلى تحميله كل المخالفات التى تقع فى الأعمال التنفيذية التى تتم بمعركة العاملين تحت رئاسته وخاصة فيما يقع من تراخ فى التنفيذ أو التفتيش على وجه لا يتفق والتعليمات لأن الرئيس الإدارى ليس مطلوباً منه أن يحل محل كل عامل تحت رئاسته فى أدائه لواجباته لتعارض ذلك مع طبيعة تنظيم العمل الإدارى والاستحالة هذا الحلل الكامل محل كل من مرسوميه بحسب طبيعة هذا العمل وحجمه وعتمية توزيعه على مجموعته مسئولية من العاملين تحت إشرافه ورئاسته .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم فإن المقصود بإشراف الطاعن بوصفه مدير إدارة الشؤون المالية على الأقسام التابعة لهذه الإدارة ومنها قسم الشؤون المالية إنما هو تيسير الأعمال والإشراف العام على تلك الأقسام فى حين يختص رئيس قسم الشؤون المالية بالإشراف على مرسوميه ومراجعة أعمالهم مراجعة مرحلية ومنها أعمال المخازن والجرد السنوى وتشكيل لجانه واعتماد محاضرها وبالتالى تنحصر مسئولية مدير إدارة الشؤون المالية فى حدود الإشراف العام على أعمال مرسوميه بقسم الشؤون المالية ومنها أعمال الجرد للمخازن والعهد دون التزامه بأن يحل محل كل منهم لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الإدارى والاستحالة هذا الحلل الكامل إلا أنه لما كان الشايت باعتراف الطاعن - لدى تحقيق النيابة الإدارية معه - أنه لا يوجد من يشغل وظيفة رئيس قسم الشؤون المالية بالإدارة وأنه لم يعرض هذا الأمر

على ذلك إذ إن الأخير قيد موافقته تلك باتباع التعليمات مع تحديد السعر المناسب وهو ما لم يلتزم به المطعون ضده ومن ثم يكون قرار مجازاته بخصم سبعة أيام من مرتبه قائماً على سببه ومطابقاً لأحكام القانون ويضحي طعنه على الحكم فى هذا الشق منه بغير سند خليفاً بالرفض أما بالنسبة لتحميله مبلغ ٣٤٨٣ جنيهها قيمة الفرق فى سعر بيع المواسير المشار إليها فإن الأوراق قد خلّت بما يدل على أنه قصد بتصرفه ذلك التكاية أو الأضرار بالصلحة العامة أو تحقيق منفعة ذاتية كما لا يتأتى وصف خطئه بالجسامة فى ضوء ما أحاط به من ظروف حاصلها صدور قراراتى المجلس المحلى الشعبى والمجلس التنفيذى بقرية الوسطانى وموافقة رئيس مدينة كفر سعد على بيع المواسير الموجودة بمخازن الوحدة المحلية للقرية للأهالى .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ولئن كان المشرع قد افترض الخطأ من جانب أمناء المخازن وأرباب العهد رغبة منه فى إسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التى يؤثمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ونظراً لخطورة ما قدره المشرع فى هذا الشأن فقد وضع شروطاً لاعتبار الأمنيين صاحب عهدته تتحصل فى أن يكون التسليم لأمين العهد على النحو المنصوص عليه فى لائحة المخازن والمشتريات بأن يكون ذلك تسليمياً بالجرد الفعلى على الطبيعة لا تسليمياً حكماً من واقع دفاتر أو أوراق كما يجب أن يتم التسليم بحضور أحد العاملين المسئولين يندب لحضور عملية التسليم والتسليم الحقيقى ويوقع على أوراقه فإذا تخلف ذلك لا تنتقل العهد إليه وأن يكون للأمين السيطرة الكاملة على عهدته أثناء العمل فإذا كانت الحالة التى عليها الأدوات محل العهد تحول بين صاحب العهد وبين قدرته فى السيطرة عليها ولا تتوافر معها وسائل المحافظة على العهد فإذا لم تكفل النظم السائدة للأمين المحافظة على عهدته وعلم المساس بها فى أوقات العمل وبعده فلا يجوز مسالة العامل عن قيمة العجز فى ماله الخاص

وأن المخالفة التأديبية ليست فقط إخلال العامل بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً بل كذلك تنهض المخالفة التأديبية وكما سلك العامل سلوكاً معيباً ينطوي على إخلال بكرامة الوظيفة أو لا يتفق مع ما تفرضه عليه من تعفف ويعد عن مواطن الرب والدناية حتى خارج نطاق الوظيفة حيث لا يقوم عازل سميك بين الحياة العامة والحياة الوظيفية للعامل ومن ثم لا يصوغ للعامل حتى خارج نطاق وظيفته أن يغفل عن صفته كعامل ويقدم على بعض التصرفات التي تمس كرامته وتقس بطريق غير مباشر كرامة المرقق الذي يعمل به إذ لا ريب أن سلوك العامل وسمعته خارج عمله يتعكس تماماً على عمله الوظيفي وعلى الجهة التي يعمل بها ومن ثم فإنه لذلك يكون ما أبداه الطاعن في عرضة دعواه من أن علاقته بالجمعية ليست علاقة عمل بوظيفة موظف عام حتى يخضع فيما نسب إليه من مخالفات إلى قانون العاملين المدنيين بالدولة إذ إنه يشغل عضو مجلس الإدارة بالانتخاب طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فإنه يخضع لأحكامه فيما نسب إليه من احتفاظه دون وجه حق بمبالغ مالية غير قائمة على أساس سليم من القانون جدير بالانتفات عنه .

ومن حيث إنه عما ساقه الطاعن في أوجه الطعن على الحكم الطعن فيه وهو بطلان التحقيقات لعدم صدور طلب من الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي أو الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان فإن الثابت من الأوراق أن عضوية الطاعن بالجمعية قد زالت بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢ بصور قرار وزير الإسكان بحل مجلس إدارة الجمعية في حين طُلبت مديرية الزراعة التحقيق معه بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٠ - أي بعد زوال صفته كسكرتير للجمعية فإذا كان الطاعن حال إحالته للتحقيق لا يتمتع بعضوية الجمعية فإن الأمر لا يتطلب صدور مثل هذا الطلب كما أن المخالفتين المنسبتين إلى الطاعن من المخالفات الماسة بالشرف والاعتبار ويخضع الطاعن في محاكمته عنهما تأديبياً إلى

بمذكرة رسمية على مدير المديرية دون أن يبلى الطاعن مبرراً لتقاعسه عن اتخاذ هذا الإجراء رغم كونه من أهم واجباته الوظيفية في الإشراف العام على الأقسام التابعة لإدارته وما يستلزمه من السعي لتيسير الأعمال المالية والإدارية واستكمال ما يعثرها من نقص خاصة بالنسبة لرئيس أحد تلك الأقسام (الشؤون المالية) والذي أدى إلى وقوع المخالفات المتعددة بأعمال جرد المخازن وهو ما يشكل مخالفة في جانب الطاعن بتعين مساعده عنها تأديبياً . ولا يعفيه منها ما ورد بمذكرة دفاعه المقدمة بجلسته ١٢/٧/٢٠٠٠ من أنه صدر قرار مديرية التنظيم والإدارة بالنيابة رقم ١٦ في ١٩٩٤/٨/٩ بإسناد أعمال الإشراف على أعمال المخازن لإدارة الحسابات ذلك أن هذا القرار كما يبين من تاريخ إصداره وقع لاحقاً لتلك المخالفة وما ترتب عليها من تجاوزات بأعمال المخازن كانت محللاً للتحقيق الذي انتهى بصور قرار الجزاء المطعون فيه مما يخدو معه الطعن على هذا القرار غير قائم على سند من القانون خلية بالرفض .

(الطعن رقم ٨٠٩٢ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ١١/١١/٢٠٠٠)

المسئولية التأديبية لعضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية - دور الاتحاد التعاوني المركزي،

المستقر عليه أن المسئولية التأديبية لعضو مجلس إدارة الجمعية إذا كان من العاملين المدنيين بالدولة تستمد من نص المادة (٧٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه :-

« يجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

(١)

(٢)

(٣) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والإحترام الواجب .

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو لا يشترط أى طلب من أية جهة لإجراء التحقيق معه مادامت مديرية الزراعة جهة عمله هي التي أحالته إلى التحقيق .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٤٢ ق-ج-جلسة ٥/٥/٢٠٠١)

مجالس تأديب - ضرورة تنظيمها بقانون :

فى حكم مهم للبدائرة نورد على الرغم من أنه ليس داخلاً فى الفترة الزمنية محل هذا الوجيز وذلك نظراً لأهميته ذهبت إلى أن الولاية العامة لتأديب العاملين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها والعاملين بالهيئات العامة هذه الولاية معقودة للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة وبالتالي لا يجوز نقل هذا الاختصاص فى التأديب لأى جهة أخرى ما لم ينص على ذلك صراحة قانون يقضى بالخروج على هذا الأصل أى بموجب أداة تشريعية توازى الأداة التشريعية التي قصرت حق مباشرة التأديب على المحاكم التأديبية بمجلس الدولة وهو ما جرى عليه العمل عندما اتجهت إرادة المشرع إلى تقرير نظام تأديبى خاص بمنأى عن الولاية العامة فى التأديب تنص على ذلك صراحة بموجب قانون ومن غير المقبول أو المستعاض القول بأن عبارة سائر أوضاعهم الوظيفية الواردة فى نص المادة (٤) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ فى شأن تنظيم الإرشاد بمينا الأسكندرية مالف الذكر تصلح سنداً لاعتبار الاختصاص فى التأديب يدخل فى نطاق عبارة سائر الأوضاع الوظيفية لأن نطاق التأديب والولاية فيه يخرج تماماً عن نطاق الأوضاع الوظيفية المتعلقة بالتعيين والنقل وتحديد المرتبات والمكافآت وما يماثلها فضلاً عن أنه كما سبق أن أشرنا فإن الخروج عن النصوص التي أوردها قانون مجلس الدولة فى شأن تأديب العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والعاملين بالهيئات العامة ومنها الهيئة العامة لميناء الإسكندرية والذخيلة - يتعين أن يكون بموجب نص قانون يقضى بذلك صراحة .

ولا ينال من ذلك ما استشهد به القرار التأديبى المطعون فيه بما جاء فى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٣ قضائية الصادر بجلسته ٢٨ من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٧ من أنه يجوز أن يكون هناك نظام تأديبى خاص خارج ولاية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة وذلك لأن هذا الحكم تناول حالة مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وكان بيانه واضحاً فى هذا الشأن إذ أشار إلى أن المشرع أفرد للعاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس نظاماً تأديبياً خاصاً بموجب نص المادة ١٦٣ وما بعدها من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ومن مقتضى نصوص هذا القانون خرجت الولاية الأصلية للتأديب والمعقودة للمحاكم التأديبية وآلت إلى مجالس التأديب التي نص على تشكيلها قانون الجامعات وهو أمر جائز مادام ذلك بموجب قانون قضى بذلك صراحة دون لبس أو إيهام . ومن حيث إنه لما تقدم ولما كان إنشاء مجلس تأديب المرشدين بالهيئة العامة لميناء الأسكندرية قد تقرر بمقتضى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥١٣ لسنة ١٩٩٢ بإصدار لائحة المرشدين ودون أن ينص على ذلك صراحة بموجب أداة تشريعية تملك ذلك (أى بموجب قانون) ومن ثم يكون تشكيل مجلس التأديب المذكور بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الأسكندرية قد جاء دون سند من القانون مشوباً بالبطلان وتكون جميع إجراءات المحاكمة والقرارات التأديبية الصادرة عنه بالتالى باطلة مما يتعين معه القضاء بإلغاء القرار التأديبى المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(الطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٤١ ق-ج-جلسة ٤/٤/١٩٩٩)

وهو ما ينطبق بدوره على سائر مجالس التأديب المنشأة بموجب لوائح لبعض الهيئات العامة مثل هيئة السكك الحديدية وهيئة الأنفاق .

التحقيق مع العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس يكون للنسبة الإدارية وجوباً فى المخالفات المالية .

غيرها بإجراء تحقيق في هذه المخالفات وإنما يتعين إحالة تلك المخالفات إلى النيابة الإدارية صاحبة الاختصاص المانع للتحقيق فيها وإلا ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعون رقم ٥٢٩ لسنة ٤١٤ ق.ع الصادر بجلسة ١٩٩٨/٧/٣١)

ومن حيث إنه بتطبيق ما تقدم وكان الثابت أن التحقيق الذي أجرى مع الطاعن بشأن المخالفات المالية المنسوبة إليه تم بمعرفة الإدارة القانونية بجامعة الإسكندرية وأحيل الطاعن عليه إلى مجلس التأديب المطعون على القرار الصادر منه بمجازاة الطاعن بخفض وظيفته إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية مع استرداد كافة المبالغ التي حصل عليها بدون وجه حق ومن ثم فإن هذا التحقيق يكون باطلاً بما يستتبعه من بطلان ما ترتب عليه من آثار ومنها الإحالة إلى مجلس التأديب وصدور مجلس التأديب المطعون فيه الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة الطاعن على النحو المشار إليه مع ما يترتب على ذلك من آثار ودون أن يحول ذلك بين الجامعة المطعون ضدها وإعادة محاكمة الطاعن بإجراءات قانونية صحيحة .

(الطعون رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق.ع - جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

قرار مجلس تأديب - تسبيب - بطلان :

من حيث إنه بتطبيق المبادئ سالفه البيان على واقعات الطعنين المائلين فالثابت أن القرار المطعون فيه قد اتسم بالقصور الشديد ويتبدى هذا القصور لأول وهلة من مطالعة أسباب القرار والتي لم تتجاوز نصف صفحة في حين أن قرار الإحالة ذاته يقع في ثلاث صفحات من القطع الكبير وأن الثابت أن الطاعنين قبلما مذكرات بدفاعهما وحواظ للمستندات بلغت بالنسبة للطاعن الأول أكثر من سبع حواظ للمستندات أمام مجلس التأديب المذكور

وفي حكم هام سابق لها أيضاً إنتهت في قضاء هام إلى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاستفادة من النصوص سالفه الذكر أن المشرع جعل للنيابة الإدارية الاختصاص المانع لغيرها في التحقيق في المخالفات المشار إليها في البندين ٤٢ و ٤٣ من المادة (٧٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه حيث تنفرد النيابة الإدارية بالاختصاص بالتحقيق في هذه المخالفات ويتنوع على أية جهة غيرها التحقيق في هذه المخالفات وإلا كان التحقيق الإداري الذي يجبره أية جهة أخرى غير النيابة الإدارية في المخالفات المشار إليها باطلاً بما يستتبعه ذلك من بطلان الآثار المترتبة عليه سواء بتوقيع جزاء على المخالف أو بإقامة الدعوى التأديبية ضده وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لا محل للقول بعدم سريان ذلك الحكم على العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس عملاً بحكم المادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ذلك أنه لا تعارض بين هذه المادة وبين الحكم الوارد بالمادة ٧٩ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه حيث اقتصر حكم المادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات على بيان سلطة الإحالة إلى النيابة الإدارية وجعلها لرئيس الجامعة وللوزير المختص بالتعليم العالي أي أنه إذا كانت المخالفة المطلوب إجراء تحقيق فيها من المخالفات المنصوص عليها في البندين ٢ و ٤ من المادة رقم ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فإنه يتعين أن يتم التحقيق فيها بمعرفة النيابة الإدارية حتى ولو كان المخالف أحد العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس غاية الأمر أن الإحالة إلى النيابة الإدارية في هذه الحالة تكون بطلب من رئيس الجامعة وعليه فإن نص المادة رقم (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات لا يخول رئيس الجامعة في المخالفات المالية المشار إليها في البندين رقمي ٢ و ٤ من المادة رقم ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه سلطة تقدير الإحالة إلى النيابة الإدارية أو تكليف

مجلس تأديب بطلان إجراءات التحقيق والمحاكمة :

المستقر عليه فقهاً وقضاً أن الشهادة تعد من أهم الأدلة إثباتاً أو نفيّاً سواء في المجال الجنائي أو التأديبي ومن ثم وتبعاً لذلك يجب أن تكون سليمة ومنزهة عن كل ما يقدح أو يشكك في صحتها أو يمنع من قبولها وأن تكون صادرة عن شخص ليست له مصلحة من ورائها أو هوى أو يقصد الانتقام أو التشفي أو التحامل على المتهم بما ينبغى معه توافر العدالة في هذه الشهادة ولذا فمن المقرر الذي لا جدال فيه أنه لا يقبل شهادة الخصم على خصمه أو متهم على آخر كدليل على ثبوت الاتهام دون أدلة أخرى تؤكد .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٠ ق-ع- جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٠)

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن إجراءات محاكمة الطاعن قد شابها البطلان منذ بدء التحقيقات بشأنها حيث قام المحقق بسماع أقوال أعضاء الكنترول المذكور كشهود للواقعة المنسوبة للطاعن في حين أنهم مساهمون في المسؤولية معه في الخطأ التأديبي المنسوب إليه أيما ما كان قدر مساهمة كل منهم في تلك الجريمة ومن ثم استتبع ذلك قيام مجلس التأديب بدوره بسماع شهادة المذكورين بوصفهم شهوداً للواقعة خلافاً للواقع والقانون ذلك أن من مجلس التأديب ذاته قد انتهى في عجز قراره المطعون فيه إلى إحالة أعضاء الكنترول إلى التحقيق لتهاونهم وتقصيرهم فيما أسند إليهم من عمل كان له نصيب في الإسهام بشكل مباشر في ارتكاب الواقعة المسندة إلى المعال .

ومن حيث إنه ترتيباً على ذلك ولما كان تجزئة الواقعة الواحدة في أكثر من تحقيق وإفراد محاكمة تأديبية للمعال وحده دون بقية أعضاء الكنترول المسؤولين معه عن هذه المخالفة يتأبى مع حسن سير العدالة لما قد يصدر من قرارات تأديبية متناقضة في واقعة واحدة لذا فإنه من الواجب أن تكون الواقعة برمتها محللاً لتحقيق واحد ومحاكمة تأديبية واحدة لكل من ساهم في ارتكابها بحيث يوزن الجزاء

وقد تضمنت مذكرات الدفاع الإشارة إلى دفع موضوعية جوهرية لم يشر لها مجلس التأديب من قريب أو بعيد ولم يقر بالرد على ما جاء بها من دفع جوهرية شكلية وموضوعية حول صحة التحقيق وما ترتب عليه من إحالة إلى مجلس التأديب وكذلك دفع تناولت مسئولية الطاعنين وقد غرض مجلس التأديب الطرف عن ذلك كله واكتفى المجلس بالإشارة إلى أنه تيقن له وقوع كافة المخالفات الواردة في تقرير الاتهام ونسبتها إلى المعالين ولم يقر المجلس بتوضيح سنده في التأكد من ثبوت هذه الاتهامات في حق الطاعنين سوى بالإشارة إلى ما ورد في قائمة أدلة الثبوت وهذه القائمة لم تتضمن سوى سرد للقرارات المحددة لمسئوليات الطاعنين والإشارة إلى اللجنة المشكلة لمراجعة أعمال القسم وهذه القائمة بالأدلة هي سبب اتهام الطاعنين ولا شك أن الإشارة إليها ليس تسبباً للحكم أو القرار وإنما كان يجب أن تكون البداية لتعقب الاتهامات الموجهة للطاعنين وإثباتها أو نفيها في حقها وفقاً لما أبداه الطاعنان عنها أوجه دفاع واستخلاص صحة دفاعهم من عدمه من واقع الأوراق والمستندات ومنها التقرير المشار إليه بقائمة أدلة الثبوت حيث قدم الطاعنان عديداً من أوجه الدفع المتعلقة بعمل تلك اللجنة لم تتم المحكمة بتمحيصها لتثبت من صحة أو بطلان ما أبداه الطاعنان من أوجه دفاع في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد اتسم بالقصور الشديد في أسبابه على النحو الذي أخل بحق الطاعنين في الدفاع عن نفسيهما من ناحية وأنه لا يمكن لهذه المحكمة من ممارسة دورها في الرقابة على صحة القرار من عدمه على ضوء ذلك القصور المخل ومن ثم فإنه يتعين والحال كذلك الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى التأديبية إلى مجلس التأديب المذكور لإعادة محاكمة الطاعنين أمام المجلس بتشكيل جديد .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٤٠ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أنه فضلاً عن اشتراك أمين عام المحكمة في مجلس التأديب في حين أن الأصل أن يشارك في المجلس كبير الكتاب ولم يظهر من الأوراق أن هذه الوظيفة تطابق وظيفة كبير الكتاب في القانون وعلى فرض ذلك فإنه يدون في التشكيل بالصفة التي نص عليها القانون وفضلاً عن ذلك فقد اشترك في مجلس التأديب السيد وكيل النيابة في حين كان واجباً أن يشارك رئيس النيابة ولم يظهر من الأوراق سبب لحلول وكيل النيابة محله أو أن هناك قراراً ينظم هذا الحلول وأخيراً فإنه يبين من الأوراق أنه على الرغم مما جاء بقراري مجلس التأديب المطعون عليهما من إعلان الطاعنة إلا أن الأوراق قد خلت من هذا الإعلان ولم يظهر من الأوراق سوى أنه بالنسبة لقرار مجلس التأديب تأثر عليه بأن الطاعنة أخطرت يوم ١٨/٧/١٩٩٢ الساعة الواحدة ظهرًا بمعرفة الأمين العام بتحديد جلسة ١٩/٧/١٩٩٢ وهذه التأشير لا تكفي لتحقيق العلم المشار إليه في المادة (١٦٩) بتاريخ الجلسة وتقرير الاتهام حيث كان واجباً أن ترفع الطاعنة بالعلم على هذا الإخطار بتقرير الاتهام وهو ما لم يظهر حدوثه من الأوراق وقد صدر الحكم بذات الجلسة المحددة في اليوم التالي لنظر هذه الدعوى التأديبية وهو ما يجعل هناك إخلالاً بحق الطاعنة في المشور أمام مجلس التأديب وإبداء دفاعها ومن ثم يكون القراران الصادران بمجازاتها وقد اعتارهما العديد من الغالب الشككية قد وقعا مخالفين للقانون جديرين بالإلغاء وإعادة الدعويين إلى مجلس التأديب لمحكمة الطاعنة على نحو صحيح .

(الطعن رقم ٣٩٦١ و ٣٩٦٢ لسنة ٢٨ ق-ع- جلسة ١٢/١٠/٢٠٠٠)

كادرات خاصة

مجلس الدولة - التعيين في وظيفة مندوب مساعد - الإعلان عن الوظيفة :

يتعين بادئ ذي بدء استبعاد حكم المادة (٤٧) من قانون نظام العاملين المننيين بالدولة الصادر

الراجب توقيعه على كل منهم بقدر مشاركته في تلك المخالفة الأمر الذي يترتب عليه بطلان القرار المطعون فيه مما يتعين معه الحكم بإفائه مع ما يترتب على ذلك من آثار حيث يعود للجامعة سلطة اتخاذ ما تراه بشأن تلك المخالفة على ما سلف البيان .
(الطعن رقم ٣٩٦١ و ٣٩٦٢ لسنة ٢٨ ق-ع- جلسة ١٢/١٠/٢٠٠٠)

مجلس التأديب - وقاية المحال إلى مجلس التأديب بعد صدور قرار الإحالة إلى المجلس - إلغاء قرار مجلس التأديب وانقضاء الإحالة إلى مجلس التأديب :
(الطعن رقم ٣٣١٦ لسنة ٣٢ ق-ع- جلسة ١٢/١٠/٢٠٠٠)

- مجلس تأديب . تشكيل المجلس - ضرورة التطابق بين تشكيل المجلس الوارد بالقانون والتشكيل الواقعي . القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . العلم بتقرير الاتهام :

ومن حيث إنه يبين من نص المادة ١٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ سالفه البيان أنها حددت تشكيل مجلس التأديب على أساس وظائف معينة وهو ما لا يجوز معه تغيير هذا التشكيل وقررت أنه يمكن الحلول بدلاً من أصحاب هذه الوظائف بالنسبة لرئيس المحكمة ورئيس النيابة في الاشتراك في مجلس التأديب على أن تطبق القواعد الأساسية في نطاق الحلول وأهمها أن يظهر وجود مانع طارئ يعجز معه الأصيل عن مباشرة ما ناطه به القانون من الاشتراك في مجلس التأديب فإذا لم يظهر وجود مانع يمنع الأصيل من مباشرة الاختصاص المحدد في القانون بطل الحلول وبطل قرار مجلس التأديب الصادر تبعاً له كما يجب حتى يكون الحلول صحيحاً أن توجد قاعدة واضحة تنظم هذا الحلول بتحديد أصحاب الوظائف الذين يحلون أصحاب الاختصاص الأصيل في الاشتراك في مجالس التأديب وفي هذا الخصوص جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا لم يكن هناك تفويض أو تخلف المانع الذي يحول بين الأصيل وبين ممارسته لاختصاصه فإنه لا يجوز لأحد أن يحل محله لأن المبدأ المقرر في القانون العام هو أن صاحب الاختصاص يجب أن يمارسه بذاته .

وظائف المندوبين المساعدين التي لم تشترط إجراء إعلان لشغل هذه الوظائف مادام أن المجلس قد سلك في سبيل تعيينهم سبيل الاختيار من بين الحاصلين على تقدير ممتاز ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد جداً ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد .

ومن حيث إن المادة (٥٧) في فقرتها الثانية قد أجازت تعيين الحاصلين على تقدير مقبول في وظائف مندوبين مساعدين لمجلس الدولة إلا أنها اشترطت شأنها في ذلك شأن عجز المادة (٥٦) أن يتم ذلك عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس مما يعين معه التعرض لتفسير عبارة « مسابقة عامة » التي تعد شرطاً إجرائياً لازماً لصحة القرار الصادر بتعيين هذه الفئة من الحاصلين على ليسانس الحقوق وغيرها من الفئات .

ومن حيث إنه إذا كانت المسابقة تعنى التزاحم والتنافس بين التماثلين الذين تتوافر فيهم شروط معينة فكرياً وإتاحة لكل منهم من إثبات جدارته وتفوقه ومن استحقاقه أكثر من غيره من القراء له بالظفر ونيل الوظيفة فإن العمومية هي وصف أسبق على المسابقة ولا تعنى سوى تحديد المخاطبين بالمسابقة وأنها بين أشخاص غير محددين بذواتهم أو محصورين في فئة دون غيرها من الحاصلين على ليسانس الحقوق المستوفين لشروط المسابقة .

وعلى ذلك فلا وجبه لربط حازم لازم بين العمومية التي تطلبها القانون في المسابقة وبين الإعلان في الصحف اليومية لاقتداد هذا الربط من ناحية لأى سند قانوني أو منطقي يقرره وخطه الواضح بين العمومية في ذاتها - وهي شرط إجرائي لازم - وبين وسائل تحقيق هذه العمومية وهي عديدة غير محصورة في وسيلة بذاتها فالعمومية المطلوبة في المسابقة قد تتحقق بالإعلان في الجريدة الرسمية وقد تتحقق بالإعلان في صحيفة أو أكثر من الصحف اليومية أو بالإعلان في مقر الهيئة القضائية أو بإذاعة أو نشر المسابقة بأى وسيلة من وسائل الإذاعة أو النشر وأخيراً قد تتحقق العمومية بالجمع

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كقاعدة قانونية واجبة التطبيق وما نصت عليه من اشتراط الإعلان عن الوظائف الخالية والتي يراد شغلها في صحتين يوميتين على الأقل ذلك أن إعمال حكم من أحكام القانون المذكور على الشئون - الوظيفية لأعضاء مجلس الدولة باعتبارهم من العاملين بكادر خاص مرهون من ناحية بخلو قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو اللائحة الداخلية لمجلس الدولة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٥٥ من نص يتضمن تنظيماً للمسألة محل البحث طبقاً للمادة الأولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي نصت على أنه « ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون موظفيهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » ومرهون أيضاً بالألا يتعارض النص الوارد في القانون الأخير مع القواعد والأسس التي يقوم عليها التنظيم الخاص الوارد في قانون مجلس الدولة .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى قانون مجلس الدولة واللائحة الداخلية للمجلس السالف الإشارة إليهما فأنهما أجازا التعيين رأساً - دون إعلان أو امتحان - في وظائف مندوب مجلس الدولة وما يعلوها من وظائف من بعض الفئات كالمعيدين وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وأعضاء الهيئات القضائية والمحامين والمستقلين بعمل يعد نظيراً للعمل القضائي ولم يشترط القانون أو اللائحة الداخلية للمجلس على أى نحو أن يتم إعلان وامتحان لمن يعينون في هذه الدرجات على خلاف ما جاء بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة واكتفت اللائحة الداخلية بالنص على أن يتم ترشيح هذه الفئات للتعين من رئيس مجلس الدولة كقاعدة عامة ثم أجازت أن يكون تعيينهم عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس (المادة ٥٦) وعلى هذا النحو جرى أيضاً نص الفقرة الأولى من المادة (٥٧) من اللائحة الداخلية بالنسبة للتعين في

طريقة الإعلان عن الوظائف وأوكل ذلك إلى اللائحة التنفيذية له التي بينت في المادة (٢) منها أن يتم الإعلان بثلاث وسائل مختلفة ومجموعة وهي النشر في نشرة الديوان الرسمية وفي صحيفة أو أكثر من الصحف اليومية وبالتعليق في لوحة تُعد لذلك في الوزارة أو المصلحة المختصة ثم تلاه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي أسند في المادة (٩) منه إلى الوزير المختص تحديد طريقة الإعلان وتبعه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي لم يلزم جهة الإدارة بوسيلة دون غيرها من وسائل الإعلان وترك الأمر لترخيص وتقدير واختيار تلك الجهة ثم صدر أخيراً القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي نص في المادة (١٧) على أن يكون الإعلان في الوظائف الخالية في صحيفتين على الأقل . وهو ما يعنى إقرار المشرع بأن تحقيق العمومية في مسابقة التعيين يمكن أن يكون بوسائل متعددة ومتباينة ويعنى من ناحية أخرى أن المشرع قد باين في قوانين التوظيف العامة التي حكمت شؤون العاملين المدنيين بالولاية على مدار خمسين عاماً - كل في نطاقه الزمني - بين وسائل الإعلان أو العمومية فاستلزم في قانون الإعلان في الصحف ولم يستلزم هذا في قوانين أخرى فمنع جهة الإدارة سلطة تحديد وسيلة تحقيق العمومية واستلزم في قانون الجمع بين وسائل متعددة .

ومن حيث إنه ترتيباً على ما تقدم فإنه لما كان القرار المطعون فيه قد تم بناءً على المسابقة التي أعلن عنها بمقر مجلس الدولة وفي أكثر من مكان فإن ما ينهيه الطاعن من بطلان في إجراءات التعيين التي مهدت لصدوره لعدم إجراء الإعلان في صحيفتين يوميتين وأسعتى الانتشار يكون نوعياً غير شديد لا سند له من صحيح أحكام القانون ويكون القرار المطعون فيه قد صدر سليماً مطابقاً للقانون ويكون طلب الحكم بإلغائه إلغاءً مجرداً غير قائم على أساس جدير بالرفض .

(الطعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ٢٠١١/٨/٥)

بين أكثر من وسيلة من هذه الوسائل . ومادام أن المشرع لم يلزم جهة الإدارة بتحقيق العمومية عن طريق وسيلة معينة فإن كل الوسائل تغدو - في مثل هذه الحالة - أمراً متاحاً ومباحاً لجهة الإدارة تنتقى معد ما تراه بترخصها وتقديرها أنه الوسيلة التي من شأنها تحقيق المصلحة العامة واحتياجات وظروف المرفق التي تضطلع بإدارته ويصبح اختيارها في مثل هذه الحالة لوسيلة دون غيرها أمراً واقعاً في نطاق تقديرها ونطاق ما قرره القانون بما لا يعقب عليها في هذه الحالة إلا إذا ثبت أن اختيارها لوسيلة معينة كان مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها عن غايتها وهو عيب قصدي في السلوك وهو عيب قصدي في السلوك إداري يتعين دائماً على من يدعيه إقامه الدليل عليه .

ولا وجه لاستلزام تحقق العمومية بالنشر في الصحف اليومية إذ إن مثل هذا الرأي - بالنسبة للتعين في وظائف منوبين بمجلس الدولة وغيرهم - يفترض من ناحية أي أساس قانوني له ويترتب عليه من ناحية أخرى اختزال وسائل تحقيق العمومية - وهي متعددة - في وسيلة واحدة دون غيرها ويترتب عليه أخيراً تقييد فاقد لكل أو مبرد له لسلطة تقديرية حولها المشرع لجهة الإدارة وتقييد لهذه السلطة في نطاق قاعدة قانونية أجازت للإدارة اختيارات متعددة فضلاً عما يتضمنه هذا الرأي من إلزام جهة الإدارة بما لا يلزم قانوناً .

ودليل أن وسائل تحقيق العمومية متعددة ومختلفة وأن النشر في الصحف اليومية ليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيقها ببلو واضحاً من استعراض قوانين التوظيف العامة منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ وما قررت تلك القوانين بالنسبة لمسابقات التعيين إذ سلكت تلك القوانين سبلاً مختلفة ومتعددة في مجال تحقيق العمومية في تلك المسابقات ولم تجتمع على حصرها في وسيلة واحدة دون غيرها فلم يحدد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

أعضاء الهيئات القضائية - الأجر الإضافي - يجوز الحرمان من هذا الأجر نتيجة المرض

المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرر بجلسته المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٦ منح أعضاء الهيئات القضائية أجراً مقابل العمل الإضافي وفقاً للضوابط والشروط التي تضعها كل هيئة بما يتناسب مع ظروف وطبيعة العمل بها وبناءً على ذلك وضع المجلس الأعلى للنسابة الإدارية بجلسته ١٩٩٣/١/١٨ ضوابط استحقاق هذا الأجر وتنص بإلزام العضو بالاستمرار في أداء عمله بعد انتهاء المواعيد الرسمية لمدة ساعتين يومياً على أن تحرم منه عدة فئات منها الحاصلون على إجازات من أي نوع يزيد مجموعها على عشرة أيام خلال الشهر .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم بطلب إلى هيئة النيابة الإدارية لموافاته بما تم خصمه من أجر إضافي خلال الأعوام التي تم إجراء العمليات الجراحية خلالها وهي أعوام ٩٤ و ٩٥ و ١٩٩٦ وقد أفادت بأن خصم الأجر الإضافي خلال أعوام إجراء العمليات الجراحية تم على النحو التالي خلال عام ١٩٩٤ شهور الحصر يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٩٤ وخلال عام ١٩٩٥ شهور مايو ويونيو ويوليو ١٩٩٥ وخلال عام ١٩٩٦ شهري أبريل ومايو ١٩٩٦ .

ومن حيث إنه ترتيباً على كل ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية وضع بجلسته ١٩٩٣/١/١٨ ضوابط استحقاق الأجر الإضافي والتي تنص على إلزام العضو بالاستمرار في أداء عمله بعد انتهاء المواعيد الرسمية لمدة ساعتين يومياً على أن تحرم منه عدة فئات منها الحاصلون على إجازات من أي نوع يزيد مجموعها على عشرة أيام خلال الشهر وعليه تم حرمان الطاعن من الأجر المقرر مقابل العمل الإضافي بسبب قيامه بإجراء عملياته الجراحية خلال الأعوام السالف ذكرها ومن ثم يكون ما قامت به هيئة النيابة

الإدارية من خصم الأجر الإضافي خلال أعوام إجراء العمليات الجراحية للطاعن قد جاء على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .
(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٢٧)

أعضاء الهيئات قضائية - الرصيد النقدي لمقابل الإجازات - حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم ٢ لسنة ٢١ ق دستورية جلسة ٢٠٠٠/٥/٦ :

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن عين اعتباراً من ١٩٩٢/٣/١٠ بمجلس الدولة وظل يعمل به إلى أن أحيل إلى المعاش اعتباراً من ١٩٩٧/١٢/٣٠ وكان الثابت أنه رغم تداول نظر الطعن أمام المحكمة فإن جهة الإدارة المطعون ضدها لم تودع ثمة مذكرة بدفاعها ولم ترد على ما أورده الطاعن بعرضه طعنه واكتفت بإيداع بيان رسمي برصيد إجازات الطاعن منذ تعيينه في ١٩٩٢/٣/١٠ وحتى تاريخ بلوغ سيادته السن القانونية للإحالة إلى المعاش .

ومن حيث إنه ولئن كان عبء الإثبات يقع بحسب الأصل على عاتق المدعي إلا أن الأخذ بهذا الأصل في مجال منازعات الإدارة الناشئة عن العلاقة الوظيفية أمر لا يستقيم مع واقع الحال وقواعد العدالة نظراً لاحتفاظ جهة الإدارة بالأوراق والمستندات والملفات ذات الأثر في حسم النزاع وعليها من ثم تقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والتي من شأنها إزال حكم القانون على المنازعة فإذا ما تقاعست عن ذلك فإن هذا التقاعس يقيم قرينة لصالح خصم الإدارة بصحة الوقائع التي أوردها بعرضه طعنه .

ومن حيث إنه بالبناء على ذلك فإنه يتعين الحكم بأحقية الطاعن في رصيد إجازاته الاعتيادية التي لم يحصل عليها بسبب ظروف العمل والتي أوردها جهة الإدارة بحافظة مستنداتها مع مراعاة خصم مدد الإجازات عن فترات الإعارة والإجازات

العامل ومن ثم فإن الدفع بعدم دستورية نص المادة (٦٥) فيما تضمنته من تحديد المقابل التقدي بالأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة لا يكون قائماً على أساس جدى .

ومن حيث إن المادة (٦٥) السالفة الإشارة إليها قد حددت أن رصيد الإجازات الاعتيادية يستحق عنها العامل أجره الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة التي يتقاضاها عند انتهاء خدمته وهو تحديد لا يحتمل تأويلاً أو تفسيراً .
(الطعن رقم ٣٣٤ و ٥٤٢٥ لسنة ٤٤٤ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣)

أعضاء مجلس الدولة - إعارة - تجديدها -

العرف الإداري ،

قرار رئيس مجلس الوزراء بتجديد الإعارة إما يصدر بناءً على موافقة المجلس الخاص وليس العكس ولا وجه لما أثاره الطاعن من عدم دستورية نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة الآتف الذكر فيما أغفله من وجوب إنذار عضو مجلس الدولة الذي ينسب إليه الانقطاع عن العمل قبل إنهاؤه خدمته بالاستقالة الضمنية لما في ذلك من إهدار مبدأ المساواة بحسبان شرط الإنذار قبل إنهاؤه الخدمة يمثل ضماناً جوهرياً مقررة في الشريعة العامة للتوظيف وذلك على النحو الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . إذ إن الطاعن لم يبين أسباباً جديدة لهذا الدفع كما أنه لا مجال للأخذ بما قضت به المادة /٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه من وجوب إنذار العامل كتابة بعد انقطاعه وقبل إنهاؤه خدمته إذ إن الأصل أن هذا القانون العام لا يسرى على العاملين الخاصين لقانون خاص إلا بنص صريح في القانون حيث نص صراحة في المادة ١ منه على عدم سريان أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيصفاً نصت عليه هذه القوانين والقرارات وبذلك تنفي كل حجة في القول بوجوب توجيه الإنذار إلى عضو مجلس الدولة المنقطع عن

الخاصة بلون مرتب وما يمثلهما من فترات لم يؤد عملاً خلالها يجلس الدولة فضلاً عن الإجازات التي لم يحصل عليها الطاعن وحصل عن أدائه العمل خلالها على مقابل تقدي (جلسات الصيف) .

ومن حيث إنه عن طلب الطاعن حساب المقابل التقدي على الأجر الشامل الذي كان يتقاضاه وليس على الأجر الأساسي أو إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا أو الإذن له برفع الدعوى بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) السالفة الإشارة إليها فيما تضمنته من تحديد الأساس الذي يصرف استناداً إليه رصيد الإجازات الاعتيادية بأنه الأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة ، فإنه طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فإن المحكمة المختصة بالفصل في المنازعة موضوعاً هي التي تختص بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية أي نص سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على دفع من الخصوم ولا يكون الدفع جدياً إلا إذا كان له سند من دستور يجعله مرجح الكسب عندما تقام الدعوى بعدم دستوريته أمام المحكمة الدستورية العليا .

ومن حيث إن المشرع قد حدد الأساس الذي يحسب بناءً عليه التعويض أو المقابل عن رصيد الإجازات الدورية التي يحصل عليها العامل بسبب راجع إلى ظروف العمل بأنه الأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة عند انتهاء خدمة العامل وهو ما يعني أن المشرع قد أخذ بأقصى أجر أساسي تقاضاه العامل رغم تباين الأجر الذي كان يتقاضاه العامل خلال فترات الإجازات الدورية التي حرم منها . فإن ما قرره النص لا يكون مجافياً للعدالة ولا مصادر الحق أو قاصراً عن جبر الضرر الذي حاق بالعامل نتيجة لعدم حصوله على إجازاته بسبب ظروف العمل بل مستهدفاً توجيهاً لقاعدة حساب مقابل رصيد الإجازات بتنظيم تشريعي لا يكون محلاً لخلاف أو تباين للرأى دون أن يصادر الحق في التعويض أو كونه جابراً ومكافئاً للضرر الذي أصاب

ومن ثم لا وجه لما ذهب إليه الطاعن في هذا الشأن لاسيما وأن الاستقالة الضمنية وفقاً لحكم المادة / ٩٨ تقع بقوة القانون إذا ما انتقطع عضو المجلس عن العمل مدة ثلاثين يوماً متصلة دون إذن .

ومن حيث إنه من جماع ما تقدم يضحى طلب الطاعن إلغاء قرار إنهاء خدمته غير قائم على ركيزة من القانون حرياً بالرفض .

(العلن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٢٨٨٨ ق.ع - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)

أثر الحكم بعدم دستورية نص قانون - تطبيق : دعاوى الأعضاء :

ومن حيث إنه صدر قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بصرف مبلغ شهري إضافي لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين عنهم وقد أضاف بمقتضاه إلى قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية خمس مواد جديدة من بينها المادتان رقم ٣٤، ٣٤ مكرراً / ١/ و ٣٤ مكرراً / ٢/ وقد قررت أولهما بأن يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته منها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد أو مضى في عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهري إضافي مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدة العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو المحاماة التي حسبت في المعاش وتعويض الدفعة الواحدة بما فيها .. ويكون مقدار الحد الأدنى لإجمالي المبلغ الشهري الإضافي خمسين جنيهاً . فإذا كان العضو يتقاضى - بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر يصرف له بعد ترك الخدمة عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهري الإضافي . وقضت ثانيتهما (المادة / ٣٤ / مكرراً / ٢ /) بوقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بعمل داخل

العمل بحسبان أعضاء مجلس الدولة يخضعون لقانون خاص وهو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وأن المادة ٩٨ منه قد وضعت نظاماً متكاملاً للاستقالة الضمنية ولم يتضمن هذا النظام وجوب الإنذار في حالة الانقطاع وقبل إنهاء الخدمة فضلاً عن أن عدم المادة لا تنال من استقلال عضو مجلس الدولة أو عدم قابليته للعزل وإلغا على نقيض ذلك تظاهر إرادته الحرة في الاستقالة الضمنية وتناى بها عن كل تعقيب متى عزم مختاراً عن عمله القضائي وتناى بحر إرادته عنه منقطعاً عن حمل أمانته والنهوض بجليل مسئولياته هجر لها ثلاثين يوماً متصلة بغير إذن الأمر الذي لا يستقيم معه الذبح المشار إليه على أساس جدي على وجه يتعين معه الإلتفات عنه .

كما لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن من أن مجلس الدولة قد اسان عرفاً إدارياً في مجال تطبيق نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة واطرد على اتباعه وهو إخطار العضو المعار الذي لا يعود بعد انتهاء مدة إعارته وتبصيره بحكم هذا النص وهذا الإخطار يمثل إنذاراً له بإنهاء خدمته عند عدم العودة إلى العمل . إذ إن العرف الإداري هو عبارة عن الأوضاع التي درجت الجبهات الإدارية على اتباعها في مزاوله نشاط معين ويعترب على استمرار الإدارة والزماتها بهذه الأوضاع أن تصبح مشابهة القاعدة القانونية الواجبة لاتباع ويشترط في هذا العرف شرطان : أولهما - أن يكون العرف عاماً وأن تطبقه الإدارة بصورة منتظمة . وثانيهما - ألا يكون العرف مخالفاً لنص قائم لأن العرف - في مجال التدرج التشريعي - يأتي في المرتبة الثانية بعد التشريع . ولما كان نص المادة / ٩٨ / المشار إليه قد خلا من وجوب إخطار أو إنذار عضو مجلس الدولة المنقطع قبل إنهاء خدمته كما أجلبت الأوراق مما يفيد قيام مجلس الدولة بإخطار أو إنذار الأعضاء المنقطعين عن العمل قبل إنهاء خدمتهم على وجه مطرد وبصورة منتظمة أو أنه درج على هذا المسلك في جميع الحالات بما يشكل قاعدة واجبة التطبيق

نقله إلى وظيفة قضائية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بأى من الدرجة الأولى أو درجة مدير عام بالكادر العام بتلك المصلحة مع بيان تاريخ أقدميته فى الدرجة المنقول إليها فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه مادام لم يصدر فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (الملقى) أو فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (الخالى) بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة قرار تنظيمى عام بمعادلة وظائف الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام وذلك على غرار ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (الملقى) فإنه يتعين الاستمرار فى تطبيق أحكام هذا القرار فى ظل العمل بالقانونين المشار إليهما وذلك إعمالاً لأحكامهما التى تقضى باستمرار العمل بالقوانين واللوائح السارية وقت صدورها فيما لا يتعارض مع أحكامهما . كما أنه يتعين - من ناحية أخرى - الاعتماد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها قضاء مجلس الدولة فى مجال تحقيق هذا التعادل التى بنى عليها المشرع أحكام التعادل الصادر به قرار رئيس الجمهورية الآنف الذكر وتخلص هذه المبادئ وتلك القواعد فى أنها تقوم على أساس تحقيق التعادل بين الدرجات والوظائف من خلال وزنها بميزان متوسط الربط المالى ويقدر العلاوة الدورية وأنه لا يجوز الالتفات عن هذا المعيار والتعويل على المزايا الأخرى للوظيفة السابقة إلا فى حالة التعذر فى الأخذ به .

ومن حيث إنه بالإطلاع على جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - بعد زيادة هذه المرتبات بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - يبين أن الربط المالى لوظيفة رئيس محكمة / أ (١٦٠٨ - ٢٣٦٤ ج) ومتوسط هذا الربط (١٩٨٦ ج) والعلاوة الدورية السنوية لهذه الوظيفة ٧٢ جنيهاً كما أنه بالإطلاع

البلاد يتقاضى عنه أجراً عدا المكافآت والبدلات أو الضحك بأى عمل خارجها أو مارس مهنة تجارية أو غير تجارية فى الداخل أو الخارج ويعود الحق فى صرفه فى حالة ترك العمل أو المهنة ثم صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ بصرف مقابل الدوا لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وقد نص فى المادة الأولى منه على أنه (مع عدم الإخلال بنظام العلاج والدواء المعمول به حالياً يصرف لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين المنتسبين بنظام الصندوق مبلغ نقدي شهري مقابل الدوا وذلك بالفئات التالية :) ونص فى المادة الخامسة منه على أنه (يشترط لصرف مقابل الدوا المشار إليه لأعضاء الهيئات القضائية السابقين الأحياء أن يكون العضو مستوفياً لشروط استحقاق المبلغ الشهري الإضافي الصادر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦) . ومن حيث إن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسة ١٩٩٧/٥/٣ فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٥ ق دستورية بعدم دستورية المادة ٣٤/ مكرراً ٢/ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ - المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ وذلك فيما نصت عليه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا مارس العضو مهنة تجارية فى الداخل وإذ الثابت أن الطاعن متقيد حالياً بمنحول المحامين أى أنه يزاول مهنة غير تجارية داخل جمهورية مصر العربية ومن ثم يستحق صرف المبلغ الشهري الإضافي والمقابل النقدي للدوا طبقاً لقرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ وتمديلاته وذلك باعتباره من ١٩٩٣/٢/٨ (الخمس السنوات السابقة على إقامة الطعن المائل)

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٤ ق - ج - جلسة ١٧/٣/٢٠٠٠)

تسكين - معادلة الوظائف - النقل إلى الكادر العام - معيار الربط المالى ،

ومن حيث إنه فيما يتعلق بمعادلة درجة رئيس محكمة / أ التى كان يشغلها الطاعن ضد لدى

على جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - بعد زيادة هذه المرتبات بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه - يبين أن الربط المالى للدرجة مدير عام (١٥٠٠ - ٢٣٠٤ ج) ومتوسط هذا الربط (١٩٠٢ ج) والعلاوة الدورية السنوية لهذه الدرجة ٧٢ جنيهاً وأن الربط المالى للدرجة الأولى (١١٤٠ - ٢٠٨٨ ج) ومتوسط هذا الربط (١٦١٤ ج) والعلاوة الدورية السنوية لهذه الدرجة ٦٠ جنيهاً ومن ثم يتضح مما تقدم أن وظيفة رئيس محكمة / أ تعادل درجة مدير عام من حيث تساوى العلاوة الدورية السنوية وتقارب متوسط الربط المالى لهذه الدرجة وتلك الوظيفة .

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده كان يشغل وظيفة رئيس محكمة / أ لدى نقله إلى وظيفة غير قضائية بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ومن ثم يتعين وضعه على درجه مدير عام من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ المعادلة لتلك الوظيفة على أن يكون شافئاً لهذه الدرجة اعتباراً من تاريخ شغله وظيفته السابقة الحاصل فى ١٣/٨/١٩٨٦ . وإذ صدر قرار تلك الجهة رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٩٠ بوضع المذكور على درجة مدير عام المعادلة لوظيفته السابقة بأقدمية اعتباراً من التاريخ المشار إليه ومن ثم يضحى هذا القرار متفقاً وحكم القانون فى هذا الشق .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بتسكين المطعون ضده بإحدى وظائف الإدارة العليا فإن قرار وزير العدل رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٨٠ باعتماد مواجة جداول ترتيب وظائف الجهاز الإدارى لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق قد أورد وظيفة كبير باحثين - وهى تلك المعادلة للدرجة مدير عام والتي سكن عليها المذكور بقرار المصلحة رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٩٠ - ضمن وظائف المجموعة النوعية لوظائف الإدارة العليا والتي تقع على قممتها درجة وكيل وزارة بينما المجموعات النوعية الأخرى ومنها المجموعة النوعية

لوظائف التنمية الإدارية تقع على قممتها وظيفة مدير إدارة - درجة أولى - ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٤٣٩٩ لسنة ١٩٨٨ باعتماد جداول ترتيب بطاقات وصف وظائف الشئون القانونية والتفتيش الفنى بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق وسار فى مجموعه على النهج الوارد بالقرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٨٠ الآتف الذكر وإذ أن المطعون ضده قد وضع على درجة مدير عام المعادلة لوظيفته السابقة - حسبما سلف البيان - ومن ثم يتعين تسكينه بإحدى وظائف المجموعة النوعية لوظائف الإدارة العليا . ولما كانت الجهة الإدارية قد قامت بتسكينه بالمجموعة النوعية لوظائف التنمية الإدارية بموجب القرار رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٩٠ السالف الذكر ومن ثم يضحى هذا القرار مخالفاً أحكام القانون فى هذا الشق جرياً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق.ع. جلسة ٢٠١١/٦/٢)

أعضاء الهيئات القضائية - صندوق الرعاية الصحية - ضوابط صرف المبلغ الإضافي ؛

ومن حيث إن المادة (٢/٣٤) من قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٩ بصرف مبلغ شهرى إضافى لأصحاب المعاشات من أعضاء الهيئات القضائية والمستحقين منهم تنص على أن (ويمنع صرف المبلغ الشهرى الإضافى لمن أنهيت خدمته بحكم جنائى أو تأديبى ومن أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة أخرى بسبب يتصل بتقارير الكفاية ولقد فقد الثقة والاعتبار أو فقد أسباب الصلاحية لغير الأسباب الصحية ولمن استقال أثناء نظر الدعوى التأديبية أو الطلب المتعلق بالصلاحية أو أثناء اتخاذ أية إجراءات جنائية ضده) .

ومن حيث إن المستغلب من هذا النص أن استقالة عضو الهيئة القضائية أثناء نظر الدعوى التأديبية أو أثناء اتخاذ أية إجراءات جنائية ضده يعد سبباً مانعاً من صرف المبلغ الشهرى الإضافى .

الأمر الذي يكون معه قرار إلهة الإدارية بوقف صرف المبلغ الشهري الإضافي للطاعن متفقاً وصحيح حكم القانون لتحقيق المانع من الصرف في حقه .
(الطنن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠٠٦ ق.ع - جلسة ١٦/١٠/٢٠٠٦)

نقل المدرس المساعد إلى وظيفة مماثلة :

قانون الأزهر ولائحته التنفيذية - نقل المدرس المساعد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرساً مساعداً - عدم حصول المدعى على الدكتوراة في الميعاد المقرر ونقله إلى وظيفة بالكادر العام - صحة قرار النقل حتى ولو ثبت حصوله على الدكتوراة بعد نقله بثمانية أشهر - إلغاء الحكم المظنون فيه ورفض الدعوى .
(الطنن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٠٠٦ ق.ع - جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٦)

التعيين في وظيفة رئيس قسم - جزاء التنبيه لا يمنع ذلك - وجود أسباب أخرى - صحة القرار بالتقطيع :

رئاسة مجلس القسم تكون بحسب الأصل من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أما في حالة وجود أقدم ثلاث أساتذة فإن رئاسة القسم تكون لأقدمهم وبالتالي فإنه لا يجوز تخفيضه إلا إذا قام به من الأسباب ما يعوقه عن القيام بأعباء رئاسة القسم وتشمل هذه الأسباب كل ما من شأنه المساس بإمكانية مباشرة أعباء رئاسة القسم أو الصلاحيات الواجب توافرها فيمن يقوم بتبعيات هذا المنصب على الوجه الذي توجبه مقتضيات المصلحة العامة كأن يخل بإجابات الجامعة أو مقعديات مسؤولياته إخلالاً من شأنه أن يجوز تنحيه عن رئاسة القسم فيما لو كان قد تم تعيينه فعلاً لأنه في مثل هذه الحالة لا يجوز تعيينه ابتداءً من باب أولى وفقاً لمفهوم نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن اتهم في القضية رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ تقدم الطاعن بطلب إلى السيد المستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة لقبول ضمان إفراج مقداره ألف جنيه بصرى النيابة كما أن الثابت أيضاً أنه بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ صدر قرار مجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية بوقف الطاعن عن مباشرة أعمال وظيفته حين البت في مسؤوليته التأديبية عن الاتهامات المنسوبة إليه بالقضية المشار إليها بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ تقدم الطاعن باستقالته من العمل وقد صدر قرار السيد المستشار / وزير العدل رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٩٦ بقبول استقالته اعتباراً من ١٣/١/١٩٩٦

ومن حيث إنه تبين من الظروف والملاسات التي صاحبت تقديم الطاعن لاستقالته أنها قلعت بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ أثناء اتخاذ إجراءات جنائية ضده في القضية رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا وكذلك بعد أن صدر قرار مجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦ بوقفه عن مباشرة أعمال وظيفته حين البت في مسؤوليته التأديبية .

هذا ومن الجدير بالذكر أن نيابة أمن الدولة العليا قد جاء في مذكرتها المؤرخة في ١١/١٢/١٩٩٩ بخصوص الطاعن ما نصه « خاصة وأن التهم ضرب بعرض الحائط ما تعلقه عليه واجبات وأمانة وظيفته والجهة إرادته إلى الحصول على فائدة محرمة وتناسى إلتزاماته لهيئة النيابة الإدارية التي ما لبثت وأن أوقفته عن مباشرة أعمال وظيفته فور إبلاغها بالواقعة ثم أرسلت مشروع قرار وزاري بقبول استقالته عن العمل للسيد المنتشار وزير العدل الأمر الذي يكون من المناسب معه الوقوف بإجراءات الدعوى عند هذا الحد الذي بلغته وحفظ الأوراق إدارياً كتحقق بتقديره استقالته عن العمل »

على تصرفاته وما سيترب على ذلك عند عودته من مشاكل لا تمكنهم من التعاون معه خاصة وأن القسم قد شهد على حد قولهم خلال فترة ابتعاد المطعون ضده عنه انتظاساً وكفاة لم يشهدها منذ عشرة أعوام مضت وإن هذا الإنجاز العلمي والعملى فى القسم مهدد بصورة حقيقية بعودته إلى رئاسة مجلس القسم .

ومن حيث إنه متى كان الثابت بإقرار المطعون ضده من وجود صعوبات فى داخل القسم وخارجه دفعته إلى الاعتذار عن الاستمرار عن رئاسته وكذلك إجماع أعضاء هيئة التدريس بالقسم على صعوبة التعاون معه لسوء علاقته بهم وإخلاله بواجباته الوظيفية نحوهم والتي كان من آثارها واقعة تعديه على زميله مما ترتب عليه مجازاته بعقوبة التنبيه وقد تأيدت هذه العقوبة عند الطعن

عليها أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا - صحة قرار التخطي .
(الطعن رقم ٧٨٥١ لسنة ٣٩ ق-ع- جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠)

ضابط الشرطة - الانقطاع عن العمل - لا يجوز توقيع جزاء العزل من الوظيفة - الانحراف فى استعمال الإجراء،
ارتأى المشرع بالنسبة لضابط الشرطة أن الانقطاع عن العمل يرتب قرينة لنية الضابط هجر الوظيفة وعلى الجهة الإدارية فى هذه الحال أن تعمل أثر هذه القرينة بإثبات خدمة الضابط بعد إنذاره على النحو الوارد بالنص سالف البيان فإذا لم تستخدم الجهة الإدارية هذه القرينة وآثرت إحالة الضابط إلى مجلس تأديب فإن من غير المتصور أن يكون الجزاء المترتب على الانقطاع هو العزل من الخدمة لأن الجهة الإدارية لو ارتأت إنهاء خدمة الضابط لأعملت فى حقه قرينة الاستقالة الضمنية ولا يتصور أن يكون الهدف من إحالته إلى مجلس التأديب هو الحكم عليه بالعزل لترتيب آثار مالية وإدارية على حالته الوظيفية كآثار لعقوبة العزل على خلاف الحال فى إنهاء الخدمة وإلا كان فى ذلك انحراف منها فى

- مجازاة المطعون ضده بعقوبة التنبيه لاعتدائه بالقول على أحد الأساتذة ولئن كانت تلك الواقعة فى حد ذاتها تشكل إخلالاً من المطعون ضده بما تقتضيه واجبات وظيفته من حسن التعامل مع زملائه إلا أنها لا تشكل بمفردها إخلالاً ينال من صلاحيته لشغل وظيفة رئيس مجلس القسم لولا ما أحاط بها من ظروف وملابسات ألجأت رئيس الجامعة إلى تخطيه فى التعيين إلى هذه الوظيفة وحاصل ذلك حسبما يبين من مساق المستندات والمذكرات التى قدمتها الجامعة رداً على المطعون ضده أنه كان يشغل هذه الوظيفة من قبل وحدثت بينه وبين أعضاء هيئة التدريس بالقسم خلافات ومشاكل متعددة أفصحوا عنها فى شكاوهم التى قدموها إلى عميد الكلية مطالبين بتنحية المطعون ضده عن رئاسة مجلس القسم للأسباب الآتية :

- ١- إساءته المتكررة لهم وبصورة جارحة .
 - ٢- تعمدته إسائة العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم وبين المساعدين الفنيين به
 - ٣- تعمدته تأخير النظر أو دراسة أو التوقيع على أى أوراق ترفع له منهم مما أصبح التعامل السوى بينه وبينهم كما ورد بالشكوى أمراً عسيراً يؤثر على سلامة العملية التعليمية والبحثية بالقسم .
- وكأثر لهذه الشكوى وما صاحبها من توقيع عقوبة التنبيه على المطعون ضده تقدم هو إلى عميد الكلية فى ١/١٠/١٩٨٢ معتزلاً عن الاستمرار فى رئاسة مجلس القسم نظراً لما يعانيه من صعوبات من داخل القسم ومن خارجه .

وقد وافق مجلس الكلية على هذا الطلب المقدم من المطعون ضده مما يؤكد عدم ملائمة تعيينه مرة أخرى ما دامت مثل هذه الصعوبات قائمة وهو ما وقع فعلاً عندما تقدم بطلب إعادته لرئاسة القسم إذ تقدم جميع أعضائه إلى رئيس الجامعة مبينين عدم موافقتهم على ذلك مشيرين إلى سابق اعتراضهم

استعمال الإجراءات حيث استعملت إجراء الإحالة للتأديب لحرمان الضابط من مزايا الوظيفة التي تنتص في حالة العزل من الخدمة في حين أن المشرع قرر كفاية إنها خدمته للانقطاع عند ثبوت عزوفه عن العمل وعليه فإنه إذا ثبتت مخالفة الانقطاع عن العمل بالنسبة للضابط ولم تكن مرتبطة بمخالفات أخرى مستقلة عنها تصلح سبباً لجزاء العزل تعين توقيع عقوبة أخرى غير عقوبة العزل على الضابط المخالف لحاجة جهة الإدارة إليه بعدم إعمالها قرينة الاستقالة الضمنية في حقه .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٦ ق- جلسة ٢٠١٩/٩)

ضابط شرطة - تنفيذ الحكم بالأحقية في الترقية لرتبة لواء حاصل لمدة سنتين فعليتين - لا يجوز حساب السنتين الفعليتين من تاريخ تسلم العمل - لا يجوز وقف تنفيذ قرار الإحالة للمعاش،

ومن حيث إنه بالإطلاع على حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسته ١٩٩٧/١٢/٢٩ في الدعوى رقم ٥٤٣٢ لسنة ٥٠ ق المقامة من الطعون ضده ببيان أنه يقضى بعبارة منطوقه الصريحة بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ فيما تضمنه من إنها خدمة المدعى وإحالته إلى المعاش اعتباراً من ٨/٢/١٩٩٥ ومن ثم فقد كشف هذا الحكم عن بطلان انتهاء خدمة المدعى وإحالته إلى المعاش لكونه مستحقاً للبقاء في الخدمة والاستمرار بها منذ ٨/٢/١٩٩٥ احتراماً لحجية هذا الحكم والالتزام بحدود المركز القانوني الذي كشف عنه للمدعى . وإذا استحالت تنفيذ هذا الحكم عملاً على أساس صحوره بعد هذا التاريخ بأكثر من سنتين فلا جناح على الجهة الإدارية من اللجوء إلى التنفيذ الحكيم واعتبار خدمة المدعى مستمرة مع ما يترتب على ذلك من آثار على نحو ما تضمنه القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ من ترقية إلى رتبة اللواء العامل برتب سنوي قدره ٣٤٦٩,٢ جنهيا اعتباراً من ٨/٢/١٩٩٥ وتسمية حالته على هذا الأساس والقول بغير ذلك وهو أحقية المدعى في تربيته إلى

رتبة لواء عامل لمدة سنتين فعليتين من تاريخ تسلمه العمل ينطوي على خروج على حجية الحكم الصادر لصالح المدعى فضلاً عما يؤدي إليه من نتائج تخالف أحكام قانون هيئة الشرطة الخاصة بتحديد سن انتهاء الخدمة لأن حساب السنتين الفعليين من تاريخ تسلم العمل دون ضابط يحدده مقتضاه استمرار في الخدمة حتى لو تجاوز ضابط الشرطة السن المقررة لإنهاء الخدمة قانوناً وتلك نتيجة شاذة لا تساندها أحكام هذا القانون .

وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ما تقدم وقضى بوقف تنفيذ القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من عدم تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى في الدعوى رقم ٥٤٣٢ لسنة ٥٠ ق بجلسته ١٩٩٧/١٢/٢٩ تنفيذاً غير صحيح وأحقية المدعى في تربيته إلى لواء عامل لمدة سنتين فعليتين من تاريخ تسلمه العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار فإنه يكون مجانباً للصواب خليقاً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٦٧٨٢ لسنة ٤٤ ق- جلسة ٢٠١٧/١/٢٠)

ضابط - إحالة للاحتياط - اتخاذ إجراءات تأديبية يجعل قرار الإحالة للاحتياط غير مشروع،

قضاء هذه المحكمة جرى على أن أسباب الإحالة إلى الاحتياط تخضع لرقابة القضاء سواء من حيث وجودها المادي أو القانوني أو من حيث تكييفها وتقدير مدى الخطورة الناجمة عنها وذلك لأنه ولئن كانت الإدارة تملك بحسب الأصل حرية وزن مناسبات إصدار القرار وتقدير أهمية النتائج التي تقترب على ما ثبت لديها من وقائع إلا أنه حينما تكون ملامة إصدار القرار شرطاً من شروط مشروعيتها فإن هذه الملامة تخضع لرقابة القضاء الإداري ومن ثم فإنه مادام القانون قد اشترط لمشروعية الإحالة إلى الاحتياط توافر أسباب جديّة تتعلق بالمصلحة العامة وأن تقتضي الضرورة إصداره فإن المحكمة تبسط رقابتها القضائية على قيام هذا الشرط من عدمه لتتبين مدى جدية الأسباب ومدى تعلقها بالمصلحة

يؤكد أن الجهة الإدارية قد رأت أن الاتهامات المنسوبة له تكفي لمساخته عنها اتخاذ الإجراءات التأديبية العادية وأنه لا تتوافر حالة الضرورة التي تبرر إحالته فوراً إلى الإحتياط الأمر الذي يكون معه قرار وزير الداخلية رقم ٩٦/٥٠٠ الصادر في ١٩٩٦/٤/٢٠ بناء على مذكرة المجلس الأعلى للشرطة بإحالة هذا الضابط للإحتياط غير قائم على سببه .

(الطعن رقم ١٩٢٢/١٠١٥ لسنة ٤٥ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٤/٨)

- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ للعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ - جعل المشرع الاختصاص بتوزيع العمل داخل الإدارات القانونية لمدير الإدارات القانونية دون غيرهم - صدور القرار من رئيس جامعة القاهرة يجعله صادراً من سلطة غير مختصة بالمخالفة لنص المادتين ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ و ٦٠ من لاتحة تنظيم العمل بالإدارات القانونية .

- النذب داخل نطاق الإدارة القانونية الواحدة لا يتطلب موافقة لجنة الإدارات القانونية لكونه نوعاً من تنظيم العمل داخل ذات الإدارة الواحدة .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٣ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

أعضاء الإدارات القانونية - لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية؛

ناط المشرع بلجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اختصاصات معينة من بينها إبداء الرأي في ترقيات الأعضاء - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما تصدره هذه اللجنة من توصيات لا يملو أن يكون مجرد رأي استشاري غير ملزم للسلطة المختصة بالترقية - وإلا أنه يجب عرض أمر الترقية على تلك اللجنة بحسبان أن ذلك ضماناً لأعضاء الإدارات القانونية بترتب على تخلفها بطلان قرار الترقية .

(الحكم الصادر بجلسته ١٩٨٧/٦/٢٨ من الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٩ ق.ع والحكم الصادر بجلسته ٢٠٠٠/٦/١٠ من الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٢ ق.ع)

العامة وما إذا كانت هناك ضرورة للإحالة إلى الإحتياط باعتباره نظاماً استثنائياً لمواجهة الضابط المنحرف وليس بديلاً لنظام تأديبه من خلال المحاكمة التأديبية فلكل ضوابطه وأحكامه التي تميزه عن الآخر فإذا ما ثبت جدية وخطورة الأسباب التي بنت عليها الإدارة قرارها وتعلق تلك الأسباب بالمصلحة العامة وأن الضرورة تقتضي اللجوء إلى هذا النظام الاستثنائي بإحالة الضابط للإحتياط كان القرار سليماً أما إذا ثبت تخلف عنصر من تلك العناصر كأن يتضح عدم جدية الأسباب أو عدم أهميتها أو عدم تأثيرها البالغ في المصلحة العامة أو عدم وجود ضرورة تسوغ الإحالة إلى الإحتياط والإبعاد الفوري للضابط عن الوظيفة كان القرار باطلاً وذلك لا يعتبر تدخلاً من المحكمة في أمر متروك لتقدير السلطة الإدارية وإنما هو إعمال بواجب المحكمة في الرقابة القضائية والقانونية على القرارات الإدارية والتي تتمثل في التحقق من أن القرار محل الطعن يستند إلى سبب موجود وصحيح قانوناً وأنه صدر مستهدفاً المصلحة العامة وفق الضوابط والشروط المحددة بالقانون .

من حيث إن ما نسب إلى الضابط (المظنون ضده) واستند إليه قرار إحالته إلى الإحتياط ينحصر في أنه إبان عمله مأموراً لقسم شرطة العمرانية ثبت في حقه الخروج على مقتضى الواجب الوظيفي والإخلال المصموم بواجباته بعدم تعيين الخدمة النظامية لتأمين فندق أوروبا وفقاً لخطة المديرية في هذا الشأن وعدم الرجوع إليها عند سحبها وتبديل الخدمة البديلة من أي جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى عدم وجود أي عنصر تأميني بالفندق . ونجم عن ذلك عدم التصدي للجنة لدى اعتدائهم على السائحين أمام مدخل الفندق وتكبيهم من الهروب بعد الجريمة التي اقترفوها وإذ ثبت أنه لذات السبب أحيل الضابط المذكور وآخرون إلى مجلس التأديب الابتدائي لضباط الشرطة بقرار وزير الداخلية رقم ٩٦/٤٤ في ١٩٩٦/٤/١٩ وهو ما

قد مضى على قيده بجلول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :- مدير إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة وتنص المادة (٦) من قرار وزير العدل المشار إليه على أن " تتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه ويراعى فى تحديد الأقدمية القواعد التالية : - ١- إذا كان التعيين متضمنا ترقية - اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة .

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن الترقية إلى وظيفة مدير إدارة قانونية تتطلب القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف . وانقضاء أربع عشرة سنة إلا أن القيد بالجدول لا يكفى وحده للمفاضلة بين المرشحين لأن الترقية مقيدة بالأقدمية فى الوظيفة السابقة طبقا لنص المادة (٦) من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

» الحكم الصادر بجلوس ١٩٩٢/١٢/١٩ فى الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٤ ق-ع . «

من حيث إنه ولئن كان الطاعن أسبق من المطعون على ترقيتهما فى القيد بجلول المشتغلين أمام محكمة النقض حيث قيد بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٨ بينما قيدنا فى ١٩٩٣/٢/٢٨ و ١٩٩١/٣/٣ إلا أنهما أسبق منه فى الأقدمية فى الوظيفة المرقى منها .

إذ شغلا اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢ بينما شغلها الطاعن اعتباراً من ١٩٨٧/٣/٢٩ ومن ثم فلا وجه للمحاجة بأسبقية الطاعن فى القيد بالجدول المختلفة مادام المطعون على ترقيتهما أقدم منه فى الوظيفة المرقى منها .

(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٤٢ ق-ع- جلسة ٢٠٠١/١/٢٨)

ومن حيث إن الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى هى هيئة مستقلة عن مؤسسة مصر للطيران والتي تتبع رئيس مجلس الوزراء طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٣ ومستقلة كذلك عن هيئة ميناء القاهرة الجوى التي تتبع رئيس مجلس الوزراء طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٩٣ وكان مقتضى ذلك ولازمه هو بطلان تشكيل لجنة مديري وأعضاء الإدارة القانونية بالهيئة المطعون ضدها بعد أن ضمت عضوين من مؤسسة مصر للطيران إلا أن هذا البطلان ليس من شأنه إبطال قرارات الترقية الصادرة بناء عليه - لأن المرء فى النهاية إلى السلطة المختصة بالترقية أخذاً فى الاعتبار بأن توصيات تلك اللجنة غير ملزمة وأن ضوابط ترقية أعضاء الإدارات القانونية هى ضوابط موضوعية حددتها نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلانحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية ولا تقلق تلك اللجنة ثمة سلطة فى الموازنة والترجيح بشأن تلك الضوابط .

ومن حيث إن قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ينص فى المادة (٤) على أن يكون التعيين فى وظائف الإدارات القانونية فى درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوى فى الكفاية ومع توافر شروط شغل الوظيفة طبقاً لما هو منصوص عليه فى المادة (١٣) من القانون .

وتنص المادة (١٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه - على أن : " يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون

القسم الثاني

الأبحاث





الدكتور / رضا السيد عبد الحميد
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحرى
المحامى بالنقض والإدارية العليا

التحكيم فى الشيك فى ضوء أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

مقدمة

منطوياً على تعسف فى استعمال الحق ، أم لا ؟ تلك أسئلة تحتاج لإجابات واضحة ومحددة لأنها تطرح على القضاء بشكل يومية ، وتختلف بشأنها المحاكم بشكل يمين . إلا أن هذا الموضوع لن يتم التعرض له بالتفصيل فى إطار هذا البحث .

وقد أثار مسألة جواز التصالح فى الشيك جدلاً آخر ، لا تختلف أهمية حسمه عن سابقه ، ولكنه هذه المرة فى مجال التحكيم . فإذا كانت القاعدة العامة التى تحدد المسائل التى يجوز فيها التحكيم تقضى بأن التحكيم يجوز فى المسائل التى يجوز فيها الصلح (م/١١ من قانون التحكيم) ، وأصبح الشيك ، بموجب حكم المادة / ٥٣٤ فقرة ٤ من قانون التجارة ، يجوز فيه الصلح . فهل أصبح من الجائز الإلتفاق على التحكيم فى المنازعات المتعلقة بالشيك ؟ وهل هذا الإلتفاق يخلق باب اللجوء إلى القضاء الجنائى برفع جنحة شيك بدون رصيد ، أم إنه يخلق فقط باب اللجوء للقضاء المدنى للمطالبة بقيمة الشيك ؟ وتعبير آخر ، هل موافقة المستفيد على شرط التحكيم فى الشيك يعد تنازلاً منه مسبقاً عن الحماية الجنائية التى قررها القانون للشيك ، باعتبار أن تلك الحماية أصبحت تتعلق بمصلحة خاصة بالمستفيد وليس بالمصلحة العامة طالما أن القانون أجاز له التصالح بشأن الشيك ، أم أن الأمر لا يزال متعلقاً بقاعدة أمرة ، وفقاً للمنهج التقليدى للنظام العام الذى يعتبر كل قواعد القانون الجنائى قواعد أمرة لا يجوز الإلتفاق على مخالفتها ، ومن ثم لا يجوز التصالح بشأنها ، ومن ثم عدم جواز الإلتفاق على التحكيم بصدها ؟ (الفصل الأول) .

وما دفعنا إلى تناول هذا الموضوع بالبحث ، فضلاً عن الصعوبات التى تصادفه فى التطبيق ، حكم

لا يوجد موضوع فى القانون التجارى أو القانون الجنائى ، آثار - ولا يزال يشير - صعوبات قانونية وخلافات فقهية مثل موضوع الشيك ، وقد جاء قانون التجارة الجديد - عند تنظيمه لهذا الموضوع - ليضيف مشكلات وصعوبات قانونية جديدة ، ومن بين نصوص هذا القانون التى أثار الجدل ، وكانت مصدراً للعديد من التساؤلات ، نص المادة / ٥٣٤ فقرة ٤ التى قضت بانتضاء الدعوى الجنائية وبوقف تنفيذ العقوبة فى حالة التصالح بين الساحب والمستفيد من الشيك ، حيث تهرى على أنه : « ... - وللمجنى عليه ولو كيله الخاضع فى الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفى أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم .

ويرتبط على الصلح انتضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر .

وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً » .

فقد أثار هذا النص اختلافاً فى التطبيق بشأن التصالح ، ففى حين يشترط البعض وجود عقد صلح بين الساحب والمستفيد ، وهذا هو التفسير الذى يتسق مع نص المادة المشار إليه ، فإن البعض الآخر يكتفى بقيام الساحب بسداد مبلغ الشيك فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى للحكم بانتضاءها ، ولا يشترط موافقة المستفيد على هذا الوفاء . وإذا كان التفسير الصحيح للنص المذكور يستلزم وجود عقد صلح ، ورفض المستفيد الوفاء الذى يتقدم به الساحب ، فما موقف المحكمة فى هذه الحالة ؟ هل يعد مسلك المستفيد

الفرع الأول

التحكيم في الشيك كمنازعة مدنية

إن لجوء المستفيد من الشيك إلى القضاء المدني في حالة وجود اتفاق بينه وبين الساحب للتحكيم بشأن المنازعات التي تنشأ عنه لا يثير مشكلة حيث أن الأمر يتعلق هنا بحق مالي يمتد ومن المستقر عليه أن التحكيم في المنازعات ذات الطابع المالي لا يثير مشكلة ، ومن ثم فإن اتفاق الساحب والمستفيد على اللجوء إلى التحكيم بشأن المنازعات المدنية الناشئة عن الشيك يؤدي إلى غلق الطريق المدني أمام المستفيد سواء لجأ المستفيد إلى هذا الطريق في صورة أمر أداء أو في صورة دعوى إلزام .

إلا أن هناك وضع قد يؤدي إلى بعض الصعوبات ، وهو حالة الإدعاء بالغش المدني من قبل المستفيد أمام المحكمة التي تنتظر جنحة الشيك بدون رصيد فهذا الإدعاء ينصب بصفة رئيسية على تعرض المستفيد عن الأضرار التي لحقت به من جراء ارتكاب الساحب لجريمة الشيك بدون رصيد . والتساؤل الذي يثور هنا هل الاتفاق على التحكيم بشأن المنازعات الناشئة عن الشيك تغلق أيضاً حق المستفيد في الإدعاء المدني أمام القضاء الجنائي أم أن هذا الإدعاء يعد بمثابة أحد المتطلبات الرئيسية للدعوى الجنائية وبالتالي يطبق بشأن أثر الاتفاق على التحكيم بالنسبة للقضاء الجنائي ؟

في الحقيقة ، فإننا لو رجعنا إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية في هذا الخصوص نجد أن المادة / ٢٥١ فقرة ٢ تنص على أنه :

« لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يتم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظر أمامها الدعوى الجنائية في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة / ٢٧٥ ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الإستئنافية » .

والدعوى المدنية يمكن تعريفها بأنها : « الدعوى التي يقيمها من لحقه ضرر من الجريمة بطلب تعويض

المحكمة الدستورية العليا الصادر في القضية المقيدة بجدول المحكمة المذكورة تحت رقم ٨ لسنة ٢٢ قضائية « تنازع » والصادر بتاريخ ٢٠٠١ / ٨ / ٤ .

حيث إنه تعرض لمسألة التحكيم في الشيك وهو يصد حسم التنازع بين حكيم صدر أحدهما من هيئة تحكيم ، وصدر الآخر من محكمة جنح مستأنفة ، قضى الأول بإلزام المستفيد من الشيك برده إلى الساحب ، وقضى الثاني بمعاذرة الساحب عن جنحة شيك بدون رصيد . (الفصل الثاني) .

الفصل الأول

مدى جواز الاتفاق على التحكيم في الشيك وصوره

إن مسألة جواز الاتفاق على التحكيم في الشيك ترتبط بمسألة جوهرية في مجال التحكيم وهي المسائل التي تدخل في نطاق التحكيم والمسائل التي تخرج منه . (المبحث الأول) .

وهذا الاتفاق بشأن التحكيم في منازعات الشيك له صور مختلفة . (المبحث الثاني)

المبحث الأول

مدى جواز الاتفاق على التحكيم في الشيك

يستطيع المستفيد من الشيك ولوج الطريق المدني والطريق الجنائي للمطالبة بقيمته فالمشرع قد أضفى على الشيك حماية جنائية الأمر الذي يعطى للمستفيد منه الحق في إقامة جنحة شيك بدون رصيد . (الفرع الثاني) .

كما أن المستفيد من هذا الشيك يستطيع أن يلجأ إلى الطريق المدني سواء في صورة أمر أداء أو دعوى إلزام . (الفرع الأول) .

وفي جميع الأحوال ، يترتب شرط التحكيم أثره أيًا كانت صورته أو وقت الاتفاق عليه . (الفرع الثالث) .

صدور هذا القانون ، ومن ثم فلم يكن للسؤال المطروح سلفاً محل . أما في قانون التجارة الجديد فقد نصت المادة / ٥٣٤ فقرة ٤ على أنه : « للمجنى عليه ولو كيله الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم .

ويتربى على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر .

وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً . »

أن مؤدى هذا النص أن المشرع في قانون التجارة الجديد قد أجاز التصالح في الشيك أمام المحكمة وفي أي مرحلة كانت عليها الدعوى . والأثر الذي يترتب هذا التصالح أثر هام له مغزاه في المسألة التي نناقشها وهو أن التصالح يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية بل إن التصالح وفقاً لنص المادة المشار إليه يؤدي إلى وقف تنفيذ العقوبة حتى ولو أصبح الحكم بها باتاً . وتلك الآثار التي يحددها التصالح بشأن الدعوى الجنائية أو بشأن تنفيذ العقوبة الصادرة فيه هو الذي دفع بنا إلى مناقشة موضوع أثر الإنفاق على التحكيم على اللجوء إلى القضاء الجنائي .

فمن المعروف أن القاعدة العامة الموجودة في قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ أن كل ما يجوز فيه الصلح يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية ووقف تنفيذ العقوبة ، فهل هذا معناه أن التحكيم جائز حتى بشأن المسائل الجنائية الناشئة عن عدم الوفاء بقيمة الشيك أم لا ؟

في حقيقة الأمر فإن مناقشة هذه المسألة يجعلنا نتطرق إلى موضوع آخر ولكنه مرتبط بتلك المسألة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وهو طبيعة الحق محل مباشرة الدعوى الجنائية في هذه الحالة . هل لازلنا أمام حق تباشره النيابة العامة بصفتها الأمانة على الدعوى كما هو الحال في شأن كافة الجرائم ، أم أننا أصبحنا بهذا

هذا الضرر « . فالدعوى المدنية هي في حقيقتها دعوى تعويض إلا أنها تنشأ عن فعل خاطئ ضار يعد في نظر قانون العقوبات جريمة فهي مشتركة المصدر مع الدعوى الجنائية وهو الواقعة الإجرامية .

ولذلك فإن الإشتراك في المصدر أجاز إقامة الدعوى أمام القضاء الجنائي . فالضرر من الجريمة يقيم دعواه بالتعويض أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، ورغم وجود ارتباط بين هذين الدعويين إلا أن ذلك لا يفي أن كل منهما مستقلة عن الأخرى في أركانها وموضوعها وخصومها وسببها وبالتالي فإن القضاء الجنائي عندما ينظر الدعوى المدنية المرفوعة من المستفيد من الشيك إنما ينظر في حقيقة الأمر دعوى مدنية متعلقة بحق خاص ويجوز للمستفيد أن يتركها بل إنه يجوز له ابتداءً ألا يرفعها . إذن فإن دعوى التعويض أمام القضاء الجنائي يجب النظر إليها على أنها دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية وتعامل معاملة الحقوق المالية الخالصة ، الأمر الذي يترتب عليه قفل باب الإدعاء المدني أمام المستفيد من الشيك إذا اتفق بشأنه على اللجوء إلى التحكيم .

الفرع الثاني

أثر شرط التحكيم في الشيك على الدعوى الجنائية

إن المسألة التي تثير خلافاً في هذا الصدد هي : هل الإنفاق على التحكيم بشأن المنازعات الناجمة عن الشيك يؤدي إلى غلق باب الطريق الجنائي أمام المستفيد أم لا ؟ بتعميم آخر ، هل الإنفاق على التحكيم المبرم بين المستفيد والساحب يحظر على المستفيد اللجوء إلى القضاء الجنائي لإقامة جنة شيك بدون رصيد سواء عن طريق النيابة العامة أو عن طريق الإدعاء المباشر ؟

في الحقيقة أن هذه المسألة لم تثر إلا بعد صدور قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ الذي أجاز التصالح في الشيك . فهذا الوضع لم يكن موجوداً قبل

عن الشيك يغلق أيضاً طريق القضاء الجنائي ولا يجوز للمجنى عليه أى الاستفادة من الشيك أن يقيم جنحة شيك بدون رصيد سواء بالإدعاء المباشر أو عن طريق النيابة العامة .

وتغير الإشارة في هذا الصدد إلى أن قفل الطريق الجنائي بموجب اتفاق التحكيم لا يرتبط بمصير الدعوى المنظورة أمام هيئة التحكيم . بمعنى إنه لو قضى فى هذه الدعوى بأحقية المستفيد من الشيك ، فلا يجوز له بموجب هذا الحكم أن يلجأ إلى الطريق الجنائي . حيث إنه منذ أن وافق على طرح كافة منازعات الشيك على هيئة التحكيم قد تنازل ورضاء عن اللجوء إلى الطريق القضائي سواء المدني أو الجنائي .

وبالتالى نشير فى هذا الخصوص إلى مسألة عملية هامة يجب الإلتباه إليها وهى ذكر الشيكات بأرقامها وقيمها ضمن العقد المتضمن شرط التحكيم . إن ذكر هذه الشيكات فى العقد يخضع منازعاتها قولاً واحداً إلى التحكيم دون القضاء .

وبالتالى فسيكون هناك مصلحة مباشرة للساحب فى أن يضمن العقد تلك الشيكات لأنه سيتوقى بذلك أن ترفع ضده جنحة شيك بدون رصيد من قبل المستفيد . وفى المقابل فإن ورود ذكر الشيكات فى العقد يعد ذات أثر سلبى على المستفيد لأنه سيفقد جانباً هاماً من جوانب حماية الشيك وهى الحماية الجنائية . ولذلك فإن الحرص مفروض فى مثل هذه الحالة سواء من قبل المستفيد أو من قبل الساحب .

وهناك مسألة أخرى يجب التطرق إليها لإيضاحها ، وهى مدى تأثير ذكر الشيكات ضمن العقد الوارد فيه شرط التحكيم على مبدأ استقلال الشيك عن علاقة الأساس التى صدر بمناسبتها . حيث إنه من المعروف أن الإلتزام الوارد فى الشيك هو الإلتزام مجرد عن سببه ، والشيك ورقة مستقلة عن علاقة الأساس التى صدرت بمناسبتها . ولكن إذا وضعت تلك الشيكات ضمن العقد بقيهما وأرقامها ، واتفق فى هذا العقد على أن هذه الشيكات ومنازعاتها تخضع للتحكيم .

النص وبهذا الحق فى التصالح أمام حق خاص بالمستفيد يستطيع أن يتنازل عنه وتتقضى به الدعوى ؟ فكأننا هنا قد اقتربنا إلى حد كبير من الدعوى المدنية ، حيث أن من حق المدعى فى الدعوى المدنية تركها أو التصالح بشأنها وهى الدعوى الجنائية هنا يجوز للمستفيد أن يتصالح بشأن قيمة الشيك .

وهذا الأمر يجعلنا نلقى الضوء على فكرة النظام العام وما طرأ عليها من تطور ، فلم تعد تلك الفكرة كما كانت من قبل تقتضى بأن كل قاعدة أمره تعد من النظام العام ولا يجوز مخالفتها . فالآن ينظر إلى النظام العام على إنه يشمل الأسس الجوهرية للمجتمع ، مثل كون اللغة العربية هى اللغة الرسمية وإن نظام الدولة هو النظام الجمهورى وغير ذلك من أسس المجتمع الرئيسية . أما غيرها فيجب النظر إلى مدى تعلق القاعدة بالنظام العام من عدمه من منظور الحق الذى تحميه ، فإذا كان هذا الحق خاص يجوز التنازل عنه أو التصالح بشأنه أضحيت القاعدة ولو كانت ضمن قواعد القانون الجنائي غير متعلقة بالنظام العام .

من هذا المنطلق ، فبانه يجب النظر إلى مسألة التحكيم فى المسائل الجنائية بشكل مختلف وذلك فى ضوء الآتى :

إذا كان الحق الذى تحميه القاعدة الجنائية حق خاص ويجوز التصالح بشأنه من قبل صاحبه فإن هذا الحق يجوز أن يكون محلاً للتحكيم . وتلك قاعدة تسرى على كل جريمة يجوز التصالح فيها لأن هذا التصالح قد حولها إلى حق خاص محض ولا يوجد فيه أية صفة للحق العام .

ولا شك أن هذا القول ينطبق تماماً على جريمة الشيك بدون رصيد . فطالما أن المشرع قد أجاز التصالح بشأنها أمام المحكمة وفى أى حالة كانت عليها الدعوى وقضى بأن هذا التصالح يؤدى إلى انقضاء الدعوى الجنائية ، فقد جعل هذه الدعوى حقاً خالصاً للمجنى عليه وهو المستفيد ، الأمر الذى نرى معه أن الإلتفاق على التحكيم بشأن المنازعات الناشئة

فيه هذه الشيكات بأرقامها وقيمها ، فإن شرط التحكيم لا يسرى بشأن المنازعات التي تنشأ عنها . لأن عدم تضمين العقد لها يعنى أن الأطراف قد تركوا مجال التضاء مفتوحاً عند نشوء أية منازعة خاصة بتلك الشيكات .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإتفاق على التحكيم بشأن الشيكات يمكن أن يتم قبل نشوء النزاع أو بعده .

وقد يرد شرط التحكيم على الشيك ذاته ، وهنا يسرى أثر هذا الشرط بالنسبة لجميع أطرافه وكل الموقعين عليه من مظهرين وضمان وغيرهم .

المبحث الثاني

أثر إتفاق التحكيم من حيث الأشخاص

يرتب إتفاق التحكيم أثره فيما بين طرفيه اللذان وقعاً عليه ، وذلك إعمالاً لحكم المادة / ١٢ من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ التي تنص بأن إتفاق التحكيم يجب أن يكون مكتوباً ولا كان باطلاً ، فالكتابة قد تطلبها الشرع هنا للإتقاد وليس لمجرد الإثبات ، ومن ثم فلا يسرى إتفاق التحكيم إلا بالنسبة لمن وقعوا عليه وقبلوه صراحة .

وعلى ذلك فإن سريان إتفاق التحكيم فى الشيك فى مواجهة الساحب والمستفيد لا يثير مشكلة ، فهما طرفا علاقة الأساس التي تضمنت ذكر الشيكات بأرقامها وقيمها وإحتوت على بند التحكيم .

ولكن الصعوبة تنشأ بالنسبة للمظهر إليهم . (الفرع الأول) ، والضمان الإحتياطي . (الفرع الثانى)

الفرع الأول

أثر إتفاق التحكيم بالنسبة للمظهر إليهم

قد يتم تظهير الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية (أولاً) ، أو تظهيراً تركيبياً (ثانياً) ، فما أثر إتفاق التحكيم على المظهر إليهم فى الحالتين :

فهل من شأن ذلك فقدان الشيك لبدأ استقلاله عن علاقة الأساس ، أى أن ورود شرط التحكيم فى هذا العقد وتضمن العقد لتلك الشيكات يعنى إتفاق الأطراف على الربط ما بين علاقة الأساس وهى العقد وبين الشيك ؟ بتعبير آخر ، هل هذا الإتفاق من قبل الأطراف على وضع الشيكات فى العقد والإتفاق بشأنها على التحكيم يعنى اتفاقهم على جعل الإلتزام الوارد فى الشيك مسبباً وليس مجرداً عن سببه ، ويعد عقد الأساس فى هذه الحالة هو سبب الإلتزام ببلغ قيمة الشيك ؟ أم أن مبدأ الإستقلال هذا متعلق بالنظام العام ولا يجوز الإتفاق على مخالفته .

نحن نرى فى ضوء ما ذكرناه بخصوص التطور الذى لحق بفكره النظام العام فى الآونة الأخيرة ، أن مبدأ تجرد الإلتزام الوارد فى الشيك عن سببه ومبدأ إستقلال الشيك عن علاقة الأساس إنما هى مبادئ تقررت لصالح المستفيد من الشيك حتى يكون الشيك أداة لقاء . ومن ثم فإذا تنازل المستفيد عن هذا الحق الحاصل له ووافق على إدراج تلك الشيكات فى العقد وضمن هذا العقد شرط تحكيم فإنه بذلك يكون قد تنازل عن حق منحه له القانون ، وهذا الحق ، كما ذكرنا ، لا يتعلق بالنظام العام ويجوز الإتفاق على مخالفته . وإن كانت هذه الفكرة مستترة الجدل والنقاش إلى وقت طويل . وهى فى جميع الأحوال معروضة على البحث لكى يقول فيها الفقه كلمته .

الفرع الثالث

صور الإتفاق على التحكيم فى الشيك

إن صور الإتفاق على التحكيم فى الشيك متعددة ، فيمكن الإتفاق على التحكيم فى الشيكات بموجب إتفاق مستقل عن العقد الذى صدرت الشيكات استناداً عليه ، وكذلك من الممكن أن يتم هذا الإتفاق فى صورة بند من بنود عقد الأساس بشرط أن يرد ذكر الشيكات بأرقامها وقيمها ضمن بنود هذا العقد . أما إذا اتفق فى عقد الأساس على التحكيم دون أن ترد

الشيك ذاته ، وإلغا في عقد الأساس الذي تضمن ذكر الشيك فلا يسرى عليه شرط التحكيم الوارد في هذا العقد ، لأنه لم يرتضيه صراحة حيث لم يوقع عليه ، وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٢/ من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .

الفصل الثاني

تعليق على حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في القضية رقم ٨ لسنة ٢٢ قضائية ، تنازع ، في ٤ أغسطس سنة ٢٠٠١

لقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً هو الأول من نوعه في مسألة تعارض حكمين أحدهما صادر من هيئة تحكيم والآخر صادر من محكمة جنح مستأنفة ، وكان محل كلاهما شئ واحد وهو الشيك . وقبل التعرض للتعليق على هذا الحكم فسوف نسرده وقائعه ونبين أهم المسائل التي فصل فيها . (المبحث الأول) .

ثم بعد ذلك نورد رأينا فيما تضمنه هذا الحكم من حلول ومبادئ قانونية . (المبحث الثاني) .

المبحث الأول

واقعات الدعوى التي صدر فيها الحكم والمسائل القانونية التي فصل فيها

نورد أولاً تفصيلاً لوقائع تلك الدعوى . (المطلب الأول) . ثم نبين أهم المسائل التي فصلت فيها المحكمة . (المطلب الثاني) .

المطلب الأول

واقعات الدعوى

بتاريخ ٢٠٠١/٤/٨ أودع المدعي صحيفة دعواه ضد كل من :

السيد / المستشار وزير العدل .

السيد / المستشار النائب العام .

الممثل القانوني لشركة إسكندرية للتبريد .

أولاً : المظهر إليهم في التظهير الناقل للملكية :

يعتبر المظهر إليهم في الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية من الغير بالنسبة لعقد الأساس الذي اتفق فيه على التحكيم وتم التوقيع عليه من قبل صاحب والمستفيد ، ولذلك فإن إعمالاً لحكم المادة ١٢/ من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ التي تستلزم أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً ، لا يسرى شرط التحكيم بشأن الشيكات على هؤلاء المظهر إليهم ، لأنهم لم يوقعوا عليه . وهذا السبب في ذاته يكفي لعدم سريان شرط التحكيم في مواجهتهم بعيداً عن الدعوى الأخرى المتمثلة في إعمال مبدأ نسبية أثر العقد ، وفي تطبيق قاعدة تظهير الدعوى بالنسبة للحامل حسن النية في الشيك باعتباره ورقة تجارية .

ثانياً : المظهر إليهم في التظهير التوكيلي :

يعتبر المظهر إليهم في الشيك تظهيراً توكيلياً من الغير أيضاً بالنسبة لعقد الأساس الذي اتفق فيه على التحكيم ، إلا أن مركزه القانوني يختلف عن المركز القانوني للمظهر إليهم تظهيراً ناقلاً للملكية ، ففي حين يباشر هذا الأخير الدعوى الناشئة عن الشيك بصفته أصلاً ، فإن المظهر إليهم توكيلياً يباشر الدعوى الناشئة عن الشيك بصفته وكيلاً عن المظهر ، ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يسلك بشأن هذه الدعوى سوى الطريق الذي يستطيع أن يسلكه موكله (المظهر أو المستفيد) .

فإذا كان التظهير التوكيلي قد تم إلى المظهر إليهم من مظهر آخر ، فلا يسرى في مواجهته شرط التحكيم لأنه لا يسرى في مواجهة هذا المظهر الآخر ، أما لو كان التظهير قد تم إليهم من المستفيد الأول فإن شرط التحكيم الذي يلتزم به يسرى في مواجهة المظهر إليهم الوكيل .

الفرع الثاني

أثر اتفاق التحكيم بالنسبة للضمان الإحتياطي

إذا وقع شخص على الشيك كضامن إحتياطي للوفاء بقيمته ، ولم يكن شرط التحكيم وارداً على

- وتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٥ عارض رئيس مجلس إدارة شركة « أند كونسلتد » فى هذا الحكم وقضى فى المعارضة الإستئنافية بالفرض والتأييد . وكان العقد المبرم بين الشركتين متضمن لشروط تحكيم . وأعمالاً لهذا الشرط كانت شركة « أند كونسلتد » قد أقامت التحكيم رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ أمام الإتحاد العام للغرف التجارية وغرفتى القاهرة والإسكندرية .

- وبجلسة ١٩٩٥/١٠/٣١ قضت هيئة التحكيم بإلزام الشركة المستفيدة من الشيكات وهى شركة الإسكندرية للتبريد بأن تعيد إلى الشركة صاحبة الشيكات وهى شركة « أند كونسلتد » الشيك رقم ٦٧٨١٤٤ المتنازع عليه .

- وأصبح هذا الحكم واجب النفاذ برفض الدعوى بطلاته .

فمن الواضح إذاً ، أننا أصبحنا أمام حكمين نهائين . حكم صادر من هيئة التحكيم لصالح صاحب يلزم المستفيد برد الشيك إليه وإبراء ذمته من قيمة هذا الشيك ، وحكم آخر من محكمة الجنب المستأنفة يقضى بمعاينة صاحب عن جنحة شيك بدون رصيد . وهذا التعارض بين هذين الحكمين يتعين فضله . فكان التساؤل ما هى الجهة التى تختص بفض النزاع بين هذين الحكمين ؟ وكذلك ما هو الحكم الذى سيتم تفضيله على الآخر ؟ وهذا سوف يكون موضوع المطلب الثانى .

المطلب الثانى

المسائل القانونية التى فصلت فيها المحكمة

لقد تعرضت المحكمة الدستورية العليا فى هذا الحكم لمسألتين :

الأولى : هى الإختصاص برفع التعارض بين حكم صادر من القضاء وحكم صادر من هيئة التحكيم . (الفرع الأول) .

الثانية : حجية حكم التحكيم ونطاق تلك الحجية (الفرع الثانى) .

وطالب فيها وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٨٤٨٤ لسنة ١٩٩٤ جنح قصر النيل والمؤيد بالحكم الصادر فى الجلسة المستأنفة رقم ٦٢٢٨ لسنة ١٩٩٥ وسط القاهرة . وفى الموضوع بتنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم فى الطلب رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فيما تضمنه من إلزام الشركة المدعى عليها الثالثة بأن ترد للمدعى بصفته الشيك رقم ٦٧٨١٤٤ بمبلغ ٢٥٩٢٠٠ دولار أمريكى .

وتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ ، أمر المستشار رئيس المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

وتتمثل وقائع هذه الدعوى فيما يأتى :

- أبرمت شركة « أند كونسلتد » عقد توريد صفتقات من الجبن الشيدر من الولايات المتحدة الأمريكية وتوزيعها فى مصر ، مع شركة إسكندرية للتبريد . وأسدرت شركة « أند كونسلتد » شيكات إلى شركة الإسكندرية للتبريد كضمن لتلك الصفتقات . أى أن شركة « أند كونسلتد » كانت هى صاحب للشيكات وكانت شركة الإسكندرية للتبريد هى المستفيدة من تلك الشيكات .

- وأثناء تنفيذ العقد المبرم بينهما ثار خلاف حول استحقاق الشيكات . فقامت الشركة المستفيدة من الشيك وهى شركة إسكندرية برفع الجلسة المباشرة رقم ٨٤٨٤ لسنة ١٩٩٤ أمام محكمة جنح قصر النيل ضد شركة « أند كونسلتد » متهمه إياها بتعوير الشيك رقم ٦٧٨١٤٤ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ بمبلغ ٢٥٩٢٠٠ دولار دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للمسحب .

- وتاريخ ١٩٩٥/٢/١٢ حكم فى تلك الجلسة غيابياً بحبس رئيس مجلس إدارة الشركة صاحبة « أند كونسلتد » ثلاث سنوات وإلزامه بأن يؤدى للشركة المستفيدة (شركة الإسكندرية) مبلغ ٥٠٠ على سبيل التعويض المؤقت .

التحكيم تطبيقاً للبند الثالث من المادة / ٢٥ من قانونها . حيث أن المحكمة ترفع التناقض بين الأحكام الصادرة سواء من جهتين قضائيتين أو من جهة قضائية وهيئة ذات اختصاص قضائي أو من هيئتين ذات اختصاص قضائي . والواضح هنا أن هناك حكمان أحدهما صادر من التحكيم باعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر صادر من القضاء . وهنا قد فصلت المحكمة في مسألة كانت محلاً للخلاف إلى وقت قريب ، وهذا الحكم كما ذكرنا ، هو الأول من نوعه في هذا الخصوص .

الفرع الثاني

حجية حكم التحكيم ونطاق تلك الحجية

وقد وضعت المحكمة في خصوص حجية حكم التحكيم ونطاق هذه الحجية بقولها :

« وحيث أن الموضوع في الدعوى إنما يتعلق بمحل واحد هو الشيك المتنازع عليه ، فالحكم الصادر من المحكمة الجنائية ينصب على تحرير هذا الشيك بغير رصيد ، وحكم هيئة التحكيم يقضي برد ذات الشيك إلى مصدره ، ومن ثم فقد تعامد الحكمان على محل واحد ، وتناقضا عما يتعلز مع تنفيذهما معا .

وحيث إن البين من الأوراق أن رعى النزاع قد احتدمت بين الطرفين حول أحقية المدعى عليه الثالث في الاحتفاظ بالشيك رقم ١٦٨١٤٤ المشار إليه وإتخاذ إجراءات صرفه عند حلول أجل استحقاقه ، مما حدا بالمدعى إلى إقامة طلب التحكيم لبرائة ذمته من مقابل الوفاء به ، فواجهه المدعى عليه الثالث بالإدعاء المباشر موضوع اللجنة رقم ٨٤٨٤ لسنة ١٩٩٤ قصر النيل طالباً عقابه جنائياً فضلاً عن إلزامه بتعويض مؤقت ، لما كان ذلك وكان الفصل في طلب برائة الذمة من الدين استصحاباً للأصل فيها - ولو كان هذا الدين يمثل مقابل الوفاء في ورقة تجارية - ورد سند الدين إلى محوره ، هو من اختصاص هيئة التحكيم التي ارتضاها الطرفين للفصل فيما يشور بينهما من منازعات فإن جهة القضاء العادي إذ عادت وهي

الفرع الأول

الإختصاص برفع التعارض بين حكم صادر من القضاء وحكم صادر من التحكيم

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا في الحكم محل التعليق المائل بأنه :

« وحيث إن المحكمة بما لها من هيمنة على الدعوى هي التي تعطىها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على ضوء طلبات رافعها ، بعد استظهار حقيقة أبعادها ومراميها دون التقيد بحرفية ألفاظها ومبانيها ، وكل ما يهدف إليه المدعى من دعواه هو فض التناقض بين الحكم الصادر في قضية اللجنة المباشرة في شقيه الجنائي والمدني المتعلق بالتعويض المؤقت وبين حكم هيئة التحكيم ، والإعتداد بالحكم الأخير دون الحكم الأول ، فإن الدعوى المائلة - في تكييفها الصحيح - تعد من المنازعات المنصوص عليها في البند « ثالثاً » من المادة / ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ مما يستتضئ ولاية المحكمة للفصل فيها .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنليذ حكمين قضائيين نهائيين متناقضين ، طبقاً للبند الثالث المشار إليه ، هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أية جهة من جهات القضاء . أو هيئة ذات اختصاص قضائي ، والثاني من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد تصادما ليغدو متعزلاً - عقلاً ومنطقاً - اجتماع تنفيذهما معاً ، مما يستوجب أن تتولى المحكمة الدستورية العليا حسم هذا التناقض بالمفاضلة بين الحكمين على أساس من قواعد الإختصاص الولائي لتحدد على ضوءها أيهما صدر من الجهة التي لها ولاية الفصل في الدعوى ، وأحقهما بالتألي بالتنفيذ . »

فالمحكمة الدستورية العليا على هذا النحو قد أعطت لنفسها الإختصاص برفع التعارض بين حكم نهائي صادر من القضاء وحكم صادر من هيئة

٤- أنها اعتبرت أن تعرض محكمة الجنح المستأنفة لبحث موضوع انشغال ذمة الساحب بمقابل وفاة الشيك وهي تفصل في الجنحة محل الإدعاء المباشر منظوياً على سلب اختصاص هيئة التحكيم ، حيث أنها اعتبرت أن اتفاق التحكيم قد حيز لهيئة التحكيم الشق الخاص بانشغال ذمة الساحب بمقابل وفاة الشيك من دعمه فالطرفين الساحب والمستفيد قد ارتضيا وفقاً لما ذهبت إليه المحكمة في مشاركة التحكيم وفي حدود القانون حيز الاختصاص بنظر هذا الشق المدني لهيئة التحكيم .

المبحث الثاني

رأينا في الحكم

في عجلة سريعة يمكن إبداء رأينا بشأن الحكم محل التعليق المائل فيما يأتي :

١- أنه ذكر أن حكم التحكيم قد قضى برد الشيك إلى الساحب واعتبار يد المستفيد عليه مجرد يد عارضة ، مما قد يوحي بأن هذا هو السبب في تغليب حكم التحكيم على حكم محكمة الجنح المستأنفة ، ورفعاً لهذا اللبس فإننا نرى أن سبب هذا التغليب هو انعقاد الاختصاص بنظر منازعات الشيك الخاصة بمقابل الوفاء لهيئة التحكيم ، ومن ثم غلق طريق الإدعاء المدني أمام المستفيد منه أمام محكمة الجنح المستأنفة . فاتفاق التحكيم يمنع محكمة الجنح المستأنفة من التعرض للدعوى المدنية المرفوعة أمامها من قبل المستفيد كدعى بالحق المدني .

٢- أنه لم يفصل بوضوح بين أثر شرط التحكيم على ولوج الطريق المدني وأثره على ولوج الطريق الجنائي .

٣- رغم أن الحكم قد غلب حكم التحكيم الذي اعتبر يد المستفيد على الشيك يد عارضة . أي أن حقه في مقابل الوفاء متعطل إلا أنه لم يبين أثر ذلك على الدعوى الجنائية ، بل إنه رفض وقف تنفيذ العقوبة ، مما يزيد الأمر لبساً وتعقيداً .

بصد الفصل في الإدعاء المباشر إلى بحث انشغال ذمة المدعى بمقابل وفاة الشيك رقم ٦٧٨١٤٤ محل الدين ذاته ، بعد صدور قضاء نهائي من الجهة المختصة برد ذلك الشيك إلى صاحبه ، وصيرورة يد المستفيد عليه يبدأ عارضه بما لا يبيع له التقدم لصرف قيمته في ميعاد استحقاقه ، تكون قد سلبت اختصاصاً محجوزاً لهيئة التحكيم برضاء طرفي مشارطته وفي حدود القانون ، ومن ثم فإن قضاء هيئة التحكيم - دون الحكم الصادر من جهة القضاء العادي - يكون هو الأحق بالتنفيذ .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بالإعتداد بالقضاء الصادر من هيئة التحكيم المشككة بالإتحاد العام للغرف التجارية وغرفتي القاهرة والإسكندرية في طلب التحكيم رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

من الواضح بعد استعراض ما قضت به المحكمة الدستورية العليا أنها فصلت في المسائل الآتية :

١- أنها رفضت طلب وقف تنفيذ الحكم الجنائي الذي صدر ضد الساحب من محكمة الجنح المستأنفة .

٢- أنها قضت بأن الشق المحجوز للتحكيم بموجب اتفاق التحكيم هو الشق الخاص بانشغال ذمة الساحب بقيمة مقابل وفاة الشيك ، وبالتالي فإنها لم تجعل الشق الآخر الخاص بالجانب الجنائي محجوزاً للتحكيم بموجب اتفاق التحكيم ، وهذا ما دفع رئيس المحكمة إلى رفض الطلب المستعجل بوقف تنفيذ الحكم الجنائي .

٣- أنها اعتبرت أن يد المستفيد على الشيك قد أصبحت يد عارضة بعد صدور حكم التحكيم بعدم أحقيته في مقابل رفته ، وبالتالي قضت بأن هذا المستفيد لا يجوز له التقدم لصرف قيمته في ميعاد استحقاقه . فكان نهائية حكم التحكيم وصيرورة يد المستفيد على الشيك يد عارضة هو السبب في تغليب حكم التحكيم على حكم القضاء .

أثر الحكم بعدم دستورية نصوص التحكيم في قانون سوق رأس المال على أحكام التحكيم وحقوق الخصوم

للأستاذ الدكتور / أحمد شرف الدين
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس
محام بالنقض وحكم لدى هيئات دولية
زميل مجمع لندن للمحكمين المعتمدين

على الحقوق المقررة بملقضى الحكم أن يكون باتاً ، وهو يكون كذلك إذا استنفذ جميع طرق الطعن العادية وغير العادية (أحمد أبو الوفا المرافعات المدنية والتجارية ١٩٨٠ بند ٥٣٧ ، ص ٦٦٨) ، وكان صادراً قبل قضاء الحكم بعدم الدستورية ومحمولاً على النصوص القانونية المقتضى بعدم دستورتها (القضية رقم ٢٢ لسنة ١٨ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٦/١١/٣٠ - الجريدة الرسمية العدد ٤٩ فى ١٩٩٦/١٢/١٢) .

وعلى هذا الأساس فإنه إذا كان الحكم القضائى المقرر لحقوق الخصوم لم يستنفذ جميع طرق الطعن العادية وغير العادية (بأن كان جائز الطعن فيه بالإستئناف والنقض مثلاً) فإنه يجوز التمسك بحكم عدم دستورية النصوص التى استند إليها الحكم لدى الطعن فيه ويجوز لمحكمة الطعن من تلقاء نفسها أن تتصدى للمسألة بإعتبارها أمراً متعلقاً بالنظام العام ، ومن ثم تقضى المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه لإستناده إلى نصوص قضى بعدم دستورتها ، وقد قضت محكمة النقض أنه يتمتع على القاضى تطبيق نص صدر حكم بعدم دستورية وذلك من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ما دام أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض وهو أمر متعلق بالنظام العام وتعمله محكمة النقض من تلقاء نفسها (الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٦١ هيئة عامة فى ١٩٩٩/٣/٨) .

والسؤال الآن هل تنطبق هذه المبادئ على أحكام التحكيم الصادرة بالتطبيق لنصوص قانون سوق رأس المال الملبى قضى بعدم دستورتها ؟ ذهب البعض (المستشار طه الشريف ، علم دستورية التحكيم فى قانون سوق المال هل يعنى العودة للقضاء العادى ،

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً فى ٢٠٠٢/١/١٣) نشر فى الجريدة الرسمية فى ٢٠٠٢/١/٢٤) قضت فيه بعدم دستورية نصوص قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية التى كانت تجعل التحكيم طريقاً إجبارياً لتسوية المنازعات فيما بين المتعاملين فى مجال الأوراق المالية .

وقد ثار التساؤل عن أثر هذا الحكم على الحقوق والمراكز القانونية التى تقررت بأحكام تحكيم صادرة قبل تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية المشار إليه . وتظهر أهمية هذا التساؤل سواء فيما يتعلق بتنفيذ أحكام التحكيم المشار إليها أو فيما يتعلق بدعوى بطلان مثل هذه الأحكام ، هل يعتبر حكم عدم الدستورية المشار إليه مسرعاً لعدم تنفيذه حكم التحكيم أو القضاء ببطلانه ؟

أولاً : وضع المشكلة :

المبدأ المقرر فى قضاء المحكمة الدستورية العليا (وأيضاً فى قضاء الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض) أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص غير ضريبى إنعدامه وبالتالى نفى صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذه ، فينسحب أثر الحكم بعدم الدستورية إلى الأوضاع والعلاقات التى اتصل بها النص مؤثراً فيها حتى ما كان سابقاً منها على نشر الحكم بعدم الدستورية فى الجريدة الرسمية ، ويستثنى من ذلك الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدور الحكم بعدم الدستورية فى الجريدة الرسمية ، ويستثنى من ذلك الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدور الحكم بعدم الدستورية بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم . ويشترط فى الحكم الذى يمنع انسحاب أثر قضاء الدستورية العليا

٢٨٠ ، ٢٨١) ومفساد ذلك أن حكم التحكيم ، الصادر طبقاً لقانون التحكيم ، يكتسب حجيته ويرتبط آثاره بين الخصوم مثل الحكم القضائي منذ صدوره (نقض ١٩٧٨/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض من ٢٩ ص ٤٧٢ ، أبو الوفا ، التحكيم بند ١١٠ ص ٢٦٢) . وإذاً فهذه الطائفة من أحكام التحكيم لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام مع ملاحظة أن دعوى البطلان ليست من بين هذه الطرق (فتحى والى ص ١٠٨) .

أما أحكام التحكيم التي تصدر في ظل النظام الذي وضعه قانون سوق المال فبرغم النص على جواز الطعن فيها بالإستئناف إلا أن هذا القانون اعتبرها نهائية وتكون نافذة ما لم تقرر محكمة الطعن وقف تنفيذها (م ٥٢ قانون سوق رأس المال) . وعلى هذا الأساس فإن أحكام التحكيم المشار إليها لا تعتبر باتة إلا إذا فات ميعاد الطعن فيها بالإستئناف أو من وقت صدور الحكم برفض الطعن فيها بالإستئناف ثم النقض . ومتى كان المذاق في ترتيب حكم عدم دستورية النصوص التي صدر على أساسها حكم التحكيم لأثره بآثر رجعى هو صيرورة هذا الحكم باتاً من عدمه قبل نشر الحكم بعدم الدستورية ، فإن الكشف عن أثر هذا الحكم على الحقوق المقررة بمقتضى بيان وضع هذا الحكم الأخير من حيث مدى حيازته لقوة الأمر المقتضى وصيرورته باتاً في تاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية . ومن هنا فإنه يتعين التمييز في أحكام التحكيم الصادرة بالتطبيق لقانون سوق رأس المال بين تلك التي هازت قوة الأجر المقتضى وتلك التي لم تكتسب هذا الوصف في تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية نصوص قانون سوق رأس المال .

فإذا استغفلت جميع طرق الطعن في حكم التحكيم قبل نشر الحكم بعدم الدستورية فإنه يصير باتاً ولا يسرى على الحقوق المقررة بمقتضى حكم التحكيم الأثر الرجعى لحكم عدم الدستورية ، وإذا كان

جريدة الأهرام ٢٢/٢/٢٠٠٢ ص ١٦) إلى أن مقتضى الحكم بعدم دستورية النصوص المشار إليها هو أن تفقد أحكام التحكيم حجيتها على المحكوم عليهم فيها ومن ثم لا يجوز تنفيذها ، ويجوز للمحكوم عليه أن يسترد ما آداه تنفيذاً لحكم التحكيم ، وذلك تسترد المحاكم اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون سوق رأس المال . ومن الواضح أن هذا الرأي يتجه إلى تعميم الأثر الرجعى للأحكام الصادرة بعدم الدستورية ، وهو ما يعنى زوال كافة الأحكام الصادرة قبل نشر الحكم بعدم الدستورية وبالتالي وجوب إعادة أوضاع الخصوم إلى ما كانت عليه قبل طرح النزاع على جهة القضاء أو التحكيم . وفى اعتقادنا أن التعميم الذي يتشم به الرأي ، من حيث عدم التمييز بين أوضاع أحكام التحكيم ، لا يتسق مع القواعد التي تحكم آثار الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة .

ثانياً ، التمييز بين أحكام التحكيم عند أعمال الأثر الرجعى لحكم عدم الدستورية ،

يجب التمييز بين أحكام التحكيم التي تصدر طبقاً لقانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧ وتلك التي تصدر بالتطبيق لقانون سوق رأس المال . فـأحكام التحكيم التي تصدر في إطار قانون التحكيم لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية فيما عدا دعوى بطلان الحكم (م ٥٢) ، كما أن حكم التحكيم يحوز بمجرد صدوره حجية الأمر المقتضى (م ٥٥) ، ولكنه لا يكون قابلاً للتنفيذ إلا بصور الأمر بتنفيذه (م ٥٦) فحكم التحكيم يحوز إذن بمجرد صدوره حجية الشئ المحكوم به بين الخصوم شأنه شأن أحكام المحاكم وإن كان ينقصه القوة التنفيذية التي لا تثبت له إلا بصور الأمر بتنفيذه (فتحى والى ، الوسيط في قانون القضاء المدنى (٢٠٠١) ص ١٠٩ أحمد أبو الوفا التحكيم الإختبارى والإجبارى (١٩٨٨) ، بند ١١٦ ص

من جهة لا ولاية لها في الفصل في النزاع (يحيى إسماعيل ، إرشادات قضائية - ملحق مجلة القضاء السنة ٨ - ج ٦ ص ٢٣٥) ، هذا مع ملاحظة أن حكم التحكيم الذي صدر بناءً على نصوص قضى بعدم دستوريته في تاريخ لاحق وإن كان يعتبر معدوماً من وقت صدوره إلا أن مبنى الأشكال في تنفيذه ، وهو الحكم بعدم الدستورية ، يكون لاحقاً على صدور الحكم المستشكل في تنفيذه . ومن المقرر أنه إذا استبان أن حكم التحكيم صدر معلوماً منذ صدوره فإنه لا يرتب أثره كعمل قضائي ويمكن التمسك بذلك في أي وقت سواء بطريق دعوى البطلان الأصلية أو بالمنازعة في تنفيذه ما دام الحكم لم يكتسب قوة الأمر المقضى (وجدي وراغب النظرية العامة للعمل القضائي (ص ٤٠٣ ، ٤٠٤) .

ثالثاً : الاختصاص بمنازعات التنفيذ والإبطال :

كان قانون سوق رأس المال ينص (م ٦١) على أن ترفع منازعات التنفيذ في أحكام التحكيم الصادرة في إطار النظام الذي وضعه إلى هيئة التحكيم ، وبعد الحكم بعدم دستورية نصوص هذا النظام فإن قاضي التنفيذ المختص أصلاً بمنازعات تنفيذ أحكام المحكمين يسترد اختصاصه ليشمل أحكام التحكيم الصادرة بموجب النظام المشار إليه طبقاً للقواعد العامة (م ٢٧٥ مرقعات) .

ومن الواضح أنه يكفي لقبول الإشكال في تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة طبقاً لنظام قانون سوق رأس المال ، المقضى بعدم دستورية نصوص التحكيم فيه أن يؤسس المستشكل إشكاله في تنفيذ هذه الأحكام على تضمنه ما يخالف النظام العام في مصر كونه صادراً من جهة تبين إنعدام ولايتها بنظر النزاع (يحيى إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦) . وإذا كان يجوز - على ما سوف نرى فيما بعد - للمحكوم ضده في حكم التحكيم رفع دعوى بطلب إبطاله ، إلا أن هذا لا يمنع - وفقاً لقضاء محكمة النقض - قاضي التنفيذ من أن يفصل في الصعوبات التي تعترض

قد جرى تنفيذ حكم التحكيم فلا محل لطلب المحكوم ضده باسترداد ما أداه فهذا هو ثمن حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى وهو مبدأ يشغل أعلى مراتب النظام العام كما تقول محكمة النقض . أما إذا كان حكم التحكيم قابلاً ، في تاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية ، للطعن فيه بالإستئناف بأن كان معاده ما زال قائماً في هذا التاريخ أو كان الإستئناف قائماً وقت نشر الحكم بعدم الدستورية ، فإن الحقوق المقررة بمقتضى حكم التحكيم تتأثر بصور الحكم بعدم الدستورية ، إذ تلتزم محكمة الطعن في مثل هذه الحالة بتطبيق مقتضى الحكم الذي يترتب عليه صيرورة نصوص التحكيم في قانون سوق رأس المال معدومة منذ صدورها ، ليصبح حكم التحكيم المبني عليها معدوماً بدوره ، وهو ما يترتب عليه في المحصلة إلزام محكمة الطعن بالإلغاء حكم التحكيم . كذلك الأمر بالنسبة لتنفيذ حكم التحكيم فإنه يجوز للمحكوم ضده أن يتمسك بصور حكم عدم الدستورية في طلبه وقف تنفيذ حكم التحكيم ، إذ أنه متى استبان لقاضي التنفيذ أن السند التنفيذي صار معلوماً بصور الحكم بعدم الدستورية فإنه يستجيب لطلب وقف التنفيذ دون حاجة للتمرض لمنى صحة أو بطلان حكم التحكيم ولو كان قد صدر أمر بتنفيذه وذلك بعد أن تبين أن هذا الأمر قد وقع على معدوم . أكثر من ذلك فإنه إذا توصل المحكوم لصالحه في حكم التحكيم إلى تنفيذه (كونه مشمولاً بالنفاذ المهلج مثلاً) قبل صدور الحكم في الطعن بالإستئناف فإنه يحق للمحكوم ضده أن يطلب إبطال ما تم من إجراءات بطريق المنازعة الموضوعية قهيداً لاسترداد ما أداه (فتحي وإلى ، التنفيذ الجبري بند ٣٩٨ ص ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، عاشور مبروك ، النظام القانوني لتنفيذ أحكام التحكيم ، ٢٠٢ بند ٦٠ ص ١١٢) .

وإذا كان يشترط لقبول الأشكال أن يكون مبناه أمراً لاحقاً على صدور الحكم المستشكل فيه إلا أنه يستثنى من ذلك حالة إنعدام هذا الحكم كما لو صدر

سوق رأس المال الذي عقد الإختصاص بنظر الطعن في أحكام الحكم لمحكمة الإستئناف ، إلا أن الإختصاص يظل معقوداً لها على سبيل الإستثناء قياساً على حالة طرق الطعن التي جرى إلغاؤها بمقتضى قوانين بالنسبة للأحكام الصادرة قبل تاريخ العمل بها فهذه الطرق تظل خاضعة للقانون الملغى إعمالاً لنص المادة ٣/٨ من قانون المرافعات .

رابعاً ، خلاصة في آثار عدم دستورية التحكيم الإجباري :

يبين مما تقدم أن نصوص قانون سوق رأس المال التي جعلت اللجوء إلى التحكيم طريقاً إجبارياً للتقاضي - على خلاف طبيعته الأصلية من أنه وسيلة إختيارية لتسوية المنازعات لا يفتح طريقها إلا بالإرادة الحرة لأطراف النزاع - هذه النصوص أدخلت بحق التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور ، ومن ثم جاء القضاء بعدم دستورتها حقاً وعدلاً ، لتعترض تلك النصوص بذلك إلى زمرة النصوص المقضى بعدم دستورتها لتعارضها مع الطبيعة الرضائية للتحكيم . على أن زوال مثل هذه النصوص من النظام القانوني المصري وإن كان يمنع في المستقبل ظهور الآثار السلبية إجبارياً المترتبة على جعل التحكيم ، إلا أن هذا لا يمنع من استقرار الأحكام التي اكتسبت قوة الأمر المقضى قبل نشر أحكام عدم الدستورية وبالتالي مرتبة لاثارها بين الخصوم باعتبار أن المبدأ الذي يقوم عليه هذا الوصف يشغل أعلى مراتب النظام العام مما لا يمكن زعزاعه لا بدعوى بطلان أو المنازعة فيما تم تنفيذه . وإذا كان يبدو هكذا أن تقرير بقاء الآثار السلبية المرتبطة بجعل التحكيم إجبارياً - حالة حيازة حكم التحكيم لقوة الأمر المقضى وجرى إن تنفيذه جبرياً وذلك إحتراماً للمبدأ الذي يقوم عليه هذا الوصف سوف يضر بالخصم الذي انصاع لحكم التحكيم وقام بتنفيذه ، إلا أن هذا الوضع يستوجب من المشرع المبادرة إلى إلغاء كافة النصوص التي تجعل التحكيم إجبارياً تفادياً للآثار المرتبطة بتنفيذ أحكام تحكيم إجباري تستند إلى نصوص مرشحة للقضاء بعدم

تنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في غير الأحوال المبينة في القانون (نقض ١٩٥٥/٣/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٦ ص ٨١٢) .

ويراعى أخيراً بالنسبة لطائفة أحكام التحكيم الصادرة طبقاً لنصوص قانون سوق رأس المال أن طرق الطعن فيها بالإستئناف ، بإفتراض عدم نوات موعيده ، أصبح مغلقاً بعد القضاء بعدم دستورية هذه النصوص التي كانت تجعل الإستئناف طريقاً للطعن في أحكام التحكيم الصادرة بموجبها ، ولكن يجوز لصاحب المصلحة من الخصوم الطعن فيها بالبطلان إعمالاً للقاعدة العامة التي تضمنتها قانون التحكيم في المادة ٢/٥٣ منه والتي تنص على بطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام في مصر ، ومن الواضح أن حكم التحكيم الصادر بناء على نصوص قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورتها يتضمن إجرائياً ما يخالف النظام العام وبالتالي يجوز للمحكمة التي تنتظر دعوى البطلان أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم . وما يذكر أن النزاع الذي صدر بمناسبة حكم عدم دستورية نصوص قانون سوق المال المتعلقة بنظام التحكيم كان قد رفع بشأنه طعن بالإستئناف أمام محكمة إستئناف القاهرة في حكم التحكيم الصادر في هذا النزاع وفي نفس الوقت دعوى بطلان أمام نفس المحكمة ، وبعد أن قررت محكمة الإستئناف ضم الدعويتين قضت بوقفهما وبإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين ١٠ ، ٥٠ من قانون سوق رأس المال . وبعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية جميع نصوص التحكيم في قانون سوق رأس المال شاملاً النص على جواز الطعن في أحكام التحكيم بالإستئناف ، فإن طريق الإستئناف يصبح مغلقاً ، وإزاء ذلك لا يبقى للمحكوم ضده في حكم التحكيم إلا ولوج طريق دعوى بطلان هذا الحكم أمام محكمة الدرجة الثانية التي تتبعها الملكية المختصة أصلاً بنظر النزاع طبقاً لقانون التحكيم . أما بالنسبة للإستئنافات المتداولة وقت نشر الحكم بعدم الدستورية ، فإنه رغم شمول هذا الحكم لنص قانون

الفسخ كجزء للإخلال بالالتزام في عقد التوريد وفقاً لقانون التجارة

مقدمة

استحدثت المشرع في قانون التجارة الجديد تنظيماً لبعض أنواع البيوع التجارية ، نظراً لما لهذه البيوع من أهمية بالغة في المعاملات التجارية ليكون أداة لتطوير الإقتصاد الوطني .

ولعل من أهم سمات قانون التجارة الجديد في البيوع التجارية كأحد ركائز الإصلاح الإقتصادي الإبقاء على إستمرار العلاقة التعاقدية ، وعدم اللجوء إلى فسخ العقد إلا في حالة الإخلال الجوهري بالتفويض الذي يصيب أحد الأطراف بضرر جسيم يؤدي إلى عدم جدوى بقاء العقد .

ونظراً لأن الفسخ يعتبر من أشد الجزاءات التي رتبها القانون على تخلف أحد الطرفين عن الوفاء بالتزاماته ، لذا فقد حاول قانون التجارة أن يضع الضوابط التي تضيق من نطاق إستعماله ، وهياً لأطراف عقد البيع سبيل علاجه وإقتائه . مثال ذلك : تخويل المشتري حق إستعمال مكتة الاستبدال^(١) في حالة عدم وفاء البائع بالالتزام بالتسليم ، وحق إنقراض الثمن ، وكذلك عدم القضاء بالفسخ في حالة الوفاء بأكثر من خمسة وسبعين في المائة من الإلتزامات - كما هو مقرر في عقد البيع بالتقسيط - الأمر الذي دعا المشرع إلى وضع نصوص تعالج أسباب الفسخ فأوردتها في الفصل الثاني بالفرع الأول والثاني من الباب الثاني الخاص بالإلتزامات والعقود التجارية .

وباستقراء هذه النصوص نستطيع أن نتلمس أن المشرع المصري في قانون التجارة حاول محاكاة الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيوع التجارية الدولية^(٢) ، فاستحدثت هذا القانون - ولأول مرة - تنظيماً خاصاً لعقد التوريد في المواد من ١١٥ إلى ١١٨ ، وتناول ضمن هذه النصوص نظام الفسخ كجزء للإخلال بالالتزام .

والسؤال الآن هو : هل يحجج المشرع - بتقنين هذه النصوص - في الحد والتضييق من إستعمال حق الفسخ والإبقاء على الرابطة التعاقدية في عقد التوريد ، باعتباره من العقود التجارية التي تتميز بأهمية خاصة في مجال المعاملات التجارية ؟ بالرغم من أن نصوص قانون التجارة تعلق من شأن الإرادة وتقدم نصوص الاتفاق بين المتعاقدين على أحكام نصوص قانون التجارة ، الأمر الذي يخول للأطراف الاتفاق على ما يخالف نصوصه بما لا يتعارض مع النظام العام .

هذا ما ستحاول الإجابة عنه في ثنايا هذا البحث والذي نقسمه إلى مباحث ثلاث على النحو الآتي :

المبحث الأول : ماهية الفسخ ونطاقه .

المبحث الثاني : أنواع الفسخ وأسبابه .

المبحث الثالث : أحكام الفسخ وآثاره .

(٢) مثال ذلك : اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع - فيينا ١٩٨٠ .

وقد انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية في السادس من ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، وتدرى أحكام هذه الاتفاقية على عقد التوريد - كأحد البيوع التجارية الدولية - عندما يبرم بين أطراف توجد أماكن عملهم في دول مختلفة وعندما تكون هذه الدول متعاقدة أو عندما تزدى قواعد القانون الدولي الخاص إلى تطبيق ذات قانون دولة متعاقدة .

(٣) يعتبر عدم الالتجاء إلى فسخ عقد بيع البضائع من أهم وأبرز سمات فيينا .

(١) يقصد بمكتة الاستبدال ، الحق المقرر للمشتري عند إخلال البائع بالتزامه بتسليم محل البيع ، بأن يشتري على حساب البائع ، بضاعة قنول البضاعة المتفق عليها في العقد ، بحيث يوجد المشتري عندئذ في ذات المركز الذي كان يجب أن يكون فيه إذا نفذ البائع إلتزامه بالتسليم . أ.د. محمود حمير الشرفاري : الإلتزام بالتسليم في عقد بيع البضائع ، بحث نشر بمجلة القانون والإقتصاد ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، العددان الثالث والرابع ، السنة السادسة والأربعون ، ١٩٧٦ ص ٦٢ . وهذا وقد أورد المشرع قانون التجارة الجديد مكتة الاستبدال بنص المادة (٩٦) .

المبحث الأول

ماهية الفسخ ونطاقه

تمهيد :

تناولت نصوص قانون التجارة الفسخ كجزءاً للإخلال بالالتزام في عقد البيع التجاري ، وبالرغم من ذلك لم تحدد ماهية الفسخ أو نطاقه ، ومن ثم فإن القواعد العامة في القانون المدني هي التي تحدد هذه الماهية وذلك النطاق ، ومن هنا فقد يكون من الملائم أن تناولت هذا المبحث في مطلبين : تخصص أولهما ماهية الفسخ ، ونفرد ثانيهما لنطاقه .

المطلب الأول

ماهية الفسخ

يعتبر الفسخ هو الوسيلة الإيجابية لحق الدائن عند إخلال المدين بتنفيذ التزامه ، وهذا بعكس النفع بعدم التنفيذ ، فهو الوسيلة السلبية من جانب الدائن لرد على إخلال المدين بالوفاء .

وقد عرف الفقه ^(١) الفسخ بأنه حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد المزمع للجانبين - بأحد التزاماته الناشئة عن العقد . واستمد الفقه هذا التعريف من نص المادة ١٥٧ مدني .

والأصل ألا يقع الفسخ إلا بحكم من القاضي أو المحكم ، إلا أنه قد يقع بحكم الإتفاق ، وقد يقع بقوة القانون ، وحينئذ يسمى إنساحاً .

وقع الفسخ في عقد التوريد استناداً إلى نص المادة ١١٧ من قانون التجارة إذا أصاب الدائن ضرر

انظر في ذلك : أ.د. محسن ضليق : اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع ، بدون سنة طبع ، دار النهضة العربية ، ص ٣٣ ، ١٢٠ . C.M. BIANCHI & M.J. BONELL, " Commentary on the International sales Law " " The 1980 Vienna Sales convention " Giuffrè, Milan, 1987, P.P. 359 - 367, 465 - 474 .

(١) أ.د. عبد الفتاح عبد الباقي : نظرية العقد والإرادة المنفردة ، طبعة ١٩٨٤ ، ص ٦٥ .

أ.د. جميل الشرفاوي : نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المدني المصري ، طبعة ١٩٩٣ ، ص ١٦٥ .

أ. محمد كمال عبد العزيز : التفتيش المدني في ضوء الفقه والقضاء ، الجزء الأول ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٥٥ .

جسيم من جراء إخلال المدين بتنفيذ التزامه ، بسبب تقصير من جانبه ، سواء ظل التنفيذ ممكناً ولكن امتنع عنه المدين ، أو أصبح مستحيلًا بسبب خطأ المدين ، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يفسخ العقد بقوة القانون بل يظل قائماً بحكم المسؤولية العقدية ، ويكون للدائن أن يطلب استناداً إلى ذلك فسخ العقد كجزاء إخلال المدين بالالتزام ، أو التنفيذ بطريق التعويض ، أو استخدام مكنة الاستبدال التي خولها له القانون .

ولا يشترط أن يكون الإخلال بالتنفيذ أو عدم التنفيذ كلياً ، فحق طلب الفسخ يثبت للمتعاقد ولو كان المتعاقد الآخر قد نفذ بعض التزاماته دون البعض الآخر ، كما يثبت حق طلب الفسخ إذا كان التنفيذ قد تم معيباً ، أي على غير الصورة المشترطة والمحققة لتقصير الدائن ، بشرط تحقق الضرر الجسيم في عقد التوريد . أما إذا كان امتناع هذا المتعاقد عن التنفيذ إستعمالاً لحقه في الحبس ^(١) ، فلا يستطيع الطرف الآخر أن يطلب الفسخ بسبب هذا الإمتناع ، أو إذا كان عدم التنفيذ ناشئاً عن استحالة بسبب لا يرجع إلى المدين أو لا يده له فيها .

المطلب الثاني

نطاق الفسخ في عقد التوريد

نطاق الفسخ هو المقدر المزمع للجانبين ، حيث تنص المادة ١١٧/١٥٧ مدني على أن : « في العقود المزمعة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو يفسخه ، مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى » .

(١) الحق في الحبس ليس إلا تطبيقاً للدفع بعدم التنفيذ ، انظر في ذلك : أ.د. عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الرابع ، البيع والمقايضة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٤ .

نطاق الفسخ في عقد التوريد

عقد التوريد هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يورد أحدهما للآخر كمية محددة من المثلثات^(١) كل فترة زمنية فيما بينهم بموجب العقد^(٢).

ويعتبر عقد التوريد من العقود الملزمة للجانبين، لذلك فهو يرد عليه نظام الفسخ كجزء من الإخلال بالتزام، وهو عقد زمني لأن الزمن عنصر جوهري فيه، بحيث يكون هو المقياس الذي يقدر به محل العقد، ولكنه عقد زمني ذو تنفيذ دوري^(٣)، ولا يعتبر عقداً مستمراً، ويترتب على إعتبار عقد التوريد من العقود الزمنية عدة خصائص هي ما يلي:

أولاً: الفسخ؛

الفسخ في عقد التوريد - باعتباره عقداً زمنياً - لا ينسحب أثره على الماضي لأن ما نفذ منه لا يمكن إعادته مرة أخرى، ومن ثم تترتب آثار الفسخ من وقت وقوعه وتبقى المدة السابقة محتفظة بآثارها.

ثانياً: وقف التنفيذ؛

إذا أوقف تنفيذ عقد التوريد، فإن وقف تنفيذ يترتب عليه النقص في كميته، وزوال جزء منه، إذ تمحى آثاره في خلال المدة التي وقف تنفيذها فيها، لأنه لا يمكن تعويض هذه المدة، بل قد يترتب على الوقف إنتهاء العقد.

(١) عرفت المادة ٨٥ من القانون المدني المثلثات بأنها: «الأشياء المثلثة التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء»، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو للقياس أو الكيل أو الوزن. «
(٢) د. محطني عبد السيد الجارحي: فسخ العقد، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة السادسة، ١٩٨٦، ص ٢١.
(٣) تنقسم العقود من حيث التنفيذ إلى عقود فورية وعقود زمنية.

والعقد الفوري هو العقد الذي لا يكون الزمن عنصراً جوهرياً فيه، فيكون تنفيذه فورياً ولو تراخى التنفيذ إلى أجل أو إلى أجل متناهي، أما العقد الزمني فهو العقد الذي يكون الزمن عنصراً جوهرياً فيه، وينقسم العقد الزمني إلى عقد زمني ذو تنفيذ مستمر كعقد الإيجار وعقد زمني دوري كالتنفيذ كفقد التوريد، أنظر في ذلك.

أ.د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، مصادر الالتزام، الجزء الأول، طبعة ١٩٨١، ص ٢٠٤ وما بعدها.

ثالثاً: الإلتزامات المتقابلة؛

عقد التوريد باعتباره عقداً زمنياً تتقابل فيه الأداءات والإلتزامات تقابلاً تاماً في الوجود، وفي التنفيذ، فما تم منها في جانب يتم ما يقابله في الجانب الآخر، فالإلتزامات المتقابلة في هذا العقد تعتبر وجهان لعملة واحدة يكمل بعضها بعضاً.

رابعاً: الإعتذار؛

ليس الإعتذار بضروري في حالة تأخر المدين بالوفاء بالتزامه في عقد التوريد، لأن ما تأخر منه لا يمكن تداركه لفوات الزمن، فلا فائدة ترجى من الإعتذار. إلا أنه قد يتفق طرفي العقد على ضرورة الإعتذار وعندئذ لابد من إعمال نص الاتفاق.

خامساً: الامتداد؛

يعتبر عقد التوريد من العقود ممتدة التنفيذ مع الزمن، ويقدر هذا الامتداد يكون تغير الظروف، ومن ثم يعتبر هذا العقد من العقود الزمنية التي تعتبر موطناً لتطبيق نظرية الظروف الطارئة، لذلك فالإلتزام الممتد دوري التنفيذ يعتبر من الإلتزامات التي يجب تنفيذها في وقت معين يستحيل تنفيذها في غيره، إستحالة إن لم تكن مادية فهي قانونية، بمعنى ألا يكون للتنفيذ بعد ذلك أي فائدة للدائن فيه.

المبحث الثاني

أنواع الفسخ وأسبابه

المطلب الأول

أنواع الفسخ

تقديم؛

يقسم الفقه أنواع الفسخ إلى فسخ قضائي، وفسخ إتفاقي وإنفساخ^(١). باستقراء نصوص قانون التجارة الخاصة بالإلتزامات في العقود التجارية نجد أنها تخول أطراف عقد البيع التجاري حق الفسخ سواء

(١) د. حسن علي الزبون: النظرية العامة للفسخ، رسالة دكتوراه، سنة ١٩٤٦، ص ١٨٣، ٢٥٦.

وبالرغم من إخلال أحد طرفي العقد بالوفاء بالتزامه ، فإنه غالباً ما يرفض إبطال الرابطة التعاقدية بموجب الاتفاق ، وعندئذ يصبح تدخل القاضي ضرورياً للحكم بالفسخ ، ولما كان الشرط الفاسخ الصريح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في القضاء بالفسخ ، إلا أن ذلك متوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإتفاقي للتثبت والتحقق من شروط تطبيقه .

ويرى جانب من الفقه بضرورة أن يكون الشرط الفاسخ الصريح واضحاً حتى يتحقق بمقتضى الإتفاق ، أما إذا اقتصر المتعاقدان في إتفاقيهما على تقرير أن العقد « يفسخ » إذا أخل أحد الطرفين بالتزاماته « فإن صياغة هذا الشرط بهذه الصورة لا تعني أكثر من ترديد لقاعدة القانون التي ترتب الفسخ جزاء للإخلال بالإلتزامات في العقود الملزمة للجانبين ^(١) .

وعلى ذلك فإذا توافر تحقق الشرط الفاسخ الصريح ، وبالرغم من ذلك أقيمت دعوى أمام القضاء ، فيها يعتبر الحكم الصادر مقرباً وليس منشأ ^(٢) ، ويكون الإخلال بالإلتزام من تاريخ وقوعه لا من تاريخ الحكم بتقريره .

ثانياً : مشاركة الفسخ والتقابل ،

مشاركة الاتفاق تعني نشوء نزاع بعد إبرام العقد ، الأمر الذي يؤدي إلى إتفاق الأطراف على كيفية تسويته ، وقد تتضمن المشاركة ما يفيد التقابل من الإلتزامات بأن يتم الإتفاق بين طرفي العقد بعد إبرامه وقبل أن يتم تنفيذه كاملاً أو قبل أن تنتهي مدته على إنهاء العقود ، فيكون رجوعاً عن إلتزامات العقد ، ويكون مضمونه إنقالة كل طرف للآخر من إلتزامه بالعقد ، لذا يسمى تقايلاً ، وهذا التقابل ينتج

كان قضائياً أو إتفاقياً ، وهو في ذلك لا يختلف عن القواعد العامة في القانون المدني ، ولم يتضح لنا من هذه النصوص ، ما يفيد تناول انفساخ العقد بسبب استحالة التنفيذ بسبب لا يرجع إلى المدين ، الأمر الذي يدعو إلى تطبيق القواعد العامة بالقانون المدني .

وعلى ذلك فالفسخ - سواء كان قضائياً أو إتفاقياً - يكون جزء الإخلال بالتنفيذ بسبب يعزى إلى تقصير المدين وهو ما سنتناوله في موضوع هذا المطلب .

وجدير بالتنويه أن الإنفساخ ^(١) الذي يقع بقوة القانون يخرج عن نطاق هذا البحث لذلك نتناول هذا المطلب في فرعين نخصص الأول للفسخ الإتفاقي ، ونفرد الثاني للفسخ القضائي :

الفرع الأول

الفسخ الإتفاقي

الفسخ الإتفاقي يقع بناء على إتفاق أطراف العقد الملزم للجانبين ، دون حاجة إلى حكم قضائي ، وقد يرد في شكل شرط ، وقد يرد في شكل مشاركة .

أولاً : شروط الفسخ ، الشرط الفاسخ الصريح .

يكون هذا الشرط عندما يتفق أطراف العقد ، ويضعفون إتفاقيهم شرطاً في العقد منذ إبرامه يكون بمقتضاه العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى حكم ، ثم يصل الشرط إلى أعلى مرتبة من القوة ، عندما يشترط أن يكون البيع مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى حكم أو إعتبار . وهذا ما تقضى به القواعد العامة في القانون المدني وفقاً لنص المادة ١٥٨ مدني .

(١) الانفساخ هو إبطال الرابطة العقدية بقوة القانون ، دون أن يكون ذلك مشروطاً في العقد ، ودون أن يحتاج الأمر إلى حكم من القضاء بهذا الإبطال ، ويحدث هذا الإنفساخ إذا إستحال تنفيذ الإلتزامات أحد المتعاقدين نتيجة قوة قاهرة ، أو لأي سبب لا يد للمدين فيه ، ولا يستطيع دفعه (سبب أجنبي) وترتب على هذه الإستحالة سقوط التزم المدين (م / ١٥٩ ، ٢٢٢ مدني) .

The law Reform frustrated contracts act. 1943 .

(١) أ.د. عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، البيع ، الجزء الرابع ، ص ١٠٢٣ .
(٢) أ.د. جميل الشقراوي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .
(٣) أ.د. فتحي زكي : القضاء الوضوعي - التقرير والنشر - الوسيط في قانون القضاء المدني ، ط ١٩٨١ ، ص ١٣٢ ، ١٤١ .

هذا لا يختلف عن القواعد العامة في القانون المدني إلا أنه خرج عن هذه القواعد بالنسبة لتحويل المدين حق طلب الفسخ^(١).

ويجب توافر عدة شروط قبل طلب الفسخ وهذه الشروط سوف نتناولها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني

أسباب الفسخ في عقد التوريد

يشترط لثبوت حق الدائن بالإلتزام في طلب الفسخ بسبب عدم تنفيذ المدين للإلتزام داخل في نطاق عقد التوريد توافر عدة شروط، نستمدّها من نص المادة ١١٧ من قانون التجارة، ومن التواعد العامة في القانون المدني، وهي وفقاً لما يلي:

أولاً: يجب أن يكون هناك إخلال بالتنفيذ من جانب المدين بالإلتزام،

قد يكون المدين الذي أخل بتنفيذ إلتزامه هو المورد أو طالب التوريد^(٢).

١ - إخلال المورد:

يشترط لطلب الفسخ من طالب التوريد أن يخل المورد بتوريد البضائع محل العقد، سواء في الميعاد المحدد أو غير مطابقاً للمواصفات المتفق عليها أو المتعارف عليها، أو في حالة وجود عيب في الشيء المبسح أو النقص، ويقع عيب إثبات ذلك على طالب التوريد حتى يجاب إلى طلب الفسخ.

٢ - إخلال طالب التوريد:

إذا لم يتم طالب التوريد بالوفاء بضمن العقد كله أو بعضه، أو بتسليم البضائع محل العقد، أو بتقديم المواصفات المطلوبة للشيء من جانبه، وكان الإخلال بهذه الصور في الميعاد المتفق عليه، جاز للمورد طلب الفسخ لإخلال طالب التوريد بالوفاء بإلتزامه.

أثر الفسخ بصفة عامة، من حيث إنهاؤه وجوده^(٣)، ويفتضى أن يرد كل متعاقد إلى الآخر ما حصل عليه تنفيذاً للعقد المفسوخ، أي يعاد المتعاقدين إلى حالهما قبل التعاقد، وقد يتفق أطراف العقد على ترتيب آثار غير الآثار التي تترتب على الفسخ القضائي، لذلك يستطيع الأطراف الإتفاق على الآثار التي يرونها حتى لو كانت تخالف نصوص قانون التجارة، أو القانون المدني بما لا يتعارض مع النظام العام^(٤).

الفرع الثاني

الفسخ القضائي

الفسخ القضائي هو حل ارتباط العقد الملزم للجانبين بحكم القضاء بناء على طلب أحد المتعاقدين، ولذا فإن القانون يهيئ للمتعاقد الحق في إتخاذ موقف إيجابي حيال تقصير المتعاقد الآخر في تنفيذ إلتزامه وهو طلب حل الرابطة العقدية، مع تحميل المتعاقد المقصر بكل ما يترتب على ذلك من خسائر أو أضرار، وفقاً لقواعد المسؤولية العقدية، ويقتصر حق طلب الفسخ وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني على الدائن، ولا يجوز للمدين الذي أخل بالوفاء بإلتزامه طلب الفسخ^(٥)، وكذلك لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

وقد تناول القانون المدني فسخ العقد بحكم القضاء في المادة ١٥٧، كما تناول القانون التجاري الجديد فسخ عقد البيع التجاري ضمن الأحكام العامة التي تتناول الإلتزامات والعقود التجارية وتناول ضمن الأحكام الخاصة حكم الفسخ في عقد التوريد، فأوردته بنص المادة ١١٧ تجاري، وباستقراء نصوص قانون التجارة المتعلقة بالإلتزامات في عقد البيع التجاري أو بالأحكام العامة الواردة بالباب الأول، نجد أنها تحل أطراف العقد حق الفسخ الإتفاقي والقضائي، وهو في

(١) أنظر في ذلك - المطلب الأول - بالمبحث الثالث من هذا البحث، أحكام الفسخ بالنسبة للمدين ص ٧٧.

(٢) استخدام المشرع بنصوص المواد الخاصة بعقد التوريد مصطلح «طالب التوريد» ونعتقد أن هذا التغيير قد جاءه الصواب، لأن عبارة «طالب التوريد» تعيد أن العقد مازال في مرحلة المفاوضات السابقة على إبرام.

(٣) أ.د. جميل الشرفاري: النظرية العامة للإلتزام، الكتاب الأول، مصادر الإلتزام، طبعة ١٩٩١، ص ٤٤٠.

(٤) المادة الثامنة من قانون التجارة.

(٥) أما في حالة التنفيذ بسبب لا يرجع إلى المدين بسبب الإستحالة فيجوز لكل من الدائن والمدين طلب انقضاء العقد.

ثانياً : يجب أن يؤدي الإخلال بالتشفيذ إلى إحداث ضرر جسيم بالدائن ،

باستقراء نص المادة ١١٧ من قانون التجارة التي تتناول أسباب فسخ عقد التوريد ، نجد أن المشرع أورد بها ما يلي : « إذا تخلف أحد الطرفين عن تنفيذ التزاماته بشأن أحد التوريدات الدولية فلا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد إلا إذا كان من شأن التخلف عن التنفيذ إحداث ضرر جسيم له » .

بما مفاده أن المشرع اشترط إحداث ضرر جسيم كسبب لطلب الفسخ بيد أن الأمر على غير ذلك ، فقد خان المشرع التوفيق واقعاً قانوناً ، لأن الضرر الجسيم ليس سبباً لطلب الفسخ ، وإنما يكون لتقدير مبلغ التعويض المطالب به نتيجة لذلك الإخلال ، كما أن الضرر الجسيم أثر يترتب على الإخلال ، فكان الأجدر بالمشرع أن يشترط لطلب الفسخ أن يكون إخلال المدين بالتشفيذ إخلالاً جسيماً أو إخلالاً جوهرياً ، وهو ما يفقد المتعاقد الغاية التي تعيها من التعاقد ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم جدوى بقاء العقد وهو ما يدعو إلى الحكم بفسخه ، وعندئذ تكون الغاية التي تعيها المشرع قد تحققت وهي الحد من حالات الفسخ حفاظاً على الرابطة التعاقدية في ظل المعاملات التجارية من أجل المصلحة العامة .

العقد ، أما وقد أبرم ، فنعتقد أن التعبير الصحيح هو المورد إليه وليس طالب التوريد ، خاصة وأن المشرع استعمل تعبير المورد وليس عارض التوريد .

إلا أننا سنلتزم في هذا البحث بالمصطلح الذي أوردته المشرع .

لذلك نرى (تطويع) النص بما يحقق الغرض منه ، فيكون الضرر جسيماً إذا كان الإلزام الذي أخل المدين بالوفاء به يشكل إخلالاً جوهرياً بالعقد والذي من أجله كان التعاقد ، فإذا كان التأخير في ميعاد التسليم بشأن أحد التوريدات يمثل قوات الغرض الذي من أجله أبرم عقد التوريد ، فهنا يتحقق الضرر الجسيم الذي اشترطه المشرع حتى يستطيع الدائن طلب فسخ

عقد التوريد ، وهذه مسألة تقديرية للقاضي أو المحكم يستخلصها حسب ظروف وملابسات كل عقد ، لذلك يجب أن يثبت الدائن طالب الفسخ الضرر الجسيم الذي لحقه من جراء إخلال المدين بتنفيذ التزامه .

ثالثاً : يشترط أن يبين الإخلال بتنفيذ أحد التوريدات عن علم مقلو المدين على الإستمرار في التنفيذ اللاحق ، الفسخ المبسر ،

أورد المشرع بنص المادة ١١٧ تجاري ما يلي : « فلا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد إلا إذا كان من شأن التخلف عن التنفيذ أو إضعاف الثقة في مقدرة الطرف الذي تخلف عن التنفيذ عن الإستمرار في تنفيذ التوريدات اللاحقة بصورة منتظمة » .

فباستقراء هذا النص نعتقد أننا نستطيع أن نتلمس أن المشرع قد منح الدائن حق طلب الفسخ المبسر^(١) ولكي يكون ذلك لاهد من توافر عدة شروط تستمد أغلبها من ذات النص وهي :

١ - التوقف عن تنفيذ أحد التوريدات ،

يشترط لطلب الفسخ المبسر توقف المدين فعلاً عن توريد أحد التوريدات فلا يكفي مجرد الإخلال بميعاد التسليم بأن يتم التسليم بعد الميعاد ، أو في حالة الإخلال بالإلتزام بالمطابقة ، وإنما يجب التوقف فعلاً عن التنفيذ حتى يقبل طلب الفسخ المبسر .

(١) يمكن التسليم المبسر وفقاً لروايتنا الخاصة بأنه : « طلب الفسخ من جانب الدائن قبل حلول الميعاد لتنفيذ العقد - كله أو بعضه - من جانب المدين ، إذا طرأ على مركز المدين ما يفسد معه أن يكون عاجزاً عن تنفيذ التزامه التعاقدى ، ولم يقدم ذلك المدين بعد إعثاره الضمان الكافي في وقت مناسب قبل حلول ميعاد الوفاء بالالتزام .

وقد أخذت اتفاقية فيينا ١٩٨٠ للبيع الدولي للبضائع بنظام الفسخ المبسر ولكن بشروط مغايرة فقد ورد بنص المادة / ٧٢ منها ما يلي : « وإذا تبين بوضوح قبل حلول الميعاد المعلن لتنفيذ العقد أن أحد الطرفين سوف يركب مخالفة جوهرياً ، جاز للطرف الآخر أن يعلن فسخ العقد » . انظر في شروط ذلك أ.د. محسن شفيق ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ وما بعدها .

- BIANCA and BONELL - Op. Cit, P.P. 526 - 630 .
- RIPERT et ROBLLOT - To 213 ed. L.J.D.J. 1992 Paris. P. 645 .

- BERNARD AUDIT. La ? Vente internationale de marchandises Convention des Nations - Unies du 11 Avril 1980, P.P. 158 - 159 .

٢ - إنهاء المركز المالي للمدين

إعذاره قد يتدبر أمره ويقدم للدائن الضمانات التي تكفل الوفاء بالتزامه ، لذلك فالإعذار شرط ضروري قبل طلب الفسخ المبتسر ، ولا ينال من ذلك ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض ^(١) التي قررت : « أن رفع دعوى الفسخ بعد إعذار إذا إشتملت الصحيفة على ما يفيد تكليف المدين بالوفاء بالتزامه » فهنا الحكم ينطبق على طلب الفسخ العادي في العقود فورية التنفيذ ، حتى ولو كان المدين بإمكانه التنفيذ بعد ذلك ، أما في حالة الفسخ المبتسر فيكون لإخلال بالتنفيذ طابع التحسب للمستقبل ، إلا أن المدين قد يشبث بعكس ذلك ، الأمر الذي يستلزم الإعذار قبل طلب الفسخ المبتسر .

هذه هي الشروط التي نرى أنه يجب توافرها قبل طلب الفسخ المبتسر ، ونعتقد أن ما جاء بنص المادة / ١١٧ تجاري ، سبق أن ورد بالمشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى الصادر سنة ١٩٤٨ ، فقد ورد بنص المادة / ٢٢٣ من المشرع ما يلى : « فى العقود الملزمة للجانبين إذا أصاب أحد المتعاقدين نقص فى ماله بعد إبرام العقد ، أو إذا طرأ على مركزه المالى ما يخشى معه أن يكون عاجزاً عن تنفيذ إلتزامه ، جاز للمتعاقد الآخر ، إذا كان هو المكلف بتنفيذ العقد أولاً ، أن يتمتع عن تنفيذ إلتزامه حتى يقوم المتعاقد الأول بتنفيذ ما تعهد به أو يعطى ضماناً كافياً لهذا التنفيذ فإذا لم يتم التنفيذ أو يعطى الضمان فى وقت مناسب جازت المطالبة بفسخ العقد ^(٢) . ولكن هذا النص حلقته لجنة المراجعة فى المشروع النهائى .

رابعاً : أن يكون المتعاقد طالب الفسخ قد نفذ إلتزامه ، أو مستعداً لتنفيذه ،

وهذا شرط ضرورى لطلب نسخ عقد التوريد ، أما إذا كان الدائن مقصراً فى تنفيذ إلتزامه ، فلا يقبل

يجب أن ينبغى هذا التوقف عن عدم مقدرة المدين على الإستمرار فى التنفيذ ، لذلك يجب أن يشبث الدائن طالب الفسخ أن توقف المدين عن التنفيذ دليل إنبهار إلتزامه ، الأمر الذى سيؤدى إلى عدم مقفرة المدين على الوفاء بالتزامه بالتوريدات اللاحقة ، فالأمر هنا يتعلق بدلائل تبررها ظروف تشير إلى عجز المدين عن الإستمرار فى تنفيذ التزامه ، كما يجب أن تكون عدم المقدرة اللاحقة بصورة منتظمة ، أى أن علم المقدرة لها طابع التحسب للمستقبل إستناداً إلى شواهد سابقة أو معاصرة .

ونوه إلى أن : ليس المقصود بالإنبهار المالى للمدين هو الإنهيار الذى يصل إلى مرتبة الإفلاس أو الإعسار ، لأنهما قانوناً من مستقطات الأجل ، وإقفا المقصود هو عدم المقدرة التى لا ترقى إلى مرتبة الإعسار أو الإفلاس .

٣ - عدم تقديم ضمانات من جانب المدين

قد يتحقق توقف المدين بالإلتزام عن تنفيذ أحد التوريدات ، مما قد يتوقع معه إنهيار إلتزامه ، الأمر الذى ينبغى عن عدم مقدرة على تنفيذ التوريدات اللاحقة نتيجة عائق ألم به ، إلا أنه بالرغم من ذلك قد يقدم المدين بعض الضمانات لضمان الوفاء بإلتزاماته المستقبلية ليتفادى طلب الفسخ المبتسر ، فهنا نرى عدم إجابة الدائن إلى طلب الفسخ لأن ما يسمى إليه هو تنفيذ التزام المدين ، فإذا توافرت ضمانات التنفيذ ، فلا قبول لطلب الفسخ المبتسر .

٤ - إعذار المدين قبل طلب الفسخ المبتسر

إذا أخل المدين بإلتزامه الزمنى فى عقد التوريد ، فالإعذار ليس بضرورى ، لأن ما تأخر فيه لا يمكن تداركه لفوات الزمن ، ومن ثم فلا فائدة ترجى من الإعذار ، أما طلب الفسخ المبتسر فى عقد التوريد فأمره مختلف ، باعتبار أن هذا الطلب يكون قبل حلول ميعاد الوفاء بالإلتزام ، فلا بد أن تكون هناك فترة للمدين بالإلتزام ليحدد موقف مركزه المالى ، فبعد

(١) نقض مدنى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٣٠ ق ، العدد الأول ، رقم ٧٥ ، ص ٣٨٥ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ، الجزء الثانى ، الإلتزامات ، ص ٣٣٩ ، الهامش .

هناك نقص في الشيء المبيع لا يرقى إلى مرتبة عدم صلاحية المبيع للفرض الذي أعد له ، وقد يستطيع الدائن طلب التعويض بدلاً من فسخ عقد البيع ، ويجوز للدائن إذا أقام دعوى الفسخ أن يعدل طلباته ولو أمام محكمة الإستئناف إلى طلب التنفيذ ^(١) فقد تعود للمدين القدرة على الوفاء بالإلتزام « إلا أن الذي ينهى هذا الخيار هو صدور حكم نهائي في دعوى التنفيذ أو في دعوى الفسخ ^(٢) .

ثانياً ، اللدين ،

يعتبر الفسخ جوازي أيضاً للمدين ، وليس معنى ذلك أن اللدين الذي أدخل بالتزامه يستطيع طلبه ، وإنما معناه أن اللدين المقامة ضده دعوى الفسخ يستطيع أن يتوقى حكم بالقيام بتنفيذ التزامه قبل القضاء بالفسخ بحكم نهائي .

لذلك فلا يجوز للمدين طلب الفسخ إذا كان الإخلال بالتنفيذ من جانبهِ ، هذا هو حكم القواعد العامة في القانون المدني ، إلا أن المشرع في عقد التوريد في قانون التجارة الجديد خول للمدين حق إنهاؤه عقد التوريد بالفسخ إذا لم يتفق على أجل للتوريد فنص بالمادة ٣/١١٦ على ما يلي : « إذا لم يتفق على أجل للتوريد جاز لكل من الطرفين إنهاؤه العقد في أي وقت بشرط إخطار الطرف الآخر بميعاد مناسب » .

ويعتبر هذا النص خروجاً على القواعد العامة في القانون المدني التي لا تجهز للمدين طلب الفسخ إلا في حالة استحالة التنفيذ بسبب لا يرجع إليه ، كما يعتبر أيضاً خروجاً على القواعد العامة في البيوع التجارية المقررة بمقتضى المادة ١/٩٣ والتي تستلزم بأن : « إذا لم يحدد ميعاد للتسليم ، وجب أن يتم التسليم بمجرد العقد ما لم تستلزم طبيعة المبيع أو يقضى العرف بتحديد ميعاد آخر » .

(١) د. مصطفى عبد السيد الجارحي ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

طلبه ، فليس من حقه المطالبة بمجازاة المتعاقد الآخر على تصدير عائل لتقصيره ^(١) .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه : « لا يكفي للحكم بالفسخ أن يكون الفسخ وارداً على عقد ملزم للجانبين ، وأن يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى غير السبب الأجنبي ، وإنما يشترط أيضاً أن يكون طالب التنفيذ مستعداً للقيام بالتزامه الذي نشأ عن العقد والمتفق على المبادرة إلى تنفيذه من يوم تحريره ، فإذا كان قد أخل هو بالتزامه هذا فلا يحق له أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذه ما في ذمته من الإلتزام ^(٢) .

المبحث الثالث

أحكام الفسخ وأثره

المطلب الأول

أحكام الفسخ

أحكام الفسخ تعني أنه خيار مفروض للدائن والمدين ويخضع للسلطة التقديرية للقاضي أو المحكم ^(٣) ، وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً ، الدائن ،

يعتبر طلب الفسخ جوازي بالنسبة للدائن ، بمعنى أن الحكم بالفسخ لا يصدر إلا إذا أخل المدين بالوفاء بالتزامه ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وهو كذلك لأن الدائن في عقد التوريد يستطيع طلب مكنة الاستبدال ، بأن يحصل على شيء مماثل للبيع على حساب المورد وأن يطالبه بالفرق بين الثمن المتفق عليه وما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء ^(٤) ، وله طلب إنقاص الثمن ^(٥) إذا كان

(١) أ.د. جميل الشرقاوي : النظرية العامة للإلتزامات ، الكتاب الأول ، مصادر الإلتزام ، طبعة ١٩٩١ ، ص ٤٣١ .

(٢) نقض منسئ ، ١٩٩٦/٤/٨ ، ص ٢٠ ، ص ٥٧١ ، مجموعة أحكام النقض .

(٣) أ.د. سليمان مرقص : الرأى في شرح القانون المدني ، نظرية العقد والإدارة المفردة ، ط ١٩٨٧ ، ص ٦٥٠ ، د. مصطفى عبد السيد الجارحي ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٤) المادة ٩٦ من قانون التجارة .

(٥) للمادة ١٠١ من قانون التجارة .

د. جمال محمود عبد العزيز : الإلتزام المطابقة في عقد البيع الدولي للبيضاء ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦ ، ص ١ وما بعدها .

سلطة تقديرية خاصة في حالة عدم بلوغ الإخلال بالتنفيذ قدرًا كبيراً من الأهمية مثال ذلك في حالة النقض أو عدم المطابقة التي لا ترقى إلى عدم صلاحية المبيع ، فقد يكون النقض مما يجوز التسامح فيه إستناداً إلى العرف التجاري وقد تكون عدم المطابقة مما لا يضر بالغاية التي تفيهاها المتعاقد من إبرام العقد .

كذلك يكون للقاضي سلطة تقديرية لتحقيق الضرر الجسمي الذي اشترطه المشرع بنص المادة ١٧٧ لفسخ عقد التوريد من علمه ، فقد يدعى طالب الفسخ بتحقيق ضرر جسمي قد أصابه من جراء إخلال المدين بالوفاء بالتزامه ، وقد يرى القاضي غير ذلك فلا يقضى بالفسخ ، وقد يدعى طالب الفسخ أن إخلال المدين بالتزامه ينشئ بإظهار مركزه المالي ، وقد لا يرى القاضي ذلك من تقديره لظروف وملابسات ووقائع النزاع ويحث المركز المالي للمدين ، أو عندما يقدم المدين ما يفيد كذب إدعاءه الدائن ^(١) .

كذلك يكون للقاضي سلطة تقديرية في أن يمنح المدين مهلة للتنفيذ إذا اقتضت الظروف ذلك فهذه سلطة جوازية للقاضي بهدف تمكين المدين من التنفيذ العيني أو إزالة أثر الإخلال ^(٢) ، وهذا ما انتهى إليه المشرع المصري في قانون التجارة الجديد حيث نصت المادة ٥٩ تجاري بأنه : « لا يجوز للمحكمة منح المدين بالتزام تجاري مهلة للوفاء به أو تقسيطه إلا عند الضرورة ويشترط عدم إلحاق ضرر جسيم بالدائن » .

ورد مؤلف د. سيف الدين البلغاوي : جزء علم التنفيذ في العقود الملزمة للجانبين ، رسالة دكتوراه سنة ١٩٨٢ ، جامعة القاهرة . فكل هذه الأحوال تعطي القاضي سلطة في القضاء بفسخ عقد التوريد أو علم القضاء بفسخه .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن سلطة القاضي في إعصال الشرط الجزائي سلطة تقديرية فقررت بأنه : « يجب إعصال الشرط الجزائي إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فلا يستحق التعويض الإضافي أصلاً أو أثبت أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة فيجوز للقاضي في هذه الحالة تخفيض التعويض المتفق عليه » مجموعة أحكام النقض ، الطعن رقم ٥٦٣ ، لسنة ١٩٩٢ ق ٦٨/١٢/٥ ، ص ١٤٩٠ .

(2) M. Planiol et Repert (G) et Esmein (P.) : Traite Pratique de droit de droit civil francais T6 1es editions (1930) et 2 eme editions (1930) et 2 eme edition 1952. P. 583 .

فمن جماع ما تقدم بين أن المشرع في قانون التجارة قد منح للمدين مهلة إنهاء العقد حتى في حالة إخلاله بالتزام ولكن في صورة واحدة هي حالة عدم الاتفاق على أجل التوريد .

ثالثاً : سلطة القاضي :

في حالة الفسخ الإضافي والذي يقام بشأنه دعوى أمام القضاء - بالرغم من إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته بموجب الاتفاق - فإن هذا الشرط يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الإضافي ، فإذا صدر الحكم فإنه في هذه الحالة يكون حكماً مقررًا .

أما في حالة الفسخ القضائي الذي يقع بناء على طلب الدائن فإنه يعتبر حكماً منشئاً لأنه ينشئ مركزاً جديداً يتضمن تغييراً في المراكز القانونية لأطراف العقد ، وهو كذلك لأنه يحتاج به في مواجهة الكافة .

وفي ظل الفسخ القضائي يكون للقاضي سلطة تقديرية ، بمعنى أن له حق التقدير فيما إذا كان يقضى بفسخ البيع أو لا يقضى به ، فإذا طلب الدائن في عقد التوريد فسخ عقد التوريد بالنسبة لأحد التوريدات ، فإن للقاضي سلطة تقديرية لإجابة الدائن في طلبه بالفسخ أو عدم إجابته ، فالقاضي قد يرى أن ما لم يتم المدين بالوفاء به قليل الأهمية بالنسبة للإلتزام في جملة ، وحينئذ يقضى بإنقاص الثمن . وهذا ما انتهى إليه المشرع المصري في قانون التجارة حيث نصت المادة ١٠٥ بشأن البيع بالتقسيط ، بأن : « إذا لم يدفع المشتري أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع إذا تبين أنه قام بتنفيذ خمسة وسبعين في المائة من التزاماته » ويمكن أن يطبق حكم هذا النص على عقد التوريد إذا كان الإخلال بالإلتزام قليل الأهمية بالنسبة للإلتزام في جملة ، وهذا أيضاً حكم القواعد في القانون المدني ^(١) ، وكذلك يكون للقاضي

(١) ورد بنص المادة ٢/١٥٧ مدني بأنه : « يجوز للقاضي أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة للإلتزام في جملة » .

التنفيذ ، لأن التوريدات وإن تشابهت في المضمون ، فتختلف فيما بينها من حيث الزمن ، ومن ثم وجب تقدير الضرر بالنسبة لكل التزام على حده .

وفي ذلك يرى بعض الفقه^(١١) أن أسباب المسؤولية تتغير بحسب تكييف نية المدين عند كل عدم تنفيذ بالنسبة للتوريدات ، فقد يحدث أن لا ينفذ المدين أحد التوريدات غشاً ، والأخرى إهمالاً ، وعندئذ ليس ثمة ما يمنع من أن يكون المدين مستولاً عن الغش عن أحد التوريدات وعن الإهمال بشأن الآخر ، الأمر الذي يبين منه أن عقد التوريد يستعصى بطبيعته على فكرة الأثر الرجعي ، لأن الزمن عنصر من عناصر المحل الذي تتعقد عليه العقد الزمني متى انقضى فلا سبيل إلى رده ، وأن ما أنتجه العقد قبل فسخه يظل قائماً ، لذلك فإن عقد التوريد لا يرد عليه الإنحلال ، وإنما يرد عليه الإنهاء . إذ أن الأسباب التي تؤدي إلى إنحلال العقود الأخرى لا تقوى على أن تحل عقد التوريد كعقد زمني^(١٢) ، ومن ثم ترتب آثار الفسخ من وقت وقوعه سواءً بوجوب حكم نهائي أو من وقت تحقق الشرط الفاسخ الصريح ، وتبقى المدة السابقة محكومة بالعقد ومحفوظة بأثارها .

ثانياً ، الإلتزام بالرد ،

الإلتزام بالرد هو نتيجة القضاء بفسخ عقد التوريد ، فهو حق كل من طرفي العقد - المورد وطالب التوريد - في استرداد ما يكون قد أداه بموجب العقد ، فإذا سلم المورد البضاعة محل دفعه عقد التوريد ، وتخلف طالب التوريد عن أداء الثمن في ميعاده فأعلن المورد الفسخ وقضى به ، أصبح من حقه استرداد البضاعة المسلمة ، وبالمثل إذا أدى طالب التوريد الثمن وتخلف المورد عن تسليم البضاعة في الميعاد أو كانت البضاعة غير مطابقة أو قضى بالفسخ ، كان من حق طالب التوريد استرداد

(١١) د. عبد الحسي حجازي : عقد المدة ، رسالة دكتوراه ، ط ١٩٥٠ ، ص ٦٩١ .

(١٢) د. سليمان مرقس ، مرجع سابق ، ص ٦٧٦ .

المطلب الثاني

آثار الفسخ في عقد التوريد

باستقراء الأحكام العامة والخاصة بالبيع التجاري الواردة بقانون التجارة لم نجد ما يفيد نصوص تتناول الآثار التي تترتب على فسخ عقد البيع التجاري ، ومن ثم فإن القواعد العامة في القانون المدني هي التي تحدد هذه الآثار .

فوفقاً للقواعد العامة إذا إنحل العقد بحسب الفسخ أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، فإذا إستحال ذلك جاز الحكم بالتعويض - المادة ١٦٠ مدني .

وإنحلال العقد أثر يترتب على نوعي الفسخ سواء كان قضائياً أو إتفاقياً وعلى ذلك ووفقاً للمستقر عليه فقهاً^(١٣) وقضاءً تكون آثار الفسخ هي :

إنحلال العقد بأثر رجعي ، الإلتزام بالرد ، والتعويض .

فهل هذه الآثار تترتب على العقد الزمني دوري التنفيذ كمقد التوريد ، هذا ما سوف نعينه في تناولنا لهذه الآثار .

أولاً ، إنحلال العقد ،

إذا إنحل العقد بسبب زال كل ما أنتجه من أثر في الماضي وإمتنع أن تكون له أي آثار في المستقبل ، إلا أن الأمر يختلف في عقد التوريد ، فإذا فسخ فإن الأثر الرجعي للإلتزامات التعاقدية لا تنطبق عليه ، لأن الإلتزامات الناشئة عن عقد التوريد يعتبر كل منها قائماً بذاته ومستقلاً عن الآخر ففي ظل هذا العقد يكون للدائن حقوق تعدد بقدر عدد أفعال تعلم

(١٣) د. سليمان مرقس : نظرية العقد والإرادة المنفردة ، الوالي في شرح القانون المدني في الإلتزامات ، ٢ ، ص ٦٧٦ .

قضت محكمة النقض بأن ما جاء بنص المادة ١٦٠ مدني بأنه : « إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . . . » قطعي الدلالة على الأثر الرجعي للفسخ ، وعلى شمول العقد كافة ، إلا أنه من المقرر بالنسبة لعقد المدة أو العقد المستمر أو الدوري التنفيذ ، يستعصى بطبيعته على فكر الأثر الرجعي « . تلخص مدني ٧ فبراير ١٩٧٩ ، السنة ٣٠ ، ٤٩١ .

انظر في ذلك في آثار الفسخ في عقد البيع الدولي البضائع : Bernard Audt, Op. Cit., P.P. 180 - 181 .

طلب الفسخ لإخلال المورد بالتسليم إستعمال مكنة الإستبدال استناداً لنص المادة ٩٦ تجارى بأن يحصل على شيء مائل للبيع على حساب المورد ، كما يجوز لطالب التوريد إنتقاض الثمن فى حالة وجود نقص أو عيب أو عدم مطابقة ، وذلك استناداً لنص المادة ١٠١ تجارى .

ثانياً : أورد المشرع بنص المادة ٣/١١٦ تجارة ما يعد خروجاً على القواعد العامة فى القانون التجارى والقواعد العامة فى القانون المدنى بأن خول المدين حق طلب الفسخ فى حالة عدم الإتفاق على أجل للتوريد .

ثالثاً : استحدث المشرع ضمن نصوص عقد التوريد لأول مرة حق طلب الفسخ المبترس فحول الدائن مكنة طلب الفسخ وإذا أخل المدين بتنفيذ أحد التوريدات ، إذا كان الإخلال ينبئ عن إنهيار المركز المالى للمدين .

رابعاً : أعلى قانون التجارة من شأن الإرادة فقدم أحكام الإتفاق بين المتعاقدين على القانون أحكام بمقتضى نص المادة الثانية تجارى ، فيجوز أن يتفق الطرفان على ما يخالف أحكام القانون التجارة بشرط ألا يخالف النظام العام .

خامساً : ألقينا الضوء من جانبنا استناداً لرؤيتنا الخاصة وانتهينا إلى ما يلى :

١ - إستبدال مصطلح المورد إليه بمصطلح طالب التوريد .

٢ - وضع تعريف للفسخ المبترس .

٣ - وضع عدة شروط لطلب المبتسر .

٤ - تعديل نص المادة ١١٧ التى تتناول أسباب طلب فسخ عقود التوريد إلى ما يلى :

« إذا تخلف أحد الطرفين عن تنفيذ التزامه بشأن أحد التوريدات الدورية فلا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد إلا إذا كان التخلف عن التنفيذ يشكل مخالفة جوهرية للعقد ينشأ إحداث ضرر جسيم له أو ... »
ونهدف من هذه الرؤية الحد من إستعمال حق الفسخ وبهى الغاية التى يتفياها المشرع من أجل استقرار المعاملات التجارية .

وأخيراً فإننا لا ندعى بهذا البحث أنه سيفصل قولاً ، أو يصلح عيباً أو يكمل نقصاً ، وإنما هى محاولة من جانبنا لإلقاء الضوء على بعض نصوص قانون التجارة إستناداً إلى رؤيتنا الخاصة .

التمن الذى أداه وملحقاته ^(١) ، تنفيذ الرد من الجانبين فى وقت واحد استناداً لنظرية رد غير المستحق ، كما يحق لكل منهما حبس ما يجب رده حتى يسترد ما يتحقق قبضه .

وإذا استحال على طالب التوريد رد البضاعة فإن التزامه بالرد لا ينفذ إلا بطريق التعويض .

ثالثاً : التعويض :

لا يكون التعويض إلا لمجر ضرر أحاق بالدائن من جراء فعل المدين ^(٢) ، ودائماً يقتصر طلب الفسخ بالمطالبة بالتعويض ، فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإنما يجب أن يطلبه المدعى فى دعوى الفسخ ، والتعويض يكون مقابل ما لحق الدائن طالب الفسخ خسارة وما فاتته من كسب ، وقد حددت المادة ١١٧ تجارى للقضاء بالفسخ للإخلال بالإلتزام إحداث ضرر جسيم بالدائن طالب الفسخ ، وعندئذ لا بد أن يكون مقدار التعويض مساوياً ومكافئاً مع الضرر الجسيم الذى لحق به من جراء إخلال المدين بالتنفيذ . وقد قضت محكمة النقض بأنه « يشترط لإستحقاق التعويض عن عدم التنفيذ أو التأخير فى تنفيذه وجود خطأ من المدين ^(٣) »

خاتمة البحث

خاتمة البحث ليست تلخيصاً لما ورد فيه ، ولكنها إبراز لأهم النتائج التى أمكن التوصل إليها ، والمقترحات التى من شأنها المساهمة فى بيان القصور الذى اعترى بعض النصوص وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً : تبين لنا أن المشرع فى قانون التجارة ضيق من إستعمال حق الفسخ ، فوفقاً للقواعد العامة المتعلقة بالعقد التجارية يجوز لطالب التوريد بدلاً من

(١) قضت محكمة النقض بأن « متى كان البائع قد أخل بالتزامه بتسليم البضاعة المبيعة وقضى تبعاً لذلك بفسخ عقد البيع ، فلا محل لمطالبة البائع بالإبقاء على مقدم الثمن الذى إستلمه بل يتعين عليه رده عملاً بما تنص به المادة ١٦٠ من القانون المدنى من أن الفسخ يعيد للمتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، فيرد كل منهما ما تسلم يقضى العقد بعد أن تم فسخه ، كما لا يجوز للبائع المطالبة بتكاليف إعداد البضاعة للتصدير وهو لم يقدم بتسليمها .

نقض مدنى ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ٢٥ ، رقم ٢٢٥ ، ص ١٣١٥ .

(٢) G. H. TREITEL - The Law of Contract - London - Sweet & Mase well 1995. p. 838 .

(٣) نقض مدنى ١٩٧٩/١/٢٥ ، طعن ٥٤٤ ، ص ٤٨ .



الأستاذ الدكتور / ياسر أحمد كامل الصيرفي
أستاذ القانون المساعد كلية الحقوق
جامعة القاهرة

جزاء عدم إختصاص جميع الشركاء في دعوى القسمة

الذين دخلوا خصوماً أن يدفعوا الدعوى بعدم قبولها ،
لأن الشريك الذي لم يدخل خصماً هو وحده الذي
يستطيع أن يتمسك بعدم نفاذ الحكم في حقه ^(١) .
ويستشهد أصحاب هذا الرأي بحكم لمحكمة النقض
صادر في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٥ ^(٢) .

هذا الرأي يبدو لنا محلاً للنظر أمام صراحة
النصوص المستحدثة في قانون المرافعات ، علاوة على
أن إستشهاد أصحابه بحكم النقض المشار إليه يعد
إستشهاداً في غير محله .

فمن ناحية أولى : الرأي المذكور لم يعد له محل
مع وجود النصوص المستحدثة في قانون المرافعات ،
ولا سيما المادة ١١٥/٢ والمادة ٢١٨ فكلاهما قد تم
إستحداثه من أجل تجنب صدور أحكام متعارضة في
موضوع واحد أو أحكام غير قابلة للتنفيذ .

فالمادة ١١٥/٢ من قانون المرافعات الحالي رقم
١٣ لسنة ١٩٦٨ المعمول به إعتباراً من
١٩٦٨/١١/١٠ ، والمعدل بموجب القانون ٢٣ لسنة
١٩٩٢ المعمول به إعتباراً من ١٩٩٢/١٠/١ تنص
على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداؤه في
أية حالة تكون عليها . وإذا رأت المحكمة أن الدفع
بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائم
على أساس . أجلبت الدعوى لإعلان ذي الصلحة
ويجوز لها في هذه الحالة على المدعى بفرامة لا
تجاوز خمسين جنيتها .

تنص المادة ١/٨٣٦ من القانون المدني على أنه
« إذا اختلف الشركاء في اقتسام المال الشائع ، فعلى
من يريد الخروج من الشروع أن يكلف باقي الشركاء
الحضور أمام المحكمة الجزئية » .

ويتضح من هذا النص أنه يجوز لأي شريك ، إذا
لم يجمع الشركاء على القسمة الإتفاقية ، أن يرفع
دعوى القسمة ، فيصبح هو المدعى ، ويجب أن يرفع
الدعوى على سائر الشركاء فيكونون جميعاً المدعى
عليهم في دعوى القسمة ^(١) .

والسؤال ما هو الجزاء المترتب على مخالفة هذا
النص عندما يقوم أحد الشركاء برفع دعوى القسمة
على بعض الشركاء دون الآخر ؟ أو بعبارة أخرى ما
هو جزاء عدم إختصاص جميع الشركاء في دعوى
القسمة ؟ .

يذهب الرأي الغالب في الفقه ^(٢) إلى أنه
« إذا صدر الحكم في دعوى القسمة دون أن يكون
جميع الشركاء قد دخلوا خصوماً في الدعوى ، لم يكن
الحكم حجة على من لم يدخل ، ولكن ليس للشركاء

(١) محمد كامل مرسى ، شرح القانون المدني الجديد ، الحقوق العينية
الأصلية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ١٩٥١ ، رقم ١٠٩ - مصدر على
عرفة ، شرح القانون المدني الجديد ، حق الملكية ، الجزء الأول ، الطبعة
الثالثة ، ١٩٥٤ ، رقم ٣٢٢ - عبد النعم فرج الصده ، حق الملكية ،
الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ ، رقم ١٤٧ - السنهوري ، الوسيط في شرح
القانون المدني ، حق الملكية ، طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت ، رقم
٥٥٥ - محمود جمال الدين ذكي ، دروس في الحقوق العينية الأصلية ،
١٩٧٦ ، رقم ٩٥ - جميل الشوقري ، الحقوق العينية الأصلية ، حق
الملكية ، رقم ٥١ - محمد شكرى سرور ، موجز تنظيم حق الملكية في
القانون المدني المصري ، ١٩٩٩ ، رقم ٥٨٠ - محمد محمود عبد الله ،
قصة المال الشائع ، رسالة القاهرة ١٩٧٦ ، رقم ٩١ .

(٢) السنهوري بالمرجع السابق ، رقم ٥٥٥ - جمال ذكي ، المرجع
السابق ، رقم ٩٥ - شكرى سرور ، المرجع السابق ، هامش رقم ٤٣ ص
٣٤٩ - رمضان أبو السعود ، الوجيز في الحقوق العينية الأصلية ،
١٩٩٧ ، ص ١٠٩ - محمد عزيم البكري ، قصة المال الشائع وأحكام
دعوى الفرز والتجيب نقياً وخصاً ، الطبعة السادسة ١٩٩٨ ، رقم ٧٩
- عبد الحميد الشولبى أحكام الشفعة والقسمة في ضوء القضاء والفقه
ص ٢٤٧ .

(١) السنهوري ، المراجع السابق ، رقم ٥٥٥ .
(٢) نقض ١٩٥٥/١١/٢٤ ، مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٢٠٩ ص
١٥٢٧ .

فى صدد المادة ١٤٢ منه المقابلة للمادة ١١٥ من قانون المرافعات القائم إلا أنه وعلى ضوء ما ورد بتلك المذكرة من أنه الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإندعام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنتضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها . فإنه حيث يتعلق الأمر بإجراء أوجب القانون إتخاذها حتى تستقيم الدعوى فإن الدفع المبنى على تخلف هذا الإجراء يعد دعواً شكلياً قد يخرج عن نطاق الدفع بعدم القبول متى إنتفت صلتها بالصفة أو المصلحة فى الدعوى أو بالحق فى رفعها ، وذلك دون إعتداد بالتسمية التى تطلق لأن العبرة فى تكييف الدفع هى بحقيقة جوهره ومرماه ^(١١) .

ودعوى القسمة من الدعاوى التى يصدق عليها وصف أنها غير قابلة للتجزئة ، كما يصدق عليها وصف أن القانون يوجب فيها إختصاص أشخاص معينين « المادة ٨٣٦ مدنى » لأن الحكم الصادر فى دعوى القسمة يس جميع الشركاء ، لذلك يجمع فقهاء قانون المرافعات على أن شرط الصفة فى مثل هذه الدعاوى يكون لعدة أشخاص معاً لا لشخص واحد ، فإذا لم ترفع الدعوى عليهم جميعاً فإنها تكون غير مقبولة لإندعام الصفة ^(١٢) .

وعلى ذلك فإن عدم إختصاص أحد الشركاء فى الشيوع يؤدى إلى عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل صفة ، أو بعبارة أخرى عدم قبولها لإندعام

وهذا النص يفيد بوضوح أن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون من جانب المدعى عليه ويتعين على المحكمة قبوله إذا وجدته قائم على أساس الصفة . مع مراعاة أن إعمال هذا النص له ضوابط ، من أهمها أن يكون إدخال ذى الصفة فى الدعوى أمام محكمة أول درجة فقط كى لا تقوت عليه درجة من درجات التقاضى ^(١١) .

والدفع بعدم قبول الدعوى الذى نصت عليه هذه المادة هو الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة ، والحق فى رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإندعام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنتضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها أو نحو ذلك مما لا يخلط بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ^(١٢) .

وينبنى على ذلك أن هذه المادة لا تطبق إلا على البلف بعدم القبول الموضوعى دون الدفع الشكلى الذى يتخذ اسم عدم القبول ^(١٣) لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم . وفى ذلك تقول محكمة النقض : « الدفع بعدم القبول ليس من قبيل الدفع الشكلية المتعلقة بالإجراءات التى أشارت إليها المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والتى يجب إيدؤها قبل إيداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ولئن كان المشرع لم يضع له تعريفاً تقديراً منه لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق

(١١) حكم الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية فى ١٩٨٩/٢/٨ . طعن رقم ١٨ ، سنة ٥٠ قضائية مجسومة أحكام التفتش المدنية ٣٦-٧- ومشار إليه لدى محمد كمال عبد العزيز فى كتابه « تقنين المرافعات فى ضوء القضاء والفقه ، الطبعة الثالثة ١٩٩٥ ، ص ٧١٥ » .

(١٢) أحمد أبو الرنا المرجع السابق ، رقم ٤٧٦ ، ص ٨٣٦ - فحصى وإلى ، الوسيط فى قانون القضاء ، المبنى ١٩٩٢ ، رقم ٢٠٣ ، ص ٣١٨ - محمد كمال عبد العزيز ، تقنين المرافعات فى ضوء القضاء والفقه ، الطبعة الثالثة ١٩٩٥ ، الجزء الأول ، ص ٩٤ ، ص ٧٢ وما بعدها - الدناصورى وعكاز ، التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثامنة ١٩٩٤ ، الجزء الأول ، ص ٢٨ وما بعدها ، ص ٦٥٢ .

(١١) أحمد أبو الرنا ، نظرية الدفع فى قمرن المرافعات الطبعة السابعة ، ١٩٨٥ ، رقم ٤٧٧ ، ص ٨٣٦ .
(١٢) عز الدين الدناصورى وحامد عكاز ، السليق على قانون المرافعات الجزء الأول ، الطبعة الثامنة ١٩٩٤ ، ص ٦٥١ - محمد كمال عبد العزيز ، تقنين المرافعات فى ضوء القضاء والفقه ، الطبعة الثالثة ١٩٩٥ ، ص ٧١٥ .
(١٣) كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة إلى المحكمة عن دين تتوافر فيه شروط إستصدار بالآلا .

يؤدي إلى صدور أحكام غير قابلة للتنفيذ ، الأمر الذي يتعارض ومبدأ الإقتصاد في الخصومة ، وهو من المبادئ الأساسية في قانون المرافعات ، وعلى هذه يتم تفسير نصوصه . لذلك كان إستحداث المشرع للمادة ٢/١١٥ مرافعات .

ولا شك في أن للشركاء الذين تم إختصاصهم في دعوى القسمة مصلحة في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى كي يتجنبوا رفع دعوى قسمة جديدة بمصروفات جديدة ، ذلك أن عدم إختصاص جميع الشركاء في الشروع يجعل المحكم الصادر بالقسمة غير قابل للتنفيذ لمعارضة من لم يتم إختصاصه ^(١) .

الخلاصة إذن أن الرأي محل النقد لم يعد له الآن محل أمام صراحة نص المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات ، ذلك النص الذي لم يعرفه تفتين المرافعات القديم . فلا إجتهاذ مع النص . ولذلك إذا كان هذا الرأي يمكن ترديده في ظل تفتين المرافعات القديم ، فإنه يبدو شاذاً وغريباً في ظل القانون الحالي .

ومن ناحية ثانية : فإن إستشهاد أصحاب الرأي محل النقد بحكم محكمة النقض المشار إليه ، يعد إستشهاداً في غير محله .

(١) في هذا المتي أنظر ، محمد محمود عبد الله ، الرسالة السابقة ، رقم ٩١ ، ص ١٤٢ حيث يقول في هذا الصدد : « بعض الفقه يرى أنه لا يحق للشركاء ، الذين وجهت إليهم الدعوى أن يدفعوا بعدم قبولها بسبب تخلف بعض الشركاء . ويري أن هذا السبب لا يعتبر كافياً بحده ذاته لرفض إعطاء أي شريك مثل أمام القضاء ، في دعوى القسمة الحق في الاعتراض على إجرائها بسبب عدم إكتساح الشركاء . بل وجب القول بإعطائه هذا الحق ونفس السبب من إعتبار المحكم الصادر فيها غير نافذ بحق من لم يكن متلاً فيها من الشركاء . كيف لا وأن إعتبار المحكم الصادر فيها غير نافذ بحق كل شريك لم يكن متلاً في الدعوى يؤدي إلى عدم إستقرارها ، ولا شك أن في إستقرار القسمة تحقيق مصلحة لكل من الشركاء . المشايخ في دعواها وبالتالي فإنه من الصحيح القول بوجود مصلحة كل الشركاء . المشايخ في دعواها وبالتالي فإنه من الصحيح القول بوجود مصلحة لكل شريك مثل فيها في الاعتراض على دعوى القسمة بهدف إدخال كل الشركاء . فيها . وهذا القول برأينا يوافق قصد المشرع في نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣٦ مئني التي تقضي بأن على الشريك الذي يخرج من الشروع أن يكلف باقي الشركاء . الحضور أمام المحكمة وباقي الشركاء . يعني جميعهم .

صفة المدعى عليهم فيها ، لأن الصفة في هذه الدعوى لا تقبل التجزئة ولا تكتمل إلا بإختصاص جميع الشركاء ^(١) .

وتطبيقاً لذلك إذا دفع أحد الشركاء على الشروع دعوى القسمة ، أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص جميع الشركاء ، على الشروع فإنه يتعين على المحكمة إعمال نص المادة ٢/١١٥ مرافعات ، أي تؤجل نظر الدعوى لإعلان من لم يتم إختصاصه من الشركاء . أما إذا كان الدفع قد أبدى أمام محكمة الإستئناف ، فإنه يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى ، لأن إدخال من لم يتم إختصاصه من الشركاء في هذه الحالة من شأنه أن يفوت عليه درجة من درجات التقاضي .

وعلى ذلك ليس صحيحاً القول بأنه ليس من تم إختصاصه من الشركاء في دعوى القسمة أن يدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص جميع الشركاء فيها بحجة أن الحكم الذي سيصدر لن يكون نافذاً في حق من لم يتم إختصاصه من الشركاء . وأن هذا الأخير وحده ، هو الذي يحق له التمسك بمثل هذا الدفع فمثل هذا القول من شأنه أن يعطل إعمال نص المادة ٢/١١٥ مرافعات .

صحيح أن من لم يتم إختصاصه في الدعوى من الشركاء لن يكون المحكم الصادر فيها نافذاً في حقه . ولكن مثل هذا الوضع ليس مقبولاً في الدعاوى التي لا تقبل التجزئة ومن بينها دعوى القسمة ، لأن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى تضارب الأحكام وتعارضها في شأن المسألة الواحدة . كما

(١) وقد قضت محكمة النقض « بأن القضاء الصادر في دعوى القسمة هو حكم يؤثر في الملكية وتترتب عليه حقوقه . إذن فغير سديد القول بأن دعوى القسمة في مجرد دعوى إجراءات لا تأثير لصفات المقوم فيها ي « نقض مئني ٧ مارس ١٩٤٩ ، مجموعة المكتب الثاني في ٢٥ عاماً ، جز ٢ ، ص ٨٣٢ .

وجود أصل إعلان نظار الوقف بملف الدعوى . الأمر الذى قضت معه المحكمة بأن هذا البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء فى إجراءات دعوى القسمة هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذى تقرر لمصلحته .

والوضع فى المسألة محل البحث مختلف تماماً عما جاء بالحكم سالف الذكر ، فالفرض هو أن الشركاء أو بعضهم لم يتم إختصاصه على الإطلاق فى الدعوى ، ومن ثم فإن صفة المدعى عليهم لم تكتمل ، وبالتالي فإنها تكون غير مقبولة عملاً بحكم المادة ١١٥ مرافعات ، ولا مجال هنا للحديث عن بطلان متعلق بإجراءات الخصومة ، وهو ما إنصب عليه حكم محكمة النقض وبذلك يكون استشهداء أصحاب الرأى محل النقد بهذا الحكم إستشهاداً فى غير محله .

لذلك ليس صحيحاً القول بأن الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص جميع الشركاء ، لا يتمسك به إلا الشريك الذى لم يختصم ، لأن بطلان القسمة هنا بطلان نسبي تقرر لمصلحته فلا يتمسك به غيره .

فمثل هذا القول يتضمن خلطاً بين الدفع بعدم القبول لتخلف الصفة فى الدعوى وهو المقرر فى المادة ١١٥ مرافعات والدفع المتعلق ببطلان شكل إجراءات الخصومة ، وإن اتحد معه فى الاسم .

وعلى أية حال فإنه تجدر الإشارة إلى أن حكم محكمة النقض المشار إليه قد صدر بدوره فى ظل تقنين المرافعات القديم الذى لم يكن يعرف نص المادة ٢/١١٥ بوضعها الحالى والمادة ١١٢١٨ ، والظاهر أن

ذلك أنه يتعين التمييز بدقة بين الدفع بعدم قبول الدعوى لإتفاء صفة أحد الخصوم بمعنى المصلحة الشخصية المباشرة حسبما هى معرفة فى المادة الثالثة مرافعات ، وبين الدفع بإتفاء الصفة فى الدعوى وهو ما يعرف بالصفة الإجرائية كالوصى والولى والقيم وممثل الشركة أو الشخص الاعتبارى ، فجزء الدفع الأول هو عدم القبول عملاً بالمادة ١١٥ مرافعات ، أما جزء الدفع الثانى فهو البطلان ^(١) .

وقد أكدت محكمة النقض هذه التفرقة فميزت الصفة الإجرائية واعتبرتها متصلة بشكل الخصومة فقضت بأنه « أن من يمثل أياً من طرفى الدعوى فى مباشرة إجراءات الخصومة لا يكون طرفاً فى النزاع الدائر حول الحق المدعى به ولذلك يكتفى فيه بأن يثبت له صلاحية هذا التمثيل قانوناً حتى تكون له الصلاحية الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة ، فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات فى تمثيل المدعى فهو قضاء فى الشكل تنحصر حججه فى حدود ذات الخصومة ولا يتعداها إلى غيرها ولا ينمى من مباشرة دعوى جديدة ولو كان سند الدعوى سابقاً على ذلك الحكم ^(٢) .

وبإزالة ما تقدم على حكم محكمة النقض المشار إليه الصادر بجلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٥ يتبين بوضوح أن الأمر لا يتعلق بعدم قبول الدعوى الموضوعى المنصوص عليه فى المادة ١١٥ مرافعات . وإنما يتعلق ببطلان إجراءات تمثيل الخصومة .

فبالرجوع إلى وقائع وحجيات هذا الحكم يتبين أن جميع الشركاء فى الشروع كان قد تم إختصاصهم بالفعل ، ولكن لما كان أحد الشركاء قد أوقف ماله فإنه قد تم إختصاص نظار الوقف ، وبالتالي أصبح جميع الشركاء على الشروع ممثلين فى الدعوى . الوقف ولكن بعض الشركاء تمسك بعدم صحة تمثيل نظراً لعدم

(١) انظر فى هذه التفرقة ، فتوى والى ، المرجع السابق ، رقم ٧٨٨ .
(٢) نقض ١٩٨٤/٣/١٩ ، طعن رقم ٢٤٤ ، سنة ٥ قسطنطينية ، مجموعة أحكام النقض الدنية - ٣٦ - ٩٣ .

بناءً على ما تقدم يتضح عدم الرأي الغالب في الفقه ، وأن جزءاً من إختصاص جميع الشركاء في دعوى القسمة هو عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل صفة ، وهذا الدفع يحق التمسك به من جانب أيأ من الشركاء الذين تم إختصاصهم في الدعوى . وهذا ما أكدته محكمة بورسعيد الابتدائية في حكمها الصادر في ١٩٩٧/٧/٢٨ في الدعوى رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٧ مبدئي مستأنف حيث قضت بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص جميع الشركاء على الشيوع ، وفي ذلك تقول المحكمة وحيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل صفة فإنه من المقرر وعلى ماجرى عليه نص المادة ٨٣٦ من القانون المدني أنه إذا اختلف الشركاء في اقتسام المال الشائع فعلى من يريد الخروج من الشيوع أن يكلف باقي الشركاء الحضور أمام المحكمة الجزئية - مما مفاده أن المشرع قد أوجب على الشريك الذي يريد الخروج من الشيوع أن يختصم في دعوى القسمة جميع الشركاء الآخرين . وقد دل على ذلك أيضاً نص المادة ٨٣٧ مدني من أن التحيير يجري القسمة على أساس أصغر نصيب ، وهي نصوص إجرائية موضوعية يتعين الإلتزام بها على النحو الذي رسمه المشرع .

لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لإعلام الورثة الخاص بالمرحوم .. وجرد واورث آخر .. لم يتم إختصاصه في دعوى القسمة رغم أنه أحد الملاك على الشيوع ولم يقدّم الدليل على غير ذلك ، ومن ثم يكون تكليف باقي الشركاء بالحضور أمام المحكمة الجزئية لم يتم على النحو الذي فرضه لعناصر القسمة ، ومن ثم تكون الدعوى قد أقيمت على غير ذي كامل صفة الأمر الذي تقضي معه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاص جميع الشركاء على الشيوع .

مثل هذه النصوص الجديدة من شأنها أن تعدل من آراء الفقه وأحكام القضاء ومن هنا كان إجماع فقهاء قانون المرافعات على أن الدعوى تكون غير مقبولة إذا تخلفت الصفة ، وإذا كانت محكمة التقض لم تتع لها فرصة تأكيد ذلك بالنسبة لدعوى القسمة ، فإن مرجع ذلك هو أن الأحكام الصادرة في دعاوى القسمة لم تعد قابلة للطعن فيها بطريق التقض إعتباراً من ١٩٦٨/١١/١٠ وهو تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي^(١) ومع ذلك فإن محكمة التقض قد طورت أحكامها بما يتماشى مع النصوص المستحدثة في قانون المرافعات بشأن دعوى الشفعة التي تشترك مع دعوى القسمة في كونها من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة والتي يجب أن يختصم فيها أشخاص معينين ، ولذلك جرى قضائها على الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة إذا لم يختصم فيها الأشخاص الذين حددهم المشرع وهم البائع والمشتري .

وبما تجدد الإشارة إليه أيضاً أنه يتعين عدم اخلط بين الأحكام الصادرة في دعاوى طلب القسمة وتلك الصادرة في دعاوى صحة ونفاذ عقود القسمة الرضائية فالبعض يخلط بينهما ويستشهد بالأحكام الصادرة في إحدهما بشأن الأخرى .

(١) فاللادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تنص على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة التقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه منبياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم فضلاً عما سبق . ولكن يستثنى من هذا الأصل أن يكون الحكم المطعون فيه بطريق التقض . أما الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وبهيئة إستئنافية و كما هو الشأن بالنسبة للقسمة ، فإنها لا تقبل الطعن فيها بطريق التقض . ولكن يستثنى من هذا الأصل أن يكون الحكم قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي وذلك عملاً بالمادة ٢٤٩ مرافعات التي تنص على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة التقض في أي حكم مرافعات إنتهت إلى ذلك كانت المحكمة التي أصدرته - في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي .



للأستاذ / محمود ثابت محمود

عضو إتحاد المحامين العرب

حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات « دراسة موجزة »

مقدمة

المعمول بها لدى الدول . والتي تشكل عقبة في إزدهار
التجارة الإلكترونية .

وما هو جدير بالذكر أن التعامل بالتجارة
الإلكترونية بلغ معدل نموه في عام واحد (٩٨-٩٩)
نسبة ١٢٧٪ على المستوى العالمي وقد ارتفع حجم
التجارة الإلكترونية خلال الثلاث سنوات الأخيرة من
٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ م إلى ٤٩٥ مليار دولار
عام ٢٠٠٠ م ومن المتوقع أن يصل إلى ٧٢٢ تريليون
دولار عام ٢٠٠٤ م .

وتتصدر سوق أمريكا الشمالية التعاملات في
التجارة الإلكترونية حيث بلغت قيمة تعاملاتها العام
الماضي (٢٠٠٠ م) ٢٠٦٧ مليار دولار يليها
السوق الآسيوية وفي مقدمتها اليابان وبلغت قيمة
التجارة الإلكترونية في هذه السوق ٣٩ مليار
دولار (١) .

تمهيد

تعريف التجارة الإلكترونية

يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها هي ذلك
النوع من التجارة الذي يتم باستخدام وسيط الإلكتروني
سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها
بصرف النظر عن نوعية السلعة محل التجارة أو مدى
مشروعيتها أو القانون الذي تخضع له والتي تستخدم
فيها وسائل إلكترونية للتعاقد والساد .

وقد عرّفها مشروع القانون المصري للتجارة
الإلكترونية بأنها « معاملة تجارية تتم عن طريق
وسيط إلكتروني » .

القانون التونسي رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٠ م الفصل
٢ يقصد في مفهوم هذا القانون بالتجارة الإلكترونية :
العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات
الإلكترونية .

(١) مجلة تجارة الرياض العدد رقم ٤٦٥ السنة الحادية والأربعين
يونيه ٢٠٠١ م .

في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي
نعيشها في عالمنا المعاصر والتي تعد بحق عصر الثورة
الصناعية الثانية في حياة البشرية وما أعقبته من
تحولات واختلاف أفاط الحياة والبناء الإجتماعي
والاقتصادي في حياة الشعوب . ولا شك فيه أن
الثورة الإلكترونية تعتمد بشكل رئيسي على الفكر
البشري والقدرة على الإبداع والتطوير والاستجابة إلى
التغيرات الحديثة التي لا تعرف حدود سياسية
فالمعلومات في إضطراب مستمر ولا تخضع للحوافز
الجغرافية أو السياسية وقد أطلق على هذا العصر هو
عصر انفجار المعلومات .

ومن أهم روافد وثمار التطوير التقني ألا وهو
التجارة الإلكترونية وهو مصطلح حديث النشأة ومن
ثمار هذا التطور نمو المعاملات التجارية وتطوير
قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين وتطوير
قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين العقد أو
فيما تتصل بإثبات الحقوق المتولدة عنها وذلك بوسائل
التبادل الإلكتروني . غير أن هناك كثير من العقبات
التي تعترض تلك التجارة نتيجة عدم تهئية البنية
القانونية الملائمة للمعطيات التقنية في التبادل الألي
للبيانات ذات الصلة .

لذا فقد تدخلت عدة جهات دولية مثل لجنة الأمم
المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونيسترال) إلى
إعداد مجموعة المبادئ القانونية التي تحكم التبادل
بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية لتكون عوناً لدى
الدول المختلفة للإعتناء بها وبالفعل صدرت عدة قوانين
لدول مختلفة متأثرة بشكل أو بآخر بالقواعد الدولية وقد
أصدرت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية
(اليونيسترال) لعام ١٩٨٥ م ناشدت فيه الحكومات
المختلفة بإعادة النظر في القواعد القانونية الداخلية

معوقات التجارة الإلكترونية:

- ١- أن كثير من القواعد القانونية في العديد من الدول تشترط في بعض المعاملات المحددة أن يتم إبرامها أو يتبني إثباتها بوجود محررات كتابية .
- ٢- عدم كفاية عناصر الأمان بالنسبة لوسائل السداد .
- ٣- القصور في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية في العديد من التشريعات .
- ٤- عدم وجود تشريعات متكاملة تضم التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من موضوعات في كثير من الدول .

- ٥- التعارض بين تشريعات الدول في هذا الشأن مما يتعارض مع طبيعة هذا النوع من التجارة .
- ٦- صعوبة إثبات التصرفات القانونية التي تجري عبر الإنترنت .
- ٧- تعرض العمليات التجارية لقرصنة الكمبيوتر وما قد يترتب عليه من خسائر مادية .
- فبالرغم من المعوقات التي تواجه التجارة الإلكترونية إلا أنها في ازدهار مستمر مما دعا كثير من المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية إلى وضع قواعد محددة تحكم نشاط التجارة الإلكترونية وكذلك قامت كثير من الدول بإصدار تشريعات داخلية لتنظيم أحكام التجارة الإلكترونية .

ومن هذا المنطق لم تقف مصر بمعزل عن التطور التكنولوجي خاصة في مجال التجارة الإلكترونية فقد أصدر وزير العدل القرار رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٩٩م بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية وقد تم الانتهاء من إعداد هذا القانون ومن المنتظر عرضه على مجلس الشعب لإقراره .

العوامل التي تساعد على نجاح المنشآت في

مجال التجارة الإلكترونية:

- حتى تنجح المنشأة في ممارسة الأنشطة التجارية عبر الإنترنت فيجب على المنشأة التجارية مراعاة الآتي :
- ١- إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع الإنترنت باحتراف ولديها مهارة البيع والتفاوض .

ويمكن تقسيم التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة أنواع مراعيًا في ذلك موقف طرفي المعاملة التجارية .

النوع الأول:

التوزيع المباشر وهي تتم بين المنتج أو الموزع والمستهلك النهائي للبطاعة ويتم السداد فيها من خلال كروت الإئتمان أو الحسابات الرقمية .

النوع الثاني:

- التجارة بين الشركات ويتم التعامل فيها بين شركتين كما يتم السداد فيها من خلال التحويل المباشر أو الحسابات الرقمية أو البنوك الإلكترونية .

النوع الثالث: التجارة المغلقة

وهي أيضاً تتم بين شركات غير إنها تتميز بمحدودية أطراف التعامل فلا يسمح بشركة خارج نطاق الإنترنت بالدخول أو الإطلاع على تفاصيل الصفقات .

مزايا التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية عن الأسلوب التقليدي للتجارة بعدة مزايا أهمها :

- ١- توفير نفقات الاتصالات التقليدية من بريد وهاتف وفاكس ... وما يترتب على ذلك توفيراً للوقت والجهد .
- ٢- توفير النفقات والوقت اللازم للإنتقال وللشراء والتسوق .
- ٣- خفض تكاليف النقل والتخزين .
- ٤- تكوين قاعدة بيانات متكاملة عن نشاط الأعمال بالنسبة للمسلع وتطورات أسعارها لحظة بلحظة .
- ٥- توفير عمولة الوسطاء .
- ٦- توفير نفقات الدعاية والإعلان .
- ٧- سهولة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة .
- ٨- التجارة الإلكترونية مستغنة من التقيد بالقواعد النظامية لمنظمة التجارة العالمية حيث عن هذه القواعد تحكم التجارة عبر الحدود بينما التجارة الإلكترونية تتم عبر الاتصالات .

٣- إعادة النظر في المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالكتابة والتوقيع كأداة للإثبات .

تكوين العقد الإلكتروني ،

إن تطوير التجارة الإلكترونية ونجاحها يتطلب الاعتراف بسلامة و نفاذ عقود التجارة الإلكترونية الأمر الذى يتطلب تغيير كثير من المفاهيم القانونية السائدة وثيقة الصلة بإبرام العقود .

١- الإيجاب والقبول كتعبير عن الإرادة فى نظام التبادل الإلكتروني :

أن الإيجاب والقبول المنشئان للعقد فى مجال التبادل الإلكتروني لها أهمية خاصة لما يترتب من نتائج قد يقصدها الطرفان أو لا يقصدها . فقد يحدث أن يتخذ شخص قرار بالتعاقد من قبل العبث بالجهاز بدون قصد أو نية للتعاقد أو أن رسالة إلكترونية قد يتم إحداثها بطريق الخطأ وسيظل الخطأ كامناً إلى حين بدء وقت التنفيذ . لذا فإن الرسائل الإلكترونية أخطر بكثير من تلك التى قد تترتب على الخطأ فى وسائل الاتصال العادية التقليدية إلا أن هناك اتجاه يذهب إذا كان لا يمكن الإعراف بالشخصية القانونية للحاسب الآلى إلا أنه أى شخص كان له سلطة الإشراف النهائى على تشغيل تطبيقات الحاسب الآلى فإنه يكون مسئولاً عن كافة تبعات ونتائج التشغيل .

٢- زمان ومكان العقد :

تحديد مكان وزمان العقد له أهمية كبرى سواء فى مجال العقود الخطية والإلكترونية على السواء وفى مجال التجارة الإلكترونية يحسم معرفة زمان العقد عدة مشكلات أهمها تراجعها عن القبول وبغية معرفة مكان إنعقاد العقد تحديد القانون الواجب التطبيق لحظة إبرام العقد .

كما يفيد فى تحديد المحكمة المختصة فى حالة حدوث منازعة فى إبرام العقد أو تنفيذه ولا شك أن فى مجال إبرام العقود الإلكترونية يتم الاعتماد على مبدأ إستلام القبول والذي بمقتضاه يتكون العقد منذ اللحظة التى يتم فيها تلقى صاحب العرض قبول المعروض عليه .

وذلك المبدأ « استلام القبول » أخذت به إتفاقية الأمم المتحدة للبيع التجارى الدولى .

٢- عرض المنتجات بصورة سهلة وجذابة .

٣- سهولة الوصول إلى موقع المنتج على الشبكة وسرعة تصفح معروضاته .

٤- يجب أن تكون المنشأة التجارية لديها القدرات والإمكانات المالية والبشرية والتقنيات الفنية للمنافسة فى ظل سوق عالمى مفتوح .

٥- يجب أن يكون موقع المنشأة على الإنترنت بعدة لغات أجنبية متنوعة حتى يكون المجال أوسع لدى المنشأة فى التعامل .

٦- المصداقية والأمانة والدقة فى التعامل بوابة نجاح أى منشأة وعناصر هامة لسمعة المنشأة التجارية .

٧- توفير خدمات ما بعد البيع .

تكوين العقود بطريقة الإلكترونية

فى ظل ثورة المعلومات التى يعيشها عالمنا المعاصر فقد فتح هذا التطور إمكانية هائلة لنمو المعاملات التجارية وتطوير قوانينها سواء فيما يتعلق بتكوين العقد من حيث الشكل والأركان أو من حيث إثبات الحقوق المتولدة عنه غير أن التعامل الإلكتروني فى مجال التجارة يصطدم بحقبة أساسية ألا وهى التشريعات الداخلية للدول فكثير من الدول وضعت قواعدها القانونية على ضرورة استخدام الكتابة وضرورة التوقيع بخط اليد أو البصمة أو الختم ولذا فإن الانتقال من مرحلة التعامل الورقى إلى التعامل الإلكتروني يحتاج إلى تهمة البيئة القانونية ووضع قواعد قانونية تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية .

ولهذا فقد وضعت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسيترال) إلى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التى تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية لكى تهتدى بها الدول عندما تضع تشريعاتها الداخلية .

وقد أصدرت اللجنة عدة توصيات ونشرت الحكومات بإعادة التالى :

١- إعادة النظر فى القواعد القانونية التى تعوق استخدام سجلات (مخرجات) الحواسيب كأدلة فى الدعاوى القضائية .

٢- توفير الوسائل الملائمة لتمكين المحاكم من تقييم مصداقية البيانات الواردة فى تلك السجلات .

المبحث الأول فكرة التوقيع

فى كثير من التشريعات يتطلب المشروع الإثبات الكتابى للتصرفات القانونية التى تزيد قيمتها عن مبلغ معين بغية وجود دليل كتابى يثبت صعة التصرف القانونى والمحركات إما أن تكون رسمية أو عرفية وتعرف المحركات الرسمية بأنها تلك المحركات التى يقوم موظف عام مختص بتحريرها وفقاً للإجراءات الشكلية التى حددها القانون . أما المحركات العرفية فتعرف بأنها تلك التى يقوم الأفراد بتحريرها فيما بينهم وقد تكون معدة للإثبات أو غير معدة للإثبات .

ويعتبر التوقيع على المحرر هو من أهم مشتقات أى محرر سواء كان رسمياً أو عرفياً ولم يرقم المشروع بوضع تعريف محدد للتوقيع ويعرفه البعض بأنه « العلامة الخطية الخاصة بالموقع التى تميزه عن غيره من الأشخاص والتى يؤدى وضعها على أى وثيقة إلى إقرارها بمضمون أن بأنه علامة خاصة ومميزة يضعها الموقع بأى وسيلة على مستند لإقراره .

ومن خلال هذان التعريفان يمكن استخلاص عناصر التوقيع ألا وهى :

المطلب الأول

التوقيع علامة شخصية مميزة لصاحبه

فالتوقيع علامة شخصية يمكن من خلالها تمييز الشخص عن غيره من الأشخاص ويجب فى التوقيع كقاعدة عامة أن يكون مكتوباً بخط يد الموقع وقد يكون التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة .

١/١٤ من قانون الإثبات المصرى « يعتبر المحرر العرفى صادراً عن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ... فالختم والبصمة لهما حجية كاملة مثل التوقيع بخط اليد .

مفاد نص م ١٤ من قانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن المحرر العرفى يكون حجته بما دون فيه على من نسب إليه توقيعهم عليه إلا إذا أنكر ما هو منسوب إليه من خط أو

إمضاء أو ختم أو بصمة أو نفى وأرثه علمه بأن ما على المحرر منها لم تلقى الحق عنه باعتبار أنها المصدر القانونى لإضفاء الحجية على المحركات العرفية التى أقام القانون صحتها على شهادة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة ومن ثم تعين أن يكون هذا الأخطار صريحاً ومتصلاً على ما بالمحرر منها ^(٢)

المطلب الثانى

ضرورة أن يكون التوقيع مقروءاً وأن يتصف بالاستمرارية

التوقيع ليس إلا شكلاً خاصاً من أشكال الكتابة لذا فيشترط أن يكون مقروءاً وأن يكون واضحاً و متميزاً سواء وضع فى نهاية الكتابة أم أعلى الورقة فإذا كان الدليل الكتابى يتضمن عدة أوراق مستقلة وجب توقيع كل ورقة على حده والراجع فقهاً وقضاً أن التوقيع بالكربون على أكثر من نسخة كلاً من النسخ الموقع عليها بالكربون تعتبر محررات قائمة بذاتها لها حجتها فى الإثبات وليست مجرد صور للأصل . لما كان التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لتفويض م ١/١٤ من قانون الإثبات وكان المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه وكان الإمضاء بالكربون يكون من صنع يد من نسبت إليه فإن مؤدى ذلك أن المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون فى حقيقته محرراً قائماً بذاته له حيلته فى الإثبات ^(٣) .

إلا أن محكمة النقض الفرنسية قد رفضت اعتبار النسخة الموقعة بالكربون أصلاً فى ذاتها واعتبرتها مجرد صورة منقولة عن الأصل . وقد أيد الفقه الفرنسى هذا القضاء على سند من القول أن التوقيع بالكربون لا يتضمن إقراراً من الموقع لمحتوى السند إذ قد تختلف النسخة الموقعة بالكربون فى قليل أو كثير عن النسخة الموقعة باليد والتى يفترض أن يكون الموقع قد اضطلع عليها .

(٢) (طعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ م) .

(٣) (طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ م) .

أما التوقيع الإلكتروني باستخدام الرقم السري ، فالسحب الآلي مثلاً يتم كما رأينا بإتباع إجراءات معينة متفق عليها مقدماً بين الطرفين وقيام حامل البطاقة بكافة هذه الإجراءات بما فيها إدخال الرقم السري وتحديد المبلغ المسحوب يعنى بالضرورة لعملية السحب ذاتها . لكن المشكلة التي تثور هو مدى توافق الثقة في تأمين التوقيع في إيجاد التكنولوجيا التي تؤمن انتقاله بدون القدرة على التلاعب فيه . وعلى وجه الخصوص اعتراف القضاء أو المشرع بكفاءة هذه التكنولوجيا في تأمين التوقيع والإعتداد به .

ضوابط تحقيق الأمان للتوقيع الإلكتروني :

اعترض البعض على مصداقية التوقيع الإلكتروني وذلك بسبب احتمال ضياع الرقم السري أو سرقة من صاحبه ولا شك أن هذا احتمال وارد ولكن ليس مبرر لإستبعاد التوقيع الإلكتروني فيمكن للشخص الذي فقد أو سرقت بطاقته إبلاغ الجهة المصدقة للبطاقة لوقت التعامل به ، كما وأنه إذا كانت البطاقة معرضة للسرقة أو الفقد فكذلك التوقيع التقليدي . معرض للتزوير والتقليد والحصول عليه خلسة .

وقيل أيضاً أن المسارات المفتوحة على بطاقات السحب ذاتها يمكن تقليدها إلا أن تقليد البطاقة لن يفيد طالما أن الرقم السري غير معروف وأن البطاقة المقلدة يستحيل استخدامها إلا بالحصول على الرقم السري .

وقيل أن التوقيع التقليدي هو علامة مميزة لصاحبه وتعتبر تعبيراً عن إرادة الشخص أما التوقيع الإلكتروني لا يصدر عن صاحب الرقم بل عن الحاسب الإلكتروني ذاته والواقع أن التوقيع الإلكتروني لا يصدر عن الحاسب إنما من خلال وعبر الحاسب طبقاً لإجراءات متفق ومتعارف عليها بين الطرفين ومن شأن قيام الشخص بإتخاذ تلك الإجراءات تعبير صريح عن إرادته .

كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية التوقيع الإلكتروني وبميزاته فالرقم السري يعتبر كالتوقيع تماماً ومميزة أكيدة لإقرار المعلومات التي تضمنها السند أى النتيجة التي يهدف إليها صاحب الرقم وكما أن الرقم

المبحث الثاني حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات المطلب الأول تعريف التوقيع الإلكتروني

المستجدات الاقتصادية في مجال التجارة تتجه نحو إدخال وسائل حديثة في التعامل لا تتفق تماماً مع فكرة التوقيع بمفهومها التقليدي وفي ظل هذه الظروف قد لا يجد التوقيع التقليدي والمتفق عليه في القوانين المقارنة مجالاً له أما انتشار نظم المعالجة الإلكترونية للمعلومات فمجال التجارة الإلكترونية يعتمد بصورة كلية على الآلية ولا مجال لتدخل الإجراءات اليدوية في إحداث أثر قانوني .

وقد بدأ ظهور التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات البنكية ومناسبة استخدام بطاقات الإئتمان سواء في السحب من المراكز الآلية للسحب النقدي أو من خلال استخدام هذه البطاقات في سداد ثمن السلع أو الخدمات من خلال وضع البطاقة في جهاز خاص متصل بالإدارة المركزية المتخصصة في هذا النوع ..

وتنحصر إجراءات التوقيع بالموافقة على عمليات السحب التقديرى أو السداد بالبطاقة .

١- إدخال البطاقة التي تحتوى على البيانات الخاصة بالفصيل (في دائرة إلكترونية مغلقة مثبتة على البطاقة) في الجهاز المخصص لذلك .

٢- كتابة الرقم السري المخصص لصاحب البطاقة .

٣- إصدار الأمر بالسحب أو بالسداد بالموافقة على العملية بالضغط على المفاتيح الذي يكتمل به التعبير عن الإرادة في قبول العملية ^(٦) .

لذلك يمكن لنا أن نعرف التوقيع الإلكتروني بأنه « مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد يد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبتها » .

وظيفة التوقيع الإلكتروني :

التوقيع التقليدي كما قلنا سلفاً علاقة شخصية مميزة لصاحبه وتعتبر تعبير عن إرادته في إحداث أثر قانوني .

(٦) إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت د/ حسن عبد المطلب ص ٣٩ .

مادة (٦) من قانون الإثبات :

فى غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على خمسمائة جنيه أو كان غير محدد القيمة فلا يجوز الشهود فى إثبات وجوده أو إنقضاؤه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .
أى أن المشرع استثنى التصرفات التجارية من قيود الإثبات وهو ما يعرف بمبدأ حرية الإثبات فى المواد التجارية .

فإذا كان طرفى العلاقة من التجار وكان التصرف متعلقاً بالأعمال التجارية لكل منها فإن مبدأ حرية الإثبات يحكم إثبات وجود التصرف وتحديد مضمونه بالنسبة لكل من هذين الطرفين .

أما إذا كان التصرف مختلطاً بأن أحد طرفى العلاقة تجاراً والأخر مدنياً وكان الطرف الآخر يقدم على التصرف لغرض التجارة فإن مبدأ حرية الإثبات يطبق على الطرف التاجر وينطبق الأمر على المتعاقدين فى مجال التجارة الإلكترونية فإذا كان طرفى العلاقة من التجار فيخضع التصرف لمبدأ حرية الإثبات أما إذا كان طرفى العلاقة مدنى (المشتري) ويكون الطرف الآخر تاجر محترف فإن مبدأ حرية الإثبات يطبق لمصلحة العميل .

وقد نصت م ٩ من نموذج قانون التجارة التى أعدته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية بأن الرسائل والوثائق الإلكترونية تتمتع بذات الحجية التى تتمتع بها المحررات العرفية فى الإثبات .

المطلب الأول

التنظيم التشريعى الدولى لتنظيم أحكام

الإثبات عن طريق المحررات الإلكترونية

فى ظل القواعد القانونية التقليدية المنظمة لأحكام الإثبات للتصرفات القانونية التى تتم عبر الإنترنت بصفة عامة وعدم مساواة التوقيع الإلكترونى بالتوقيع اليدوى بصفة خاصة وإزاء إزدحام الطلب على المعاملات التجارية عبر الإنترنت كان لابد من التدخل التشريعى لتنظيم الإثبات بصفة عامة عن طريق المحررات الإلكترونية فقد تدخل المشرع الأوروبى فى شأن تنظيم الإثبات فى هذا المجال من مشروع القانون

يسمح بإيجاز المعاملات بسرعة تفوق كثيراً التوقيع التقليدى^(٥) .

كما أن الرقم السرى وسيلة مأمونة لتحديد هوية الشخص الموقع إذ يمكن بعد إنباع الإجراءات المتفق عليها تأكد الحاسب أن من قام بها هو الشخص صاحب البطاقة .

المطلب الثانى

شكل التوقيع الإلكترونى

تتعرض معظم التشريعات القانونية التقليدية شكل معين للتوقيع التقليدى فالتوقيع يجب أن يكون فى شكل إمضاء أو ختم أو بصمة والتوقيع الإلكترونى لا تتوفر فيه هذه الأشكال الأمر الذى أثار التساؤل حول مدى إمكانية اعتماد هذا النوع من التوقيعات فى استكمال عناصر الدليل المادى الكتابى المهيأ لإثبات التصرفات القانونية وهذا التساؤل ينبع من الخصائص المميزة للتوقيع الإلكترونى فهو يتميز بكونه يتفصل عن شخصية صاحبه ولا يرتبط ارتباطاً مادياً بالمحرر الكتابى الذى تتم تهيئته كدليل للإثبات فى حالة إذا ما تار نزاع حوله هذا وإن كان التصديق الإلكترونى عبارة عن مجموعة إجراءات تؤدى فى النهاية إلى نتيجة معينة لذا يمكن القول بأن التوقيع الإلكترونى يمكن أن يؤدى نفس الدور الذى يقوم به التوقيع التقليدى إلا أنه من الناحية الشكلية وفى ظل التشريعات القائمة يفتقر إلى الشروط الشكلية التى تتطلبها القوانين ضماناً لتوافر الثقة والتأكد من نسبة التوقيع إلى الشخص أى أن مكن الخلاف فى مدى تحقيق الثقة فى التوقيع التقليدى فى حجيته فى الإثبات^(٦) .

المبحث الثالث

حجية المحررات الإلكترونية فى إثبات المعاملات التجارية

أخذ المشرع فى كل من مصر وفرنسا بمبدأ حرية الإثبات فى المواد التجارية استجابة لمتطلبات السرعة والثقة فى المعاملات التجارية وما يستلزمه من تبسيط فى إجراءات التعاقد وإثبات التصرفات القانونية الناشئة عن ذلك .

(٥) الدليل الكتابى وحجية منخرجات الكمبيوتر فى الإثبات فى المواد المدنية والتجارية أ.د/ محمد المرسى زهوة ص ٢٥ .
(٦) إثبات التصرفات القانونية التى يتم إبرامها عن طريق الإنترنت د. عبد الباسط جيمسى ص ٤٤ .

وكذلك أوجب المشرع الأوربي على الدول الأعضاء بضرورة وضع النصوص القانونية الداخلية التي من شأنها الاعتراف بحجية المحررات الإلكترونية واعتبار التوقيع الإلكتروني الذي يتم إصداره على النحو السابق مستوفياً للشروط التي يتطلبها القانون في التوقيع المعتمد قانونياً وأن يمنح ذات الحجية القانونية المقررة للتوقيع الخطي .

أما في فرنسا فقد أصدر المشرع الفرنسي عدة قوانين لتنظيم إثبات بعض الأنواع الخاصة من المعاملات التي تتم عن طريق الشبكة الرقمية ومن أهم هذه القوانين القانون رقم ٣٥٣/٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن السماح باستخدام الوسائط الإلكترونية في تدوين حسابات التجار والشركات التجارية بدلاً من الدفاتر التجارية ومنحها ذات الحجية المقررة للدفاتر التجارية بموجب القانون المدني كما أدخل عدة تعديلات على قانون الضرائب من شأنه بقبول المحررات المونة على الوسائط الإلكترونية للإثبات في مواجهة جهات الربط الضريبي ومنحها ذات الحجية للمقررة للمحركات المدونة خطياً على الأوراق .

وقد أصدر أيضاً المشرع اللاتحة رقم ٢٧١/٩٨ والخاصة بتنظيم المعاملات والتصرفات القانونية في مجال التأمين الصحي والاعتراف بالتوقيع الإلكتروني الذي يتم عن طريق استخدام البطاقة الإلكترونية للتأمين الصحي وإلزام أجهزة الدولة ومؤسساتها بالاعتراف بهذا التوقيع .

وقد أصدر أيضاً اللاتحة الوزارية رقم ٦٨/٩٩ لعام ١٩٩٩ م لتنظيم معاملات الأفراد مع جهات الإدارة والتي تتم عبر الوسائط الإلكترونية بهدف تيسير معاملات المواطنين مع جهات الإدارة الحكومية فقد أتاححت الحكومة الفرنسية جميع التماذج التي يتم تحريرها لتقديم الطلبات الخاصة بمعاملات الأفراد على الشبكة الرقمية وقد ألزمت اللاتحة الجهات الحكومية بقبول الطلبات المقدمة من الأفراد عن طريق الشبكة الإلكترونية .

وقد قام مجلس الدولة الفرنسي مؤيداً من الفقه الفرنسي بجهود للإعتراف بحجية المحررات الإلكترونية مثل المحررات العرقية بشرط أن

الموحد للتجارة الإلكترونية الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي . فقد ساوى المشرع بين المحرر الإلكتروني والأدلة الكتابية الكاملة وقد ورد نص م ١/٣ من مشروع التوجيه الأوروبي بإلزام الدول الأعضاء بإصدار النصوص التشريعية التي تسمح بإنشاء وقيام جهات خاصة تحت إشراف الدولة لتقوم بإعتماد التوقيعات الإلكترونية وإصدار شهادات تقيّد استيفاء المحررات العناصر التي توفر الثقة في التوقيع وإرتباطه بالمحررات وتأمينهما ضد أي تعديل أو إضافة .

وقد عرف المشرع المقصود بالتوقيع الإلكتروني بأنه بيان أو معلومة معالجة إلكترونياً ترتبط من خلال التقنيات المنطقية بالمعلومات الواردة في المحرر الإلكتروني ويتم لصاحبه أن يعبر عن قبوله بمضمون هذه المعلومات والتزامه به ويشترط لصحة التوقيع والإعتدالية :

- ١- يكون مرتبطاً بشخص مصدره .
- ٢- يكون محددأ بشخصية مصدر التوقيع ومميزاً له عن غيره من الأشخاص .
- ٣- يتم إنشاؤه وإصداره من خلال تقنيات وإجراءات تسمح باكتساب أي تعديل مادي في مضمون المحرر والتوقيع أو الفصل بينهما .
- ٤- يكون مرتبطاً بالمعلومات التي يتضمنها المحرر الإلكتروني بطريقة تمتع باكتشاف أي تعديل مادي في مضمون المحرر أو التوقيع أو الفصل بينهما .

وقد ألزم المشرع الدول الأعضاء بوضع النصوص القانونية التي من شأنها إسناد الإعتراف بصحة التوقيع وإصدار شهادة اعتماد توقيع تعلقه جهة مختصة تنشأ خصيصاً لذلك .

وقد عرف المشرع الأوربي شهادات اعتماد التوقيع وتحديد مواصفاتها كما يلي « الشهادة الإلكترونية تربط بين أداة التوقيع وبين شخص معين وتؤكد شخصية صاحب التوقيع من خلال استيفاء الشروط الواردة بالملاحق رقم ١ وتقوم بمنح هذه الشهادة جهة مختصة بتقديم هذه الخدمات بعد استيفاء الشروط .

بالإثبات ومساواة بين المحررات الإلكترونية والمحررات العرفية في الإثبات والمساواة بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع اليدوي في الأثر القانوني .

كما أن المشرع الفرنسي قد أعطى نموذج يحتذى به في صياغة وتعديل النصوص القانونية بدون الحاجة إلى إدخال تعديلات جبرية على نصوص قانون الإثبات لإستيعاب التقنيات الحديثة في مجال تدوين المحررات والتوقيع عليها .

خاتمة وتوصيات

التجارة الإلكترونية أصبحت واقعاً ملموساً وبل أصبحت سوقاً يلقى الراجح من مختلف الأفراد والشركات إذ يقوم حوالي ٢٠٠ مليون شخص حول العالم بالبيع والشراء عبر الإنترنت ويقدر البعض حجم التجارة الإلكترونية بمبلغ قد يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢ م إلا أن هذا النمو الهائل للتجارة الإلكترونية قد أصطدم بعقبة أساسية هي التشريعات القانونية التقليدية التي تأبى أن تعترف بالتصرفات القانونية التي يتم إبرامها عبر الإنترنت مما حدا ببعض جهات دولية مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونستيرال) إلى إعداد مجموعة من مبادئ القانون ونموذج مشروع ليحكم مجال التجارة الإلكترونية وكذلك مشروع قانون الاتحاد الأوربي الملزم للدول الأعضاء فقد وضعنا نماذج لتشريعات قانونية لتعنى له الدول الأعضاء في تشريعاتها الداخلية .

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الموجزة في إلقاء الضوء على حجمية التوقيع الإلكتروني في الإثبات والفرق ما بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني الشروط والضمانات القانونية التي من شأنها تهئية البهئة القانونية لتقبل حجمية التوقيع الإلكتروني من خلال منظومة قانونية توفر الحماية لطرفي العلاقة لذلك نرى أن الأمر يحتاج إلى تشريع قانوني خاص بالتجارة الإلكترونية تكون من أهم ملامحه الأساسية الاعتراف بالمحرر الإلكتروني كدليل من أدلة الإثبات وله نفس الحجية الكاملة للمحرر العرفي دون ترك الأمر لتقدير القاضي .

وكذلك يترتب على الاعتراف بحجية المحرر الإلكتروني الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني وجعله على

بتوافر في المحرر الإلكتروني ما يلي :

أولاً: أن يكون المحرر الإلكتروني مهوراً بتوقيع إلكتروني موثوق في صحته وفي اتساقه للمحرر محدداً لشخصية الموقع ويقص عن قبوله بمضمون المحرر .

ثانياً: أن يكون المحرر الإلكتروني محفوظاً بطريقة آمنة وتحت سيطرة أطراف العقد أو لدى شخص من الغير موثوق فيه .

ونظراً للجهود الكبيرة التي قام بها مجلس الدولة الفرنسية والفرقة فقد تدخل المشرع الفرنسي وادخل عدة تعديلات على القانون المدني من شأن هذه التعديلات الاعتراف بالمحررات الإلكترونية وحجيتها في الإثبات مثل المحررات العرفية وكذلك التوقيع الإلكتروني مثل التوقيع اليدوي تماماً .

المادة ١٣١٦ : « يعتمد الإثبات عن طريق الكتابة ليشمل كل تدوين للحروف أو العلامات أو الأرقام أو أي رمز من الرموز ذات دلالة تعبيرية واضحة ومفهومة بواسطة الآخرين . هذا ولا تتحدد طبيعة الكتابة بنوع الوسيط المادي المستخدم ولا بطرائق نقلها في حالة الاتصال أو المراسلة بين من لا يجتمعهما مكان واحد . »

المادة ١٣١٦ / ١ : تصنع الكتابة الإلكترونية بحجية المحررات الكتابية في الإثبات بشرط أن نفصح عن شخصية محررها وأن يكون تدوينها وحفظها قد تم في ظروف تدعو إلى الثقة بها هذا ويمكن إثبات عكس ما ورد في المحرر الإلكتروني عن طريق تقديم أدلة جديدة محددة واضحة على عدم صحة المحرر أو التوقيع الإلكتروني .

المادة ١٣١٦ / ٢ : في المحالات التي لم يرد بتنظيمها نص قانوني أو اتفاق بين الأطراف ويقوم قاضي الموضوع بالتزجيج بين الأدلة .

المادة ١٣٣٢ / ١ : تتمتع المحررات الإلكترونية بذات الحجية في الإثبات التي تقتصر للمحررات العرفية في الإثبات في خصوص ما يرد بها من حقوق والتزامات طالما تم التوقيع عليها .

ويلاحظ أن المشرع الفرنسي قد خطى خطوة هامة جداً في مجال التجارة الإلكترونية وخاصة فيما يتعلق

وهناك محاولات جادة من بعض الدول الأخرى مثل دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية ولكنها لم ترى النور حتى الآن .
« وأخرد صواهم أن العهد لله رب العالمين »

قائمة المراجع

١/٥ . أحمد شرف الدين
التوقيع الإلكتروني (قواعد الإثبات ومقتضيات الأمان في التجارة الإلكترونية بحث مقدم إلى جامعة الدول العربية ومركز القاهرة للتحكيم ٢٠٠٠ م .

٢/٥ . توفيق حسن فرج
قواعد الإثبات في المواد التجارية مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٣ م .
٣/٥ . حسام الأهواني
النظرية العامة للإلتزام المصادر الإرادية للإلتزام عام ٢٠٠٠ م .

٤/٥ . حسن عبد الباسط جميعي
إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت دار النهضة العربية عام ٢٠٠٠ م .
٤/٥ . سليمان مرقس
أصول الإثبات وإجراءاته في المواد المدنية في القانون المصري مقارناً بتقنيات سائر البلاد ١٩٨٦ م

٥/٥ . عبد الرازق أحمد السنهوري
الوسيط في القانون المدني ج ٢ ج ٦ .
٦/٥ . محمد حسام محمود لطفي
الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية (دراسة في قواعد الإثبات) ٢٠٠٠ م .

٧/٥ . محمد حسام لطفي
استخدام وسائل الإتصال الحديثة في التفاوض على العقود وإبرامها القاهرة ١٩٩٣ م .
٨/٥ . محمد زهرة

مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية ، بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر القانون والحاسب الآلي المنعقد في الكويت نوفمبر ١٩٨٩ م .

قدم المساواة مع التوقيع البدوي في حجية الإثبات وفقاً لضوابط وشروط قانونية يحددها القانون تضمن عدم العبث بالتوقيع الإلكتروني وكذلك وضع القواعد المنظمة لتنظيم طرق اعتماد التدوين والتوقيع الإلكتروني وحجب سلطة القاضي في تقدير مدى توافر الشروط اللازمة في تقنيات التدوين والتوقيع وإنشاء جهات متخصصة تحت إشراف الدولة تختص باعتماد التقنية المستخلصة في التوقيع من ناحية وفي اعتماد التوقيع من ناحية أخرى .

وأخيراً:

يجب ألا يتخلف عالمنا العربي عن السير في ركب التطور الهائل في مجال التجارة الإلكترونية فما زالت حصة الدول العربية لا تتجاوز ٢٪ من حجم التجارة الإلكترونية العالمية وقدبرت دراسة أعدّها أحد البنوك العربية حجم التجارة الإلكترونية أنه قد بلغ ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ م ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ٥ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٠٢ م وأشارت الدراسة أن الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة مازالت كبيرة حيث تتفوق الدول المتقدمة على الدول العربية بنحو ٥ أجيال من تكنولوجيا الحاسبات الآلية الأمر الذي يتطلب مضاعفة موازنة التطوير والبحث في الدول العربية حيث لا تتجاوز ٢٪ من إجمالي الناتج البالغ أكثر من ٦٢٠ مليار دولار .

وقدر حجم تعاملات التجارة الإلكترونية في السوق الخليجية بما قيمته ٧ مليارات ريال أي ما يعادل ١٨٧ مليار دولار (٧) .

وهناك بعض المحاولات الجادة من بعض الدول العربية لدخول ركب التجارة الإلكترونية وعلى رأسهم مصر فقد أصدر وزير العدل القرار رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٩٩ م بتشكيل لجنة لإعداد مشروع بتنظيم التجارة الإلكترونية .

وكذلك تونس حيث صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ م بتنظيم مجال التجارة الإلكترونية .

(٧) مجلة تجارة الرياض العدد ٤٦٥ السنة الحادية والأربعون يونيو ٢٠٠١ م .

تمهيد وتعريف

قد يحدث أن يجد الدائن نفسه أمام مدين ظاهر حاله أنه لا يملك مالا كافياً للوفاء بدينه ، مع كونه فى الوقت ذاته دائناً لشخص آخر من الغير . لذلك فقد أعطى القانون للدائن الحق فى الحجز على ما لمدينه لدى الغير .

حجز ما للمدين لدى الغير هو الحجز الذى يوقعه الدائن على حقوق مدينه المالية أو منقولاته التى فى ذمة الغير أو فى حيازته بقصد منع هذا الغير من الوفاء للمدين بالدين أو تسليمه ما فى حيازته من المنقولات .

وذلك تمهيداً لإقتضاء الحاجز من المال المحجوز أو من ثمنه بعد بيعه إذا كان منقولاً^(١) .

ولقد نظم المشرع المصرى حجز ما للمدين لدى الغير فى المواد من ٣٢٥ إلى ٣٤٦ (مراعات) حيث نصت المادة ٣٥٢ على أنه :

« يجوز لكل دائن محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المنقولات أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط . ويتناول الحجز كل دين ينشأ للمدين فى ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما فى ذمته ما لم يكن موقفاً على دين بذاته » .

من ذلك يتضح أن حجز ما للمدين لدى الغير يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود وحال الأداء أن يحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير ، ولا يشترط لذلك أن يكون مع الدائن سنداً تنفيذياً أو حكم

(١) مستشار / سيف النصر سليمان محمد ، مرجع القاضى والتقاضى فى القضاء المستعجل ص ٦٩٩ .

قضائى نافذ ولكن يشترط أن يكون الدين محقق الوجود ، وبعبارة أخرى خلو ذلك عن النزاع^(٢) .

وهذا الحجز يتميز بأنه من المحجز التحفظية ذات الطابع المختلط^(٣) ، فهو غالباً ما يبدأ تحفظاً لينتهى بعد ذلك تنفيذياً على ما للمدين لدى الغير .

وبالرغم من أن المشرع المصرى قد أوردته فى الباب المخصص للمحجز التحفظية إلا أن الدائن إذا كان معه سنداً تنفيذياً يؤكد حقاً تتوافر فيه شروط التنفيذ الجبرى - بأن كان محقق الوجود معين المقدار وحال الأداء - فإن الدائن له أن يعلن السند التنفيذى إلى المدين كتمهية للتنفيذ ثم يجرى حجز ما للمدين لدى الغير ولكن الحجز فى هذه الحالة يكون تنفيذياً^(٤) .

ولا تخفى أهمية هذا الطريق من طرق الحجز لتمكينها الدائن من إقتضاء حقه من مال مدينه لدى الغير بما يقطع السبيل أمام المدين من التهرب من التنفيذ على ماله .

وفى هذا البحث نعرض لحجز ما للمدين لدى الغير وإجراءاته الدقيقة التى يجب إتباعها بمنتهى الدقة - شأنها فى ذلك كل إجراءات الحجز - التى رسم القانون طريقاً معيناً ينهى إتباعه لإتمامها .

فنعرض أولاً : لإجراءات الحجز ثم للتقرير بما فى الذمة وجزء الإخلال بواجب التقرير ، ثم لتحول الحجز التحفظى إلى حجز تنفيذى .

(١) رافى هنا تقتض محكمة التفض بأنه « متى كانت محكمة الموضوع قد أثبتت أن الدين لم يكن وقت طلب المحجز محقق الوجود وكان تحقق وجود الدين أى ظوره عن النزاع شرطاً فى توقيع المحجز حتى بأسر من القاضى فإنه لا يكون ثمة محل للنسب على الحكم إذا قام قضاءه بأنفسه أمر المحجز على أساس أن تحقق وجود الدين للمحجز من أجله وقت صدور الأمر بالمحجز لم يكن قسماً (طعن رقم ٥٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٣)

(٢) مستشار / سيف النصر سليمان محمد ، المرجع السابق ص ٧٠٠ .
(٣) فتوى والى (التنفيذ الجبرى) ١٦٣ ص ٣٦٦ وما بعدها .

أولاً: إجراءات المحجز:

- ولا يجوز لقلم المحضرين إعلان ورقة المحجز إلا إذا أودع المحاجز خزانة محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجز لديه أو لحسابها مبلغاً كافياً لأداء ورسم محضر التقرير بما فى النعمة ويؤشر بالإيداع على أصل الإعلان وصورة^(١).

إخبار المدين بالمحجز:

يجب إخبار المحجز عليه بالمحجز لأن المحجز يوجه ضده ويقع على ماله لدى الغير لذلك أوجب القانون إخبار المدين بالمحجز حتى يتمكن من أن يفى بالدين إذا أراد أو أن يتمسك ببطان إجراءات المحجز إذا كانت باطلة وكذلك ليطلع سبب إمتناع المحجز لديه عن الوفاء له بحقه^(٢).

ولقد ورد النص على وجوب إخبار المدين بالمحجز وميعاده فى المادة ٣٣٢ مرافعات حيث نصت على أنه : « يكون إبلاغ المحجز إلى المحجز عليه بنفس ورقة المحجز إعلاتها فى البلدة التى بها مقر المحكمة الواقع بدائرتها موطن المحجز عليه . ويجب إبلاغ المحجز خلال الثمانية أيام التالية لإعلاله إلى المحجز لديه وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن » .

من ذلك يتضح أن إخبار المحجز عليه بالمحجز يتم بنفس ورقة المحجز التى أعلنت للمحجز لديه على أن يتم خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلاتها للمحجز لديه^(٣) . وإذا لم يتم الإخبار بهذه الطريقة أفترض أن المحجز عليه لا يعلم بالمحجز . فلا يستطيع المحاجز أو المحجز لديه الإحتجاج عليه بعلمه الفعلى ورغم ذلك لا يعد الإخبار من إجراءات المحجز فالمحجز يتم ونتيجة آثاره من لحظة إعلاله إلى المحجز لديه ، فالإخبار إجراء لاحق على الحبس ذاته . وتجهدر الإشارة

خلاقاً لما تجرى عليه المحجز الأخرى ، ويجرى حجز ما للمدين لدى الغير بين ثلاثة أشخاص (الأول) الدائن المحاجز و (الثانى) المدين المحجز عليه و (الثالث) - شخص من الغير - المحجز لديه . والمحجز يحصل بموجب ورقة تعلن إلى المحجز لديه ، دون حاجة إلى إعلان سابق إلى المدين^(٤) .

إعلان ورقة المحجز إلى المحجز لديه : أول إجراءات المحجز أن يقدم المحاجز بإعلان ورقة المحجز للمحجز لديه ، وثمة عدة شروط يجب توافرها فى ورقة المحجز قررتها المادة ٣٢٨ مرافعات - إضافة لما تشترطه المادة ٩ مرافعات - وهذه البيانات هى :

١ - صورة الحكم أو السند الرسمى الذى يوقع المحجز بمقتضاه أو إذن القاضى بالمحجز أو أمره بتقليد المدين .

٢ - بيان أصل المبلغ المحجز من أجله وقوائمه والمصاريف ، ولا يغنى عن هذا البيان أن يكون مبلغ الدين مذكوراً فى صورة السند لأن المحجز يمكن أن يكون بأقل مما ذكر لسبق الوفاء بجزء من الدين قبل المحجز .

٣ - نهى المحجز لديه عن الوفاء بما فى يده إلى المحجز عليه أو تسليمه إياه مع تعيين ما يتم المحجز عليه تعييناً نافياً لكل جهالة على أن هذا التعيين غير واجب إلا إذا كان المحجز يرد على مال معين .

٤ - تعيين موطن مختار للمحاجز فى البلدة التى بها محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجز لديه .

٥ - تكليف المحجز لديه بالتقرير بما فى ذمته خلال خمسة عشر يوماً .

- وإذا لم تشتمل الورقة على البيانات الواردة فى البنود (١) ، (٢) ، (٣) كان المحجز باطلاً .

(١) وفى هذا قضت محكمة النقض بأنه « لم يتطلب للشرح فى تقرير المرافعات للمقضى أو القائم أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان للمدين بالسند التفتيشي » .

(ظمن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ من ١٧ من ١٩٦٩) .

(١) ومن الناحية العلمية إذا كان رسم التقرير فيه إرهاب للمحاجز فمن الممكن إضافته للرسم الذى تحصل عند التنفيذ - المطالبة - إذا كان المحجز يتم بموجب حكم قضائى - ثم التأشير بذلك على أصل الإعلان وصورة .

(٢) د/فتحي والى المرجع السابق من ٣٣٣ بند ١٦٧ .
(٣) وفى هذا قضت محكمة النقض بأنه « أوجب المادة ٥٥١ من قانون المرافعات السابق إبلاغ المحجز إلى المحجز عليه بإعلان يشتمل على ذكر حصول المحجز وتاريخه وبيان الحكم والسند الرسمى أو أمر القاضى الذى حصل المحجز وبوجه وأن يتم إبلاغ المحجز أو إعلانه فى الثمانية أيام التالية لإعلانه إلى المحجز لديه وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن » .
(ظمن رقم ٤٦ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠ من ٢٤ من ١٤٤٥)

إذا أودع ما ذمته خزانة المحكمة بشرط أن يصبح الإيداع بيان موقع عليه من المحجوز لديه بالمحجوز التي وقعت تحت يده .

إذا كان المحجز تحت يد أحد المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .

ميعاد التقرير : يجب أن يقوم المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوماً من تكليفه به ويتم ذلك منه شخصياً أو من نائبه أو وكيله الخاص في قلم كتاب المحكمة الجزئية التي يقع موطنه فيها ويجب أن يبين في التقرير :

أ - مقدار الدين المحجوز (إذا كان معين المقدار، أو جميع ما في ذمته من ديون للمحجوز عليه) .

ب - السبب المنشئ للدين .

ج - المحجوز التي سبق توقيعها تحت يده .

د - الدين التي إنقضت ^(١) .

- ولمنع أي تواطؤ بين المحجوز عليه والمحجوز لديه فإن هذا الأخير يلتزم بأن يودع المستندات المؤيدة لكل بيانات تقريره .

- ويعتبر التقرير بما في الذمة إقراراً ملزماً للمحجوز لديه فليس له الرجوع فيه إلا في الحدود التي يجوز فيها الطعن في الإقرار ^(٢) .

المنازعة في التقرير : إذا ما أقر المحجوز لديه بما في ذمته فهو إما أن يقر بالحقيقة أو بما يخالفها وفي

في هذا المقام إلى أنه يشترط لصحة إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير أن يكون المحجوز لديه مدينًا - بالفعل - للمحجوز عليه ^(١) .

التقرير بما في الذمة

ورد النص على التقرير في المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات حيث نصت على أنه « إذا لم يحصل الإيداع طبقاً للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ وجب على المحجوز لديه أن يقر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع هو لها خلال الخمسة عشر يوماً التالية . لإعلانه بالمحجز ويذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب إنقضاؤه إن كان قد إنقضى ويبين جميع الحجزات الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها وإن كانت تحت يد المحجوز لديه منقولات وجب عليه أن يرفق بالتقرير بياناً مفصلاً بها ولا يغني عن واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه » .

وتتناول فيما يلي تفصيل أحكام التقرير بما في الذمة : ^(٢)

وظيفته : خروجاً على ما تقتضيه القواعد العامة يحسم المشرع الأمر على الدائن وألقى على عاتق المحجوز لديه عبء إثبات مديونية للمحجوز عليه من عدمه .

وجوب التقرير : إذا ما استوفيت ورقة المحجز شرانطها القانونية بأن أعلنت للمحجوز لديه وكلف فيها بالتقرير بما في ذمته ولا يحول دون ذلك ألا يكون مع الدائن سنداً تنفيذاً أو إذا كان المحجوز عليه يعتقد - ولو على حق - براءة ذمته أو كان هناك نزاع حول الدين ، إلا أن التقرير لا يكون لازماً في الحالات الآتية :

إذا أودع المحجوز لديه في خزانة المحكمة مبلغ يخص للوفاء بدين الحاجز .

(١) وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « يشترط لصحة إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير أن يكون المحجوز لديه مدينًا للمحجوز عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رفض دعوى الطعن بناء على ما أبدته من أن المحجوز لديها - وهي الطعنين ضدها الأولى - غير ملزمة بشئ قبل النزوع ملكيتها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(٢) د/ فتى والى المرجع السابق ص ٢٣٦ بند ١٦٣ .

(١) ولقد أجملت محكمة النقض ما سبق في حكم لها حين قضت بأنه « وأوجب نص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات المقابلة للمادتين ٥٥٩ و ٥٥٦ منه أن يقر بما في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالمحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب إنقضاؤه إن كان قد إنقضى ويبين جميع المحجوزات الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها ، ولا يغني عن واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه ، ولا كان الغرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو الفصل المتقدم هو تكمين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة فيه أن كان للمنازعة وجه فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيداً بالمستندات . ولا يكفي في حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف إنقضت ، إذ يوجب القانون على المقر أن يبين سبب الدين وأسباب إنقضاؤه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول ولا يغني من تقديم المستندات والإدلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا أقر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه .

انقضت متى ١٩٧٧/٧/٢١ - الموسوعة الفقهية ج ٤ قف ٣٩)

(٢) السنهوري ، الوسيط ، الجزء الثاني بند ٢٤٦ .

القاهرة الأمر بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الدوائع أو الأمانات أو الخزائن . . . ، وذلك فى حالتين :

أ - ب - التقرير بما فى النعمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون .

جزاء الإخلال بواجب التقرير:

إذا أدخل المحجوز لديه بواجب التقرير الذى فرضه عليه القانون أمكن إلزامه بذلك عن طريق فرض غرامة وتهديدة وكذا إلزامه بالتعويض وفقاً لمتطلبات القواعد العامة ، وإضافة لذلك نصت المادة ٣٤٣ مرافعات على أنه :

« إذا لم يقر المحجوز لديه بما فى ذمته على الوجه وفى الميعاد المبين فى المادة ٣٣٩ أو أقر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بذمته بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالطرق المعتادة . ويجب فى جميع الأحوال إلزام المحجوز لديه بمصاريف الدعوى والتعويضات المترتبة على تقصيره أو تأخيرها » .

يتضح من النص السابق أنه يمكن إلزام المحجوز لديه شخصياً بالدين الذى أجرى الحجز لإقتضائه ويتم ذلك عن طريق دعوى موضوعية ترفع بالطرق المعتادة يطلب فيها الحاجز إلزام المحجوز عليه قضاء محكمة التقض - هى منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى هذه المنازعة .^(١)

(١) وفى هذه قضت محكمة النقض بأنه « إذا كان الثابت أن المظنون عليه - الحاجز - أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله ، إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، فإن الدعوى بهذه الغاية تنسب منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ، ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ سابقة الذكر ، وتخرج عن اختصاص المحكمة الإبتدائية النوعى بما كان يتعين معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يقع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص ، وأن يحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ إبتاعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات . وإذا هي قضت فى موضوع النزاع بجوازها وإختصاصها وأبداه الحكم المظنون فى قضاة بكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (طعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٣/٣/٢٣ من ٢٧ من ٧٣٦)

حالة إقراره بغير الحقيقة يجوز لذى المصلحة - سواء كان الحاجز أو المحجوز عليه - أن ينازع فى هذا التقرير عن طريق دعوى ترفع بالطرق المعتادة وتختص بها المحكمة التابع لها موطن المحجوز لديه^(١) وفى هذا الشأن نصت المادة ٣٤٢ مرافعات على أنه « ترفع دعوى المنازعة فى تقرير المحجوز لديه أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه » .

حالة خاصة للتقرير بما فى الذمة: التقرير بما فى النعمة عند الحجز على الحسابات والدوائع والأمانات والخزائن فى البنوك:

والسبب فى ذلك أن التقرير بما فى النعمة إذا تم بالطريقة المعتادة سيصبح خرقاً لسرية الحسابات بالبنوك والتى يكلفها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ لذلك فإذا قام الدائن بالحجز على ما يكون لمدينه لدى البنك (حساب أو وديعة أو أمانة أو خزانة) وألزم البنك بالتقرير بما فى ذمته فإن ميعاد الخمسة عشر يوماً لا يبدأ سريانه إلا فى إحدى الحالات الآتية^(٢)

- حصول الحاجز على إذن كتابى من صاحب (الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزانة) أو بمن ينوب عنه قانوناً ويجب أن يكون هذا الإذن كتابياً ويرفق بورقة الحجز أو التكليف بالتقرير .

- الحصول على حكم قضائى بكشف السرية ، ويتم ذلك عن طريق دعوى ترفع بالطرق المعتادة على المحجوز لديه والمحجوز عليه وتختص بها المحكمة التى يقع فيها موطن أحدهما ولا يشترط فى الحكم الصادر أن يكون مشمولاً بالنفاذ المجل^(٣) .

- الحصول على أمر بكشف السرية من محكمة إستئناف القاهرة .

أعطى القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ « للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العاملين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب جهة رسمية أو ذوى الشأن ، أن يطلب من محكمة إستئناف

(١) و (٢) و (٣) . فختى والى (المرجع السابق) ص ٣٤١ فقرة ١٧٢ وص ٣٤٤ فقرة ١٧٣ و ص ٣٤٩ فقرة ١٧٤ .

لديه ^(١) ولا تخضع في إستعمالها السلطة التقديرية لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضائها على ما يكفى لحمله ^{(٢) (٣)}.

فيذا أصدرت المحكمة الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين الذي أجرى الحجز لإقتضائه أصبح المحجوز لديه مدنياً شخصياً للحاجز بهذا الدين وللحاجز عندئذ الحق في التنفيذ عليه بكافة طرق التنفيذ ^(٤).

تحول الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي

إذا كان الحجز قد بدأ تحفظياً وغالباً ما يكون ذلك لأن الحاجز لم يكن قد حصل على سند تنفيذي - فإنه يشترط لتحويل حجز ما للمدين التحفظي إلى حجز تنفيذي :

(أ) أن يكون الحاجز قد حصل على سند تنفيذي لكي يتمكن من إقتضاء حقه جبراً عن مدينه والحاجز إما أن يكون قد قام بإجراءات الحجز بموجب حكم قضائي غير نافذ فيعامل هذا الحكم معاملة السند التنفيذي « على أساس أن هذا الحكم مصيره إما

وهذه الدعوى ترفع على المحجوز لديه وهي دعوى خاصة بالحاجز ومن ثم لا يشترط إدخال المحجوز عليه فيها . ولكن ثمة ثلاثة شروط فرضتها المادة ٣٤٣ لكي يوقع هذا الجزء . وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذي .
٢ - أن يطلب الحاجز من المحكمة توقيع الجزء ^(١).

٣ - إن تتوفر إحدى الحالات التي حصرتها المادة ٣٤٣ وهي :

(أ) إذا لم يقر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة ٣٣٩ .

(ب) إذا أقر المحجوز لديه غير الحقيقة ، ويشترط لهذه الحالة أن تكون مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير ^(٢) .

(ج) إذا أخفى المحجوز لديه الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير .

وهناك شرط آخر لتطبيق هذا الجزء وهو بقاؤه الحجز الذي أحل المحجوز لديه فيه بوابج التقرير ^(٣)

فيذا اكتمل شكل الوضع القانوني على النحو السابق كان بيد المحكمة إلزام المحجوز لديه شخصياً بالدين الذي أجرى الحجز لإقتضائه ، وسيان في ذلك أن تكون مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ثانية أو كانت أقل من الدين الذي وقع الحجز لإقتضائه ، لكن الحكم بهذا الجزء وإن توافرت شروطه أمر جوازي للمحكمة طبقاً لما يتراعى لها حسب ظروف كل دعوى وملاساتها ومقتضى الحال فيها وكذلك سلك المحجوز

(١) تنص رالى ، المرجع السابق ص ٣٥٠ .

(٢) وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه ، ويشترط لتوقيع الجزء . المقرر في المادة ٦٦٥ من قانون الرافعات (المقابلة للمادة ٣٤٣ جديد) وإلزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة أن تكون مديونية المحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون للمحجوز لديه على علم بشروطه ويقتلها وأنه تصد مجدداً الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذي يعلم بإشغال ذمته به أو أقر بأنه غير مدين أصلاً .

(طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠ ص ١٤ ص ١٨٧) .

(٣) وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه ، للمحجوز لديه أن يدفع الإلزام بأن الحجز قد سقط وذلك في أي حالة تكون عليها الدعوى بإعتباره دعواً موضوعية .

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠) .

(١) وفي هذا قضت محكمة النقض بأن « القانون إذا أجاز بالمادة ٤٢٩ مراسلات الحكم على المحجوز لديه متى ثبت شئته وتبليسه ، بلغ الغفر الواقع به الحجز إما إذا أن يتروك جزاً ، على أصالة من ضرر . لكن ذلك ليس المقصود منه أن الحاجز من إستيفائه حقه وتعميماً للحاجز عما قد يكون أصابه من ضرر ، لكن ذلك ليس المقصود منه أن إستحقاق المحجوز لديه الجزء . والحاجز للتعويض يكون على الإطلاق في كل الأحوال بقدر البليغ المحجوز كاملاً إذ قد يكون الحاجز لم يصبه ضرر ما أو قد يكون أصابة طرء ولكنه يسير ، كان يكون قد استوفى حقه كله أو بعضه بطريق آخر أو قد يتبين أن ما في ذمته ليس إلا قدراً ضئيلاً بالنسبة إلى القدر المحجوز به أو قد يكون أوقع من أجل دينه الواحد تحت يد عدة أشخاص حجزاً كل واحد منها بقدر الدين كله إلى غير ذلك من الحالات التي حدث بالشارع في هذا النص على ألا يجعل الحكم على المحجوز لديه بالقدر الواقع به الحجز وجوباً ما مفاده أنه كما يجوز إلزام المحجوز لديه بالقدر المحجوز به كله أو عدم إلزامه بشئ يجوز أيضاً إلزامه بجزء منه فقط ، وذلك حسبما يتراعى للمحكمة من ظروف كل دعوى وملاساتها ومقتضى الحال فيها . (نقض مدني جلسة ١٩٤٤/١١/٢٢ فقرة ٣٢ الموسوعة النجبية ج ٥ ص ١٧ فقرة ٣٢) .

(٢) (نقض مدني ١٩٨١/٣/١٧ - الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٧ ق . و ١٩٨٤/٥/٢٩ - الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥١ ق) .

(٣) فتوى رالى - المرجع السابق ص ٣٥١ .

(٤) وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « تجهيز المادة ٣٤٣ مراسلات الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقر بما في ذمته طبقاً للقانون وإذا كانت محكمة الإستئناف على ما بين من الحكم المطعون فيه قد رأت تحقيقاً للفاع الطاعن من أنه لم يكن مدنياً لمطعون عليه الشئ وقت الحجز نذب خبر لاداء الأمور المالية بتعقيد الحكم إلا أن الطاعن لم يقدم للخبر ما لديه من مستندات واستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن إتيان دفاعه في هذا الخصوص وقضت - على ما سبق البين - بإلزامه بالدين بناءً على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية . ولما كان ذلك وكان هذا الرأي الذي إتيته إليه المحكمة لا مخالفاً فيه القواعد الإثبات ، فإن الدعوى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون يكون على غير أساس ، (نقض مدني ١٩٨٧/٨/٩ مجموعة الكتب الفتوى لسنة ٢٩ ص ١٩٩٤) .

- ويجب أن ترفع الدعوى خلال ثمانية أيام من إعلان ورقة الحجز إلى المحجوز لديه .

ويتربط على إختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز إعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الحجز حجة علية ، وليس له أن يطلب إخراجهم من الدعوى (١) ، (٢) .

(ب) وكذلك يشترط لتحويل المحجز - بعد الحصول على سند تنفيذى - إعلان السند التنفيذى وتكليف المدين بالوفاء .

(ج) ولتعلق الأمر هنا بالمحجز على ما للمدين لدى الغير ، فإنه يلزم إعلان المحجوز عليه بالعزم على التنفيذ قبل إجراؤه بشمانية أيام على الأقل وفقاً لما أوجبه نص المادة ٢٨٥ مرافعات .

الظعن فيه أو إنتضاء ميعاد الظعن وصيروته سنداً تنفيذياً » (١) .

- أو يكون قد قام بإجراءات الحجز بموجب سند للدين أو بموجب إذن القاضى بتوقييع المحجز أو أمره بتقدير الدين مؤقتاً إذا لم يكن معين المقدار وفى هذه الحالة يجب على الحاجز أن يرفع دعوى صحة الحجز وهى تحقق غرضين .

الأول : الحصول على حكم إلزام ضد المحجوز عليه يتضمن تأكيد حق الحاجز وتعيين مقداره .

الثانى : الحكم بصحة إجراءات الحجز (٢) .

- وترفع الدعوى على المحجوز عليه وتختص بها المحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة .

- وترفع وفقاً للإجراءات العادية لرفع الدعاوى .

**ليست اسرائيل فقط هي العدو الرئيسى للأمة العربية والإسلامية
بل الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً هي الداعم والراعى للعدوان والبغى الصهيونى
على أخواننا ... ووطننا ... ومقدساتنا.**

لقبيب المحامين

سامح عاشور

(١) مستشار / سيف النصر سليمان معبد ، المرجع السابق ص ٧٠٠ .
(٢) وفى هذا قطعت محكمة النقض بأنه ، ليس للمحكمة التى تنظر دعوى صحة الحجز أن تبحث فى حق المحجوز عليه فى ذمة المحجوز لديه أو تقضى بفسخه . { ظن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣١ م }

(١) و (٢) فتوى والى المرجع السابق ص ٣٥٨ فقرة ١٧٩ .

التشريع ومكافحة الجريمة المنظمة غسل الأموال نموذجاً

وقانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م ، ثم
خاتمة ، والهوامش والمراجع .

أولاً : أهم المفاهيم المستخدمة :

الجريمة المنظمة Organized Crime :

مجموعة (مجتمع) تبحث عن العمل خارج حدود
الضبط الإجتماعي . وهذا المجتمع يضم الآلاف من
المجرمين الذين يعملون سراً في هياكل تنظيمية معقدة
ويخضعون لقواعد وقوانين يتم تطبيقها بصرامة أكثر
من تلك التي تطبقها الحكومة الشرعية ^(١) .

غسل الأموال : كل سلوك ينطوي على إكتسابها
أو حيازاتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو
إستبدالها أو إيداعها أو ضمانتها أو إستثمارها أو
نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت
متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
المادة (٢) من هذا القانون مع العلم بذلك ، متى كان
القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو توقيه طبيعته أو
مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو
تغيير حقيقته أو الحيلولة دون إكتشاف ذلك أو عرقلة
التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها
المال ^(٢) .

ثانياً : غسل الأموال كنتاج للجريمة المنظمة :

سيتم الإشارة لأنماط الإجرام المنظم ، وما تهدف
إليه هذه الأنشطة الاجرامية من الحصول على
الأموال ، والسعى لغسل هذه الأموال عن طريق دمجها
في النشاط الإقتصادي الشرعي .

ومن أنشطة الجريمة المنظمة : غسيل أو تبييض

الأموال Money laundering .

مغير عام مركز الكردوسي للبحوث والدراسات تحت التأسيس .

(١) Kadish, Sanford H., Encyclopedia of Crime and
Justice, New York, Advision of Macmillan, V : 3,
1983, P. 1095 .

(٢) مادة ١ (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال المصري ، قانون رقم
(٨٠) لسنة ٢٠٠٢ .

مقدمة

بادئ ذي بدء ، يمكن القول أن الجريمة المنظمة ذات
بناء تنظيمي معقد ولها قوة وسطوة ، تقارس كثير من
الأنشطة التي تهدف للحصول على الأموال وتنتج
الجريمة المنظمة لغسل هذه الأموال عن طريق خلطها
ودمجها في النشاط الإقتصادي المشروع .

وقتل عمليات غسل الأموال ظاهرة ظهرت عالمياً
في ثمانينيات القرن العشرين في البلدان الغربية ، ثم
أجهت للإنتشار بين مختلف بلدان العالم ، وتقوم ذلك
جماعات الإجرام المنظم ، بمساعدة مخابرات بعض
الدول .

وتسعى عمليات غسل الأموال إلى جعل الأموال
القليلة المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة ، إلى المرور
بعده مراحل ، مرحلة الإيداع أو التوظيف ثم مرحلة
الترقيد أو التغطية ، ثم مرحلة التكافل أو الإندماج ،
حتى تصبح أموالاً شرعية .

ويأتي الإهتمام بغسل الأموال لإلقاء الضوء على
هذه الظاهرة ، حتى يمكن وقاية المجتمع المصري منها ،
وذلك من خلال تفعيل دور التشريع في مكافحة
عمليات غسل الأموال .

تتمثل مشكلة هذه الورقة في تناول دور التشريع
وأهميته في مكافحة الجريمة المنظمة بوجه عام ، مع
التركيز بوجه خاص على غسل الأموال ، وبخاصة
قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال في
جمهورية مصر العربية .

وتأتي أهمية هذه الورقة لأنها تحاول التعرف على
التشريع ومكافحته للجريمة المنظمة ، لأن الأموال
المتحصلة من أنشطتها يتم غسلها عن طريق دمج هذه
الأموال في الإقتصاد الشرعي .

وسيتم تناول أهم المفاهيم المستخدمة ، وغسل
الأموال كنتاج للجريمة المنظمة ، ثم حجم عمليات غسل
الأموال ، والمكافحة التشريعية للجريمة المنظمة ،

ويصاحب أنشطة الجريمة المنظمة - خاصة الكبرى منها - عملية هامة وضرورية لاستمرار نشاط تلك المنظمات وتحققها لأهدافها وهو جمع المال ، هي عملية غسل الأموال Money Laundry ، وهذا النشاط له تأثير ضار وخطير على سلامة عمليات الإئتمان والأعمال المصرفية بل النشاط الإقتصادي الدولي ، كما ينعكس أيضاً على الظروف التي تسمح للدول بتحقيق تنمية قومية خاصة الدول الفقيرة والنامية (١) .

وقتل ظاهرة غسل الأموال إحدى الظواهر التي برزت على الساحة العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وهي تعبر عن الأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية بوجه عام ، والإجرام المنظم بوجه خاص ، بالإضافة للأنشطة غير المشروعة ، ويتم استثمار معظم الأموال في النشاط الإقتصادي الشرعي ، وتعد ظاهرة غسل الأموال من الظواهر السلبية والخطيرة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري ، نظراً لكثائر السلبية المترتبة عليها في المجتمع الذي تزيد فيه هذه الظاهرة (٢) .

اتضح مما سبق أنه يوجد كثير من الأنشطة التي تقوم بها جماعات الإجرام المنظم وتحقق كثير من الأرباح المالية من هذه الأنشطة تجارة المخدرات ، والبقاء الدولي ، والفساد ، ويربط بهذه الأنشطة عمليات غسل الأموال حتى تأخذ صفة الشرعية .

ثالثاً: حجم عمليات غسل الأموال :

سنشير بشكل مختصر لحجم عمليات غسل الأموال على المستوى العالمي ، وفي المجتمع المصري حتى يمكن معرفة مدى مخاطر هذا النشاط :

أ- عالمياً :

تشير البيانات إلى أن الأرباح غير المشروعة تقارب ترليون دولار سنوياً ، وأصبحت الجريمة المنظمة كما يتراءى أوسع الأعمال التي تحقق ثغراً في العالم ، مما يستدعي ضرورة دراستها ومعرفة ردودها والحركة

(١) المنصوري ، طارش عبد ، الملاح العامة للجريمة المنظمة ، دبي ، مجلة الأمن ، ج ٢٨ ، ص ٢٣ ، القيادة العامة لشرطة دبي - الإدارة العامة للتخطيط والتوجيه المعنوي ، ذو الحجة ١٤١٧ هـ - مايو ١٩٩٧ م ، ص ٣٠ .

(٢) الكردي ، عادل عبد الجواد محمد ، وقاية المجتمع الإماراتي من ظاهرة غسل الأموال ، الشارقة بحوث قبل المؤتمر « الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة » ، الذي نظمتها شرطة الشارقة ، ٢١ - ٢٢ يناير ٢٠٠٢ م ، ص ١٠ .

- جرائم الإرهاب Terrorism (مع العلم أن البعض لا يعتبرها من الجرائم المنظمة)
- سرقة التحف الفنية والآثار والمنقولات ذات القيمة الثقافية .

- تهريب الأسلحة .
- خطف الطائرات .
- القرصنة البحرية .
- الإستيلاء على الأراضي بصورة غير مشروعة .
Land Hijacking

- الغش في عمليات التأمين .
- جرائم الكمبيوتر .
- جرائم تلوث البيئة Environmental
Crime

- تهريب المهاجرين بصورة غير شرعية .
- الإتجار غير المشروع في أجزاء وأجهزة الجسم الإنساني .
- الإفلاس عن طريق الغش والتصب .

- التسرب غير المشروع في عالم رجال الأعمال
Infiltration of Legal Business
- الفساد في الحياة السياسية ورشوة الموظفين العاملين .

- الجرائم الأخرى التي ترتكبها المجموعات الإجرامية المنظمة (١) .

وبعد أن تتم أعمال الإجرام المنظم ويتم الحصول على الأموال ، تأتي مرحلة غسل الأموال في بعض الأعمال المشروعة حتى يمكن الإستفادة من هذه الأموال .

وعلى سبيل المثال يقوم التنظيم الإجرامي بتقنية الأموال (غسيل الأموال) عن طريق بعض الأعمال الشرعية في لاس فيجاس كالكازينوهات والنوادي الليلية ، والمطاعم والفنادق وشركات الشاحنات وموزعي الأطعمة بالجملة ، كما يقوم التنظيم الإجرامي بأعمال البنوك والإستثمار والبناء والإلكترونيات والمختبرات الطبية ... إلخ (٢) .

(١) زيد ، محمد إبراهيم ، الجوانب العلمية والقانونية للجريمة المنظمة ، الشارقة مجلة الفكر الشرطي ، مج ٧ ، ص ١٤ ، شرطة الشارقة ، إربابل ١٩٩٨ م ، ص ١٤٦ .

(٢) thio, Alex, Deviant behavior, New York, harper& (2) row, Publiidhers, 1988, P 406, 407 .

ضابط إدارة التحريات وتتعيب الثروات غير المشروعة وضباط من إدارة العمليات لتنفيذ تلك المستندات المقدمة للحكومة الأمريكية والرد عليها ، كما تم التنسيق مع الإدارة العامة لمباحث التهريب الضريبى والإدارة العامة للتحريات والمعلومات وبحث مصادر الشراء بمصلحة الضرائب حيث شكلت لجنة لفحص الموقف الضريبى للمذكور حيث تبين من الفحص الدقيق أن جميع المستندات المقدمة بما فيها الموقف الضريبى مختلفة وغير صادرة عن تلك الجهات وتم تقديم المستندات لسلطات التحقيق بالحكومة الأمريكية ، مما حدا بالمذكور بناء على مشورة دفاعه بالتقدم لطلب التصالح مع الحكومة الأمريكية عن تلك الأموال خشية مصادرتها بالكامل^(١) .

وفى مصر « كمثال لإحدى الدول النامية » أشارت دراسة حديثة إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال بلغ ٩٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ ، وهو ما يمثل ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ذات العام^(٢) .

رابعاً : مكافحة التشريعية للجريمة المنظمة :

يمثل التشريع ضرورة لا غنى عنها فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة ، نظراً لأن العقوبة الجنائية تقلل عنصر ردع وضبط لسلوك الأفراد ومنعهم من ارتكاب الجريمة .

وتتطلب جانب قانونى عقابى يتمثل فى إستخدام القانون لملاحقة هذا النشاط الإجرامى المنظم ومعاينة مرتكبيه من شركاء أو فاعلين ، ويتم ذلك باختراق شبكات الجريمة المنظمة بتشريع جنائى موضوعى وأجرائى لا يفلت منه أحد . ويفترض ذلك التلاقى بين القانون الجنائى الدولى والقانون الجنائى الوطنى ، فالقوانين الجنائية الوطنية مطلوب منها تجريم كافة أشكال الجريمة المنظمة وبسط عقابها ليشمل الشركاء والفاعلين لها وملاحقة الأنشطة المستحدثة التى تستعصى على الكيوى الجنائية التقليدية كاستخدام عائدات الجريمة وغسيل الأموال وجرائم الحاسوب ، وأخيراً : الاعتماد على البيئة ربما يهدد به ذات

الإجتماعية - الاقتصادية التى ساعدت فى دعم نموها بصورة أكبر من أى وقت مضى^(٣) .

ب - مصرياً : نموذج لقضايا غسل الأموال :

والتي برز فيها التعاون الدولى واضحاً وهى خاصة بمهرب المخدرات (ف ض ر) والذى سنوجزها فيما يلى :

بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ تم تقديم الشخص السابق إلى جهاز المدعى العام الإشتراكى الذى أصدر بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٧ القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٩ بمنح المدعى عليه وزوجته وأولاده البالغين والقصر من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة وإدارتها ، وإحالتهم إلى محكمة القيم والقيم العليا التى أصدرت أحكامها بالحراسة على تلك الممتلكات ثم المصادرة فى ١٩٩٣/١٢/١٣ والى بلغت قيمتها ٣ مليون جنيه .

وفى عام ١٩٨٩ أفسادت تحريات الإدارة أن المذكور تمكن من الهرب خارج البلاد بجواز سفر مزور بإعتباره مغربى الجنسية ، وبالتنسيق ما بين الإدارة والسلطات المحلية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ، تبين أن المذكور قام بتحويل أمواله إلى تلك الدول وأقسام العديد من المشروعات كاستثمار لفصل أمواله المتحصلة نتيجة إتهامه بالمخدرات^(٤) .

وفى عام ١٩٩٥ وطبقاً للقانون الأمريكى رقم ١٨ USC لسنة ١٩٥٦ تم التفتظ على أمواله داخل تلك الدول والى تقدر بحوالى ٦ مليون دولار أمريكى وقدم المدعى (ف ض ر) مستندات للحكومة الأمريكية تفيد أنه كان يمتلك بجمهورية مصر العربية شركة لتجارة السيارات والمقاولات وأن حجم أعماله مع شركات القسطاع العام والهيئات الحكومية يفوق الملايين ، كما أنه يدفع الضرائب لمصلحة الضرائب المصرية عن هذه الأنشطة مما يؤكد أن مصدر هذه الأموال شرعى وليس نتيجة إتهامه بالمخدرات .

فى عام ١٩٩٧ تم تشكيل فريق بحث مكون من

(١) calathes, william, " theoretical constructs and (١) the globalization of crime : A search for Approaches to the - new crime - problems, sharjah, A paper presented to the conference on Economic crime in the globalization era, 21 - 22/1/2002 , p. 10 .

(٢) الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى : ١٩٩٧ ، الفاعلة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، ١٩٩٧ ، ص ١١١ .

(١) المرجع السابق ، ص ١١١ ، ١١٢ .
(٢) الصمغى ، عبد الله ، مفهوم وأنماط الجريمة الاقتصادية المستحدثة : ودور التدبير الشرطى فى مواجهتها ، الشارقة ، مجلة الفكر الشرطى ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، شرطة الشارقة ، رجب ١٤١٩ هـ أكتوبر ١٩٩٨ م ، ص ٩٩ .

المتولدة من الأنشطة الإجرامية عموماً ، والإجرام المنظم خصوصاً بالإضافة للإشظفة غير الشرعية .

بالإضافة للتشريع الوطنى تأتى ضرورة عقد الإنتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والتعاون الدولى بين الدول بهدف مكافحة غسل الأموال .

إنطلاقاً من ذلك فقد بادر المشرع المصرى بإصدار تشريع خاص لمكافحة ظاهرة غسل الأموال ، قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بهدف ملاحقة مختلف صور عمليات غسل الأموال فى المجتمع المصرى من جانب ، بالإضافة لمنع الضغوط السياسية والإقتصادية التى قد تتعرض لها جمهورية مصر العربية من الدول الغربية بإتهامها بأنها تمثل مكاناً مناسباً لإجراء عمليات غسل الأموال .

وسوف نلقى الضوء بشكل موجز على مواد هذا القانون

(٢٠ مادة)؛

(أ) المصطلحات: ١٠ وتناولت تعريف بعض المصطلحات والكلمات الواردة فى القانون وهى الأموال ، وغسل الأموال ، والمؤسسات المالية ، والمتحصلات ، والوحدة ، والوزير المختص .

(ب) أنماط الإجرام: ٢٠ وأشارت لأنماط الجرائم الناتجة عنها غسل الأموال .

(ج) وحدة مكافحة غسل الأموال: ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ وحددت هذه المواد إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزى المصرى والعاملين بها ، وإختصاص هذه الوحدة وما تقوم به من أعمال فى شأن ملاحقة عمليات غسل الأموال .

(د) حماية العاملين بوحدة مكافحة غسل الأموال: ٦٠ حيث قدمت الحماية للعاملين بوحدة مكافحة غسل الأموال وأضفت عليهم صفة مأمورى الضبط القضائى .

(هـ) الرقابة على المؤسسات المالية: ٧٠ و ٨٠ و ٩٠ بينت ضرورة قيام الجهات الرقابية بممارسة أعمالها على المؤسسات المالية حتى يمكن مكافحة عمليات

الإنسان . وهذه المتطلبات من القوانين الجنائية الوطنية يتطلب إنفاذها قواعد إجرائية فعالة ينهض بها القانون الجنائى الدولى ، فيبدون مفاهيمه المتطورة وآلياته المستحدثة للسلاحقة بصعب على قوانين العقوبات الوطنية بلوغ غايتها من مكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود ^(١) .

بالنسبة لمذهب الردع " The Deterrence Doctrine " تفترض الصورة القديمة لنظرية الضبط أن البشر " عقلانيين بشكل أساسى ومعتادين على حساب الفائدة وتكلفة إرتكاب جريمة ما ، فإذا وجدوا أن التكلفة أعلى من الفائدة سوف يمتنعون عن إرتكاب الجريمة ، وأن تكلفة الجريمة - وفقاً لمذهب الردع - هى العقاب القانونى مثل القبض على الجانى أو المقاضاة أو الحبس أو الإعدام " فالعقاب يردع الجريمة ونقص العقاب يشجع عليها " ^(٢) .

وتأتى أهمية التشريع ، نظراً لأنه يستخدم القانون كأداة لمواجهة مختلف الظواهر الإجرامية والإنحرافية ومنها ظاهرة غسل الأموال ، وتأتى أهمية القانون نظراً لأنه يتسم بفرض الجزاء المادى على الأشخاص حتى يمتثلوا لقواعده ، ولأن العقوبة عنصر ردع يمنع الأشخاص من اقتتار السلوك الإنحرافى والإجرامى ، مما يؤدى لحفظ النظام الإجتماعى وتحقيق الأمن فى المجتمع ^(٣) .

إنطلاقاً من ذلك تأتى أهمية قيام المشرع المصرى بوضع تشريع خاص بالجريمة المنظمة ، لتلاقي القصور التشريعى فى مجال مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية ، لردع الأشخاص الذين يفترون هذه الأعمال .

خامساً : قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

يؤدى التشريع الوطنى دوراً مهماً فى مكافحة الجريمة المنظمة بكافة أنشطتها ومن هذا النشاط غسل الأموال ، باعتبار أن هذا النشاط يمثل نتاجاً للأموال

(١) ناجى ، سمير ، محاضرات فى التعاون الدولى فى مكافحة ومنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود وغسل الأموال المستمدة من الإجرام المنظم ونظريتها ، القاهرة ، بحيث قدم كندوة " الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية " ، التى نظمها إدارة الشؤون القانونية ، بجامعة الدول العربية ، ١١ / ١٢ / ١٩٩٨ م . ص ٣٦ .

(٢) thio, Alex, Op. Cit., P. 47 .

(٣) الكرذوسى ، عادل عبد الجواد محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

خاتمة

بالنسبة لغسل الأموال كنتاج للجريمة المنظمة ، تبين أنه يوجد كثير من الأنشطة التي تقوم جماعات الإجرام المنظم بإرتكابها ، بهدف الحصول على أكبر قدر من الأموال ، ولكي يتم الإستفادة من هذه الأموال يتم دمجها في النشاط الإقتصادي الشرعي ، حتى تأخذ صفة الشرعية ويتم الإستفادة من هذه الأموال .

بخصوص حجم عمليات غسل الأموال ، إنضغ أن هذه الأموال تأخذ في الزيادة نظراً لتنوع الأنشطة الإجرامية والأنشطة غير الشرعية وزيادة حجم الأموال الناتجة عنها ، بالإضافة إلى أن ثورة الإتصالات والمعلومات وبروز العولمة الإقتصادية من حجم هذه الظاهرة على المستوى العالمي .

فيما يتعلق بالمكافحة التشريعية للجريمة المنظمة ، فإن القانون يمثل أداة مهمة لمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أظافها وذلك التشريع الجنائي ومعاقبته لمرتكبي الإجرام المنظم يمثل عنصر ردع لهؤلاء الأشخاص ، وملاحقة أنشطتهم غير المشروعة ، حتى يمكن تحقيق الأمن والطمأنينة .

فيما يخص قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، فإن هذا القانون اشتمل على ٢٠ مادة تناولت تعريف غسل الأموال ، والجرائم الناتج عنها غسيل الأموال ، وإنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال ، وإلزام الرقابة على المؤسسات المالية ، وعقوبة مرتكبي عمليات غسل الأموال والتعاون القضائي مع الدول الأجنبية .

غسل الأموال ، وأهمية تعاون هذه المؤسسات مع وحدة مكافحة غسل الأموال ، وإلزام المؤسسات المالية بإمسك السجلات والمستندات في مختلف عملياتها المالية ، وإحتفاظها بهذه السجلات والبيانات مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(و) حماية حسن النية: م١٠ قدمت الحماية القانونية لمن يخطر عن عمليات غسل الأموال بحسن نية .

(ز) حظر المعلومات: م١١ وحظرت تقديم أى معلومات عن العمليات المشبوهة في مجال غسل الأموال .

(ط) عقوبة غسل الأموال: م١٣، م١٤ و م١٥ و م١٦ و م١٧ وتناولت المواد السابقة العقوبات المقررة في هذا القانون .

(ي) التعاون القضائي الدولي: م١٨ و م١٩ و م٢٠ أهتمت هذه المواد بالتعاون القضائي مع الجهات القضائية الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال ، وإتخاذ الإجراءات القانونية لذلك ، في ظل الإتفاقيات الثنائية والمتعددة التي تعقدها مصر مع البلدان الأجنبية .

يتضح أن المشرع المصري كلل لديه حس قومي في إتجاهه لإصدار هذا القانون ، الذي تناول مكافحة غسل الأموال كظاهرة برزت على الساحة العالمية في ثمانينيات القرن العشرين .

ليس مسلماً من لا يقاتل في سبيل كنيسة القيامة

وليس مسيحياً من لا يقاتل دون المسجد الأقصى

لقيب المحاميين

سامح عاشور

خاتمة

زميلتنا العزيزة

زميلنا العزيز

حاولنا قدر جهدنا ورغم ضيق الوقت والمساحة أن نقدم لكم ما
يثرى المكتبة القانونية أملين أن نكون قد حققنا ما تريدونه أو جزء
يسيراً منه .

ورغبة من أسرة مجلة المحاماة فى النهوض بمستوى المجلة
وتقديم الأفضل ، فإنه يسعدنا أن نتلقى مقترحاتكم وتصوراتكم
وإضافاتكم لما قدمناه على عنوان المجلة .

نقابة المحامين العامة

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة

الأستاذ / سعيد عبد الخالق المحامى

عضو مجلس نقابة المحامين ومقرر لجنة مجلة المحاماة

ونشكركم سلفاً على مساهماتكم بالرأى فيما تقدمه مجلة المحاماة

مع تحيات

أسرة مجلة المحاماة

سعيد عبد الخالق

المحامى

 Bibliotheca Alexandrina



0705619